









بسم الله الرحمن الرحيم  
 هذا كتاب في معرفة  
 ما في الدنيا والآخرة  
 من النعم والمحنة

1

مكتبة العبد المذنب  
 محمد بن عبد الله

تفصيل كلام العلماء في  
 الاستقامات النفايات  
 في كتاب الفرائض  
 ١٥٩



الكتاب الكافي

Süleymaniye U. Kütüphanesi  
 KİT. AMCA ZADE  
 HÜSEYİN PAŞA  
 YERİ VII  
 Eski No 204

باب الشهادة في العمل	باب اعتبار حاله	باب الميعاد	باب كمال الدنيا	باب ما في الدنيا والآخرة
٣٨٠	٣٨١	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩	٣٩٠	٣٩١
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤٠٣	٤٠٤	٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤١٣	٤١٤	٤١٥	٤١٦	٤١٧
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤١٨	٤١٩	٤٢٠	٤٢١	٤٢٢
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤٢٣	٤٢٤	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٧
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤٢٨	٤٢٩	٤٣٠	٤٣١	٤٣٢
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤٣٣	٤٣٤	٤٣٥	٤٣٦	٤٣٧
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤٣٨	٤٣٩	٤٤٠	٤٤١	٤٤٢
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤٤٣	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٦	٤٤٧
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة
٤٤٨	٤٤٩	٤٥٠	٤٥١	٤٥٢
باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة	باب ما في الدنيا والآخرة



٤٥٠



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وعليه الضمان ربتم بالخبر

كتاب البيوع

وهو من الاضداد ويقع في الغالب على اخراج المبيع عن الملك فصار وعدا الى المفعول الثاني بنفسه ومحرره يقال باع الشيء وباع منه والشرى كذلك من الاضداد قال الشيخ وشروى بمن خشيى باعوه ويقع في الغالب على اخراج الثمن عن الملك فصار وعدا على ازالة انواعه كبيع العين بالعين وبسعى ما يفتى ويكون كل واحد منهما مبيعا وغنا وبيع العين بالثمن وهو المطلق وبيع الثمن بالثمن وهو الصرف وبيع الدين بالدين وهو السلم وبيع المساومة وهو البيع بمن يتقانا عليه وبيع المراتمة وهو البيع بالثمن الاول وزيادة وبيع التولية وهو البيع بالثمن الاول بلا زيادة وبيع الوضعية وهو البيع بالتقاضي عن الثمن الاول والكل مشروع على البيع بطلان على الكل وهو مشروع بالكتاب وهو قوله واحل الله البيع والنسبة وهي كثيرة واجماع الامة والمعتول وهو ان يتبع جعل المال سبيلا لقامة مصالح العباد وشرع النبي طيبا الى الاكتاب اذ كل ما يحل حلاله كل اكل لا يجد ما حاشي كل موضع وفي الاخذ على سبيل التغالب فساد وانتهى كجبت الفاس فشرعت النبي طيبا بين الطرفين التراضي واليه استأثر بقرينة ولا تملوا امواكم بيكم بالباطل ان تكون بارة عن تراخي ويقتد بصور ركنه من اهل في محل قابل حكمه كسائر العقود الشرعية فاحكم على ما قل من غير محلة ما يقبل حكمه وهو الملك وهو عبارة عن القدرة لغة قال السليح لا يكون لا يشترط اولا نفعا وعن القدرة على التصرف في الشيء بوصفها اختصاصا بمرقة ومعناه ان يتمكن من التصرف في المحل على وجه لا يدر غير على فقهه ويقتدر هو على دفع غيبه وهو وصفه الماكول في القود صفة العادرا لا ان يرله بها المقدور والممكن فيكون وصفا للمحل خرج وركنه ما يقوم به العقد وهو الايجاب والقبول اذ كانا بلفظ التراضي مثل ان يقول صديقا بعت ويقول الآخر اشتريت او قبلت لان البيع انشاء تقرق والانشاء يعرف بالشرع لان الواضح لم يضع للاثان لفظا فاما فاستعمل اللفظ الذي وضع للاخبار عن التراضي لاننا وانما خص بلفظ التراضي لاننا لا نستدعي سبوت الخبر لكونه كلاما محجوبا عقدا وكان الوجه حلالا لمقتضى الحكمة فاذا قصد الانشاء اختير اللفظ الذي لزمه الوجود وهو لفظ الاخبار عن التراضي ولا يفتقد بلفظين احدهما مستقبل المحل ان يقول البائع ابيعك واشتريني ويقول المشتري اشتريت او يقول المشتري بعت فيقول البائع بعت بخلاف الثاني كما هو فانه لو قال زوجه فاما الاولى زوجتك فيعتد النكاح والغرق ان النكاح لا يخلو عن تقدم الخطبة والخطبة وهما يدلان على ان الرابح الى المال البيع فتنته فيجعل قوله ابيعك عن وبعتي سببا ما وطلبا ولا يدل على الوجه كما في الالة ولا في قوله زوجت نفسك فتعقد العقد اليها فيجعل قولها زوجت عقدا تاما لان الكلام الواحد يفتقد النكاح اذ كانا مأمورا به ولا يأتى هذا في البيع لان الكلام الواحد لا يفتقد البيع من الجانبين اذ الم يكن احدهما مولى عليه من الآخر ولا يلزم انه لو قل خذ فان البيع لا يفتقد بكونه امرع بالخذ بالغير ليس له ولاية الا حركه اخذ بالغير بالبيع فثبت البيع اقتضاها قال ابن كثير كذا في قوله رضيته او اعطيتك كذا وجعلت لك عبيدا كذا فان هذا بلفظ بعت كانه يؤدى معناه والعرف في العقود لكما فاكفاه بشرط ازالة الاصل حاله ولو ازالة بشرط عطالة الاصل كماله ولا يلزم انه يفتقد البيع بالشرط

بالتعاطي في الاشياء النقية والخبيثة عند المبرور وجه للشرع مع انشاء ركنه لانه وجوه التراضي وهو المعبر عنه بالاكالات لما كان باطنا اقيم الايجاب والقبول معام لولا لته على الرضى والتعاطي اول على الرضا منها والشرط في بيع التعاطي من الجانبين عند حسن لغير المحل والى وقيل الاطلا من احد الجانبين يكفي واذا اوجب احد المتعاقدين البيع فلا حرج بالي ان كان ساقلا في المجلس ان ساقلا وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد بل رضاه فيفتقر به وهو موقوف ولما لم يفتقر حكم بدون قبول الآخر فلهذا يرجع عن الايجاب لانه خلا عن ابطال حتى الغير لما لم يستقل الايجاب بافادته الحكم وخيار القبول يفتقر الى انفس المجلس عند الشا فحق على الفور ولو ان المشتري يحتاج الى التأمل والتروي انه هل يوافقه ام لا فعمل ساعا المجلس ساعته واحدة دفعا للفسخ وتحقيقا للشرع قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما البيع على الايسر والكتاب في الارساق كالحجاب حتى يعتبر مجلس بلوغ الكتاب لانه الراسالة لانها من الغاييب كالحجاب من الحاضرات ثم كان مأمورا بتبليغ الشرايع الى الناس وقد بلغ البعض بها فلو لم يكونا كالحجاب لكان مقصرا في التبليغ وحرم التفريق في القبول والقبض باداء الثمن البعض والابراء او التاجيل ان كان بعضها وراحم بعضها وناير ان الحاد العاقد والعقد والثن او اكثر وحل ان تعدد الكل او اكثر اعلم ان البائع اذا اوجبت شي او شيين وارادها المشتري ان يقبل في البعض دون البعض ليس ذلك وكذا اذا اوجب المشتري وارادها البائع ان يقبل في البعض دون البعض ليس ذلك ان الحدت الصنفه ليضرب الاخر بتفريق الصنفه وان تفرقت الصنفه فله فلك والتفريق في القبض كالنفريق في القبول لانه القبض اتمام العقد والصنفه متى الحدت ايجبا بالحدت اتماما وان تفرقت ايجبا بتفرقت اتماما وهذا ان القبض شيها بالعقد لا يفيد مكل التصرف كان العقد يفيد مكل الرقبة فكلما ابيع قبول العقد في البعض فله عند الحد الصنفه وفتح عند تفرقه صال يفتح قبض البعض عند الحد وفتح عند تفرقه وهذا ان عند الايجاب يفتقر الآخر بعبية الشركة او بنبوت الغرض او المراء قد يجمع بين الشئين في البيع او الشراء وغرضه احدهما فاذا اشترى شيئين او اشيا وتفرقت البعض فليس له ان يقبض ما تفرقت وكذا لو ابراه عن ثمن البعض واحله او كانت في الاصل عن البعض فوجلا وكذا ان كان ثمن البعض وراحم البعض فثانير فتقد الراسم لم يقبض ما تفرقت واذا الحاد العاقد والعقد والثن او اكثر الحدت الصنفه وان تعدد الكل او اكثر تعددت الصنفه وتعد العاقدان يكون البائع او المشتري اثنين وتعد الثمن بان يقول بعت منك خديرتين فهذا كذا وكذا بكذا او تعدد العقدان يقول بعت هذا كذا وبعت هذا كذا وهذا لا يتصور مع ايجبا والثن وقوله في المداينة الا ان يبين ثمن كل واحد لانه صنفه لا يتم الا ان يدرج ككوار لفظ العقد لان به يتعد الصنفه لا محجوبية عن كل واحد فانه اذا تعدد الثمن والحاد العاقد والعقدان فاطلوا احدا واحدا وقال بعت منك هذه الالوان العشرة كل ثوب بعتك كانت الصنفه متحدة فحق عليه في المحيط لشرع ما يرجع ككوار والاصل انه اذا تعارضت جهات ايجبا والصنفه وجها اتعد بغير الغالب وايتها قام عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب اذ القيام دليل على ابراه هو الرجوع له وكذا لا يفسد ولا حصل الايجاب والقبول لزم البيع والاخيلا لو اجمعهما الى بيع او عدم رؤيته وقال الشيخ



كل واحد منها خيار المجلس لم يتفرقا برنا القول لئلا يتم المتبايعان بالي وما لم يفترقا ولسا ان العقد لما تم بالايجاب  
والقبول ثبت الملك لكل واحد منهما فالبيع من اتي كان ابطال حق الآخر بل رضاه فلا يجوز كعقد الافتراق عن المجلس والمراد  
بالجديد خيار القبول والتفريق الاقوال الى ان لا اوجيل صدهما البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل وللجانب  
خيار الرجوع عما قال قبل قبول صاحبه وهذا الخيار ثابت ما لم يتفرقا فلو كان تفرقا قال بان قال احدهما بعت وقال الآخر  
لا اشتري لم يبق الخيار بعده وفيه اشارة الى انهما متبايعان حاله المباعدة لا بعدهما ولا قبلهما كما قلنا تلبين والمتناظر  
وتحقيقه ان الاحوال ثلثة حال لم يوجد فيها الايجاب في القبول وحالة وجد فيها وحالة وجد فيها احدهما فاطلاق  
اسم المتبايعين عليهما في المالة الاولى والثانية مجاز باعتبار ما يؤول اليه وباعتبار مكان فتعقبت في المالة الثانية  
اذ هي جامع قوسه لا للقيمة لئلا يتفرق بين الايجابين واما في المجلس لئلا يتفرقا بالقبول فان قيل فكيف يرضى عن التفرق  
تفرقا الا بدان قلنا تأويل الراوي لا يكون محتمل على غير ذلك كما لا يكون محتمل فيكون وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعهما والعين لئلا كان غير حيا كما يترتب من معرفة قدره وصفته لئلا يفسد التفرق المانع  
من التسليم والتسلم فتفسد العقد عن المقصود وكل جهالة هذه صفاتها فمخرج الجواز وان كان العين او غيره مكارا  
لا يحل حصة المأخوذة مقدار في جواز البيع لئلا يفسد العقد لئلا يفسد العقد في حصة الوصف فيه كما يفسد العقد  
فلا تمنع الجواز بخلاف التسليم فان معرفة قدر رأس المال شرط عند البيع وحيث البيع بمن حال ومؤجل باجل معلوم  
لاطلاق في البيع واحل السابيع وقد اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي لاجل درهمه ورواه عن يهودي لاجل  
لان جهالة يفسد العقد فالبائع مطالب في مدة قربته والمشتري يسلم في مدة بعيدة فتمنع التسليم والتسلم من اطلاق  
التمتع في البيع بان ذكر القدر دون الصفقة كان على غالب عقد البكولة المتعارف بين الناس المعاملة بالتفوق الغالب  
فكان التعيين بالعرف كالتعيين بالتعريف فانصرف مطلق التسمية اليه كيف وفيه التحري للتحريم وامور المسلمين محمولة  
على الصحة والسد له اذا قلنا الذين يمتنعان عن الفسخ وان كانت النقود مختلفة ففسد البيع الا ان يبيتن احدهما  
وهذه الجهالة تمنع في النزاع لئلا الطالب يطالب باعلى النقود والمطلوب ليسلم ادنى النقود فكل واحد منهما يرجع  
بمطلبي التسمية فيفسد العقد الا ان يزول الجهالة بالبيان او يكون احدهما اوضح في تعريف البيع كالتسمية وهذا اذا  
كانت مختلفة في المالة فان كانت سواء فيها جاز البيع لئلا يفسد العقد اسم الدراهم وينصرف الى ما قدره من اى نوع  
اذ لا نزاع عند الاختلاف في المالة وهو المانع من الجواز بان يكون الواحد احدى او ثلثا او ثلثا في المالة الا ان  
او الثلث كالمالة الواحد من الاحادى ولا يسمى الواحد من الثنائى او الثنائى من الثلاثى في ذلك العرف بل ينصرف الى درهم  
في عرفهم لا احدا لاشياء وهو الواحد من الاحادى والاشان من الثنائى والثلاث من الثلاثى فحيث يقع العقد على  
الدراهم المطلق ويجوز بيع الطعام والحبوب كقيل وجزا قال ان الجهالة لا تمنع من التسليم فصار كجهالة القيمة بان باع  
شاة ولا يعرفان قيمته فانه يجوز لان الجهالة لا تمنع من التسليم وهذا الفاعل لم يمانع من التسليم فلو لم يمانع من التسليم

اذا اختلف النوعان فبيعه كيف يشئتم وان باع مجازفة لا يجوز لاحتمال الربو او شبهة ملحقه بحقيقة ويجوز باناء  
بعينه لا يعرف قدره او يوزن مجزئ بعينه لا يعرف قدره لان البيع يوجب التسليم في الحال وبذلك قبل التسليم  
نادر فلا يعتبر بخلاف التسليم لان التسليم في التسليم لا يعقب العقد وانما يكون بعد حلول الاجل وبذلك لا اناء او  
لجوز قبل حلول الاجل فلا يردى كمن يبيع ثوبا لا يبيعه في النزاع واحتمال النساء في ملحق بحقيقة النفس لانه العقد على  
المعروف في الحال وروى الحسن عن ابي جريح انه لا يجوز في بيع العين ايضا لان المبيع مجهول القدر والاول اصح  
لان الجهالة لا تمنع من التسليم لئلا يفسد العقد فاذ كان النزاع فاذ كان التسليم فاذ كان التسليم فاذ كان التسليم فاذ كان التسليم  
طعام كل صاع بدرهم صح في صاع عند ابي جريح الا ان يستعمل حيلة فخر انها وقال كذا في الكل ثم لم يستعمل ولو باع كل  
قنينة بدرهم من خبيرة بربو شعير لا يفسد عنده في الكل وعندنا يفسد في الكل فلهذا لا يفسد في الكل فلهذا لا يفسد في الكل  
يبيع على قنينة واحد منها عند ابي جريح رضى ومن باع قطيع غنم لم يشأ بدرهم ففسد البيع في الكل عنده وكذا من  
باع ثوبا بدينار كل ذراع بدرهم ولم يسم حيلة الزرعان ولو سمي الكل صح في ثوب واحد يبيع في الكيل  
والموزونات والثانية في العدديات المتعارفة والثالثة في العدديات المتفاوتة كالانعام وكذا والرابعة  
في الثور عينا والثانية ملحقه بالاول والرابعة بالثالثة وكل وجه على ثلثه اوجه اما ان يبين جملة الانعام وجملة  
القنطرة ولم يبين جملة الثمن ولم يبين عدد الانعام والقنطرة في قنطرة الوجوهين يجوز اجماعا لان المبيع لما صار  
معلوما بالتسمية وقد بينا كل من كل ثاة وكل قنينة صار الثمن معلوما ضروريا وكذا عكسه وان لم يبين جملة الثمن  
ولا جملة الانعام والقنطرة فعنده لا يجوز الا ان يعلم عدد الانعام والقنطرة في المجلس عند جهالة الثمن  
لان البيع معلوم بالاشارة الى القطع فيما اذا اشارة الى القطع ونحوه او لا الصبر ونحوه وكذا ان يبيتن كل ثاة وكل  
قنينة وطريق معرفة عن الكل قائم من غير ان يتفرقه احد العاقلين وهو العقد والكيل وقيام طريق المعرفة كقيام  
قيام حقيقة المعرفة في حق جواز البيع كالوابع عبد ابوزن هذا الجوز هذا او بعده الدراهم ولا يعلم وزنها  
ولس ان كل ثاة وكل اصفى ما يعلم منها فانما يتناول لثاته كقوله لفلان على كل درهم فانه يلزمه درهم  
وانما حلف في قوله كل امارة انزوها في طابق لان هذا خيار مجزئ فيه النزاع لا فيما لا يجوز النزاع ولانه تغذر  
بجوز البيع في الكل جهالة المبيع والثمن لانه قد روي بعد الانعام والقنطرة او عددا غير معلوم وفيما بين  
الكل والادنى لعدم رجحان البعض على البعض فيصير في الاول لانه معلوم الا ان تزول الجهالة بالتسمية  
كل الانعام والقنطرة او بالعدد والكيل في المجلس غير ان بيع ثاة من القطيع وفراغ من الثوب لا يفسد العقد  
فيقضى الى النزاع وبيع قنينة من خبيرة وجوزة من هذه الجوزات يفسد بمن معلوم لعدم التباين ككونها من  
ذوات الامثال فلا يفسد الجهالة الى النزاع حتى قال ابو جريح في رواية في خبيرة وشعيرة لا يفسد في سى لان  
الواحد متساوي في جود ولو جاز البيع في قنينة واحد عند ثمن المشتري لتفوق الصفقة عليه ولا يقال يفسد  
ان لا يجزئ لعله بانظر في البيع لا قنينة واحد على اعتبار الجهل بعد القنطرة لان انظر في البيع لا قنينة واحد



مجهوده في علم العوام بالاحكام خصوصاً في المسائل الاجتهادية فان علم مبلغ الجاهل بعد ذلك فترق لا ينقلب  
العقد جازاً في الصحيح لان المفسد قد تقرر بالافتراق عن المجلس قبل ان التمه وان علم بذلك قبل ان يتفرقا جاز  
العقد استقامت لان حالة المجلس جعلت كحالة العقد استقامت لان حالة المجلس ولكن يتخير المشتري لان  
التمن كان مجهولاً قدره عنده وانما انكشف الحال في مقدار الواجب عليه في الحال فيختار الاجل ما لو رآه بعد  
البيع ولم يكن رآه وقت البيع ويسمى خيار انكشف الحال ومن ابتاع صبرة على انها مائة قنينة بدينار درهم فوجبه  
فوجدت اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحقيقته وان شاء فسخ البيع لتفوق الصفة عليه فلم يتم رض  
في المشتري بالموجود وان وجدها اكثر فالزيادة للبائع لان البيع وقع على قدر معين فلا يستحق المشتري الزيادة  
عليه والقدر ليس بوصف حتى يتبع الاصل وان اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع بعشرة او اربعة اذرع او اربعة اذرع  
مائة ذراع بمائة فوجدت اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بحالة التم وان شاء تركه وان وجدها اكثر منه المهر  
الذرع الذي سماه فهو للمشتري ولا خيار للبائع واصلة ان الذرع فيما يزرع يشبه الاوصاف في اللفظ الاسمي يتغير  
بزيادة الذرع ونقصانه بل يتغير وصفه فيغير اطول واقصر والطول والنقصان من الاوصاف فان زاد  
سليم المشتري لان الصفة تابعة فيستحق باستحقاق المبتوع كماله لو باع عبد اعلى انه معيب فاذ هو سليم  
وان نقص فقد فاته الوصف المرغوب فيختار من شاء فسخه سلماً فوجبه معيباً ولا يعطى شيء من  
التمن لان الوصف لا يباين شيء من التم كماله لو تلف طرف المبيع بخير المشتري ولا يسقط شيء من التم  
من التم بخلاف مسلم الصبرة لان القدر يباين شيء من التم لانه اصل وليس بوصف والاصل بين  
القدر والصفة ان ما يكون وجوه جمة فيقوم عليه وعدم جمة في نقصان غيره فهو وصف والاصل ما لا  
يكون كذلك ثم اذا انتقص قنينة من مائة قنينة لا يتعيب الباقي ويشتري الباقي بالتمن الذي كان بحصه  
مع القنينة الواحدة واليد والعين لافاقات ينتقص قيمة النفس وكذا الذرع الواحد من الثوب الواحد  
اذا فاته لا يشتري الباقي بالتمن الذي كان يشتري معه فان العتابي اذا كان خمسة اذرع ذراعاً ويشتري  
بخمسة عشر ذراعاً اما اذا انتقص خمسة اذرع منه لا يشتري الباقي بعشرة ذراعاً ولو قال بعشرة اذرع  
مائة ذراع بمائة كل ذراع برهم فوجدت اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بحقيقته من التم وان شاء تركه  
لان الذرع وصف من وجوه كماله واصلاً من وجوه لانه عين ينتفع بانواعه فحقها بالتجسين في الحالين قلنا  
اذا قابل كل ذراع برهم كان اصلاً لان ما يباين التم من خواص كونه اصلاً في التم لا يباين له وصف  
ونزل كل ذراع من ذراع لو قلنا بانه ماخذ لكل التم اذا وجوه ناقصاً لم يكن اخذ كل ذراع برهم  
وقولنا على ان يكون كل ذراع برهم واذ لم يباين كل ذراع برهم اعتبر وصفاً فلا يباين شيء من التم انما  
يخير لانه ان قلنا التم فقد انتقص المبيع فكان نفعاً يشوب ضرراً وان وجدته زائفة بالخيار ان شاء اخذ الكل  
كل ذراع برهم وان شاء فسخ البيع لانه نفع يشوب ضرراً لانه زاد المبيع بزيادة التم فيخير فان قيل

فان قيل الفرق لو كان اصلاً بتقدير افراد يدكر التم لانه لا تدخل الزيادة في العقد كما في مسلم الصبرة قلنا  
الزيادة لو لم يدخل في العقد لفسد العقد لانه يصير بايعاً بعض الثوب وانما لا يجوز خلاف الصبرة لان الزيادة لم  
لم يدخل في العقد لفسد العقد ولو باع عدلاً على انه عشرة اذرع انتقص ثوب او زل ففسد البيع اما في فصل  
التمن قلنا في حالة التم لانه لا يخطئ ثوب واحد وثمن ثوب واحد مجهول لانه اذا لم يتم للثوب ثمناً فليس انما  
ينقسم على الثياب باعتبار القيمة ولا يدري قيمة الثابت بقيمتين اذ لا يدري ان كان خيراً او وسطاً او ردياً  
حتى يبرح عن المشتري قيمته فاذا صارت حصته الثابت مجهولة صار ثمن الباقي مجهولاً ضرورياً وهذا لا يوصوفاً  
الثابت جيداً ينتقص حصته الباقي ولو صورناه ردياً يزيل حصته الباقي فوضوح ان ثمن التسعة مجهول وجهالة  
التمن توجب فساد البيع واما في فصل الزيادة قلنا المبيع لان المبيع عشرة من اذرع عشرة في بيع الزيادة على العبر  
العشرة لم يدخل في البيع وبيع عشرة من اذرع عشرة فساد كماله المفضية الى الفناء وهذا لا يوجب له  
الناظر على البائع ولا يدري اي ثوب يرد على البائع الجيد او الردي فالبايع يطالبه بالجيد والمشتري رد الردي  
وجهالة المبيع توجب فساد البيع ولو كان بين كل ثوب ثمنان في كل ثوب بعشرة فان نقص صح بقدره لان  
المبيع معلوم فانه مثار اليه والتمن معلوم ايضا لانه من سمى لكل ثوب عشرة كانت حصته الثابت معلومة  
ومع العشر فيكون حصته الباقي معلومة بخلاف ما قلنا المبيع ثمنان لان حصته الثابت لا يعلم انه عشرة ام تسعة  
ام اذرع عشرة في حالة توتر في جهالة الباقي وله الخيار ان شاء اخذ كل ثوب باسمه وان شاء تركه لانه بما يكون الباقي  
ردياً والثابت جيداً والمشتري انما يرغب في الردي لانه الجيد فينتصر بغيره في الصفة قبل التمام فيخير دفعاً للفرق  
عنه وان راد فسلوان العقدتنا ولا العشر عليه بقا الثوب الزاير ويومجهول وجهالة لغير المبيع مجهولاً  
واكثرنا بين على ان الجواز في فصل النقصان قلنا اما عند ابرح فالعقد فاسد لان العقد فسد في البعض  
بفسد مقارن وهو عدم المعقود لولا سبب الفسخ اقوى من عدم المعقود عليه والعقد فسد بفسد  
مقارن للعقد بفسد غيره في الباقي كما لو جمع بين حرة وعبد واشترى ثوبين على انها مائة درهم وبين ثوبين كل واحد  
منها فوجد احدهما ردياً فان العقد بفسد غيره فيها والعقد فسد في الكل لافا وجداً من خلافه جنس ما سمى  
فلان يفسد حراً ولم يجد احداً سمى اصلاً اقل قال سمى الائمة السرخسي الاصح ان هذا قولهم لانه انما فسد العقد  
في الكل ثم لوجوه العلة المفسدة وهي انه جعل قبول العقد فيها يفسد في العقد شرطاً لقبوله في الآخر ولم يوجب  
بها لانه ما جعل قبول العقد في المحرم شرطاً لقبوله في الموجه ولا قصداً ليراد العقد على المعلوم وانما قصداً ليراد  
على الوجه فقط وتضمن غلط في العقد بخلاف مسلم الروتين لانه جعل في قبول العقد في كل واحد من الثوبين  
شرطاً لقبوله في الآخر وهو شرط فاسد وكذا في مسلم الروتين لانه شخص موجه مستحق الاضافة والقبول فيجب فيه  
ذلك شرطاً فاسداً ولا كذا في صلاته لا قبول بشرط في المعلوم ولو باع عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حمار  
فسد البيع عند ابرح خلافه ولو باع عشرة اسهم من مائة سهم من الدار صح اجاباً لانه ان عشرة اذرع



من مائة ذراع من الدار عشرة اسهم من مائة سهم ويبيع عشر الدار جازنا اتفاقا وليس ان المبيع جاز  
جهالة نفي الى النزاع فيفسد العقد وهذا لان النزاع حقيقة اسم خشية تفزع بها المصوح واستعمل الجاهل  
وبالجاهل عين اذ الخشية لجل العين كالشايح فكان الداخل تحت العقد موضع معين ولم يبين ذلك الموضع  
ان من مقدم الدار او من مؤخرها وجوابها يتفاوت في حجة فكان العقد عليه مجهولا جهالة مفضية الى النزاع  
فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار بخلاف السهم لانه اسم جازي لا موضع معين ويبيع الشايح جازا  
بخلاف بيع قفيز من الصبغ حيث يجوز ان كان القفيز اسما للوعاء واستعمل الجاهل به وهو معين لان ذرا  
لا يفضي الى النزاع لعدم التفاوت بخلاف ما نحن فيه وما يوضح الفرق بين السهم والذراع ان ذراعا من  
مائة ذراع وذراعا من عشرة اذرع سواء وسهما من عشرة اسهم كايوا من سهم من مائة سهم وقد ذكرنا في  
ان فساد البيع عند الجاهل الذراعان حتى لو علم جملته الذراعان يجوز عنده وجعل المسئلة نظير بيع كل شاة  
من القطيع بعشرة وقد كذا بوزيد الشراطي وغيره انه فاسد عند وان علم ذراعان الجملته وهو الصحيح لبقاء  
الجاهل فالشراطي يطالبه من مقدم الدار والبائع يسلم من مؤخرها فينوب الى النزاع ولو باع ثوبا على انه  
اذرع كل ذراع بردهم فوجبه عشرة ونصف او تسعة ونصف فعندنا به جرح ان وجبه عشرة ونصف  
بعشرة وسلم نصف ذراع مجازا بلا خيار وان وجبه تسعة ونصف اخذ بعشرة ان شاء وعنده يوسف  
ان وجبه عشرة ونصف اخذ بعشرة ونصف ان شاء وان وجبه تسعة ونصف اخذ بعشرة ان شاء وقال الخ  
ان وجبه عشرة ونصف اخذ بعشرة ونصف ان شاء وان وجبه تسعة ونصف اخذ بعشرة ونصف ان شاء  
فانما رغبنا للزوم زيادة الجهل المثل او لنتفاهن المبيع لمجد لعله ان من ضرورة مقابلته كل درهم بكل  
ذراع مقابل نصف درهم بنصف ذراع والابن يوسف لعله ان لما قال كل ذراع بردهم صار كل ذراع كنوب  
على حدة بيع على انه ذراع بردهم واذا وجد ناقصا لا يستطعن من المثل ولكن يكره انهما والصحح  
قول الجاهل لان الذراع وما دونها في حكم الصفة لمات واذا صار اصل القضية كماله المثل والمقابل مقبولا  
بالذراع فبقى ما وراها على قضية الصفة وصارت زيادة نصف ذراع كزيادة صفة المودة فيسار به بلا سئ  
وصار نقصان نصف ذراع كقصير اذرع فبقي وقيل هذا في العايم وكذا اما الفاشية كذا في سائر اتفاقات  
جوابه كالبطلان على عشرة اذرع بعشرة ذراهم فاذا هو احد عشر اسهم لانه الزيادة لانه يتعيب بالتعويض  
فصار كالكيل والوزون وعلى هذا لو باع ذراعا من هذا الكوباس ولم يبين موضعه يجوز له لو باع قفيزا  
من الصبغ **فصل** فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر فيما لا يدخل وغيره ومن باع دارا دخل بها ثوبا ومناشرا  
اغلقها في البيع والا حصل ان العرصة اصل الدار لان دار البناء عليها وانما دخل البناء وما كان متصلا بالبناء  
في بيع الدار بطريق التبعية لان البناء بالعرصة اتصال قدار وما كان يكون متصلا بالبناء لا يدخل في بيع الدار  
بلا ذكر لانه كان في جوار العرف بين الناس ان البائع تسامح به في يدخل بلا ذكر وكذا قلنا ان الطلق يدخل في  
البيع

في البيع بلا ذكر لانه يكون متصلا بالبناء والمفتاح لا يدخل قياسا لانه غير متصل بالبناء فصار كنوب موضع  
في الدار وفي الاستحسان يدخل العرف في البائع لا يمنع عن المشتري بل يسلم مع الدار عرفا والعقل ومفتاح  
لا يدخلان والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو من خشف غير المتصل لا يدخل والسري كالتسليم وقوله في البداية  
الدار يتناول العرصة والبناء في العرف مشكل لانه لو كان كذلك لما حث فيما اذا حلف لا يدخل هذه الدار وقلنا  
بعد ما صارت صحرا وجب حث دل انما لا يتناول البناء عرفا ويجاب بان البناء بمنزلة الصفة وهي في  
المعين لقوله لم يكن داعية الى اليقين فان كانت داعية الى اليقين يعتبر الا يدرى ان من حلف لا ياكل هذا الر  
الربط فاكله بعد ما صار مترا لا يكتف واذا عتبرت الصفة في المعين لان صفة الرطوبة داعية الى اليقين فقد  
نضر للمراكل الربط دون التمر فتعلقت اليقين بالعين والصفة ولو حلف لا ياكل هذا الصبغ لم يتعين  
بزمان صباه لانه صفة الصبغ غير داعية الى اليقين لان هو ان الصبغ مجبور شرعا فينتقل اليقين بالذرات  
دون الصفة وصفة البناء غير داعية الى المنع من الدخول فيها باليدين فينتقل بالاسم وهو ما في بعد  
الاقدام تحت بعده وصفة البناء ادعية الى الشرا لان الدار نايشري للسكنى ولا سكنى بلا بناء فيدخل البناء  
في الشرا عرفا ومن باع ارضا دخل فيها من الشجر وان لم يستتم اتصالها بالارض للمقدار كالبناء ولا يدخل  
الذرع في بيع الارض الا بالاتسمة لان الذرع موقع في الارض لا للقرار واتصال بعض الفصل فصار  
كالمساع الذي فيها بخلاف الجمل فانه جرد الجارية فيدخل وان يوضع الفصل وكذا التمر لا يدخل في بيع الشجر  
الا ان يشترط المبتاع لقوله من اشترى ارضا فيها ثمر فله ثمره للبائع الا ان يشترط المبتاع والقياس ان يدخل  
الذرع والتمر لان الذرع متصل بالارض اتصال قوام وكذا التمر متصل بالشجر اتصال قوام فلما كان الشجر مع الارض  
ولا يدخلان استحسننا لان لقطعها غاية معلومة فصار في الحكم كالمقطع بخلاف الشجر والبناء لانه ليس لما  
غاية معلومة للقطع والقاع صرح قال مشايخنا لا يدخل قويم الخلاف في بيع الارض لما ذكرنا وقيل يدخلان  
نهائيتها يتفاوت بتفاوت الارض فصارت كالاشجار الممرعة ويقال للبائع اقطعها او سلم المبيع وكذا لو  
كان فيها ذرع يؤمن بالخصا والتسليم وعند الشامي يشترط في ظهر صلاح التمر ويستحب الذرع لان الواجب  
التسليم المعتاد وما جرت العادة في هذا الذرع قبل استحقاقه وبقطاف التمر قبل بدو صلاحها وما  
لما وصفت من الجاهل وفي الارض ذرع وليس ان التسليم واجبة ولا يمكن من التسليم الا بالتفويض  
ولا تفويض الا بالاطراف فيلزم مائة وصادر لانه لو كان في الارض متاع البائع وتم التسليم واجبت حتى  
يشترى باجره تسليم البديل تسليم المبدل وسواء كان التمر في اليد او لم يكن في اليد او لم يكن في اليد او لم يكن في اليد  
وقيل من اشترى شجرة او عليه ثمر لا قيمة له فهو للمشتري لان بائعه لو قصد بيعه على ان ينفذ له يجوز قلنا  
بيعه على ان ينفذ له يصح في الصحيح فلا يدخل في بيع الشجر بلا ذكر وقد ذكرنا القدرين والاسما في بيع الدار ان الذرع  
اذا يدخل في بيع الارض بلا ذكر اذا لم يثبت بعد او ثبت وصار له قيمة اما اذا ثبت ولم يصرف له قيمة لم بعد







فساد ما في الضمن فيفسد الاذن فيتمكن للذبح ولو اشترى الثور على الشئ مطلقا فاعثر ثرا آخر فان حلاله  
البائع صح ولو اختلط الحادث بالموجب فان كان يعرف الحادث فالعقد صحيح كماله وان كان لا يعرف  
فان كان قبل التحلية ففسد البيع لانه بقدر التسليم بسبب الخطا فيعتبر بالو تقدر بسبب الهلاك وان  
كان العلم لا يفسد العقد لان تمام العقد بالتسليم وقد وجد فانه انتهى نهايته فلا يفسد بالخطا ولكنها  
اشتركا عليه في الخطا ملكا حيا بالآخر والقول للمشتري في قوله ذلك كونه في يده وكذا في الباقي ان البيع  
والخلص منه ان يشتري اصولا حتى يتولد الحادث على ملكه واذا اشترى عبك كرم على انه الف من فخره قد  
نسماة فلم يشتري ان يطالب البائع بحصة ما به من الثمن لان البيع بقدر ما به من لم يصح لعدم  
وصح بقدر نسما به فيطالب البائع بحصة ما لم يصح البيع ولا يطالب بحصة ما صح البيع فيه وقيل  
على قياس قول الجرح يفسد العقد في الباقي لان الاصل عند ان العقد اذا فسد في البعض بفسد  
مقارن للعقد يفسد العقد في الباقي وكان ثمن السائمة السرخسي يقره يقول بان العقد فاسد وجده صحيح  
عند الكل لما في مسلة العدل وصح في ظاهر الرواية ان بيع ثمر وستثنى فيها ارتكالا معلومة وهو قول ما كل  
لان الاصل ان ما جاز افاده بالعقد جاز استناؤه من العقد ولو استثنى جزا مشاعا وما لا يجوز  
افاده بالعقد لا يصح استناؤه من العقد كما لو استثنى عضوا من السائمة وقوله وهذا لان الاستثناء استخراج  
بعض ما تناوله الكلام في حق الحكم فانما يصح في كل يمكن اثبات حكم الكلام فيه مقصود او بيع فغير من صرع جاز  
فكذلك استناؤه وبيع الجوز او اوراق الجوز فكذلك استناؤه وهذا لان الحكم فيه يثبت بعد الاصل واستقيم  
استخراجه عن العقد وليس للموجب حقه قائم وفي رواية الحسن والطحاوي يوراه ان البيع استثناء ابطال معلومة  
لها انما بقي بعد الاستثناء او يبيى بفسد النزاع اذا المشتري يطالب بالاجرة والبائع يسلم الارداء على انه  
يحمل ان الموجه ليس له ابطال المستثناة بخلاف ما لو استثنى خلاصتها لان الباقي معلوم عيانا وصح  
البرز سنبله والباقي في شرع وكذا الارز والسرور قال الشافعي لا يصح بيع الباقي الاخر وكذا الجوز  
واللوز والغسقي في قشر الاول وليس في بيع السنبله فكله وعن داود بن كزك لم يصح ان المبيع  
مستور بشئ لا منفعة كتراب الصاغرة اكبر تراب الفضة بتراب الفضة وتراب الذهب  
بتراب الذهب او بالذهب **وليس** ان يوراه عن بيع الخلق في ثمره وعن بيع السنبله في بعض  
وامن العاهة وحكم ما بعد الخاتمة في لفظ قبلها فظاهر يقتضي الجوز بعد وجه الغاية وعنده لا يجوز حقه  
يخرج من قشر الاول لانه مال متقوم فصح بيعه في سنبله كالشعير بخلاف تلك المسئلة لان عدم جواز بيعه  
بجسده كحتم الربو اذ لو باع تراب الذهب بتراب الفضة او بالفضة صح وهذا لو باع بجسده لا يصح ايضا اذ  
لا يعلم قدر ما في السابل اجرة الكيال والوزان والذراع والعدد اذا باع بشرط الكيل والوزن والوزن  
والعد على البائع لان الكيل والوزن فيما يبيع مكاييله وموازنته من تمام التسليم والتسليم على البائع فيكون يبيع

يكون عليه واجرة الثمن ووزنه على المشتري اما النقد فغيره روايتان عن محمد في رواية يكون على البائع  
لان النقد يكون بعد التسليم لانه يكون بعد الوزن الذي هو تمام التسليم والبائع يحتاج اليه ليميز ما تعلق به  
حقه عالم يتعلق به حقه ويعرف المعيب فيه وفي رواية على المشتري لانه يحتاج الى تسليم الجوز المقدور والجوز  
يعرف بالنقد وبه يعنى الصدر الشهيد ليعر واما وزن الثمن فلانه يحتاج الى تسليم الثمن وبالوزن يتحقق  
التسليم ومن باع سلعة بثمن حال قبل المشتري سلم الثمن اولا فاذا سلم قبل البائع سلم البيع لانه استوفى حقه  
والبيع صح المشتري فمكون جسيما فلو اشترى بالتسليم ليندفع الظلم وقال السامعي سنا بمان معك  
بذا عقد معاوضة فيقتضى تسليمها بازا وتسليم وقبضا بازا لقبض تحقيقا للمساواة كما في العين بالعين الثمن  
بالثمن وليس ان المساواة فيما قلنا لان المبيع صار متعينا والتمن لا يتعين بالتعيين وانما يتعين بالقبض  
فانما يدفع اولا اليسوى البدلان عينيا بعين لانه التسليم اولا واجب لعينه وان باع سلعة بسلعة او ثوبا بثمن  
قيل لما سئل ما سئل انهما في العينية والدينية فلا ضرر ولا امر احد ما بتقديم الدفع واعلم ان البيع على  
لازم وهو كالاخيار فيه وقد تمت وغير لازم وهو ما فيه خيار وهو انواع خيار الشرط والتعيين والروية واجب  
**باب خيار الشرط والتعيين** خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار  
ثلاثة ايام فما دونها والاصل فيه قوله لم يحبان ابن مسعود اذا بايعت فقل للخلافة ولى الخيار ثلثة ايام ولا  
يبيع اكثر من عند البيع وزفر والشافعي يبيى انهم وعند ابو يوسف ومحمد يوراه ان البيع اذا كانت المنة معلومة  
طالت او قصرت لحديث ابن عمر رضي الله عنه اجاز الخيار الى شهرين وكان للخيار شرع دفعا للحاجة فالبيع عقود معلوم  
والمقصود به الاستبراح وهو لا يحصل الا بعد التبرؤ بنفسه ويصح فلم يثبت تقديره بالثلث مع محاسن  
الحاجة الى اكثر لتفاوت الناس في الركا ولهم ان قضية العقد للزوم والا ينزل بشرط الخيار يبيى فيه  
فكان القياس ان لا يجوز شرط الخيار في البيع اصلا غير ان تركنا القياس في الثلث ما روينا فيقتصر  
على المدد المذكور فيه اذ التقدير الشرع يمنع الزيادة والنقصان كما في المدد او يمنع احدهما كما قلنا في اكثر  
وهذا التقدير يمنع النقصان اجماعا فيمنع الزيادة ولا يلزم اخلاء التقدير عن الغاية ولما قلنا بان  
الشرط داخل على الحكم دون السبب لان البيع كالحمل التعليق وانما يدخل في القمار في الانبئات  
والخيار يثبت بخلاف القياس نظر اذ لو دخل على السبب لتعلق حكمه بضرره ولو دخل على الحكم لتعلق سببه  
فقلت با دني الخطرين اعلم للعصاة الكلية وهي ان الانبئات لا يحتمل التعليق بقدره مكان ولهذا اختلف  
في بيع قباع بشرط الخيار يثبت ولو حلف لا يطلق فعلى الطحاوي بالشرط لا يثبت وفي الاثر بيان انه اجاز الخيار  
وكيس فيه بيان خيار الشرط فلعلم الى خيار العيب والروية وانه اجاز الرد به بعد شهرين وكان جواز  
شرط الخيار للحاجة الى التبرؤ لدفع الغبن والحاجة تتدفع بثلاثة ايام فاحذر انما مائة ثمانية ايام الا عذار  
كما في قصة الاخيار فيها واما الحاجة فلا يشرع الخيار فان شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام او ابدية ففسد العقد



فان اجاز في الثلاث صح العقد عندنا خلافا لغيره والشافعي لما ان الفساد هو الشرط وهو ثبت في العقد  
فلا ينقلب صحيحا بخلافه كالتكليف لا ينقلب صحيحا بالاشهاد ولو ثبت ان الفساد قبل توثيق  
العقد كالمواضع في سقوف ثم يزعمه وسمي او باع بالرقم واعلم في المجلس وهذا عندنا من العراق من  
اصحابنا فان عندنا العقد فاسدا ويرفع الفساد كذا الشرط ولو ان الفساد اتصال اليوم الرابع  
بمنه المدة فاذا اخذ قبل يوم الرابع فقد صح اتصال الفساد بالعقد وصار كان الخيار لم يكن مشروطا في اليوم  
الرابع وهذا عندنا من اهل خراسان فعندهم العقد موقوف على استيفاء الشرط فاذا مضى جزء من اليوم الرابع ففسد  
العقد صح وهذا الوجه اوجه وهذا خلاف النكاح بلا شرط لان الفساد ثمة باعتبار عدم شرط الجواز وقد اهل  
يزول بالاشهاد فلو استقطخيا والاب بعد الثلاث صح عندنا كما لا يجوز له هذه المدة عندنا وعندنا لا يصح  
لان الخيار لا يهز المدة لا يجوز عنده ولو باع عبد اعلم انه ان لم يتقدم الثمن الى ثلاثة ايام فلا يصح بينهما صح عندنا  
استثنى وعندنا لا يصح قياسا لانه بيع شرط فيه اقالته فاسد تعلقها بشرط عدم التقد ولو شرط فيه اقالته  
صحيحة بفسد العقد فاذا شرط فيه اقالته فاسد او لاني فاسد ولسان انه في معنى شرط الخيار في المقصود لانه  
ثم يكون مخيرا في الايام الثلاثة الثلثة بين الفسخ والامضاء فشرط الخيار جواز لهذا المقصود وبهذا الشرط لا يصلح  
الا بهذا المقصود غير انه جعل ترك التقديرات الفسخ والامضاء الامضاء اكانه قال ان ثبت  
اجيز العقد فانقضى الثمن في ثلاثة ايام وان ثبت الفسخ فلا تنقضي الحاجة اذ كما ياتي صح ثم الى الترتيب في البيع  
هل يوافقه ام لا يحتاج هذا الى القائل في الثمن هل يصير مقبولا ام لا فاقول لو سكت ثم حتى مضت المدة لم يصح  
وهنا لو سكت حتى مضت المدة يفسخ البيع فانه يكون في معناه ففسد الحاجة ماسة الى الفسخ العقد صح لم  
نقد الثمن لنسحق عن عدم التقاضي كان ملحقا به من حيث الحاجة الى دفع العين وان شرط اربعة ايام لم يجز عند  
البيع كالا يجوز شرط الخيار اربعة ايام وعندنا لا يجوز شرط الخيار اربعة ايام وعندنا لا يجوز الزيادة على الثلاثة  
كما قال ابو حنيفة لان القياس في شرط الخيار ما قاله ابو حنيفة وانما تركنا ما شرعنا من غير ان نعرفه فبق على القياس فاق  
نقد في الثلاث صح عندنا والفساد وخيار البائع منع خروج المبيع عن ملكه عندنا خلافا للشافعي الاعتبار  
الخيار العيب ولسان ان العين كذا يخرج عن ملكه بطريق التجرى اذ بعد تمام رضاه به وباشترط الخيار فاق رضاه  
به والسبب بدون الشرط لا يعبر في الحكم ولذا ينعقد عقده ولا يملك المشتري التعريف فيه وان قبضه باذن البائع فلو قبض  
المشتري ويحكم فيه في مدة الخيار بغيره بالقيمة خلافا لابن ابي ليلى لانه امين فيه لانه قبضه باذن مالك فلا يضمن  
ولسنا ان يملك على ملك البائع فيفسخ العقد خروج اذ لا فائدة في بقاء العقد غير منقضي حتى الحكم فلا وجه  
الى تنقيح الحكم اذ لا فائدة بلا محل والمالك غير قابل بطلان العقد لا بطلان المسامحة والمقبوض على رسوم الميراث  
مضمون بالقيمة باجماع الصحابة رده عنهم وكان المالك لم يرض بقبض ماله بجانا وانما يرض على وجه بقاء الضمان  
فلا يجوز اخلافه عن الضمان والضمان لا يصلح هو القيمة وانما يجوز منها الى الثمن عند تمام البيع ولم يوجد ولو

كما يجوز

ولو يملكه يد البائع الفسخ البيع ولا شيء على المشتري كما في البيع البات وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن  
ملك البائع وكذا ملك المشتري والاصل ان الخيار يمنع انعقاد العقد في حق الحكم اصلا ان كان الخيار لها وان كان الخيار  
للبيع او للمشتري يمنع الانعقاد في جانب من الجانبين نظر الى الجانب من الخيار كانه العقد بات كانه في جانب حتى لا يملك  
من الفسخ واذا كان كذلك فالبطلان الذي من جانب من الخيار لا يخرج عن ملكه والبطلان الذي من جانب الآخر يخرج عن ملكه  
ولا يدخل في ملك الشرط والخيار عندنا اوج حنيفه وعندنا ما يدخل في البيع كانه في جانب من الجانبين فيتوقف على البطلان  
من جانبه حكم البيع اللازم وهو الانتقال من ملك احداهما الى ملك الاخر اذ يخرج عن ملكه فلو لم يدخل في ملك صاحبه لبقى  
ملكه بلا ما كره هو غير معهود في الشرع ولسان ان لو دخل العوض في ملكه لم يخرج المعوض عن ملكه لاصح البطلان في  
ملك رجل واحد حكما للمعاوضة مع انه محل النقل واذ لا يقتضي المعاوضة التقابل والتساوي وجوه وجوه  
ودخول ودخول ولو دخل في ملكه من غير ان يخرج البطلان الاخر من ملكه لكان مالا بلا عوض وفي اليسر بموجبه المعاوضة  
خلاف غصب الميراث لانه لا يحتمل النقل لان الخيار شرع نظر للعاقبة لينظر انه هل هو فقر فمضيه ام لا فزده ولو ثبت  
المكفر كان البطلان بغيره يعنى عليه جبراميفوت النظر فيعوضه على مضمونه بالنقص وجاز ان يوجد خروج بلا دخل فاقول  
الكعبة اذا اشترى عبدا لمخرجه الكعبة يخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملكه اذ لان هذا زوال موقوف  
ان الفسخ العقد بان انه ليس بذليل ولا بان انه زليل عن ملك الغير داخل في ملكه فلا يكون تيسيرا لان الساتية عندهم  
مالا لا يملك اصلا ويناسب المكفر ثابت في الحال ويحكم متوقع وكذا لما تراض الوليلان ببقاها كان على ما كان فان  
قبض المشتري وحكم فيه يده والخيار له حكم الثمن وقال الشافعي بالقيمة كما لو كان الخيار للبائع وقبضه  
المشتري وحكم ولسان انه متى اشترى في الهلاك اقبل كانه مشرفا على الهلاك بعد عيبا وذا يمنع رده على البائع  
لان الواجب عليه ان يرد كما قبض وقدر عيبه فبطلان خياره فيفسخ العقد ويتأكد الثمن لهلاكه على ملكه وكذا ان تعيب  
بفعله او بفعل اجنب او بآفة سماوية او بفعل المبيع كانه عجز عن رده كما قبض بائ وجب تعيب عنده فستقطخيا و  
علافا ما لو كان الخيار للبائع لانه وان اسرف على الهلاك في خيار البائع لم يستطع له ان يرجع عن التعريف بحكم الخيار  
لانه لو رضى به يمكن من الاسترداد فاذا حكم على ملكه فيفسخ العقد ضرورة اذ لو لم يرض المبيع فيه للزم بعد رده  
وهذا لا يجوز لعدم المحر فكان مضمونا بالقيمة كما لقبوض على رسوم الشراء ويتبين على هذا انه اصل مسائل منها انه لو  
زوجته على انه بالخيار ثلاثة ايام لم يفسد النكاح عندنا حنيفه لانه يملكها باعتبار الخيار وعندنا يفسد النكاح كانه  
ملكها وان وطئها له ان يرد ما عنده لان الوطئ يحكم النكاح لا يحكم ملك اليمين فاحنيف الى البائع فلا يمنع الرد  
بحكم الخيار وقاله لم يرد لان الوطئ حصل حكم ملك اليمين ففسخ الرد وهذا اذا كانت ثيبا فان كانت بكرا امتنع اثر  
عنده ايضا لفتنهان ومنه ان المشتري بشرط الخيار للمشتري ان كان دارهم محرم منه لم يعتق عليه عنده  
لم يملكه وبقى خياره يعتق وبطل خياره ومنه ان عتقه لوقال ان ملكه هذا العبد فهو حر فاشتره  
علاه بالخيار خلافا لوقال ان اشترى بغيره فموجر لانه عنده وجود الشرط لانه انما العتق اذ العتق بالشرط كما مرسل



عند وجود الشرط فلهذا يعتق عندهم فان قيل لو كان كالمشترى المعتق بعد الشرط الوقوع عن من عتق حلف بعقده  
عن الكفارة لو اشترى نارا وباعن الكفارة قلت انا جعلناه كالمشترى تعميما الى آتية قوله فهو وليس من ضروري جعله  
كالمشترى في حق الجرا جعله كالمشترى في سعة نية الكفارة ومنه ان لو اشترى امرعا بالياري فحاصت في المشتري  
في مدة الخيار واجاز المشتري العقد كغيره استلزاما له عند وعندهما يحق له ان يرد ما حكم له بالياري  
فخضه لا يبيع البائع استلزاما له ان يدخل في ملك غيره وعندهما يجب لهما بعد القبض قياسا واستحسانا وان  
ردت قبل القبض بقياسا استلزاما ومنه لو ولدت المشتري في مدة الخيار بالنكاح لم تصرف له ولده عنده  
وبقي خياره وعندهما تصليح ولده وبطل خياره ومنه ان المشتري اذا قبض البائع بأذن البائع ثم اودعه عند البائع  
في مدة الخيار فملكه يدا البائع في مدة الخيار وبعدها ملكه على البائع عنده وبطل البيع لانه لم يملكه المشتري عنده  
وقد ارتفع قبضه بالرذيل البائع فملك البائع قبل القبض فملك على ملك البائع وعندهما يملك على المشتري ويلزم  
الرجوع لان المشتري ملكه عندهما فصار موهبا ملك نفسه وبطل الموهبة بدو الموهبة فصار ملكا في يدا البائع كملكه  
في يدا المشتري ومنه لو كان المشتري بالخيار عبدا ما ذناله فابراه البائع عن العن في المدة مع الابداء وبقي  
خياره فان اختار كان المبيع بلائنه وان فسخ عاد المبيع الى البائع بلائنه لان عنده لم يملكه فكان الرد له  
امتناعا عن التملك والمأذون يملكه كالودع له حبة فامتنع عن القبول وعندهما بطل خياره لانه ملكه عندهما  
فكان الرد والمبيع منه فملكها من البائع بلائنه وهو متبرع والمأذون لا يملكه ومنه لو اشترى ذمي  
من ذمي فخر على ان المشتري بالخيار وقبضها ثم اسلم سقط خياره عندهما لانه ملكها ملكها فلا يملك ردها بعد  
اسلامه وعنده يبطل البيع لانه يملكها فلم يبطل البيع لملكها عند استا ط الخيار حكم العقد بعد اسلامه وذا  
لا يجوز ومن شرط الخيار ان يفسخ في مدة الخيار ولم ان يفسخ فان اجاز بغير حصة صاحب مخرج وان فسخ  
سلا بيع الا ان يكون الآخر حاضر اخذ ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي يجوز رده بغير حضر من الآخر  
والشرط هو العلم وانما كسب من العلم بالحضر لانها سبب العلم وسواء كان الخيار للبائع او للمشتري فلا يفسخ  
والشافعي ان الشرط ان الخيار مسلط على الفسخ من جهة صاحبه ليمكنه منه بالشرط وما ثبت الشرط الا بهما والمسلط  
على التصرف سفذ تصرفه بغير حضر من السلط كما سفذ تصرف الوكيل بالبائع اذا باع بغير حضر من السلط كما  
سفذ تصرف الوكيل بالبائع اذا باع بغير حضر من الموكل وهذا لا يشترط رضى الآخر فكذا لا يشترط حضوره واعتبر  
الفسخ بالا جازاته فانه يفسخ بين الفسخ والاجازة ثم بغير حضر الآخر فكذا الفسخ وله ان يفسخ بغير غيره  
حفا فلا يثبت حكم تصرفه في حقه ما لم يعلم به كالموكل اذا عزل الوكيل حال عيبه كما يثبت حكم عزله في حقه ما لم يعلم  
به الا يري ان انما بالشع لا يلزم العبد ما لم يعلم به ففعل للضرر عنه فحكم الجواب العبد الحق وهذا لان العقد  
منعقد مع الخيار وبالفسخ يرتفع الانتقاد في حق الآخر ولا يلزم عن الضرر فاذا مضت المدة يظن ان البائع  
تم بناء على التناقص فانه يفسخ في حق الآخر ففعل العمان بالهلاك فيما اذا كان الخيار للبائع واذا كان الخيار

والاجازة

الخيار للبائع المشتري فالبائع لا يملك بيعه مسعرا اخر بناء على ان البيع ثم يفسخ المدة فاذا اجاز المشتري بغير  
واخبره ان كان نسج العقد فلو ثبت حكم الفسخ في حقه ليتصرف به البائع وبذا حضر لمحقه من جهة البائع بل ليجن عن  
تحصيل شرط صحة الفسخ وبه فارق الاجازة فانه لا يلزم الا جازته شيئا لان العقد لازم من جانب المشتري وعليه  
الخيار وكيف يقال هو مسلط على الفسخ من جهة صاحبه وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسليطه على ملكه المسلط ولكن انما  
يتمكن من الفسخ لان العقد غير لازم في حقه وبفوات صفة لزوم يمكن من الفسخ بلا رضا صاحبه ولكن لا يتمكن  
من الفسخ بلا علمه كما في الوكالات والشركات والمضاربات وهذا الخلاف الوكيل حيث يتصرف بغير علم الموكل لانه  
مسلط على التصرف من جهة الموكل فتسلط اياه على التصرف فوق علمه ولا يلزم مالكا ان الخيار للبائع فاعتق  
المبيعه او تبركا او كاتب او رهن او وطي او قبل شهوة او وحب او آخر فانه يستفقد البيع وان لم يعلم المشتري لان  
بثوث الفسخ هنا ضمنه لا يتصرف فلا يتوقف على العلم كالموكل اذا اعتق العبد الذي وكل ببيعه يفسد  
الوكيل وان يعلم بخلافه فلو عذله ففسدا ولو فسخ في حال عيبه صاحبه فان بلغه قبل مضى المدة استفقد البيع  
لحصول العلم به وان بلغه بعد مضى المدة ثم البيع لان تمام المدة دلالة لزوم البيع فاذا اعتد من في حال توقف  
الفسخ ابطال الفسخ وتم العقوبت من لم الخيار وبطل خياره وقال مالك روجه يفسخ العقد لانه وجود الخيار بغير  
اتباه كذا في الفسخ ولسان ان المانع من لزوم العقد الخيار وقد بطل فيلزم العقد ولا يتقبل لارته  
وقال الشافعي يورث عنه ويقوم وارث من لم الخيار معناه في التصرف بحكم خياره واما لو مات قبل علم  
الخيار يبيع الخيار لانه حق لازم حتى لا يملك من عليه ابطال يثبت في البيع فيورث ككل المبيع والعن وحق الكسبة  
والرهن وخيار العيب الغيبين ولسان ان الخيار مشبهة في رده فان مضى قولنا كان بالخيار في كذا  
اي المشبهة اليه ان رثا فعل وان لم يسله لم يفعل ومشبهة صفة لا يرايه فلا يحتمل الاشتغال منه الى غيره والارث فيها  
يحتمل الاشتغال للوارث فاما ما لا يحتمل الاشتغال فلا يورث كملكه ملكه وام ولده والعقد لا يتقبل للوارث لانه  
انما يورث ما كان قابلا والعقد قول قد مضى فلا يتصور اشتغاله الى الوارث وخيار العيب لا يورث فان  
الخيار الذي كان لهية بطل بيوته وانما يثبت له خيار مبتدأ باري ما يوجب الخيار له وهو ملك المبيع سليما عن  
العيب كما اوجب العقد لبيت سليما عن العيب فيجب للوارث بهذا الوصف ولما استحق سليما عن العيب حتى  
مطالبة البائع بالتسليم سليما الا يري ان الخيار قد ثبت للوارث ابتداء وان لم يكن قابلا للموثر بان يعيب المبيع  
في يدا البائع بعد موته المشتري قبل ان يقبض الوارث بخلاف خيار الشرط فان السبب وهو الشرط لا يوجد في  
حق الوارث فلا يمكن التوهم فيه وخيار التعيين الثابت بالشرط لا يورث وسقط ولكنه ورث المبيع فحكم  
مختلفا بملك الغير فيثبت خيار التعيين ابتداء من اختلط حاله بالرجل يثبت له خيار التعيين ومضى المدة الى اذ  
مضت مدة الخيار ثم البيع خلافا لما كان روجه لانه ان الخيار مشروط للاجازة فاذا مضت مدة الخيار ثم البيع خلافا  
فان فبطل العقد وعندها مشروط للفسخ فاذا مضت المدة ولم يفسخ ثم العقد والاعتاق وتوابه ان لو  
اعتق



المشتري او بتر او كاتب والياري لم يتم العقد لان هذه التصرفات دليل التملك والاخذ بشقة اي لو اشترى  
دارا على انه بالحياء لثلاثة ايام فباع رجل دارا لغيره فاخذ المشتري بشقة صح اخذه وكان اخذه بالشقة ايضا  
بالباع فان قيل ينبغي ان لا تجب الشقة عند البيع لان المشتري لم يملك الدار المشترة عند الاخذ بالشقة  
اذا كان للياري والبائع قلت طلب الشقة من المشتري دليل على اختياره المكون في الدار المشترة لان الاخذ بالشقة  
لرفع حر الجوار واما استراحة المالك فيتعرف في كل سقوط الجوار سابقا عليه فينت المالك المشتري في الدار المشترة وقت  
الشرا فظهر ان الجوار كان سابقا ولهذا وجبت الشقة وصار رضا بالبائع ومسته بشوة ومسته اي لو اشترى  
المشتري بشوة او مسته بشوة سقط خياره وتم البيع لان مسته لا يحل الا بالملك فاقدم عليه دليل الرضا  
سقوط مكر فيها كوطنها وكذا استهها يوجب حرمة المصاحبة فتعيب بعيب لم يكن عند البائع لا كانت تحل  
لاب المشتري وابنه والآن لا وعندكم لا يبطل خياره لان لم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا بطلانه ولو  
شرط احد المتبايعين الخيار لغير صح استرخ وعقد فوريه في العقد وهو القياس في الخيار له اشطوط  
حكما من احكام العقود وحقا من حقوقه فاشترط لغير العاقد خلاف ما يقتضيه العقد فيفسد كشرط المالك  
لغير العاقد في الثمن او المبيع ولسنا ان لغير العاقد لا يبيع الا لثابتة عن العاقد فوجب تقديم  
الخيار للعاقد مقتضى صحة ثم يجعل غير العاقد باعيا عن العاقد تعمي لتصرفه لا اشتراط ما يجب بالعقد لغير  
العاقد يجوز بحكم النيابة وان لم يراضا فصح من هذا الوجه وزعمنا يري تقديم الزيادة اقتضالا لاختلافه  
قال لا فاعتق عبدك عنك بالف فاعتق فان اعتق الاخر يصير مشتريا منه او لا ثم موكل اياه بالعتق عندنا هو  
تعمي لا من هذه فرع نكح واذا صح ذلك يكون لكل واحد منها الخيار واما العاقد او نقض صحح لكل واحد منهما  
يملك التعرف اما المشتري قبل الصلة واما الآخر قبل ثابته فان اجاز احدهما ونقض لاخر فالتابن احق لو كان  
او اجاز لان برقا السابق منها انفس العقد والمفسوخ لا يجاز وباجاز السابق منها انفس العقد وبعدها انفس  
العقد لا يتفرد احد العاقدين بنفسه وان كان الامر ان معا فالفصح احق في رعايه الماذون وقال في الاصل  
تعرف المالك المالك او لم ينعها تنصا كان او اجاز لان الصادر عن نيابة لا يصح معارضا لصادره عن اصله  
الا يري انه لا يتفر على منعه قصدا فلا يصح ما نعا بطلانه تصرفه وتعريف التاييب يعارضه تصرفه لاصيل الا بترك  
انه يتفر على منعه قصدا فيصالح ما نعا بطلانه التعرف لان الحاجة الى التاييب عن امتناع المحبوب عنه عن التعرف  
بنفسه فاذا تعرف بنفسه فانت الحاجة فاذا تعرف احداهما لم يعارضه ما يعارضه وتصرف الاخر قارنه ما يعارضه  
فكان للمالي عن المعارض اقرى فكان اولى وجه اولى وهو الاصح ان العمل بهما لما تعذر في العقد العاقد يكون  
مفسوخا وبجناز اوجب العمل بالراجح منها ولا يمكن التبرج حال العاقد لا كل واحد منهما مأكلا لتصرف فبجناز  
التصرف فقلت الفصح اقرى لان اقرى اذ اجاز لانه على النسخ فالفصح لا يري ان الفصح يري على الاجازة فالحال  
يفصح فاذا اجتمع كان الفصح اقرى كذا مع النسخ الا انه اذا اجتمع كان النسخ اقرى بالاجازة لان روى على

على النسخ الا انه وكذا على الامة لا يري على النسخ لان ولان الاحتياط فيه فالفصح يوجب لامة على المشتري والاجازة يوجب  
الاجازة والحكم راجح على المبيع فان قيل هذا اعتبار راجح الجانب المشتري واعتبار راجح الجانب البائع يوجب رجي ان الاجازة  
لانه يوجب لامة في الفصح يوجب الاجازة فلت علم راجح الجانب المشتري احق لانها تحل في جانبها الى اثبات  
الحيل ابتداء لانه لم يكن تابا وفي جانب البائع الى ابطال الحيل لان الحيل كان تابا له وبالفصح يعود اليه قديم ملكه والبيا  
اسهل من الا ابتداء وقيل ما ذكر في الماذون قول ابي يوسف لانه لا يقدم ولاية المالك بل يستوي بينهما وما ذكر في  
البيع قول محمد لانه تقدم ولاية المالك على ولاية النيابة واصله ان الوكيل يبيع العبد اذا باعه من انكاح وابعه  
الموكل من غنم وخرج الكلامان معا فيبيع الموكل اولى عند محمد وابو يوسف يعجزهما ويجعل العبد بينهما نصفين  
ويجز كل واحد منهما انشا اخذ النصف بنصف الثمن وان ساء النقص البيع لتفرق الصفقة ومن باع عبدين  
بالف على انه بالخيار في احدهما او كان الخيار للمشتري ان فصل الثمن وعين الذي فيه الخيار صح والآلة والمسلم  
على اربعة اوجه احدها ان يفصل الثمن ويعين الذي فيه الخيار والثاني ان لا يفصل الثمن ولا يعين الذي  
فيه الخيار والثالث ان يفصل الثمن ولا يعين الذي فيه الخيار والرابع ان لا يعين الذي فيه الخيار ولا يفصل  
الثمن والمبيع جائز في الوجه الاول دون ما عناه اما الجواز في الوجه الاول فلان المبيع معلوم والثمن معلوم فلا  
فساد من قبل الجاهل غير انه يتعلق القبول في الذي لا خيار فيه بقبول الاخر ولكنه بشرط صحح لان الذي فيه الخيار  
داخل في العقد وان لم يدخل في الحكم واذا دخل في العقد صار قبوله شرطا صحح بمنزلة الخيار داخل في العقد  
المؤبد وام الولد خلاف ما لو اشترى ثوبين على انها هديان فاذا احدهما حرى ولا غير داخل في العقد اصلا  
واما الفساد في الوجه الثاني فليان المبيع والثمن لان من فيه الخيار وغيره داخل في الحكم فبقى الاخر وجوه في الحكم  
وهو مجهول ولنه مجهول لانه يثبت بالحصة بطريق التقسيم عليه وعلى ما لم يدخل في الحكم والحصة مجهولة فصار  
كبيع احد العبدين واما الثالث فلان من فيه الخيار وغيره داخل في الحكم فبقى الاخر وجوه ولنه مجهول لانه يثبت  
بطريق الحصة بالتقسيم فصار كالذي لم يدخل في العقد اصلا فان قيل ليس انه لو اشترى عبدين بالف  
فاذا احدهما حرى او مكاتب فان العقد ينفق صحح في القن وان كان الانقضاء في حق القن بالحصة قلنا  
قال بعض مننا على قياس ما ذكره في البيع العقد في القن في نكاح المسلم وصار ما ذكره حارعا في نكاح  
المسلم وبعضهم فزعوا وجهه ان الخيار يمنع انقضاء العقد في حق الحكم ويجعل العقد كالمحذوم في حق الحكم  
فيما شرط فيه الخيار فلو انقضاء العقد في حق الآخر ينفق كحصة ابتداء وقال يجوز وفي المؤبد والمكاتب البيع منعقد  
في حق الحكم اذ لم يوجد في حق ما يمنع انقضاء العقد ولهذا يجوز بيعها يجوز ولكن لم يثبت الحكم  
حيث انه لحقها والعصانة تحصيل الحق منع الحكم فلا ضرورة الى جعل العقد غير منعقد في حق الحكم واذا انعقد  
العقد في حقها في حق الحكم كما انعقد في حق القن كان انقسام الثمن في حالة البقاء عند فسخ العقد عليهما  
وذا لم ينع الجواز كما باع عبدين فبكل واحد منهما قبل التسليم فان العتيق يقي في الباقي بحصة من الثمن ولو اشترى



كليا او زنيا او عبدا او احدا على انه بالخيار في نصف صحه فضل النصف من الشئ الواحد لا يتفاوت  
فقيمة النصف لا يتفاوت فاذا كان من الكل معلوما كان من النصف ايضا معلوما فالبيع معلوم اذا اشترى كل واحد  
والمن كذا في البيع بخلافه لان العبد الواحد من العبدين يتفاوت قيمته ايضا يتفاوت فكان حصته كل واحد منها  
مجهول فكلد المخرجه البيع ولا فرق بين ان يكون للخيار للبائع او للمشتري فان كان للخيار للمشتري فلم ان يرد النصف  
الذي شرطه للخيار فيه وان كان فيه تفريق الصفقة على البائع لانه رضى بها التفريق حيث انبأ بالخيار للمشتري في النصف  
خلاف خيار الشرط والعيب المستتر من اي اذا اشترى رجلا من عبدا على انها بالخيار فذمها فليس المأخر ان يرد  
عند البيع وعند حاله ان يردده وعلى هذا الخلاف خيار العيب والرؤية ليس ان انبات الخيار لكل واحد منهما لا يرد  
لرفع الغبن وكل واحد منهما يحتاج الى رفع الغبن عن نفسه والخيار من له الخيار لا يرد في فلو بطل باطل الآخر  
لما حصل هذا المقصود ولما ان الشرط خيارا لكل واحد منهما فلا يتفاوت احدهما بالرد وحيث ان الرد يثبت عاوجه  
لا يتصور به البائع وفي بعض الاحوال نصيبه احراز البائع اذ البيع خرج عن ملكه غير عيب يجب الشركة فلو اصابها نصيبه  
لرده معيبا بعيب الشركة اذ الشركة في الاعيان المحقة عيب فالبيع كذا يمكن من كذا انتفاع به الا بطريق التمايز وقد كان قبل  
البيع يمكن من الانتفاع به متى شاء والخيار شرط لاختيار من له الخيار لا وفوق ولا رفق على وجهه لا يلحق الضرر بغير  
ومن ضرر انبات الخيار لما الرضى بوجهه ليقصودا جملتهما على الرد وليس من ضرر ان الرضى بوجهه ليقصودا جملتهما  
من ضرر عيب الشركة نعم يتم الراد في امتناع الراد الا انه ضرر يمتنع عن تحقيق بشرط الرد لا يتصرف من البائع  
او البائع يتصرف بغير الراد وكان رعاية جانب البائع احيى ثم في العبد من له الخيار معلوم وبين من كل واحد  
حق جاز البيع والخيار للبائع او للمشتري فانه البائع ان سلم من خياره الى المشتري حر او اراد المشتري ان يقبض  
من خياره وسقطت جبر او اراد البائع ان يسلم العبد من الى المشتري او اراد المشتري ان يقبضها وينقذها  
جبر البيع لان في الاول تفريق الصفقة على المشتري وفي الثاني على البائع وفي الثالث حرا على قبض مال ملكه عند  
وعندها وان حكمه اذ كان للخيار للمشتري ولكن لا يلزم منه فلا يحرم على قبض مال ملكه بغيره وفي الرابع حرا على تسليم  
مال ملكه بغيره او على قبض من لم يملكه ولو باع عبدا على ان البائع او للمشتري بالخيار لم يحرم البائع على تسليم البيع وان  
نقد المشتري المثل للمخرجه صحيح اذ البائع للمشتري عن المن والخيار للبائع او للمشتري استحالة ابراه بعد وجوه  
سبب العجب ولو كان المبيع شيئا يفسد في الحال لا سيما الرأى والطلب للبيوع للخيار للمشتري فالقياس ان العبد  
المشتري على شئ وكل الاستحقاق جبر على ان يفسد او يقبض ولا نقدر نحن في الحال ان المشتري اقلها مخرجه فان  
على حكمه ويبيع قبل ان يفسد البائع لا يقدر عليها فاذا تاملت الفرائض على كل الادنى لرفع الاعمال فان فسد المبيع في  
يده سقط خياره ولزم المن وان لم يفسد فهو على خيار رجل قال له هذا العبد ولز يدركه ويبيعك كما يغير امرها  
وسلمت بعد البيع في نصيبه وتوقفت نصيب زيد وبكر فان حراز غنى البيع بطل في نصيبها ولا خيار للمشتري لو وقع  
البيع متوقفا لانا نقدرنا في نصيب البائع وموقوف في نصيب غير البائع وكانت الصفقة متوقفة وكان راضيا

راضيا بالتفريق ولو كان العبد لزيد وبكر ولم يكن للبائع شئ فباعه من رجل واعلم انه فوضوا فاجاز احدهما ولم يرد  
الاخر للخيار عند اي يوسف لم يرد لوقوع البيع جمل فلم يرض بالتفريق وعند محمد بن زهر لا يحسنه لا اشتراط علم ان احد  
احدهما يتزوج بالاجاز والنسخ صادر راضيا بالتفريق وكذا لو كان العبد لزيد وبكر والبائع فقال لرجل بكم لعل خير من  
فخض زيد واجاز في نصف فلم يرض المشتري بالتفريق وصح خيار التعيين فيما دون الدرع حتى لو اشترى ثوبين  
او ثلثه على ان ياخذ اياها بثلث درهم وهو بالخيار ثلثه ايام صحه كل بيع في الاربعه وعند ما كل بيع في الاربعه  
وعند زفر السافعي ورحمها كذا في الكل لان البيع احد الثوبين او الاثواب وهو مجهول يتفاوت وجهه المبيع  
المبيع فيما يتفاوت كمنع ضمة العقد فضاها الى النزاع كسكان من القطع ونوب من الجدول وصار له لو لم يشر  
لخياره ولو ان في معنى شرط الخيار اذ الجواز لم يلزم الى التامل والتزوي لاختلافه وفوق وكذا رفق  
انه يخالف موجب العقد كذا في جرحه صا الى اختيار من يرضى به او من يشترطه لم يرضى به شيئا لانه ولا يجب  
استنصاف البائع مع نفسه الى السوق والبائع لا يبيع في رايته بالرفع اليه الا بالظن بان يباعه ولا يردى كذا  
يليق بيعا لم يجرى اذ البيع على هذا الوجه دفعا الى جهة والماله لا توجب الغنا للمعينة بطلانها لا المازنة ولهذا صح  
بيع قفيز من صبر مع جهالة لا تحال لا تغني لا النزاع فاذا لم يشترط الخيار للمشتري فالجهالة يفيض النزاع لاق  
المشتري يطلب تسليم الارفع والبائع يسلم الاراد فيقتعان في المازنة واذا شرط الخيار للمشتري فالجهالة  
لا تغني لا النزاع لان الامر صار موقوف على المشتري فيختار اياها ومردا لا خروا الى جهة يندفع بالثلاثة لاشتمالها  
على الخيار والردى والوسط وفي الاربعه ان عدم النزاع لم توجد الحاجة وهذه الى حقيقة قائمة بالوضعي فلا بد  
بأحد ما تم قبل يشترط ان يكون في هذا العقد خيارا للشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير  
والصحيح انه لا يشترط وهو المذكور في البسيط والجامع الكبير وقد ذكر خيار الشرط في الجامع الصغير وقع اتفاقا  
شرطا واذا لم يذكر خيار الشرط فلا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاث او بما دونه عند البيع وبما لا يعاقبات  
عندها ثم ذكر في بعض النسخ اشترى ثوبين وفي بعضها اشترى احد الثوبين وهو الصحيح لان المشتري في الحقيقة  
احد ما والاخر لانه وقوله اشترى ثوبين استبعاد ومجاز لا محال ان يكون واحد منهما هو المبيع والمخرجه الاضافة  
الاثنين والمراد احدهما كقوله عم اذا سافنا فاذا نانا واقما ثم اذا جاز البيع على هذا الوجه وقبضها المشتري  
فاحد ما مضمون عليه بالثمن والاخر ملك البائع امانه في يد المشتري لان الداخل تحت العقد احدهما كقوله والآخر  
لم يدخل تحت العقد قبض باذن المالك لا على سواد الثمن والوثيقة فكان امانه في يده كالوديعة فلو عدك احدهما هو  
نقيب وعجز عن رده حكم الخيار لغاياته الشرط وهو الرأى الذي قبض تعين هو مبيعها والاخر امانه في يده  
الاخر ولا يملك اذا أطلق احدي امراتيه ثم مات احدهما تعينت الباقية للطلاق دون المالكه وصح ما يتعين  
المالك للمبيع لان المالك يمكنه في الفعليين اما الثوب فثلاثة يملك على ملكه حيث يعين الباقي للزوج  
وفي الطلاق يملك المالكه على ملكه حيث تعينت الباقية للطلاق ولو كان لزم نصف من كل واحد منهما



سواء كان الثمن متقفا او متقدما لان احدهما غير صحيح لزمه فتنه بالسلك في يده والاخر امانه غير مقبولة عليه ليس  
احدهما لتعيين مبيعا بالاولى من الآخر فتنه حكم الالة والبيع فيها فيكون هو احيانا في نصف كل واحد منهما مشتركا  
نصف كل واحد منهما وان شرط مع ذلك خيارا بشرط فلكما فيه الخيار ردها فان مات من المالكين لم يكون للورثة  
رغم ان خيار الشرط بطل بموت العاقد لانه لا يورث فلم يبق الا خيار التعيين للاختلاف فلو كان له ردها  
ولا يتوقف في حقه هذا اذا كان الخيار للمشتري فان كان الخيار للبائع بان كل بعث احد هذين الثوبين على ان يده  
بالخيار اعين البيع في احواله دون الآخر فالاصح ان يصرح خيارا بشرط فذلك هو الوجه لان البيع لا يمتد  
اليه في جانب المشتري لئلا يفتقر ولا يفتقر من يشتره لاجله دون البائع لان البيع كان من قبل البيع فحق  
جانب البائع الى القياس ومن باع عبدا على انه حرة كان مخالفا لما لمشتري بالخيار ان يرد له شأنا اخره بكل  
الثمن وان شاء ترك لغوات الوصف المردود وموضع تقرير المسئلة باب خيار العيب **فصل**  
الاصل ان تعرف المأمور ان وافق امر الامر بنوعه وان خالف امر لم ينفذ لان التفاد حكم الامر وحما  
خالف لم يجر الامر اذ كان خلافا الى خبره وهو من جنس المأمور به بان وكله ببيع عبده بالف فباع بالف  
ومائة فانه ينفذ عليه لانه موافقه مع ولو باع بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا لانه قد يربح في احد  
الجنين دون الآخر وان كان الخلاف لا شران وهو متافا على المأمور بنوعه عليه كالمشتري وان لم يجد فاذ اعلم  
توقف على اجابة الامر كالباع لانه لما خالف صار فضوليا ومثرا العوض لا يتوقف لان كان التفاد على المشتري  
وبيع يتوقف رجل ام كفو بان يبيع عبده ويشترط الخيار للامر فباعه بامم بخيار او بشرط الخيار لنفسه توقف  
لانه امر ببيع لا يزيل الملك الا بوجه الامر قد انخرط في امره ببيع فاسد فاما ببيع مع تفاد الامر وعند  
محمد لا ينفذ عليه لان امر ببيع لا يزيل ملكه بنفس العقد وقد انخرط في امره ببيع فاسد فاما ببيع مع تفاد الامر وعند  
بشرط الخيار اذا باع بامم بامم وان خالف الى خيره لانه امر بان يطعم حراما وقد اطعم حلالا ولا يفسد بانه  
وكله ببيع لا يزيل الملك بنفسه فالباع الفاسد قد يزيل الملك بنفسه بان كان المبيع مقبوضا للمشتري ولو خسر  
بان شرط الخيار للامر ثبت الخيار لما فاته اذ اجاز او تنقض صح غير ان المأمور ان اجاز بطل خياره وبقي الامر  
على خياره ويكون الباقى خيارا لاجازته حتى لا يتوقف عبده وكذا لو امر بالبيع مطلقا او بشرط الخيار لنفسه  
فباع بشرط الخيار لنفسه لم يثبت الخيار له لما امره ان يشرط الخيار لغيره العاقد اشتراط لنفسه  
ولو امر بغيره بغيره بغيره بشرط الخيار للامر فاشترى بغير خيار لزم المأمور لانه خالف لما شره وقد وجد تفادا  
عليه بخلاف البيع وهذا لان امر بغيره لا يلزم حكم الا باجازه فاذ اشتراه بغير خيار خالف امره ولو اشتراه  
وبشرط الخيار للامر ثبت الخيار لما فاته ان يشرط او اجاز صح غير انه ان اجاز المأمور بطل خياره ولكن لا يلزم  
العقد حتى يبي الا على خيار لان الامر لم يرض بل يرض العقد باجازه الوكيل فلو تنقض الامر بغيره البائع  
بعد اجازة المأمور لزم العقد على المأمور لانه اجازته قد صححت وانما يعمل في الامر فاذ اذ احق بالنفق

بالنفق عملت اجازته فلو قال الامر رد هذا العبد فانه لا حاجة لي فيه فاجاز المأمور او كان اجاز قبله  
ثم حكم بوجوب الامر لان قوله رد هذا العبد بالنفق والامر بالنفق لا يكون نفقا فلو امر بوجه فباع المأمور  
توقف العقد على اجازة الامر لان قوله رد هذا العبد ليس بنقض فان اجاز الامر فالتنقيد له وطاب البيع لانه لا يرد  
البيع ملكه مستند الى وقت العقد السابق وقبض الوكيل كقبضه فكان البيع حاصلا على ملكه وخياره فيطلب  
له وان نفقه لزم المأمور لان اقامه على البيع وليك الاجازة الا انه لم يعمل في الامر فاذ ازال حق الامر عملت  
الاجازة وبطل بيعه لان المأمور ملكه الآن والبيع السابق على الملك لا يتوقف على ملكه سجدت كقبضه بل  
مال الغير ثم ملك لا ينفذ ببيع كذا جازا واذا اشترى ثوبا بعبود على انه بالخيار في الثوب ثلثة ايام فلم الخيار  
فيها حتى يتفاد اعاقى ببيع العبد فله متفاد اعاقى ببيع الثوب وعند من خالف في الخيار في الثوب دون العبد  
حتى لا يتفاد اعاقى مشتري الثوب ويتفاد اعاقى الآخر لانه قصر الخيار على احدهما ويقتصر حكمه عليه لان ثبوت  
على حافاة القياس واذا اقر عليه يكون العبد مبيعا بامم فاصح اعاقى الآخر اياه في المدة ولس  
ان خيار المشتري يمنع فروع التمسك عن ملكه والعبد عن الثوب خلافا لخرج عن ملكه فلا يصح اعاقى الآخر اياه  
لانه لم يملك ولو اشترى شيئا على انه بالخيار لانه العبد مستعمل حتى يثبت الخيار في العبد وهذا عند من جاز وعنده من  
لا يثبت لان العبد جعل غايته وحدا فلا يقدح في المدة لان الغاية ما ينهي الحكم اليه والابقى كالليل في القسوم  
وليس ان الغاية من كانت كالحكم اليها لا يدخل كالبكر فانه لو قيل ثم اتموا الصيام تناول صوم ساعته فقول  
الا دليل لما لم يوضع الغاية ومن كانت الغاية لا اخرج ما وراهما يبي موضع الغاية داخل في المدة  
فان مطلق الايدي منظم الا باط فلكان ذلك الغاية لا اخرج ما وراهما يبي موضع الغاية داخل في الكلام  
والقول للمتكدر في الخيار انه اذا اختلف المتبايعان في اشتراط الخيار فالتقول لمن سفي في ظاهر الرواية  
وعن المذاهب ان القول لمذاهب الخيار لانه ينكروا له عن ملكه او وجوب الثمن عليه وهو الظاهر ان الخيار لا يثبت  
الا بالشرط فلكان من العوارض فيكون القول لمن ينفيه كما في دعوى الاجل وكذا لو اختلف في مضيه كقول  
لمن ينكر مضيه لانه يتفاد فاعاقى بغيره بشرط الخيار ثم اوجى الاجل وكذا لو اختلف في مضيه فلكان القول للمتكدر وكذا  
لو اختلف في قوته فالتقول لمن يدعي اقراره وقتين لان الآخر يدعي زيا بشرط عليه وهو ينكر آت او ومن  
او ملكه او مأذون ببيع شيئا بالخيار فبلغ الثمن او عجز الكتاب او عجز المأذون في من الخيار ثم البيع  
وبطل الخيار لان الخيار كالحاقا للعقد وقد عجز عن التمسك بالخيار بالبيع او العجز او لم يشرط الخيار  
كالومات او خرج وعن محمد ان الخيار سقي للبائع ولكن له الفسخ دون الاجازة لان البيع لم يخرج عن ملكه  
المالك بعد فلكان الفسخ احتضاغا عن ان التمسك به ولو باع مملوكه بامم ثم فسخ قبل اجازته واما  
الاجازة فانه ان التمسك بالامر ولا ولاية له عليه وان مضى وقت الخيار ففسخ البيع لزوال المانع وهو الخيار  
وعن محمد ان للعاقدين في غير الثلاث لانه كانا قائما عن المالك كالمالكين وفي الكتاب والعبد ينفق







بالنحوذج كالياب والارباب والعبيد فلا بد من رؤية كل واحد لاستطاعة الخيار لا بالتساوت فلا يتبدل برؤية بعضها  
على البعض خلاف الاول والجزء والبيض من القسم الثاني في ذكر الكرخي لانه اذا اختلف بالصغر والكبر فليكن  
رؤية البعض دليل على الباقي وكان ينبغي ان يكون مثل الخط والصغير تتفاوت آحادها ورؤية البعض يعرف  
حال الباقي اذا عرفنا هذا فنقول النظر لا وجه الصبر كالف لانه يعرف وصف الباقي لانه مكمل يعرف بالعمود  
وكذا النظر لا ظاهر الثوب كالف عنونا وعنونا فلا بد من شرط ورؤية كل لانه ليس على فلا يكون كل برؤية  
ولست ان يتبدل برؤية طرفه على ما بين اذ لا يتفاوت اطراف الثوب الواحد لا سيما اذا غير منظر  
قالوا وهذا العلم كمن يرى الثوب ما يكون مقصودا فان كان في كل الثوب ما يكون مقصودا كما تعلم لا يستطاع  
خياره عالم برؤية العلم لان العالم يتفاوت في خمسة والوجه هو المقصود في العبد والامة والنظر لا يتغير  
الجسد لا يبطل الخيار لان ساير الاعضاء في العبد والجزء لا يرى تبع للوجه الا يرى ان يتفاوت القيمة تتفاوت الوجه  
مع التساوي في ساير الاعضاء في العبد والجزء لا يرى تبع للوجه الا يرى ان يتفاوت القيمة تتفاوت الوجه مع التساوي  
في ساير الاعضاء فيقتضي برؤية الوجه عن بقية الصفات ولا يتفكس ورؤية الوجه والكفر في الرواب مقصودا  
فلا بد من النظر اليها ولا يعتبر برؤية غيرها وشرط بعضهم رؤية القوام وعن محذور رؤية الوجه كمن في بني آدم وفي  
سائر الخلق لا بد من الجسد ليلزم له الاله والسمي وفي سائر القنية لا بد من النظر الى غيرها وفيما يطعم لا بد من الرؤية  
لان العلم بها هو المقصود انما يظهر به وفي الدار لا بد من رؤية داخل الدار لان داخل الدار هو الوجه في ثوبهم وفيها  
الروايات اذ اراى محقق الاختيار وان لم يثبتها وكذا اراى خارج الدار اذ اراه اشجار البستان من خارج  
وعن زعم لا بد من رؤية داخل البيوت والصحيح ان ذلك جواب عما دفعه عادة اهل الكوفة فزعموا ان الجرح لا يخاف  
يكون على قطع واحد ولا يختلف بالصغر والكبر فلو اذ اراى من ظاهر ما يستدل من ثوب كل عا واخلها فاما اليوم  
فصنعت الدور وتختلف فالنظر لا الظاهر لا يوضح العلم بالداخل والصحيح ما قلناه وهو قبيح في الدور يعتبر  
رؤية ما هو المقصود من لو كان في الدار بيتا شقيقا وبستان صفيان ويتطابق بشرط رؤية الكل كما يشترط  
رؤية صحن الدار ولا يشترط رؤية المطبخ والمزبلة والعلو وبعضهم شرط رؤية الكل وهو لا ظهر كذا في المحيط  
ولو اشترى دنانير فجاءه فقال لا التراجع لم يكن ذلك رؤية حتى يصيب على كفه عند الرجوع لانه لم ير الا حسن  
حقيقته لوجه الخيل وعن محمد بن ابي ان رؤية لان الزجاج لا يكتفي صورة الاذن ونظر الوكيل بالقبض كنظر  
المشتري ونظر سوله ليس كمن المشتري حتى لو اشترى طعاما لم يره فوكل رجلا بالقبض فقبضه الوكيل بعد  
ما رآه فليس المشتري ان يره الا من عيب وان ارسل رسول فقبضه فقبضه الرسول بعد ما رآه فليس المشتري  
ان يره وقال ابو يوسف ومحمد بن ابي الوكيل والرسول سوله والمشتري ان يره اذ اراه وهذا كذا في الوكيل  
بالقبض فاما الوكيل بالشر فبرؤية تستطاع الخيار باجماعه صورة الوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكذا يعني  
بقبض المبيع وصورة الرسول ان يقول كن رسولك عن قبضه واصلا المسلم ان الوكيل بالقبض يمكن له

ابطال خيار الرؤية عند خلافا لها وانما يمكن ابطاله عند اقرار قبضه وهو ينظر اليه فان قبضه مستورا لم ار  
بعد ما نظر اليه ابطال الخيار قصدا فليس له ذلك لانه وكلمه بالقبض وابطال خيار الرؤية ليس بقبض فلا يمكن  
ولهذا لا يمكن ابطاله قصدا ولا يمكن ابطال خيار الشرط والعيب ولست ان القبض على نوعين تام بحيث  
لا يره عليه القبض وهو ان يقبضه وهو ان يراه وهو يستطاع الخيار لولا ان على الرضى وناقض بحيث يره عليه  
القبض وهو ان يقبضه مستورا وهو لا يستطاع الخيار لعدم الرضى وهذا لان تمام القبض به تمام الصفقة وخيار  
الرؤية يمنع تمام الصفقة لان تمامها يكون بتام الرضى ولا يتبع مع بها خيار الرؤية والموكل يمكن نوعي القبض  
فكذا الوكيل لانه مكل الوكيل ما يمكنه ولكن على البول على البول الشمول لان اللفظ مطلق لا عام فاذا قبضه وهو  
ينظر اليه بطل الخيار مقتضى القبض كالمقبض الموكل وهو ينظر اليه واذا قبضه مستورا فتقوا اجاز الناقص  
فانتمت الوكالة بالناقص وتعين ذلك للتوكيل فلا يمكن استثناء قصدا بعد لصيرورة اجنبيا عنه بخلاف خيار  
العيب فانه لا يبطل قبض الوكيل في العيب لانه يمنع تمام الصفقة فيتم القبض مع بقاءه وباقتضاها تمام لان  
يبطل الخيار فقد علم واما خيار الشرط فقد ذكرنا القدر الذي انما لو اشترى شيئا على ان ياتي بالخيار فوكل وكيل بالقبض  
فقبضه بعد ما رآه فهو على الخلاف ولن سلم وهو لا يمنع فلو وكيل قائم مقام الموكل والموكل بالقبض المبيع في  
خيار الشرط وهو يراه لا يبطل خيار الشرط فكيفما يقوم مقامه لاقبضه وهو يراه وهذا لان الخيار شرع للاختيار  
وهو بالتدريج والتأمل فيه يتبين بعد القبض حتى اذا استحسنه اخذه وان استغنى تركه وهذا ينوت بطلان  
الخيار بتقدير القبض وخلاف الرسول لانه لا يمكن شيئا وانما اليه تبلغ الرسالة الا يرى ان الرسول بالبيع لا  
يمكن القبض والوكيل بالبيع يمكن وصح عقد الامانة ان اشترى او باع وقال الشافعي لا يبرأ منه لانه لا يجوز  
مالم يره وله الخيار اذا اشترى لانه اشترى شيئا لم يره ويستطاع خياره بجمته المبيع ان كان ما يعرف بالحق وبمنه ان كان  
يعرف بالنسب وبذوقه ان كان يعرف بالذوق لان هذه الاشياء تنفذ العلم بالمقصود عليه كافي البصير وفي الغناء  
لا يستطاع خياره حتى يوصف له ما بلغ ما يمكن فاذا بلغه قال رضيت سقط خياره لانه وكذا الوصف يقوم مقام الرؤية  
في بعض المواضع كانه عقد السلم والمقصود دفع الغبن عنه وهذا يحصل بذكر الوصف ان كان بالرؤية اتم وعنت  
الي يوسف انه لما ذكركم الموضع فاذا صاحك حيث لو كان بصيرا لراه فقال رضيت سقط خياره انا من  
للتشبيه مقام القيمة عند العجز الى ان لا يرى ان الحرم اذ اراه التملل وهو وقع يتقدم بغيره اجراء الموصي  
مقام الحق تشبيها بالمحلقين وكذا في كل واحد من كل الشقين عند القراء ما يقدم مقام التواة في حق الاخر من  
تشبيها بالعاقد وقال الحسن بن زياد وهو رواية عن ابي حنيفة بذكر بصير القبض فقبضه الوكيل وهو ينظر  
اليه وهذا على اصله مستقيم فان رؤية الوكيل بالقبض كروية الموكل عنه ومن رآه احد الثوبين فاشترى  
ثم رآه الاخر فلم ان يره حيا او يسكه لان رؤية احد الثوبين كروية الثوبين فلا يكون رؤية بعضها  
دليلا على رؤية الباقي فله رد غير المروية وروية المرثعة مع رعاية الحق البائع لطلبه الى تزويج الصفقة عليه



قبل التمام وهذا لان الصفقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعد لان تمام الرضى والايكون قبل الرؤية  
ولهذا يمكن من الرقبة لا قضاء ولا رد ويكون فسخا من الاصل ولا يورث خيار الرؤية كخيار الشراء لان الخيار انما  
يثبت للعاقبة الرضى والمورد ليس له خيار فلا يثبت له الخيار قد مر من قبل ومن راي شيئا ثم اشتراه بعد فان تغير  
خبره لانه اشتريه بالم يري لان بالتغير صار شيئا اخر فلا ينفذ الرؤية السابقة العلم المالية القايمة وقت البيع فلا يرد  
على الرضى وان لم يتغير بل كان على الصفقة وانه فلا خيار له لانه اشتري شيئا قد رآه الا انه لم يجرى من الذي رآه قبل العقد  
لان لم يرض به وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالعقد للبائع مع يمينه وعلى المشتري المينة  
لان سبب لزوم العقد وهو الرؤية السابقة لظاهر والتغيرات والقول ان يتك بالظاهر وهذا اذا كانت المدة  
قريبة بعلمه لا يتغير مثل تلك المدة فان بعدت المدة بان راي انه شاته ثم اشتراه بعد عشر بن سنة وزعم البائع  
انها لم يتغير قال القول المشتري لان الظاهر ظاهره وان اختلفا في الرؤية قال القول المشتري لانه يتك امر احادنا  
وهو الرؤية ومن اشتري عدل وظنى ولم يبره فقبض ثم باع منه فورا او وهدية وسلي فليس له ان يرد شيئا منه بخيار  
رؤية وشراء الامن عيب والا اصل ان خيار الرؤية والشراء يمنع تمام الصفقة لخلل الرضى وكذا خيار العيب قبل  
القبض لان العقد قبل القبض غير تام اذ لا ينفذ ملكه المقر وان اقام ملكه الرقبة واما خيار بعد القبض فلا يمنع  
تمام الصفقة لانه انما يثبت بسبب فوات وصف من اوصاف البيع وفوات بعض الاوصاف لا يبرى بواحدة فوات  
معنى البيع وهذا لا يمنع تمام الصفقة في الباقى اذ انفصل به القبض وتفرق الصفقة قبل التمام لا يجوز اعتبار الباقى  
الصفقة فانه اذا اوجب البائع شيئين لا يملك المشتري القبول فاحدهما لافي من الاحترار بالبائع لجران العا  
فما من التماس بضم الرضى الى الجيد تره وبجاء الرضى فان قيل هذا هو جوهر خيار العيب بعد القبض ومع هذا المكر  
التفرق قلنا التفرق قبل القبض اضره لاستبداده ونقد بالرد او بغيره بالرد ولا قضاء ورضى والتفرق  
بعد القبض اضره ضررا لاقتدار الرد بعد القبض لا القضاء والرضى فاذا ثبت فنقول قد عجز عن الرد فيما خرج عن  
ملكه فلزم رد شيئا من الباقى بخيار الشراء والرؤية لتفرق الصفقة على البائع قبل التمام وقال ابو حنيفة بخلاف خيار  
العيب لان الصفقة يتم مع العيب بعد القبض وان لم يتم قبله ووضع المسئلة فيما بعد القبض فلو عاد اليه ذكر الكثر  
بسبب هو فسخ فهو على خياره لا ارتفاع المانع من الاصل هو تفرق الصفقة كذا ذكرنا ثمس للمانة المشتري  
وعن ابو يوسف لا خيار بعد ما سقط لا يعود لان الساقط لا يعود وهو اختيار القدر وكيت  
**باب خيار العيب** اذا وجد بالبائع عيبا ينقص الثمن اخذ بكلمة او ردة  
كالبحر والكدور والزاو والذو والامة والكفر وعدم الحيض والاستحاضة والتؤلول والحال ان قبض والصفقة  
والسقط والاذر والعشا والشن الساقطة والسوداء والعثر والهج والقروح والذرة والجرح والقروح  
والنجم والصكك والمنش والبول والسعال القديم والدين والشعر المكافى العيون اعلم المشتري  
اذا وجد بالبائع عيبا فهو بالخيار ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء رده لان مطلق العقد يقضى سلا المبيع

المبيع عن العيب لان كل واحد من العاقلين صاحب عقل غير فاني ان يقين او يقين والمراد عيب  
كان عند البائع ولم يبع المشتري عند البيع ولا عند القبض لان ذلك رضى به وليس له ان يسكم ويأخذ منه  
التقصان لانه الاوصاف لا يباها بها من الثمن بخلاف التقصان الثمن عين فيكون مما يباها بالعين ذوات  
الوصف كانه عوض غير متقوم فاني يباها بعين متقوم ولان الثمن لا يخلو اما ان يباها بالوصف والا اصل وقتية  
بين البيع والا اصل او بالوصف فقط وفيه ترجيح البيع على الاصل وبالاصل دون الوصف وهو المرام الا ان  
مقصودا بالتساوي حقيقة كانه لو قطع البائع يد المبيع قبل القبض وان سقط به نصف الثمن لانه صار مقصودا  
بالشأن او حكما بان يتنجح العقد لحق البائع بالتعيب عند المشتري او لحق الشراء بالخيار ولانه لو اسكم واخذ منه  
التقصان لتضرر البائع لانه ما رده بوزن المبيع عن ملكه الا بكل الثمن ولو اسكم ولا يأخذ التقصان تضرر  
المشتري وبالله يدفع الضرر عنه بلا تضرر البائع فصرنا اليه وكل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التي به فهو عيب  
لان العيب ما ينقص المالمية اذ هي مقصودا بالبيع وما ينقص الثمن ينقص المالمية والرجوع في معرفته عن اهلها والى باق  
والبول في الفرائش والسرقة في الصغير عيبا لم يبلغ فاذا بلغ فليس ذكر المواضع بعيب حتى يعاود بعد الد  
البلوغ في يد البائع ثم يبيعه فيعاده في يد المشتري ومعنى هذا انه اذا ظهرت هذه العيوب عند البائع في صفة فباعه فوجد  
حدث عند المشتري فهو عيب يرد بالخيار والعيب بالخيار والتسبب واذا وجدت هذه الاشياء في صفة فباعه فوجد  
بده الاشياء في صفة فباعه عند المشتري بعد البلوغ لم يرد له لا خلافا لعيبا باعته اذا وجدت تله  
الاشياء بعد البلوغ عند البائع ثم وجدت عند المشتري يرد له لا شرط استحقاق الرد وجود العيب الواحد عند  
البائع والمشتري فاما العيب الذي في يد البائع لا يوجب الرد للمشتري بعيب حدث في يده والحال دليل التحا  
السبب فقا دليل التحا والعيب واختلفا في الحال دليل التحا والسبب فقا دليل اختلاف العيب فالاباق و  
والبول في الفرائش والسرقة في حال التفرج العيب وصنع الثامن وقلة التمام في حال الكبر لخصه في الباطن  
فقد اراد عن العلل في الباطن وحب في الطبيعة رغبة في المال فاختلف السبب باختلاف الحال فاختلف العيب  
لان اختلاف الاسباب دليل اختلاف السببات والرد بالصغير من يعتار ما الذي لا يعتل فهو يرد ولا يابون  
فلا يكون عيبا لان الباقي انما يكون قصدا والسرقة والبول في الفرائش كذا لا يكون عيبا في الصغير جدا لعدم  
القصد وضعف البنية والجنون في الصغير عيبا بامعناه اذا جن عند البائع في يد المشتري في الصغير او في الكبر  
برده لانه عيب الاول لان السبب متحد للمالين وهو آفة تمل الذراع وقيل اذا اشتري عبدا قد جن عند البائع  
فلم ان يرد وان لم يجن عند المشتري لان سببه آفة في الذراع وهي اذا مكنت لا تدول والجمهور على انه لا يرد ان لم  
يجن عند المشتري وهو الصحيح لان الله تعالى قد جعل ان الله لا يملك الا كسيرا للعلل فلم يكن من ضرره وجوده يوما  
بناؤا ابدا والجزء الذي عيب في الامة لا ينافي في الخدمة والاستفراغ ولها حالان هما ليسا بعيب في العظم  
لان المولى يستعمله بالبعد من نفسه لانه ان يكون فاحشا لا يرد على آفة في الباطن فاحشا لنفسه عيب والزيادة



ولد الزنا عيب في الامانة لان المقصود بها هو الاستراش وزناها في كل هذا المقصود دون الغلام لان  
المقصود به الاستراش في امور خارج البيت وزناه او كونه ولد الزنا لا يخل بهذا المقصود الا ان يكون الزنا  
عاما له لانه يمكن للمكره مقصودا مع فكلما وجهه سيد في حاجه يذهب في ما به وهو ويزك خدمه مولاه وقال  
الشافعي بوجه الزنا عيب مطلقا كالمسرة والكفر عيب فيها لان المسلم يتفرع عن محبة للعداوة الدينية ولا  
يقدر على استخدام في الامور الدينية كما في ذاك الموضع وحمل المحرم عليه ولا يقدر على عقد تحرير في كفاة القتل  
فلما اشتراه على انه كاف فوجبه مسل ليس له ان يرد لان الكفر عيب فقد اشتراه على انه عيب فاذا هو سليم  
وقال الشافعي ان يرد في الفوات الشرط المردوب فاستعاد الكاف مطلوب المستم له في اذالة قلبه اذا  
برجع الى الديانة لانه لا يملكه وانقطع الحيف في الباطنة والاشياء عيب لان انقطاع الحيف في اوانه والاشياء  
وليلا والباطن اذا عاها الاصلية في الشئ اللان يجل على السلامة ان كفى في اوانه ويظهر في اوانه  
كان مخلا لانه كان له الباطن ويعتبر في ذلك قصه ما ينزل اليه ابتداء الحيف وفاسبعة عشر سنة لان ذاقه غايه بطون  
عند المرح وانما يعرف هذا بقوله الامانة لانه لا طريق لمعرفة ذلك لا هذا ثم يختلف البايع مع هذا ان كان بعد القبض  
فرد بكونه وان كان قبل القبض فكذلك الصحيح وعن محمد بن مروان باع من البايع فكل للقبض لان البيع قبل  
القبض ضعيف حتى يملك المشتري الرد بالعيب قبل القبض بلا عا ولا رضا ورجح في حق العقد الضعيف بوجه ضعيف  
قالوا في ظاهر الرواية لا قول الامانة في ذلك واعلم ان المشتري اذا ادعى انقطاع الحيف فانه لا يملك ان يرد  
الا انقطاع فان ادعى الانقطاع في مدة قصير لا يسع دعواه وان ادعى الانقطاع في مدة مديدة سمع دعواه والمرد  
مقرون بطلان اسنهر عند ابي يوسف وباربعة اشهر عند محمد بن علي ورجح سنين فاذا عرفت المدة فادعوا  
قصير ثم بعد ذلك ان كان الفاضل مجتهدا انقص بالرد اليه اجتهاده والاي اخذ بالمتفق وهو سنتان فاذا  
ادعى انقطاع في مدة كثيرة لا يسع دعواه مالم يدعي ان ارتفاع الحيف بسبب الدلالة او الجواز اذا ادعى ذلك فخرج  
يسأل البايع عليه كما يدعي المشتري فان قال نعم ردنا على البايع باقراره وان قال لا فذلك للحال وكونه مكات  
منطقة الحيف عندي وانما حدث هذا العيب عند المشتري توجهت الحفوة على البايع لتصادقها على قيام العيب  
للحال فان طلب المشتري يمين البايع على ذلك كما يلزم في سائر العيوب فان حلف براء وان نكل  
يرد عليه لان كونه كافرا فان شهد للمشتري شهوة على انقطاع الحيف عند البايع لا يقبل شهادته ثم خلافا لما هو عليه  
شهدوا على كونه مسيحا في الامانة في رد الدار فبطل عليه اما انقطاع الحيف على وجه بعد عيبا ملائقت  
عليه الشهود فقد يتبين انما يكتفي به فلا يقبل شهادته وان اكبر البايع انقطاع حيفه في الحال لا يختلف على  
ذلك عندنا رجح وعندنا مستلخا ما بين ان سالتهم والتولول عيب وكذا الحال ان قبيح بان كانا يتفق  
الحكم بان كثر الضميمة ومن خرج في الشعر عيب اذا خست بحيث يضر بجمال البياض وكذا السخط واختلاف  
البياض بالسواد في الشعر لانه في غير آوانه دليل الراد في آوانه دليل الكبر والاد عيب ومما استباح له

استباح الخيشير والعشاء عيب وهو ضعف الخشنة في البحر حيث لا يعرف بالليل والسن الساقط عيب  
من سكان او غير لانه يشبه وينتق من الثمن وكذا السن والظفر الاسود عيب ينقص الثمن والعشر عيب وهو  
ان يعمل يسارة والكي عيب لان من ذاقه لا كما في اللبنة والقروح عيب والخبون عيب وهو الكسرة الداهية على  
عاج وجه لا يفسد بالخبون بلع والحج عيب هو ان لا يلين عند الحكي والجمام والفرع عيب وهو ما يجوج في مناسيل  
الرجل والفرع عيب هو ما بعد ما بين القدمين والصلك عيب وهو ان يصطك احدى ركبتيه على الاخرى والخن  
عيب وهو ورم في الدابة كما صلاية دون صلاية الفم والحول عيب لانه لا يمكن منعها في البحر حتى يري الا حول السطح  
مستقيم والحول عيب وهو ضيق ببناء في العين والشمع القوم عيب والدين عيب لانه لا يمكن ان يكون مستورا  
لحم الخوا والسفر والماء في العين عيب لانه يضعف البصر فلو حدث عند المشتري عيب اطلع على عيبه عند البايع  
رجح بنقصانه او بغيره في بايعه لان الجواز الثاني صار مستحبا بالعقد المشتري وقد تقرر تسليم اليه في حصة من  
الثمن لانه صار مقصودا بالمبلغ فيكون له حصة من الثمن وطريق معرفة ان يتقدم به عيب ويقوم ولا عيب فان كان  
تفاوت ما بين الثمنين العشر رجح لعشر الثمن وان كان نصف العشر رجح بنصف عشر الثمن الا ان يرضى البايع  
ان يرد عليه لان المانع من الرد حتى البايع وقد نال ذلك حين رضى به ولا يرد البيع وقال ماكن يرد ويؤخذ فقط  
العيب المانع في يده لان رد البطل عند تفرقة العين كره المبول فصار اكل البيع فيرجح لكل الثمن ولو  
ان حق الرد ثبت للمشتري ليدفع به الغرض عن نفسه على وجه لا يتقدم بايعه وبعد ما تفتت عنه لورقة لتفترقه بايعه  
لانه خرج عن ملكه سلا وبيع ومعيها فامتنع الرد فلا يرد من دفع الغرض عنه والغرض ينزف عنه بنسوة حتى آخره  
بجدة العيب من الثمن فيصار اليه ومن اشترى ثوبا فقطعه ولم يخطه فوجوبه عيبا رجح بنقصان العيب كاستناع الرد  
بالقطع كونه عيبا حاد فان قال البايع انا اقبله كذلك لم يكن لان الرد امتنع حتى البايع وقد رضى به فزال المانع فان  
باعه المشتري لم يرجح بشئ علم الا ان الرد لم يمتنع برضي البايع بل بتدبير بيع المشتري اياه وبطلان ليسك بلبه ولكن  
البطلان كالمسك المبطل ولو كان المبطل في يده ليس له ان يسلمه ويخرج بنقصان العيب كذا صنفان قطع الثوب  
وخاط او صبغ امر او اخذوا من التسوية يمين ثم اطلع على عيب رجح بنقصانه لا امتناع الرد بسبب الزيادة اذ  
الغش في الاصل بدون الزيادة لا يمكن لانه لا ينفك عنه ومع الزيادة لا يمكن لانه لا ينفك عنه ومع الزيادة لا يمكن ايضا  
لان العقد لم يرد على الزيادة فلا يرد عليه النسخ فزود اذ فسخ العقد فزاد على ما لم يرد عليه العقد فاقبل  
يسئل بالزيادة المتعلقة المتولدة من البيع كالسج والجمال فانما لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية قلنا  
لان الفسخ العقود في الزيادة يمكن لان الزيادة تنوع محض باعتبار التفرع والاتصال والحاصل ان الزيادة  
نوعا متعلقة ومنفصلة والمتعلقة نوعان متولدة كالسج والجمال وهي لا يمنع الرد بالعيب بل متعلقة بغير  
متولدة كالصبغ والخيطة والالت وهي قطع الرد بالعيب اتفاقا والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والفرج وهي قطع  
الرد بالعيب لانه لا سبيل الى النسخ مقصود لان العقد لم يرد على الزيادة ولا سبيل الى النسخ متعلقا بقطع التبعية



بالانقضاء وغير متولى من البيع كالكسب وهي لا تنقذ الره بالعيب بل يمنع العقد في الاصل دون الزيادة وتسلم  
الزيادة المشتري بما كان خلاف الولد والرفق ان الكسب ليس يمنع كما كان لا تنقذ من المانع وهي غير الاعيان والولد  
مولود من المبيع فيكون له حكم المبيع فلا يجوز ان يسلم له نجا تاما فيمنع من الره في يده بلا عوض في عقد المعاوضة  
والرهبان اسم لا يستحق بالمعاوضة بلا عوض بل به وليس للبائع ان يأخذ لان احتناع الره في الشرع للزيادة المأذنة  
للحقة فان باع المشتري بعد ما راي العيب رجع بالنقصان ايضا لان الره كان ممتنعا قبل البيع للزيادة المأذنة  
في التوبة من ذلك مكر المشتري فلم يكن المشتري حاسبا بالمبيع والاصل ان كل موضع لو كان المبيع قابلا على ملك  
يملكه رجع به البائع فاذا رجع رجع بالنقصان لان احتناع الره بفعله لا نه بالمبيع صار حاسبا بالمبيع لقيام المشتري  
بمقامه في امسك المبيع فصار حاسبا بالمبيع كسبه فكان المبيع في يده وهو يرد ان يرجع بنقصان العيب وشتم  
ليس له ذلك كذا اختلف في كل موضع لو كان المبيع قابلا على ملكه لا يمكن رده وان رجع البائع به فاذا اخرج من ملكه رجع  
بنقصان العيب لان الره كان ممتنعا قبل بيعه فلم يصر المشتري حاسبا بالمبيع بيبه بقي الره العيب على وجهه وكذا لو  
صنفه اسوة عند ما لان السو له زيادة عن غيرها وعند السواد نقصان لا يقطع فانما تقدر رده سعة فلا يرجع  
بنقصان العيب لهذا قلنا ان من اشترى زوايا فقطعها لاسا لولده الصغير وخطا ثم وجوبه عيبا لا يرجع بنقصان  
العيب لانه صار واحدا للتصغير بالقطع مسلم اليه قبل الخطا فلم يمنع الره قبل البتة لكان هو حاسبا بالمبيع فلا  
يرجع ولو كان الولد كبيرا يرجع العيب لانه لم يصر مسلما اليه الا بعد الخطا فكان الره ممتنعا قبل البتة فلم يصر حاسبا  
في رجع ومن اشترى عبدا محررا بلا مال او ماله عيبا فاطلع على عيبه رجع بنقصان العيب اما الموت فلان المكون شرع  
لان المكون فعل للرجع ثبت باعتبار ما فيه من اناها كذا والاحتناع حكم لا ينعقد فلا يمنع الرجوع واما الخمر فالتقاس  
فيه ان لا يرجع بالنقصان وهو قول السافري لان احتناع الره ينعقد فصار له القتل وهذا لا يوجب القتب تقدر الره  
فيه لكان حاسبا له حكما فكانه محبوس في يده ويرد الرجوع بنقصان العيب لان الاعاق انما للمكر ان اقام الره  
المكروه الا ان ثبت على ما كانه الاول لا غاية العقب والسبي ينتهي بمقتضى رده والمنع من رده في نفسه ولهذا ثبت  
الاول بالعقب والاول ان من اثار الملك فبما ذكروا اصل المكون التبرير والاستيلاء كالا عاق لانها لا يزيل ملك  
المكون ولكن المالك بما يخرج من ان يكون قابلا للتصرف من ملك المكون فقد تقدر الرجوع بئنا المكون المستقل بالسلطان  
حقيقة او حكما فيرجع بنقصان العيب لانه استحق ذلك المكون بوجوه سلامة كما لو تعيب عنه ولو جرد بال او كاتبه  
ثم اطلع على عيب لم يرجع سوا لانه انزال ملكه بعوض فصار له المبيع وهذا لان جسد البدل كجسد البدل ولو جسد بعينه  
لا يرجع كذا اجس بدله وعن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف انه يرجع لان البدل والمبدل ملك فصار له الاعاق بالمال  
ولان الاعاق في شدة الملك سوا لكان باع من او بلا عوض حتى ثبت الاول في الموضعين وان ابيع ثم علم بعيب لم يرجع  
بنقصانه مادام حيا عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه يرجع لان العجز في الحال لا يمتنع والعوض موصوف وماله ان الرجوع  
بنقصان العيب خلف عن الره بالعيب لانه انما في اللقي عند وقوع التأسيس عن الاصل ولا بأس عن الاصل مادام

مادام حيا فالعوض يمكن وكان الره موصوفا فيجب الرجوع بالنقصان وان قبله او باعه او اكله بان كان طعاما  
او باع بعضه او اكل بعضه او لبس منه فمحق كاي رجع بشي وبالمصل ان احتناع الره اذا كان بفعل مضمون من المشتري  
لا يرجع بشي لانه متى كان مضمونا كان حاسبا للمبيع معناه ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون حاسبا اياه واذا اتخ  
الره لا بفعل منه بان يملكه او بفعل غيره مضمون منه يرجع لانه لا يتصور ان يكون حاسبا ثم العتق فعل مضمون اذ لو  
باشر في ملك الغير بغيره وانما استقنا والقبول عن الضمان هنا ملككم فيه فيجمل سقوط الضمان عنه بسبب الملك  
وقدره ان عنه الملك بالقتل اعتياضا عن الملك ولهذا يان ثم ويجعل عليه الكفارة ان كان خطا ويضمن ان كان مديونا  
وانما لم يضمن اذ لم يكن مديونا لعدم الغاية لاسيما لو جرد عليه فصار الضمان له لسالمه معناه بهذا الاعتبار  
فخلاف الاعاق لانه لا يرجع الضمان عليه مطلقا لو فعله في ملك غيره لعدم التقا ومن احوال الشريكين وان مذكرا في  
به الضمان مطلقا لانه لو كان معسرا لم يضمن وهذا الا اعاقا فخرج بشرط واعتبار بشرط وهو المكون بخلاف العتق  
فانه حسي يتصور في الملك وفي غيره ولو لم يستوفى الاعاق عوضا حقيقة وحكما فلا يكون حاسبا بالمبيع فيرجع بالنقصان في  
الي يوسف انه يرجع لان المقتول ميت باجمه ولكنه ما خفف الله واما المبيع فمأخوذ واما الاكل واللبس ففعل اللطاف  
عند ابي حنيفة لا يرجع وعند طائفة يرجع لانه صنف في المبيع ما يتقوا فعله فيه ويشترى لاجله فلا يمنع من الرجوع بنقصان  
العيب كالا عتاق ولما انه تقدر الره بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع بنقصان العيب كالا عتاق  
والقتل وهذا لانها يوجب الضمان في ملك الغير وانما استقنا والبراءة عنه ملككم في الخمر فواجب رده عوضا سلم لم  
وكما انها تقدر ان بالشراء فالبيع بقصد بالشراء ثم لا يعتبر ذلك في اثبات حق الرجوع بنقصان العيب  
لسلامة القصد العوض له كذا هنا وان باع بعضه ثم وجوبه عيبا لا يرجع بالنقصان لانه في المزال وكذا في  
الباقى عندنا لان ثلثة احتناع الره في الباقي بفعله حيث باع بعضه وعند زفر يرجع بنقصان الباقي  
اعتبارا للبعض بالكل وان اكل بعضه ثم علم بالعيب فعند ابي حنيفة لا يرجع بنقصان الباقي وما  
يبيح لان الطعام في الحكم كشي واحد فلا يرجع ببعضه بالعيب دون البعض كالو باع البعض وعنهما يرجع  
العيب في الكل لان الطعام كشي واحد فلا يرجع ببعضه بالعيب والكل الكل لان عند طائفة يرجع بنقصان  
العيب فاكل البعض اكله وعند طائفة يرجع بالكل لانها كشي واحد فاكل البعض اكله كاقبضه ويرجع به  
بنقصان العيب فيما اكل ومن اشترى بيضا او قنا او جونا او قنا او بطي وجن فاسرا كان يشترى به  
فساده رجع بنقصان العيب ولا يرجع لتغيره بالكسرة لانه عيب حاو و قال السافري رده اذا كسر عقدا  
لا يضمنه للعيب لان البائع سلفه عليه فكانه فعله بنفسه ورضي بكسره في ملك نفسه  
ملكه يبيع في رعايته حتما فاذا رجع بالنقصان كما لو كان ثوبا مقطوعا الا ان يرخصه البائع ان ياخذ مكسورا  
ولو وجب له قبل الصفة قبل رده للمكانه وان لم يستعبد رده ورجع لكل المكن لا حكم الره بالعيب بل لبطا للرجع  
اذ المبيع ليس بالمال لانه ما يستعبد ومن كان كالا لا يستعبد اصلا بان انه ليس بالمال فلم يصح الرجوع بحاله فيرجع



ويرجع بكل الثمن قالوا انما يستقيم في البيع لا في القيمة لئلا يفسد كذا في الجواز اذا لم يكن لغيره فتمت اما اذا كان لغيره فتمت بان كان  
في موضع يقدسه وقودا فوجبه خاويا قبل بيعه فتمت البيع العقد في القدر كونه لان العقد في حق التشرع ما في  
محل وقيل به القدر ويرجع بكل الثمن لان مالته الجواز قبل التبرع باللب دون القدر فاذا لم ينفع بلبه فتمت  
كل البيع فبطل البيع وان كان للقدر فتمت وجوب في القضا والبيع كالباب في الجواز في موضع يقدسه فبطل هذا اذا  
وجد الكل فاسدا فان وجد البعض فاسدا وهو قليل صح البيع استثنائا لان الكثير يخلو في الجواز بغيره قليل  
فاسد فهو كالباب في الخط ولو فسد البيع باعتباره لاسد باب بيعه والتليل كالمحور عاده كالمواحد  
والاشين في المائة وان كان الفاسد كثيرا يرجع في الكل ويرجع بكل الثمن عند البيع كمن في العقد بين مال القيمة  
وبين مالا قيمه فصار كالمجموع بينه وبين غيره في البيع وعندنا مرجح العقد في ما كان صحيحا وقيل بفسد العقد في الكل اجماعا  
لان الثمن لم يفصل وان باع المشتري فله عليه بغيره بقضا رده على بايعة من المشتري لا يرد على بايعة  
اعلم ان من اشترى عبدا ثم باعه من آخر ثم وجد المشتري الآخر بغيره عينا فزوجه على المشتري الاول ان رده قبل القبض  
بقضا او بغيره فتمت المشتري ان يرد على بايعة لان الرده بالبيع قبل القبض فسخ من الاصل حتى الكل لا يتوقف  
على التقاض فصار كانه لم يبع وان كان المشتري الآخر قبض العبد ثم رده على المشتري الاول فان كان الرده بقضا  
بيته او بغيره فتمت المشتري الاول اقراره بالبيع فلم ان يرد على بايعة اذا ثبت ان العيب كان عند البائع الاول كذا اذا  
وعندنا لا يمكن رده على بايعة ان اقام المشتري الآخر بيته كان عند البائع الاول لا يرد على بايعة قيام العيب فكيف يرد  
وهو ينافي قضا قضا كذا بشارتها بالتقاضي بالبيع وكذا الرده عليه بغيره اقراره فسخ عندنا لتعذر اعتنا  
بيعا جديا كان الاضطراب في الاقضية بغير رده المشتري الاول وقال زفر لا يعتبر نسبي في حق البائع الاول  
حتى لا يرد عليه لان العا في مضطرب التقاضي وهذا الاضطراب جازم باقراره او نكوله فان شغل فعل التقاضي اليه لا في  
فعل الكره ينتقل الى المكمل واذا نقل اليه صار كانه باشر الفسخ بنفسه قلت فعل الكره انما ينتقل الى المكمل اذا اخط  
الملك كافي التفرقة فيمكنه ان يأخذه ويغيره عليه التقاضي في حق القضاء بالفسخ الى ان يكون باطلهم و  
الطام لا ينتقل الى المكمل لان التكلم بغيره لا يتصور ولذا لو قلنا ان الكره على العتق اذا عتق نذر العتق  
منه وكان الولاء منه لو اذ لم يبر القضا في حق الفسخ منتقلا لم يبر المشتري الاول باشر الفسخ حقيقة وحكما ومعنى  
القضا اطلاقا اقراره انما كذا اقراره فاست بالبيته والرد على البائع الثاني لا يكون رده على البائع الاول لان البيع  
الاول قائم بنفسه فلم يفسخ بفسخ الثاني بخلاف الكيل لانه عليه بالبيته او بالكلول حيث يكون الردي على الكيل ردا  
على الكيل لا يحتاج الى خصوصية الكيل كماله والعقد ثم وقدره منا وان رده بغيره المشتري الاول فالمشتري الاول  
لا يرد على بايعة لان الرده بالبيع بعد القبض بالتالي بغير جديد في حق الثالث فسخ في حق المتعاقدين ولذا  
يجوز للفسخ في الشفعة لانه ثالثها والبائع الاول ثالثها فصار حقه كان المشتري الاول اشترى ماباع ثانيا فلا  
يكون له حق الخصومة مع بايعة لاني الرده ولا في الرجوع بالشفعة وان وجوب فيما يحدث مثله كالمض وفيما لا يحدث

لا يحدث كالاصل الثاني سواء في الصحيح وفي بعض روايات البيهقي ان فيما لا يحدث مثله يرد على بايعة سواء كان  
الردي بقضا او بغيره ليعتق بوجه العيب عند البائع الاول وقد فعلوا بدون القاض عمن ما يفعله العا في لوجها  
الاصل لان الردي متعين في هذا فيجعل فاعلم ان فعل القاض وان قبض المشتري المبيع ولحقه عينا لم يحرم المشتري  
على نقد الثمن وكان يتم المشتري البيهقي ما لم يفسد بايعة لان المشتري الكره وجوب دفع الثمن كما انكره تعين  
حقه بدعوى العيب وانما يرد المشتري دفع الثمن او لا يتعين حقه كما تعين المبيع ولان العا في لا يشتغل بالبيع  
ولا يقضي شيئا يحتاج الى انقضائه بعد ذلك ولو اجرى المشتري على اداء الثمن فبما يظهر العيب فتنقض القضا ويلزم نقا الثمن  
المقبوض فلا يقضي به صيانة لقضاة وفكر في الهاء لم يجز على دفع الثمن حتى يخلص البائع او يتم المشتري بيته  
وهذا التركيب مشكوك لانه جعل احدا غايته لثني الاجابة الرفع ونفي الاجابة على الرفع لا يثبت باقامة البيهقي  
بل يثبت وانما يبرج باخياره بان يبال او يقيم المشتري بيته فيستعمر عدم الاجابة هذا اذا كان مشهودا المشتري العيب  
حضوره فان كان مشهودا غيبا فقال المشتري انما يبرج حتى يحضر مشهودي لم يفسد القاض اليه ولكن يخلص البائع ويأخذ  
نقد الثمن ان حلف بايعة لان في الانتظار ضرر بالبائع لان التأخير لا لا غاية معلومة بل هي تجري الابطال وليس الرفع  
زيادة ضرر بالمشتري فانه يبقى على حجة اذا حضر مشهوده اما ان يفسد الزم العيب لانه حجة فيه ومن اشترى عبدا  
فادعى ابا قاي جال المشتري بالعبدا البائع وقال بغيره آباء لم يخلص بايعة انه لم ياتي عنده حتى يتم البيهقي المشتري  
بيته انما ابق عنده لان شرط سماع الخصومة في العيب قيام العيب وقت الخصومة فلا يعتبر ان البائع الا باق مالم يثبت الا باق  
عند المشتري فيقال العا في البائع انه هذا العيب ام لا فان اقر بنبث العيب في حق سماع الدعوى فبعد ان اكدر البائع  
قيام العيب بين يده يخلص على البينات وان اكدر قيام هذا العيب الحال يؤمر المشتري باقامة البيهقي على ذلك فان اقام  
المشتري البيهقي على انه ابق عنده ثبت العيب الحال ثم يخلص البائع بالبيته لعدا بعه وسلم اليه وما ابق قط او يخلص بالبيته  
ما ابق عنده قط او يخلص بالبيته حاله من الردي عليه من الوجوه التي يدعي ولا يخلص بالبيته لعدا بعه وما به هذا العيب  
لان فيه ترك النظر للمشتري لجواز انما يبرج بعد البيع قبل التسليم وقابل الردي للمشتري ويكون يمين البائع حادثة  
واقعة للردي عنه فينتزعه المشتري وكذا لا يخلص بالبيته لعدا بعه وسلم وما به هذا العيب كان فيه ترك النظر للمشتري  
ايضا لانه ان ابق بعد البيع قبل التسليم لا يثبت لانه في يتعلق للثب بقيام العيب في الما بين والمعلق بالشرطين  
لا يثبت الا عند وجهه وانما يخلص على التمسك بالبيته لانه يخلص على فعل نفسه وهو التسليم كما التزمه بالعقد وان لم  
يكن للمشتري بيته واراد تخليف البائع ما يعلم انه ابق عند المشتري يخلص عنه بغيره واختلف الناس في حق قول الباع  
ع فقول يخلص عنه ايضا وقيل لا يخلص عنه وهو الاصح لان التخليف شرع لدفع خصوصية متعلقة بالاشياء  
ولو لم يخلص البائع عنها لا يقطع للخصومة بينها بل يتحقق فيها خصوصية اخرى كانه من كل عن اليمين يحقق العيب  
الحال فيحدث بينها خصوصية اخرى ان هذا العيب هو كل عند البائع ويحتاج الى استحقاق البائع مع اخرى  
واما ان القاض عليه معناه لانه اذا انكر سيخلص رجلا الشكول كما في سائر الدعوى ولا يخلص



على العكس انه تخلف على فعل الغير وهو العبد فان حلف لم يثبت وان نكل ثبت فحلف البائع بعده للمره واحده ولما  
كان الدعوى في اباي الكسر حلف باسمه ابق من مبلغ مبلغ الرجل ان لا ياتي في الصلح بوجوب رده بعد البلوغ  
واذا اراد المشتري الرد بالعيب لم يبيع البائع عليه شيئا يسقط حق الرد لم يملك المشتري عليه ان التخلف شرع لتطوع  
القصور وفيه انشاؤه وعندها يوجب حلف عليه صيانة لقضائه عن النقص لو ظهر وكذا في الثاني لان القول في رد  
المقبوض للمقبوض حتى لو اشترى امة وتما بضا فوجد بها عيبا فعاد البائع بعكس هذه واخره ما وقال المشتري بعينه  
بذره وصرها فالقول للمشتري ان كان حاصل اختلافها وقع في مقدار المقبوض فيكون القول للمقبوض في مقدار كونه  
مفكوك قبض الزيادة الا ان الغاصب لو انكر زيادة في المقبوض يكون القول لم يثبت في اوله وكذا ان اتفقا  
على مقدار المبيع واختلغا في مقدار المقبوض فالقول للمشتري ومن اشترى عشرين صنفه واحدة وقبض احداهما  
ووجد باحدها عيبا اخذها او ردها سواء وجد بغير المقبوض عيبا او بالاولى فباعتها عن تزريق الصنفه قبل التمام  
لانها يتم بقبضها والتزريق في القبض كالتزريق في العقد لما مر وعن بلديوسف انه اذا وجد بالمقبوض عيبا  
رده خاصة لان الصنفه قد في القبض والاول هو الصحيح لان تمام الصنفه تعلق بقبض المبيع وهو اسم لكل مما  
لم يقبض الكل لا يتم الصنفه الا بانه ان قبض المبيع لما تعلق بطلانه بقبض المثل لا يزول الا بقبض كله وبقي بقا  
جوده على ان الصنفه ان تناسبت فيما قبض لم يتناه فاما لم يقبض فدار التزريق بين الجواز وعدمه فلم يجز بالشك  
ولو قبضها ثم وجد باحدها عيبا بقا العيب فقط وكل زفر له لهدمه الا ان في تزريق الصنفه  
فيتفر البائع ببقا العيب فقط فصلا قبل القبض وخيار الرقبة والشرط وليس ان تزريق الصنفه  
بعو التمام لانها تمت بالقبض لان العيب لا يمنع تمام الصنفه وعلى الرد العيب لهما وجد في احداهما ولكن ثبت  
حسب العلة الا بانه لو اشترى احداهما بعد قبضها لم يتغير في الاصل لان لا استحقاق لا يمنع تمام الصنفه بالقبض  
فكذا لو وجد في العيب احداهما ولو اشترى احداهما قبل القبض لم يتغير في الاصل لان لا استحقاق لا يمنع تمام الصنفه بالقبض  
خلافا للرؤية والشرط لان الصنفه لا يتم بقبض المبيع لانها تعلق بتمام الرضى ولم يوجد وتضرر البائع من قبل  
تدليس فلا يعتبر حتى المشتري كذا ذكره المصنف وغيره وذكره في المختلف ما بين في هذا فعاد الى ما اشترى عيبا  
ووجد باحدها عيبا قبل القبض رده بحقه من الثمن عند زفر له كما لو وجد به عيبا بعد القبض فانه يردوه خاسرة  
فكذلك قبل القبض هذا لان المبيع حاله كالاول ولا يوزن وكما شئت فان كان المبيع كيليا او وزنيا من نوع واحد  
ووجد به عيبا رده كله او اخذه وليس له ان يرد العيب خاصة سواء كان قبل القبض او بعد ما قبل القبض  
فظاهره ان فيه تزريق الصنفه على البائع قبل التمام وكذا بعد القبض بخلاف الثوبين والعبدان والوزن ان  
الكيل والوزن كشى واحد حكمه وتقديره وان كان اشيا متصفا بالمالية والتقوم في الكيليات والوزن  
باعتبار الجماع فالعبد الواحد ليست بمشتقة حتى لا يرد بيعها فاذا كانت المالية والمالية المبيع بالاجماع  
صار الكل في حق المبيع كشى واحد وهذا يسمى باسم واحد وهو الكبد وخفه وجوه روية البعض كونه في الكل

الكل كالثوب الواحد ولو كان شيا واحدا حقيقة ووجد به عيبا سبب بعد القبض كونه العيب فقط خلاف  
العبدان وكل واحد منهما مال حقيقة لا تفاضل ولا فرق بينهما لان كان الكل في وعاء واحد او في اوعيته عند البعض  
وقيل هذا اذا كان كونه وعاء واحد لهما كان في وعاءين فوجد عيبين حتى يرد الوعاء العيب دون الآخر ولو  
اشترى بعضه فاختار له في رد ما بين ان الشئ في الكيل والموزن لا تعد عيبا لان النقص لا يضرهما والاستحسان  
لا يمنع تمام الصنفه لان العقب من العاقد فتمام يستدعي تمام الرضى من العاقد كمن المالك قد وجد وان كان ثوبا فله  
التي اراد النقص فيه عيب عرفا وقد كان عند البيع يظهر للاسما في اجابة المشتري المبيع وعرضه على البيع وليس  
وكرهه حاجته وسكنه ومداوته رضى منه بالعيب والاصل ان المشتري لو اتفرق في المبيع بعد ما علم بالعيب  
تعرف المالك بطلان حقه في الرد لانه دليل الرضى بالعيب والامساك وفقا لاجاز والرهين والكتابة والاستخدام من ثابته  
والعرض على البيع والتبس والركوب والسكنه والمداواة بخلاف خيار الشرط فان الركوب او اللبس ليس دليل اختيار  
المالك ثم لان خيار الشرط شرع للاختار والركوب او اللبس مع الجاه الى الاختيار فلو جاز اختيار المالك لكان  
فائدة خيار الشرط واما خيار العيب فمما شرع للاختيار واما شرع الرد لمصلح الرأس مالم ينع من الوصول  
للمال النهائي وقد عرف الاجل بلامك فجل دليل الرضى والامساك ولو ركب للرد على البائع او بغيره او بشرى  
علوها لا يكون رضى استحقاقا لانه مما جج في رد ما الى سوقها وبذلك ينشأ وله مال يوجبها وكذا في سقيها وعلوها فالركوب  
لا جرم لكون دليل الرضى منه وانما يكون دليل الرضى ان يركبها في حاجته نفسها فيسأل ما يرد له المالك كونه الرد والسقي  
واشترى العلف بالركوب بان كانت جموعا لا يمكن ضمها بالركوب وانما ذكر في السير ان كوالى العلف  
اذا كان واحدا فركب لا يكون رضى لانه لا يمكن حمل المثل الى الواحد الا بالركوب من لو كان المثل اثنين فركب يكون  
رضا وقيل الركوب للرد لا يكون رضا وان امكن الرد بدون الركوب لانه ينفذ الى الرد وتقرر وان كان الركوب  
للسقي واللف ولو قبل المقبوض او قطع بسبب كان عند البائع رد كل الثمن اعلم انه اذا اشترى عبدا فوجده  
مباح الدم بقوه او بقة او قطع طريق بغير قبض عند المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عند الجرح وعندها يقوم بقاء  
الدم ومعصوم الدم فيرجع بفصل ما بينهما ولو اشترى عبدا فوسر ولم يعلمه المشتري فقطع في يد المشتري لانه يرد  
على البائع ويرجع بكل الثمن عنده وقاله يرد ولكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم سارقا وغير سارقا فيرد بفصل ما بينهما  
ما بينهما والمال يصل ان هذا عند الاستحسان عند ومثله العيب عند ما لم ين ان التلف وجد في يد المشتري وضمانه  
اذا تلف حكم الاطراف والاطراف وجد في ضلله المشتري فيكون التلف موجه في ضلله ضرورا وانما الموجه في يد البائع بسبب  
القتل والقطع والادب في المالية الا بانه ان بيع مباح الدم صحيح وبالقبض اشترى الى ضمان المشتري حتى لو مات في النقص على  
المشتري ولو تفرق في المشتري فقد تفرق كونه يوجب نقصانا وعيبا في المالية فيرجع بنقصانه عند تفرقه كما لو اشترى  
حامل او حمل لا يعلم فمات في يده بالولد فانما يرجع بفصل ما بين قيمته حامله لا غير حامل من الثمن كله ويرجع بكل الثمن  
وان كان اصل السبي في يد البائع وليس ان المبيع اشترى من يد المشتري بسبب ضمان البائع فيستحق فيه كما







للمبايع كانه لم يقرب العيب الذي ادعى ولو ادعى باض عينيه فقال المبيع كانت الخيضة ايضا فزال وحدث بالبيع  
كمن يصدق في الزوال وصدق في ان لم يكن بالبيع عند الله في احداهما منكر وفي الاخرى منع ولو بايع في صفته بان يشترط  
نصفه تخمينين دينار لم يشترط منه النصف الاخر فانه دينار وعلم عيب وقال المبيع حدث  
عندك بعد ما قال المبيع كانه منكر حتى الغيب وله ان خاص في احداهما ان لو قال المشرط اخلقه في النصف الثاني  
واتوقف في النصف الاول كانه لا يتيقن بالعيب عند البيع المتابع واسكن في عند البيع الاول له ذلك كانه حقه وكل نصف  
معتق عليه على حدة وكذا ينزح في الشرط والروية والقبول فان حلف المبيع والابره وله ان يستخلفه بعد في النصف  
الاول ولو خاص في النصفين لم يذكر اقراره بالعيب في النصف الاول اقراره في النصف الثاني لان الاقرار حجة مطلقة في حق المقر والغير  
عند الاول يدل على جرمه عند الثاني بخلاف العكس اي اقراره في الثاني لا يكون اقراره في الاول كانه ليس من عروجه وجوب العيب  
عند الثاني وجوبه وجوده عند البيع الاول لجواز الكوثر بينهما وكذا في احوالها ليس بكون في الاقرار حذره فلا يتعدى  
عن موضع الضرر فيها حلفه مرة واحدة وكذا في كل موضع كتم الدعوى على واحد جلا باع عبدا صفقة او صفتين  
فما ات احدهما وورث صاحبه وجب المشتري به عيبا خاصا في احوال النصفين ان شاء او في النصفين لكن حلف في نصيبه بالبت  
وفي نصيبه منه بالمعلم انه تخلف على الغير وقال ابو يوسف لو كان البيع صفقة واحدة واراد كل واحد حلفه فبايع على  
البتات لا حلف فبايع مودة لان الحفص واحد والصفقة متحدة والدعوى واحدة واليمين على البتات فيفتوت عن الاخرى  
مختلفا لو كانا صفتين قصور وكوثر بينهما ومختلفا ما لو كان حبا لتفاوت الناس في القساوي عن اليمين والمخاض  
اذا باعوا غرابا فمات في الوارث على الاختلاف باع الامام او ابيه غنمة مخزاة ووجد المشتري عيبا لم يرد عليها لان  
الامين لا يتعيب خما ولكن الامام ينصب لخصما ولا يلزمه ان يابدا الحلف النكول والاصح كونه واقاره بان يرضى العيب  
وربما باع ويوفى الخمين البية والنقص او الفصل في حمله ان ان نقص الخمين الآخر من الخمين الاول ان كان المبيع من اربعة الاشياء  
يعطى منها وان كان من الخمس يعطى منه وكذا الزبائن توضع فيما كان المبيع منه لان الغرم بالغرم لو وجد المبيع حرا او اسقى  
فانه ان كان من اربعة الاشياء اسحق العوض منها وان كان من الخمس يعطى منه وبقيت المال اربعة اشياء لكونها العوض  
والخمس هو المفقود والمساكين وانباء السيرة والانباء الجراح والجزية وما يوجد من بئرا كذا والمساكين وبه لا خلاف  
فالتفاد والعقود والمخسنة والمفوضين ونقد النفوس وانباء الحضور والمساكيد وكذا انباء العظام وما فيه صلاحها  
دار الاسلام والمسلمين وثالثها الشركات التي لا تسحق لها حصة لثواب المسلمين ونقد الرقة والقبض وعقر جارية  
وكفن المولى وما ركه الامام من المصالح ورابعها اللقطة فيصير بها بشرط الضمان وما يبري من المصالح والواجب  
ان يكون اربعة لان لكل منها حكم يخص به لا يشترك مال آخر فيه فلو حلف بغيره لم يكن حظه في حقه مشترط قال اعني المبيع  
او دبر او ام ولد وهو الاصل وانكر المبيع وحلف فبطل العتق والتدبير والاستيلاء ووجه العيب ان علم به الا بالطل  
للاوجه اذ التمس عن ملكه الى غير ملكه لاقاره ولم يوجد ولو قال باعه وهو ملك فلان وصرفه فلان واخذه لا يصح بالنقصات  
لانه اخرج من ملكه الظاهر باقراره كانه وجهه ولا يخفى بان ملكه كذا في ملكه بغيره كانه ملكه بعد

بعد الشراء ثم اقره وان كذب رده بالعيب لبطان اقراره فكيف به وكذا لو علم بالعيب ثم اقره لطلان وكذبه رده بالابت  
الاقرار لا يدل على استيلاء المالك ولو قال كان لطلان اعتقه قبل شرائي من المبيع وكذبه فيها الى المالك والاعمال رجع لانه  
يعتق عن المشتري باقراره فصار كاشا العتق منه ولو صدقه فيها او في المالك لا يرجع بالنقصان كانه نازل في حقه ولو كان  
كان لطلان اعتقه بعد شرائه وصرفه او كذبه او دبر او ام ولد قيل الشراء او بعده وصرفه او كذبه لا يرجع لانه اقر بعتقه  
مستحق فلان اقراره حقه مصرعا باب وزوجا خف ولو علم شيان حقيقة وشي واحد حكما لان المنفعة المطلوبة  
لا يحصل الا بهما يمكن اعتبارهما في تصرف واحد فحاصل السنين في تصرف واحد ما ولم يبر عيبا في الآخر كما تقبض حتى  
اذا تقبض المشتري احدهما بغير اذن المبيع وحل كل واحد عند المبيع كغير المشتري ان شاء امسك الآخر كحصة من الثمن  
وان اشترى رده وما يمكن كحل كل مال المبيع لان المشتري يقبض احدهما لم يقبض قايضا للآخر له في قبض احدهما  
لا يؤثر عيبا في الآخر خلافا اذا قبض احدهما باذن المبيع وحل كل واحد فانه لا يخفى ان الاذن اوجب استحقاق  
التقبض لروحي القبض في احدهما ما اوجب لعينه بل الانتفاع وهو يقوم بها فصار قبضها مستحقا له قبل قبض  
احدهما قبضها ومنها ما صار مستحقا بل يقبض لعدم الاذن ونقد الثمن فلا يجوز تحقيق الحكم له فيعتبر الحقيقة  
والروية هي اذا راي المشتري احدهما ورضيه ثم راي الآخر فلم يرضه فلم يجز له ان يرد به احدهما كما يؤثر في الآخر  
لانه لا يعرف له حال الآخر فقد يكون احد الخمين اوجه او با واحسن صنعة الا انه لا راد له ان يرد بها  
او يسكتا وليس له ان يرد الذي لم يره ووجهه وفعاله عن المبيع لانه لا يبقى منتفعا به على الوجه الذي يكون منتفعا  
مع الآخر وشي واحد في تصرف حل باحدهما وان في الآخر عيبا كما لو كان العيب فان المشتري لو استهلك  
المقبوض او عيبه ولم يقبض الآخر حقه حلك في يد المبيع يمكن من مال المشتري لان التعيب في احدهما يؤثر في  
الآخر فصار كما لو قطع يد المبيع قبل القبض فانه يصير قايضا للملك كذا احنا ولو عيبها المبيع او احدهما باو حصة  
قايضا لهما لان المال فعل اليه ولو اتلف رجل احدهما فلهما حصة ان يسلم الآخر اليه ويضمن قيمتها لانه كشي واحد في  
حق الانتفاع فلان كما استهلكا مفعلا لو فرقوا فاحرقا فاحشا ولو قبضها المشتري ثم وجد باحدهما عيبا ليس  
له ان يرد المبيع خاصة كما مر رجل له طليخة وقبض والاخر خزان وملكه فاشتت باليمين صاحب الخمين  
بشرط طليخة وقبضه خفية والاخر شره خفية وقلنسوة بيمينه فنصف الخمين بالطليخة ونصف القميص  
بالقلنسوة ونصف خفية بنصف القميص لانه انتفاع الخمين والقميص واما اختلاف في بيع الطليخة والقلنسوة  
فصاحب الخمين يرد شره الطليخة بنصف الخمين وابنته باليمين فيقضي به وصاحب القميص يرد شره القميص  
بنصف القميص ابنته باليمين فيقضي به فلذا اصاب كل الطليخة بنصف الخمين وكل القميص بنصف القميص  
فبقي نصف الخمين بنصف القميص يتصادقهما وغرته في العيب ان وجد باحدهما عيب لهما باي حالهما  
تصادقا ثم وجد بالقلنسوة عيب لهما بنصف القميص وان وجد بالطليخة رده بنصف الخمين وان وجد



بالخفين ردها بالطلسان ونصف القيص وان وجد بالقيص رده بالقلنسوة ونصف الخفين وبهذا القياس  
قيمة الكل سواء حتى يقيم بالسوية باء عبدا ووجوب عبدا آخر وقبضها ومات احداهما واراد رده الى عيب قال  
المبيع بهذا وقال البايح هو موقوف فالتقول للبايع انه موقوف بل ان القول للمالك ببيان جهة التمليك ورجع فيه وروى  
عنه ورجع بقيمة الميت اي للبايع ان رجع في المبيع وان لم يرد على المشتري ان الموقوف ميت كان التمليك موقوف على  
وارجع المشتري عليه بالثمن لانه انما القول للبايع لان العبد تمليك استقيد منه وكان ان تمليك العبد من البايح فتمليك  
الثمن من المشتري فيقبل قول المشتري في كيفية تمليك الثمن والمشتري يزعم انه ملك الثمن بازاء المبيع والمبيع لم يسلم  
المشتري فلا يسلم للبايع عنه ولكن انما يرجع البايح في المبيع بعد ان حلف انه باء المبيع وكذا المشتري لما يرجع  
بالثمن على البايح بعد ان حلف انه ما اشتري الميت ورجع البايح على المشتري بقيمة الميت لان البايح اقرا  
الميت مبيع والثمن بازاءه فاذا حلفت المشتري لم يسلم له الثمن فيرجع بالمبيع وقد عجز عن رده بموته  
فيلزمه القيمة ولو اشترى عبيدين ومات احدهما واراد رده الى البايح فعلى المشتري ان يرد البايع وقال البايح  
ونائبه فالتقول للمشتري لانه المالك للثمن ولو كان العبد واحدا واراد رده بالقيص وقال البايح المبيع غير فاقول  
فالتقول لانه المالك للمشتري اذا باع ما اشترى فحي المبيع المشتري الثاني وحلف على ذلك وعزم المشتري الاول  
على تركه لخصومة ثم وجب له قول عيبا رده على بايعه لانفساح العقد بدون رضاه فعاد اليه قديم ملكه وكذا لو نقلوا  
ان البيع فاسد او سمع بخيار رفته او شرط ان يرد على بايعه لانه يكره ان يملكه في السعة لبيع الحلية لا يزيل  
المبيع عن ملك البايح وكذا البيع الذي اسد قبل القبض وكذا البيع بخيار الرتبة وفي البيع بخيار الرتبة يعود  
اليه قديم ملكه ككون الرتبة من كل وجه حتى يتفرقه المشتري بلارضى البايح ولو نقل عليه بي احد بعد ما اقر  
بالبيع لا يرد لانه رجع عن البيع وهو امانة وحي يبيع جديده في حق البايح الاول وكذا لو خيرا المشتري ان يرد  
نقلها ما بان البيع صحيح بات ثم جعل احدها صاحبه خيارا فنسخ صح فلو وجبه عيبا ليرد لان حق الفسخ ثبت  
بتراضيها بعد انبرام العقد فكان لا نسخ بالاقالة وكذا لو اراد ردها ثبت البايح بالسنة يبيع من فلان اقر  
اقراره سنة من فلان وهو غايب لا يرد لانه خصم في امانة لما نقل به من بطلان حق الرده اشترى عبدا وائمة  
بمئة دينار وقبضها ولم ينفذ الثمن فقالا اشتريتها في صفقة بقيمة العبد الف وقيمة الائمة خمسمائة وانقسم الثمن  
عليها اثنان احصرتها ثلثها وحقته ثلثها وقال البايح سمى كل قسمي لا يبيع الفضة خصوصتها في المال لانه  
لا ينفذ اذ يلزم المشتري مائة دينار كيف ما كان فان علم بعيب العبد رده مخمين لانه ما عا ان الخمين  
مقابلين ومقابل في الائمة وتراوان البايح يدعي ان الخمين مقابلين بها والمشتري يدعي ان ثلث الائمة مقابل  
بها فقد احتلما في غنا وحي فليت فلي القيص المشتري المبيع بلا اذن البايح ونقد الثمن فولدت في يد المشتري  
استرا

جعلناه

المشتري استرد بها البايح اما استردا والامة فلان ثبت في الام فلو كان ففسر الى الولد كما كره من فان نقول المشتري  
الثمن قبل الاسترا فلو قبضه لخصم المقتصد ولا قسط له من الثمن لانه طهر ان الولد حدث بعد القبض المعبر  
ولا يرد بها بعيب اما الولد فلانه لم يرد عليه العقد والقبض ولا يرجع بالتقصان ايضا لانه لا حصه له من الثمن  
واما الام فلان زيادة المنفعة المتولدة من المبيع وهذا لانه لا تقدر على ان تصاح الولد ان العقد لم يرد عليه فلا يرد  
عليه الفسخ لان الاصل ان يرد مودها ولا تعدد ولا يرد بها لانه لو رد بها بكل الثمن لان الولد الحادث بعد  
القبض لا يقابل شي من الثمن لانه لم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شبهة بقي الولد في يد المشتري مبيعا بالثمن وهو  
ردوا فان استرد بها البايح قبل بعد الثمن اخذ قسطا من الثمن لا يقاوم قبضه من الاصل وصار كانه حدث في يد البايح فلو كانت  
قيمة كل واحد منهما القايوم استردا وحدها فبلغت قيمته الفين فنقد قبضه ما فعل بعيب بالام ردها بالقيص ثلث الثمن لان  
قيمة الام بمقتضى يوم العقد وقيمة الولد يوم القبض لو خوله في ضمانه بالقبض فلو وجبه عيبا رده بثلثي الثمن ولو وجد  
بها عيبا ردها بكل الثمن ولو ماتت الام اخذ المشتري الولد بثلثي الثمن ان شاء ولو ماتت الولد اخذها بكل الثمن ان شاء  
لانها صار كان لم يكن لغوات القبض فبقي كل الثمن معا بالام وخير للمشتري ان ولو نقصت بالولاد قيمته وقيمة  
خمسون فاسترد بها البايح من المشتري ومات الولد في يد البايح فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الام بكل الثمن لانه  
لما ماتت الولد قبل القبض بقي كل الثمن معا طم الام وان شاء ترك وخمين نصف عشر الثمن لانه احتبس عند المشتري  
من الائمة بقدر خمسين لان التقصا بقدر المائة الا ان يتور الخمين لجانب ويور الولد وقد فصل الولد بالبايع  
مقي الخمين عند المشتري خمسون وذا نصف عشر الائمة فيقدر عليه نصف عشر الثمن ولو ماتت الام فان شاء اخذ  
الولد كذا ثلثين من احد وعشرين من الثمن لانه لا ياتي الولد الى وقت القبض انقسم الثمن عليه وعلى الام وقيمة يوم  
القبض خمسون وقيمة الف يوم العقد فجعل كل خمسين سهمها فكانت الائمة احدى وعشرين سهما وعشرون منها  
حصتها الام وجر وحصتها الولد سقطت ثلث الام تسعة عشر لاسم على المشتري وهو قد نقصان الولاد وسهم ولد  
بازلا الولد فباخذ الولد ويورده سهمين من احد وعشرين من الثمن سهما بازا الولد وسهما بازا النقصان  
وان شاء ترك وادى من احد وعشرين جوا من الثمن وهو حقه ما احتبس عند المشتري بنقصان الولاد او اقر  
بما كان له نصف عشر الثمن لانه لما ماتت الولد قبل القبض ظهر انه لم يكن بمقابلته شي من الثمن فان كل الثمن بمقابلته  
الام فاما ماتت سقط كل الثمن الا قدر ما احتبس عند المشتري بسبب الولاد فان لم يكن حايده لم يرد نصف عشر  
الثمن ولو لم يمت احداهما ونقد الثمن وقبضها فان علم بعيب الولد ردها بثلثي من احد وعشرين وان علم بعيب  
الام ردها بشعة عشر من احد وعشرين من الثمن ولو استرد بها البايح من المشتري وقيمة الولد خمسون  
ونقصان الولاد مائة فصار قيمة خمسمائة في يد البايح فنقد المشتري الثمن فقبضها وعلم بعيبها ردها بشعة عشر  
جوا من ثلثين جوا من الثمن لانه لما بلغت قيمة قبل القبض خمسمائة انقسم الثمن عليها والمعتبر في الانقسام  
قيمة الولد يوم القبض وهو خمسمائة وقيمة الام يوم العقد وهو الف ونقصان الولاد خمسون لجانب ونصف



التقصان بالولد فحلت كل جنين سها فصار الولد عشرة والام عشرة بن وثا كذا المشتري خمسة سبب الولاء  
ولو ردهما بعيب ربح بشفعة وعشرين من ثلثين جزا لان سها واحدا وهو قد ربحين تكدر على المشتري سبب نقصان  
الولاء وان كان البائع استره صادون الولد ففتم الولد يعتبر يوم احدثه فانما يعتبر الولد في الانقسام مع انه لم يقبض  
لان البائع كان سسر من احداهما فخذها وتكدر فحل كانه اقبضه كانه بالترك اكويدا المشتري على الولد ولا يكره  
حكم الابناء ولا يرد الولد لان الره بالعيب لدفع الغرور اذا الباع بالبيع التزم تسليم المبيع سلمه لا يقتضا  
مطلق العقد السلامة فاذا سلم مبيعيا فقد صار المشتري مغرورا فيما لو لم ياخذ البائع الولد من المشتري كانت  
البائع ماعا التزم تسليم الولد لا سلمها ولا غير تسليم كانه مذكور كان في يد المشتري الى وقت وجوه العيب بخلاف  
ما اذا اخذها البائع لانه التزم تسليم حكم العقد مقتضى التسليم سلمها فاذا سلم مبيعيا فقد حقق الغرور  
فان قوبل على ذلك ووجد به لم يعبا وهو صالح فكل من علم بالولد عيبا قدما سقمه خمسه بشفعة التسمية  
لتبيين الغلط في الانقسام وان استرهما البائع لم يقبض المشتري بعد ثلثي ردها لانه بعيب وقسم الثمن  
عليها وعلى قيمة يوم قبضه المشتري آخر ان لم يعلم بعيب لم ينقص ثلثي التسمية والفرق ان الولد صار مقصودا  
بالقبض فاستحق السلامة كان العقد وقع عليه والمعتبر في يوم السخى بالعقد الطاهر للقيمة بخلاف استر  
استر له الام وحدها لان القبض لم يوجد في الولد فلم يصرفه التسمية مستحقة وانما ثبت لخصه ضرورة صحة  
الاستر او فان استر البائع الولد دون الام فتقد المشتري الثمن واخذ الولد لان بوه الولد بعينه وليس له  
ان يرد الام بعينه لان نقصان الولد عيب حاد في يد المشتري ولكن يرجع بنقصان العيب ولو لم تدر  
عنوا المشتري واعورته فاسترهما فتقد واخذها وعلم بعيب قيم ردها بنصف الثمن لانه صار مستوفيا  
يقبضها اذا العين من الاذن نصفه وقد ضمنها بالقبض بغير حق ولو قبض المشتري المبيع بغير ثمن الباع  
قبل ثلثي الثمن وباعها من آخر وسلم وغاب المشتري الاول فارد البائع الاول الاستر منه فلا حصة بين  
البائع الاول بين المشتري انما اذا كرم كانه لا تدري حاله قبله لان يصدق له لانه اقر بثبوت حق الاستر وله الباع  
فيوقد با قدره فاستر وان كانت قايمة او ضمن ان كانت هالكة لانه كفا صاب الغاصب وقد عجز عن رد العين  
فبقي رقبتهما وان شخ الباع ان كان قبضه كان موقوفا ففرق الاصل او الخلف بطل من الاصل فصار ربح  
المبيع قبل القبض فان حضر المشتري الاول وتقد الثمن اخذ ثلثي التسمية وسلمت له كما لو اخذ الامه لاننا نحن  
الباع انما وان هككت القيمة عند البائع الاول انشخ البيعان الى الاستر والعين فملك لا نقض القبض  
بالاستر وله والمشتري بالتعيب بصير قايضا وفعا للفر عن الباع ولذا لو خلع في ملك الغير بصير غاصبا  
فان حكم قبل ان يبع الباع حكم على المشتري لانه يملك بغير قبضه ولم يوجد من الباع ما يوجب قبضه ولين  
حكم بعد دفعه حكم على الباع لانه صار مستر هذا العقد فانه بصير غاصبا الى لو شخ ولذا انقص بها ومنع الرقبة  
عند طلب المبيع فلزم حصة نقصان العيب لان الباع لم يسترد ذلك القدر فكونه هالكا فبقي محبوسا عنوا المشتري

المشتري فقدر عليه حصة وليس وركوبه استر فادان الا حتى بد بعير غاصبا الى لو دام على الركوب والقبض بعد  
ما يفي مدة الاعارة لاحفظ الحام والسك لان الاجنبي لا يصير غاصبا بها وعند محمد يصير مستر وبالسك لان  
الاجنبي يصير غاصبا عند اشتري عبد بالف وقبضه ولم يتقد الثمن وعليه الف دين فوات ولم يتركه كالا ينعز فرده  
وعيبه بعيب لا ينقصه غريم كانه الره بالعيب بغير قضا يبيع والوصي يملك ولكن ياخذ الوصي من الباع له ان  
ان ياخذ نصف الثمن منه فيدفعه الى الغريم كذا هنا ولو دفعه الوصي الى الغاصب ان علم بالدين لم يرد كانه  
فصح فيقوض اليه قديم ملكه فصار كانه لم يبيع فيبطل ربح الغريم وان لم يعلم بقا لان الموجب للرقه قائم وقيام  
دين آخر وهو مملوك لا يبيع الره فان حضر الغريم وانبت دينه بالبيع خير الباع بين ان يرد نصف الثمن وبعض  
النسج وبين ان يبيع الره ماع في دنه كانه يملك في الره فمحم كالمكون في المشتري لم يكره لعدم الرضا ولو بطل  
في يده او دبر او كاتبا وحدث به عيب غريم الباع نصف الثمن لا شخ هذه الاشياء وكذا المريض الا ان الغاصب يرد  
وان علم بدينه وتعين له بعين يسير بخلاف الوصي اي لو اشتري صحيح عبد بالف وقبضه ولم يتقد الثمن ثم لقى مرضه  
بعيب بغير قضا ومات وعليه دين فالمراب فيه كالمراب في الوصي اذا دفعه بغير قضا لان حق الآخر تعلق بالره وهو  
لا يمكن ايتار بعض الغرماء كالوصي ولو خاصم الى الغاصب يقبض بالره على الباع علم بدنه آخر او كانه حقق السبب  
وحق الكس انما يتعلق بتقريره مرض الموت وهو موهوم بخلاف الوصي لانه بق بعد الموت وحق الغريم تعلق  
بمال الميت يتعين فلو رده الغاصب عليه نه مات المشتري من مرضه فالمراب كالمراب في الوصي اذا دفعه بغير قضا ولا يعلم  
الغاصب بدنه آخر ثم ظهر دين آخر لانه لمات طرانه مرض الموت وحق الغريم تعلق به لانه كانت قيمته اكثر من الثمن  
سحق النسج وباع العبد وينقسم بينهما ولا خير الباع سواء كانت الجاياة كثيرا او يسيرا بخلاف الوصي لانه ناسين  
عالم تحق منته الجاياة يكون عموما لا محابة لا خولة تحت التوقيم اما المريض فليس بأمين على الوارث والره  
فلما جوزه الى الجاياة وان قلت لانه وصيته وعليه دين محبط ومنظرة المضارب فان سعه الى ما سيعه يبيع ورب  
الحال لو فزع ذلك لا يبيع على المضارب عبوي يد رجل ادعاه اثنان كل واحد ان له باعه من ذى اليد بكفا ولم يتقد  
الثمن وباعها سلم المبيع لذي اليد بالثمنين فيقبض لكل واحد بن اوعاه كانه يجوز ان يبيع لكل واحد منها ثمن  
هذا العبد على المشتري بان اشتراه من احدهما ولم يتقد الثمن فيقبضه وباعه من الآخر ثم اشتراه منه ثانيا  
فيجمع له الثمنان لهما وكذا الوفا كرا انما جازي كذا انه عتق ولوفى يده وباعه منه كذا الرعوى في الثمن واكمل فيه  
سواء فان وجبه عيبا ره بالعيب عا واحده من كل واحد منها متقربان له حق الره عليه ولا يرد عليه الاق  
محل الره هو المبيع وهو متحد فلا يمكن النقصا بالرهن عليها ورجع بالنقصان عليها ان ربح بالنقصان على  
احدهما ان يبيع بالنقصان على الآخر الا ان ياخذ مبيعيا لان في زعم كل واحد ان المشتري حق الرجوع بالنقصان  
على وحق الاستر واد كل الثمن من صاحبه فاذا اخذ من صاحبه قدر النقصان فتد اخذ منه بعض حقه بخلاف الره  
لان في زعم ان الره مستحق على كل صاحبه فاذا دفع على صاحبه مع انه له حق الره عليه فكله مكر منه ابتداء



فقطل حوى الرجوع بالنقصان كما لو مات او قطع الى الوات العبد في يد المشتري ثم علم بعيب قديم يرجع عليه بالنقصان  
العيب لغو الرق بالموت وكذا لو لم يمت ولكن قطع يده واخذ راسها ووجد به عيبا يرجع بالنقصان عليها فكل الرق  
عليها ولكن يمكن احدها اخذه لان الزيادة المنفصلة تقع الرق فيرجع بالنقصان عليها ولو اتخا وسبق تاريخ احدها  
رق بالعيب على الآخر كما في هذا اليد اشتراه من الاولين الثاني ثم اشتراه منه ومن اشترى شيئا ثم اخذ من غيره  
ثم اشتراه منه ثانيا ثم وجد به عيبا كان عند البائع الاول الخاص في الرق والرجوع بالنقصان مع كذا دون الاول كذا انحاء  
مختلفة المسئلة المتقدمة كما لم يظهر ثم سبق احد الشرطين فلم يكن احدا المدعيين بان يجعل بائعا او لا حتى ينتج للخصومة  
مع في العيب اوله من الاخر فثبت له حق الخصومة معها ولا كذا كذا وقضى بالتمتين لما مر وهذا حق ولو كان للعبد  
في ابوي المدعين او في واحد من ابناءه او في ابنة من بكه بانه دينار وقد كره  
النقصان قضى بالتمتين على بكر واخذ العبد من البيع مع التسليم يكفي لاسحقاق التمن والعبد في يد من هو في يده  
بالعيب وعدم صحة بالنقصان ان كان العبد في ايديها ولم يتبعها القبطى قضى بنصف التمن بكل نصف  
التمن واحدا لان التمن بازا تسليم للبيع وقد وجد في النصف فيحق النصف ويجزى النصف وان كان في يدها  
واذا ما على البيع دون القبض فالعبد لا يملك التمن الا بعد انبات الملك في العبد واحدا في اليد  
الاخر خارجة وكان اولى فياخذ ويرفع على بكره ياخذ التمن مسلم اشترى عسيرة فتم العسيرة عند المشتري او تباع  
نصرانيا في حرم فاسلم مشتري الحرم لبره العبد لان الرق يملكه ويملك الرجوع بالنقصان لغو الرق لا يصنع ليصل  
لاشياء الا يصح للزواج خلاف ما لو رضى باخذ التمن لان الامتناع ثم لم يمتى الشرع فلا يبطل براءة العاقدين كسب  
المبيعة في البيع البات قبل القبض ملك للمشتري وكل حال عند الرجوع تم العقد ونقص بموتها قبل القبض او بالرق  
فخيار عيب ورؤية لم يمتى في حال الرق ملك لاصل المشتري وعند ما موقوف ان تم البيع فهو للمشتري وان استقص  
البيع لم يمتى كذا في البائع كسب المخصوص ولم يمتى في بيع جمل في زمان البائع فلا يستعمل من التمن لما مر ولو فتح  
البيع خيار عيب ورؤية فاكسب عند المشتري فاكسب البائع ثم التمن او ارتفع وعند ما يتوقف ان تم الفسخ وكذا في  
وان ارتفع فهو للمشتري وخيار المشتري هنا نظير البائع ثم وان اختلف الكسب بعد ما علم المشتري بالعيب لا يكون رضى  
به لانه ليس بخبر من الاصل بخلاف الاول فانه اذا استملكه يكون رضى لانه جوده والولد يورث الاصل اجماعا لان الجود  
يشترط الكل وكسب المبيعة بعد القبض ولما يرجع البائع موقوف عند ما كان الخيار وان منع زوال المبيع عن ملك البائع  
فالمشتري فيه سبب الكسب فيتوقف ان تم البيع فهو للمشتري وان استقص فهو للبائع وطالب ان نقصان لم يمتى  
في ملكه وان كان في ضمان المشتري لا يمتى في التمن وفي الايمان في طلب الكسب كخصومه ورت مع كسبها الى المالك  
نطلب الكسب للمالك وان حصل في ضمان الغاصب فلا يمتى للمشتري وان تم البيع لم يمتى في ملك البائع وان  
اتلفه البائع او المشتري لم يمتى فيها اما لو اتلف البائع في المسئلة الاولى فلا يمتى عند الكل اما عند ما قلنا  
اذا استقص العقد لانه اتلف ملكه نفسه وان تم العقد فهو ملك على اقله لانه اتلف ملك المشتري وعلى قوله في كل

من كل حال لانه اتلف ملك المشتري وكل حال لانه اتلف في حال لو اطلع الاصل لا يمتى في القيمة بل يستعمل التمن عن المشتري  
واكسب جمل من التمن ولا يمكن ضمان الكسب بالقيمة لانه يكون التمن في اقل الاصل واما لو اتلف البائع في مسئلة  
فلا يمتى ايضا عند الكل تم العقد او استقص اما اذا استقص فلانه اتلف ملك نفسه وان تم البيع فلانه اتلف ملك المشتري  
في حال لو اطلع الاصل لا يمتى في القيمة وكذا لو اتلف الكسب اما لو اتلف المشتري في المسئلة الاولى فلا يمتى في حال  
عندهم اما لو اتلف العقد فلا يمتى في نفسه عند الكل فان استقص فكله عنده وعند ما وان اتلف ملك البائع الا انه في  
حال لو اتلف الاصل لا يمتى بل سقر التمن عليه فكله اذا اتلف الكسب واما اذا اتلف المشتري في المسئلة الثانية فلا يمتى  
عندهم ان تم العقد لانه اتلف ملكه نفسه فان استقص العقد فكله عنده لانه اتلف في حال كان الاصل في يده مضمونا  
عليه بالقيمة وهذا منع ضمان الكسب عند اصل الغاصب لانه اتلف كسب المخصوص ثم رضى المخصوص على المالك عند ما  
الكسب وعنده لا يمتى وعند ما يمتى قيمة الكسب اذا استقص العقد لانه اتلف الكسب في حال لو اتلف الاصل  
يتم الاصل يمتى في القيمة فيضمن الكسب كسب المبيعة بعد القبض ولما يرجع البائع موقوف عند ما كان الخيار وان منع زوال المبيع عن ملك البائع  
دخول المبيع في ملكه وعند ما هو ملك للمشتري لم يمتى في حال اقرار ملكه لصل للمشتري ولو اكتسب ولدت قبل القبض  
والخيار للمشتري فقبضها المشتري فهو موقوف عندهم اما عند ما قلنا روى اما عندها فالحديث قبل القبض فان  
اتلفه المشتري لم يمتى في حال لو اتلف الاصل لا يمتى في القيمة فكله لا يمتى الكسب وان اتلف البائع ضمن ان تم العقد وان  
البائع يمتى في حال لو اتلف الاصل لا يمتى في القيمة فكله لا يمتى الكسب وان اتلف البائع ضمن ان تم العقد وان  
نقص لا يمتى لانه اتلف ملكه نفسه وهذا عنده وعند ما يمتى في حال لانه اتلف ملك المشتري في حال لو اتلف  
الاصل ضمن القيمة فكله يمتى الكسب الوطى قبض اي لو وطى المشتري قبل القبض صار قابضا بالوطى لوجه  
الاسسلاحتا وسبق البائع لو كان بلا ادع لانه كان له حق الجسد لا ستيقا التمن فكان له حق الاستدلال ووجه  
يعيب لو نفذ التمن فقبضها من البائع وان كان مطلق الوطى ما نفع من الرق عند ما باجاء العينة خلافا لما قلنا  
في وطى التمن لانه لو وجب نقصان البائع لما استقصا استقص البعض فبطل حكم الوطى كما لو حدث بها عيب عند  
المشتري فاستردوا البائع لاجل التمن بطرحه فكل العيب حتى لا يكون ما نفع من الرق يعيب آخر كذا انحاء كذا  
اي لو اشترى ساة مسدودا الفرج لم يمتى فيها فظن انها غريرة اللبن فجلها فوجدها قليلة اللبن ليس ان يردوا  
عند ما لو وجد ما نفع الرق وهو الزيادة المنفصلة المتولدة من الاصل وعند ما في ان يردوا لان الزيادة  
المنفصلة لم يمتى الرق بالعيب عنده ووجه اللبن ان كان قائما وصاعا من ثمنه ان كان حاله انه مغرور من جهة  
البائع وليس انه مخدع مغرور لانه لا سماع تحت الزيادة والنصرة ولو وطى البائع قبل القبض عقر  
عند ما يمتى لان المستوفى بالوطى في حكم الباطل لا يمتى في التمن فكله هذا الجمل ولا يمكن جمل  
مضمونا بالتمن لانه لا يمتى من التمن وكذا الراهن لفا وطى وهو نبيالة عقد عليه لا حق للمقرن في ما يمتى  
فلما ترقبها خالص ملك الراهن ولا خيار له لانه ليس بعيب في التمن حتى لو اشترى امة يباع الى البائع



لم يطلها فبان انه وطلها ليس له ان يرها ثم عند اي حيلة اذا لم يحب العقر على البايح وجب على المشتري  
كل الثمن وعندنا سقط عنه حصه العقر من الثمن فيقسم الثمن على قيمتها وعلى العقر فما اصاب العقر سقط ولو  
كانت بكرا سقط عن المشتري حصه البكر عندنا لا يوجب لا غير وعندنا سقط له نقصان ذوال البكر الى العقر  
ففي اكثرها ويدخل في ذل اكثر لتعذر الجمع بينهما لا في ذل الموهوم ثم يقسم الثمن على ثمة كل متناقصته وعلى اكثر  
في اصاب اكثر سقط على المشتري ويلزم البايح حتى لو كانت لامة الثمن الفاء والنقصان مائة والعقر  
مائتين تقسم الثمن على قيمتها ناقصة ويحسب ما تسمى من اكثر من مائة فصار احد عشر سهمها سقط سهمها  
وجب الباقي ولو اشترى مائة واحدا قيمتها مائة او ثلثها ساقط او سودا عالمها فزال في يد البايح فما  
لكا كان لم يخر المشتري لانه استحقها بالبيع معيبة بهذه الغيوب وقبضا كذكره عن بله يوسف في عوقه بياض  
العين خيرا لانه لما انجز البايح الاقل بان انه كان خطأ لان البايح قلما يزول فاذا تعيب خطا لم يخر فبان قبضها  
المشتري سفا العين فأنجز البايح عند المشتري وعاد البايح لا يخل احد لارصه وتره يعيب آخر قديم وان  
لم يعد البايح لا يبره بالتقديم لان حروف الزيادة في بيع ما نفع من الرد فاذ عاد ذال المانع من الرد بالتعيب القديم  
وهذا كبيع ولد في يد المشتري لا يبره ببيع عندنا خلاف للسافعي ولو مات الولد برده ولو عاد البايح بغير  
المشتري لا يبره لان الزيادة قائمة حتى لا نجس جزا منها حتى يرضى البايح لا فاشناع الرد على البايح وان كان  
بغير بيع لا يبره لان الزيادة قائمة كلما حيث غرم الارش ولكن يرجع بالنقصان وان رضى البايح لا يبره ايضا  
لان امتناع الرد في حق الشراء باعتبار الزيادة اشترى ثمنه فامرت عند فمكثت الثمن بآفة سماوية يبره بالبيع  
وان اكمل البايح لا يبره بالبيع غصبة ببيضاء العين فأنجز البايح في يده ثم عاد البايح فردّها لم يخر  
شكلا لانه ردّها الى غيب كما لو غصبه كما هي فقال للمشتري عادت والسبب متحد فوهما لا يخر لانه عين  
الاول وان كانت اثنان سبب آخر من النقصان لانهما غير اهولي كالجبل اه لو غصب احداهما فلو دلت  
ثم جلت عند الغاصب فوهما ضمن نقصان الجبل لان الجبل اثنان سبب آخر فلو كان غير الاول اشترى لامة ايضا  
العين عالمها وقيمتها الف فأنجز البايح عند البايح وصارت قيمتها الفين فولدت ولوا قسمة الف ثم قبضها  
المشتري يقسم الثمن بينهما نصفين لاعتبار القيمة لأم يوم العقود لقيمة الولد يوم القبض والمذوق بعينها كالولد بعين  
قيمتها يوم القبض اي ان ضرب بعد غيرها في يد البايح وعاد البايح فذوق بعينها ثم قبض لكل ينقسم الثمن على  
قوت قيمته بعين قيمته لأم يوم العقد وقيمة الولد المذوق يوم القبض ولو كانت سليم يوم العقد فولدت ولوا  
وضرب بعينها وايضا ووقع العبد بغيرها وقبض لكل ينقسم الثمن بين لأم والولد اصاب لامة يقسم  
بينها وبين العبد المذوق نصفين قلت فقيمة او كثره ان العبد بها قام مقام العين والعين كانت اصلا  
لانها استحققت بالعقد فكان حكمها حكم نصف لامة اذ العين من كل زوج نصفه والعين ثم كانت زيادة  
لانه غير مسحق بالعقد فكانت كالولد ولو اشترى عشرة انواب على ان خمسة منها لامة سبعة وخمسة منها

منها سبعة فوجدت سبعة ما قبل قبضها فكل او قبض لكل ينقسم الثمن ويعد القبض روستة واحدة الى ستة  
شاهة بحقتها من الثمن لان فوات الشرط لا يعيب وفي العيب ان كان قبل القبض رد الكل او امسك الكل والقبض  
رد البعض دون الكل فكذلكا ونعينا اليه لان الرد هو المشتري لا يتوصل الى الرد الا بالتعين فبان التعين  
اليه وقال ابو يوسف ليعر التعيين الى البايح لان تسليم المبيع على الوصف المشروط عليه للموعد شقة للرد صح  
فوهلكت نكلا وتعيب لم يبره غيرها ورجع نقصان العيب ولو اشترى قفيزا من صبرة فتعيبه الاقضية فتمسك  
تعين مبيعا لان تسليم المبيع واجب على البايح ولا يمكن تسليم المعيب فتعين التسليم مبرورا ولو تعيبت السفن  
الاواحد لم ينعين هذه الواحدة للرد لان الرد هو المشتري والتعيين اليه فلا يتعين الا بتعيينه ولو اشترى  
عشرة اياما وان حشا منهج البكر وحشا نيت فوجدت نيت فلو كان من ولو اشترى عبد امة عيبا ولم ينعين  
صح العقد والشرط لان جهالة العيب لا تمنع صحة الاداء لانه اسقاط فان وجده عيبا واحدا لا يبره ولو لم ينعن الشرط  
وان زله رد لعدم البراءة عن الرد وان تعيب عند رجوعه بالنقصان فيقوم وبه عيب لعينه المشتري ويقدم  
وبه العينان فيرجع بغيره ما بين ذلك من الثمن وكذا لو اشترى على ان باقدهما فوجد باقدهما عيبا لم يبره ولو وجد  
عيبا واحدا لقرره ولو وجد بهما عيبا رد اياه لانه عيب احداهما موجب للرد وخيار التعيين اليه بهذا الفاو  
العيب بهما بعد القبض ولم يعلم به وقت القبض ولو قبض احداهما عالمها ان علم بغير الآخر صار راضيا والآخر  
لا وقبل القبض ردّها او قبضها تناديا عن التفرق ولو اشترى عبدين على انه يبيع كل عيب بهما فقبضها  
واسحق احدهما وعلم بغيره عيبا فخر قسم الثمن عليها صحيحين ورجع كقصة المسحق ولو اشترى عشرة انواب على ان  
خمسة منها لا عيب بها وعلى ان البايح يرد عن ثلثه عيوب بكل ثوب من الثمن الاخرى صح فلو وجدت سبعة من ثوبها  
منها اياها لعدم البراءة عن السادس وكذا ان وجدا ربعة في واحد من الخمسة لعدم البراءة عن العيب الرابع مانع البيع  
لاكتنا به وكذا مانع الرد بالعيب لان في البيع من المالك موصوف في الرد بالعيب كالتب لامة او ابنة او ام  
ولاء ولو لم ينعن او عدا فاما بتم وجدها لا عيبا لامة ببيع الكتابة او امته الولد فتعيب البيع فتح للرد بالعيب  
ولا يرجع بنقصان العيب الكتابة لان الاصل هو الرد والرجوع بالنقصان بدل عنه والرد وجوب بانفساخ الكتابة  
وفي ام ولد رجع بنقصان العيب لانه المانع من الرد ويقع على ان عي المالك تب لا على من صار الكل  
رقبا وعاد حق الرد بالعيب بيزوال المانع من الرد فالكاتب هو الذي يلى الرد لانه العاقدة وحقوق العقود ترجع  
الى العاقدة والرد بالعيب من حقوق العقد وان باع المولى بعد عجزه او مات المالك تب عن العيب قبل عجزه كان  
صح الاداء بجمد قيام الحي وحسن الرد فاما الا انه امتنع الاستيفاء مانع فضا لا لامة عن الدين المذوق صح  
اداء سبعة في امه وابنه لو خالماحت كناية كما صح اعانة ولو باع في عبدا وام ولد لا يبره اعانة لان المالك  
فيها المالك دون المولى ولم يسل ذلك الا براءة بيجن لوقوعه باطلا لم يبره لامة بعد العجز فخرج ببيع لقيام المالك  
بعد العجز وكذا ان حر كسب المالك بغيره او حر عبدا بغيره او اربابا بغيره عن العيب ثم لم يكو



فورية لا سند ذلك لما يباي محاسب باع عبده من سيده وعجز فعلم سيده به عيبا لا يبرده لانه لا ينفيد وكذا لو باع عبدا من  
مورثه ومأموره فوريه البايح لا يبرده لانه الورثة لم يرد على نفسه ولا يبرده على البايح الا في المصلتين لقيام الواسطه  
المماثه وهو بيع المكاتب وبيع الابن من الاب وعكسه رده لانه مفيد ولا يستعمل وجود الدين على الوارث على مورثه ويختل  
وجوب الدين للمورث على الوارث اذ الم يكن له وارث كقوله سواء وثقت حتى عن الميت ويرث الوارث عليه فان قيل  
انه يرجع في تركه ابيه ومن سألته قلت ايسلم لم اقتضا ابريه لارثا وفيه فائدة بان لا يرجع وارث آخر او غير  
او ظهر واذا صح الره على الوصي فهو يبرده على البايح الاول وياخذ الثمن منه ويرفعه الى الوارث عندما دون مديون  
من باع من سيده بمثل قيمته وقبضه فعلم الموالي يعيب في العبد فان كان الثمن منقودا وكان دينه بائنا وراسم او ذابرا  
او مكينا او موزنا غير عين او كان عرضا ككنه حكم في يد العبد حتى صار دينه لا يبرده لانه لو رده لرقه مجانا اذ الموالي  
لا يستوجب على عبده دينه مديونا كان او غير مديون والارادة ان لم يكن الثمن منقودا او كان منقودا ولكن عرض  
قائم في يد العبد رقة اما اذ الم يكن منقودا فلانه يدفع لهذا الره مطالبه المادون عن نفسه لانه يجوز ان يكون  
للمادون دين على الموالي واما في العرض المايم في يده فلانه يسترد العين الى يده وليس فيه الجاب دين على العبد  
وجوز ان يكون للموالي في يد عبدا المادون سئى بكل استرداده ورقة قبل القبض مطلقا اى في الوجه حكمها لان الصفة  
لم يتم قبل القبض فلان الره قبل القبض امتناعا عن اتمام الصفة فلان كالتدخي والشرط والرتبة ايضا وذا  
بيع بكل حال مع ان الان الرد قبل القبض فتح محض لانه يستقر القسط اذ لا الزام فيه بقدر القبض قد تمت  
الصفة لشبه ملك الرقبة واليدى كان الره بقضا العقد الذي لم يبرأ منها فلما بيع الا بالقبض والماضي لا يستقر  
بما لا ينفيد ولان الغائب وجه لا قسط له من الثمن قبل القبض وانما يأخذ قسطا من الثمن لفا صار مقصودا بالامساك  
عند قبض المشتري حتى لو اشترى عبدا فوجبه عيبا فالحل من عيبه على امته قبل القبض لم يكن الامته عوضا عن العيب  
بل كانت زيادة في اصل البيع حتى كان الثمن منقسما على الامته والعبد على قور جمعتهما حتى لو وجد باصدها عيبا رده  
بخصته من الثمن ولو كان الصالح بعد القبض كانت الامته عوضا عن العيب حتى لو وجد بها عيبا رده بخصته العيب  
من الثمن وكذا لو اشترى بالشر لا يفرض بالعيب قبل القبض صحيح ولزم الموكل لو رضى به بعد القبض لا يبيع ولزم الكوثر  
لان قبل القبض لم يجب العيب حصته من الثمن على البايح وجه بعد القبض وجب حصته العيب على البايح فبطل استمالة  
في حق الموكل باع عبدا وجه ثمنه للمشتري او ابراهمه وجوب عيبا رده قبل قبضه بالعيب لانه فتح محض لا بعده لانه لا  
يعيد مكاتب اشترى امته في حاضه فتح وان دخلت في كتابته لا يجب الاستبراء والا لوجب اعلم ان المكاتب لفا  
اشترى امته وقبضها في حاضه فحج لا يطأها الموالي حتى يستبرأها لان الموالي انما ملكها بعد عجز المكاتب  
لان ملك الموالي كملك التفرغ والمكاتب هو المستبد بالتفرغ في كسبه قبل العجز وانما يملك الموالي التفرغ بعد عجز المكاتب  
فلذا لزم استبراء اجد يده ولو ملك المكاتب امته او بنته ثم عجز لا يستبرأ الموالي اذ افاضت عند المكاتب لثباتها عليه ومن  
دخل في كتابته فهو ملك للموالي حتى سددت فيه لا سند في المكاتبه فلما ان المكاتبه اذا عجزت لا يستبرأ الموالي فكذا لا يجب

[illegible]



المالية للشئ بمول كل الناس او بمول البعول اياه والقيمة انما ثبتت باباحة الاتساع به شرعا وقد ثبتت حقيقة التوقيف بدو  
صفحة المالية فان حجة من لا يبيع بها حتى لا يبيع بها وان ابيع بالاتساع بما شرع لعدم قول الناس اياه وبيع  
النوب بخر او خسر بربا سول وجوه حقيقة البيع وهو مباله المال بالمال فانما مالان عند اهل الزمة وبيع النوب والخسر  
بالدين كالدرهم والدين بالدين لا يبيع احكم في طرف المبيع اصله وهذا لان المبيع هو الاصل في البيع لتوقف البيع  
على وجوده لا على وجهه الثمن والا حصل ليس بمحل للملك فكذا البيع لان ثبوته في الزمة انما يكون حكما لمعقباته فكل  
مال آخر فاذا لم يوجد فكذا لا يثبت في الزمة فلا يثبت فيه الملك لاسيما ثبوت الكفر المردوم فان قوبل بعين فالبيع  
فاسد حتى ملكه ما ساء به فان لم يملكه من الخمر والذوقان الخمر والخمر بربا حال الا انه غير مستقيم لان الشرع امر بالانكاح  
بانائه وتركه اعزازه وفي ملكه بالعقد مقصودا بان انشاء ما بالدرهم اعزازه فانما في الشرع هذا التفرقة وابطال امانة  
لها ودفع الاعزاز انما هو لفساد الشراء النوب بالخمر ففسد الشراء فان قصد ملك النوب بالخمر وباع في ملك النوب بالخمر اعزازه  
للخمر ففسد اعزاز النوب فبقي ذكر الخمر معتبرا في ملك النوب وفي حق من اشترا النوب بغير مقصود ملكه ففسد الشراء حتى حكم  
التقويم في حقه لما يكون اعزازه اذ انا لهما وظهر في ملك النوب ففسد العقد مستقدا في حق النوب ولم يفسد في حق الخمر حتى  
نفسه فيكون العقد واقعا بقتة النوب لانه لم يملكه بما يربو ويؤخر وقد تقرر ما قبله بذكر العوض او لا يبيع لذكر العوض  
فبقي في الحقيقة هذا العوض ضروري وبيع ام الولد والمرد والمكاتب باطلا اما ام الولد والمرد فلما عرفت في العتاق ولما  
واما المكاتب فلانه صار حرا بربا وبيع ام الولد بغير امواله ولو رضى المكاتب بجزء على ظهر الروايتين والمرد المرد المطاع  
وفيه خلاف الشافعي وبيع المرد المتقيد ببيع امواله فلو هلكوا ان لا يردوا ام الولد والمرد والمكاتب في يد المشتري  
لم يفسد وقال لا يفسد في المرد وام الولد قيمتهما ورواية عن الجعفيين لانهما مقبوضان بجهة البيع فيضمنان بالقيمة لان  
المقبوض بجهة البيع ملحق بالمقبوض بالبيع التام سدا لمقبوض على سداد الشراء اذا تعين عنه وهذا لان اذ اخلاحت  
البيع حتى يملك ما يضمن اليها في البيع بان جمع بين مربي اموال ولد وقت ولولم يولد خلاحت البيع لما انقضى العقد  
على القرن لا الوجه بين وقت خلاف المكاتب فانه لا يضمن المشتريه اذا قبضه ومات عنه اذ انما كان في يده  
نفسه فلو تحقق القبض في حقه وهذا الضمان باعتبار القبض وليس ان جهة البيع انما يلحق بحقيقة البيع التام  
في موضع يتصور فيه ثبوت الحكم التام وهو ثبوت الملك عند انقضاء القبض به ولا يتصور ثبوت حكم البيع التام  
فلا يضمن بالقيمة المكاتب ليس في حقه انفسه وانما ذلك لثبوت حكم البيع فيما ضمن اليها كما لا يشك  
من غير اعتبار نفسه وعبد البايح حقيقة واحدا فان عند يده خرف ثبوت الملك في حق الآخر وهذا لان حقيقته  
حده ان من وجه قد دخل تحت البيع في حق انعقاد العقد على غيره ولم يدخل في حق انعقاد العقد على نفسه عمدا بالدين  
بخلاف الحر لانه ليس بالمرزوم ولم يبيع السمل قبل ان يصطاد لانه غير مملوك وكذا لو كان في حقيقته لا يستطيع  
الزوج عنها اذا لا يخذل بالاصطيا ومعه اذا اخذ منه الناه في المطبخ حقه صار ملكا لانه غير مقدور التسليم  
ففساد كفسد عاتقه لا يخذل لا يخذل ولو كان يخذل بغير اصطيا ووجبه جاز لانه ملكه بالاصطيا وقد باع ملكه

ملكه وهو مقدور التسليم فحوز كبيع عباد رسله في حاجته ولو اجتمعت في المطبخ لالا اصطيا وده لم يبيع بها امكن اخذها  
بلا اصطيا واد لم يكن لانه غير مملوك لانه لم يحرزها فثبتت على الاباحة الاصلية وان سدد موضع دخول الماء فضرر  
بالحال استطعن الزوج عتق كبيع البيع عند بعض المساجح لانه لم يملكه لانه هذا القدر ليس باو از فصار كطير  
طائر بيت انك فسد الباب والكوكة يغير محز الى هذا القدر عالم ياخذ وقيل ببيع البيع اذا امكن اخذ من طائر  
اصطيا لانه بافعل صار احدا من حلق فصرن ملكا له كما لو وقع في شبكته وهذا الخلاف فيما اذا لم يحرز المطبخ بالاصطيا  
اما اذا جهتها بغيرها ملكها بلا خلاف وبيع الطير في الهواء لانه انا باعه قبل ان يخذل بغير مملوك وان اخذ ثم ارسله  
ثم باعه بغيره مقدور التسليم وبيع الحمار والتمساح لانه يبيع الحمار وحمل البنية فالحمار كان في البطن والتمساح ما يحل  
هذا الحمار وحمل البنية ففقدوا بغيره دون ذلك في الجاهلية فابطله لكن بالنسبة وكان فيه غرر وقد نفي النسيء عن بيع فيه  
غرر وهو بالانطوت عتق مغبته وخفية عتق عاقبة والدين في الصرع للفر فانه لا يدرك ان ما في الضرع لعين او  
يبيع ولان الدين يزداد ساعة فساعة وتلك الزيادة لم يتا ولها البيع ولحقا لا يبيع بالدين ببيع مبطل للبيع وقد  
يتكمن النزاع بينهما في التسليم لان المشتري يستعصم في الملب والبايع مطالبه بان يترك داعية الدين واللؤلؤ في الصرف  
لانه كبيع الحمار وقال ابو يوسف يجوز ويجوز اذ اراده لانه مملوك مقدور التسليم بلا ضرر فصار كالمواشاة في حقه وهو  
على ظاهر الغنم لانه من غير من يبيع الصرف على ظهر الغنم وعن لبن في منيع وسمن في لبن ولا يملكه قبل الحار ليس بالمتقدم  
في نفسه لانه مملوك وصف الحيوان لقيامه به وعن بلديوسف انه يجوز بيع هذا الصوف لانه باع كالا مستغنا به مقدور  
التسليم يجوز كبيع الخوام بالخلاف ولهم ان يثبت من الا سفل ففعل المبيع بكل البايح اختلافا كما لا يخفى  
خلاف القوام لانه ثبت من الاعا فلا يخلط المبيع بكل البايح الا يرد لانه لو خضب الصوف على ظهر الساة وشركاها ما  
فالمخضوب يبقى على راسه وهذا الخلاف التفصيل لانه يمكن قلعها والقلع في الصوف متخو فتمتد القلع وموضوع  
القطع غير معلوم فمتنازغان في ذلك وعندنا النزاع لم يبق المعتبر عليه مقدور التسليم والذرع في السقف  
والذراع من النوب وكذا موضع القطع اوله يكره لانه لا يمكن التسليم الا بغيره ولا يملك الا التمن الضرر لانه لا يمكن  
بدون العقد لا يكون لازما والعقد ما اوجب عليه ضررا فيمكن من الرجوع ولا يرضى به فيتم النزاع فيتم التسليم  
والتسليم وهذا الخلاف ما لو باع عتق وراهم من نزع فضة لانه لا ضرر في بيعه فيتم التسليم بلا نزاع ولم  
يكن معين لا يبيع لولا ان يذبح البايح الجوز او قطع الذراع من النوب قبل فسخ المشتري العقد فطلب  
صحي لانه من النوب والقوة والنون في النور في الباطن وان شقها واخرج المبيع لا حصل له وجهه بخلاف  
للذرع لانه معين موجود وصورة النون وهو ما يخرج من الصيد بغير السكة ومع لانه مجهول وفيه غرر ولط  
والزمانة وهو بيع النور على الخمر يتم مخو ففسد كبيع حوصلا لانه من غير من يبيع الزمانة وهي حايضا والمي قامة وهي بيع  
للخطم في سنبلة كخطم من كلبا حوصلا لانه باع مكبلا بغير من جسمه حوصلا فلا يفسد في كلبا ما هو وعين على  
الارض او كلبا على الجمل وكذا العقب بالزمانة يفسد هذا وقال الشافعي يجوز شراء النور على رأس الخيل بغيره ففسد الارض

الفرق بينه وبين هذا  
ما يبيد في النوبة  
شبه الزمانة  
وهو الزمانة

بسم الله الرحمن الرحيم



خرصا في دون خمسة اوسق ولا يجوز فيما زاد على خمسة اوسق وله في قدر خمسة اوسق قولان له انه ممنوع عن المزاينة  
ورخص في العدايا وبيع ان يبيع بخصها في دون خمسة اوسق قلت العربية العظيمة لغة وتاويله ان يجب الرجوع  
تخله من بستانه لرجل ثم يسوق على الموه وخال الموه في بستانه كل يوم يكون اهل في البستان ولا يرضى من نفسه خلف  
الوعود والرجوع في الله سبحانه بل ان كان في الموه وخال الموه في بستانه كل يوم يكون اهل في البستان ولا يرضى من نفسه خلف  
عندنا جايك ان الموهوب لم يصر ملكا للموهوب بل ما دام متصلا بكل الواجب في تعليمه من الموهوب يكون عرضا عنه  
بل بستانه واما ما سجد ببيعها في الاذن في الموه وخال الموه في بستانه كل يوم يكون اهل في البستان ولا يرضى من نفسه خلف  
ان الرخصة مقصورة على من قبله وقع عنده وسكت عن السبب فكذلك افسد اهل الفقه والحديث والمجرب على هذا  
اوله كمالا يصير في الموهوب والملازمة والواجب والمباينة وهي بوع كانت في الجاهلية وهو ان يسلم  
الرجل ان يسلطه فاذا اشترى المشتري او وضع عليها حصة او بنوها اليه ابايع لشم البيع فالاول مع الملاك  
واكتسابه والاول في المباينة وفكره المشتري قال ابو جهم هو الملاك ان يقول ابيعك هذا الماك بكذا فاذا  
لمستكرو حبة الكسح او يقول المشتري كذا وكذا والاول ان يقول المشتري او البائع اذ القيت الحجر وجب البيع وهذا  
قولهم وقد نفي عنهم عن بيع الملاك والمباينة ولان فيه تعليق المالك بالخطر فيكون في احوال المؤمنين او  
العبد من الجاهلية البيع فلو قبضها وما تامة من نصف قيمته كل واحد منها لان احدهما مضمون على المشتري بالعلم  
بالقيمة لانه مقبوض بحكم بيع فاسد والاحكامان وليس احدهما بكونه مضمونا لاول من الاخر فاشاعت الامانة والافهام  
فيها فصار نصف كل واحد منهما مضمونا ونصف امانه لانه ان البيع لو كان صحيحا بان كان فيه خيار للمشتري يضمن  
نصف من كل واحد منها لانه في باب شرط القيد والتاسد محتمل بالصحة والقيمة هناك لمن لم يضمن قيمة الاو  
لو ما كان تبا لانه تعين مضمونا بالتفرد والتردد فيه ولو جردا مع اعتق احداهما لان احدهما ملكه فتدبر ما يملكه وما يملكه  
فيفسد في ملكه ومنه ان كان حيا او وارثه ان كان ميتا ولو جردا مع اعتق الاو لانه دليل التعيين وان جرد  
احدهما احداهما لم ينع ان لو قال البائع او المشتري احدهما حر لا ينع الجهم بين ملكه وملك غيره وكذا لو جردا معا او  
متعاقبا معا ان غنقا لان كل واحد اعتق ملكه وملك غيره فصح في ملكه والبيان للمشتري لان من فقد فيه  
العتق مضمون على المشتري بالقيمة والتولية تعين المضمون قول من عليه الضمان ولو قبض احدهما بامر البائع  
فلم يملكه بغير قيمة لانه لو قبضها ومات احدهما تعين الميت ببيعها مع ان الذي يواجم فيها لولا وبغضه ملكا ما لم يقبض  
للملك وعنده ولو قبضها في البائع احدهما بغيره وفسخ البيع فيه بقوله لانه كان ملكه وان حررتها فقد في  
احدهما ان اذا انقضت القايض البيع والبيان للمباينة ولو لم يفسخ وحررتا حررت البائع عتق وبطل  
عتق البائع لان ولاية التعيين للمشتري ومن صح تقييده لمران اعيان البائع صاوفي ملكه المشتري فينظر  
ودار بالقضاء عند البيع بعد لان القضاء في طريق العامة وهو محمول التور وعنده يوسف ينع اذا المراد به  
حق المروءة لولاها بطرقها والمواضع واجارتها ولم يبره بها رقاب المواضع لان بيع رقبه الارض جاز اذا

اذا كانت مملوكة وانما المراد بها ما يحول المواضع من الكلاء اطلاقا لا اسم المثل على المال اما عدم جواز البيع  
قلانه ورد ما ليس بمملوك للبائع اذ يوجب غبات الكلاء في ارضه لا ينقطع ملكه الناس عنه ولا يصير مملوكا  
فبقى على اصله البائع ما لم يوجبه جازان قاله الناس شركا في الثلث الماء والكلاء والنار والمراد بالماء  
الذي في الانهار والابحار اما اذا اخذه وجعله في وعاء فتدحرزه حيا زبيعه وبالكلاء ما ثبت في ارضه غير  
مملوكه وما ثبت في ارض مملوكه لغيره بلا اثبات رب الارض من رب الارض لا يكون حيا زبيعه في ارضه وان  
ثبت السج في ارض مملوكه فهو مملوك لصاحب ارضه وان ثبت لابيائه ومعه اثبات الشريك في النار الانتفاع بفضوها  
والاصطلاح بها وتجنيف الثياب بها امالة الارلوان باخذ الحجر فليس له ان يلقه ولو كان الا باذن صاحبه كذا ذكره  
القذورى واما عدم جواز الاجارة فلورود على استهلاك العين ولو وردت على استهلاك عين مملوكه بان بان  
استاجر بقرعة ليس برب لبيها لا ينع لان حيا الاجارة المنافع دون الاعيان فاذا وردت على استهلاك عين مباحة  
اولا ولا يلزم الصبح واللمن في استجرار الضاع والنظر لان العين ثم آتت الامة العمل السوقي بالا اجارة والحلية  
فيما ن يستاجر من غيرها من الارض ليعزب فيه فسطاطا او ليجعل خطرة الفقه فصح الاجارة وبيع صاحب الماك  
الانتفاع له بالمعنى فيحصل مقصودهما والعمل عند بيعه وله يوسف وعند محمد والسافعي يجوز اذا كان مضمونا  
لانه حيوان ينتفع ويقتول فصح بيعه وان لم يملك كالحمار والبغل وهذا ان جواز البيع للماجه الى الانتفاع  
والانتفاع بان يكون بواسطه وطورا بلا واسطه وليس ان من الموام فلا ينع بيعه كذا زبور والحية والعقرب  
والوزع وهذا لان الانتفاع بايتولد منه لا عينه فقبل المروءة والتولد لا يكون منتفعا والعين انما يكون  
يصير مالا لكونه منتفعا به حتى لو باع كوارى فيها عمل ما فيها من الخرد ذكر القذورى في شروحه انه يجوز عندها  
تبعها كالمواضع الشرب مع الارض وانكر الكرخ جواز بيع الخمر مع العمل وقال الشافعي انما يدخل في العقد  
تبعها الغيب اذا كان من حقوقه كالشرب مع الارض وهذا ليس من حقوقه وصح بيعه وهو الفزد ويضمن  
عند محمد وعليه العقول اعتقاد العادة ولانه يتولد منه ما هو منتفع به فيقع بيعه كغيره البطح وقار ابو حنيفة  
لا ينع بيعها اما الدود فلانه من الموام واما ببيعه فلانه غير منتفع به باعتبار انه بل باعتبار غيبه وفي كل  
الغير معدوم وقال ابو يوسف ينع بيع الدود اذا ظهر الغرض فيه تبعه او اكل وجوز محمد كيف كان وابو يوسف  
اضطرب في بيعه والحمام اذا علم عدوه ما وامن بغيره صح بيعها لانه مال متقوم مقدر التسليم ولم يجوز  
بيع الا بق لانه ممنوع عن بيع الآبق ولان القدر على التسليم شرط جواز البيع وهو لا يقدر على تسليمه خلافا للجمهور  
الموسل في حاجته لنبوت القدر على التسليم وقت العقول لانا الطاهر عوف الى المولى ولا كذا الا بق  
الا ان يبيع من زعمانه عنده لان النبي صلى الله عليه وآله في المطلق وهو ان يكون آبقا في حق المتعاقدين وقد لا  
ليس آبقا في حق المشتري لان ما خفي ليس آبقا في حق الاخر فلا يكون آبقا مطلقا فلا يتناول النبي ولا ينع  
اذا كان عند المشتري لا يكون عاجزا عن التسليم في حقه وهو المانع ولا يصير باضا لحيق العقول لانا في



فكان اشهد لانه امانة عند وقبض الامانة اذ فلما ينوب عن قبض المبيع وهو اقوى ولو لم يشهد لكان  
يعبر واما كانه قبض عصب ولو قال هو عن فلان فبعضه من قبضه كانه اذن في حق المتعاقدين فكان ابا  
مطلعا فخر طخت النبي ولا نه عاجر عن تسليم في حق المشتري ولو باع الابن فعاد من الابا ووسم الى المشتري  
لا يثبت ذلك العقد كذا عن محمد لان شرط الجوازات وقت العقد فلا يجوز وان وجد من بعد كالباع حذر او ضا  
خلاف التسليم او باع الطير الموات ثم اخذ وعين له حرج ومحمد لان العقد يتم له المبيع لان العقد  
لوجه المال والملك والمناخ من الجواز عن التسليم وقدر ترفع العجز حين عاد من الابا بقا وصار كالباق  
بعد البيع او باع المرحون ثم فكه الخصومة ولم يجز بيع لبن امرأة ولو في قدح حرج كانت او امة ولم يجز بيعه  
وقال النبي في جوزه كانت او امة ويحرم خلع لانه مشروب كلين الشاة وقال ابو يوسف ان كانت امة لم يجر  
وان كانت لليوز اعتبر اللبن باصله كونه متولدا من فني كل موضع جاز بيع الاصل جاز بيع اللبن وفي كل  
موضع لم يجز بيع الاصل جاز لم يجز بيع اللبن وليس انه جواز الادب بولائه ان الشرع اثبت حرمه الرضا  
لمع بعضه وهو بكل اجراء مكتمه مضمون عن الا بتدال والامتهان بالبيع الا فيما حلفه الرق والرق  
لا يلحق اللبن لانه صنع حكيم فيختص بحل التوق التي هي ضده وهو المالح لان الضدين يتعاقبان عا شوق  
واحد ولا صفة في اللبن لانه حاد وليس يشرب الا طلاق بل باعتبار حاجته الطير لانه لا يتعدى لغيره  
لذا استثنى عنه لم يجر بيعه وصية في عين ردة عند بعض اصحابنا لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يرد له الرمد  
لمحقق الحاجة ولم يجز بيع شعر الخنزير كونه جنس العين فلا يجر بيعه امانه له كالماله وهذا لان النجاسة  
يشعروا بالخر وجواز البيع يشعروا بغيره وينتفع به للخرز للضرورة ولا ضرورة فاما لان للخرز خيل  
بغيره وجها لرواية ان ذلك العمل لا يتاى بغيره عاقت فنت الضرورة والانتفاع بلحيم جاز عند  
الضرورة والسوا خفف عنه وبوخذ مباحا غالبا فلا ضرورة الى بيعه ويجوز البئر لوقوعه فيها عند كبره  
لانه جنس العين الا في حال الضرورة ولا ضرورة في هذا وعند محمد لا يجر لانه حرج الانتفاع به يور على طهارة  
والصحيح قول الجليوس كانه لو كان طاهرا مباح كانه انتفاع به ببيع قيا على عاقبة ما هو امانة  
وعن بعض السلف انه كان لا يبيع مكبا او خفا حوزا بشعر الخنزير ولم يجز بيع شعر الانسان  
لانه جواز الادب وهو مكتم بكل اجزائه فلا يجعل شي من اجزائه مبتذلا نهائيا ولا انتفاع به لان الانتفاع  
به استهان به والادب ما كل مبتذل فلا يكون شي منه مملوكا مبتذلا بل ارق وقصه انه عزم قال لعن الله  
الواصلة والمستوصلة واما جازات الرخصة في التواصيل وهي ما يتخذ منه الكوب فيزداد في ردة النساء  
وذو القن وعن محمد ان جواز الانتفاع به لا كرامته لقوله نعم لا يسفحو احسن الميمنة باصا وبها سم  
لغير الدبوع وبعد الدبوع يباع وينتفع به لطهارته بالدباغ لما عزم في كنه الصلوة ولا بأس ببيع عظام  
الميتة وعصها وصفها وقرنها ووبرها وسنورها ولا انتفاع بذلك لعلها رتقا لان الموت لا يؤثر فيها

فيمد لانه امانة عند وقبض الامانة اذ فلما ينوب عن قبض المبيع وهو اقوى ولو لم يشهد لكان  
يعبر واما كانه قبض عصب ولو قال هو عن فلان فبعضه من قبضه كانه اذن في حق المتعاقدين فكان ابا  
مطلعا فخر طخت النبي ولا نه عاجر عن تسليم في حق المشتري ولو باع الابن فعاد من الابا ووسم الى المشتري  
لا يثبت ذلك العقد كذا عن محمد لان شرط الجوازات وقت العقد فلا يجوز وان وجد من بعد كالباع حذر او ضا  
خلاف التسليم او باع الطير الموات ثم اخذ وعين له حرج ومحمد لان العقد يتم له المبيع لان العقد  
لوجه المال والملك والمناخ من الجواز عن التسليم وقدر ترفع العجز حين عاد من الابا بقا وصار كالباق  
بعد البيع او باع المرحون ثم فكه الخصومة ولم يجز بيع لبن امرأة ولو في قدح حرج كانت او امة ولم يجز بيعه  
وقال النبي في جوزه كانت او امة ويحرم خلع لانه مشروب كلين الشاة وقال ابو يوسف ان كانت امة لم يجر  
وان كانت لليوز اعتبر اللبن باصله كونه متولدا من فني كل موضع جاز بيع الاصل جاز بيع اللبن وفي كل  
موضع لم يجز بيع الاصل جاز لم يجز بيع اللبن وليس انه جواز الادب بولائه ان الشرع اثبت حرمه الرضا  
لمع بعضه وهو بكل اجراء مكتمه مضمون عن الا بتدال والامتهان بالبيع الا فيما حلفه الرق والرق  
لا يلحق اللبن لانه صنع حكيم فيختص بحل التوق التي هي ضده وهو المالح لان الضدين يتعاقبان عا شوق  
واحد ولا صفة في اللبن لانه حاد وليس يشرب الا طلاق بل باعتبار حاجته الطير لانه لا يتعدى لغيره  
لذا استثنى عنه لم يجر بيعه وصية في عين ردة عند بعض اصحابنا لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يرد له الرمد  
لمحقق الحاجة ولم يجز بيع شعر الخنزير كونه جنس العين فلا يجر بيعه امانه له كالماله وهذا لان النجاسة  
يشعروا بالخر وجواز البيع يشعروا بغيره وينتفع به للخرز للضرورة ولا ضرورة فاما لان للخرز خيل  
بغيره وجها لرواية ان ذلك العمل لا يتاى بغيره عاقت فنت الضرورة والانتفاع بلحيم جاز عند  
الضرورة والسوا خفف عنه وبوخذ مباحا غالبا فلا ضرورة الى بيعه ويجوز البئر لوقوعه فيها عند كبره  
لانه جنس العين الا في حال الضرورة ولا ضرورة في هذا وعند محمد لا يجر لانه حرج الانتفاع به يور على طهارة  
والصحيح قول الجليوس كانه لو كان طاهرا مباح كانه انتفاع به ببيع قيا على عاقبة ما هو امانة  
وعن بعض السلف انه كان لا يبيع مكبا او خفا حوزا بشعر الخنزير ولم يجز بيع شعر الانسان  
لانه جواز الادب وهو مكتم بكل اجزائه فلا يجعل شي من اجزائه مبتذلا نهائيا ولا انتفاع به لان الانتفاع  
به استهان به والادب ما كل مبتذل فلا يكون شي منه مملوكا مبتذلا بل ارق وقصه انه عزم قال لعن الله  
الواصلة والمستوصلة واما جازات الرخصة في التواصيل وهي ما يتخذ منه الكوب فيزداد في ردة النساء  
وذو القن وعن محمد ان جواز الانتفاع به لا كرامته لقوله نعم لا يسفحو احسن الميمنة باصا وبها سم  
لغير الدبوع وبعد الدبوع يباع وينتفع به لطهارته بالدباغ لما عزم في كنه الصلوة ولا بأس ببيع عظام  
الميتة وعصها وصفها وقرنها ووبرها وسنورها ولا انتفاع بذلك لعلها رتقا لان الموت لا يؤثر فيها

فيمد لانه امانة عند وقبض الامانة اذ فلما ينوب عن قبض المبيع وهو اقوى ولو لم يشهد لكان  
يعبر واما كانه قبض عصب ولو قال هو عن فلان فبعضه من قبضه كانه اذن في حق المتعاقدين فكان ابا  
مطلعا فخر طخت النبي ولا نه عاجر عن تسليم في حق المشتري ولو باع الابن فعاد من الابا ووسم الى المشتري  
لا يثبت ذلك العقد كذا عن محمد لان شرط الجوازات وقت العقد فلا يجوز وان وجد من بعد كالباع حذر او ضا  
خلاف التسليم او باع الطير الموات ثم اخذ وعين له حرج ومحمد لان العقد يتم له المبيع لان العقد  
لوجه المال والملك والمناخ من الجواز عن التسليم وقدر ترفع العجز حين عاد من الابا بقا وصار كالباق  
بعد البيع او باع المرحون ثم فكه الخصومة ولم يجز بيع لبن امرأة ولو في قدح حرج كانت او امة ولم يجز بيعه  
وقال النبي في جوزه كانت او امة ويحرم خلع لانه مشروب كلين الشاة وقال ابو يوسف ان كانت امة لم يجر  
وان كانت لليوز اعتبر اللبن باصله كونه متولدا من فني كل موضع جاز بيع الاصل جاز بيع اللبن وفي كل  
موضع لم يجز بيع الاصل جاز لم يجز بيع اللبن وليس انه جواز الادب بولائه ان الشرع اثبت حرمه الرضا  
لمع بعضه وهو بكل اجراء مكتمه مضمون عن الا بتدال والامتهان بالبيع الا فيما حلفه الرق والرق  
لا يلحق اللبن لانه صنع حكيم فيختص بحل التوق التي هي ضده وهو المالح لان الضدين يتعاقبان عا شوق  
واحد ولا صفة في اللبن لانه حاد وليس يشرب الا طلاق بل باعتبار حاجته الطير لانه لا يتعدى لغيره  
لذا استثنى عنه لم يجر بيعه وصية في عين ردة عند بعض اصحابنا لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يرد له الرمد  
لمحقق الحاجة ولم يجز بيع شعر الخنزير كونه جنس العين فلا يجر بيعه امانه له كالماله وهذا لان النجاسة  
يشعروا بالخر وجواز البيع يشعروا بغيره وينتفع به للخرز للضرورة ولا ضرورة فاما لان للخرز خيل  
بغيره وجها لرواية ان ذلك العمل لا يتاى بغيره عاقت فنت الضرورة والانتفاع بلحيم جاز عند  
الضرورة والسوا خفف عنه وبوخذ مباحا غالبا فلا ضرورة الى بيعه ويجوز البئر لوقوعه فيها عند كبره  
لانه جنس العين الا في حال الضرورة ولا ضرورة في هذا وعند محمد لا يجر لانه حرج الانتفاع به يور على طهارة  
والصحيح قول الجليوس كانه لو كان طاهرا مباح كانه انتفاع به ببيع قيا على عاقبة ما هو امانة  
وعن بعض السلف انه كان لا يبيع مكبا او خفا حوزا بشعر الخنزير ولم يجز بيع شعر الانسان  
لانه جواز الادب وهو مكتم بكل اجزائه فلا يجعل شي من اجزائه مبتذلا نهائيا ولا انتفاع به لان الانتفاع  
به استهان به والادب ما كل مبتذل فلا يكون شي منه مملوكا مبتذلا بل ارق وقصه انه عزم قال لعن الله  
الواصلة والمستوصلة واما جازات الرخصة في التواصيل وهي ما يتخذ منه الكوب فيزداد في ردة النساء  
وذو القن وعن محمد ان جواز الانتفاع به لا كرامته لقوله نعم لا يسفحو احسن الميمنة باصا وبها سم  
لغير الدبوع وبعد الدبوع يباع وينتفع به لطهارته بالدباغ لما عزم في كنه الصلوة ولا بأس ببيع عظام  
الميتة وعصها وصفها وقرنها ووبرها وسنورها ولا انتفاع بذلك لعلها رتقا لان الموت لا يؤثر فيها



بالنظر في معاني الذوات لان قوام الاشياء معاينها فان كان بينهما معارضة في المعالي المطلوبة يمتنع اختلاف وصف  
قالا سمع اختلاف جنس ثم الذكر الانثى من جنس ان مختلفان لتفاوت في المعاصد  
والمعالي المطلوبة فالمبتغي من العبد لا يتناول خارج الدار ومن الاما لا يتناول داخلها كالسكن والكنس  
والاستقرار والاعتناء وفي الحيوانات جنس واحد لتماثل المعاصد والمعالي المطلوبة فالمبتغي من الكل  
التمتع والركوب او الحمل ولا يبعد ان يختلفا وان اخذ اصلهما كالنسيان يختلف مع الحاة الاصل فان  
الوجه ادى والردى جنسان وان اخذ اصلهما وكذا ما يتخذ من العيب كالحز والربس جنسان وان  
اخذ اصلهما ولم يجرى من افع او من افع لم يجرى شهادة لما باع بنفسه او يبيع له بان باع وكيله باقلا باع قبل  
تقد الخن لنفسه او لغيره من مشتبه او من وادى لا من للدهون والموصلة والمبيع لم يمتنع ذاتا واخذ  
التمتع جنسا لولدين وجنس الوراثهم فضا وفي السنفعة اعلم ان شراء ما باع باقلا باع قبل تقدر الخن  
لا يمتنع عنونا خلافا لثاني فمضى لو اشترى منه بالدرهم حاله او شبيهه وقبضها ثم باعها من البائع  
تحماته قبل تقد الخن الاول فنفس البيع اكتمل عنونا خلافا لثاني فمضى لو اشترى ما كلف في البيع  
بالقبض فمضى ببيع باقلا قدر الخن الثاني لو باع من غير البائع او قبل الاول او باكثر او بعرض او بعد التقدر  
ولسنا حديث عايشه رضي الله عنها وقالت اني اشتريت من زيد بن ارقم حارية الى العطاء  
بن ثمان مائة درهم ثم بعتهامه بثمان مائة فعالت عايشه رضي الله عنها بشريت واشتريت اثنى زيد بن  
ارقم ان الله ابطر حجة وجاهد مع رسول الله ان لم يبق عن هذا فانما كان زيد بن ارقم محتذرا قتلت  
قوله فمن جاءه عطف من ربه فانهى فلها سلف هذا الوعيد الشديد دليل على عاقبة هذا العقد والحق  
هذا الوعيد بهذا الصنع لا يقتضي اليه العقل اذ من المعاصد دون الكون لا يبطر شيئا من المعاصد الا ان  
ثبت شيء من ذلك بالوصي فدلها انها قالت سمعنا ولا يعمل انما احدث الوعيد به للاصول في العطاء كذا قال  
لحمد البيع الى العطاء وانما دعت البيع الاول وان كان جائزا عند هؤلاء صارت ربيعة الى البيع الذي هو  
موسوم بالنسب وهذا لما تقول لصاحبه بفسد البيع الذي اوقعه في هذا الفساد وان كان البيع حايضا فان  
يتم انما دعت البيع الاول فسادا له لانه لا يجرى وانما رجعت عن تجويز البيع الى العطاء والبيع الثاني لانه  
بيع المبيع قبل القبض لظن القبض لم يذكر في الحديث قلت الرجوع لم يمت وانما دعت البيع الثاني لاجل الربوا  
وليس في بيع المبيع قبل القبض ربوا لان الخن لم يدخل في ضمان البائع قبل القبض فاذا عاذا اليه غير المبيع  
بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بعض الخن ببيعة قصاصا يبيع له عليه فضل بلا عوض وكان ذلك في  
ما لم يضمن وهو حرام بالنفس بخلاف ما اذا اشترى بثلث الرخ او اكثر لان الرخ ثم حصل للمشتري والبيع دخل  
في ضمانه ولو اشترى من لا يبيع شهادة له كولد ووالد وزوجة وعبد وملكاته فهو كسائر البائع  
نفسه وقال ابو يوسف محمد بن حوز في غير العبد والمالك لثبتي ان الاملاك خلافا للمملوك لان كسب العبد

العبد للمالك ولم في كسب مكاتبه حتى المالك فكان تصرفه كسب نفسه وله ان يشترى بولاء كسرا البائع بنفسه لا تقا  
منافع الاملاك منهم ومنه ونظر الخلاف في الوكيل بالبيع اذا اعتزم بولاء واذا اشترى ما يبيع له بان باع وكيله لم  
يجز ايضا لانه لما باع باقلا صار كانه باع بنفسه ثم اشترى باقلا وكذا الوكيل بولاء يبيع عبده بالدرهم فباع الوكيل  
ثم اراد الوكيل ان يشترى العبد باقلا باع لنفسه او لغيره باقلا لم يجز اما شراؤه لنفسه فلان الوكيل  
بالباع باع لنفسه في حق الحقوق فكان هذا شرا البائع من وجه كالتصايف من كل وجه في باب المكاتبة واما تصفية  
بائع فلان شرا الامور واقع له من حيث الحقوق فكان هذا شرا البائع لنفسه من وجه وكذا لو اشترى من وارث  
ابيه مشتريه باقلا ما اشترى المورث لم يجز لقيام الوارث مقام المورث خلافا لما لو اشترى وارث المبيع البائع  
باقلا ما باع مورثه فانه يجوز وعن ابو يوسف لم يجز في النصبين والفرق على ظاهر الرواية ان الوارث يقوم مقام  
المورث فيما يورثه في الميراث ووارث البائع ما قام مقام البائع في هذا الشراء لانه لا يمكن الشراء بطريق الارث لانه لا يورث  
يملك الشراء لنفسه حال حيوة مورثه فكان كالاجنبي في ذلك فاما وارث المشتري فقام مقام المشتري في هذا البيع  
لان ولاية البيع لم يملكها المورث فانه كان لا يمكن البيع حال حيوة مورثه لانه مملوك مورثه ولما قام وارث المشتري  
مقامه في بيع هذا العبد بمحكم الارث صار بيع الوارث وبيع المورث سواء فلما لم يجز بيع المشتري لم يجز بيع وارثه  
وشرط ان يكون الشراء من مشتريه او من وارثه لانه لو باع المشتري من رجل او وصيه لرجل او لوصي لرجل لم يشتر  
البائع الاول من ذلك الرجل لانه لا يجوز لان اختلاف سبب الملك كاختلاف العين اصله حدث من حيث قال عام  
حي لها صدقة ولنا بهدیه وشرط ان يكون المبيع على حاله لم يمتص كانه اذا قبض المبيع في يد المشتري فباعه  
البائع باقلا من الخن جاز لان المانع ربح ما لم يضمن وانما نظر المانع اذا عاذا اليه المبيع كما خرج عن ملكه فاذا لم  
يعد جعل النقصان بما يملكه العيب الحاد وان كان مشتريا ما باع بثلث الخن الاول مبيع وشرط النقصان من حيث  
الذات لانه لو استعفت فمضى سعر السهم لم يجز شراؤه باقلا ما باع لان بعد السعر غير معتبر في مخرج الحكم  
كما في حق الغاصب وعينه فعاد المبيع كما خرج عن ملكه فظن المانع وشرط انما في النقصان كانه اذا اشترى  
بجنس اخر عن جنس الخن الاول يجوز وان كان الخن الثاني في اقل لان الرخ لا يظهر عند اختلاف الجنس والدينار  
جنس لدرهم صانحة لو كان العقد الاول بالدرهم فاشترى بالدينار فمضى قيمتها اقل من الخن الاول لم يجز لانه  
استحسانا وجاز قياسا وهو قول زفر بن لانما جنسان حكم لا يجرى وهو الفضل بينهما ولست انما جنسان صور  
وجنس واحد ممتنع لان المقصود بهما واحد وهو التمثيل فبالنظر في الاول بيع وبالنظر في الثاني لا فخلينا المحرم  
على المبيع لثبوت عدم ما صنع الحلال والحرام في شيء وقد عتب الحرام الحلال وفي السنفعة في ثلث الشفع بيع الدار  
بالبان درهم فسلم ثم بان انما يبع بدينار قيمتها الف او اكثر فلا سنفعة عنونا خلافا لثبوت الحرام والجنس بخلاف  
ما لو علم انما بيعت كمنظر او شجرة قيمتها الف او اكثر فان تسليم باطل اختلاف الجنس رجلان باع عبدا بينهما باقلا  
او قالا بفساكي بان كل نصف ثمانية ثم اشترى احداهما ثمانية قبل الشفعة في نصيبه لانه شرا ما باع باقلا



مما باع قبل نقد الثمن وبيع في نصيب شريكه نصف ثمنه ما باع وما يبيع له ولو قال لا بئناك نصيب فلان خمسة  
ثم قال لا بئناك نصيب فلان خمسة ثم اشترى كل واحد من الخمسة في نصيبه كان نصف وهو الربيع باع بنفسه ونصف  
وهو الربيع يبيع له وأما نصيب صاحبه فيفسد في نصفه وهو الربيع لأنه باع وصح في الربيع الآخر من الربيع لأنه باع  
وما يبيع له وإن اشترى به معاني هذه المسلم صح شراؤه واحد في ثمنه ثمن الربيع لأنه لو اشترى واحد ما صح شراؤه في الربيع  
فإذا اشترى كل واحد نصفًا شايعة صح شراؤه كل واحد في نصفه فكل واحد هو الربيع ولو باعاه بالف ثم اشترى به  
خمسة صح شراؤه واحد في ربعه لأن كل واحد اشترى نصفًا شايعة ونصف وهو الربيع فبايع ففسد ونصف ما باع  
شريكه فصح ولو باع مع وكيله بالف ثم اشترى الموكل خمسة لا يصح لأن أحد النصيبين باع بنفسه والنصف الآخر  
بيع له ولو اشترى الوكيل ففسد في النصف الذي باع وصح في النصف الآخر لأنه ما باع وما يبيع له ولو باع الوكيل كل  
ثم اشترى واحد ما يصح أما الوكيل فلا باع وأما الموكل فلا يبيع فصح فيما ضم إليه من لو اشترى أحد خمسة وقبضها  
ثم باعها وأخرى منها من البايع قبل نقد الثمن خمسة صح الشراء في الربيع لم يشترها من البايع لأنه مفسد فيها وبطل  
في الأخرى لأنه لا تان لجعل بعض الثمن بما يله أنه لم يشترها منه فكان مشترى الأخرى باقلا ما باع حررة وهو فاسد  
عندنا فان قيل لما فسد العقد في هذه وجب أن يفسد في تلك عندنا حنفية كما لو جمع بين حرر وعبد وباعها  
صفتة قلت أبا يكون كذلك لو كان الفساد قويا مجتمعا عليه كما في بيع الحر والعبد والفساد فيها ضعيف مجتهد  
فيه فيقتصر عليه ولا يتعداه كما لو اشترى عبدا ومدررا بنين وأحد فان العقد في الثمن يصح وإن فسد في الآخر  
لما إن الفساد في المدرر ضعيف حتى لو قضى بوجاهة بيعه لم يزف أن قيل ليس أنه إذا أسلمت زك في شجرة وزيت  
مفسد في الكل عند فساد البيع سبب واحد وصح الوبر غير قوي ومع هذا يفسد العقد فيها عند فساد  
ذال ليس بطريق تعدد الفساد لما زعم البعض بل باعتبار أن إعلام رأس المال شرط عندنا حنفية والمسلم فيه  
مختلف فكان فساد التسليم في كل واحد منها يلزمها ما يخص كل واحد منها من رأس المال أو كان الفساد باعيا  
شبهة الوبر من حيث أنه يبيع إليه كل رأس ماله مع زيادة ليس بأكثر من رأسه وعوض وشبهة الوبر كحقيقة  
أولان فساد العقد في البعض إنما لو جوبت فساد العقد في الباقي لو كان الفساد معارفا أما إذا كان طارفا فلا  
والفساد طارفا لأنه ما شرط في العقد أن يكون بازا باع أقل من الربيع الأول بل قابل الثمن بالامن وهذا المصلحة  
صححة ولكن بعد ذلك ينقسم الثمن عليها باعتبار قيمتها فيبيع البعض بازا ما باع والبعض بازا ما يبيع ففسد  
البيع فيما باع وبطل الفساد طارفا فلا يتعداه إلى الأخرى كما لو شرط الخيار له رجل فاشترى فاجاز فاشترى أو إذا باع  
عبد وشرط الخيار لا جنت فاجاز الشرط والخيار البيع ثم اشترى الشرط والخيار لنفسه أو لغيره باقلا من  
الثمن الأول قبل نقد الثمن صح لأنه ما باع وما يبيع له خلافا للشفعة فان البيع البايع إذا شرط الخيار للشفيع فاجاز  
البيع واستط الخيار لا يكون له الشفعة فصاح كانه باع بنفسه لأن الشفعة إنما تكون لمن باع أو يبيع له لو  
أخذ بالشفعة لصار ساعيا في بعض ما تم به وفي هذا الموضع الأحاديث والبيع سواء وصاحا لما لم يجوز الشراء

الشراء سادبا عن بيع ما لم يضمن وبهذا البيع لا يحصل المسقط الخيار وإنما حصل لمن كان السبب أو حكم السبب  
والتعامل ولو ذهب المشتري ثم رجع في هبته بفضا أو بغير فضا لا يمكن بيعه من بايعه باقلا لأن البيع في الهبة  
فسخ من كل وجه بكل حال فعاد إليه قديم ملكه ولو باع المشتري ثم رجع عليه ليعيب بفضا لم يمكن بيعه من بايعه لأنه فسخ  
من كل وجه بخلاف ما لو بقى بفضا قبل القبض أو بعده أو باقلا لأنه باع جديدي في حق الثالث والبايع الأول ثالثا وبيع  
أما به كونه ذميا بشره وبيعها وبشره عبد نجس وشراؤه عبد كافر من ذنوب حرره ببيع وقبوله حرره وعتب له وأما  
حرره غيره سمع صيد بخلافه أو كافر القبول هبته وقبضها وكاتبه عبده حرره وأصل أن الوكيل عندنا حنفية وكيل  
في حق نفسه التعرف ثابت عن الموكل في حكم التعرف فيعتبر أهلية لنفسه التعرف وأصله الموكل في حكم التعرف  
وعندهما ثابت عن الموكل في حق نفسه التعرف فيعتبر أهلية الموكل لنفسه التعرف فإذا أوجز رجل بعبده الذي  
باعه باقلا قبل نقد الثمن صح وعلم الموكل ملكا صحى لأن المعبر عنه هو حال العائد لا حال الكف والوكيل لو اشترى  
لنفسه ببيع فكذا إذا اشترى لموكله وعندنا يوسف مطلق التوكيد ويكون مشترى بالنفس لأن الموكل لا يمكنه بنفسه  
فلا يمكنه لعقد الوكيل فحرم مشترى بالنفس حررا بالحرر وعندنا محمد فساد الشراء ويملك الموكل ملكا فسادا أو قبض  
يملكه ويملكه لو اشترى لنفسه وعلمه ملكا فسادا فكذا الشراء ويملكه لو اشترى لنفسه ولو لو لم يملك فمما بشره غيره  
وبيعها صح التوكيد وعلى هذا الخبر يرد عندنا لا يصح التوكيد فيها لأن الوكيل يستفيد الولاية من الموكل لا ولاية  
للموكل في هذا التعرف فكذا الوكيل وليس أن الوكيل أهل لنفسه التعرف والموكل أهل لحكم التعرف لأنه أهل  
لعبثت حكم التعرف لأن الذي أنه ملك الحر وللشراء أن كان الذي فاسد فمات قبل التخليد والسبب فورثها  
الوارث لم في التوكيد بشره الحر ملك الحر فملك الحر فملك الحر لا يمنع عن الانتفاع بعينها فلم أن يتعرف فيها عا وجه يتوصل إلى  
الانتفاع كما لو ورث حر أو بحر عبيد وعليه الثمن يدفعه الوكيل لا ينتقل المالك إليه حكم من جهة فليزعم البدل أن كاه  
حرمه نفسه وفي الوكيل بالبيع يمكن الثمن كانه صح بيع الوكيل ويتصور في بعض المصنف لقوله نعم إن الذي حرم  
شراؤه حرره ببيعها وكل غيرها ولو وكل مسلم ذميا بشره عبد نجس فاشترى صح عندنا حنفية في أخذ الوكيل  
العبد باسم من الحر ويصح على الموكل لتعدا الرجوع لعينها وعندنا محمد يبيع العقد للموكل بوصف الفساد ولما لو  
اشترى الموكل بنفسه في عبيد العبد وعندنا يوسف يبيع الشراء الوكيل صحى المات ولو اشترى عندنا كافر  
مأذون حره أو باع صح إجماعا لأنه يقتصر حكم المالكية فصار كالكتاب وكذا لو قبل حره أو هبت له صح وكذا  
لو كان محررا ولو وكل حر غيره سمع صيد فهو كالموكل مسلم ذميا بشره أقم اختلافنا وتعليلنا ولو ذهب كافر  
لمسلم حره أو مسلم كافر القبول أو قبضها لا يصح وكذا الوارث كافر بكتابة عبده لم لا يصح لأنه لا يتعرف للموكل  
الأيدي أن الحق في ربح الملوكل ولم يجوز بيع زيت عا أن ترة بطرفه ويطرح عنه مكان كل طرف حسين وطلاء  
لأن هذا الشرط في أن مقتضى العقد أن مقتضاه أن يطرح عنه مقدار وزن الطرف أي مقدار كان فإذا  
شرط أن يطرح عنه مكان كل طرف حسين وطلاء أجاز أن يكون الطرف انتقص من حسين وطلاء أو أكثر فلا يفسد



شرطانها لقتض العقد ولا حد العاقدين فيه منفعة فيفسد العقد بالنهي وان شرط ان يطرح عنه مقدار  
وزن الطرف جاز لانه شرط يوجب موافق مقتضى العقد بكونه ولا يفسد ولو اختلفا فيه اي في الطرف فالقول  
للمشتري حتى لو اشترى زبنا او سمن في رزق فردا الطرف وهو عشرة ارطال فقال البائع الرزق يتردد هو خمسة  
ارطال فالقول للمشتري مع كونه لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرزق المتبوض فالقول للمشتري لان الرزق اما  
في يده والقول في تعيين الامانة قول اللامين وان كان معنونا في يده فالقول في تعيينه ايضا قوله لا لمعصوب  
وان اعتبر اختلاف في السمن فعلى الحقيقة اختلاف في مقدار الرزق فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة  
ولا يثبت لانه وان اختلفا في الثمن لا يثبت اختلافهما في الثمن يثبت بها اختلافهما في الرزق والاختلاف في الرزق  
لا يوجب الحذف لانه ليس بمعتقوب ولا معتقوب عليه فكذلك اختلاف في ثمنها يثبت بها حكم البيع لا في ثمن  
حكم الاصل ولو باع الطرف والزيت على انهما مائة رطل فوجدنا اثنين رطلا الطرف عشرون والزيت سبعون  
فالتمسك من الزيت لان الطرف لا يزيد ولا ينقص والزيت وينقص والاصل ان التمسك بالزيادة يترتب  
الى ما يملكها الى ما لا يملكها فحقير كان الزيت كان ثمانين رطلا والرزق عشرين رطلا وجملة مائة رطل وانقص  
من الزيت عشرة ارطال قبل القبض وسقط حصته التمسك من الثمن فيقسم الثمن على الرزق وثمانين رطلا  
من الزيت فما اصاب الزبني لزم وما اصاب الزيت سقط عنه لانه استقص منه عشرة من ثمانين والعشرة  
من الثمانين الثمن وخير المشتري ان شاء اخذ الرزق وما فيه من الزيت كما سمي وان شاء ترك لانه تعين عليه  
شرط عقده وان بلغ الطرف وزقا لم يتردد حتى بان كان الرزق ستمين والزيت اربعين ووزن الرزق لا يبلغ  
هذا القدر في المتعارف وخير بين الفسخ والامضاء لانه عسك غف فاختار الرضى وصار كالعيب  
وان وجد امانة وحسين والزق مائة ففسد فيها لان المعتق عليه من الزيت ما يبقى بعد وزن الطرف  
الى تمام المائة فاذا كان الطرف مائة عدم الزيت وهو المعتق عليه قصدا وفوا ما هو المتعق عليه  
للعقد كمن اشترى جوزا فوجد خاوبا وفسد العقد في الطرف ايضا لان العقد واحد ولان في الطرف  
محمول وان وجد الرزق عشرين والزيت مائة لزم الرزق وثمانون رطلا من الزيت بالثمن المسمى ولو  
باع زبنا في رزق وسمن في رزق يعتبر طرفهما على انهما مائة رطل فالبيع لا يفسد فلو وجد الزيت ستمين  
والسمن اربعين يتقسم الثمن على خمسين رطلا من كل واحد منهما ما اصاب الزيت اذله واحد خمسين  
رطلا منه وما اصاب السمن طرح عنه خمسة عشرة ارطال السمن وخير لان كليهما مقدروا خاف الماتة لهما  
فانصرف اليهما على السواء كما لو اشترى عبدا بعشرة مائة فذهب وفقته وكذا في كل كبير وموزون  
ولم يجز بيع امة على ان يعتق المشتري وصح البيع بالا عاق حتى يجب عليه الثمن او على ان يدينه ويلا تب  
او يستولى لانه عم نهي بيع وشرط وحاصل المذهب ان كل شرط يقتضي العقد اي يجب بالعقد بلا شرط  
كشرط الحكم للمشتري في البيع او شرط ان يلزم الثمن او تسليم المبيع لا يفسد العقد لانه يثبت بطلان العقد فلا

خير

فلا يدرى الشرط الا ان يكونا كل شرط لا يقتضي العقد الا انه يلزم البيع اي يؤكد موجب كالبسج بشرط  
ان يعطى المشتري بالنهي ربحا او كفيلا وهو معلوم بالاثبات او التسمية لا يفسد العقد ايضا لان الوهن  
شرع وثيقه وكذا كفيلا بالثبات سميها واستيفاء الثمن موجب العقد فيكون يلزم العقد والكفالة وثيقة  
لجانب المطالب والمطالبة موجب العقد فيؤكد بها يلزم العقد فلا يفسد وان لم يكونا متعلقين ففسد البيع  
لان جهالة الرهن والكميل يفضي الى النزاع فالمشتري معطيه رهنه او كفيلا والبائع مطالبه باخره وكل شرط  
لا يلزم العقد الا ان الشرع ورد به لانه كالحجارة والاحجار او لم يرد الشرع كجواز كسره فغسل على  
ان يخرجه او يشركه لا يفسد ايضا استحقاق المتعامل وهو محجج بتركها القياس وكل شرط لا يقتضي العقد  
ولا يلزم ولم يرد الشرع كجوازه وليس المتعارف وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعتقوب عليه وهو  
من اهل ان يستحق حتى على الغير بان يكون اذ يفسد العقد كبيع عبد بشرط ان لا يبيعه المشتري فان  
العبد نجس ان لا يتردد الا بالثمن وان لم يكن فيه منفعة لاحد كسره دابة او ثوب بشرط ان لا يبيعه بطله  
الشرط وصح البيع في ظاهر المذهب وعن جدي يوسف انه يفسد به البيع وجب ان لا يطالب بهذا  
الشرط فكان لغوا وهذا لانها لو اقصا لمعابله بين المبيع والثمن فقد ظلا الشرط عن العوض وقد وجب  
المبيع لما شرط فيه فكان زيا ومنه مستحقة بعقد المحاد منه خالته عن العوض فيكون ربحا وكل عقد بشرط فيه الربوا  
يكون فاسدا لانه متى كان مستغابا كان مغنوبا فيه فكان له طالب فيمنع لسيب النزاع ومن لم يكن مغنوبا لم يكن  
زيادة تقديره ولم يكن له طالب فلا يرد الى الربوا والنزاع اذا ثبت هذا فنقول هذه الشروط لا يقتضيها  
العقد لان مقتضى العقد اطلاق الانتفاع لا الحجز عنه والخبر في هذه التعريفات لا يلائم الشرط يقتضي الالتزام  
ولا يلزم وما ورد الشرع كجوازها وهي غير متعارف بين الناس ولمعتقوب عليه فيها منفعة فيفسد  
العقد للنهي الا ان ماتت دكر من الشروط صارت مستثناة عن مقتضى النهي فبقي ما عداها داخل تحت  
النهي وقال الشافعي يجوز البيع بشرط الاعاق وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة لانه متعارف او يبيع  
العبد سمي متعارف في الوصايا وغيرها وتفسير البيع بشرط العتق ولست ما ذكرنا ولا ان اشترط  
حق العتق ففسد للعقد كالتدبير والاستيلاء فاشترط جميعه احق وبيع العبد سمي لا يكون بشرط العتق  
بل يكون ذلك وعدا من المشتري ثم يعتق المشتري ثم يعتق البائع مطلقا فلو اعتقه المشتري بعد اشتراؤه بشرط  
العتق صح البيع حتى يجب عليه الثمن عند البائع حين استحقاقه ولا يبيعه فاسدا حتى يجب عليه القيمة قيا  
لها ان شرط الاعاق من لان ففسد لان مقتضى تدبير الفساد لا دفعه للفساد وكثيرا ما يشترط في الشروط  
المفسدة لا يدرى انه لو اسبهم بوجه او لا سبهم جازنا وليس انزال المفسد قبل معدن كمن يجب  
النهي لو اشتراه باجل محمول ثم استغنى قبل مضيقته وهذا لان هذا الشرط لا يلزم العقد بنفسه لا  
هبة جواز الاعاق لا الالتزام حتما وكن يلزم حكمه لان العتق سمي الحكم فان الحكم في يده آدم ثابت

مكن



الحق والصدق والشئ ما تهاه تنقد ومقدرا الشئ معجلا ولما لو اشترى عبدا فاعتقه يعلم بعد رجوعه  
كلا في مالوا بما اذا استهلك فقد تنقد الفساد ولو جود صور الشرط دون الحكم واذا اعتقه حقيق الملامة  
حكم العتق وهو انما الكلف به فخرج جانب الجواز فكان الحال قبل ذلك موقوفا ولو باع امه بشرط ان يطأها  
المشترى او بشرط ان لا يطأها ففسد البيع فيها عندا حينئذ لان العقد لا يقتضيها لان قبضها اطلاق الانشاع  
لا المنة والالزام وفي الاول الزام وفي الثاني محض عذابه يوسف صحيح الاول لان العقد يقتضيه وفسد في الثانية  
فانه لا يقتضيه وعند محمد صحيح فيها لان الثاني ان لم يقتضيه العقد فلا يرجع نعم الى احد فكلان هذا شرط طالب  
لخلا يعبر ولو اشترى بشرط ان يوضه المشترى ورعا او يهدى له هدية ففسد له نعم من بيع وسلف اي قرض  
ولانه شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزم وليس فيه عرفا ولم يرد الشرع كجوان وبتنفع به احد العاقدين ولو  
اشترى على انه يخرجه كل يوم كذا يفسد له لم يشرط صفة بل عملا لا يمكن الوفاء ولو اشترى امه الا حلا ففسد البيع  
لان لا يرجع اذ لا يحل له العقد لانه يخرجه حتى يتاونه بيع الاصل وحرر الحيوان لا يقبل العقد مقصودا  
فلا يصح استثناء وصلا لان الاستثناء انما يعمل فيما علم فيه الصدور واذا لم يصح استثناءه بيع شرط فاسدا  
وفي بيع الباع والبيع يفسد بشرط الفاسد كالكتابة والاجابة والرضى الا ان الكتابة انما يفسد اذا  
كان الفاسد ممكنا في صلب العقد ما يتوهم به العقد من لو كانت بشرط ان لا يخرج من الكوفة لا يفسد  
الكفالة ولم ان يخرج لشهها بالبيع من حيث ان العدم مال في حق المولى ولشبهها بالطلاق من حيث  
انه ليس بمال في حق نفسه فعلمنا بالتبني في الحالين والمنة والصدقة والطلاق والتمتع والصلح  
عن عدم العمل لا سطر باستثناء المهر بل سطر الاستثناء لانها لا سطر بالشرط الفاسد لان الفساد باعتبار  
افضائه الى الوبر او تحقيق في المعاضات دون النزاعات والاسقاط والوصية لا سطر باستثناء  
المهر وبيع الاستثناء صفة يكون الامة وصية والامة انما لان الوصية اخذ الميراث لانها خلافا بعد الكو  
كالارث والارث يجرى فيما في البطن خلافا ما لو استغنى هو منها لان الارث لا يجرى فيها حتى لو اوصى لرجل  
مخدمه بعد فوات الوصية لا يصح ورثة خدمته اذ انما عن الوصية ولو باع امه وعبداه على ان يستخدم  
الباع شهرا او عارا على ان يكونا او على ان يسلم الى رأس الشهر او يوبا على ان يقطع الباع وكنيته فبيعهما  
او قبضه ففسد البيع لا من سوجه الشرط المكيف ولانه ان كان بعضهما مائة العمل المشروط فواجبا  
مشروط في بيع وان لم يكن مما يلزم شي من العمل فواجب مشروط في البيع وانما الذي يرد عن صفتين في  
صفة ولان الاجل يختص بالديون لانه شرع للمترتبة فيختص بالديون ليمكن من تحصيلها به دون الاعيان  
لانها حاصلة في بطلان الباع في البيع العين فاذا شرط فيه يكون فاسدا والبيع يفسد بشرط الفاسد ولو  
اشترى نطلا على ان يذره او يتركه صح استحقاقه وقال زفر لا يجوز قياسا لما روي ان فيه عرقا فاجرا  
وفي السور عن العاصم دح بين وصار كبيع الثوب فان القياس ان لا يجوز لان الاجابة بيع المنافع

المنافع والصدق غير جوازها للتعامل وكلا لا استصباح فان بيع المذموم لا يجوز وانما جوازها بالتعامل ولو اشترى  
شاة على انما حامل او على انما حطب كذا ففسد البيع لان فيه شرط زيادة عين في العقد ولم يرد ان يكون امه لا يقبل  
فسد العود ولم يرد البيع الى التبرؤ والمهر جان وصوم النصارى وفسد البيع ان لم يرد العاقدان ذلك لان الاجل  
مجهول وجهه انه يرد الى النزاع اذ البيوع مبنية على المكاسته والمضايقة حتى لو كان معلوما عند العاقدين  
صح لان النافع الجاهل ولم يوجد كذا لو كان الناجي الى فطر النصارى بعد شراؤه في صورهم صحيح لان عدو ايام  
صورهم معلوم فاذا اشترى في صورهم صار وقت فطرهم معلوما وكان الاجل معلوما ولم يرد البيع الى فطر  
اللاجع والصادق والدياسة والقطاف والحذاذ الجاهل لانها يتقدم ويأخر ككونها من افعال العباد فثبت  
حسب بدوهم والاجال شرعت بكالات قال الله تعالى يسألونك عن الاصله فليصبروا فثبت للناس ولو كثر  
الى هذه الاوقات صح لان يرد جهات البيع مستدركة لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم فيها ولا يها معلومة باعتبار  
اصلها وانما الجاهل في اجزائها ويمكن رفعها باعتبار الاصل والجهالة البيوع متحررة فيها كالا فالحقة لا تكفالة  
لا محبوب البيع لانها تنسب اليه ابتداء كونها التوا محضا من غير ان يبايعها شي وفي التدبر بطلان الجاهل وان  
كانت فاحشة وهي معاوضة انما باعتبار الرجوع عن الكفالة ولا يحل الجاهل في المعاضات وان كانت  
سبعين فعلمنا بالتبني في الحالين الا يرد ان الكفالة يحل الجاهل في اصل الدين حتى لو كلفها ذات على فلتا  
صح فني وصف الدين وهو وان اما البيع فلا يحل الجاهل في اصل الدين حتى لو باع شيئا بمن مجهول لا يصح فكذا  
في وصفه اذ الوصفه يملك الاصل كذا في معنى الا فضاء النزاع يسميها ولا مانع في الكفالة لانها تنسب ابتداء  
فيستتبع المسامحة ولو باع مطلقا ثم اجل الحق لهذه الاوقات صح كذا هذا جليل الدين والجهالة في الديون  
متحررة خلافا ما لو اشترى في اصل العقد لان العقد لا يحل الجاهل اما لفاخر بعد العقد فقد عرر العقد  
المفسد فصح وان اسقط الاجل قبل حلوله صح اي لو باع الى هذه الاجال ثم اسقط الاجل قبل ان يباخذ الناس  
في الحصاد والدياسة وقبل قدوم الحاج صح البيع خلافا لزيد وان فصح لهما ان العقد فاسد اذا قبل  
جائزا باسقاط المفسد كذا لو اسقط الدرهم عن بيع الدرهم بالدرهمين ولما تفرجها الى عشرة ايام بستم  
استقط الاجل ولو ان المفسد شرط خارج عن صلب العقد وقد سقط قبل التقدر فينقلب العقد جائزا  
خلافا لدرهم الزايد لان الفساد في صلب العقد كذا في احد العوضين خلافا للطلاق الى اجل كذا عقد آخر  
عن التلاح وهو المنفعة والعقد لا يتقلب عقدا آخر وقول صاحب المختصر فان تراصبا باسقاط الاجل  
وقع اتفاقا لان رضى من له الاجل كذا لانه خالص حقه وحق الان ما يتوهم اسقاط وانما ومن مع  
بين حرمه او ساء ذكته وميته وباعها بطلان البيع فيها سمي لكل واحدنا او لم يستم عذابه صح نعم وعندنا  
ان سمي لكل واحدنا صح في العبد والذكية وان مع بين قرن ومدر او ملكات او ام ولد او بين عبده  
وعبد غيره صح في العتق وعبد به بالحقة من المثنى خلافا لزيد لانه ان محل العقد المخرج ولا تخلفه للمخرج



لأنه محلي البع في الميرور والمالك واما الولد لم من حق العنق وقد حصل ذلك شرط القبول العتق في القن  
فينتد العقد كله كالوجه بين جرد وعبد واما اعتبار البعض بالكل كالوجه بين اختيه ومحم في النكاح خلاف  
ما اذا لم يسم عن كل واحد لانه لو جاز في القن لما زمت من القن وقد اجمعت الجاهات منفسد وليس  
انه لا يجمع الباع منها في الإيجاب جعل قبول العقد في كل واحد منها سري القبول في الآخر دليل ان المشتري  
لا يمكن قبول أحدهما دون الآخر والميت لا يدخلان تحت البيع أصلا لعدم المال به فيها فكان جاعلا  
قبول العقد فيما يقبل العقد أصلا شرط القبول على العبد والذكية وهو شرط فاسد والبيع يفسد بالشرط  
خلاف النكاح لانه لا يبطل بالشرط الفاسد واما البيع في هؤلاء فموقوف وقد دخلت العقد لوجه المال لانه  
شذوذ في عبد الغير باجاءه وسد مع الدبر ولم الولد والمالك من انفسهم وبيع المالك من غيره برضاه في  
اصح الروايتين ولو قضى قاض جواز بيع الدبر من غيره سندا قضاؤه وكذا في أم الولد سندا عزله حقيقة ولا  
يوسف خلافه فموقوف قضاء الثاني غير محله سندا فحكم انهم دخلوا في العقد من جرح عند الغير باستحقاق سيده  
ويؤا بالاسم انفسهم فكان يباعا ببيع بالحق بباكالوا بشره عبيدين وحكم لهما قبل التسليم ولم يكن شرط  
لقبول الغير غير المبيع ولا سباعا بالحق ابتداء ولهذا يشترط ما من كل واحد منها ومتروك التسليم عامر بالميت  
فان قيل سئل ان حوزا العقد فيما ضم اليه لانه يجتهد فيه كالدبر سندا البيع فيه بقضاء القاضي قلنا حرمته  
منصوص عليها ولا يتبادر في مورد النقص فلا يعتد بخلافه فلا سندا بقضاء ومن جمع بين وقف ومكروا الخلق  
صح في المكلف الاصح **فصل في احكام البيع الفاسد** واذا قبض المشتري المبيع فاسد باذن البائع  
فحكم من عونه مال ملك المبيع ان لم يخر البائع نفسه وقال الشافعي لا يمكنه ان قبضه لانه محظوظ بكونه منهيا عنه  
والنهي يقتضي التحريم والمكلف يجر كونه ذريعا الى قضاء المار بوسيلة الردوك المطالب فلا ينافي بطلان شرطه  
المالاة المؤثر والمؤثر وان النسيح للمشتري عند التصديق كونه مشروعا وس كونه منهيا اذ من ضرور كونه الشيء  
منهيا ان يكونا قسما ضرورا حكم النسيح ومن ضرور كونه مشروعا ان يكون حسا كونه مباحا وصح به موعا في ثبوت  
المكلف به وتثبت الاحكام عليه قول بالمسروعيه وهو باطل لانه لا يفيده قبل القبض وبه سئل الفاسد  
والحكمه فان ثبت المكلف به وصار كالبيع بالميت وبيع الخمر بالدرهم ولسنا ان حقوق مكرم المكلف وهو البيع  
فمحقق المكلف وهذا لانه بيع حقيقة لصوره كونه وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي من امله فاحل الشيء من يكون  
قادر عليه وهو قادر عليه لتدفع به حاجته مضافا الى محل قابل للحكم اذا كان فيه فيترتب عليه حكم والنهي الوارد في التوقا  
الشرعية يقتضي بقدر الشرعية لا سيما لانه يقتضي لصورته كونه منهي عن النهي عما لا يتصور لغو لانه لا يرد به عدم الغفل  
مضافا لا اختيار العبد فيعتد تصور ليكون العبد مبتلي بين ان يكلف عنه باختياره فيجاب عليه وبين ان  
مغفل باختياره فيما قبل عليه وصور الشرع بشرعية فكان النهي كونه في غير النهي عنه فيغير مشروعا باصله  
غير مشروعه بصدقه فيفسد فاسدا فان سعى المكلف باسطة بالخطو بل بالبيع وهو مشروعه غير محظوظ هو اما الخطو

المحظوظ ما يتصل به وهو الشرط الفاسد ونحوه كما في البيع وقت النذر فان النهي ورد ثم لم ينف في غير البيع وهو  
الاشتغال عن الشيء ببيع والاشتغال عن الشيء غير البيع فان قيل ذلك البيع مكروه وهذا فاسد  
نحوه الاما كان قلنا حاسا ان في النهي فيها غير راجع الى عين النهي عنه وانما يرجع الى غيره كمن ذكر الغير  
فما يتصل به وصفا فاشترط الفساد في ما ذكره في الكراهة اظهار التعصوب وانما لا يثبت المكلف قبل القبض  
لانه لو ثبت قبل لثبت بلا عوص اذ المسمى لا يفسد الفساد وضمان القيمة لا يجلب بالقبض ولا به واجب الدفع  
والنقص بالاستدلال بعد القبض ففعل الفساد المتصل به فلان لا يجب المكلف قبل القبض حتى يثبت الاشتغال  
عن المطالبة او لكان العقد الفاسد لا ضعيف لا فترانه بالبيع مباحا لا انضمام ما يفيده اليه وهو القبض  
كعقد التبرع والميت ليست بالمحل فلو عدم ركن البيع لا يفسد العقد واذا باع الحر بالوراهم فقد  
حصلنا ما مضى والواجب في الحر القيمة وهي تصلح غنما لا ممتنا وشرط ان يكون القبض باذن البائع الا ان اذ  
تارة يكون صريحا وطورا يكون دلالة بان قبض كثر البائع في مجلس العقد وهو لا يشاء لان البيع سلسل من  
على القبض فاذا قبضه كثره قبل الافتراق ولم ينعج استحقاقا في الصحيح كما في الميت وان قبضه بغيره فتراق  
عن المجلس لا ينعج قبضه ولا يثبت المكلف وان يكون كل من عونه ما لا يثبت ركن البيع وهو مبادلة بالمال  
فيخرج عنه البيع بالميت والدم والارح والبيع مع من النمن في رواية لانه اذا انقضى العقد في الركن عن  
العقد لم يكن يبيعا ينعقد لان قبضه لم ينعج لانه من حكم العقد واذا لم ينعج فيه صار كانه سكت عن ذكر النمن  
ولو باع وسكت عن ذكر النمن ينعقد البيع ويثبت المكلف بالقبض لانا مطلق العقد يسمى المعاوضة فاذا  
سكت كان عرضه قيمة فكانه باع بغيره وان لا يكون للبائع خيار الشرط لان شرط الخيار يمنع المكلف للماين وفي  
الفاصل اوضح وانما يمكن البيع لقيمة اذ كان من ذوات القيمة فان من ذوات الامثال لزمه المثل لانه معنوي  
بالقبض لا يتحقق كالتعصب والميل صورة ومعنى اعدل من الميل فمفعلا يصار الى المثل مع مع امكان المصير  
الى الخ والوجه في عدم النقص وان زادت قيمة في يده فالتلف لانه دخل في ضمانه بالقبض ولا يتغير  
كالغصوب وقال محمد عليه قيمة يوم التملك لانه بالاستملاك يقدر عليه قيمة فيمنع قيمة مع ذلك ولا حد من  
المشتاقرين فسمي قبل القبض بخبر من الاخر ففعل السبب الفساد وهذا لانه لما لم ينعج حكمه كان النسيح اشتقا  
عنه ولكنه توقف على حصة الا وهو جيب النسيح فلا يفيده الاجل وكذا بعد القبض ان كان الفساد في صريحا  
صلب العقد بان باع محر او خسر برقوق الفساد في اعيان حيا للشرع وان كان الفساد بشرط ان يرد بان  
باع الى اجل محمول فلو لم ينتفع الشرط دون من عليه عند محمول ان منتفعة الشرط او الحالت عان اليه صح به  
النسيح لانه لا ينفرد ان يفسد الاجل فسمي العقد فاذا فسخ الاخر فقد ابطر حقه لغو نسيح العقد  
وعند من الكل واحد من المشتاقرين النسيح لانه منتفعة حيا للشرع فاشتق اللزوم عن العقد ومن لم يخيار  
قادر على تعميم بالحدف والاطام فبذلك ان سعى او يربا وحزرا وبني والاصول ان الشرع بشره



اذا انقضت ونقص فيه فغدره وينقطع حق البائع بالاسترداد سواء كان تصرفا لا كتمل النقص كما لا يخبر  
والتدبير او كتمل البيع ونحوه الا الاجارة والكفاية فانها لا ينقطعان عن البائع في الاسترداد ولو لم يغير المشتري ولا يملك  
العين ولكن يملك التصرف لانه سلط عليه ولهذا لو كان المبيع امة حرم وطئها والخمر رانه مملوك العين كما لا يخبر  
بذلك ان الاب او الوصي اذا باع عبدا يقيم بيا فاسدا وقبضه المشتري واعتقه مع عتقه ولو كان عتق المشتري  
عاجلا تسليط لما صح لانها لا يملك ان التسليط على الاعاق اذا ثبت هذا فتقول لافاء المشتري  
تقديمه لانه ملكه وسقط حق الاسترداد لتعلق حق العبد بالبيع الثاني ونقص الاول على الشرع وحقه  
اذا اجتمع مع حق العبد تقدم حق العبد لان ابدع الخ والعقود ارجح لانها وانما على الشرع ولان الاول  
مستوعب باصله دون وصفه لادع والكتاب مستوعب باصله ووصفه فلان الكتاب اقوى ولانه حصل بتسليط من جهة  
البائع فلا يملك نقضه لان سعي الانسان في نقض ما تم من جهة من جهة ما تم من جهة ما تم من جهة ما تم من جهة ما تم  
حيث مكل الشئ من نقضه لان كل واحد منها حق العبد والشئ من تقدم على المشتري فكل واحد من قام مقامه  
واستوفى في المشروعية ولم يحصل تسليط من الشئ فلا يكون سعيه في نقض ما تم من جهة ما تم من جهة ما تم من جهة ما تم  
وكذا لو وجده وسلم او اعتقه صح وينقطع حق الاسترداد ويلزم القيمة في جميع ما ذكرنا لما مر والكتابة  
والرهن كالباع لانها لا زمان فثبت عجز عن رد العين فليزوم القيمة الا انه يجوز حق الاسترداد او العجز  
المالك وفك الرهن لرد المال فكل قول الحق الى التمتع والرجوع في المبيع بقا او يغير لان عاد اليه قديم ملكه في  
الوجوب والرد عليه ليعيب قبل التمتع بالقيمة لانه لو اقر بالانقضاء ان نقض الاجارة ويرد لانها ينسخ بالاقرار  
ورفع الفساد عند الاتيان ان المشتري اذا ارجع المبيع ثم وجده عيبا لنقص الاجارة ليرد هذا اولى ولانها ينقضي  
ساعة فباعتها فيكون امتناعا بالاضافة الى المانع الذي لم يثبت ولو ثبت في دار اشتراها واخذها سجد اعليه  
قيمتها وسقط حق الاسترداد عند ابد حنيفه وعندها تنقض البناء ويرد الدار على صاحبها وبأخذ الشئ  
يقيمها عند حنيفه وعندها لا تنقض فيها والغرس على هذا الاحوال ان حق البائع في كفاية  
الاسترداد بالفساد حق الشئ في الشئ الا ترى ان هذا الموضع بلا فساد ولا فساد ولا فساد ولا فساد ولا فساد ولا فساد  
بقا وكذا اوردنا ومنها يورث وهذا لا يورث ثم ذكر الحق مع ضعفه لا يبطل البناء والغرس بل ينقص  
البناء والغرس في الشئ فلان لا يبطل هذا الحق مع قوة ونقص البناء والغرس له اولى وليس  
ان هذا امد حصل تسليط البائع لانه سلط على التصرف ورض به والبناء والغرس من جنس ما يدوم  
فيتقطع حق الاسترداد كالباع والبناء خلاف حق الشئ لانه لا تسليط منه وحقه وان ضعف فلا يبطل  
فلا يبطل منه ولهذا لا يبطل رتبة المشتري وبيعه فكذا بناءه وشكل يعتق في الباع الصغير  
في حفظ الرواية عن حنيفه لان الاختلاف فان حق الشئ منى على انقطاع حق البائع بسبب  
البناء ونبوت حق الشئ على الاختلاف فعنده يأخذ الشئ بقيمتها وعندها لا تنقض فيها

20

فيها وحاب للبائع ما ربح لا للمشتري اذ لو اشترى امة فاسدا بالف درهم وما بعدا ونحو كل  
كل واحد منها فيما قبض طالب البائع ما ربح في الرهن ولا يطيب للمشتري ما ربح فيها بل يتصرف بالبائع  
واصله ان الحب نوعان احب لعدم الملك ظاهرا وحبت لفساد الملك والحال نوعان ما يتبعين كما  
كالعروض وما لا يتبعين كالنقود فالحب لعدم الملك يجعل النوعين كالنقود او الفاسد لانه انفق  
في العرض والنقود ربح يتصرف بالبائع عند ابد حنيفه ونحوه لتعلق العقد بالعين ظاهرا فيما يتبعين فيمكن  
حقيقه الحب وفيما لا يتبعين يمكن شبهة الحب لتعلق العقد به من حيث سلامة المبيع به او تقدير الرهن فصار  
مكلا للغير وسيله للربح من وجه فيمكن فيه شبهة الحب واما الحب لفساد الملك فيعمل فيما يتبعين لافاء  
لا يتبعين لان مساو الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الحب فيما يتبعين ثم شبهة ما فمعتبر وشبهة  
الحب فيما لا يتبعين ثم ينقلب شبهة الشبهة هنا فلا يعتبر ولو قل على آخر الف درهم فقطاه الالف  
وتصرف الفاض فيه ولو لم يمتدح فانه لم يكن عليه دين طالب ربه لانه مملوك لمقبوض ملكا فاسدا فانه  
لا يجوز له رد المبيع فان وجوب الدين بالنسيئة اي يتصادقها او لا فاذ انقضت بعد التسمية انه لم يكن عليه  
دين صار عقوبة ما لو استحق الدين فيفسد المالك في عودته لان رد المبيع مملوك مكافا فاسدا لو باع  
امة بالف وتكسبا بيا فاستحق الامانة كان الحق مملوكا للبائع ملكا فاسدا لوجوب رده عليه ولكن لا يبطل  
فيكون فيه شبهة عدم المالك ولو حصل المبيع من درهم غير مملوك ممكن في الربح شبهة الحب فاذا حصل من  
درهم فيه شبهة عدم المالك كان فيه شبهة شبهة الحب فلا يعتبر ولو اشترى امة فاسدا جوازا من فاسدا  
جسده بالبول الذي دفعه الى البائع والموجب والراهن لا يورث كان له عليه قبل هذه العقوبة اعلم انه اذا  
اشترى من رجل عبدا بالف درهم ورطل من خمر وما بضا ثم نقض البائع البيع حكم الفساد واراؤه  
ان ياطره من المشتري فليست من العبد منه حتى يرد الحق عليه لان البيع الفاسد ملحق بالباطل  
في الاحكام ولو كان البيع جائزا ثم فسخ العقد فليست من جنس العبد لان يستحق الرهن من البائع  
كذا هنا لان المبيع مما يورث وان كان البيع فاسدا فبغير حوسابه فكان الحق به كما في الرهن وكذا لو  
استاجر اجارة فاسدا بان استاجر عبدا لخدمته بامانة درهم ورطل من خمر وما بضا ثم اراد  
الموخر ان ينقص الاجارة حكم الفساد ولو كان المستاجر من جنس العبد لاسترداد الاجارة وكذا لو اقرضه  
الغاوارث من المستقرض رهن فاسدا بان رهن يصح وان لم ينفق الراهن الرهن حكم الفساد  
فلما تم ان يجلس الراهن حتى يستوفي الدين لان الرهن انما استحق اليد على الراهن بما يملكه الراهن الذي  
اقرضه فكان له من جسمه كما في الرهن الصحيح اذا فسخه ولو اشترى من مديونة يورث له عليه سابع عبدا  
فاسدا وقبض العبد باذن البائع فانه البائع استرداد العبد حكم الفساد ليس للمشتري ان يجلس العبد  
لاستيفاء اية عليه من الدين خلافا للصحيح وكذا لو كانت الاجارة يورث سابع عليها وقبض المستاجر العبد



ثم فتح الجوز الاجارة الفاسدة ان يستره العبد قبل ان ياتي بالآخر ليس للمساخر من الجنس بالآخر خلاف الاجارة  
الصحيحة وكذا لو كان الرهن الفاسد بين سابع على الرهن وسبق له ان يستره له ذلك خلاف الصحيح  
والفرق ان البيع اذا اضمحل لا يترتب عليه بيع ثمنه بل يترتب عليه ثمنه في الذمة جازا فاسدا  
الا ان في الجازي يثبت الحكم في حق العقد فاذا وجب للمدين على المشرى من الدين صار فاسدا لا يستوفى  
قدرا وضمنا فيصير البايع مستوفيا منه بطريق الفاسد فاعبر بالواستوفاه حقيقة وم المشرى من البيع  
ان يستوفي الثمن كذا اخذوا في الفاسد لم يملك الثمن بل يجب فتم البيع عند القبض والتمت قبل القبض غير  
مترقب لاحتمالها المستوفى لكل ساعة بالبيع ولان القيمة قد يكون من جنس الدين وقد لا يكون ودين المشرى على  
البائع مترقب والمفاد انما يكون عند استوفاء الواجب وصفا ولهذا لا يقع الفاسد من الحال والوجوب والتمت  
والصدق واذا لم يقع المفاد لم يبر البائع مستوفيا الثمن اهلا فلا يكون المشرى من جنس البيع بعد فتح البيع  
ولو كان الرهن باطلا فاستقرض الفار من به اثم ولد او قد تراله ان يستره قبل قضاء الدين لان رهنه باطل  
فلم ينفذ الرهن عليها اهلا فله استرداده قبل اداء المال وقدم المشرى او المقتضى او المستاجر على الفاسد  
في الفاسد من هذه العقوبة كافي جازها اعتبارا للفاسد بالصحة وهذا لان من البايع والراعي  
والموجر في صوتهم وجه الفاسد انما يثبت من جهتهم فيكون اصح به منهم ثم ان كانت دراهم الثمن فاية اخذها  
بهيمنها لتعويضها في البيع الفاسد في الصحيح خلاف ما يروى ان لا يقع في الصحيح كانه لا يقع في  
حكم القبض والاسترداد وكذا في مستهلكه اخذ منها **فصل فيما كره** وكل من جنس  
لقوله لم لا تاجروا ووجهه ان يكون وروي بالسكون ان يستام التسليم باز يد من ثمنه ولا يبر بشرها  
فرغيبا لغيره في الثمن الزايد والسوم على سوم عينه لقوله لم لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة  
اخيه وهو ان يبر في الثمن بعد ثقب لارادة الشراء وهذا اذا رضى العاقدان على مبلغ على فاما الفاسد  
بشيء ولم يبرك احداهما الا صاحبه فلا باس للغير ان يساومه ويشتريه لان هذا بيع من يزيرو ولا باس للزوي  
الا انه وهو محل النهي للخطبة ايضا ولا يستام من لصفه التفرق هو ابلغ وعلى الحلب اني المحلوب للثمن عنه وهذا  
اذا ملك واحد من اهل المصالح جماعة جازا وبالطعام الى هذا المصروفهم مما جاز اليه كافي من تضييق الاثم  
على المضرين فان كان لا يفر لا باس به الا اذا بسى السعد على الواردين واستر من منهم يارضى الثمنين  
فمن يكن كافي من نعمته الاستعارة على الولدين والاضرار بهم وبيع الحاضر للباي لقوله لم لا يبيع  
الحاضر للباي وهذا لو كان اهل البلدة فحوا وهو بيع من اهل البلدة عنه في الثمن العالي فيكون لانه  
اضرار بهم فان لم يكن كذلك فلا باس به لعدم الاضرار وقيل صورة ان يبي البايه بالطعام لا يضر  
فستوك الحاضر عن البايه وبيع الطعام ونعا الى السعد على الناس فانه من عنده لانه لو تركه  
لباع بنفسه ورضى السعد والبيع عنده ان الجملة لقوله تع وفور البيع ولان فيه اخذ بالباي

بالبيع الواجب على بعض الوجوه بان قد اعذر البيع او وقف خلاف ما لو كان ما بين والمعتبر الا ان  
بعد الزوال وانما كره البيع في جميع هذه الصور ولا يفسد لان النهي باعتبار معنى في البيع لا في صلبه  
والا في شرائط صحة والنهي الواجب على من يملكه يفسد الفاسد بغيره الكراة وقول صاحب العداية  
لان الفاسد في معنى خارج عن كل الا ان ما اول بما ذكرنا ولا باس بيع من يزيرو فبين ما بينا لانه لو كان  
قد حاز حلا يبيع من يزيرو لان حاجة الفقرا ما تنس الى هذا البيع يجوز دفعه الى جهتهم ولا يفرق بين  
صغير وفيه رحم محرم منه خلاف الكبيرين والزوجين والاصحاب ان من مكن مملوكين واحدا صغير  
او كانا صغيرين واحدا دورهم محرم من ان يفرق بينهما لقوله من فرق بين ولد وبين ولده ولو كانا  
فرق البيع بين يدين اجبت يوم القيامة ووجه النهي وم لعلى اخوين صغيرين ثم لفت بعد ذلك في  
ما فعل الفقهاء ان فقال بعت احدا فقال ادرك وفي رواية اردو اردو وكان الصغير يستانس  
بالصغير والكبير والكبير يستحق على الصغير ويقوم كواجبه باعتبار الشفقة الناشئة من قرب القرابة  
ففي التفرق بينهما اي شئ الصغير وتكاملت رحم عليه وقد قال علم من لم يرحم صغيرا ولم يوقر كبيرا فليس  
منا فان قيل اليس ان للرجل اذا دخل دارنا بفلاس اخوين صغيرين با ما ن فاراد ان يبيع احدهما فلا  
باس بشرائه منه وان كان فيه تفرق قلنا لانه لو لم يسمع له لكان له دار الحلب ويكمن منه وشراوه  
افل من مراعاة التفرق والمنع معلول بالقرابة المحيطة للمكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب كرامة الاب  
ولا قريب عن محرم كبا بن العم ولا الكبير ان لان كل واحد منهما مقدم كواجبه وربما لا يستانس احدهما  
بالآخر بل ينادي احدهما من الآخر با عسان السيد لا احدهما وقد فرق النبي عن من مائة وشيرين وكان  
امتين اختين ولا الزوجان وان كانا صغيرين لعدم هذه القرابة والنسب وهو خلاف القياس لوجه  
المطلق للبيع في القرابة المحيطة للمكاح فيقتصر عليها ولا يذن اجبا عنها في ملكه حتى لو كان احدا الصغيرين  
له والاخر لانه الصغير وهو في محرم ان يفرق بينهما في البيع لان الملك متفرق ولا يلحقه نهى التفرق وهو  
متفرق ولو كان التفرق محرم حتى يكون رفع احدهما بالحياتة وبيع بالدين ووجهه بالعبث بان اشتراهما لنفسه  
فوجد باحدهما عيبا لانه يردده ويحسب النكاح لان المنع عن التفرق لرفع الضرر عن الصغير ولا يجوز دفع  
الضرر عن الصغير حتى يضر شخص آخر فاذا تعلق باحدهما حتى فانه عن انما على اضرار بهما حتى  
وبيع الا بعد لو قد بيان ان لو كان مع الصغير قد بيان احدهما اقرب لكان مع الاخر او لمع الاخر  
او اخرج او مع الاخر لا باس امع الاخر لا باس مع الاخر لان شفقة الابعد عنه مما يلحقه الاقرب كالمعروف  
وان استوفيا في القرب والحديث جهة القرابة كالاخوين والخاليتين والعنيتين فيكتف بالواحد ويبيع  
الاخر لان حق الاخر الصغير من عنده لانه يستأنس به ويقوم كواجبه وان اختلف جهة القرابة لا تفرق  
كافت لاجب واخذت لاب علم واخذت لام واب وام وابوين بان اذعاه رجلان معا دونه وخالة



لان لكل واحد منها نفع شفعة ليس للآخر ولم يكلوا احد منهما استنبأ سوكا ليحصل كماله فمضى بها صبي اذعت  
انه اقبلت بشت نسبة منها لانا محل النسيب على الغير ولا يفرض لان قول الواحد مقبول في الرياضات خصوصا  
فيما بين عاكس الاحياء ونفذ البيع في الكل وان كره التزويج وعن بلاب يوسف انه لا يجوز قرابة الولاد لقوتها ويجوز  
في غير حال الضعفة وعندنا ان لا يصح البيع في الكل لانه لا يملكه واحد بل يستردان بفناء البيع وكذا الامر بالكل  
يكون ان في البيع القاسد ولما ان كان البيع صدر من احد مضافا الى محله مستفاد والنوع من احد المعنى  
عوار للبيع غير متصل به والاضراب الصغير فلا يفسد البيع العقد كالتنوع عن السوم على سوم غيره والروى  
هو على طلب الاقالة او بيع الاخر من باع منه احدها والله اعلم بالصواب **باب الاقالة**  
قال ابو حنيفة في بيع في حق العاقدين مع جود في حق غيره الا ان لا يمكن جعلها فسخا بان ولدت البيعة فيبطل  
لتعذر تعميها فسخا اذ الزيادة المتصلة تمنع فسخ العقد كما للشرع وهو على الاقالة الا بطريق الفسخ ونحوها  
بمعنى تعاقب اولوت كلاف مالوك انت الزيادة المتصلة لا تمنع الفسخ عنده فامكن تعميها فسخا فسخا فسخا  
وقال ابو يوسف لو بيع جدي الا ان لا يمكن جعلها تبعا بان كان البيع منتقلا ولم ينضم المشتري او تعلقا  
في بيع العرض بالعرض بعد هلاك احد ما فيجعل فسخا الا ان لا يمكن جعلها فسخا وبيعا بان باع العرض الاول  
وما لا بعد هلاك العرض او تعلقا في المنقول قبل القبض على خلاف جنس الحق الاول فيبطل لان بيع المنقول  
قبل القبض لا يجوز والفسخ يكون باليمن الاول قدسنا غنا آخر وقال محمد بن جعفر فسخ ان كانت باليمن الاول او  
بالاقل الا انما تقدر جعلها فسخا بان تعلقا بعد القبض باليمن الاول بعد الزيادة المتصلة او تعلقا بعد القبض  
خلاف اليمن الاول فيجعل تبعا الا ان لا يمكن جعلها فسخا وبيعا فيبطل فمما لو تعلقا في المنقول في المنقول  
قبل القبض على خلاف جنس اليمن الاول لما من لم يرد ان الفسخ اصل في الاقالة وهو موضوعها فانما  
في اللغة اسما ودرع ولهذا سأل في الرعا اللهم اظن عشرة اى استطاعا وارفعها وكذا العاقدان قصد  
بالاقالة فسخ البيع ولم يأتيا على انفسهما فيجعل فسخا اجماعا على الوجهين الا ان لا يمكن جعلها فسخا فسخا تبعا  
لانا محل البيع اجماعا لوجه معنى البيع فيها وهو بطلان المال بالمال بالتراضي ولهذا كانت تبعا في حق  
الثالث ولابد لو سلف اجماعا على ذلك وممكن بتراض فالباب على كل اليمن من الشتر والشتر على كل البيع من  
الباب فلما تبعا وبالا فظا بالاقالة اذ العبد للمالك لا لغيره فالكفاية بشرط اية الا صير  
حالة ولا اية بشرط عدم اية المحل كماله ولهذا يبطل ملكه السلعة وقبض العيب ويمنعه للشفيع  
حق الشفعة وهذا احكام البيع الا ان يتعذر فمحل فسخا لانا محتمل ولا يبيح فيه لانه يبيح عن الفسخ  
والرفع كما حق والا اصل في الكلام ان يحل على حقيقته ولا يحتمل الفسخ والرفع مع ابتداء العقد محله عليه  
عند تعذر التعذر لانه اثبات وتحقيق فكانت منها مضادة والشئ لا يحل ضده فاذا لم يمكن ان يجعل فسخا فيبطل  
ضد ما لو حصل الفسخ بلفظ القاسم والتاكره ولا يزال لو لم يحل البيع لما كانت تبعا في حق الثالث لان

لان ذا ضروري لنسبوت حكم البيع وهو بنسبوت الحكم مولد لا باعتبار الصفه فاعتبر ما وجب الصفه في حق  
العاقدين لا في حق غيرهما لولا امتناع الفسخ على غيره اذا ثبت هذا فنقول في الاقالة على كل اليمن الاول  
لقوله نعم من اقال نادى ببيعة اقال الله عشرة ايام يوم القيامة ولان العقد قائم وحسب الانسان ما يتولى اسماطه  
واثباته فكان ليس اولا له رفعه ومعا لاجل جبرها وشرط الاكثر والاقول لا يفتى وحسب من رفعه ولزم الثمن  
الاول بانه اذ باع عبدا بالف درهم وتعلقا بالعقد بالف مائة وان تعلقا بالف ومحملة صحة الاقالة  
بالف اتفاقا ويغفر ذكر خمسة لان الفسخ يتعذر على الزيادة لاسيما في رفعه ما ليس ثابت غاية ما في الباب  
ان شرط خمسة ان يكون شرطه فاسدا غير ان الاقالة لا تبطل بالشرط القاسد بخلاف بيع درهم بدينارين  
فان البيع يفسد بنسبوت درهم زائد ولا يجعل كانه باع درهمين بدينارين ويبطل الدرهم الزائد ببيع الدرهم لان  
الزيادة لا يمكن اثباتها في البيع لانه اثبات ما كان تابا فيحق الربوا ولا يمكن اثبات الزيادة في الاقالة لانا  
رفع ما كان تابا ورفع ما كان زائدا على ما كان محال هذا يؤيد قولنا في حقيقته ومحمد بن ابي نعيم اذ لو كانت  
بيعا ليطالب بالشرط القاسد كالببيع وان تعلقا بحسنة والبيع محالة لم سعت تحت الاقالة بالف  
لانه لا يمكن تعميها بحسنة فيبطل ذكر خمسة وسقى الاقالة فيجب على البائع رد الالف على المشتري وان ظهر  
عيب صحة الاقالة بحسنة والمخطوط بازا العيب لانه لما احتسب عند المشتري بعض البيع لا بعد  
ان يحتسب عند البائع بعض الثمن وهذا عندنا في حقيقته نعم وعندنا في شرط الزيادة يكون بيعا اذ البيع  
اصل عندنا في يوسف وعند محمد جعلها بيعا ممكن فاذا زاد فقد قصد البيع فيجعل بيعا وكذا في شرط الاقل  
عندنا في يوسف لانه الاصل عنده وعند محمد فسخ باليمن الاول لانه مسكوت عن بعض اليمن الاول ولو  
اقال وسكت ولو عن الكل يكون فسخا فذا اخرج ولو كانت بمن فموجب يكون الاقالة باليمن الاول عندنا  
وبطلان الفاضل لانه مسكوت عن وصف الثمن وهو كونه حالا واذا دخل عيب ففسخ بالاقول لا اثر لانا اقال  
بغيره فمحل اليمن الاول ففسخ باليمن الاول عندنا في حقيقته نعم ويلخوذ ذكر جنس آخر وعندنا يكون بيعا اما  
عندنا في يوسف نعم فلا ضرر واما عند محمد فلا محذور الاقالة قبل القبض في المنقول وبغ فسخ عند البيع  
ومحمد بن ابي نعيم وكذا عندنا في يوسف في المنقول لان البيع متعذر اذ بيع المنقول قبل القبض لا بيع اجماعا  
وفي العاقد يكون بيعا عنده قبل القبض مع بعده لصحة بيع العاقد قبل القبض عند هلاك اليمن المبيع فسخ  
صحة الاقالة وهلاك اليمن لا يمنع لان شرط صحة الاقالة قيام العقد لا انما رفع العقد لا فسخا فيقتضى  
قيام البيع وقيامه بالمبيع باليمن لان المبيع في اضافة العقد كلاف الثمن وهذا لانه الثمن انما  
ثبت كحكم الوجه في الزمن بالعقد وما يكون وجهه بالعقد كان حكما للعقد وحكم العقد لا يكون محل  
العقد لان محل العقد شرط العقد وشرط الشيء يسبقه وحكم الشيء بعده وبهذا نألف ولهذا اذا بطل البيع  
قبل القبض يبطل البيع كلاف ما لو هلك الثمن وبهذا بعض البيع منع بقدر اعتبار البعض بالكل











مكان على حيفا وعلم بعد الاتفاق فعدت برقة من الزيف ويصح للباد فلان النقيب ابو جعفر كان للفتوة  
ان يقوم للبيع بمن حال ويمن موضع فيرجع المشتري على البائع لعرض ما بينهما عملا بعادة الناس وهذا اذا كان الاجل  
مستوفيا في العقد وان لم يكن الاجل مشروطا في العقد وكثير من صغارهم لما يبيعون من البضائع ان لا يطالبوا  
بالثمن قبل المشتري يوم الثمن منى في كل اسبوع ثم ان المشتري باع من راحته فيقول لا بد من بيانه لان الثابت بالعرف  
للمشتري ان يفتق الحاقدين ولو كان الاجل مستوفيا لم يبيع من راحته بل يباين كلمة اذا كان مستوفيا لانه في بعض الاشياء  
يستحق بالعرف وجعل المشتري شرط فدا كذا كذا الجواب على انه يبيع من راحته بلا مان لان الثمن حال وبان سأل البائع  
واستوفى الثمن منه مما لا يخرج من ان يكون حاله قال صاحب المحيط فيه ذكر الحيل في الاجل المشروط انه في المشتري  
شيء وصار مغنونا غنيا فاحسانا ان لم يره على البائع حكم الثمن وقال القاضي ابو علي النخعي من روايات عن  
اصحابنا يعني برواية الروافد بالناس وكان صدور الاسلام ابو البشير يعني بان البائع ان قال للمشتري فتيمة  
سألي كذا او قال سألي سادى كذا فاشترى ساعا دكر نظره خلافه لم يره حكم التعذر وان لم يره دكر فليس له  
الره وبعضهم لا يفتون بالره بكل حال والصحيح ان يعني بالره لوجود التعذر وبدونه لا يفتى بالره ومن وثق  
شأنا قام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع لان الذي قام عليه اسم لما اشتراه به ولما حقه من المون  
التي يلحق بالثمن وذلك لا يعرف الا ببيان البائع فاذا لم يبين كان الثمن مجهولا فيفسد البيع فان اعلم البائع في المجلس  
صح البيع والمشتري الحيا وان شاء اخذه وان شاء تركه لان جهالة الثمن فساد في أصل العقد لانه في أصل العقد  
غير مستوفى لان سأل المجلس عن واحدة وفعل للمشتري فحقها للمشتري فصار الباطل خيرا في آخر المجلس غفوا عن خبر  
القبول فان القول في آخر المجلس يوجب بالاجابة ان خللت ساعا فكذا العلم لما صرح في آخر المجلس بالعلم  
لما صرح في اوله فصح على تقديره لا بد انما بعد الافتراق فاصلاح لا بد ان يستر الفساد بالافتراق  
وهذا لا يحتمل الاصلاح ونظير مع الشيء ربه ان البيع فاسد فان اعلم البائع في المجلس صح والا لا وانما  
خير لغير الرضا لان الرضا لم يكتم قبل المعرفة فمقدار الثمن لا لا يكتم لعدم الرؤية للمجهول بصفات البيع  
فوردوه الشرح باثبات الخيار ثم قد عاينا فاما قيل ينبغي ان لا يكون للمشتري الخيار بين الفسخ والافساح  
لما ان الموجه في آخر المجلس الموجه في اوله قلنا نعم ان الموجه في آخر المجلس الموجه في اوله  
والرضا غير موجه في آخر المجلس حتى يجرى الموجه في اوله فلهذا كان له الخيار ثوبان سنان بعشرين  
سما او يباع لم يراى ثوب بعشرين ويراى لو فصر الى الواسم عشرين وراى في ثوبين من جنس واحد  
وبين جنسها وثوبها وصفتها وذرعاها على السواء وقبضها عنده في الاجل واراد ان سأل احداهما راحته  
عاش عشرين ثوبا لم يبيح قال لا لا يمكن لان حصة كل واحد من راس المال مملوكة لانه ينقسم عليها باعتبار  
الصفة وما شأنا في صارت كما لو سمح حصة كل واحد منها للبائع ان راس المال ينقسم عليها باعتبار  
الصفة بعد القبض باعتبار قيمتها لا باعتبار صفتها اذ الصفة في الحاضر لغو وانما يعتبر صفتها كما هو موصوفين

موصوفين في الدنو والصفة تختلف باختلاف المقومين فكيف يبيع من راحته كما لو اشترى ثوبا ولو اشترى ثوبين بعشرة  
كل واحد منهما ثوب بعشرة واحد ثم باع احداهما من راحته بثلثي حصة لا يمكن وقال محمد بن بكر لان ضمن الدنو الى الجيد ليرجع  
الردى من عادة التجار فحكمت فيه التهمة فيكره ولهم ان كل واحد معلوم منها معلوم سواء كان جنبا او  
رديا فلا تهم ولو اشترى ثوبا بعشرة سادى عشرة فاشترى آخر ثوبا بعشرة سادى عشرين وامر بفسخ  
في ثوبه فقال المأمور لو جمل قام الثوبان على عشرين واسكن بثلثي عشرة فاشترى احدى وقبضها ووجد ثوبا  
الاخر عيبا فارادوه فقال المشتري اشترى منها صفقة واحدة بعشرين بين وانقسم الثمن والربع المثلان فارده  
فلحق الثمن وقال البائع بصفقتين مرة النصف فالقول للمشتري لان الثمن الاول كان مستوفيا في صفقتين  
فالثمن الثاني ينقسم بتدرا الثمن وان كان يجتمع في صفقة فعل الثمنين فظاهر قال البائع سأله المشتري  
لانه قال فاعلم على بعشرين وهذا انما يستوفى صفقة واحدة فكان القول للمشتري مع يمينه باليه ما تعلم انه  
الامر لما قال البائع وان اقاما البيعة فالبيعة للمشتري ايضا لانه ثبتت الزيادة في ثوب الردى وفيه  
الثوب وباضمن البائع عشرين بثلثي الثمن ويصح المأمور على الآخر نصف الثمن خمسة عشر ولعمري فتيمة قال  
لان لزوم الزيادة لقوله فاعلم على كذا وفي عكسه القول للبائع ان لولوق في المشتري صفقتين ولوق في  
البائع صفقة فالقول للبائع لانه يكر زيادة الصفقة والسنة لانه ثبتت زيادة الصفقة والبيات الاتية  
واقعة اعلم **في ما كان المبيع**  
بيع المبيع قبل القبض في غير الطعام لانه عام فالنهي يراى في غيبه وقال محمد بن زفر والناس في لا يبيع ببيع  
العبار قبل القبض ايضا لانه قد نهى عن بيع ما لم يقبض وهذا عام لم يحد خصوص فلا يبيع بقبضه بالتسليم  
ولانه مبيع لم يقبض فكم يقبض فلم يبيع ببيعهم كالمقول وهذا لان البيع لم يشرع الا بالقبض على التسليم وذا يكون  
باليد ولا بد للمشتري على المبيع قبل القبض فلا يقدر على تسليمه عند العقد فلا يبيع ببيعهم ولهذا يجوز للمشتري  
ان يوجر الدار المشتراة قبل القبض ولهم ان لا يتوهم انفساخ العقد فيه بالملك وهو مقدور  
التسليم فصح ببيعهم كالمهود وهذا لان ملك العمار نادرا اذا لم يكن تقبضه ليعبر حاله حاله وانما ثبت  
له صفة الملك لولا اصابه او هذا بعد من استحسان القول بعد القبض المطلق للعرف وهو حاصل  
لكل الاحترار عن الغرر واجب فاذا لم يتوهم غرر الانفساخ فالتامع في العقد خلاف القول لنقص  
انفساخ العقد فيه حاله كتمين ان باع ما لا يملك فتمسك فيه غرره وقد نهى عن بيعه غرره والمحدث  
مخصوص فسق المهر وبطل الخلع والصالح عن وم الحدود والميراث قبل القبض لغير اتفاقا لانه لا يتوهم انفساخ  
العقد هنا على انه لم يتناول المتنازع اذ لا يباي فيه القبض الحقيقي لانه يكون بالشكر فكون المسلم منسحب على  
الاختلاف في غيبه العمار واحاطه العمار قبل القبض على الخلاف والاصح ان الاجابة لا يبيع اتفاقا عليه  
الفتوى لان الاجابة على المالك المانع كالمقول في احوال الحكم ومن اشترى مكيلا كميلا او ثوبا ثوبا



او بعد هذا عدل الم المشترى منه بعه واطم حتى يكيل او يوزن او يجره ولو اشترى منه عذرا من فباعه  
قبل البيع صح واصلا ان الاحوال ملته انواع متدرات كالكيلات والموزونات وعدهيات متعارفة ومنه  
ومن روعا فان اشترى شيئا منها را اليه حرفة صح التعريف فيه بعد القبض لا نه معلوم بالاشارة وان اشترى  
شيئا منها بشرط كيل او وزن او عذ او فرغ فان لم يقض بطل التعريف لم يحز التعريف الكيل والموزون قبل الكيل  
والوزن لنه لم يعم عن بيع الطعام حتى جرى فيه صاعان صاع الباي وصاع المشتري والنسب عن البيع يقتضي  
الفساد اذا كان لمعنى في البيع وقد وجد له البيع ماول ما كثره الكيل والوزن وهو مجهول فباين يرد وينقض  
فالم يكمل نفسه او وزن لا يمتاز المبيع عن غيره فكان البيع محمولا فيفسد البيع ولان اصل القبض شرط جواز  
التصرف في البيع فكان تمام القبض شرط ايضا والكيل والوزن فيما بيع كيبلا او وزنا من تمام القبض لان القدر  
مقتضى عليه فيما بيع كيبلا وزنا حتى يلزمه بقا الزيادة ان زلوه وينقض من الحق حصة ما انتقص والقبض غير  
معين لتوهم الزيادة والنقصان بخلاف ادا باع مجازفة لان الزيادة له البيع وقع على المسار اليه لا على  
مقدار بعينه ونقص الزيادة والمجازفة بان يكون له جرح طعام فاكنا لم يعم مجازفة فاكنا المشتري فزله على الكيل  
الاول فالزيادة المشتري بخلاف ما لفا مع النوب مذارة لان الزرع حصة حتى لو زله كانت الزيادة له  
ولم يرد ولو انتقص لم يرجع لبيع فلم يكن فيه جرحا ولا احتياقي المبيع بغير كون الزيادة جميعا بعبا والزيادة  
هنا للبايع لفا القدر ليس بوصف والتصرف في حال الغير حرام في بيعه الخ زعنه ولا يمكن الخ زعنه الا بالكيل  
والوزن مما لا محالة ككيل الباي قبل البيع وان كان كحض المشتري لان الشرط صاع الباي والمشتري  
ولم يوجد لان الكيل التعيين المبيع ولا يصح هنا فلا يعتبر التعيين قبله ولا يكيل بعد البيع بغيره المشتري  
لان الكيل من باب التسليم اذ به يمتاز المبيع عن غيره ولا تسليم الا كحض المشتري لفا التسليم بلا مسلم حاضرا متبعا  
الى الغاي لا يتحقق ولو كان الباي بعد البيع كحض المشتري من قبل لا يكتفي به لظاهرا ورياء والصحيح  
انه يكتفي به وعليه الجمهور لفا الغرض منه اعلام المبيع واقراره واثباته بالكيل والوزن والحديث تحول على المسلم  
اليه ادا اشترى من المسلم في بشرط الكيل وكل رب السلم بافتقائه فانه لا يصح الانتفاع من الاجماع الصنفين  
بشرط الكيل اذ هو من المسلم اليه وتاثيرا قبض رب السلم لنفسه وهو كبيع الجدي فيحق الصنفان وعلى  
العين بان باع كيلا مكايلا بعد ما اشتراه مكايلا فانه يحتاج الى كيلين والمحدود عند يوسف ومحمد كالتد  
كالقودع لفا لا يري الروا بين المحدودين كما لا يري بين الموزونين وعندها يصح كالموزون لان ساوله فيما  
تعلق به الفساد وهو جرحا المبيع لاحمال الزيادة فان من اشترى جوزا عا انه فوجده الفاوز ياد الزيادة  
الزيادة وان انتقص من الحق بخلاف الروا فانه من غير قيام الحاملة بدليل وجها ولم يوجد فلك  
او صح ولو اشترى كثر بة واكنا لم يرد لانه لا يرد لان المشتري فزاده ما لم يحرس الكيلين بقه على بايعه لظهور  
الخطا قطعا وان كان لخرى لاسره وهو المشتري بطل الحق لان هذا تناقض لا يمكن اعتباره والتصرف في الحق

في الثمن قبل قبضه جائز لان المطلق للتصرف في المكون وقرو جبر والهن وفي البيع الاحمال عذرا الانتفاع بالهلاك  
وليس فيه عذرا الانتفاع والهلاك لانه دين ثابت في الذمة ولا يتعين بالتعيين ويجوز ان يرد في الحق للبايع  
ويجوز ان يخط عن الثمن ويذله في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكلاهما كماله اصل ان الزيادة والخطا يلحقان باصل  
العقد عندنا فيصير لان العقود ورواها هذا القدر وعذره في الشافعي لا يبقى ان ياعتبار الا بالحق بل على  
اعتبار ابتداء الدية لان الزيادة والحق باصل العقد لصارت عينا والحق اسم لالمقابل لمكون الغير والمبيع  
مكون المشتري وهو صحتي الزيادة لجعلنا ملكا مالا ملكه وهذا الموز وكذا الخط لان الثمن كالحيا مستحقا بالعقد فالحق  
بعضه من ان يكون ثمن الا لشئ العقد في ذلك القدر والنسب لا يكون في احد العوضين دون الآخر عا ان الثمن  
معتقوبه وصف العقد في الحقوق عليه دون المعقوبه لانه ان حط الكيل بربطه فكذلك اوطا البعير فليس  
انما بالزيادة او الخطا غير المعقوب وصف مشروع الى وصف الموصوفين فصح ويجوز كالموزون في اصل  
العقد كما لو كان البيع ثيابا ما سقطا الثياب او بغير ثياب فشرط الثياب او لا احداهما وهذا لان البيع مشروع  
راجا وخاسرا وعولا والزيادة في المبيع او الخسار او الخطا لغية الا احدتهما لا وصاف ولا يرفع اصله كاشع  
باتا ونجبا والتجسس بغير وصف ولا في هذا لان الزيادة في الثمن يحل لا سري ولا العدل ليا والخطا لجعل  
الراجح عدلا والعدل خاسرا وهما ملكان التعريف في اصل العقد بالنسب بالا قاله ان ملكا تعين من صفة  
لا وصف لان التعريف في صفة الشيء اعم من التعريف في اصله واذا صحت الزيادة والخطا التحق باصل العقد  
لان وصف الشيء لا يقوم بنفسه ولما يقوم بالموصوفين بخلاف خط الكيل لانه محصور باصل العقد لانه نصير صفة  
لا وصف فلا يلحق به ولان لوالحق باصل العقد نفس العقد لانه متى سبعا بلا ثمن فكان بعير المعقوب وصف  
مشروع الى وصف مشروع الى وصف غير مشروع وفيه حوزا الزيادة عا اعتبار الا بالحق لانه الزيادة عوضا  
عن مكر الغير لا عن ملكه او حكم الزيادة حكم الموزر عليه ونظر حكم الا بالحق في التولية والمراحم حتى يجوز على الكيل في  
الزيادة ويبدأ مشروع الباقي في الخط وفي الشفعة حتى باخذ باين في الخط وانما لم يظهر الزيادة في حق الشفعة حتى  
كان له ان ياخذ بالشفعة بدون الزيادة لان حق الشفعة متعلق بالعقد الاول فلا يلحقان التعريف فيه  
فيما يرجع الى الاخران بالشفعة فلم يظهر الزيادة في حقه ولم يتعلق بهذا العقد حتى اخذ فظهرت الزيادة فيه  
وانما يصح الزيادة المبيع في العقد لان الزيادة بغير العدم وصف فيشعري قيام العقد وقيامه بغيره  
المعقوب عليه لاسره انه لو باع من المرتين والمستاجر او باع بعد الزوج والخطا و غيره ما يصح ولو اعتق او  
كاتب واستولوا مات او قبل او وجب او باع او طلق او شح او حرق او اسلم مشري الى الاصل الزيادة  
لغوات في العقد فلعقد لم يرد على المطلق والمشعري ولما اضر الخا صب احق بها خلاف الزوج وعن بله  
حينئذ ان الزيادة يصح كالمخط ومبطل الرواية ان المعقوب عليه لم يمتنع على وجه يصح الاعتراض عنه فلا يمكن انجا  
الزيادة عوضا لانه لا بد لانه الزيادة عوضا من اعتبار الحال ثم الاستناد الى وقت العقد وقوتها بانها



في الحال لا يظهر فيها حكم الاستعداد كالمبيع الموقوف فانه لا بد من قيام المبيع عند الاجازة للبنت المكنة مستند الى وقت  
العقد ومع احكام الكلي لان علمه في اخراج القدر المحظوظ عن ان يكون ثمة والشريعة في قيام المكنة لا قيام المكنة  
عليه والتمس بان صحت الخط على سبيل الالتحاق باصل العقد ولو اشترى عبد بالف فباعه من آخر بعتة دينار  
فنادى الآخر خمسين دينارا وقد عيب بقبضه رجع بالتمسك بالزيادة لان الزيادة انما التحقت باصل العقد صار الكل  
ثمة لان العقد وقع على الكل وروى ببيع عليه بايعة لان البيع عاد اليه بما هو مخرج من كل وجه له الرد بالعيب  
فمنع في حق الكل فصار كان العقد لم يجر بين المشتري الاول وبين المشتري الثاني ولو حقه العقد ولو كان ثمة  
ثم رجع بقبضه لا يرد عليه بايعة لان الاقلية الاقالية في حق الثالث والبايع الاول بالنهال ولو زاد المشتري ثمة  
عوضا ساوي خمسين دينارا نصف الثمن الاول وهكذا الحوض قبل قبض المشتري الاول سمي البيع في ثمة  
العبدان الزيادة يلتزم باصل العقد فكان البيع في ثمة العبد ببيع ما يضمنه بنفسه بملك احد العوضين  
لملك المقتد عليه قبل التسليم ولو لم يضمن العبد لعيب بعضه رد على العبد على بايعة الاقل لعموم الكل  
اليه بالنسبة اما الثلث فلا ينسحق المقتد فيه بملك احد العوضين وهو مخرج من الاصل واما في الثلثين  
فلا ينسحق من الاصل لكونه بقبضه ولو تم بالثاني الثلث ثم رجع عليه بقبضه لا يرد عليه من العبد على  
بايعة الاول والعيب لعموم الثلث اليه بالاقالة وهو مخرج جدي في حق البايع الاول فتعذر التوفيق في الباقي لما فيه  
من تفرق الصفقة على البايع الزيادة انما مخرج الولد الحادث حال بملك الام لانه صار اطلاقا بملكها بخلاف  
مالها كانت قائمة لان الولد تبع والتبع لا يعارض الاصل في استبعاد الزيادة ويعتبر قيمة الام يوم العقد وقيمة  
الولد موقبض وقيمة الزيادة فكذا اوله بغير قيمة كل وقت سبب الغي وان سبب ضمان الام العقد  
والزيادة القصبة الزيادة والولد القبض وجعل اشترى امه بالف فولدت ولو ازيد البايع عبدا وقيمة  
كل واحد الف وازد له الولد الف وقبض الكل قسم الثمن على الام والعبد الزيادة نصفين كما ان بيع  
للاصل في اصحاب الام وهو نصف الثمن قسم عليها وعلى ولدها اثنا ثلثه بما يملك الولد اعتبار القيمة يوم القبض  
ونصفه بما يملك الام فبالا وجود عيبا رده منسقط من الثمن ولو لم يولد ولكن ضرب عند عيها ودفع بها فلو ولد في  
انه يعتبر قيمة يوم القبض ولو ولدت فماتت فزاد صحت الزيادة لقيام الولد مقام الاصل حال فوات الاصل  
في استبعاد الزيادة فيقسم الثمن اولا على الام والولد اثنا ثلثا فاصحابها سقط بوجوبها وما اصحاب قسم عليه  
وعلى الزيادة فلو ملك العبد بملك حصته من الثمن ولو ملك الولد بان فساد الزيادة لعدم الزيادة عليه  
وبان ان الام ماتت بملك الثمن فزاد العبد ثمانية ولو اشترى اثنين بالعين فولدت احدهما ولو ازيد  
فزاد البايع عبدا وقيمة كل واحد الف وازد له الولد الف وقبض قسم الثمن اولا على الاثنين نصفين  
ثمة اصحاب الام قسم على الام وولد اثنا ثلثا اعتبار القيمة الولد يوم القبض وقيمة الام يوم العقد  
وسقط قسطها بملكها ونصف الثمن للولد ثم قسم العبد الزيادة على ما في الولد والحبة من الثمن يستحق الولد

الولد خمس البعد والحبة ثلثه اخماسه وقسم ما في الولد من الثمن وهو ثلث الف عليه وعلى فحس الزيادة  
اسداسا بقدر قيمتها وقيمة خمسة الزيادة اربعة اقسام وقيمة الولد الفان فجعل كل واحد اربعة اقسام لانه المكنة  
لاكثر فصار خمس الزيادة بها وصار الولد خمسة سهم وما في الحبة عليها وعلى ثلثه اخماس العبد اثنا ثلثه  
قيمتهما قيمة الحبة الف وقيمة ثلثه اخماس الزيادة ستمائة فجعل كل ما في ثلثي سهم الف فكون الام خمسة  
اسهم وثلثه اخماس الزيادة ثلثه اسهم فكان الكل ثمانية اسهم فلو ملك الولد قبل قبضه ظهر ان لا يملك  
شي وان الام بملك نصف الثمن والنصف في الحبة والزيادة سبع الحبة وخير المشتري لنفسه المبيع قبل القبض  
ولو بقي وقيمة الف سقط بموت الام الرجوع وهو ربع فقطم ما فيه عليه وعلى ثلث العبد الزيادة لانه القسم  
بين الولد والحبة اثنا ثلثه تبع لولد اربعة اقسام بغير قيمتها ربع في ثلث الزيادة وثلثه اربعة اقسام في الولد  
وما في الحبة عليها وعلى ثلث العبد اخماسا ثلثه في الحبة وخمس في ثلث الزيادة صح تاجيل كل دين حال  
حتى لو باع شابا بثلث حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا لان للولد حصة فله استأطه تاجيله يسيرا من  
عليه الثمن ولهذا ملك استأطه المطالبة مطلية بالارث فاولي ان يملك استأطه موقتا بالتأجيل ولو اجله  
الى اجل مجهول فماتت الجاهلة فاحسنت كسبوب البيع لا يبيع وان كانت معارضة لمخاضه والرياس يبيع  
كما في الكفالة وقدر سوي القرض فان تاجيله لا يبيع حتى لو اجله عند الاقرض مدة معلومة او بعد  
الاقرض لا يشبه الاجل ولم ان يطالب في الحال واعلم ان القرض مال مطعون امواله فيعظم  
لفيه وما بنت عليه دين فليس بقرض والدين يتحمل ما وجب في ذمته دينه لعموم استأطه وصاحبا  
في ذمته دينه باستراضه فوامع من القرض وقال ما كمل التأجيل في القرض لازم لانه صار دينه في ذمته  
بالقبض فصح انما تاجيله كسائر الديون وليس ان القرض اعارة وصلة ابتداء ولهذا يبيع بلفظ  
الاعارة ولا يملك القرض من لا يملك التبرع كالصبي والوصي والعبد والمكاتب ومعاوضه انما صحت  
يلزمه بقبضه فاعا اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كالا عارة فان المحدث وان معاوضه له ان يستحقها  
من ساعته ولان الاصل لو لم يملك له اثار التبرع مخرجا على المتبرع شي وهو كمن عن المطالبة له مخرج  
الاصل وذاتنا في موضوع النزاعات وشروط ما ينافي قبض العقد لغو وطا اعتبار الانتهاء لا يبيع لانه يصير  
مبادلة الدراهم عليها سمة وهو لم يملكها فاما او صحت ان القرض من ماله فلان القرض له لانه حيث  
يلزم من ثلثه ان يرضوه ولا يطالبوه قبل المدة لانه وصية بالتبرع كالموصية بالخزنة والسكنى فيلزم نظرا  
للموصي **باب** الربو هو في اللغة عبادة عن الفضل يقال هذا يربو  
يربوا على هذا اي يفضل قال الله تعالى وما اتيتهم من ربوا الى قول طاب ربوا عذابه وسمي المكان المرتفع  
ربوا لفضله على سائر الامكنة ما كان وفي الشرع عبادة عن فضل ما لا يملكه عوض في معاوضة مال  
بمال وهو محرم في مكبر او موزون بيع بغيره لعموم قوله تعالى وحرم الربوا فذكر التجنيط والمحق والربو المحقق



انه ناهية حرمة وعليه القدر والجلبس والا اصل فيه قوله عم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر  
بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والماء بالماء مطلقا بغير تقييد من زلوا واستنداد فتدبر  
في رواية والفضل ربا وهذا حديث مشهور بلفظه العمى بالقبول معلول باتفاق العاشرين خلافا لآكا  
الطواهي لانهم لا يرون القياس حجة فتصروا حكم الربوا على الاشياء الستة لكن العلة عندنا القدر  
والجلبس ونحوه بالقدر والكثير فيها كمال والوزن فيما يوزن وعندنا الشايع الطعم في الطعومات والشمية  
في الاثمان والجنسية شرط في حمة البيع في هذه الاموال عندنا لولا ان يعارض المساواة في المعيار الشرعي  
مع القبض في الجلبس وعندنا ابا حمة البيع في هذه الاموال اصل في سائر الاموال والفساد  
يعارض فوات المساواة لوجه الفضل عن العوض قطعاً او وهماً لانه لا يفسد الا سعة الطعام بتمام  
الاسوا بسوا فذكر الطعام وهو مشتمل من الطعم مشهور بان الطعم علة اذ الحكم متى توقف على  
اسم مشتق كان موضع الاشتقاق علة للحكم كما في قوله تعالى والسارق والسارقة والزانية  
والزانية فعله القطع والجلد السرق والزنا والابتداء بالانتهى مشعر بان حرمة البيع اهل الجواز يعارض  
المساواة اذ لو اقتصر على قوله لا يمتنع لم يجز بيع احوالها بالآخر حال والطعام يتناول القليل والكثير  
فثبت حرمة البيع في المعنى المحسن والتفاحة بالتفاحتين والبيض بالبيضتين بالتمتع بالتمتعين  
والجوزة بالجوزتين والتعليق بالقر يمتنع فخصص الاصل المعلول بما لا يملكه من جواز بيع الاموال  
هذه الاموال بشرط التماثل والتماثل مشعرون معهما وصف في المحل من زيادة العن والحظر  
حتى يكمل زيادة الشرط لانه متى تغير طبع اصابته بشرط زائد تعظم حيل في عين المتكلمين  
كالعقد الواحد على الابضاع لما خص بشيئهم وولي دون سائر المعاملات دل على ان المشتري بالخطا  
وهو البضع محلل على ما يناسب اكلها والعز والخطا وهو الطعم لبعث النفوس به والشمية بتمام الاموال  
التي هي ما لم يصالح بها الا اموال انما يبيع اموالاً ما واصلها الا ان لا يملك الخبز مما يملكه الا يملكه  
ما لا يملكه من ربا وكذا في الاموال سبب بتمام الا انفس بوصف انها ما كولا او كسيلم اليه فلا ان الجينية  
والقدرة في زيادة العز والخطا لثبوتها في عظمها وان دلان الحكم لا يثبت الا عند وجه جنسية جعلها  
شرطاً لعل والحكم يورث الشرط كما يورث العلة لا اوجع مع الاحصان والفروق بينهما بالتأثير عند  
الامر ان علة عندنا ان حكم الربوا ذكر كل الاثان وانفس كل مطعوم لما تعذر بيان كل مطعوم فالبر  
انفس مطعوم في اكلهم والشعير انفس علف الثواب والتمر انفس الفواكه والماء انفس القابل  
ليشعر بان العلة في الطعم ولو كان القدر علة لما ذكر هذه الاشياء تكراراً مخفاً اذ صفة القدر  
لا تختلف في هذه الاربعة ولهذا قال ما ذكر ان العلة لا يثبت الا في ما لا يملكه من جواز بيع الاموال  
ومذخر وليس اقوله لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين ولا ربا في عين الصالح

الصاع فثبت ان المراد من ما جري به وهو عموم يتناول كل مطعوم او غيره للجلبس والنوع والابحار ان الجواز  
لا عموم لكونه مذكوراً لان له عملاً بالحققة اذ هو ما باعتبار الاف والاف والاف او غير ما كونه حقيقته وكان الحديث  
المشهور ووجه المماثلة شرط الجواز البيع وهو المقصود بسوق الحديث لان معناه يجوز هذه الاشياء مثلاً  
عكس لاف الباء الا الصاع فدل على اخراج فعله من ابي القول لم يعد ما في رواية فاذا اختلف هذه الا حصة في قبورها  
كيف ينبغي فذلك عند الاختلاف ولعل ان العلة عند الاتفاق وقوله ان يبيعوا الطعام بالطعام الا سواء لسواء لولا ان  
عن الشيء امر بفسده وقوله مثلاً على حال ما سبق والاحوال في مكان دخل الدار ركبته والامر بالمجاب والبيع  
مباح ففرد الامر للمال لا يجر شرط ان يبيعوا بوصف المماثلة وتوعلق المباح بشرط طيب عينية كالا مثلاً في الخارج  
وروي من غير شرط وهو اخبار في معنى الامر بل الكونه لخصيصا لعل البيع لا يملك المال بالمال بطريق التماثل وفقاً  
بالمماثلة في محله الجلبس لم يثبت بل كل جزء من هذا عوض بمماثلة اذ لو فسر احد العوضين في هذا ذكر الفضل عن العوض  
فلا تخفى معنى التماثل فلا تخفى المعادلة بل يكون استحقاقاً لذكر القدر بلا عوض ومقتضى المعادلة في حقه  
وصيانة للاموال من التحويل اذ شرط الفضل مبيع للمال لانه يستحقه بلامته وعوض والبيع شرع لتحصيله  
لان التواتر فيكون شرطاً غير ملائم للفعل فيسقط وتتماثلان في السماع بوجود التماثل في شرط الفضل  
سبب للتمتع المانع عن المقصود بالتمتع وهو التماثل في المطلق للمتعرف اذ الشرط وطول الزيادة  
يطالب صاحبه بالتسليم حكم الشرط والآخر يمنع عن التسليم لوجود الفرق فيقعان في التنازع وهذا  
فساد وما يفسد لا يفسد ويؤاخذ نعم قد رخص به لكونه ربا منهم لانه طبعه لا يتعدا هذا لكونه  
محمولاً على صحت المال والمعنون عين ما خفي ومحمولاً فيما يتنازعان عند التسليم والتسليم لم يلزم  
عند فوات المماثلة لانه في شرط الجواز حرمة الربوا لقوله في الفضل ربا والفضل اسم لكل زيادة والربوا اسم  
لزيادة يوجرام ولذا كان حكم انفس وجوب المماثلة وحرمة الفضل بناء على محلل بطلان في المماثلة في الجلبس  
وهو القدر والجلبس لا الطعم والشمية لان وجوب المماثلة لا يكون الا في ما لا يملكه من جواز بيع الاموال  
باعتبار الصورة والمخبر لان كل صورة محدثة موجودة ومعناه قائما بقدم المماثلة بها فالقدر عينا  
عن التماثل في العبادات فيجوز للمماثلة صورة والحسن عيان عن التماثل في المعاني فثبت به المماثلة  
مع ولا علة للوصف لقوله عم جديها ورثها سواء ولا اجماع وان بيع قنبر جدير بغيره لعل وفلس في البيع  
ولا ان مالا يمتنع به الا بملاكه فتعنه في ذاته فهدى الوصف لعل الوصف هو المنفعة ويرجع في الزمان فلو كان يمتنع  
بغيره بملاكه لان انتفاء الوصف فيعنه الوصف وكان الناس لا يعقدون التنازل فيه معتبر القيمة ولا في  
اعتباره سبب باب البيع وهو مفتوح في انفسه لا استوداه فهو حرة والطعم والشمية من اعظم  
وجوه المنافع والسبب في مثلها الاطلاق والاباحة بامتناع الوجه لشد الحاجة اليها دون التضييق  
اذ الحاجة تؤثر في الاباحة كالحاجة عند الحاجة وكالطعام في الغنية يباح تأويله قبح القسمة ولا  
يباح







على الاول لعاد الناس وكل ما نسب الى الرطل فهو وزن في معناه ما يباع به وان كان لا اوزان ولا موازن ولا موازنات  
بطريق الوزن حتى يثبت ما يباع بها ووزن الا انه يشق وزن الدهن بكماله لان لا يحسرك الا في وعاء  
وفي وزن كل وعاء صحيح فالحدود الادنى لذلك سائر الخلاف سائر الكماليين ولو كان موزونا فليبيع الدهن  
الدهن بمكمله يمكن يقرر بالوزن كان محارفة فلم يجز له حمل الربوا وبغير التعيين لا التباين في  
الصرف اعلم ان التباين شرط في بيع الصرف في المجلس لما سئل في كتابه ان شاء الله في غيره  
مما فيه الربوا يعتبر التعيين له التباين وقال الشافعي التباين شرط في بيع الطعام بالطعام لئلا  
يؤيد الربوا للربوة القبض وانما كنهه عنها لانها التباين ولا اله في المعدن فكذلك في غيرها ولا اله اذا  
لم يقبض في المجلس على قبض القبض والمقبوض من غير ان يسمع بالمقبوض بلا واسطه خلافا لغير  
المقبوض فيمحق شبهة الربوا وهو ما نفعه كحقيقة كافي الحال والموجز وليست ان يباع عينا بعين  
فلا يشترط فيه التباين كالمواضع فلو يابوب او يوفين وافترقا لا عن قبض وهذا لان المطلوب من  
العقد الحسن من التعرف وفلا يشترط على التعيين غير ان التعيين في النقطة لا يمتنع الا بالتباين في كل شرط  
في الصرف للتعين لا لنفسه وعن النقطة يتعين بالتعيين فلا حاجة للتباين في الصرف بقوله يدا  
بيد عينا بعين اذ اليدالة التعيين كما تقول القبض فلم كان علم على القبض او لم يلزم علم هذا الحق  
لما روى عباد بن الصامت عينا بعين يتاقت القبض لا يعتبر فيها وفي المالية عرفا لئلا يفصلوا  
بين القبض وبين غيره بعد ان يكون كالا فلم يمكن فصله اذ هو في خلاف الحال والموجز وصح بيع  
البضاعة بالبيضة والتمر بالتمرين والجوزة بالجوزتين باعيا بها خلافا لاش في وجه الطعام لما روى  
ان حكم النقص جوب التباين بين البديلين فلا مشرع الا في محل بل هو هذا المحل لا يتقبل فم يشترط التباين  
فيه في كل اصل وهو الا باحة وصح بيع الفلوس بالفلوس باعيا بها عند ابي حنيفة وايد يوسف وعند محمد  
لا يجوز كما لو باع الدرهم بالدرهمين لان الفلوس الدارجة عن فلا يتعين بالتعيين في العقود كما تقدم  
الا ان انما لو قبلت خلافا جنسها حتى لو اشترى فلوس معينة شيئا فملكته قبل التسليم لا يبطل العقد ولو  
استبدل بها صح فكذا انما لو قبلت جنسها لا سقوا الجنس وغير الجنس فيما يتعين بالتعيين وفيما لا يتعين  
به كما يمكن والوزن والذهب النفقة واذا لم يتعين بطل البيع لا لولم يتعين ولهم ان يباع عينا  
عدويا لعين عدوين فيصح كالجوزة بالجوزتين وهذا لان الفلوس عدده والعدوى يتعين  
بالتعيين وصح بيع الواحد منه بالاشنين كالجوزة والبعض وعدم تعيينها كونهما متماز وقد زالت صفة  
التبعية عنها لانها ثبتت بعرض اصطلاح الناس لا بالحكمة وقصد العاقدين تصحيح العقد ولا يصح  
الاتيين الفلوس عن التبعية او العقد غير العين ولا يتعين الا ان يصير سلعة ولا يصير سلعة  
الا بالكساد ولا كساد الا ببيع الاصطلاح على الدراج فصار هذا مباه اعرضا عن ذلك الاصطلاح

اصطلاح ضروري فان قيل التبعية مثبت باصطلاح الكل فكيف يبطل باصطلاحها وفيه نسخ للاجماع  
بالا حاد قلت التبعية في حقها مثبت باصطلاحها لا ولاية للغير عليها فيبطل في حقها باصطلاحها  
تصحى لغيرها فان قيل الفاعل في حقها من ان يكون غنا معوضا وتا فلان هذا بيع قطعة صنف  
بتقطعي صنف وهو فاسد فلم يكن في ابطال وصنف التبعية تصحيح العقد قلت الاصطلاح في الفلوس  
على صفة التبعية والعدوى اعرضا عن اعتبار صفة التبعية فيها وما اعرضا عن اعتبار صفة العدوى فيها  
ولست في ضرورة جودها وان يكون غنا في حقها جودها من ان يكون عدو به مقتضى عدو كالجوزة فانه  
عدوى وليس يمتنع في باعها فيصير بهذه الصفة خلاف النقطة لانها ضلعت غنا فلا يتصح ذلك باصطلاح  
باصطلاحها كما لا يرتفع باصطلاح الكل وخلاف ما لا يابا بغير اعيانها كما لا يابا في الكالي وقضى التبعية عدم  
عدم عن بيع الكالي بالكالي وخلاف ما اذا كان احدهما بغير عينة بان يباع فلسين معنيين بفلسين غير  
عين او يباع فلسا بعينه بفلسين غير معنيين لان الجنس يافزاده محرم النساء وصح بيع اللحم بالكيوة  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وعدهما وقال محمد والشافعي ليعاها لفا باع بلحم من جنسه بان يباع شاة بلحم  
شاة ليرتفع الا ان يكون اللحم المسود اكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون اللحم مما يلبثها فيه من اللحم والباقي بغيره  
النسقط لانه لو لم يكن كذلك لم يمتنع الربوا من حيث زيادة السقط ومن حيث زيادة اللحم وحاصرا بيع  
وهن السهم بالسهم فانه لا يمتنع الا بطريق الاعتبار بل او لان اللحم الشاة اس من الدهن في السهم  
لانه قائم بعينه ولكن يمتنع من الجلود والسهم الدهن ليس بما يم وانما حدث بالعصر  
فلم يثبت الربوا بين الدهن والسهم لانه ثبت هذا اولى ولهم ان يباع موزونا بغير موزون  
فصح كيف ما كان في المواضع الثوب بالقطن وهذا لان الكيوان ليس بموزون بل هو عدوى متفاوت  
في الوزن ما يعرف قدره بالوزن وقد لا يمكن في الكيوان لانه كنف نفسه في لصلابته وينقل  
اخرى لا شتر خا مناصلة فملك لا شتر خا من القطن من الحج والنساء لا شتر خا من القطن من الرجال  
لصلابته بخلاف كمال السكة لان الوزن في الحال يعلم ثور الدهن اذا اسنه وبين الحسن والنهي عن  
بيع اللحم بالكيوان فيما لا كان احدهما نسبة كاذوك فبما في رواية يبيع الرطب بالتمس  
مما لا اى كيا يكيل عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي لم حديث سعد بن ابي وقاص  
انه لم يشر عن بيع الرطب بالتمس فبالتمس لا يمتنع فافتح فغير نعم قال كذا اذا قصد البيع  
واشا الى العلم وهو التماس عند الجفاف وبه يتبين ان شرط جواز العقد في المماثلة في اعدل  
الاحوال وهو ما بعد الجفاف وقد لا يعرف بالتمس او كيا في الحال لان قفيز الرطب ربا يصير  
نصف قفيز عند الجفاف ولهم قولهم التمر بالتمس والتمس بالتمس والتمس بالتمس  
ايدي رطب او كل تمر خبير هكذا وقد ثبت في البيع التمر بغير ان يوزن في قمر وما يوزن في قمر



ان تمز او تصغر فسمي تمزاو هو تشر وكان التمر اسم جنس لمر خارج من الخلل من جنس ينفرد صورته  
الى ان يدرك وما بين ذلك احوال وصفات تتعاقب مع ان الذوات كالقوى تكون صبيبا ثم شابا ثم كمل  
ثم شيخا واذا ثبت ان الطر غير فاعلم وجه المثل عند العقد وقد وجدت فيجوز وان الرطب ان كان تمزا  
فيجوز البيع لتمام التمر غير ان لم يكن تمزا فيجوز لقوله اذا اختلف النوعان فيبيعوا كمن يشتري  
بعد ان يكون بلا بيد فكان جوازه لازم امر عدم ملزوم فيجوز لزومه وهذا حسن في المناظره لرفع القسم  
كما قال ابو ج حين دخل بفعله لكن لا يعرف حكمه الى انه يجوز قسم ثالثا كمنظمة المقلنة بعد المقلنة  
فانه لا يجوز سواها ولا يابا لو كان حظه لجاز لقوله لم يخط بالخطه وان لم يكن فيجوز لقوله لم يخط بالخطه النوعان  
فيبيعوا كيف يشتم واما ما ورد على يد بن عباس وهو ضعيف عند المقلنة واستحسن اهل الحديث منه  
بما اذا الطعن حتى قال ابن المبارك كفت فقال ابو حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول زيد بن ثابت عياش  
حين لا يقبل حديثه على انه ورده في الفالح الحديث المشهور فيه وكان الصحيح انه سئل عن بيع الرطب بالتمر  
لسا كدروى ابوداود في سننه ويقول وصح بيع الرطب بالرطب مما لا كيلا عندنا خلافا للثاني  
لقوله وم التمر بالتمر كبير والرطب بالتمر صغير بالزبيب كبيع الرطب بالتمر على الخلاف وقيل  
له صح اتفاقا كمنظمة المقلنة بعد المقلنة والعنف حايذ علم الفوائد بعد الخفاف اطلاق الرطب والتمر  
مطله او بالناس من صمطه ومنع الوبس مثلا او الياسل صح عند ابو حنيفة ولما يوسف لانا يعتبر ان التكا  
في الى رة الشا وشرطه العقد فيشرع العقد لا بعده فيصح هذه البيوع الا ان ابويوسف شكك هذا  
الاصل في بيع الرطب بالتمر حديث سعد بن ابى السراية عن النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ذلك لانه يعتبر المماثلة  
في احوال الا حوال وهو المال واليه الاشارة في حديث سعد بن ابى السراية في هذه الصورة وعرف محمد بن حنفية  
الفصول بين بيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب فقال الشافعي ثم نظر بعد خروج البديلين عن اسم عند  
عليه العقد فلا يكون ذلك فيكون في المعقود عليه فلا يعتبر في صحة العقد في هذه الفصول التفات ونظر بعد  
الخفاف مع بناء البديلين على اسم عقد عليه العقد وفي بيع الرطب بالتمر مع بناء احداهما على ذكر فيكون قنونا  
في عين المعقود عليه فيفسد العقد ولو باع البئر بالتمر متنا خلافا لما لا البئر متنا خلافا للنفذ حيث  
يصح بيعه باس من التمر فيمن ان الكندي يغير من التمر لان الكندي ليس بتمر اذا التمر اسم لما خرج من  
الخلل من جنس ينفرد صورته الى ان يدرك ولا ينفرد صورته التمر الكندي فلا يكون تمزا ولو باع التمر  
بالكندي نسبة لا يصح لانه مجهول لانه عدو متنا وتفاوت آحاده في الما لينة باعتبار الصغر والكبر  
وصح بيع الحجم المختلفة بعضها ببعض متنا خلافا للمرو الحكم البقر والغنم والابن قنونا ما البقر والجواميس  
فجس واحد وكذا الضأن والمغز والعباب والحماي وصح بيع الابان البقر والغنم متنا خلافا ويعتبر في  
الكبن الاصول كما في الحجم والكم والالبان في احوالها الشافعي جنس واحد لا في الاسم والصور

والصور والمقصود وان اصولها احاس صح لا يضم البعض في الزكوة وكذا الاسامى مختلفة  
باعتبارها إضافة كدقيق البوم ودقيق الشعير والمقصود مختلف ايضا فبعض الناس يرغب في بعض  
الكم فكلان دون البعض وقد يثبت البعض وبعض البعض فكذا اجزاءها لو لم يتبدل بالصفة وكذا اخل  
الوقر بخلاف الصف جنسان كاصليها ولذا كان عصرهما جنسين فيصح بيع احداهما بالآخر متنا خلافا وسعد  
المعز وصف الغنم جنسان لا خلافا للصورة والمقصود وسحق البطن والالية والجم اجناس لا خلافا  
الاسامى والصور والمقصود صح بيع الخبز بالبقر والدقيق متنا خلافا لان الخبز عدو او وزن والبركي  
نضا فلم يجمعها القروى كدروى وكذا لا يجازى بين الدقيق والخبز فلم يحق علم الربوا علم الربوا  
وعن البيع انه لا خير فيه والغنم على ان الاول وبخلافه لان تقدير فان كان البقر نسبة صح ايضا وان كان  
للبر نسبة صح عند ابى يوسف وعليه الفتوى وكذا اصح السلم في الخبز في الصحيح وقد كان رسم في نوازل ايشا  
قول لا حصة ومحمد لا يصح السلم في الخبز وعيا قول ابى يوسف لا يصح لفا شرط وزنا معلوما ولا يصح بيع البر بالتمر  
والسويق متساويا او متنا خلافا لثبته الى ان ثبت لان احدهما يترجأ فاجزاء البرا واحدهما دقيق وفي الآخر  
اجزاء الدقيق وبخلافه الى ان ثبت يكنى في ذين التسميم بالتسميم والمعاير فيها الكيل وهو غير مسو  
سهما وبين البر لاكتنا دهما فيه وكل احبات البر فلا يصح وان كان كيلا بكيل وصح بيع الدقيق بالدقيق  
متساويا كيلا عندنا خلافا للشافعي لوجه الشرط وهو المساواة ومعهما التفات عند ركا في البر بالبئر  
فلا يصح بيع الدقيق بالسويق عند ابو حنيفة متساويا او متنا خلافا لثبته الى ان ثبت من وجه لفا السويق  
اجزاء حنظلة مقلنة والدقيق اجزاء حنظلة غير مقلنة ويتبع كمنظمة المقلنة لغرض المقلنة لا يصح كمنظمة فكذا  
يتبع الدقيق بالسويق ولذا لا يجوز بيع المقلنة بالدقيق ولا يصح كمنظمة بالدقيق بالسويق فكذا  
يصح اجزائها لفا هذا اصح لتوفيق الى ان ثبت هنا وعندنا يصح متساويا متنا خلافا لثبته الى ان ثبت من وجه لفا السويق  
لاختلاف الاسم والمقصود لاذ اقصى بالدقيق الى ان ثبت والعدو وكذا حلالا لوجه من ذلك  
بالسويق وانما يثبت بالسمن او العسل فهو كل قلبي السعدى معظم المقصود وهو شملها فلا يملك  
بنوات بعض المعاصد كمنظمة المقلنة مع غير المقلنة او لا تملك مع السوسنة فائتال تصح للزراعة  
والبرية وذلك لوجوب اختلاف الجنس فكذا الدقيق مع السويق الا ان بيع كمنظمة المقلنة مع غير  
المقلنة لا يصح في الافصح لعدم المسو سهما كمنظمة لفا هذا اصح وكذا في بيع العلكة بالسوسنة يصح لوجوه  
المسوية بينها فلا يصح بيع الزيتون بالزيت والسهم بالشعير حتى يكون الزيت والشعير اكثرهما في الزيت  
وهو السهم يكون الرص يملكه والزيادة بالحقرا علم ان يصح احداهما بالآخر في اربعة اوجه ان علم ان  
الزيت الذي في الزيتون اكثر من السهم الزيت المتصل لم يصح كمنظمة الفضل الى ان علم ان  
حيث زيادة الرص والحى وكذا ان علم انه مملوك لان التمر يكون فضلا خاليا عن العود وان كان التمر







لا يذكر الحقوق والرافق وهذا خلاف الاجارة فان هذه الاشياء يدخل فيها بلا ذكر الحقوق لانها شريعت  
لاستماع ولا يحق الانتفاع بهذه الاشياء اذ المتاجر لا يشتريها عادة ولا يحد لمتاجر ولو استاجر  
الطريق الذي له بيت الدار لم يجز له ان يبيعها لانه لا يملكها الا اجارة لولا ان هذا لا يبيع  
بالاشيان كما يشترى الشيء ليشترى به فقد يشترى به لانه لا يكون المقصود منه الانتفاع به كماله ولهذا  
عاب على من لا يبيع به كماله وكونه خلاف الاجارة على ان الانتفاع بان يشترى المشتري الطريق فلا ضرر  
لانه اذا خال الطريق في العقد ولا يضر ولو استاجر اعلاوا واستثنى الطريق فسدت خلاف البيع فانه لو اشترى  
على المنزل واستثنى الطريق صح لان موجب البيع ملك الرقبة والانتفاع من ثمراته والاجارة شريعت للملك  
المنفعة فحقه كحقها ولا انتفاع بالطريق ولو استثنى بآء العلوم احصى البيع صح لان التنازل بالاستحقاق  
لا موجب التنازل لبيع الما حصة في ظاهر الرواية وكل المثل للشيء ولا شيء لصاحب سائر العلوم  
من المثل لانه لما برى بالبيع والبيع هو البناء لا الساحة لان حصة في الهواء وهو ليس بعين  
مال وللمشرب والمزقسط من المثل حتى لو باع دار مع من فاستحققت الدار دون المثل ينقسم المثل  
على الدار والمزقسط من قدره **باب الاستحقاق**

السبب حجة متعددة في نظري في كافة الناس والاقرار لاص في مقتضى العقل ان البيعة بصيرتها  
بالقضاء والقبض ولا ينافي عامة مقتضى الكل اما الاقرار فيجوز لا يتوقف على القضاء ولم يلازم على نفسه  
دون غيره مقتضى عليه والتناقص منع دعوى المالك دون الحقبة والطلاق والنسب والقضاء فملكه مطلق  
على ذي اليد قضاء عليه وعلى من ملق المالك من جهة دون غيره والقضاء بالحقبة وفرد على قضاء على الناس كلهم  
لان الحقبة حتى استحقاق الحقبة بربهاه والناس كلهم خصوم في اثبات حقوقهم في ثبات  
عنه كونه عبيدة فكان حضور الواحد حضور الكل والقضاء على الواحد قضاء على الكل كالبورق لما قاموا  
معهم للمورث في اثبات حقوقه وفي الرفع عنه قام البعض مع الكل بخلاف المالك لانه حق العبد على المملوك  
فلا ينسب الما خاضعا عن الغائب لعدم ما يجب انضابا خاضعا للقضاء عليه لانه يكون قضاء على من  
الامن ملق المالك من جهة بصيرتها عليه ايضا فتقوى ان القضاء اليه لا يملكه في حق عليه في حادثة  
لم يصير مقتضاها في تلك الحادثة ابرام بيعه ولدت عند المشتري لا باستلاده فاستحققت له تبعها ولو رهاه  
الى ما خذها ولو رهاه وانما رهاه لاجل الاستماع ولو رهاه الى ما خذها لانه لا يملكه لولا والفرق ان البيعة  
حجة مطلقة مستندة باسمها فثبت بها المالك من الاصل ولما ابرج المشتري على البائع باليمن عند الاستحقاق  
بالبيعة والولد كان متصلا بما يورثه فثبت بها الاستحقاق فيها والاقرار حجة قاصرة بثبت بها المالك  
في الخبر بضرورة الجرد وقد اندفعت الفروا بان براءة بعد انفسال الولد فلا يظهر الاستحقاق في الولد فلا يكون  
له الولد ولا يرجع المشتري على البائع باليمن عند الاستحقاق بلا اقرار ثم فصل البيعة بكتفي بالقضاء بالام

كلام عند البعض كانه بايع لما فسد خط في الحكم تبعا وقيل بشرط القضاء بالولد واليه اسناد محمد بن علي  
لواقعة بلاحل للمحكي ولم يعلم بالولد والولد لم يورث الزواجر عن القضاء كالفصال الزواجر عن الاصل يوم القضاء  
فلم يكن يورث القضاء بها عبد لرجل قال المشتري اشتري فانا عبد فاستراه فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا  
او غائبا غيبته معروفة يورث ملكه فلا ينشئ على العبد وان كان على البائع لم يورث من حوزة المشتري على العبد  
باليمن ورجع العبد على البائع اذا اقر عليه خلاف الرعي فانه لو حال العبد ارتفع فانه عبد فارتفع فاذ هو  
حر كما يرجع المثل على العبد بدينه الى اوعى اليه يوسف انه لا يرجع المثل على العبد بدينه الى العبد بدينه الى العبد  
ايضا باليمن على العبد كما في مسلم الرعي لان ضمان المثل رجوعه بالمبايع او بالكفالة ولم يوجد واحد منهما وانما  
الموجب منه الاضمار كما لا يكون عبدا ولا اوجب ضمان المثل كالموجود وكمن من الاجنبية فانه لا يجنب الاجنبية  
ولو كان سببا للضمان كما افرق لئلا يورث حصة المولى وعليه غيبته منقطعة واما ان العبد ضمن للمشتري  
سلامة نفسه او سلامة المثل من تغرر استيفائه من البائع او الشراء فانه غيبته منقطعة على امر العبد  
ايضا بالشراء اخباره بانه عبد فحكم العبد ضمانا سلامة بدله عند عدم سلامة نفسه نفسا للمغرور وقد تغرر  
الاستيفاء من البائع لغيره غيبته منقطعة فخرج المشتري باليمن على العبد حكم الضمان كالمولى اذا  
قال لاهل السوق يا هذا عبد فاني ادرى في اليان فباعوه وخففت ديونهم استحق العبد  
فان ارباب الاديون يريدون على المولى بيمينه ونفعا للمغرور وجعل كان المولى ضمن لهم سلامة حقوقهم  
من نفسه عند تغرره بالاستيفاء من ماله العبد والبيع عقد معاوضة استحق به السلامة فامكن ان يجعل  
المغرور ضمانا للسلامة على ما هو موجب نفعا للمغرور ولا يملك الرعي لانه منع معاوضة بل شئ للملك كحبس  
من غير عوض بنى لم يصير لها فنته استحق له من غير عوض فلا يمكن ان يجعل الامر ضمانا للسلامة  
رعا بيع الرعي برأس مال السلم او المسلم فيه واذا اهلك بيمين الاستيفاء ولو كان معاوضة لكان  
استبداد برأس مال السلم او المسلم فيه وهو مرام وكذا هذا في بدل الصرف فلم يكن حذا غروراني عقد  
معاوضة فلا ينشئ سببا للضمان وكذا لو اسأل رجلا غيبته عن امر الطريق فقال له اسكن هذا الطريق  
فانه آمن فسكنه فسلقه الموم امره لم يعجز الموم عن ان يرضى عنه خلافا للاجنبية في كونه يملكه  
فلا يحق الغرور فان قيل قوله فاذا هو حر مطلق على قول الموم حصة لان ثبوت الحقبة يكون بالقضاء والقضاء  
بالشهادة ودعوى العبد شرط للشهادة الما يمينه على كونه عبدا ولا يسمع دعواه لان التناقض يفسد الروك  
فكسبت بيمينه فثبت ان قضايا غيبته بعض ما يمينه بان الوضع في حرية الاصل ودعوى الرعي فيها ليست  
بشرط عبده لانه لا يخلو عن حرمه ورجع الموم لغير الشهادة ففتقروا في سببها وتهم الى تعيين الام لو اخلت عنها  
كانت الوجوه شرطا والتناقض انما يمنع من حيث انه عدم الدعوى فاذا لم يكن دعوى العبد في حرمه فلا  
شرط عبده فلا عبرة بالتناقض والصحيح ان دعوى العبد عند الموم حصة في حرية الاصل في العتق



العاصر من كل ان التناقص عن مائة اما في حرة الاصل فلحق حال العلو فان الولد يلجب من الحرب  
صغير ولا يعلم حرة ابيه وانه مستقر بالرق بم يعلم حرة ابيه وانه قد عثر على حرة والتناقص في طريقة طوبى  
للخاء لا يمنع صحة الدعوى واما في العلق العاصر فكان الولد يتفرق بلا عناق بلا علم العبد فيجوز فيه انحاء ايضا  
فيحذر التناقص فيه عفو المال اختلعت امرأة ثم اقامت سنة على ان تطلقها فلما قبل التناقص في سماع وانقضت  
الحق في مطالبة الاستبداد به كما لو اقام الحلات سنة على اعاق سيدة قبل الكفالة فانها لم تستبدد كسيدة  
بالتحريم من لدن حرة في دارها كما جعلها فالتكليف المدعى عليه في ذلك فصول منه على ما هو درهم ياخذها المدعى في حق  
بعضها لم يرجع على الدعي بشئ من دفع التوفيق فلما علم ان يقول عنت بدعوى هذا الباقي فلا تستحق الرجوع  
بالشكر ولو لم يرد على كل ما فصل على مائة درهم فاستحق منها ستمائة رجوع لمصلحة المدعي حرة المائة لو التوفيق غير  
ممكن لان الفصل وقع عن كل الاراء على ما هو فلا بد من نقض الصلح بقدر ما استحق فيرجع على المدعي بدل عذوق  
سلامة المبدل وهذه المسئلة على ان الصلح عن المجهول على ما معلوم صحيح لان الجاهل في الساقطة من ان التناقص  
وعلى الصحة الدعوى ليست بشئ والصحيح لان دعوى الحق في الدار ليست صحيحة لجهالة المدعي ولو اقام السنة  
عليه لم يستبدد لان الادعاء على قرار المدعي عليه بالتجريح للصحة الدعوى وبعبارة البيعة اشترى امته وقبضها فانها  
فادعى انها حرة الاصل او ملك فلان او معتقة او مدبرة او ام ولد وصدقة فلان او خلف المشتري فبطل  
لا يرجع بالتمتع على البايع لان الاقرار حجة في حقه دون غيره والكل من الخراج بمنزلة الاقرار وهو مختار في  
التكول لا متناه عن اختلاف مع وجه المطلق له وهو المالك الطاهر من سبب وهو الشراء فلان كالاقرار  
مخلاف الوكيل بالبيع لوانه عليه البيع فيكون له من التكول لان التكول من المضطر بمنزلة البيعة  
وهو مضطر في التكول او لا يعلم بعبه او سلامة عن العيب وكان تكوله كالبينة وان برهن المشتري على انه يملك  
المسوق لا يتقبل لنا قضه في الدعوى لان اقامه على الشراء اقرار منه بملك البايع فاذا القى لغيره كان تناقضا  
والتناقض يمنع دعوى المالك واعاقر البايع انما ملك المسوق قبل لانه غير متناقص ولو برهن المشتري على انها حرة  
الاصل وهو يدعي او برهن على انها ملك فلان وهو معتقها او جبرها او استولوا ما قبل شراءه لقبل ويرجع بالتمتع  
على البايع لان التناقص في دعوى الحرية وفرد عنها لا يمنع صحة الدعوى وتبين له ما قبضه البايع ثم ان المدة  
او ام الولد فيجب عليه ردته ولو بايع عتقا ثم برهن انه باع ما هو وقف لا يقبل لان جرد الوقف لا يزيل المالك  
مخلاف الاعتقال في حرة لو برهن انه وقف مملوك فليزومه لقبل اشترى امته وقبضها فباعها من اخر  
وقبضها المشتري الثاني ثم بايع من اخر وسلم فاستحق لنفسه فمضى قضا على الكل ورجع كل كماله رجوع عليه  
بالتمتع لا قبل الرجوع عليه كباي حرة ثمة في ملك واحد لان بدل المسوق مملوك ولا يبعد البيعة فلو ادعى  
احد منهم انه ملك لا يبيع لان الكل صار واحدا قبضا عليهم القضاء على المشتري الاخر ولو ادعت انها حرة  
الاصل او معتقة فلان او مدبرة او ام ولد وبرهنت لقبل ورجع كل قبل الرجوع عليه لان بدل الحرية ليس

ليس بملوك فلا يحج عنان في ملك واحد في ملك واحد ولو برهن ان امته اعتقها بعد شراء المشتري الاخر  
لا يرجع بعضهم على بعض لانه ليس من حرة بل من العتق بعد الشراء لانه لا يرد خلاف ما لو ائتمت المدعي  
العتق قبل الاستبداد بوجوب بطلان الاستبداد وكذا القوي لا عاق مطلقا لانه اذا لم يردضا جطلا معا فكان العتق  
بالمالك الموكود بالعتق احدى مبطلة الاستبداد حرة ونرا حرة بالتمتع في يرد فعال بكونه ملكا لانه الذي يرد في  
بعضها شك وسلمتها اليك لم يبق الاثبات وكس البرص بها شك ورسل التمن الى فصوله عموما منقذ التمن لعتادتها  
على البيع والتسليم ولو استحققت من در بيعة المالك المطلق او التناقص وقبضها بملكه يرجع عموما على بكونه بالتمتع لانه  
ما ثبت بعتق در المالك من حرة عموما فلم يرد عموما ومضربا عليه بالنقص على ان يرد فلان فلا يرجع ولو برهن عموما على المسوق بانها  
امته فليزوم لو برهن المشتري ان امته قبل العتق لم يرد عموما على حرة حاجب والسعي ذو اليد وبيعة المايح احدى الكافة  
برهن المشتري على التناقص في بعضه سواء برهن الخارج على التناقص او على التناقص المطلق لان سنة التناقص  
اقرون من سنة المالك المطلق لانه ما ثبت ولو لم يرد المالك وانما على التناقص فيرجع بيعة في اليد باليد ولو قال ذرا شريتها  
من عموما وصدقة عموما فليزوم قبل الاستحقاق فاستحققت من يرد فصار عموما ومضربا عليه بالنقص على ان يرد فخرج ذرا على عموما  
ثم يرجع عموما على بكونه بعتق دار المالك من عموما وصدقة في حاله فلان ان الشراء فاستحققت السنة عن نقضها فقامت  
لالبية ولو نقضها بعد الاستحقاق فاستحققت منها في حرة فخرج ذرا على عموما وباعتق اولا يرجع عموما على بكونه لا يعتبر  
نقضا وقما في حرة بكونه ذرا لوقفي ذرا لغيره عموما وقبض الاستحقاق وصدقة عموما بعد الاستحقاق فليزوم نقضا وقما  
بعد الاستحقاق فلما يرجع عموما بكونه بالتمتع او الصدقة مع القبض كالشراء لو نقضها وان الامته وصلت الى ذرا  
من عموما بالتمتع او الصدقة مع القبض فليزوم لو برهن عموما بكونه ان عموما او وجهها من ذرا لرجوع على  
بكونه او برهن عموما انما نقضها قبل الاستحقاق فليزوم ويرجع بالتمتع على بكونه ان عموما فصار خما عن ذرا اثبات  
ليزوم لانه سبب حرة وهو الرجوع وبكونه خما ان كان مقبولا فان لم يسحق الامه احد ولكنها برهنت على ذرا بالتمتع بكونه  
او التي يرد او الاستدلال او الكسب واداء البول يرجع عموما بكونه ان العتق بالتمتع وفردوها قضاء على التماس  
كافة والكسب عند القوا نصرا عموما ولو برهن عموما ان امته لم يرد صار مقبضا عليه وقيل لو ا  
البول نصرا لم يرد عموما على المالك فلا يرجع عموما بكونه ان الكسب نصرا فليزوم لو برهن ان ذرا ملكها وجرها او  
استولوا ما مدحول وباع عموما او اقل يرجع عموما بالتمتع على بكونه ان كان يرد شراء اكثر من حرة او يرجع لانه  
ليس من حرة بل من العتق بعد الشراء عموما فليزوم لو برهن عموما بكونه ان الكسب نصرا فليزوم لو برهن ان ذرا ملكها وجرها او  
در بعده حرة لو برهن عموما الشراء من بكونه اكثر من حرة او سلع له وظهر بطلان عتق ذرا ومكها باع امته ولم يقبضها  
المشتري فيا رجوعا فاعاها لبيع وعوا حرة بغير المشتري والبايع لان المالك للمشتري واليد للبايع والمدعي  
يدعيها فلان قضاء عليها فشرط حضورها فان برهن حرة فليزوم له با برهن البايع او المشتري ان المسوق  
ما عموما السالغ ثم هو باعها من المشتري قبل ولزم البيع لانه نقض العتق اولا وكل منقضة فليزوم برهنه بالبر







على البائع بالتمتع بالمال باع امة او دينيا رين وقبض الاربع ونحو دينار او اقترقا فسد البيع في نفسه والكفل  
ملكه نفسه بوصف الصحة ونفسه بوصف الفساد والبائع ان يستر والنصف فان عاب باع الاربع واقر  
رجل نصف الاربع فهو باع وبه خصم له انه مملوك ولو باع نصف عبدهم نفسه فاستحق نصفه نصفه  
التمتع والصحيح كان سدا لا فرق بين ان يكون الاول صحيحا او كافا سدا او كافا صحيحا او فاسدا بين  
نصف بالنصف الكمال ولو باع نفسه واودع النصف او باع النصف ثم باع نصفه بعت اودع لم يكن للثاني  
خصما للثاني لان المالك سلفه خصما سدا الوهم وقد انصرف البيع الى النصف الذي هو ملك البائع والمقبض  
في البيع الباطل امانه فلا ينصف خصما ايضا الا ان يودع عنه ان لو باع رجل نفسه واودع آخر نصفه قضى  
لنصفه ما اشترى وهو البيع المستحق في النصفين في كان في النصف الذي هو ملكه انتصب  
خصما وما هو بعت لا **فصل في التوفيق**  
العاقلة والمعتقة عليه والمعتق عليه لو كان عتقا او نسح وكل عقد صدر من العتق ولو لم يجز  
حاله وقوعه بالتقيد موقوف على الاجارة عندنا وفيه تفرقات الفصول كلها باطله ولا يتوقف على  
الاجارة انه اذا انقضى التوفيق لم يملكه ولا يملكه عليه فيلغو الاول فيكون ملكا للمالك التفرقات او باذن المالك  
الذي له ولاية التصرف ولم يوجد او التصرف الشرعي كما يتوقف على الاصل والمحل يتوقف على الولاية الشرعية فانه ثابت  
لا ينفذ وليس ان كان التصرف صدر من اهل مضافا للمحل ولا ينفذ في الغنى ده مسعود موقوف وهذا  
لان الاصلية بالعتق والتمتع المحلية تكون المال مقبوما وقد وجد اوله في النسخ والمالك له في نفسه  
فاذا اراد المصلحة فيه نفق والتمتع في نفسه بغيره في نفسه حيث سقط عنه مؤنة طلب المشتري ودار الرهن وفيه نفع القابل  
من حيث صيانة كلامها عن الاغنى فينبط القدرة الشرعية احراز الدماء الوجه على ان الاذن ثابت كذا في ١٠  
كل ما اقتراض بتخصيص النافع له اذن بذلك فان سبل اعتبار التصرف شرعا حكم ولم يوجد فلفظ قل  
لا نسلم ان الحكم لم يجز بربا آخر وقد يباخر حكم العتق في البيع بشرط ان لا يثبت حكم بلين به  
فانه ثبت بالسبب الموقوف موقوف كما ثبت بالسبب البات موقوفات ولا يلزم طلاق الصبي العاقل  
امر انه فانه لا ينفذ وان كان اهل الكلام حتى لو طلق امرأه غيب صح والحكم موجه وهو المكسوة كانه صدر  
من غير اهله لان الشرع الحكيم لم لا عقل فيما يبيع والطلاق من المصاكنه ابطال حتى مكره مصلح فالتمتع  
فيه بالجنون وهو ليس من اهل الكلام حتى لو طلق الصبي العاقل امرأه غيب بوقف عتق له فانه مالا يضر ولا يلزم  
طلاق النسخ امرأه الصبي كانه لا يجزى في حال وقوعه ولا يلزم شراء الفصول حيث سدد عليه لان البيع ينفذ  
ولا يلغو فكذا الشراء ينفذ ولا يلغو وانما يجوز البيع الموقوف بالاجارة لعابج العاقل والمعتق عليه  
وبنوع العتق كانه الاجارة تصرف في العتق فيفتقر الى قيامه وقا قيام العاقل والمعتق عليه واما  
شرط المعتق فلا ياتي به وهذا ولو اجاز المالك كان الرهن مملوكا للمالك امانه في يد الفصول لان الاجارة في

انضاف

في الاستنهاك لصفه في الابتداء واللفظ لان منفسح العتق قبل الاجارة وفي الحقوق عن نفسه خلافا  
الفصول في النكاح حيث لا يكون له الفسخ قبل الاجارة لان الحقوق كمن لا يرجع اليه له سفير ومعه هذا  
لو كان الرهن دينيا وان كان عتقا معينا يشترط لصحة الاجارة قيام ذلك العرض ايضا ثم الاجارة يكون  
اجارة نقدية اجارة عقدية تكون العرض الرهن مملوكا للفصول وعليه من المبيع ان كان ماليا وقيمة  
ان كان منبذوات كانه شراء من وجه وشراء الفصول كانه يتوقف على اجارة الغير ينفذ عليه ويحققه است  
الرهن لان المالك عتقا كان الفصول بائع مال غيب وشراء العرض به من وجه والشراء كانه يتوقف لان الرهن يلزم  
في ذمة المشتري في الشراء ملزم بالتزامه بخلاف البيع لان قيامه بالمبيع وهو ملك الغير وسفر الغير  
يلزم العتق مطلقا بالتوقف لئلا يفتقر الغير فاذا اجاز المالك البيع بالعرض كان مجزى بغيره فمكره عتقا  
عما اشترى فصار الفصول مستقضا عن المالك ما باعه وان كان جوازا لان استقضا بغيره في شراء وانه  
كان لا يصح قصد الاذن ثبت مقتضى الشراء فيشت ببيوط والشراء مشروع في نفسه يكون مشروع عا وبيع عليه  
المالك بتمتع واعتبار جانب الشراء اص من البيع كانه يوافق الاصل لغيره تفرق العاقل عليه واعتبار جانب  
البيع مقتضى التوقف على غيب وهو خلاف الاصل ولو هلك المالك لا ينفذ باجارة الوارث في الفصولين  
كانه يتوقف على اجارة المورث لنفسه فلا ينفذ باجارة غيب ولو اجاز المالك في حوته ثم مات فقد هلك المبيع  
ولم يدر انه هل كان قايما وقت الاجارة او لم يكن جازا البيع في قول ابي يوسف اولا وهو قول محمد لان الظاهر  
نفاؤه وقال ابو يوسف لولا الجوز حتى يعلم قيامه عند الاجارة لوقع النكاح في شرط الاجارة فلا يثبت بانك  
صح اعاق المشتري من المشتري باجارة سمح حتى لو غصب عتقا باعه واعتقه المشتري لم اجاز المورث البيع  
اجاز العتق استسنا عن المشتري وحال محذور وفيه وهو رواية عن ابي يوسف كانه يجوز قياسا وحاصل الحكم  
راجع لما ان اعاق المشتري من العاصب باطل عند محمد وزفر لان الاعاق تصرف يخضع مملوكا لغيره  
الاعاق بالحدث ولم يوجد لان الموقوف لا يغير المالك فله المالك بالحقا وكذا نقاد مع التوقف وعند الاجارة  
ان ثبت المالك بطريق الاستناد وبنايت من وجه دون وجه ولا يصلح شرط للاعاق ولذا لا يصح ان يعتق  
العاصب ثم يملكه باء الضمان وكذا ان يعتق المشتري والحنبل للبائع ثم كثر البائع وكذا لو اقتبض المشتري  
من العاصب ثم باعه ثم اجاز المالك البيع الاول لم يفسخ مع ان البيع اسرع نقاد من العتق كانه اصح الى المالك من  
البيع حتى لغا باع العاصب ثم لوى الضمان ينفذ البيع ولو اعاق لم يولى الضمان كانه ينفذ العتق والمالك تب  
والمأذون على ان البيع كانه الاعاق وكذا لو اهلك العاصب المقتوب عتق لولا الضمان لا ينفذ اعاق المشتري  
من العاصب فكذا هنا وعند الاصنف واليه يوسف موقوف على ان ينفذ المشتري باجارة المالك العتق الى المالك  
ثبت موقفا بغيره مطلق موضع كانه المالك فيتوقف الاعاق في توقف المالك وفسد نقاد كانه من حقوق  
والشئ لفاقتو ينفذ فحقه فاذا توقف لحقوقه وصار كاعاق المشتري من الراهن فانه يتوقف نقاده

التقيد



حتى اذا اجاز المرقن البيع منذ الاعاق على المشتري وكما عاق المشتري من الوارث عند ان التركة المستوفى  
بالدين فانه يتوقف ثمة الاعاق حتى اذا اجاز الغرماء بيع الوارث منذ الاعاق على المشتري وكما عاق الوارث  
عند ان تركة مستوفى بالدين فانه اذا قضى الدين بعدو بخلاف اعاق الغاصب بنسبه لان الغصب لم يوضح  
لما اذا ملك لكونه كغيره وانما يثبت الملك بضرورة عند لاه الضمان كذا في حق من ملكه لغيره لان فلم يكن  
الغصب في الحال سببا لملك المستوفى الملك ويتوقف الحق على ان يكون له موصلا فيكون سببا عند لاه الضمان  
والحق وجب قبله وظلا وما لو كان في البيع خيا لا يملك بطلان وخيار الشرط يمنع انعاده في حق الحكم احلا فلان الملك  
معدوما لوجه الخيار مانع منه فلم يصح ان الاعاق مطلقا لملكه فيلحقه دعوا البيع مطلقا والاصل  
في الاسباب المطلقة انه يملك في حق الحكم بلا تنازع والتراخي انما يثبت بضرورة في حق الغير ولا ضرر في توقف الملك على  
فوجبه التعلل بالمال السبب في حقه ومعنى توقف الحكم انه موقوف في حق الحكم الى ان يتقرر الملك بما هو موجود  
في حق الاحكام التي يتقرر الملك بها والمشتري من الغاصب اذا اعتق ثم ملك الغاصب باءا الضمان لا ينفذ  
اعتاقه عند البعض لان ملك المشتري ثبت بناء على ملك الغاصب كذا في حق الاعاق فكذا اعتاق فكذا ما ثبت  
بناء عليه والاصح انه منذ كان ملكا المشتري ثبت مطلقا سبب مطلق وهو الشرط فاحتمل العقب عند الاجارة بخلاف  
الغاصب لانه مكرها الغصب وهو سبب ضروري لا مطلق كما ان الملك ناقصا كملك المالك لا يبيع اي لفا  
باعه المشتري من آخر ثم اجاز المولى البيع الاول لم يخر البيع الثاني بالاجارة بسبب البايع وهو المشتري الاول ويمكن  
بات فاذا طرأ على ملكه موقوف لغيره ابطر وهذا لان الشرط اسبب مطلق موصى لافان المالك فاذا صار المالك  
البيع الاول يثبت الملك للمشتري با ما مطلقا لوجه السبب مطلقا فيسقط الملك الموقوف الذي هو ثابت للمشتري  
استا ضروري انه لا يجوز اجماع عقدين نافذين في محل واحد على الحال فان قيل المالك بالبات ليس بائع للملك  
الموقوف حتى يثبت الملك للمشتري موقوفا فاولا ان لا يكون نافعا لان المنع اسهل من الرفع قلنا ليس المنع  
او الرفع انما يكون عند التعارض ولا تعارض في ملك المالك الموقوف لم يظهر في حق المالك وانما ظهر في حق الشا  
المتعاقدين لان البيع قائم بها واذا اجاز المالك البيع الفضولي فملك البات يثبت للفضولي والمالك الموقوف  
ظاهر في حقه لان الفضولي عاقق فوقع التعارض بين المالكين فرفع البات الموقوف فان قيل الغاصب  
اذا باع المخصوص بملكه عند لاه الضمان منذ البيع وقطر اعلى الملك الموقوف ملكا بات ومع هذا لا يطلبه  
قلنا ملك الغاصب ليس ببات لنبوة من وجده ووجه لان سببه ضروري لا مطلق فلا يظهر في موضع  
لا ضرور فيه فلا يظهر في ابطال توقف البيع والشرط موضح لافان المالك وهو سبب مطلق فيجوز ان يظهر  
في ابطال الملك الموقوف ولا فيه عذرا لوقوع هذا البيع متعلق بتناقله ولا قل وتناقله لا قل متعلق  
باجل المالك وهو بائع العقد الاول وربما لا يحسن فان اجاز بعد العقد الثاني واكمل منذ فتلحق  
تفاده بما فيه خطر فيمنع اجاز خلا ولا عاق كذا في ضرورة العذر ولما لا يجوز اعاق البيع قبل القبض

القبض وبيعه كذا في كذا فان عذر المشتري في بيعه على ملك المبيع قبل القبض فتن ان باع مال الغير على انه ملك  
عن بلد حنيفه انه يتوقف البيع على يتوقف الاعاق فان لم يبع المشتري في حقه او قبل ثم اجاز المالك البيع  
لم يخر اتفاقا لان الاجارة لم يصح ان العقد لنوات محل وهو المعقود عليه اما له لاهات فظاهرا وكذا اذا  
قبض لانه لا يمكن الجاب البدل للمشتري بالقتل بعد باقيا بيا البدل لولا ملك المشتري عند القتل مكانا قال  
بالبدل فيحقق النوات كالمالي بدل بخلاف البيع الصحيح فانه لفا باع صحيح ثم صرف في يد البايع لا يفسخ العقد  
لنبوت الملك عند القتل فامكن الجاب البدل بعد البيع قايما لقيام بدله ولو قطع يد العبد ولم يعتقه المشتري  
فاخذها ارشها فاجاز المولى البيع فارشه لمشتريه لان بالا حارة نسب لم الملك لم يخر وقت الشراء فظاهر  
ان القطع كان على ملكه فلان الارش له وبهذه حجة لما عاقه لغيره والعذر له ان الملك من وجهه يكتفي لا يتحقق  
الارش لانه لا يرد ان المالك اذا قطعت يده واخذ الارش ثم لقي في الرق كالا رشا كمواده وكذا لفا مطلق  
قطعت يد المشتري في يد المشتري والبايع فاجيز البيع فارشه لمشتريه بخلاف الاعاق لا تقتار  
لما الملك من وجهه ويصدق بازاله على نصف المثل ان لم يكن مقبوضا للمشتري فلا يكون في ضمانه  
فيكون بيعه مالم يضمن وان كان مقبوضا فيه بغيره عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وانما يثبت  
بطريق الاستناد وكان بائعا من وجهه ويصدق به ومن باع عبد رجل فارلوا المشتري في العبد وقال انك رحت  
بغير امر صاحبه وجحد البايع ذلك وقال بغيره بغيره باع صاحبه فاقام المشتري بينة على اقرار صاحبه العبد  
انه لم يامر ببعده او اقام نسبه على اقرار البايع بذلك لا يفسد بينته لبطانة دعوى بالتناقض لفا اقرارها  
على هذا العقد وسما فلان اعتراف منها لصحة وتناذره اذا طاهر من حال العاقل مباشر العقد  
الصحيح النافذ الموقوف بدعوى عدم الامر بدعي عدم الامر بعد اقراره فلا مر فبان متناقضا فلم ينع  
الدعوى والبينة انما سمح لفا ترتبت على دعوى صحيحة وهذا من كل ما من في الزيادات ان المشتري اذا اقر  
صدق مدعيه واقر بان العبد للمشتري واخذه المشتري ثم بدعوى على اقرار البايع بان العبد للمشتري وهو  
يرد الرجوع باليمن يقبل بينته وقد قولان العبد في مسلة البايع الصغير في يد المشتري وفي مسلة الزيادات  
في يد المشتري وشرط الرجوع باليمن ان لا يكون العيين سائما للمشتري واذا كان كذلك ينع ودعوى الرجوع  
باليمن في مسلة الزيادات لوجه شرط وفي مسلة البايع الصغير لا ينع ودعوى الرجوع باليمن لعدم شرط وقيل  
انما اختلف لوجه لاختلاف الموضوع فوضع البايع الصغير في يد البايع من عا اقل البايع قبل البيع واقراره  
على البايع اقرار البايع قبل البيع لانه للمشتري فصار متناقضا والمتناقص لا ينع ودعواه ولا يسمع بينته  
وموضوع الزيادات اقرار البايع بعد البيع واقراره على البايع اقرار البايع بعد البيع  
انه للمشتري فلا يصير متناقضا فيقبل بينته وان اقرار البايع عند القاض ان رب العبد لم يامر بالبيع  
بطر البيع ان طلب المشتريه فلكه فقد صح اقرار البايع وان تناقض في الاقرار لان التناقض لا يمنع







وطهرانه مقدس نفسه وان ضمن البايح ربح على المشتري بملك ثلث الدنانير وسلم له ومن باع دار الرجل وادخلها  
المشتري في سنة لم يجر البايح وعندئذ يضمن وهي مسلمة غصبه كذا الغصب والله تعالى اعلم  
**باب السلم** هو اخذ عاجل بأجل واقتضى بهذا الاسم اختصاصه  
بحكم تلك الاسم عليه وهو تغيير احد البدلين وتأجيل الآخر قبل التسليم والتلف يقع وهذا العقد يكون  
مجالا في وقت فان اؤتمن البيع بعد وجوه المعقود عليه في ملك العاقد والتسليم انما يكون عادة بما ليس بوجوه  
في ملكه فلكون العقد مجالا في وقت سمي سلفا وهذا مستحق بالكتب فتدبر قال ابن عباس رضي الله عنهما ان الله  
احل التسليم المجرى وانزل فيه الحول آية وتلى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم بين ايديكم شيئا فابتئوا  
والسنة فقدروا انتم عن بيع ما ليس عند الانسان وخص في التسليم واجماع الآلة والقياس بالي جواز له  
المسلم فيه بيع وهو مودوم وبيع مودوم غير مملوك او مملوك غير مودوم والتسليم لا يبيع المودوم اجماع ولكن كان  
بما ذكرنا ونصح بلفظ البيع بان يقول اشتريت منك كذا بكذا كذا اذ ان قوله في ملكك كذا وقال  
لا يبيع لانه عقد خاص ثبت بلفظ خاص بخلاف القياس كذا بعد عنه وليس ان كل واحد منهما مملوكا بالجملة  
والبيع اسم جنس فاصيب لما يبيع به يوبى باسم جنس ويبيع فيما يضبط صفة ويعرف قدره لان المسلم فيه دين  
وهو يعرف بالوصف فاذا امكن ضبط صفة ومعرفة قدره صح التسليم فيه وفكر كوزني ممن كدتمن ونحوه بخلاف  
الدراهم والدنانير لانها امان لا محض والمسلم فيه مبيع فلا بد ان يكون مضمنا ولما لم يكن مسلما يكون باطلا عند ابن  
ابان وعند ائمة من يكون بيعا بمن مودوم مضمنا العاقدين بقدره اذ كان وقد قصر المبادلة بالدرهم  
الموجلة ولا اعتبار في العقود كذا وقولها بان اصح لان المعقود عليه المسلم فيه وانما يصح العقد في كل اوجبا  
العقد فيه فذكر غير مملوك ولا وجه لتخصيصه في كل اذ كان ماله يوجب العقد فيه وهذا اذا سلم البر او غيره  
الفرق في التقدير وكثيرا يشعر بالاصول في كل اذ لم يسم من اسلم منكم فلتسلم في كل معلوم ووزنه  
معلوم لا اجل معلوم وعدوى متعارب كالخوز والبعض لان المتعارب مالا يتفاوت احاده في القيمة ويضمن  
بالمثل معلوم مضبوط الوصف مقدور التسليم فيجوز التسليم فيه عدها والصغير والكبير سواء لان هذا التفاوت  
ساقط لا اعتبار فيما بين الناس والتفاوت انما يعتد به فيهم فاذا اهدروا اصدروا التفاوت صار وجوده لهم  
سواء او اذا سقط اعتبار التفاوت مساو من ذوات الامثال بخلاف البطح او الرمان لتفاوت احاده تقاوتها  
فاذا فاكروا بطنى بطنى ويطبخا بطنى ويطبخا بطنى ولا يوزن جزاء بطنى بطنى وتفاوت لا اجماع  
في القيمة يعرف العده في التفاوت فلهذا يصح التسليم فيه عدها وروى الحسن بن حنيفة قوله ان التسليم لا يبيع  
في بعض النعمان لتفاوت احاده في المائنة كما لا يبيع التسليم فيه عدها كذا لا يبيع بالكيل ولا بالوزن  
لا يبيع كذا لا يبيع بالكيل فلا يبيع كذا لا يبيع بالكيل ولا يبيع بالكيل ولا يبيع بالكيل ولا يبيع بالكيل ولا يبيع بالكيل  
انه لا يبيع عدها ايضا لان في النزاع عند التسليم والتسليم بسبب المتفاوت فصار كالسفر والالتفات

قلت المقدار يعرف بالكثير من وبالقدر اخر فينقطع المنازعة بينهما بذكر الكثير والعقد والغسل فيصح  
التسليم فيه عدها خلافا لما حكى في كذا من ما دام رايي والمسلم فيه مبيع فما هو من كذا يبيع ان يكون مسلما فيه كذا  
لا التقدير وبعد ذلك وقطعة صفر موزنة فلا يبيع التسليم فيه عدها والله ان ثمنه عارضة ماله  
باصطلاح النكاح والعاقدان اعترضا عن هذا الاصطلاح حين عقد التسليم فيه وما اعرضنا عن الاصطلاح  
على كونه عوديا وليس من ضرر وزنه من ثمنه في ثمنه اخرج عن ان يكون عدها كذا يجوز والبعض  
واللبس والاحتجاج ان سمي ملبس معلوم كذا احادها لا يختلف في المائنة فكانا عدها بين متعاريين ووزن  
كثوب يتن طول وعرضه ورقعة اعلم ان التسليم يصح في الغياب كلما لا شرط اخر ما معلوما وطوله  
وعرضه بذراع معلوم وصفة معلومة لان مقدار المائنة يصير معلوما بذكر هذه الاشياء والتفاوت البير  
بعدها غير معتبر لانه يفيض الى المنازعة المائنة من التسليم والتسليم فلا يشترط الوزن الا لفا التسليم في  
المبرق فانه لا يوزن بيان وزنه ايضا لان قيمته لا يرتفع بخلاف اختلاف الوزن وما لا يضبط صفة ولا يعرف  
قدره لا يبيع التسليم فيه لانه يرون الوصف يبيع بحكمه فيفيض الى المنازعة المائنة من التسليم والتسليم  
وقد كان كذا في التسليم فيه وقالوا ان التسليم لا يبيع لانه لا يبيع في جنس ووزنه وصفته بان  
يقول ابرئ بن خنيس بنت مخاض جندا وعبد تركية ابن عشرين سنة جيد يصير معلوما والمائنة القليلة بعدها  
لا تمنع صحة التسليم في الغياب وليس ان اسلم في مجهول فلا يصح كذا في كذا الكبار وهذا لا يبعد ذكر  
ما ذكره اخبرهم بين تفاوت عظيم في المائنة باعتبار مكان اخر في المصاحفة والملائمة والخصاصة والخلوت  
للنساء والذهن والكمياسة وحسن السير والمتطهر في الدواب فانك ترى عبد بن او اثنين متفقين  
في الاوصاف المشروطة ومع ذلك يبايها احدى بالوف والاخر بالف قال الشيخ رحمه الله رب فرب بعدد الاثني اربوا  
والف تراهم لا يبايرون واحدا وهذه معان لا تضبط بالوصف ولا يبيع جهالة فاحشة منصفية  
الى المنازعة من التسليم والتسليم ولا يلزم من الغياب لانه اخذت عن القياس بان يبيع ابن عباس رضي  
فانما اجاز التسليم في الغياب ووزنه لا يوزن لانه لا يكون ورواهما لان الغياب مصنوعة العباد والعباد  
انما يبيع بآلة فاذا اجماع القياس والآلة تحت المصنوع والتفاوت البير بوجه لا يعتد به في التفاوت  
بين كجروا كجروا في البر فاما الحيوان فخصه الله وهو كذا يكون على ما تدرك كذا وقد صح عن ابن عباس ان  
الشيء من تسليم في الحيوان ويؤخر فيه جميع اجناسه حتى العصفاء فير فان قيل التسليم في الحيوان انما  
لا يبيع لتفاوت تعجب الناس فيه والتفاوت في العصفاء غير معتبر بينهم فينبغي ان يصح التسليم فيها  
قلت العصفاء في النقص عليه ليعين النقص لا للمنع والنقص لم يفسر بين حيوان وحيوان ولا  
في اطرافه كالفرس والالام لا يبيع عدها في معتقاة وتفاوت بين رأس ورأس وكذا وكذا معتبر  
فيما بين الناس وبما سون كاجله ولو اسلم فيه وزنا اختلفوا فيه ولا في جلوده عدها لتفاوت الالاف



الطول والوزن والصفة وقال ما كل شيء التسليم في راس الحيوان وطلوه عده اللقوات وكل في الخطب حرمنا  
وكل في الرطوبة حر اللقوات الالفابيين طولها تسعة اذنه منبر او ذراع في حوز لها كان يعرف  
به ولا يتفاوت وكل في الجواهر والكرز لما في عده متفاوتة لتفاوت اعدادها في الكمية بالقوة والتدوير  
وفي الامور التي تباع وزنا يصح التسليم فيها لا تعلم بالوزن وكل في المنقطع عن ايدى الناس وهدم المسلم  
على وجوه ان كان المسلم فيه موجودا عند العقد منقطعاً عن ايدى الناس عند طول الاجل لا يصح اتفاقا وان  
كان منقطعاً وقت العقد موصوفاً في ايدى الناس عند الحز او كان موجوداً عند العقد وعند الحز منقطعاً  
فيما بينهما لا يصح عننا خلافاً للرسالة في قوله وان موجوداً من وقت العقد الى وقت الحز فصحة اتفاقا ولا  
ان التردد على التسليم انما يترط حال وجوب التسليم والمسلم فيه مقدور التسليم عند وجوبه وهو زمان حلول  
الاجل فيصح العقد كما لو كان موجوداً من وقت العقد الى وقت الحز ولو لم يكن سلفوا في  
التمار حجة بحد صلاحها فالحديث دل على ان الوجوه معتبر من وقت العقد الى وقت الحز ولا نه اسلم في  
غير مقدور التسليم ولا يصح بهذا انه معدوم حال العقد والمعدوم لا يتصور تسليمه وانما يصح مقدور التسليم  
بالوجوه وهو موصوف ومالكه موصوف لا يثبت القدر على التسليم نعم القدر على التسليم شرط حال وجوبه  
ولكن كل وقت بعد العقد يجوز ان يكون حاله معدوم وجوبه لاحتمال ان يموت المسلم اليه فيجل الاجل وان كان المسلم  
فيه موجوداً من وقت العقد الى الحز فلم يأخذه بعد الحز حتى انقطع عن ايدى الناس خربت التسليم بين الطرفين  
واخذ راس المال وبين ان ينشط وجوهه فيأخذها اسلم فيه وقال زفر يبطر العقد وستر راس المال  
للحز عن تسليمه فصار له الوكيل المبيع في بيع العين قبل التسليم وليس ان اسلم قد صح وتقرر تسليم  
المعتوه عليه معارض على سرف الزوال فحضر العاقد فيه كما لو ابيع المبيع قبل القبض وبه فارق هلك  
المبيع فالمعتوه عليه ثم فوات اصله وهذا الانقطاع ان لا يوجد في سوق يباع فيه وان كان قد يوجد في البتة  
ولا في السكك الطرقي في غير جنس وزنا وعقد لا نه ينقطع عن ايدى الناس خصوصاً في الشك لا يجراد  
الماء حتى لو كان في بلد لا ينقطع يصح مطلقاً وان كان في جنس يصح وزنا لا عده لا نه عده متفاوتة وانما يتبع  
التفاوت بذكر الوزن وعن ابل حنيفة ان السكك لا يصح في الكبار من السكك التي يقطع وزنا لا اسلم في اللحم  
لبيان الماكسة في رفع عظمها واختلاف رغبات النيام باختلاف موضعها وصح التسليم في السكك المالح  
وزنا وضرباً معلوماً معلومة التور وحبس الوصف مقدور التسليم لانه غير منقطع ولا يصح عدها  
لتفاوت احادها وعن ابل حنيفة ان السكك لا يصح في الكبار من السكك التي يقطع وزنا لا اسلم في اللحم  
عدها حنيفة وقال لا يصح ان يبين جنس ونوعه وسمته وصفه وموضعه وقدره في حقه حتى يبين  
من الجنس ما نه من لانه موزن عاقد معلوم ببيان هذه الاشياء ولذا يخبر بالمثل في ضمان الخدوة  
ولصح استقراضه وزنا والاستقراض لا يصح الا في المنكيات ويجوز فيه ربا الفضل بركة الوزن والوزن

والوزن وضع التقدير المنكيات فكان مضطرباً فصح التسليم في الالة والشحم بخلاف اللحم الطيور كانه لا يقدر على  
وصف موضع منه ولـ ان اللحم ينزل عند عظم العظم ويكون عند ضعفه فكان التسليم فيه مجهولاً وبهذا الوجه  
التعليق يقتضيه صحة التسليم لانه ان منقطع العظم كان اللحم يتفاوت بتفاوت التسمين والزوال وهذا يختلف  
باختلاف فصول التسمين فما يعتد به في التسمين يعتد به في الصف وهذا جهالة منفعية لا الشرائع وهذا التعليق  
يقتضيه ان لا يصح التسليم فيه وان كان منقطع العظم وبه لا يصح لانه ان يكون معلوماً بعلمين فعدم احدهما لا يدل على  
للوزن والتسمين بالمثل مبيع فالحمض ذوات القيمة في رواية سويح الجامع والاستقراض وزنا مبيع ايضاً ولئن  
سلم فامكن اعدان القيمة لانه ما ناله صورة ومعنى القيمة لا بالاصورة والموجب الاصلي بقا العين فيها والمثل  
اقرب الى العين فكان اعدل منها كان القبض محسوساً في العرض واجبة فامكن اعتبار المقبوض ثانياً بالمال  
يقع على الموصوف في الذمة وبالوصف عند العقد يعرف الموصوف عند الحز ولا يمكن الابطال بعينه او بذراع رجل  
بعينه اذ الم يرد قدره ان التردد على التسليم وقت وجوبه شرط فلا يتحقق الا ببقاء ما عتق من الكيال والذراع  
للا وقت الحز وبقاؤه موصوف فربما مضى قبل فيفضله لا الشرائع بخلاف بيع العين فانه يصح لما حرم ولا يرد  
ان يكون الكيال مما لا يفسد ولا ينشط كالقصعة ونحوها فان كان ما يفسد كالسكر فيه كالدسر وجوب  
لا يصح يمكن الممانعة الا في قرب الماء استحساناً للتعامل فيه كذا عن ابل يوسف ولا في طعام قربة معينة او تمر خالصة  
معينة لان القدر على التسليم عند وجوبه شرط صحة العقد ولا قدره الا بوجوه المسلم فيه ووجوه موصوف  
فربما يغيب انه يعجز عن التسليم واحتمال الفساد وهذا العقد ملحق بحقيقة الفساد واليه اشار النجوم  
بقوله ارايت لولف حبب اعد تمره ثم استخر احدكم مال اخيه حين سئل عن التسليم في تمهيد بعينه وثق  
كانت النسبة لا قدره لبيان الصفة لا لتعيين المكان كالحشم لم يثنى رابوا العتاي في غرغانه يصح كارت  
فكره لبيان الجوهرة وشرط جواز التسليم بيان جنس المسلم فيه كز او شعير وبيان نوع كسقية او خبثه وبيان  
صفته كجيد او ردي وبيان قدره كز كيلاً كيلاً معروف او كذا وزناً لانه اذا لم يشهد هذه الاشياء صح التمسك  
المانعة من التسليم والتسليم بين رب التسليم والمسلم اليه لان المسلم فيه يختلف باختلاف الجنس والحق والماله  
والصفة والقرقرية يعطى المسلم اليه جنساً او نوعاً او قدرا غير ما يطالب به رب التسليم وليس الرجوع الى قول  
احد ما باحوت من الاخر لان كل واحد كحج يطلو الاسم كل بقدره بيان هذه الاشياء لينقطع الممانعة ويكف  
الاكل فلا يصح التسليم الا مطلقاً وقال السالك في بيعه يصح حاله وموكله لانه علم به بيعه ما ليس عند الناس  
ورخص في التسليم مطلقاً فاشترط ابل حنيفة في ربا عاقد الكس ولا نه ما في الذمة فصح حاله بيع العين  
ولست اقول ان من اسلم منكم فليسلم في كبر معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم قال صاحب الاسرار فيه  
وطاهر حرم التسليم عما رزق الله من اوصاف كمن قال سكر من دخل طاربه فليدخر غاصي البحر  
فغير المطلق في حديث الرخصة كذا وفيه اشكال لانه لا يفتى الحصار ما جاز من التسليم في الكد كذا



لقد سلم صح في الموضع والمعدود فكان الحديث ساكنا عن بيان التسليم للمال وما رواه ناطق فيصح فحكم  
ويمكن ان يقال ان الاصل عدم جواز التسليم كونه بيع مالم يسع عند الزمان وما رواه النضر جواز الاموجبة  
ولا يصح الا موطلا وما رواه حكاية حال كذا عموم له وقد اريد به التسليم الموطا اجماعا فلم يرد عليه لثباته  
ولا ان القدرة على التسليم المحقق عليه شرط العقد فانه يستلزم حصوله فيكون له  
شرطا ضروريا وهذا لان التسليم عند المالك ليس له ما يعرض عن البيع باقرا لان المال لا يكون الا مفلسا  
وانما يشترطه وفعا لما جرتهم والرضع ما استفتح ففرض قيام المحرم وهو العن عن التسليم منها  
ولو قدر على تسليم لم يوصد المرضض حتى على الاصل وهو عدم الجواز ولا يصح الا باجل معلوم كما روينا  
فكان لا ينفذ الا النزاع واقل الاصل شهر في الاصح وعليه الفقيه لان من حلف بقبض حقه عاجلا  
ففضاه قبل تمام الشهر بقره لفا كان مادون الشهر في حكم العاجل كان الشهر وما فوقه في حكم الاجل  
وقيل ثلاثة ايام كالا في شرط الخيار وقيل اكثر من نصف يوم كما ان المجل ما قبض في المجلس والموجر  
ما لم يقبض فيه ولا يمتد المجلس منها اكثر من نصف يوم عادة وبيان قدر رأس المال وان كان ثارا  
اليه فيما يتعلق العقد مقدار كالكبير والموزون والمعدود وقال ابو يوسف ومحمد لا يشترط  
معرفة القدر بعد التعيين بلاشأنه حتى لو قال الخبز اسلمت هذه الدراهم وتزبد ولم يرد ذلك  
الدراهم او قل اسلمت الكبر هذا البقر كذا من الدراهم وان لم يرد قدر البقر لا يصح  
عنده وعندهما يصح واجمعوا ان رأس المال لو كان ثوبا او جوازا يصير معلوما بلاشأنه لانه ان القضي  
هو اعلام يحصل القدرة على التسليم وينقطع النزاع وفما حصل بلاشأنه الى العين لانه ابلغ اسباب  
التعريف ولا يشترط اعلام القدر كما في النكاح والاحد والنوب فانك لا يشترط اعلام ذراع النوب لو كان  
المال اجماعا والذراع في المعدود معلوم كالقدر في المقدرات ولو كان جهالة قدر رأس المال انخفض  
الاجالة المسلم فيه لان المسلم اليه مع رأس المال شيئا فبما وجد بعضه زيو كان الدراهم لا يخلو  
هذه فزده ولا يستبدل في مجلس الترو وقد انفق ما عداه فيبطل ما عداه العقد بقدر ما رده فاذ لم يكن رأس  
المال معلوما لم يرد كما استحق المسلم وفيكم يبي ولو كان قدر رأس المال معلوما بوزن المعدود معلوم في كس  
اسمى العقد وما ينفذ الاجالة المسلم فيه في الاحتراز عنه وان كان موهوما وكان له ربحا في العقد لحن  
عن تسليم المسلم فيه فيما جاز الى قدر رأس المال والظاهر انه لا يكون قابلا فمادركه من فيضه الى المازعة او لا  
الدعا او لا يقال موهوم والموهومات لا تعتبر لان الموهوم في هذا العقد كالتحقق لانه شرع مع الحان في كون  
بيع المعدوم وشرط جواز البيع وجهه المبيع الا يرى انه عدم كس اعتبر الموهوم في تحو ابط بعينه بخلاف  
ما لو كان رأس المال ثوبا لان النزاع صفة لا يتعلق العقد بمقداره واعلم الوصف بعد الاشارة  
ليشترط ولما لو اشترى ثوبا على انه عشرة فوجع احد عشر سلما الزيادة ولو وجد شتمه لا يخط عنه شيء

شيء من الثمن والمسلم فيه لا يتقسم على عهد الذرعان لشرط اعلفه لان الاوصاف لا يباها شيء في الما قدر  
الذرعان لا تؤدي لاجهالة المسلم فيه وهذا المسلم فيه ما علم المقدرات فتؤدى لاجهالة المسلم فيه فيفسد  
العقد ومنه فروع على التسليم ما نه درهم في كثر بقر وكثر شعير ولم يبين رأس مال كل واحد منهما لا يصح لانت  
اعلام قدر رأس المال بشرط فيقسم الما نه على البقر والشعير باعتبار القيمة وهي يعرف بالحزر والظن ولا يكون  
قدر رأس مال كل واحد منهما معلوما حتى لو كان من جنس واحد يصح لان رأس المال يتقسم عليها على السواء او  
اسلم جنسين ولم يبين مقدار احد منهما فان اسلم دراهم او ثيابا يبر في كثر بقر وقدر علم وزن احدها ولم يعلم  
وزن الاخر لا يصح عنده لان اعلم قدر رأس المال بشرط عنه فانه لم يعلم احدها بطل العقد في حقته فيبطل  
في حقته الاخر لانه حقته الاخر اولى والصفة وبيان مكان الاثنا فيما لم يجر ومونة كالبقر وكونه وقال  
ابو يوسف ومحمد ليس بشرط وكما ان شرطاه مع وان لم شرطاه يتعين مكان العقد للتسليم لان التسليم  
وجب بالعقد فيتعين مكان العقد للتسليم كما في البيع ولانه لا يذام مكان آخر فيتعين كاد او قاي  
الا مكان في الاول لطلقة على قول الكرخي فصار كالقرض والغصب ليس ان تعين مكان العقد  
لما بالتعيين مباحا ولم يوجد او ضرورة وجوب التسليم عليه في الحال كما في القرض والغصب ولم يوجد له  
السلم يصح الا موطلا ولا يتعين مكان العقد للاثنا فاذا لم يتعين ولم يعين مكانا اخر يبي مكان الاثنا  
مجهولا وجهالة ينفذ النزاع كما في الصفة لان قيم الاشياء يختلف باختلاف الاماكن فيما لم يجر ومونة لا يختلف  
باختلاف الصفة وعن قذا قيل ان الاختلاف في بيان مكان الاثنا موجب الى ان عنده كالاختلاف في  
الصفة وقيل على عكس لا يتعين المكان ففسد العقد عندها حتى لم يحج لا ذكره فكان اختلاف في موجب  
العقد فيتنى ان كان لو اختلف في الثمن ورأس المال عنده ففسد الشرط حتى اخرج الا ذكره فكان كالاختلاف  
في شرط الخيار ولا جبر ولا جبر ولا خلاف الا في الثمن الموجر باه باع عبدا حاضرا بتر موصوف في الزمة لا اجل بشرط  
بيان مكان الاثنا للبقر عنه في الصحيح وعندهما يتعين مكان العقد والاخر استاجر دارا او ابناء بالكل  
ومونة ربا في الزمة عن بيان مكان الاثنا وعن موضع الدار للاثنا وموضع تسليم الواكبة لا موضع العقد  
والقسم بان اقتسما دارا وشرط احدهما على صاحبه ثيابا حلا ومونة لزيادة غرس او ثيابا في نصيبه فعنده  
يشترط بيان مكان الاثنا لصحة القسم في الصحيح وعندهما يتعين مكان القسم للاثنا وما لا عمل له  
ولا مونة المسك والافود لا يحتاج فيه الى بيان مكان الاثنا عندهم لا يفسد فجمعة باختلاف المكان وفكر  
في الجامع الصغير وسوغ الاصل انه يتعين مكان العقد للاثنا وفكر في الاجارات انه لا يتعين ويؤيد  
في التوضيح شافه وقال لا يستأجر المكان الا ما كان ولا يجب للثمن يتعين ضرورة باعتبار ولو عينا مكانا بطل  
لا يتعين لان الشرط انه لا يبيد لا يعتبر وقيل يتعين لانه يفيد سقوط خط الطريق عن رب التسليم  
ولو عينا التسليم المصير فيما لم يبيد ومونة يتقضى بان المصير تباعد الطريق كان واحدا في هذا الحكم وقبض







جعل المسلم فيه مبيعاً لأنه دين سقط وبالسلم ثبت الدين وجازت رأس المال محتمل فحل رأس المال  
مبيعاً لأنه دين ثبت مثله فاعتبر في حكم ابتداء السلم في حرم الاستبدال بداس المال ضرراً ولا يلزم  
أن لا يجب قبضته في المجلس لأن قبض رأس المال وجب للمسلم فيه لأنه لما وجب فيه أن يكون ديناً وجب  
حبس ماله ما لم يملكه وما وجب تأجيله وجب تأجيله عنده ولما لم يثبت حكم الابتداء في جانب  
المسلم فيه لم يثبت فيما خلفه وهو تأجيل قبض رأس المال ومن أسلم في كربة فلم يملك له الأجل اشتريه المسلم  
من رجل كذا وأمر رب السلم بقبضه منه قفاً الحق فاقضاه رب السلم لم يكن قفاً ولو كان الكفر قفاً  
فأمر بعض الكفر صح ولو أوفى في السلم بقبضه لم يمتنع لنفسه فأكاله لم يمتنع لنفسه صح والأصل  
فيه نفي النقص عن بيع الطعام حتى لو فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ومحل الحديث إجماع الصنفين  
بشرط الكيل وقد اجتمع هنا صنفان بشرط الكيل أحدهما المسلم إليه رب السلم أن يأخذ ذلك الكيل من البائع  
افتقاراً لمقتضى صفة حوت من المسلم إليه وبإيعاده وصفة حوت بين المسلم إليه ورب السلم فلا بد من  
الكيل من بين من لصفته بين المسلم إليه وبإيعاده وصفة بين المسلم إليه ورب السلم فإن قيل  
بيع المسلم إليه رب السلم سابق على اشتراؤه المسلم إليه من بايعه فلم يكن المسلم إليه بايعاً بعد الشراء فلا  
يلزمه القبض فثبت السلم وإن كان سابقاً فقبض المسلم فيه لاحقاً للقبض في باب السلم حكم عقد  
جديد وكانا حدوداً لكل العقد على المقبوض صححق البيع بعد الشراء وهذا لأن العقد ناول ديني في  
ذمة والمقبوض عين والعين غير الدين حقيقة وإن جعل المقبوض عن مائة ناول العقد في حق حكمه  
وهو قوة الاستبدال لولا جعله عن مكان استبدالاً بالمسلم فيه وهو حرام أما فماده فهو عين حقيقة  
فصار بايعاً ما اشتريه ماله قبل الكيل فيبطل خلافاً للعرض لأنه أعاد ما يمتنع بقبضها فكان المقبوض  
عين حقه تقديراً ولا يلزم تملك الشئ لنفسه نسبة فلم يمتنع الصنفان بشرط الكيل يجب كبر واحد  
للمتبرع لحق الوكالة ومن أسلم في كربة فأمسك السلم أن يملك المسلم إليه في طرفي السلم ففعل وهو  
غائب لم يكن قبضاً لأن أحد الكيلين لم يبيع إذا تناول عيناً مملوكة للمسلم إليه لا لرب السلم لأن حقه في الكيل  
لا في العين وجعل الدين في طرفه محال وإنما استحققه في العين بالقبض فصار المسلم إليه مستعيراً للطرف منه  
وقد جعل ماله لنفسه فيه فبقى دين رب السلم كالمال وصار كالمال في دفع الدين لا مديونية كمال الدين الذي  
دينه فيه فوذن لم يصرفاً خلافاً للبيع فإنه لو اشتريه من آخر لم يملكه عيناً وأما أن يكيله في طرف المشتري  
فمفعول للمشتري غائب فوق قبضه كالأمر صح لأنه تناول ماله من ماله العين بالبيع ولما صح للأمر  
البائع وكما علمت في أملاك الطرف وصار الطرف في يد المشتري صفاً فصار الواقع فيه واقعاً في المشتري حكماً  
ولما لو اشتريه البائع بالطحن فطحن في الدقيق للمشتري وفي السلم للمسلم إليه لا لأمر بالطحن  
لم يصح في السلم لأنه لو في ماله السلم إليه فصار كالمال بعد العمل كالمال صوبه قبل وفي الشراء صح الأمر لأنه لا

لا في ماله المشتري فإن قيل في فصل الشراء ينبغي أن لا يصح الأمر أيضاً في حق ثبوت القبض لأن البائع لا يصلح  
وكما علمت المشتري من القبض حتى لو وكله بالقبض فصار المبيع قلباً أم بالطحن لا بالقبض وإنما ثبت القبض  
حكماً وجاز أن يثبت الشئ حكماً وإن كان لا يثبت قصراً وكذا لو أمسك أن يصبه في البحر فقبضه يمكن من مال المسلم  
المسلم إليه في السلم ومن مال المشتري في الشراء ويؤثر عليه الثمن كما في البيع ويؤثر عليه الثمن كما في البيع  
لأنه نائب عنه في الكثير والقبض حصراً في المبيع في طرف المشتري ولو أمسك في الشراء أن يكيله في طرف البائع ففعل  
لم يصرفاً لأن المشتري صار مستعيراً للطرف ولم يصبه في طرف البائع العارية لأنه لا يتبعه بل لا يصير الواقع  
واقعاً في يد المشتري فصار كالمال وإن يكيله ويؤثر في جانب بيت البيع وكما لم يصرفاً المشتري فبعضه لا يثبت  
للمشتري فإن بدا بالعين صار ما بضا للكل أما العين فله حصة الأخر فيه وأما الدين فلا يخلط به ولا يصير  
قابضاً من استقرض من آخر كمن طعم وأمر أن يزعمه وصار رب الأرض قابضاً لتمامه بملكه ولكن دفع  
ديناراً لصانع فأمر أن يزعمه عدله نصف دينار ويؤثر في حقه وصار مستقرضاً وصار الأخر قابضاً  
قابضاً لتمامه بملكه فافق قبل البسول الصانع الثوب لا يصير المشتري وهو رب الثوب قابضاً بغير اعتبار  
بذلك الاتصال فلم صار قابضاً بما باعتباره قلباً المحصور المعصور عليه من العسل وهو الصبيح لا العين وهو  
الصبيح والعسل له الجواز الفاعل لأنه عرض لا يقبل انتقال عن محله فلم يصير المعصور عليه بالثوب فلم يصير قابضاً  
وإن بدا بالدين لم يصرفاً بما أمانة الدين فلم يصبه العسل وأما العين فلا يخلط حال المشتري بماله نفسه  
قبل السلم فصار ماله كالمال المبيع قبل السلم لا المشتري عند البيع حصة لم يمتنع البيع فافق  
لأنه حصل ما كان المشتري يمتنع أن لا يقبض المبيع فلم يمتنع قبضه بالبائع بالعين فلم  
كان لخطأ حصل بل هو المشتري وعنده أن ما كان المشتري يمتنع أن لا يقبض المبيع لأن الخطأ ليس  
بامتلاكه عندهما قبض السلم فيه وتجب عنه وجوب عيباً قوياً فعنده حصة لم يمتنع أن قبله المسلم إليه  
العيب الحادث عاد السلم لا انتقاض القبض وإن لم يملكه كحادث عيب آخر لا شيء عليه لأنه وجب  
ذمة رب السلم من ما قبضه صار قفاً صابلاً عليه فلو أخذ للعيب شيئاً لصار كالمال والفضل يرد وقال  
أبو يوسف إن لم يملكه عيباً لم يملكه قبضه ورجع عليه بما شرط في السلم كما هو أصله في قبض الزبدي  
مكان للياد وقال محمد إن لم يملكه قبضه عليه فمقدور الانتصان من رأس ماله لا يمتنع عنه بعض المبيع فيرجع  
بعض الثمن اختلفت رب السلم والمسلم إليه في قدر رأس المال أو المسلم فيه أو فيها بان قال رب السلم  
أسلمت الكيل خمسة دراهم في كربة وقال الآخر أسلمت عشرة دراهم في كربة وبرعنا فعنده أبو يوسف وقيل  
هو قول أبي حنيفة وفيه بقدر واحد بينة المسلم إليه وثبت الفضل وعنده محمد فقه يعجز عن عشرة دراهم وبكرين  
على المسلم إليه وإن قال رب السلم أسلمت الكيل عشرة دراهم في كربة وقال الآخر أسلمت الكيل عشرة دراهم في كربة وبرعنا  
فقه بينة رب السلم وثبت الفضل وعنده محمد يعجز عن عشرة دراهم وإن قال المسلم إليه أسلمت



عشرين درهما في كثرته وقال رب التسلم اسلمت عشرة في كثرته بقدر واحد وقبل سنة كل اثبات الفصل  
منه في عاربت التسلم بعشرين وعلى المسلم اليه بكونه عند محمد قبيح بسلين بثلثين درهما عاربت التسلم  
وثلاثة اكرار على المسلم اليه بكونه عند محمد قبيح بسلين بثلثين درهما عاربت التسلم  
فيكونها امكن وقد امكن ثمانية كل واحد من عاربت غير ما يدعي صاحبها انهما اتفقا انه لم يجر  
بينهما الا عقد واحد فكيف بعشرين اسلمت في كثرته وقبضت الامة فصار لهما التسلم فماتت الامة في يد  
المسلم اليه بقيت الامة وعليه قيمتها يوم قبضتها ولو تقابلا بعد ملك الامة صح لان صحته الامة بعد قيام  
العقد لانه في العقد فسخه بدونه لا يكون وقيام العقد بقيام المعقود عليه وهو المسلم فيملكه فان كان  
دينا فبذلك العين لانه مبيع حتى لم يجر الاستبدال به قبل قبضه فصح اضافة الامة اليه بعد موت الامة  
ابتداء وبقي الثمن عليه بعد موت الامة لانه الباقي اسهل من الابداء ولذا الفسخ العقد في المسلم فيه يفسخ  
في الامة وان ماتت تبعاً في عليه بقاها وهو عاجز عن ردّها لموتها فيجب عليه رد قيمتها والتتابع  
وهو بيع ما يتبعها بما يتبع من التسلم حتى يبع الامة ويبقى بعد ملك احد العوضين في كل واحد منهما  
مبيع فيه فيكون العقد قائماً بقيام احدهما فيصح ويبقى الشراء بالفسخ عكسه اي لو اشترى الامة بالفسخ ثم تقابلا  
فماتت في يد المشتري بطلت الامة ولو تقابلا بعد موتها قال الامة باطله ايضاً لان المعقود عليه في البيع  
الامة فبقي العقد قائماً وبطلت الامة فماتت لم يبق العقد فلم يفسخ الفسخ ولو لم يفسخ الفسخ لفوت  
محل العقد لانه غير المحل محيل القول المدعى الروايات والتاويل اي كان في لوقال المسلم اليه شرطت كذا نقيا  
وقال رب التسلم بشرط نقيا قال القول للمسلم اليه لان رب التسلم تعينت في ان كان الصحة لفظا هرات  
المسلم في مع رداة بردي على رأس المال وكلما تعينت وهو من ينكره ينفعه من وفوق قول صاحبه لا  
محاضر وفي عكسها بان لقي رب التسلم شرط الرد وانكر المسلم اليه الشرط اصلا القول رب التسلم  
عند ايه حينئذ لانه يدعي الصحة فكان القول له وان انكره في لفظ الظاهر من انه لا العقد انما هو عينية  
والظاهر من حال التسلم التعادى عن المعصية وعندها القول للمسلم اليه لانه منكره ولو قال المسلم اليه لم يكن  
اجرو قال رب التسلم كان له اجرو القول رب التسلم عندهم لان كل مسلم اليه خرج مخرج التعتك لانه  
ينكره وينفعه وما هو حق وهو لا جبر لانه في المسلم اليه يتعين الفساد وعوضه لكان باطلا فان قيل المسلم  
اليه ليس بعتك لانه يدعي الفساد وفيه تنفع لعوده رأس المال اليه فليس الفساد لعدم الاجل محذور فيه  
اذ السافعي لحوزه حاله ولا يعتبر النفع في رد رأس المال بخلاف مال الكلدان في الفساد ثم قطع  
ولما اجرو القول رب التسلم يرفع في بيان مقدار الاجل اليه ايضا وفي عكسها بان لقي المسلم اليه الاجل  
واكره رب التسلم قال القول للمسلم اليه عند ايه حينئذ وعندها رب التسلم لانه ينكره حقاً عليه وهو الاجل  
فكان القول له وان انكره الصحة كرت المال لاقال المضارب شرطت كذا نصف الربح وزيادته عشرة

عشرين دراهم والمضارب يقول شرطت نصف الربح مطلقا فان القول لرب المال وان كان فيه  
فساد والعقد لانه ينكره استحقاق الربح وليس ان اتفقا على عقد التسلم اتفاق على شرط لا ان شرط  
الربح يتبع وتبع التسلم بغيره لا حصل فسادا متفقين على الصحة فان كان الاصل بعده انكرا عما اقره ولا يغير  
لما اختلفا في الشراة واتفقا على الكساح فان القول قول من ادعى انه كان بشبهه خلاف مسلم المضاربة  
لانها بلانمة لانها لافاحت كانت شركة واذا فسدت صارت اجازة فلم يتفق على عقد واحد فان دل  
ظاهراً على التعادى عن الناسد فلا يدل على ان يتار عقد آخر فاذا كان كذلك لم يعتبر دعواه في العقد  
فبقي بخرجه لوعى استحقاق الربح على الجاهل وهو منكره فكان القول له اما التسلم فعقد لازم متقدماً لتقوى  
الصحة والفساد فكان القول لمن يدعي صحة وانما حصل ان من خرج كلعه بعينه كان باطلا وكان القول لصاحبه  
عنده وان خرج ففسد متبانا شكوا بغيره واتفقا على عقد واحد فالقول للمدعي الصحة وعندها المنكر وصح  
المسلم في نحو شرطت ونقمة لانه يوفى بالوصف واذا كان لا يوفى فلا خير فيه لانه يبيع دينا والدين يوفى  
بالوصف وبدونه يبي بغيره لانه لا يفسخ الا ان يرضى وان استضعف في شيء من ذلك بغيره اصل صح استحقاقا وصوت  
ان يقول للمخالف اخرون بخلاف من اوكمل يوافق رجل ويرى رجله بكذا او يقول للمصانع اصنع لهما من  
فضلك وتبين وزنه وصفته بكذا والقياس ان لا يصح لانه لا يمكن تجوز اجازة لانه اسما على العمل في ملكه  
لفا لاويم ملك الصانع ولا سعادته ببيعها ليس عنده وله سلمي التقوى شرط وجب الاستحقاق ما روى انه استضعف  
خاتما ومنه وان كان المسلمين يعاملون من رسول الله صلى الله عليه وسلم انما انكره في مثل الاجماع وهو كقول الحكم  
فانه جاز استحقاقا لتعامل الناس وان بلال القياس جواز لان مقولاً لمكث وما يجب من الماء ومحمل وكذا  
لوقال السمان اعطى شربة ما فليس واجبه باجر فانه يجوز لتعامل الناس وان لم يكن قد رما شرب وما يحتمل  
من طهر معلوما ولا اصل فيه ولم يراه المسلمون حسنا فمعدا الحسن وقدره الا استضعف حسنا  
فكان حسنا وكان كالمشهور يقول الاستضعاف موعدة وانما يتفق العقد بالتعامل لاجازة مفعلة  
عنه ولما ثبت الخيار لكل واحد منها والصحيح عند الجمهور انه بيع لان محمد بن ابي ساه شراؤه كرهية القياس  
والاستحقاق ففضل من كافي تعامل وبين مالا تعامل فيه والمواعيد يجوز قياسا واستحقاقا في الكل والمعدوم  
اعتبر موعده اصلا الى جهة كطهارة المسحاضة وعكسها الماء المستحق بالعطش وقد تحققت الحاجة فضاء  
اذ كل احد لا يجد خافا يوافق رجل او خافا يوافق اصعبه وبيع المعدوم قد يكون للحاجة اصل بيع النافع ثم  
قال ابو سعيد البرقي لو المعقود عليه العمل لكان الاستضعاف استغفال من الضرع وهو العمل فستحق العقد  
به وليس على المستضعف عليه ولاويم اليه العمل ولا يصح ان المعقود عليه العيين المستضعف فيه ولما روى الجاهل مفعلة  
عنه لانه صفة او من صفة قبل العقد فاخذ جاز وانما سطره بوعده احد لانه لم يشأ بالاجازة ابتداء حيث  
طلب العمل ولذا اعلم الصانع فغير ان يراه المستضعف باجم من يرفع صح لان العقد لم يتعين فيه قبل اختياره



واذا احضر وراه المستضع فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه لانه اشترى ما لم يره وهذا يدل على استحباب  
المعقود عليه العين لان خيار الرقبة انما ثبت في بيع العبد ولا خيار للصانع بل في بيع العبد لا في بيع ما لم يره وبذلك  
ان لا خيار للصانع لانه لا يتقرر على تسليم المعقود عليه الا بشرط فانه يحتاج الى شراء الاديم والامات العمل والفساد  
بعضها ببعض باع وعنه بل لا يوسف انه لا خيار له لو اخذ منه اما الصانع فلم يره واما المستضع فلان في اثبات  
البيان اضرار بالصانع فبالا يرغب في شرائه بنكر الصفة والصحيح ان المستضع بالخيار ولا خيار للصانع  
ولا بيع فيما لا تعامل فيه كالحياض والنبات لان محو الاستضعاء التعامل ولا يجوز في تعامل فيه فيعمل بالقياس فيما  
تعامل انما لو اذا امكن اعلامها الوصف ليقرر تسليم ولو صرف لا جاز فيما فيه تعامل صار مسلما عند اية حينه  
وعندها هو مستضع ولو صرف لا جاز فيما لا تعامل فيه صار مسلما عندهم حتى يشترط قبض رأس المال واستحقاق  
الوصف لا يكون له خيار الرقبة واما حاصل البيع كما كان فينا امكن تصحيحه سلكا واستضعاءا لكنهما كانا  
الاستضعاء اعمالا للفظ في حقيقة وحملها لاجل على التعبد في المدة بخلاف تعامل فيه لانه لا يمكن تصحيحه  
استضعاءا محلا لتسلم ضرره وهو ربح التسليم لان جوازها باقتناء والسنة المستقيمة واجماع الا  
وجاز ان لا يستضع بالتعامل وفيه شبهة لان عند ذوق الشافعي لا يجوز ولا يكره الغريب الاستضعاء  
بعضه عن محض من جنبه بعد العقد فيمنه مستويا بالغيب القرض بعد الا قبض حتى لو غيب رب السلم  
كما لو استوفى كرا من المسلم اليه بعد عقد السلم بصرفا صا ولو كانا قبله لم يصرفا صا لانه شرطه  
يجب استوفيا دين السلم بدين آخر عليه ولا يصير موفيا دينه آخر عليه بدين التسليم كما يكون استوفاه  
وانما يصير موفيا دين التسليم بدين آخر اذا وجب دين آخر عليه بعد عقد التسليم لان آخر الدينين ايقانه ولما  
اذك اليه يحصل بالتعاضد والتعاضد مع عند وجوب آخر الدينين والعرض والتسليم سلم في كثره وسط  
فباع رب التسليم من المسلم اليه بعد ان يكون وسط وقبض اكثر العبد ونسخ البيع بما هو منحل وجوبه  
رؤية او شرط او غيب قبل القبض بقضاء او بطلاق او بعد القبض بقضاء او بغيره رب التسليم بقضاء اكثر  
الذي هو دين العبد ولا يجب عليه بقضاء اكثر المقبوض لولا الغش في بيعه ما وده عليه العقد والعقد ورده على كره  
في الزم كره في بيعه وكذا الغش فلو لم يره اكثر حتى حل السلم صار قضا صا او لم تنص صا لوجود  
علاوة الاستيفاء بعد ارتجاع البيع وهو قبض عين محض بعد التسليم وكذا الوبايع العبد قبل التسليم وقبض  
اكثر بعد التسليم لم يمس الاستيفاء بقبض عين محض بعد التسليم ولو كان البيع والمقبض قبل التسليم لم يصرفا صا  
وان تنص صا لانه لو صار قضا صا لدين السلم ايها الدين عن العبد لكان آخر الدينين ايها الدين فيصير  
استيفاءا بالتسليم في قبض القبض وصار كالموارة العبد لغيب رضا بعد قبضه او باقائه فان اكثر لا يصير  
قضا صا بالكره وان تنص صا لانه حقه الاستيفاء بالتسليم في حق البيع والا فانه عقد جديد في حق الثالث  
قضا صا اكثر مقبوضا لانه الغنية عن العبد في حق البيع وما يمكن على وجه الاقتضاء بعقد آخر لا يكون استيفاء

استيفاءا للمسلم فيه فكان استيفاءا لغيره وجب التسليم بكثره واحدا واخذ رجلا لم يره عند اية حينه ومحمد لانه  
اعتياض من الجوهرة فله قيمة لها وكذا الوجا باردا ورقه بها لم يره عند ما لانه اقاله فيما لا حصة له من الثمن وعند  
اي يوسف يصح فيها لانه احسان من الجاشين وقد قال لهم خيركم احسنكم قضا وكذا الوجا يازيد بعقير  
او با نقض بعقير واخذ ورقه صرحا فانه يجوز ولو جاز ثوب انقص بوزاع ورقه درهما ففصل لم يره عند ما  
لانه اقاله فيما لا يعلم حصة له في الذراع وصف وعند بل يوسف يجوز انما لو جاز ثوب ان يرد نزع وطلب  
ورما ولو اسلم ما تركه بكثره فباع رب التسليم من المسلم اليه كرا يابن الى اجر وقبض اكثر وقضاؤه عن  
السلم قبل نقد الدين لم يكره ان القبض في التسليم كان العقد فكلما اشترى ما باع باقرا ما باع قبل نقد  
الدين ولو استلمه رجب عليه مله لان القضا لم يصح فان قبض عليه مثلا فمما صا لم يره الجاز لان القضا  
قايما بما هو موصوف به يصح قضاؤه عن التسليم فكذا الضمان ولو قبض اكثر الذي عليه لم يره قضاؤه عن التسليم  
لان الدينون نفقة بائنا لافكان ما قبض المسلم اليه من رب التسليم غير ما وجب عليه بجهة الضمان وجب  
ويبلغ الدية والمقبوض عين والعين غير الدين وانما جعل المقبوض في حكم العين في التسليم احترازا  
عن الاستبدال ولا استبدال هنا جائز فله جعل المقبوض عين الدين وهذا كبيع رب التسليم كرا من  
المسلم اليه مباح وما لضافه قضاؤه السلم صح ولو لم يقبض اكثر وما صا لا يصح لان قضاؤه لصر في  
في البيع قبل القبض فان غيب اكثر عند رب التسليم واجبا والمسلم اليه احوه معبأ فمما صا صا لان  
شرا ما باع باقرا ما باع بعد النقص صح وان اخذ التسليم بمثل فمما صا لا يصح ما لم يمسكه لما صح  
ولو قبضه المسلم فقبضه رب التسليم وما صا لم يكره لانه لو اخذ رضا المسلم اليه وتراضيا انه  
يكون وكذا صا صا كره التسليم لا يصح فمما اولى وكذا الوضعية اجنبى من المسلم اليه واودعه اجنبيا  
واحال على الغاصب او على الموضع رب التسليم لم يكره لقيامهما مقام المحل ولو لعب عند الغاصب  
او الموضع قبل ان ياتي به صح كما لو قبضه من المسلم اليه بعد الغيب **باب المتفرقات**  
صح بيع الكلب عندنا ومن تملكه سوا كان مملوكا او غر محله وعن بل يوسف انه لا يصح بيع الكلب العفور  
لان له يشترط به فصار كبيع الموام الموفية وعند الشافعي لا يصح بيع الكلب اصلا لانه يبيع عن بيع الكلب  
وقالهم ان من السحت من البع عن الكلب وكذا في سورة خنيس فيم يبعه كالحسنه في عكسه الشاة ويهد  
لان نجاسة التوراة نجاسة العين ونجاسة العين انه هو انه وجاز بيعه ولا يبر عذرة وصح امتنا في ان  
فلا يجمعان ولست اماري بن عباس انه لم يره من بيع الكلب الا كلب صيدا وما يبعه وعن ابن عمر  
انه لم يره في كلب ياربعين درهم فدل ان بيعه جائز ولا في مضمون ولا في مال يتقوم له الا اصطليا في صح  
بيع كالبازة وهذا لانه غير مخلق لمصاطن ويجوز فيه الشح فكان مالا وبيع الا تنقاع به سرعا  
حراسته واصطليا وان كان متوقفا خلاف الموام الموفية لانه لا يشترط به ما هو مملوك على ابتداء التسليم







الى ان يستوفى كل الزم فصار مضطرا في له احقه صاحب الزم وكان له ولاية له ان يغيب صاحب الزم لكي يصل حقه  
الى بعض حقه من البيع فاعتبر الخاضع وكما علم صاحب لا مترا عالة لا تخرج مع الضرورة وحيث كعد الرهن فانه يرجع  
بما ادى لكونه مضطرا في كل حين كما اذا كان له ان يرجع عليه كان له والبر كجس عنه الى ان يستوفى حقه كالكوميل  
بالشر اذا له من مال نفسه ومن باع امة بالنز مثقال ذهب فتمت قيمتها مثقال ذهب وخمس  
مثقال فضة لانه اضاف الالف اليها ولا رجحان لاحد على الاخر فاستوفوا ان قال بالفرض من الدراهم والوزانير  
فوليه خمس امة دينار من المتأخير وخمس مائة درهم وزن سبعة لانه اضاف الالف اليها فانصرف الى وزن مبيع  
في كل فرد منها ومنه اربعة ادرام حيا ونفسا تارونقا وهو لا يعلم فانفقها او ملكك ثم علم فليس عليه شيء وقدمت ايضا  
عند البيع ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله ان يوفى بيمينه ويرجع عليه باليمين لان حوت ربت اليمين وعنت في صفة  
ملكه في قدر ولذا لو كان المقبوض قال له ان يرد ويرجع فمكروه ولو قبضت دون حقه فمكروه لم يستطع حقه في المطالبة  
بالباقي فكذا اذا قبض دون حقه وصح الا انه تغذر تخمين الوصف لانه لا قيمة للمجردة عند المطالبة بحسبها ولا يرد  
الى الربا فيصار الى حقه من المقبوض والمطالبة باليمين احياء الحق في الجردة واليمين ان المقبوض من حقه حتى  
لو كونه المعروف والسلم جاز ولو لم يكن من جنس حقه لكان استبداد ببدل المعروف والتسلم وهو جاز في حق الاستيفاء  
واما ان ياتي حقه في حقه لا قيمة له المأخر ولا يمكن تداركها بغيره الا اصل لان التقابل لغيره على النابض مما لم يمنع  
افرج طرأ وباض او كسر طرأ في ارض رجل فلو كان اخذه له لرب الارض لانه صاحب ستمت اليه بدلا احد فله  
احق به ولانه حديد قال الله تعالى ليشكونكم الله شيء من الحديد تناله ايديكم وما حكم من المبيع في الفرج وكذا  
عند الحديد اخذوا لغيره على الجرم كسبه وسبه وهذا الفالم ليس لرب الارض ارضه للاصطفا اذ  
لكم لا يضاف الى شيء يصلح سببا الى باعده لكونه لا يرد ان من نصب سبكة للخناف فتعذر بها صيدا وظل  
صيدا ان اوقع نائمه من السكر والوراسم في قبليه ولم ينفذ ولم يكن مستقرا فانه لا يملك كذا اخذ فان صاحبه  
فجبه لرب الارض لانه صار اخذ الحيا فيعتبر بالواحدة حقيقة فان قيل ليس ان لفا عسل  
التي في ارضه كان العسل يملك لرب الارض وان لم يمدحها لكونه فليس الفرج والسفن حديد لانه اسم كمال  
يؤخذ لا يحل له اما في المال وما به هذه الصفة وكذا انكسر لان اصل البراج والانتخاب بلا خلاف  
ثابت والعبد يملك اخذ والعسل ليس بصيد بل هو من اكل الارض وقد صار قايما بارضه فيكون اباها لكان  
ينبت في ارضه وطيب او ذاب يجمع في ارضه حرمان الماء فانه يملك لرب الارض وان لم يكن الارض معدة لكون  
القصصان لفا اي نسا باب احدهما عن الاخر لان النجاس دليل التشابه وانكسرتا جان سوب كل واحد منهما  
مناب صاحبه ولذا انما يابا على ابي عن الاخير وزيان فوجر القبض الحياج اليه وزيانا لا يوجب الاخير عن  
الاخير لان الاخير عن لرب بعض الاعا والمجهر اليه وقبض العصب بحاش من الشئ لانه ينفذ مكر الزم  
عند له الضمان وقبض الشئ ينفذ مكر التعريف بخلاف قبض الوهية والرض لانه لا ينفذ للمكر اصلا غصب عبدا

عبدا واشتراه صار قابضا لنفسه العقد ولا يحتاج الى تحديق ولو كان مبيعة او ربحا لا حرم من قبضه  
بعده ومثله في الملك والحجب بالتمسك والافتراء في الصرف والمقبوض بعقد فاسد وبخيار الباطل الغصب  
لانه مضطرب بالقيمة وبخيار المشتري كالرهن لانه مضطرب بالتمسك بها فصار قابضا لافاشته اذ حيا اما قال  
صار قابضا لنفسه العقد لان الغرضين قايما وكان كل واحد منهما قابضا بنفسه كالمقبوض ولو لم يملك  
احدا كالا ان لو يملك احدهما فسيلا لم جبه العقد في التام لا يصير قابضا بنفسه العقد لانه مضطرب بقيمته  
الاخر فغناه المرحون ولو اشترى ابريق فضة بدين روميا اضاف اذ في الدار شرط من الزيادة وهو كالا  
لانه لم ينج بالقبض فثبت انما يثبت في الحال شرط بعضها ومن حيث لا يحل ان لا يشترط قبض الاصل ولو لم يره لكن  
حقه العقد بالتمسك من الزم الاول فلابد من قبض الابريق والتمسك وان كان التخييد لا يصح الا بعد انتساح العقد  
الاول والمبيع مضطرب في بين التمسك في العقد الاول فلابد من قبض من القبض المستحق باع عن الغائب من طفله حيا  
لو باع من اجنبي والتمسك الا برين لا تناوله اذ العود هو الظاهر هنا وحقه قبضه حتى لو مات قبل ان يرجع ماله  
على الاب لانه لم يكن في يده مضطربا لان ملك الاب في من لا يكون مضطربا ولو وهب غنمه الغائب منه او وهب  
الوهية من الموضع الحاج الى تحديق القبض لان القبض الواجب بالتمسك ينوب عن قبض فان بلغ العصب  
معا ومقبض العقد الا لغيره من الابن بخلاف عبده ومنه والفسر ان انفسه الوالد من نفسه حقوق العقد من جبه  
الصغير لا يرجع الى الاب لانه لو رجع الى الثاني فخرج الحقون الا الصغير كان الصغير تارة بنفسه وصار الاب  
كالرسول الا انه يستوفى ذلك بولاية الابن لصغيره وبالبلوغ زال العجز وانقطعت الولاية فعاد الى الاب  
وفي شراء الوالد من غير حقوق العقد من جانب الصغير رجع الى الوالد حكمه غنى لان حقوق العقد من الطرف  
الاخر لا يرجع الى الوالد فلا تفرق بين الثاني فصار الاب كالكوميل حيا اذ باع العصب واحارة من غاصبه الحيا  
البيع منه ويرى من الضمان وصح اعارة منه ولم يبرأ حقه شفع لان الاعانة حصة المنفعة فلا يوجب الملك  
بلا قبض فانه اصار قابضا بالاستعمال يرى من الضمان بخلاف الوهية لانه غنى على العين وبخلاف الاعانة لانه  
لما لوفى بجيش من الاجرة فنان في ضمان العين لانه لا يجتمعان وصح امره ببيعة ويرى تسليمة لانه لا ياتي في الضمان  
للكوميل بالبيع لفا استخدم العبد وصح توكيد العاصب توكيد بشارته وصار قابضا بالعقد في الغاصب لفا  
توكيد بشارته المقتضوب لافسان صح وصار قابضا بنفسه بطريق العقد حتى يملك العبد على الامر كذا ولو ملك الغائب  
رجلا بشارته من ماله كذا فاشتراه صح وصار قابضا حتى لو يملك كذا الشئ على المشتري لان الحقوق يرجع اليه ويرجع  
على الغاصب لانه وكيل وصح هبة ما اقال من مشتريه وبقيت اقالته ان لو اشترى عبدا ومباضا ثم قبا يلا  
ثم وهبه لثمنه صح وصار قابضا ولا يملك الا قاله لما لا بعد هبة عبدا من موهبه فصار  
قابضا لانه في موهبه لا مغبوب اه لو غصب رجل من الموهبة فوجب رتب الوهية الموهبة لا يصح لا انتقل  
من صح احاد الرهن من مرتبة لبا المانع على ملكه ولا يصير قابضا لان قبض الاجابة اقوى من قبض الرهن

لو ملك



لأنها لازمة من الجائز فلو كان قد قبض بطلان ما فانه بين البورين وصح بيعه واعادته وصحة من لوجه  
المطلوع لغير التفرقات ولا يصح هبة المبيع من بايعه ويبطل البيع لان البنية لو صححت ابتداء البطلان انتها الا ان  
لوجه لصار البايع قابضاً من قبض قبض القبض المحقق بالبيع فبطل البيع فبطل البنية بناء عليه  
فجعلت مجازاً عن الاقالة بخلاف ما لو اشترى عبداً فباعه بغيره فبطل البيع لان الاقالة لا تفسخ  
في حق العاقدين فيعبر الى البايع قديم ملكه وجعل كان كغيره ببيع ودفع العبد في يد المشتري بسبب الاستيفاء  
فوجب البايع له ولا يصح بيعه واجارته واعادته من بايعه قبل القبض اما المبيع فبطلان فظاهر وكذا اخذ  
اعتبار البيع المنفعة وحبها ببيع العين وحبها واستعمال البايع المبيع في غير ماله ببيع قبضه لو  
قال المشتري للبائع قبل القبض فكذا قال في فعل صار المشتري قابضاً لان البايع صار رسول المشتري وليس ان  
الرسول لسان المرسل فكان المشتري قال العبد اعطاني كذا ولو قال المشتري ذلك وعلم العبد صار قابضاً كذا هنا  
ولذا لو امر بغيره بغيره وعطى غيره لم يقبض اشترى ارضا وتكلم في غير قبضه من المثل اشترى ارضا  
ولم يفسد العقد لانه الموجه عند العقد كما لا حقيقه فلم يفسد العقد بالسك ولو اكلم البايع سوط ففسد من المثل  
لان صار مقصداً لا سداً وان قبض المثل قسم المثل انما ان اسحق في بعض قيمة الارض والنخل يوم العقد فقيمة  
المثل يوم القبض لان المثل يربح للارض وعند البورين يربح بالاعلان في النخل فبما به وتولى منه فبقيت المثل  
الارض والنخل فبقيت في اصحاب النخل فبقيت في المثل الى ان قبض قبض صح لانه الحق بغير اهلاكه  
بالقبض وتصدق المشتري بالنقل لانه يكون موجوداً وقت العقد لان ربحاً حقيقه فاذا كان موجوداً وقت  
القبض فله شبه بالعقد يمكن شبهة الربوا ولو قبض المثل قبل القبض لم يفسد لانه استبدال بالمبيع قبل القبض ولو اشترى  
فلم يملك ما يخرجه من الارض عند فخذ في الاقرار والقبض لان النخل اسم للمشتري لانه يربو في الارض وجعل  
ولا قرار يربو في الارض وصار كما لو اشترى القمار وعند البورين يربو في الارض لان النخل يربو  
للارض فلا يستيق الارض وصار كما لو اشترى ارضا بغير النخل والحق فقول محمد رحمه الله فان اشترى ارضا بغير النخل  
النخل وحب المبيع من المشتري بين الاخذ والترك لتعيب المبيع قبل القبض وان لم يتعيب فبطلان وجب  
باجرم عياره خاصة لان العيب في الرض بالبيع كما في القبض والعيب فيه وهو منفصل وان قبضها  
المشتري وخرجه بغيره بغيره فان تعيب بالجزء لم يفسد العقد من العيب عن العيب المشتري وان لم يتعيب او فسدها  
لغيره او افسدها لان القبض وجب وهو متصل وكذا حكم ان يفسدها ولبها ولو لم يفسدها والولادة بعد قبضها  
منع الرض لان الرض لا يفسد في المثل لان بعد قبضه فبطلان المثل قبل القبض المبيع قبل قبضه المشتري  
اخذه واساع الى بالارض وتصدق بان الرض نصف ثمنه ان قبضه من قبضه لثبته الربوا واختياره ابتاعه قبضه  
والقبض على المشتري وصح الاستبدال به لو صرفا وهذا عند البورين وعند محمد لا يكون اختياره اساع على القبض  
والتوى على البايع ويبطل الاستبدال به اهل علم سلفه صرفا وصح ان من اشترى ثوبا بغيره بغيره بغيره بغيره

ولم يقبض القلب من احوه رجل واخذ المشتري ارضا والعقد ونقصه الى ما وافق قبض القلب الضمان  
فقد يربو بسف لا يبطل العقد وقد روي عن ابو حنيفة كذا وعنده محمد يبطل لان الاختيار قامت القيمة مقام العين  
فلا يربو قبضها الى في العين وليس ان القيمة لما قامت مقام العين صارت يد التلقين كيد المشتري وصار انما  
لا تلافى بنفسه مبيع حتى قبل قبضه اخذه مشتريه ودفع بالجنابة او فراه وان شاء تركه فدفعه بايعه او فراه وكذا لو كان  
لا حدهما خيار ولو قبض ثوبا بغيره عليه والخيار لمشتريه لزم البيع بطلان الجنابة بعد القبض كجنابة الاثني  
وصح لزم البيع وتنع الرض وقال ابو يوسف لانه لزم البيع لان البايع لا يتمكن من ابطال خيار المشتري قولاً ولا فعلاً  
ولو اشترى عبداً ما فاضل عند البايع ففسد خطا، ورخص المشتري باحدهما وقبض فعلم الآخر وقده لعدم  
الرضى بالآخر فغير بايعه من الرض والغوا الورق بقضا، لانه فسخ من المثل وجه فعاد اليه قديم ملكه وبغيره فعاد  
في المثل لانه عقد يربو في حق الثالث وولي الجنابة بالمثما فان كان من الاول لم يعلم بان رده ان شاء ولا شيء  
له ان لا يرجع بما قد لانه باختياره فكان من المثل لانه لم يعلم بغيره ففسد او فراه نصفه لانه الواجب هو الرض  
بالجنابتين فينبغي لكل ولي في النصف وان دفع المشتري العبد بالجنابة الاولى حكم او بغيره فعلم بالثانية يستحق  
نصفه ويرفع الى ولي الجنابة الثانية او فراه لانه الواجب كان دفع النصف وان جنى على بايعه ثم عوضه  
فقدو المشتري من الجنابة الثانية رده على البايع لمحقق شرط الرض وهو رده الى رضى عن ملكه واخذه بالجنابتين ورجع بقضا  
لان تعذر الرض بالجنابة الثانية لانه وان قال البايع اقبل بالجنابة الثانية ولا دفع النصفان لا يجبر المشتري عليه  
لان لورده لصار رخصاً للغوا فيتقرر به خلا في ما لو يتبع رده لانه لا يتضرر باليه ولو غاب بايعه وحضر ولي الجنابتين  
ودفع المشتري او فراه لا يرجع على البايع لانه ظهر ملكه ولو جنى عن المشتري ووجوبه اصبح زان فزى وروى بالعب  
او دفع ولا يرجع بشئ لانه تعذر الرض منه باع عبده بالخيار لانه وسلم فادعى احداهما بعد الثلاث موتة الثلاث  
وبطلان البيع والآخر الباقى وانبرام البيع والقول والبيضة الثاني لان الحيوة اصل ويتنزه اكثر انما بالانما  
الملك للمشتري في المشتري بعد ما كان للبائع والمثل ولزم العقد والبراءة عن ضمان القيمة وسنة البايع مثبتة  
ضمان القيمة ولو اتفقا بعد الثلاث على موته واختلفا في وقته فان ادعى احداهما في الثلاث والاخر بعد  
فالقول للموعدة في الثلث لان الحال تدل على ما قبله والسنة لانه انما يثبت امر احاداً وهو لزوم العقد ولو  
ادعى احداهما موته بعد الثلاث واجازة البايع والاخر موته في الثلث وبعض البايع قبل موته او لغيره احداهما  
موتة في الثلث واجازة قبل موته والاخر موته بعده وبعضه في اولها بالخيار وقبضه واختلفا بكذا فاقول لانه  
لان يكون ثبوت ضمان المثل ولزم العقد والسنة للمجبر لان انما بالانما يثبت لزوم العقد وضمان المثل  
ولو اختلفا بعد الثلاث في البعض والاجازة بالخيار لاحدهما والعبد في يد المشتري فالفصل للمجبر لان كونه  
في يده بعد الثلاث يستدعي جواز العقد فكان متسماً بالاصول والسنة لانه قد ادعى امر احاداً ولو اختلفا  
بكذا في الثلاث فالفصل للمثل بالخيار لانه لا يوجب ما يملك لانه والبيضة للآخر لان من المثل ان يثبت شيئاً ليس في يده



فكان الخلف يرجع مع ذي اليد ولو زاد ثمنه عند المشتري فالحيار لبا بعه واختلفا بعد الثالث فخرج من احداهما على  
الآخر او على اجنبى انه فسخ خطا بعد الزيادة في الثالث والاخر عليه او على اجنبى انه فسخ خطا بعد الثالث فالتبينة  
للبايع لانه اسبق ولا يترجى سنة المشتري بالسبب لان بينه البايع بعث ضمان المشتري وسنة المشتري  
لا يثبت على البايع شيئا لانه لم يملك في الثالث والخيار لم يثبت على المشتري فلم يملك من ثمنه فلم يستوي الى الاثبات حتى  
ترجح البايع وان برهن البايع على اجنبى بعد الزيادة انه غصبه من المشتري ومات عنه في الثالث وبرهن المشتري  
انه غصبه في الثالث ومات عنه بعد الثالث فالتبينة لم يثبت لان الغصب في مدة الخيار لا يسقط البيع فالمشتري يدعى  
بموت المشتري بعد الثالث وهو يدعى بمدة العقد وضمان المشتري وبما حاد فان والبايع بعث ضمان المشتري وبما حاد فان  
سبب ان يملك البيع وضمان المشتري وبما حاد فان اسلم في رطب فخذ ثمنه ثرا او بالعكس صح عندنا حنفية نظر الى التباين  
في المال وعندنا لا يرجع نظرا الى التفاوت في المال ولو دفع ثمنه او سوبيا او متعلبا بالثمن او دفعا بسوبيا او بالعكس  
لا يرجع لاختلاف البذل فكان استبدال الاصل المطلق من حين قبض العين حتى لو باع ثيابا بغير ثمنه لاسيما ففسخ  
البايع صح مفسد فاجله سنة مستقبل من حين قبض المبيع لان التاجر للمشتري وهذا انما يكون عند التضييع  
بتوجه الخطأ والامانة قبل القبض فمقتضى الاجر من وقت القبض وعندنا لا يفسد ولا اجل بعده لانه امر  
وقد مضى ولو قال المشتري زينا لم يفسد المبيع حتى يفسد الثمن وقبض المبيع ثم وجب البايع كل ما زاد فانه ليس  
لم ان يفسد المبيع لانه من حين قبضه بديل الثمن وعندنا يفسد المبيع ويحسم بالثمن لان حقه الجيد لا الزرور انه علم

**كتاب الصرف**

او النقطة بالنقطة او اصدعا بالآخر سمي به لانه عايج فيه الى ان يدرى به يد الصرف هو الركن والتفكر لفته قال  
اسم نعم انصرف صرف استه قلوبهم اوله عقد يبره على ما لا يتصور ذاته بل يتغير به المصلحة الفضل بطريق التوسل  
والصرف هو الفضل لفته كذا قاله للكليل بن ليلى ومنه سمي السطوح صرفا لانه فضل على الزايف قال ومن انتى الى  
غيره اسما بغيره من صرف ولا عدلا لا لا نظوعا ولا فسادا والاموال انواع نوع من بكل حال كالتقديرات صحة البا  
او لا قور كغسها او غيرها ونوع مبيع بكل حال كالتياب والدراب والمالك ونوع من بوجه مبيع من وجه  
كالكبير والموزون فانه لهما كان معينا في العقد كالمبيعا وان لم يكن معينا وصحبه البا وقابل مبيع فهو مفسد  
ونوع عن بالاصطلاح وهو سلعة في الاصل فان كان راعيا كان ثما وان كان لاسدا كان سلعة وهذا  
لان الثمن عند العرب ما يكون دينيا في الزمة كذا قاله النزيل والسوق لا يستحق بالعقد الا دينيا في الزمة فكانت  
ثما بكل حال والعروض لا يستحق بالعقد الا عينيا فكانت مبيعة والكبير والموزون يستحق عينيا بالعقد  
ثما ودينيا اخره فكان ثما في حال مبيعا في حال من حكم الثمن ان لا يترط وجوده في ملك العاقد عند  
العقد ولا ينظر العقود في تسليم وجه الاستقبال به والمبيع خلافه فلو جازى شرط التماثل والتماثل  
والا شرط التماثل حتى لو باع فضة بفضة او فضة بذهب لا يصح الا مثلا بثل وان اختلفا في كونه والصحة

لما روي في باب الربوا ولا يبرهن قبض العوضين قبل الافتراق لما روي انه ولقول عمر رضي الله عنه بالذهب بالذهب مثل  
بثل والورق بالورق مثل مثل الا قوله وان استنطقه ان يدخل بيته فلا ينطق اشارة الى ان التماثل قبل الافتراق شرط  
ولانه لا يبرهن قبض اصدعي التماثل كالمالك والى ولو اشترط قبض اصدعي شرط قبضها تحقبا للمساواة بينهما ولا  
يلزم الربوا لان التوضي من النسبة لا يقع على وجه التوى دونه او لعدم اولويه اصدعي وان باع ذهبا بفضة جاز  
التماثل لعدم التجانس وجب التماثل بقوله لم يفسد لاختلاف النوعان فيبيعون كيف شئتم بعد ان يكون بيا بيل  
وسواء كانا يتعينان كالمصوغ والبر او لا يتعينان في العاوضات ومفسوفا كالمضروب او يتعينان اصدعي  
ولا يتعينان الا في الاطلاق لما روي انه ولا يبرهن ان كان يتعين ففيه شبهة عدم التعيين لكونه من جنس عدم التعيين  
مالا يتعين والذهب الفضة خلق ثنائيا في الاصل فشرط التماثل في الحاق اللبنة بالحقيقة في الربوا او كان ينبغي  
ان يشترط مقرونا بالعقد لان حالة المجلس تمام مقام حالة العقد ليسير اذا وجد القبض في المجلس جعل  
لانه وجوب العقد ولا ينفذ بالمجلس موضع جلوسهما بل المحتر وجوب القبض قبل ان يفترقا بالابدان حتى  
لو كانا وصفا فزحى او ناسا في المجلس او اعنى عليهما ثم تماضا قبل الافتراق صح العقد لقول ابن عمر رضي  
واذا وثب من سطح مدرعه وكذا المعتبر ما ذكرنا في قبض رأس مال التسليم بخلاف خيار المخرج لانه بطل  
بما عارض لفا الحشر فليكن في بطل ما يدل على الركن والقيام دليله فاذا افتراق في الصرف قبل قبض العوضين  
او اصدعا بطل العقد لقول الشرط وهو التماثل وهذا لا ينفذ في ان القبض شرط الباء على الصحة لا شرط  
الصحة كما زعم البعض لهذا لا يصح شرط التماثل في هذا العقد ولا شرط الاصل لان الخيار يمنع استحقاق القبض ما في  
الخيار لان استحقاقه بناء على الملك والخيار يمنع الملك وبالاصل يفتوت القبض المستحق بالعقد شرعا لا لفا  
استط الحيار والاصل في المجلس فمقتضى الاجاز لزال الفسد قبل تقرر ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل  
قبضه حتى لو باع دينار بدينار وراهم فلم يقبض الموضع حتى اشترى بها ثوبا بفضة المبيع في الثوب لا القبض المستحق بالثمن

واجب في بدل الصرف والاستبدال لغت القبض المستحق فان قبل وجب ان لا يفسد المبيع في الثوب لان الدينار بهم لا يتعين  
في العقود عين كانت او دينيا فالصرف العقد لا مطلق وهو المنقوض عن نزع قلنا الثمن في الصرف مبيع الى المبيع لا يبرهن  
من المبيع قبل القبض لا يصح فان قيل لو كان مبيعا كان متعينا قلنا ليس من ضرور كونه مبيعا ان يكون متعينا فالسليم قد  
مبيع عن تمسين ولانه ليس مبيع مطلقا بل هو مبيع من وجه من وجه وهو كونه اسلم للمخار ان الشهادة بالحقيقة والحيات  
وصح مبيع الذهب بفضة مجازة لاختلاف الجنس فلا يبرهن المساواة ولكن بشرط التماثل في المجلس فلا يصح مضي  
الفضة بفضة مجازة لاختلاف الاصل والمساواة عند النجاسة بقومهم الربوا فلا يعرف ما هو شرط  
الجزاز فلا يجوز الشك من باع امة مع طرق الف مثقال فضة بالفضة مثقال فضة حبيزة الكل عند ابيه حبيزة  
امانة الصرف فلفظ التماثل يقتضي امانة فلان الفسد مقارن للعقد وقد قدر في الكل مائة من حيث ان قبول العقد  
في البعض شرط لقبول الباقي وعندنا لم يفسد في امانة لان الفسد بقدر الفساد عند باع امة قيمته الف







فان قيل يصرف المسلم اخلاصه ليعبر بحجي كما يصرف هذا ليعتد بحجي فليس الفاسد ثم هو يوم كواران  
سما مضى المجلس ومضى محقق وصحح بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم وهو يبارك ويكون العشرة بمثلها والدينار بدينار  
تصحيحي للعقد ولو باع فضة بفضة او ذهب بذهب ومع اقلها ثمن آخر يساوه فضل الطريق لا يخرج البيع بلكرا حنة  
وان كان لا بأس ببيع الكرا حنة لانها بائنة الحلية فلان ربحوا معه وان كان مع الاقل تراب وخواه كرا حنة لا يخرج  
لوجه الربو الخلو الغض في الطريق الا من عن العوضي وصحح بيع درهم صحح ودرهم على درهمين صححيس ودرهم على  
للتساوي في الوزن وسقط اعتبار اللون والغلبة ما خلت الجارية وبيعته ست المال ودرهم على اثنى عشر دراهم فياج  
من عليه العشرة دينار بالعشرة التي عليه صح وان باع بغيره مطلقه ووقع الدينار بعشرة في العشرة مع ايفاف الدين  
الاخر للمدين السابق فيكون ببيع دينار بعشرة ثم حدث كسرة الدين بعشرة على باع الدينار بان باع بربا حنة  
بعشرة وما صدقته بصلوات الله اول وهو ما لا اضافا العقد للدين فان بيع اجماعا وجب العقد بحسب  
لا يبيعه ولا يبيعه بغيره فكل صحح لان تعيين احد العوضين في الصرف لا يضر الدين بالدين وتعيين  
الاخر للمدين من الربو او الدين بدين يستقط وانما الربو في دين يقع الخط في عاقبة بان تولى عليه فسلم المقبوض  
عن التولى والاخر عن خطر التولى فيتحقق الغرض وكذا حرم بيع الدين بالدين ولو صار في دراهم دين بدينار  
وبين صح لنوات الخلاف في ثبات قبل البيع لانه يستقط بالبيع واما التا وهو ما لا اطلق البيع فانه وجب بخذا  
العقد بمن غير تعيينه بالتبضع الحقيقي احتراز عن الربو والدين ليس بهذه الصفة لانه يستقط والواجب  
بالعقد لا يستقط بل بحسب تعيينه فلو لم يقع المعاملة بنفس العقد لعدم التجانس فان ما صحح استحقاقا ولم  
قياسا وهو قول زفر لانه لو صح التماس في ما ان بيع مع ما العرف الاول فلهذا لا يكون استبدال بدل الصرف  
لان مشرة الدراهم مكره لان بدل الصرف في وقت اوله بانه بائنة في الاصل وانعقاد الاخر وان يكون بطريق  
الاقتضاء او فلهذا لا يقول به وليس انما لما صا ولا صحة الا بانفساخ الصرف الاول وانعقاد صرف آخر  
مضافا لان تلك العشرة لولا لاه لان استبدال بدل الصرف لانا فاصرين له ضرورة والفصح قد ثبت اقتضا  
لما لو يتابعان وحسماته فان البيع الاول يفسخ ضرورة ثبوت الثاني فاما الثالث وهو ما لا احدث الدين بعد  
الصرف فان لم يتضاء لم يقع المعاملة لانه لو كان موجه لم يقع ثمنه اثنى وان ما صا لا يصح في رواية لانه صرف  
برين صح في رواية صح وهو الاصح لان التماس يفسخ صرف الاول وانما صرف آخر فلان صرفا برين  
سبق وجوب ومن احكم ما صا صرح له ما ذكر في الزيادات في نظير واذا كان الغالب على الدراهم الفضة  
ففي دراهم وان كان الغالب على الدينار الذهب في زمانه ويعتبر فيها تحريم التماس ما يعتد به الحي وفلو  
باع بعضها ببعض او باعها بالفضة لاتفق الاصل واما ونا وكذا لا يصح استقراضها الا اذا كان في غنى قليل  
الغنى اذ هي لا يخلو برونه وقد يكون الغنى خلقا في الروعة فليس الغنى القليل بالبرادة والحديد  
والرودة سواء وان كان الغالب عليها الغنى فليست في حكم الدراهم والدينار اذا لعبت للمعاريب الشخ

في التماس فصح بيعها بحسب ما متفاد وصرف الجبس الى خلاف الجبس ولكن شرط التماس لانه صرف  
لوجه الفضة من الطرفين واذا شرط الغبض في الغبض شرط في الصفه لانه لا تتم عنه الا بغيره ولم يمسح ما يلحقا  
التفاضل في العدالي والعطارة لانها اعتبار الاموال واروحها في دينار ما ينفذ بائنة لا يخرج ثاب الربوا وصح  
سما بالمائة ان بالروراهم الجبس ان زادت الى الصنة وان كانت مثله او اقل ولم يور لا يصح في التماس  
الحلي والتابع والاستقراض بالوزن ان كانت تروج وزنا وبالعدان كانت تروج عددا وان كانت  
تروج بها فبطل واحد منها لان المعتمد في كل لغة فيه العادة ولا يتعين بالتعيين ما دامت تروج لانها  
اثنان عند الرواج وان كانت لا تروج في سبعة معين بالتعيين وان قبلها البعض دون البعض  
فذلك لا يوفقا سعلق العقد بعينها بل بحسب ما يوفان علم البائع كما لا يجوز الرضا منه وبحسبها من المبادء  
ان لم يعلم لعدم الرضا منه والمنشأون كفا للفضة في التابع والاستقراض في الصرف كغالب الغنى  
ولو باع بغالب الغنى او بثلثين فافصح وان لم يعين لانه عن بلاء صطلاح فلو كسد وتلك الناس المعامل بها  
بطل البيع عند له حنيفة بعه وقال ابو يوسف عليه قبة غلب الغنى يوم البيع وقال محمد عليه قبة اخرا ما تعامل  
الناس المعامل به ليم ان العقد صح وانما تعذر التسليم بالكساد ودلا يوجب الفساد لانه صفة عارضة  
قابلة للزوال بساعة فساعة بالرطب فصار له لو اشترى بالرطب فانتقطع او انه ولو اثنى العقد عندها وقد  
تعذر تسليم في القيمة لكن ابا يوسف بعه اعتبر يوم البيع لانه المعنوي بالبيع كما لمصوب فانه يعتبر قيمته  
يوم الغصب لانه معنوي به واعتبر محمد بعه يوم لا انتقطع لان موجب بقوما التعذر العقد والانتقال  
منه الى التعمير لا انتقطاع فيعتبر يوم لا انتقطاع ولا يفسخ بعه لانه صفة الثمنية للفلس معارض الاصطلاح  
فانما بطلت بالكساد لم ينشأ بغير البيع بل بمنه فيبطل ولو ابطر حب في البيع ان كان قابلا ووقيمته  
لو مكره في البيع الفاسد وان باع بثلثين بولا سدم بجز البيع حتى يعينه لانه سبعة فلا يفسخ تعيينه ولو  
كسدت فلس الفرض بقومها عند له حنيفة لانه اعان وموضها بق العين مخر وفا بالكثر والتمنية فضل فيه  
اذ صحت استقراض الفلس لم يكن باعنا رخصة الثمنية بكونه مثلي وبالكساد لم يخرج من ان يكون مثليا ولذا صح  
استقراضه بعد الكساد وعند ما حلت قيمته لانه تعذر بقها لما قبضت اذا المقبوض فلس هو عي غنى  
وقد بطلت صفة الثمنية بالكساد فيجب بق قيمته لما لو استقرض مثليا فانتقطع المثل من ابي الناس كمن عند  
ابي يوسف يعتبر يوم القبض وعند محمد الكساد والمصر واصلا لاجل اذ يفسخ غصب مثليا فانتقطع فعنده  
للا يوسف يعتبر قيمته يوم القبض الغصب عند محمد يوم الانتقطاع وقول محمد انظر في حق المستقرض لانه قيمته  
يوم الاستقراض اكثر يوم الانتقطاع اقل وكذا في حق المقرض بالنظر لما قول له حنيفة وقول لابي يوسف  
لان قيمته يوم القبض معلومة ويوم الكساد يعرف كذا صح وزنا اشترى ثيابا بدينار درهم فلس او بدينار  
فلس او بدينار فلس او بدينار درهم فلس او بدينار درهم فلس او بدينار درهم فلس او بدينار درهم فلس



وتحرم وقال زكيا يصح في الكل ان العقد يتعلق بالفلوس لا بالوالتون ونحوه فلا بد ان يكون معلوم العدد اذا التفت  
نقد بالعدد لا بالوالتون والدرهم ولم يوجد فلان الثمن مجهول ولو لم يكن ان المراد ما باع من الفلوس بنصف  
درهم او دينار او درهم وهو معلوم عند الناس لولا الكلام فما اذا كان قدر الدرهم عيانا عن قدر من الفلوس  
كما يكون في بعض البلاد فاذا كان كذلك صار لانه حرج نقد الفلوس فصح العقد وقال محمد يصح فيما دون الدرهم  
لا في الدرهم لان الجواز في التعبير بالعاطا وان كان القياس ياباه ولاعادة في الكثير والاصح الجواز في الكل للعرف  
ولو دفع لا غير في درهما وقال اعطى نصف درهم فلوسا ونصفه الاحبة صح لانه قال الدرهم ما باع منه  
الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الاحبة فلان نصف درهم الاحبة مثله والاني معاملة العلى لو قال  
اعطى نصف فلوسا ونصفه نصف الاحبة بطل البيع في الكل على قياس قول ابي حنيفة لانه في الفساد فوكت  
فشع في الكل كما هو منه فيه وعندنا صح البيع في الفلوس ورطل فيما لم يدرج بنصف درهم بالفلوس صح  
وبيع النصف نصف الاحبة فاسد للوفا فان قال اعطى نصفه فلوسا واعطى نصفه نصف الاحبة فحوايه  
كواها لا صح لسوق الصفقة تكرار العقد لا عطا وفساد واحد البيوع لا يوجب فساد الاخر ولو زلها وحط  
بعد الصرف درهما صح وفسد الصرف اه لو باع قلت فضة وزنة عشر بفضة دراهم وبنها صام زل في الثمن  
درهما صح الزنا فسادا وفسد الصرف وكذا الوصل عن الثمن درهما صح للوط وفسد الصرف وقال ابو يوسف يفسد الزنا  
فالوط ويبع العقد الاقل على الصحة لان في صحته ابطالها فيبطلان وقال محمد لا يبرح الزيادة لما ذكرنا ويصح الخط  
ولا يفسد الصرف لانه لا يلحق باحصل العقد بل يصير حبة عند كل خط كل الثمن ولا يفسد حبة انما كان ابطال  
العقد بالنقص فاذا ان ملكا حصص من الصحة لا العتق لان ابطال الوصل ايه من ابطال الاصل وعلى هذا الخلاف  
اذا باع عبد بالف درهم ثم زاد في الثمن بطل من خمر درهم الدراهم والدينار يتبعان بالتعيين في عقود  
المعاوضة ونحوها وقال زكيا في الشاقي يتبعان حتى لو تفاخرا دراهم بدينار ولم يكن عندهما او كذا فاستقر  
واذا قبل ان يفتراق جاز عندنا ولو تفاخرا ولو تفاخرا فاستحق ما اعطيا فاستبدل قبل الافتراق جاز عندنا خلافا  
لها لم ان التعيين تصرف صدر منه اياه مضافا الى عمله لا كما يتعين في التبرعات والوكالات والمفوض  
مفيدا في نفسه لان الناس اعراضا في بعض الاعيان فيصح تعيين السلع وليس ان حكم البيع في جانب اعيان  
ان يتعلق وجوب ملكها بالبيع لا بوجوبها وحكم البيع في جانب الايمان وجوبها في الزمة بالبيع فاذا صح  
التعيين انقلب الحكم شرط وهو باطل والمعاوضات خالف التبرعات هذه للايمان بالاعيان وملكها لمراحم  
الديون والتعيين لا يفيد الا من حيث يتعلق العقد بالدينار الوصف ويتعين في حقها ايضا والكلام في الاعيان  
حتى لو اشترى بدينار درهم معناه فحسبها مفعول مثلها ليس له ان ياتي فكل عندنا ولو استملك حتى ذهب لانتفاء  
فقط القاص عليه بقية من الدراهم اعتبار اللصاغة وتحرزا عن الربوا فان فارقا بلا قبض صح ولا سطر القضا  
وعن زكيا سطر وكذا لو استملك دراهم غيب فحسب مثلها واحله الطالب صح عندنا وعندنا لا يصح ان

له ان صرف فبطل التاجيل والافتراق لا عن قبض وليس ان ضمان والضمان قائم مقام المحضون لانه  
هو ولو قبض العاقل يره العين لا تشرى القبض فبطل التاجيل كذا اوضح استراض حتى كعودة مقارب  
وكيل ووزن لا غير متى كميون ونوب لان العرض اعلان شرع لا لطلاق الانتفاع بالعين غير انه لا يمكن الانتفاع  
لا انتفاع بالكيل والموزون والعلوي المقارب الا بالاستملاك اعيانها فطانت المنفعة عامدا الى ذاتها فقام  
الشرع الزمة مقام العين كانه النفع العين ورده وهذا لما ياتي في ذوات الامثال كمن احاب المثل في الزمة لا في  
الكيان والياب لانه لا مثل لما اتوا من كثره وقبضه ملكه وعن ابي يوسف لا يمكن حتى يستملك لان العرض اعلان  
الا ان العين هنا قامت مقام المنفعة وهي لا يمكن الا بالاستملاك كما فكروا العين والى ان العين لما قلت  
مقام المنفعة قام قضاها مقام قبض المنفعة فلوبا عمنه مقررته صح لانه باع ملكه نفسه ولو اشتراه من غيره  
لم يصح لانه اشترى ملكه نفسه وفيه خلاف ابي يوسف فان اشترى ما عليه من اكثر من مقررته بانه درهم صح لانه  
مقررته التسليم كونه في ذمته فان تفرقا قبل قبضه لم يفسد الافتراق عن دين بدين فان مقررته في المجلس صح الافتراق  
عن عين بدين فلونقد خرج صح ثم وجد بالكد عيبا لم يرد لانه ملكه بالعرض وهو سري لا يستغنى السلامة عن العيب  
وكمن يرجع بنقص العيب من الثمن لان المبيع كره في الزمة وجب بطله عن التوض والتوض معيب  
فكذلك الذي وجب بطله عنه يكون معيبا ايضا وقد تخرجه لانه لان في ذمته وسطا الى اسراره عن ذمته فصار  
لما لو ملكه المبيع ثم علم عيب فانه يرجع بنقصانه وانما يعرف النقصان بان يقدم اكثر القرض غير معيب ويقوم  
وبه هذا العيب فيرجع بنقصانها ولو اشترى بدينار درهم اياها لم يرجع استقرض دراهم واشترى بها  
بدينار ونقد صح فلونقد الدراهم زيوفا لا يرجع بالانقصان لامن قبض عن عيبه زيوفا كما كان لا يلزم  
ثم علم بعد الاستملاك لم يرجع بسببه وعنه ابي يوسف لم يرد الزيوون ورجع بالزيادة ولو وجدها رخصا  
او ستوقه ولم يتفرقا بعد ورجع بالزيادة اما الزيادة عن قبض فلا يرجع استقرضه واما رخصها المستقرض على  
المقوض بالدرهم الجياد لان العقد ورجع في دراهم حيا ولم يستوف وان تفرقا بطل لعدم التقابض  
لان المقبوض ليس من جنس الدراهم بخلاف الزيوون او عيبه مثليها ككيل والموزون والمحدود  
فاشترى الا على عليه بانه دراهم دفعه ثم تصادقا ان الدين بطله في تناوله ما في الزمة والطعام يتبعان  
بالتعيين وبالتحديد ظهر ان باع المحدود وان كان الموعى نقدا للدراهم والدينار او الثمن وتصادقا في  
المسح لا سطر لان العقد بعينها ولم يفترقا ثم تصادقا بطله في النقول لانه صرف فتعقب قبض البولين قبل  
الافتراق لاني الفلوس لا نه ليس يعرف لانها ليست بثمره مطلقا فيعقب قبض اهل البولين لا قبضها وان ملك  
دينه من غير من عليه الدين بطل ان لم يملكه بقبضه خلافا لما ذكره في لانه ان مال يقبل التملك فيقبل منه غيره  
كالعين وليس ان ملكه مالا يتدر على تسليم فلا يصح خلاف تملكه لانه في قبضه الا اذا وكل بالقبض لانه  
صار قادرا على استيفائه لقيام مقام رب الدين وتمازاده وصيته من عليه كقبول ان حبة الدين



او ابراه اسقاط خلاف صحة العجن وارتورده لا يرد وادنه لانه اسقاط فيه معنى التحليل لا شتما على المانية  
وعدمها فمن حيث انه اسقاط يتم بالاقبول لا لطلاق من حيث انه عليك يرتد بالرد وبره وادنه لانه لا يرتد الا الى  
في دية المورث فلم يكن ثلثا للمورث ليرتد به موقوفات والمكسب فلا يتصور ان يرتد وقال ابو يوسف  
المورث فاجم مقام المورث فوده كذا **كتاب الكفالة**  
الكفالة لغة الضم ومنه قوله تعالى وكفلهما زكيا اي ضمهما الى نفسه وقوله نعم انا وكفاك فليست كما بين اي عام  
الضم الى نفسه وشرعة ضم ذمة الى ذمة ضمن في المطالبة دون الدين وقيل في الدين وهو قول الشافعي لانه  
فصير الدين الواحد دينين لان الكفيل مطالب بالدين والمطالبة بدين الدين ولان ذمة الدين في المطالبة  
فرع الدين ولا يتصور الفرع بدون الاصل ولهذا الوجه علم صح وبيته الدين من غير من عليه الدين لا يصح  
فظهر ان الدين وجب على الكفيل والاولى اسم لان الدين بين في ذمة الاصل كما كان خلافا لما تقول ما كان له  
ان الاصل سارع عن الدين بالكفالة كما في كونه فلا يتصور وجوبه في ذمة الكفيل لان جعل الدين الواحد  
دينين قلب الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الضرورة في الكفيل فاما جعل الدين عليه ضروري فتصح  
تصلح تصرفه وجعله في حكم دينين وقيل لا ضروري ولا تصور لوجه المطالبة لا بعد وجوه اصل الدين  
فاما ان يكون واجبا على من عليه المطالبة لا في ذمة الاخر ان الكفيل بالشراء مطالب بالدين واصل الضم  
على الموكل جهة لوابر البايع الموكل على المخرج وركبنا الا في باب القبول بشرط جاز ان يكون الكفيل به مقدور  
التسليم الكفيل من لا يصح الكفالة بالحد والنفاس لفوات شرطها اذ غير الجاني لا يوجد في الجاني  
واهلها اهل التبرع بان كان مزاكنا فلا يصح العهد والتبني وحكمها وجوب المطالبة على الكفيل  
وتفتح بالنفس المحض بها احضار الكفيل به وهو مذهب الشافعي لانه وعنه انما لا يصح لانه قال  
قادر على تسليم الكفيل به لانه وصافي من لا يتقادر بل بانفسه ورافعه خلاف الكفالة بالمال لقدرته على تسليم  
مال نفسه ونفس اقول نعم الدين غارم من غير فصل بين الكفالة بالنفس وبالمال مقتضى شرعية ما في  
الصحة لانه انهم جازوا الكفالة بالنفس لانه يقدر على تسليم بيان موضع المطالب لان الكفيل يكون منه  
بغيره طاهرا والمصلحة منه وبين الطالب غارم لا تقدر ان تمتع عنه او بالاستعانة باعوان القاضي على  
ان الطاهر انما يكفل بنفسه من يقدر على تسليم ويقدر في التسليم وقدره ممكن تحقيق معنى الكفالة وهو الضم  
في المطالبة فوجبا له دفع الحاجة الماسة لا احيا حقوق الناس وكذا ان تعذر حتى لو اخذ من رجل  
كفيلة بنفسه اخذ منه كفيلة اخذ بها كفيلا لان حكمها استحقاق المطالبة وهي تحمل التعذر فالتزام الكفيل  
الاول لا يمنع التزام الثاني والمقصود منها التوفيق واخذ الكفيل اصرع ريادة في التوفيق فصح ان لا يثبت مع بقا  
الاولى وصح بطلان عنه وباعتبر عن الدين كمنه وجسده او عفا كرهه ورأسه ووجهه كما تفرغ الطلاق  
وكرر شايح كمنه وثلثه وجزوه لان النفس الواحد في الكفالة لا يثنى له المسمى بها احضارها واجبا

واحضار بعض النفس لا يتحقق فصار ذكر بعض كلامي كذا وكذا ولو كذا من او رجلا لا يصح لانه لا يعتبر  
بما عن البدن ولهذا لا يصح اتياع الطلاق والطلاق بهما وصح بما سبق ذكره ولو قال ضمنه  
او هو على او الى فوكفيل بالنفس لان الضمان موجب الكفالة لانه لا يصير كذا ضامنا للتسليم والعقد ينعقد  
بالتمتع بموجبه لا بالبيع بل بلفظ التحليل وقوله هو على انما ملتزم تسليم لان على اللازم والحق على علاج هناك  
قال نعم منه تركه مالا فلورثته ومنه تركه كذا او عبلا قال اي فعل على وكذا الوفا انما عيجه او ميسر لانه  
الزمانة مع الكفالة قال الله تعالى وانما به زعيم فالكفيل سيم فسلما وسمى القفل قبالة لانه وثيقه بالحق وان  
قال انما ضامن لعرفته فهو باطل لان موجب الكفالة التزم التسليم وبهضمة العوفة لا التسليم فان شرط  
في الكفالة تسليم الكفول في وقت بعينه لزم احضار ان طلبه في ذلك الوقت رعاية لما التزمه فان احضر  
فيها وان لم يحضر الحاكم لانه كفى امتناعه من اتيان صح حتى عليه بالتزامه فصار طاهرا والمجلس خراؤه ولكن  
لا يحسد اول من كان المحض عتوبة فبتوجه على الظالم فلا ينظر ظلمه في اول الوهلة فلعلم ما در لما ذابدى  
ولو غاب الكفول عنه بتقسيمه اهل الحاكم الكفيل من ذهابه اليه ومجيئه فان مضت ولم تحض حبه  
لان امتنع عن التسليم مع العلم انه في ان طلم فان احضره وتحت في مكانه يقدر الكفول لانه كفى كمنه  
من الكفيل من الكفالة لانه ما التزم تسليم الاصل وقوله لانه وان سلم في ربه او سوله لم سر لانه لا يتقدم  
على المحض منه فيها عدم حاكم حكم منها ولو كفل على ان يسلم في مجلس القاضي فسلم في السور يرى لانه القفه  
تسليم على وجه بوجه لاجته وقد مضى وقيل في زمانه كذا لانه ان الناس في زمانه يعينون المطلوب على الاستماع  
من كفسور والحادى لخلية اهل الفساد فكان التقييد لمجلس القاضي وان سلم في مصر آخر غير المحر الذي كفل  
فيه يرى عند ذلك حينئذ اذ المحضر تسليم على وجه يمكن من احضار مجلس الحاكم وقدر وجوده عند ذلك ليل  
لانه انما يبرأ بالتسليم الذي التزمه وهو التزم التسليم في مصر كفل فيه وجاز ان يكون سنه فيه اذ كفل  
يعرف حادثة فلا يبرأ بالتسليم في مصر آخر قلنا ولعل سموده فما سلم او هذا الكفيل يعرف حادثة  
ومعارض الموجهات وبقى التسليم سالما عن المعارض فيبرأ وهذا الم يشترط التسليم في مصر كفل فيه  
وان شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشايخ فيه ولو سلم في السجن وقد حبسه عنه الطالب فيه  
فلا يبرأ الكفيل لان الغرض من التسليم يمكن من احضار مجلس الحاكم ليست عليه حقه وقالوا بان كذا كان محبوسا  
وبطل الكفالة لموت المطلوب لانه كفل ما هو واجب على الاصل واذا ارى من عليه اصل التسليم يرى الكفيل  
ضروره وهو ما كفل بنفسه المورث ليجي طلب باحضاره وانما كفل بنفس المورث وموت الكفيل لا يلزم  
المطلوب لا يتحقق بموت الكفيل منه وورثته كفلوا الميراث وانما كفلوا في الميراث لا في الميراث لانه لا يبيى باعتبار  
ركبه لا انما سقى باعتبار الشكر كما يمكن استيفاءه منها ولا يمكن استيفاء الكفالة بالنفس من المال خلاف  
الكفالة بالمال لا الموت الطالب فلو صيته ان الطالب الكفيل لقيام مقامه في استيفاء حقوقه وان لم يكن وصي



افادة الورثة لانهم خلفاء في حقوقه ومن كفل بنفسه ولم يقل اذا اوفت المكة فلان يجرى لان من جرت تسليم البرية  
فليت بغير عليها او لا اذ موجب التصرف يثبت بلا تفصيل عليه المستعارة او الفاضلة او المستعارة والمقتضى  
ببراءة عن ضمان الرد ولا يشترط بقول الطالب التسليم لان الكفيل براءة بغيره بالزعم فلا يتوقف ذلك على قول  
ذلك الحق كالمذنبون اذا وضع الدين بين يدي الطالب فانه لا يشترط قبوله ولو سلم المكفول له بجهة الكفالة مع لانه مطالب  
بالخصومة فكان له ولاية دفع الخصومة وكذا لو سلم اليه وكيل الكفيل ورسوله لانها قايان مقامه ومن له على امر مائة درهم كفل  
رجل بنفسه ان لم يوافق بعد ان هو ضامن له عليه وسو مائة صحة الكفالة وان اذ لم يوافق غدا فليطه المائة لانه على الكفالة  
بالمال لعدم الموافقة وبهذا التطبيق صحيح لتعامل الناس اياه وان كان يجله القياس ياباه وبالتعامل  
يترك القياس في البيع كما لو اشترى ثوبا على ان يردده السابح ان ياباه اصيب من الكفالة فلا يترك جبا  
وبابها وسبع او له لو لم يوافق نفسه حتى لو لم يوافق من الكفالة بالنفس لولا ان في بين الكفالتين  
فكل واحد منهما للتبوء حتى لو كفل بها معا يصح وقال الكشاف في ليه كذا يصح الكفالتان اما الكفالة بالنفس  
فلان واما الكفالة بالمال فلا يخفى سبب وجوب المال وتعلق سبب وجوب المال بالخطا لا يصح كالبيع  
ولست ان الكفالة بالمال يشبه التزوير ابتداء باعتبار التزام المال بغير البيع انتهت لان الكفيل يرجع على  
الاصيل بما ادى عنه فكان جبا لانه المال بالمال فكل ما يصح تعليقها بطلان الشرط كبوب البيع ومجى  
المطر عملا يشبه البيع ويصح شرط متعارف لعدم الموافقة به في وقت كذا عملا يشبه التزوير ومن كفل  
بنفس رجل وقال ان لم اوافق به غدا فعليه المال الذي للطالب عليه فمات المكفول عنه قبل معنى الغد  
ثم مضى العبد ضمن الكفيل المال لان شرط لزوم المال عدم الموافقة وقد وجد فان قيل شرط وجوب المال  
عدم موافقة مستحقة وهذا لا يكون بعد موت الكفيل لانه الكفالة بالكفالة بالنفس يبطل موته يبطل  
فيستغنى ان لا يلزم المال قلنا الشرط عدم الموافقة مطلقا فلا يصح التقييد بموافقة مستحقة ولو قال  
كفنت كن بنفس فلان فان لم اوافق به غدا فانا كفيل بكن بنفس فلان وهو غير اخذ له صحة الكفالة الاولى  
اتفاقا وكذا الثانية عند له حينه واي يوسع بوجه لانه هذا الشرط ملائم وعوضه بوجه صي باطله لانه غير  
ملائم ومن لم يرض على ارض مائة دينار فبين صفحتها اذا لم يبينه فقال له رجلا فانا كفيل بنفسه فان لم  
اوافق به غدا فعليه المائة فلم يوافق به غدا فعليه مائة دينار عند له حينه واي يوسع وقال محمد بن جعفر ان له  
ادعانا ولم يبينها حتى كفل مائة دينار ثم ادعى بعد ذلك لا يصح دعواه لانه على مالا مطلقا بغير حين  
لم يبق الى كذا فلان فكان قد ارضى عنها التزوير الكفيل عند عدم الموافقة وهذا الطريق يوجب  
ان لا يصح الكفالة وان كان المال جبا عند الدعوى ولا لانه لم يستلم له دعواه فلم يجب احضار النفس  
الى مجلس القضاة فلم يصح الكفالة بالنفس فلم يصح بالمال ايضا لانها بائنا على الكفالة بالنفس وهذا الوجه  
يوجب ان يصح اذ اقبل المال عند الدعوى وليس هذا كفاية امكن تصحيحها صحة امانة الجاهل

المال عند الدعوى فلان المال ذكره وقتا فيصرف الى ما على المدعى عليه لان العادة جرت بان مهم الكفيل ذلك  
ومريد ما ناولته الدعوى واما اذا لم يكن مينا كان الناس يحملون المال كدعى به في غير مجلس القضاء المتعارف  
ولا يستنون الاعتراف بالحق فمما جليل الخصوم وصونا لظواهرهم الى وقت الحاجة فصحت الدعوى والملازمة على احتمال  
البيان من جهة فاذا بين انصرف مائة الى ابتداء الدعوى فيظهر به صحة الكفالة بالنفس فتصح الكفالة بالمال لا تخفى  
بناء عليها ولا يخفى على الكفالة بالنفس في المدعى والتخاصص اي لا يجب على اعطاء الكفيل وصدا عند اي حينه  
وقال الجب على اعطاء الكفيل في حق القذف والتخاصص لان الكفالة شرعت لتسليم النفس وتسلم النفس  
واجب على الاصيل هنا فصحت الكفالة به كما في دعوى المال بخلاف كدوه التي لصحة لانها تخفى حق القذف والكفالة  
شرعت وثيقة لئلا يفتوت حقا والله تعالى غني عن ذكر ما لا يتخاصص فالكفيل في حق العبد وحق القذف  
مستلزم عليها وان كان الغالب حق المدعى وليس قوله لان الكفالة في حق مطلقا ولا ان الكفالة للاستيفان في  
كدوه والتخاصص على الودا فانه على اعطاء الكفيل فيها يفضي الى فساد الوضع بخلاف ما يدعى حقوق لانها  
لا سقط بالنيابات فليس الاستيفان بها كما في التعزير فانه حق العباد ولا يسقط بالنيابة ولو اعطى  
الكفيل نفسه جاز اجماعا لان تسليم النفس حتى على الاصيل للطالب فتصح الكفالة به ولا يخفى المدعى والتخاصص  
والتخاصص حتى يشهد شاهدان مستورا او شاهدا على غيره القاضي بالعدالة لان الجسامة التهمة النفس  
ضمانا للاحتياط وشهادة السطورين يصلح الحكم فتصل لاثبات التهمة خبر الواحد حجة في الديانة والمعاملة  
فثبت شهادة العدل التهمة وان لم يثبت اصل كدوه والتجسس التهمة النفسا ومثروا فانه عدم جبر رجلاء  
تهمة بخلاف دعوى المال لان الجسامة زعم عقوبة وفي دعوى المدعى والتخاصص قوى من حق الجسامة اذ ثبت فاذا  
صار متناهيا يعاقب بالجسامة دعوى المال اقصر العقوبات الجسامة لثابت فبغير ثبوت لا يعاقب به ومنها  
في الجسامة كدوه والتخاصص روايتان في رواية محمد بن جعفر وفي رواية عكسه لحصول الاستغناء باحدهما وتصح  
الكفالة بالمال على كل حال ان المال المكفول به او جهوده اذ كان دينيا صحيحا مثل ان يقول تكفلت عنه بالف او بما  
كفر عليه او بما يدرك في هذا البيع لانه جهالة المكفول به لا يمنع صحة الكفالة لولا ان كانت مستدركة لنا على التوسع  
على لانها تباع ابتداء الى التمتع والكفالة بالورث ودون بقول المنتزه انا ضامن للنفس لانا استحق المبيع  
احدا جماع واصل الخوف في الدرك وقد رما لي حجة في الدرك كدوه وكسني بالاجماع حجة وكذا لو قال كفنت لك  
بما احبب من هذه النسيئة التي شئت فلان وهي خطاه يصح تلفت النفس او تلفت ومقدارها التزام بعد الكفالة  
مجهول لانه لا يورثه قواما سقي من ارض النسيئة وبطلان الكفالة بالنفس كدوه والدين الصحيح ان لا يسقط الا  
بالاداء وقاله براء فغنيا احتراز عن بطل الكفالة لولا ان يصح الكفالة به للثبوت في ذمة المالك في لانه بعد  
ما بين عليه درهم والمكفول لا يستوجب على عبده او ثبوت الا انه لما حقه الى العتق ثبت الدين فلان ثابتا في حقه  
لا في حق صحة الكفالة به ويصح تعليق الكفالة بالشرط كالموالات ما مات فلاننا فعلى وما ذاب لكن عليه فعلى



وما غشك فلان فعلى خلاف ما لو غشك احد شيئا والا اصل فيه قوله ولو جاء به حمل لغيره وانما به زعيم قوله بول  
على ان لهالة الكفيل لا يمنع صحة الكفالة اذ حمل البعيد بول وعلى ان تعليق الكفالة بالشرط جائز حيث علون  
لكفالة بشرط الرجوع بالصراع وشرعية من قبلنا بلزما لافضل المذبح او رسول بل انظار فان قيل  
الكفيل من يكون ضامنا عن الغير وهذا التاخير كان ضامنا للاضام حكم العقد لم يتصور ان يكون كفيلا عن  
غيره فلان معنى قوله وانما به زعيم انما ضامن لاحد من الامانة لا يحكم الكفالة قلنا الزعم الكفيل  
لما تم واكثر حمل الالة على الكفالة بان قال المأذون للمكمل فقولكم ان جاء به حمل لغيره وانما كفيل  
بذلك فيكون كفالة عن المكمل لا عن نفسه لان المأذون كان رسول منه جهة المكمل والرسول بالاحتياط يصلح  
ان يكون كفيلا بالرجوع عن المرسل فان قيل قد ظهر انفسا لان الكفالة لا تصلح لمحمول اجماعا والكفيل  
له اجماعا لمحمول فما قلنا هذا امر ان حوازا الكفالة مع جواز الكفيل له وجوبها مضافا الى سبب وجوب  
الامان فانفسا الاول لا يدل على انتساح الثاني والامان مستند على صحة الكفالة بالورود وحسب معناه الى  
سبب الوجوب بالا ستمحق ثم ان كان الشرط ملما بان كان شرط الوجوب الحق كقولنا لفا ستمحق البيع او الكفالة  
الاستيفاء كقولنا لفا قدوم زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء كقولنا لفا غاب عن البذل ليعلم وان لم يكن  
ملما كقولنا ان صحت الرجوع او ان جاء المطر او ان دخل زيد الدار لا يرجع وكذا الكفالة الى حي المطر او صوب  
الرجوع بغير الاصل وحسب الكفالة لانها ليست من الاحال المعروفة بين التجار والكفالة بما يصح تعليقها بالشرط  
فلا مطر بالشرط الفاسد كالطلاق والعتاق وطالب الكفيل له اباث الاصيل بالامانة والكفيل  
بالكفالة لفا الكفالة من الزمة بلا الذمة في المطالبة فيستدعي حق المطالبة منها الا لفا شرط براءة الاصيل فيجوز  
يكون حله لان احواله ببطان ببراءة الاصيل كماله لفا العجبة في العقوبة للمعاني ولو طالب احداهما المطالبة  
الاخر وله ان يطالبها لما تم ان مقتضاها الضم بخلاف المالك اذا اختار تخمين احد الغاضبين فانه ليس ان  
يفترق الاخر لانه اذا ضمن احدهما بالرضا او بالتقاضي فقد ملك للمغضوب منه ولا يمكن رجعه وتخليصه من الاخر  
والمطالبة بالكفالة لا يتضمن التخليص لم يوجد حقيقة الاستيفاء حتى لو استوفاه من احدهما صار المغضوب  
وهو الدين ملما فلا يكون له مطالبة الاخر وفي الغصب لفا اختار تخمين احدهما بلارضى وقضا له تخمين  
الاخر ايضا فان قال تكفلت بالكل عليه فمت البينة بالنف عليه فمت الكفيل لان التايت بالبينة كالنات  
عبا فان تحقق ما عليه وان لم يتم البينة فالقول للكفيل مع يمينه في قومه اقرب اذ القول للمكر وهو مكدر  
للمزيد فان اقر الكفيل عنه باكثر منه لم يصدق على كفيلا فتصور ذمة المقر عن غير وصوفى في حق نفسه  
لولا بتمتع نفسه ومع الكفالة بامر الكفيل عنه وبغير اذ لا طلاق قوله دم الرعي فارم ولانه تصرف في حق  
نفسه بالتزام المطالبة وفيه تقوية الطالبة مع اعانة المطلوب لا ضرر عليه بواسطة الرجوع لانه بتقدير الامر  
بالكفالة ولو جاء بها دليل رضاه به فان كمل بامر رجوع بعد ما لوه بالوقوع لفا التمسك لضمته اذ ما ضمه لانه

لانه ادى دونه بامر فخرج عليه وان لوقى خلافا رجح باضمن لوقا ادى حتى لو كمل عن رجل بدرام حيا  
واعطى الطالب زيو فارجح عن منفسه على الاصل لان الكفيل باء الدين مكمل ما في ذمته فزاد من الطالب كما لو مكمل  
بالهبة وبهية الدين لغيره من عليه الدين ليعلم لفا سطر عليه وهو مسلط عليه في الجاه او كجمل ذكر نقل الدين منه  
مقتضى البينة فيصير جهة الدين لمن عليه فثبت ذلك مقتضى تعريفها على ان الدين يصير دينين عند الضرورة ولا صحة  
للهمزة الا كجمل الدين عليه فمحجل الدين عليه للضرورة او بلاء بان مات الطالب فورثه منه وكما مكمل المحل عليه  
في كونه خلاف المأذون باء الدين حيث يرجع بالوقوع لانه لم يكمل به شي حتى يملكه بالاداء بل كان مقوما فخرج بالوقوع  
ونظرا في الوصل الكفيل الطالب عن الالف على خمسة حيث يرجع خمسة لانه اسقط البعض الحق وليس ذمته  
اذ لو جعل مبادلة كان ربوا ولو كان اسقطا فاطمردج عليه بقدر الساقط وان كمل بغير اموال لا يرجع بشي  
خلافا لما ذكره لانه متبرع فيما ادى ولا يمكن الرجوع وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يوفى عنه الا  
لا يمكن قبل الاداء فلا يرجع حتى يوفى به لانه خرج بصيرته بمثل ما في ذمة الاصيل خلافا في الوكيل بالشرع فان لم ان  
يرجع بالشرع على الموكمل قبل ادائه الحقة لا النابج لانه ينقضي الوكيل والموكمل مبادلة حكمية بنفس الشرع لانه  
له ولاية كسب فان لو لم بالمال للزم المكفول عنه حتى يحصل وان حبس بسبب ابعاده الذي له في هذه  
العمدة فيلزم تخليصه ثا ويرى الكفيل باء الاصيل وباء الطالب الاصيل لان براءة روجه سقوط الدين لفا  
الدين على الاصيل عندنا وعلى الكفيل المطالبة وهي ما نفعه للدين فلان من ضرورة سقوط الدين سقوط  
المطالبة اذ المطالبة بالدين ولا دين محال فكذا لفا اذا اخذ الطالب عن الاصيل فمقتضى عن كفيلا  
ولو ابرء الكفيل برئ هو الاصيل لان التايت على الكفيل المطالبة وهي فرع الدين وسقوط النفع لا يجب  
سقوط الاصل والابلية جبر التبع اصلا والاصل تبع وتا لفا اخر عن الكفيل لم يكن تا خيرا عن الاصيل  
لان تا خيرا برء موقت لانه يسقط المطالبة الى غاية بيعه لا براء الموكمل خلافا في كميل بالمال احيان موقفا  
الى شرفه فانه يتاخر عن الاصيل لان الساجيل متاخر ان الكفالة صاروا خلافا في نفس المال لان حال وجوه الكفالة  
لاحق بغير الاصل سوى الدين فلان الاجل داخلا في الدين فيتاخر الدين ولذا اصار الدين مؤجلا بغير الاجل في  
حقها ضرورة وهذا خلافا لان تاخير الكفيل بعد ما كمل حال تاخير المطالبة عن الكفيل لفا التمسك بالكفالة  
المطالبة فلان تاخير التمسك فلا يثبت الاخر في حق الدين لانه لم يذكر في موضع تاخير وكم ذكر الدين في موضع  
التاخير فان صالح الكفيل او الاصيل رتب المال على لفا خمسة برئ الكفيل والاصيل عن خمسة اذ الصالح  
اضيف الى الالف ويهين واجب على الاصيل فيه الا الاصيل فيه الكفيل ايضا ضرورة لان براءة الاصيل  
يوجب براءة الكفيل ولذا الهج الكفيل خمسة رجوع على الاصيل خمسة اذ اها فقط ان كانت تامر لاسم  
بالاداء يملك ما في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع وبالباء يسقط الدين ولا يمكن الكفيل فلا يرجع خلافا لما  
اذا صالح على اصيل اخر حيث يرجع لفا لانه مبادلة فمكمل ما في ذمة الاصيل فخرج عليه ولو صالح

الكفيل



عما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل لان ما استوجب بالكفالة المطالب فلان ابرأ الكفيل عن المطالبة فلا يبرأ الاصيل  
ولو قال الكفيل لم يكفيل برئت الى من المال فهو اقرار منه بالانابة او اقرار منه الطالب بقبض المال من الكفيل حتى  
الكفيل على الاصيل له الكفيل برأت لاننا سند البراءة الى الكفيل وعينا الى نفسه بقوله الى والبراءة الى ابتداء من الكفيل  
وانما وادى الى الطالب لا يكون الا بالانابة فلان نقض اقراره بالتبضع فراجع وان قال الطالب للكفيل ابرأ فلو  
ابرأ الاقرار منه بالتبضع من الكفيل حتى لا يكون للكفيل ان يرجع بالمال على الاصيل لان الطالب سنده البراءة الى نفسه  
على الفصوص والبراءة التي يفتق بها الطالب يكون بالاستسقاط فلا يكون هذا اقرارا بالتبضع فلا يرجع ويأخذ الطالب  
حقه من الاصيل لان ابرأ الكفيل لا يوجب ابرأ الاصيل وان قال الطالب للكفيل برئت ولم يبرأ الى فلو ابرأ عند  
محمد رحمه الله لا يبرأ من رتبته لانك لو برئت الى المال فلا اقرارا بالتبضع فيرجع ويختار برئت الى ابرأ انك فلا يرجع بالشكل  
وعند ابو يوسف رحمه الله هو اقرار بالتبضع لانه اسند البراءة الى الكفيل على الفصوص والبراءة التي من الكفيل على الفصوص  
يكون بطلانها فانه لما خلى بين الطالب وبين المال يحصل البراءة وان لم يوجد من الطالب صنع فذلك لافاء الطالب  
فان كان حاضر ابرأ الى ابرأ الكفيل فبقيت الحال له لم يتبضع لصدر الاجمال منه ولا يصح تعليق البراءة من الكفالة  
بالشرط لان في البراءة معنى التخليص كما في سائر الآت وهذا على قول من يقول بنبوت الدين على الكفيل طاهر وكذا على  
قول من لا يثبت فيها فبما تملك المطالبة وهي كالدين لانه وسيلة اليه والتخليصات لا يتقبل التعليق بالشرط وقيل يصح كانه  
الثابت على الكفيل المطالبة وهو الدين في الصحيح فمات استسقاطا خفا كالطلاق ولهذا لا يرتد ابرأ الكفيل بالبر  
ويرتد ابرأ الاصيل رده وكل من لا يمكن استيفاؤه من الكفيل لا يصح الكفالة به كذا وان كان هذا القول في القضاة  
لان الكفالة انما تصح بمصروف في النسيئة في النسيئة في العقوبة لا في العرض من شرعها بغير العاصم  
عن المعصية وهذا لا يتحقق لافاء اقيم على غير الحاي وهذا اذا كفر بنفسه فلو كفر بنفسه عليه كذا ففسد بيانه  
والعين المحضونة لغبن لانه مضمون بوجه فوضعه فلا تصح بالانك وهي كالبيع حتى لو كفر عن البايع بالمبيع لم  
يصح لانه عين مضمونة لغصب وهو النسيئة والمهرهون فانه مضمون بالدين والامانة لا الفاء غير محضونة وهي كالوديعة  
والاستعارة ومال المضاربة والشركة والستاجر وعنده ابو يوسف رحمه الله لا يصح الكفيل في يد الاجرة المستركة مضمونة  
فيصح الكفالة به عندها ولو كفر ببيع قبل القبض او ببيع الرهن بعد القبض لا الرهن او ببيع المستأجر  
الى المستأجر يصح لان السلم مستحق على البايع او الرهن اذا قبض الرهن وكذا التمسك مستحق على الموجد  
وتصح الكفالة بالتمسك عن المستأجر لانه دين واجبة الزمة كسائر الديون وبالعين المحضونة بنفسه كالمضاربة  
والبيع بغير فاسد او المقبوض على سبيل الشراء او قال ان لا يصح الكفالة بالايمان المحضونة لان من شرط  
صحة الكفالة قدر الكفيل على الايمان من عنده وفيما يتصور في الدين لا في غيره فغير العرولست ان الكفالة ضمن  
الزمة الى الزمة في التزام ما كان مضمونا على الاصيل ووجه العين مضمونة على الاصيل ووجه التزام من الكفيل ومن  
استأجر واداة العمل فان كانت بعينها لم تصح الكفالة بالتمسك في المسوق تسليم الدابة وهو عاجز عنه لانها تسكن الغير

الغير وان كانت بغير عينها صححت الكفالة لان المسوق هو العمل ويمكن العمل على دابة نفسه وكذا من  
استأجر عبد الخدمة فكل من رجل يخدمه لا يصح كونه الكفيل بالتمسك او بالمال لا يقبل الطالب  
في مجلس العقد عنده حنيفة ومحمد خلاف ابو يوسف رحمه الله فيها واختلفوا على قوله فمقبول عنده يكون بوضف  
التوقف حتى لو رضى به الطالب سلفا ولا يبطر وقيل جاز من عنده بوضف التوقف ورضى الطالب ليس  
بشرط عنده وهو الاصح انه تعرف التزام من الكفيل ولا التزام فيه على الغير فبم بالمتنوع ووجهه كالاقرار ولذا  
يصح مع الجاهلية ومن جبر الخلفاء في التوقف جعله فداء لنفسه في النكاح لانه يقع امرأة وليس عندها قبل  
يتوقف عندها اجاز تافها ورا الحياكل من جبر قوله كملت لظلاله عن ظلاله بكذا اعتقادا ما كلفه تصرف الغير  
فيوقف على رضاه وعندهما لا يتوقف كانه شرط العقد فلا يتوقف على ما ورا المجلس وهذا لا يفتقر على كماله  
على معنى ان المطالبة لم يكن مملوكة له وممكن بعقد الكفالة والتخليص لعدم شرطين فلان كلام الواحد شرط  
العقد وشرط العقد لا يتوقف على ورا المجلس في مسلمة واحدا وهو ان يقول المريض لو رتبته او بعفوه ككفيل  
تكتفوا عن ما على من الدين لغرماني فمضمون ان مع غيبة الغرماني فانه جاز ان يستأجر وان كان القياس  
على قوله ان كذا لان الطالب غير حاضر فلا يتم الضمان لا يقبل قوله ان الصحيح لو مال لورثته او لغيره لم يصح  
اذا ضمنه وكذا المريض لانه انما يصح بطريق الوصية منه لو رتبته بان يتنصوا عنه ويدينه وكذا يصح وان لم يتم  
المريض الرهن ورب الدين لان الجاهلية لا يمنع صحة الوصية ولذا قالوا انما يصح لانه مال ولان المريض في هذا  
الخطاب لو رتبته قام مقام الطالب الى جهة اليد لغرماني لزمته بقضا الدين من تركته وفيه يتبع الطالب  
فيصح كالمريض الطالب بنفسه وانما يصح ليجري الطالب بلا كيد القبول لان قوله تكتفوا عن في هذه  
الحالة لا يبرأ له المساومة وما يبرأ به كمن الكفالة فمات كالمريض بالتمسك فانه اذا قال زوجه فيقال  
زوجه لا يبرأ من قبوله وكذا لا يبرأ من منتهى الحقيقة لا مشيئة وفيما لا قال المريض ذلك لاجنبي فغير الاجنبي  
ويدين بالتماسه فغير لا يجوز لان الاجنبي غير مطالب بقضا دينه برون الالتزام فلان المريض في حقه والصحيح  
سواء وقبل يصح هذا العنان لان المريض قصده النظر لنفسه والاجنبي اذا قضى دينه بامره ووجهه  
في تركته فيصح هذا من المريض على ان جبره كايامان الطالب لتضييق عليه كونه على شرف الملك ومثل  
ذلك لا يوجد الصحيح فيخففه بالقياس ولا يصح الكفالة عن ميت ففلس ان لفافات المديون  
مفلسا فكيف عن رجل لغرماني لم يصح عنده حنيفة لم يصح لانه كفيل بدين واجب فتصح كما في  
حال جعته وهذا لان الدين كان واجبا عليه في حياته فلا يستقل بالانابة او بالبر او انفساخ سبب  
الوجوب وبالموت لم يتحقق شيء من ذلك وكذا لو ادعى في الاخرة ولو تبرع انسان بقضا جاز العرج  
عن الميت لو كان لا طر لصاحبه الاخر من المتبرع ولو كان بالدين كفيل بدينه على كفايته ولو سقط الدين  
بالموت سقط عن الكفيل لا سقوط الدين عن الاصيل لوجوب براءة الكفيل ولست ان كثر بدينه قط

في مجلس العقد  
عنده حنيفة  
ومحمد  
خلاف ابو يوسف  
رحمه الله فيها



فلا يصح الكفالة بالدين ولا دين محال وهذا لان الدين في الحقيقة فعل ولهذا يوصف بالوجوب بالانكشاف  
توصف بالوجوب وكان يجب عليه في حيوة تكميل طاعة من جبال لغرضه وبعد ما مات لا يتصور ذلك منه  
فيستحيل بقاءه والحق الدين بالمال في بعض الاحكام كوجوب الزكاة وغيره لان المال في المال بواقعة  
الانباء وقد عجز عنه بنفسه وخلفه ان كفيلا فئات عاقبة الاستغناء فسقط في حق احكام الدنيا ضروره  
ولو كان به كفيلا فلفه باق وكذلك كان له مال في نفسه الا الاول ما لا يستوفى من المال فيجب باقية في حق  
احكام الدنيا ولما تخرج به غيره صحح لان صحته تكمل المال لا يتعلق بوجوب الدين على ان صحته التبرع بناء على  
انه الدين باق في حق صاحب الدين لان سقوطه عن المديونية للضرورة فيستقدر بقدر الضرورة فيظهر في حق  
من عليه دينه من لا يصح الكفالة بالدين عن الموكيل ورت المال ان لف باع رجل رجل ثوباً ثم ضمن الثمن  
عن المشتري للامور وباع المضارب مال المضارب ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح لان حق القبض للموكيل  
والمضارب ولا يملك يطر موت الموكيل حتى لو مات الموكيل كان له ان يقبض الثمن وكذلك لو ناه الموكيل عن قبض  
الثمن حال حيوة الموكيل فلو صح الضمان لصار ضماناً لنفسه وانه لا يجوز خلاف المأمور بسع الختام من جهة  
الامام لفاضل الثمن عن المشتري حيث يصح ضمانه وخلافه لو كان له ان يبيع الثمن للموكل لا يصح لان كل  
واحد منها سفير ومخير حتى لو ناه الامام عن قبض الثمن صح عليه والرسول في طلب البيع له باع وضمن  
الثمن عن المشتري صح الضمان ولانها امتنان في الثمن في البيع فاشترط الضمان عليها ابطال الحكم الذي  
كان موقفاً والتعدي لغيره لا يصح او المعيرة وكذا رطلان باعاً عبداً من رجل صفقة واحدة فضمن احداهما  
لصاحبه حقيقة من الثمن بطل الضمان لان الصفقة له اثبات متحدة فالثمن يجب له ما اشتراكا فلما  
صح ضمان احداهما لصاحبه بنفسه شايعاً يصير ضماناً لنفسه وهو باطل وهذا لا مانع من حره  
الان موثقة بينهما فكان الضمان متناً ولا حراً اشتراكاً ضرورياً ولو صح في نصيبه بكم خاصته  
الى قسمه الربن قبل القبض وهو باطل لان التسمية عبادة عن الاثر والجزاء وهو ان يصير كل واحد منهما  
مفرداً في حيزه على حد ذاته يتصور في العين اذ الفعل ليس يتدعى خلاصاً دون الدين لانه شرعي ولانه قبل  
القبض فعل والفعل لا يثبت التسمية وان باعها العبد صفقتين باق باع كل واحد منهما بنفسه بغيره على حد من ضمن  
احدهما لصاحبه من الثمن صح لان الصفقة له تعددت فما يملك واحد منها بعد ان يكون له خاصة بلا شركة  
الاربى ان المشتري لو قبل نصيب احداهما ودفع الآخر صح ولو قبل الكل ثم فوضه احداهما مكن قبض نفسه فلو صح  
الضمان من احداهما لا يصير ضماناً لنفسه بوجه من اشتري عبداً فضمن له رجل بالثمن بطل الضمان لان العدة اسم  
مشتركة تدعى على العكس التوكيد لانه وثيقة بغير كتاب العهد وهو ملك البائع وفيه ولا يذم التسليم الى اجل  
فاذا ضمن له المشتري فقد ضمن له الوفاء فلا يصح ضمانه وعلى العتق لا يملك اخذت من العهد والعتق  
والعهد سواء وعلى حقوق العتق لا يملك من ثمرات العتق وعلى الركة وعلى خيار الشرط في الحديث عهداً

عن الدين

عهداً الرقعة ثلاثة ايام او خيار الشرط فتقدر العمل بما قبل البيان فبطل الضمان للجهالة بخلاف الركة فانه ضمان  
صحيح انما كان ضمان الركة ضمان الثمن عند رده واستحقاقه بالمؤمن فبما بين الناس فكان الضمان معلقاً  
وهو قادر على الوفاء بما المضمون فصح فان قيل ينبغي ان يصر في ما يبيع الضمان به وهو الركة تصحى للضمان قلت  
فراغ الزمة اصل فلا يثبت الضمان بالشرط الاحتمال وقيل ضمان العتق عند ان يورثه ومحمد بن  
فلان المسلم على الخلاف على هذا القول وان ضمن المخلص بطل ايضا عند ان يورثه لان تيممه عنده  
فليس له البيع عن السبي وتسلم الى المشتري لا يملك وهو باطل لانه ضمنه لا يتقرر على الوفاء به ولو ضمنه فليس  
البيع او لولا الثمن صح الضمان لانه ضمنه ما يمكن الوفاء به وهو تسليم السبي ان جاز السبي لولا الثمن ان لم يجر السبي  
صح عنده لان ضمان المخلص عنده مستلزم ان الثمن ان يجر تسليم الدين بوجه الاستحقاق وهذا لا يرد  
ولا يصح الكفالة بالدين بالكتابة محررة او غير محررة ووجب كفو وهو ان للعبد ان يجر نفسه في كل وقت  
واذا عجز نفسه سقط مال الكفالة فلو صح الكفالة به على هذا الوجه لما حصل المقصود وهو الاستيفاء لا للمالك  
ان يقول في كل وقت اما عاجز ولا يصح يكون غير مدين ان يجره وبينه وبينه في كل وقت ان هذا الجار قبل  
الكفالة فلم يترك الكفالة في امره ولو صح مطلقاً ليطرح في الغم لوفى شرط الا لا يلتزم بين المختلفين  
ولان ما على الكفيل تبع كما على الاصيل وجاز هذا الطريق بتضمنه بوجه البيع على الاصل وبطل السعاية كبطل الكتابة  
عنده حينئذ يجره فلا يصح كفاً له احد عتقه لانه لا يملك تيممه عنده وعند ما يورثه عليه دين فيصح كفاً له به ومنه كفو عن  
رجل يملك فاعطى المطلب الكفيل ما ضمنه قبل ان يعطى الكفيل المطلب المال لا يستد المطلب ولكن المال لا يملك  
لان ذلك صار في المصلحة على احتمال ان يورثه الدين بنفسه فلم ينتقل هذا الاصل الى فليس له ان يبيع وانما ينتقل  
بهذا الاصل باء الاصل بنفسه فاذا دفعه بنفسه بغيره من الكفيل ما اخذ وهذا كمن عجز ركة ماله وهو فعلاً  
الى الساعي واشترى ثياباً بطلان يورثه الثمن قبل دفعه الجار ثم اراد ان يتره قبل قبض البيع لا يملك لان الرفع  
كان لغرض وهو ان يصير ركة وغنا عند دفعه لولا سقوط الجار فما بقي ذلك الاحتمال ليس له ان يستد ذلك  
ملكه بالقبض لان المطلوب دفع المال اليه بما وجه الاقتضاء ما قال له ان لا امن ان ما خذ منك الطالب حقه فانما  
اقتضى المال قبل ان يورثه بخلاف خلافه لان الرفع على وجه الرسالة ما قال للمطلوب لك كذا هذا المال فاقم  
الى الطالب حيث لا يصير له في ملكه الكفيل بل هو ما منه في يده ولكن لا يكون للمطلوب ان يستد من يد الكفيل لانه  
تعلق بالثمن من الطالب فالمطلوب بالاستد ولو يرد ابطال الكفيل فلا يتقرر عليه وان ربح الكفيل فيه فله ان  
ملكه حين قبضه فالرجح حصل على ملكه في طيب ولا يتصور به اما ان قبض الكفيل الدين فله ان يبيع نفسه ما هو  
واجب عليه فيملك من حين قبضه وكذا لو اعمل المطلب بنفسه وبنت حقه الاستد ولهذا ان الكفيل متى  
كانت بامر استوجب الكفيل في ذمة المكنول عنه مؤجل الى غاية القضاء ولهذا قلنا ان الكفيل عنده لوفاء  
عينا عند الكفيل بركة الدين يصح ولا يرد بالدين ولو ابرأ الكفيل الاصيل قبل الاداء الى الطالب من الدين وجب







الاموال الظاهرة لان الواجب عليه فعل بوعاده والمحل هو المال محل لاقامة العبادات ولهذا لا يستوفى من تركه منه  
 عليه بعد موته الا وصيته بخلاف ما يدعيه الديون وهذا لان الدين وجوب على كل مال تركه عن شيء آخر وتحت ارجح  
 صحتها لما عليه بدلا عن الذب عن حرم الدين والى ما عدا على بعض الاسلام فكان دينها لا ارجح ونصح الكفاية  
 بالايجز فكذلك بالاولى اما الواجب في الزكاة فتملك كل مال من غير ان يكون بدلا عن شيء آخر واما النوايب فان اريد  
 بها ما ينوب الان في حق الكفاية بها انما هو ان يكون ان يتفقد الخليفة تركه مشترك بينه وبين غيره من شركة  
 خاصة فانه واحد منهم من الكثر والاضيق شركته بامر الحاكم بعينه حصة الا في دينه في ذمته فصح الكفاية بها  
 لانه كثر بما هو مضمون على الاصيل وكذا اجماع المارس بين قوم معنونه يصح الضمان بها وكذا ما وطقت الامام على  
 الناس عندها جنة الى تجز الجنتين لثقل المسلمين وقدر خلايت المال عن المال او اصاب الى فوا اسارى المسلمين  
 فوطفت على الناس ماله لا جاز ذلك فهو واجب معنونه يصح الكفاية به وان اريد بها النوايب التي يطالب بها  
 الانسان بغير صحة الجانيات في زماننا لان في الكفاية بها لان الكفاية لا تترام المطالب بها على الاصيل شرعا ولا  
 على الاصيل شرعا فلما صح الكفاية وقال بعضهم منهم فخر الاسلام على البر وروي يصح الكفاية بها لانها في حق  
 توجه المطالبه فوق ساير الديون والعبد في باب الكفاية المطالبة لانها شرعت للترام ولذا قلنا ان منها من يتولع  
 به والنوايب على المسلمين بالقسط لو حر وان كان الاخذ في الاحوط كما ولذا قلنا ان من قضي ناسه غيره بامر رجوع  
 عليه وان لم يشترط الرجوع بالقضيه من رغب بامر وما القسم فقبح رجوع النوايب بعينها او حصتها منها والرواية  
 ما و هذا العجبان جائز لان كل واحد مطالب بنفسه مجبوس وقيل هو السامع الموطوفه الرافعه وهي المتكافئة  
 البوابة في كل شهر ولذا اشهر والمراد بالنوايب ما ينوبه عن راتب بل بمتقنة احيانا وكثيرا ان تقع ويجوز ان لا يقع  
 وقيل المراد بالقسمه اجمع القسام ومنها قال في كل شهر على مائة درهم الى شهر في كل الشهر في حاله فانكول للمقر له  
 عندها وان قال له خربت كره ما فلان مائة درهم الى شهر فقال الكفول له في حاله فانكول للضامن في ظاهر  
 الرواية والفرق ان المقر اقرب الدين وهو سبب لوجوب المطالبة ثم لو على نفسه صاع على المقر وهو حاضر المطالبة  
 الى شهر والمقر له ينكر ذلك والقول للمقر في الشئ والضامن ما اخذ بالدين اذ لا دين عليه في الاصح وانما اقره في  
 المطالبة بعد شهر والكفول له مواعيد عليه المطالبة لنفسه في الحال والخاص ينكر ذلك والقول للمقر في الاصل في الدين  
 ان يجزى حاله والا جزيه من العوارض لانه ان وجب فضا او اطلاق فظاهر وان وجب ثما فكذلك لانه ما بل يزول  
 ملكه عن المبيع ناهرا والعاقبة على ما عليه ظاهر حاله لا يبر فيه يزول ملكه ماض الى بدل باجر ولهذا لا يثبت الاصل  
 الا شرط وكان القول على الكفر العارض كذا في الوصل في المتعاقدين حيا والشرط او كذا في قول للمقر للمقر  
 في الكفاية تقع ولا يدعى بامر حتى يثبت بلا شرط بان كثر من مؤجل فان الاجل يثبت في حق الكفيل بلا شرط فوجب  
 ان يقر قوله في بيانه وقال الشافعي لم يقر للمقر في المسلمين لان الدين نوعان حال ومؤجل فاذا اقر بالمؤجل  
 فهو اقر باحد نوعي الدين فيكون القول له كافي الكفاية وفكر في الدلالة وان فتح لوجه الحق ان تالاه وهو

وجوب من عليه لانه لم يقدر الا ان يترك المال على الاصيل كان القول في فساد التدبير بكل مال لكن عليه  
 ان كان كونه عليه شئ فاذ صار العضاء بالمال على الاصيل شرط الوجوب المال على الكفيل فصار العضاء على  
 الكفيل معنفا شرطه وكذا في هذا مثل الكفالة لانها شئ على وجوب الدين او على الكفيل على المكفول عنه او الدين والرجوع  
 عليه واكثر هو الامر والاداء او اقرار بالمرور وحده الاداء برهن على المطلوب بدركه فحق عليه بالضم والياء والياء  
 على الخارج ودينه لا يتوصل اليه الا بالعضاء على الغائب بالعضء من نفسه هو خصما كانه بالبركة مذابح تسليم ان اذباغ  
 رطل او اقل فكل رطل شئ من البايغ ما ادره من غيره فكلما لم يدره بالبركة تسليم للبيع حتى لو اقر على الكفيل على المشتري  
 ان الدار ملكه لا يسمع دعواه لان الكفالة اذا شرطت في البيع بوقف جواز البيع على قبول الكفيل في المجلس وكذا قبل  
 في المجلس حتى انتم البيع كان الكفيل في هذه الدعوى ساعا في بعض ما وجبه ومنه في بعض ما وجبه فكل  
 مسعة في الحيوة الزايدة وان لم يكن شرط في البيع فالمطلوب من هذه الكفالة تمام البيع واطلاعه ما لا يرغب  
 المشتري في شئ من هذه الدار وهو فاسد الاستحقاق الا بغير الكفالة ان البايغ ما كان وان يبيع جايذا فاشتره بعد الدار  
 ولا تخف فان لم تكن درك فمما شترى فاما ضامن له فصار الكفيل مقولا على البايغ فلا يسمع دعواه لنفسه بعد ذلك  
 ولو كتبت شهادته على شكل الشراء وضممت على ذلك الصك ثم اقر على ان احد بعد ذلك ان الدار لم يسمع دعواه ولا يكون  
 كساة الشهادة على الصك وحتم تسليمه واقرارا فان البيع مكر البايغ لانه لا تساني بين الامرين من قبل ان تشهد  
 بوجه البيع ولا يدر وجوده على صحة ونقده لا على ان اذ البيع كما يجوز ان يبيع ما لا يكون بوجهه غيبه ولم ان يتولى  
 انما كتبت شهادتي لاحفظ الما وانه اول ما تأمل ان في هذا العقد ضراحي لردده او نفعاً حتى اجبت والشهادة  
 لا يكون مشروطة في البيع ايضا خلاف ما مر حتى لو شهد بالبيع عند الفسخ وقضيه بثلثه او لم يقض منه او لم  
 بعده لا يسمع دعواه لان الشهادة بالبيع على انسان اقرار بصحة البيع ما ساق الروايات لان العاقد يقصد  
 بتصرف الصحة ولو اقر فيصير دعوى المالك لنفسه بعد ذلك تنافسا والتناقض يمنع صحة الدعوى واما كساة  
 الشهادة في الصك لا يتعلق بها حكم من الاحكام بل هو مجرد اخبار بالبيع ولو اخبر ان فلانا باع هذا العبد ثم ادعاه  
 بعده لنفسه صح دعواه قال من اختلف في جواب المذكورة في كتابة الشهادة لم يحول عما اذا كتبت تشهد فلان البيع والشراء  
 او كتبت به البيع تشهدى او كتبت اقرارا بالبيع والشراء عندى اما ان كتبت في الشهادة ما يوجب صحة البيع  
 ونقده بان كان في صك البيع بايع فلان كذا او هو ملكك او يبيعها بانا فدا هو كتبت تشهد بذلك فلا يسمع دعواه  
 بعد ذلك ومن كان في الصك بايع فلان كذا واقر ان بايع ملكك والشاهد كتبت تشهد بذلك يسمع دعواه وقوله  
 وضممت اسان الى عونه زمانهم فان الدار لم يكتب شهادته في صك الشراء ختم في الحق من يكون ذلك علامة كسابة  
 ولم سبق ذلك العرف في زماننا ومنه صريح اقره ارج رضه او رضه به نوابه او فسخه صح اعلم ان الرضى  
 والكفالة جائزان في الراجح لانه من واجب مجلس به ولازم الاجل ومنع وجوب الترتيب ومطالب به ان شهد المطالبة  
 فاشبه ساير الديون بخلاف الرقوبة حيث لا يصح الضمان بها وان كان قد مات واجبا مطالبا به فصح ان لا يثبت له الاموال







عن العبد فاذا مات العبد سقط عنه تسليم نفسه الى مجلس الباطن وورث عنه في الكفيل لان بقاء الاصيل موجب  
بقاء الكفيل كالنكاح فان الكفيل بنفسه جازع واما الزمة فان وهو العبد وكما لا يتصور التزام التسليم  
ابتداء بقاء في لا يتصور بقاءه بعد موت المحرك في المسئلة الاولى انما كفى تسليم رتبة العبد عن ذل اليرلان المدعى زعم  
ان ذل اليرغا صفا من الكفيل التزامه على ذل الير من لقا العبد على وجهه فتمت فاذ مات العبد قامت  
البينة على ان العبد مكل المدعى ظهر ان ذل الير كان غاصبا للعبد ووجب عليه ضمان القيمة خلفا عن العبد فيجب على  
الكفيل ذل لان الكفالة تسقط لضمه في الكفيل لاخته الاصيل كما كان الاصيل على الباطن فاذا اخلت المطالبة من عن  
العبد في ضمة في حق الاصيل تحولت في حق الكفيل ايضا كفى عن عسر عن سيرة ما في معق فاذاه او كفى سيرة عنه  
بما ولو اه بعد عتقه لم يرجع واحد منها على الآخر وقال زفر بعد رجوع كل واحد منهما على الآخر بالهوى وهو الوجه الاول  
ان لا يكون على العبد دين حتى يصح كفا له بالمال على المحل باس لانه لو لم يكن عليه دين لم يرجع امر المحل اياه بالكفالة وبعث  
تقر المحل فيه لفرغ ذمته عن تعلق حق الغير لانه ان لم يكن له محله مشفوعا بالدين بان يقر عليه بالدين فكذلك  
ان ياذن حتى يكفر عنه خلافا لما كان مديونا لان مولاه صار كذا حتى عنه حتى لا يمكن شغله بالدين بلاقاره عليه  
فكذلك يمكن ان بالكفالة واما كفا له عن العبد فيجب على كل حال سواء كان العبد مديونا او لا لان الكفالة باس  
سبب الرجوع واما تركه العبد في حال كونه عبدا كان الرق فاذا عتق زال الامان من على التسليم فثبت وكذا الرجوع  
على التسليم وليس ان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لاسيما ان لا يصدقها دين على الآخر فلا يتقلب  
موجبه للرجوع كمن كفى بغير امر المطلوب ثم بلغه فاجازة فانه لا يرجع عليه لان الكفالة لزمته ونفذت بغير  
امر غير موجبة للرجوع فلا يتقلب موجبة للرجوع كمن كفى بغير امر مديون عن سيرة باذنه لطلب الحق الغرماء فانه  
عز في رضى موته ومات ففعل العبد السعاية كوفائه ولا ينفذ تلك الكفالة ما دام تسع عن ذل ضيفه لم يذ فاذ اسع  
وعتق نفذت تلك الكفالة لانه لا يثبت عنه وكان كذا المالك لا يثبت له الرجوع وعندها هو مديون فنفذت كفا له كفى  
برين موجبات وحل كل حرج وطوب وارنه سجيلا وعجلا وارنه لا يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل خلافه لانه لا يرجع لان  
الاصل انما بطل في حق الكفيل بوفاء لافان في ثبته لا انتقال الحق الى التركة وحي من لا يقبل التاخير والاصيل حتى  
الاصيل وفي ان ثبته فانه لا يثبت بطلان حقه بطلان حقه بغير رضاه وجعل اشتهر امة وقبضها وكفى  
بتمناه حرج ونفذت او وجبت حرج او مبررة او مطابقة او لم ولما تسع الكفيل الباطن لانه طهر ان قبض بغير  
حق او المشتري لو كانت الكفالة باس لانه بالامر ضمن له سلامة ما لو كان يرجع المشتري على الباطن لانه لم يكن مائة  
الكفيل باو الضمان ولو نفذت حجب دينا عن ربحه لم يصح ارجع اسنى الباطن باو فذ لا اشتريه لانه خالف امر  
فكان مشرعا وضمانا في الصلح به الرأية لو الرأية ان حباه على الخطا لم يرد له على الباطن لا يرد  
خلافا للبيع فانه يرد الرأية للمالك ولو كفى حرج ونفذت حرجه يرجع بالجبر على المشتري لان الكفيل لو التوك  
خلافا ليرجع باس لانه لا يلقه لانه مكل كذا في ذمته وان استحق اسنى الباطن والمشتري بالشرية لان الكفالة

الكفالة لما بطلت من الامر لا دا والماء مور لا دا انما يرجع بالهوى وان كفى بغير حجة ونفذت باو ارجع  
بالشرية لان الامر لم يتنا والزيادة ولو استحق اسنى الباطن بالهوى والمشتري بالشرية لانه مشرعي في الحدود  
ويرجع المشتري على الباطن ولا يرجع الكفيل على الباطن بالجبر لقيامه معاه وان صلت الامة قبل القبض وكفى  
بما يرجع المشتري على الباطن ولا يرجع الكفيل على الباطن لانه لم يظهر بطلان الكفالة فله ان الاو الحكم كفا له حجة  
فما ذلك الباطن ولم يبق للكفيل عليه سيرة وصار له اذ الكفالة المشتري وكان له حق الرجوع ثم يرجع الكفيل  
على المشتري وكذا الرأية ردية وشروط عيب قبل القبض او بعده بغيره او بغيره لانه لم يظهر عدم وجوبه  
وجع صلح الفسخ مع الباطن عن التمسك بالذات لانه استقام فصح كذا لمع عن الاصل له سيرة ان لو باع بالشرية  
حمين وبنار الاصل لانه غير واجب عليه وكان تملك الدين من غير حجة عليه الدين والماء مور بعض الشرية لكفى  
في كل عام الا انه يرجع بما اوده والكفيل بالتتم وقد مر واما رجوعان لفا ثبت فضا الدين سنة وبقرين  
رب الدين فلو مورب الدين واخذ ودينه لا يرجع على الآخر لان حق الرجوع يثبت ضمنا للفضاء ولم يثبت وكذا الو  
امر سبع عشرة من دينه بدينه او صلي او رسته ولو قال دفع اليه ان قبضها او لمقبضها على ان يضمن  
لك فسخه الامر في دفعه وكذب الطالب رجع الما مور على الامر لانه امر بالدفع مطلقا وقبضها مشروطة فكذا  
قوله قضاء كفا حيث لا يرجع الما مور عليه لانه امر بدفع موصوف بصفة انه قضاء ولم يثبت الوصف لوجه الفاء  
او عبدا ولو ان المبيع الموصوف ان يوصى بالالف الوصية وبنه او يصالح غريمه من دينه على العفو قال فعلت  
وكذب غريمه واخذ واخذ حقه من المديون بعد ما حلف ضمن المديون الوصية لانه اقر بفعل مضمون وهذا  
لان دفع الامانة الى غيره صاحبها سبب الضمان في الاصل واما يخرج من ان يكون سببا لافان كان الدفع باو صاحبها  
والا ذن حجة العضا فاذا لم يثبت القضاء صار مضمنا لامة فمضمنا خلافا لبيع بدينه او بغيره او بغيره لانه  
رب العبد للغريم ان يبيعه بدينه فقال بعت وسلمت وكذب رب الدين وحلف عليه فان المورع لا يرجع  
على المديون لان البيع وقع للامر لانه وكيل بالبيع فلا يضمن به مالم يظهر بغيره قضاء الدين عن غنه ولم يظهر  
وكذا قضاء الدين لا يقع نفس الدين واما يقع بالمعاصرة عند هذه الرهن فكان المديون في الوضو والتسليم  
علما لصاحب العبد في فصل البيع الاصل ان الكفالة بالنفس ليست بجال في الكفالة بالمال وان كانت  
مضافة فمخرقة المال والمريض فيما لا يتعلق به من الورثة والغرماء كما يصح مريض ابيه عن التوراة والكفالة  
بالنفس عن ابنه صح وكذا عن اجنب وعلى المريض ديون لان حق الغرماء والورثة يظهر في المال ولم  
يوجد بخلاف الكفالة بالمال لان المستحق بجا المال فكان وصيته لوارث حتى لو كفى بنفس  
رجل على ان يوافي به يوم كذا فان لم يواف به فعليه الف الذي عليه فاباه عن الكفا لتيسر في  
مرضه برى عن النفس دون المال ادعى انه كفى بنفسه غايب فشهد غريمه تقبل ان لم يكن المذكي  
مشتريا صورته ثلثة نفر كل نفر واحد منهم على رجل الف غير مشترك بينهم فشهد اشان منهم



لثالث على رجل ان يكتل له بنفس المطلوب يقبل لانه لا حق لهما في المسمو به وانما يحصل لهما تنوع التوصل  
الى ملازمة اتفاقا لا بلهما دهما وان كان الدين مشترك بينهما لا يقبل شهادتهما لان الشركة في  
اصل المال ثابتة فطانت شهادتهما لانفسهما رجل قال كذا خذ او فخذ الى فلان الف وهو سميع او اعطه  
على ان يضمن ففعل قال لا مر مستقيم في التقاضي وكيل لانه امر برفع الف مصحون عليه  
ولن يكون كذا الا اذا كان مستقرضا وكان الوكيل نائبا في القبض ولو زاد عنه قالوا بغير مستقرض  
والا موكيل لان الضمان عنه لا يصح الا بعد وجوب الضمان على الاصيل وكذا لو قال اقرضه الف  
على ان يضمن كذا امره باقرضه اياه ولا يستدعي ضمانا على القابض وقد جعل ضمانه على نفسه  
فيجب ضمانه عليه ولو قال اعطه الف لم يضمن الا مالا ان يكون خليطه لان مقدمه اخلط اغنت  
عن اشتراط الضمان اذ الشركة وقعت على ان كل ما يترفع احداهما با مو صا حبه كان استقراضا  
فيضمن الآخر دون القابض ولو قال او فخذ الى او اعطني ضمن ولو قال على ان فلانا ضامن وقبر  
لمو كفيلا ولو قال اعط الف على ان يضمن فقال نعم اعط الف على ان يضمن فالتقضى على  
القابض والآخر كفيل ولو قال هب الف على ان يضمن او هب لي الف على ان يضمن فالتقضى على  
فوق يضمن الضامن اما المستكر الا في فلان قوله على ان يضمن يقتضي سببا ولا سبب هنا سوا  
القرض او الضمان على الموهوب لي يجعل هذا كفيل عنه فكانه قال اقرضه وا دفعه الي فلان  
فمؤكيلة بالقبض ثم هو هبة له مني واما الثانية فلان قوله هب لي لا يكتمل القرض فبقي قوله  
على ان يضمن بلا معارضة موجب العمل والصدقة كما ابدته في المسئلتين ولو قال هب  
لفلانة الف على ففعل لم يضمن الا مالا لان الضمان غير مذكور والامر ان يرفع على القابض  
لانه واجب وكذا الصدقة ولو قال قض فلانا عن الف واعطه عن الف فاعطاه اتبع  
الامر لان قوله اقرض عنى التمكن بعوض فكانه قال اقرضني ثم كن وكيل لي بغير او ما في وقت  
والاعطاء يستعمل في القضاء يقال اعطى دينه اي قضاه وان قال اقرض فلانا الف ولم يقرض  
لا يرجع على الامر اذا لم يكن خليطه ولا في عياله وقال ابو يوسف يرجع عليه لانه امر  
بالقضاء والقضاء يتلو الوجوب فكان امر بالقضاء الدين طاهرا والظاهر ان الانبات  
يا مرغية بقضاء دين الامر لا بقضاء دين المأمور فكانه قال اقرضني ولله صنيعة ومجربا  
يحتمل قضاء الدين عن نفسه ويحتمل قضاءه عن الامر فلا يثبت له الرجوع بالشك لقوله اقرض  
اليه الاصيل ان اسلام الطالب يبطل الجزاء اصله لان امتناع التسليم جاء من قبله لا سلامة  
واسلام المطلوب كذا كذا عنده ابو يوسف تعذر التسليم وعند محمد لا يبطله بل يرجع الى القيمة لان  
الامتناع ما جاء من قبل صاحب الحق باسلام فصار كالمسلم اذا استكر خرا الذم فانه

فانه يضمن القيمة كذا هنا والكفيل مطلوب في حق الطالب طالب في حق المطلوب بضمانه  
اقرض من ماله خرا فاسلم المقرض او اسلم معا بطل الجزاء ولو اسلم المقرض وحده فكذا كذا عنده  
يوسف وعند محمد يتحول الى القيمة ولو كفل بها بضمانه لا يتحول عليه لعدم المعبر وانما هو المقرض على  
الاصيل بقيمتها لان الاصيل مطلوب في حق الكفيل فاسلامه موجب القيمة فان اخذ الطالب القيمة من  
الاصيل براء الاصيل والكفيل ولو اسلم الاصيل ثم كفيله صار ما على كل واحد قيمة لانها مطلوبة في حق  
المقرض ويرجع الكفيل على الاصيل بالقيمة ان اخذ المقرض القيمة منه لان الكفيل ان كان طالبا في حق  
الاصيل كونه اسلم بعد ما صارت الجزاء قيمة على الاصيل وان اسلم الكفيل فقط يتحول ما عليه قيمة  
ويبقى على الاصيل غير الجزاء ولا يرجع الكفيل على الاصيل ان اخذ القيمة من الكفيل لان الكفيل طالب في حقه  
وقد اسلم وحده قبله في الجزاء بطل اصلا وان اسلم الكفيل ثم المستقرض او اسلم معا طولا بقيمتها ولا  
يرجع الكفيل على الاصيل لانه حين اسلم الكفيل كان حقه في عين الجزاء فبطل ولو اسلم المستقرض  
ثم الكفيل يتحول ما على الاصيل قيمه ويرى كفيله وبعبارة اخرى ان اسلم الكفيل ثم المقرض ثم المستقرض  
بريا اما المستقرض فلا سلام الطالب قبله واما الكفيل فلان براءة الاصيل يتضمن براءة الكفيل  
بضمانه خالص بضمانيتين على خروجه ان كل واحد كفيل فاسلم او اسلم معا بريا عن الكفالة و  
يتحول ما عليها على القيمة بقا السبب وهو الخلع وتعذر تسليم عين الجزاء فحول الى القيمة وان اسلمت  
احدهما يتحول ما عليها قيمه ويبقى ما على الآخر خرا فان ادت المسلم القيمة لا يرجع على صاحبتها  
لظمان حقتها في الجزاء باسلامها وان ارادت الكافرة جميع الجزاء يرجع على المسلم بقيمة ما ادت عنها  
من الجزاء لان المسلم مطلوب في حقتها فاسلامها موجب القيمة وان اسلمت معا ولم يسلم الزوج يتحول ما على  
كل واحد قيمة الكفالة والاصالة جميعا لانها مطلوبة في حق الزوج وايتهما ادت كل القيمة لا ترجع  
على صاحبتها بشئ لانها طالبة في حق صاحبتها فيما كانت عنها واسلام الطالب يبطل الجزاء ولو اعطاه  
يحول ما عليها قيمه فان ادت المسلم الثانية يرجع على صاحبتها با ادت عنها لان حقتها صار قيمه قبل الاسلام  
الاسلام اسلامها باسلام صاحبتها فلا يبطل باسلامها بعد وان ادت الاولى فلا ترجع على صاحبتها  
لانها طالبة وقد اسلمت اولها وصحتها عين الجزاء فبطل اصله ولو اسلمت احديهما ثم الزوج ثم الآخر  
تحول كل ما على الاول قيمة لا سلامها قبل اسلام الزوج ولا ترجع على صاحبتها بشئ لما تم وتحول قيمة  
ما على الآخر اصالة وبطل حق الزوج فيما عليها كماله لا سلامه قبل اسلامها بضمانه صالح نظر  
عن دم له عليها خرا وكفل كل عن الآخر في كل ما فيهما من بلا توافد عبدين بضمانين كما تباها كتابا  
واحدة على خرا فاسلم احدهما صار لكل قيمة ونقيت الخاتمة وكذا لو كان العبد واحد فبات واسلم  
احد ورثته وكذا لو كانت عبدة واحدة وكفل كل عن صاحبه فاسلم المولى او احدهما كالميتة المولى

ينتشر



نقله كاتبها او كاتبها على رطب فانقطع وقضى بقيمة على اخدها صار ما على الآخرة اذ لو بقي رطب  
لمتفرقت الكتابة اقرضاه رطباً فانقطع وقضى لصددها بقيمة حصته فعاد زمان الرطب فحقه بالقيمة لافي  
الرطب لان القاضى نقل حقه من الرطب الى القيمة فلو قبضها اتبع شريكه بكمه غير رطب او بغيره ولم ان  
يشكره فيما اخذ من القيمة او بغيره لربح الدين وما بقى على الغريم من الرطب يكون بينهما نصفين كقول رطب  
وقضى بالقيمة على اصيله لانقطاع اوانه بقى على الكفيل عن الرطب ولا يتحمل عنه لعدم المعبر وان اخذ  
القيمة من الاصيل يرى الكفيل وان روى الرطب ربح على الاصيل والقيمة **الحالة**  
على اسم ينع الاحالة يقال احلت زيدا بماله على رجل فاحل زيدا على الرجل وانما يحل وزيد بحاله  
وحال والمحال بحاله والرجل على عليه ومحتا عليه وتقدير المحتال في الفاعل محتول بالكسر وفي المفعول  
بالفتح وقوله المحتال المحتال له لغو لانه لا حاجة الى هذه الصلة ويقال للمحتال حوله كذا في المقرب  
وهو في الشريعة نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وهي جائزة بالدينون والاعلم من  
احيل على علي فليست اي غنى فالامر بالاتباع دليل الجواز ولانه التزم ما قدر على تسليمه فيصح دفعه الى جهة  
وحصلت بالدينون لانها ينشأ عن النقل والنقل في الدين لافي العين لان هذا نقل شرعي  
والدين وصف شرعي يظهر انزوا في المطالبه في زمان يؤخر النقل الشرعي في الثابت شرعا اما في  
العين محس فلا ينتقل بالنقل الشرعي بل يحتاج الى النقل المحس ويصح في الدين برضا المحتال اي  
الدين والمحتا عليه اي الذي قبل الحوالة واما المحتال فلان حقه في الدين يستقل بالحوالة فلا بد من رضاه  
بها التفاوت في الذمم والمحتال عليه فلان الدين يلزمه فلا بد من التزامه واما رضا المحيل واما رضا المحيل  
وهو الدينون فليس بشرا ذكرهم في الزيادات لانه لا ضرر له في التزام المحتال عليه الدين بل فيه نفع لان دينه سقط  
لانه ينصرف في حق نفسه والضرر بالرجوع عليه ولا يرجع عليه اذ لم يكن بامره وهذا لان المحيل كالكفيل  
ويصح الكفالة بل ارضا الكفيل عنه فكذلك يصح الحوالة بل ارضا المحيل واذا تمت الحوالة يرى المحيل عن الدين  
بقبول المحتال وقال زفر لا يبرأ المحيل كافي الكفالة لان المقصود بها التوثيق وذاتي ازدياد المال  
لما في الكفالة لافي سقوط ما كان له من المطالبة وليس ان الاحكام الشرعية تكون على وفق الكفاية  
اللقوية ومعنى الكفالة الضم فيقتض ان يكون موجبا هم الزم الى الذمة وهذا لا يتحقق مع براه ذمة الاصل  
ومعنى الحوالة النقل وهذا لا يتحقق الا بغواغ ذمة الاصيل لان الدين متى انتقل عن ذمة لا يبقى فيها  
والاحتياق يحصل باختيار من هو اهل من المحيل واحسن في القضاء ولا يقال لو انتقل الدين من  
ذمة المحيل الى ذمة المحتا عليه لما اجبر عليه القول اذ الصل المحيل كما لو تبرع ان لا يقض دينه لانه يحتمل  
عود المطالبة الى المحيل بالتوى فلم يكن متبرعا فان قيل هو متبرع حال ادا الدين اذ لا بد من عليه في  
الحال قطعا وما ذكرت موهوم قلنا المتبرع من يتصدق لاحسان الى الغير من غير ان يقصد

ان يقصد دفع الضرر عن نفسه اصلا وهو بهذا الاداء قصد دفع الضرر عن نفسه حيث استقطا  
من نفسه المطالبة والمبسح حال اعتباره فلا يكون متبرعا ولم يرجع المحتال على المحيل الا ان ينوي حقه  
فادانوى على المحتال عليه عاد الدين الى ذمة المحيل وقال الشافعي لا يعود الى ذمة المحيل وان توى لان ذمة  
برئت براه مطلقة لانها برئت بالجواز وفي مطلقة فلا تعود الاسباب جدي لان الساقط لا يعود  
لما لو يبرأ بالابراء وليس ما روي عن عثمان رضي الله عنه موقوف وموقوف في المحتا عليه  
اذا مات مفسدا قال يعود الدين الى ذمة المحيل ولما لا توى على مال امرئ مسلم ولان الغرض من شريع  
الحوالة التوصل الى سئين الحق من المحل الثاني لان نفس الواجب لان الزم لا يختلف في الوجوب لهما  
تختلف في حق الاباء فصارت السلافة من المحل كالمشروط في العقد الاول لما انها المطلوب  
فاذا لم يحصل المشروط عاد حقه في الاصل لما كان ولان البراءة حصلت بطريق الانتقال فاذا لم يسلم لمن  
المحل الذي انتقل اليه يعود حقه الى المحل الذي انتقل عنه كما لو اشتد بالدين شيئا وهلك قبل الفهم  
فان حقه يعود في الدين لما كان فكذلك هنا ولما مع انما سبب كتمل الفسخ حتى لو ترا ضيا على فسخ الحوالة  
انفسحت كما ان ذلك السبب كتمل الفسخ والتوى عند له حقيقه احدا منين اما ان يحل المحتال عليه  
الحوالة وحلف على ذلك ولا نسه للطالب على ذلك او يموت المحتا عليه مفسدا ولم يترك كفيلا لارت  
التوى ما يتحقق عنده العجز عن الوصول الى الحق وقد تحقق بكل واحد منها وقال اهذلان ووجه ثالث  
وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه حال حيوته وهذا بان على ان الافلاس لا يتحقق حكم الله عنده لان المال  
غادور بالي فقد يصح الرجل فقيرا ويغنى غنيا وبالعكس وعندنا يتحقق فسخ يعتبر في حق ارجاء  
من الجبس كذا في حق غيره وان مات المحتال عليه مفسدا وترك كفيلا كفل عنه بامره او بغير امه  
لا يعود الدين الى ذمة المحيل لانه ترك ذمة طالب بالدين لذمة موات التوى وان ترك رهنا  
رهنه عنه بامره او بغير امه وسلطه على البيع او لم يسلط يعود الدين الى المحيل لان عقد الرهن  
لم يبق بعد موت المحتا عليه مفسدا لانه لما مات مفسدا لم سق الدين والرهن بالدين ولا ديت  
محال واذا طالب المحتال عليه المحيل بثل مال الحوالة فقال المحيل احلت بدين لي عليك ضمن المحيل مثل  
الدين ولا يقبل قوله لتحقيق سبب رجوع المحتا عليه لانه قضى دينه بامره وهو سبب الرجوع ثم  
المحيد يدعى دينا على المحتال عليه وهو يكره والقول المنكر لان الاصل فداغ الذمم واذا قال المحيل  
احلتك لتقبضه لي وكنت وكيل في قبض مالي على فلان ولا سئل كذا على فقال المحتال لا بل احلته  
بدين كان عليك فالقول للمحيل لان الفداغ اصل في الذمم والمحيد متمسك بالاصل والمحتال  
بالعارض فكان اعتبار الاصل حق فان قيل اذ احواله فقد اقد بالدين لان الحوالة نقل الدين  
من ذمة الى ذمة قلنا الحوالة تستعمل في نقل التوفر على طريق التوكيل ولهذا قال محمد اوصا



مال المضاربة دين على السرم لا مستحق المصروف عن التقاضي يقال اجل بيت المال على الغرماء اي وكله وليست في نقل  
الديون فلم يمتحى في المحال على ان المحيل صار معتقفا بالدين بل كان محتملا ان القول قول من ابرم مع يمينه ووجب القول  
بالادب وهو التوكيل الا حصل ان الوالد لو كان مقيدا بدين على المحال علمه او بعينه بده بغضب او ودعيه او غير  
ذلك ومطلقة بان يرسل الوالد ارسالا ولا يقيد بها دين او عين او يحيل على رجل ليس عليه دين ولا في يده عين له  
ولو ان التقيد ما تبطل بموت المحال عليه مخلصا بل تبطل بموت ما يقيد به كحواله ان كان لا الخلف اما اذا كان التقيد  
الاخلف فلا تبطل كحواله لان القول حالي خلف كقوله رجل حال طالبة على مويده ليعطيه من دينه او ودعيته  
او غصبه صحت لان الوالة المقيدة يتضمن امرين جازين عند الاندراج وهو توكيل المحال بقبض الدين او  
العين من المحال عليه واصل المحال عليه بتسلم ما عنده او عليه الى المحال فكذلك عند الاجتماع ولا يأخذ المحيل ذكر من  
المحال عليه لتعلق حق المحال به كالمدين فانه لا يمكن الراهن مطالبة لتعلق حق المقرض به وليس للمحال  
عليه ان يدفعها الى المحيل ما ذكرنا فادفع ضمن المحال لانه استمكن ما تعلق به من المحال فانه مات المحيل وعييره  
قبل ان يقبض المحال دين الوالة فالدين الذي للمحيل على المحال عليه يقسم بين غرماء المحيل والمحال اسوة الغرماء  
فيه وعند زفيره كان ذلك للمحال على الخصوص لانه اخص به في حيوة فكذلك بعد ماته كالمدين في حق المقرض  
ولذلك لا يمكن المحيل ليطالبه بالابراء والجهة ولست ان الدين في ذمة المحال عليه على ملك المحيل قبل قبض  
المحال كانه لو صار لوصار ملكا له كان فليكن الدين من غير من عليه الدين وهذا لو بطورين المحال بالمال  
كان المحيل اخص به ولا ياتي على ملك المحيل صار بين غرمائه بالخصوص لم كتمس المحال به لان الاختصاص به  
بملكه رفته او بدوا الدين على الغير لا يقبل التملك بوجه ما خلاص الواس لان ملكه بملكه بقبضه صار مستوفيا  
من وجه فكان اخص به من سايد الغرماء واذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحال كخصه الغرماء على  
المحال عليه لان الوالة كانت مقيدة بدين كان عليه وقد استحق ذلك فبطلت الوالة لقوات ما قيدت به  
ولو هلك الوديعة او استحق المخصوص او لودعيه بطلت الوالة ما اذا هلك الوديعة فلان المحال عليه التزم  
الاداء من محل آخر فليس له هلاكها وكذا لو استحق الوديعة واما اذا استحق المخصوص فلانه وصل اليه  
ماله ووصول المخطوب اليه لا يوجب براءة الغاصب عن الضمان فان مات ما يقيد به كحواله الى خلف فبطل  
حواله وان هلك المخصوص لا تبطل الوالة لانه فات الخلف وهو الضمان والخلف يقوم مقام الاصل  
فلان المخصوص قائما بمحل الوالة بخلاف الوديعة لانها هلكت لا الخلف لان الوديعة اما  
وبالحق لا يخرج من ان يكون امانة وهلاك الامانة لا يوجب الضمان على الامين في مقيد به كحواله فان  
صوره ومعنى مفسد كحواله ولو احوال حوالة مطلقة لا يتعلق حق المحال بالدين الذي للمحيل على المحال  
عليه ولا بالودعيه او الغصب الذي عنده بل ذمة المحال عليه ويجب على المحال عليه اداء دين المحال من مال  
نفسه والمحيل ان يقبض دينه ووديعة وغصبه من المحال عليه فلا تبطل كحواله باخذه فلو مات المحيل

قسم دينه ووديعة وغصبه الذي قبل المحال عليه بين غرمائه دون المحال عليه بين غرمائه دون المحال  
لان المحال بالحوالة صار غريم المحال عليه ولم يمتحى غريم المحيل بخلاف الوالة المقيدة لان ملكه لم يمتحى  
ابتداء لنشأ ركنه انتفاء لان كحواله تبطل بقوات التقيد بدين الدين على المحيل فمضى غريم المحيل وصاحبه  
فاذا ادى المحال عليه دين الوالة من مال نفسه يرجع على المحيل وصار غريما له فيجوز غرمائه في اخذوا ولو كانت  
الوالة مقيدة بدين للمحيل على المحال عليه فابراء المحال على المحال عليه عن دين الوالة رجوع المحيل بدينه على المحال  
عليه لان دينه بعد كحواله باق على ملكه وانما لم يمكن قبضه لانه تعلق به حق المحال فاذا زال حقه بالابراء  
فلم ان يرجع ولو وهب المحال المحال عليه او ما تعلق المحال فوريته المحال عليه لا يرجع المحيل على المحال بدينه  
لان المحال على المحال عليه مكر الدين بالجهة والارث لانها من اسباب الملك بخلاف الابراء لانه استقاطا لا تملك  
فلم يمكن المحال ما في ذمته بالابراء وان لم يكن المحيل على المحال عليه دين فحق الجهة والارث يرجع المحال  
عليه بالجهة على المحيل لانه مكر دين الوالة بالجهة والارث ولو ملكه بالاداء يرجع اذ لم يكن للمحيل عليه  
دين فكذلك اذا ملكه بالجهة والارث وفي الاداء لا يرجع لانه لا يمكن شيئا وان كانت الوالة بلا امر المحيل  
لا يرجع المحال على المحيل في الدين والارث كما لا يرجع لو ملكه بالاداء ولو وهب المحال دين كحواله للمحيل  
او مات المحال فوريته المحيل يرجع على المحال عليه لو كانت الوالة بلا امره لانه مكر دينه فقام مقامه فيرجع  
ولو كانت باسره لا يرجع المحيل على المحال عليه لانه لو يرجع المحيل على المحال عليه لرجع المحال على المحيل  
لا كما باسره فلا ينفذ الرجوع وهب الدين الكفيل باسره رجوع على الاصيل وان كانت بلا امره لا يرجع  
اعتبارا بما لو ملكه بالاداء ولو ادى المحال عليه دين الوالة المقيدة بدين عليه في مرض المحيل ثم مات المحيل  
عليه ويورث المحال يكون اخص بما قبضه لان المحال عليه اداءه من مال نفسه لاسيما مال المحيل له  
الديون تقضي بامثالها وما على المحال عليه بينه وبين غرماء المحيل لان ما عليه من تركته المحيل تقسم  
بين غرمائه والمحال عليه منهم ولو كانت الوالة مقيدة بدينه او غصبه عن المحال عليه فادفع المحال  
عليه الى المحال في مرض المحيل ثم مات مع لانه وافق امره ولم يسلم المحال بغير غرماء المحيل يسعون المحال فبطلت  
منه حصصهم لانه عين مال المحيل وقد تعلق به حق الغرماء بخوضه فان حبس الموصى عن الوديعة واوى من  
مال نفسه لم يكن متبرعا استحق الموصى لقصصه الا حوالة اذ ماله دلالة على توكيل بالسري  
او بالاتفاق على عيال الموكل او بقضاء الدين اذ اقتداوا بالنفق او قضى من مال نفسه وعنده مال الموكل  
كانه لا يكون متبرعا كحالة ما لم يتاح حال بسره بيد الكتابة على رجل حوالة مطلقة بطلت لان ادائها  
الكتابة ثابتة مع المال في فلا يظهر في حق صحة الوالة والكتابة ولو كانت الوالة مقيدة بدين او  
غصب صحت ويكون توكيل المحال باداءه بطلت الكتابة من مال المالك بدينه عند ارضه  
واذا صحت الوالة بين المالك وعقود فانها تعلق ما على المحال عليه وبعده قبل الاداء بطلت كحالة



وعاد بديل الكتابة على الكتاب وبقي العتق لانه لا يحتمل النسخ وان احوال سيده غريمه على مكاتب  
ولم يقين بديل الكتابة لا يبيع لما حرم وان قوته بديل الكتابة صحت وصار الكتاب وكيل عن السيد  
بادا بديل الكتابة الى غريمه ولا يعتق ما لم يؤد فان مات سيد قبل دائه وعليه ديون فبديل الكتابة  
بين غريمه السيد والمحتاج من جملة ما موان الحيل لم يكن قبل القبض وان باع المكاتب من  
سيده عبدا بديل الكتابة صح ووقع في القاصدين بين الثمن وبين بديل الكتابة وعتق فان مات  
العبد المبيع قبل القبض بطل البيع وعاد بديل الكتابة على المكاتب ولا يبطل العتق لما متركه الوكيل  
العبد المبيع فاستحق لان بديل السحق مملوك اذا كان مقبوضا وبديل الكتابة في يد العبد لانه في ذمته  
فلم يفسد عنه فيعتق وان استحق العبد قبل التسليم الى المولى لم يعتق المكاتب لانه لم يملك ما  
في ذمته لان ما في ذمته بول السحق فلا يملك قبل تسليم السحق فلا يعتق واذا ابرأ السيد المكاتب  
المكاتب بعد لوالته عليه بدي وعتق ولا تبطل الحوالة عند ما خلا لزوج وكذلك اذا احوال البايع  
غريمه على المشتري بالثمن ثم النسخ البيع بطلان المبيع قبل القبض او بسبب هوان من كل وجه كالتزوير بخلاف  
او شرط او عيب قبل القبض او بعده بقضاء لا تبطل الحوالة عند ما خلا لزوج لانه ان الحوالة مفقودة  
بالثمن وقد بطل الثمن وفان كان الواسطي العبد او وجد حرا ولو ان قيدها بالثمن ولم يظهر ان  
الثمن لم يكن واجبا ليظهر بطلان الحوالة بفساد الحال بالنسخ فلا يظهر ذلك في حق القديم المحتال  
بخلاف الاستحقاق والحريه لانه يظهر ان الثمن لم يكن واجبا اصلا فلم يثبت ما قيد به والبايع اذا احوال  
غريمه على المشتري بالثمن بطل حتى حبس المبيع لاجل الثمن لسقوط مطالبته وكذا المرفق اذا احوال  
غريمه على الراهن بما عليه بطل حتى في حبس الرهن وان احوال المشتري او المديون البايع  
او المرفق على رجل لا يبطل حتى البايع والمرفق في الحبس لان الرهن وثيقه لدين المرفق  
ودينه باق فبقى حتى الفسخ وقوله كالمرفق راجع الى المسئلتين لما ذكرنا رجل عن رجل على ان يبرك  
الطالب غريمه اخر او على ان يهب للكفيل او للاصيل او على ان يهب الطالب الدين للاصيل بطلت  
الكتابة لانه شرط على كلف لقتضيه العقد عيديات في يد رجل فاقترانه غضب من زيد فعليه قيمته لزيد  
فان برهن رجل ان العبد لم يقيمته لمن برهن ولا شئ لزيد على المقر لان ما اقر له صار مستحقا بالبيعه  
فان وهب المبرهن ثمن القيمة في حقه المقر او مات فورثها المقر او ورث مثلها او اوصى له بها او بمثلها  
ردها على زيد لانه زعم ان ما اخذ المبرهن من المقر وان اخذ بغيره حق فصار دينه عليه وما وصل  
الى وصل بالارث او الوصية والدين مقدم على الارث والوصية وان وهب مالا اخر في حقه فلاحق فيه  
المقر لان الدين لا يتعلق بالمال في حقه احوال بدينه فله ان يبيع ولو عكس بطل حتى لان له ان يبرك المقر  
لانه بالحوالي من الدين فلم يسق الرهن لان ضمان الرهن بالقبض وهو باق ورجع الراهن بقيته

بقية الرهن في تركه المحتال عليه ان لم يبرك لانه قضى دينه بامره فيرجع عليه وان كان متبرعا في الرهن  
لا يرجع على احد لانه تبرع بقضاء دين المحتال عليه رجل كامل بال عن رجل بامره فاحال الطالب غريمه على  
الكفيل ليؤدي من دين كفا لانه صح وسقطت مطالبة المحيل عن الكفيل لقيام المحتال مقام المحيل في المطالبة  
فببطلان عنه مطالبة المحيل والمطالب ان مطالب الاصيل لان سقوط المطالبة عن الكفيل لا يوجب سقوطها  
عن الاصيل فلما ادنى الاصيل دينه بريا وبقيت الحوالة خلافا لزوج فلما ادنى الكفيل المال الى المحتال  
رجع على المحيل فقط لانه ادى دينه بامره ولو احوال الطالب غريمه على الاصيل صح وسقطت مطالبة عن رجل  
والكفيل لان سقوط المطالبة عن الاصيل توجب سقوطها عن الكفيل ولو قضى المحيل دين المحتال بنفسه  
صح لانه بالحوالي لم يبرأ عن الدين براءة تامة لاحتمال ان يعود اليه وطول الكفيل ولا يصح لزوال  
المانع وكذا الوارث المحتال المحتال عليه عن الدين سقط دين الحوالة عن المحيل والمحتاج عليه وعاد مكان  
المحيل الاصيل والكفيل لزوال المانع وان احوال غريمه على الاصيل والكفيل معا او بدا بالكفيل حتى اما  
في كونه فلان براءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل فقد وجدت الحوالة والدين قائم فيصح وكذا في الاول لانها وجدت  
والدين قائم وصحت الحوالة على الكفيل متينة ثم سقطت مطلقة لبرائة عن دين الكفيل بالحوالي على الاصيل ورجع  
على المحيل ورجع الاصيل لان ادى لانه ما قبل الحوالة بامر المحيل الا بالاصل وان بدا بالحوالي على الاصيل ثم على  
الكفيل حتى حوالة الاصيل ورجع الكفيل لانه لما صحت الحوالة على الاصيل سقط عن دين المحيل ورجع الكفيل  
حكمنا ببراءة الاصيل فقد وجدت الاصيل الحوالة على الكفيل متينة بالدين وكذا دين فلا يصح صالح المحتال  
عليه المحتال على زيف صح والباي دك لانه مكر ما في ذمته كالكفيل بخلاف الصالح على بعض الدين كانه ابراء  
عن الباقي لا معا وضه نفاذ عن الدين رجله على اخر مائة نهرة ولمس عليه النهرة على اخر مائة جيا  
فاحوال من عليه النهرة رب دينه على مديونه براءة جيا وليا خذها مكان النهرة والمحتاج غايب لم يصح  
وان اجد وان كان حاضرا وقيل يصح اسما لا نفورا اعتبار حواله لعدم الجا دع على المحيل وانتقال  
النهرة جيا او لا يكون الا بالصرف فصد لكان المحيل قال استبرأ النهرة الى كره على براءة جيا وعلى ان اصيلك  
بما على فلان فلان صرفا بين المحيل والمحتاج ببشرط الحوالة وبطل بانفاق المحيل والمحتاج لان الصرف  
جري بينهما وان افترقا لم ادى المحتال عليه الجيا صح لان الحوالة ان بطلت بقي الامر بكلاهما ويديك  
المحتاج عليه عن دين المحيل للمفاد صح ورجع المحيل على المحتال بالجيا ولقبضه بعد فساد الصرف  
كما لو اقر بنفسه ثم رجع المحتال على المحيل بدينه وهو النهرة وكذا الوصية على جيا وعلى ان بعض فلان  
او المحيل على فلان ولا دين عليه رجله على رجل مائة ورهم فكفل بها رجل واحال الكفيل الطالب  
على رجل حوالة مطلقة بديان الحوالة اضيفت الى مال الطالب ومال الطالب في الحقيقة على الاصيل  
فوجب الحوالة براءة الاصيل ومن ضروره برآته براءة الكفيل وان شرط براءة الكفيل خاصة فهو كما شرط



لأن براءة الكفيل لا تجب براءة الاصيل وكذا ان صالح الكفيل او اجيب عن الالف على خمسة ان اطلق بريا  
وان قيد براءة الكفيل خاصة فهو كمال رجل قال له على آخر الف نقد بيت المال وعليه زيوف فأجابته الزيوف  
على الذي عليه الجبا وعلم ان يعطيه الجبا واولى ان يعطيه الزيوف والجبا لم يطل اما الاول فانه لا يمكن تصحيحه  
حواله لانه شرط انهاء الزيوف من الجبا وذلك لا يتصور ولا يمكن تصحيحه صكرا له مصارف بينهما يدين على  
الحتمال عليه والبيع بالدين على الغيب لا يمكن له تمليك الدين من غير من عليه الدين واما الثاني فانه صرف  
بين المحيل والمحتال عليه بشرط ان يكون القابض غير المحيل فبطل لا لوسط البائع ان يحيل على المشتري غريبا ولو كان  
الدراهم وقد علم عند المحتال عليه او غصبا وفي غاية صحت لانها صرف مضاف الى عين فصار لها لو اشترى بدراهم  
في يد الغير فان ادى رجوع على المحيل لانه ادى اليه حكم حوالته فاسد ولو صالح المحيل المحتال عليه من الجبا وعلى  
زيوف على ان يحيل بها عليه صاحب الزيوف صح لانه حط من المحيل عن المحتال عليه فلا يبطل بالشرط  
ريف وعليه جبا واما حاله على ان يأخذ الزيف صح لان صاحب الجبا ادب المحيل على الجبا لانه بشرط ان يحيل  
بالباقة على غريم ولو ابراه عن بعض الوزن صح تحيله باقى على غريم صح فلان يصح هذا اولى وكذا لو صالح  
المحيل المحتال من الجبا وعلى الزيوف على ان يحيل بها على فلان صار فان مات المحتال عليه ففسخ رجوع الزيف  
لا المحيل لان المحتال حط الجوا على المحيل وراهم وهو المحيل وانما ينير فاحاله على ان يعطيه الدانيرا وعلى  
ان يعطيه من الدانا ينير التي عليه بطلت لانه صرف بين المحيل والمحتال فلان يشترى بالدين من غير من عليه  
عليه الدين لان يكون الدانا ينير وهو جبه او غصبا وفي غاية صحت اما حال غريم على رجل على ان يعطيه  
من مائة دارة او المحتال عليه صح لانه لا حال له بما يقدر على ان ياتى لانه يمكن بيعها ولا يحبر على  
البيع لعدم الوجوب قبل البيع ولو باع بجبر على الاداء ولو احوال على ان يعطيه من مائة دارة المحيل يصح  
لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امن بالبيع كقول الصريح وادى في مجلسه صح لانه من كسايه الدينون  
كل عبت بما رقه الكفيل فان ابراهها برك الكفيل قبل او بعده استقامت حتى كمال الطلاق لا الاصيل ان  
لم يقبل لانه في حقه فسخ الصريح لان القبض شرطي المجلس والابلا يفوت فان كان مكان الكفالة حوالته  
فانما المحيل المحتال عليه صح قبل او لا وبطل الرجوع ولو كانت حوالته بلا امر المحيل لا يبطل الرجوع ما لم يقبل  
رجل على آخر الف جبا وقال له اعطه بها بغير حجة صح لانه حط وكذا لو قال اقض غريمي هذا الف بغير حجة  
باع بشرط ان يحيل على المشتري بالدين غريبا لا يبطل لانه شرط لا يقتضيه العقد ولو باع بشرط ان يحيل بالدين  
صح لانه لو كان العقد اذ الحواله في العادة ان يكون على الاملاء والاحسن قصا فصار كشرط  
الحوالة وكذا السفاج وهو قرض استقاده المقترض سقوط حط الطابق وقدنى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن قرض جرت فضا وصورة ان يدفع الى تاجر عشرة قرضا لدفعه الى صديقه ليستفيد به سقوط  
حط الطابق فان لم يكن المنفعة مشروطة ولا كان فيه عرف ظاهر فلا بأس به وهو في معنى كماله

سنة احوال الخطة المتوقع على المستوفى **القضاء**

هو عبارة عن الاحكام لغة قال وعليها مشروطة بان قضاهما وعن الالزام بشرعية وهو مشروخ بالكتاب  
قال الله وان احكم بينهم بما انزل الله والله اعلم فانهم قضوه وولى عليا ومعاقل والاجماع والمعتقل  
فنى القضاء بالحق ارضا والعدل وبه قامت السموات والارض وهو رفع الظلم من اهلها من كماله  
وهو ما يدعوا اليه عقل كل عاقل وانصاف المظلوم الملهوف والنهي عن المنكر والامر بالمعروف وهو علم  
بعث الرسل والنبيا وكان عليه الخلفاء والعلماء واصله اصل الشريعة لان كل واحد منها من باب  
الولاية اذ كل واحد منها تنفذ القول على الغير ولا كل واحد منها الزام فالشهادة حلزده على الفاضل والقضاء  
ملزم على الخصم فيا يشترط لاهلية الشبهة بشرط لاهلية القضاء ومن صالح هذا صالح في الدنيا والآخرة  
والناسق اهل للقضاء حتى لو قلنا يصح الا ان الاول لا لا يتقدم السابق لانه لا يوثق عليه كقوله تعالى  
بواسط فستقر في حكم الشبهة فان الاول لا لا يقض الفاضل بشبهة الناسق ولو قضى ثلثه عونا ولو كان  
الفاضل عدلا ففسخ ياخذ الرسوة او غيره لا لا يصير ويستحق العزل في ظاهر المذهب وقال القاضي  
فخر الدين اجمعا انه اذا ارتضى لا ينفذ قضاءه فيما ارتضى وقال اذا اخذ القضاء بالرسوة لا يصح قضا  
ولو قضى لا ينفذ قضاءه وقال الشافعي لا يجوز قضاء الناسق لانه لا يقبل شهادته عنه وعن علمائنا الثلثة  
في النوازل لا يجوز قضاءه وقال بعض مشايخنا واقلنا الناسق ابتداء لا يصح ولو قلنا وهو عدل لا يجوز  
بالفسق لان الكفيل اعتمد عدالة فلم يرض بقضاته بدوننا وقيل لا يصح الناسق مفتيا لان مبناه على  
الامانة والاحتراز عن الجبا انه وقيل يصح لانه يتحاط فيه كيلا ينتسب الى الخطا والمجتهد اجت من  
غيره والاجتهاد بشرط اولوية صح يصح تنفيذ القضاء الجبا هو عدونا خلافا للشافعي له قوله نعم القضاء  
ثلثة قاضيان في الشريعة قاض في الجنة اما اللذان في الدارين الجاهل والجاهل واما الذي في الجنة فالعالم العاقل  
ولانه ما مور بالقضاء بالحق ولا امر بلا قدرة ولا قدرة بلا علم ولست ان المتصور احوال الحق  
وذا يحصل لو اعمل بغيره غير واكره ان يحمل على اهل البيت ولا يرجع الى العلماء وينبغي للمقلدان كثر  
للقضاء من هو اقدر عليه واولى به ولا يكون قضا عليه جبا واعتقد ان جليله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في القضاء وقال عليه السلام من قلده عني علما وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة  
المسلمين وعمل القضاء من اهل البيت واعمال المسلمين واجت في حد المجتهدين ان يكون قد هوى علم الكتاب  
ووجه معانيه وعلم السيرة وطرقها ومتونها ووجه معانيها وان يكون مصيبا في القياس عالما بعرف الناس  
على ما بينا في اصول الفقه وقيل ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليحكم من القياس فيما اختلف  
فيه اذ هو ادرى بمعرفة والنصوص معدومة او صاحب فقه له معرفة بالحديث كيلا يشترط بالقياس  
في موضع النص وقيل وان يكون صاحب قسمة يعرف بها عادات الناس لان القياس تحريمه بالعرف



كل تدين ان الاستصناع جوز عرفا خلافا للقياس وكره التخلو لمن يني في الحيف فيه وان امكن منه لا يكره  
الاصل ان القضا فريضة محكم وسنة متبعة قد باشع الصلابة والتابعون ومضى عليه الصالحون  
ولكنه فرض كفاية لا نه ما فرض لعينه بل لغيب وهو يبين قطع المنازعات بين العباد ورفع اسباب  
الغيب والنفساد وهذا يحصل باقامة البعض فلا معنى للوجوب على الكل ولكنه انما يباح الدخول في  
القضاء لمن يثق بنفسه ان يؤدى فرضه ويكون الدخول فيه لم ياف العجز عنه ولا ياتى على نفسه الحيف  
فيه وقيل يكره الدخول فيه محار القبول عم التسليم من ابتلى بالقضاء فكأنما ذبح بغير سكين وقيل  
قد اذ ذراه بعض القضاء وقال كيف يكون هذا ثم دعا في مجلسه عن يسوى شفع فجعل الخلاق حلق  
بعض اشعار وقته اذا عطش فاصابة الكوسى والقي راسه بين يديه وكان في بن اسرائيل من فرغ  
نفسه للعبادة ستين سنة فانه يرجو النبوة فاذا اشتغل بالقضاء ايسوا من بنوته وقد تحرر  
ابوصيفة عن تغلره بعد ما حبس وضرب لاجله مرارا وقال البحر عجب فكيف اجب بالساحه فقام  
ابويوسف البحر عجب والسفينة وثيق والملاح عالما فقال لانه بكر قاضيا والصحيح ان الدخول في  
القضاء رخصة طمعا في اقامة العدل في الحديث عدل ساعة خير من عبادة سنة والامتناع عنه  
غريم لانه ما مور بالقضاء بالحق وربما يظن في الابتداء انه يقيم بالحق ثم لا يقدور عليه في الانتهاء ولا انه  
لا يملكه القضاء الا باعانه غيب ولعل غيب لا يعينه وان كان هو من اهل القضاء دون غيب  
يفترض عليه التخلو صيانة لحقوق المسلمين وفعلا الظالم الظالمين والمحدث يحمل على من كان  
طالبا للقضاء ويتبني ان لا يطلب ولا يبال لقوله عم من سأل القضاء وكل لا نفسه ومن اجبر  
عليه نزل عليك ملك سدره اي يلهم الرشد ويوفقه للصواب ولان من سأل القضاء فقد اعتمد  
على علمه وورعه وفطنه فصار فصار معجبا فلا يلهم الرشد ويكرم التوفيق ومن اكره عليه فقد اعتمد  
على الله وتوكل عليه ومن يتوكل على الله فهو حسبه فيلهم الرشد ويوفق للصواب ويجوز تغلر القضا  
من السلطان الجاير كما يجوز من العادل فالصحة ان تغلره من معويه بعدما اظهر الخلفان مع على رضي الله عنه ونحن  
كان مع على لوبقة والتابعون تغلروه من الجاهل وكان جابرا قال فمن فيه لوجا كل اه حسابها وجنبا  
به تغلبنا هم ولكن انما يجوز تغلر القضاء من السلطان الجاير اذا كان يملكه من القضاء حق اما اذا كان لا يملكه  
فلا لان الغصوة لا يحصل بالتغلر منه ومن تغلر القضاء سأل ديوان القاضي الذي كان قبله وديوان  
القاضي الخوايط التي فيها نسخ السجلات والصكوك والمخاض ونصب الاوصياء والقيم في اموال الوقف  
وتقدير النفقات وهذا لان القاضي يكتب نسختين احدهما يكون في يد الخصم والاخرى تكون في ديوان  
القاضي لانه ربما يحتاج اليها لمع من المعاني وما في يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم انما  
الذي كتب عليه هذا القاضي المعزول هذه النسخ ان كان من بيت المال يجبر على الدفع لان ذلك انما

انما كان في يده لعلمه وقد صار العمل لغيره فلا يتوكل في يده وكذا اذا كان من ماله او من مال الخصوم  
في الصحيح لانه ما اخذ للتمول بل للتدين ولذا الخصم تركوا ذلك في يده لعلمه وقد تحول العمل الى غيره وجب  
رجلين من ثقاته ليقبضا ديوانه محض القاضي المعزول او امينه والواحد يكتفي والامان احوط  
ويستل ان القاضي المعزول شيئا فشيئا فليان فيها من نسخ السجلات يجمعان في خريطة وما كان من  
نصب الاوصياء في اموال الثيامي يحمار في خريطة وما كان من تقدير النفقات يجمعان في خريطة  
وما كان من نسخ جميع الاوقاف يجمعان في خريطة وما كان من الصكوك يجمعان في خريطة لانه  
هذه النسخ كانت تحت تصرف القاضي المعزول فلا يشته عليه شيء من ذلك متى اخذ الى نسخة  
منها فاما القاضي المعزول فمستحب عليه لو لم يجمع كل نوع في خريطة ولو احتاج الى نوع منها يحتاج الى  
لستش جميعها وانما يستل ان القاضي المعزول وان يكن قوله حجة كالتجته بواحد من الرعايا ليكشف  
عليها ما اسكن عليها ومتى قبضا ذلك كتمان على ذلك احتراز عن الزيادة والنقصان ونظري حاله  
في حال الجوسين لانه نصب ناظر للمسلمين فمن اقر بحق او اكره فقامت عليه بينة الزم اياه ولا يقبل  
قول المعزول عليه الا ببينة لانه صار كواحد من الرعا وشهادة الغيب ليست حجة خصوصا لانه كان على  
فعل نفسه والامم معجزة تحلية حتى ينادي عليه اي يا مرماد يا يابا هذه كل يوم اذا جلس من كان يطلب  
فلان بن فلان الجوس الغلاني فيلخص حجة مجمع بينه وبينه فان حضر والا فمن رأي القاضي ان يطلقه  
ينافي به كدك ايا ما فان حضر صم واحد منهم جمع بينه وبينه وان لم يحضر ثلثه ذلك ايا ما على حبس  
ماوى القاضي فان لم يحضر خصم اخر منهم كغلا بانفسهم واطلقتهم وينظر في الروايع وغلات الوقف فعمل  
على ما يقيم به البينة والاقرار لانه كل ذلك حجة ولا يقبل قول القاضي المعزول كما من الا ان يقبل ذو  
اليوان المعزول سلمها اليه لانه ثبت باقراره ان اليد كانت للقاضي فبيع اقرار القاضي لانه في يده  
في الحال لان من في يده مال اذا اقر بذلك المال لانه ان قيل اقراره الا اذا بدا ذو اليد بالاقرار لغيره  
فيسلم الى المقول الاول سبق حقه ثم يضمن للقاضي المعزول قيمة ذلك العين او مثله باقراره ان اليد كانت  
له فياخذ المعزول ويسلم الى الذي اقر القاضي له ويجلس في المسجد للقضاء والمسجد الجامع او الى مكان  
مجلس القاضي سني ان لا يكون مخفيا على الغرما واهل البلد والمسجد الجامع في كل بلد استمر الموضع  
ولا يجني على احد وقال الشافعي يكن المجلس في المسجد لانه يحضه المشرك وهو يفسد بقوله تعالى  
انما المشركون نجس والحائض وهي ممنوعة عن الدخول في المسجد ولانه بين لذكر الله تعالى في خصوصيات  
الصاورة ولست اقول بهم انما سب المساجد كذكر الله تعالى والحكم فيسوى منها فكان عبادا كالصلوة  
معام فيها كالصلوة وكان رسول الله عم يفصل بين الخصوم في معتكفه والخلع الراشدون كانوا  
يجلسون في المسجد لفصل الخصومات وبجاسته المشرك في اعتقاده لا على طاهر يده ليجوز دخوله فيه



والا يرضى مسلم بغيره عن دخول المسجد في اربعين يوما فما يصح فخرج القاضي الباق في خصوصتها  
او ياتي الى باب المسجد في الوقت في دابة فانه يخرج القاضي لسماع الدعوى والشهادة من الشهود والاشارة  
اليها كذا هنا او بعد من ينقل بينها وبين خصمها ولو جلس في داره لا باس به وياذن الناس في الدخول فيها  
ويجلس معهم من كان يجلس قبل ذلك لان الجلوس وحده في داره يورث التهمة ولا يقبل حوته لان هدايا الى مرانكو  
الاسم فذكرهم محرم من صلة الرحم او من اجرت عادة قبل القضاء لانه لا يصير كالمقتضاه بل باعتبار  
المعتاد بينهما ولو كان للتقريب خصوصية لا يقبل حوته ايضا وكذا لو زاد المودع على المعتاد من الزيادة لانه  
انما زاد لاجل الشهادة القضا وكذا لو وقعت له خصوصية لا يقبل ايضا للتهم ولا يحضر عه الا ان يكون عادة  
لانه هم كان يقضي بين الناس ويحب الدعوة وكان يقول من لم يجب الدعوة فقد عصى ابا القاسم ولان  
الدعوة له كانت عادة لانه كان في مقصود اخلافه مالوا كانت خاصة لان المقصود هو القاضي  
حينئذ فيصير كالمقتضاه والصحيح ان المصنف لو علم ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها في خاصة وان  
كان يحضرها في عامة وان كان بين المضيف وبين القاضي قرابة يكره وان كانت الدعوة خاصة لان  
اجابة دعوة صلة الرحم كذا ذكر كضاف بلا خلاف وفكر الطحاوي ان على قول به حنبلة وابو يوسف لا يجب  
الدعوة الى صلة للتقريب وعلى قول محمد كيب وانما يجب الدعوة الخاصة لا اجنبى او لم يتخذ الدعوة لاجله  
قبر القضا ويشهد الجازة ويعود لا المريض لانها من حقوق المسلم على المسلم قال نعم للمسلم على المسلم  
ستة حقوق وفكر منها قهدين وحق المسلم لا يستقط عنه بتقاضي القضا لكنه لا يطير مكنت في ذلك  
المجلس وهذا اذا لم يكن المريض من التي صحت فان كان فلا ينبغي ان يعوده وليست بينهما اذا حضرا  
جلوسا واقبالا لقوله ثم اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليستق بينهما في المجلس والاشارة والنظر وليتق  
عن مساره اصدرا واشارة وتلقين حجة وصيافة والتخلي في وجهه والمزاج معه او مع غيره  
وتلقين الشاهد لان ذلك من قلب الآخر ويلحق به تلميح الجبر بما يذهب ويترك حقه حار جوده  
ومع تلقين الشاهد ان يقول له تشهد بكذا وكذا لان فيه اعانة لاصد الخصم فيكون كتلقين الخصم  
واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة لان الشاهد قد يحضر فان جلس للقضا هيبه وللقاضي  
وللشخص حشمة فكان تلقينه طعق المسلمين وصيانة لها عن التعطيل كالاشخاص والتكفيل  
**فصل في المجلس** واذا ثبت للقاضي عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يجز  
حبسه وامره بدفع ما عليه وهذا لما ثبت بالادلة وان ثبت بالبينة حبسه كما ثبت لان حبس  
جزا الظلم وبالمطل يصير ظالم لقوله ثم مطال الغني ظلم ولما كان مقدما يعرف كونه ظالما في الحال فربما  
فرط طمع في الاموال فلا يستصحب المال وفيما اذا ثبت بالبينة يظهر ظلمه بانكاره فان ابره حبسه في كل  
دره لانه بلا عن مال حصل في يده كالمثل والقرض او التزيم بعقد كالمهر المعجل والكفالة لثبوت امارته

امان عانة في تهذين الموضعين اما في الاول فلانه ظهرت قدرته بما دخلت في ملكه وزواله محتمل  
واما في الثاني فلان التزامه باضيات وليس ساره او الظاهر انه لا يلتزم الا ما يقرر على ادائه واما المظ  
طلست المرأة الوجه من المهر بعد ما دخل بها فالتقوى للزوج في عشرة لانه لا والله على العدة ولا يسه  
في غير ذلك ان لا يدعى الفقد الا ان يثبت غريمه ان لا يملك فيحبس بما رآه لانه لم يوجد امارته غناه والكل  
في الادنى العصبه مكنون القول لمن عليه وعلى المدعى اثبات عناه وفكر الحنفية ان القول للمدعيون  
في جميع ذلك لانه يتمسك بالاصل وهو العصبه ورب الدين يدعى امره ارضا وقيل ان كان الدين وجب  
عما هو مال فالقول للمدعى وان كان الدين بدلا عما ليس بالمال فالقول للمدعى وما يوجب تهذين التولين  
مسلطان احدهما ان المرأة اذا وقعت على زوجها انه موسر وادعت نفقة الموسرين وزعم الزوج انه  
وعليه نفقة الموسرين فالقول للزوج انه معسر لتمسكه بالاصل وثانيها ان احد الشريكين اذا اعتق العبد  
المشترك وزعم انه معسر فالقول للمعتق فيها بان المسلطان يحل ان القول الاول لان فيها التزاما اذا قوامه  
على التلخيص والاعتقاد امارته قوته على النفقة والضمان كما في المهر والكفالة ويخرجها عن القول الاول ان اخذ  
ليس يدين مطلق بل هو من الاثر ان النفقة تسقط بالموت وصحان العتق كذا ذكره حنبلة حنبلة ثم فيما كان  
القول للمدعى ان لا ماله او ثبت ذلك بالبينة فيما كان القول للمدعي ان لا ماله لانه حنبلة شريكين او ثلثة ثم يسأل  
عنه فاجلس الظاهر ظلمه وانما يحسنه من يظهر ماله لو كان له مال فلا بد ان يكون المودع مودع لتخصر هذه القضا  
فقدور بشريكين او ثلثة لهذا ومن ابره حنبلة انه مقرر بشريكين وعنه بسنة اشهر وعنه باربع اشهر والصحيح ان التوكيد  
فيه ممنوع لان القاضي لا يلبس للاشجار وفيما يختلف فيه احوال الناس فان لم يظهر له مال خلى سبيله  
اي بعد مضي المدة لقوله ثم فنزل الى الميسرة فحبسه بعد مكنون ظلمه ولو قامت البينة على اخلاسه قبل  
حبسه لا يقبل عند الجمهور وقيل تقبل وان اقام المحبوس بينه على عشرة واقام رب الدين منه على يساره فبينه  
اليسار اول لا هنا بنت امره ارضا ولا حول بينه وبين غريمه ويتركها على الملائمة وسيجي في كتاب  
الحج ان شاء الله تعالى وفكر في الحال مع الصغير رجل قد عند القاضي بدين فانه يحبس ثم يسأل عنه فان كانت  
موسرا ابره حبسه وان كان معسرا خلى سبيله قال في الاسلام معن المشكك اذا كان اذا جاد فاقدر  
عند القاضي فظلم للقاضي جوده عند غيبه ومما طلة او ظلمه مما طلة بعد ان اقر عند غيبه فحبسه يحبس  
لما مر ويحبس الرجل لنفقة زوجته وكل دين نذر لانه ظالم بالاعتناع والحبس جزا الظالم ما خلا دين الولد  
ابويه وجره او جوده وان علو القول نعم لاسيما والدبولن وهذا نوع عقوبة فلا يستحقه الولد على ابويه وحده  
كالمودع والقصاص وحبس الاب في نفقة طفله لان النفقة حاقة الوقت فهو بالمنع قصوا لانه لا يات  
سائر الديون لا تستقط بتأخير الاداء والنفقة تستقط بعض الوقت **باب** **كتاب القضا**  
ويكتب القاضي الى القاضي في غير صوره او اعلم ان كتاب القاضي لا يقبل في الحقوق كالدين



والنكاح بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس وادعى كتاب القاضي بذلك والطلاق بان ادعت طلاقا على زوجها  
والشفقة والوكالة والوصية والوفاء والوراثه والقتل اذ كان موجبه المال والنسب من الحج والكنية  
والغصب والامانة المحجوزة والمضاربة المحجوزة لان كل ذلك بمنزلة الدين والدين يعرف بالوصية القدر  
ولا يحتاج فيه الى الاشارة والعقد لانه معروف بالتخديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة ولا يحتاج في الاعيانت  
المنقولة كالسيارات العبيد والامانة الى جبال الاشارة فيما يتقل عند الدعوى والشهادة وعن ابي يوسف  
انه يقبل في العبيد دون الامانة ان يتقبل في الامانة دون الامانة لان الاية لا يوجب في العبيد دون الامانة وعنه  
انه يقبل فيهما بشرط ان يتكلم المدعى امام البينة انه كان له عبد فابق وهو اليوم في يد فلان ويعترف  
العبد غاية التعريف بصفته واسم وسنة وقيمة والديان التي جلب منها فاد اكتب وختم لا يبيح بعدها  
ودونه الكتاب على المكتوب اليه احضر ذلك القاضي المدعى عليه والعبد ثم فكل الكتاب فنظروا في العبد وفي  
الكتاب فان وافق عليه الغلام ما في الكتاب ختم في عنق العبد من الرصاص ووقع الى المدعى من غير  
ان يتقضى له بالملك واخذ منه كفيلا وامره ان يذهب به الى القاضي الكاتب فاذا ذهب به امره القاضي الكاتب  
باعتق البينة على ان قد لا العبد بعينه ملكه فاذا اعدا وقضى القاضي الكتاب به لم يكتب الى قاضي تنكر  
البينة ليعبر كفيلا وعن محمد انه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون قال القاضي الاسيحي وعليه  
الفتوى فان شهدوا على ضم حكم بالشهادة والوجه الحجج وكنت بحكم وهو المدعى سحلا وان شهدوا على ضم  
حكم بالشهادة والوجه الحجج وكنت بحكم وهو المدعى سحلا وان شهدوا على ضم حكم بالشهادة  
حقيقة فالحاصل سحر القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي لا يكون الا قبل الحكم  
ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم الى المدعى معلوم الى المدعى عليه والقبيل  
بابه جاز العمل بكتاب القاضي لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر بنفسه وليس القاضي المكتوب اليه  
وعنه بلسانه ما في الكتاب لم يعمل به القاضي فكذا اذ اكتب اليه وكان خيرا فيما يثبت مع الشهادة حاجته  
ان سأل به فقد يكون الشاهد للمدعى في بطله وختم في بطله اذ في فتعده عليه الحجج بينهما ولا يتمكن احد  
ان يشهد على شهادتهما واكثر الناس يعجزون عن لووا الشهادة على الشهادة على وجهها فحتاج الى ان يشهدوا  
بالكتاب الى المجلس لكل اثبات ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه او يعلمهم به ان لم يقرأوا اذ لا شهادته بل علم  
ثم يجتمع حضرة ثم وسلك اليهم لئلا يتوهم التغيير وهذا عند ابي حنيفة ومحمد لان من اصلها ان علم الشهود  
بما في الكتاب والحكم فحضرتهم شرط جواز القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت التحمل الى  
وقت الاداء شرط عندها ولقد لا يدفع اليهم كتاب آخر غير محتوم لكونهم معونة على حفظهم وقال  
ابو يوسف اخراس من ذلك ليس بشرط والشروط ان يشهدوا بهذا الكتاب وخاتمه وعنه ان لا يتم ليس بشرط  
ايضا فشهد في ذلك حين ابتلى بالقضاء وليس للغير كالمعاشرة واختار شمس لاية السرخسي قول ابو يوسف فان

فان وصل الى المكتوب اليه نظر الاخير ولم يقبل الا بحضور الخصم لانه بمنزلة ادعاء الشهادة اذ الكاتب ينقل الى  
الشهود يكتب به الى المكتوب اليه كان يشهد الفرج ينقل شهادته الاصل بجوارته فكلما سمع الشهادة على  
الشهادة الا بحضور الخصم فكذا لا يفتح الكتاب الا بحضور الخصم كذا في سماع القاضي الكاتب الشهادة لان الأصل  
في المنقل لا الحكم وهذا الحكم ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الكتاب قد يزيو  
ويغفل والخط شبه الخط والى ان تم بنفسه لانهم فلا يثبت الا بيمينه فانه وهذا لان كتاب القاضي ملزم اذ يجب على  
عامة القاضي ملزم اذ يجب على القاضي ان ينظر فيه ويعلم به والا الزام بلا يمينه ولا يلزم كتاب الاستيمان من اصل  
للزوم فانه اذا جاز البينة يكون معجرا بلا يمينه لانه ليس بيمينه شيئا فان الامام بالخيار ان شاء اعطاه الامان  
وان شاء لم يعطه فلا يشترط البينة ولا يلزم رسول القاضي الى المذمة ورسول المذمة الى القاضي فانه يكون محتملا  
بلا يمينه لانه الزام بشهادة الشهود لا بالتزكية فان وسيل ما يبين كتاب القاضي الى القاضي ومحتاج ان  
يشهد على كتابه رجلين ليشهدا عند المكتوب اليه فليشهدا على شهادتهما الاصول حتى لا يحتاج الى الكتاب  
فلمست في الشهادة يحتاج القاضي الى تعديل الشهود الاصول وقد يتعذر معرفة عدالة الاصول في كل  
البدن فلا يحصل المقصود وهنا تكتب عدالة الشهود الذين شهدوا واعترفوا محتاج في شهود المكتوب اليه  
الى التعديل ثانيا فان شهدوا ان كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وقراه عليه وختمه فحق  
القاضي وقراءه على الخصم والزم ما فيه لثبوت ما في الكتاب عنده وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو  
يوسف اذا شهدوا ان كتابه وختم قبل ما والصحيح انه انما يفتح الكتاب بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج  
الى زيادة الشهود واداء الشهادة انما يمكن بعد قيام الحكم وانما يقبل المكتوب اليه اذ كان القاضي  
على القضاء حتى لو مات او عزل ولم يبق اهلا للقضاء قبل وصول الكتاب اليه لا يقبل لان الاصول  
حضر الواحد لا يقبل وانما قبلت ختم باعتبار الولاية الشرعية فاذ لم يبق عا والاموال الاصول وهذا  
التقي قاض قاضيا في علم احداهما او مصرا ليس من علمها فقال احدكم ان خرف قد ثبت عندك كذا فاعلم ان لم  
يقبل منه لان الخطاب والسماع او احدهما وجب من غير القاضي حيث لم يكن في علمه وكذا لو مات المكتوب اليه  
الا اذ اكتب الى فلان من فلان قاض ببلده كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لانه لما عرف من الاول صحة  
كتاب القاضي اليه فيجعل عنه ببحاله وببشئ يثبت تبعا ولا يثبت قصدا ولو كتب ابتداء من فلان  
من فلان قاض ببلده كذا الى كل من يصل اليه كتابه هذا من قضاة المسلمين لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد وعنه  
ابي يوسف كذا توسع فيه لما ابتلى بالقضاء ولهم ان اعلام الكاتب والمكتوب اليه بشرط ولا يحصل  
الاعلام هذا ولو مات الخصم ينقل الكتاب على ورثته لقيامهم مقامه ولا يقبل كتاب القاضي في  
احدهم والقصاص لانه لا ينفك عن نفسه كما مر فلا يقبل فيما يستقط بالشهادات **فصل**  
ويصح قضا المداة في كل من لا ينفك عن نفسه كذا في الحدود والقصاص كذا وانما اذا حكم القضا يستحق من حكم الشهاد

البرقة



اوكل واحد منهما من باب الولاية وليس للقاضي ان يستخلف على القضا الا ان يفوض اليه ذلك لانه انما يتصرف  
عن تقليد وتفويض والخليفة فوض اليه القضاء دون التقليد وقد رضى برأيه وعلمه وامانه دون غيره فلا يكون  
مطلق التفويض اذ لا بالاستحلاف وصار كالوكيل بالبيع لا يمكن توكيل غيره لانه لا خلاف في المأمور باقامة  
الحجة حلقا حيث يجوز الاستحلاف عنه وان لم يكون بالاختلاف لانه لما فوض اليه اقامة الحجة مع علمه ان  
العوارض المانعة من اقامتها من المرض والحادث في الصلوة مع ضيق الوقت وغيرهما قد يعتريه  
ولا يمكن انتظار الامام الاعظم لانها لا تكتمل التاخير عن الوقت كان اذ ناله بالاختلاف دلالة وهذا تأخير  
سماع الخصومة الى وجهها الا اذا من الامام الاعظم يمكن لانه غير موقت بوقت فلم يثبت الاذن بالاستحلاف  
صريحا ولا لانه فلا يمكن التفويض الى الغير فلو قيل انما يخص من الاول او قضا كذا فاجاز الاول جاز في الوكالة  
لان المخصوص حضوره في الاول وقد وجب واذا فوض الخليفة اليه ذلك يمكنه وصار القاضي قاضيا  
من جهة الخليفة لا من جهة هذا القاضي حتى ان هذا القاضي لا يمكن عزله الا ان يقول له الخليفة ولي من  
سب واستبدل من ثبت وصار كالوكيل اذ قال للوكيل اعمل بذاك صح توكيله على الموكل وصار  
كوكيل الموكل فلو مات الموكل انقضت الاول والثاني ولو مات الاول لم ينقضه وكذا ان عزله الاول ولو  
رفع القاضي حكمه كما مضاه الا ان ياتي بالكتاب او السنة المشهورة او الاجماع بان يكون قولك دليل عليه اي  
لا يبرر بعينه عليه وفي الجامع الصغير وما اختلف فيه الفقهاء ففقهه انما جاء قاضي كذا بغير غير  
ذلك امضاء والاصل ان القاضي متى لاقى محلا مجتهدا فيه فغدر ولا ينقض باجتهاد آخر فقد صح عنه  
رضي الله عنه انما اكثر اشتغاله بقضا ابا الدرداء فاخصم اليه رجلان في شئ فنقض لهما جميعا ثم قضى في الحقيقة  
عليه فسأل عن حاله فقال قضا على فقال رضي الله عنه كوكنت انا مكانه لنقضت ذلك فقال المفضل عليه  
وما يمكن من القضاء فقال عمر ليس هذا نص والاول مشترك وروي عن عمر رضي الله عنه انه قضى في حادثة  
بتصيته ثم قضى فيها بخلاف ذلك فتقيل في ذلك فقال شكك في قضيتك وتهدد لي بنقض ولا ان الاجتهاد والاول  
والاول تاثيرا اتصال القضاء فلا ينقض باجتهاد ولم يتاثير به لانه دون القضاء حق الشرع ويجب صيانتها  
ومن صيانتها ان يلزم ولا يعتري من عليه فلو قضى في مجتهد فيه محلا لا يبرأه لاسيما لو ذهب عنه بغير حجة  
وان كان عامدا فيه روي ان اما وجه عدم النفاذ فظاهر ما وجه النفاذ فانه ليس بخاتم بيتين  
ويحتمل ان يكون الحق في قوله وعند كماله فينفذ في الجبين وعليه الفتوى كذا في المصداق وفي الصلوة اذا قضى في  
محلا الاجتهاد وهو لا يبرأ من ذلك بل يبرأ من خلافه فينفذ عنده بحسبه وعليه الفتوى ثم المجتهد فيه ان لا يكون في النكاح  
او السنة المشهورة او الاجماع وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر في لغة البعض وفي اطلاق الاختلاف والمقبول  
الاختلاف في الصلوة الاول فلو قضا قاض شاعروا وعين المدعي او ثبوت الخبر نفس العقد او يجوز بيع متوكف  
التسمية عمدا او جواز بيع الذم بالدرهمين لا ينفذ اكمال ولا في لغة الكتاب لانه تع قال واستشهدوا بشهد

شهود من رجالكم فان لم يكونا رجلين فمردل وامرئان ومثل هذا انما يذكر لقصر الحكم عليه ولانه قال ذلك اذ في الامر  
تأيدوا ولا يزيد على الاذني واما الثاني فانه مخالف للحديث المشهور انه حديث العبد واما الثالث فانه مخالف لما انفرد  
عليه في الصلوة الاولى فكان قضا في مخالفة الاجماع واما الرابع فلان الخلاف فيه محلي عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد اكرمت عليه الحجة  
رضوان الله عليهم فلا يعتبر خلافه لانه الجمهور عليه وكل شئ قضاء به القاضي في الظاهر يتجوز في الباطن كذلك عند ابي  
حنيفة وكذا اذا قضا باطل وهذا اذا كان الدعوى سبب معين كالشهرى ونحوه وقال ابو يوسف  
وعمر بن زفره الشافعي لا يكون في الباطن كذلك ولقب المسئلة ان قضا القاضي في العقوبة كالبيع والشراء والله  
والاجارة والنكاح والمنسوخ كالأمانة والعقوبة بطلاق ونحوه بشهر الزور ينفذ ظاهره وباطنه عند ابي حنيفة  
وعند الباقرين ينفذ ظاهره وباطنه واجمعوا ان في الاملاك المرسلة ينفذ ظاهره وباطنه وفي الهبة والصدقة  
روايتان عن ابي حنيفة وايضا بالنفاذ ظاهره ان ساء المراء الى الرجل ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجك  
وبالنفاذ باطنه ان يحل له وطها ويحل لها التكمين فيما بينه وبين التبع لهما من شهاة الزور حجة ظاهره وباطنه  
فينفذ القاضي باطنه باطنا لان القضاء انما ينقد بقدر الحجة وشهاة الزور باطله باطنا فكيف تنفذ باطنا  
فصار كالمكان المشهور كمن را او عبيدا او محرومين في القذف والمشهور له يعلم الحسم والقاضي لا يعلم  
فان قضا ينفذ ظاهره باطنا في الوقف بنكاح منكوحة الغير ومعتقة الغير بشهر الزور فانه ينفذ ظاهره  
لا باطنا اجماعا ولست ان القضاء انما ينفذ سابق فيها والاصل عدم العقد امضا ضرورا في الظاهر لا يسمع  
المنازعة بينهما من كل وجه او لو لم يثبت الخبر بينهما باطنا يكون تميدا للمنازعة لا قطع فان قيل لو كان قضاؤه  
مستحاضا انما العقد سابقا فليشترط المشهور عن قوله قضيت قلنا قد قال سمس الى عية السرخسي  
وغيره انه لا ينفذ باطنا عنده بقوله قضيت الاجمعة المشهور وقيل بفتح النكاح نهي عن حضوره من كل وجه  
انما ست معتقصة في قضاء في الباطن وما ست معتقصة صحة الغير ست بشرطه كالبيع في قوله لاعتق  
عبدك عنى بالاختلاف ما اذا كان المشهور كمن را او عبيدا او محرومين في قدن لان الوقف على هذه الاشياء  
يمكن فلم تضر شهادته هو لا حجة من كل وجه فاعتبرت حجة ظاهره والوقوف على حقيقة الصدق متعذر فبني  
الاثر على كون الشهود صدقه عنده وقد وجروا خلاف الامد كالموسل لان الملك لا يترك من سبب وليس من  
الاسباب باقولي من البعض لمتزاحم اسبابها اذا الملك تارة ست بالشهرى وطول بالارث وغيره فلم يكن  
اثبات السبب سابقا على القضاء بطريق الاقضاء وفي النكاح او الشرى يقدم النكاح لو الشرى اقتضا  
تصويها للقضاء ولا يقضى القاضي على غايب ولغايب الا ان يحضر من مقام كوكيله او وصيه او يكمين  
بيحا الى ضرر وقال الشافعي يجوز القضاء على الغايب بالبينة لان البينة قاضية او انها مقبلة لان او  
وقت ضا المال على القاضي والمال خفية عليه حال عيبه والبينة للبيان فاد است الحال صح القضاء بناء عليها  
ولست فلو لم لعرض الله لا انقض لاحد الخصمين حتى يسمع كلام الآخر ولان القضاء لقطع المنازعة



ولا ما زمة صلا لعم الانكار فلما يصح القضاء، وهذا لانه يحتمل ان القضا يقدر ويحتمل ان ينكر فينتبه وجه  
القضاء لان احكامها مختلفة اذ حكم احدهما متعدد وحكم الاخر لا ولو انكرهم غاب فكذا خلاف لا يبرر يوسف او الشرط  
وجه الانكار وقت القضاء، ومنه تقوم مقادير يكون باننا بته كالكيل او باننا به الشرع كالوصي من جهة  
القاضي وقد يكون حكميا باننا كان ما يدعي على الغائب سببا لا يدعيه على الحاضر فانصب الحاضر خيرا  
عنه وصار القضاء عليه كالتقاضي على الغائب كما لو وقع غيب في يد غيره انه اشترى ارضا من فلان الغائب  
واقام البيعة على ذلك اليد وقضيه ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا ينفذ الى انكاره لانه مقضي عليه وهذا  
لان المدعي لا يتوصل الى اثبات حقه على حاضرا الا بانباته على الغائب ولو كذا لو وقع في شفعة دار بشرائه  
من الغائب او الكفاية بما راعى الغائب وان كان ما يدعيه على الغائب شرطا لا يدعيه على الحاضر فلا  
معتبر به في جعله حاضرا عن الغائب ان كان الغائب يتضرر بالشروط كما قال له مرارة ان يملك فلان امراته  
فانت طالق فقامت زوجا الى فلان فلان طلق امراته ووقع الطلاق لا يقبل بسببه في الاصح لان فيه ضررا  
على الغائب بخلاف ما لو لم يتضرر ضررا لا يعلق طلاقا بدخول فلان الدار فانه يقبل لانه لا يتضرر ابطال حق  
الغائب ويقدر من القاضي مال اليتيم ويكتب ذلك كحق اي الصك وان اقرض الوصي والاب حقا والفرق  
ان الترخيص يتبرع ابتداء معا وضعتا الى انه قطع الحكم عن العيسر يبدل في ذمة المفلس لان الاستقراض  
في العا ولت فمن هو مفلس له هذا لعل محل الصدقة وزاد عليها في الثواب لزيادة الى جهة هذا فاعني معا وضعت  
في حق القاضي لان البذل مما مونة التوى باعتبار حكم القاضي وتكفي من الاسترداد متى شئت الما من الولاية وتبرعا  
في حق الوصي والاب لانه يمكن من الاسترداد في ما جدد المستقرض ولا يجد شيئا مما يوقف عليه الشاهد ولو  
وجد فلان بينه وبينه ولا كل قاض بعدك وفي الكثيرين يري القاضي ذل وصغار فكان اضرارا بالقضا  
على هذا الاعتبار فلذلك لا يمكنه واذا اقرض القاضي كتب به ذكر مخرجه في ديوانه لانه يحتاج الى الخط وذا  
بكت به الصك وكذا يمكن اقرض مال الغائب لانه نصب ناصرا لكل من عجز عن التصرف في حال نفسه بنفس  
والغائب عاجز عن النظر لنفسه في اقرض نظره فيمكن القاضي قاض قضى باراي قبل ان يتقوا القضا او في غيره  
الذي هو قاضيه لئلا يخلو العلم حاصل حسب حصوله في قضاؤه وفي مصرح ولله علم شانه  
لا علم قضا فلا يصير موجبا الى بلفظ الشهادته والعهد بها

**التحكيم**

واذا حكم رجلان حكما بينهما ورضيا بحكمهما صح لولايتها على نفسها فصيح حكيمهما ونفذ حكمه عليهما وقد صح التحكيم عن  
النبي صلى الله عليه واله الصواب في قوله وان ختمت شقاق بينهما فاجعوا حكمي من اصله الى والى والى  
حكم الزوجين لا اختيار المقام ولا اختيار الفرقة فلم يجاز التحكيم في حق الزوجين دل ذلك على جوازه في سائر القضا  
وتجوز ان يسمع البيعة وتوقيع بالقرار والكول في غير هذا وقوله ولا اصل ان حكم الحكم يدرى الصلح في حوز استحقاق  
بالصلح يجوز التحكيم فيه والافلا ولا يجوز استيفاء الحد والقصاص بالصلح فلا يجوز الحكم فيها قالوا الحكم في سائر

في سائر المجتهدات صحح كالمطلق المضاف ونحوه ولكن لا يفتى به ويحتال بحتا الى حكم  
الحاكم كما في الحدود والقصاص كسلا يتحايل على العلم فيه وان حكما في دم خطا فقتل بالدية على  
العاقلة لم يندحكم لان حكم الحاكم انما ينفذ على من رض بحكمه والعاقلة لم يرض بحكمه ولو حكم  
على القاتل بالدية في مكانه لم يجوز لان هذا الحكم يخالف حكم الشرع اذ الدية على العاقلة في الخطا  
فيوجه القاضي ويقضى بالدية على العاقلة لان يكون القاتل اقر بالقتل خطا فحيث يجوز حكمه  
بالدية عليه لان ما يجب له عتافي لا يتجمل العاقلة بالحديث فكان موافقا للشرع فينفذ ولو اخطى  
بأقرار احد الخصمين وبعدالة التهمة وهما على حكمهما يقبل قوله لقيام الولاية به بعد وهو يمكن  
استناء الحكم فيمكن الاقرار ولو اخطى بالحكم لا يقبل له بقضاء الولاية كالتقاضي المعزول اذا قال  
قضيت عليكم بكذا وهذا اذا صلح الحكم فاصح لانه لا يعلق فيه فيما بينها فيشترط اهلية القضاء وكذا  
يصح حكم الكافر والعبد والذمي والحدود في التقاضي والصبي لعدم اهلية القضاء والتفقدان اهلية  
الشهادة ولو حكم الفاسق يجوز ونفذ حكمه فيما بينها وان كان الاولي ان لا يحكم الفاسق كما ترفى  
المولى وضع رجوع كل واحد من الحكيم قبل حكمه عليه لانه يتحكم من جهته فيستوقف حكمه على رضاها  
فان لم يرض فالحكم ثبت باتفاقا فيما بينهما فينبغي ان لا يصح اخرج الا باتفاقا فيما بينهما لم يرض احدهما بهذا  
الحكم فلا يبق التحكيم كما لا يثبت ابتداء بلا رضاه واذا حكم لزمها وليس لكل واحد منهما ان يرجع عن  
ذلك لان الحكم صدر عن ولاية عليهما القاضي اذ اقرض ثم عزل لا يبطل قضاؤه واذا رفع حكمه الى  
القاضي فوافق مذهب امضاءه او لا فابقه في نفسه سم في الزامه كذلك وان خالفه ابطم في بيت  
هذا وبين ما اذا رفع الى القاضي قضيه قاض آخر فانه لا يردده وان خالف رايه اذ كان ذلك في فصل  
مجتهد فيه ووجهه ان الحكم لولاية علي الحكيم ولا ولاية على غيرهما والقاضي الذي رفع اليه حكمه غيرهما  
فلا يكون حجة عليه فلان كالحكم في حقه فلم ان يرقه اذا خالف رايه واما القاضي فلم ولا يرضى على ذلك  
فلان قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضي ان يردده اذا صار في القضا حجة بان يكون فصلا  
مجتهدا فيه وبطل حكمه لابيويه وولده وزوجه حكم القاضي وهذا لانه لا يقبل شهادة له لكونه للثمة قاض  
ان لا يكون يصح القضاء ولهم خلاف ما اذا حكم عليهم لانه يقبل شهادته عليهم لعدم التهمة فلذلك يصح القضاء  
وان حكم رجلين فلا بد من اجتماعهما في الحكم اذ لو لم يجز ذلك حتى يحكم جميعا لانه احقر  
يحتاج فيه الى الراي والرضا برأي المشي فيما يحتاج فيه الى الراي لا يكون رضا برأي الواحد كما في البيع  
ونحوه **باب المتفرقات** علو لرجل وسفل كآخر فليس لصاحب  
السفل ان يتوفيه وتلك ولا ينفذ كونه عندا به حفيظه معناه بخير رضا صاحب العلو وقا لا  
يصح فيه ماله يصير بالعلو وعلى هذا الخلاف واذا اراد صاحب العلوان يبي في العلوية او يضح



عليه جزوعا او حدث كنيها قيل ما حكمي عنها تفردت قول الجنيته لانه انما يمنع ما فيه ضرر فلا ضرر  
لا مالا ضرر فيه فلا خلاف وقيل كل من يبيع مالا في وقت الشك في الضرر وهذا لان المالك  
عند ما اطلق لانه لا يفرق بين ملكه والمكسب مطلقا للضرر والخطري عارض الضرر فلا اشكال لم يكن  
المنع والاصل عند النظر لان تصرفه حصل في مجلس مشغول حتى حترم للغير كحق المالك والمستأجر  
والاطلاق يعارض عدم الضرر فاذا اشكل وجب المنع وقوله قياس لانه لا يخلو عن نوع ضرر بالعلق  
من توهم بناء ونقصه فوجب منعه زايغة مستطيلة يتشعب بها رايغة مستطيلة وهي غير نافذة فليس  
لاهل الزايغة الا ان يفتي ابا بامن حايط وراهم في الرابعة السفلى بل هو كهلها خصوصاً لانها  
بجميع اجزائها ملك لرايها حتى لو بيع فيها دانكا يكون لا يهلكه ولي حق الشفعة فاذا اراد واحد ان  
يفتح بابا فعدا راد يتخذ طريقا في ملكه غيرهم ويكسب لنفسه حق الشفعة فيها فمنع من ذلك بخلاف  
النافذ لان حق المرور فيها لم يفسد من المردود لان فتح الباب لا يفسد من نقص  
كل حايطة فاولى ان يتمكن من نقص بعضه والصلح ان يفتح من الفتح لانه لا يمكن المنع عن المرور بعد  
الفتح في كل ساعة حتى لو فتح الباب للاستغناء او للبرح لم يمنع ولانه لو فعل ذلك وتقدم العمد  
ربما يدعى الشركة في الطريق في الرابعة السفلى ويستدل على ذلك بالباب المركب ويكون القول  
لا اذا لم يعرف كيف كان الحكم لئلا يفتقر كيب الباب بنفث لنفسه حقها فيمنع منه وان كان في  
الرابعة مستديرا قد لزم طرفها وهو الحائط المورد فارسد حكاها فله ان يفتح الباب في حايطة  
في اي جانب شاء لانها تفتح سكة واصلا وهو بمنزلة ساحة مشتركة في دار ولكل منهم حق المرور في  
كلها ولهذا لو بيعت دار فيها كانت الشفعة لكل على السواء ففتح الباب بكل يدت لنفسه  
حقا فلا يمنع ومن ادعى في دار وعوى والكراهة في اليد ثم صالحه مناصح وفي مسألة الصلح على المالك  
وسمي في الصلح ان شاء الله تعالى فان قيل المسمى مجهول فلا يلزم الدعوى فلا يصح الصلح لان الصلح  
عن الدعوى انما يصح اذا كانت صحيحة اما اذا كانت فاسدة فلا اذ الصلح انما يصح لاقضاء اليمين  
انما يكون اذا توجهت اليمين واليمين انما توجه اذا صحت الدعوى قلت خيل على ما اذا كان الدعوى  
مقدارا معلوما كالثلث وكفه حتى يصح الدعوى وان ادعى حيا فيها فيجوز على ما اذا ادعى اقرار صاحب  
الدار حتى فيما لا تدرى انه لواء وعلى ان الشك انما يصح الدعوى ولولو عوى عليه انه اقر بشي لزم ولان  
الصلح على معلوم عن مجهول حايث عند لانه جهالة في الساقط فلا ينفذ في المارعة فلا ينفذ في المارعة  
لما تروى من اوقعي دار في يد رجلان وجهها في وقت وشكها اليه في وقت كذا فسال ان يرضى البيعة فقال  
انه يجوز في البيعة فاشترتها منه ولوقعي بعد الوقت الفة لوقعي فيه البيعة وبرهن عليه بيقول ولو ادعى  
وقت قبل الوقت الذي لوقعي فيه البيعة وبرهن عليه لا يقبل والنوع ان في البيعة الاول التوفيق يمكن في جميع

هذا يمكن فلا يتحقق التناقص وهذا لانه يمكن ان يقول ذهب لي منذ شهر ثم جددت البيعة  
فاشترتها منه منذ اسبوع وفي الوجه انه التوفيق غير ممكن فيتحقق التناقص اذ لا يمكن ان يقول  
ذهب لي منذ شهر ثم جددت البيعة فاشترتها منه منذ سنة وهذه المسئلة تول على ان التناقص انما يمنع  
صحة الدعوى اذ لم يكن التوفيق اما اذا امكن فلا تذاكر في القضية فوكفي رواية ان التوفيق من المسمى  
شرط فان قيل ينبغي ان لا يقبل البيعة في الوجه الاول الصلح لانه لوقعي شرطا لانه لوقعي شرطا ما ملكه  
بالبيعة قلت اذا جرد البيعة فقد فسختها او جرد ما عدا الركاب من العقود ففسخ لخللان النكاح لانه كمثل  
الفسخ في الفسخ في البيعة في حق المدعى عليه وتوقف الفسخ في حق المدعى على رضاه فاذا اقدم  
على الشراء منه فقد رخص بذلك الفسخ فيما بينها بشرط ان يرضى بها فاذا اشترى منه بعد ذلك فقد اشترى مالا يمكن  
فسخه ولو لوقعي البيعة ثم برهن على الشراء قبله ولم يقل جردت البيعة فاشترتها منه لم يقبل الصلح لان دعواه  
البيعة في وقت اقراره منه يمكن الواجب في ذلك الوقت ثم دعوى الشراء قبل ذلك يكون راجعا عن ذلك  
فلان ما قصنا فلا يتمكن من اثباته بالبيعة ومن قال لا حتى اشترت منه هذه لانه لا يفردهم وقال  
الاخر ما اسررت ان اجمع البائع على ترك الخصومة وسعه ان يطأها لان المشتري لما جرد الشراء كان  
ججوهه للبيع فسخي من جهة اذ الفسخ يثبت بالحجج المشاهدة بين الفسخ وهو دفع العقد من المالك  
ومن الحجج وهو انكار العقد من الاصل فحججها زاعمة ولقد اوجبنا حيا على فسخي في حتمها  
فاذا جرد احداهما جعل ذلك فسخي في حقه ولكن لا يفسخ العقد بفسخ احداهما ما لم يقبل الآخر صريحا او  
دلالة فاذا عدم البائع على ترك الخصومة فقد رخص في فسخ صاحبه والادعية الفسخ فان قيل كيف يثبت الفسخ  
في حق البائع بحجج العزم على الفسخ وفسخ شيء من العقود لا يثبت بحجج الفسخ لا تدرى ان من ارجع الشرط  
اذا عدم بقبلي فسخ العقد لا يفسخ العقد بحجج عزمه قلت قد اقرنا ذلك بفعله وهو احساك  
الافه ونقلها وما اشبه ذلك فكن الفسخ بغير اقراره البيعة بالبحر والبيعة الا تدرى ان من قال لا حتى  
اجرتك هذا لانه يوم ما يتركها الى مكان كذا فاخذ المستأجر فذهب بها او يكرها ان ذلك يكون بكون  
كذا هنا ومن اقرانه قبض من فلان عسفا دراهم ثم لوقعي انما يبرهن صرق مع بيعة ولو كان  
ستوقه لا يصرف لان اسم الدراهم يقع على الجيا والزيوف والنبهة دون الستوقه ولهذا يجوز التجوز  
في الصرق والسلم بالنيون والنبهة لا بالاستوقه والقبض لا يقتضي بالجيا فلا تناقص بين دعوى  
الزيادة والنبهة وبين الاقرار بقبض الدراهم فيقبض قوله ولو اقر بقبض الجيا او بقبض حقه  
او بالاستيفاء ثم ادعى انها زيون لم يصرف لانه ما قصنا في الاقل فظاهر وكذا في غير لان حقه  
في الجيا فكان الاقرار بقبض حقه مطلقا اقرارا بقبض الجيا والاستيفاء عبارة عن  
القبض بوصف الحمام فكان عبارة عن قبض حقه ايضا والزيوف ما يرضى به بيت المال والنبهة



كلا يقبل التجر والسوق ما يغلب عليه الغش وفي موب سته لو ومن قال لا خير لك على الف درهم  
فقال المقول لا شيء لي عليك ثم قال في مكانه بل عليك الف درهم فليس المقول لا شيء لان المقول اذا قال لا شيء  
لي عليك فقد اقر به والمقوله يتفرد به الاقرار فكل ابطال بنفسه فاذا ابطال بوجه الحق بالعدم فاذا قال  
بعد ذلك لا عليك الف درهم فذلك منه وعوى كالف فلا بد من الحق او تصديق خفي بخلاف ما لو قال المقول اشترى  
وانكر المقول ثم عاد للتصديق فانه يبرهن لان المقول لا يستبعد بابطال المقول ثم لان الفسخ لا يتم الا بشراطينها  
كما يبيع فاذا انكر المقول ورده لم يفسخ بفسخه حتى يساعده صاحبه فاذا رجع الى التصديق فقد رجع ولا  
والا فلا بالشبهة قائم فيعبر تصديقه وهنا بخلافه وقد ذكر في الهداية ههنا ان احدا المتعاقدين لا يفسخ  
بالفسخ كانه يفسخ بالعقبة نه حتما فبقى العقد فيعمل التصديق وهكذا قبله ولا ما لا تغذر استيفاء  
التميز من المشتري فان رضى البائع فليس يفسخ بالتوفيق بين كلاميه صعب ومن لدغ على آخر  
قال فقال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعي على الف وبرهن المدعي عليه على الفضا والاب  
يقبل وقال زكريا يشك لان القضا استدعى سبق الوجوب كانه تسليم الواجب وقد اكره فكان مناقضا  
ولست ان التوفيق بين الكلامين ممكن كانه يمكن ان يقول لم يكن لك على شيء ولكن اذيتني بخصوصك  
الباطل فدفعت اليك ما تدعيه وفكلا ذاك وغير الحق فقد يقض ويبرأ منه ولهذا يقال قضى بطل  
وقد يصلح على شيء بالانكار صعب ثم يقض وكذا لو قال ليس لك على شيء قط لان التوفيق الظاهر لا يقول  
ليس لك على شيء في الحال لان قد قضيت حقا او لا كما ابرأتني الا ترى انه لو صرح به يبرهن وهذا لان  
ليس لشيء في الحال ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا اعرفك لم تقبل بينة على القضا او على البراءة فانه  
التوفيق اذ لا يتصور ان يكون بين اثنين حصة ومصلحة وبراءة وقضا واقتضا ولا يعرف احدهما  
صاحبه فيتعذر التوفيق فبطلت البينة وقد ذكر في رد المحتار في هذه المسئلة ان بينة على القضا يقبل ايضا  
لان الدخول في بيع على رجل حتى ابرأه ما لا يوجب فيه بالشعب على باب واره فياه من بعض  
وكلاهما ان يعطيه ما يرضيه فقد قضاه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فكان التوفيق ممكنا من هذا  
الوجه فتقبل بينة وقيل تقبل البينة على الابراء في هذا النص باتفاق الروايات لان الابراء يتحقق بلا  
ومن لوى على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعي عليه البيع وقال لم ابيعها شرك قط فبرهن  
المشتري على الفسخ ثم وجد بها اصبعان ابرأ واراد ردها فبرهن البائع انه بدي اليه من كل عيب ولم تقبل  
بينته البائع لان التوفيق بين الكلامين متعذرا بشرط البراءة عن العيب يصرف في العقد بيع  
عن اقتضا صفة المسئلة الى غيرها وبغير العقد من وصف الى وصف بلا عقد حال واذا ابطال التوفيق  
ظاهر التناقض فيمنع حجة الدعوى ولا سمح البينة في حقوق العباد بلا دعوى وعن ابو يوسف انه يقبل اعتبار  
بفضل الدين وليس ان الدين قد يقض وان كان باطلا كما مر ولا كذا كرهنا ويبطل الصك بان شاء الله

اي كتب رجل اقراره بدينه في صك ثم كتب في آخره ومن قام بهذا الذكر الحق فهو وكيل ان شاء الله  
اي من اخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله فله ذلك او كتب صك الشري وكتب في اسفله  
وما احدثك فلانا من ذلك فحق خلاص ذلك وتجليه ان شاء الله تع بطل الذكر كلفه حتى يبطل الدين الذي  
في ذلك الحق ويبطل الشري والخاص وقال ابو يوسف ومحمد الدين لازم والشري جائز وقوله ان شاء الله  
ينصرف الى قوله ومن قام بهذا الذكر الحق وعلى الخلاص سحتنا والى اصل الاستحسان ينصرف  
الى ما يليه عنده لان الاصل في الكلام الاستدواء والصك يكتب للاستحسان فيصار ذلك ولا اصر في الاستحسان  
الى ما يليه وقصص عليه وعنده ينصرف الى جميع ما تقدم فيبطل الكلام لان كل صك يكتب معطوفه  
بعضها على بعض والكلمات المعطوفة بعضها على بعض اذ الحق في آخرها استنسا ينصرف الى جميع ما تقدم  
فانه لو قال على صوم وصلواتي حج ان شاء الله كل يلزمه شيء كذاها ولو ترك فوجه قالوا لا يلزم الاستحسان  
بالكل اذ الفهم في الصكوك لا لسكوت في النطق فان قيل لا ذاك يكتب هذا ولا يصح التوكيد على هذا  
الوجه لانه توكيد المجرول والمجرول لا يصلح وكذا قلنا الغرض من كتابته استقاط ولا يهتاج  
المديون على استماع حصة التوكيد فان التوكيد بغير رضا اللزم لا يلزم عندنا بغيره وفي تقوية  
الرضا نقهنا يلزم التوكيد بلا رضاه وانما يلزم بهذا لانه استقاط والاستقاطات تصح مع المجرول  
**وصف في القضا بالمواريث** مات نصراني في ايام امراته مسلم فقالت اسلمت بعد موته ولي  
الميراث وقالت ورثته اسلمت قبل موته ولا ميراث لكن قال لقول للورثة وقال زكريا القول له لان الاسلام  
حدث والاصل ان يكون الميراث الى اقرب الاوقات واقرت الاوقات ما بعد الموت وليس ان  
اسلم سلام ثابت في الحال والحال قول على ما قبلها في مسألة الطاحونة اذا اختلف الموهب والمستاجر في جريان  
الماء والقطاع فانه حكم الحال وستدل بها على المانع وهذا ظاهر نعتب للرفع وما ذكر نعتب كذا  
للاستحقاق والظاهر يصلح للرفع للاستحقاق ولو كانت المسلم وله امرأة نصرانية في مات مسلم بعد موته وقا  
اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول للورثة ايضا لاننا تدعى امرأته وانما اصل  
في كذا ان يضاف في حروفنا الاقرب الاوقات فالما يصلح ان تملك خنبا تسكوا به وهم تسكوا خنبا  
بما يملك ثم غيرها في المسائلين تملك الظاهر كذا نيات الاستحقاق وهم تسكوا به في المسائلين للرفع  
والظاهر يكفي لرفع الاستحقاق كذا نيات الاستحقاق وهم تسكوا به في المسائلين للرفع والظاهر يكفي لرفع  
الاستحقاق فان قيل الماء اذ كان جاريا في مسلة الطاحونة يجعل المالك له لصاحب الطاحونة حتى تقضى  
بالاجرة على المستاجر فقد تسكته بالماء لان نيات الاستحقاق الاجرة قلنا نعم انتفا على سبب الوجوب وهو  
العقد واختلف في التاكيد والظاهر يصلح حجة للتاكيد ولما كان في مسألة الميراث اختلفا في  
وجوب السبب وهو التزج حجة مع اتفاقهما في الدين عند الموت فلا يصلح الظاهر حجة ومن مات وله في يده  
رجل



اربعة آلاف درهم فقال الموصي لرجل هذا ابن الميت كما دأرت له غنما فاقبضه برفع الوصية اليه كذا اقرار  
ما في يده حتى الوارث بطريق الخلافة فصار له الوارث حق المورث وهو حي بطريق الاصل وهذا لان الموصي  
زعم ان الموصي مات وان هذا خلفه في تركته وكونه موصيا لا يرفع خصومه من اوجهه كذا لا يرفع خصومه خلفه  
كلاف حال اقراره بكون الموصي لقبض الوصية او انه اشتراه منه حيث لا يؤمن بالدفع اليه لان صاحب  
اليدين مقدر انه ممكن الغائب وهو حي ويد في الوصية يد الغائب فلا يمكن ابطال يده وممكن اقراره وفي تلقيح  
اقراره تنفيذ اقراره في ملك الغير بغير علم وهذا زعم ان الميت لم يبق مالكا وان المال هو الوارث فلم يكن  
في صحيحة اقراره تنفيذ اقراره في ملك الغير وهذا بخلاف ما لو اقر المليون ان فلانا وكيل عن رب الدين  
تقبض الدين حيث يؤمن نقض الدين لان المليون لقبض من مال نفسه اذ الدين يتقضى بامثاله  
فكان مقرا على نفسه فامر بالدفع اليه فلو قال الموصي خذ هذا ابن الميت ايضا وقال الاول ليس للميت ابن  
غيري فقبضه بالمال كله لا ولا لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يده عن المال فلا يقبل لولان الاول ابا موصي  
ميراث قسم بين الورثة او بين الزمما لا يورث منهم كغيره وهذا سني اخذ طلبة بعض القضاة وهو ظلم وقال  
ابو يوسف ومحمد يؤخذ الكفيل الغريم او الوارث والمسئول في الوارثت الدين للغريم وقضى القاضي  
بريونه واصح ان يكون على الميت فيمن عينة او قامت اليه على الكوارث ولم يشهد الشهود فلم  
لا يعلم ان له وارثا غير فان القاضي في ذلك فان فعل ولم يظهر وارثا فقبضه على ما اخذ كفيل ام لا  
لما ان القاضي نصب ناظرا للغيب والموت قد يقع بعينه ويحتمل ان يكون للميت وارث غائب او  
غيره غائب فيجب على القاضي الاحتياط بالكفيل ما لم يثبت في الحيثيات ديا عن الاتقان لثبوت جوارها والتقط  
لقط وسنم الابن واللقطة الى صاحبه بالعلامة فانه يحتاج بالكفيل وصار هذا كما مرنا تستفتي وروجا  
غايبه له عند رجل وصيه والموصي خذ بالوصية والزجيرة فاقبضه لها التقية وباخذ منها كفيل او  
ان حق القاضي معلوم وحق الغائب موهوم والموهوم يعارض بالمعلوم فلا يكون التاخير والتعطيل  
الى زمان التكفيل كمن انبت الشئ من يده بالبيته فانه تقضي له في الشئ ولا يورث منه كفيل او ان  
توهم له مشتر آخر او قسلا واثبت الدين على العبد فانه يباع في يده ويأخذ منه ولا يورث  
الكفيل منه وان توهم له وردين آخر ولا ان المكفول له مجهول فصار له كماله كمالا فانه لا يورث  
للميت بخلاف النكح لان حق الزوج في الوصية ثابت وهو معلوم واما الابن واللقطة فغيره دين  
والاصح انه على الكفيل ان دفع بعلامات اللقطة واقدر اللقطة العبد بكنها على ان الحق غير  
ثابت لان العلامة او قول العبد لا يوجب الاستحقاق ولهذا كان لا ينبغي فلان لا يورث الى زمان  
التكفيل حتى لو ظهر التكفيل الاستحقاق بالبيته لان التاخير الى زمان التكفيل على الكفيل وهو ظلم اي  
ميل عن سواء السبيل وفيه دليل على ان المحدث كخطي ويصيب وعلى ان ابا صنفه يرى عن مذهب اليعنبي

الاعتزال دار في يد رجل عام الآخر البيته ان اياه مات وتكلم ميراثا بيته وبين اخيه فلان الغائب  
ولا وارث له غيرهما فقبض له بالنصف وترك النصف الآخر في يد الذي يورثه ولا يستوفى منه بكفيل  
وقال ابو يوسف ومحمد اذا جرحها ذو اليد اخذها القاضي منه ويجعلها في يد ابيها حتى يقدم الغائب وان  
لم يجد ترك النصف في يده حتى يقدم الآخر ان اجد خايبا فيوض منه والمتواصين فيترك في يده  
ان اليد الثابتة لا تنزع بلا ضرر ولا ضرر ولا كان القضاء وقضى للميت بالكل لان الوارث قال هذا  
ميراث كل وارث الا اثبوت الملك للمورث واصل كونه تحت رايك ثابت فلا يصح يده لولا ان مقتول وبطل  
حجيته بقضاء القاضي والظاهر ان لا يحد فيها يقبل لان الي وثبة صارت معلومة للقاضي وكذا اليد وجوه  
باعتبار اشتباه الامور عليه وقد زال ولو كانت الدعوى في مقتول فقبض يؤخذ منه اتفاقا لا احتياج  
المنقول لا الحفظ والتدعي من يده ابلغ في الحفظ كيلا يتلفه واما العقار فمحمول بنفسه الا ترى ان الوجه  
يملك البيع على الكفيل الغائب في العوض دون العقار وكذا وصي الام والاخ والعلم يمكن فكن  
على الصغير وقيل المكفول على الخلق ايضا وقول ابي حنيفة في المنقول الخرج الى الخلف والترك  
في يده ابلغ في الحفظ لان المال في يد الضمين اسد حفظا وبالاظهار صار ضمانا ولو وضع على يد غيره  
كان امينا فيه وانا لا يؤخذ الكفيل كانه انشاء خصومه والقاضي نصب لقطع احوال كل رثاها  
واذا حضر الغائب كما يحتاج الى اعادة البيته في الصحيح وسلم النصف اليه بذلك لان القضاء وقضى  
للميت احد الورثة ينتصب خصما عن ساير الورثة فيما استحق للميت وعليه ريثا كان او عين  
لان المكفول وعليه في حقيقة الميت واحدا الورثة يصح حليفه عنه في ذلك ولكنه في الاستيفاء على  
نفسه دون الميت فلا يصحنا يباع عن غيره فلهذا لا يستوفى الا نصيب نفسه وصار كما لو قامت  
البيته بدوين للميت فانه يقضي بالكل ولا يأخذ الا نصيب نفسه فوكفه في المانع اكبير انما يكون قصا على  
جميع الورثة لفا كان الدعي في يد الوارث لا ضرر لولا كان البعض في يده يتخذ بقدره لان دعوى العين  
لا تنجم الا على ذي اليد فانه ينتصب احد الورثة خصما عن الكل لولا ان المدعي في يده وهذا بخلاف دعوى  
الدين فان احد الورثة ينتصب خصما عن الميت وعن باقر الورثة في دعوى الدين على الميت وان لم يكن  
في يده شئ من التركة ومن قال له او ما املك في المساكين هرقه فهو على اموال الزكوة ولو اوصى بثلث ماله  
فمعه كل سني والقياس فيها واحد وهو قول زنفلان اسم المال عام فيلزم التصديق بملك ماله في كل سنة  
ولما ان ابي اب العبد معتبر باي باب البيع فلهما اوجب الله من الصدقة مضاف الى مال مطلق لتولية  
خدمه اموالهم انصرف الى الفضولي كمال المال فكذا ما يوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها  
اخذت الميراث لا المضاف له لورثته والارث يجري في جميع الاشياء فكذا الوصية وفي حقيقة صا  
شيئا لان ابي اب الصدقة انصرف الى الفضولي في حياته والا موال كلها فضولي بعد وفاته كاستيفاء



عنها بالموت ولا رضى العشرة تدخل عند ابي يوسف لانها سبب الصدقة وهي العشرة وقال محمد لا تدخل  
لانها سبب الموت وما حصل ان جهة الموت غالبه عند محمد لان سببه الرضى النامية كافي للخراج وعند ابي  
يوسف جهة الصدقة غالبه ولهذا تصرف الى صارف الصدقات ولا رضى الخراجية كما تدخل الخراج  
لان الخراج مؤنة فمضى معنى العقوبة وليس بعاقبة بوجه وفي رواية لو قال ما اهلك صدقة في المساكين  
بقنا ول كل مال لان المال اعم من المال الذي ان يملك غير المال كالتقصص والتقصص النكاح والخروج  
والخصص لاجب الشرع وهو مختص بلفظ المال في الكتاب السنة ولم يوجد المختص في لفظ المالك فمضى  
والصحيح انها سواء لانها لا يتوكل لا يستحق واحد ولا الظاهر انه يلتزم الصدقة بالناسل عن جهة  
سواء كان بلفظ المالك بلفظ المال بخلاف الوصية فانها تنفع في حالة الاستغناء فينصرف الى الكل لان  
الكل فاضل عندكم اذ لم يكن له مال سواء دخلت اليا باب امسك قوته فان اصاب شيئا تصرف  
بمثل ما امسك لان حاجته مقدرة ولم يمس مقدار قوته لان ذلك يخلط بغيره ليعال وكثرته وقيل ان كان  
صاحب حرفة يسكن قوت يوم وان كان صاحب غلبه يسكن قوت شهر وان كان صاحب ضيعة يسكن قوت  
سنة وان كان تاجرا يسكن مقدار ما يرجع اليه حاله اعتبارا بالتفاوت وصوبكم الى المال رجل او صر اليه ولم يعلم  
حتى باع شيئا من التركة فهو وصي ويبيع جاز ولا يصح بيع الوكيل حتى يعلم وعن ابي يوسف انه لا يصح في  
الوصية ايضا حتى يعلم لان كل واحدة منها انما اصابها بعد الموت والاخرى قبله وانما الوصية  
استحلاف لان الوصي ينصرف بعد انقطاع ولاية الموصل فلا يتوقف على العلم بتصرف الوارث اما الوكالة  
فاثبات ولاية التصرف في ماله وليست باستحلاف بل بقاء الوكيل عنه فلا يصح بقاءه من لم يثبت له  
الولاية كانت الوكالة باثبات الملك بالبيع والهبة ومن اعلم من الناس بالوكالة حتى تصرفه كان العلم  
بالوكالة اثبات حق الوكيل لستوفيه ان شاء وليس لزام ليشترط شرائط الازام وعنده لا يصح ان يشترط  
عدله او مستورا عن غيره وعندنا هذا الاول سواء يقبل فيه خبر العدل والفاسق والمستور  
والعبد والخروج على هذا الخلاف السيد اذا اضر بجنابة عبده فباعه واعتقه لا يصير مختارا للغدا غيره الى  
اذا اضر عدل او مستورا فلا فاعلاها والشفيع اذا اضر واحد غير عدل وسكت لا تبطل شفيعته  
عنه والكل لو سكت بعد ما اضر بالحق الولى والمسلم الذي لم يهاجر اذا اضر بالشرايع وحجر المأذون  
له ان هذا من جنس المعاملات فلا يتوقف على شرائط الشهادتك كالاخبار بالتوكيل ولما  
الخبر بهذه الجملة شبه التوكيل من حيث ان المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه لان ماله من ضروب يلزم  
الاخر من حيث منعه عن التصرف فوجب ان يشترط احد شرط الشهادتك وهو العدم او العدالة توفيرا  
على الشهادتين حفاظا بخلاف التوكيل لان الازام فيه بوجه وبخلاف الرسول فان عبادة كعبان المرسل فصا  
كانه حضر قاض باع او امين عبد الغنما واخذ المال فباع واستحق العبد من يد المشتري لم يصح لان

لان امين القاضى بمنزلة القاضى لانه نائبه والقاضى بمنزلة الامام وكل واحد منهما لا يلحقه ضمان لانهم يتاجرون  
لا امثال هذا في كل يوم مرارا والطوارق فلو قلت يرجع الحقوق اليهم لتعاضدوا عن اقامتها حتى يصح مصالح  
الناس ويرجع المشتري على الغنما لانه عقد لم يجهده على العاقبة فيجوز من وقع العقد والبيع واقع  
للغنماء فكونوا العبد عليهم كما لو كان العاقبة صيبا محجورا او عبدا محجورا وقد توكل بالبيع عن غيرهما  
فان الحقوق ترجع الى الموكل ولو امر القاضى الوصي بسعة للغنما فباعه لم يقبض المال وخرج من  
يده واستحق العبد ومات قبل القبض رجع المشتري على الوصي لا على الجميع بالثمن من حقوق العقد وحقوق  
العقد ترجع الى العاقدة والعاقدة الوصي نيابة عن الميت لانه وان نصبه القاضى فانما نصبه ليكون قايما  
مقام الميت لا ليكون قايما مقام القاضى وحقوق العقد ترجع اليه لو باشر العبد بنفسه في حوالة فكذا  
يرجع الى من قام مقامه ثم يرجع الوصي على الغنما لانه باع لهم فكان عاهلا لهم ومن عمل ليفعل عملا وكفه فيه  
ضمانا يرجع على من وقع له العمل ولو ظهر للميت بعد هذا مال رجع الغريم فيه بدنه لان دينه لم يصر اليه  
وقيل لا يرجع بالغريم للموصى من الثمن لان الضمان وجب عليه بفعله لان قبض الوصي قبضه والا صح  
انه يرجع لانه فقه ذلك وهو مضطرا فيه والوارث اذا اضر بالبيع من التركة وهو صغير  
فباع الوصي ثم استحق رجع المشتري بالثمن على الوصي والوصي على الوارث ولو باع امين القاضى  
رجع المشتري على الوارث اذا كان اهلا وان لم يكن اهلا ينصب القاضى عنه من يقضى دينه **فصل**  
القاضى اذا قال قضيت على هذا بالكرم او بالقطر في سرقة فاقطعه او بالضرب في اكد فاضربه  
وسكر ان تغدو قال تجزأ اخر لا يقبل قوله حتى يعان الحجة لا قول القاضى يحكم العطلة والتواكل  
لا يمكن وعلى قياس هذه الرواية لا يقبل كتاب القاضى الى القاضى عند محمد وكثير من مشايخ اخذوا  
برواية محمد في هذا ولولا ما احسنه في زماننا لان القضاة قد فسدهم اخلايو فقولوا على نقوس  
الناس وهو ما ظم واموالهم الا في كتاب القاضى الى القاضى فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للصورية  
ولان الحبانة في ذلك تمنع وجب ظاهر الرواية ان القاضى امير فيما فوض اليه ونحن امرنا  
بطاعة اولي الامر وطاعته وتصديقه وقبول قوله فصارحه قوله حق الولاية كقول الجماعة في ان  
الاعتماد على قوله في كل باب ولذا كان كتاب القاضى الى القاضى حجة لان اخباره كشهادته شاهدان  
فيمضي نقله كما يصح من الشاهدين على شهادتهما شاهدان وقال الشيخ الامام ابو منصور ان القاضى  
عالم بما ادلج بقوله لظاهر الامر وخرج لثمة الخطا والبيان وان كان عدلا جاهلا بغيره  
فان احدا تغيب وجب تصديقه وكذا وان كان جاهلا فاستأوهما فاستأوهما لا يقبل قوله الا ان  
يعان سبب الحكم لثمة الخطا والبيان قال قاض مغرول لرجل اخذت منك الف درهم ووفعت  
لزيد قضيت له عليك فقال ما خفي عنه اخذته ظاهرا لقول القاضى وكذا القول قضيت بقطع  
يدك



حق وقال فعلته ظلمنا فالتا في صدق بكل حال اذ كان الماخوذ منه ماله والمقطوع يده متدانة فعله فكن وهو  
قاضي كان المقضي عليه ما اقرانه فعله في حال قضاء صار معتد فابتنها في الظاهر للقاضي لان فعل القاضي  
على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان حال فعل القول قوله ولا يوجب على القاضي في ذلك يمين كانه ثبت انه فعل ذلك  
في قضاءه بتصادقها ولا يمين على القاضي كانه لو لم يمين لصاحبه وقضا الحكم لا ينفذ ولو اقر القاضي  
ولا يخذ بها اذ القاضي لم يضمن ايضا لان قول القاضي حجة ومفعله صحيح كما لو كان معايبا ولو نزع المقطوع  
يده والمخوف ماله لانه لم يكن قاضيا يومئذ وانما فعله في ذلك قبل التقليد او بعد العزل فالقول قول القاضي  
ايضا في الصحيح كانه متى عرف انه كان قاضيا صحت اصابته اخذ الى حالة القضاء لان حالة القضاء معروفة  
وهي منافية للضمان فصلا القاضي بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان فكان القول له في لوقال طلقت او اعتقت  
وانا مجنون وجنونه كان معروفا ولو اقر القاضي والآخر في هذا الفصل ان القاضي ضامن لانها اقر بسبب  
الضمان وانما قبل قول القاضي في ثني الضمان عن نفسه في ابطال الضمان عن غيره خلاف الاول لشروط فعله  
في قضاءه بتصادقها ولو كان المال في يده لاخذها وما وقداق باق في القاضي والمخوف منه ماله صديق القاضي  
في انه فعل ذلك في قضاءه اوله في فعله في غير قضاء اخذ المقضي عليه فكم منه لانهم قضاه قوا ان العيون كانت  
في يد الاول وان وصوله الى الثاني من جهة فيجب التسليم اليه اعاده لما كان الاول والقاضي بما قال يبدلتا  
الاستحقاق للثاني وليس له هذه الوكالة في الحال لانه معذور بخلاف ما لو كان هالكا لان القاضي يتكبر وجوب  
الضمان والقول قول المنكر **فصل في الاصل ان القاضي اذا قضى لغيره في مجتهده فيه ينفذ على الكل**  
ولم يجز له حد ابطاله وان قضى لمن يقبل منها وتلك الاصل مثل ما كان باطلا وليس للآخر تنفيذه لاجتماع الامة على  
ان قضاءه لنفسه او لاتبه باطل فكان تنفيذه الثاني في الحال لاجتماعه ولو وقع صورة القضاء للاجنبي وفيه قضاء  
لنفسه لا ينفذ ويتوقف على ان مضاهاته مجتهده فيه فان امضاه نفذ واداه رجل مات والقاضي مريونه فشهد  
رجلان له رجل ان الميت اوصل اليه مقضا بوصاية نفذ فان لقيه وبينه اليه برث ولو عكس لا اله لقضاء الدين  
اولا ثم قضاء الوصاية لا ينفذ ولا يبرأ لانه يريد تصحيح اداة فكان قضاء نفسه كالشهادة ان القاضي  
صلى شاهدا في الفصل الاول دون الله والبنوة الى لواءه ورجل ابن الميت قضاه وقضاه الدين  
الذي عليه بريت ذمته ونفذ قضاه ولو قضى الدين اولا ثم قضاه بالبنوة لم ينفذ ولو غاب رب  
الدين فاقضى رجله وكلم يقبض دينه واقام البيعة على ذلك ففقه بولائه ثم لقيه الدين اليه لا ينفذ  
ولا يبرأ لانه لو شهد به لا يقبل فان دفعه الى قاضي آخر فامضاه نفذ ولم يكن لاحد ان يده بعده لان قضاء  
الاصناف خلاشاح فيه اذ الوكالة كالوصاية من حيث ان كل واحد منهما اقامة الغير مقام نفسه ولهذا لو  
قال انت وكيلي بعد موته يكون ايضا وبكس لا ينفذ وان نفذ لقيه الدين ثم قضى بالوكالة لا ينفذ وان نفذ  
غيره لانه لم يصادف محل الاجتهاد ولا قضاءه لنفسه باطلا لاجتماع قضاءه بعد وصي وكاف على مسلم فانه لا ينفذ

91  
لا ينفذ اذ لا ينفذ قضا من وتاب والاعنى السفيد كان قضاها مختلف فيه ففي الاول خلاف الثاني  
وفي الثاني خلاف من قبل وكذا الوقضاه مراته بشهادة عدلين يتوقف على التنفيذ لان القضاء مختلف  
فيه كالمشاهدة وكذا الوقضاه امراته بحد وقوه يتوقف على التنفيذ للاختلاف في نفس القضاء  
فان شريحا في زنها وتما في الحدود والقصاص ولو قضا بشهادة واحدة محذوف في قد تباب  
نقد كانه ولو ابطاله نفيه الثالث قضا في مجتهده في الوقضاه مرة بشهادة زوجها او محذوف او  
قصاص بشهادة تبا شهدا على رجل انه طلق امرأته للثا وقوطها من الزوج من الخلق بها حتى لا  
يقع في الحرام ولم يخرجها من منزلها الذي يضاف اليها بالسكنه لانا مكوصه او مقدرة وجعل القاضي  
معها امينة ونفقة المينة في بيت المال لانها بالجلولة عاملة بدمج ولها نفقة العدة مدة التزكية ولا  
يجب الزيادة على نفقة العدة ان طالت مسلمة الشهوة لانها ان كانت مطلقة فقد مضت عدتها  
وان كانت منكوحة لم يمتنع عن الزوج لا لعنه من قبله ولا يستحق النفقة فان زكيت وقرى كانه  
النفقة لانها اخذت نفقة العدة وقد ظرنا لان كانت معتدة وان لم تترك ترو على الزوج ما اخذت  
من النفقة مرة المسلم عن الشهوة لانه ظرنا ان اخذت بخير حتى لا يراها اخذت حال كونها  
ممنوعة عن الزوج لا لعنه من قبله وحلى بينه وبين امرأته لانه لم يثبت الطلاق ولو شهد بعقوبة  
انه توضح عن امينة حتى تظهر عدالة الشهوة ولها النفقة مرة المسلم لانها وجبت بالملك وهو  
قائم مالم يقض بالحريم فان زكى رجوع عليها بالنفقة لانه تبين انها كانت حرة واخذت النفقة بغير  
كل لو اكلت في بيته بلا اذن لم تظهر الحرة الاصلية رجوع حبيب وان اكلت باذن لا يرجع كانه ابا ج  
لها الاكل وكذا ان شهد الخا لرجل توضع على يد عدله ويستحق ذواليد لقيام الحكم فان زكيت  
لم يرجع بالنفقة على احد عنده صنفه اما على المدعى ولا نه استحق على امته بلا اذن واما على الامة  
فكله كما ظررت العدالة تبين انها كانت مخصومة في يد المدعى عليه وجناية المخطوب على الغاصب  
هدر عنده ولو كان المدعى عبدا او امة لم يوضع على يد عدله من التزكية لان الوضع في الامة انما كان  
تعظيما لا مد الفرج حقا ليدفع ولم يوضع الا اذا كان متبها بالفساد ولا يؤجر من النفقة ولكن يؤخذ  
كغير نفسه وبالمدعى لان احضاره شرط **كتاب الشبهات**  
في الاخبار بالشع عن مشاهير وعيان لا عن محمن وحسان واليه الاشارة المصطفوية او ارايت  
مثل الشتم في شدة الا فخرج والقياس يا باكون الشهاقة حجة ملزمة لانه خبر محتمل للصدق والكذب  
والتميز لا يكون حجة ملزمة ولكن تركنا القياس بالنصوص والاجماع ثم الشهاقة قد ينفع الشهوة  
لو اوهها ولا يسعهم كتمانها اذ لا يلبس المدعى تقويله ولا يا بالشهادة او اما دعواه قوله مع كونه محتملا  
الشهاقة ومن يكتمها فانه اثم قلبه فخص القلب وان كانت الجاهل لانه لا يبين الاعضاء والمضغ التي



ان صلات صلح الجسد كله وان فسدت فسد الجسد كما فكاه قيل قد يكون الائم في اصد ومكمل اشرف شئ منه  
ولا ان افعال القلوب اعظم من افعال ساير اجزاج فاصل الحسنات والسيئات الا بان والكفر وهما من افعال  
القلوب فاذا جحد كتمان الشهادة وامس ائام القلوب فبان ان من اعظم الذنوب وانما شرط طلب المدعى لا انشا  
حقه في شرط طلبه كافي ساير حقوق والشهادة في الحدود يغير فيها الشاهد بين الستر والاعلان بتزوجه  
من حسنة اقامه الحدود من حسنة الستر والستر اخضر لتقوى ان الذين يحبون ان يشعروا الفاحشة  
في الدين امنوا انهم باليم في الدنيا والاخرة وقال نعم للذي شهد عنده لو سترته بنوكي لكن خيرا لك  
وتلعينه عم الذي يقول لعلمك مستها او قبلتها اية ظاهرة على رجحان الستر الا انه يجب ان يشهد بالمال في التستر  
فيقول اخذ ولا يقول سرق اصاب لي الميسوق منه ودعا به لاني الستر وهذا لان القطع والضمان لا  
يجمعا وفي شهادة بالسرقة ابطال حق العبد وترك الستر وفي شهادته بالاختلاف عايد حق العبد  
ويما قطع الستر والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يشترط فيها اربعة رجال لقوله تعالى لو اجابوا عظيم  
باربعة شهداء ثم لم ياتوا عليه باربعة شهداء فاستشهدوا عليه من اربعة منكم وليس فيها معنى سوى ان السبع يجب  
الستر على عباده ولا يرضى باثباته الفاحشة فان قيل في هذه النصوص بيان جواز العلم بتزنا العبد وليس فيها بيان  
نفي ذلك بدون العدة قلنا قلنا ويرى الشرع لمنع الزيادة او النقصان او لغيرها وهذا التقديس يمنع الزيادة  
فلو لم يمنع النقصان لم يبق لهذا التقديس فايده ولا ان يملك قضية ملقاة من جهة الشرح فيبقى الا ما انما اليه  
الشرع ولا يقبل فيها شهادتنا الحديث الزهري مضى السند من لده رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفيتين  
من بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ولا ان فيها شبهة البدلية لقوله تعالى فاستشهدوا بشهادتين  
من رجالكم فان كانوا رجلين او رجل وامرأتان شهادتهما عند عدم شهادتهما رجلين وهذه  
آية البدلية فاذ لم ثبت البدلية بقبول شهادة كفن مع وجه الرجل فلا سماعا ليراث شبهة البدلية وحقيقة  
البدلية تمنع القصاص فيما يسقط بالشهادات كالحدود والقصاص كالشهادة على الشهادة في شبهة البينة لا في  
الشبهة كما في الحقيقة ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص بشرط شهادة رجلين لقوله تعالى فاستشهدوا  
شهادتين من رجالكم ولا يقبل فيها شهادتنا النساء ما بينا من الحديث والمعتول وشرط الولاية ظاهر  
والبيان في العيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأاة واحدة لقوله عدم شهادتها  
النساء اجازة فيما لا يستطع الرجال النظر اليه كالف واللام اذا دخلتا على الجمع جعلناه للجمع لولا  
لم يكن ثم موعود والكل ليس بمرئيه قطعا فير له الاقل ضرورة لبطالان العدة بواسطة الخفية وعند  
الستر في شرط الادب لان المرأتين قاتما معاً من رجل واحد عند منكر يعجز امرأتان لان سعة اعتبار  
صفة الذكورة للعذر تبقى العدة معتبرة وليست ان صفة الذكورة انما سقطت لحذف النظر اذ النظر  
الى العورة حر لم الا ان اعتبرنا نظر جنسها لان نظر المرأة الى عورة المرأة اخذ لان شهوتها اقرب من نظر

من نظر الرجل الى عورتها فلما يسقط اعتبار العدة لان نظر الواحد اخذ من نظر الجماعة والثلاثان والثلاث  
احوط لزيادة طمأنينة القلب ثم حكمنا في العدة في مرفى الطلاق واما حكم البكر فان شهدت انها بكر  
توجب في العنين ويفرق بعده لا كما تايوت بموجب لان البكر ان اصرغ في النكاح وكذا في زواج البكر اذا اشترط  
بشرط انها بكر وان قلنا انها ثيب حلفت البائع لينضم بكوالا قولين فالعيب ينبت بقولهن فيحلف البائع  
بانته انها بكر كما يقول ان كان قبل القبض وان كان بعد القبض بانته لقد سلمها ويكبر واما شهادتها على نفسها  
الصبي فلا يقبل عند الجحفة في حق الارث لانه صوت عند العدة وهو ما يطلع عليه الرجال ويقبل في حق  
الصلو على لانه من امور الدين وجبوا المرأة الواحدة حجة في ذلك كسما وتما على هذا لان رمضان وعندها يقبل  
في حق الارث ايضا لان الرجال لا يخبرون ذلك الموضع ليسمعوا صوته فصار كسما وتين على نفس الولاية  
وكذا في كبره الايضاح والميزان يقبل شهادته رجل واحد على الولاية ولا يجوز قبول شهادته امرأاة واحدة  
فان لم يقبل شهادته رجل واحد من الحقوق بشرط شهادته رجلين او رجل وامرأتين سواء كان  
الحق مالا او غير مال كالنكاح والطلاق والعنق والايادع والولاية والوصية والرجعة وقال الشافعي  
لا يقبل شهادة النساء مع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالاصل وبشرط الخيار لان الاصل فيها عدم القبول  
ككونها حجة ضرورية او الحكم نقل اليها بشرط عدم الرجال كما نقل من الطهارة الى البتة عند عدم المال ولانه قد يكون  
الحلل فيها هو شرط صحة الشهادة وهو العتق قال نعم انما ناقصات العقول والدين والاضبط الغلبة للنسائية  
عليهن ولهذا تقدم الثنتان مقام الرجل الواحدة اذ اثبت احداهما ذكرتها الاخرى لما ينطق النص  
والولاية ولهذا لا يقطع للامانة ولا يقبل في العتوبات ولا يقبل شهادتها الا بزوج منهن وحد من واثم  
قبيلتها في الاموال لهما وكفى ونفى اسباب ضرورية لانه يلحقهم الحرج باشهاد رجلين في كل حادثة  
ولا ضرورة في النكاح لانه اقل وقوعا واعظم خطرا وليست ما روي ان عمر وعليهما رضى الله عنها اجازا شهادتها  
النساء مع الرجال في النكاح والفرقة ولا كما حجة اصلية لضرورة والاصل فيها القبول لوجه ما بيني  
عليها اهلية الشهادة وهو المعايير فيها يحصل العلم لشاهد والاضبط وهو حسن السماع والفهم والقطر  
الى وقت الادلة فيه سمي والادلة فيه يحصل العلم للقاضي ولهذا قبل اخبارها في الاحاد ونقصان الضبط  
لغلبة النسيان الجبر بضم امرأاة اخرى اليها والنقصان اذا اخبر صار لان لم يكن الا ان سبب النقصان  
وهو ان ثبوته قائم فيورث شبهة وفيها شبهة البدلية ايضا فلا يقبل فيما يسقط بالشهادات وهذه الحقوق  
ثبتت مع الشهادة الاتدي انما ست مع المنزل الذي لا يثبت به المال فلان ست باثبت به المال به ارجح  
وانما يقبل شهادتها الرابع منها على خلاف القياس لما من زيا كسفنون وكفى خروجها وشرط لكل  
لفظ الشهادة لان النصوص وروى بهذه اللفظ وجواز الحكم بالشهادة بخلاف القياس فيقتصر  
على مورد النص والنفي ولو تارة اللفظ فتعديها ولان فيها زيا كما كيدلان فيها معنى الحلف فانه



لو قال اشهد ان لا افعل كذا يكون يميناً وفي اليمين معنى التاكيد اذا حال في سبيل تحقيق ما فيه من جهة  
 تحقيق فعل او تركه واذا كان كذلك كان الامتناع عن الكذب بهذه اللفظة اسد فلا يلحق بها غير ما فيه اللم  
 يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال علم وانتم لم تقبلوها وتوعدوا بالصدق والكذب واليمين من الشاهد واليمين  
 هو العدل وقوله واشهدوا ذوى عولكم ولان الخبر يحتمل الصدق والكذب واليمين خبر هو صدق بالعدالة  
 يتخرج جهة الصدق وجه الانذار عن محضرات دينه او من ارتكب غير الكذب من المحضرات  
 فقد ترك الكذب ايضا وهي شرط العدل بالشهادة والاشهاد اهلية الشهادة لان الفاسق اهل الولاية  
 والقضاة والسلطنة واكل مائة والشهادة عندنا وعند يونس ان الفاسق اذا كان وجها  
 في الناس وامر به فقبضوا عليه لانه لا يمكن تهمته الكذب في شهادة فلو جازته كالتجسس اصر على استيثار  
 لا اداء الشهادة ولو لم يمتنع عن الكذب من غير منفعة له والاصح ان شهادة لا تقبل لان قبول الشهادة لا كرامة  
 الشاهد قال عم اكبروا الشهود فان الله يحق الحق بهم وفي حق الفاسق امرنا بخلافه قال عم اذا التقيت النكاح  
 فالتق بوجه كنهه ومن يكون معلن للفسق فلا مروءة له شرعا فلهذا لا تقبل شهادته الا ان التقي بوجه لوقض  
 بشهادته يرضى عندها وقوله الحق يرضى الجميع ما تقدم حتى يشترط لفظ الشهادة والعدالة في شهادة النساء ونحوها  
 في الصحيح لان النص وهو لفظ الشهادة ولا ان فيها معنى الانذار لاختصاصها بمجلس القضاة واشترط الحرية  
 والا سلام ولا ابدان يسأل عن الشهادة في السر والعلانية في سائر المحقوق عندنا يونس ومحمد  
 وعندنا يونس يقتصر الحكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل عن الشاهد من حتى يطعن بالشبهة  
 عليه فيها فان طعن فيها سأل عنها في السرور كما هي في العلانية الا في الحدود والقصاص فانه يسأل  
 في السر ويترك في العلانية فيها بالاجماع طعن الخصم او لم يطعن ونحوها يسأل في الكل طعن الخصم  
 او لم يطعن ثم قيل او هذا اختلافا في عصر وزمان لانه اختلف في القرن الثالث الذين شهد النبي عليه  
 بالخبر بقوله علم خير القرون قرية الذي انا فيه ثم الذين يلونهم ثم ينشئ الكذب حتى يخلق الرجل قبل ان  
 يستخلف ويشهد قبل ان يستشهد ونحوها في القرن الرابع الذين شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه الكذب  
 وقيل اختلاف جهة وبرهانها ان القضاء مبني على الخبر وشهادة العدول لما تلونا والعدالة قبل  
 السؤال الثانية بالظاهر وهو وجه الدفع لا لالزام وحاجتنا الى الزام الحكم وهذا لا يكون الا بجهة ملزمة وجوب  
 التوفيق عن العدالة لا لالزام الحكم وليس قولهم المسمون عدول بعضهم على بعض الا في حدوده في قذف ومثل  
 عن عمر بن الخطاب في ذلك من صاحب الشرع اقرى من تعديل المذنب ولان العدالة ثابتة من حيث الظاهر  
 نظر الى دينه وعقله لا بما يمنه عما هو محط رده فالتق بعد الظاهر لا ثبات ما لم يكن اذا لم يكن  
 ثم ما نزع اذا لم يكن الوصول الى القطع كخبرنا وهذا لان اقراره في درجته ان يعرف متوجرا عن المحضرات  
 متسلط بالطاعات وهذا لا يدل على عسك بالصدق في الشهادة والالتزام الى الحكم الثابت بها لا يدل

اليد لصاحبه لا يستحق الشفعة اذ لم يكن المشتري ما زعا ولا ما زعة قبل الطعن فصلى حجة وبعد الطعن  
 في الشهادة ايضا فوجب التعجيل بالسؤال بخلاف الحدود والقصاص لان مبناهما على الدر فحق المذنب في الشهادة  
 الا سبنا وبالعقوبة على قولهما في هذا الزمان ثم التزم في السر ان يبعث المستور الى العدل فيها سب  
 الشاهد وحليته ومصلاه ان يسجد الذي يصل فيه ويبرها العدل بل في كل في التمسك بها يظهر فيجوز التعديل  
 وتوكيد العلانية لا يخرج القاضي بين المذنب وبين الشهود في مجلس القضاء فيسأل المذنب عن الشهود ويخصه  
 الشهود اهل الولاية او عدول مقبولوا الشهادة لا يبرهم او يجرهم وفيه ثمة تعديل غيرهم وكانت التوكيد في  
 عدول رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه علانية لان العدل كان لا يتوقى على الجرح ولا يفي من المدعي او من الشهود  
 لانهم كانوا متقدين بالحق ولا يتكلمون بكلام ذي لوجهم ووقع الاكتماء بتركه السر في زماننا وتوكيد العلانية  
 لانها بلا وفقة اذ المدعي والشهود يتابعون في الجرح بالاذن ولا ضرار به ثم قيل لا بد ان يقول العدل هو  
 عدل جاز الشهادة او العبد والمجروح اذا تاب قد يعدل والاصح ان يكتفى بقوله هو عدل لثبوت الحجة  
 بالدار وتعديل الخصم لا يصح يعني في قول من رأى انه يسأل عن الشهود لا يصح تعديل الشهود عليه  
 حتى يسأل عن غير الشهود وعن ابي يوسف ومحمد انه يصح تركه وبعضه بشهادتها عندنا يونس لان  
 العدو في المذنب ليس بشرط عندنا ونحوه في تركه بغيره بغيره تركه لان العدو في المذنب بشرط  
 عنده وجبه ظاهر الرواية انه في زعم المدعي وشهوده ان المدعي عليه ظالم وكذا في الجرح فلا يصح تركه  
 لانه لا يمكن ان يستأجر بالحق كيف يعدل غير لاشترط العدالة في المذنب وموضوع المسئلة او قال نعم  
 عدل الا انهم هم اخطأوا وسأوا او قال هم عدول ولم ين عليه فاقال صدقوا فيما شهدوا به على اوقال  
 هم عدول فيما شهدوا به على اوقال شهدوا على بالحق او قال عدول صدقتم فلهذا اقرار بالحق فيقضي الحكم  
 عليه باقراره لا بالشهادة وكفى الواحد للتوكيد والرسالة والتجمة ان الواحد يصح ان يكون مذكرا  
 ورسولا من القاضي الى المذنب من جرحه عن الشاهد عندنا يونس وابي يوسف والامان افضل عند محمد  
 لم يكف الاثنان لان الشهادة انما تصير شهادة بها فيشترط فيها العدل في شروط الكوفة في المذنب  
 في الحدود ولان اصد الطر بالشهادة وكذا في التوكيد وقد شرطت العدالة في هذا الشرط فشرط فيه العدو  
 ايضا اعتبارا لاحد الشواطين او الشواطين بالآخر ولما اى ليست بشهادة حتى لا يشترط فيها  
 لفظ الشهادة ومجلس القضاء هكذا لا يشترط العدو وانما شرط العدو في الشهادة بالنص على  
 خلاف القياس انما رجحنا جهة الصدق قد ظهر خبر الواحد العدل حتى كان خبر الواحد العدل حجة  
 في الدبانات وكما لا يست علم القس خبر الواحد لا يثبت خبر العدو وما لم يبلغوا واحد التواتر  
 فيقتصر على موافقة النص وهذا في تركه السر انما في تركه العلانية فالعدو بشرط بالاجماع لان  
 معنى الشهادة فيها ابرار فاما كتحقق مجلس القضاء بخلاف تركه السر والعدول والمبراة او المجرور

قال ولا يشترط ان يكون المذنب  
 عدل جاز الشهادة لان العدل  
 يكتفى بنزاهته والشهادة لا يشترط  
 الاصل هو ان يكون عدل لا ان  
 يشترط ان يكون عدل



صلى مذكيا في تركية التوراة في تركية العلانية وقالوا ان تركية العلم في تركية الشهادة الزنا عند محمد **فصل**  
وما يتجلى الشاهد على نوع بنت بنفسه بلا اشتراك البيع والقرار وحكم الحكم والعصب والعقل فاذا سمع الشاهد  
البيع والقرار وحكم الحكم ورأى العصب والقتل وسعد ان يشهد وان لم يشهد عليه لانه علم بما وجب بنفسه عيانا  
وقا مطلق الاداء قال الله ان من شهد بالحق وهم يعلمون وقال نعم اذا علمت من الشكس فاشهدوا كالفدية  
وتقول اشهدانه بايع ولا يقول اشهدني لئلا يكون كاذبا ولم يسمع من وراء الحجاب لم يجوز ان يشهد ولو شهد  
ومسرحا لا يتقبل لان الصوت يذهب الصوت فلا يسمع العلم الا اذا دخل السمع علم انه ليس فيه غش لم يخرج وقعد  
على الباطن وليس للبيت مخرج غش فسمع اقوال من البيت ولا يراه وخ حلال ان يشهد على اقواله لخصول العلم  
في هذه الصورة ونوع لا ثبت حكم بنفسه كاشها واعا الشها. فاذا سمع شها يشهد بشئ لم يجوز ان يشهد  
على شها وانه الا ان يشهد لانه تعرف على الاصيل من حيث زوال ولايته في سنده قوله على الشهود عليه وانه لانه  
الولاية الثانية للغير ضرر عليه فلا بد من الولاية والتجمل منه وكذا الوسمه يشهد الشها يد على شها وانه لم يسمع السمع  
ان يشهد لانه لم يسمع او ما يتجمل او ما يحل عليه ولا يعلم شها يد وقاص وراوا لحظ ان لسواي الشها اذا راى  
نخط السجل ان يشهد الا ان يذكر الشها وانه كذا قال في ديوانه اقرار رجل رجل كذا من  
الحقوق او شها في شهود شهود الرجل على رجل كذا من الحقوق وهو كذا يذكر لا يكم يذكر كذا فيغده  
حتى يذكر وكذا الراوي اذا لم يذكر لا يحل له الراوية لان الشها واول القضا او الراوية لا يحل الا عن علم وكذا علم  
حكا لان كذا شها لخط فلعلم كذا خط غش في كذا شها خط ظن ان خط قير هذا قول ابي حنيفة وعندهما  
يحل ان يشهد لان الظاهر خط العمل بالظاهر واجب وانما وجب ذكر المجلس الذي كانت فيه الشها واما وجب  
تقدم من يثق بهم ان يشهد بان كانت لا يحل ان يشهدا عما ذكر المجلس ولا يجوز للشها ان يشهد بشئ  
لم يعاينه الا النسب والموت والعصب والنكاح والدخول والولاية القاض فانه يسمع ان يشهد بهذه الاشياء اذا  
اذا احضرت بها من ثقب واستحق والقياس ان لا يجوز الشها واما بالتسامع في شئ لان المطلق للشها و  
العلم وذا لما يحضر بالمعينة او بالتواتر فصار كالبيع والمجته وجب الاستحسان ان يعاينه اسباب  
هذه الامور مختصة بجمع خاص فاسبب النسب والولاية ولا كيف حال القابا وسبب القضا التقليد  
ولا يعاين ذلك الا الزبير بخوفه من كواص وكذا النكاح لا يحضر كل احد وكذا البيت لا يعاينه كل احد  
والدخول لا يتقف عليه احد الا بما رآه فاذا سمع من الناس ان فلانا ابن فلان الفلاني او ان فلانة زوجه  
فلان وهو يد علىها او راى رجلا قضى لرجل وسمع من الناس ان فلان فاض هذه البلدة او سمع منهم يقولون  
ان فلانا مات وسعد ان يشهد وان لم يعاين الولاية على نفسه او عقود النكاح او تقليد الامام اياه  
القضا او الموت يتعلق بها احكام سقى على من الدخول فلم يجوز الشها وانه فيها بالتسامع لا دى الى البيع  
او تقليد نكاح احكام خلاف البيع او المجته لانه كلهم يسمعه كل احد وانما يجوز ان يشهد بالتسامع اذا حضر

اذا حصل العلم بالتواتر او بالاقتدار او باخبار من يثق به ويشترط ان يكون رجلا ن عدلان او حرا  
وامرأان لا اقل بضاب يفيد العلم الذي سقى عليه الحكم في المعاملات وقيل بكتفي بالموت باخبار  
واحد او واحد لان الناس يكرهون مشاهدة نكاح لانه قد يحضر غالبا الا واحد او واحد كلان  
النسب والنكاح وسنفي ان يطلق لواء الشها ولا يفسر حتى لو فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع  
لم يقبل شهادته وهو الصحيح ولو راى انسانا جالس مجلس القاضي ويدخل عليه فحضور وسعد ان يشهد  
بكونه قاضيا وكذا لو راى رجلا وامرأة يسكنان بيتا واحدا ويشهد كل واحد منهما الى الآخر انبساطا  
ان زواجه حلال ان يشهد بالنكاح بينهما كما لو راى عينا في يد غش عكسا بظاهر الحال ومن شهدانه شهد  
ومن فلان او صلى على جنازة فهو معاينه حتى لو فسر للقاضي فحضور لا يستأى على هذه الاشياء  
الحكم بول على ان لا يجوز ان يشهد بالتسامع في الولاية والوقف وعن ابي يوسف انه يكون في الولاية والوقف  
الولاية كحكم النسب وعن محمد انه يجوز في الوقف لانه يثق على من الا عصار وكذا الدخول ولسا  
ان الولاية سنى على العتق ولا بد من المعاينة فكذا فيما بين عليه واما الوقف فالصحيح انه يقبل الشها  
بالتسامع على اصل الوقف لانه يثق على انقضاء التدوين بشرائطه لان اصل الوقف يشترط ما يشترط  
التي شرها الواقف فلا تشترط ان الشخ الامام طاهر الدين للموعنة لا بد من بيان المجته بان يشهد  
ان هذا وقف على المسجد او على المقبره ونحو ذلك حتى لو لم يذكر ما ذكر في شها وانه لا يقبل شها وقسم  
وتا ويل قولهم لا يقبل الشها واما بشرائط الوقف ان احد ما ذكر وان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم  
ان يشهدوا انه سرقا من غلته فحضور الى كذا ولو قالوا ذلك في شها وانه رجل في يده شئ سوى  
العبد كانه وسعد ان يشهدانه لان الملك في الاشياء لا يعرف بطريق اليقين وانما يعرف بطريق  
الظاهر واليد بلا ممانعة وليل الملك ظاهر ابره دليل لمعرفه الملك في حق الشها وسوى اليد بلا ممانعة  
لان اقصر ما في الباب انه يعاين اسباب الملك من البيع والمجته وكذا ما كان البيع انما يفيد الملك  
اذا كان للبيع ملكا للبايع وكذا المجته وانما يعرف كونه المبيع والمجته ملكا للبايع والواجب بيده  
بلا ممانعة قالوا انما يحل ان يشهد بالملك الذي اليد اذا وقع في قلبه انه ملكه فانه وقع في قلبه انه ملكه غش  
لا يجوز ان يشهد بالملك لان الاصل اعتناء علم اليقين كوان الشها واما لقوله نعم اذا علمت من الشكس  
فاشهد الا قد غش عند اعوان ذلك يصار الى ما يشهد به القلب وقال الشافعي دليل الملك اليد مع  
التصرف وبه قال بعض مشايخنا لان اليد تسوق الى ملكه وامانة وضمان فيشترط انضمام التصرف للشها  
على الملك فالتصرف يسوق ايضا الى ما به كالوكيل والمضارب والى اصالة ولا حجة لا اعتبار هذه  
الزيادة اذ الاصل لا يزدول بها والاصل ان الاملاك تكون في ايدي الملاك والكيون في يد غشهم  
عارض فوجب ان الاصل وينبغي ان لا يقبل الشها واما استقفا والعلم به من معاينه البرحة لو بين  
فوجب



تؤكد كذا في التسامع لان معانيه اليد في الامكان مطلق للشهادة بالملك لا موجب والقابض يلزمه القضاء  
بالملك بالشهادة فان التسامع على اربعة اوجه انا عاين المالك والمكمل بان عرف المالك باسمه ونسبه ووجهه وعرف  
المكمل بوجهه ورايه في يده بلا منازعة ثم رآه في يده في الاول وادعى المكمل وسعه ان يشهد الاول بالمكمل بان  
علم يده وان عاين المكمل دون المالك بان عاين ملكا بوجهه ينسب الى فلان ابن فلان الغلاني وهو لم يفرقه بوجهه  
ونسبه ثم جاء الذي ينسب اليه المكمل ولحقه ملكية هذا الموضع فحضر ان يشهد استحقاقا لان النسب  
لست بالتسامع والمكمل معروف وان لم يعاين المكمل والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان ابن فلان  
في قرية كذا صيغة صوره هكذا وهو لم يعرف تلك الصيغة ولم يعاين يده عليها لا يحل ان يشهد بالمكمل وان  
عاين المالك دون المالك بان عرف الرجل موصوفا تامة وسمع ان له في قرية كذا صيغة وهو لا يعرف تلك الصيغة بعينها  
لا يسعه ان يشهد لان لم يحصل العلم بالمكمل وهو شرط للشهادة واما العبد والامانة فان كان يعرف انما  
رقيقا كان حرا لانه ان يشهد لذي اليد لان الرقيق لا يكون في يد نفسه بل يكون في يد المستولى عليه وان كان يعرف  
انما رقيقا كان الامانة فحينئذ لا يصح ان لا يعبد لان عن انفسها فكذلك لانه لا يدليها فست يد المولى عليها حقيقة  
وصار كالتخاب والدواب وان كان كبيرين او صغيرين يعبد لان عن انفسها فذكر صرف الاستثناء لان لها  
بداية انفسها حتى لو ادعى ان حرا الاصل كان القول فلا يثبت لغيره بل على الحقيقة حتى تعقب لاطلاق الشهادة  
بالمكمل ولا يمكن ان يعتبر التصرف وهو الاستخدام مطلقا للشهادة لانه لا يصح دليلا على الملك فالجواب يستعمل  
ويجوز طوعا على يقوم العبد سيده وعن ابيه حنيفه وابيه يوسف ومجوز انه يحل ان يشهد فيما اياها فقول  
اليه دليلا على المكمل لانه ان من ادعى عبا او امة في يد غيره وفوق اليد يدعي لنفسه فقول لذي اليد  
لان الظاهر شاهد بالمكمل لقيام يده عليه **باب من يقبل شهادة دته ومكمل قبل**  
الاصل ان الشهادة لا تشرع لقوله علم لا يشهد وان لم يكن لان الجواب بان حجة بترجى جانب الصدق فيه  
وعندنا من سبب التهمة لا يتبرح جانب الصدق ثم يمكن التهمة ان يكون المصنف في الشاهد وهو العنق كانه  
للم شجرهم عن ارتكاب خطورة منه مع اعتقاده حرمه بتم بانه لا ينزح جرح عن شهادته الزور وقد يكون  
لتمه الكذب في الشاهد مع قيام العدالة بوليه شرعي وهو في حق المحدث في القذف بعد التوبة فان التهم  
جعل عن عن الاتيان بأربعة شهود وليس كذب وقد يكون المصنف في المحدث بالاعتبار وصل بينه وبين الشاهد  
بنزله او طراد او ملكا او شركة فيتم كذب في شهادته بغير دليل ويؤثر على المصنف عليه ما عليه  
عادة الناس وقد يكون المصنف في الشاهد وهو لا يتقدم في عدالة ولا يثبت وهو العي في شهادته الاعني  
وقال مكمل قبل شهادته لان العي لا يتقدم في الولاية والعدالة وباعتبارهما يجب قبول الشهادة وهذا قبلت  
رواية الاعني قال نفع وهو رواية عن ابي حنيفة تقبل فيما يكره اليه التسامع لانه في السماع كالبصير وقال ابو يوسف  
والشافعي لا يحل الشهادة وهو بصير ثم اداه وهو اعني تقبل لصحة تحريم المعايين وبعد صحة حكم كذا في القضا

لحفظ الاداء عند النسخ والاعني فيها كالبصير وتعريف المشهور والمصنف عليه بذكر الاسم والنسب والاشارة  
اليها بطريق يعلم انه مصيب في ذلك كذا في الاداء الشهادة الا ان البصير اذا شهد على ميت او غائب يقيم ذلك  
الاسم والنسب مقام الاشارة وصحة الشهادة كذا هذا ولست ان في شهادته الاعني يتم كذا في التحريم عنها  
كحسب الشهادة وتقدم شهادته كسما في الاب لولده وهذا لانه يحتاج في اداء الشهادة الى التمييز بين المشهور  
والمصنف عليه بالاشارة اليها والى المصنف به فيما يجب احصاؤه وآله هذا التمييز البصر وقد عدم وانما  
يمتد الاعني بين الناس بالصوت وفيه شبهة يكون التحريم عنها كحسب الشهادة فتدرك خلاف ما ذكره لانه لا يمكن التحريم  
عنها بحسب المصنف ثم لان المدعي وان استكمل الشهادة يحتاج الى اقامة الاسم والنسب مقام الاشارة عند موت  
المصنف عليه او عييته ولان السبب لتعريف الغائب دون الاشارة على الاشارة ثم ينعى الى وكبير الغائب  
او وصيه وهو في ذلك قائم مقامه وصار كالحرة والقصاص ولو عني بعد الاداء قبل القضاء فتفتح القضاء  
عند ابي حنيفة ومجوز لان قيام اهله بالشهادة شرط وقت القضاء وصار كالحرة من اوجن او فسق خلاف  
ما لو مات او ادعى بالان بال موت ساه في اهله والشهادة بانها لا تقر والغيب لا تفي في الاهلية وتقدم شهادته  
المملوك والصبي خلافا لما كان فيها لان الشهادة من باب الولاية لانه قول ملزم عن الغير ابتداء وليس معنى الولاية  
الا حداد الاصل والولاية المروءة على نفسه ولا ولاية له على انفسها فموجب غير ما اولى الا ان يكون في الحرة والبر  
ما يحل قبلها لان التحريم بالمعينة او السماع وهو لا ينافيها وعندها لا ادها من اصل الشهادة وتقدم شهادتها  
من حد القذف وقاب وقابل الشافعي لقبولها كاب لقوله لا الا الذين تابوا والاستثناء من مقتضى كليات  
عطف بعضها على بعض فيصرف الى جميع ما تقدم ولان الموجب لوقوع شهادته فست وقد ارتفع بالتوبة ولست  
مولدته ولا تقبلوا له شهادته ابدا ولا تقبل شهادته من عام حرمه واصلا الحد لا يرتفع بالتوبة فكذلك المصنف وهذا  
لان فيه معنى الزجر لانه مولى قلبه كما ان احد مولى بونه وقداواه بلسانه فحقوقه باعذاره فله لسانه جزا وقا  
خلاف المحدث في غير القذف لان الزجر في المصنف ولم يرفع بالتوبة لولا التائب من الذنب كمن لا ذنب له وهذا  
الروى الحد والاسن السمع الى ما يليه وهو قوله واولئك هم الذين استحقوا ان لا يقبلوا لان ما قبل امر ونبي  
فوصا الى الابد وهذه جملة اسمية اخبار عن حال في غيرهم فلم يحسن العطف فكانت مستأنفة كما نرى في الاستثناء  
الى هذه الآية فجب او هو استثناء منقطع لغيره لكن لان التائب ليسوا من جنس الذين استحقوا فلا معناه ولكن  
الذين تابوا فان الله يغفر ذنوبهم ويرحمهم فلان كل من تاب ما تابا غير متعلق بما قبله والتائب بالتصير جوارب عن  
عن معقوله هو التوقف في خبره الى سماعه قال نفع فتبينوا والمنصرون عليه هذا الروى دون التوقف فتبينوا انه  
ليس بسبب العنق بل لتمام الحد ولو لم يخال احدكم في حقك قذف لم تجز شهادته على اصل الزجر لان له شهادته  
على حدسه فتدركه فانه اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادته استغنا عنها بالاسلام  
ولم تجز له في شهادته على اصل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمانا كذا الروى فلما جازت شهادته على اصل  
الاسلام



لاننا لم نكن نأبته زمان للفرقة والرد على جازت شهادته على الكفار ضرورة  
خلافا للعباد اذا حذر القوف ثم عني حيث يرق شهادته لانه لا شهادته للعباد اصل في حال رقة فتوقف  
الرد على حروثا فاذ احدث كان رقة شهادته بعد العتق من عام حرم وان ضرب سوطا في قوف لم يسم  
ضرب الباقي جازت شهادته على اهل الاسلام واهل الذمة لان رقة الشهادته من عام الحذر والموجوب بعد الاسلام  
ليس كدفعها بغيره بل عليه رقة الشهادته ومن اذ حلفه اذا ضرب السوط الاخير بعد الاسلام لا تقبل شهادته لانه حذر  
خبر ما يتوثر عليه الرد فحلف به الرد لان الحكم بما في الوجود الاخير وعنه اذا ضرب الاكثر بعد الاسلام  
لم تقبل شهادته وان كان ذلك قبل لان لا اكثر حكم الكل فذكر في الميسر ولا تسقط شهادته في العادة من عام  
يضر بهام للرد لان اقامه للرد مسقط للشهادته ولا يكون حذر كون تغديرا والتغديرا لا يسقط  
لا يسقط الشهادته في هذه المسئلة عن ابي حنيفة ثلاث روايات احدها هذه والثانية اذا اقيم عليه اكثر من السوط  
شهادته اقامه لا اكثر مما اكلت والثالثة اذا ضرب سوط سقطت شهادته لان من ضرورة اقامه ذلك  
التقدم من الحكم بغيره وتره شهادته الولد لا بويه وجديه وعلمه واحدا الزوجين للآخر السيد لغيره سواء كان  
عليه دين او لا ومالكه والاصرف فيه قوله لا تقبل شهادته في الولد والولد لولده ولا المولى لزوجها  
ولا الزوج لغيره ولا العبد لسيد ولا المولى لغيره ولا الاجير لمن استأجره والمكر لولا جبر التلميذ  
الحاص الذي يعد ضررا استاده ضرر نفسه ونفعه ثم نفسه وهو معنى قوله لا شهادته للبايع باهل البيت  
وقيل الاجير مسانده او مشاهير لانه يستوجب الاجر بما نفعه فاذا شهد في من الاجارة فلانه استأجره  
عليها ولان المنافع بين هؤلاء متصل فيصير شهادته لنفسه من وجه وقد حققناه من قبل وما لم يكن في الغيب  
في الولد والمولى والزوج شهادته في كل واحد منها لصاحبه قياسا على شهادته في كل واحد منها على صاحبه والشافعي  
في احد الزوجين فهو يجوز شهادته في احدهما لصاحبه لانه لا بعضية بينهما والزوجة قد يكون سببا للتاف في الدعوى  
وقد يكون سببا للميل والاثار فصارت نظيرة الاخوة ولهذا جرى النكاح والحبس بالدين بينهما ولا معتبر بينهما  
بالنقطة الثانية فمما كان في الغريم اذا شهد بدينه انكس قلبه لا ولا يلد على المشهور وهو الحال في كل  
واحد من الزوجين ولا يلد على مال صاحبه عاقا وبعد منفعة صاحبه منفعة وبعد الزوج غنيا بالامانة  
غير في تأويل قوله تعالى في اي بال خبره وتره شهادته الشريك لشريك فيما هو من شركتهما  
لاننا شهدا في أنفسهما وجه ولو شهدا ليس من شركتهما تقبل لعدم التهمة وتره شهادته في النكاح والناحية  
والمنفعة ومن الشريعة في الله لا اصرارهم على العتق والمكر لو الخلف في الردى من افعاله فاما اذا كان  
في كل واحد من وفي عتقانه فكسروا لم يشتر شي من افعاله الردى فهو عدل مقبول الشهادته وقد نفي النبي  
عن الصوتين الاحقين النكاح والمنفعة ولعن النكاحات والمنعيات ولم يره به التي تنوح في مصيبتها وانما شرط  
الايمان لكونها في ذلك هو امنه فان من شرب الخمر سراً ولا يظهره في كل لا يخرج من ان يكون عدلا وان كان في شرب

شرب الخمر كبير وانما سقط عدالة اذا كان يظهر ذلك ويخرج سكران وتلعب به الصبيان لانه لا مودة كمثل  
ولا يحذر من الكذب عاقباً وتره شهادته من يلعب بالطيور لسد غفلته واصولاً على نوع لعب وقد  
علمه العلم ما ان من دونه لا الرد من ولان الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح وغيرها وانما فسق  
في حاله لان يمسك الحمام في بيته لكاتبه ولا يطارها فهو عدل مقبول الشهادته لان اصحاب الحمام في  
البيوت مباح الا ترى ان الناس يخرون يدور الى حاشية ولم يمنع من ذلك احد وتره شهادته من يغني لكتان  
لانه يصير على نوع فسق ويجهل على ان كتاب كبير ولا تمتنع عاقبة عن الجازفة والكذب واذا كان لا يسوع  
غيب ولكن يسمح نفسه لانه الوضوء فلا بأس به وتره شهادته من ياتى بابا من الكبار بالوجهية للحذر  
لوجهه تقاطيعه كلاف اعتقاده وفاد ليس قله ديانته فلعلم يترى على الشهادته زورا وتره شهادته من  
يرض الحام بلا ازار لان كشف العورة حرام قال النبي صلى الله عليه وسلم انظر والمنظور اليه وقبول الشهادته  
كلية فلا يسقطها سوى اللعن والعقوبة ومن ياكل الربوا الام فاسق وشرطي الميسر ان يكون اهل  
اكل الربوا مسورا به لان الانساق قلمه ككثرة العفادى عن الاسباب المفسدة للعقد وكل ربحا  
قلنا لا يسقط عدالة اذا لم يكن مسورا باكل الربوا مصلدا عليه او يتامر به وشطرنج لانه كبيت  
وكذا من يفوت الصلوة للاستغفار بها فاما ما تجرح اللعن بدون القمار فليس يفسق مانع للشهادة وان  
كان مكذبا عندنا لان الاحتمال فيه مساعا فحذف الشافعي هو مباح ومن يلعب بالنرد فهو مودود  
الشهادته في كل حال وتره شهادته من يبول على الطريق او ياكل على الطريق او يظلم سب السلف لان قوته  
الافعال تولد على قصور عقل ومروءة ومن لم يمنع عنها لا يمتنع عن الكذب عاقبة خلافا من يكتف وتقبل  
شهادته وتلاخيه وعمة وابويه ورجاء وام امواته وبنتها وزوج بنته وامها ابنتها لان الاحكام بينهما  
متممة والايدي محتجعة ولا سوط لبعضهم في حال البعض فلا تحقق التهمة وتقبل شهادته اهل الهوى  
الا لخطا به وقال الشافعي لا تقبل شهادته اهل الاحوال لانهم فسقة او فسق اعتقادا واغلب من النسق  
تعاليا ولا شهادته للفاسق ولست ان الناس انما لا تقبل شهادته التهمة الكذب والعنق من حيث  
الاعتقاد ولا يدل على ذلك لانه انما وقع في الردى للتحقق في الدين الا ترى ان منهم من يعظم الذنب حتى  
يجعله كفرا فيكونا مستنعا عن الكذب كمن تناول الكنت او شرب السمعة عدوا معتقدا باحتة فانه لا يصير مبرور  
الشهادته واما الخطا به فممن حلف من الروافض بيمينه الى ان الخطا به وهم يدعون شهادته الزور  
لموافقة على في الفهم وقيل يعيدون الشهادته كمن حلف عندهم انه حي وتقولون المسلم لا يكلف  
كذبا فيمكن تهمة الكذب في شهادته ولم تقبل شهادته اصل الذمة ببعضهم على بعض وان اختلفت ملهم  
وقال مالك والشافعي لا شهادته للمسلم اهل لان الكافر فاسق قال الله تعالى ان كان مؤمنا كمن فاسقا  
هم الفاسق ولان الفاسق مباحة على الجميع وسمى المسلم بكفره عن حاله في تعالينا والكا فدر

دام







فبعض الشهادتين معجب فبعض الشهادتين معجب فبعض الشهادتين معجب فبعض الشهادتين معجب  
لأنها لا تقتضي على التمسك بالشهادتين ولا على التمسك بالشهادتين ولا على التمسك بالشهادتين  
في حقها وقيل معجب القبول أمرا لا يقتضي على التمسك بالشهادتين ولا على التمسك بالشهادتين  
منها حتى عليها فيقبل فيه والبراءة حق لها فلا يقبل فيها وإن شهد أن أباه الغائب وكله يقبض دينه بالكوفا  
وأنه في الكوفا أو الكوفا لا يقبل فيها وتما لا لا ليس لها في ولا به نعت الوكيل عن الغائب فلو ثبتت هذه الولاية  
لمعت بشهادتها وتما وقد عرفت التهمة في شهادتها لا أنها يشهد أن أباهما ولا أنه يحتل أنها تواضع من عيانه  
لولا أنه على أخا المال ولا يقبل الشهادتين على الجرح المحرم على ما يتحقق من الشهود من غير أن يتحقق  
اليجاب حتى من حقوق الشهود أو حتى من حقوق العباد بخلاف ما يشهد أن شهود المذبح في فسقه أو زناه  
أو أكله الربا أو شربه الخمر أو على أقاربه أنهم شهدوا بالزور على أقاربه أنهم أجروا في أدلة هذه الشهادة  
أو على أقاربه أن المدعى مبطل في هذه الدعوى أو على أقاربه أن الشهادتين لا يسم على المدعى عليه في هذه الحالة  
والأن لم تقبل لأن البينة ما يدعى على ما يدعى الحكم وفي وسع القاضي الزام والعنف مما يدخل تحت الحكم وليس  
في وسع القاضي الزام لأنه لا يدفعه بالتوبة ولأن الشاهد بهذه الشهادة صار فاسقا لأن فيها الشاعة  
النا حشمة بلا ضرر ولا حرام بالنقض والمشهود به لا يست بشهادته في الفاسق ولا يقال إن فيه ضررا  
وهو كلف الظالم عن الظلم بالشهادة التي ذمته وقد قال في الضرر أخاك ظالما أو مظلوما كماله لا ضرر ولا  
لا هذه الشهادة على ملاء من الناس ويكفي كلف عن الظالم بأخبار القاضي بذلك سيرا لا إذا شهد وأعلى  
أقرار المدعى أنهم فسقوا أو شهدوا بغيره وكفه لأنهم ما شهدوا بأبائهم وأبائهم حكموا بالظلم والحق  
عن غيرهم فلا يصح وأما سقون فسق المشهود به ولذا لا أقدم ما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي  
على الإلزام لأنه لا يرفع بالتوبة وكذا لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى استأجر الشهود لا والله الشهادة ولم  
يقبل لأنه لا يرفع بالتوبة وكذا لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى استأجر الشهود لا والله الشهادة ولم  
وان كانا مدعيين على الحق وكذا لا يصح إثباته فلا تعلل بالآخرة من أقام المدعى البينة أن المدعى استأجر الشهود لا والله الشهادة ولم  
وراهم لا أقام الشهادتين في نظام العشر من قال له ذمرا لأنني بينا تقبل لأنه قسم في ذلك ثم نبئت الجرح بنا وطبقه وكذا لو أقام  
المدعى عليه البينة على أنه صالح الشهود على كذا من الأرواحه البرم على أن لا يشهدوا على يده بالباطل فاستشهدوا فيه  
فعليه أن يبرأ وذلك لما لا على تقبل بئس لأنه في ضرر له أصل لا مال حتى لو قال لم أعطهم المال لم تقبل  
لأن فيه الظلم والنا حشمة بلا ضرر ولا كذا قلنا لو أقام المدعى عليه البينة على جرحه في حق من حقوق  
العباد أو حتى من حقوق الشرع بأن أقام البينة أنهم زنا أو وضوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا  
مق كذا ولم سقوا العمد أو أنهم عبيد أو أحدهم عبيد أو شربوا الخمر أو سرقوا مق كذا ولم سقوا العمد أو أنهم عبيد أو أحدهم عبيد أو شربوا الخمر أو سرقوا  
يدعيه أو محرمه في القذف أو على أقاربه المدعى أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لأن الحاجة إلى أحياء

هذه الحقوق وفيما إذا شهدوا أنهم محرمون في قذف وليس فيه اشاعة النا حشمة لأن الظاهر حصول التقاضي  
وأما حكوا عن الظلم والنا حشمة من الغير ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو حشمة بعض شهادتين تقبل شهادته  
أن كان عدلا وقوله أو حشمة أي أخطأت بذكر زيانا كانت ماطلة أو أخطأت بنسيان ما كان يجب على ذكره  
وأما وجب القبول إذا كان عدلا لأنه قد يتلى بالغلط لهما في مجلس القضاء فوضع العذر مقبولا إذا كان  
في أدائه وهو عدل بأن قام عن المجلس ثم عاد وقال أو حشمة بعض شهادتين تقبل شهادته لأن عدل المدعي  
أو المدعى عليه ما طامح على طامع الدنيا ثم قيل يقضي بحجج ما شهد أن ما شهد به صاحب المدعى على المدعى عليه  
فلا يبطل بقوله أو حشمة وقيل يقضي بالبري حتى لو شهد بالالف ثم قال غلطت في حسماته بل هو حسماته يقضي  
عليه حسماته لأن ما حدث بعد الشهادتين قبل القضاء ويجوز كونه عند الشهادتين ولو شهد بحسماته لم يقضي  
بالالف كذا أصلا واليه مال شمس الآية التبرج حتى وهذا إذا كان موضع شبهة لا بيتا أمال فإلم يكن ظاهرا بأس  
باعتق الكلف مشرنا يدرع لفظ الشهادتين وما جرى مجرى ذلك وإن قام عن المجلس بعد أن يكون عدلا وعنت  
المدعى عليه واليه يوسف أنه يقبل قوله في غير المجلس أو لأن عدلا والظاهر هو ذلك قل وعلى هذا الوقوع  
الغلط في ذكر بعض المحرمات أو في بعض النسب ثم يذكر في ذلك يقبل لأنه قد يتلى في مجلس القضاء فيثبت  
في مجلسه دليل تيقن واحتياط في لواء الشهادة **اختلاف الشهادة**  
الأصناف البينة على حقوق العباد ولا يقبل بدون الدعوى من مدعى لأن حقوق الإنسان يتوقف على مطالبة  
أو مطالبة من يقوم مقامه وإن الامتثال شروط الدعوى والشهادة لوجه الدعوى فيما يوافقها وعدمها فيما ينافيها  
وبين الشاهد لأن التقاضي لا يجوز بجهة وجه شهادته المشقة فلم يتفقا فيما شهد به لست الحق والموافقة لفظ  
المطابقة في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة والمراد بانفاقهما لفظا تطابق لفظهما على أي في المعنى بطريق  
الوضع لا بطريق التخييل فإنا ادعى رجل على آخر ما يدينهم فشهد شاهد بذكر وآخر بذكره وآخر بذكره وآخر  
بأربعة والآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة لعدم الكوافقة لفظا وعند أبي يوسف بربعة وكذا إن شهد أحدهما  
بالف والآخر بالعين لم تقبل عنده وعند أبي حنيفة تقبل على الف لأن المدعى يدعي بالالفين وعلى هذا المأنة والظن  
والمأنتان والطلقت والطلقتان والطلقت والثلث لهما اتفاق على الثلث وتقر أحدهما بزيادة فيهما  
اتفقا عليه ثبت ولم يثبت ما تفصده أحدهما في الف والالف وحسماته ولكن الشرط أن يدعى المدعى  
الأكثر لأنه لو ادعى الأقل فقد كذب شاهده في الزيادة بخلاف ما لو ادعى الأكثر لأنه يدعي ما شهد به  
صاحب الأقل وزيادة ولا يكون مكذبا وليس بينهما اختلاف لفظا ومعنى فلا تقبل شهادتهما كما لو شهد  
أحدهما بالذراهم والآخر بالذباير وهذا لأن لفظ الالفين غير لفظ الالف وما يدعي بالالفين غير ما يدعي  
بالالف فلم يثبت وأصروا للفظين لأنه ليس على كل واحد من اللفظين الالفية وأما ما قيل  
الالف موجود في الالفين قلنا نعم لو ثبت الالفان ثبت الالف في حشمة فإلم ثبت اكتصفت



كيف يثبت ما في ضمنه الا ترى انه لو شهد احد بما قاله لمراته انت خليفه وشهد الآخر ان قال لهما انت بديه  
لاستثنى من ان اتفق الخ والاشهاد احدهما بالالف والآخر بالين وخمسة اتم والمذمى يدعى الف وخمسة اتم  
الشهادتين والاشهادين اتفقا على الف والآخر على الف والآخر على الف والآخر على الف والآخر على الف  
سبيل العطف والمعطوف غير المعطوف عليه فلما كان كذا واحد ونظير الطلقة والطلقة والنصف  
والمائة والمائة والخمسون كذا العشرة وخمسة عشر لانها صار ككثرة واحدة باعتبار التركيب وليس بينهما فرق  
المعطوف فلما كان نظير لالين والالين وان قال المذمى لم يكن الالين فشيء واحد بالالف وخمسة اتم باطله لان  
المذمى كذب في الزيادة فلم يبين له الا شاهد واحد فلم يقنع به وكذا اذا سكنت الالين ودعوى الالين لان التكذيب  
ظاهر فلا بد من التوفيق ولم يوجد حتى لو وفق فقال كان اصل حق الف وخمسة اتم لا شاهد ذلك الشاهد وكفى  
استوفيت خمسة اتم او ابراهة عنها ولا يعلم بذلك الشاهد قبلت لئلا يقال التكذيب بالتوفيق ولو شهد بالين وقاس  
احدهما قضا خمسة اتم تقبل شهادتهما بالف لانها اتفقا عليه ولم يسمع قوله ان قضا لانه شهادته فرد الالين ليشهد  
مع آخر وعن ابى يوسف انه يفتي بخمسة اتم لانه مضمون شهادته شاهد القضا ان لا يدين الا خمسة اتم وينبغي  
لشاهد اذا علم بذلك ان لا يشهد بالف حتى يقول المذمى ان قبض خمسة اتم لئلا يكون اعانة على الظلم ولو شهد على رجل  
بقرض الف درهم فشهد احداهما ان قد قضاها وقال المذمى لم يقضها جازت الشهادتان على القرض لانها اتفقا على القرض  
وقد تفرق احدهما بالقضا فلم يثبت لان قول الواحد مستطرد والآخر الحق وكذا الطلقة والى عن اصحابنا ان لا يقضى الا على  
وهو قول زفر لان زعيم احدا الشاهد بان لا يثبت عليه من المال فلو قضا بالمال كان قضا بشهادته الواحد وانه  
لا يجوز ولا ان المذمى اكذب شاهد القضا والى الاصل في هذا ان تكذيب المشهور له الشاهد فيما شهد به يكون  
تفسيقا لانه اختيار فلم يكن متهما وتكذيب المشهور فيما شهد به يكون تفسيقا لانه عن اضطرار فيكون متهما بانه اذا  
اذنى كجمل الف درهم فشهد احد الشاهدين بالين والآخر بالف وخمسة اتم فشيء واحد الذي شهد بالين وخمسة اتم باطله  
لان المشهور ككذب الشاهد فيما شهد به يكون تفسيقا ولو شهد الالين بالمال ثم شهد عليه بالمال لاشاد آخر فكلهما  
المشهور عليه الذي هو مشهور فيما شهد به فشهد الالين لانه كذبها فيما شهد به عليه ثم كذب فيما شهد به عليه وهو  
القضا فلا يثبت في شهادته واذا اختلف الشاهدان في الزمان او المكان في البيع والشراء والطلاق والعنف والكره  
والوصية والتمتع والدين والقرض والبراءة والكفارة والحوالة والعرف وصبر واذا اختلفا في الجارية والغيب  
والقتل والكنه لا تقبل والاخبار المشهورة بان كان قولك لا يبيع وكذا في خلاف الشاهدين في غير ذلك  
والزمان لا يمنع قبول الشهادتين لان القول فيما يعاد ويكرر وان كان المشهور به فعلا كان الغيب وكذا او لا لكن  
العمل شرط صحة كالكفاية فانه قول وحضور الشاهدين فهو شرط في خلافهما في الزمان والمكان يمنع  
القبول لان الغيب في زمان او مكان غير المعرف في زمان او مكان آخر فاطف المشهور به ثم قال ابو يوسف ومحمد لو  
اختلف شاهدان في زمان او مكان لا تقبل شهادتهما وان كان قول الالين كذا واحد منهما ان كان الشاهدان

غيران وليس على قذف شاهدان وان كان احدهما انى والاخر اخبارا فاما لا يتفقا لان الاثنان ان  
يقول زنيته او انت زان والاخبار ان يقول قد فكتك الزنا والوصية وحده يقول كذا ان سماع احدهما لا يثبت  
والآخر قول واحد وكلاهما الاقرار ثبتت عندهما فدفنه فيما شهد به ولو شهد شاهدان بان قتل زيد يوم النحر  
بكم وشهد آخر ان انه قتل يوم النحر بكم وصحوا عن ذلك لم يثبت الشهادتان لان احدهما كذب وسبق له  
احدهما بان يمينه من الاخرى فثبتا فان سبقت احدهما وقضى بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل لان القضا بالاول قضا  
ببطلان الاثنان في ضمنه لانه ما قضي بان قتل بكم فقد قضا بان لم يقتل بكم او قضي بغيره فثبت واحد لا يكون في موضعين  
واذا شهد شاهدان على رجل ان شرب بقر واختلعا في لونهما يقطع عند ابى حنيفة خلافا لهما قبل لاختلاف في الوتر  
يقضي بجهنم كالسوء والحق والصفحة لانه لو ثبت لا يثبت لهما ان كاليامين والسوء والصحيح  
ان الخلاف في جميع الالوان لهما انهما اختلفا في المشهور به فتمنع به القبول كما لو اختلفا في المشهور به في الزمان  
والاثر او اختلفا في اللون في الغيب بل ان لان الثابت بالغيب ضمان لا يسقط بالشهادتين وان ثبت  
فما حد سقط بالشهادتين ولسانها اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة والتوفيق كمن فتن قبل كذا  
شهود الزنا في مكان الزنا في بيت واحد وهذا لان بيان لون البقرة ليس من صلب الشهادة ولذا لو سكتا عن  
ذكر اللون تقبل شهادتهما والتوفيق بين لان اللونين قد يجتمعان بان يكون احدهما وشهد الآخر  
على السبق الآخر وحمل الشهادة على السورة يقع في القياس من بعيد عالما فلا يمكنه الوقوف على قيام اللون بها  
فخلاف الغيب لان الغيب يقع في الخارج فليكن الشاهد من ان يقرب من الغائب فيتا مل  
جميع الالوان المخصوص ولا يستعمل بالتوفيق وخلاف الزكوة ولا تؤخذ لان كبريائها لا يستعمل عليهما ولا لا يمكن  
معرفة ذلك الا بالتقريب منه وعند القريب لا يقع الاستنباه فلا يستعمل بالتوفيق فان قيل لا يشتغل بالتوفيق  
بين كلم الشاهدين احتيال لا يبيح له ولا حد كمال لوردة قلنا الشهادة من حجج الشريعة والاصل  
في حجج الشريعة قبولها لارادها فسمو بالتوفيق صانه للحجج عن التطليق لا يبيح الحد ثم اذا افقنا وقبلنا  
الشهادة فوجب الحد ضرورة لا قصد به رجل شهد لرجل انه اشترى عبدا فلان بالف وشهد اخر انه اشتراه  
بالف وخمسة اتم لا تقبل الشهادتين لانها لم يتفقا على عقد واحد والشراء بالف غير الشراء بالف وخمسة اتم  
والمقصود اثبات السبب وهو العقد ولو اختلف المشهور به فمقرر الحكم تصور كونه عن كمال الورع على  
ما يدعي المذمى وكذا الغافل المذمى هو السامع ولا فرق بين ان يدعي المذمى قول المالكين او كثرهما وكذا  
الكتابة لان المقصود هو العقد ما الغافل المذمى هو العبد فقطاهر وكذا اذا كان هو الموكل لان العتق لا يثبت  
قبول الاداء فقبل صار بمنزلة الاشياء فلما كان المقصود اثبات السبب وهذا لان البطلان في ابتداء العقد متاخر  
بفكر المحرم يتقبل العتق عند الاداء فقبل صار بمنزلة الاجل فلما كان المقصود اثبات العقد وكذا  
العقد وكذا الخلع ولا عتاق على مال والصحيح عن دم العمد اذا كان المذمى هو المواة والعبد والعتاق لانه



هو لا يتصور ان اثبات المال فلان المقصود اثبات العقد وهو مختلف وان كان الدعوى من الباب الاخر فهو كدعوى  
الدين لثبوت الطلاق والعنف والزوج والمولى والولي فثبتت الدعوى في الدين فان ادعى الفاعل  
وخمسائة وشهد شاهد بالف وشاهد بالف وخمسائة وجب القضا بالان اجماعا وان لم يثبت وشهد شاهد  
وشاهد آخر بالفين لم يحكم بشئ عندنا في حنبلة وخمسائة يحكم بالف كما مر وفي الرهن ان كان المدعى هو الرهن  
لا يقبل لانه خلاف في الرهن فثبت الشهاداة عن الدعوى وان كان المستر من فوك دعوى الدين وفي الاجازة  
ان كان ذلك في اول المدعى فمؤظير البيع الى اية اثبات العقد وان كان بعد مضي المدعى والمدعى هو المورث فمؤظير  
الدين اذ لا حاجة هنا الى اثبات العقد فاما السكاح فيصح باقرار المالكين عندنا في حنبلة سواء كان الدعوى من  
الزوج او من المراءة والمدعى يدعي الاقرار والاكثر وقال ابو يوسف ومحمد لا يقضي بالسكاح ايضا لان المقصود  
من المالكين اثبات السبب والسكاح بالان غير السكاح بالان وخمسائة فثبتت الشهاداة في البيع والسكاح  
ان للمدعى في السكاح ما يوجب ومن حكم البيع ان لا يغير الاصل الاثر اذ لا يبطل بغيره ولا يفسد بنفسه فكذا لا يثبت  
باختلاف اذ التناقض على ما هو الاصل وهو المالك والحرف وجب القضا به واذا وجب القضا به بقي المالك مبر  
منه فوجب القضا باقرار المالكين في المال المتفرق وقيل الاختلاف فيما اذا كانت المراءة المدعية فان  
كان المدعى هو الزوج لا يقبل اجماعا لان غيرهم قد يكون المال اما الزوج فلا يقصد الا العقد والراجح ان كان  
في الفصيلين لا مرق ولولوع في الغريم الا ان افسد احد الشاهدين على اقرار الطالب بالاستيفاء والاخر اذ ابراه  
او حمله او اهداه او هب او تصدق لم يقبل لاختلافنا لنظا ومعنى الا اذا قال شاهد البراءة اذ اقرانه برى اليه  
لا ان الاية ولولوع في الابرا فشهد احداهما اذ ابراه واخر انه هب له او تصدق به عليه يقبل كليهما يستكملان  
في البراءة ولولوع في الهبة فشهد احداهما بالهبة والاخر بالابرا يقبل ولو شهد الآخر بالصدقة لا يقبل لان الصدقة  
اخراج المال الى القدر والهبة الى العبد ولولوع في الاية فشهد اياه او التحليل تقبل لان الاية اثبات  
القبيض والبراءة فقد شهد ببعض ما لولوع ولا يبرأ الا بصير لولوع كفيلا لان براءة كفيلا لا توجب براءة  
الاخير ولو شهد بالهبة او الصدقة لا يقبل لانه ليس في الاية هبة وصدقة ولولوع في اذ ابراه او حمله فشهد  
على اقرار الطالب بالاستيفاء سئل الغريم عنه فان فسر بالاستيفاء يقبل لانه وفق وان فسر بغيره لا يقبل لانها  
شهد بالهبة والله اعلم **فصل في الشهاداة على المورث** الاصل ان ملك المورث يثبت لم يقض  
لوارثه بلا جريان يقول الشاهد ان كان لايه مات وترك ميراثا الا ان يشهد بملك المورث او يره او يدعيه  
او يستعين وقت الموت ببيان اذ مات رجل فقام وارثه بينه وبين وارثها كانت لايه امارها او اجراها او وهبها  
الذي يورثه يره فانها قد صارت لا يملك البيعة على ان مات وتركها ميراثا وهذا على اصله يوسف فاصح  
لانه لا يترط كسر والاسمال لقبول البيعة لانه لما ثبت هذه الشهاداة يكون الدار ملكا للمورث يوم الموت من المالك  
لوارثه ضرورة لان خلفه في املكه فصارت الشهاداة بانها كانت ملكا للمورث بقرينة الشهاداة التي بانها كانت له

كانت اذ كان على قولهم الا انها وان كان لا يشترط ان يكون الدار ملكا الذي البيعة ثبت باسحاب المال لانهم شهدوا  
انها كانت لايه والاثبات باستحى بطلان البيعة لايها ما كان على مالها لا لاثبات مالها بل ان الوارث يقوم  
مقام المورث فيما كان للمورث ككون الوارثه فانه حقه بقرينة العيب ويرى عليه ويصير مفعولا فيما كان للمورث فمؤظير  
فيه لان الملك ثبتت للمورث بوصف المورث حتى ثبت في حقه ما لم يثبت في حق مورثه من وجوب الاستبراء ويجعل له  
اذا كان غنيا ما كان صدقة لمورثه خلا من الحق الا انه يكتفى بالشهاداة على قيام المورث وقت الموت عند ثبوت  
الاستقال ضرورا ولذا عايدوه وقد وجدت الشهاداة على البيعة لان يد المورث والمستاجر والمستطير كيد المورث والمستاجر  
والعير مضاركة اذ اقام البيعة ان اياه مات والوارث يره ولو كان كذلك كانت البيعة مقبولة لانهم لا يشهدوا بالهبة  
او وقت الموت فمؤظير وبالمثل وقت الموت لان الايدي المجهولة مقبولة عند الموت لانها لا تخلو من ان يكون  
يد ملك او غضب او لعنة فان كانت بيد ملك فظاهر وكذا ان كانت يد غضب لانها تصير بيد ملك لان بالموت يتقرر عليه  
الضمان ويصير المصرون ملكا وان كانت يد امانة فتصير يد غضب بالتجبر فصارت بيد ملك ايضا فصارت  
الشهاداة بيد مطلقة عند الموت شهاداة بالملك عند الموت والملك الثابت عند الموت يتقبل الوارث  
ضرورا ولو شهد الرضحي انها كانت في يده عند اشهاد يوسف انها تقبل لان الثابت بالبيعة  
كانت بتاتوا بالختم ولو اقر المدعى عليه بذلك دفعت اليه المدعى وكذا لو شهد على اقرار المدعى عليه ان كان  
في يده او شهد انها كانت ملكه تقبل وكذا لو شهد ان المدعى عليه اخذه من المدعى ولهما ان اخذه منها في قامت  
على شئ مجهول وهو اليد فبطلت وهذا لان اليد الى ال ملقطة وكذا انها كانت بيد ملك او يد زوجة او اجارة  
او غضب فلا يحكم باعادتها مع قيام الشك واليهالة وهذا لان وجب اعادتها من وجب فلا يجب اعادتها من وجب  
فلا يجب الاعادة بالشك فاما الملك فمعلوم غير مختلف ولا مجهول كذا لا فمعلوم وموجب معلوم وهو  
الره كيف ما كان لقوله على اليد ما اخذت حتى ترقه خلا في الاقرار لاجل جهالة القدر لا يمنع صحة الاقرار وكذا لو شهد  
على اقراره انها كانت في يد المدعى لان الشهود الاقرار وهو معلوم على ان يرد ذلك البيعة عيانا او يد المدعى ثابته  
ثابته بالشهاداة وليس للشك كالعابنة **فصل في الاصل ان الشاهد اذا ابطر حقا وجب له ان لا يملك**  
من ابطال الا بالشهاداة او حوله ضامنا عليه الى غير تقبل للثمة او للثمن فمن موافقا شهد بالو بيرة لغير الموصى  
قبر الرء او بعده او مرقسان قبر المالك تقبل لانها لا يجز ان لا تقسمها مفعلا ولا يرفعان عن النفس ما مفعلا  
المستقرض قبر الرء او بعده لغير الضمان او للمصن الكدولة والراصين لسعيها في بعض ما اوجياه والعابنة  
قبر الرء وان ملكه لغير الضمان والمشتري شراء فاسدا بعد القبض لانه لا غضب والمشتري شراء صحيحا ان  
اقال اوله لعيب بلا قضا لثبوت البيع لغيره في حق الثالث وفي حقها فيما ليس من موجب العقد فمؤظير  
ابطال ذلك العقد فلا يقبل كما لو باع ثوبا ثم شهدا ولو لم يوجب بقبض او بخيار او بقرينة او بشرط او عيب فقبل  
القبض القبيض تقبل لانه في حقه كبره وكذا لو حجب للثمن بعد الفسخ تقبل لانه رهن في يده مضمونا بالثمن



فصار كالمعتق ولو نفاقتا عبدا بانه ونفاقتا بانه وجب مشى الامة بها عينا فلهذا في عليه وجبها المشتري  
حتى يسترد العبد ثم شهد مع آخر الانسان بانه لا تقبل الامة معونة بغيرها لا بغيرها فصار كالبائع الناسد والغصب  
ولو كان العبد مات قبل تقضى البيع فحق القيمة العبد لان احوال العوضين قائم فصح الفسخ فان حبسها بتمت العبد  
ثم شهد مع آخر الانسان بانه لا تقبل الامة معونة بغيرها وهو قيمة العبد فصارت كالموهوبة رجلا مات وله على رجلين الف  
درهم فشهد الرجل ان ابنه لا وارث له عنده وشهد آخر ان لا وارث له عليها الا في الميت وولده ولا يعلم وارثا غيره فحق  
بشهادته الغريبتين للابن لانه لا يتم في شهادته ان لا وارث له الا في الميت وولده ولا يعلم وارثا غيره فحق  
قبله لا يقبل بعض المبالغة والتحويل وكذا لو كان مكان الدين عبد عصب لم يقبل شهادتهما قبل الرد لان الضمان  
وجب عليها الا في ما يجوز لان الضمان فلا يقبل وبعد الرد يقبل لان البراءة تثبت فصار كالمغصب  
اذا رد ولو كان العبد فقيده في ايديها قبل الرد وبعده لانه غير محرم على الموهوب شهادته ان فلانا مات وهذا  
احوه لا يعلم وارثا غيره فحق قيمته ثم شهد الآخر ان ابنه لا يعلم له وارثا غيره لا يقبل للتناقض لقول الآخر لا يكون  
وارثا مع الابن وصلى الابن ما قبض الا في ما لا يقبل الا في ما لا يعلم له وارثا غيره لا يقبل للتناقض لقول الآخر لا يكون  
بأنه آخذ قبل عدم التناقض لانه يرث مع الاول وقولها لا يعلم له وارثا غيره لا يقبل لعدم الرجوع رجلا مات عن عم  
واثنين وعشرين فاعتق العبد من فقيدها ببيتها احداهما بغيرها الميت اي انه اقربها في حيوة وحكم  
لم يقبل عند ابنه خيفة لان في قولها ابتداء بطلانها انها لان مقتضى البعض في حكم المكاتبة عنه ولا شهادتها ولا غيرها  
تقبل لانه حر مديون ولو شهد ان الثانية اخذت قبل القضا الاولى او بعده او معا لا تقبل بالاجماع لانها لو  
قبلت لصارت عصب مع البنت فيخرج العم من الورثة فيبطل الحق ولو مات عن اخ لاب وام وترك دينا  
على رجل فبدا الاخير عريضة او ذهب ما عليه او عينا من تركته ثم شهد المديون مع آخر ان ابنه الميت قبل  
لانه لا يقع فيه برفه ضرر لعول الدين ونفاقة بطلان الهبة بعوض لانه متم للرجوع في العوض ولو مات  
عن تركته بغيره وازواج ابنتان منهم فادعى رجل على اخيه فحق له ان يضر هذه الازواج ابنتا مات وتركها  
ميراثا واخذ كل واحد منها حقه ثم ادعى ابنيها بغيرها وبما باع فضرقة المدعى فيما على المالك لاهم واقام البينة على  
ماله في قضي عليه بكماله لان احد الورثة ينصب خصما عن الكل فكان القضا على احد الورثة قضا على الكل فان  
حضر الغائبان وانكر الازواج او عيا المالك بحجة اخرى يعيد المدعى البينة لانها ينكر ان انتصاب الى اضرار  
خصما عينهما وان اقر الازواج بالقضا ماض عليها لم يمتروا لان نصيبها في يد اخيه فحق بنصيب  
لما ضرف فقط لان احد الورثة ان ينصب خصما عن الكل او كانت العين في يده اذ ادعى العيسر  
لا توجه الا على ذي اليد لان الوارث قام مقام الوارث والمورث لو كان حيا لا ينصب خصما للمدعى الا فيما  
في يده فكذا الوارث مات ذمي عن مائة درهم فاقام مسلم ذمي عن مائة عليه واقام مسلم ذمي  
ذمي عن مائة فلهما المائة للمنفق وتلقا الشريكتين لان بينة المسلم المنفك حجة في حق شريك المسلم

المسلم وحجة لكل واحد من المسلمين لا تقبل في حق صاحبه فخرج التعارض بين المسلمين واحدها  
يدعى مائة والاخر خمسين فنقسم الدائم ما اصاب المسلم يكون بينه وبين شريكه نصفين لانه اقرب بيننا  
في الاستحقاق ولو اقام ذمي ذميين واقام مسلم ذمي ذميين فالامة المتروكة بينهم لكل ثلثا لان الذي  
المنفك اقام مالين حجة على المسلم الشريك فجعل في حق المسلم كانه المنفك باقاة البينة الا انه لا يدعى لنفسه  
الاخرين فيقتضيه بخمسين وبقى خمسون قد تنازع فيه الذمي المنفك والذمي الشريك وقد اقام كل واحد  
ما يوجب على صاحبه فيقسم بينهما على قدر حقها وحق الذمي المنفك مائة وحق الذمي الشريك خمسون فيقسم  
لخمسون بينهما الثلثا ثلثه للذمي المنفك وفوق ثلثه وثلثون وثلث وثلثه للذمي الشريك وفوق ثلثه ستة  
عشر وثلثان ثم ما اصاب الذمي الشريك يقيم الى ما اصاب شريكه المسلم فيصير ستة وستين وثلثين  
فيقسم بينهما نصفان لتصادقهما على الشريكة فنصيب كل واحد ثلثه وثلثون وثلث وكذا لو اقام الشريكتان  
مسلمتين واقام الذمي المنفك ذميين قسم الثلثا لان بينة الشريكتين حجة في حق المنفك وبينة المنفك ليست  
بحجة في حق المسلم ولو اقام الذمي المنفك مسلمين والشريكتان ذميين او مسلمين فنصف المائة للمنفك  
والنصف لهما لان بينة كل واحد حجة في حق الآخر والمنفك يدعى لكل وهما يدعيانه ايضا ولو مات ذمي  
عن ابنتين وترك مائة درهم فاقام مسلم احداهما فاقام مسلم شاهده ذمي ذميين بانه اخذ الكل بنصيب  
الذمي لان بينة حجة في حقه دون المسلم شهدا بطلاق اتهما على ابنيهما او بعثتهما على سيد صاحبهما فان  
ادعت روث الشهادتين وان جردت قبلت لانهما شهدا للام بنصفه وهو ذوال المثل على ابنيهما  
وهي سقوط المنفعة ولزوم الالع وكل منفعه ينوبها مصة فانما يترجح احداهما بالوعود لان الانسان  
لا يجد ما ينفعه ولا يدعى ما يضره ولو شهدا بان تولد لزوجته ابنا او ابنتا حرمت حرمة غليظة ثم تزوجا قبل  
التزوج باخر او شهدا ان دخل امرأته على صداقها او اعتق امته بكذا فان ادعى الاب روث ولا يمكن بدله  
للخلع بعثته منه وحرز في وشهدا ابنا البائع فان ادعى روث لانهما شهدا لاب بوجوب الفم على الشريك  
وعتق لانه ملكا هرا وقد اقر بعقبة فتناظران عليه وان جرد قبلت لانهما شهدا على الاب بزل العبد  
عن ملكه وبت الشري والصق لانه خصم في اثبات الشري لتعلق حقه وهو العتق قال ابن زوجيت  
او كلمني من علق عتقه وشهدا ابنا هرا او شهدا بطلاق زوجهما روث هذه ثلث حسابا او كما  
ان رجلا زوج ابنته رجلا بشها وابنته فشهدا عن زوجها الزوج النكاح ووعود الاب ان يزوجها  
اياها ان كانت صغيرة لم تقبل اجماعا لانها شهدا لابيها وان كانت كبيرة فعند ابي يوسف لا تقبل  
لان الاب منفعه بثبوت صدقة عنوالناس فتمكنت فيه النكاح والتمته وعند محمد تقبل لانها شهدا  
لاختها في كنفه فكانت دعواه كذا ووعود والثانية ان رجلا لوقال عبده ان كلمت فلانا فان كنت حر فقتل  
كلمته وصدقه فلان وجرد المولى فشهدا ابنا فلان بذلك لم تقبل عند ابي يوسف خلافا ل محمد لما بينا والثالثة



ان يشهد مولى الامانة زوجهما طلقا وهي جارة لا تقبل منه الشها وانما عند محمد لانها حكيمة عن جبال الودج  
فلما كانت شها طلقا وعنده يوسف تقبل لانها شها وانما عليها الامانة في يد رجل فقال لذي اليد جعنا من زهر  
وقبض ثم باعها متى بمانه دينار وقبضتها وجعلها بايع والمشتري الاول وشهد اب ذى اليد بالبيع قصص  
بالبيعين والثمنين لانها شهدا على ابها فيقولان او على الاب لا تقبل وسلم الامانة للدمعي باقرار ذى اليد ولا  
سئل على المشتري اما على المشتري الاول فلان البيع لم يثبت منه لعدم قبول الشها فانما على المشتري الثاني  
عليه شها وكذا ان كان الثمنان من جبن واحد ولقوى القبض ولم يدع ولم ينفذ حبسها لا ستيفاء الا ان كان  
الدمعي يدعي انه اشترىها من مشتري ذى اليد بالغ درهم استى لانها ما اقر له بها الا على وجه يكون مجوسه بالشمس  
والدمعي على الامانة لم يقبض ذى اليد من المشتري الاول فحقا انما مجوسه عنده بالنسب وليس له قبض الا بعد نقوما  
اقر به فحق نقدر ذلك في مجلس القضاة من الاول فحقه ظفر البايح كبس حقه في مال مبرورة فياخذ قرضه  
منه ولا بايع منه باعتبار سلمت له باقراره غير بايع منه حقيقة فانبثا له حق القبض عندا والقبض لان عندا لا  
عملها برهن ان فلانا وكله كحقه او اوصى الى فلانة يدعى على الموكل عقدا وهو غايب وليس عندهم  
حاضر ولا يقبل بيته لان لا تقبل الا على خصم حاضر فان حضر رجلا ولقوى ان الموكل قبل حقا وهو يكره ذلك  
فقام البيعة على الوكالة تقبل لان الحاضر عن الغايب قالوا اودت المسلم على جوان اقامته البيعة على المسخر  
فان محرقا قال فان احضر رجلا ولقوى ان الموكل عليه حقا ولم يقبل احضر رجلا للموكل عليه حق والصحيح ان القاضي  
اذا علم انه مسخر لا يجوز اقامة البيعة عليه فان برهن على عزم الموكل وهو يكره ذلك تقبل عليه لان على خصم وكذا  
على جميع عزمه لانه اقامه البيعة على كالتوصية عامة ولقوى وكل بكل حق لا يقبل زهره خصمه فقط ولو  
وكل رجلا عند القاضي وعاب فان عرف القاضي الموكل باسمه ونسبه بالوكالة حقا اذا احضر الوكيل رجلا  
ولقوى عليه حقا وهو يكره ذلك الوكيل جعل القاضي الوكيل خصمه بلا بيعة لان علم القاضي بالمعينة فوق علم  
بالخبر ان كان لا يعرف الموكل لا يسمع من الوكيل البيعة ان فلان ابن فلان لانه لا خصم فان كان يحضر الوكيل رجلا  
ولقوى عليه حقا وبرهن ان الموكل وكله فلان ابن فلان ولقوى مسلم انه وكيل فلان ابن فلان الذي بكل حق له  
واحض مسلم او اقام شاهدين ومبين لا تقبل لان شها فان الكافر على المسلم قصدا ولقوى انه وجه ذى اليد  
ذيانا على مسلم تقبل لان المسلمين لا يحضرون موتهم ووصاياهم فلو لم يقبل لضاقت حقوقهم فلاف الوكالة  
لانها من المعاملات في حال الصحة وهم يحضرون على فاعلم المسلمين في المعاملات وكذا لو كان الحضر ذنيا  
يقبل ويثبت وكالة في حق المسلمين تبعا نسب ولد المالك ثابت في دولتها وله ولاصوله وحرمة المأكنة  
ووضع الزكاة والارث والنفقة من الطرفين كولد الزنا وكذا ولد ام ولده ان نفاه المولى والا صرا ان الشبهة  
نثبت بطريقين حقيقة لاحكام كولد الزنا المخلوق من مائة ونسب لاحكام كولد القبان فان السبب موهوم لانه ولد  
على فاشها عن غير النكحة في زوا الشها فانها لا ترق بالتمتة بالحديث وحرمة المأكنة ووضع الزكاة لان الوكالة

لان الحرات والعبادات مما يكتسب فيها دون الارث والنفقة لان المال اذا دخل من وجه دون وجه فهو خد بل  
احتياطا بايع احد التواأمين وحرره مشتمرا به فشهد بايعة تقبل لان شها وانما معتنق الانسان لم جانية فشهدا  
غيبه اولى فلو لقوى نسب الولد الذي عنده بنت بنهما وبطل البيع والعقود والقضاة ضرر بوث النسب لان  
شها وانما الابن لا يكون حجة للاب ابنا ملا عنه من بطن كالحزب لان اثاره لا تروى ووجبات باين فحاش  
احد ابن الملا عنه فلان السدس والاخرين الثلث والباقي يره عليهم لان النسب انقطع من الاب وكان اواخر  
لام وكذا حقا في ولد الزنا شهدا بانه وارث الميت لم تقبل ما لم يثبت جهة الورثة والا صرا ان الشها فان المجبول لا تقبل  
لان القاضي لا يمكن من التصا به والشها وانما بالارث بجملة لان في اسباب الارث كثره وحسن احكامها ولا علم  
انه حاجب او محجب وكذا لو شهدا بانه ابن ابيه او اخاه او جده او مولاه من ولد بايان وفان بايان يقول في الاول  
بانه وارث وفي الاخ اخوه لا يبره وامه ولا يبره اولاده ووارثه لان هؤلاء لا يجوز ان يحل وجعهم صاحب فرض وعظم  
عصبة وفي الجدا يبره او ابواة وفي الحدة ام لمة او ام ابيه وفي المولى معتقة او معتقة ووارثه لا يعلم ووارثه  
وفي الشها فان بالدين ومكر البينة بطلان السبب لان المكر لا يخلط باسبابه وكذا في الشها فان ابنته  
او ابنته او اقما ابوها لا يحل ج الى قوله ووارثه لان هؤلاء لا يستقون بالكل ولو شهدا بانه جوا الميت او ابنته ووارثه فحق  
بنسبه وبالميراث لم برهن آخره ابو الميت يجعل الميراث لك ولو شهدا عند القاضي ان قاضي بده كذا فحق بانه وارث الميت  
ولا وارث لغيره فحق بانه اولاد لان الظاهر ان القاضي الاول فحق بولده سبب معلوم وصح قضاؤه فلو برهن وبرهن  
آخر بنسب كحجه او يشاركه قبر وجب اولى ان حتى لو برهن الاول انه ابن الميت وبرهن الآخر ابنته فالارث  
بينهما ولو برهن انه اب الميت جعل لك السدس لظهور الخطأ بهذا التقدير الباقى لا اولاد ولو ذكر الاول بانه  
هذا الميت وبرهن انه اب الميت فالارث لك ولو ذكر الاول انه ابو الميت وبرهن الثاني انه ابن الميت  
جعل لك خمسة اسداس الارث وللاول السدس ولو برهن الثاني انه ابو الميت ايضا فالارث فالك لا نسب  
ست بالبيعة ونسب الاول فلان اولى وهذا لان التعهد في الاب محال الا عند استواء الحجج جعل الميراث  
بينهما ولا حسا وادعيا وكواب في المعتق كالجواب في الاب لان الشخص الواحد لا يتصور ان يكون ابا لرجلين  
لا يتصور ان يكون ابا لرجلين لا يتصور ان يكون معتق رجلين على الكمال ولو بينه الاول على ابو يبره القضا  
لكه الا لو برهن الاول على ان القاضي فحق انه ابو الميت وكان اولى وبطل نسب كذا لظهور خطأ القاضي القضا  
اكت ولو برهن الاول على ابو يبره القضا لك اشتراك في الارث لا اجتماع الحجة والاب احدهما في حقيقة حتى  
لومات احدهما تعين الآخر ايا وقد الحكم في الولاء على هذه الوجوه وان كان الاول معتق او صغيرا لا يتصور  
على البيان جعل القاضي ابنا لو كان ذكرا فان جاءه وبرهن انه اب الميت جعل لك سدس المال وان برهن  
انه اخو الميت جعله محجبا بالاول وان كان الاول امراه جعله بيتا للميت وجعل لها جميع المال بالفرض والرفق  
جاء آخره ولقوى انه اخو الميت يعطيه النصف وان ذكره انه ابنه يعطيه الثلث الا صرا ان من صار حرا



في حادثة روت شهادته في تلك الحالة لقوله لم لا شهادته والوجه يصير خفا القبول الوصية بعد موت الموصي  
قبل كونه لان الوصية خلاف كالموت فقام الميت بحكم القبول حتى لو اوصى الابطال بعد موت الموصي لا يصير  
خفا وقبلت شهادته والوكيل بالخصوص لا يصير خفا ما لم يصرح لان التوكيد استثناء فاما ان يصرح خفا  
وعنده يوسف يصير خفا بنفس التوكيد لو وقع بالخصوص في دار لم عزله قبل ان يصرح ثم شهد في تلك الحالة لا يضر  
عنده وعندنا ان يصرح عزله قبل الميت بالكل لا يقبل ما عدا ما صار خفا بقبول الوصية ولو وكله بكل حق لا يقبل فلا  
يخص القاص في صرح في القاص فان شهد بذلك لان روت انه صار خفا وان شهد بان لا روت لانه لا يصرح  
في مال آخر وان لم يعلم القاص بوكالته وانكر فلا يملكه وانكر فلا يملكه وانكر فلا يملكه وانكر فلا يملكه  
كل صرح عام وقت التوكيد لان الوصية لا يثبت الا بالثابت والوكالته بغير صرح قبل المثل ولا يكون ذلك الا بالخصوص فقد خفت  
لخصوص في كل الحق الا اذا شهد بحق خاص بعد تاريخ الوكالة فيقبل لان نكر الوكالة لم يتناول التي لا يثبت  
فان كانت الوكالة عام بان يصرح ان وكل بالخصوص بكل حق لم يثبت عند البلد في صرح واحد من اهل البلد وان ثبت  
الوكالة عليه فهو ختم وليس في تمام اوصاؤه بعد الوكالة قبل العزل لان النفي عام فيناول الكل  
استحسانا للعرف الا ان كان خاصا وحده بعد العزل فيقبل شهادته لانه لم يصرح خفا فيه ولهذا لا يثبت على خصوص  
فيه ولو اثبت بالبينة ان فلانا وكل فلانا وكله وفلان الغائب بالخصوص في كل حق في هذا البلد فيقبل وعنده  
خصمين وكذا الوصية لان الوكالة والوصية واحد ولو برهن ان فلانا وكله بالخصوص في كل حق لا يقبل بل يرد  
وذري صرحا وببرهن على وكيالته صار خفا بكل حق لو عزله وشهد للموكل على واحد منهم لا يقبل فان برهن  
على وكيالته ولم يثبت في البينة الحق تقبل والقياس ان لا تقبل لان البينة على المال انا تقبل من الخصم  
وقبل القضا بالوكالة لم يثبت كونه خفا وجب القبول ان على اعتبار التنكية بسبب وكيالته من وقت  
اقامته البينة فبينة ان اقامته البينة على الحق كان من الخصم فان زكيت البينة ان قضا بالوكالة وكلها جميعا  
وتقدم القضا بالوكالة لان القضا بالمال مرتبة على كونه وكيل فان زكيت بينة الوكالة فقط قضا بالوكالة  
لا بالحق وان زكيت بينة الحق فقط لم يقض بشي لان اذ لم يثبت وكيالته لا يسمع البينة على الحق لانه  
لم يصرح خفا بعد والبينة على الحق لا تقبل الا من الخصم احضر غريبا او وارثا وببرهن ان الميت اوصى اليه  
وعاب المحضر قبل التنكية فاحضر غريبا او وارثا آخر قضا عليه بالوصاية ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه  
الذي احضر صار خفا على يده الورثة والغرماء وصار له الوفاق البينة على الوكيل فعاب الوكيل محضر  
الموكل تعفي على الموكل او اقام البينة على الموكل فعاب الموكل محضر الوكيل تعفي على الوكيل برون اعادة البينة  
الاصل ان الشهادتين لا تقبلت جر غم او دفع عزم او بعض قضا اضر عليه تدها للتمه وقدم العتق المخبر على  
كل وصية لانه لا يقبل الشرح وسائر الوصايا بقبول رجالات وركن ثلثة اعد قديم سواء شهدوا شاهد  
ان اوصى بهذا العبد هذا الرض وقضى بالعبد وشهد الوارثان بغير رجوع لوقت لانه تضمنه نقض قضا

قضا اضر عليها وان شهد لكما قبل القضا قبل ان لم تضمنه نقض القضا والعبد لكما وذكر الوجه عن  
الوصية الاولى ولا يفي للاول لان الرض عن الارث بشهادتهما فيقبل وصية الموثب وذكر عيانا وان لم يذكر  
الرض فكل نصف عبده لان كل واحد منهما اثبت وصيته بالبينة والوصاية بالواحدة لا تقبل الا بالثالث  
فيقبل الثلث بينهما كما لو ثبت وصيتهما عيانا هذا لما شهد لكما بعد اخر فان شهد بعين العبد الاول للثاني  
بعد القضا وذكر الرض بروت شهادتهما على الرض لان فيه نقض القضا وتقبل شهادتهما بالوصية لكما لانه  
لا يتضمن نقض القضا وان لم يذكر الرض لانه لم يصرح. نقض القضا والعبد فيها بينهما النصيب  
هذا لما شهد بالوصية لكما فان شهد بالحق بعد القضا بالوصية لاوله بالعبد او بالثالث لوقت  
سواء شهدا باعتراف عدا او بذكر العبد وذكر الرض او لم يذكر البينة نقض القضا لكون العتق مقوما على  
الوصية ولو شهد شاهدان بالوصية بالثالث للما قبل ثم شهد الوارثان بالوصية بالثالث لآخر بعد القضا لاول  
ولم يذكر الرض فقبل ان ليس فيه نقض القضا لانه ثبت وصيته لكل واحد بكما الثلث ولذا يتضاربان بكل الثلث  
وان ذكر الرض فقبل على الوصية وكون الرض على الرض نقض القضا وقسمته القاض وتسلم كقضا  
حتى لو لم يذكر الرض على وكفى شهدا بعد قسمته القاض في المال بين الموصي وبين الورثة تفرق لان فيه نقض قسمته  
القاض وقسمته وقضاؤه ولو شهد شاهدان ان الميت اوصى له هذا الرض وقضى به ثم شهد الغريم او  
الوارثان او الموصل له ان يوصى الى رجل آخر وهو يدعي ذلك لا تقبل لان الاول ان تفرق بالتصرف فلو قبلت  
الشهادة لا ينفرد الاول فكان فيه نقض القضا وكذا ان اقر الوارث ان الميت اوصى بثلث ماله او بجزء  
العبد لفلان وقضى به ثم انه شهد مع رجل آخر انه اوصى بثلث ماله او بجزء العبد او بجزء آخر لا تقبل لانها  
لو قبلت لبطل القضا كله لان الاثبات بالاقوال والاثبات بالبينة فكان فوقه وكذا ان اقر الوارث بدين لرجل  
على الميت وقضى به ثم شهد مع رجل آخر بالدين على الميت لرجل آخر ولم تنف التنكية بهما لا تقبل لانها ثبتت  
لبطل القضا بالاقوال مات حتى لو كان القضا لاول بشهادتهما شاهدان بقبول الشهادتين بالدين للثاني  
لان بقبول لا يبطر القضا بالدين لاول ولما يتي صان وان كانت الشهادة للثاني قبل القضا لاول  
تقبل فالوجود لكما الا ان اقر الوارث بالثلث او بالعبد او بالدين لاول وسلم الى الاول ما اقر به  
ثم شهد لكما لا تقبل لان فيه نقض تسليم نفسه وكذا لا تقبل شهادته لكما او اوصى التسليم لاول من القاض  
لان فيه بعض تسليم القضا وتسليم قضاوه **باب الشهادتين على الشهادتين** والشهادتين  
على الشهادتين واجبا في كل حق لا يستقطب بالبينة استحسانا والقياس ان لا يكون للمكس زيادة الشهادة  
فيما اذا اضاها ذاتا سمخا الى المستمكن فيها زيادة ونقصا وجب الاستحسان ان الكس  
كما جوب الهمان الاصل قد تعجز عن لواء الشهادة والموت والسفاه والغيبه فلو لم تقبل شهادتهما في النسخ لبطل  
حقوق الناس ولما يجوز في درجات حتى يجوز الشهادة على شهادته الفرد وعزم ثم صباه حقوقهم عن التواء







عن تعدد بلهم صح ونظر القاضي في حاله أي تعرف القاضي عدالة الشهادة الأصل من هو أهل التزكية وهذا عند  
البريد وسف وعند محمد لا تنقل إلا إلى الشاهد إلا بالعدالة فإذا لم يعرفها لم يفتقر الشاهد في طائفة ولا يوجب  
الواجب عليهم التفتيش في ذلك كما ينبغي عليهم فإذا قلنا أن القاضي يتعرف العدالة لا لو حضره بالفتوى وشهدوا  
وإن الكثرة لا تضر بالعدالة ولا يضر بها في الشهادة نعم المسئلة أنهم قالوا ما لنا شهادتنا على هذه الحالة  
وما لنا أو غابوا ثم جاء الغرض يشهدون على شهادتهم بهذه الحالة وما كان مع حضرتهم فلا يلتفت إلى شهادتهم  
الغرض وان لم يتركوا هذا لأن التفتيش شرط وقد فات للتعارض بين الطرفين رجلان شهدا على شهادتهما ورجلين  
على فلانة بنت فلان فلما نفي أنها أوتت فلان فلذا وقالا أنها أخبرنا أنها تعرفانها بعينها في إقرارها فقلنا أي  
الغرض أن لا نذكر أي هذه أم لا فالقاضي يقول المدعي قد ثبت كل الحق على فلانة بنت فلان فلما نفي شهادتهما بهذه  
الشهادتين فبات بشا هذين آخرين يشهدان أن هذه هي فلانة فلما نفي حجة إقرار الشهادتين وهذا أنهم نقلوا  
كلام الأصول كما تحموا فصح التفتيش وقولهم لا نذكر في هذه أم لا لوجب جرحا في الشهادة لأنهم لم يعرفوها  
فقد عرفوا الأصول وإنما لم يحكم بهذه الشهادة لأن الشهادة لا تحقق على المعرفة بالنسب والمدعي يدعي الحق  
على القاضي ويحتمل أن يكون القاضي غير ما فوجب التوقف حتى يشهد شاهدان أنها فلانة بعينها فلو كان  
كالشهود إذا تحموا الشهادة سمع الحرف وهو بذلك المدعي من غير معرفة عينه وشهدوا على المشتري يقال للمدعي هذا  
سأحدين يشهدان أن هذه الأرض المدعى بهذه المدعى عليه لسمع القضا وكذا إذا أكره المدعي  
أن المدعى المدعى في الشهادة هذه ما في يده فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان أن هذه المدعى المدعى في الشهادة  
هذه ما في يده وكذا كتب القاضي أي إذا أوردت كتاب القاضي وفيه شهادتين بين فلان ابن فلان أن فلان  
على فلان كذا من المال وأكثر ذلك الرجل أن يكون هو فلان بن فلان فلا يكون الكتاب في حقه حجة ما لم يشهدوا  
أن فلان ابن فلان وهذا لأن كتب القاضي لشهادتهما في الشهادة على الشاهد والآن القاضي بولاية ولما نفي  
ينفرد بالشهادة وان قال فيهما أن في الشهادة على الشاهد وكتب القاضي فلانة بنت فلان البنية  
لم يجوز حجة ضباها إلى خدائها وهي القبيلة التي صفة وهذا لا بد من التعريف وذكر الأصل بالنسبة العامة  
والنسبة إلى قيم عام لأنه لا يحصى عددهم فلا يحصل التعريف بخلاف النسب إلى الخد لا خاصته وقيل  
الفرعانية نسبة عامة والأز وجندي خاصة وقيل السمقندي والنجارية وقيل لا السمقندي  
والى الحمد الكسبية والمصد عام ثم التعريف عند أبي حنيفة ومحمد وان كان يتم بذلك فقد ذكر الخديعة مما  
للولا أن اسم الجد الأعلى مقام مقام الجد الأدنى **فصل** إقراره شهيد زور أو شرفه فقط أعلم أن شاهد  
الزور بعد إجماع الفصل القضا بشهادته أو لم يتصل لأن ارتكبت كسبته انصرض بها بالمسلمين قال عام إجماع  
الناس عدلت شهادة الزور بالشكر بالله ثم تلا قوله مع فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور  
وسأله وسأله رجل عن الكفاية فقال لا أشرك بالله وعقوق الوالدين وقول النكاح غير حق وقول الزور

الزور وليس فيها حد محدد فيكون زجرا وتشكيلا لأنهم اختلفوا في كيفية فقال أبو حنيفة تعدين تشريعي  
فقط وقال يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لأنه روي عن عمر بن الخطاب أنه ضرب شاهد الزور أربعين  
سوطا وسج وجهه ولسنه إن شري كان يشهد ولا يضرب ويضرب إلى سوقه إن كان سوقيا وإلى قومه إن كان  
غير سوق بعد العصر في أجمع ما كانوا يقولون وأجروا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروه الناس وسنج  
كان قاضيا في زمن الصحابة وشهد هذا الشاهد لا يكتفي على الصحابة ولم يكن عليه أحد منهم فخرى لإجماع فلما كان هذا أمينة  
أصحبها بإجماع الصحابة لا تغليب الشريك لأنه لا يرى التغليب التام بل ولا في الضرب إن صح أن جرحه من لم يركب  
لم يصح أن جرحه من لم يركب بل يصدره عن الرجوع فوجب التفتيش باعتباره وحديث عمر بن الخطاب أنه عجل  
على التماسه بدل التفتيش إلى الأربعين والتفتيش فذكره شمس الأمانة السرخسي أنه يشهد عندهما أيضا والتفتيش  
والحبس على قدر ما يراه القاضي في عهدهم وذكره في التفتيش وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك لأنه لا يمكن  
تتم الكذب في إقراره على نفسه أما لا طريق إلى إثبات ذلك بالبينه لأنه نفي الشهادة والبينه حجة الإثبات  
دونا الثاني **كتاب الرجوع عن الشهادتين** فذكره قول الشاهد شهدت بزور  
وحكمه وجوب التعذيب كإيضا والضمان مع التعذيب إن رجع بعد القضا وكان المشهود به مالا وقدر الإعيان  
عوض وشروط جوازها أن يكون الرجوع عند القاضي فلا يرجع عن الشهادة إلا عند القاضي لأنه فسخ لشهادته  
أو أهوا قد اقتصت الشهادة في مجلس القضا فصح الرجوع باختصاص به الشهادة وهو مجلس القاضي  
أي قاض كان لا يفتي في باب البيع يشترط الصحة ما يشترط الصحة البيع وهو قيام المعقود عليه ولأن الرجوع عما  
الشهادة توبة عما ارتكب من قول الزور والتوبة بحسب الجرم كما قال أبو عمر السرخسي والعلانية بالعلانية  
فإن كانت جرمية في مجلس القضا فلتكن توبة بالرجوع كذلك وإلا لم يرجع في غير مجلس القضا  
ولو لم يعل المشهود عليه رجوعها وأرلوعينها لا يكتفي وكذا لا تقبل بينة عليها لأنه ادعى رجوعا بالطلحة  
لو بد من أن يرجع عند قاض كذا وصحته المال يقبل لصحة السبب فإن رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل  
الحكم به لم يقض القضا في شهادتهما ولو أقر القضا قض بين كليهما أو القاضي لا يقض بكلام متناقض وهذا  
لأنه عند ذلك لا يتجرح جانب الصدق على جانب الكذب وبدون رجوعان الصدق لا يصير حجة ولم يضمن لأنهما  
لم يتلفا شيئا لا في الشهادة ولا في المشهود عليه وإن حكم بشهادتهما لم يرجع الحكم لأنه لا يقضي  
بالكلام المتناقض لا يقض ما قصاه بالكلام المتناقض لأن الكلام كمثل الأول في الدلالة على الصدق  
وقد ظهر رجوع الأول بانصال القضا به وصحة المشهود عليه ما اتلفا بشهادتهما لا أقراهما على الشهادة بسبب  
الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع ثبوت حكم إقراره على نفسه وهذا لأن التسبب أو لا  
يقع بالبينه المبني في إيجاب الضمان كغير البير وقد أقر بالتحقق في التسبب الذي كان منها  
وقال الشافعي لا يضمن لأن لا اعتبار بالتسبب عذره الباطل فليس لا يمكن إيجاب الضمان



على النسخ وان حصل الاتفاق بقضائه لانه بقرينة الجاهل انما التفتا فان بعد ظهور عدو التفتا وجب عليه القضاء  
بشرعية لولا منع هذا لم يعزروا ويعدل ولو اوجبا الضمان عليه فيمنع الناس من اقامته ولا يكون سنيقا  
من المدعي لان الحكم ماض وتسلط المشهور على ما في المشهور عليه بالتفتا وسببه شها في الشهوة فاضفا  
الحكم الى اصر السبب وانما يفتا لان اقبض المدعي المال وبعثا كان ادعيان لان تحقق التفتا عند تسليم المال اليه  
المقتضى فاما ما ثبتت يده على ما لم يفتا تحقق التفتا في حقه ولان الضمان مقدر بالشرع والتمتع عليه وبنا حين  
الزماه ذلك بشها وتماما فاذا ضمنها قبل ذلك قد استوفى منها عينها بما بد الدين ولا مما لم يبرأ اخذ العين والتمتع  
الدين وفي الاعيان ان ثبت الحكم للمقتضى بالتفتا وكفى القرض عليه بغير علم ان ذلك باطل وان المال في يده فحكم فلا يكون  
له ان يضمن الشاهد من شيئا ما لم يخرج المال من يده بقضائه في كذا في الميسر وفي الزجر وبسوط شيخ  
الاسلام ان كان المشهور عينه فله التفتا عليه ان يضمن الشاهد بعد الرجوع قبض المشهور له العين اذ لم يفتا  
لان الشهوة ازالوا الملك عنه بشها وتماما عند اتصال التفتا حتى لا يتقدم تصرف المشهور عليه فلو ازال العيب  
عن ملكها باخذ الضمان منها لا يتبقى المالك خلاف ما اذا كان المشهور به دين فان رجوع احدى من النصف  
والا صرح القدر في هذا من بين لا رجوع من رجوع وقد بقي من يبق بشهادة نصف الحق وهذا لان بشها  
كل واحد منها يقدم نصف الحق مبقا احدى على الشها في الحق في النصف فوجب على الراجح ضمان ما لم يبق  
الحق فيه وهو النصف ويجوز ان لا يستلزم لكم ابتداء بعض العلة ثم يبق يتا بعض العلة كما بد الحول  
لا يفتقر على بعض النصاب ويبقى مستقدا ببق بعض النصاب وان شهد بالمال ثلثة فخرج اقدم لم يضمن  
الراجح شيئا لانه من يبق بشها وتماما كل الحق بهي وهذا لان الرجوع وان زعم انه قتل بشهادة عليه فالتفت  
محق عليه بشها وتماما واستحق في ذلك عليه بالحق عينه من الرجوع عليه بالتفتا ان كان غصب مال انشا  
وانتفع به استحق رجل في كل المال بالعين فلا ضمان للثالث عليه على التفتا اذ لم يضمن المسمى شيئا  
وان رجوع اخر ضمن الراجح نصف المال لانه يبق على الشها وتماما من يبق به نصف المال فان قيل يستحق ان  
يضمن الراجح الثاني فقط لان التفتا اضعف اليه قلت التفتا معناه في الحق الاول والرجوع الاول  
لم يظروا مانع وهو ان يبق فاذا رجوع اكد ظهور ان التفتا بهما وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأتان  
رجع المال لانه يبق على الشها وتماما من يبق به ثلثة ارباع المال فان رجعتا ضمننا نصف المال لبعثا من يبق به نصف  
المال وان شهد رجل وعشر نسوة فخرج كان فلا ضمان عليهن لبعثا من يبق بشها وتماما كل المال وهو رجل وكران  
فان رجعت اخرى ضمنوا ربع لبعثا من يبق به ثلثة ارباع الحق اذ النصف يبق بالرجوع والربع يبق بالباقية وان رجع  
الرجوع والنسوة فعليه سدس المال وعليهن خمسة اسداسه عند اية حنيفه وعند ما على الرجل والنسوة النصف وعلى  
النسوة النصف لان النسوة وان كن في الشها فلهن ثلثه الامام رجوع واحد وهذا لا يقرب شها ونحن الا بانها  
رجع فلان الثابت بشها وتماما نصف المال وبشها ونحن نصف المال ولما ان كل امرأتين في الشها في يتومان

يتومان مقام رجل واحد لما قال في نقصان عقل النساء عدلت شها واشتد منهن بشها ورجل  
فمنه نسوة كمنه من الرجال فصار كما لو شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا فان الضمان عليهم يكون اسداسا  
وان رجعت النسوة العشرة دون الرجل فعليه نصف المال اما عند رجوعهما فطاهر لان الثابت بشها ونحن  
نصف المال وكذا عند لانه يبق من يبق به نصف المال فصار كما لو شهد ستة رجال ثم رجع خمسة وان شهد  
رجلان وامرأة ثم رجعوا فلا ضمان عليهما دون المرأة لان المرأة الواحدة ليست بشها اذ امرأتان  
كشاهد واحد فثبت الواحدة بعض الشها وتماما التفتا معناه في شها ورجلين دون المرأة فان شهد  
شاهدان على امرأة او على رجلين بطلاق بغير شها ورجعوا لم يضمنوا وان را وعليه ضم الزيادة الا اصر المسمى  
اذ لم يكن مالا بان كان قصاصا او مالا حلالا يصح الشهوة عندها فلا ضمان في وان كان مالا فان كان ذلك  
بعض يما دل فلا ضمان على الشاهد لان التفتا بعينه كذا التفتا وان كان بعض لا بعد فبطل  
الرجوع والضمان وجب الضمان فيها وراة وان كان التفتا بلا عوض اصلا يجب ضمان اكله فان ثبتت  
هذا فنقول اذ ارجع على امرأته مالا او اقام على ذلك بعينه وامرأة جارية فمقتضى النكاح ثم رجعا  
عن شها وتماما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى مالا او مالا حلالا او مالا حراما لان التفتا بغير  
عليه بعض لا بعد ولكن البضع لا يتقدم على التفتا وانما يتقدم على التفتا ضرورة التملك وهذا  
لان التفتا في مقدر بالشرع ولا مما ليدل بين البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الرجوع فقد صار  
مستقرا اظهارا كخط حتى تكون صونا عن الابدال ولا يملك بما نال فاعيد كالموحي بالابغض قد  
وخطه وفلك حوله خطه مثل خطر النفوس لمصون النفس وتعد المصلحة لا يوجد في طرف الا زالة  
وان ادعت امرأة انكاحا على رجل وامرأة عليه بيضة وقضه بالنكاح ثم رجع الشاهدان فان كان  
مهر مثل المسمى او اكثر لم يضمن لهما شيئا او جبا المهر عليه بعض لا بعد او يدر عليه وهو البضع  
لانه عند الدخول في ملك الزوج متقوم وقد بينا ان التفتا بغير عوض لا يوجب الضمان وان كان  
مهر مثلها اقرب من المسمى ضم الزيادة للزوج لانها التفتا على الزوج قدر الزيادة بلا عوض وان اوقعي نكاحا  
بمائه وقالت تزوجتني بالعين ومهر مثلها ذلك فاقام شاهدان على مائة وقضه بذلك وقد دخل بها  
ثم رجعا ضمن لهما تسع مائة عند اية حنيفه وحج وعندها يوسق لم يضمن لهما شيئا وهو بناء على ما مر  
في كتاب النكاح ان الزوجين اذا اختلفا في المهر ومهر المثل لا تقول المرأة فعندها القول لها  
فكان يفتقر لهما عليه بالاثبات لاهذه الشها وتماما التفتا عليها ستعامة بشها وتماما ضمن لهما ذلك  
عند الرجوع وعنده القول له في المهر فم يفتا عليها شيئا وان شهد ابيسح شئ بمثل التفتا او اكثر ثم رجعا  
لم يضمن لهما اياها ولا مالا او مالا فان كان باق من القيمة ضمن التفتا كالمصون كذا التفتا بلا عوض في حقه  
ولا فرق بين ان يكون البيع بايا او فيه ضيا والبايع فان قيل فالبيع بغير طيبا والبايع كل من يزل



عن البيع وقد كان متمكنا من دفع الضرر عن نفسه بنفسه البيع في المدة فاذا لم يفعل فقد رضى بفساد  
البيع فينبغي ان لا يضمن شيئا قبل ازالة المكس وان تأخر لا سقوط للبارفالسبب هو البيع المشهور  
ولهذا يستحق المشتري المبيع بزيادة وكان الاتفاق حاصله بشهادتها والسابع ان مكس الاصل البيع  
فلا يمكن ان يتصرف حكمه في بيعه انكاره لانه اذا تصرف في حكمه لغيره يبيع مترايا البيع ويظهر كونه عند الكائن  
والعاقل مما في عن مثله فلهذا لا يعتبر حكمه من الفسخ في دفع الضمان عن الشاهدين وان شهد على رجل انه  
طلق امرأته قبل الوطء ثم جفأ عنها فصف المهر لانها اكدت الزوج ما كان على سرف السقوط فان المرأة  
اذا ارتدت او قتل ابن زوجها يسقط عنه المهر فكذا في الزنا وذلك لان الطلاق قبل الدخول في معنى الفسخ  
فكان ينبغي ان يسقط كل المهر وانما وجب نصف المهر ابتداء في وجه الثقة فكان وجوبه مضافا الى  
شهادتها فيضمنه لانه وكذا ان شهد بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا بعد موته عزما لورثته نصف المهر  
ولم تترك لنا حكما بالبيتة في حال الحيوة ولو شهد بعد موت الزوج انه طلقها في حيوة قبل الدخول  
ثم رجعا لم يضمن للورثة لان الشهادتين وقعت لهم وضمن للمرأة نصف المهر والميراث لان المهر كان  
مكسها ظاهر بالموت حيث لا يسقط بالمسقط وكذا الميراث كان واجبا لها بموت الزوج فبها هذه الشهادة  
ابطالها لضمها مؤكدا من الميراثا ثانيا بالظاهر فيضمن بالها ذلك وان شهد بالطلاق بعد الوطء  
لم يضمن لان المهر تاكل بالدخول لا بشهادتها وان شهد بانها اعتق عبده لم رجعا ضمن قيمته لانها اتلفا  
عليه بماله متقوما بلا عوض والوكلاء المصدق لان العتق لا يتحول الى الشاهدين بهذا الضمان  
لانما لا يكتمل الفسخ فلا يتحول الولا وضوء لان الولا لم يعتق وان شهد بقتل شخص ثم رجعا بعد  
القتل ضمنا وبه ولم يقتصا وقال الشافعي يقتضيان كما يمكن كذا واحد قاتل بسبب بل هذا أولى لان  
الولي يعان على القتل والمكس يمنع عنه من جهة الشرع فلما منع السببية وهو الاضمان في الشهادة  
اكثر وقد وجب القصاص على المكس فلما لم يجب هذا أولى ولست ان القصاص جزاء مباح شرعا  
القتل ولم يوجد منها القتل مباحا لانه لا يغير الولي فان قتل قتل مسلم ويكون جعل السبب المولد  
بالعدا الكافر بمنزلة الباشنة وقد وجدوا الشاهد عينا المشهور عليه والتكس من مباشرة  
القتل بشهادتها اذ لو لا شهادتها لما حكم بالقتل ولو لم يكن بالقتل لما تمكن من قتله قلنا الشهادة  
ليست بقرينة حقيقة وانما تصير قتل بواسطة ليست في يد الشاهد وهو حكم القاضي واختيار  
الولي قتل المشهور عليه والنقل الاختيار في قاطع النسبة الى المشهور لما في دلالة السارق وفتح اليهم  
القتل خلا في المكس لان المكس صالحة للمكس فاضيف فعله اليه لان اختياره واسدوا اختيار  
المكس صحيح عما انه لم يقطع السبب بالكلمة ومع ما نفعه للقول وكذا في الدية لان المال ثبت مع الشهادة  
وقوله في الهداية ولست ان القتل مباح لم توجد وكذا انبياء لان السبب ما يفيض اليه غالبا وهو

وهو لا يفيض لان العفو عن القصاص مندوب اليه قال الله تعالى وان تصفوا اتوب للتقوى فكلما شهد  
على القتل كونه مباحا وبه يورث تارة والظاهر ان المكس لا يتناول لاي باع له قتله ويحكم ان يردع المكس عنه  
او يردعه العفو وان رجح شهود الفسخ ضمنوا لان الحكم اضعف الى ادائها منهم في مجلس القضاء  
فكان التكليف مضافا اليهم فيضمنون وان قال شهود الفسخ كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم  
اي قالوا ذلك بعد القضاء لم يضمنوا لانهم ما رجحوا عن شهادتهم وانما شهودا على غيرهم بالرجوع ولم يثبت  
ولم يثبت الا قولهم لان القضاء المنفصل لا يستغنى بقولهم كما لا يستغنى برجوعهم وان رجح شهود الاصل  
بعد القضاء ولو قالوا لم يثبت شهود الفسخ على شهادتهم لم يضمنوا لانهم لم يوجد من جهم سبب موجب  
للضمان لانهم سبب الطلاق وهو لا شهادتها وعلى شهادتهم ولا يقبل القضاء للثبوت بين الطرفين فصلا  
كوجوب الشاهد بخلاف ما قيل من القضاء لانهم انكروا التحليل ولا يؤمنه وان قالوا ان شهدناهم وغلطناهم  
لم يضمنوا عندنا في حقيقته وايضا يوسف لان القضاء لا يقع بشهادتهم وانما وقع بشهادتها الفروع لانه انما  
يقضي بما عاين من الحجة وهو شهادتها في الفسخ وعند محمد ضمنوا لان الفروع تغلوا بشهادتها الاصول  
فكانت حضورا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولو رجح الاصول والاصول والفروع جميعا  
بضمن الفروع لا غير عندنا لان سبب الاطلاق الشهادة الغاية في مجلس القاضي فذا وحسن الفروع  
فحبب الضمان عليهم عند الرجوع وعند محمد المشهور عليه بالحيار ان شأمن الفروع وان شأمن  
الاصول لان القضاء وقع بينهما والاصول الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتها في الفروع  
وقوع شهادتها والاصول من حيث ان الفروع ناسون منهم وقد تغلوا شهادتها والاصول بامرهم فيخير  
في تعيين الفروع في شهادتها والمجتهان متغايران لان شهادتها والاصول على اصل الحق وشهادتها الفروع  
على شهادتها والاصول فلا يجمع بينهما في التخيير بل كجبر كل فريق كالقرعة والمشهور عليه لئلا يكلف صاحب  
مع عاصب الغاصب فان المقتضون ان يخبر الجاني اناء وان رجح المكون عن التوكية ضمنوا عندنا  
حقيقته لان الحكم يضاف الى الشهادة والشهادة انما تغيرت بالعدالة والعدالة انما تثبت بالتركية فصارت  
في معنى عدلة المحل كالدعي فانه سبب لم يفيض السهم في البلاء فاسبب الوصول الى الدعي وذلك سبب لرجوع  
وذا سبب ترادف في الالام وذا سبب الموت لم الموت اضيف الى الدعي الذي هو العلم الاول حتى يجب  
عليه احكام القتل من القصاص والدية وعندنا لا يضمنون لانهم اشوا على المشهور خبرا فصار كما لو  
اشوا على المشهور عليه بان شهدوا باحصائه ولو شهدوا باحصائه لم يضمنوا عندنا احكاما لفرده  
ان البينة تتغلظ عنده فعصار كحقيقة العلم ولست ان الاحصان في معنى العلامة لان حكم الشرط ان  
يمنع انعقاد العلة ان يوجب الشرط والزنا اذا وجد لم يتوقف حكمه على احصائه عدت بعده فانه اذا  
زنا ثم احصى لا يرجع ولكن الاحصان لو ثبت كان موقفا حكم الزنا ثبتت ان علامته لا شهادته فم يتعلق



الوجوه والوجوب اذ لكم لا ينفك الى المظهر فلذلك لم يصفوا بحال وان شهدنا هذان باليمين اي تالاه  
قال لعبده ان دخلت الدار فانت حر او قال له ما انت ان دخلت الدار فانت طالق وهي مقول بها وشهد  
اخران بوجوه الشرط ان الدخول ورجع الفريدين بعد الحكم فالصالحان على شهود اليمين دون الشرط وهو  
قيمة العبد ونصف الميراث ثم شهدوا العلة اذ التلغ انما يحصل بالايمان او بالتطبيق وهم الذين اقبلوا  
بكل الكلمة وانما كان الشرط مانعا فعند وجوه الشرط اضيف التلغ الى علة دون زوال مانع فلو رجع شهد  
الشرط وعدمهم يضمنون عند البعض لان الشرط اذا سلم عن معارضة العلة صلح علم لان العلم لم يجر علما  
بذواتها فاستقام ان يخلها الشرط والصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيارات والي  
مال شمس الالية السرخسي والاول فجزا الا سلام البزدوي ولو شهد بالتقويض واخر ان با حقا  
طلعت او اعتق فالتقويض كالشرط **فصل** الاصل ان ضمان الطريق يدخل في ضمان النفس  
للتبعية ولا يدخل في ضمان آخر لعدم ما شهد له بالتقويض وقضى بالتقويض فقطح الوجه به فلا شيء عليه  
لانه لو اتلف كله لاجب عليه شيء فكذا اذا اتلف جزؤه اعتبر بالجزء بالكل فان رجع واحدا من التلغ  
لبعض ما يثبت به الحق وهو اثنان فان قتل فوجع اخر غرم الرابع الاول ربع وفيه اليد لان اليد قطعت بشهادة  
وقد بقي من يتقدم بنصف الحق فكان الثالث بشهادة والرابع يضمن نصف اليد فغرامة ذلك ويكون على  
كل واحد منها الربع الذي وجب على الرابع ان يدخل في ضمان النفس لان النفس تلفت بشهادة اثنان لا بشهادة  
الاول او القتل حصل بعده فاقصرت شهادته على قوت اليد من التلغ وصا الى شهادة الباقيين  
وغرم الباقي نصف دية النفس ويدخل دية اليد فيه ما يبين فان رجع الثالث غرم نصف دية النفس وغرم الأول  
نصف دية اليد لانه استوفيت بشهادة اثنان ولم يبق من يقوم شيء من الحق بغيره وصار كثلثة اجتمعوا على  
قطعه يد حيا لم يقتل اثنان من يديه ولو قطع اليدين فوجع واحد فقطح رجله فوجع آخر لم يكن لليدين  
ان تقبل لانه عقوبة فكان الامعاء من القضا فيه في الحدود وغرم الاول ربع دية اليد والآخر ربع دية  
اليدين ونصف دية الرجل ما مر فان رجع آخر شركه في دية اليد او دية اليد عليهم يكون التلغ ودية الرجل  
على اباقيهم نصا وان مات من التطبيق ولم يرجع الثالث بعد ضمان نصف دية بعض نصها  
بما الباقي فان رجع الآخر شركه او كل واحد الثلث ومن وجب عليه دية الطريق تضمن في سبنتين  
ومن وجب عليه دية النفس يضمن في ثلث سنين فان قطع الولي يده فوجع واحد فقطح فوجع  
آخر ثم وجد الثالث عبدا فدية اليد على الرابعين نصفين وهو النفس على عاقلة الولي لانه لا يظهر ان الثالث  
عبد تيسر ان اليد تلفت بشهادة الرابعين والنفس بشهادة الثانية والعبد ليس من اهل الشهادة فقتل  
انه لا يجوز للمعاذ ايضا القضا على القتل فكان عطفيا في الامعاء والآخر لا يضمن باخطائه عاملا لغيت  
فوجب على العاقلة لان الولي استوفاه على نعم الاباحة بناء على قضا القاضي فصار كالميراث الى الصيد

الصيد ولا شيء على الرابعين اثبت من دية النفس لان الاستيفاء لم يحصل بشهادة اثنان لان شهادة الواحد  
لا تأثر بها في القضا ولو قطع يده فوجع واحد ثم قطع رجله فوجع آخر ثم وجد الثالث عبدا فدية اليد  
على الرابعين ودية الرجل على عاقلة الولي كما توفى مات منها فتنصف دية النفس عليها والنصف  
على عاقلة الولي ولو قطع يده فوجع واحد ثم قتل فوجع اباقيين عبدا ضمن الاول نصف الميراث  
النصف ايضا الباقي ويضمن العاقلة دية النفس لانه استوفيت بخلاف الثاني ولو قطع رجله فوجع  
واحد على شهادته وشاهدان على شهادته على اقرار المدعي عليه بالثبوت وشهدا اخر على شهادة احد الشاهدين  
على شهادته الثلثة وشهدا اخر على شهادته واحد الثلثة لم تضمن بشي لان شهادة الاول والثالث شهادة احدى الا  
الاوسطين كمن بشهادة وتلاست شهادته واحد من الاصول لعدم العدة فاذا شهد الثالث على شهادة اهلهم  
فقد اجتمع الاوسط والثالث على شهادة واحد منهم فثبت شهادته واخر منهم لا يغير فلا يضمن حتى يشهدا اخر  
على الحق او يشهد من الثلثة سوى الذي يثبت شهادته بشهادته وتما شهدوا على مورثهم ان ابيهم او اخيهم او كرم  
او ابن كرم الحصى بالزنا رحم لانه لا تامة فيه ولا يعتبر تامة استجبال الارث لانه ثبت ضمن والمعتبر تامة تحققة الاستوفاء  
الاثر ان شهادته الاخ يتقبل لاجل ان توفى ارضه ولا يتعدون مقتضى ذي رحم محرم لانه وجب عليه احيائه  
بالنقطة فان رجم ولم يصيبوا مقتله فوجع واحد غرم ربع دية لان التلغ حصل بشهادة اثنان وقد بقي من يقوم  
ثلثة الارباع وورث الرابع لانه قتل الطريق السبب وبما شاع القتل بغير حق فوجب الميراث لاجل  
لا التسبب ولانه جاز القتل المطلق وقابا لما شاع لا اتقال الاله بالحق فان اصاب مقتله فوجع واحد وكثره  
في الرجوع لم يغرم شيئا لانه اقر باليد وهم رهوا فارتدوا لانه اقر باليد بالشركة في الارث  
والحق لهم في الظاهر وان قالوا شهدت بباطل لا يراى زناه كورايته غرم ربع الدية لهم لانه اقر لهم  
بذلك وهم صدقوه فلهذا حكم اقراره ولا يبرئ لانه زعم انه قتل بغير حق وصدقه فيه ولا كذبوه في الشهادة وقوله  
في الرجوع غرموا دية لانه رجع منهم وحده القذف وحرموا عن الارث وصدقه في اقراره الناس اليه  
شهدوا على ائمتهم انه زنا بمراة ابيه ويحرم غير دخول بها واهم حية لوجبة وقولوا طاعت والاثب  
بعدمه لا تقبل لان هذه شهادة للاب مستطاع كل المهر وان تجد بغير لانه شهادته عليه بزره الملك وما قر  
من النفع مشوب بالضرر فترجح المصالح بالرجوع وكذا اذا شهدوا انها مكرمة تقبل لوجوب الاب  
او جوارا لانه اجد فلما مر واما القاذي فلما اتقوا النفع لان نصف المهر ونفقة العدة واجبان حال الكراهة  
رجم بعض الدم فوجع شهود الاحصان عبدا قتلوا مقتله دار كد وفي القياس هو قول له يوسف وعجز  
كله مائة لان ما لم يكن ليس بجزء الاستحسان ان الاقامة كانت بطريق كذا فنجح لجلد وبعض الدم  
بمن الواحد وحقيقة الجمع مسنوخة فصارت بشبهة ممنوعة لثبوت احصان في بعض الجمل اي لو قامت  
البينة على الزنا فان من يجلد فجلد بعضه ثم قامت البينة على الاحصان لم يدرج لما مر وفي القياس يجرم



شهد بالبيع والطلاق وقبض الثمن والمهر ورجعاً ضمن القيمة ومهر المثل والعقد وقضي ثم بالقبض فرجعاً ضمن  
الثمن والمسمى أي أو كان له صراحة قيمتها مائة فشهدتاً صدان عليه أنه باعها من فلان خمسيناً وقبض الثمن  
والبائع يجرد المشتري يدعى فقبض به ثم رجعاً ضمن قيمتها مائة للبائع إلا العيب له أو أفاضت على البيع بمن مقبوض  
فالناقص لا يقبض بالثمن لأنه مقبوض لا طالب له ولعقد البيع جهالة قدره وجنس صحته لكم وإنما يقبض  
الشهود ما دخلت القضاة بشهادتهم وإنما دخلت القضاة زوال رقبته الامة عن ملكه فلذلك ضمن قيمتها  
وكذا لو لقي أو أمانة تكاها بالف وموتها فحسمتة فشهدت بالطلاق وقبض المهر فقبض ثم رجعاً ضمن لها مهر  
المهر فقبض المسمى لأن الموضع مشتمل على المهر ولو شهد بالبائع أو لا فقبض له وبالشخص ثم شهد بقبض  
الثمن وقبض به ثم رجعاً عن الثمن ودين ضمن الثمن خمسيناً لأنها بالشهادتين الأولى إذا الملك لم يبدل وهو  
خير فلم يكن اتفاقاً فقبضت الشهادتين وبالقبض بعد ذلك اتفاقاً للمسمى فإذا رجعاً ضمن الثمن لأنها اتفاه  
ولو شهد بالطلاق بالف ولم يشهد بقبض الالف حتى قبض بالطلاق ثم شهد بقبض الالف وقبض به ثم  
رجعاً عن الشهادتين ضمن المسمى لها وهو الالف لأن في الفصل الأول اتفاقاً عليها مانع البضج والبيع  
رجعاً ضمن قيمة مانع البضج دون المسمى وفي الفصل الثاني اتفاقاً عليها المسمى كما في البيع ولو شهد  
رجعاً به باع هذا العبد من فلان خمسيناً إلى سنة وقيمتها مائة والبائع يجرد ثم رجعاً بعد القضاة فللبائع  
الخيار أن يشاء اختار الثمن خمسيناً إلى سنة على المشتري وإن شاء ضمن الشاهد بين قيمة العبد حاله  
لأنها وإن أزالها حكمه بعوض فذلك العوض قبل حلول الأجل كما لا يرد له لأنه لا تصرف له فيه ولو شهد بالبائع  
وقبض به ثم شهد أنه أخوه وقبض به ثم رجعاً عن الشهادتين ضمن خمسيناً لأن الشهادتين الأولى ليست باتفاق  
فتعلق حقه بالبول وقد اتفقا بالبول عليه فضمنه له حسب برأيه أحسن فشهدت أنه اشترى منه عبداً بالف  
قيمة مائة فشهدت فرجعاً ضمن قيمته صورته رجلاً ليس بها أخذوا عطاءً فأدعى أحدهما على صاحبه مائة  
فأقام المدعى عليه البيعة أنه حاسبه أمس وأبراه عن كل قليل وكثير يدعيه قبله وقبض به ثم شهد المدعى  
الحق البراءة أنه اشترى من المدعى عليه البراءة العبد الذي في يده أول من أحسن بالف وقيمة مائة وتجرد  
البائع والمشتري يدعى وقبض به ثم رجعاً عن الشهادتين بالبيع ضمن القيمة دون الثمن لأنه قبض بالبيع والتمس  
غير مقبض به لأنه قارن القضاة مانع القضاة وهو البراءة فصارت له ولو شهد بالبائع وقبض الثمن لقي  
نكاحاً فقاتلت تزوجتني بلا شهود أو كنت معتدة الغير أو فوجوسي أو أنا اختل من الرضاع فالقول له  
وعليها البيعة لأنها تصادق على أصل العقد والتصادق على أصل العقد اتفاقاً على ما هو من شرطه  
لأن الشرط اتباع ثبوت الأصل ويسمى العام معاً إذا قبض به ولو كانت محلاً لانشائه وقت  
القضاة لأن القضاة حكم الانشاء ظاهراً لثبوت وجرد وعلق لم يسمى العام معاً إن كانت صادقة لأن القاضي  
لم يقبض بشئ ولكن المراجعة أدعت الفرقة ولم يثبت ثبوت ما كان على ما كان فكل موضع لا يسمى العام

العام لا تترث حتى تصدقه قبل موته لا مكان الانشاء ولدت أمته فشهد لكل ابن فريق أنه أوجده وفي  
بنيهما فرجعاً في حيوة ضمن قيمتها ونقصاناً أيها لا اتفاه فشهدتاً بذلك بشهادتهما بأن أخذ المولى ذلك وقتاً  
ولا وارث له غيرهما رجعاً لكل فريق على من شهد به ضمن الأب في حصته من التركة لأنه زعم أن الأب  
أخذ بخير حق فيكون دياً عليه فيقدم على الارتفاع وضمن لكل فريق نصفه فحسم له صاحب الولد الذي لم يشهد  
لأن الموت بشرط القوت فإذا وجد حصصاً بالشهادتين السابقتين غير أن ما يصيب المشهود له سقط لأنه  
يسر مشهوده عن نصيبه لأن كل ابن زعم أن شاهده صاقياً وإن رجعاً بعد موته ضمن كل فريق نصف  
قيمة من شهد به ونصف أمه للولد الآخر لأن كل ابن أبر المشهود عن نصيبه وإن شهد بعد موته والليت  
أخ رجعاً بعد القضاة ضمن كل فريق لابن لم يشهد له قيمة من شهد به وقيمتها مائة وما ورثه لأن رجوع  
كل فريق صحيح حتى من لم يشهد له وقد أقر أنه اتفق عليه بشهادته فيضمن وإن دلت حكم متعلق بالنسب  
والموت والنسب آخرهما ابتداء فصارا متلفين ذلك بشهادتهما خلافاً لما تقدم لأن الموت آخرهما  
فما ضيع الحكم للموت دون الشهادتين ولا ضمان إلا في أحد لأن لكل أحد فريق أن يقول لولا شهادتي كنت  
محبوباً لبنيهاً في الآخر وكذا لو شهد فريق بكلمة وهي صغير أن تكبراً وصرف كل فيما شهد به دون ما شهد  
لصاحبه أو كبيراً وصرفاها في كل ما شهد به ورجعاً في حيوة فإن رجعاً بعد موته لم يضمن لأحد شيئاً  
لأنها ينكران العمان وإن شهد بعد موته ثم رجعاً ضمن قيمة الولدين والامتين وجميع ما ورث  
الأبوان إلا في الآخر لأنه لولا شهادتهما لكان جميع ذلك له فإذا رجعاً فقد أقام بذلك ولم يبق عليه بشهادتهما  
غيرهما وفي الأولى استحقق بشهادتهما الفريق الآخر والأصل أن الشاهد لا يضمن ما اتفق بشهادته  
لأن اتفاقاً عليه وإنما يضمن بالرجوع إذا لم يكن المشهود مستحقاً على المشهود عليه لولا شهادته رجعت  
فبعض رجوعه عن الميث أخو أبيه وأمه وأورثه لا وارث له يرضى وأخذ المال ثم برهن أنجزاً أنه أخ  
الميت وأخذ من العم ثم برهن أنجزاً أنه ابنه وأخذ من الأخ فوجدوا ضمن شهود الأب والآخر لأنهم  
اتلفوا عليه بشهادتهم ولا يضمن شهود العم والأخ لأن ما اتلفه كل واحد من الفريقين مستحق  
على المشهود عليه بشهود الأب فلا يضمن إلا شهادتهما وكذا لو شهدوا معاً فقبض الالف  
ثم رجعاً ضمن شهود الأب والآخر لما بينهما من ميراث أباء وثلاثه لأن فشهدت ذلك ففرق الثلث  
معاً أو مرتباً بثلث ماله وصيه بأن أقام رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وأقام آخر مثله وأقام القاض  
مثله وقبض بينهم بالثلث اثلاثاً ورجعوا ضمن كل فريق للموصي لما الآخرين ثلث الثلث لأنه يقال لكل فريق  
لولا شهادتي كان المال بين الطرفين الباقيين نصفين فقد فوجئت ثلثاً فيضمن ولا ضمان للأب  
على المشهود لأن كل فريق يقول لولا شهادتي كان الثلث مستحقاً بشهادتي الباقيين فلا يمكن أن  
إن يعين واحداً الاطلاق ولو شهدوا بالرجوع والوصية بعد القضاة لكل واحد سلم الثلث فكل رجوع



ضمن شهودها الباقي للاول نصف الثلث لانه لو لا شهادتهم كان الثلث بين الثلث وبينه نصفين  
فقد اتفقوا عليه نصف الثلث فيصنعوا ذلك وشهود الثالث للثالث لانه لو شهادتهم لكان كل  
الثلث للثاني بشهادة شهوده بالرجوع عن وصية الاول وبالوصية للثاني فانما تلف الثلث عليه  
بشهادة شهود الثالث فيصنعوا ذلك ولا ضمان للوارث لانه لا يمكن ان يعين واحدا للاتفاق ولو كان  
مكان كل الف عبد يساويه وسند كل فريق لعبد وقضى به ورجعوا لاضمان للوارث وصحن الثاني  
للاول نصف عبده والثالث لكتا كلمه لا مزول ولم يقض لهما حتى شهدا للثالث قضي للثالث لانه قارن  
القضا بالوصية للثالث والثالث ما يمنع القضا وهو قيام بينه عادله عن الرجوع عن وصيتها او المصلحة  
فيه والقضا بالنسبة مع ما يافيه لا يتصور فان رجعوا ضمن فريقه للورثة لان القضا لم يتصور بشهادتهما قال  
والثاني فكان التلف مضافا اليهم فان طلب الكتاب فحينئذ الفريق الثالث اعاد البيعة بين يدهن  
برين فثبت المدعى عليه بالبيعة ابراه قبل القضا وقضى به ثم رجع شهود الابداع بالبيعة  
مزعى الدين مات وترك ثلثه الا وادعى بثلث ماله لرجل فوقع اليه فشهدا اثنا ان رجوع عن  
الوصية وقضى به للورثة ثم شهدا هذان انه اوصى بالثلث لآخر وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين  
ضمن الثلث مرتين للورثة وحمل الموصل الاول للاتفاق عليهما ولو شهدا بالرجوع والوصية ثم رجعا  
بعد القضا او شهدا بالرجوع وحده ولم يقض به حتى شهدا بالثلث للثاني ضمن الاول للوارث لانه  
لم يعد الى ملك الوارث لقيام المانع وهو الوصية الثانية فصار ذلك اتفاقا على الاول دون الوارث ولو  
شهدا بهما معا وقضى للاخير لم رجعا عن الوصية الثانية دون الرجوع عن الاولى سبلا ينكشف وجه  
الحكم ان يسألها القاضي ارجعا عن الشهادتين بالرجوع ام لا وانما وجب السؤال لانهما ارجعا عن  
بعض الشهادتين ثبت احوال الرجوع عن الباقي فان سكت او نسي الرجوع ضمن الثلث للوارث لا فرق  
بالاتفاق عليه فان رجعا بعده عن الشهادتين بالرجوع عن الوصية الاولى ضمن الموصل الاول لثالث  
آخر وسلم للوارث ما اذن منها لانهما اقر الموصل بالضممان ولقبا ولاية الاستدلال من الوارث  
فصروا فيما لهما وان رجعا عن الشهادتين بالرجوع حين سبلا ضمن الثلث للموصل الاول دون الوارث  
لان القضا لما لم يتصور بدوهم لم يكن لهم حكم فلا يجب الضمان للوارث ولو رجعا ولا يجب الرجوع  
دون الوصية ضمن نصف الثلث للاول لانه لو لا شهادتهما بالرجوع لكان الثلث بين الاول والثاني  
نصفين فانما اتفقا عليه نصف الثلث وان رجعا بعده عن الوصية ضمن الاول بقيته اي نصف الثلث  
آخر لا قدر رجعا بالاتفاق كل الثلث عليه فان ترك عبدين قيمة كل واحد الف وثلث ماله الف فشهد كل فريق  
لرجل بعبد وصية وقضى لكل واحد بنصف عبده ورجعا لاضمان للوارث عليهم لان كل فريق يقول لوكلا  
شهادتي لثالث كل الثلث بالآخر فلا يعين واحدا للاتفاق وصحن كل فريق للموصل لآخر نصف

نصف قيمة عبده لانه لو لا شهادته وسلم كل العبد وان خرجا من ثلث ضمن كل فريق للوارث قيمة العبد  
التي شهد به للاتفاق بغير عوض من كل واحد وان كان ثلث ماله الف وخمسة قضي لكل واحد بثلث  
ارباع عبده لان الوصية انما ينفذ من الثلث فوجب قسم الثلث بينهما نصفين فنصيب كل واحد  
سبع مائة وخمسون وذلك ثلث ارباع عبده فان رجعا ضمن كل فريق خمسمائة للورثة لانه اتفقا عليه  
ارباع العبد ولكن ماتان وخمسون بعوض لانه يقول لو لا شهادتنا لكان كل العبد لآخر مستحقا فانما  
عاد اليهم ربعه بشهادتنا فصار عوضا فبقى مقدار خمسمائة متلفا بغير عوض فنصيب ذلك ضمن  
كل فريق للموصل لآخر ما بين وخمسين قيمة ربع العبد لانهما بقدر ما عاد الى الوارث اتفقا على  
الآخر ولو كان ثلث الفين وقيمة احداهما الف وقيمة الآخر الف قضي لكل واحد بثلث عبده فان رجعا  
ضمن فريق الاثنين الف للورثة لان الثلث وهو الف الا انه اخلف ثلث الف من العبد الاخر اذ  
لو لا شهادته لاستحق الاخر كل عبده والآن استحق ثلثه فيسقط عنه بقدر ما اخلف وصحن ثلث الف  
للموصل لآخر لانه بقدر ما اخلف الوارث من عبده صار مفقوتا عليه وصحن فريق الف ثلث الف  
للموصل بالعبد لارباع وهو ثلث عبده اذ لو لا شهادته وسلم لجميع العبد الذي قيمته الف فانما تلف  
ثلثه عليه بشهادتهما فيصنعان ذلك ولا شيء للورثة عليهما لانهما قوتا ثلث الف من العبد المشهود به وحصل  
ملك من العبد الاخر ولو كان كل واحد يساويه الف وثلث ماله الف وسند الفريق الكتاب بالوصية  
والرجوع ضمن الفريق الكتاب من الموصل الاول قيمة عبده للاتفاقا عليه بالشهادتين بالرجوع ولا شيء للورثة  
على القول بان عين ما شهد به وصل اليه ولا على القول بانها ادخلوا في ملكه ولو خرجا من ثلث وثلث  
الفان ضمن شهود الثاني قيمة عبده لانه لو لا شهادتهما بالرجوع وسلم للورثة قيمة الكتاب لان ما حصل  
بالشهادتين بالرجوع لا يصلح بدلا لخصلة بجهة اخرى ولو كان ثلث الف وخمسمائة ضمن شهود الكتاب الاول قيمة  
عبده لانهم اتفقوا عليه بالشهادتين بالرجوع وللورثة نصيب قيمة الثاني لانهم اتفقوا الكل واختلفوا في النصيب  
وفي مسائل الدعوى اذا تداولت اليد باقاة الحج والاحتقاق فرجعوا عن كل شاهد من شهودهم  
قيمة ما اخرجاه من يده اذ لو لا شهادتهما وسلم لبيانه رجل في يده عبده فشهدا هذان انه رجل  
آخر وقضى به لم ثم شهدا آخران على المتخلف بالعبد لرجل اخر اذ لم وقضى به لم ثم شهدا آخران على المتخلف لثاني  
ان العبد لثالث الثلث وقضى لثالث ثم رجعا ضمن كل فريق للمشهود عليه جميع قيمة العبد لان كل  
فريق اتلف على المشهود عليه ملك في العبد وقد اقره بالرجوع انهم اتفقوا بغير حرج فيضمون  
له عبدي يورث لورثته ووجه له وسلم اليه وبرهن عليه ولقوا آخر عليه ملكه وشهدا آخران له بذلك  
ولم يدر التاريخ قضي بينهما نصفين لاستوثاقهما في الحج فان رجعا لفريقنا ضمن كل فريق للواب  
نصف قيمة ولا يضمن للموصل لآخر شي لان كل فريق اتلف بشهادته نصف العبد على الواجب



او صحى معتق عبد هو ماله فنفذ وارثاه بدين على الميت يساويه قبلت لان العبد يباع كملك بالدين  
فقطط الوصية ولا يعود شئ منه اليها فلا تهمه وان قل الدين لا يقبل لانه لو ابيع شئ منه بطلت الوصية  
لان بيع بعض العبد مع تنفيذ هذه الوصية غير ممكن لان هذه الوصية بمنع البيع فاذا كان في ذلك بعض  
الوصية كتماعها واليهما شئ منه فصار متهين في شهادتها فلم تقبل وان اوصى به لرجل قبلت الشهادتها على  
الدين مطلقا قل الدين او كمل حلوها عن التهمة لانه لو لم يستل كان تنفيذ الوصية في ثلث العبد  
وسم لما ثلثاه ولو استبيع العبد للدين وتنفيذ الوصية في البذل بعض قض الدين فكان فيها ضرر  
عليها لانفع فتقبل رجع احد فرعى الاصلين واحد فرعى عن اصل من الاول الربع والثلث لثلاث  
الفرعين الاولين اثبت كل المال والاخرين اثبت النصف الا انه شايع في الكل فانفذ الا ولان باثبات  
النصف واشتراك الكل في اثبات النصف فصار النصف المشترك على اربعة فصار النصف الاخر على اربعة  
ايضا وصار الكل ثمانية وثبت بالاخرين سهران بالمرحمة فلم يثبت احد الا وليس بقى اربعة وبقى باحد  
الاخرين سهم وصار ان يثبت ثلثه وايضا على التفاوت الاولان او جيا نصف ضعف بالوجب الاخران  
فصار العزم عليها الثلثا ولو رجع احد فرعى اصلين واحد فرعى اصلين ضمنا ثنتين ونصف  
ثمن بينهما كذا ذكر في الجا مع الكبير وذكر في كتاب الرجوع عن الشهادة انهما يضمنان النصف  
فقبل الاول قول محمد والثلثه قول ابو يوسف لم انه بقى من سبق به نصف الحق لان الحق ثلث بالاربع  
وقد بقى الاثنان منهم فكان التالف هو النصف ومحمد يقول احد الباقين بقى نصف الحق لانه لو  
بقى به النصف لكان الثابت كل الحق واما الاخر فقد بقى ببقاء بعض الحق ووجود النصف لانه  
لو بقى النصف لكان الثابت كل الحق وحديث لا يجب على الراجعين شئ وليس كذلك فنقول ذلك  
البعض ثمن ونصف ثمن لان هذا الباقي اما ان يكونا كاحد من الاربعة من الاصول فيبقى به ربع الحق  
او كاحد الذين شهدا على شهادتها اصل واحد فتبقى ثمن الحق ثم هو اقوى من احد الذين شهدا بشهادتها  
على شهادتها واحد لان الشاهد لا يقضي بذلك وهذا لو لم يرجع صاحبه بعضه وهو اضعف من  
من احد الذين شهدا بشهادتها فانفسه لان هذا ضروري وذلك فاذا لا يبقى به ربع الحق في حال ثمة  
في حال فحسب كانه بقى ثمن ونصف لان الثمن متيقن والشك في الثمن الاخر فيتنصف ويضم الى النصف  
الذي بقى بقاء الاخر فيكون خمسة اثمان ونصف فكان التالف ثنتين ونصف ثمن فيرجع على الراجعين  
بالسوية لانه ليس احدهما باولى من الاخر فيجب على كل واحد منهما ثمن وربع ثمن قال ابن شامة كثر  
عليها محذور ليس هذه المسئلة وقال لست اهتم افيهم قلت انهم ظلموا قسما من بين يديه لم يجهل  
الى عتبة الباب ولو رجع فرعا اصلين وفرعا اربعة ضمنوا الثلثا وعند محمد ايضا فان القضاء وقع  
بشهادة الفروع من وجه لم الذين شهدوا مجلس القضاء واشتوا هذا الحق وبشهادة الاصول من وجه

وجه فلم يشهدوا على المال كله للفروع ثم نظروا الفروع وهو سواء فقال بالتصنيف وابو حنيفة وابو  
نظروا الاصول محجلا العنان اثنان ثلثه على فرعى اصلين وثلثه على فرعى اربعة شهدا ربعة باربعين  
باربعين اربعة درهم على رجل وقضى بها فرجع واحد منهم عن مائة واخر عن مائتين واخر عن ثلث مائة  
ضمنوا حينئذ اثنان ثلثه بقى على ثلث مائة شاهدان الذي لم يرجع والذي رجع عن مائة ونصف المائة تبقى  
ببقاء الباقي فكان التالف حينئذ شهد الفروع بعقود لم يكمل حتى كذبهم الاصول بطلت  
شهادتهم لانهم ان صدقوا في التكذيب بطلت شهادتهم وان كذبوا لم يضر الخلف منهم لانهم فسده فان ملك  
الاصول والفروع لم يعتق اما الاصول فلانهم انكروا الاسماء واما الفروع فلانهم ما اتوا بعقود  
واما حكموا اخبارا غير ولو ملك احد الاصلين واحد الفروعين معا عتق لان شاهد الفروع اقر  
انه عتق على شاهد الاصل حين ملكه فصار كما هو الشريكين اذا شهد على صاحبه بالا عتاق فنفذ  
ابو حنيفة ليس في كل قينة كما في تلك المسئلة وعندهما ان كان الاصيل معسرا سعى للفروع وان لا  
موسرا كان ولو ملك الاصيل ثم فرغ عتق لانه اقر بالعتق على بايعه والثاني اقر بالعتق  
على بايعه ينفذ اقراره عليه وبالعكس لا يعتق لانه لم يقر احدهما بالعتق شهد بقدر غيره رجلا  
خطا واخران باعنا ففقط بهما معا او بالتفركا فوجوا ضمن سنوه القتر الفاقعة وسنوه العتق  
عشرة الاف الف قيمته وتسعة الاف تمام الدية لان الشاهد عند الرجوع اما بضمن ما وقع القضا  
بشهادته والقضا بشهادته وسنوه القتر وقع بعد اقراره كان موجب جناية العبد ان يصير رقبة  
حر او المولى يتخلص عنه برفع الرقبة وسنوه القتر سنوه بعقد الرقبة والناير على قيمة العبد  
وجب باختياره الفدا فلا يكون ضمانا على سنوه القتر بل على سنوه الاعا ولا ينعج به اختيار  
الفدا فعند الرجوع يلزمهم تسعة الاف تمام الدية والعقوبة العبد لانهم استمكروا عبده بالا عتاق  
فان بعقده اولا وقضى به ثم شهدا اخران انه قتله قبل العتق والمولى يعلم به ثم رجعا ضمن سنوه العتق  
قيمه وسنوه الثانية عشرة الاف اما سنوه العتق فلان العاقبة قضت بشهادتها بالا عتاق ولا ضابطا  
وكيف يقضى بالا اختيار والجناية لم يكن ظاهرا عند القاضي في ذلك الوقت فيضمان قيمة العبد لا غير واما سنوه  
القتل فلانهم اتلفوا على المولى الدية لان القاضي انما قضى بالدية بشهادتهم لانهم شهدوا بجناية معلومة  
عند اعاقبهم فكانوا شاهدين باختيار المولى الفدا علان ما تقدم شهدا عليه بشهادتهما بالقيس او بشهادتهما  
عبد بالقيس ومهر المهر او قيمة العا وسنوه اخران بقبض العبد او مولى المرأة والطلاق بعده وقضا  
معا او بالعقد اولا فوجوا فاقضى عليه ان شامتن شاهدى العقد الفدا لانهم اوجبوا القين  
الى بيعوض والمبايعير عوض فيضمان ما كان باغير عوض ثم يرجع على شاهدي المولى والقبض  
بالثمن وروى عن الاولين ما اخذ منهما وان شامتن شاهدى المولى والقبض القين لانهم اكرموا



كل المهر والمن ومنه من السقوط وان قضا بالوطى او لا ثم بالعقد ضمن كل فريق الغالان وجوب الزواجا  
بالسجية والتسمية بسنة العقد فان كانت المرافعة مرتين او مائة المبيع قبل فسخه فلا شيء على  
سنة العقد لانها شهد على عقد منقضى الا ان يتخير الحكم بينهما في سنة العقد فيعبر عن الزيادة  
شهداني سوال بعقد غيره في رمضان فزاد وقضى فجهل ضمنا قيمة وقت القضاء الشهاده انا نصير  
عامة عند القضا فيعتبر القيمة حسنة والقيمة **كتاب الوكالة**  
الوكالة لحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله مع بعض الحافظ وهذا قلب اذا قال وكلتك بالي انة يملك  
لحفظ فقط وقيل التركيب دال على معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا  
اي فوضنا امورنا وسلمنا والتوكيل تفويض التصرف الى الغير وسمى التوكيل بالان الوكيل وكل اليه  
القيام باخذ اي فوض اليه واعتمده عليه والوكيل التام بما فوض اليه فعمله بمنه لانه موكل  
اليه الامور والوكالة بالكسر والفتح لغة وهي مشروعة بالكتاب قال الله تعالى فاجعلوا احوالكم بورقكم هذا  
في المدينة اخبر الله تعالى عن اصحاب الكهف انهم وكلوا احدا منهم بشرا الطعام وما قضى الله تعالى  
الامام الخاصة بل انكار يكون شريعة لنا ما لم يظهرنا نحن والسنة فقط وكل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حرام فيسرى الاحقية به عن الباقي واجماع الامة والمعتق ففقد يعجز الانسان عن حفظ ماله  
عند حروجه الى السفر وقد يحجز عن التصرف في ماله لقله هدايته او كثرة اشغاله او كثرة ماله فحتاج  
الى تفويض التصرف الى الغير بطريق الوكالة حتى يمكن توكيل ما كان التصرف من يعقل العقد وان كان حيا  
عاقلا او عبدا محجورا بكل ما يعقله بنفسه اعلم ان من شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف  
لان الوكيل مستفيد ولاية التصرف منه ويقرر عليه من قبله ومن لا يقرر على شيء كمن يقرر عليه غيره ويقرر  
هذا على قول ابي يوسف ومحمد ما على قول ابي حنيفة فان شرط ان يكون التوكيل حاصلا بملك الوكيل ما  
كون الموكل ماله التصرف وليس بشرط حتى يجوز غيره توكيل المسلم الذي بشره الحرة والخنزير وتوكيل  
المحرم لخلال بيع الصيد وقيل المراد به ان يكون ما للتصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع لعارض يرجع  
الى جواز المسلم في الاصل وان امتنع بعارض النهي ويلزم الاحكام لان المطلوب من الاسباب احكامها  
فاذا كان ممن لا يستلزم الحكم لا يصح توكيله كالصبي المحجور والعبدة المحجور ومن شرط ان يكون الوكيل  
من يعقل العقد اي يوافق في الشراء جالب للمبيع سائب للثمن والمبيع على عكسه ويقصد ان يقصد  
بما شاء السبب بثبوت الحكم وهذا لانه يقوم مقام الموكل في العبارة فلا بد وان يكون من اهل العبارة واهلية  
العبارة تكون العقل لان المراد بالكلام ما يكون له صورة ومعنى فكل محدث يكون موجودا بصورة ومعناه  
ومعنى الكلام لا يجوز الا بالعقل والتمييز فلو وكل بالبلخ او المازون مثلهما جاز لان الموكل يملك التصرف  
والوكيل من اهل العبارة ولو وكل صبي لا يعقل او مجنون بطل التوكيل لانها ليس من اهل العبارة ولو

ولو وكل صبي محجورا بعقل البيع والشراء او عبدا محجورا جاز ولا يتعلق بهما اللثوق ويتعلق بوكلاهما بالان  
الصبي العاقل له عبارة معتبة شرعا حتى ينفذ تصرفه باذن الولي في ملك نفسه فكذلك ينفذ تصرفه في ملك  
الغير بتوكيل المالك اياه بذلك وهذا لان اعتبار عبارة شخص تفصله عن البيان بان الانسان من البيان  
يحصروا المحررة في التصرفات ويتفق على مطلق العيين وكذا العبد اهل للتصرف ما كره له ولقد اصبحت  
طالقة ولقد اده بالحدود وان لا يملك في حق المولى وفعل الضرر عنه والتوكيل ليس تصرفا في حق المولى  
لا يلزم الوكيل لان في الزام المولى عليه ضورا بالجهة والجهة بعيد من المضار فلزم الموكل لانه لا يجوز  
الزام العبد في عليهما يتعلق باقضية الناس اليه وحيث انتفع بهذا التصرف وهو الموكل كمن العمد  
تلزم العبد المحجور بعد العتق لان المانع حق المولى وقد زال بالعقد كذا في النص لان المانع ثم حقه  
وحقه لا يذول بالبلوغ وعن ابي يوسف ان المشتري اذ لم يعلم حال البائع ثم علم انه صبي محجور  
او عبدا محجورا له خيار الفسخ لانه انما باشر هذا العقد على ظن ان حقه يتعلق بالعاقد فاذا ظهر  
خلافه خسر كالموكل على عيب بالبيع فان كان مازونين في التجار لزمها الجحيم ورجوعه على الامور  
استبان لانها ملكا كان التزام الجحيم في ذمتها بتصرفها لا تقسمها فكذلك الوكيل كالموكل فلهذا يلزمها  
العبد وما جاز ان يعقد بنفسه مستبدا به جاز ان يوكل به غيره كالبيع والشراء واللاجاة والطلاق  
والطلاق والخلع والصلح والاعانة والاستعانة والدية والصدقة والايديع وتعاقد الديون  
والرهن والارتمان او الاقراض وكسوة في سائر الحقوق فقد قال عبد الله بن جعفر كان  
عليه لا يحضر حصومة ابدا وكان يقول ان الشيطان يحضرها وان لها في ذلك اذا وقعت خصومة  
في شيء من امواله وكل عقيل فلما كبر عقير واسن وكل عبد الله بن جعفر ثم قال هو وكيل في نفسه  
عليه فوعده وما قضى له فمولى قال في ضمن طلبة في صغيرا حوته على ارضه امكنه بين ارض طلبة وارضه  
ولانه ملك ما شئت كسوته بنفسه فيملك تفويضها الى غيره ليعتق فيها ماله وقد يحتاج الى ذلك  
لقلة هدايته اولصاينة نفسه عن اللد وكسامة عند القضاة ولكلام وعليه اجماع اهل الاسلام  
ثم الشرط ان يكون التوكيل بغير خصم فلا يصح التوكيل عند ابي حنيفة الا برضا الخصم الا ان يكون  
الموكل مريضا او غايبا مسير ثلثة ايام فصاعدا ولا يصح التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي  
ثم قيل كذا في الصحة والصحة ان لا يكون في اللزوم ففعله صح صحة غير لازمة حتى لا يلزم الخصم  
وبجواب كسوة الوكيل اسم ان التوكيل حصريا هو خالص حق الموكل فيصح بلا رضا الخصم كما هو  
كالوكيل بالقبض والايان والتفويض وهذا لانه وكله بالقبض او بالحصونة وكلما حق الموكل  
ولس في قصد هذا التوكيل الاضراء خصمه فيها هو مستحق عليه فلا يملكه الا برضاه كما هو بالدين  
وهذا لان كسوة الجواب مستحق عليه ببيان القاضي فيقطع عن استعماله وكسوة الجواب مستحق



يتفاوتون في الجواب فربما يكون اشتد دعوى المدعى من انكاره والظاهر ان الموكل انما يطلب بالتوكيل  
ان يستعمل الوكيل بالجنس لدفع حق النظم عن الموكل فانه اضطرار بالخضم نعم هو توكيل بما هو خالص حقه  
وكنى لما كان يتصرف بغيره من الوجوه الذي قلنا لا يمكنه بل ارضاه كما حد شرعي العبد اذا كاتبه  
كان لا آخر ان يبيع وان حصل تصرف المكاتب في ملكه لان ضرره يتصل بالنسبة كلفان التوكيل  
بالقبض والايقان ان الحق معلوم بصفه فلا يتصل بهذا التوكيل ضرر بآخرة وكذا التقاضي في حقه معلوم  
يمنع الوكيل عن ما اورد على ذلك فلا يتصرف بالخضم فاما كفايته فليس لها حد معلوم يعني ذلك حقه لولا  
جاوزه منع منه وبعضهم الخ من جهة في حال في الاثبات فلهذا شرط رضا الخضم بخلاف حالة المرفوض الشر  
لان الجواب غير مستحق على المرفوض والمساو ليس الخضم حتى المطالبة باحضار الموكل لعين مما فلا  
يكون في التوكيل استعاط حتى يستحق عليه والمرفوض اذا لم يكن له حضور بنفسه ويكون ركوب الدابة  
وللمر على ايدي الناس يلزم منه التوكيل بل ارضاء الخضم وان كان لا يزيد الركوب مضاف الاصل ولولا  
قال انما يريد السفر بغيره من التوكيل بل ارضاء خضمه بالباكان الموكل او مطلوبه لانه لو لم يجز بالحقه المخرج  
بانه نقطاع عن مصالحه ولو كان المرافقة مخدوم لم يجز عاده بما بالبروز وحضور مجلس الحكم فسر  
يلزم التوكيل والقوة بالمريض لعين ما عن الاداء حتى يمكن ان لا يات هذا على استحضار المتأخرين  
والتأخرين اختاروا الفتوى ان القاضي اذا علم من الخضم العيب في اموال الوكيل لا يمكنه من ذلك فيقبل  
التوكيل من الموكل فان علم من الموكل القصد للاضرار بها جبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل  
الا برضا صاحبه وهو اختيار شمس الابنة الترخيص وبأينا لنا واستيفاء لنا الا في حدوده والقصاص  
والقوة ان غاب الموكل اعلم ان التوكيل بايضا الحقوق الابدائية واستيفاء الحقوق اعم  
بقبضها جائز الا في الماروه والقصاص فان الوكالة لا يبق باستيفاءها مع غيبته الموكل عن المجلس  
لانه لا تسقط بالشبهات ولا يستوفي بما يقوم مقام الغير لما فيه نوع شبهة وقال الشافعي يستوفي  
القصاص في حال غيبته الموكل لانه حق العبد وليس انه مخوفه تسقط بالشبهات وشبهه العفو  
ياتيه في حال غيبته الموكل جواز ان يكون الموكل قد عفا بنفسه والوكيل لا يشعر به بل هو الظاهر ليد  
العفو مندوب اليه قال الشافعي من تصرف به فهو كفارة له ولقد افكر ان الموكل حاضر يجوز للوكيل  
ان يستوفي لانه لا يمكن فيه شبهة العفو وقوع حاج الموكل الى ذلك لعدم هدايته في الاستيفاء ولان قلبه  
لا يحتمل ذلك بخلاف الاستيفاء في غيبته الشهود لان ارجحهم نادر ويجوز التوكيل بالاثبات حتى السرقة  
والغزو والقصاص باقامة الشهود ولذا ثبت فللموكل استيفاءه وقال ابو يوسف لا يصح  
التوكيل بالاثبات لحدوده والقصاص باقامة الشهود ايضا وقول محمد مضطرب ولا يظهر ان مع  
البح حنيفه وقيل هذا لانه في حال غيبته الموكل فاما عند حضرته فوجاز ان اجاعا لانه كل حكم يوجد

يوجد من الوكيل عند حضرة الموكل سمع الموكل اذ لم يكن فيه عند على الوكيل كفاية في النكاح لا يوسف  
ان التوكيل بمنزلة البذل عن الاصل ولا يدخل بالمال في هذا الباب ولا است بالشهادة على الشهادة وبكسب  
التاخير الى التاخير وبشرها في التسامح الرجال وبالثبات من الاخرى التي هي بدل من العباد ولان المقصود  
من الاثبات الاستيعاء فاذا لم يصح التوكيل بلا سبب فلا يصح التوكيل بلا ثبات ايضا ولما ان التوكيل  
يتناول ما ليس بحد ولا قصاص ولا يضاف اليه اخذ في خصوصية فصح التوكيل فيه لما في سائر الحقوق وهذا  
لان وجوب الحد مضاف الى الجنابة وظهور مضاف الى الشهادة وخصوصية شرط محض لا اثر له في الوجوب  
والظهور اذ الحكم لا يضاف الى الشرط وعلى قول الخلفان التوكيل بالجواب في جانب من عليه الحد والقصاص  
وكذلك له حنيفه فيه امين لان التوكيل وقع هنا برفع دعوى القصاص واخذه ودفعها بمت مع الشهادة  
حتى تمت الدعوى عن القصاص بالشهادة على الشهادة وبغير ان اقر الوكيل لا يتصل به لان فيه شبهة  
عدم المردية والتوكيل بالاثبات حذرا من ان يشرع بالخمر لا يبيع اتنا قالا نلاحق لاحد فيه وبما يقيم البيعة على  
وجه المسبب فاذا كان اجنب عنه لا يبيع توكيله اياه والحقوق في كل عقد يضيف الوكيل الى نفسه كالبيع والشراء  
والاجارة والصلح الى ربي مجرى البيع يتعلق بالوكيل ان لم يكن مجررا الى امره بالموكل كالقسيمة والتسليم والرجوع  
عند الاستحقاق والمخضوة في العيب وقال الشافعي يتعلق بالموكل ان الحقوق لا تثبت اصلا بل تتعلق  
الحاصل والوكيل ليس باصل في حق الحكم فلا يكون اصلا في الحقوق لانه من تراج الحكم وصار كالرسول  
والوكيل بالنكاح واخوة وليس ان الوكيل اصل في العقد لان العقد يقوم بالكلام وصحة كلامه بالعتبة  
كونه آدميا عاقلا فخصيته يتدعى ان يكون الحاصل بالتصرف واقعا لغير ان الموكل لما استقنا به في  
تحصيل الحكم جعلناه نايبا في حق الحكم وراعيه الاصل في حق الحقوق ولذا يستغنى عن اضافة  
العقد للموكل ولو كان سفيرا كما زعم لا يستغنى عن ذلك كالرسول واذا كان اصيلا في الحقوق  
فيسلم البيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن فلا يشتره ويقبض المبيع ويحكم في العيب ومخيرا  
ويحكم لو بايعه لان الكل من الحقوق ثم هو الحكم في باب النكاح ثبت للوكيل ثم ينتقل منه الى الموكل  
والصحيح ان الحكم ثبت للموكل ابتداء حلا فله عنه بكل اعطاء التوكيل السابق فالعبد يثبت  
ويصطاد فان المولى علف عن العبد في حق الملك ولهذا لو كان المشتري مكفوة الوكيل او قبيلا لم يفسد  
النكاح ولا يفتق عليه والحقوق في كل عقد يضيف الوكيل الى موكله كالنكاح والبيع والصلح عن دم العبد  
والعتق على مال والكتابة والصلح عن انكاره يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيله بالرجوع  
بالمهر ولا يلزم وكيله المراجعة تسليمه لان الوكيل فيها سفير محض حتى لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل  
ولو اضافة الى نفسه وقع النكاح لم يفسد كالرسول وهذا لان الحكم صلا يقبل النكاح عن السبب  
لان من قبيل الاستعاط اما غير النكاح فظاهر وكذا النكاح لانه يستقط ما كلفتها بعقد النكاح



ولا في الاصل في الابصار المحرمة وكان النكاح استقانا للموت نظر الى الاصل وانما ثبت الملك لغيرها خروجه  
ليتمكن من الوطئ ولهذا لا يظهر في حق الفسخ والتكبير من الغير فيها ورا ذلك هو استقانا طارعا على الاصل  
اذ لم يتنازع الملك والساقط يتلاشى فلا يتصور ان يكون السبب صادرا من شخص على سبيل حال صالة ولكم  
واقعا لغيت فجهله سفير خلاف البيع فان حكم يقدر الفصل عن السبب لما في البيع بشرط الجواز  
ان يصدر السبب من غير الفصل عن السبب لما في البيع بشرط الجواز ان يصدر السبب من شخص صالة  
ويتم لكم لغيره ظاهرا ولو وكل وكيل بان يجب عليه ان يتصرف عليه اياه او يودعه او يرعاه  
او يقرضه فهو سفير ايضا لان احكام هذه العقود انما يثبت بالتبض فلا يجوز ان يكون الوكيل صيدا فيه  
لانه اجنبى عن الحق الذي يلاقيه التبض فكان سفير او مبعرا عن الملك خلافا للبيع لانه يتعلق بالمال  
ويصله وكذا اذا كانت الوكالة بين الممتنع بتدبير التصرفات التي لو وكله بالمتنازع او بالرهان او بالاستيلاء  
فالملك والحقوق كلها تتعلق بالموكل وكذا الوكالة بالشركة والمضاربة فاما التوكيل بالمتنازع فلا يصح  
ولا يثبت الملك فيما استقرض للموكل الا في اذ لم ينع على سبيل الرسالة فيقول ارسنه اليك فلان يستقرض  
كذا في حق ملك المستقرض وهذا لان المستقرض يلتزم بدفع القرض في ذمته ولو قال بوج شي من  
ماله على ان يكون عند لا يصح فكذا لو قال التزم العشة في ذمتك على ان يكون عوضه فلان التوكيل  
بالاستقراض قياس التوكيل بالنكاح فكان باطلا وما استقرض للتوكيل ولو ان يعرض من الامور ولو وكل  
هكذا من ماله والموكل لو اطلب المشتري باليمن لم يكن ينع اياه لان حق التبض للتوكيل لا الاحتفاظ ببيع  
الا عاقد والموكل كاجنبى عن حقوق العقد فان دفع المشتري الى الموكل صح ولم يكن للتوكيل ان يطالب  
المشتري به ثانيا اذ الثمن المقبوض حق الموكل لانه يترك ملكه والحق قد وصل الى مستحقه ولو طالب  
الوكيل للمشتري لكان للمشتري ولاية المطالبة والاسترداد من الموكل ثم اذا استرد يدفعه الى الوكيل ثم الوكيل يدفعه  
الى الموكل ولهذا لو كان للمشتري حق الموكل ومن نفع القاص باليمن ولو كان للمشتري عليه ما بين نفع القاص  
بدون الموكل دون الوكيل ولو كان الدين على الوكيل وحده يعبر قضاء الدين ايضا عند الجنيته ويجوز له  
انه يملك كالمدين عنه عند حيا ولكنه يضمه للموكل في فصل القاصه والابراء ولا يجوز الابراء عن الثمن في قول  
ابن يوسف لانه تصرف في ملك الغير اذ الثمن ملك الموكل ولما ان الابراء استقانا حق التبض والتبض خاص  
حق الوكيل حتى لا ينعهم الموكل عن ذلك والى **باب الوكالة بالبيع والشريك**  
الاصل ان الجاهل لثلاثة انواع فاحتمل وجه جهالة الجنس كالتوكيل بشري الثوب والداية والتوفيق ويمنع  
صحة الوكالة وان بين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الاساك ويسير وجه جهالة النوع كالتوكيل بشري  
الحمار والفرس والبغلة والثوب الهوى والموى فاحتمل لاقتراف صحة الوكالة وان لم يسن الثمن وقال بشري من  
غيات البيع الوكالة لان التوكيل بالبيع والشري يعتبر بنفس البيع والشري ملاصقا بالابيان وصف الحقوق

الحقوق عليه ولسنا انعم وكل حكم من حرام بشري شاة للاصحية ومنع الوكالة على التوسع استقانا  
صحيحا في الحال اليسيرة اسحسانا اذ في اشراط بيان الوصف بعض المخرج مستقانا اعتبارا وجه جهالة  
متوسط وجه من النوع والجنس كالتوكيل بشري عبدا او بشري امه او دار فابان الثمن او النوع يصح  
ويجوز مطلقا وجه جهالة النوع وان لم يسن الثمن او النوع لا يصح ويصح وجه جهالة الجنس لانه يمنع الانتقال  
اذا ثبت لثلاثة اقسام في التوكيل بشري ثوب هوى او موى او فرس او حمار او بغل وان لم يسن الثمن  
لان هذه جهالة النوع فليثبت بغيره ويمكن ذلك بالنظر الى حال الموكل ثم اذا اشترى من غير جهة او  
بما يتغابن الناس فيه فندفع الموكل لتعذر الاصران عن الغبن اليسير وان اشترى بغبن فاحتمل  
تدفع الوكيل وجه التوكيل بشري عبدا وامة او دار ان سمي غشاة قلب الجاهل اذ يمكن ذلك في حال  
الموكل وان لم يسن الثمن لا يصح لانه يشترط نوعا اما غير الدار وظاهر وكذا الدار لا يملك باخلاص  
للبيد ان والبلدان والمواقع والاحمال اختلافات فاحتمل ان بين النوع كالتوكيل بالحيثي والمهندق والفسد  
والمولد او بين نوع الدار والمحلج وان لم يبين العنة والجودة والرداء والسط لا يملك جهالة مستدركة ولو كانت  
اشترى بالثمن ثوبا او دوابا او شيئا او ما شئت او ما رايت او ادنى شيء خصك لوما يوجب او ما يتفق مع لاني التعيم  
دلالة التوفيق الى رايه وكذا لو قال اشترى بالثمن وبيع او اجل الثمن ما كل مضاعفة لانه تنويص وكذا الخطا البع  
يدل على التعيم ويصير مستقرضا عنه الثمن ويصير الباقي قابضا لا مراكما بحكم القرض ثم بصير قابضا لنفسه وكذا لو  
اشترى به ولم يكن عليه فانه يبيع اسحسانا لانه تنويص عام فكذلك قال اشترى ما يدركه او قال سلط على الشري به  
وكذا لو قال اذنت لك ان يشتريه ما يبيها ولو وكله بشري ثوب او دابة او رقيق لا يصح وان بين الثمن  
لان الجاهل في حليته والثوب يتناول اجناسا شتى من الاطلس والاكسا والداية في اللغة اسم لما يدرب  
على وجه الارض وفي العرف يقع على البغلة والفرس والحمار والرقيق ينظم الذكور والاناث والذكور والاناث  
من بين احم جنسان مختلفان وجه جهالة الجنس مانعة من الايتار والامتنال وبشيرة الثمن لا تنزل الجاهل اذ يوجب  
بما سمى واحد من كل جنس ولا يعرف من الاصل مرد ولا موكلا يقدر المامور على الامتنال به باطلا وكذا لو قال  
اشترى بهذا الثمن ست او اثنا او ثلثة اذ اب او ما اريد او ما احتاج اليه او مضاعفة في هو الجاهل لا يصح لجهالة  
وفرقوا بين ثيابا واثوابا فقالوا الاول للجنس والثاني لكان الفرق شاة عن عرفهم ومن دفع الى آخر ذراعهم  
وكلمه ان يشترى بها طعاما فانه يقع على البروقية والقياس ان يثبته كل مطعم لاطلاق الاسم كما  
لو حلف لا ياكل طعاما اذ هو اسم لما يطعم وجسه الاسحسان ان الطعام متى ذكر مقدرا بالبيع  
والشري فانما يملك به البروقية فبقيته ولهذا لو حلف لا يشترى طعاما لا يملك الا بشري البروقية ولا  
عرف في الاصل ان كل فبقى على حقيقة وقيل ان كثرت الدراهم فباع البروقية ان قلت فبيع الجوز وان  
كانت بين الامرين فبيع الرقيق واذا لم يدفع اليه شيئا وقال اشترى حنطة لم يحرك على الامور لانه لم يبيها



المقدار وجهاته القدر في الكليات والموزونات كما لا يخفى من حيث ان الوكيل لا يتدبر على تقدير  
 مقصود له من بياض له وان اشترى الوكيل ثم اطلع على عيب فلو رده بالعيب بلا امر له من مادام المبيع  
 في يده لان العيب بالعيب من حقوق العتد وهي اليه فان سلمه الى الامر لا يرد له الا بالامر لان  
 حكم الوكيل بالتسليم اليه ولانه لا يتمكن من رده الا بابطال حقيقة فيه لا امر ولا سبيل الى ابطال يده الا برضا  
 ولذا لان الوكيل خصا لمن يذم في المبيع كالشئ في حقه قبل التسليم الى الموكل لا بعد التسليم اليه ويصح  
 التوكيل بعد الصرف والسلم لا يمكن مباشرة بنفسه فكل تفويضه الى غيره لما عذر والمراد التوكيل  
 بالاسلم في شئ دون قبول السلم فان ذلك يجوز لان هذا الوكيل سيعطى ما في ذمته بنفسه ان  
 يكون له الضرر وهذا يجوز ويعتبر من رقة الوكيل في الصرف والتسلم دون الموكل لان المستحق  
 قبض العاقد والعاقد هو الوكيل وان كان لا يتعلق به الحقوق كالقبض والعبد المحرور لان قبضه  
 وتسليم صح وان لم يتوجه عليه المطالبة في حق صحة التقايط هو كوكيل تعلق به حقوق العقد  
 حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض نظر العقد لا فراق لان قبض وان فارق الموكل  
 لا يبطل لانه ليس بعاقد بخلاف الرسولين في الصرف والسلم لان الرسالة حصلت في العقد لا في  
 القبض وكلمة الرسول يتقرر الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلا يقع  
 فاذا دفع الوكيل الشئ الى من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به الى الموكل لان المبادلة الحكيمه  
 حصلت بين الوكيل والموكل وصار الوكيل كالبائع والوكيل كالمشتري منه حتى لو اختلفا  
 في الثمن حتى الفان ويرى الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المبيع للموكل من جهة الوكيل فيرجع  
 عليه بالثمن ولان الحقوق لما كانت ترجع الى الوكيل وقد علم الموكل فكان راضيا بدفعه من  
 ماله فكان امره به فيرجع به عليه ولا حرج عليه حتى يستوفي الثمن سواء اشترى الوكيل الثمن او لم يشتد  
 وعند ذلك ليس له حق المانع لان يده كيد الموكل ولو سلم اليه لا يكون له حق القبض بالثمن كذا قلنا  
 ان الوكيل كالبائع والموكل كالمشتري فله ان له حق القبض كالبائع ولا يستقط بعد الحق فحقه الوقوع  
 في يده لانه لا يمكن التحرز عنه فلو صدق في يده بعد حبه ضمن ضمان المبيع عند ايه حيفه وعجز اي يكون  
 مضمونا بالثمن قلت فتمت او كثر لانه مع الموكل كالبائع مع المشتري فسقط كل الثمن بملكه وضمان  
 الغصب عند رده لانه صار غاصبا بحسب ما ليس له حبه وضمان ادهن عند ايه حيفه يوسف  
 حتى لو كان فيه وفا بالثمن يستقط والارجح بالفضل على الموكل لانه مضمون بالقبض لا استيفا كما تدهن  
 بخلاف المبيع لان المبيع يفسخ بملك المبيع ولا يفسخ اصل العقد حتى ياتي بين الوكيل وبايه  
 فلا يكون نظير المبيع قلنا يفسخ المبيع فيما بين الوكيل والموكل كالوقف الموكل بعيب وضمنه بالوكيل  
 وان هلك المبيع في يده قبل حبه تقدر الثمن على الموكل لانه الوكيل عاقل لا امر وقد علم الموكل فكان

فكان راضيا بدفعه من ماله فكان امره به فيرجع به عليه ولو جلس المبيع حتى يستوفي الثمن فيصير  
 الامر بقبض الوكيل قايما حتى ماله يفسخ منه فاذا هلك هلك من مال الامر ولو كبر ان يرجع  
 عليه بخلاف ما اذا منه من لانه صار مستردا ولانه بالبيع تبين انه كان في القبض عاملا لنفسه  
 لا لامر ولو وكله بشئ عشرة اذ طال لم يردهم فاشترى عشر من رطل ابد لهم من لحم يباع  
 منه ثمن بنصف درهم عند ايه حيفه وعند ما يذمه العشر من وقول محمد مع ايه حيفه في بعض  
 النسخ لايه يوسف انه خالفه الى خبير فصار كماله ووكلمه سبع غيره بالف فباعه بالغين بخلاف ماله  
 اشترى ما يساوي عشر من رطل ابد لهم صبيش يصير مشتريا لنفسه بالا جماع لانه خالفه الى خبير  
 من رطل من السنين وقد اشترى المزدول ولها ان المقصود هو المبيع لا الثمن وقد وكله  
 بشئ عشرة اذ طال ولم يأت بشئ الزيان فلم يفسد عليه الزيان بل يفسد على الوكيل بخلاف  
 تلك المسئلة لانه واقفه فيما هو لا حكره وكلمه ببيع هذا العبد وقد باع هذا العبد ففسد عليه والتمس  
 تابع فلا يصح الحاله فيه ولو وكله بشئ بشئ بعينه ليس له ان يشتريه لنفسه ولو اشترى لنفسه  
 ففعل ماله لا يقبل الوكالة التتم ان ما يؤخذ من شرائه لهذا العين فهو لامر وهو اعتد عليه  
 فلو وقع لنفسه لا فسخ له تعديرا لامر ولانه قصد عزل نفسه فيما يوافق امره لامر وعزله  
 يكون الخلف لا لا لوافق فلا محل قصده فلو كان الثمن مسمى فاشترى كذا في حبه او لم يكن مسمى  
 فاشترى بغير التقدير او وكله وكيله بشئ فاشترى له وهو غايب ثبت المثل للموكل الاول  
 في هذه الوجوه لانه خالفه امره ففسد عليه ولو اشترى الوكيل الثاني بجهت الوكيل الاول  
 ففسد على الموكل الاول لانه انما رضى برأى وكيله بالشئ وقد حضر رأيه فلم يكن في الغا ولو وكله بشئ  
 عبد بغير عينه فاشترى عبدا فهو للموكل الا ان يقول المشتري للموكل او يشتريه بمال الموكل او  
 سفد من ماله فلهذا المسئلة على وجه ان اضاف في العقد ليه درهم الا ان كان الامر وهو المراد بقوله  
 او يشتريه بمال الموكل والدرهم وان لم يتعين ولكن الظاهر ان المسلم لا يضيف شئ اليه لنفسه  
 الى درهم الغير لانه مستكر رعا وعرفا وان اضافه الى درهم نفسه فهو لنفسه حري على العاقد  
 وان اضافه الى درهم مطلقه فان نواها للامر فهو لامر وان نواها لنفسه فهو لنفسه وان  
 تكاذبا في اليه حكم النكاح اجماعا وان توافق على ان لم يفسد فيه فعند ايه يوسف حكم التقيد فمالو  
 تكاذبا وعند محمد هو كوكيل ان يكون الانسان عاملا لنفسه والتوكيل بالاسلم في الطعام على  
 هذه الوجوه وان امر رجلا بشئ عبد بالف فقال الامور اشترى به كعبا وقال الامور ففسد  
 فالتقول للامر وان دفع اليه الثمن فمالو وسفد هذه المسئلة على ما نيه اوجه لانه اما ان يكون ماله  
 بشئ عبد بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل

عشرة اذ طال بدرج  
 لانه الموكل منه عشرة اذ



بالشراء او ميتا فلو كان مامورا بشيء بعينه فان اخبر عن شرائه والعبد قائم حي فالتقول للمور  
اجماعا منقوله كان الثمن او غير منقوله لانه اخبر عن امر يملك استيفاءه والمخبر به في التحقيق  
والثبوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق كقول مطلقته راجعتك وهي في العدة وكذا يستغنى  
فان القول لم يثبت وقوعه التفرغ عن الولي اذا اقر على وليته بالكاح حيث لا يثبت النكاح  
عند ابي حنيفة وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال مملوك عندي بعد الشراء وانك المملوك  
فان كان الثمن غير منقوله فالتقول للامور لانه اخبر عما لا يملك استيفاءه وعرضه الرجوع  
بالثمن والامور منكر وان كان الثمن منقوله فالتقول للامور مع يمينه لان الثمن كان امانة في يده  
وقد ادعى الزوج عن ثمنه الامانة من الوص الذي امر به فلو كان القول له وان كان العبد غير  
بعينه فان كان حيا فقال المامور اشترىته لك وقل له انك مملوك بل هو عبدك فان كان منقوله فالتقول  
للمامور لانه اخبر عما لا يملك استيفاءه وان لم يكن منقوله فالتقول للامور عن ابي حنيفة وعندهما القول  
للمامور لانه اخبر عما لا يملك استيفاءه فصح لما في العين وليس ان الوكا لا تناول موضع التهمة  
وهذا موضع التهمة فلا يقبل قوله وهو الامانة امر بشيء عبد بغير عينه والامور بشيء عبد  
بغير عينه كما يملك الشراء للامور يملك الشراء لنفسه فلعنه اشترى لنفسه فاما لم يعبه احواله  
بالشراء على المملوك وفي هذا الجواب الثمن على المملوك باخباره المحتمل فلا يملك ذلك بخلاف ما اذا كان  
العبد ميتا لانه لا يملك الشراء لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال عيبه بخلاف حال حضرته وبخلاف  
ماله وان الثمن منقوله لانه امانة باعته بالثمن لانه يدعى الزوج عن الامانة فيستبعه حكم  
البيع وكذا الثمن في يده وان كان العبد ميتا فان لم يكن الثمن منقوله فالتقول للامور لانه اخبر  
عما لا يملك استيفاءه وعرضه الرجوع بالثمن والامور منكر وان كان الثمن منقوله فالتقول للمامور لانه امانة  
في يده ادعى الزوج عن ثمنه الامانة فيكون القول قوله ومن قال لا خري عنه هذا العبد لفلان  
فباعه فلان لم يشتره ان يكون فلان له امره بيا فلان وقال انا امرته فان فلان ياخذ له ان قوله  
يخفى لفلان اقراره بالوكالة فاذا انكره لم يرد عليه صارا قضا والمناقض ان قوله لا يكون  
للموكل فان قال فلان لم امر به لم يكن له الا ان ياخذ له ان اقرار المشتري ان يرد به الا ان سلمه  
اليه واخذه الذي اشترى له صار بيعا للزوجه اخذه من المشتري وتكون العدة على المشتري لان  
المشتري لم يملك المور اول من يملك اقراره للمقد ولزم المشتري للمشتري فاذا سلمه واخذه  
صار بيعا بالتعالي كمن اشترى شيئا بغير امره حتى لزم المشتري فان طلب المشتري  
فسلم المشتري اليه فاخذه كان بيعا بالتعالي وثبت بهذا ان بيع التعالي كما يكون باخذ واعطاء  
ينعقد بالتسليم على جهة البيع والتحكيم وان كان احد بلا اعطاء الثمن لعاق الناس وان كانا اتفقا

النفس والتفليس من الاموال فيه سواء الوجه التراضي وهو الاصل في الباب ولان العاقبة محج كميل  
وان وكل بشيء عبد بن عيين ولم يسم الثمن فاشترى احد هما لان التوكيل مطلق فيجوز على الاطلاق  
وقد سبق للجمع بينهما في الشراء فوجب ان ينفذ على الموكل اذا اشترى بغيره او بغيره ان يتقارب  
الناس فيه وهذا الخلاف وان وكل بان يشترى بها بالف وقيمتها سواء فاشترى احد هما  
فخمسائة او اقل صح لان مطلقا مقابل الامور بالعبد بن وقيمتها سواء ولا ريب ان ينقسم بينهما  
نصفين فصار لانه امر سائر كل واحد منهما بمائة فقد وافق وان اشتراه باقل منها فقد خالف  
لاخير وان اشتراه باكثر منها فقد خالف الى نشر فلا يلزم الا مرتكبة الزيادة او كثرت الا ان  
يشترى الاخر بزيادة الثمن فميران يختص بالامور وعرضه خصص بالعبد بن بالف وقد حصر فان قيل فلان  
قد حصر والشراء لا يتوقف فكيف يكون كل الموكل قلت العبد بالصرح اقوى من العبد بالوكالة  
والموكل صرح بالكتساب بالعبد بن بالف وانما علم بالوكالة اذا لم يصرح بالصرح فادرك  
جا الصريح بطل العبد بن بالف وقال ابو يوسف وجمدان اشترى احدهما باكثر من خمسمائة بايتقارب  
الناس فيه وقد بين من الاصل ما ينشئ بعينه العبد باقية فهو جائز لان التوكيل حصل مطلقا بلا  
تقييد بالخمسمائة والمطلق عمل على المتعلق وهو تحصيله بشرط ان لا يلحق به غيبا فاحتمل  
فيما قبله ولكن لا يؤمن ان يبي من الاصل ما ينشئ بعينه الباقي ليحصر عرض الامور من اقل على اخبر  
الف فامور ان يشترى هذا العبد بدين له عليه صح وان امره ان يشترى به عبد بغير عينه فان  
عبد اقول للمامور حتى لو مات العبد عند المامور مات من مال المامور والامور عليه فان  
قبضه الامور قوله وهذا عند ابي حنيفة وقاله صول لم لا امر في الوجهين وكذا اذا قال اسلم  
مالي عليك الى فلان في كذا صح واذا قال لا من شئت فعلت كذا وان امره ان يصرف ما عليه  
واصله ان التوكيل بالشراء اذا رخصت الى دين على التوكيل لا يصح عند ابي حنيفة اذ لم يكن البائع  
او المبيع متعينا وعندهما يصح وان لم يكن البائع او المبيع متعينا لم ان الدوراهم والدورانير  
لا يتعينان في المعاصات عينا كانت او دينا ولهذا لو اشترى شيئا بدراهم على المشتري ثم  
تصادف ان الدين لم يكن لم يبطل الشراء ووجب من الدين واذا لم يتعين صار التقييد والاطلاق  
سواء ولو وكل بان يشترى عبدا بالف ولم يسم الا لف بل اطلقه صح التوكيل ولزم الامور وان  
لم يكن البائع او المبيع متعينا كذا هنا وليس ان هذا التوكيل صادق بالباطل والتوكيل  
بالباطل باطل وهذا لان التوكيل حصل بتملك الدين من غير من عليه الدين وهو لا يملك عليك  
الدين من غير من عليه الدين بنفسه من غير ان يملكه فلا يملك الاخذ به ايضا ولهذا لا يصح  
ان يشترى شيئا بدين على غير المشتري والسفوف يتعين في الولايات حتى لو قيد الوكا بالدين منها



او بالعين منها ثم استقط الدين او ملك العين عند الوكيل بطلت الوكالة وفي الصنف يكون امره بصرف  
ملاك يملكه الابان بعض قبله اذ الدين لا يملك الا بالقبض فصار امره بملكه محلا على غيره وهو باطل في الواقع اعطاه  
عليك من الدين من حيث والمجامع ان كلاهما تملك ما هو غير مملوك خلافا لوعين البايع او المبيع بسبب  
وكيل عن الامر بقبض الدين لانه معلوم فيصير البايع قابضا للرب الدين او لا ثم يصير قابضا لنفسه  
لما لو ذهب دونه على شيء وكل الموصوب له بقبضه وكذا اذا كان المبيع متعينا لان في تعيين المبيع تعيين  
للبايع فصار الموصوب للبائع ومنه اجمع المبيع او البايع يكون البايع مملوكا لا يصح ولا يملك ولا يورث  
مخلاف ما لو قال اطعم عني عشرة مساكين او قال اوزك مالي فانه يجوز والعقد حقه معلوم واذا لم يحدد  
التوكيد فصار الشراء على المأمور فيملك من ماله الا اذا قبض الامور منه فيصير بيعا بالتقاضي ومن وكله  
بشراء امته بالف دفعه اليه فاشترى ارضا فاشترى بها عسماة وقال المأمور اشترى بها بالف فاشترى  
للمأمور اذ كانت الامته تشاوه الامته لانه امين لقوى الخرج عن عين الامانة ولا يريد عن نفسه من  
الرجوع على المأمور بحسماة والمأمور يملك والقول للمكر فان كانت تشاوي حسمته الى لا يملك شري  
امته تشاوه حسمته فيلزم الامته المأمور وان لم يدفع الا الى اليه والسلطان القول لا امر ويلزم الامته المأمور  
واما لو كانت قيمة الامته حسمته فله ان يفتي وان كانت قيمتها العا فحسمته انها يفتي بان لا يملك اخلاصه في  
مقدار ما يجب للوكيل على الموكل ومما في معنى البايع والمشتري وقد اختلفا في مقدار الثمن فوجب التالف ثم  
نفس العقد الذي جرى بينهما ويلزم الجارية المأمورة تشاوص مكن الاخر ولو وكله بشيء هذا العبد  
ولم يسم له ثمن فاشترى فقال المأمور اشترى به بالف وصرف البايع المأمور وقال المأمور اشترى به حسمته  
تعالى لانها اخلاصه في مقدار الثمن فان قيل لم قلت انها يفتي فان وقد نص في الجاهل الصوفي ان التوكيد  
للمأمور محلي فليس وان كان محلا ما ذكرنا لان المأمور بمنزلة البايع وعين البايع به المحصورة بالتالي ف  
فكان ذلك عبارة عن التالف وهو اختيار الشيخ ابي منصور وقيل في التالف وهو اختيار  
الشيخ ابي جعفر وانما قدرت ما سبق حيث اوجب التالف ثم وفي الامته على المأمور ما اوجب  
صا والزعم ان الامته البايع هنا حاضر يصدق المأمور فصار تشاوصا كما كانت البايع فبطل  
الاختلاف ولم غايب فاعتبر للاختلاف قلت تصديق البايع لغوا استوفى الثمن لانه صار  
اجليا بعد استيفائه وان لم يستوفه فذكر في حق الموكل لانه لم يجرى بينهما عقد فلا يعتبر تصديقه فقلت  
الاول هو الصحيح ولو وكل عبدا بغير نفسه من سيده بالف درهم دفعه اليه فقال الرجل  
لسيده اشترى به كعبا فاشترى وولاه لسيده كان العبد هو الذي اشترى لنفسه وان المطلق  
ولم يبين ذلك كسبه والعبد للمشتري والامته لسيده لانه كسب عبده وعلى المشتري ان يملك ثمنه  
للعبد واصله ان يبيع نفس العبد من العبد اعترافا وشراء العبد نفسه قبوله الاعتراف ببدل وجزا

وهذا لانه تعذر اعتاقه ببيع حقيقة لان البيع يوجب الملك لا يترى والعبد ليس من اهل  
فجبري ان اعترافا لوجوه ازاله الملك فبطلت الاعتراف للعبد صار البايع مطلقا ويلزم  
الكلاء واذا اطلق الوكيل يقع العقد للوكيل محلا بحقيقته اذ مطلق الشراء للمعا ومنه بخلاف ما لو  
وكله غير العبد ان يترى لانه لا يصير مخررا بالامر سواء اعلم الوكيل ان البايع ان اشترى لغيره او اعلم  
وهنا ما لم يعلم انه يشتري للعبد لا يصير مشتريا للعبد لان العقد من ثم على غطاء واحد لانه في المالين  
شترى في المالين المطالبة متوجهة على الوكيل فلا يحتاج الى البيان وهذا احد اعتراف مقبب لكون  
ولا مطالبة في حق الوكيل لانه سفير فلا يرجع الحقوق اليه وتماير في السيد باحد ما دون الاخر فلم  
يستغن عن البيان رجل قال لعبد رجل اشترى نفسك من سيديك بالف درهم فقال العبد لسيدى بغير  
نفسى لفلان بالف ففعل فلان للامر وان قال العبد لسيدى بغير نفسه ولم يقل لفلان فوجز واصله  
ان العبد صحيح وكيل عن غيره بغير نفسه من مولاه لان جوان الشراء باعتبار المالية والعبد  
اجبت عن نفسه في حكم المالية ومكره بالنسبة الى التملك فيصح التوكيد لان البايع اذا اراد ان يبيع  
العبد حية باخذ الثمن لم يمس له ذلك لان العبد في يده نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالشراء  
حاضرا في مجلس الشراء لا يكون للبائع حق المجلس لانه بنفس العقد يصير مملوكا بين المبيع  
والمشتري فصار قابضا بنفس الشراء فصار كالموعدة لولا ان الشراء هو المودع او لنفسه  
اوليغ والموعدة حاضرة في مجلس البيع فانه لا يكون الرب الوعدة جسمها بالثمن كذا هنا  
اذا ثبت هذا فنقول اذا اضاف المشتري الى الموكل صلح قوله اعتقا لا فوق العقد للامر واذا  
اصان الشراء الى نفسه بان قال بغير نفسه منى او اطلق بان قال بغير نفسه ولم يقل لفلان عتق  
العبد اما الاول فلان الشراء حيث قبول العتق لان بيع نفس العبد من العبد اعتراف  
معنى وان كان بغير لفظ لم يصح للما مثال لان المستحق على الوكيل الشراء دون قبول العتق  
فاقتصر على العبد لم يقع عن المستحق فان قيل العبد هنا وكبير بشيء شئ بعينه  
لا يملك الشراء لنفسه قلنا نعم ولكنه انما يحبس تصرف اخر وفي مثله ينفذ على الوكيل  
واما ان كان المطلق يصح لغيره فلهذا فلا يقع اعتقا لالبال شك في نفسه وان وكله كليا  
بالبيع والشراء لا يجوز ان يعتقد مع من تراه شيئا وانه لا يعتد به حقيقته وقال لا يكون  
بيعه منهم غير القيمة الامن عبده ومطالبة لانه ليس للوكيل فيما يعتقد مع هؤلاء مكن ولا حق  
مكر لتباين الاملاك وانقطاع المنافع فحقه موهوم كحقه مع غيره بخلاف العبد والمالك  
لان كسب العبد لمولاه وله حق الملك في كسب المكاتب ويتقلب ذلك حقيقة بالعجز فتشكر  
القيمة بالعقد معهما فلا يملك فذلك لا يملك العقد مع نفسه ولما ان موضح القيمة مستثناة



عن الوكالات ويترتب بالعقد مع هؤلاء لان كل واحد منهم ينتفع بما لا يخرج عادة فصار مال كل  
واحد منهم مال صاحبه من وجه ولقد لم تقبل الشراة فيما بينهم والبيع اخرج وادخل من  
الباين وفي البيع من هؤلاء اخرج لنفسه من وجه فلا يجوز وعلى هذا الخلاف الاجابة  
والنصوص والتسليم وكونها ولو ان رجلا اشترى عيبا بمثل معلوم من هؤلاء واراد بيعه مراعاة  
لم يجوز بايادنا عنده خلافا لما ثبت في هذا الاصل وصح بيع الكيل بالبيع مطلقا بالقليل والكثير  
والعرض عندنا بصيغة وقالة لا يجوز بنقص الكيل يتغابن الناس في مثله ولا يجوز الا بالتراهيم  
والايمان وهو قول الشافعي لان مطلق الوكالة ينقضي بتقيد بالمعنى والاثبات شرعية الترخيص  
لرفع الحاجات فتتقيد بما وقع الحاجة والبيع بغبن فاحش وبالعرض ليس بمعنا فلا ينضم  
التوكيد اليه ولهذا يتقيد التوكيد بشيء الاضحية والخم والحد بايام الحز والشتا والصف  
ولان البيع بغبن فاحش من وجه هبة من وجه حتى لو حصل من المريض يعتبر من الثلث  
ولا يملكه الاب والوصي وهو وكيل بالبيع دون الهبة والبيع بالعرض بيع من وجه شرا  
من وجه وهو وكيل بالبيع المطلق فلا يدخل تحت الامور التي لا يبيع مطلق  
وقد انما يبيع مطلق حال التهمة فنفي وهذا لان البيع مبادلة المال بالمال وهو موجه في البيع  
بالعرض كما وجد في البيع بالنقد وبان يفسد هذا البيع الشرعي لا يخرج من ان يكون  
بيعا مطلقا والبيع بغبن فاحش بيع من كل وجه فاما من جزئ من البيع الا ويقابل جزؤ  
من الثمن ولهذا استحق الكل بالشفعة ولا شفعة في الهبة ولو طلق لا يبيع كنه به ولا  
يراعى العرف في الوكالات يراعى في الايمان لم جرد هذا بيعا مطلقا في الثمن فكذا في الوكالة  
واما لا يملك الاب والوصي مع انه يبيع لفقدان النظر ولا يثبتا مقيت بشرط النظر والبيع  
بالعرض او بالغبن الفاحش متعارف ايضا فالعرف مشترك فكذا بيع المراءى للثمن  
منه او الى جهة الى ثمنه وفي هذا كمالا بقاء بقاء الثمن وكثرة وتقدير الثمن وعرضية وقدره  
للاسترباح وعند ذلك لا يبيع بالغبين والعرض عادة فعند الاطلاق لا يخرج احد  
المقصود بلا دليل بل يثبت حكم الاطلاق والمسائل مروية عن ابي يوسف فاما عندنا بصيغة  
فيعتبر الاطلاق في جميع ذلك ولا مطلق في حق الوقف لا عام فلم يثبت ولا واحدا وقد  
صار المتعارف مرادوا فلم يبق غير مرادوا فاما هذا عام وله ان يبيع بالتقيد بالنسبة  
عندنا وعند الشافعي لا يبيع الا بالنقد لان مطلق التوكيد بالبيع يعتبر بمطلق ايجاب  
البيع ومطلق ايجاب البيع ينصرف الى الثمن لانه دون التسمية فكذا مطلق التوكيد  
ولس انما يبيع مطلق بالتقيد بالثمن لانه مطلق صفة الاطلاق والبيع بالتسمية

بيع

معتاد بين التجار كالباع بالنقد ولهذا يملك الاب والوصي والمضارب والوكيل بالشراء يجوز شراؤه  
بمثل القيمة وزاوية يتغابن الناس في مثله ولا يجوز فيها لا يتغابن الناس في مثل والنزق لا بصيغة  
بين البيع والشراء ان التهمة تكنت في الوكيل بالشراء لجواز ان الشراء لنفسه فاما لم يجه فلا الثمن  
اراد ان يجره على امره ولا يتكس مثل هذه التهمة في الوكيل بالبيع حتى لو كان وكيل بشيء شيء بعينه  
قالوا منقذ على الامر لانه لا يملك شراؤه لنفسه ولان امره بالشراء يلازم ملك الغير لانه يلازم  
مال البائع ففقد الامور وليس للامان وكلية مطلقة في ملك الغير فلا يعتبر اطلاق امره  
فيه لان العمل ضرورة ولا عموم في الضرورات فاذا صار المتعارف مرادوا لم يبق عيب  
مرادوا من في البيع يلازم ملك نفسه وله في ملك نفسه ولاية مطلقة ولا لو اعتبر العموم في  
التوكيد بالشراء شراة ذلك المتبايع جميع ملك الموكل وعن نعلم انه لم تقصد ذلك فحل على الحق  
لخصوص وهو الشراء بالنقد بالغبن اليسير والوكيل بالبيع لا يقدر تصرفه ما امره ببيعها فان  
اعتبار اطلاق الامر فيه وماله يتغابن على يرض تحت تقوم المقومين وقيل في العوضه سم  
وفي الحيوان يارده وفي العقار يارده وازده وانما وقع التقاوت لانه لا يتصرف في كثير  
وجوده في العوض ويقدر العقار وفي الحيوان بين الامرين وكلما كثر التصرف قل الغبن لكثرة  
الما رسته وكلما قل التصرف كثر الغبن لقلة الما رسته ولو اشترى مكينا او وزنغ ديباني  
الذمة لا ينفذ على الموكل لان التوكيد بالشراء يتقيد بالشراء بالتعارف وهو الشراء بالاثبات  
المطلقة وهي الدرام والدرناير وعندنا في حوز على الموكل لانه شراة من يجره لان الموصوف  
في الذمة ثمن كالنقد كلاف ماله لانه عيشة له شراة من وجه بيع من وجه ولو وكله بشيء  
انه وسم جنسها وثمنها فاشترى شيئا او عيما على امره عندنا بصيغة خلافا لما فهم يعتبر ان  
ان المتعارف وشراة المثل والعيا غير متعارف وليس ان العرف مشترك فقد يشترى المراءى العيا  
ترحم عليها وطلب الارض ابيع ولو وكله بشيء فاشترى العبد بحسبالة فاشتراه واخر بضعفه يكون  
الوكيل في الاضاة للثمن لو دفعه من مال الامر عنده خلافا لما انه لا اشتراه بالثمن وقيمتها  
سواء القسم الثمن على قيمتها بضعفين فكون مشراة العبد المأمور بشراة بحسبالة فينفذ على الموكل  
ولس ان العينة تعرف بالحزر والظن فلم يثبت الموافقة بيقين ولا منقذ على الموكل لو دفع  
الشركة الامتثال ولو وكله بالنكاح ولم يسم له مراءى زوج امرأة فهو فيه غبن فاحش  
حاز عنده لا اطلاق الامر ولم يجعله كالوكيل بالشراء حتى يتقيد بالعرف وان كان في هذا اثبات  
الحكم للموكل لان في الشراء يطلق الشراء ولا يصنف الى الموكل فيترتب ان اشتراه لنفسه فاما لم يوافق  
اراد ان يلزم الامر وفي النكاح كحل بد من الاضاة الى الموكل في العقد فلا يحسن هذه التهمة



فان زوج ابنته الكبير منه لم يجز عنده خلافا لها وهي كعقد الوكيل مع من يره شهادته ولو امره  
ان يزوجه فلانه وصيها فارتدت وطئت بدار الحرب ثم سببت فزوجها منه صح عنده خلافا لها بائنا  
ان الوكيل بالزواج يمكن تزويج الامة خلافا لها ولو وكله ببيع عبده فباع نفسه صح عنده خلافا  
لها فهم اعتبر العادة ومع الاشتقاق غير معتاد لان ما ينقص الثمن ويبقى الباقي معيب  
الا ان يبيع ما بقي فبزان يختصا فحينئذ زال الضرر عنه وحصل مقصوده فيجوز وهذا لان بيع  
المبيع النصف قد يقع وسيله لا امثال بان كان بعد من يشترى بجملة فحينئذ جاز ان ينزق فاذ باع  
الباقى فبزان ينقض البيع الاول فلهذا وقع وسيله ولا يلزم بيع وسيله فلم يجز وهو اعتبر مطلق النقص  
وذا يتناول المستوفى والمحجج الا انه لو باع الكل بالثمن الذي باع به النصف جاز فاذ باع  
النصف باولى ان يكون له ما حصل له فلهذا انزل من الثمن وبقي بعض العبد على ملكه ولو قلنا  
بغير خيار بشرط الثلث صح عنده لانه امره ببيع فاسد فاذ باع بالبيع الى ان يجاز وعندهما  
البيع بالي ر شر اجاز وقد امر ببيع لا يزين ملكا بالشر لا برضاة فاذ باع ببيع يزيل ملكه  
الى ثلث ايام فقد خالف ولو وكله ببيع عبده بالف فباعه وعبده بنفسه وقيمتها سواء بقدره  
كان صار مخالف وعندهما يجوز وقدعت نظيت ولو وكله بشيء فاشترى نفسه فاشترى  
موقوف وان كان الشر لا يتوقف لانه انما لا يتوقف اذا وجدنا اذ اعلى العاقد اما اذ لم يجد  
فعاذ اعلى العاقد فانه يتوقف كالعبد والصبي المحجور لولا ان اشترى شيئا لقيت بغير امره فانه  
يتوقف على اجازة المشتري لانه لم يجدنا اذ اعلى العاقد فكذا نص في النصف الاول لم يجد  
فعاذ اعلى الوكيل لانه انما ينفذ عليه اذ ان فيه مخالف من كل وجه فقلنا بالتوقف فاذا اشترى  
باقية لم يملك الموكل لانه لو وافق امره من كل وجه فقلنا بالتوقف فاذا اشترى باقية لم يملك الموكل وهذا  
على اصلها ظاهر لانها يسويان بين جانب البيع والشراء في بعض قد يقع وسيله الى امثاله  
بان كان العبد بين جماعة مستوفى شر احصه البعض لم يتكلف بشيء الباقي ولا ينفع الشراء  
جملة فاذا اشترى الباقي فبزان يبره الامر البيع ظهوره وسيله فينفذ على الامور وان قضى  
القاضي بانه للمور فبزان لا ينفذ فضاؤه وفزق ابو حنيفة بين البيع والشراء فقال  
في الشراء يتحقق النية فلعله اشترى النصف لنفسه فلم يعلم ان الشراء عيب اذ لو كان يملك  
على الامور لان العموم ساقط في جانب الشراء فلم يستلج المختار خلافاً لجانب البيع وقد  
حققنا من قبل ولو وكله بشيء فاشترى بغيره بغيره بالف فاشترى نصفه بجملة ثم باقية بجملة  
جاز على الموكل ان لم يخصم الى ان يملك ما مرقه عنده فلينفذ على الموكل بل صار مشترياً لنفسه  
لانه لا يمكن تنفيذ ما على الموكل ولا توفيقه على الوكيل لان الشر لا يتوقف ولان ان شرى النصف

النصف كتحمل الخلاف لجواز ان قصده شري النصف فقط وتحمل الوفاق لجواز ان يكون وسيله  
الى الكل فينتج التوقف ولو امره ببيع عبده فباعه من رجل وسلم وقبض الثمن  
اولم يقبضه صح وجوب المشتري به عيب لا يحدث مثله فرده بقبض البيعة او بابا يمين او باقرار  
من المامور فلما مور ان يره على الامور ان كان عيب لا يحدث مثله فرده ببيعة او بابا يمين  
فكذلك وان رده باقرار لم يره على الامر واصل ان الوكيل بالبيع والشراء هو المضمون في العيب  
لانه من حقوق العقود فان كان العيب لا يحدث مثله كالتمسك الزايدة او الاصلح الزايدة  
او لا يحدث مثله في هذه المدان لرق القاضى بغير بيعة ولا يمين ولا اقرار لعلم يقيناً بكونه عند  
البيع ومعنى شرط البيعة والتكليف والاقارب ان يشترط على القاضى ان هذا العيب قد علم لا يعلم  
انه لا يحدث مثله في مدة شهر مثلاً ولكن لا يعرف تاريخ البيع فاحتاج الى هذه الحجة لتظهر  
التاريخ او كان عيباً لا يعرفه الا انفساً او الاطباء كالتقرن في النرج وخوه وقوصه وقول  
الطبيب حجة في توجع الحصى ولكن لا يثبت الرد بقوله حتى فينفذ الى هذه الحجة للرد حتى  
لوعاين القاضى تاريخ البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شئ منها وهو دفع على الموكل  
فلا يحتاج الوكيل الى رد وخصومة فاما لو كان العيب مما يحدث مثله فلهذا بالبيعة فهو  
لازم للموكل لان البيعة حجة في حق الناس كافة مست بها قيام العيب عند الموكل فنفذ الرد  
على الموكل وكذا ان ردها بالتكول لان الوكيل مضطرب بالتكول لانه لم يباشر احوال العبد  
فلا يعرف بعيب ملك الغير والموكل هو الذي اوقعه فيه فلهذا الرد عليه رداً على الموكل وان  
رده باقرار لم يملك الموكل لان الاقرار حجة قاصرة فيظهر في حق المقر دون غيره وهو  
مضطر اليه لانه يمكن السكوت والتكول ولكن له ان يصرح الموكل فيلزمه ان يبيته او يكتول  
فان قبل كلف يكون للوكيل حق الخصومة مع الموكل وقد حصل الرد باقرار الوكيل وكان يباع  
جديداً في حق الموكل قلت الرد ما حصل باقراره وانما حصل باقرار القاضى على كره منه  
فلا يحتمل ان يكون عقداً مستقلاً مستقلاً وهو التراضى فحجج مني ولكن النسخ استند  
الى دليل قاصر وهو الاقرار فعمل بهما فمن حيث المبدأ فسخ لان الوكيل ان يصرح الموكل  
ومن حيث انه استند الى دليل قاصر لم يملك الوكيل ان يصرح الموكل وان كان المشتري  
رده بنفسه باقرار الوكيل بغير رضا والعيب مما يحتمل حدوثه لم يملك الوكيل ولا يكون له ان  
يصرح موكله بحال لان هذا منج بالتراضى فكان له حكم عقد جديدي في حق غيره والموكل  
غيره ما مضى في حق الموكل كان الوكيل مشترياً من المشتري ولو اشترى منه لم يملك غيره الموكل  
كذا هنا وان كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير رضا باقرار لم يملك الموكل بلا خصومة في رواية



لانها فعلها بانفسها عين ما فعلت في لوترا فاعلم ان الرهن من متعين في قولنا ولا تقبض الرهن  
 صار تسليم الخدم او تسليم الناقص سواء اكتسب الشفعة وقضاء الدين والرجوع في الهبة وفي عاقبة  
 الرواية ليس ان يحكم الموكيل بل يبيع الموكيل لان الرهن ثبت بالتواضع فصار كالبيع الجديد ولا يسلم انما فعلها  
 عين ما فعلت الناقص وكيف يكون ذلك مع التنازل في الولاية ويحكم الاصل في هذا المطالبة بوصف الشفعة  
 وانما يصار الى الرهن بضرورة العين فاذا انتقل الى الرهن لم ينع في حق غيره وهذا لو امتنع الرهن  
 الرجوع بحقه العيب وفي تلك المسائل التي متعين لا يحتمل الرجوع ومن قال ان الرهن لا يبيع عبده  
 بنقد فبعته ببنته وقال انما هو امر متي ببيعه ولم تنزل شيئا فانقول لا امر لان الامر قد يكون مطلقا  
 وقد يكون مقيدا ولا يبيع على امر الوهبين او امر مستقدا ومن جهة فكان القول لا لوالد الرهن  
 اصلا والقول للمضارب اذا قال له رب المال امرتك بالنقد وقال المضارب بل دفعت حصا  
 ولم تبين شيئا لان الاصل في المضاربة الاطلاق والعموم لا يرد ان له ان يبيع ويضع ويؤكل ويحرق  
 المضاربة عند الاطلاق وثبت الاذن عاما فكان القول لمن يبيع بالاصل خلافا لوالد الرهن فان الاطلاق  
 والعموم فيها ليس باصطلاح لا يبيع ولا يؤكل ولا يبيع ولا يبيع في مال عياله كحفظ فقط ولو كان  
 رب المال يذبح المضاربة في نفع والمضارب يذبح في نفع آتف فانقول له رب المال ان العموم سقط  
 بانها فيها فاشبه مسئلة الوكالة ثم مطلق الامر بالبيع ينطبقه نقدا ونسيئة الى اجل كان عندا حنيفه  
 بنقد بل هو متعارف حتى لو باع غير متعارف بين التجار بان باع الى خمسين سنة جاز عنده خلافا  
 له انما باع ما تروى من امر رجل يبيع عبده فباعه واخذ بالثمن ربحا فضاع الرهن في يده او  
 بعتة كغيلة فتوى المال على الكفيل بان يرضخ الامر الى قاض يرضخ براه الاصيل بنفس الكفيل كما هو  
 مذهب مالك فيكم براءة الاصيل فيتوجه المال على الكفيل فلا ضمان عليه لان حتى الاستيفاء للموكيل  
 والرهن والكمالة يكونان الاستيفاء فيملكهما فاذا ضاع الرهن في يده فقد صار استيفاءه في  
 مملوكه لا اثر له ان لو استوفى الثمن حقيقة ثم هلك في يده كان الهلاك على الموكيل خلافا للموكيل بقبض  
 الدين اذا اخذ رهنا او كفيلة فان التوى لا يكون على رب الدين لان الامر بقبض الدين يتصرف  
 بحكم الامر ولهذا يملك الموكيل منعه عن قبض الدين والامر بقبض الدين والرهن والكفيل  
 ليس بقبض الدين في شيء فلا يكون الهلاك على الموكيل والوكيل بالبيع لا يتصرف في حكم الامر في حكم  
 الاصل لان الموكيل بالبيع اصبر في حق الحقوق ولهذا لا يملك الموكيل حصة من قبض الممنوع  
 له ولاية الاركان واخذ الكفيل **باب الوكالة بالخصوص والقبض**  
 الموكيل بالخصوص والقبض لا يملك القبض لعل ان اصل الرواية ان الموكيل بالخصوص او التنازع وكثير  
 بالقبض خلافا لغيره لانه ان القبض غير بالخصوص والتنازع فلا يكون الموكيل بها وكثيرا به

وهذا لانه يحتاج لها اجماع الناس وللقبض من الناس وليس ان الموكيل بالشئ وكثيرا بانما  
 ذلك الشئ وانما هما يكون بالقبض اذ بالخصوص فاية ما لم يقبض ولكن الفتوى اليوم على قولنا  
 ان الموكيل بالحيث في الوكالة فلا كل من يؤمن في الخصوصية والتنازع مؤمن على المال والموكيل بقبض  
 الدين يملك بالخصوص عندا حنيفه حتى اذا اقام المدعي عليه البيعة ان رب الدين استوفى منه  
 او ابداه تقبل بيئته وقال لا يكون ضمما وهو رواية عن ابي حنيفة والموكيل بقبض العين  
 لا يملك بالخصوص حتى من وكل وكفيلة بقبض عبده فباعه وقام ذوالبيد بيئته انه اشتراه من  
 الذي وكله بالقبض لم تقبل بيئته في اثبات الشراء ويتبع هذه البيعة لرفع الخصومة فيتوقف  
 حتى يحضر الموكيل وكذا اذا قامت الداء البيعة على الطلاق والعباد والامة على العتاق على  
 الموكيل يتقدم من مكان الى مكان لا تقبل هذه البيعة على اثبات العتق والطلاق وتقبل في قصر  
 يد الموكيل حتى يحضر الغائب استمنا والاصل ان التوكيل لا يقع باستيفاء عين حقه لم يكن وكفيلة  
 في الخصومة لان التوكيل وقع بالقبض لا غير واذا وقع التوكيل بالتكليف كان وكفيلة بالخصوص لان التملك  
 انما تصرف وحقوق العقد تتعلق بالعاقلة فكان خصما فيها فاذا ثبت هذا فقال ابو يوسف  
 ومحمد الموكيل بقبض الدين وكثيرا يستيفاء حقه حكمه وهذا لو قبض احد الشريكين شيئا من  
 الدين كان للاخر ان يشاركه فيه ومع التملك ساقط حتى كان له اخذه بلا قضاء ولا رضاء لما  
 في الرواية والغصب فلا ينصب خصما في الموكيل بقبض العين وقال ابو حنيفة بقبض الدين  
 وكفيل بالتملك لان الدينون يتبضع بالمال لا باعيا فها هو هذا لان المقبوض ليس بملك للموكيل بل هو  
 بمرحقة لان الشئ جعل ذلك طريقا للاستيفاء فان نصيب خصما للموكيل بالشئ او القسمة او  
 بالعيب والرجوع في الهبة والموكيل باخذ الدار بالشفعة ومثلت الشفعة بمثل اخذ الدار  
 بالشفعة فانه خصم قبل القبض عنده كالوكيل بطلب الشفعة خصم قبل اللخذ واما الموكيل بالشئ  
 فانما يصير خصما بعد ما شئ الشئ واما الموكيل بقبض العين فانه ليس بوكيل بالمبادلة  
 فصارا مينا محضا ورسله فلم يتعلق له حقوق بالمال بل لا ينصب خصما ولا يقبل البيعة  
 عليه اصلا قيا ساجته لا يجب التوقف لا في ما قامت على غير خصم وفي الاستيفاء توقفت الامور حتى  
 يحضر الموكيل فاذا حضر امره واباعه او البيعة على ما او عاوان البيعة قامت على شئين على المبيع العتق  
 والطلاق وعلى قصر يد الموكيل في حق زوال المالك على الموكيل اذا قامت البيعة لا على خصم في حق  
 قصر يد الموكيل قامت على الخصم فتسمع هذه البيعة في حق قصر يد الموكيل لم تسمع في حق ازالة ملكه ملك  
 الموكيل بالوكالة البيعة على ان الموكيل عزله عن الوكالة فها تقبل في قصر يده وان وكل وكفيلة بالخصوص  
 فاقد الموكيل على موكله عند التنازع امر اقراره عليه ولا يصح اقراره عند غير التنازع عندا حنيفه  
 ومحمد



استحقاقه ان يخرج من الوكالة وقال ابو يوسف يصح اقراره عليه وان اقر في غير مجلس النافذ وقت  
اقراره النافذ لا يصح في مجلس النافذ وفي غير مجلس النافذ وهو القياس ولا فرق  
بين ان يكون الوكيل بالخصوص من المدعي فاقبض او الابرار او من المدعي عليه فاقبض عليه بالحق لهم  
انه وكله بالخصوص وهي اسم كلام جبري بين اثنين على سبيل المنازعة والمستاجر والاقرار اسم الكلام  
خبري على سبيل المسامحة والموافقة فكان ضروفا احده والتوكيل بالسبب لا يتناول ضرة ولهذا لا يمكن  
الوكيل بالخصوص المحبة والبيع والابراء والصالح ولو وكل بالخصوص واستثنى الاقرار به التوكيل ولو كانت  
حقيقة لخصته بمجرى ما صح استثناء الاقرار بكونه لو استثنى الاقرار صريحا لا يمكن الاقرار بهذا اذا استثنى  
استثناء دلالة والظاهر ان يكون مستثنى في توكيد الاقرار ولهذا لو وكل بالجراب مطلقا ينصرف  
الى جواب هو خصوصية اذ العادات جرت بذلك ولهذا يخار فيها الاهدى فالأهدى والوكالة  
تقتيد بدلالة العرف ولهي ان التوكيل صح قطعا فيستدل بحجة توكيد ان الدار فقت التوكيل  
ما هو مملوك له قطعا والمملوك له قطعا مطلق الجواب لا جواب مقيد وهو الاقرار فانه اذ  
عرف المدعي محلا لا يمكن الاقرار شرعا وتوكيله بالمال لا يجوز شرعا والديانة تمنعه من ذلك  
فجاءه على هذا الجواز خبريا للصحة قطعا وطريق الجواز موجود لان خصوصية جواب مقيد وبين  
الجواب المقيد والجواب المطلق اتصالا كما شتر كماله في الجواب ولو استثنى الاقرار فعن ابو يوسف  
انه لا يصح لانه لا يمكن الاستثناء لان ما اصله ان صحة الاقرار باعتبار قبضه مقام الوكالة لانه  
من الخصوصية فيصير نائبا بالوكالة حتى لا يصح استثناءه كما لو وكل بالبيع على ان لا يقبض  
الوكيل العين او لا يسلم المبيع فان هذا الاستثناء باطل كذا هذا وفي ظاهر الرواية يصح الاستثناء  
لان صحة اقرار الوكيل باعتبار ترك حقيقة اللفظ الى الجواز حمل على ما هو الاولى بالمسلم اذ  
الخصوصية منازعة وهي حرام والتوكيل بالجرم حرام فحملناه على الجواز بظاهر حاله وهذا الاستثناء  
بين ان مراده حقيقة الخصوصية لا الجواب الذي هو الجواب الجواز لان التخصيص زيادة دلالة  
على انه مانع للاقرار ولا يجب لدلالة الحال عند التصريح بخلافه وعن محمد انه اذا وكل الطالب  
واستثنى الاقرار جاز ولم يكن من المطلوب لان الطالب لا يجبر على الخصوصية فلم ان يوكلمه دون  
سوى والمطلوب جبر عليها فلا يمكن التوكيل بانه اضار بالطالب وقال ابو يوسف الموكل  
اقام الوكيل مقام نفسه مطلقا مستثنى ان يمكن ما كان الموكله مالكا والموكل مالكا بالاقرار  
بنفسه في مجلس القضاء وفي غير مجلس القضاء فكذا الوكيل وقال التوكيل يتناول جوابا يسمى  
خصوصية حقيقة بان انكر او جازا بان اقر والاقرار في مجلس القضاء يسمى خصوصية مجاز لانه  
خرج في معاملة الخصوصية فيسمى باسمه لقال تعالى وجرا شبيهه شبيهه منها اولان الخصوصية سبب

معدوك

سبب له فكان الحلاق اسم السبب على السبب اولان مجلس الحكم مجلس خصوصية فيما يجري  
فيه يسمى خصوصية مجازا وانما ملك الاقرار من حيث انه جواب الحكم لا من حيث انه اقرار ولو  
المستثنى عليه فوكل به او الخا هو ائبانه بالمستثنى عليه فذا يقتضى مجلس القاضي ولو كان اقراره  
اقيمت البينة على اقراره في غير مجلس القضاء يخرج الوكيل عن الوكالة حتى لا يؤمر بدفع المهر  
اليه لانه لا يمكن ان يبي وكيل المطلق لجواب لانه لا يمكن الاقرار لانه يصير من قضائي كونه  
مطوبقي وكيل الممنوع وكيل الجواب مقيد وهو الاقرار وما وكله بجواب مقيد والمال وكله  
بالجواب مطلقا وصار كلاب والوجه لفالم يصح اقراره على الصبي لا يمكن ان خصوصية في تلك  
الحالة بعد ذلك رجل على رجل مال فكله رجل فوكل الطالب الكفيل بقض المال من المطلق  
لا يكون وكيل في ذلك اذ لا لان الوكيل من يعمل لنفسه ولو صحت فصال الوكيل عاملا لنفسه  
في ابراء ذمته عن المطالبة اذ الكفيل مطالب من جهة صاحب المال فصار الكفيل بالوكالة  
ساعيا فيها ينتفع به ببراءة نفسه عن المطالبة فبطلت الوكالة لعدم ركنها فان قيل المدين  
اذا وكل المدين ببراءة نفسه عن الدين يصح رض عليه في الجامع وان كان المدين في ابراء  
نفسه ساعيا في فكاك رقبته قلت انما صح لم لانه لا يمكن الاقرار توكيل كما في قوله طلق نفكرك ولا  
قبول قوله من لوانم وكالة اذ الوكيل يكون اميا ولو صحى هالا يتقبل قوله كونه متما فيه حيث  
يستفيد ببراءة فيستثنى لانتفاء لاذ هما ونظرا بان المولى اذا عتق عبده المأذون المدين  
ضمن قيمته للفرما وطوبى جميع الدين كان المولى كغيره من العبد فلو وكل الطالب المولى  
بقبض المال من العبد كان باطلا لان المولى جبريا يصير عاملا في استقاء القيمة عن ذمته  
ومن اوعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقة الغريم امر لتسليم الدين اليه لانه اقرار  
على نفسه لان ما يتبصره خالص مال المدين اذ المدين يتقرب بما لها وكذا ان لوعى الغريم  
الايمان يؤمر بقضاء الدين لان الوكالة ثبتت فلم يثبت الدين بغيره وعواه فلا يؤخر حقه ويتقرب  
رب الدين ويستخلصه ولا يستقل الوكيل بالدين ما يعلم ان الطالب قد استوفى الدين لان  
النية لا تجرى في الايمان كلاف الوارث حيث كلف على العلم لان الحق ثبت للوارث فكان  
الحلف بطريق الاصل دون النية ومن قال انه وكيل بقبض الوديعة فصدقة المودع  
لم يؤمر بالتسليم اليه لانه اقرار بحق قبض مال الغير فلا يصح فلو وقع ان مات ابوه وترك الوديعة  
ميراثا له ووارثه اخيه وصدقة المودع امر بالدفوع اليه لانه لم يبق مال له بعد موته فقد اتفقا  
على انه مال الوارث فيؤمر بالدفوع اليه لانها للوارث فخالص ميراثه جبرية فقد اتفقا على انه اهل  
الحكم فكان اقراره بالدين الخبير فلم يصرف في دعوى البيع عليه وان لوعى انه وكيل الغائب في قبض  
دينه



كذلك او سكت لان حق رب الدين لا يؤمر بالتسليم لانه لم يتقرر بشئ ومجته الدعوى لا يؤمر  
الغريم بتسليم شئ فلو دفع المال اليه لا يسترد المدفوع سواء صدقه او كذبه او سكت لان حق رب  
الدين تعلق بالمدفوع اما اذا صدقه فظاهر وكذا اذا لم يصدق لانه لا يصدق لانه لو كان يصدق فحتم  
يجب قبضه فعلق حق الاسترداد الا ترى انه لو دفعه الى فضولي على رجاء الاجابة لم يكن له  
الاسترداد فحقها حق ولو دفع الغريم المال الى الوكيل ثم اقام البيعة انه ليس بوكيل او اقام  
البيعة على اقراره ان الطالب ما وكله لا يقبل لو اراد ان يستخلصه ذلك لا يخلف عليه لان  
سكن ذلك يتبع على دعوى صحيحة ولم يوجد كونه ساعيا في نقض ما اوجب الغياب فان اقام  
الغريم البيعة ان الطالب جحد الوكالة وقبض المال منه فثبت لانه يثبت لنفسه حق الرجوع  
على الوكيل بناء على اثبات سبب انقطاع حق الطالب عن المدفوع وهو قبضه المال بنفسه  
فانتصب لما مضى من الغياب في اثبات السبب فثبت قبض الموكل فستفقد يد الوكيل  
ضرورية وجاز ان يثبت الشئ ضمنا وضروفا ولا يثبت مقصودا فان حضر الطالب وصدق  
والوكالة برك الغريم لانه ظهروا كان وكيله وقبض الوكيل قبض الموكل وبقبض الموكل برك  
الغريم فكذلك وان جحد الوكالة ودفع الغريم اليه الدين ثانيا لانه لم يستل الاستيفاء حيث  
انكر الطالب الوكالة والقول في ذلك قوله يمينه فلم يصح قبضه قبض الطالب فبقى الدين في  
ذمة الغريم كما كان ويرجع المديون على الوكيل لو كان قايما في دينه لان ذلك ملكه وانقطع حق الطالب  
عنه حيث قبض الدين بنفسه وان كان حاله اولا في اكله او دفعه الى الطالب ضمنه  
ان كذبه او سكت او صدقه وضمنه عند الدفع اما في الاولين فلا يرض بقبضه على الجحد  
ان يكون وكيله فاذا لم يكن راضيا بقبضه فيضمنه واما في الثالث وصورة التضمن ان يقول  
الغريم للوكيل نعم انت وكيل ولكن لا اذن ان يحضر الطالب ويجردوا التكرار فخذ من ثانيا ويصرفه  
دينا عليه بائنا في بينك وبينك فثبت انك كفيتم عنه باخذ من قبضه وصار كينلا فاذا حضر  
الطالب جحد الوكالة واخذه منه من المديون حلت الكفالة فوجه المديون على الوكيل بحكم  
الكفالة لان من زعم ان الطالب ضامن وما يقبضه مضمونا عليه فكان هذا اضافة الضمان  
الى ضمان القبض فصح لانه اضاف الضمان الى سبب الوجوب وهو القبض وان صدقه ولم يضمنه  
فليس للغريم ان يضمن الوكيل لانه بتصرفه زعم ان الوكيل قبض بحق وان الطالب ظالم  
حيث اخذ من ثانيا فليس له ان الظلم غيره فان حضر الطالب وجحد الوكالة واراد ان يرجع  
على الغريم على الطالب بوكيل القابض وبرهن او استخلص صح فان نكل برك الغريم  
وان حلف واخذ المال من الغريم ليس للغريم ان يضمن الوكيل لان الغريم اقر بوكالته

بوكالة حيث اقره الوكالة على الطالب ولكن يسترد المدفوع ان بنى لما امر فان ادعى الوكيل  
حاله او دفعه الى الطالب حلفه على ذلك فان مات الموكل وورثه غريمه او وحيده او وحيثما  
في يد الوكيل اخذه في الوجه كلها لانه حكم وان كان حاله كذا في الاصل فله ولو انكر الغريم الوكالة  
واقدم بالدين فلو كبر ان حلفه بالله ما يعلم ان الطالب وكله بقبضه منه فان حلف وري وان نكل  
فصح عليه بالمال للوكيل وعن يمينه انه لا يخلف لان حق التخليف بناء على انهم لم يثبت بلا حجة  
وجسه فاهر الرواية انه قد يملك فيكون في تخليفه فايده ولو اشترى من آخر عبدا وطعن  
المشتري فيه بعيب فوكل رجلا بالخصوص مع البائع وغاب فقال البائع ان المشتري رضى بالعيب  
فالبايع لا يقض بالره حتى يحضر المشتري فيحلف بخلاف الدين والوفاء ان في مسئلة الدين التبرك  
ممكن لو قبض بالتسليم ولم ينتظر عيب الغياب لانه من حضر الطالب احكمه ان يستخلص في رضى  
الوكيل لانه اظهره في اعذاره ان الغيب لم ينفذ باطلا لانه ما قبض الا بحجة التسليم فكان كالتصا  
بالاملاك المرسلة وهذا غير ممكن لان القضا بالنسخ ماضى على الصحة لان قضا القاضي  
في العقود والفسوخ ينفذ طاهرا وباطنا عند اية حنيفة ومتى نفذ القضا بالنسخ طاهرا وباطنا  
لا يكون للبائع ان يستخلص المشتري اذ حضر على الرضا لانه لا يدين في استخلاصه لان كايده ان  
سكن فيظهر انه كان راضيا بالعيب وبن حق النسخ لم يمس ثانيا للمثيرة وان القاضي احط في  
قضا بالنسخ ولكن عند ظهور خطأ في القضا بالنسخ لا يسطر قضاؤه بالنسخ حتى قالوا يجب  
ان يتجدد جواب عند اية يوسف ومحمد في الفصلين ولا يجوز القضا بالره لان التدارك  
ممكن عند اية هذا في مسئلة الدين لان القضا بالره لا ينفذ في الباطن عندها كالتصا  
بالتسليم وقيل الاصح عند اية يوسف ان يوفى في الفصلين ان فصل الره بالعيب فصل  
الدين لان من مذهب ان القاضي لا يرض بالمبيع على البائع اذ كان المشتري حاضرا واراد الره  
مالم يستخلصه بالله ما رضيت بهذا العيب وان لم يدع البائع فاذا كان المشتري غائبا لا يرض عليه  
ايضا حتى يستخلص صيانة للقضا عن البطلان ونظر البائع والمديون فصار عنه روايتان  
في رواية من قول محمد وفي رواية يوفى فيها اعتبار المنتظر رجل وضع الره على راسه  
لينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده فاحسب له عشرة استحقاقا والقياس  
ان يكون متبرعا لانه حاله امر في عشرة عليه وجسه للاستحسان ان الوكيل يملك نقاي  
وكبر بالشئ لان الاتفاق لا يشتت بدون الشئ لان معناه شئ مما يحتاج اليه والوكيل بالشئ  
يملك التقدم من مال نفسه فانه اذا وكله بشئ الطعام وغوه ولم يدفع اليه الشئ فاشترى  
الوكيل ونفذ عنه حقه من مال نفسه لانه يرجع به على الموكل وهذا لان الوكيل لا يمكنه ان يحل الدين



مع نفسه وقد ينفق له في السوق شرائه يحتاج اليه في النفقة فيحتاج الى ان يتقدم حال نفسه  
فلم يجعل متبرعا تحقيقا لغرض الاخر وقيل القياس والاحتياط في قضاء الدين لانه ليس فيه  
معنى الشره والاتفاق سائر فلم يكن متبرعا قياسا واستحسانا وقدمت المسئلة باخرها في الحوالة  
ولو وكل لم يخرج نصه عبده فحرر كنه لم يعتق منه شيء عنده وعند غيرها يعتق كله ولو كان على العكس  
يعتق نصفه عنده وعند غيرها يعتق كله والمستل ان يعتق ولا يجري الاعتناق وعدة واما امر  
باعناق الكل كان ما فورا باعناق النصف ضرورة فنفذت ما امره باعناق النصف لم يكن ما فورا  
باعناق الكل فلو ثبت اعتق النصف لثبت باعناق الكل وقد بطل المتعذر بسطر ما في الخبر  
ضرورة وعند غيرها التوكيد باعناق النصف الكل واعناق الكل سواء لانه لا يجوز عندهما  
فقد اعتق الكل عندهما فيها ولو كسب باجارة الدار والارض ان يواجرها بالنقد والبيع  
والموزون وبالجوان المعين وبالموصوف الموح من الثياب اما عند ابيه حينئذ فظا هر لانه كان  
بالبيع وهما وقتا ولا تخصيص الوكيل بالبيع بالنقد للعرف ولا عرف هنا فان الارايه توجب تغيير  
النقد لا تتركها انما تدفع مزارعة وهي اجارة تجرى من الخارج كذا ذكر في المبسوط وفي بعض المواضع  
حقن الخلاف هنا في البيع ولو وكل بان ياتي بدار ضالة فاخذها مزارعة لم يكن عنده لانه لا يترك  
جواز المزارعة ويجوز عندهما لانها يجوز انما ولو وكل الطالب رجلا بالصلح عن دم العمد فضا  
على مال قليل صح عنده كالوكيل بالبيع خلافا لما **فصل** واذا وكل وكيلين  
فليس كاحدهما ان يتصرف فيما وكل به وحده وهذا في نصف يحتاج فيه الى الرأى كالبائع للبع  
وتحويها لان الموكل رضي برأيهما فاذا انفرد احدهما بطر ضالة او لا يبال برك احدهما ما يبال  
برأيهما والبدل وان كان مقدارا ولكن تقدير الثمن يمنع النقصان دون الزيادة وربما يزول  
الثمن عند اجتماعهما كذلك احدهما وهما بية او تخار الاخر مشريا لا بما طر في ادائه الثمن الا ان  
يوكلاهما بالخصومة فلا احدهما ان يجمع دون صاحبه ولكنهما لا يقبضان الامعا وقال زفر في  
الانفرد في الخصومة ايضا لانه يحتاج فيها الى الرأى وراي الاثنين لا يكون كراي الواحد فضا  
برأيهما لا يكون رضا برأى احدهما كما في البيع والشره وليس ان الموهوبين الناس هو الموهوب  
بالتكم صيانة مجلس القضاء عن السبب وتخري بالمصداق اذ لا انسان سلب بالخط عند  
كثرة الخط وفي الاجماع اطلاق بالاستماع ولا وكلها بالخصومة مع علم بتعدد اجتماعها صار راضيا  
بخصومة احدها بالتكم ولا يشترط حصصا صاحبه في خصوصية عند الجمهور وقيل يشترط كل يقبض  
احدهما لان اجتماعهما على القبض ممكن والموكل رضي بما انتهى اياها من احدهما وله في اجتماعهما  
على القبض والحفظ فانما يقدر اجماعا عليه او بطلاق زوجته بغير بدل او بخرق عبده

عبده بغير بدل او بدو ويوجه او قضا دين عليه لانها لا يحتاج الى الرأى وفي التعيين المحض  
عبارة الواحد كعبارة العدة وكلا في مال وقال طلقاها ان سئمتا او قال امسها بايديكم لانه  
فوض لا رايها اذ هو تليك مقتصر على المجلس على انه علق الطلاق بفعلها فصار كما لو علمته برؤى  
ولو قال ان دخلت الدار فامرت طالق لا تطلق ما لم يدخلها وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل  
به لان الموكل رضي برأى الوكيل الاول والناس متفاوتون في الرأى فلا يكون رضا برأى رضا  
برأى غيره فلان في توكيل الغير مباشر غير ما امره الموكل فلا يجوز الا ان ياذن له الموكل لخصوص  
رضاه او يقول له اعمل برأىك لانه فوض له رايه مطلقا واجاز ما صرح وتوكيد الثاني من صنعه  
فيدخر تحت الاجازة واذا جاز في هذا الوجه يكون استملا عن الموكل الاول حتى لا يمكن  
الوكيل الاول عزله ولا ينعزل بموته وينحل لان موت الاول فان وكل بغير اذن موكله  
فمقتدر وكيله بخصومة جاز عندنا استحسانا وعند زفر لا يجوز كما لو باعه في حال غيبته وقد لان حقوق العقد  
تعلق بالعقد والموكل يرضى بان يتعلق الحق بالوكيل الاول دون الثاني فلو جاز بيع الثاني بخصومة الاول  
لعلق حقوق العقد به دون الاول وليس ان مقصود الموكل ان يكون تمام العقد برك الوكيل  
الاول ولذا كان هو حاضر فتمام العقد يكون برأيه فكان مقصوده حاصلا على انه لو كان حاضرا  
صار كانه باشر العقد كما لو زوج بنته للبائعة بشرا فاجل كخرى جعلها باشر العقد حتى صح  
الاب ان يكون شاهدا للمنفق ترجع الى الاول ذكر القاضي في الفتاوى في حيل الاصل والحقوق  
ترجع الى الثاني وهو الصحيح كما لو باعه لجنبه فاجاز الوكيل فانه يكون ويتعلق الحق بالمباشرة ان غط  
في حال غيبته لم يجز لموت رايه الا ان يبيعه فيميزه ولو قدر الاول الثمن فمقتدر بغيره يجوز  
في رواية كتاب الزهن حصول المقصود بالرأى وهو تقدير الثمن بخلاف مال الموكل وكيلين وقدر  
الثمن فباع احدهما بذلك الثمن حيث لم يجز وان حصل مقصود الموكل لان المقصود ثم اجتماع رأيهما  
في الزيادة واختيار المشتري كما مزج حيث فوض الرأى اليهما مع تقدير الثمن وفي رواية كتاب  
الوكالة لا يجوز لان تقدير الثمن يمنع النقصان لا منع الزيادة وربما يذلل الاول على هذا الثمن  
لو كان هو المباشرة للبيع واذا ذبح العبد والمكاتب او الذي بنته ويح صبيته حتى  
مسلمة او باع لها او اشترى لم يجز يرد به التصرف في مالها لانه لا ولاية له ولا وقد مر في  
كتاب النكاح وكذا الحرة المستأمن والمرقة او لما تنكح ردة لا يجوز بيع واحد منهم وكذا  
شراؤه اذ كانت البنت صغيرة ولا تزويجها اما الحرة فلانه بعد من الذم الذي له تزويج  
ان سئمتا وتعلي الرأى لا تقبل فاذا لم يكن للزوج ولا بنته الصغيرة المسلمة فالمرقة  
لحق واما المرتدة ولا بنته على اولاده واما ماله موقوفه بالاجماع لانها يبتغي على النظر وقد



باتفاق المسئلة لانه داع الى النظر وذاته الحال متردد فوجب التوقف فيه فاذا سلم جعل كانه  
لم يزل مسلما فنقد تصرفه واذا مات او قتل على يده تقرر وجهه انقطاع الولاية فيبطل  
تصرفه بخلاف التصرفات في اكسابه فانها نافذة عندها لان تلك الولاية تبقى على الملك  
والملك قائم مادام حيا بلا توقف **باب عزل الوكيل**  
وتبطل الوكالة بعزل الوكيل ان علم به اعلم ان الموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة فان  
كان الوكيل حاضرا والخضوع غايبا فالرأى ان يعزل فان كان وكيل الطالب صح عزله لان الطالب  
بالعزل يبطل حتى نفسه اذ حضوته الوكيل حتى الطالب لقيام مقام الطالب وخصومة  
الطالب بنفسه حقه فكذا حضوته من قام مقامه وان كان وكيل المطلوب فان كانت الوكالة  
بغير التماس الطالب صح عزله وان كان بالتامس لا يصح عزله حال غيبته الطالب لان بالتوكيل  
ثبت نوع حق للطالب بغير الوكيل وهو ان يحضر مجلس الحكم ويحضره ويستحق عليه فلو صح  
عزله يبطل هذا الحق اصلا لانه لا يمكن له حضوته مع الوكيل والمطلوب ربما يغيب قبل ان  
يحضر الطالب فلا يمكن له حضوته معه ايضا وصار كالوكالة المسروقة في عقد الرهن فان الرهن  
لا يملك عزل الوكيل ما فيه من ابطال حق الموهن بخلاف ماله اذ كان الطالب حاضرا فان حقه  
لا يبطل اصلا لانه ان لم يمكن له حضوته مع الوكيل يمكن له حضوته مع المطلوب ويمكن ان يطلب منه  
وكبير آخر بخلاف ما اذا كان التوكيل بغير التماس الطالب حيث يصح العزل حال غيبته  
الطالب وان كان يبطل حتى الطالب لانه رضى ببطلان حقه حيث يلتمس التوكيل مع علمه  
ان الموكل ربما يغيب فلا يمكن له حضوته معه فان يبلغه العزل فهو على وكالته وقال الشيخ  
ببطلان وان لم يبلغه الخبر لانه بالعزل يسقط حق نفسه لان نفوذ الوكالة حتى الموكل  
والمراد بغيره باستقاط حق نفسه كالطلاق والعقاق وليس ان في العزل بغير علم  
احضار اياه لانه ربما يتصرف بناء على انه وكيل ثم يظهر انه غير وكيل فيلحقه عهده وضمان لانه لو  
تقدم مال الموكل او اسلم المبيع يضمنه فيستظهر به ولان العزل خطاب ملزم للوكيل بان  
يبتعد عن التصرف وحكم الخطاب لا يثبت في حق الخي طم مالم يعلم به كخطاب الشارع فلا  
يثبت في حق الخي طم مالم يعلم به فعلا للضرر عنه وسوى التوكيل بالوكالة والطلاق  
ما ذكرنا وتبطل الوكالة بموت احدها الى الموكل والوكيل وجنون احدهما صونا مطبعا  
ولحق احدهما بدار الحرب مرتدا لان الوكالة عقد جائز غير لان لم ينعكس حكم الا بقاء  
في شرط قيام الامر في كل ساعة وتجزئه العوارض يبطل احد فبطلت الوكالة ضرورا  
وشرط ان يكون الجنون مطبعا اي مستوعبا من قولهم اطبق الخيم السماء ان استقر عليها الا

لان كثير من الموت وقيل كالاغما وحده الجنون المطبق شهر عند ابي يوسف لانه يسقط به الصوم  
عنه وعن اكثر من يوم وقيل لانه يسقط به التصولات الخمس عنه وعند محمد حول الكامل وهو  
الصحيح لان استمراره حول مع اختلاف فصول اياه استلزم لانه يسقط به جميع العبادات كالموت  
كالصلاة والصوم والزكاة لما مادون الحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموت  
قالوا الحكم المذكور في حق الموكل مرتدا بدار الحرب قول ابي حنيفة لان تصرفات المرتد موهبة  
موقوفة عنده فكذا وكالته فان اسلم نفسه وان قتل او لحق بدار الحرب بطلت الوكالة  
وما عندهما فتصرفاته نافذة فلا يبطل الوكالة الا ان يموت او يقتل على يده او يحكم بجهوده  
كما توفي السير وان كان الموكل مراهقة فارتدت فالوكيل على وكالته حتى يموت او يلحق  
بدار الحرب لانه لا اثر له فيها في عقودها الا انها ليست سببا لهلاكها فان عاد الوكيل  
سما لم تعد الوكالة عند ابي يوسف لان قضاء القاضي بطلان القضا بموت وفكك  
ابطال منه للوكالة وبعد ما نكح بطلان الوكالة بالقضاء يعود الا بالحد يد الا ترى ان  
الفقرة الواقعة بينه وبين زوجته والعقود في مدبر وام ولده لا يرتفع فكذا الوكالة  
التي بطلت لا تعود وعادت عند محمد لان صحة الوكالة حتى الموكل وحقه قائم بعد ما  
بدار الحرب ولكنه يحجز عن التصرف بعارض على شرف الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن  
فبقى الوكيل على وكالته فاما اذا ارتد الموكل ولحق بدار الحرب وقضى بجهوده فان عاد مسلما  
لم يعد الوكيل على وكالته فابو يوسف سوى بينهما ومحمد فرق فقال الوكالة تعلقت  
بمال الموكل فزال ملكه بهرته وكالته وبطلت الوكالة على البتات فاما برده الوكيل  
فلم يزل ملك الموكل فكان كل تصرف الوكيل باقيا ولكنه يحجز عن التصرف بعارض فاذا زال  
العارض صار كأن لم يكن وعن محمد انه سوى بينهما وقال يعقوب وكيل لا كان فيها لان  
الموكل لو عاد مسلما يعاد عليه ماله على قدم ملكه وقد تعلقت الوكالة بتقديم ملكه فيعود  
الوكيل على وكالته وتبطل الوكالة بافتراق الشريكين وعجز الموكل لو كان ملكا وتوجه الوكالة  
ما ذكرنا لان الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطلت بافتراق العجز والحج واذا كان التوكيل  
باتفاقا وتراضا والدين لا يبطل بالحج والعجز لان وكالته تبقى في كل شيء يبقى مطالبا ومطالبا ولا يفرق  
فلا فرق بين العلم وعدمه لان هذا عزل حكم والعجز شرط للعزل التصدي لا للعزل الحكمي  
كما اذا عتق العبد الذي وكل ببيعته وتصرفه بنفسه الا اذا وكل آخر شيء لم تصرف بنفسه  
فيما وكله بطلت الوكالة لغوات محله ويندرج تحت هذا اللفظ ما لو وكله باعقاق عبده او  
ملكه او تزويج امراته او بشراء شيء او بطلاق او ببيع عبده فاعتق او طلقه او تزويجه



او اشترى او طلق ثلثا او اوصى ومضت عدتها او حالها او باع بنفسه وهذا لا يملكه  
ذلك الشيء بنفسه تعذر على الموكل ذلك الفعل فطلبت الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا طلقها  
واصره والعقد قائم بقيت الوكالة لانه اعكس تفيد ما وكل به ولو تزوجها بنفسه واما ان كان  
للموكل ان يزوجه باسمه لزوال حاجته كذا في ما لو تزوجها الوكيل واما ان كان حيث يكون له ان يزوجه  
الموكل لان الحاجة قائمة فلو تزوج عليه بعيب بقضاء الموكل على وكالة في كذا الرواية وثبت  
اي يوسف انه ليس للموكل ان يبيعه لانه اذا انزل بيعة نفسه لا يعود وكيله الا بمجرد الوكالة  
وجبه الظاهر ان الوكالة اخلاق التصرف والعزل لم يوجد صريحا وانما امتنع بعرض  
وقد زال كذا في ما لو وكله بالبيع فذهب بنفسه ثم رجع لم يكن للموكل ان يبيعه التوكيل  
بالبيع للحاجة والحاجة لم ينتقض بنفسه لان الرد بمضابلا اختيار فلم يكن دليل والى الحاجة  
فاذا عاود اليه قديم ملكه فله ان يبيعه اما الواهب فمختار بالرجوع فثبت برجوعه عدم حرج  
الى الهبة اذ لو كان محتاجا لما رجع فيه فكان دليل على ان قبض الوكالة **فصل**  
الاصل ان قبض الوكيل قبض امانة الا ان تقلب امضا الدين قصدا فكون مضموها ههنا  
التمن في يد الوكيل على امر ان كان الامور دفعه اليه قبل الشراء لانه امانة في يد الوكيل وعلى الوكيل  
بوضع الثمن اليه بعد الشراء لانه من اشترى وجب له على الموكل دين فاذا قبضه وقع اقتضا  
للدين فيمكن عليه وكذا لو نقد المشتري الثمن للبايع وقد كان الامور دفعه اليه قبل شرائه فله  
البايع لانه زيف فانه يمكن من مال الامور لانه لما نقد صار مقتضيا ثم قاضيا لما عرف ان الشراء  
بالوكالة موجب دينين والقضاء ان انتقض بالرد لا يبطل الاقتضا لانه لا يقبل الاستثناء  
ما دام في يد المقتضى ولو كان ستوقا كان هلكا من مال الامور اذا رده البايع لانه حينئذ  
حقه فلم يصير مقتضيا فثبت في يده امانة وكيل قال بعت وسلمت وقبضت الثمن وهلك  
او دفعته الى الامور صدق لانه اخبر عما هو مسلط عليه فثبت في يده لانه مؤتمن مما جئته  
فان لو اشترى المبيع بعيب عزم الوكيل الثمن للمشتري لانه اقر باستيفائه ولا يرجع  
على الامور لان قوله معتبر في نفس الضمان لا في الايجاب على الغير وباع التام المبيع  
ويؤثر البايع ما لو لا المشتري وقضيه لا مولاه بدل بكم ولو اقر ان قبض الامور الثمن  
والكم هلكه او دفعه اليه رجع الامور على الامور لان اقراره بمض الوكيل اقرار بان  
المقبوض واقع له ويد الوكيل بامانة ولو وكله بالبيع ولم يسلم اليه فادعى الامور ان يباع  
وقبض الثمن وهلك عنده او دفعه الى المالك لم يصدق الوكيل على شيء من ذلك ويقال للمشتري  
ان سئل فانتقد الثمن وخذ البيع والا فاسخ البيع وارجع على الوكيل ما لقيت من الثمن

التمن وكل شركته ببيع امة بينهما فباع واقتد الامر بقبض البايع الثمن وكذا البايع سقط حط  
الامور لانه اقرار المشتري برى عن كل الثمن وهو يمكن ابراءه عن حطه فقط فمضت اقراره عليه  
وسلم ما بقي للبايع وحطه بانه ما قبض ما اوصى الامور وان اقر البايع ان الامور قبض الثمن وانكر  
الامر سقط حطه وما بقي بينهما لان قوله مقبول في البراءة دون ابطال الشركة ولكل واحد خليف  
صاحبها ما لقي وكل مدونة او عين ان يبرى دية او يحلله او يهب له ففعل صح لان التوكيل  
حصرا بملك الموكل وكذا الوسا له ان يبرى فقال ذلك اليك فابا لنفسه جاز وكذا لو قال العبد اعتق  
اوقات البراءة طلقني فقال ذلك اليك فطلعت نفسها او اعتق نفسه جاز كانه قال جعلت  
اليك ما سألته ولو امر عبده ان يكتبه فطاب نفسه لم يصح لانه يؤدى الى التضاد لانه معاوضة  
كذلك ما من لا يكتبه بالواصة ولا يؤدى الى التضاد وتكليف لعام الوديع امانة  
تلكه حتى لا يملك التمكن من عينه لانه من الفاظ الاباحة ولو اوصى الى رجل فقال له ضع ثلث  
مالي حيث شئت لم وضعه في نفسه امر ببيع فباع بغير فاسد لم يكن مخالفا لان الامر  
مطلق وهو يفيد موجب ان يبيع باقرا ما امر به او يبرى في اجل امر به وكذا الامور بالشركة  
ولو امر ببيع عبده بالف فباع به ووطر حمر غير عين لم يكن مخالفا لانه في الشراء فكان  
حلالا الى خبر وان كانت معينة كان مخالفا بحصتها دون ما بقي عندا به حينئذ لانه وكله  
بالبيع وهو شري في حقه الحمر لان الحمر او كانت معينة كانت مبيعة فعنده يقسم العبد  
على الثلث والحمر فيصير الوكيل حصة الحمر لا غير وعندهما يصير كل القيمة بناء على ما قالوا  
فمعيه كانت مبيعة فعنده على ان الوكيل يبيع العبد لانا ع نصفه يصح عنده وعندكم لا  
فان قبل ان لا يملك عندهما اذا باع ببعض الثمن اما لو باع بكمه فلا تملك نعم لو كانت  
صحيحة لا ارتفاع ضرر التبعية يحصل المسمى وهلاك يحصل الفساد وان كان مكان الحمر  
ميتة او ما بعين او بغير عين لم يكن مخالفا لانه لا قيمة لما زل فلم يقابل به شيء من العبد  
فثبت كماله بالان والى ولو كان مكان العبد كبر بقر الجواب فيه كالجواب في العبد الا ان  
هذا بالاتفاق لانه يمكن بيع بعضه اجماعا لانه لا ضرر في التفريق ولو امر ببيع عبده  
من نفسه بالف فباعه الى العلى صح لانه امره باهتاقه فصح مع جهالة الاجل خلاف البيع  
وعتق والقبض لسيده لان التوكيل حصرا بالاعتاق فخرج الحقوق الى الامور ولم يملك  
لما عرف ودفع الى رجل الثمن وامره ان يشترى به عبدا او يبرى من عبده لا خمسائة فاشترى  
فاشترى ولفظ على انه لا خمسائة وانكر له مرعاها وقسم العبد اثنان لثلاثة لاس باللف وللم  
للكم خمسائة لانها لو اطلق لم يثبت قول كل واحد على صاحبه وثبت حق نفسه صح



ابرا الوكيل بالبيع وحطه واقالته وتاخير وقبول الحوالة وصحن للموكل لانه عاقد لنفسه في  
حق من عاقده ولهذا كانت الحقوق ترجع اليه فيبيع هذه الاشياء منه كما لما كان لا يخرجه  
للموكل لانه في حق الموكل عاقد للموكل وقال ابو يوسف لا يصح شيء من ذلك لانه تصرف  
بغير ملك ولا امر فلا يصح كالا عتاق فان اقران الامر قبضه او غضب او استقرض  
ملكه بعد البيع لا يضر لانه كوفعل بنفسه لا يضر فكذلك اذا اقر على موكله وبرى المشترك  
لانه اقر باستيفاء صحيح ولو اقر ان غضبه او استقرض قبل البيع برب المشتري وخمس  
الوكيل لانه ما اقر بالاقتضاء سبق القرض فكان كالابرا وكذا لو اقر بالمقاصة باجر  
او مهر او جناية قبل البيع او بعده لان القبض بالمقاصة ليس من مقتضيات العقد فتدبر  
عن ما اشترى وتبدل وان لم يقبض البائع المبيع لاستيفاء الثمن لان البائع حق حبس  
المبيع لاستيفاء الثمن وطولب الوكيل بالحق في حقوقه فلو كان الوكيل محسب انقذه  
احد ان شاؤوا رجع على الوكيل كغير الرهن وان لم يقدح برضا الموكل عند اية حيلة  
وعندها لا يشترط رصاه وهي فرع الحق على الخرفان فضل فهو للموكل لانه بول ملكه وان  
نقص فعلى الوكيل وكبر اشترى عبدا ومات في يده واستحق ضمن المشتري ان شاء  
لانه غاصا بالقبض ورجع المشتري على بايعه بثلثه ورجع على امره ان نقره من ماله وان كان  
العبد ابن ملكه المشتري بضمان القيمة وان شاحن المشتري البائع لانه غاص بالقبض  
بالسلم ولا يضمن الامر لعدم القبض منه ولو لم يضمن كان الامر هو الذي اشترى  
وكل وكيل لا يتبعضه ضمن المشتري الا مزايا اما الوكيل والبائع فلما مزاياهما لا فرقان  
الوكيل بالقبض نائب حتى صح نيته عن القبض فاستقل فعلة اليه بخلاف الوكيل بالشركة لانه  
اصبر في القبض حتى لا يصح اليه فلا يصير الامر بايعه باع ووكيل رجلا بعض عنه فاست  
قبضت وهكذا وقعته كالبائع وانكر البائع صدق لانه مستطع عليه فان وجد المشتري  
بالعبد عيار رده على البائع لانه الحكم وليس عليه شيء من ضمان الثمن لانه لا سفاد اقرار الوكيل  
عليه ولا يضمن الوكيل لانه امين باتفاقهم وبيع العبد فيه فان فضل فلا مردان نقص  
فلا شيء والوصي كالوكيل بعد بلوغ الصغير اذا باع الوصي واقر بقبض الثمن وان  
ضاع عنده او اتفق على الورثة لم يثبت الورثة وانكر والبائع او اقر وانكر واتقص  
الثمن فالقول للوصي لانه مستطع على البيع وقبض الثمن فان وجد المشتري بالعبد المبيع  
عيار رده على الوصي وصحن له الوصي الثمن لا اقراره بالقبض ولا يرجع بالثمن او  
الورثة لان قول لا تقبل حقه من بياح العبد حقه اقرار امين القاضي ببيع التركة وقبض

وقبض الثمن وانما الغريم وكذب الغريم الكل او الايضا فالقول للامين ويبرأ المشتري  
فان وجد المشتري به عيبا فالغريم حقه في عيبه الامر ان اقر بعض الامين الثمن لانه لما اقر  
بالبيع وقبض الثمن صار مقرا بان البيع وقع لانه ما يبيع الا لاجله وقد تعذر لحاق العيب على  
العاقلة لانه كالتحريم في حق من يعهد عليه نفعه ولا يكون الغريم الا اول حيا الغريم اقرار  
اثبت دينه على الميت لان الامين مصدق في حق براءة نفسه لا في الزام الضمان على الغير ولو اقر  
القاضي واشهد شاهدان على انه من فلان وسلم موهبة الثمن الى الغريم وانكر هو ثم عزله  
او مات واثبت الغريم الثمن دينه عند الثالث اذ الغريم الثاني الاول لان قول القاضي حجة  
في حق الكل بطر توكيل الغير او عكسه لانه اشترط الامانة في موضع الضمان واستلزام الضمان  
في موضع الامانة وكلهما باطلان كاستلزام الضمان على الموصي والمستعير والمضارب  
وقد مرت المستعان وبطلان احتمال الوكيل ان لو اقبل الحق الامر بان حال المشتري الامر  
بالثمن على الوكيل وقبض الحق لكان باطلا لا لانه لو ضحت لضمن الوكيل الثمن فيؤدي الاما وكذا  
بخلاف صلح الوكيل مع الموكل على اية بعينها للموكل فانه يكون وكذا اذا قبض الوكيل الامر لنفسه  
على المشتري بغير عاصح وبطل ببيع بغيره بغيره له على مشتريه وكذا الوصلح او قبض على ان يكون  
الثمن له بطلان في قلبك الدين من غير من عليه الدين وكذا ان حال الوكيل الامر بالثمن على المشتري  
لم يكن حلالا لان الحوالة نقل الدين من دمه الى دمه فيقتضى قيام الدين في ذمة الوكيل لنقل  
الى المشتري ولادين في ذمة الوكيل ولكن يصح وكالته لان حق المطالبة بالثمن للوكيل كحق  
العقد في اذنا يوكل الى امر به محل على الوكيل لا تصحى لتصرفها وبطلان في موضع من القبض  
بعد بيعه لان اليد ثابتة له عند البيع فلا يملك ابطاله وبطلان في الوكيل عن التسليم بعد البيع  
الى المشتري حتى يقبض الثمن منه لان الثمن وقع على المشتري فبطل وقال ابو يوسف يصح  
لان الحقوق تابعة للعقد والبائع لا يبارق المبيع بخلاف ما لو قال لا يبيع الا بحضر فلا  
او حتى يشهد او حتى يقبض الثمن فانه يصح لان البيع حقه فصحة تنقيده ولو باع ببينة  
ثم قال لا يقبض عنه الا بيده او بحضوره لان صح لان التوكيل جري في القبض فلا يملك الاعلى  
الوصف المأمور به ولو قال بعه هذا بعه هذا او بنقد او من فلان بعد حقه لو باعه في  
اليوم او بالنية او من غير لا يكون لان التعيد مفيد ولو قال بعه في السوق لا سقيده  
حتى لو باعه في داره جاز لانه غير مفيد وعنده من لا يكون لانه خالف امره ببيع فباع  
وقبضه من بيت امره فمات في يده لم يضر لانه ثبت له حق القبض ليسلم ولا مردان يشتر  
منه او من مشتريه ولو قبضه قبل بيعه وقد خافه عن قبضه فمات قبل البيع او بعده ضمن القيمة











وهو احضار الخصم وجوب حضور المطالب بالجواب وجوب الجواب واليمين اذا انكر وقال  
بالبينة ولزوم احضار المدعى وانما سئل ما يتعلق بها الاحكام التي بينها وفساد الدعوى حال  
معنيين اما ان لا يكون ملزوما بشيء على الخصم لانه يمكن ادعى على غيره او يكون المدعى  
مجهولا في نفسه لان فائدة الدعوى لا الزام بواسطة اقامة الحجج والالزام لا يتحقق في المجهول لان  
القاضي لا يمكن من القضاء بالمجهول ببينة المدعى ولا ينكول المدعى عليه فان كان المدعى عينا في  
يد المدعى عليه كلف احضاره ليسير اليها بالدعوى كما في الشهادة والاستخلاف لان الاعلان في  
ما يمكن شرط في دفع المنقولات بالاشارة لانه لا يبلغ اسباب التعريف حتى قالوا في المنقولات  
بالاشارة لانه لا يتعذر نقلها كالرجل وكذا ما حضر الحاكم عندها او بعث امينا وان لم  
يكن حاضرا ذكر قيمتها لم يصير المدعى معلوما لان الاعيان متفاوتة والشرط ان يكون  
الدعوى في معلوم وقد تعذرت مشاهدتها عندها فوجب ان تذكر قيمتها لم يصير معلوما  
وقال الفقيه ابو الليث يشرط مع بيان القيمة ذكر الزكوة ولا نوبة وقال القاضي  
في الزكوة وصاحب الزكوة وان كان العيين عايبا ولقوله في يد المدعى عليه والكر  
ان يمين المدعى قيمته وصفته سمع وعواه وتقبل بيئته وان لم يبين القيمة فقال غضب  
من عين كذا ولا يقرى انه هالك او قائم كذا اذ لم كانت قيمته ذكر في دعائه الكساف  
سمع وعواه لان الاتان ربما لا يعرف قيمة ما له فلو كلف بيان القيمة لتضربه ولو كان  
المدعى عتارا وذكر حذوه لتعذر التعريف بالاشارة لانه لا ينقل فيصار الى التحديد اذ  
العتار يعرف به وبذكر حذوه لا رجة فان ذكر ثلثه من الدرود يكتفي بها عندنا خلافا  
لغيره ان التعريف لم يتم وليس ان الاكثر حكم الكل بخلاف ما اذا غلط في الرابعة  
لانه كلف به المدعى ولا كذلك تركها وتطبيق لفظة النوعي شرعي متى تضمن منقوله فان  
الشهادة تقتضي عليه فان سكتوا عن جنس الثمن ولو ذكروا ذلك واختلفوا لم يتقبل  
وكما يشرط التحديد في الدعوى بشرط في الشهادة وان ذكر ثلثه من الدرود قبلت  
بها وتحم عندنا خلافا لما مر في كذا سما اصحاب الدرود والاسباب ولا بد من ذكر حذوه  
لان تمام التعريف به على ما عرف فان كان الرجل مشهورا يكتفي بذكره وفي الدرار لا بد من  
التحديد وان كانت مشهورة عندنا به حفيظه وعندنا لا يشترط لان الشهادة حفيظه  
عنه وليس ان قدر حاله يصير معلوما بالتحديد وفكر انه في يد المدعى عليه لانه انما  
يصير خصما يكون في يده فاذا لم يكن في يده فلا خصوصية بينهما ولا يثبت اليدين العتار  
بتصادق المدعى والمدعى عليه انه في يده ببيئته بالبينة او علم القاضي في الصحيح فربما

فدما يكون العتار في يد غيره او قد تواضعا على ذلك خلاف المنقول لان اليد فيه معان وفكر  
انه يطالب به لان المطالبة تحت المدعى فيشرط طلبه لانه كتمان يكون مرهونا في يده او مجهولا  
بالعين في يده وانما يزول هذا الاحتمال بالمطالبة فلهذا قالوا قلنا في المنقول يجب ان يقول في يده  
بغير حق وان كان وينا في الذمة ذكر انه يطالبه لما قلنا ولا بد من توقيفه بالوصف لان الادب  
يرف به واذا صحت الدعوى سأل المدعى عليه عنها ليتضح وجه الحكم بالبينة خلاف الحكم بالاقرار  
فان اقرضه عليه بها والحلاق لفظ القضا توسع لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضا  
ولان الحكم من القاضي الراسل المرجع على موجب ما اقر به خلافا للبينة لانه انما يصير حجة بانصاف  
القضا بها وان انكر طلب القاضي من المدعى البينة على دعواه لان الاصل في فصل خصوصية  
البينة وبهذا يدارس رسول الله عليه وسلم حيث قال للمدعى انك بيئته فقال له فقال له يمينه  
سأل ورتب اليمين على عدم البينة فلا بد من السؤال عن البينة ليتبين من الاستخلاف  
فان احضر البينة قضى عليه بها لانه نور وعواه بالبينة في فعله من البيان كما هو كماله  
واضح يظهر بها الحق من الباطل وقيل في فعله من البيان اذ بها يقع الفصل بين  
الصادق والكاذب وان عجز عن اقامة البينة استخلف القاضي اذ الحسن المدعى  
ذلك كاردية وانما شرط طلبه لان اليمين حق المدعى قبل المدعى عليه او الاضافة تحرق  
اللقم المقتضية للاختصاص تنصيص على ان اليمين حق المدعى والفقه في ان المدعى  
يزعم انه ارتوى بالكاره حقه فشرع الاستخلاف حتى لو كان الامر كما زعم يكون اتوا بجملة  
اتوا فاليمين العاجز تدفع الديار بلا دفع والا يبال للمدعى عليه الثواب بذكر اسم الله تعالى على سبيل  
التعظيم صادق ولا يتصور به بوجه **باب** **اليمين** واذا كان  
المدعى كبيئته حاضرا في المصرو وطلب اليمين لم يستخلف عن اية حفيظه وقال ابو يوسف  
يستخلف ليعوم قوله نعم البينة على المدعى اليمين على من انكر ولا به حفيظه انه نعم قال  
المدعى كبيئته قال فقال له يمينه فانما جعل اليمين للخصم عند عدم الشهادة فلا يكون له عند  
وجه الشهادة كالمالك كانت البينة حاضرة في المجلس ويختم مع اليمين حفيظه في رواية  
ومع اليمين يوسف في رواية ولا يثبت بره اليمين على المدعى وعندنا انما يفي اوله يمكن  
للمدعى بيئته اصلا وحلف القاضي المدعى عليه فنكحل بره اليمين على المدعى فاذا حلف  
قضى به والا لان الظاهر شاهد المدعى بنكوله فحتم يمينه كالمدعى عليه وكذا اذا قام  
المدعى شاهدا واهدا وعجز عن اقامة شاهد اخر فانه يبره اليمين عليه ان حلف فحلف  
بالقوة وان نكل يقضى له بشي لانه نعم قضى بشاهد يمين وعندها يستخلف المدعى عليه



فقط ويقض عليه بالنكول لقوله نعم البينة على المدعى واليمين على من انكر ومطلق التمسك بيمين  
اشتمالها على كل واحد منها على قسم صاحبه فيدل على ان حبس الايمان على المدعى عليه ولا  
يمين في جانب المدعى لو الا لولا الاستغراق للجنس فمن جعل بعض الايمان حجة للمدعى  
فقد خالف النص وحديث الشاهد واليمين غريب وما رويناه مشهور تلقته الامم  
بالقبول حجة ههنا في غير التواتر فلا يعارضه على ان يحكي بن قدره ولا يقبل بينة ذك  
اليد في الملك المطلق وبينة الخارج اولى وقال الشافعي بينة ذي اليد اولى من بينة  
الخارج فيقتضيه بينة ذي اليد كيدنها باليد لا يملك ولا كفول لوت زعماني  
دائم وكل واحد منها يدعي انا وابنة تحت في ملكه واقاما البينة يقتضيه بينة ذي اليد  
ولو برهان على نكاح امرأة والمراة في يد احد ما تقبل بينة الخارج ولو لو على كل  
واحد انا امة وتبرها او اعقبتها او استولدها قضي بينة ذي اليد ولو كانت  
البيانات شرعية للاثبات لا يها وان كانت في التحقيق حبيته مشكوكا ولكن لما  
لم يكن لنا علم بذلك ولا حكام عندنا ثبتت باسبابها احداث البينة حكم الاثبات كالعلم  
الشرعية فانها امارات في حق الشرع وفي حقا لما حكم الاثبات كالعلم الشرعية فانها  
ولهذا وجب الضمان على الشهود عند الدخول لان الحكم على الشاهد اتم ايجابا وبينة  
الخارج اكبر خارجا اثباتا لانه بينة يستحق على ذي اليد الملك الثابت له بظاهره  
وفواليد لا يستحق على الخارج بينة شيئا لانه لا يملك الخارج بوجه فطانت اولى بالشهود  
لان البيئات للاثبات فيبطل التخرج اولا من حيث النبوة فان استويا فحينئذ باليد  
لما في النتائج فانها استويا في الاثبات فان كل واحد من البنين اولى بالملك لصاحب  
وكذا اليد لا تدل على العتاق والتدبير والاستيلاء والملك فاستوقت البيئات في الاثبات  
فتخرج بينة ذي اليد ليدركه ذلك الخارج هو المدعى والبينة بينة المدعى بالخبر اذ  
الخبر يدل على ان جنس البيئات في جانب المدعى قضيته كخوف الاستغراق فلا  
يتقضي بينة في جانب المدعى عليه اذ ليس وراء الجنس شيء ولا تدل على المدعى عليه عن اليمين  
قضيته المدعى بالمال على المدعى عليه بسبب النكول عندنا وعند الشافعي لا يقضي به بغير  
اليمين على المدعى فان حلف المدعى اخذ المال وان ابي انقطعت المنازعة بينهما لاثبات  
النكول فحينئذ ان يكون تورعا عن اليمين الكاذبة ويحكم ان يكون برهنا عن اليمين  
الصادقة كما فعله عثمان رضي الله عنه فقال خشيت ان يوافق القدر يمين فيقال انه  
حلف كما ذابا فاصيب باليمين الكاذبة ويحكم ان يكون لا شبهة لالحال والكملة لا يكون

لا يكون حجة ويمين المدعى دليل الظاهر كما كانت يمين المدعى عليه وصورة اليها ولسنا  
ان اليمين واجبة عليه كقولهم واليمين على من انكر وسرك هذا الواجب للنكول دليل  
على انه باذل او مقتراد لو لم يكن كذلك لا قدم على اليمين تقضيا عن عدم الواجب  
وهو فعل الضرر عن نفسه بدل المدعى والشرع الزم التورع عن اليمين الكاذبة  
دون الترفع عن اليمين الصادقة فتخرج هذا الجانب في كونه ونسب للقاضي  
ان نقول له ان اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت ولا قضيت عليك  
بما ادعى وتعد الاثبات لا اعلام لكم اذ هو مجتهد فيه فكان حلفه كافيا فاذا كرر العرض  
عليه ثلاث مرات قضي عليه بالنكول والتدبير بالسك في كل من اليمين لاريم في كل  
عن ابي يوسف ومحمد والجمهور على انه لا احتياط حتى لو قضي بالنكول حلفه فضاء  
والصحة ولا يدارن يكون النكول في مجلس القضاء وهل يشترط القضاء على فون  
النكول فيه اختلاف في النكول قد يكون حقيقيا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بالاد  
يسكت وحكمه حكم الاول اذ اعلم القاضي انه لم يكن من طرش والاخر في الصحيح  
ثم عند ابي يوسف ومحمد يختلف في النكاح بان ادعى رجل على امرأته وهي عليه نكاحا  
والاخر ينكر والرجعتين لو عت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجع في العدة  
وانكر الاخر والنفى بان ادعى المولى عليها او هي عليه بعد العدة انه فاته في العدة وانكر الاخر  
والاستيلاء بان ادعت امة على سيدها انها ولدت منه فهذا الولد او ولد اقرضا  
وانكر ولا يثبت من الجانب الاخر اذ لو وقع المولى بنبات الاستيلاء باقراره  
ولا يعتز اكارها والرق بان القضي على جبر ان عبده او ادعى المجهول عليه انه  
عبده وانكر الاخر والاسباب بان ادعى على مجهول النسب انه ابنه او هو يدعى  
عليه والاخر ينكر والوكلاء بان لوقى على معروف انه معتقه ومولاه او ادعى  
المعروف ذلك عليه او كان وكلمه ولا المولات والاخر ينكر وعند ابي حنيفة لا  
يستخلف في هذه الاشياء ولا يستخلف في اللعان واللعان عندهم وصورة اللعان  
ان يدعى المرأة عليه القذف بالزنا ووجب اللعان وهو ينكر كما ان هذه  
حقوق سب مع الشبهات فيجوز فيها الاستخلاف كالاموال وعكسها للحد  
وهذا لان فاذن حلف ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار لان اللعان واجب  
فتكره دليل على انه باذل او مقتر ولا يمكن ان يجعل باذلا بدليل ان النكول معتبر  
من الماذون والمكاتب وهما الاصلان البطلان فحينئذ مقرا ضرورة والاقرار



يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفسه والسكوت محتمل  
ولا يكون حجة فيما يسقط بالشبهات والتلعان هذا الزواج فاسميه هذا القبول  
ان السكول يدل وابطاحه هذه حقوق لا يجري فيها البذل فلا يقضى فيها بالسكول  
كالقصاص في النفس وعكسه الاموال وهذا لانما حمل على الاقرار كذبه في  
الاسرار ولو جعلناه بدلا لقطعنا الخصومة بلا تكذيب فلان هذا الولي صيانة للمسلم  
عن ان يظن به اكذب والسكول يجري في هذه الاشياء فان المرأة لو قالت لا نكاح  
بين وبينك ولكنه بذلت لنفسه لا يعمل بذلها وكذا لو قال لست بابن لفلان  
ولا مولاه بل انا حر الاصل ولكن هذا يوزن بالدعوى فالحكم ان يدعي  
وكذا لو قال انا حر الاصل ابدل نفسي ليشترى لا يعمل بذله اصلا بخلاف المال فانه  
لو قال هذا المال ليس له ولكنه الجته وابدله كماله تخلص من خصومته صح بذله  
فالصالح ان كل من يبيع الا باحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بالسكول وماله مالا وانما  
اعتبر السكول في العبد لما ذون والمطابق وان كان السكول بذلا لانه بدل لفروغ  
دفع لخصومة فلا يجد بدلا منه فيملكه كالتضيعة البسيطة فانه يسئل لو كان  
بذلا لما جرى في الدين لان حله الاعيان لا للديون اذ البذل والاعطاء لا يجريان في  
الاوصاف والدين وصحت في الزمة قلنا البذل صان ترك المنع كان المدعى  
ياخذ منه بما يشاء عي انه ياخذه حق نفسه ولا ما يوجبه وامر المال حين خلاف النكاح  
وكنه فان قيل هذا التعليل مخالف للحديث المشهور وهو قوله عم واليمين  
على من انكر قلنا حصر منه كرويه والتلعان في ان يخص هذه الصور  
بالتقياس قال القاضي فخر الدين في الجا مع الصغير والفتوى على قولها  
ومسئل سفي القاضي ان ينظر حال المدعى عليه فان رآه متعنتا يكلفه وهذا  
بقوله وان كان مظلوما لا يكلفه اخرا بقوله ويستخلف في السرقة فان نكل ولا  
يقطع لانه في السرقة يدعي المال والحد والجاب لذلك ياحمه الشبهة والجاب  
المال ياحمه الشبهة فيثبت به كما ثبت بشهادته رجل وامرأتين فانه لا يثبت القطع  
ويحضر للمال واذا ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول استخلف الزوج فان نكل ضمن  
نصف المهر عنهم لان الاستخلاف يجري في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المقصود  
المال وكذا في النكاح اذ ادعت الصداق والتفقه لانه دعوى المال فيثبت  
بسكوله المال لا النكاح وكذا في النسب لو ادعت صا لدارث والحج في التقييد والتفقه

والتفقه واحتجاج الرجوع في الهبة لان المقصود هو الارث اذا قال المدعى عليه  
انه اخو المدعى عليه لايه وان اباها مات وترك مالا في يد هذا المدعى عليه وكصانه  
اذا ادعى حجابا قال هذا الصغير الذي التقطته اخي وله ولاية الحج عليه  
وانكر ذو اليد والتفقه اذا قال المدعى وهو من انه اخو المدعى عليه فانرضى له  
عليه التفقه وانكر المدعى عليه ان يكون هذا المدعى اخاه وبطلان حق الرجوع بان  
اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فانه يستخلف المدعى  
عليه عما مدعى من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال او الحق  
لا النسب وانما استخلف في النسب المحرق عند ما اذا كان منسبا ثبت باقراره بانه ان  
اقرار الرجل بيمينه بالاب والابن والنفسه والمولى واقرار المرأة بيمينه بالاب والزوج  
والمولى ولا يبيع بالابن لان فيه تحمير النسب على الغير فلان اقرارا على الغير  
فلا يبيع ولو ادعى رجل انه ابوه او ابنه ولم يدع مالا بيمينه يستخلف عليه ماله لانه لو اقر به  
ثبت حقيقته لرجاء السكول الذي هو اقراره وان ادعى انه اخوه او عمه او ماله  
ذلك لا يستخلف المدعى عليه لانه لو اقر به ثبت لان فيه تحمير النسب على الغير ومن  
ادعى على غيب قصاصا لم يستخلف لبعاء فان نكل فيها ذون النفس اقتصر منه  
وان نكل في النفس لم يقتصر بغير ولا دية ويجبس حقه بغير وكيف وهذا عند ابي  
حنيفة وعندهما يلزمه الدية فيها ولا يبيع بالقصاص لان العصاص فيها ذون  
النفس عقوبة تور بالشبهات ولا يثبت بالسكول كالقصاص في النفس وهذا  
لان السكول وان كان اقرارا عند ما فيه شبهة لانه ان متنع عن اليمين تورعما عن  
عن اليمين الصا وقة لا يكون اقرارا بل يكون بدلا واذا امتنع القوي بيمينه الدية  
بخلاف ما اذا اقام على ذلك رجلا وامرأتين او الشرا وبيع الشهادته فانه لا يقضى  
بشئ الاصل ان المال مشرووع فيه اذا اضيف التعذر الى من عليه اعتبارا بالخطأ  
واذا اضيف الى الولي لا يجب المال وهذا اضيف التعذر الى من عليه حيث لم  
يصرح بالقرار فاسميه خطأ ولم اضيف الى الولي الذي اقام تلك البيعة فلم يجب  
المال ونظمت اذا اقر بالخطأ والولي يدعي وبكسبه لا يجب المال وله ان  
الطرف من البذل فيستوفى بالسكول كما لا بد وهذا لان الاطراف تسلك بها مسلك  
الاموال لا حقا خلفت وقاية للنفس كمال فيجري فيه البذل بخلاف النفس التي ترى  
انه لو قال اقطع يدي فقطع لا يغير شيئا وهذا اعمال للبذل وانما لم يجر لعدم الفائدة



والمال كذلك اذا لم يتضمن اطلاقه اذا كان مفيدا بان وقع في يده الكلمة فقال لا آخر اقطع  
يرى حلا قطعا ولو قطع لا يجب عليه شيء والبذل هنا مفيد لانه يصير به متورعا عن اليمين  
الصادقة ويندفع خصومة عنه فصار كقطع السن الوجع واما الكلام في المعنى فيها يتولا  
ان النكول وليس فيه شبه فلا يصح للشك ووجب المال اعتبارا بالخطا وهو قوله ان النفس ليست  
بمحل للنكول فلا يصح اطلاقها بالنكول الذي هو بطل الا ترى انها مقصودة وسائر نعيم الدنيا يتبعها  
ومن قال لا آخر اقلته نفس لم يرد فعله واذا امتنع القوم واليمين حق مستحق فحسب به كما في  
النسابة اذا امتنع واحد من اليمين يحبس حتى يكلف لان اليمين فيها مسخرة تعظيما لامر  
الرب لا انها منك مفعلة صالحة للتعظيم واذا قال المدعي انه شهده حضور في المصدر وطلب  
حلفه لم يكلف عندنا حنيفة وقربناه ولكن يقال خصم اعطى كفيلا بنفسك ثلثة ايام كيلا  
تغيب فيبطل حق المدعي وكذا ان يكون الكفيل موقوف الادارة فيصرف اية التكفير  
وهو الاستيناق واخذ الكفيل بعد اقامة البينة قياس واستحسان وقيل اقامتها يجوز  
الدعوى استيناقا عندنا اذ فيه نظر اذ المدعي حتى لا يغيب فيتمكن من اقامة البينة عليه ويمكن  
القاضي من القضاء عليه فيحصل احياى حق المدعي وليس للتكفير كثير ضرر بالمدعي عليه  
لانه ان لم يكن من قصده الاختلال بتضرره وان كان من قصده الاختلال كان ظاهرا فلا ينظر  
له فيكون احتياطا اذ الكلمة يعتد الوجوب والحضور مستحق عليه بحج الدعوى ولهذا اجاب  
اعطاء الخصم بطلب المدعي وحال بينه وبين استيفائه فيصير التكفير باحصاءه  
والقدر ثلثة ايام مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح وعن ابي يوسف انه يقول  
بما بين مجلس القاضي ولا فرق في الظاهر بين المامل والوجيب والكثير من المال فيظير  
وعن محمد انه ان كان معروفا والظاهر من حاله انه لا يخفى تقسيمه بذلك القدر لا يجبر على  
اعطاء الكفيل وكذا لو كان المدعي حفيرا لا يخفى المراه بعبءه بذلك القدر لا يجبر على  
اعطاء الكفيل ولا بد للتكفل من قول له شهده حضور في المصحة لو قال المدعي لا بينه  
في اوشهوه كعب لا يكفل لانه لا يدين فيه فان ابى ان يعطيه كفيلا لازم له ان  
دار معه حيث سار حتى لا يغيب ولو كان غريبا لازم مقدار مجلس القاضي وكذا لا  
يكفل الا الاخر المجلس لان في اخر المجلس اخذ الكفيل والملازمة زيا واما على هذا  
اضرا بالغرر لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهر اوله ان يطلب  
وكيلا خصومة حتى لو عاب الاصيل بقم البينة على الوكيل فتعاضد عليه وان اعطاه  
وكيلا لانه ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا اعطاه كفيلا بنفس الوكيل ان

له ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل لو كان المدعي دينيا لان الدين يستوفى من  
ذمة الاصيل دون الوكيل فلو اخذ كفيلا بالمال له ان يطلب كفيلا بنفس الاصيل لان الكفيل  
من الاصيل قد يكون ايسر وان كان المدعي مستقلا له ان يطالبه مع ذلك كفيلا بالعين  
ليحضرها ولا يخفى المدعي عليه وان كان المدعي رعا عارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا قبل  
المعصب وصح ان يكون الواحد كفيلا بالنفس وكفيلا بالخصومة لان الواحد يقوم  
بهما فلو اتحد وغاب قضى لان ذلك قضا اعانه ولو اقامت البينة فلم تترك مغاب  
المشهود عليه فزكيت لا يقض عليه طال غيبته في ظاهر الرواية لان له حق الرجوع في الشرح  
وعن ابي يوسف انه يقض به اخذ لخصا في **فصل في كيفية اليمين**  
**والاستحلاف** واليمين بالله مع دون غير لقوله مع لا تحلفوا اياكم ولا بالطور  
فمن كان معكم حالنا فليحلف بالله او ليؤمر ولا يحلف بالطلاق والعناق لما  
روينا وقيل مع زمانا ان الحج الخصم ساغ للقاضي ان يحلف بالطلاق لقوله تعالى  
الناس باليمين بالله تع وكثرة الاحتجاج بحلف بالطلاق ويخلط بذلك  
او صافه كقوله مع قروا لله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن  
الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا  
المال الذي اوعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وله ان يزيدي في التخليط على انه ولم  
ان ينقص منه الا انه يتناط فلا يذكر بلفظ الواو كيلا يشكر عليه اليمين اذ المستحق يمين  
واحدة وان شاء القاضي لم يخلط فيقول قروا لله او والله وهذا كان المقصود  
منه النكول واحوال الناس فيه شتى فمنهم من تمنع اذا غلظ عليه اليمين وتجاوز  
اذا لم يغلظ ولا يغلظ على الرجل الموروف بالصلاح ويغلظ على غيره وقيل يغلظ  
في الخطير من المال دون القير ويحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على  
موسى وم والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى وم والمجوسي بالله الذي خلق  
النار فيغلظ على كل واحد بما اعتقد يغلظ اليمين به ليكون رادعا عن الاقدام  
على اليمين الكاذبة وعن ابي حنيفة انه لا يحلف احد الا بالله خالصا تقاديا على  
تشريك الغير معه في التعظيم وفكر الحلف ان لا يحلف غير اليهودي والنصراني  
الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لما في ذكر ان رضى اليمين تعظم النار لان اليمين  
يشعره ولا ينبغي ان يعظم النار بخلاف التوراة والانجيل لان كتب الله واجب التعظيم  
ولا يحلف الوثني الا بالله اذ الكفرة كلهم مع اختلاف كلمهم يقولون بالله تعالى



قال الله تعالى ولا تاتونهم من قبلهم ليقولوا الله ولا ان تاتونهم من خلفهم من خلق السموات  
والارض ليقولوا الله ولا تاتونهم من خلفهم ليقولوا الله ولا تاتونهم من خلفهم ليقولوا الله  
ممنوع عن ان يحضرها ولا يجب تغليب اليمين على السلم بزمان ولا مكان ولا  
الشافعي ان كانت اليمين في قسامة او لعان او في مال عظيم يبلغ عند من يملك  
لا يختص بالمكان فبين الركن والعمام في مكة وعند منبر النبوة في المدينة وعند  
الحامع في غيرها والمسجد ان لم يكن ثم جامع وبالمزمال بعد العصر يوم الجمعة  
اطلاق قوله ثم واليمين عمام الكرو والتهيص بالمكان والزمان زيادة عليه ولا  
في تكليف القاضيه حضوره في جابينا وهو مدفوع بالنسب وفي التغليب بالزمان  
تاخير حتى المدعى في اليمين لا ذكر الزمان ولا ان اليمين سب لنقض الخصومة فلا يفتق  
بما لا يثبت ويبنى ان كل من عصى الله ما يثبت ما يبيع قائم وتكاح قائم  
عليك ردة وتايه بايت ملك الان في دعوى البيع والنكاح والغصب والطلاق  
والاضلال الدعوى اذا وقعت في سب ترتفع بعد وقت علم كالبيع والنكاح  
والغصب والطلاق فان اليمين يكون على المصلح لا على السب عند من يثبت  
وعند محمد في القوي انه ابتاع من هذا عبده بالدين فحلف بالله ما يبيعه ما يبيع قائم  
ولا كلف بالله ما بعته فلعنه باع ثم قال وفي دعوى النكاح كلف بالله ما  
يبيعه النكاح في قائم في الحال ولا كلف بالله ما نكحت فلعنه نكح ثم خلعها او اباحها  
وفي دعوى الغصب كلف بالله ما يجب عليك رده ولا كلف بالله ما غصبت  
فلعنه غصب ثم رجع وفي دعوى الطلاق كلف بالله ما جى باين منك الساعة وكلف  
بالله ما طلقها فلعنه طلق ثم راجعها او نكحها فحلف على اني صرح في هذه الوجه لانه  
لو حلف على السب ينضرد المدعى عليه وقدر لانه لو حلف على اني اخل  
السب كالبيع ونحوه يكون كاذبا ولو لم يكلف ب تسليم العبد العايد له  
ملك بالاقالة لانه لو ادعى المخرج الطاري لم يثبت قوله واذا حلف على اني صرح  
وفي المدعى والمدعى عليه حقا لعلى ان مقصود المدعى من دعوى البيع ونحوه ثبوت  
الحكم ومنه امكن انما حقا كان او لم من اياها حقا حتى احدها وانما حتى الاخر  
وعند ابي يوسف كلف في اجمع على السب لان اليمين تستوفي حتى المدعى فوجب ان  
يكون مطابقا لدعواه والمدعى هو السب لا لواعض باذكر بان يقول المدعى عليه  
لوا عرض القاضيه عليه اليمين ايها القاضيه قد سمع الان شيئا ثم تقايله فحلف كلف

عصم سم  
او مكن باليه  
او بالبيع نحو

يكلف للقاضيه على المصلح وعنه انه ينظر القاضيه انكار المدعى عليه ان انكر السب  
كالبيع ونحوه كلف على السب وان انكر كلف على المصلح على المصلح عليه اكثر القضاة  
وقال محمد الاسلام يفيض الى راي القاضيه ثم التحليل على المصلح هو الاصل عندهما  
اذا كان سببا يرتفع برافع الا اذا كان فيه ترك النظر للمدعى فحلف كلف على السب  
اجماعا وفلك بان تدعى مبتوتة نفقة والزوجه ممن لا يراها او ادعى نفقة بالحوار  
والمشتري من لا يراها بان كان شافعا او لو حلف على اني اخل بالمال عليك النفقة  
او ما هو مستحق للمنفقة بصرف في يمينه في معتقده فينفوت النظر في حق المدعى وان  
كان سببا لا يرتفع برافع التحليل على السب اجماعا لعبد المسلم اذا ادعى العتق  
على مولاه وجدا كونه كلف على السب بالله ما اعتقه لانه لا ضرر ولا فساد في التحليل  
على المصلح اذا كان ان يعوده رقيقا بعد العتق بخلاف الامة والعبد الكافر فانه  
حلف فيها على المصلح اي ما يوجب او ما هو حرج في الحال لانه يمكن كسر سب الرق  
على الامة بالردة والعتق والسبي على العبد الكافر ينقض العتق والعتق ولا يترك  
على العبد المسلم وعلى العلم في الارث ان لو ورث رجل عبدا فادعى رجل انه كلابيه  
للمدعى وار لو استحل في الوارث على دعواه كلف بالله ما يعلم ان هذا عبده وعلى  
المدعى في الشري والعتق ان لو وهب رجل عبدا فقبضه او اشترى رجل من  
رجل عبدا في رجل وزعم ان العبد عبده ولا يثبت له وار لو استحل في المدعى عليه  
يكلف على البتات واحله ان المختلف في الشرع على نوعين على البتات وعلى  
العلم فكلاهما مشرووع فانه علم حلف اليهود في القسامة بالله ما قتلتم ولا علمتم له قاتلا  
وهذا لان التحليل انما يرفع على مبلغ علم من يستحق فاما ان يكلف كماله فيمنع منه  
شرعا منظر حقه او يفعل فيصير اطلاق الباطل في المنفعة او الواسع ما لم يكن سبب  
شرعي وضع له وهذا يثبت علمه بان ملكه يصح تخليفه على البتات لوجه المطلق له فان له  
فقد نكل عما هو مطلق له فصار باطلا وما الوارث فلا علم له باصنع مورثه طاهر فلو  
حلفناه على البتات لا تمتنع عن اليمين مع كونها صادقا فيها فيستضرر فطوبى  
بالعلم ان كان له فاذ لم يفعل مع المالك ان صار باطلا والصف ابطان التحليل على المصلح  
نفسه يكون على البتات وعلى فعل الغير يكون على العلم في قيل ان يستقيم هذا ولو  
ادعى عليه رجل باق عبد قد باعه والمدعى عليه ينكر الباقي فانه يحلف على البتات  
وان كان الباقي فحلف عتق قلنا المدعى يدعى عليه ليسم غير السليم عن العيب وهو ينكر



واه فعله وصار الخليف على فعل الغير يكون على العلم الا اذا كان سببا يتصل به فيجوز  
كله على البتات على هذا فصل الرد بالعب لان اذا ما يتصل به اذ اسم العبد سلبا  
واجب على البائع رجل او على رجل مالا فان كانا مختلفين فافتدى يمينه بال او صالح  
عن يمينه على مال فهو جائز لما روي عن عثمان رضي الله عنه انه اذ اقر عليه اربعون درهما  
فاعطى شيئا فافتدى يمينه ولم يخلص وعن حذيفة انه اقرى يمينه بال ولا له لو حلف  
يقيم في القبر والعال والناس بين مصروق ومكروب فاذا افتدى يمينه فخرصان  
عرضه وهو حسن قالهم زبوا عن اعراضكم بامواكم وليس للمدعي ان يستخلف بعد ذلك

**باب التخالف**  
ابدا لانه اسقط خصومة باقد الميراث **باب التخالف**  
اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن او المبيع بان ادعى المشتري ثمن او ادعى البائع اكثر  
منه او اعترف البائع بقدر من المبيع ولو ادعى المشتري اكثر منه او اختلف الزوجان في المهر فادعى  
الزوج انه تزوجها بالثمن وقالت تزوجت بالنكاح فانها اقام البيعة فحلف لانه يوجه  
نور دعواه بالحج فيبقى في الجنب الآخر محقق الدعوى والبيعة اقوى منها لانه لا تلزم على  
التأخير الحكم والدعوى لا تلزم وان اقام البيعة فالبيعة المفضلة للزوجة او لان البيعة  
شرعت للآباء وفي الزيادة لا معارضة ولو كان الا حلف في الثمن والمبيع جميعا  
بان ادعى البائع اكثر مما يدعيه المشتري من الثمن ولو ادعى المشتري اكثر مما تقدمه البائع  
من المبيع في حالة واحدة فبيعت البائع او لم يثبت الثمن لانه لا يثبتا وبينه المشتري او لم  
في المبيع لانها اكثر اثباتا وان لم يكن لكل واحد منها يمينه قبل للمشتري اما ان ترضى بالثمن  
الذي ادعاه البائع والافسخ البيعة وقيل للبائع اما ان يسلم ما ادعاه المشتري من  
المبيع والافسخ البيعة لان الغرض قطع الخصومة وقد امكن برضا احدهما بما يرضى  
الاخر عليه فحي ان لا يجوز التنازع بالبيع حتى يسأل كل واحد عما يختاره فان لم يترضا  
استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر واصلم ان الثمن قبل القبض فحلف  
قيام السلعة على وفق القياس لان البائع يزعم على المشتري زيادة الثمن والمشتري  
ينكر والمشتري ادعى على البائع وجوب تسليم المبيع ما ادعاه ثمنه والبائع ينكره فكل  
كل واحد منهما منكر وتخليف المنكر موافق للقياس اما التنازع قبل القبض فعلى  
حلاف القياس عند ايه حنيفه واليه يوسف لان المبيع سلم للمشتري فلا يكون مترعيا  
على البائع شيئا فبقي دعوى البائع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر وانما يثبت  
التي لو بعد القبض بقوله نعم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها

تخالفا وتراوا ويبدأ بيمين المشتري في الصحيح وهو المردى عن بل حنيفه واليه يوسف  
وهو قول محمد وزفر لانه اقواهما ان لا يثبت الا بالكتاب او لا باليمين فكون دعوى البائع بالانكاح  
يبدأ بيمينه ولان اليمين انما شرعت لتأدية النكاح حتى لا يستخلف فيما لا يستوفى بالنكاح  
ونكاح المشتري بتجديد يمينه وهو تسليم الثمن ويكون البائع تناحرا فأيده لان تسليم  
المبيع حتى يستوفى الثمن فكل من تقدم ما يتحقق فأيده بالنكاح او لم وعن ابي يوسف انه  
يبدأ بيمين البائع لقوله نعم اذا اختلف المتبايعان فالحلف ما قاله البائع خضع بالذكر  
فكان ينبغي ان يكتفي بيمينه فانما تصح من اى ذك ذلك فلا يتنازع من اى ذك التقديم  
وقيل بغيره بينهما وقيل يبدأ بيمين الزم في النكاح عند ايه حنيفه ومحمد بخلاف  
لغاية النكاح كما في المشتري وقد ذكرنا في النكاح ان تقدم بينهما في البداء وهذا اذا كان  
مع عين بدين فان كان لا يبيع عين بعين او بمن يمتن بعد التنازع بيمين ايهما شاء  
لاستوثاقهما في قايمة النكاح وصحة التنازع ان حلف المشتري بالله ما اشتراه  
بالعين وحلف البائع بالله ما باع بالثمن كذا ذكر في الاصل وذكر في الزيادة ان حلف  
البائع بالله ما باع بالثمن وتوابعه بالعين وحلف المشتري بالله ما باع ما اشتراه  
بالعين وتوابعه بالثمن فبعض الاثبات الى النفي للتأكيد والاحتياط ببيان  
انه لو حلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين ربما حلف ويكون تارة في يمينه فلهذا اشتهر  
بالنفي وتبعه فبسط حق البائع في الزيادة وكذا البائع لو حلف بالله ما باع ما  
ربما حلف لانه باع بالثمن وورثه ويكون صادقا في يمينه انه لم يبيع بالثمن ورثه  
فبسط حق المدعى والاصح الاقتصار على النفي لان الايمان وحلفت للنفي كما روي  
من حديث القسامة ولا عيب بذلك الوهم لان البائع لو كان باع بالثمن وشهامة  
لا مدعى المبيع بالعين لانه يعلم ان المشتري قد حلف على دعواه لا يبالى من الحلف لانه  
لا حلف في يمينه وكذا المشتري لو كان اشترى بالثمن وورثه لا مدعى النفي بالثمن  
لانه يعلم ان البائع لا يبالى من الحلف على النفي لانه لا يمين في يمينه فان حلفا فصح القاضي  
المبيع بينهما ان طالب او طلب احدهما وقيل بنفسه بنفس التي لو والصحيح هو الاول  
لانها ما حلفا لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فبقي بيعا بمن يجوز فبقي القاضي  
قطعا للمنازعة بينهما فلانها لو حلفا لم يثبت البطل للتعارض بين قولها فبقي  
بيعا بلا بدل وهو فاسد ولا بد من النفي في البيع الى سد ولا يفسخ النكاح لان  
ان التنازع في بطلان الشبهة وذلك لا يخلو لصحة النكاح اذا حلف باع فيه وفي البيع عدم



التسمية تفسد كالمبيع وانما تكون عن اليقين لزم دعوى الآخر لانه صار مقرا بما يدعيه خصمه  
او ما دلالة ثم اذا بيع النكاح حكم به المشتري ان كان مثل ما قال الزوج او اقل حتى يتولد له  
الظاهر وان كان مثل ما قالته او اكثر حتى يتولد لها وان كان بينهما بان كان اكثر مما قاله واقل  
مما قالته حتى يولد له المشتري لم يثبت الزيادة عما مر المشتري وخط عنه لقائل فقد ذكر الى ان  
اولا ثم الحكم وهذا قول الكرخي وعند الرازي حكم به المشتري بما لهما وقد شرجه في كتاب  
النكاح وتولد له الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعي على هذه الامة فهو كما مر  
الا ان ائمة الامة اذا كانت من غير المشتري لهما قيمتهما دون غيرها لان غيرهما لا يتمكن الا بالزواج  
ولم يوجد وان اختلفا في اصل البيع او في الاجل او في شرط الخيار او في قبض بعض الثمن  
او في مكان دفع المسلم فيه لم يبي لهما والتول لم تكن العتد والاجل وشرط الخيار والقبض  
اما في الاول فليس هو بالانكار وتقدر بالآخر في البيع واما في غيرهما فلا يمتنع  
اتفاقا على المعقوض عليه والمعقوض به واختلفا في امر زايد ولا يبي لهما كمالا واختلفا  
في كفا والاباء اختلفا في الاختلاف في وصف الثمن وجنس حيث يتخالفان فيها لما في  
القدر لان الاختلاف في الصفة فيما هو عين اختلاف في المعقوض به فيجوز التي تفرق  
بينهما وعند زفر اذا اختلف البائع والمشتري في ثمن الاجل واثباته او اختلف العاقل  
في السلم في قدر الاجل كما ان النص اوجب التمسك عند اختلاف المتبايعين  
ولم يفعل فيجب التمسك في الاجل كما في الوصف قلت علق وجوب التمسك باختلاف  
المتبايعين وهو اسم مشتق من البيع فيتعلق وجوب التمسك باختلافهما فيمتنع  
به البيع والبيع يست بالمبيع والثمن كمالا لاجل فانه قال اذا اختلف المتبايعان في المبيع  
او في الثمن في لهما فان قيل الاجل لوجب نقصا في الثمن فكان ذلك اختلافا في  
وصف الثمن قلت الاجل ليس بوصف للثمن بل لبيان الاجل ليضرب الثمن موجه  
مستحق ولو كان وصفا لثمنه ولان اصل الثمن حق البائع والاجل حقه المشتري  
ولو كان وصفا للثمن لكان تابعا للاصل وحق البائع فان هلك المبيع لم يخل  
في الثمن لم يبي لهما عند ابن حنيفة وابو يوسف والقول للمشتري وعند محمد والشافعي  
يبي لهما وينسخ البيع على قيمة الهاك وعنه قول اذا خرج المبيع عن ملكه او غير  
وصار كمال لا يقدري على دفعه بالعيب كما قولهم اذا اختلف المتبايعان في الثمن  
وتنا دا وهذا النص مطلق ولان يقيدها بقيام السلعة بقريضة الثمن او اذا ازاله  
به تنا دا والعوض لا يزل والعتد لانه لا يتصور ذلك فنقول النص معلول بعلة

بعلة ان كل واحد منهما يدعي عتدا غير العتد الذي يدعيه صاحبه والآخر ينكر اذا البيع  
يختلف باختلاف الثمن فعندنا الحال الهاك ويكون التنازل للقيمة لان قيمة الشيء  
يقوم مقامه ويندفع الزيادة عن المشتري لو نكل البائع فطان التي لن مفيدا الا ترى  
انما لو اختلفا في جنس الثمن بعد ذلك السلعة يبي لهما بان يدعي احدهما الدوراهم  
والآخر الدوراهم ويلزم المشتري بقا القيمة وكما قولهم اذا اختلف المتبايعان في السلعة  
قائمة بعينها كمالا وتنا دا وقوله والسلعة قائمة مذكور على وجه الشرط والمطابق  
يحمل على المقيد اذا ورد في حادثة واحدة في حكم واحد والي لهما بعد القبض على خلاف  
القياس فلا ينعقد في الحال هلك السلعة لان حال هلك السلعة ليس في معنى حال  
قيام السلعة لان عتديا بها ينفع الضرر عن كل واحد منهما بالتي لن فانه يفسخ  
العتد فيعده كل واحد منهما الى راس ماله بعينه وبعد هلاكها لا يحصل ذلك فالعتد  
بعد هلك السلعة لا يبيح الفسخ بالاقالة والره بالعيب فكذا بالتي لن اذا الفسخ  
لا يره الا على ما ورد عليه العتد ولا يفسخ لقلما ان كل واحد منهما يدعي عتدا لانه لا  
يملك بالاختلاف في السبب بعد حصول المقصود وهو سلامة المبيع للمشتري  
حيث سلم وهلك على ملكه سواء كان الامر على ما زعم هو او البائع فلتنا ذكر السبب  
وصار بمنزلة اختلافهما في اللون والقياس بلا سبب فتكون الثمن على منكر الالف  
الزائد وهذا بخلاف ما لو اختلفا في جنس الثمن لان البائع يدعي عليه الدوراهم  
والمشتري يدعي الشرا بالدوراهم والبائع ينكر وانكاره صحيح لان المبيع لا يسلم للمشتري  
للمشتري لا يبيح ولم يتفقا على ثمن وهذا اتفاق على الالف وهو يكتفي للصحة والالف  
المترغيب ما يوجب العتد وقاية دفع زيادة الثمن ليست من موجبات بر من  
موجبات نكول البائع وهذا اذا كان الثمن دينا فان كان متاعا يبي لهما بعد  
هلك احدهما البولين اذ كل واحد منهما مبيع فكل من البيع قايما بقا البولين الآخر  
فيمكن فسخه واذا فسخ يره مثل الهاك ان كان متاعا وقيمة ان لم يكن متاعا وان اشترى  
عبدين صفقة واحدة وقبضهما ثم مات احدهما واختلفا في الثمن فقال المشتري  
اشترتهما بالي درهم وقال البائع اشترتهما بالي درهم لم يبي لهما عند ابن حنيفة  
الا ان يرضا البائع ان يترك حصه الهاك وفي ثمن البايع الصغير القول قول المشتري  
مع يمينه عند ابن حنيفة الا ان يشا البائع ان يأخذ احمى ولا شيء له وقال ابو يوسف  
يبي لهما في الي ويفسخ العتد في الي والقول للمشتري في حصه الهاك من الثمن



مع يمينه وقال محمد بن يحيى ان عليهما وبره الحق وقيمة الهاكك وعسا هذا الخلاف لو ان المشتري  
عبد ابا بوع نصف بعد القبض ثم اختلف البايع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد  
فبعد له حينئذ يتي الى القول للمشتري مع يمينه وعندنا به يوسف بن يحيى ان في النصف  
الذي بقي على ملك المشتري ان يرضى بايضا بقول هذا النصف وعند محمد بن يحيى ان في الكل واذا  
اختلفت بقا المشتري على البايع نصف قيمة العبد وبره النصف الذي على ملكه ان قبل البايع  
وان ابا لعيب الشركة بوقته هذا النصف ايضا فمحمد بن علي اصله فان كلاك جميع  
المبيع عند لا يبيع التي ان هناك البعض اولى وابو يوسف يقول لو كان الكل قابلا  
لثبت التي ان في الكل ولو فات الكل لفات يثبت التي ان في الكل فاذا فات البعض  
وبقي البعض بقي التي ان في الباقي ونفوت في الباقي اعتبارا للبعض بالكل  
وهذا لان الحكم لا يزيد على العلم وعدم التي ان للملك فليقدر بقدره وابو حنيفة يقول  
التي ان بعد القبض ثبت بالسنة على خلاف القياس القياس عند قيام السلوة في  
اسم جميع المبيع فاذا اهلك بعض فقرات الشرط فذاك الحكم الذي تعلق به غير معقول  
ولان التي ان في القايما انما يجب بحضرة وهو مجهول يعرف بالحرز والظن ولم يقع الشئ بها  
فمسائل المشتري ذلك او البايع فليعلم ان كاذبين على التأويل ان يرضى ان يترك حصة  
الهاكك اي لا ياخذ من ثمن الهاكك شيئا اصلا ويجعل الهاكك كان ثمين وكان العقد  
لم يكن الا على القايمة يعني ان هذا يخرج بعض المشايخ وسصرف الاستثناء عندهم  
الى التي ان وقالوا المراد بقوله في الجامع الصغير ياخذ الحق ولا يثنى له اي لا ياخذ من  
ثمن الهاكك شيئا اصلا وقال بعض المشايخ ياخذ من ثمن الهاكك بقدر ما اقترب  
المشتري وانما لا ياخذ الزيادة وعلى قول هؤلاء ينصرف الاستثناء الى يمين المشتري  
لالا التي ان معنى انها لا يبي لها ان ويكون القول قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البايع  
ان ياخذ الحق ولا يبي صم في الهاكك فحينئذ لا يملك المشتري لان المشتري انما حكمه لو كان  
منكر ما يدعيه البايع فاذا اخذ البايع الحق صلى عن جميع ما لقاه سقط دعوى البايع  
ولا حاجة الى كليف المشتري ثم تنسب التي ان على قول محمد ان يملك المشتري بالثمن ما  
اشترى بها باليمين فان لكل قضي عليه وان حلف ولم يتفق على شئ فانه على اصله المبيع  
او كلاهما يبيع العقد بينهما ويا موانع المشتري به الباقي وقيمة الهاكك وتبين  
على قول ابي يوسف عند البعض ان يبي التي ان على القايمة بحضرة من الخبز دون الهاكك لان  
التي ان للخبز والمسيح لا يرضى على الهاكك وهذا لا نقول لان المشتري لو طوى بانه ما كان

ما اشترى القايمة بالثمن يكون صا وقالا ان من اشترى شيئا بالثمن وره ثم حلف  
انه ما اشترى احد بها بالثمن صا وقالا ان كان كذلك فلا يكتفى عن الحلف على القايمة  
بهذا التأويل فلا يبيد التي ان والصحيح ان يملك المشتري اولا بالثمن ما اشترى بها بالثمن  
فان لكل لزوم دعوى البايع وان حلف بحلف بالثمن ما اشترى بها بالثمن فان لكل لزوم  
دعوى المشتري فان حلف بيمين ان العقد القايمة وسقط حصة القايمة من الثمن ويلزم  
المشتري حصة الهاكك ويعتبر قيمتها في الاقسام يوم القبض فان استوى يلزم نصف  
اليمين الذي اقر به المشتري وان اختلفت القيمتان يوم القبض سقط حصة القايمة بقدر  
قيمتها ويلزم حصة الهاكك بقدر قيمته وان اختلف في قيمة الهاكك يوم القبض فليكن  
المشتري قيم يوم القبض كانت خمسمائة وقيمة القايمة التي ان البايع على عكسه فالقول  
للبايع مع يمينه لان البايع بدعواه سبق ما كان واجبا والمشتري بدعواه سقط ما كان  
واجبا فكان البايع ممتكنا بالاصل فوجب اعتبار قوله وايضا اقام البيعة تقبل بيعة  
وان اقام البيعة فبيعت البايع اولى على قايمة ما ذكر في بيع الاصل في رجل اشترى عبدا  
وقبضه ثم يره احد بها بالعب وقره من الآخر عند المشتري سقط عنه من ما روه  
ويجب عليه ثمن ما هلك عنده اذ لم يؤد الثمن وينقسم الثمن على قدر قيمتها فان اختلفا  
في قيمة الهاكك فالقول للبايع مع يمينه لانها اتفقا على وجوب كل الثمن ثم المشتري  
بدعواه ان قيمة الهاكك كانت اقل يدعي زيادة السقوط من الثمن والبايغ ينكر فيكون  
القول للملك مع يمينه وان اقام البيعة فبيعت البايع اولى ايضا لان البيعت شرعت  
للا ثبات والبايغ يدعي زيادة في قيمة الهاكك المشتري يدعي زيادة في قيمة القايمة فوجب  
ان تقبل بيعة البايغ لانها اتفقت الذي وقع الاختلاف فيه مصدر قيمة الهاكك  
والاختلاف في قيمة القايمة ثبت صحت الاختلاف في قيمة الهاكك وبيعت البايغ قامت  
عليها وقبض الاختلاف فيه فصار فكانت احق بالاختيار والفقهاء في ان في البيعت  
تعتبر الدعوى من حيث الظاهر لا من حيث الباطن لا يقفون الا على الظاهر فاعتبر على  
ذلك في حقه والبايغ يدعي ظاهرا فليكن تقبل بيعة البايغ ثم صارت بيعة اولى لان بيعة يثبت  
زيادة في قيمة المشتري وفي الايمان يعتبر حقيقة لاها متوجهة على احد العاقلين وما  
يعرفان حقيقة الحال فبي الا مر على حقيقة والبايغ منكر حقيقة فكان القول قوله  
مع يمينه ومن اشترى امه بالثمن درهم وقبضها ثم تباها لا يبيع حال قيام الامه ثم اختلفا  
في مقدار الثمن بعد الاقاله فقال المشتري كان الثمن درهم وقال البايغ لا بركان خمسمائة

فان قيل



ولا يثبت لها فائدها لئلا يفتقر الباع الى ان لا يبيح لغيره ان لا يبيح لغيره سبب المطلق  
بالسنة والاقالة فصح في حق المتعاقدين فلم يتناولها النص الا ان التالف قبل قبض المبيع  
لم يثبت قياسا على ان كل واحد منهما مدعي ومكر فثبت وهذا الوجه فثبت ان وضع المسئلة  
ان البائع لم يفسد المنة حكم الاقالة فصار التالف معقولا فوجب القياس على المنصوص عليه  
كما ليس الا حان على البيع والوارث على العاقد وقت البيع اذا استكمل المبيع على قيام المبيع  
فان سئل التالف في هذه الصورة منصوص عليه لتولدهم اذا اختلف المتبايعان على التالف وتزاد  
فانه يتناول حاله في السلعة وحال عدمها قلنا لا يبرح من غير منصوص عليه لان هذه  
المطلق محمول على التقيد فثبت وكان المراد من هذا المطلق التقيد ولو قرينة التزاد والـ  
على بيع السلعة ولو قبض البائع المنة حكم الاقالة يجب ان لا يبيح لغيره ويكون القول للمكر  
خلاف المحرر لانه يرى النص معقولا بعد القبض باختلاف في العقول كما ومن اسم عند الم  
في كثر بزم فثبت ان اختلفا في مقدار راس المال بعد الاقالة فقال المسلم اليه كان راس  
المال خمسة وقال رب السلم لا يبرح كان عشرة فالتقول للمسلم اليه مع يمينه لان رب السلم يدعي  
عليه زيادة وهو ينكر ولا يبيح لغيره ولا يعوده التسليم خلاف البيع والفرق ان المقصود  
من التالف فسخ العقد حتى يعوده كل واحد منهما الى راس ماله واليه الاشارة النبوية بتولية  
وتزاد والتالف في الاقالة في التسليم ينفذ هذا المقصود وهو فسخ الاقالة لان الاقالة في  
السلم بعد اتمامها كحل الفسخ لسائر اسباب الفسخ فانما لو كان نقضا الاقالة لا  
تنتقض فلا يحل الفسخ ايضا بالتالي فثبت لان ما تناوله عقد الاقالة قائم حقيقة فيمكن  
تصحیح الفسخ باعتبار المعقود عليه فيعوده الى ملك المشرقة اذا انقضت الاقالة لان ملك العين  
يما يحل العود الا ترى ان راس المال لو كان عرضا فتبعضه المسلم اليه لم رده بالره ان حكم الفسخ  
به وهلك قبل التسليم الى رب السلم لا يعوده التسليم خلاف البيع فانه لو اشترته وعرضا ورده بعيب  
ولم يسلم الى البائع حتى هلك في يده وبطل الره فيعوده البيع وان اختلفا في الاجارة قبل قبض  
المنفعة فالتالف ونشئ العقد فاختلغا في البذل او في المبدل او فيهما الا ان الاجارة قبل قبض  
المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع باعتبار ان كل واحد من العاقلين يدعي على صاحبه وهو ينكر  
وكل واحد من العقدين معا ومنه يحل الفسخ فالحقت به الاجارة فان قيل قيام المعقود  
عليه شرط والمنفعة معدومة قلنا الدار اقيمت مقام المنفعة في حق ايراده العقد عليها  
فلا مناقية تقديرا فان وقع الاجتلاف في الاجرة يرى يمين المستاجر وان وقع في المنفعة  
يرى يمين المورث واما كل من دعوى صاحبه واما اقام اليمين تقبل يمينه وان اقامها فبينه

فبينه المورث وان اختلفا في الاجرة وبينه المستاجر اولى ان اختلفا في المنفعة نظر الزيادة  
الاثبات وان كان فيها نحو ان يدعي هذا شهر بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة تقبل يمينه كل  
واحد منهما فيما من الزيادة فيخضع بشهرين بعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يبيح لغيره  
للمستاجر مع يمينه لان جريان التالف لغيره النفع والنافع المستوفاه لا يمكن فسخ العقد فيها فلا  
يجري التالف فان قيل عدم جريانه التالف على ما ذهبنا ظاهر لان هلاك المعقود عليه مانع للتالف  
عند ما قاما عند محمد منبغ ان جرى التالف كما لو هلك المبيع فثبت هناك اذا فسخ البيع بالتالي  
يمكن الجواب فتمت المعقود عليه لان العين متقومة بنفسها وهذا اذا فسخ العقد فلا فسخ  
للمعقود عليه لان النافع لا يتقوم بنفسها بل بالعقد وبالفسخ ارتفع العقد من الاصل واذا اختلف  
التالي فالتقول للمستاجر مع يمينه لانه المستحق عليه ومتى وقع الاختلاف في الاستحقاق كان القول  
قول المستحق عليه وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه كالتالف فسخ العقد في يمينه وان التوفر  
في الماد فقول المستاجر لان العقد ينفذ ساعة فساعة على حسب حوث المنفعة فيصير كل  
جزء من المنفعة كالعقد عليه عقد امتداد فصار ما بين من المدة كالتفرع بالعقد فيتم لان فيه  
اختلاف ما اذا هلك بعض المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه عقد امتداد بل كل جزء منه  
بعقد واحد فاذا انفرد الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر في الكل ضرورة وان اختلف  
المورث والمكاتب في قول بدل اختلفا لم يبيح لغيره ان يبيح لغيره حصة والقول للمعقود مع يمينه وقال  
يبيح لغيره ونسخ الكتاب وهو قول السافعي لانها اختلفا في بدل عقد قبض الفسخ فصار  
كالمبيع وهذا لان كل واحد منهما مدعي ومكر والمورث يدعي على العبد زيادة البذل وهو ينكر  
وهو يدعي استحقاق العتق عليه عند اداء القدر الذي يدعيه والمورث ينكر فيتم لان في  
العتق وله ان التالف في المعاصيات عند تجاوز حقوق الازمنة وبذل الكتاب بغير  
لا يتم على المكاتب مطلقا لان ان يدفع عن نفسه يحل نفسه وهذا لا يبيح الكفالة به والكتابة  
ليست معاوضة من كل وجه اذ البذل الذي من جانب العبد مملوك للمورث رقبته ولان العبد  
سلم ما ماله من البذل في الحال وهو فك الح في حق اليد والتصرف فلا يدعي على المورث شيئا فلا يكون  
المورث مكبرا وانما يتقلب البذل معا بلا بالتصرف عند اداءه فقبله لا يكون معا بلا فليالي لان  
لانه لا يكون بلا انكار منها واذا اختلف الزوجان في متاع البيت والسكاج بينهما قيام  
اوليس بتمام ولقوى كل واحد منهما ان المتاع كله فيا يصلح للرجال كالحمامة والقباء والفسوق  
والطليق والسلاح والمنطقة والكتب فالتقول لهما قول الزوج مع يمينه بينهما  
الظاهر وما يصلح للنساء كالدرع والخمار والكلاه وكذا فالتقول لهما قول المراهج  
بينهما



لان الظاهر انهما كانا لغرض الامتعة والاولة فالتقول للزوج مع يمينه والرقيق والمنزل  
والعقار والمواشي والنقود كالغرض لان المرأة وما في يدها في يد الزوج وكان الاول  
كلها في يد الزوج واذا تنازع اثنان في شئ وهو في يد احدهما كان القول القول قول كذا  
خلاف ما يخصها لان لها ظاهرا اخر اظهر من اليد ويكفي استعمال فجلت القول قولها كذا  
اختلفا في ثوب احدهما لا يتسم والاخر متعلق بكمه كذا لا بس اولي وهذا لا ذكرا حبين  
فان مات احدهما واختلف ورثتهما في آخر فالجواب في غير المشكل عما مات واما في البيع  
للرجال والنساء فقولهم انهما كانا لان اليد على الامتعة وهذا الذي ذكرنا قول ابن حنبل  
وعنه ابن يوسف يدفع الى المرأة من المشكل ما يجزيه منها والباقي للزوج مع يمينه لان  
الظاهر انهما لا تنفذ الا ربع جهازها مثلها فصارت اولي بذلك القدر والباقي للرجل لقول  
يده على يد كذا لا قوام عليها والطلاق وانكوت سوا وقال محمد ما صلح له وما صلح لها فلها  
وما صلح لهما فداولورثته لقيامهم به فصار الخلاف منهم كالمطابق منه في غير المشكل  
والطلاق وانكوت سوا وقال مالك والنسأ فمضى وزفر هو بينهما لا استوائهما في الدعوى  
في اليد وقال ابن ابي ليلى الكل للرجل ولها ثياب برقعها وقال الحسن البصري الكل لها وله ثياب  
بدنه وان كان احدهما مملوكا فالنساء للمولى وقال ابو يوسف ومحمد الماذون والمطابق كالمطابق لان  
لها يد معتبة في كسوات خملوا ختم الحن والمطابق في شئ هو في ايديها يقض بينهما لا استوائ  
خلاف ما لو كان محجرا فانه يقض به للمولى فانه لا يد وان مات احدهما فالقول للمولى منها حرا  
كان او عبد له لا يركن في ثبوت يد المولى بلا معا رض هكذا ذكر في المحررية والمطابق الصغير  
للمصدر الشريف وصدرا لاسلام وشمس لامية الخواني والقاضي في الدين خان وذكر شمس لامية  
السرخسي في جامع الصغير ووقع في بعض النسخ للمولى منها وهو سهو وفي رواية محمد والفرغاني  
المولى منها بالمرأى وفي نسخة امه قبضها ومات بالف وهذا الوصف وقسمته حسماته وقال  
البائع بعث بالثمن حلف المشتري في حصة الالف اي في ثلث الامة لان الاختلاف في الثلثين  
وقع بعد هلاك المعقود عليه وعلى ثلثها ليس المعقود عليه في احد الجانبين وهو الوصف  
وبعكس حلف المشتري اي لولم يبيع البائع انه باع الامة بالف وهذا الوصف واوقع المشتري  
انه اشترى بها بالثمن وهلك الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يبي لثاني  
شئ من الامة اما في الثلثين فظاهر واما في الثلث فلان المشتري لا يطلب بين البائع  
لان في زعمه ان البيع في قدر الثلث مع الوض بالدراهم وهلاك الوض في بيع بالدراهم ينتفع  
المتألف بخلاف السلة الاولى لان في زعم المشتري ثم ان البيع في قدر الثلث بيع العوض وحلا

العوض وهذا كل احد العوضين في بيع المتألف وكذا لو كان مكان الوصف مكمل او موزون  
بعينه عبد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع وفي عليه نصف القيمة  
وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع وفي الخيار ان شئت اخذته بنصف  
الثمن ولا شئت تركته ولا بينة لهما في كل واحد منهما مدعى ومكدر فالبايع  
يدعى على المشتري نصف القيمة ولزوم العقد ببيع الثمن والمشتري ينكر وهو يدعى على البائع  
دخول اليد في البيع وبرائة نفسه عن نصف الثمن لقطع البائع يد العبد بعد البيع وبوت  
الخيار والبائع ينكر وان حلفا اخذه المشتري بكل ثمنه او تركه لانه لا حلف لم يظهر له في  
فصار كانه تلف باقية سوا ثمة ولم يكن المشتري بين الاخذ بكل الثمن وبين التوك كذا  
وان برهنا فاليمين للمشتري لانه اكثر اثباتا لان المدعى من جانبه اكثر اطمع لما تزوان اتفقا  
ان قاطعه بايعه او مشتريه او اجمعه ادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول واليمين  
لمشتريه اما الاول فلانه يضيف الحادث الى اقرب الازمان واما الثاني فلان يمينه البائع في  
عنه معنى النفي لانها تنفي دخول اليد في البيع وبينه المشتري قامت على الاثبات صورة  
ومعنى لانها ثبتت دخول اليد في البيع اشترى عبدا من صفقة او صفقتين احدهما  
بالف حال والاخر مؤجل الى سنة فمات احدهما بعيب فقال المشتري ثمن المردود حله  
وقال البائع موجب القول للبائع لانها اتفقا على انفساخ البيع في المردود وسقوط  
عنه فبقي اضلا فمات في غير الاخر فيكون القول للبائع لان المشتري يدعى عليه التأجيل  
وهو ينكر والمطلوب في الديون اصل والتأجيل عارض فليان القول للمشتري العارض ولم يبي  
لانه اختلاف في الاجل وكذا لو اشترى امة بامانة في صفقة وقبضها ومات احدها في  
يده وفي الاخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع لانها اتفقا في وجوب  
كل الثمن وتالده ثم المشتري بدعواه ان ثمة لها اكثر من قيمة المردود يدعى سقوط زيادتها  
ينكرها البائع فكون القول للبائع ولم يبي لانه لا اختلاف في قيمة المبيع لا بوجبه خلافا  
في العقد ولو كان ثمن احدهما دراهم وعن الاخر وناير وقبضها البائع واختلفا في  
ثمن الباقي بعد موات احدهما بالبائع فقال المشتري ثمنه دراهم فرد الدنانير وقال البائع  
عنه عكسه فالقول للمشتري مع يمينه لانه ان ماتا لانه المملوك للثمن ولا يبي لانه حلا فالحمد  
وان كانا قايمين بتي لهما لهما اجمعا لانها اختلفا في ثمن الباقي وكذا ان اختلفا في الصفقة  
فادعى البائع اتمام الثمن واوقع المشتري بعد الثمن فالقول للمشتري لانها اتفقا على  
انها معقود عليها وان لكل واحد منهما ثمن البائع يدعى عليه في كل عبد صنم يبيع اليه



والمشتري ينكر اخلافا في موت المبيع عند اقامه البايع البيعة ان المبيع بمات عند المشتري  
بعد القبض واقام المشتري البيعة انه مات في يد البايع قبل القبض فالبيعة بايعة لان المشتري  
ينكر القبض فيكون القول له والبايع يثبت بالبيعة فثبت البيعة له وان وقتا فلا يساق  
والقول من الموت الى لولوق كل واحد منها القتل على صاحبه بان اقام البايع البيعة ان المشتري  
قتل وصار قابضا وعليه الثمن واقام المشتري ان البايع قتل وهو في يده وانقضى البيع فثبت  
البايع اولا لانه ثبت القبض وان اقام المشتري ان البايع قتل بعد البيع بيوم واقام البايع  
بيعة ان المشتري قتل بعد البيع بيومين فالبيعة للمشتري للسبق وان اتفقا على قبض  
المشتري المبيع واقام المشتري ان البايع قتل خطا بعد ما قبضه ولي عليه القصة واقام  
البايع ان المشتري قتل بعد ما قبضه مني فالبيعة للمشتري لان بيعة البايع بيبث ما ثبت  
بتصا دقها وهو تالك الثمن بالقبض فكان وجهها وعدمها بمنزلة وبيعة المشتري  
مستأمرها دنا وهو ضمان القصة على البايع اشترى امتير او امة فولدت فماتت  
احدهما الاخرى في يد البايع اخذ ما بقى من الثمن او تنكح لان الجارية في غنوها فصارت  
قائمة مقام شخصيه وقد كان هذه الجارية معتبة وان كانت مملوكتين لما ذكرنا احد فثبت  
التالي مقام المقنول خلافا في موت احدهما وشري الحمار والشعير واكل الحمار الشعير حيث  
ياخذ حصته من الثمن لان فعله صار باع امة وتقبضا فعلى البايع ان يزيدها امرين يسيرا  
وقال زيد بعثتها منك بمائة دينار وقبضتها وبعثتها ملكك فو للمشتري لا اتفاقا على  
نفاذ البيع بالملك وبالكالة وحالها لان البايع يدعي الامر بالبيع والمقر ينكر والمقر  
يدعي عليه الثمن وهو ينكر وان حلف فان جملت انما المقر وكذبها المشتري ضمن المقر  
قيمته للمقر لانه امتنع الره ببيع وسلم فسقط عليه الضمان والاولى وان كانت  
مروضة انما المقر لا يضمن المقر للمقر لانه تعذر الره بطواه البيع ويقال للمقر  
ان ثبت فخذ الثمن الذي في يد الوكيل وان ثبت فدفع ولو كانتا او اعتقها او برها  
او اولدها ثم تحالفا ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت مروفة لا يضمن في  
الوجه كلها وتبطل الكتابة بغيرها عن الاداء ويعتق موت المقر لو كانت ام ولده  
لا كما ملكه بزعم المقر ولا يعتق موت المقر لعدم السب منه بخلاف التدبير لاحتمال  
التوكيد وانما مات لو كانت مربية بزعم كل واحد منهما ويوقع الكول لو كانت محرابا  
كل واحد منهما ولو كانت مربية وامر به ببيعها وماتت ضمن قيمتها بكل حال لانه اعترف  
بالتعدي وهو تسليم الوديعة لا الخير والقول لا مولى لم يثبت الاصل ان طلاق المبيع

المبيع لا بدل ينتقض البيع عند اخلافا لما كره اليه بكذا وخير المشتري للتغيير وبيع نصف العبد  
ان حر النصف الباقى قبل القبض بطريقه لو كان موسرا عند ابيه يوسف ومحمد لان يسار المعنى عندهما  
منع السعاية ولا يمكن ايجاب القيمة على البايع لان المبيع في ضمانه لا يكون مضونا عليه بالقيمة فليح  
تغير ايجاب الثمن والسعاية انتقضت البيع ضرورة وعن ابي حنيفة روايتان في رواية ابي  
الضمان بنفسه لا عتاق اذ كان موسرا ولما كانت ان تحول الى السعاية فحق هذه الرواية ينتقض  
البيع كما قلنا وفي رواية الواجب احدهما ويختار بينهما ما فعل هذه الرواية ينتقض البيع ان  
اختار الضمان وان اختار السعاية لا ينتقض ولو كان معسرا لا ينتقض البيع لوجوب السعاية  
في النصف المبيع فبقي المعقود عليه بدله وهو السعاية وانه متى بطل البيع والسعاية غير قائمة  
للمشتري سعى البايع في اصح الروايتين عن ابي حنيفة كان العتاق له فاعتق نفسه وعنه  
لا سعاية للبائع على العبد كان كماله فاعتق نفسه ومتى تغير البيع بفعل البايع او بقوله في يده  
خير المشتري لغوث الرضا وبعد قبضه او بقول المشتري او بفعله لا وان دعوه احد العاترين  
الا عتاقا على صاحبه لا سمح الا ان تدعي لنفسه حقا لا دعوه لا سمح الا من ضمن وكضم من  
تدعي لنفسه حقا او طرعا رجلان باعه هذا العبد بمائة دينار وقال المشتري ما اشتريت  
الا نصفه بخمسائة درهم والقول لمشتريه في النصف الذي انكر البيع فيه اصلا وحقا لانا  
في النصف الآخر حلف المشتري في التصفين عينا واحدا بالله ما اشتريت بمائة دينار  
فان نكل لزمه البيع بمائة دينار وان حلف لم يثبت البيع في احد النصفين فيحلف بايه  
بالله ما بعثت لنفسه بخمسائة فان نكل لزمه البيع بخمسائة وان حلف ثم انكروا فالتفت  
سعى البيع بينهما ان طلبا او طلبا لهما وان قال البايع بعته وحررتة والمسئلة  
بحالها حلف على الغري والعتق منه واحدا لان الدعوى اذ اجتمعت يمين واحد  
لان المقصود كحصره فان حلف عتق نفسه على بايعة بزعم حيث اضاف عتقه الى  
من يزعمه مالكا فان نكل يثبت الشري بمائة دينار ولا عتاق فيعتق العبد عليه ولا  
سعاية له على العبد لانه عتق كله باعتاقه ولو لو عتق مشريه لا عتاق على البايع والمسئلة  
بحالها حلف المشتري ما اشتريت كله بمائة دينار فان نكل عتق بلا سعاية وان حلف  
عتق لنفسه بزعمه لان في زعمه انه ملك المشتري ومنه شهد بالاعتاق على البايع فقد اقر  
بعتقه حيث اضاف الاعتاق الى من يزعمه مالكا فقد اقره وعتق عليه ثم حلف بايعة  
على العتق فان نكل بطل بعه لو كان موسرا وبقي لو كان معسرا وخير مشتريه كحصره  
التغيير باعتاق البايع فان بعض البيع فسخا به نصف العبد لبايعه وانما فسخ فلان حلف



عق نصف على بايعه بزمع حماه وسى كمشريه في نصفه ولا خيار له وان قال بعتك بانه دينار  
وحرره فقال المشتري ما اشتريت الا نصف خمسمائة وانت حررتك حلف منشره حلفا واحدا  
بانه ما اشتريته بانه دينار وما اعتقه فان نكل فقال ان لزم العبد بانه دينار وعق العبد  
بلا سعيه وان حلف عق نصف على بايعه بزمع وحلف بايعه على عققه لان المشتري يدعي  
عليه انتقا من البيع او الخيار لنفسه فان نكل فقد اقر وضار بايعا نصف العبد معتق نصفه  
الباقى فان كان موصرا بطر البيع عندهما وفي رواية عن بله حنيفه وعاد الى البيع وبطلت  
السعيه وان كان موصرا ببيع البايعه في النصف وخبر المشتري لان التغير  
حصل بدعوى البايع اولا فان فسخ المشتري عاد الى البايع وعق مجانا وان امضى سلمت  
سعيه نصفه كمشريه وان حلف بايعه انه لم يعتقه سعى العبد للمشتري في نصفه موصرا  
كان البايع او موصرا عندا به حنيفه وتوقف الكول وخبر المشتري لان التغير من جهة  
البايع لا يوجب الباطل بدعوى العتق فان نقض عاد الى البايع ولا سعيه عليه وان لم يضمن  
تحالفا ولو بدعوى المشتري بدعوى العتق على البايع والمسئله على البايع على المشتري  
اولا بالله ما اشتريته بانه دينار ثم حلف على العتق بعد حلف العبد بدعواه وللشافعي  
ان يرجع بينهما في حماه في الفصل الاول في خيار المشتري ولو فسخا معا في حكم كالم بدعوى  
المشتري لان المشتري الفسخا اقرارا له ما كمل العبد بكل حال وان قال البايع هو حر  
ان كنت لم ابعه بانه دينار قال المشتري هو حر ان كنت اشتريته الا نصفه خمسمائة درهم  
فكلا واحد منهما على الآخر كالعاق فالباعى بالكلية باوى بدعوى العتق تقديره ان  
كل حال في يدى البر في يمينه ويدعى للثمن على صاحبه فكان كل واحد مكذبا صاحبه  
فالى قول الاول يكذب الثاني والثاني يكذب الاول وكان الكذب با بعد كذب الاول  
فصار العتق مضافا الى البايع منها بالكلية لهذا ولو حلفا معا فالعتق مضاف  
الى المشتري كبدائيه ولو حلفا قبل النزاع فالبيع فالعتق مضافا الى المشتري ايضا  
لان اول الكلف لم يصرف شيئا لعدم المنازعة والالتزام في وقت الاول على وجه  
الكه والى الثاني وجد يوجد شيئا لعدم المنازعة فصار شيئا وفي زمان واحد  
فصار كانهما لوعيا معا فكان العتق مضافا الى المشتري والله اعلم بالصواب  
**باب من يكون خصما وفيم لا يكون** ما ادعى رجل عتق لرجل فقال ذاك العبد هو  
فلان الغائب ودية عندي او عارية او رجلا او غصبا او اقام على ذلك بينة لو اقام ذواليربينة  
ان اللعان قد انقضت خصومة المدعى عنه لانه استسماه واصل امره حجة فلان وارده ليست بخصومة

خصومة وقال ابن شريح لا يخرج من خصومة ما اقام الله عليه ما قال له ما دفعناه سواه فصار ما قضا  
في دفع الخصومة عن نفسه وهذا كله هذه السمة يست الملك للغائب وهو ليس بحكم في امات الملك اذ وكذا  
لا حد على عتقه في احوال في ملكه بلا رضاه وخرجه من الخصومة بس في ضمن اثبات الملك له فاذ لم يست  
الاصل بس ما في ضمنه وليس ان هذه السمة يست امر من الملك للغائب ولا اصل ليس بخصم فيه فوقع خصومة  
المدعى وهو خصم فيه فقامت مقبول في خصم فيه غير مقبول فيما هو ليس بخصم فيه وهو اثبات الملك للغائب كمن وكلا وكلا  
سواء اراه او امته فقامت البينة انه طلقا ثلثا او اعتقه قبل في قصره او وكيل عنه ولا يقدر في وقوع الطلاق  
والعتاق في ما يحضر الغائب فقد كان مقصود في اليد ان اقره يد حفظا بخصومة لا اثبات للملك للغائب  
وهذا لان مقصود ذاك اليد وفيما هو المقصود المدعى خصم له فيقبل فيه ولا يدفع لخصومة عنه بدون اقامة البينة وكذا  
وقال ابن ابي ليلى يخرج من خصومة من قوله بغير بينة لانه لا تامة في التبرع على نفسه فثبت ما اقره بغير اقراره  
وتبين ان يدره يد حفظا بخصومة وليست ان الخصومة توجهت عليه لظاهر يدره ولقد كان للشافعي احصاء  
وتكليف بالكلية فهو بدعواه هذه يد ابطال لخصومة المتوجهة عليه فلا تصدق الا على من لولوى كقول الذين  
من مذهبهم في ذلك عليه وكلا يصدر في المدعى في دعوى الملك لا كحجة وقال ابو يوسف رحمه الله ان كذا اليوصالى يندفع عنه  
لخصومة اذ اقام البينة وان كان موصرا بالكلية لم ينفع لخصومة عنه باقامة البينة رجع اليه من البينة بالقبض وعرف  
الناس فنال الحق من الناس قديما خذ ما لا انتا غضبا ثم رفع ستر الامن بربطان غيب عن البينة  
بوجه سنها وه الشهود فتم لواجب المالك ان لو ان است ملكه بقم ذواليربينة على ان فلانا او عتق فبطل حقه  
وبدفع حصته المالك وقد الذي ذكرنا اذ اعرف شهود صاحب اليد الموصى باسمه ونسبه ووجهه واثبات  
او اقال شهود ذى اليد او دعه رجل لا تعرفه اصلا فالتا في التبرع شيئا وتم ولا ينفع لخصومة المدعى على  
صاحب اليد بانه جامع فلعلم ذلك الرجل الموصى في هو الذي حضر مناعا وكذا هذا التقدير لا يندفع لخصومة  
عن ذى اليد ويجوز ان يكون الدافع عنه وكذا هذا التقدير يندفع لخصومة عن ذى اليد فلا يندفع لخصومة عن ذى  
اليد بالشك الا احتمال وان لخصومة لينا يندفع عن ذى اليد اذ حوله الى يمينه بالبينة والتحويل انما يتحقق اذ  
احاله على رجل معين يمكن اتبائه لى صير فاذ احاله على مجهول ولا يمكن اتبائه المجهول كان ذلك استطلا لا  
كحولا فلان دفع بخصومة المدعى وان قال الشهود نعرف الموصى بوجهه ولا نعرف باسمه ونسبه لا يندفع  
لخصومة عنه مجرد لولا ان توجب الغائب بالنسب وهذا لان لخصومة توجهت على ذى اليد بظاهر  
بده فلا يندفع لخصومة عنه الا بالكلية على رجل يمكن اتبائه ليكون كحولا لا ابطالا ولم يوجد للوالد على  
رجل يمكن اتبائه فكان هذا بمنزلة قوله اوصى رجل لا يعرفه وهذا لان المعرفة بالوجه لا يكون معرفة  
لا به عم قال رجل اتعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اسم ونسبه فقال لا فقال اذ لا تعرفه  
ومن حلف لا يعرف فلانا وهو يعرف وجهه دون اسمه ونسبه لا يثبت وعندا به حنيفه رخصته



بندفع الخصومة لان حاجته الى دفع الخصومة عن نفسه وانما يدفع الخصومة عنه اذا ثبت له  
بانه ليس بيد ملك وخصومة وقد حصل ذلك لانه ثبت بينه انه ليس بملك لهذا المدعى فانما يعلم  
ان مودعه ليس هذا المدعى او الشهود يعرفون الموضع بوجه خلاف ما لو قال لا تعرف  
اصلا مات ومقصود ذي الديات انه ليس بملك لهذا المدعى وهذا البينة كما في هذا  
المقصود ثم ان نظر المدعى بان لم يقر على اتباع خصمه فذلك الضرر يلحقه من قبل نفسه حيث  
منى خصمه فذلك الضرر او من قبل شهوده بان جعلوا خصمه لا من جهة ذي اليد ونحن نسلم ان  
المعرفة بالوجه لا يكون معرفة تامة ولكن ليس على ذي اليد تعريف خصم المدعى وانما عليه ان يثبت  
انه ليس بملك وهذه المسألة خمسة كتاب الدعوى لان خمسة من العلماء فيها قول واحد وهي مسائل  
لابينا وان قال انتعت من الغائب فهو خصم لان يزعم ان يده بيد ملك صار معترا فكونه خصما  
وان قال المدعى خصمته من او سرقته او سرق من لا يدفع الخصومة وان قال ذو اليد البينة على  
الوديعة لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه بده فلا يدفع وعواه باحالة الملك الى غيبه لانه  
لم يدع الملك عليه وانما ادعى عليه الفعل بخلاف دعوى الملك المطلق لانه صار خصما فيه بده حيث  
لا يصح دعوى الملك على غيره ذي اليد ويصح دعوى الفعل وقال محمد يدفع في قوله سرق من لا يدعي  
الفعل عليه بل يثبت دعوى الفعل على الجور وهي باطله فالتحقت بالعدم بعين دعوى الملك وانما  
ان هذا بمنزلة تعيين ذي اليد للسرقة ولو عين لم يدفع كذا هذا وهذا لان ذكر الفعل يترتب  
فان علا والظاهر انه الذي في يده وانما ابيه در الخدين ترك منزله تعيينه ولو قال غصب من تدفع  
لانه لا اصر فيه ولا حترز عن كشفه فلو قضى عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك قبل ان لم يصير  
مقتضيا عليه وانما قضى على ذي اليد فقط وان بقى العبد لا عتاق عليه يقضى بالعتق كدعوى الفعل  
فلو قضى عليه ثم حضر الغائب فادعى ان يفتت اليه لفتا والقضا عليها ولو وقع العبد ان ملك فلان  
الغائب وانما اعتق لا يقبل بينه لا قرار العبد بانه ليس بملك وهو بينا بغير استيذان لا في هذا  
فيه عدم الملك فقبلت البينة في حق ازالة العبد احتياطا من الحية ولو وقع في العبد ان حتر  
الاصل في القول للعبد لانه الكد البير اصلا والا صر فيه عدم اليد فان اقام ذو اليد البينة على الملك  
وايداعه بغيره لانه الاصل من التبدل وقد ثبت انه قبول وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل خلاف  
الاداء لان ايداعه في كذا دعي لا يقتضي الملك الا الحذر الصغير يوصي اما الدار مملوكة لا محالة  
ولان ايداعه بملك وان برهن على الملك وكذا يداع ويبرهن العبد على حريته لا صرح به بينهما  
بغيره ولو وقع شره من فلان وقال ذو اليد لو عنيته فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله يقين  
بينه لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لفلان فالظاهر ان وصوله الى ذي اليد من جهة فلم تكن

فلم تكن يده بخصومة بل بديانة والدعوى انما تقع على من يكون له يد ملك لا ان يقيم المدعى  
البينة ان فلانا وكله بقبضة لانه يثبت بحجة ان احب باسماكم فان طلب المدعى نفسه على ما لوقى  
من الايداع خلف على البنات ولو قال ذو اليد لو عنيته وكيفية بصدق البينة كان الواجب ان يثبت  
بقوله ولو ادعى ان اشتراه من ذي اليد وقبضه يندفع الخصومة بدعوى الوصول من الغير كما في  
موجب العقدين بين القس بن قتيبي خصما بده فصار كدعوى الملك المطلق ولهذا لا يشترط بيان الثمن  
ولو لم يدع القس لانه سنع الخصومة بلاحاله الى الغير لان موجب العقد لم يثبت فبقي خصما بدعوى  
الفعل عليه ولو لوقى ان ملكه فصدقه ثم لوقى ان يوديعة وكان ان برهن دفعت الخصومة وكما يكون  
ما مضى لانه ان المدعى ابره من الغائب او رهنه ثم ادعى الغائب من ذي اليد وان لم يبرهن  
دفع اليه وكذا لو عكس بان يدعى ان هو ووديعة فلان ثم اقر المدعى فانه يدفع الى المدعى كان  
حقه ثابت وحق الغائب مرفوع وان ادعى رجل على ذي اليد شره منه ولو وقع ذو  
اليد الوديعة من فلان لم يقبل بينه ذو اليد على كونه ووديعة لانه يدعي عليه فعلا فلا  
من ان يكون خصما باحالة اليد الى غيبه فان حضر الغائب قبل ان يقضى بشهود المدعى دفع  
اليه ان لوقى عاه لان اقرار ذي اليد صحيح ولا ضرر فيه على المدعى لانه يقضى له بتلك البينة انه  
ملكه وان برهن المقر انه كان ملكا يقضى له وبطلت بينه المشتري لانه ظهر ان حق قامت  
على غير خصم الا ان يعيد المشتري البينة على المقر قبل القضاء لم يرضى بانه خارج والمقر  
صاحب اليد ولو لوقى اثنان و برهن كل واحد منهما انه اوقعه الذي في يده فلم يقضى حقه  
اقر به كل واحد منهما صح لانه ملكه فاحد فان زكيت البينان قضى لهما وظهر ان الاقرار كان باطلا  
ولا يقبل بينه احدهما على الآخر بعده لانه صار مقتضيا عليه في النصف الا ان يستأنف من  
لم يقر ان قبل القضاء لانه لواعا والبينة فقد ابرأ ذا اليد عن الخصومة ورضى بما اقر  
واستأنف الخصومة مع المقر فاصبح بينه في بيع وهو اليد بينه لا يرجع لوقى ولو لوقى  
عبدان يدرج وقدمه الى القاضي فلما كان عند القاضي باع ذو اليد من آخر وسلم اليه وقدم  
من المشتري فادعى باعاده الى القاضي لتقيم البينة وان علم القاضي با صانع او اقر المدعي با صانع  
المدعى عليه او برهن على اقراره ببيع الخصومة وان برهن على البيع لم يندفع الخصومة ولا تقبلت  
القاضي البينة لانه يبرأ من اقراره نفسه عن خصمه بعد ما صار خصما بيده ويتقضى عليه عيوبه  
في يد شخص او ابن فادعى ان كان له واقام ذو اليد بينه ان فلان اقره او اقره او اقره او  
ما شبه ذلك على سبيل دفع الخصومة لانه يدعي القيمة في عقد له لتعذر عينه بالموت  
او لا باق لان من زعم بان ذا اليد غاصه او موهج الغائب وقد وجبت الضمان عليه



او الا باق فالمدعى وان اثبت ان غيبه او دعه فلا يظهر بهذا انه ليس بوجه الغائب  
ولا يثبت الضمان عنه فان قضى بالقيمة وحضر الغائب وصرفه رجع عليه في الوعيه والنجاء  
والرهن كانه عامر كذا في الغصب والعارية لانه انما ضمن بفعل نفسه ولو كان العبد  
قابلا ففصبت عينه واخذ ارضها واقام البيعة ان فلانا او دعه فلا خصوصية في العبد ولا  
في الارش لان يده في العبد يحفظ كحماة والارش يقع فاذا انزلت خصوصية في الارش  
يندفع في المبيع ولو كان المدعى له وولدت وماتت فاقام المدعى ببيته انها امته ولدت  
في ملكه واقام ذو اليد فلانا او دعه عما اياه قبل ان يولد فلان القاضي يتحقق بقيمة الامه المدعى ذو  
الولد لان الاصل هو الامه والدعوى فيها بعد هذا كما دعوى القيمة والقيمة دين في ذمة  
من ماتت في يده والولد بعد الانفصال ليس بسبع محض فقد يكون الولد لان الامه  
لاخر ولذا اتفق الوصية بالحل خلاف الارش لانه مع محض اذ لا يتصور ان يكون العبد لانا  
وعينه او ارش عينه لاخر فلما تعذر التقاضي الاصل تعذر في التبعية لان الحكم في السبع  
مشت بشوكة في الاصل امة في يد رجل قتلها عبد فدفع بها واقام رجل البيعة ان الامه  
كانت له واقام ذو اليد على الوعيه قيل للمدعى ان طلبت العبد فلا خصوصية لك لان العبد  
قام مقام الامه فلانا قايمة واقام ذو اليد البيعة على الايداع تندفع لخصوصية ماله كذا  
بها وان طلبت القيمة مكره لخصوصية لانا في ذمة فلان يدفع كحماة وانما كان كذلك  
لان ذا اليد غائب في حقه والغائب اذا اخذ الضمان من لانا فلما كان كذا ان  
شا اجازة وان شاره دار في يد رجل او عاها آخر ملكا مطلقا او شرا منه سندسه  
او شفعه فلما قال ذو اليد كانت له ولكن بعثها من فلان او وهبها وسلمها فلم ودعينا  
لا سندفع لخصوصية لانه باقراره انها ملكه او يكون خصما اراد اخرج نفسه عن لخصوصية  
بصرف سرون احدته فيما وقع فيه الدعوى فلا سمح الا اذا صدقة المدعى فيما يقول  
او علم القاضي بذلك فحينئذ يدفع عنه لخصوصية فان لم يكن شيء من ذلك ولكن اقام ذو  
اليد بيعة على السبع لا يقبل لانه لو قبل وقضى به يكون قضاء على الغائب فان قضى عليه  
فحضر الغائب فاقام بيعة على شراة من ذي اليد لا تقبل لانه صار مقضيا عليه  
وقبل على المالك المطلق لانه لم يدع على المالك من ذي اليد ولو برهن الغائب قتل القضا  
المدعى على المالك المطلق صار هو مدعى كمن رضى اقام البيعة فان برهن الغائب  
على المشتري من ذي اليد فبذلك يقبل في ابطال بيعة كذا لان بيعة يثبت ان بيعة  
المدعى قامت على غير الخصم ويقال للمدعى اعد الشهادة على المقر ان ثبتت لان البيعة

البيعة الاولى قد بطلت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم ادر ارفع اليه ام لا وقال  
ذو اليد دفع لانا فلان فلا خصوصية لان اقران الخصم عنه شاهد واحد لا يعدم حتى لو  
لقد عايناه واقام شاهدا فاما من عند القاضي لانا باخر لم صنع شيئا من ذلك فمدعى  
ما يثبت ان الشاهد الواحد لا يوجب الاستحقاق لانا شاهدان قبل القضا ان لو اقام  
شاهدين وعدلا ولم يقم بينهما فتا حجة لان بعض ما وصفا فهو خصم لا سندفع لخصوصية  
عنه وان علم القاضي او اقر المدعى لانه استوجب القضاء بالشهادة فصار لكل مستحق  
ولا سند تصرفاته او في رجل وارثا في يد رجل انا واره واقام ذو اليد ان فلانا اسكننا  
اباه فندفع على اربعة اوجه ان شئنا على اسكن فلان وتسلم او على سكرانه وطاقت  
في يد الساكن يومئذ والآن في يد الساكن سندفع وان قالوا كانت يوفى في يدنا  
لا تقبل انا الاول فلانها شئنا على اسكن صحيح لان الاسكن الصحيح ان يكون في تسليم  
وتسلم وكذا ان كان القرض الموجه عقيب العقدين في اليه وكذا ان كانت كذا حكم  
الحال كعرفه القاضي اصل مقدر وانما الرابع فاسكن فاسد واثمة الموقوف  
**باب دعوى الرجل ان او على ثلثي عينا في يد**  
آخر كذا واحد يزعم ان له واقاما البيعة قضى بيمينها وفي احد قوله الشافعي تنها تدر  
اليمينان وفي قول يفتي بينهما ويقضى لمن خربت فزعمة لان القاضي يفتي بكذب  
احد الغريقين لا يستعمل ان يكون كل المدعى لكل واحد منهما في حالة واحدة وتتم الكذب  
يمنع العبد بالشهادة فيفتنه اوله وتعذر غير الصادق من الخا وبفتها تدر  
او تعين احدهما بالقرعة لما روي ان رجلا من تازع عاني امة بين يدي رسول الله  
واقام كل واحد منهما بيعة انها امته فاقبض رسول الله بينهما وقال اللهم تقضي است  
تقضي بين عبدك بالحق ثم قضى باليمين خربت فزعمة ولان استعمال القرعة لتعيين  
المستحق اصل في الشرع كانه قسمة المال المشترك وليس حديث يحكم بين طرفه  
الطالة ان رجلا من تازع عاني عيين بين يدي رسول الله واقاما البيعة ففتن به  
رسول الله بينهما نصيين وماروى من استعمال القرعة فقد كان في وقت كانت  
النهار مباحا ثم اشتهج ذلك بحكمة القضا لان تعيين المستحق كالبتة والاستحقاق  
فان ان تعلق الاستحقاق بخروج القرعة يكون قارا فكذا تعيين المستحق بخروج  
القرعة يكون قارا بخلاف قسمة المال المشترك فلما قضى وكذا به تعيين بغير قرعة  
وانما يفتي لتطبيب القلوب ونفي تهمة الكيل عن نفسه فلا يكون ذلك في معنى القمار

مطلوب في البيعة المدة



لا منها استويا في سبب الاستحقاق والمذني قابل لا مشترك فيستويان في الاستحقاق كما لو عيّن في  
الزكاة وهذا لان البيئات حج السبع فحب العمل بها ما لم يكن حكمة قد يتوالى يدان لشخصين  
على عين واحد في وقتين في عتد كل واحد منهما بالاطلاق او التمام وهو معاينة اليد  
فمنه او اعتمد احدهما سبب الملك لا لشراؤه وكونه والاخر اليد فحمت الشهادتان فيعمل بها بالتصنيف  
لان المحل يقبل وان ادعى كل واحد منهما كماله امراته وبرها سقط ولم يتصف به واحد من البيتين  
لان العمل بغيره به لانه لا يحكم الا مشترك ورجوعه الى تصديق المراءاة لا احد به لا يحكم بالملك  
بنص وقت الزوجين وهذا اذا لم يوقت البيتان فان وقتا سبقهما لاوله فافهم من زيادة  
البيانات ولا لانه لا معارض له في ذلك الزمان مستفيض مع ذلك الزمان ويلزم من ذلك بطلان  
ذلك في الآخر وبطلان شهادته بعد ذلك وان اقرت لاحدهما بعد اقامة البيته في امراته تصدق  
عليه وان اقام امرأته البيته ففقه بالان البيته اقوى من الاول لانه ملزمه ولو ادعى امرأته  
على امراته كالحاجة فقام البيته ففقه بالان لم يلق على امراته فقام البيته على امراته  
لا يحكم لان الشئ لا ينقض بغيره بوجه دونه لا اتصال القضاة الا ول دون اثباته الا ان  
يوقت شهودا كسائر الشهود انما في الاول وكذا في الثاني المراءاة في يد الزوجين وكذا  
فما حركه يقدر بيته الى ارجح الاعلى وجه السبق لما مر عيني بذكره ليدعي رجلان كل واحد  
منهما انه اشترى العبد من صاحب اليد ونقد الثمن ولم يوقت واحد من البيتين وقتا  
فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن الذي بين شهودا ويخرج  
على البائع بنصف الثمن وان شاء ترك واحد كل الثمن لان البيتين فاما على امره حاد  
ولم يوقت سبق احدهما فيجعل كمالها وقعا معا فحكم بينهما بالتعذر اثبات موجب الشئ لكل واحد  
منهما على الكمال وخير الشريكان في ذلك لانه ما رضى بالعبد الا ليس له كل المبيع فاذا لم يسلم احده  
رضاه بتفرق الصفة عليه فيخير كل واحد منهما فاقبل قد يتيقن القاضى بكذب الثمين  
لان البيعين على عتد واحد من رجلين من كل واحد منهما يكاد لا يتصور في وقت واحد  
فينبغي ان تطل البيتان قلب الشهود منه وان يفتن البيع لا بصحة وان لم يشهدوا بوقوع  
البيع مع ما يتصور ببعان في وقتين من واحد لعين واحدة وكل واحد منهما اعتمد  
سبب الاطلاق لا الشهادتين فيجب العمل بها حسب الاطلاق ولان البيعين يتصور وقوعهما في  
وقت واحد من وكيلين بان وكل رجلين كل واحد منهما على الاطلاق بان بيعا وان فباع  
كل واحد منهما معا من رجل فانيكز وعتد الوكيل كعتد الموكل فثبت انه لا يحد ووقف  
البيعين في زمان واحد من رجل واحد فان قضى القاضى بينهما فقال احدهما لا اختار لم يكن

لم يكن لاحدهما ان ياخذ جميعه لان القاضى لما قضى بالمبيع بينهما ضمن فضاؤه ففسخ العتد  
في حق كل واحد منهما في النصف فلا يبعد الا يتجدد العتد فان قيل المنع انما يكون ان لو  
كان السبع موحدا قلنا ان كان موحدا قطاهر وان لم يكن فلا يمكن من الاخذ وهذا  
لان استحقاق كل واحد منهما للملك ثابت بنظر الا بيته وانما لا يظهر في النصف لوجه بيته  
صاحبه فلان دليل استحقاق الكل قايما فيفسخ نظر الى الدليل وهذا خلاص ما نوقض  
ذلك قبل خبير القاضى يكون للآخر ان ياخذ الجميع لانه ثبت شراؤه في الكل وانما كان القضاة في  
النصف لمزاحمة صاحبه معا فان زالت المزاحمة بقتض بالكل وهذا كما تشيخين اذا سلم  
احدهما قبل قضاء القاضى لهما بقضى للآخر جميع الدار ولو كان تسليمه بعد القضاء لهما بالدار لم يكن  
للاخر الا نصف الدار ولو ذكر كل واحد من البيتين تاريخا فاولا قول مناه لانه ثبت شراؤه  
في وقت لا يبايع الاخر فيه فاستحقا من ذلك الوقت فتبين ان الآخر اشترى اياها من غير المالك  
فلان شراؤه باطلا ولو وقت احدهما وقتا ولم يوقت الاخرى قضيه لصاحب الوقت كانه  
ثبت له الملك في ذلك الوقت والزم ان يوقت من ملكه في حاله ان شراؤه حاد فبعضه حاد  
لا اقرب الاول وقتا مالم يثبت التاريخ فلان شراؤه الوقت ثابتا فلان اوله ولو لم يكن لو احده  
تاريخ والعبد في يدا احدهما فلولي اليد كمالها استويا في الاثبات فلا يتقضى اليدان به بالكل  
وبيته كما يرضى انما تخرج اذ الفوعيا مطلقا اما الفوقيا الملك سبب فها سيان  
ولا يمكن من القبض وليس سبق شراؤه لان القبض باء على العتد الثابت بالبيته ظاهر  
جملا لفعل المسلم على الصلاح لا على الغصب وقبضه اقترن بعتده لا لان كل واحد منهما حاد  
حادث فحكم بوقوعهما معا فيستقيم عتد صاحب القبض ضروري وكذا لو ذكر الاخر وقتا لم ينتج  
به لان القبض لفظا فعدمه يتقضى بالنسك ووقت الاخر كماله فلا يتقضى اليد الثابتة بغيره  
الا ان يشهدوا ان شراؤه كان قبل شراؤه اليد فحي يكون الى ارجح اوله لان مقدم عتده ثبت  
بيتين من شهوده وتقدم الاخر بنوعه ولانه لا يثبت للكل في معا بل الصحيح ولولا القاضى  
احدهما شراؤه والاخر هبة وقبضه معا من واحد او اقاما بيته ولا تاريخ فوعيا فالشراء اوله  
لان عتدهما ان يوجب الملك في العوضين والهيئة تبرع يوجب الاستحقاق من جانب واحد  
والبيانات تخرج بغير الاثبات ولان الشئ يوجب الملك بنفسه والهيئة لا توجب للملك  
الا بالقبض فلان الملك المدعى سابقا فيه فلان اوله وكذا لو وقع لحدوها الشئ والاخر الصفة  
مع القبض فالشئ اوله لما بينا ولو اقام احدهما البيته في الهيئة والقبض والاخر على الصفة  
والقبض قضى بها بينهما نصفين في التبرع والا فصار الى القبض ولا تخرج الهيئة على الصفة



على الحق باعتبار معنى اللزوم لان اثر اللزوم يظهر في ابطال حق الرجوع فكيف يظهر في بطلان الحال  
والترجيح انما يقع بمعنى قائم في الحال لا بمعنى رجوع الحال لان البتة قد يكون لازمة بان وقعت  
لذي رجوع محرم والصدقة قد لا تكون لازمة بان وقعت لغنى فاستغنى وهذا فيما لا يحتمل التمسك ظاهر  
وكذا فيما يحتمل التمسك لان كل واحد منهما اثبت استحقاقه في الكل لا اذ لا يلزم لرجوع سائر البعض  
فكان الشروع طاريا واما لا يبطل الهبة والصدقة ولو وقع في رجل الشري من ذي اليد  
وادعت امرأته ان ذاك اليد يزوجهما عليه استويا فمضى لكل واحد منهما بالنصف وهذا هو  
عند ابي يوسف وقال هذا الشري اولى فيقتضيه لصاحب الشري والمرأة على الزوج الغنم كانه  
البيات حج الشري في العهر بها ما لم يكن واكن العهر بها بالبينتين بان جعل الشري  
سابقا فانه لو تزوج على عبد الغير صحت التسمية ويجب القيمة عند تقدر تسليم عيسه  
ولسبب ان كل واحد منهما اثبت الملك لنفسه فيحقق المساواة بينهما في الاستحقاق كما في  
دعوى الشرايين فالسبب الشري مبادله مال بمال موجب للضمان في العوضين والظاهر  
مبادله مال باليس بمال غير موجب للضمان في النكوة فكان الشري اقوى قلبنا  
الظاهر اقوى لان الملك في الصداق يثبت لنفس العقد متكررا حتى لا يبطل بالهلاك  
قبل التسليم بخلاف الملك في الشري ويجوز التصرف في الصداق قبل القبض بخلاف المشترك  
وفيما قال محمد ابيات تاريخ لم يهدى الشهود والتاريخ بين العقدين لا يثبت الا  
الحج فاذا قضيت بينهما نصفين فقد استحق على المرأة نصف الصداق فبرج بغيره نصفه  
على الزوج واستحق على المشتري نصف المبيع فبرج نصف الثمن ان كان نفعه وان لو في  
احدهما رها وقبضا والاخر منه وقبضا وبرها فالرهن اولى استحقاقا وفي التمسك  
البتة اولى لان البتة توجب ملك العين والرهن لا يوجب فكان السبب للوجوب ملك  
العين اقوى وجسه الاستحسان ان الرهن عقد ضمان والهبة عقد تبرع وعقد الضمان  
اقوى من عقد التبرع وهذا لا بدست اليد لمن الموهوب والدين والهبة لا يثبت الا  
بملا واحدا فصارت الشري مع الهبة بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبرع انهما والبيع اقوى  
من الرهن لان البيع عقد ضمان يثبت الملك صراحة ومعنى والرهن يثبت عند الهلاك معنى  
لا صراحة وكذا الهبة بشرط العوض ورجع السابق ان وقت في ملكه وشرا او ارثا اعلم  
ان الرهين اولا فوعيا عينا وبرها فلا يجوز انما يدعيها ملكا مطلقا او ارثا او شرا  
وكل قسم ثلثه اقسام لان ما ان يكون الرجوع في يد ثالث او في يد ابي وكل وجه على اربعة اقسام  
لان اباي يورثا او ارضا تاريخا واحدا او ورثا تاريخا احدهما سبق او ارضا واحدا دون

دون الآخر وجعله ذلك سنة وثلاثون فصلا اما لو اذ عينا ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم  
يورثا او ارضا تاريخا واحدا وبرها تاريخا بينهما نصفين لا يستويان في الحج وان ارضا وتاريخ احدهما  
اسبق يقضى للاسبق لانه اثبت الملك لنفسه في زمانا كانه في نفسه فيقتضيه بالملك ثم لا يقضى بعده  
لغيره الا اذ اطلق الملك منه ومن يارثه لا يتلقى الملك منه فلا يقضى له وان ارضا تاريخا واحدا ولم يورثا  
فصدا بغيره لا عيب بالتاريخ ويقضى بينهما نصفين لان توقفت احدهما لا بد لغيره تقدم ملكه لانه  
يجوز ان يكون الآخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متاخر عنه فحجرتا رعايته الاصلين وعند ابي  
يوسف الذي ارضا لانه اثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يثبنا ومن لم يوقت يثبت للحال يثبنا  
وفي ثبوت في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وعند محمد يقضى لمن اطلق لان دعوى الملك  
المطلق من الاصل ودعوى المورث يقتصر على وقت التاريخ ولهذا يرجع الباعه بعضهم على  
بعض وسحق الزايد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق اسبق تاريخا فكان اولى هذا  
اذا كان المدعي في يد ثالث فان كان في يدها فكذا الجواب لانه لم يترجح احدهما على الآخر باليد ولم  
يخطأ حاله عن حال الآخر باليد وان كان في يد احدهما فان ارضا تاريخا واحدا اولى يورثا  
فولم يرجع لان بينه اكثر اثباتا وان ارضا وتاريخ احدهما سبق فهو اسبقها تاريخا لما في وقت  
محمد انه يرجع عن هذا القول وقال لا يقبل بينة ذي اليد على الوقت ولا على غير لان البينتين  
قامتا على مطلق الملك ولم يتوصفا لجهة الملك في استوفى التتبع والتاريخ فيقتضيه التاريخ ولما ان البينة  
مع التاريخ يقتضيه معنى الوقوع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت فثبوت بعده لغنى لا  
يكون الا بالتسليم بالتسليم من فصار بينة ذي اليد بغير التاريخ متضمنة ووقع بينة ذي اليد على  
انما لا يتبع الا بعد اثبات التلق من قبل وبينته على الدفع مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في  
يديهما فصاحب الوقت اولى اولى عندهما وعنده يكون بينهما وان ارضا واحدا ولم يورث  
الآخر فعند ابي يوسف يقضى للمورث لان بينته اقدم من المطلق كالمورث في رجلا شرا من  
واحد وارث بينه احدهما دون صاحبه كان صاحب التاريخ اولى وعند ابي حنيفة ومحمد  
يتقضى التاريخ ولا عيب للوقت لانه بينة ذي اليد ما يقبل والما انت متضمنة معنى الدفع وحذا  
وقع الاصل في معنى الدفع لو وقع في الكس وجوب التلق من جهة جواز ان شهود التاريخ لو  
وقعوا لكان اقدم فاذا وقع الشك في تضمينه معنى الدفع فلا يقبل مع الشك في الاصل وان  
اوعى كل واحد منهما الارث من ابيه فان كان العين في يد ثالث ولم يورثا او ارضا تاريخا واحدا  
فموسنها نصان لا يستويان في الحج وان ارضا واحدا سبق تاريخا فسبقها تاريخا عند  
ابي حنيفة وابي يوسف وكان ابو يوسف يقول اولا لغنى بينهما نصفين في الارث والملك



الملك فمضى الى ما قبل وقال محمد في رواية ابو حنيفة وقال في رواية ابي  
سماح لا عيب بالتاريخ في الارث فيقتضيه بينهما نصفين وان سبق تاريخ احدهما لهما  
لا يدعيان الملك لا بمسما ابتداء بل بمرورهما لمجانبة الى انفسهما ولا تاريخ الملك المورث  
فصار كما لو حضر المورثان وبرهما على الملك المطلق حتى لو كان للملك المورث تاريخ بعض  
لا بمسما وان ارضى احدهما ولم يورثه الآخر فبقي بينهما نصفين اجماعا على انهما لوقعا تلقى  
الملك من رجلين فلا عيب للتاريخ وقيل يقضى للمورث عند ابيه يوسف ولو كان العيين  
في ايديهما فكذلك لو لم يكن في ايديهما ولم يورثا وارثا تاريخا واحدا يقضى  
للمورث وان ارضى تاريخ احدهما سبق فلا سبقها تاريخا وعند المذاهب لا عيب للتاريخ  
للتاريخ هنا وان ارضى احدهما ولم يورثه الآخر فبقي للمورث اجماعا وقيل عند ابيه يوسف  
للمورث وان ارضى تاريخ احدهما من واحد ولم يورثا وارثا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان  
لا ستوانهما في الحق وان ارضى احدهما سبق تاريخا يقضى لاسبغها تاريخا اتفاقا بخلاف  
مالوا دعي الشرا من رجلين لا نهما مستان الملك لبايعهما ولا تاريخ للملك البايعين فتاريخ  
لملكه لا يعتد به وصار كما نهما حضرا واقاما البيعة على الملك بل تاريخ فمكون بينهما اما هذا فقد  
اتفقا على ان الملك كان لرجل وانما اختلف في التلقين منه وهذا الرجل ثبت التلقين لنفسه  
في وقت لا يانعه فيه صاحب مقتضى له ثم لا يقضى به لغيب بعدة الا اذا تلقى منه وهو لا يتلقى  
منه وان تاريخ احدهما ولم يورثه الآخر فهو للمورث اتفاقا لا نه اثبت شراؤه لنفسه في زمان  
لا يانعه فيه ينع فيقتضيه له حتى يبين تقدم شراعه عليه بخلاف ما لو ادعى الشراء من  
رجلين ووقت احدهما ولم يورثه الآخر فانه يقضى بينهما نصفين لان كل واحد منهما  
ثم خصم عن بايعه في اثبات الملك له وتوقيت احدهما لا يدل على سبق ملك بايعه فلعلم ملك  
البايع الآخر سبق فلهذا قضيا بينهما وهذا اتفاقا على ان الملك لبايع واحد في كل  
واحد منها الا اثبات سبب الاستال اليه الاثبات للملك للبايع وسبب الملك في حق من  
وقت شراؤه سبق فكان هو بالمذمى احد وان كان العيين في ايديهما فهو بينهما الا لقرار  
ارضى تاريخ احدهما سبق فحينئذ يقضى لاسبغها تاريخا وان كان في يد احدهما فهو لذي  
اليده سواء ارضى او لم يورثه الا اذا ارضى تاريخ احدهما سبق فيقتضيه للمورث ولو  
ادعى احدهما الشراء من رجل والاخر البيعة والتبعض من غيبه والتالي الميراث  
من ابيه والرابع الصدقة والتبعض من آخر يقضى بينهم ارباعا على انهم يتلفون الملك من  
حوالا فصار كما لو حضر واحد من هؤلاء الملك المطلق ونم يقضى بينهم ارباعا كذا هذا

هنا وان اقام المورث وفدا البذل في احد منها بينه على التناج فذو اليد اولى وعوى التناج اولى  
الملك فيتبرج صاحب اليد باليد وهذا لان يد ذاك اليد لا تدل على اولى الملك فهو ثبت بيعة ليس  
بثابت لم يظهر فيه فوجب قبول بيعة ثم ترجح بين حلف الملك المطلق لان بيعة لا يثبت الا ما هو ثابت  
بظاهر يده وقال عيسى بن ابيان الطريق عندي في التناج تبارك البيعتين لتبين الفاضل بكذا احدهما  
اذ لا تصور التناج واد من واثبتين فيقتضيه بالذات اليد فصار ترك التناج البيعتين وصار كانهما لم يبا  
البيعة ولو لم يقيم البيعة يقضى لذي اليد فصار ترك التناج البيعتين وجها لانه لم يقيم البيعة  
ولو لم يقيم البيعة حتى علف وذو اليد للمورث كذا هذا وهذا ليس بصحيح فقد ذكر في خارجين اقام كل واحد  
منها البيعة على التناج انه يقضى بينهما نصفين ولو كان الطريق ما قال لكان يترك في يد ذاك اليد فلعلم ان  
القضا الذي البدن فاستحق في حق لا يعلف وذو اليد للمورث كذا في الذخيرة ولو اقام المورث البيعة انه  
عبد اشتراه من فلان وانه ولد في ملكه واقام وذو اليد البيعة انه عبده اشتراه من فلان آخر وان ولد  
في ملكه بايعه فبقي له اليد لكان كل واحد منهما خصم في اثبات تاريخ بايعه في هو خصم في اثبات ملك بايعه ولو  
حضر البايعان واقاما البيعة على التناج كان ذو اليد اولى فكذا مثل لو اقام احدهما البيعة على الملك  
والآخر على التناج فصاحب التناج احد ايها لكان لان بيعة لم يثبت قامت على اولى الملك صريحا  
فلا يثبت الاخر الا بالتلقين منه والاخر لم يتلق منه واولي بيعة ثبتت كذا ولا عيب بها مع الصريح وكذا  
لو كان الدعوى بين خارجين فبيعة التناج اولى لما بينا ولو وقع بالتناج لذو اليد اقام ثالث  
البيعة على التناج فبقي له الا ان يعيد وذو اليد البيعة على التناج لان بيعة ذاك اليد قامت على هذا  
المذمى وانما قامت على الاول فلم يصير الثالث متعينا بتلك القضية وكذا لو وقع وذو اليد للمورث  
الملك المطلق وبرهما وقضى على ذاك اليد بالملك ثم ان ذا اليد المتفق عليه لو اقام البيعة على التناج  
بقدر يستغنى به القضا الاول لانه غنائه لصرك بخلاف الاجهاد يستغنى به اجها وده كذا هذا  
وهذا لانه ظهر ان قضى للمذمى مطلق الملك مع بيعة بيعة ذاك اليد انما ثبت عنه والقضا للمذمى  
في هذه الحالة باطل مستغنى قضاؤه كالموثر خلافه وكذا سبب في الملك لا تنكر فهو معنى التناج لانه  
دعوى اولى الملك فذلك كالسبب في الباب التي لا تسج الامع واحد لا تسج في الباب التغطية  
وغزل القطن وحلب اللبن واخي ذلجين والكبد والمرعوى وجر الصوف وان كان سببا يترك  
لا يكون في معنى التناج فيقتضيه للمورث بغيره لانه لم يورثه وقال المذمى فاسألوا اهل  
الزكاة ان كنتم لا تعلمون فان اسئل عليهم فبقي للمورث لان القضا البيعة للمورث هو الا صدق وانما  
عدونا عن الاصل خبر التناج وهو ما روي ان رجلا لقي ناقة في يد رجل فاقام البيعة ايها



ناقبة بنجرها واقام ذواليد البيه انما ناقبة بنجرها ففقه رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده فاذا لم يعلم  
يرجع الى الاصل في ذلك ثبت هذا فنقول اذا اقام الفايح البيه ان يذبح اليه بنجره واقام ذواليد البيه  
على مثل ذلك فان كان يعلم ان مثل هذا لا يبيع الا ما واحدا فهو الذي اليد وان كان يعلم انه يبيع  
منه فهو الذي يبيع فان يبيع ثم يملك فيعزل ويبيع ثانيا وان كان مستظلالا يستبين انه يبيع  
منه او مرتين ففقه بالمدعى واذا اختلفا في الصوف فاقام كل واحد منهما البيه انه صوف  
حتى من عثم فانه يقضي به الذي اليد لان الحق لا يكون الاقعة واحدة وكذا المردعي فبان هذا  
في معنى النجاشي فان قيل كيف يكون الحق في معنى النجاشي وهو ليس بسبب لاوليه المالك فان الصوف  
على ظهر الشاة كان ملكا قبل الحق قلت نعم ولكنه كان كوصف الشاة ولم يكن ملكا مقصودا  
الا بعد الحق ولهذا يجوز بيعه وماتت رعا فيه مال مقصود واذا تنازعنا في فصل  
سيف واقام كل واحد البيه انه سيف ضربه فانه يسأل اهل العلم بذلك من الصياقة فانه قل  
لا يضرب الاقعة واحدة يقضي به الذي اليد وان قالوا يضرب مثل من يبيع او اسكن عليهم  
فلم يوفوا يقضي به المدعى وان كانت الدعوى في غزل بين امرأتين تقضي به التي هو في  
يدها لا القطع لا بعد الاقعة فبان هذا في معنى النجاشي اذا النجاشي سبب لاوليه المالك  
في الدابة والغزل سبب لاوليه المالك في المعزول واذا كانت الارض والتخل في يد رجل فاقام  
آخر البيه انه ارضه وتخله وانه عثم هذا التخل فيها واقام ذواليد البيه على مثل ذلك  
يقضي به المدعى وكذا الكرم والسج لان اصل النجاشي في ملك الارض فالتخل في النجاشي  
حتى يدخر في بيع الارض بلا ذكر وليس لواحد منهما في الارض معنى النجاشي وان كانت  
الدعوى في حنطة فاقام كل واحد منهما البيه انها حنطة فدعوا في ارضه ففقه بها المدعى  
لان الزرع قد يكون غيبا فان حنطة قد تدرج في الارض ثم يعزل التراب فيمنع الحنطة  
منها ثم يدرج ثانيا فلم يكن في معنى النجاشي وكذا كل ما يزرع ما يكال او يوزن واذا تنازعا  
في جبن فاقام الفايح وهو الذي اليد وكل واحد منهما انه جبن صنع في ملكه فلو الذي اليد لان  
الجبن لا يصنع الا قعة وهو سبب لاوليه المالك في النجاشي وكذا اذا اقام كل واحد منهما البيه  
ان اللبن حلب في يده وملكه ففقه الذي اليد في الدعوى وقعت في اولى المالك ففقه الذي  
اليد وان اقام الفايح البيه على المالك ذواليد بيه على الشري من ذواليد فاقام ذواليد البيه ان لو في  
اوليه المالك فذواليد يبيع اشتغال المالك من جهته ولا يشترط هذا فصار كما لو اقر ذواليد بالملك  
للفايح ثم لدعى انه اشتراه من ولعاه البيه ولو اقام الفايح البيه ان فلانا القاض ففقه لم تنزه  
الا مبنيا في الشهود لخاله واقام ذواليد البيه على النجاشي ففقه ابيه حنيفه وابي يوسف

يوسف يقضي للفايح لان القضا قد صح ظاهره فلا يستقص ما لم يظهر خطاؤه مقبول لم يظهر  
لان شهادته الشهود انما لا يحتمل انما لا يشترها من ذي اليد ولكنهم تركوا هذه الزيادة  
فصار كما لو شهدوا انه قضاه ولم يثبتوا على ذلك وعند محمد يقضي بها الذي اليد لان شهود  
الخارج اثبتوا الملك للفايح سبب الظهور وهو القضا بشهادة الشهود انما لا يثبتوا عليه  
وصار كما لو شهدوا على اقرار القاض به انه قضاه بشهادة الشهود وان في يد رجل كقوة جابح  
انه اشتراه من ذي اليد واقضى ذواليد ان اشتراه من الخارج واقام البيه ولا تاتي بها  
تهاد البيه سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وترك الدار في يد ذي اليد بغير قضا  
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يقضي بالبيهتين يقضي بالذي اليد ان ذكرنا  
القبض لان البيهات في البيع يجب العمل بالمكن لانها انت العقد والقبض في بيع  
كان ذواليد باعها وسلمها ثم الفايح باعها وسلمها وان لم يذكر والقبض يقضي للفايح لانها  
ما اثبتا القبض بالشهادة وقد ثبت القبض عيانا وهو دلالة السبق ففقه ذواليد  
مشتر بالها من الفايح اولا وقد قبضها ثم باعها من الفايح في يوم تسليمها اليه ولا ينكسر حتى  
لان لو جعلنا شرا الفايح اولا لم يبيع ببيع لان البيع قبل القبض لا يبيع وان كان في العقار عند  
محمد لان اسم القبض حتى يبيع فنقول اذا زيار على ما كانت البيه فلا يكون ولها اه  
البيهتين تنازعا والتنازع محقق بين موصيتهما فتعين التنازع لولا ان كان يجعل  
كل واحد منهما بايعا ومشتريا في ساعة واحدة ولا دلالة على السبق ولا رجحان لاصحابه على الاخر  
ولا ان الاقدام على الشراء اقدار من المالك للبايع فصار كما لو اقام البيه على اقرار  
صاحبه بالملك ولو كان كذلك تهاذلا قرا ان ثم لو شهد البيهتان على نقد الحنط مع القاض  
عند حلاله لم يقض بالعقدين عندهما بقى قبض مضمون الحنط من كل جانب يجب على  
كل واحد منهما رد القبوض ان كان قايما وان كان حاليا تقع القاض وان لم يشهدا على  
نقد الحنط فالتقصا من مذهب محمد لوجوب الحنط من ذكر في الهداية ولو شهد الفوتية  
بالبيع والقبض تهاذلا لاجتماع لا يبيع غير مكن عند محمد لوان كل واحد من البيهين قد  
تخلوا في ما ذكرنا اولا من البسوط والجامع الكبير وغيرهما وهذا لا اقام يوقا فان وقت البيهات  
وقيتان فان كان وقت الفايح سابقا ولم يشهد الشهود بالقبض ففقه الذي اليد عند ابي  
حنيفة وابي يوسف لان شرا به ثبت سابقا ثم اشترى منه ذواليد قبل التسليم وبيع العقار قبل  
القبض جازين عندهما وعند محمد يقضي بها الفايح لانه لا يبيع العقار قبل القبض وان  
شهدوا بالقبض يقضي بها الذي اليد عندهم لانه يبيع بايعا من بايعه بعدوا قبضا فلان



بيع البيع بعد القبض وان وقت ذاك اليد سابقا بقبضه بالبيع سواء شهدوا بالقبض او لم  
شهدوا فيجب لان ذاك اليد اشترى اولاه ما شهد به شهوده ثم باع من الخارج ولم يسلم اليه او  
سلم اليه ثم عاد الى ذاك اليد بوجه آخر فيؤمر بالتسليم اليه وان في يده يدبره من غير وعي ان باعها  
من بكر بالف وبرهن بكره على انها باعها من غير وعي به دينار ومحمد زيزو ذلك كله فبطل  
بين المدعين ولا يقض نشي من التمين لان فخر القضا بالبيع لهما لا التايح ولم يتخذ  
القضا بالملك وعند محمد يقض بها بينهما ولكل واحد نصف التمين على صاحبه لانه لم يسلم لكل واحد  
نصف البيع ولو لوعت اقراره بشراء الدار من غير وعي بالف وعمر ولو عي انه اشترى اهما منها بالف فهو  
ووجه واريد وهو ذاك اليد تدعى اهما لا اشترى من غير وعي بالف واقوا البينة فبطل اليد  
تعارض بيني عن فبقيت بينة بلا معارضه عند محمد يقض بالدار لذك اليد بالف عليه لا البيع  
ويقض لهما على البيع بالف لان ذاك اليد والمرأة ادعيا التلق من الخارج فبطل كانه في يده ولا ترجح  
بها صفة عدله وعدالة حتى لو اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فما سواه وعند  
الاوزاعي يقض لأكبرهما عدلا فان القلب لا قول الا كرايمد وعندنا كمن يقض باعد البينتين  
لان الشها واما ما صارت حجة بالعدالة فلا عدل في كونه حجة اقوى فكان اولى ولسا ان الترحح  
لا يقع كراي العدل حجة لا يترجح القياس بقياس آخر ولا الحديث حديث آخر وشها فكل  
شاهدين على ثمانية فلا يصح للترجح والعدالة ليست بحد فلا تقع الترجيح بها وقط  
ووجه ما يطعن لو كان حصص بين هارين واقعة في كل واحد من صاحبه الدارين في القط  
لا احدهما واختلفا في حايط ووجه الى احدهما فهو بينهما عندنا بصفة لا استوائهما في  
الدعوى واليد وعنهما يقض به لمن اليه القوط ووجه لاي بط بطلان الطاهر وانما قلنا  
العادة مشتركة فقد تقوم الشاهد من ذكرها ب وقديس وجه لاي بط لا مزالا من  
دار في يد رجل نصفها واقعة في نصف كلها وبرها على ذلك فعندنا بصفة يقسم الدارين  
المدعين على اربعة ارباعا ربعا للمدعي النصف والثلث ارباعا للمدعي الكلا لمدعي النصف  
لان ما زعة فيما ورا النصف فيسلم النصف لمدعي الكل بلاما زعة واستوت منازعتها في  
النصف الآخر فيتنصف بينهما فيجعل الدار على اربعة اجزاء الى حساب له نصف ونصف  
نصف واقل اربعة وعندنا يقسم بينهما اثنان على طريق العول فيضرب صاحب الكل بكل  
حصة سهمين اذ الدار حطت سهمين لاجب الى النصف وصاحب النصف يسهم فمخير  
بينهما اثنان لثلاثة لمدعي الكل بثلثها لمدعي النصف ولقد استعملت نظاير واضلها  
فمن نظايرها الموصلة بكل المال وبصفة عند اجازة الوردية والوصلة بعين مع الوجه له

له نصف ذلك اذ لم يكن للبيت مال سواء ومن اضلادنا العبد المادون المشترك اذا اذانه احد  
المولين مائة درهم واجب مائة وسبع مائة والقسم من المولى المدين والاحد عندنا بصفة بطريق  
العول اثنان وعندنا بطريق المنازعة ارباعا وكذا المدبر اذا قتر حلا خطا وفقاعين آخر وعثر  
المولى قيمته لهما وسيجي في كتاب الديات نظايرها واضلادنا على الا سفيها مع الاصول ان ما التبع  
ولو كانت الدار في ايديها وبرها فالدار كلها لصاحب البيع نصفا على وجه النصاء ونصفا على  
وجه القضا لان دعوى مدعي النصف منصرف الى ما في يده لتكون يده يواحقه في حق لاهل امور المسلمين  
على الصحة واجب فمدعي النصف لا يدعي شيئا في يد صاحب الجميع لان مدعاه النصف وهو في  
يده فسلم النصف لمدعي الجميع بلاما زعة فبقي في يده لا على طريق النصاء ولا قضا بلا دعوى واجتمع  
بينه الخراج وبينه ذاك اليد في يد صاحب النصف فبينة الخراج اولى بالقبول ولو كانت  
الدار في يده فادعي الكل مل كلها والبيت للملها والنضر نصفا وفي يد كل واحد ثلثا واقوا  
البينة فبقت بينهم بطريق المنازعة عندنا بصفة وجه ذلك انما يقض الدار على ستة اجزاء الى الثلثين  
والنصف واقل من خمسة في يد كل واحد سهمان ثم يجمع بين دعوى الكل والبيت على ما في يد النضر  
فالكل مدعي كل والبيت يدعي نصفه لانه يقول حتى في الثلثين وسلم الى الثلث وبقي الثلث  
آخر نصف في يد الكل وبنصفه في يد النضر فالنصف للكل مل بالانزاع وذا سهم والنصف  
الاخر بينهما النصارى فنضرب مخرج النصف وهو اثنان في ستة فصار اثنان عشر ثم يجمع بين دعوى  
الكل وبنصفه على ما يدعي البيت وهو اربعة فالكل مل يدعي كله والنضر ربعه لانه يقول حتى في  
النصف ستة والثلث في يده وقد بقي سهم من الدار سهمان سهم في يد البيت وسهم في يد الكل  
فسلمت ثلثه للكل وثنان على سهم فأكسر وصفت اصل الحساب فصارت الدار اربعة عشر  
في يد كل واحد ثمانية فخرج بين دعوى الكل والبيت على الثانية التي في يد النضر فاربعة سلمت للكل  
بلا نزاع والاربعة الاخرى بينهما نصفان لا استوائهما في النزاع فحصل للكل مل ستة والبيت سهمان ثم  
يجمع بين دعوى الكل والنضر فبذلك يده سهمين فسلمت ستة للكل واستوت منازعتها في سهمين  
فصار لكل واحد سهم فحصل للكل مل سبعة والنضر سهم ثم يجمع بين دعوى النضر والبيت على ما في  
الكل مل فالبيت يدعي نصف ما في يده والنضر يدعي ربع ما في يده وفي المال سبعة فأكسر البيت  
اربعة والنضر سهمين وبقي في يد الكل مل سهمان فحصل للنضر ما في يد البيت سهم وما في يد الكل  
سهمان فالثلاثة من الدار وحصل للكل مل ما في يد النضر ستة وما في يد البيت سهم وما في يد  
جميع خمسة عشر ووجه خمسة اثنان الدار وحصل للبيت ما في يد النضر سهمان وما في يد الكل مل اربعة  
وذا ستة ربع الدار وعندنا يقسم بطريق العول فخرج بين دعوى الكل والبيت على ما في يد  
النضر



قال الكامل يدعى كمال والليث يدعى نصفه في هذا قوله نصت وهذا الثاني فنضرب الكامل بكم ٣٣٠  
والليث بنصفه سهم فعالت لثلاثة ثم جمع بين دعوى الكامل والنضر على ما في يد الليث قال الكامل يدعى كمال والنضر  
ربعه ومخرج الربع اربعة فيضرب هذا بربعه سهم وهذا بكم اربعة فعالت ما في يده لثلاثة ثم جمع بين دعوى  
الليث والنضر على ما في يد الكامل فالليث يدعى نصف ما في يده والنضر يدعى ربع ما في يده والنصف  
والربع كرجان من اربعة فيجمع ما في يده اربعة وفي المال سعة فنصفه سهمان لليث وربعه سهم للنضر  
وبقي الربع للكامل فانكسر حساب الدار على ثلثه واربعه وخمسة فوجدناه متباينة فنضرب الثلث في الاربعه  
فنصارا ثلثه عشر في ثلثه فصار ستمين ثم ضربنا ما في اصل السلة ثلثه لان الدار في ايديهم  
اثلاثان فصار مائة وثمانين في يد كل واحد منهم ستون فاما في يد النضر ثلث ذلك لليث عشرون وثلثه  
للكامل اربعون وما في يد الليث خمسة اثنا عشر للنضر واربعه لهما ستمين واربعون للكامل وما في  
يد الكامل نصفه لليث ثلثون وربعه للنضر خمسة عشر وبقي الربع في يده فجمع ما حصل لهما مائة وثلثه وجميع  
ما حصل لليث خمسون وجميع ما حصل للنضر سبعة وعشرون ولو كانت في يديهم وهم والسلة على اهلها  
قسمت بينهم على طريق المازعة عنده وبينا اننا خرج الى صاحب السلة ثلثان ونصف واقدم ستة لليث  
يدعى اربعة والنضر يدعى ثلثه ولا مانع لهما في سهمين فيما الكامل والنضر لا يدعى الا ثلثه فخلا سهمهم  
عن مازعة وما زعة الكامل والليث فيه على السواء فيكون بينهما فانكسر بالنصف فنضرب سهمي  
مخرج النصف في ستة فنصارا ثلثه عشر فالليث لا يدعى اكثر من ثمانية والنضر لا يدعى اكثر من ستة فلم  
للكامل اربعة وسهمان بين الكامل والليث لكل واحد منهما سهم وبقيت ستة استوت مازعة ثم  
فلان لكل واحد سهمان منها فاصاب الكامل سبعة من الثلث عشر واصاب الليث ثلث من الثلث  
عشر واصاب النضر سهمان وعندهما ينقسم بطريق القول فيضرب الكامل بالكل ستة والليث  
بالثلثين اربعة والنضر بالنصف ثلثه فصار الكل ثلثه عشر الكامل ستة والليث اربعة والنضر  
ثلثه ولو تنازعنا في دابة واقام كل واحد منهما البينة اثبتت عنده وقتا قضى لمن وافق وقته  
سهما لهما في الظاهر وان اسكل ذلك في الحكم لا مانع سقط التوقيت صار لهما لم يذكر تاريخا  
فيقضى بينهما لا سقوانا وان خالف من الدابة الوقتين بطلت البينتان لظهور كذب الفريقين  
فبترك في يد من كانت في يده عبيد في يد رجل اقام رجلان عليه البينة احدهما بغصب والآخر بوقع  
فموسمنا لا سقوانا في الاستحقاق دار وعبد في يد رجل برهن بملكته كل واحد منهما اثباتا لثلاث  
من ذي اليد بهذا العبد الذي في يده وسلم العبد اليه قضى بالدار لهما لا سقوانا في الحجة وخبرنا  
فان ارضيا في الدار والعبد بينهما كمالا لم يكن واحد منهما الا نصف المحوض فيرجع كل واحد  
المحوض فان لم يثنى العقد فلعبد وقيمة بينهما اي يضمن المدعي عليه كذا واحد نصف قيمة العبد

سنة ستمين لكل واحد تسليم كل العبد اليه وقد سلم كل واحد نصف العبد فيضمن لكل واحد نصف قيمته  
تكميل الحق وكذا لو كانت الدار في ايديهما اذ المعنى لا يتفاوت ولو كانت الدار في يد احدهما يتقضى  
بالدار لان ملكته من قبضه يدل على ان شراها اسبق فلان القضاة احق والعبد لاخر لان لم يسلم  
شي من الدار فيرجع كل العوض وان ارضا الشرا يتقضى لا يستقيم تاريخا والدار في يد اي كانت لان  
تقدم شراها يبطل بقرائن الاخر وقبضه ايضا فلان مالو لوقوع الشرا من رجلين ووقت احدهما ان  
فانه يتقضى بينهما لان في البايعين يقدم بيع احدهما يبطل بيع الاخر وفي البايع الواحد بيعه الاول  
يبطل البيوع اكد فيقضى بالاول وان ارضى احدهما دون الآخر والدار في يد المدعي عليه منقضى للموخر  
بالدار وبالعبد لاخر لان الشرا حاوكت فيصالح الاقرب الاوقات وبها هو ما قبل الدعو ك  
فلان شرا الموخر في سابقا وان كان لاحدهما تاريخ والآخر قبض معاين او مشهود به فهذا اولى  
لان الشرا يتكدر بالقبض لا بالتاريخ والقبض المعاين احق من المشهود به فليس كغيره كالمعاين  
ولو كانت الدار في ايديهما فارضى احدهما والخلق الاخر قضى بالدار بينهما لان الموخر في ايديهما في يده  
تاريخ وقبض معاين وليس للاخر في ذلك شيء فنصار هو اولى بما في يده ولصاحبهما في يده  
قبض معاين وليس للاخر فيه الا انما يتقضى التاريخ وكان صاحب القبض اولى فنقض بالدار  
والعبد بينهما وكذا لو اذ عيارا او ملكا مطلقا فارضى احدهما والخلق الاخر فهو بينهما في ظاهر  
الدرواية وقد رت السلة بتاسيمها رجل اشترى دارا بعبد وسلم العبد والدار لغير البايع في المشتري  
ليقبض الدار وطلب تسليمها فقال ذواليدوي انتم انتم الدار من المشتري او وجهها لارواها  
او ارفع اولي او غصبكم ارجع بالعبد على البايع لانه سلم المبيع وهو الدار لانه لما وصلت اليه  
جدره بوضوحه البيع فينبغي ان يسلم العبد للبايع ولورجع ذواليدوي الدار لرجوع المشتري بعبد  
لا نشأ من قبضه ولو كان ملك الدار لم تكن عند المشتري او ابق وقته ذواليدوي ان كان غصبها  
من رجوع المشتري على البايع بعبد لان استحقاق قيمته لا يمتنع الا انه حتى لو ظهرت الامة يسلم  
للمشتري ويسلم العبد له ايضا لانه سلمت له بالضم ان لا يبيع فلو حاصم المشتري ذواليدوي تسليم  
الدار فلم يدر على الوصول اليه وفسخ البيع للعج ثم وصلت الدار اليه بالية وبها ذكرنا في  
ماض ويسلم العبد والدار لان افسخ بيع الدار بطلب مرجع للفسخ وهو العج عن التسليم  
فينفذ نسخة ظاهرا وباطنا فلا يعود البيع وان زال العج لم يفسخ البيع بالعيب ثم يزول العيب رجل  
اشترى دارا بعبد وتنا بصفه ستمين نصف الدار غير مشتري الدار في النصف الاخر لتزوي النصف  
عليه ولا خيار لمشتري العبد وان لم يسلم الا النصف العبد لان لا يد منه حيث وليس له مرجع على  
صاحبه ولا منته باع كل الدار وليس له الا النصف فقد ربح بالشرا في العبد ولو استحق نصف الدار



ونصف العبد خير لو وجهه عليه في البدين وهو عيب الشكر لا بفعله فان زال عيب الشكر عن  
احد البدين بوصول ذلك النصف اليه بجهة او كثرها بطل ضياعه وبقي الاخر على حيانه من  
رجل غير رجله ففان عيبه عيبا لا يسع قبل العبد لان القضاء بالارسل بدون ملك الاصل  
متصور وملك الاصل لم يثبت بعد كونه عابيا حتى لو حضر العبد والكره في الارسل دون المدعي  
تخلان الكيت والصغير والدابة ولا قرار حيث ينظر فيها اما الاقرار وصورة ان يقر المدعي عليه  
انه ففان عيب العبد هو ملك المدعي والعبد غائب فانه تقضي بارسل العين للمدعي وكان اقراره حجة في حقه  
فقط بخلاف البينة لانه حجة منه واما الدابة فصورة ان يدعي انه ففان عيبه بدون له غائب فانه يقضي  
له عليه ببيع القيمة فلا بد له ان يدل على نفسه فلا يكون قضا عليه على الغائب بخلاف العبد لانه في يده نفسه واما  
يقضي ببيع قيمته لان العين من الادنى مخونة بنصف الدية وبنصف القيمة ومن الفرس والحمار والبغل  
والبعير وما يركب او يعمل ببيع القيمة ومن الشاة بما يتقص والصغير كالدابة لا لا يعبر عن  
نفسه وكذا الكيت لا لا بد له فان جارجل والدابة في يده سلت له الارسل لان اليد في الحال لا يد على  
الملك المطلق فيما مضى لكن الدابة لا ان برهن انها لم تكن له يوم النفاخ سحتي الا ان يعيد المدعي  
الاول البينة ان الدابة له وانه ففان عيبها وهو يومئذ لم ينجح يكون بينة او لا نه خارج والدعوى واه  
كانت في الارسل ولكن تبع للمنفذ الناس احوار الا في الشبهة والحدود والتعاصم والعقل  
سند يروي عن جماعة من اصحابنا انهم لم يجزوا دعوى على شخص مجهول الحال انه عبد فأنكر وقال  
انا حر الا صرنا لقول ان الاصل في الادنى الحرية لانه ولد احر وحر واما خواجه والدائرة احر احرار  
فان اثبت المدعي بالبينة ان نصفه حكمه ليعام المبدل به في النصف وتوقف الحكم في النصف  
فلما حكم فيه برق ولا حرمه اما الرق فكان لم يورث ما كان والعنا الا بدله من مقتضاه واما العتق  
فلما نه ما قضى برق النصف تعذر القضاء بالعتق لانه لا يغير فيسقي موقوفه وحكم حكم العبد في  
الشهادة والحدود وغيره لانه قضى برق فانه قتل رجلا خطأ ستر في القتل اعيد حوام من  
فان قال عبد خير سيد بين دفع النصف او الفداء بنصف الدية وان قال حره ففان عيبه كان يملك  
وجوب الدية على العاقلة وان فقيت عيبه قصص للمو بنصف ارسله ويوقف نصفه لان ارسل  
العين يملك على الرقبة وقد ثبت ملك النصف فيسقي نصف الارسل او على بكوتها هو في يد  
سعد وزيد وبرهن انه وكل واحد منهما برهن انه لم يفتن لكبر ونصفه لانه كل واحد منهما  
خارج فيما في يد صاحبه وشارك بكبر واحد منهما في سحتي فجمع ما في يد صاحبه فبكر مع سعد  
برهنه على ما في يد زيد ففتن به بينهما خارجا وكانا في يد زيد ولو لو ففان بكر النصف اربعة  
على سعد فبكره لزيد وما بين بكر ففان اربعة البيت لان النصف الذي في يد سعد

سعد فبينة سعد فبكره غير مقبول وبينة زيد وبكره غير مقبولان مستويان لان كل واحد يدعي ملكا مطلقا  
لان بكره لا يدعي النصف عليه فيقتضي بذلك النصف بين زيد وبكره نصين واما النصف الذي في يد زيد  
فبينة غير مقبولة وكذا بينة سعد لان بينة بكر توجب لهما ثلث عصب كل البيت بالبحر وهو لم يثبت  
علم وكل شئ يصل اليه من البيت يستلزم اليه بكره الا صرا في رجبين لفاتنا زعل في عين ولقوى احدهما  
النصف على صاحبه وبرهنه فالفاضي تقضي بينة مدعي النصف ولا تقضي بينة المدعي عليه النصف  
سدا ففان لو لو ففان بكر النصف على سعد وسعد عليه ولقوى زيد ملكا مطلقا فبكره نصفه لهما  
للتعارضة في دعوى النصف فبكره على الكس ولو لو ففان بكره على سعد وسعد على زيد ولقوى زيد  
مطلقا فبكره لزيد وما بين بكره وقد كان ما في يد زيد يصير لكبره لانه اثبت النصف على سعد في  
كل البيت ولم يعارضه بمثل برلقوى النصف على زيد فصار بكره احق بتد النصف وطرف يد سعد  
بين بكره وسعد نصفه لان استوائهما فكل واحد منهما لا يدعي النصف على صاحبه ففان بينهما  
نصفان فلذا قضى بكره ثلث اربعة البيت ولو لو ففان بكره على سعد وسعد على زيد ولقوى بكر ففان نصف  
الذي في يد سعد ولكبر النصف الذي في يد زيد ولو لو ففان النصف على بكره وسعد ففان نصف  
الذي في يد سعد وما في يد زيد بين بكره وسعد استوائهما فكل واحد منهما يثبت النصف على صاحبه  
**فصل** في الركب والركاب احق من اخذ الحياض واكرم حتى لو تنازعوا في  
دابة او فصح واحد هار كبا والآخر لابس والآخر متعلق بلحها او بكره فالركب او اللابس او بكره كونه  
والبيد لانه يتصرف في الملك وكذا لو كان احدهما راكبا في السرج والآخر يرفعه فالركب او بكره  
العاقبة بمرت بان الملكا يكسبون في السرج وغيرهم يربو بخلاف مالوكا لا يكسبون حيث يكون  
بينهما استوائهما تصرفا ولو تنازع في باط واحد هار جالس عليه والآخر متعلق به فهو بينهما على طريق  
التصا لان القصور ليس بيد عليهما فكل واحد يصير غاصبا باط الغير ففان القصور عليه خلا في الركوب  
على الدابة فانه يصير غاصبا جرحا الركوب بخلاف الاذن كذا عمل وصدع وانصال من الخبر ان لو تنا  
في بعير عليه فكل واحد هار ففان احق لانه المتصرف ولو كان حايطة لرجل عليه جزوع  
او متصرفا ففان على يد كل واحد يدعي ان حايطة لرجل ففان على يد صاحب  
الجزوع والاصال والحداد ليس شئ لان صاحب الجزوع مستعمل الحايطة با وضع له في بطوه  
وضع الجزوع عليه لان الحايطة للتشيع ففان الجزوع يكون وصاحب الحداد متعلق  
لا صاحب استعماله لان الحايطة لم يوضع الحداد عليه فصار كدابة تنازع فيها رجلان  
كل واحد هار والآخر كور متعلق او ففان معلقة ففان صاحب الحداد كذا حيا والاصال طرفا  
انصال رسع وانصال ملازم ولا دل حوام له ونف بين ان يكون انصال لبسات الحايطة المتنازع







ان قال راعيه سبب تميز هذا السبب بقدرتها فان شهوده وينقض له بالملك بهذا السبب وان قال  
او عليه سبب آخر وقال راعيه سبب لا يقدر عليها فان شهوده ولا ينقض له بالملك الاصل ان الشهود  
اذا شهدوا اكثر من الدعوى صار المدعى مكذبا لهم فبطلت شهادتهم وان شهدوا اقل من الدعوى المدعى  
يقرب والملك المطلق ان يدين المقيد لانه ثبت من الاصل والملك سبب يقتصر على اونه ما يمكن لانت  
السبب من كونه لوث لا ترى ان القضا بالملك المطلق يوجب استحقاق الزوايد والعرض بالملك  
سبب لا يوجب استحقاق شئ من الزوايد الا تبايع قضيه بدار فاقول ان ملكا لثلاث لا تحتل فيها  
وصدقة المقر له للمقر ولا بعض المقر وان كان في مجلس القضا لا تحتل باع منه قبل القضا بشرط  
ان يار ثم غضب المتقاضي عليه الدار منه فوافقت معه المدة مجلس القضا ولو قال ما كانت ساقط ولكنها  
لثلاث وصدق المقر بشفقة القضا ويره الدار على المتقاضي عليه ولا شئ على المقر لان المقر والمقر  
تصادفان الشهود زور وان القضا باطل وان اقراره باطل حصل في ملكه لغيره ولو قال المقر  
بعد ما قال المقر ما لي شئ قط له المقر ولكن استرجعته منه في المقر وفي المقر قيمتها المتقاضي عليه لان  
اقراره صحيح اذ القاضى قضيه بالدار فلان مقابلا هو ملك له وقوله ما كانت له قط تضمن بطلان اقراره  
والرجوع عنه وقد كذب المقر في ذلك فلم يبطر اقراره في حق المقر ويجب على المقر قيمة الدار المتقاضي  
عليه لان فزع الموقن الدار ملكا المتقاضي عليه وان القاضى اخطأ في قضاؤه بالدار وقد عجن عن ثوبا  
باقراره فيضمن قيمته ولو قال قبل القضا في لثلاث وصدق لم يقض له لان قوله لثلاث يثبت الشئ  
من الاصل فيكون كذا بالشهود فلا يجوز القضا ويحتمل ان لثلاث ملكتها منه بعد الشهادتها فلا  
يكون كذا بايجوز ولا تنقض بالسكوت لان قوله متصلا بعقبتها بعد الشهادتها لانه بهذا البيان استثنى  
احتمال ان ليس له من الاصل وانما شرط القضا لانه ما من معترقا ذوا اليد لرجل بدار فقال المقر  
ما كانت له قط ولكنها لثلاث موصولا وصدق المقر لثلاث بوضع المقر لثلاث لان الاول والثاني  
والثالث يدعي كل واحد منهم ولو موصولا لا ان لو قال المقر ما كانت له قط وسكت ثم قال في لثلاث فانيها  
للمقر لولا لانه اقراره بالسكوت اذ عني دارا راعيا عن ابيه فشهد ان اياه مات فيها وانما كانت  
دار مات فيها اولى شئ لا يبره ما فيها او ما وهو حاله على هذا القول شئ او قاعد او يابم لا تقبل لانها  
لم يثبت بالملك ولا باليد الدالة عليه ولو شهد ان ساكن في هذه الدار لابي هذا الثوب او هذا الخيتم  
او ركب هذه الدابة او حامل هذا الثوب تقبل لانها شهدا على اليد المتصرف في يد بدار بدار  
بكر انما اراد ان يبره من ابيه ورجل اخذ بدارها ولم يدارها عن ابيها وفوق اليد بدارها لا في وثيقة  
ارباعا بدارها لان الاصح لا يدعي الا الشئ من قسم النصف لكونها في النصف سواء وان صرق  
ذوا اليد او على اخوه بعد ما برهنه فكذا لانه ثبت لهما الا شئ ارباعا باقراره وان كان قبله

قال لكونه بدارها سواء كان الا في حاضره او ما يتلوا ذوا اليد باقراره انما يرد انتصبا خصما عن صحيح الوث  
وصار صاحب اليد في شئ بينه وبينه او في دار ثلثه مات احدهم فبرهن رجل ان اخوا الميت وقضيه  
ثم ادعى اخاه ابن الميت وكذب الميت وصدق الشريكان فلا سبيل على ما في يدك في قبره ان البيعة  
لانه مكذب لا يجر والدعوى لا يستحق شيئا فان اراد ان يدخل مع الشريكين في نصيبها باقرارهما لم يكن  
له ذلك لان القاضى جعل نصيب الميت في اخيه نصيبا فاما ان اقراره ابن الميت فاما اقراره بنصيب  
الميت وليس في يد ابيه شئ من نصيب الميت فلا سبيل عليها قبل القضا وبعد القضا او غيرها  
يدخله ابنه في نصيبها لان القضا في غير الثلثات مبادله حكمه لان بعض ما للميت في ابيه ما عوضا عما  
كان لهما كما لو اخذ الاخ بلا حكم فانه يدخل في نصيبها قبل القضا لانها اقراره ان الا في غضب منها الثلث  
شايخا اذ الفعل لثلاث في ايامه على البعض المعين من الجرم فين الباقى مشترك في كل واحد ولو كان  
مثليا كالكسب والموزون لثلاث كمالا لثلاث اقراره محض مات وترك ثلثا عند قضاة سواء وكلا مال غيرهم  
برهن زبانا او لا بقضاء العبد واق الوارث لغيره مع صيته وانكر الا قول قضيه لانه لا يمكن ان البيعة تحت  
طالقة ولا شئ لكونه الا اقراره حصل على وجه الوصية وكل الثلث صار مستحقا لغيره الا ان يصير اليه  
شئ او وصية او وارث فانه يدفعه الى المقر له لعموم محل الوصية فلو اشترى الوارث العبد المتقاضي  
به بالذي اقره وصية عن الوارث فتم المقر له المقر له لا يزعم فيحمل البيعة بالشئ وقد فوت المقره فغير  
قيمة فلو اعتقه المقر له قبل ان يقضى به للمدعى فكذا لانه ملكه ظاهر الا اقراره يوجب الحق بنفسه فالم  
بطلان بقضاها كان الملك في المقر له فانيها قبله لا يندفعه فلو قضى لصاحب البيعة من الحق  
لوارث قيمته لانه وجب رقا وقد عجن ولو اعتقه بعد القضا لا يندفعه شئ في المحل ولو ترك عبدا وركب  
فاقر الوارث انه اوصيه له لحد واجرت بعد موته واقام رجل البيعة ان له على الميت العا وقيمة العبد  
الف وبيع فيه او جعله يبره وصل العبد الى الوارث بشئ او كونه مسلم ولا يؤمن بالتسليم الى المقر لان من  
زعم ان الدين باطل فليس للمقر بيعه بالدين ولكن له كفاية البيع بطريق كلف لان القاضى وكايت  
كلفه او لم يكن للثلاثة حافظا في حال غيبة الوارث وهذا ما حكم بالدين قطع يد الموصي له ويد  
الوارث منقطعة وليس للثلاثة حافظا شئ من غيبة الوارث واذا شهد البيع بطل حق الموصي له  
عن العبد وانتقل الى الخن ولو مات الخديم بورنه فقد الوارث فان اصاب ذلك لا يبره بعينه  
فالموصي له اصح به لا شئ من حق الموصي له الخن الا ان المستشهد له اخوه بغير حق فاذا وصل  
اليه سلم اليه وان اصاب مالا آخر فالموصي له اصح به ايضا لان من زعم الوارث ان المستشهد له  
اخذ ان هو حق الموصي له فصار ذلك حجة عليه فاذا مات الخن غريم اذن بركة من الوارث  
وكذا لو لم يبره ولكن اوصيه له او بدار آخر تقدم الدين على الوصية ام ولد فقلت سيدها عمدا يعق



بالسعاية ويقتل قصاصا لا لافا بن ولدها لانه سقط نصيبه فلو اقر احد الولد وم ثلثه انه  
كان لافا بن من الميت مات بعد قتله لم يعد فان كذبه فلا شيء للمتر عليه لانه اقر سقوط التوهم  
وادعى انقلاب نصيبه مالا فلا يسمع عليها وان صدقته جعلت قيمتها بينها وبين المتر على ستة وعشرين  
لما لم يتخط عنها ويسعى للمقعة الباقية والمكرين تلك القيمة بكل حال وهذا لان الحكم في حقها لا يتخير باقرار  
المتر وكان لها الثلثان ثم في زعم المتر والام ان القسمة ارباع ربع مسئلة بن الميت وهذا مقسوم بين  
والبنين الثلثة لما السدس والباقي للاخوة الثلاثة فجعلنا ذكر اربع على ستة لما جئنا الى السدس  
فقسمنا للام وبقيت خمسة من ثلثه لا يستقيم فمصر بثلثه في ستة فمصر ثمانية عشر وثلثه  
نصيب لافا بن الميت ثمانية عشر صار نصيب كل ابن ثمانية عشر والكل اثنان وسبعون الا ان المكرين  
اخذوا زيارا على حقهم لان حقهم في النصف ستة وثلثين وحقوا اخذ الثلثين ثمانية واربعين فقد  
اخذوا سدس زيارا بغير حق وحقنا عشر فنوى ذكر على المتر والام ونصيب المتر من اللاب ثمانية  
عشر ومن الاخوة خمسة ونصيبها ثلثه فكون ستة وعشرين فيجعل الثلث الباقي على ستة وعشرين  
سلاخه اسمها سقط وسعت في ثلثه وعشرين للمتر ولو كانوا اربعة فبات احداهم بعد قتل فاقرا احد  
الثلثة انما ام الميت الكا وهذا ابن الميت الكا وكذبه لم يسمع وان صدقته وكذبه الظلام فنصف السدس  
بين الام والمتر على ثمانية عشر ولما ثلثه على مائة وان صدقاه فنصف السدس من قيمتها بقسم  
بينها وبين الظلام على ستة عشر وثلثه وثلثهم ويسعى للمتر في ربع قيمتها لانه نصيبه باثني اولى والا  
ارثا واذا دعا وارث ذي الابدان وبرهن كل واحد منها على ان اثارا يسميها وتزكها ويثبت  
ميراثا له وثباتا اليد قبل التضا فزكيت التضا فقبض بينهما لان سبب الاستحقاق قائم لهما فسبق  
الوارث خارجا مع ولور زكيت بيته احدى وقض بها بطلت بيته الاخر لان البيتين قائمتا  
معان التضا لاصدا بينهما فقبض في الاخر الا ان يعيدها عليه فيقبض فلو برهن الاجنبي في حقه  
والوارث بعد موته فزكيت استقرا وقض بينهما نصفين وبعبارة قض الاجنبي لان استحقاقه  
لا يمنع به فبقى الاجنبي خارجا ولو اقام كل واحد شاهدين بعد موته فقبض الاجنبي لانها اقر  
عن شهادته والكوبة ولو اقام كل واحد شاهدين بعد موته استقرا والله اعلم  
**باب دعوى النسب** الاصل ان دعوى الاستيلاء  
اولى من دعوى النحر لافا اسبوع ودعوى الاستيلاء ان يكون العلوق في ملك المدعي وقت  
النحر لانه لا يكون العلوق في ملك المدعي باع امة ولست كل قتل من ستة اشهر منذ بيعت  
فاوعاه البايع فلهما البايع والام ولده ونسب البايع ويرى القوم والقياس ان لا يثبت  
النسب من البايع اذ لم يصرفه المشتري وبه اخذت في النسب لان البايع سا قضي كل

كله متاع في بعض مايم وهو البايع اذ الاقدام على البيع اعتراف منه بجوازه والتناقص يبطل الدعوى  
ولا سب بدون الدعوى وصار كالموقوف على البايع الولد وكذبه المشتري فانه لم يثبت النسب ولنا  
ان امكن اثبات النسب فيثبت وهذا لاننا نثبتنا حصول العلوق في ملكه لما ولدته كقول من ستة اشهر  
وهذا يترك منزله البينة الحادثة في اثبات النسب منها والظاهر عدم الزامها وامر النسب على الحق فقد  
يظن المكر ان العلوق ليس منه ثم يظهر له انه منه فكان عذرا له في اسقاط التناقص كعبد كاتبه سيده ثم برهن  
ان مولاه كان حرة قبل الكتابة فانه يقبل وبطلت الكتابة فلم يعتبر التناقص في اطلاقه اطلاق وامر العلوق  
اضحى والعذرية اقوى واذا صحت الدعوى استندت الى وقت العلوق فيظهر ان باع ام ولده  
منسج البايع لا متناع جواز بيع ام الولد ويمنع لان سلعة النحر مبنية على سلامة المبيع فكأن  
اب البايع لانه لم ينفذ على ملكه وكان له حق التملك على ولد وقد زال ذلك بالبيع وان اوعاه المشتري  
مع دعوى البايع او بعده مدعوى البايع او كلاهما سبقا ستادها الى وقت العلوق وهذا لان  
دعوى البايع ودعوى الاستيلاء ولا اصل العلوق في ملكه ودعوى المشتري ودعوى كونه او المهر  
اصل العلوق لم يكن في ملكه ودعوى الاستيلاء اقوى لاستنادها الى وقت العلوق واقتضا  
دعوى النحر على الحال فدعوى البايع سابقة معن فكانت اوله وكذا ان مات الام فاوعاه البايع  
وقد ولدت كقول من ستة اشهر ثبت نسب الولد واخوه البايع لان الولد هو الاصل في النسب لانه  
يستفيد الحرة منه الا ترى ان قوله عدم اعتقها ولدا والثابت لها حق الحرة ولم يصبه الحرة والحقيقة اقوى  
من التي ليست ببيع الا وفيه ولا يصح قول البايع ويرى النحر كونه عندا حرة لانه يظهر ان باع ام ولده  
وهو غير متقومة عن في البيع والغصب فثبت عند المشتري غير معقولة وامتنع البيع في حق  
كل الثمن وعندهما يبرهن حصه الولد ولا يبرهن حصه الام لانه لا يتقومت عندا فيضنها وان مات  
الولد فاوعاه البايع وقد ولدت كقول من ستة اشهر لم يثبت نسبة لا ستقنا بالمولد عن  
النسب ولم يهرام ولد لان الاستيلاء وفرع النسب فلو ثبت لان اصلا وبهذا يجوز خلاف  
بيعه فانه اذا باع عبدا يولد عنه ثم باعه المشتري من آخر ثم اوعاه البايع الاول انه ابنه فهو  
ابنه ويبطل البيعان وقال زفر في البيع ودعوى كونه ما قضي ولنا ان اتصال العلوق بملكه  
لا يبيعه والبيع كمن النقص ماله من حق الدعوى لا ينقص البيع لاجله وكذا لو كانت ابنته او ولدته او  
آج او كانت الام او رهن او زوجا ثم كاد الدعوى لانها تحتل النقص فينتقص كله ويصح الدعوى  
خلاف اطلاقه اطلاق على ما سلكه وخلاف افاقا اوعاه المشتري او الام لو عاه البايع حيث لا يثبت  
من البايع لان الثابت من المشتري لا يثبت النقص كاعتنا في العتق من المولود حتى لو حبست امة  
في ملكه وجعل فباعها فولدته في المشتري لا قتل من ستة اشهر من باعها فادعى البايع الولد وقد اعتق



المشتري الام فوا بانه وجب له بخرية ولا يصح في حق الام حجة بصيرام ولوه ولو كان المشتري اعترف  
الولد لا يصح دعوة الام في حق الولد ولا في حق الام والفوق ان المقصود بالدعوة الولد لانه المقصود  
في بيان النسب وكلام صحيح ولتدليله الولد اليه بلا واسطة وكلام غيب اليه بواسطة الولد فاذا اعترف  
المشتري الولد فقد جازى الولد ما منع الدعوة وهو الاعتراف لان اعتراف المشتري صحيح ظاهر ولو كانت  
دعوته في الولد يبطل اعترافه والعنف بعد وقوعه وصحة كتمان البطلان فلم يصح الدعوة في حق الولد  
كسبلا يبطل حق المشتري فلا يصح في حق الام ايضا لانها تنفع لان نعم البائع هناك استلحق النسب  
وانه لا يحتمل النقص ايضا ولكن ان ثبت للمشتري حقيقة الاعتراف فسقط الحق لضعفه بما لم يثبت  
لتموتها واذا اعترف المشتري الام ما يمنع صحة الدعوة فمنع دعوة الولد وان لم يصح في حق الام لانه  
امتناع الحكم في البيع لا يوجب امتناع في الاصل وليس من ضرورة ثبوت نسب الولد وحرية  
صيرورة الام ام ولوه كولد المخور فانه حر الاصل ثابت النسب من المستولد وام لبت بام ولوه  
ببيع امه لو كانتا وليا في المستولد بالنكاح فانه اذا استولاه الغير بنكاح ثبت نسبهما ولا  
يصير ام ولوه والتدبير مثل الاعتراف لانه لا يحتمل النقص وقد ثبت به بعض انا لم يحرية كما امتناع  
التعليق من الغير وفيما اذا اعترف الام به عليه حصته من الثمن عندها وعنده غيره كل الحق في الصحيح  
كما في فصل الموت كذا ذكر في البداية وقد كره الميسر في حصته من الثمن لاحتصافه بالاتفاق وفوق  
الموت والعنف وجب ان القاضي كذب البائع فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطلان نعم  
ولم يوجد التكرير في فصل الموت فيما ذكره في حصتها ايضا ولو ولدته اكثر من سنتين  
من وقت البيع بعت دعوة البائع لانه لم يوجد اتصال العلوق بملكه وهو الاصل في الباب لانه  
اذا صدقة المشتري ثبتت النسب منه وبطلان البائع استولاه حكم النكاح حمله الام على الصلة  
وبقي الولد عبدا للمشتري ولا يصير الام ام ولا البائع له الولد ما اجبى اخر لان بنه اذ فيها ان الولد  
من البائع لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع لا يدعي ذكره كيف يدعي والولد لا يبق في البطن  
لاكثر من سنتين فكان حادنا بعد زوال ملك البائع واذا لم يثبت العلوق في ملك البائع لا يثبت  
حقيقة العتق للولد ولا حق العتق للامة ولا يظهر بطلان البيع ودعوى البائع هنا دعوة حر وغير  
الملك ليس باهل لها ولو ولدته اكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قبل من سنتين لم يقبل  
دعوى البائع الا بتصديق المشتري لانه احتمال ان العلوق لم يكن في ملكه ثم يوجد الشاهد فلا بد من  
تصديقه فان صدقه ثبتت النسب ويبطل البيع ويكون الولد حرا والام ام ولكل انهما تصادقا  
واحتال ان يكون العلوق لم يكن في ملكه فلم يوجد الشاهد فلا بد من تصديقه فان صدقه ثبتت النسب  
ويبطل البيع ويكون الولد حرا في المدة لوتنا ناعانا لبيته للمشتري ان اخا باع امه فولدت عند

عند المشتري فعلا البائع بعثها منك فندشروا الولد مني وقال المشتري بعثها مني اكثر من ستة اشهر  
والولد ليس منك فالتقول للمشتري بالاتفاق لان البائع يدعي انتفاض البيع والمشتري ينكر فان اما ما بينه  
فالبيته للمشتري ايضا عندا به يوسف لانه اثبت زيا واما في الشرع وعند محمد البيته للبائع لانه يثبت  
نسب الولد واستيلاء الامة وانتفاض البيع فلان كثر اشياء باع احد التوأمين واقعة اخرى ثبتت  
نسبها ولو كان اعترافه مشبهة بطل عتقه الاصل ان التوأمين ولدان بين ولا دتما اقدم من ستة اشهر  
والعلوق على العلوق يتخذ لانه اذا جلت يفسد به رحمها واذا كان الام مركزا فاذ لم يصح  
نسب احد التوأمين ثبت نسبها منه لانها لا تنفصلان نسب من ضرورة ثبوت نسب احداهما بثبوت  
نسب الاخر فاذا كان في يده غلامان توأمين ولد اعزده وكان علوقها عنده ايضا باع احدهما  
فا عتقه المشتري ثم ادعى البائع الغلام الذي عبده انه ابنه فها اباه ويبطل عتق المشتري لانه  
دعوى البائع صحيحة في الولد الذي عنده لمصاوفة العلوق والدعوى ملكه مثبتت نسب ولما ثبت  
نسب ثبت نسب الآخر لانها خلقا من واحد ويبطل عتق المشتري ضرورة لان الذي عنده ظهر انه  
حر الاصل فنتج ان يكون الآخر حرا الاصل فانه يستحيل ان يكون احدهما حرا الاصل والاخر مملوكا  
خلق من ماء واحد فلان هذا منقض الاعتراف بامرفقة وجب لولته الثابتة باصل الملقة بخلاف  
ما لو كان الولد واحدا لان العتق يبطل بمقصود او الكف ودعوى البائع وان لا يجوز وهذا  
ثبت للحرية في الذي عنده ثم يتعدى الى الآخر حتى وتبعها فيستغنى عن قيام الام لولته هذا الفاكهة  
اصل العلوق في ملكه فان لم يكن اصل العلوق في ملكه والمسلمة حالها ثبت نسب الولد من البائع  
ايضا لان التوأمين لا ينفصلان نسب وقد ثبت نسب الذي عنده لمصاوفة الدعوى ملكه فيثبت  
نسب الآخر ضرورة ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده  
ولا ينقض بيعه لانه دعوى كرية لا دعوى استيلاء ولا فتارة دعوى الاستيلاء والم اصاح  
العلوق بملكه من بعده فاذا كانت دعوى تحرر مستصرة على حره ولينه وصار كان البائع عتقا  
فيعتق من في ملكه فثبت وليس من ضرورة حرية احد التوأمين اعترف عارضه في الآخر فليكن كذا يعتق  
الذي عند المشتري عليه ولو ولدته توأمين فباع احد التوأمين ثم ادعى البائع الولد من وكذا به  
صار ام ولدا قيم وثبت نسبها وعتق الذي في يد البائع ولا يعتق الذي يبيع كما فيه من البطلان  
ملكه الظاهر فلان النسب لانه لا يتصور به فرق بينه وبين البائع لو كان هو المدعي كما مر وجب  
الفوق ان سبب دعوى البائع ثابته في حق المشتري وهو العلوق في ملكه فاذا صار احدهما حرا  
بدليس هو حجة على المشتري تعذر الا الذي اعترفه المشتري فبطل اعترافه بعتق فوفقه وهذا حجة  
الاب حق الملك وهو ثابت في حق البائع دون المشتري فنجعل في حق المشتري كحرر مبدل العدم الحجة



في حق واحد التواضع ينفر عن الآخر في التبرير المبدأ وكذا لو باع الام مع احد ما ثم ادعى الاب صحت  
دعوتة عند يوسف وبنيت نسبها والولد الناجم بالقيمة والولد المبيع مع امه بقيا على ملك المشتري  
وعند محمد لا يصح انتزاع ملكها ولا يوسف ان الولد اصل يدلين صحة الدعوى بعد موثقها في يد  
رجل قال الذي يفر به هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال هو ابنه لا يكون ابنه ابتداء وان جدد العبدان  
ككون ابنه وهذا اعتناء به حنيفه وملا اذا جدد العبدان يكون ابنه فوابن المولى واذا صدق ولم يرد تصديقه  
ولا تكذيب لم يصح دعوى المنع عندهم وعلى هذا الخلاف اذا قال هو ابن فلان فلان ولد علي فانه لم يثبت  
او عاه لنفسه ونسب المسلم ان يكون رجلا يفر به جبه ولد في ملكه وهو يبيع ولا يامن المشتري ان يكون  
البائع يوما مطلب جليل فهو له من انتقاض البيع بالرد على قائله في ذلك عند حنيفه ان يطلب  
من البائع حتى يتر البائع انه ابن عبد الغائب فان بعد هذا الاصل لا يصح دعوى البائع صرف  
العبد فيما قال او كذبه او لم يردانه كذبه او صدقه والجليه على قول الكل ان يتر البائع ان هذا ابن فلان الميت  
حتى لا يثبت منه تكذيبا فيكون محرجا على قول الكل ان لا يتر البائع بطل ما يحجج فصار كما لم يكن  
الا قوله وهذا لان الاقرار بما يحتمل النقص محقق بما يحتمل النقص والنسب وان كان لا يحتمل النقص كما قلنا  
يرتد بالرد الا انه ان الكراه لا يبطله بل يحتمل النقص وكذا الهذله وبطلان الاقرار بذلك فصلا  
من اشترى عبدا ثم اقل البائع قد اعتقه فكذب البائع ثم يقول المشتري انا اعتقته فان الكراه لا يحتمل  
اليك ان لم يتر اصلا خلاف ما لو صدقه العبد فانه لا يصح دعوى البائع كذا في التصديق يثبت نسب  
الولد من العبد فصح ذلك صحة دعوى البائع وخلاف ما اذا لم يرد تصديقه ولا تكذبه لانه ثبت  
للعبد حق التصديق فلا يصح دعوى المولى بعد ذلك كذا في الملاءمة لا يصح دعوى غيره نسب لقيام  
حق الدعوى في حق الملاءمة على اعتبار ان يكذب نفسه وله ان هذا اقرار بما يحتمل النقص وهو  
النسب فلا يبطل بطلان المولى الا انه ان المشتري اذا اقر ان البائع اعتق ما كان باع وكذب البائع  
فانه لا يبطل وكذا ولكنه يعق عن التروا اذا لم يبطل امتنع بذلك دعوى المقرين شهد عيا وجب نسب  
صغير فموت شهاده ثم او عاه الشاهد انه ابنه فانه لا يصح وهذا لانه تعلق به حق المولى حتى لو صدقه  
بعد التكذيب يثبت النسب منه ولذا تعلق به حق الولد فصار الحكم فيه كما لو لم يصدق ولم يكذب وسطر  
المولا قيل في هذا الخلاف ذكر في كتاب المولا وبعد التسليم فالنسب النجم بالنسب لا المولا لان المولا  
اذا ثبت حقيقة كتمل الانتقاض بدليل ان المعتقة اذا ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببه اعتقت  
فولاهما من اعتقنا ثانيا وبطلان الاول والنسب اذا ثبت حقيقة لا يحتمل الانتقاض ولا ريبا في  
ولان المولا يبطل بالقرائن الا يعوى بك المولى من قوم الام الى قوم الاب وقد اعترض على المولى في  
ما هو اقوى وهو دعوى المشتري لا يبطل دعوى به خلا فالنسب الى مفر في ولد الملاءمة فانه لا يثبت

لا يثبت نسب من غير الملاءمة لاحتمال ثبوت من الملاءمة ولو كان ولو كان صفة يد مسلم ونحوه  
فقال النصراني هو ابنه وقال المسلم هو عبد في مور ابن النصراني اذا راعيا جعوا ولو كانت دعوى  
البينة فالمسلم اولد والفرق بينهما في دعوى النسب استويا فترجح المسلم بالا سلام لان النقص من المسلم يثبت  
قضا باسلام وفيما نحن بصدده لا يخارص بين الدعوتين ان دعوى الرق ودعوى النسب  
لا يجوز ان يكون عبد لو اكدوا ابنا لا اخر حتى يثبت التبريح بالا سلام الا ترى ان التبريح في الاسلام  
واجب بالنسب نظر للصغير ونظر للصغير في هذا او في ذلك بطلان شرف الحرية حاله وشرف الاسلام  
مما لا يملك اكتساب الاسلام بنفسه لم يوضحه ولا لغيره لوجهه و سطوع كراهة الربوبية في  
كل من له ابه تملكه انه واحد وفي عكس الحكم بالا سلام تبعه كالبه وحرمانه عن شرف الحرية لانه لا يملك اكتساب  
الحرية بنفسه امر اما ادعت صبيانه ابنه لا تصدق الا ان ياتي بامارة شريفة بالوكالة قالوا المولى امرأه  
لما زوج وانما لم يصح ما فيه من الزام النسب على الزوج والرد الى الزام لا بد من الحجج والحق شهادة  
القابلة وهذا لان سببه في النسب قائم وهو النكاح ولكن لا يثبت الا بالاثبات والولاة والنكاح لا  
يوجب الولاة الا في حالات الولاوة وتعيين الولد الزام عليه وشهادته القابلة يمكن لكونه  
عليه السلم قد ثبت ما في القابلة على الولاة ولو كانت تدعى النسب في ذلك على الرجل من غير ذلك فمما لا يثبت  
معتد فلا بد من حجة تامة عند حنيفه وهي شهادة رجلين او رجل وامرأتين ولو كانت لا تدعى  
الراعي على احد بان لم يكن مكروه ولا معتوه يثبت النسب مما بقولها بلا حجة لان فيه الزام على نفسها  
دون غيرهما فان كان لها زوج فصدقها قولا بينهما بلا شهادة امرأته لان الله لم يسلزم النسب قد اعترف به  
فان غلب ذلك على الحجج ومن المباح من اجري المسلم على اطلاقها ودعواها وان لم يكن ذات زوج علمنا  
باطلاق ما ذكر محمد صحت في يد زوجين زعم الزوج انه ابنه من غيرهما وزعمت المرأة انه ابنها من  
غيرهما وزعمت المرأة انه ابنها من غيرهما لان كل واحد منهما اقرب نسب الولد منه ولو علم  
ما يحرم من يد صاحبه وكذب صاحبه فخرج من يد صاحبه ثابتة في الولد على سواء فصح اقرارها  
للولد بنات النسب اذ الظاهر ان بينهما القيام ابديا او لقيام الفرائض بينهما ولم يصح دعوى كل  
واحد منهما الا خارج من يد صاحبه كمن يورث رجلين كل واحد منهما هو بين وبين آخر لم يصدق واحد منهما  
في ابطال حق صاحبه ويكون بينهما الا انه يدخل المقتل في نصيب المقتل ان يصبر ما حصل للمقرب بينه وبين  
المقتل نصفا لان المولى نسب له في شراكه وهذا لا يدخل في النسب لا يحتمل الشك ومن اشترى امه فوطها  
فولدت منه ولدا فاستحقها رجل غنم الاب المولى فيمة الولد يوم ياصم ان جاء المسوق والولد في ذلك  
فيه ان ولد المورور حر بالقيمة والمورور من يشرى امه او تملك سبب من اسباب الملك كالحب والوثق  
والصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة انها ملك الغير وينتزع امرأته على ما صح ثم يظهر بالبينة



انما قالوا في هذه المسائل بالقيمة روى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما في النكاح وعن علي رضي الله عنه في الشراء  
وقال بعضهم من الصحة فكل حال الاجماع ولان النظر من الجانبين واجب اذ المورث من امره على سبب صح  
في الشرع فاستوجب النظر والامانة ملك المستحق والولد مستحق عن ملكه فاستوجب النظر ايضا فوجب  
للمستحق حق النظر والامانة وهو ابا بن حنيفة في معنى المملوك وبني حنيفة في صورة فحكموا في  
في حق عبداني حق المستحق ولهذا قال محمد اذا تزوج العبد امرأة عن رجلها حتى فولدت ثم ظهر لها  
انما قالوا في القيمة لان الصحة اجماعا على ان ولد المورث بالقيمة بلا فصل من اب واب وقال ابو حنيفة  
وابو يوسف ان مولود من رقيقين فكيف يكون خرا والمفول عنهم في الاب والابن واما اوجب القيمة  
يوم الخصومة لان الولد من زوايد الغصب وزوايد الغصب انما تنضم بالمنع كولد المخصوصة والمنع  
انما يتحقق بعد الطلب فيعتبر القيمة يوم الطلب وهو يوم الخصومة فان كان المشتري باع الامانة  
من رجل آخر واستولد المشتري انما استحق رجله رجله في النكاح في القيمة يرجع المشتري  
انما على ابا بن حنيفة بالثمن وقيمة الولد وترجع المشتري الاول على البايع الاول بالثمن ولا يرجع  
عليه قيمة الولد عند ابيه حنيفة لان البايع الاول ضمن للمشتري الاول سلامة اولاده دون سلامة  
اولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما يست بالبيع والبيع انما يفي بالامانة الا ان كان له عند  
يرجع قيمة الولد ايضا لان المشتري انما يرجع على البايع بقيمة الولد لا بسلامة الولد في ضمن  
البيع ولم يسلم له وهذا يقتضي رجوع المشتري الاول على البايع الاول ضمن سلامة الولد ولم يسلم  
لها اخذ منه قيمة الولد فان مات الولد ايضا كالب لا ان الولد حدث في يده بلا صفة وفي مثل  
هذا انما يجب الضمان بالمنع يكون بعد الطلب فاذا اهلك قبل الطلب لم يوجد سبب ضمان فلا يضمن  
كما لو اهلك ولد المخصوصة عند الغاصب فانه لا يضمن قيمته وكذا لو تركه فانه لا يضمن الارث ليس  
بعوض عن الولد فم يضمن لولد سالي سلامة الارث فلم يضمن شيئا والمالك لا يضمن لان الولد حر  
الاصل في حقه فما تركه يكون ميراثا لبيه فان قيل يضمن الولد ان كان حرا الاصل في حق المستولد  
فقد رقيت في حق المستحق فلم يكن جانب اعتبار المستولد ان قلت الولد لو كان حيا فالمستحق  
يحمل من ماله وكان كله للولد فاذا كان الولد احر به في حياته فليكن الوالد احر به بعد وفاته  
لان خلفه فان قيل وجب ان يكون الارث مشتركا بينهما نظر الجانيين لانه حر في حق الاب  
رقيق في حق المستحق فقلت احر الاصل في حق المستحق ايضا وانما قدرنا الفرق في حقه لفرق  
القضا بالقيمة والثابت بالضرورة يقتدر بقدرها ولو قلنا كالب غرم قيمة لمحقق المنع وكذا لو  
قتله غيبا فاخذ منه لانه سلم الولد اذ اكونه بدل الحر سرعا فصار الولد سالي سلامة لانه  
مغرم قيمة المستحق ويضمن المستحق لانه ماله وطول الغيبة وقد سقط له لثمنه

فوجب الغيرة ولا يرجع المستولد بالعقد على النكاح وقال الشافعي يرجع بالعقد كما يرجع بقيمة الولد  
ومن كلامه ولنا انما نحن متباينان بالمال والحق استوفاهما بالوطى فلا يستوجب الرجوع على الغير كلاما في ما ذكر  
ذكر ان البايع ضمن سلامة المبيع والا ولا والمشتري فخرج اذا لم يسلم له **فصل**  
امه من اسبغ ولدته ولدين في بطنين فقال احمد بن حنبل في الاصلين والاكبر شرهما ثبت الاصل  
من مدعي الاصل والامام ولد صدق شرهما او لا وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها ولا يضمن  
شيئا من قيمته قيمة الولد والاكبر ان شرهما ان صدق لهما قيمتها ذلك والاكبر فان بدا شرهما فليس  
الاكبر ان شرهما ولا اصلهما ان صدق شرهما فكل كبر منه ويحكم ام ولده ونبت نسب الاصل  
من مدعي الاصل والقياس ان لا يصح له ادعى ولدا ام ولد الغير ولكن استحبنا وقلت بانه  
يصح لانه حين القوي نسب الاصل لم يكن امومية الولد لها فصار في معنى المورث فلو ولدت في ملكها  
لسته اشهر من ذواتها فاذا في الولد احداهما فالاخر احداهما وصحت دعوى مدعي المولود لانه دعوى استيلاء  
وسقطت دعوى الاخر لانه دعوى كبرية والاول اولها السابق لما ت وصارت ام ولده لان نصيب  
المستولد كما صار ام ولد صار نصيب الاخر ام ولد ايضا وضمن نصف عقرها ونصف قيمتها وان ولد  
لا قل من ستة اشهر من ذواتها والمسلم على ما صحت دعوتها لان كليتها ودعوى كبرية الابن حريص في قيمتها  
شرهما زعم انه ولد بنية وهو حر فكيف يضمن لشيئا من قيمته ولا يضمن لان الوطن قبل ملكه شرهما لا يضمن  
ولدت لاقرب من ستة اشهر كان العلوق حاصل لا في ملكه شرهما واما البنت الام فم بنت مدبرها وهو حر  
لان هذه دعوى كبرية لا يضمن لشيئا من قيمتها ولا يضمن لانها لا يضمن لشيئا من قيمتها عند ابيه حنيفة خلافها  
ولو ولدت لاقرب من ستة اشهر بنية ولدت البنت بنتا فاذا في احد الكبرين والآخرة الاصل من معاينة  
ونبت نسب كل واحد فان قتل احد خطأ واخذ قيمتها فكذا كمن لا يضمن قيمتها مدعي الكبري شيئا  
من قيمة الكبري لانها ام ولد وقيمة كبريها احد الامانة وان ولدت الكبري لاقرب من ستة اشهر فدعوى  
مدعي الاصل او لا لانه دعوى استيلاء والكبري ام ولده ولكه ام ولد في حق المولود لانه استيلاء  
في ملكه عند مدبرها فقام رجل البنت انه عبدة ولد في ملكه من امه هذه من عبده هذا وقام  
آخر البنت انه عبدة ولد في ملكه من امه هذه من عبده هذا فقام رجل البنت انها لهما والنسب ثبت  
من العبدتين ولا يضمن عند ابيه حنيفة وعندهما يثبت من العبدتين ولا يثبت من الامتياز وكذا  
قاله في الحرين والحرين لهما ان ولا ولا واحد من امرأتين مستحق لهما ان لا يثبت  
ان اثبات احكام النسب منها ولا استقالة في ذلك كله سيما ما تباها فوطئها احداهما فولدت فادعى  
احدهما لهما لانه لهما لانه ثبت قبل هذا الدعوى وصار نصيب ام ولده لهما لانه لهما لانه  
عجت نفسها فاما كل ام ولده ويضمن كسريه نصف قيمتها نصف عقرها وان شاك منعت







عنيت بحق الاسلام كما يصرف وان قال موصوفاً صدق كانه من تغير باعتبار الوفاء كانه لا يرد له في الحق  
حق الاسلام وانما يرد له حقوق ماله وكذا الوفاء غضبت منه شيئاً فانه يبيع منه اقراره وهو سائر كل تصرف  
لا ينشأ له صحة وكيفية اعلام ما صار فيه ذلك التفرع فلا قرار به مع العلم الصحيح فذلك لا يغيب والوجه فان  
العلم لا يمنع جهالة الغيب فان من غضب من رجل ما كان مجهولاً في كسبه او غيره كانه مجهولاً في كسبه فانه يبيع  
الغيب والوجه وبنت حكمها وكذا تصرف ينشأ له صحة وكيفية اعلام ما صار فيه ذلك التفرع فلا قرار به  
مع العلم الصحيح فذلك لا يمنع جهالة الغيب فان من اقر ان باع من فلان شيئاً لو كسبه من فلان شيئاً او اشترى  
من فلان شيئاً لا يبيع اقراره ولا يبرم الحق على تسليم شيء وهذا لان الثابت بانه قراره بالثابت بالثابت ولو  
عاباً ان باع منه شيئاً لم يبرم شيء من شيء فذلك البيع كونه سائلاً فكذا لو ائتمت بانه قراره ولو عاباً ان  
غضب منه شيئاً لم يبرم شيء من شيء فذلك البيع كونه سائلاً فكذا لو ائتمت بانه قراره ولو عاباً ان  
مع الجهالة يبرم الحق على البيان فحق الحق في ذابين شيئاً ان بين ما هو مال متقوم وصدقة الحق فيما بين ولم يدع  
عليه زياً ولا كان على الحق تسليم ما بين فقط وان صدقة فيما بين ولو دعي عليه الزيا وان لم يبرم تسليم ما بين لوجه  
الاقرار والتصرف فيه والقول في الزيا وقول الحق مع حلفه كانه ينكر الزيا وان كان كذباً بين ولو دعي شيئاً  
بغير اقراره بالتكذيب لان القول للحق في لوقى عليه وان بين ما ليس بمال ان صدقة الحق فيما بين لم يكن عليه شيء  
اقر سوا بين ما يقصد بالغيب بان قال غضبت منه امراته او ولداً صغيراً وما يقصد بالغيب بان قال  
غضبت منه كذا من سلب او حبة سم او بر وان كذب ولو دعي عليه غضب مال متقوم لا يصرف الحق سوا بين  
بما يقصد بالغيب وما يقصد بالغيب لان مطلق اسم الغيب ينطلق على اقسام متقوم في الوفاء نصار  
كان غضبت مثلاً لم بين ان غضب ما ليس بمال ولا يكون مصدقاً به رجوعاً عما اقر به ولو قال فلان على مال  
فانقول قوله في القدر ويغير في التغير والكسر لان الكل مال لا شيء اسم ما يتولى به وفقاً موصوف في الكمال لا يصرف  
في اقراره من عدم كانه لا يعد مثلاً عافاً ولو قال له على مال عظيم من الدارهم لم يصرف في اقراره من مائة درهم لان الغيب  
عظيم حتى صار صاحبه به غنياً وقد اقر له اليوسف ومحمد رواية عن له حنيفة وعنه ان يصرف في عشرة دراهم  
لانها مال عظيم حتى ينطرح به العضو وسنابح به البضع وهذا لانه نصيب بغيره من جنسه وكان ينبغي ان يقرر  
تخصيصه بغيره من جنسه في ان عاباً قلنا هو مال عظيم من وجهه بغيره من جنسه في ان عاباً قلنا هو مال عظيم من وجهه بغيره من جنسه  
فيه من جنسه فاعتبر ما ذكرنا يكون عظيماً مطلقاً اذ المطلق ينصرف الى الكمال وفي غير ما ذكرنا بغيره من جنسه  
ولو قال اموال عظام فالتقدير للشيء من نصيب من فن سماه حقيقاً لا دية الجح حتى لو قال من الدارهم لان شيئاً  
درهم كسبه لم يصرف في اقراره من عشرة دراهم عندك حينئذ لانه اقر ما بيننا بالاسم الصحيح وقد مر في الايمان وعندهما  
لم يصرف في اقراره من مائتين لان صاحب الاقل من المائتين مقرر حتى لا يلزم موافقة غيره وصاحب النصيب  
يكسر بغيره وجوب موافقة غيره ولو قال اقراره من ثلثه لانه اقر ما بيننا بالاسم الصحيح وقد مر في الايمان وعندهما

ولا غاية لا قصاه فانصرف الى الادب الا ان يبين اكثر من ان اللفظ يحتمله وفيه تقييد على نفسه ويصرف الى الو  
الوزن المعتاد ولان مطلق الكلام ينصرف الى الكل كما في البيوع فان لوقى وزناً اقل من ذلك لم يصرف لانه  
رجوعاً ولو قال كذا كذا درهم لم يصرف في اقراره من احد عشر لان كذا كذا درهم من عشرة درهم فلهذا اقر بعد بين  
بموجبين ليس بينهما حق العطف واقر بعد بين ليس بينهما حق العطف من المفسر احد عشر ولو قال كذا كذا  
درهم لم يصرف في اقراره من احد عشر لان ذكره من مائة مائة بين بينهما حق العطف واقر بعد بين المفسر  
احد عشر ووجوب الاقرار لفصلين لتفصيله وان كان صريحاً في الزم البراءة ولو قال كذا درهم فلهذا اقر بعد بين  
مفسر للمفسر كذا درهم في البداية وذكره في التتمه وقت ذهاب التام في قوله ان لو قال دينار عليه ديناران لان كذا كذا  
من العطف واقر بعد بين اثنين ولو قال كذا كذا درهم فلهذا اقر بعد بين اثنين ولو قال كذا درهم فلهذا اقر بعد بين اثنين  
وان قال كذا كذا درهم فلهذا اقر بعد بين اثنين ولو قال كذا درهم فلهذا اقر بعد بين اثنين ولو قال كذا درهم فلهذا اقر بعد بين اثنين  
ينزل عليه الاقرار لان وانظرت وان قال لم يعلل اذ قيل فلهذا اقر بعد بين اثنين لان على الايجاب والالزام وقيل ينبغي  
عن الضمان يمال قبل فلان عن فلان اي ضمن وسمى الكثير قبله لانه من المال وسمى العكس الذي هو حجة  
الدين قبله ولو قال الحق بصدقه ووجوب صرفه كان المضمون عليه الحفظ والمال كله فقد ذكر المحل واراد  
ما حله فاحتمل التفسير في ان يبيع موصوفاً لا موصوفاً وذكره في نسخ المختصر في قوله ان اقراره بانه مال لان التفسير  
تناولها يقال ليس قبل فلان دين وليس قبل فلان دين ولو قال كذا درهم فلهذا اقر بعد بين اثنين لان على الايجاب والالزام وقيل ينبغي  
جميعاً ولا مانع اقلها فانصرف اللفظ اليها والاول مذكور في المبسوط وهو الصحيح لان استعماله في الدين اقل  
واكثر فلان المحل عليه اقر واحد ولو قال عنه او معي او في بيتي او عند وفي اولى ليس فلهذا اقراره بانه مال  
في يده لان الكل اقراره بكونه تاسي في يده وقد يكون امانة ويكون معنى الاول اقلها ولو قال له رجل عليك الف  
فقال اتزنا او انتقد او اجلبه او قد قضيتك فلهذا اقراره لان الكفاية ينصرف الى المذكور وهو الموصوف بالوجوب  
فكانه انتقد او اتزنا او اجلبه او قد قضيتك فلهذا اقراره لان الكفاية ينصرف الى المذكور وهو الموصوف بالوجوب  
اقراره لانه لا يبرم على انفراد المذكور لان التاجر لما يكون في حقه واجب لان الترفيع والتقصا معتد سبق  
الوجوب كانه تسليم من الواجب فلا يتصور برونه وهو على الاقرار ان لا يبرم الاستقاط وهو لما يكون  
في مال واجب عليه وكذا وعلى الصدقة والدية بان قال مصرفت على او وصيته في ان هذا دعوى التملك  
منه وذلك لا يكون الا بعد وجوب المال في ذمته لانها يرد على الدين ان ثبت وكذا لو قال احلكتك على فلان  
لان تحويل الدين من ذمته لا يبرم برونه ولو قسره هل فلان عليك كذا فاقوم بل لا يبرم لان  
اقراره لان الاشارة من الاخرى فانه ما لمالك لا من غير ومن اقر بدين مؤجل فصدقة الحق في  
الدين وكذب في التاجر لزم في الدين كانه اقر بحق على نفسه ولو دعي لنفسه حتى فيه فيصرف في  
الاقرار بلا حجة دون الدعي في اقراره بعد في يده ان فلان استقر منه فصدقة الحق في الملك دون الا  
جان







كلمهم العاقل واعماله لا اقرار الذي هو من الجوع ولا يوسع ان هذا اقرار احتمل الجواز والعناد وقد عذرهم  
على الجواز فكلهم بالنسبة وقد اذن الجواز وجهين الوصية والارث والجمع بينهما متعذر وليس احدهما بان يعتبر  
سببا باو من الاخر فتعذر الحمل على الجواز فتعذر النسابة لو اشترى عبدا بثلث ثمنها من البائع مع عبدا آخر  
بثلث وخمسة قيمتها سواء فان البيع يفسد في الذي اشتراه من البائع وان احتمل الجواز لان الجواز حينئذ ان  
يصرف اليه مثل الثمن او اكثر والجمع متعذر ولا رجحان لحد ما عجز عن فسخي كمن بالنسبة وضرة خلاف ما لو اقر  
بالحال ان طريق التحصيل منعين بالوصية لما حلت **باب الاستثناء وما يقع**  
ومن اقر بشرط الخيار لزم اجبا المال وبطل الشرط اي لفا اقر بشرط رجل بدين على انه فيسلكيا رثته ايا مكانة قد  
جاءت لوجه الصيغة المذكورة وبطل الخيار لان الاقرار اخباري لا مدخل للخيار في الاخبار لان الخبر ان كان  
صدقا فهو واجب العمل باخاره او لم يجز وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختياره وعدم اختياره  
واما ما قيل من ان الشرط لا يغير من الخيار بين قسمي وامضانه ومن اقر بشئ وقال ان ساء له  
منصلا باقراره لم يلزمه الا في التعليق بمقتضى ما يبرأ بطلان عند عدم فطر غير النفاذ ولا حكم وعند الجواب  
تعلق بشرطه بوقف عليه فكان اعدا من الاصل لان الاقرار اخباري لا اخباري لا يحتمل التعليق بالشرط  
لان ان كان صدقا لا يصير كذا لغزات الشرط وان كان كذبا لا يصير صدقا بوجه الشرط وانما يعلق بالاجاب لانه  
يتبين ان ليس بالبيع عالم بوجه الشرط وكان ينبغي ان يجزى المال في شرط الخيار لان التعليق يدخل على  
اصل السبب فيمنع كونه الكلام اقرارا وخيارا يدخل على حكم السبب فاذا كان الخيار يقي حكم الاقرار بناء على السبب  
خلاف ما لو قال فلان على مائة درهم اذ امت ولما جاء من الشهر او لو انظر الناس لان هذا ليس من باب  
التعليق بالشرط بل هو تاجيل الدين الى غاية حتى لو انكلمت له ان جعل كونه المال مائة كان مائة لا يفيده لان  
وكذا يجزى راس الشهر والقطر ولما قالوا الم له به دخول وقت الفطرة حقيقة الفطرة حتى لو عجز به حقيقة  
فقد الفطر ينبغي ان لا يصح اقراره ويستثنى مما نس من اننا متصرف في بيعه يتوقف ان الاستثناء يجوز اذا كان  
المستثنى مما نس المستثنى منه من حيث الحقيقة ولما كان الاستثناء متصلا غير متوقف ان لا يكون الاستثناء الكلي  
من الكل بانه لو اقر رجل ان فلان عليه الف درهم لانه مائة وخمسين درهمين مع الاستثناء عليه  
حسب ان الاستثناء حكم بالنسبة في بعد الثبوت لفا بين بعد المستثنى شئ حكم الكلام عبارة عنه  
والباقي وان المستثنى خسران فكله مترا به هذه العبارة ولكن لا بد من اتصال الاستثناء بالبيان لا يغير فيمنع  
بشرط الوصول كما عرفت في اصول الفقه فان كان الاستثناء مفصلا كان رجحان اقراره بعد صحته  
فبطل وسواء الاستثناء اقرارا او كذبا يوسع في يوسف وهو قول مالك والشافعية لا يصح استثناء الاكثر  
وقد مر في الطلاق وهذا اذا لم يكن مستثقا فان كان مستثقا فلا استثناء باطلا وان قال له على الف  
درهم فان الالف لزم عليه ان لا يبيع بعد الاستثناء شئ ليعبر الكلام عبارة عنه فلان رجحان

رجوعا عن الاقرار الاستثناء الرجوع باطلا وان كان موصولا لانا يصح موصولا ما يكون فيه معنى البيان الاول  
كلام ولا بطلان ليس من البيان في شئ ولو قال له على الف درهم الا انك استثناء جانبا ويظهر من كلام  
قيمة الدينار وهذا عند ابا حنيفة وابي يوسف والقياس ان الاستثناء لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر وعنه  
هذا الخلاف لو قاله الا فليس او لا كمن شرط او استثنى شئ بما يكال او بما يوزن او بعد ولو قال له اشاه او ثوبا  
او عصا من العود من بطلان الاستثناء عذرا وقال الشافعي يصح ويظهر من قوله المستثنى لمحذوز قوله انك استثناء  
استخرج بعض ما تناوله صدر الكلام على معنى ان لو كان الاستثناء كان له اخلاصت الصدور وهذا لا يتصور في  
خلاف جنس الكلام مع الشافعي بناء على الخلاف في كيفية غير الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارضة اي  
انما استثنى ثبوت الحكم في المستثنى لدليل معارض كدليل في صورة العام فتغير قوله فلان على علة الادوية  
فانه ليس على فعدم لزوم الدرهم للدليل المعارض الاول كلفه كذا لا يصير كذا استثناء لانه لم يتكلم بكافة  
اهل اللغة اطلقوا على الاستثناء اسما من النفي اثبات ومن اثبات ثبوت وبهذا الجواز منهم ان الاستثناء  
حتى يعارض به حكم الصدور ولما كان كذا الشهادة توحيد بالاتفاق ولو لم يكن الاستثناء حكم الصدور لكان هذا  
نقيا للشركة لا توحيد فان ثبت هذا الاصل ففعل العمل بالدليل المعارض واجب كسب الاعطاف وقد كان  
هذا الجواز من حيث المآل وعندنا الاستثناء يمنع الحكم بغير الاستثناء فيصير الحكم باو المستثنى  
وكيف كان كلفه في القدر المستثنى من ان يكون ايا بالثبوت فثبت فيه الفاسد الاحسن عاما وامتناع ثبوت  
الحكم لقيام الدليل للمعارض من كون في الايجاب لا في الاخبار وقد قال اهل اللغة فاطمة ان الاستثناء استخرج  
ونكلم بالباقي بعد السبب فيجمع من القولين وتقول انه استخرج ونكلم بالباقي بوصفه واثبات ونفي  
بالشارية والحسن الاثبات في حكم التوحيد اشارة والنفي قصدا لانه انقصه اذ الكفار يقولون به الا  
انهم يشكون معه غيبه قال السهرج ولان سألتم من خلق السماوات والارض ليقولوا الله وان ثبت  
هذا الاصل فنقول انما يصح استثناء الثوب او نحوه اذا تناوله صدر الكلام ولم يكن الصدور متناولا للثوب  
فلم يكن استثناء بركبها مبتدأ لبيان انه ليس عليه شئ من الثوب وعدم وجوب الثوب عليه لا ينافي  
وجوب الف على غيره والقياس كذلك فما اذا استثنى شيئا او موزونا او معدوما من خلاف جنس  
لان الصدور لم يتناولوه ولكن ابا حنيفة وابي يوسف استثنوا وقالوا المقدرات جنس واحد معنى وان كان  
اجناسا صورة لا فاعلمت في الذمة مما اما الدينار فظاهر ولا غنى لان الكيفية والوزن يجمع بايها  
ثمن باوصافها حتى لو عينا تعلق العقد بايها ولو وصفها ولم يعينها صار حكمها حكم الدينار ولهذا  
سقوط الجحد والسوق فيها فثبت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى والاستثناء استخرج ونكلم  
بالباقي معنى لا صورة لانه كلفه بثلث الف صورة والعبارات التي لا تتفاوت كالمقدرات في ذلك اما الثوب  
او الشاة فليس من جنس المقدرات معنى حتى لا يصلح ثمنها في الاستثناء استخرج صورة ولا معنى











**باب آثار المريض** واذا اقر الرجل في مرضه مائة دينار

ديون في صحة وهو يدين لزمته في مرضه باسباب معلومة تقدم دين الصحة والديون الموقوفة باسباب على ما اقرت  
في مرضه وقال الشافعي دين المرض وهو دين الصحة يستويان لانها استويا في سبب الوجوب وفي محل فاستويان في  
الوجوب وهذا لان محل الوجوب الذمة وهي في المالين سواء وسبب الوجوب في المالين الاقرار وصحة لصدره  
عن غفره دين لانها لا يدعون الا الصدق ويخرجون عن الكذب وهذا المذهب لا يختلف بين الصحة والمرض بل يفرق  
بينه وبين ان الصدق كان المرض سبب التورع عن المعاصي والقيام بما جازي في الماضي فلا ضمان عن الكذب  
في هذه الحالة الا ان كان حقه قبل الاقرار فيه او في اثناء استويا وجوبا استويا استيفا كما لو اشترى شيئا معاينة  
الشهود او برهنا او ما على الدين وهو مرضه وانما ان المريض يحجر عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ عن دين  
الصحة فلا يباح الدين الثابت باقرار المريض الثابت بلا حجب لان الثابت بتصرف المحجر غير ثابت في قدر  
ما ثبت له على كعبه ما دون اقراره بالدين ثم اقراره بالدين بعد الحجي فان في الاموال وهذا لان سبب المرض  
يلحق المحي يتعلق حق الورثة وانما ما بالحق لا يجوز تبرعه سني اذا كان الدين مجبضا وفيما لو على الثلث  
او الم يكن عليه دين يتعلق حق الورثة بالم فلو لم يتعلق حق الغر بما بالالحا حجي عن التبرع لان الثلث لا يحج  
عن التبرع بالم مع قيام اهلية فيستدل بقيام المحي على قيام التعلق بما له ولما ثبت التعلق صار محجرا عن  
تصرف سطر صحتهم كمن رهن ماله او اقره ثم اقره لغيره فانه لا ينفذ في حق المرتين والمستاجر والاقرار  
بسطر فلم ينفذ في صحتهم كالبية خلاف النكاح لان من الحوايج الاصلية وهو بغير التبرع وحتم انما ثبت في ما ينفل  
عن حوايج الاصلية فان سبيل التزقيح وهو لا يحتاج قلنا الظاهر في الوضع من الحوايج الاصلية والعبيد  
للمال والوضع في المال وخلاف المباحية على القيمة لان حق الغر ما يتعلق بالمالية لا بالصورة وما وصير اليه باقية  
مال يتعلق به حق الغر فلم يكن في تفرقه ابطال سني من صحتهم بل فيه كونه من محل المحل بعد له وللمبدل حكم  
المبدل فان قلنا ينفذ ان لا يصح اقراره في حال الصحة لو كان عليه دين لكان ان الدين يتعلق بالم فقلنا  
لم يتعلق الدين في حال الصحة بالم لان القدرة على الاكتساب فيحقق التبرع فلم يقع الحاح الى تعلق حق الغر  
بماله والمريض عاجز عن الاكتساب فتبين ما في يده من حق الغر ولا في حال الصحة يحتاج الى التفردات بخلاف  
حالة المرض فتبين التعلق ثم منعه لا المحجور ولا كذا كذا فها ولان حال طهر فيه انما الموت وسبب فالتفت  
حالة الموت فيتعلق حق الغر بما له لا كذا حالة الموت حقيقة ولا يلزم انه لفاقاقت المريض بدين ثم بدين فانها  
استويا ولما ثبتت فلا وول عن اكل لان المحي انما يثبت عند الموت ثم يستدل الاول المرض فيصير ان جميعا  
جميعا بعد الحجي فاستويا لانها وجوبها في حاله واصلا لان الكمال الحجي والتقديم والاضرب لا يكون في الحالة  
الواحدة واذا استويا الاقراران فاستويا بين وجهها بخلاف حاله الصحة والمرض لان حاله الصحة حال الاطلاق  
وحالة المرض حالة الحجي فلم يستويا فلا سوي بين وجهها وانما تقدم الموقوفه باسباب لانه لا يمكن فيها التميز

اذ للعابن لا مرد له فصار كالدين الثابت بالبيعة في مرضه فذلك مثل بدل مال ملكه او استملكه وعلم بوجوبه  
بغير اقراره او تزوج امرأته مهر مثلها وهذا الدين منزه عن الصحة لا تقدم احداهما على الاخرى وانما اقرت  
بعد في يده لا في غيره وعليه دين الصحة لم يصح في حق غرنا الصحة لان حتمه تعلق به فكان اقراره مستطلا لذكر التعلق  
ظاهرا ولا يجوز للمريض ان يفرغ دين بعض الغر ما دون البعض خلافا للشافعي لان حق الكل في التعلق بالاربع  
اعتبار الموت سواء كان اياها البعض على البعض اطلاقا لحق الباقيين فلا يجوز عن الصحة والمرض في ذلك  
سواء التعلق حق الكل بآله ولو استقرض في مرضه مائة دينار وقبض او اشترى شيئا بمثل قيمته وقبضه ثم قصص  
القرض او نقد من ما اشترى فان ذلك يجوز على الغر اذا علم بيته لان هذا ليس بايثار ولا بابطال للحق لانه  
حصر شيئا نقد من الغر ما متعلق بعينه التركة لا بالصورة فاذا حصل من ماله لم يعد ذلك تنويها فاذا  
قضيت الديون المتقدمة وقضيت على بعض من اقره في حال المرض لانه اقراره بما له في حق ما للصحة  
فاذا لم يبق صحتهم ظهرت صحة زوال المانع وان لم يكن عليه ديون في صحة جاز اقراره لانه لا ينفذ الا اطلاقا في  
الغير ولان الموقوفة من الورثة لا تخضع للورثة الا من الدين والوصية بالنقص وقال بعض النكاح اذا  
اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته ولان حق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الغرغ عن حاجته وقضا  
الدين من الحوايج الاصلية الا ان يقدّم التجهيز والتكفين على حق الورثة ولا يجوز اقرار المريض لو اقره  
بدين او عين الا ان يصرفه في نفقة الورثة عند ما وقال الشافعي يجوز اعتبار اية الصحة وقد اقره الاقرار  
اخبار عن حق لازم عليه وحال المريض اولى على الصدق لانه حال تدارك الحقوق فلا يجوز ان يثبت الحجي عن  
الاقرار به فصار كالاقرار بوارث آخر لئلا يكون واحدا من الاقرارين اضرار بالوارث الموقوف وكذا في الاقرار  
باستئجاره فويده موقوفه للوارث ولما قلنا في وصية لوارث ولا اقره بالدين ولا في بعض  
ورثة بشئ من ماله بعد تعلق حق الكل بالم فيه كماله او لم يثن من ماله وهذا لان حاله المرض حاله  
الاستغناء عن ماله لظهور انما الموت فيه والظاهر ان الاقرار لا يحتاج الى ماله لانها حاله عند اقباله على  
الاخرة فيظهر عند استغناء حق اقبائه وانما منع من التبرع على واره اصله فلو لم يظهر تعلق حق الغر  
به لما حجب عن التبرع بالم فلم يصح اقراره للوارث لانه يوجب ابطال حق الباقيين ولا يلزم انه يصح اقراره  
للاجنبة وكما ثبت التعلق للوارث في حق وارث آخر تمت للوارث في حق الاجنبية حتى لا يصح تبرع  
المريض بما له في الثلث لمح الوارث لان هذا التعلق لم يظهر في حق الاجنبية لانه لو ظهر في حقه لا يحج عن  
الاقرار في المرض ولو اقر عن الاقرار للاجنبة في المرض لا يمنع الاجنبية عن المعاملة والمبايعات في الصحة  
فيقتض مصاحبة خلاف الوارث لان المبايعه معه فادارة بالنسبة لا الجانب ولم يظهر في حق الاقرار بوارث  
آخر لان الاقرار بالسب من حوايج كماله بضمح ما واه فليان مقدما على ورثته وهذا الحجي لحق الورثة  
فاذا صدقوه فقد ابطوا حتمه فنقد اقراره كما لو اجازا وصية لوارث

ن

ن

محرم لوارث ولا اقرار



فيما بين وبين مهرها ويحاص غرضها الصحة به قلت لانه لا يتم في اقراره لوجوب قدر مهر المهر حكم صحة النكاح كما  
بأقراره لا يقر ان عند المأزعة بعد القول قولها الى قور مثلها وكذا لو اقر لها زيادة على مهرها بطلت الزيادة  
لان وجهه باعتبار اقراره وهو منهم في حقها لان من ورثته وكذا لو اقرت بتبني مهر في مهرها من زوجها لم يضر  
لانه اقرار باستيفاء الدين من وارثها واقرار المهرين باستيفاء الدين من وارثه باطل وان اقر المهرين بدين كاجبة  
صح وان احاط بماله والقياس ان لا يصح اقراره الا في الثلث لان الشرع قصر تصرفه على الثلث وتعلق بالتاليين  
حق الورثة ولقد التزم بحججه ما لم ينفذ في الثلث فكذلك اقراره واجب ان لا ينفذ الا فيه وكذا تركن القياس بان  
ابن عمر قال اذا اقر الرجل في مهره بدين لرجل غيره ارب فانه جائز ان احاط بذلك بما له ولا يباح اقراره في الثلث  
لا تنافي التمس في الثلث عن اقراره في ذلك القدر وتبين ان ذلك ليس من جهله ما فصيح في ذلك ما بقي لانه الثلث بعد اليت  
كما نال يصح حتى ياتي الاقرار على الكمل ولو اقر لاجنبى ثم قال هو ان يثبت نسبة منه وبطل اقراره وان اقر لاجنبية  
ثم كفي لم يبطل اقراره لهما وعند فريبطر هذا الاقرار ايضا للتمتع ولست انا اقرار وليس بينهما سبب التهمة  
فلا يبطل سبب يحدث بعده بخلاف المسئلة الاولى لان دعوة النسب يستند الى زمان العلوق فيظهر ان النبوة تاتي  
زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجية فتقتصر على زمان التزوج فلا يظهر ان اقراره كان لزوجته وعلاق ما لو وجب  
لها حصة او اوصى لها بوصية ثم تزوجها فافها تبطل لان ذاتيك بعد الموت وهي وارثه من ومن طلق زوجته في مرضه  
ثم اقر لها بدين فلها الاقرب من الدين ومن ميراثها منه لقيام التهمة بقاء الدعوى وباب الاقرار كان منسدا للبناء  
الزوجية فربما اقدم على الطلاق يصح اقراره كما زيا واما على ارثها ولا يتم في اقلها فيثبت **فصل**  
ومن اقر بغيره ليس له نسب معروف ويولد مثله لظلاله ابنة وصداق الظالم ثبت نسبة منه وان كان وبطلان النسب  
يلزم حاصه فلا مانع من صحة اقراره به بشرط ان لا يكون له نسب معروف لان ذلك يمنع بقاء نسبة من الغير  
وان يولد مثله كذا يكون كذا بالظاهر وان يصدق الظالم لان المسئلة في غلام يعبر عن نفسه فلا بد من تصديق  
لانه في يده نفسه اما لو اقر صغيرة لا يعتد عن نفسه فلا يعتد بصديقه ولا ينجح المص من صحة هذه الدعوة  
النسب من كونه ابي الاصليه فصالح النكاح مبرم المهر وشا ركة الورثة في الميراث لانه لما ثبت نسبة منه ما  
كان وارث المعروف فيشركهم فيه ويجوز اقرار الرجل بالولد والوالدين بالشرايط التي بنا والزوج والمولى  
لان موجب الاقرار ثبت فيما بينها بتصادقها وليس فيه تحميد النسب على الغير والشرايط تكون للمراة لهما  
خالية عن نكاح الغير وعدة وان لا تكون تحت المهر اختها ولا اربع سواها ولا فرق بين ولا الاعلى  
قال سفل في الميراث للمعتق ولا جهة الغير ويقتصر اقرار المراه بالوالدين والزوج والمولى لما ثبت في جانب  
فاما لو اقرت بالولد فلا يقبل لان فيه تحميد النسب على الزوج او النسب منه قال السجوا وعموم لا بائهم الا ان  
يصدقها لان الحق لم او يشهد بالولاء قابله في شهادته القابله في هذا مقبول وقد فصلنا اقرار المراه في كتاب  
الدعوى ولا بد من تصديق حوله لان الحق ابيك انفسهم فيوقوف نقاد الاقرار على تصديقهم ويصح التصديق في

في النسب بعد موت المقرين النسب بعد الموت وان اقرت ببناتها ومات فصدقة بعد موته يصح حتى يكون  
لها المهر والمهر الارث وان اقرت ببناتها رجل وماتت فصدقة الزوج لم يصح تصديقه عند ايرضا لا كذا  
ماتت زال النكاح بطلانها حتى كوز له ان يتزوج اختها واربعا سواها ولا يحل ان يغسلها فبطل اقرارها  
فلا يصح التصديق بغير بطلان الاقرار وعندهما يصح تصديقه بعد موتها وعليه مهرها وله ميراثها لان الاقرار  
بالنكاح لا يبطل بالموت بدليل جازبه قلنا على ان النكاح يمتد بعد موته ما لم يمت بمكة لا انتفاء العدة  
ولذا اصرحنا انفسه فاعتبر تصديقه بخلاف جانبها لا كذا مملوكه ومما احتج عليها ولا يصح التصديق على اعتبار  
الارث لانه معدوم زمان الاقرار والتصديق لولا استنداله زمان الاقرار وتكون كذا لست في كذا حومان  
الارث فلا يمكن اعتبار التصديق باعتبار سجدت وان اقر باخ او عم او جد او ابن ابى لا يقبل اقراره في  
النسب لان فيه حمل النسب على الغير فان الله لوقعي ارثا او نفقة او حصانة معتبره فيها فان كان للمزكوك  
معرفة قريب او بعيد فواضح بان ارث من الميراث ولو اقر باخ ولم يكن او خالة فالارث للعم ولخالة لانه  
لم يثبت نسبة فلان اعم الوارث المعروف ولا يكون له الثلث بالوصية لانه ما اوصيه وصيه وانما اوصيه  
ارثا وان لم يكن له وارث استحق الميراث ميراثه لان له ولا يعلو على ما لو قد جردت مال له الا ان له ان يوصي بملكه  
فستحق كل المال وان لم يثبت نسبة منه وهذا ليس بوصية حقيقة حتى لو اقر باخ ثم اوصى بغيره فكل مال  
فلم يوص له ثلث المال ولو كان الاول وصية لاسر لا نصفين كنه في معنى الوصية حتى لو اقر في مرضه باخ للمزكوك  
وصدقة القوله ثم انكر القوله وراثته ثم اوصى بكل ما له الاخر ومات وكذا في حكمه لبيت المال لان الرجوع  
اصح من الرجوع عن الوصية لعدم ثبوت النسب فيسقط اقراره ومن مات ابوه فاقدر باخ لم يثبت  
نسب اخيه لم يثبت لأمه وشا ركة في الارث لان مقتضى اقراره سياتي حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه  
شركة في الميراث وله فيه ولاية بيت مال فيه ولاية ولا يثبت كذا ولا ولاية فيه كذا الشري عبد اقر ان البيع  
كان اعتقه نقدا قماره بالعقود ولا يعتد في حق الرجوع بالنسب على البايغ فلو اقرت باخ ووجهه اخوه  
اعطى نصف ما وجده وعند ما كان ثلث ما وجده ولو اقرت باخت والكر اخوه اعطى ثلث ما وجده وعنده  
خمس ما وجده ولو اقرت ابن وبنت باخ وكذا ابن وبنت تقسم نصيب المقرين بينهم احراسا وعند  
اربعا ومن مات وترك ابنتين ولا على رجل الف درهم فاقرا احد الابنتين ان اباه قبض منه نصفه  
وكذا ابن الاخر فلا شيء للمقر والمكذب نفسه لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان قبض  
الميت انما يكون قبض عن مفعول حتى يصير دينا فاستقاصا فاذا كذب اخوه استغرق الدين اخوه  
نصيبه عند ما صلا في الشافعي كذا في ابي بالدين وهو مقدم على الارث فلما لم يقبض جميع الدين لا يكون له  
من الميراث شيء وكذا وجه المقر على اخيه نصف ما قبض وان تصادقا على ان المقبوض مشترك بينهما  
لان لو رجوع على اخيه لرجوع اخوه على الغريم فيرجع الغريم على المقر وذلك لا تنافي في



في ذلك القدر ونقاء بناء على الميت والذين مقدم على الارث فيقولون الى الدور وان اقر احد هاتين الميت كان قبض كل  
الالف وكذا لا فرق وقد قدرك الميت الثاني واقتراه رجح الكذب على الغريم بنصفه بعد ان خلف الكذب بالعلم  
ان الميت قبض الكل فان لكل يد الغريم عن كل الدين كذا في الاول لان الغريم هناك يدعي البراءة عن خمسائة وقد  
حصروا البراءة عن خمسائة باقرار المصدق فلا خلاف ان الكذب على الغريم وصاحب الغريم يدعي البراءة عن الالف وقد روي  
عن خمسائة ويرجع الغريم على الابن المتبرع بنصف الالف الذي اخذه من تركته ابيه لان من زعم ان الميت قبض كل  
الالف وصار ذلك دينا عليه وبطلت المصلحة فيما قبض الابن الكذب وبقيت خمسائة دينا على الميت والذين  
مقدم على الارث وان مات وترك ثلثه بين ولدين اهل الف درهم فاقرب منه بقبضه وصورة الابن  
الغريم واخيه وكذا الثلث من ثلثه ثلثه وثلث المصدق وزعم ثلث المصدق لان اقراره بالالف سببا اقرار بالالف  
للوارث وهو وصية قضت في حق من صدقه واجازة لا في حق من كذبه وان ترك الميت الف آخر واقسموا بينهم  
الثلاثا الثلث للمكذب وثلثي الثلث للمصدق والغريم في اخذ الابن الغريم لما علم دية بتصادفها القدر  
الثلث صاد دينا على الميت لطلان المصلحة فيه حيث اخذ المكذب من الغريم قدر الثلث والذين مقدم على  
الارث بقي ثلث آخر ينقسم بينهما نصفين ولو اقر في رضى الله باع بعد في صحة من ابنه فلان وقبض ثلثه وثلثه  
في حاجته وسلم العبد اليه ثم مات وصرفه لابن المتبرع واخيه وكذا الثلث بطرف ثلث المكذب عند  
الوصية وصح في ثلثه وخبر لتفرق الصنف عليه وهذا لا يمتنع في اسناد السبع الاحال الصحة فيجوز كانه  
ان سالب السبع في الارض فان امض احد ثلثه ورجح ثلث الثلث في نصيب نفسه ونصيب المصدق من التركة  
لتصادفهما ان ذلك القدر صار دينا على الميت باستحقاق ثلث العبد عليه والذين مقدم على الارث وان فسخ  
صار العبد بينهم اثلاثا ورجح المتبرع لكل الثلث في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن مال آخر ان كانت  
الميت مال آخر لتصادفهما على ميرورنا ذلك على الميت وعندنا لا يستقر السبع في شيء من العبد ولكن يفرج  
مثل الميت الى المكذب لان اقرار الميرورين باستيفاء الثلث لم يثبت في حق المكذب المتبرع **فان**  
لا يصلح ان الحكم لهما وجد ثلثا على الحكم بنصفه عليه وان تغرر بنصفه يتوقف على الغير ان احل نصيب  
لا يحل الشراكة لان خلاف الولد من مال الرجلين منفع وفيما لو عياها الاب احداهما حقيقة ولكن  
العدم رجح ان احدهما على الآخر اصنف اليها في حق الاحكام والتدبير ولا سببا ولا يحل الشراكة  
احد سوى طفر لا يعبر عن نفسه هو ابنه وابنه وصاروا عكس او ابنت بنت نسب من الموصوفه شركه  
او كنهه كما قال هو ابن بنت نسب منه لعدم المانع من النفاذ وقيام الوكيلة عليه وبطل آخر كذا في الارث  
السبب لا يحل الشراكة وما بطل آخر كلفه استوى تصديقه وتكديسه وكذا الفاقال هو اساء وكذا الفاقال  
عكس كانه ذكر في آخر كلفه ما يغير اوله فيجعل الكل كلفا واحدا كما في الشرط وصار كانه قال ان ثبت  
النسب منه ولا يثبت من الآخر وكذا الوكيلة على السكوت وبها ينقسم وهذا في هر ولد بد بشركه وقال شركه

شركه ابني وابنتك وابنتك ابنتك من شركه وان كذب شركه لا يثبت من احد عندا به حقيقه وعندا به  
ثبت من المقر واصلا له لولا ان يثبت ولما عتبه من عبده وكذب العبد ثم لقي لنفسه لا يصح عنده  
خلافها وقدرت وكذا ان كان يعبر عن نفسه واقرب بالرفق لان قول الرقيق لا يعتبر وان  
يقرب فلا بد من تصديقه فان صدقها او صدق المقر ثبت النسب من المقر اما اذا صدق المقر فظاهر  
فكذلك ان صدقها لان اقراره سابق فالحق التصديق بالاقرار وان صدق شركه توقف على صدقه  
لان نسب الميت من الميت لا يثبت الا بتصادفها كما في ولم يسع ولم يضمن المقر ان ثبت نسب منه و  
وصدقه شركه لتصادفها على انه حر لا صر وصار كعبه لفقاه احد سيديه انه ابنه ثم شهد باعقاف  
شركه قبل ان يدعيه وصرفه صاحبه فانه لا ضمان ولا سبب فيه وان كذب شركه في النسب لنفسه  
صار كعبه من احد سيديه وحكم فلو قل احد سيديه انه هو وام ولدي وقال له حر كنت اعنتها  
قبل ان يدعي صانع الاستولاد نصف قيمتها لشركه لان اقراره باميه الولد قد صار متمم للنسب  
صاحبه بالضم وان قال حررت انا وانت اوانت وانا او حررتنا او قال في ام ولدي وام ولدك  
او ام ولدك وام ولدي او ام ولدي او قال وبرت انا وانت اوانت او انت وانا او ام ولدك فان صدقه  
شركه في حق او ام ولدك او مدعي لها وان كذب شركه في كانه حررتنا او استولادها او غيرها  
احدهما وقد عرف حق اقرت بدري ولها زوج كذا بغير زوجها صح في حق الزوج عندا به حقيقه حتى  
يحبس ويلزم كالدين ان ثبت بالحايثه بالاستيلاء او الشر او بالبينه وعندا به صدق في حق  
الزوج فلا يحبس ولا يلزم لان فيه من الرجوع عن عقباها واقارها كما يصح فيما يرجع الى بطلان  
حق الزوج نحو بالنسب اقرت بالرفق ولها زوج واولاد من الزوج وكذب زوجها صح في حقها  
دون حقه وخيار العتق والولد لان تعلق ولد بعد الاقرار فانه يكون زقيقا عندا به يوسف  
لان حكم برقا وولد الرقيقه رقيق وقال محمد حر كانه زوجها ببطر حرته اوله واما منها فلا يصرف  
على ابطال هذا الحق فلو اقرت قبل شهرين فها حرة وان اقرت بعد من شهرين فارة  
والا صلاية متى امكنت تدارك ما حاف فوته باقدا لا غير ولم يندرك بطل حقه لان قولت حقه  
مضاف الى تفصيل حتى وان لم يكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فانه اذا اقرت بعد شهر  
امكن للزوج التدارك في زوج بعده فلم يضر بطل حقه وان اقرت بعد شهرين لا يمكن التدارك  
وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقها شتين ثم اقرت عكس لانه لو اقرت قبل الطلاق بين  
بنتين ولو وصفت من عتقا جفتان ثم اقرت بكل الرجعة ولو وصفت حبيضة ثم اقرت  
بنتين كحبيضة ولا صلاية التدارك وعدمه ولو قال لها طلقني تشك شتين اذ قال لا جنب طلعت  
ثنتين ان ثبت او قال لفا جأ راس الشرفا انت طالق ان ثبت فاقرب ووقع الرجعة كانه  
التدارك



ليس بغير خلاف الوكيل بطلان كماله ان كان التدارك بالعزل وان جنى عليها فارتش الامة للمقولة الحق  
للزوج في اطرافها وان جنت خيرة المقل بين الدفع والغدا لانه لا ضرر للزوج في ذلك فانه لا يكون المدفع  
اليه ان يقبضها من يد الزوج كما لا ينس ذلك للمقل مجهول النسب افا حرم عبده ثم اقبل بالحق لانه ان وصدة  
المقل صحيح في حقه حتى صار رقيقا ولا يصح في ابطال العتق حتى بقي معتقه فان مات العتق فارتش لونه  
لانه مكذب في زعمهم فان لم يكن له ورثه فله المركة والمرة وقد للمقل فان مات الممرم العتق فارتش لعصه  
المقر لانه مات انتقل الولاء اليهم خلاف ما لو كان حي لان الاستحقاق لو قد اقر ان الحق للمقل ولو اقر  
العتق سعى في جنايته لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب ارش العبد لان الظاهر لا  
يصح للارزام مات عن ثلثه اعبد قيمه كل واحد ثلثي ثمة كما مال له غيرهم وتكون ابياته وارث له غير  
فقال ابن ابي عمير ابي مرضه هذا وهذا وهذا عتق كل واحد وسعى في ثلثه لان الحق كلف  
الجمع كالمجمع بلفظ الجمع لفا ذكر في آخر ما ينبغي له موصولة وقد ذكر في آخر ما ينبغي له وهو كل  
العتق للاول لان الاثر لو اقتصر عليه سلم كل الرقبه لاول فانه قال اعتق ابي هو الذي مرضه  
وتم عتق من كل واحد ثلثه بى نا ويسعى في ثلثه قيمة كذا هذا ولو مات واحد سعى كل واحد من  
الباقيين في ثلثه اربعة لان الاصل ان المال مائة كان مشترك في ذهاب على الشركة وما بقي يبقى  
على الشركة وحق الوارث في ستة وحق الباقيين في سهمين فيعتق من كل واحد منهم من  
اربعة ويسعى في الباقي وان مات اثنان سعى الباقي في ستة اسبابه لان حقه في سهم  
وحق الوارث في ستة ولو سكت بين كل واحد عتق كل واحد لان الثلث ولا من احمه ونصف  
اخره لانه اقر ان الثلث بينهما نصفا لان الرجوع عن الاول لا يصح وثلث الثالث لا قرار  
ان الثلث بينهم الثلاثة ولا تتغير ثلث الاول حكم الباقيين لانه عتق كلمة بلا سمية فان  
مات الاول وسط عتق من الثالث ثمانية وسبعون درهما واربعة اسباع درهم من قيمته ويسعى  
في الباقي لان جملة مال الميت خمسة مائة وخمسون درهما وكل العبد الثالث لانه باق وبه قيمة  
ثلثه وثلث العبد الاول وقيمة ما يتا وسدس الثالث وقيمة خمسون لانه يقول للوارث  
انك اطلقت ثلثي الاول بالقرارة واطلقت سدا بالقرارة لثلاثا فاما الباقيين فتدبرا وحق  
العبد الباقي سهم وحق الوارث في ستة فيقسم خمسا مائة وخمسون على سبعة  
سبعة للعبد الباقي وهو ثمانية وسبعون واربعة اسباع درهم ويسعى للوارث  
الى تمام قيمته وقاما اثنان واحد وعشرون درهما وثلثه اسباع درهم فان مات الاخر  
سعى الاول في نصف قيمته لان اقراره لثالث لم يصح في حق الاول فاجعل مكانه حرم  
ولدت انة ثلثه اولاد في بطون المقل فاقول المولى سب الكبر هم ثبت نسبة فقط وعند زفر

زفر ثبت نسب الكل من لان الدعوى مستند الى وقت عتق الاول فمصر الى ام ولد من  
ذلك الوقت فكان لان حضان ولده ام ولد ميتة نسبها منه او الم بينهما ولسنا  
ان السكوت في موضع الحاجة الى البيان والتميز النسب البيان عند زفر وسليم واجب  
بشرعا فصار السكوت عند لزوم البيان لو كان النسب ثابتا يثبتا صلا موه على الصلح  
حين لا يصير تاركه للغرض ولو قال احدهم ولدي ومات قبل ابيانه عتق كل ثلث  
كل عند ابي حنيفه وعند من يعق ثلث الاكبر ونصف الاوسط وكل الا صغرة يترك  
بناء على اصل وهو انه متى تعذر اعمال النسب صار الكل لهم حيا لان العتق اصل  
مستند هذا ابن وقد تعذر اعماله في النسب لانه النسب في الجهول لا يثبت فصار صوة  
المجهول كدعوى من هو اكبر سنا منه فكانه قال احدهم حروا حكم فيه هذا وعند من  
ينزك العتق على اعتبار العلوق ان امكن ولا ينفو بيان له لو اراد له الا كبر عتقوا  
ولو اراد له الا وسط عتق الا وسط والا صغر عتق الا صغر  
وحده فالاكبر يعق في حال ولا يعق في حاليين فمقتضى ثلثه والا وسط يعق  
في حاليين ويرق في حال واحوال الا صابة حالة واحدة على رواية الجامع فيعتق  
نصفه والا صغر يعق بكل حال لانه ليس له حالة لحيان لمعتق كله وعن ابي  
يوسف في رواية جعل احوال الكرمات حالة واحدة الى حوال الا صابة فاعتق  
نصف الاكبر ولو كان له عبيد وله ابن ولا بنه ابيان ولدا في بطنين وكلهم  
يصلح ولدا له فقال مولا هم احدهم ولدي ومات بلا بيان عتق كل واحد  
ربعة عند ابي حنيفه كانه قال احدهم حروا عند من يعق ربع الاول لانه يعق  
اذا عن احد الثلث الباقيين وثلث الثالث لانه يعق في حاليين اذا عناه او اباه ولا يعق  
في حاليين وهذا لفاع عن الا صغرين غير ان احوال الا صابة حالة واحدة  
واحوال الكرمات احوال وثلثه اربعة كل واحد من الا صغرين لان احدها  
حرم بكل حال والاخر يعق في ثلثه احوال ويرق في حالة محصل عتق ونصف  
بينهما ولو كان ثلثه بان كان له عبيد وله ابيان ولكل ابن يعق من  
كل واحد خمسة عند ابي حنيفه وعند من احوال وثلثه كل واحد من  
ابنيه لانه يعق في حاليين لفاعناه او اباه ويرق في ثلثه احوال وثلثه  
كل الا صغرين احدها حرم بكل حال سواء عناه او اباه وحده والاخر يعق ان  
عناه او اباه او جده ويرق ان عن علم او ابن له واحوال العتق حالة واحدة

انما نكحت في موضع الحاجة الى البيان







ضده فان قال بعد دفعه النصف بخير قصا انكيس بين وبين الاول والثاني والثالث ولما في يده  
وان دفع بعضا فلم يصف ما في يده لانه اقر ان صدقه مخرجه والمذبح كما لا يمكن ولو دفع النصف الاول  
بلا قضاء والثالث الا انما بقضاء ثم اقر ان صدقه مخرجه بالبيع وتكاد بها ان كذب الاول والثاني في الثالث  
وكذب الثالث بالاولين اخذ ما بين يده وصحى ثلث السدس لان الثلث الذي دفع الى انما بقضاء كالتوا  
والنصف الذي دفع الاول بغير قضاء كالتوا في يده لانه محزون عليه وفي يده السدس حقيقة فكان ثلثه  
في يده فيقسم الثلثان بينهم انما ثلثا فمصيب كل واحد سدس وثلث سدس فان صدقه الاول بالثلث وكذبه  
الثاني بها اخذ الثلث نصف ما في يده الى ما في يده الاول ثم يتسما نصفين عند ابي يوسف لانه اقر  
بالساواة والمذبح الاول غير محزون لتصدقه وكذا الى انما للقصا وعند محمد ياخذ الثلث ثلث ما في  
يده ويخذه الى ما في يده الاول ويتسما نصفين لانه اقر بالمذبح شيئا وقد تجوز الاول عنه النصف  
فكان حق المرفض حقته قال لغير اخذت من النصفية والنصفية وهككت الوهية وهذه  
المقصودة وقال رب المال هككت الخصومة قال لقول رب المال ويغرم المقر العالة ان سبب العمان  
وفي الاخذ ثم لدعي ما يبريه فلا يصدق الا بحجة وهي البينة او تصديق المدعي عليه ولو قال لو عنتي  
انما وعصيت ان والمسلح لما قال لقول المقر لا شيء عليه لانه انكر سبب الضمان ومن انكر سبب  
الضمان قال لقوله وهذا اذا لم يغير الغير وهو لا يراجع وفعل الغير ليس بسبب الضمان عليه فاما انكر  
بدعي عليه الضمان وهو ينكر وكان القول له اكثرى وابتين الى المطالبين فساقتها لما بعدهما فنفتت  
احديهما واختلفا لما قال لقوله للمالك ان التي نكتت في التي خالفت بهما لانه اقر سبب الضمان وهو محمل  
على دابة الغير فيضمن اقر بالف معين مدعيه او مضاره قال ليس له مدعيه عندك ولكن لي عليك  
الف تمن بيع او قد من لا شيء لانه اقر بعين وقد اقر في دينه لانه اقر بصدقه المقر بعد ذلك ولو قال  
اقرضتك بعينه لانه ان ياخذ تصادقها ان الالان المعين كان للمقر لان المقر يدعي التمك من بلا قراض  
والمقر يكره القرض فبقى الملك للمقر لانه لو اقر بالقرض او غضب ولو فني ثلثا او بالعكس  
او قال ثلثي عبد ولو فني ثلثي ثلثهما ففني ثلثي ثلثهما وقال زلفه بلزفه لانه قد ما اقر به  
فارتد وما لفي كما يثبت قال لي عليك الف فقال الحق او الصدق او التعيين او انكر ان حقا او صدقا  
او تعينا او كرايا قال الحق الحق او الصدق الصدق او التعيين او حقا او صدقا  
صدقا او تعينا بتيقنا اقر ان بما البر بان قال البر الحق او الحق البر الى آخره فلو اقر لانه  
ما يوصف به الدعوى ففصل جوابا واستعمل في التصديق عرفا فكان قال ادعيت الحق  
الى آخره ولو قال الحق حق او الصدق صدق او التعيين يتعين لا يكون اقرارا لانه كلهم تام فكل  
ما تقدمه لا يصح ابتداء وكذا لفظ البر من اقر بالبر بل او قال مكررا غير منضم الى الحق

الحق او التعيين او الصدق بان قال البر البر او برب لا يكون اقرارا لانه لا يوصف به الدعوى  
ولكن هو الحان قال عليك بالطاعة وان كان توفيقا بالدعوى الباطلة وكذا لفظ الصلح منه  
او مقدرنا بالحق او الصدق لا يكون اقرارا لانه يحكم في انه لا يصح جوابا ووصفه للمبر ففني دخل  
الصلح جوابا العنا وقال لامة با سارتم يا ذانية يا آية او هذه السارقة فعلت كذا او باع  
فوجد المشتري بها هذه العيوب لا تراه لانه عين لا يخرنا وقصد المتأدي اعلام المتأدي  
واحصاره لا تحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا القول لا مراة ياكف لا يفرق بينهما ولا حصر  
سلمه بخلاف قوله هذه سارقة او هذه السارقة او هذه ذانية او ابنة او جنة لانه اخبارا وهو تحقيق  
الوصف وبخلاف الوصف يا طالق او هذه المطلقة فعلت كذا او باحرا لانه يتكهن من اثبات هذا  
الوصف شرعا فيجوز كل علم يابا يكون هو صا دقا فيما حكم به ولم يمكن من اثبات تلك الوصف  
فيها فكان اذا او شتما لا حقيقا ووصفا سند رجلا لانه كل واحد على صاحبه بعينه وعنده وتا بصنا  
صح وعنت عبده وتا بصنا صح وعنت كل واحد على منيرة بقيمة لا تافا على العساك لانه  
كل واحد منها ينزعم انه باع مملوكا مكر وكذا الوصف باعوا واعتقت كل واحد ما اشتري ثم اقرضها  
البيع فالعق ماض وصحى كل واحد لآخر قيمة ما اشتريه وكذا لو شتما بالتدبير وعنت كل واحد  
بموت بايعه لان حق المرأة ملحق بحقيقتها وصحى كل واحد لصاحبه قيمة ما اشتريه لما بينا ولو  
شتم كل واحد منها على الآخر ان ما في يده لفلان وصدقه فلان ثم تنا بضا جاز ويهر كل واحد  
ما اشتريه لا المقوله ولا يجب القيمة لانه بيع مال الغير جائز فلم يتغير على الفساد ولو شتم كل واحد  
منها على صاحبه انه كانت مملوكه ثم تنا بضا فان انكر المملوك ان اولوعيا ولا بينه لهما وطف انما  
صح البيع للغير عن اهل واهل من وجب الاداء اليه وجاهل من ستوفي بدل انكابه بحرج الكتاب  
عن حد الا فاقه وان شكلا واثباتا بالبينة بطل البيع ولو شتما احدهما بالتدبير والآخر بالكتابة  
او ملكه لغيره فحكم كل مالوا انضم اليه مله ولا عنم لانه احدهما يدعي الجواز والآخر يدعي  
الفساد فبرج الجواز على الفساد باع امة شرافا سدا وطلبت فني فاقه المشتري  
او برب من انه باعها او هبها من غايب ثم اقر بها اياه فلا تثكل لانه حق الاسترداد والبايع  
ثابت وهو يرعقدا اخرج نفسه عن الخضوة فلا يقدر عليه وله اخذها فان حضر  
الغايب وصدق المشتري اخذها من البايع وكذا الوكيل يبيع عبد لفا اقر  
ببيعه من غايب وانكر الامر واراد اخذه فانه يوفى به العيب الى الموكل فلو حضر  
الغايب وصدق الوكيل يوفى من الموكل به العيب الى الذي حضر وكذا اليه  
الشفيع ان لو اشترى دارا ولها شفيع فاراد اخذها فاقه المشتري بعثا من فلان



او وجهها او وجهها وانكر الشفع لم يقبل قبل الشتره لما مر في البيع الفاسد وكذا مولى المأموه سور لقا  
اشتره مسلم في المالك القديم القديم لياخذه فقال المشتري ولحيته لفلان وقبضه اذ وقع عنده وكذا  
المالك لا اخذه ولو جاز ذلك الغايب وصدق دفع اليه ولا يبطل حقه بتصديقه بل يأخذ المولى  
القديم منه ان يشأ بغيره ولو قال المشتري في دفع البايع اذ اراد لا ستر له بعثنا فاعتق  
المشتري او بغيره فاستولى لا ياخذها لانه لو كان صادقا يبطل حق البايع عنها ولو كان كاذبا  
ثبت هذه المعايير من قبله فاعتذر له ستر له بكل حال فان صدقه الغايب مسلم لذلك  
وان صدقه في البيع وانكر الاعتاق والتدبير ولا يستلهمه فاما متته وان كذب منها يعتق  
منجرا في العتق وموت المولى في التدبير ولا يستلهمه المشتري كما قد يتعلق عتق  
بعوة وان كان كاذبا المشتري اخذها لانه لو انكر الغايب بفسخ الكتاب فلم يغير ما تلحق حقه قطعا  
فان اخذها البايع وباعها او اعتقها او بغيرها ثم حضر الغايب وصدق في الكتاب فوت  
الامة وبطل تصرفات البايع لانه بالتصديق فكذا قرار السابق فحينئذ انا صا وفت ملك  
الغير عبد في يد رجل فاعى رجله فقتل ولي خطا فثبت بالبينة ذواليدانه ويدينه يدينه  
عنده وفعت كضوته وان لم يتم بينه وبين خصما وخطب بدفعه او فداؤه فان فداؤه فهو متطوع ولا يبيع  
الغايب لصرون بغير لقنه وان وقع وحضر الغايب وكذبه فالدفع ماض وان صدقه  
خبره لانه طهرانه المالك محج ما دون فاعى اخر عليه وينا يحيط برفسته فقال  
المولى بعته وهو بعد يبعه يلتفت الى قوله ولتخص بالدين ان اقام البينة ويباع فلو حضر  
الغايب وصدقته لا تنقص لان البيع صدر عن وكليه ولو اضرار بدين الاستعمال  
ذلك والغايب اخذ العبد او على المأموه بستره انه معينه بالف شرائها بالف وخمسائه وقال  
المأموه والبايع بالف فالتقول للمشتري بعد النقد ويكلف لانه يدعى عليه الامر التملك وهو  
وقبل نقد المثل القول للبايع لا ولاية التملك له وليس للمشتري ان يملك البايع على ما لوقى  
لان فائدة النكول ولو اقل لا يبيع لا خاصا رت للاخر باقاره الاول وله ان يملك الامر على  
الحكم لانه يدعى عليه ما لواقده بل يذمه لكنه فعل الغير فان حلف في الامر بتصادقها والتجن  
عليه وان نكل في الشتره ولو انما وخمسائه للبايع ان صدقه وكذا لوقى شترها  
بأنة دينار لانه لو اقل لا يبيع لا خاصا رت للاخر باقاره الاول وله ان يملك الامر على  
وما اقله يدعيه ولو امره بستره اخيه بالف والمسلما على المأموه فالتقول للامر والبايع وعتق وكذا يملك  
البايع والمأموه ان طلب المشتري العبد وان طلب قيمته حلف الامر فان نكل عن قيمته للمشتري  
لاستلهمه والمثل للبايع وفصح من القيمة قدر المثل استلهمه لانه وان لوقى بغيره من المأموه ان يبيع

يجبر عليه وان لم يسم غنا فالتقول للامر ان اقر البايع بلا سفياء التوافقها على وقوع العقد  
للامر ثم المشتري يدعى الزبائن وهو ينكر وعتق العبد لانه لا يمكن التمن مسمى لم يكن  
مأموه ان اقر ان هذا العبد كان لفلان ثم بدهن ان اشتره منه قبله لانه ملكه في المأموه  
يوكد ما لو عاه المشتري ولو قال هذا العبد كل بشرية منك متصلا وبرهن عليه يقبل  
وقال زفسه يقبل لانه اقر بملكه في المال ثم لوقى الشتره منه قبل هذا الزمان وهو بنا قض  
ولنا ان هذا بيان تغيير فصح بشرط الوصل وهذا لا قول هذا العبد لفلان حقيقة قيام  
الملك في المال ويحتمل ان موله كان كذا ولكنه خلاف الظاهر فقبل منه لا يجتبه وكذا لوقال هذا  
العبد لفلان اشترية منه امس بكذا او وصل صح استلهمه وتقبل منه البينة لما مر لوقله  
هذا العبد لفلان ثم بدهن ان اشتره منه قبل ان يقر ان لا يقبل للتناقض ولو قال هو له حق  
لي فيه لا يبيع ودعى الشتره لا يبيع بعد اقراره لان قوله كل صحح لي يضمن اراده عن كضوته  
فلا تقبل البينة الا على حادث بعده ولو قال جميع ما يدعي لفلان صح لانه عام وليس لمجمل ثم لوقله  
ان هذا العبد الذي في يدي ملكته بعد اقراره فالتقول لانه لا يملك حرويه بعد اقراره  
ثابتة في المال فلا يزل يدينه بالملك ستره يعتق عبد ففوت لثمة ثم وكل صرحا ببيعه  
فباعه من صاحبه الذي ستره صح لان اقراره لم يصح في حق المولى وعتق باقرار  
المشتري ولا يبيع عليه عند اية حبيبه وعقد لزعم البايع انه بدي ويضمن المثل كما لو ابداه  
وقال ابو يوسف المثل على المشتري حاله لان الوكيل لا يملك الا بالاعنه وان باعه من غيره  
صح فان صدقه قبل نقد المثل سقط المثل وضمن الوكيل للامر عندها وان صدقه بعد  
نقد المثل لم يستحق المثل لتعلق حق الامر به فلم يعتبر بتصديقه فيه وضمن الوكيل للمشتري  
بشرط قبض لانه اقراره ففوت حق لوقى عبد اعلى ذى اليد انه ملكه فشهد واحدات  
فلا اليد اقراره ملك المدعى وشهد آخر ان ذى اليد اقراره اشتراه من المدعى يقبل ويقضى  
بالعبد المدعى لا تقاها على اقراره بالملك له وبه يبيع الحكم اذ الاقرار بالشتره اقرار بالملك له  
وكذا لو شهد واحد بالانسيام او باقراره ان المدعى وجهه وشهد آخر باقراره ان يصدق  
عليه وهو يقول اقراره بالانسيام او باقراره ان المدعى وجهه وشهد واحد بالانسيام او باقراره ان يصدق  
بالشتره بانه دينار وشهد آخر باقراره بالشتره بالانسيام او باقراره ان يصدق وكذا لو  
شهد واحد بانه اقراره ان المدعى وجهه وشهد آخر ان اقراره ملكه وغصب  
منه او رهن يقبل لما بينا ولو شهد واحد بانه اقراره ان يصدق بالانسيام او باقراره ان يصدق  
ان ملك الواقع ولو اقره ذى اليد ان كان المدعى ولوقى ان وجهه فشهد واحد بالانسيام



وأخذ بالصدق لموت لأن القضا يتبع بالملك سبب وقد اختلف فيه ولو شهد واحد بالبينة  
وأخر بالغير أو التحلى يقبل لا تقاها مع ولو لوقى الشري منه فشهد واحد المدعى  
أقرانه بأعنه منه وقبض الثمن وسند آخر أنه أقرانه بأعنه بالف وقبض الثمن يقبل لأن  
المنع منقبض حتى يباح لا البيان كونه مقبوضا وإنما المنع به الملك ولا اختلاف فيه ولا أنه أحمل  
فمحم الوافقه ولو شهد واحد أقرانه بأعنه بالف ورسم وقبض وسند آخر أنه أقرانه بأعنه بالف  
بما أنه دينار وقبض لا يقبل لأن البيع بآنة غيب البيع بالف ولا يحتمل الوافقه بخلاف الطلاق تصرف  
المريض فيما استغن كالبينة وكذا في طلاق الحرة يثبت الملك للموحد لا تصرف في خالص  
ملكه ثم ينقبض أن استغن إليه وفي غيبه كالأعاق يتوقف مريض أقر لوارثه بعبد فقال ليس  
بل لطلاق وصدقه فلان ثم مات سلم العبد لأجنبي عندنا خلافا للزهد وعزم الوارث بتمته ورفع  
حط وهذا أن تصرف المريض وقع صحيحا وبنت الملك فملك لوارثه فإذ مات المريض  
وجب بعض قدره ووجب على الورثة الأول بها العبد وقد عجز عن دفعه بملك لأجنبي فيخرج  
القيمة ورفع حصته لا يعرض لنفسه وكذا الوارث لو ارتكز آخر سلم العبد للثالث كونه  
أما تلقاه من جهة المقتل الأول لا من جهة المريض ووجب على الأول قيمة وصار  
ميراثا وللأول وأكتف منها نصيب ولو كان على الميت دين كبط بال مغرم كل القيمة ولا يقطع  
أحد الذين مقدم على الوارث ولو وهب عبد أو حبس الوارث لو ارتكز بعد ما قبض ثم مات  
كأن مال لم ينع سلم العبد للثالث وعزم الأول بتمته ورفع حط فقط وصدقه كالبينة من زعم  
الثاني هنا أن القيمة وأجته كونه وجهه في الزعم وقد عجز فعليه قيمة ولو من ذلك نصيب فزعم  
تسلم ولو أقر بتمته الميت له أخذه منه يكون ميراثا لتصادقها أنه وصار إليه من المريض فإن  
مات العبد في يداها فللورثة نصيب كالبينة نصيب ما لم يكن له أولا ولا لغيره أنفق بأقراره وإيها  
صحيح لا يبرح على صاحب بئس أما الأول فلأنه أقر أنه قبض كالبينة كحق ولها الثالث فلأنه  
صحة بغير نفسه وهو القبض ولو قال كالبينة العبد ولو ادعى يقول سلم العبد وعزم الأول  
قيمة كونه لفا أقر لثالثا فقد أنفق ورفع خطها وإن أقر الأول بعد موته أو وهب أو باع فهو كما  
لو أقر قبل الموت لثالث الملك المريض يجوز عن إيصال النفع إلى وارثه له دين على وارثه وبكسر  
أو بعكسه أو قبضه أو احتاله وبه الظاهر وأما الأول فجميع وهو أصيل لها أما الأول فظاهر وكذا  
الثالث وهو أن يحيد الكثير والمريض على غيبه هو البطلان فقبض فأيكة يجوز إقراره الوارث وإن  
كانت بشرط براءة لا غير فإن لا وارثا له يبرح وإن كان أجنبيا يبرح من الثالث لأنه تبرع على  
الأجنب وكذا الرابع وأما في سبب فلا ينقبض براءة الوارث ولو كان الأجنب كتميل إلى من ثلثه

لأنه كان براءة بوجوب براءة الأصل الذي هو وارث ولو أقر ببيعة أحد ما عده بطل وإن كان من  
غير جنس وبئس لأن صدق في حقيقة أقرانه باستغناء الدين أما لو كان من جنس حقه فلا بد  
رب الدين فظهر كجس حقه من مال الكديون وكذا أن كان من خلاف جنسه كوزان أن يموت  
محمدا لمعويقة فيصحن ويصير قضا صا بما عليه من الدين كما يجب عنه في مرضه بالف وهو  
فمحمدا مال له عين ثم أقر بقبض كتابته صحيح من الثالث لأن الأقرار يبدل العتق بغير  
العتق فصار كأن العتق قد أيعتبر من الثالث أقر في مرضه بقبض دين صحته وعليه دين  
صدق لأنه مسلط على الاستغناء كونه ببيعة غريمي شئ يصح قضا صا بان كان مثله جنسا ووصفا  
وقسم بين غريميه لأن أقراره صحيح في حق الاستغناء دون إثبات الحق له وإن كان لا يصح قضا صا لرداه  
العويقة لا يصح لتعذر اعتبار الاستغناء لفا الضد بحقه شرا أو صلي أو فيه وفان بان كانت بتمته  
مثل الدين وصدقه غريمه وإن كثر الغريم وارثا أخذه بطل أقرار المريض ولم يكن لغريم أخذه  
ويؤخذ من الدين الذي عليه كونه زعم أنه لم يصح مستوفيا وزعم جهة في حقه مريض أقر بقبض  
أرش جنابه عليه أو على غيره صحيح مريضه أقرت باستغناء ميرا أن كان قبل الطلاق لا يصح كونه أقرار  
للوارث وإن كان بعد الطلاق والعدة صحيح لأنه صار أجنبيا عنها ولو كانت في العدة ودين الصحة  
محيط لا يصح لأن النكاح في قاييم من وجه وإن لم يكن محيطا بتمته الدين أولا ثم له أقر من الميراث  
قالوا هذا قول أبي حنيفة وعندنا يصح في الكل أصله لفا أطلقها سواء أقرها ثم أقر لها  
بدين أو وصي ولو أقر بقبض قيمة غيره من غاصبه بعد باقته والغصب والنقض في الصحة  
صدق كونه أقرارا باستغناء دين الصحة ولو كان في المرض لا يصدق كونه دين المرض ولو كان للميراث  
الغصب في الصحة والنقض في المرض لا يصدق كونه دين المرض ولو كان الغصب في الصحة  
والنقض في المرض ولم يعد من أباقة صحيح لأن الضمان يستند له وقت الغصب وإن عا وضرت  
الغاصب بين دفع القيمة وجه وهو العبد ولو أقر المريض بقبض من عبد بابعه في مرضه بضعف  
قيمة بان بأعنه بالثمين وقيمة الفلم لم يصح أقراره ويؤمر المشرقة بتسلم لالذين من أخرى أو هو العبد  
عند أبي حنيفة ولله يوسف وعند محمد يصح فيما زعمه على القيمة ويجوز في القيمة وإن أقر بقبض من  
عبد بابعه في صحة صدق خلاف ما لو قال المريض لرجل بعك هذا العبد الذي في يدي وقبضت  
المن وصدقه حيث لم يصدق لأنه ثبت كونه مملوكا لم يتعلق حق الغمارة إلا أن يموت العبد  
قبل من البيع لم كان الأقرار في حال المرض فإنه لم يلزم سئ لأنه لما مات قبله لم يتعلق حق الغمارة  
به وإن كان أقر المريض بشري دارني يده بالف من ابنه ومن أجنبى وبئس ثلثه ولم ينفذ المشرقة  
و صدقاه وكذا الإنسان بطل الأقرار والوارث بين الثمين على الميراث لكل واحد ثلث وأخذ



الشيء نصيب كل من المصدق تلك العين وكان تلك العين بين وبين الاجنبي انصافا  
لتصادقها على ذلك وهو الاصل المصدق من ان ترك مالا اخر ماله من الاجنبي من  
الدين لان من زعم ان الدين قائم والدين مقدم على الارث وكذا ان نفي الاجنبي شركة  
الا بن بطلان قوله عندنا به صنفه وابره يوسف وعند محمد في حق الاجنبي وان صدق الا بن  
المقرر الاجنبي وكذب الا بن بان قال نعم الاجنبي نصف الدار ولكنه ما بصت قال قرار باطل  
عندها ولا صدق ان اقرار المريض بالمشركة لو ارثه ولا جنبي لفاثا وبها في الشركة او كذب  
الاجنبي في الشركة لا يصح عند اهله ان اقر بالمشركة بينهما فلم يثبت غير مشركه وعند محمد لا يصح  
لان الامتناع يكون بقدر ما يقع ولو اقر مريض بمائة درهم لم يراه مائة مائة سواها سواها  
وقد استوفت مهرها ومات بعد العدة وتك ابا وضرتها واربعين درهمها لهما كما لا ينفك  
صارت اجنبية والدين مقدم على الارث وان مات قبل مائة العدة لهما خمسة دراهم من الاربعين  
لان الربع بينهما والتمت باقية لهما العدة ولو مات في العدة عنها وعن اخيه وسنتين درهمها واخيه  
بثلثه وللوصية الثلث عشرون ولها عشرون مائة والباقي للاخ مستقرض الف باع  
من مقرضه عبدا بالحق مؤجل في مرض المستقرض بقدر ما كان له من المال ما يقع وهو  
الاصل فان مات المستقرض فامتنع اسوة بزمانه فيما عليه من الدين لان القرض صار مقضيا  
في المرض لان دين المستقرض اخيهما وهو من المبيع وهو مال المريض فصار المريض قاضيا  
دين بعض العزما موثرا له على سائر العزما حال استغراق ماله بديون العزما فلم يكن ولو قدر  
المبيع والمشتري احق بما عليه من الدين لان المريض صار مستوفيا دينه وصار المشتري قاضيا  
من المبيع والمريض لا يمنع عن اخضا دينه اقرضاه النائم وجب له على احداهما حسماته يتح  
المقاصد بها وصح لشركة كذا ان اقتضى شيئا من الدين المشترك ولو تاخر قرضه كذا ان قضى وما اقتضى  
او مع موثره كحضور الشهود فاقر المورث في مرضه بان لا يرضى لانه لو لم يرضى لكان الضمان  
واجبا بالموت محلا فلا يثبت فيه ولو اقر بالاستملاك ثم قال بعده صاعا او رد ذلك فيقبل  
للمنافعة ولو لوقى المالك او المورث ثم لوقى الاستملاك لا يصح كذا ان يرضى او لا فكان  
اكتا اقرار المورث مطابا اقر لسيده بالف ولا جنبي بالف فمرض وفي يده الف فمضى من  
كتابه وحى الف ومات ولا مال له غير ما عتق لوجهها الشرط وثلاث الف للسيد وثلاث  
للاجنبي لان الديون استوت فيقسم بالخصص ولو قضى من دين سره قال الف كله للاجنبي  
لانه مات عاجزا فنفذ دين المولى وكذا لو كان له ولد ولد في كنية قاله جنبي احق بالالف  
ولو اقرضه اجنبي الف ومرض فاقرضه سيده الف فمضى سيده الف القرض ومات سلم

سلم لسيده لان الاقرار من اعان حيا فكان كاستراده العارية بخلاف الدين ولو اقرضه  
بقتضى دين الصحة من سببه وعليه دين الصحة ومات عاجزا بطل لانه لما مات  
عاجزا اظهر حق المولى في رقبته وكسبه وصار بمنزلة الوارث وان ترك الف او اقر سلم  
للاجنبي لان دينه اقوى ولو اقرضه مكره لسيده بقرض الف ولا جنبي بالف قرض او بديانة  
وتعك الفين بذلك يدين الاجنبي لانه اقوى ثم بالكتبة في اليد بالقرض ابطال لانه يموت  
عاجزا فيبطل دين المولى فان بقي شيء فليسيده ان لم يكن له وارث وان كان له وارث لم يثبت  
شيئا من الدين لان الاقرار للمورث باطل وكذا لو اقر لسيده بعد بضع مائة دينار في يده واقض  
للاجنبي بالف ومات بذلك يدين الاجنبي لانه اقوى ثم يدين الكنية وما بين منه فله المولى  
ولو اقرضه مكاتبه الف ومات وترك الفا وولدا حرا يدين بالكتبة لانه لو يدين بالدين  
يموت عاجزا فيبطل الدين ولو اقرضه في مرضه بالف ولولوه بالف وله ولدان حرا وترك  
الفين فيما لسيده الف من دينه والف من الكنية لانه لما ترك وفا حكم بحرية فتكون الا بن  
وارثا لما يصح الاقرار ولو كان اقل من الفين يدين الا بن لان ما بين يدها ما يدينه ثم بالكتبة  
يموت عاجزا لانه لا يدين به ولو قال لفلان على الف بل الفان وجب عليه الفان وقال ثمة ثمة  
الف لانه اقر بالف ثم رجوع عنه واقض بالفين فصح الاقراران ولم يصح الرجوع ولسان ان معناه  
برجع ذلك الف الف اخر في الفان على كره جعل يقول سن ستون بل سبعون زيد  
عقبنا من كبر الف درهم وكنا ثمة النفس وهو يدعي ان الفان ص لالف لزمه كله وعند  
زفر لزمه ثمة لانه اضاف الاقرار الى نفسه ولا عنه فله حصته ولسان ان هذه  
الصيغة مستعملها لواحدا ايضا قال الله مع قال انا خلقنا والظاهر ان الا بن يستغل  
ببيان فعله وبيان ما عليه دون فعل غيره وما على غيره فكان اقرارا على نفسه ظاهرا  
فلم يصدر في صرفه لا عنه ولو قال ما عندك ارث عن ابني ولهذا هو اخي وانكر المقر  
بنوه المقر وقال انا ابن الميت او قال الرجل ماتت اخيت وهي زوجتي وتركته هذا  
المال ميراثا بيني وبينك فقال كلمة لا نكحنا بن وجها في المسئلة ولا نصف المال  
للمقر لانه ما اقر له الا بنصف ما في يده وعند زفر المال كله للمقر لانه طهره ابن الميت  
بتصادقهما ولم يظهر بنوه المقر في المسئلة ان نية ياخذ الاخرى كل المال عند ابن صنفه ومحمد  
وعند ابن يوسف نصف المال لان المال في يد المقر ولم يقر الاخرى الا بالنصف وهو يدعي  
الزيادة فلا يستحق الا النصف ولما ان الزوجة سبب سبب سبب طاري  
فاذا اقر سبب اصله ولو قضى لنفسه حقا طاريا لم يصرف الا ثلثه فاما في النسب فهي سواها



ولان الزوجية مقطوع بالموت فكان هذا اقرار سبب منقطع فلا تادى بينهما ولو قال غضبت هذا  
العبد من ذاك او فاعا وكل واحد منهما يدعيه واستخلفاه فخلع لهما ثم اقراران بصلح على ان ياخذ  
العبد ويكون بينهما الهما ذلك عند محمد وهو قول ابو يوسف او لا لا اذا اقرت كل واحد منهما فقد اثبت  
لا حدهما حق الا بصلح لان احدهما ما كان له واليهيب لا يتصل الا اقراره فبني لهما حق الا بصلح  
وقال ابو يوسف آخر لم يكن لهما ذلك لانها كانا محبرين بين الا بصلح والاشتمال ثم لو  
اصطلى لم يكن لهما ان يستخلفا لان الخبر بين الامرين لهما احدا واحدا كان بصلح حقيقة في الآخر  
ولو قال فلان على عبد فخر عليه بقيمة عبد وسطا عند ابو يوسف لانه اقرار بالدين لان على  
يستعمل في الدين والعبد يكون ديناً في الذمة الا في نكاحه وخلع وصلى عن دم مذكور ثم عبد  
وسطا وقيمته وقال محمد القول قوله في قيمته لانه الجهر ولو قال فلان لشرك في هذا العبد  
فعند ابو يوسف ان نصفه لان الشراك لغة في الشراكة قال وسار كنا قريباً في تمام وفي  
انك لهما شرك العانة اي شركه العانة والشراكة تقتضي المساواة وقال محمد للمقران يبين  
ما بينهما من سهم ولو قال دفع الى فلان الف درهم او نقد الف درهم ولم اقبضه ووصل لم  
يصرف عند ابو يوسف لانه رجوع اذ الدفع والتفقد لا يكون الا بالقبض وقال محمد يصرف لانها  
يذكر ان جازا اقره مريض من الموت بالف درهم بعينه انه لقطه عنده وكذبت الورثة بصدقه  
سنة بعد الموت لان حكم اللقطة التعريف ثم الامسك لربها او التصديق فاذا مات بطل الامر  
بالتعريف والامسك لانه لا يصح الوصية بها فبني الامر بالصدقة وهي تبرع صحيح في الثلث  
وقال محمد كلما ميراث لم يصرفه في ذلك لانه قوله لقطه كقوله ليس ولو قال ذلك لا يبطل  
الاثر ولا يتصدق بشئ منه كذا في الف درهم او على الف درهم او على الف درهم فبني الف  
عند حنيفة خلافاً لهما وهو كقول عبد بن اوسان اخر وقد مر ولو قال له على الف درهم  
فيما قد علمت فمطلزم ولو قال فيما اعلم لا يكون مطلزاً وقال ابو يوسف هذا الاول سواء لانها لا تبا  
العلم ولما انه يذكره للشك عرفاً بخلاف الاول لان قد لا تكيد فقد كد علمه بما اخبر به فلان  
ذلك تأكيد لا اقرار لا شك ولو قال له على الف والآن لك لا يزعم شئ للاول ولا للثاني عند ابو  
يوسف وعند محمد الف الاول ولا شئ للثاني لان مثله يذكره للتأكيد بقوله ان فعلت  
كذا ولا فصححة فيكون تأكيد الاول وقال ابو يوسف هو كقول فلان او فلان على الف  
درهم لانه ذكره للتخيير في الطلب وللتكليف في الاخبار كقولك اركب هذه الدابة والآن  
هذه الدابة وانتقل ههنا والآن ههنا قالت لغيره البعد هو بغيره لو استولوا لولنا بني وصرفا  
وقال ذواليد براءت امي فمولى اليد عند حنيفة ومحمد لهما اقرت بالدين ثم اراوت

ارادت اخراج نفسها من يد ذى اليد ولا يقبل قولها وغداي يوسف القول قولها  
لانها ادعت شعبة من سلع الحق فصار كالمو لوقعت حرية الاصل ولو كان لها  
ابن فقال انا ابن فلان وامى ام ولده وقال فلان هو ابني وقال ذواليد انت عبدك  
وامك امي فان القول لذى اليد عند وعاد به حنيفة لانه اقر بالدين حيث اقر بانفساله  
من الامة فكان اقراره يدره وقال القول للعلم لانه لوقى انه انعلق خزاوا واقر  
الرجل بانه ورهم واشهدنا صديق ثم اشهد في موضع آخرنا صديقين آخرين  
بما درهم واقراوا اكثر فعليه المالان عند حنيفة لانها اقراران مختلفان فكان الثاني  
غير الاول لان المفكر اذا اعيد منكراً في الثاني غير الاول وقال عليه حال واحداً  
الاقرار اخبار عن شئ ثابت والسني كخبر عنه من بعد اخرى فطمان الثاني هو  
الاول بطلان العادة كالمو لاختد المجلس وكما لو شهد على كل اقرار شاهداً واحداً قلنا  
المجلس الواحد دلالة لا تخاف لانه يجرى الحكمات واذا تواضع رجلان في التبر  
تخصر الشهود على ان يتبايعا تلجيه ببنى خلاف البائع ان يعصب منه ثم قال البائع  
في مجلس آخر بعثك بالمت وقال لا خضر قبلت صح البيع عند حنيفة لان يتعد بالبنا  
على المواضعة في بيع العقد فسادا غير موجب للملك ولما اتصل به القبض  
وقد سلم على اربعة اوجه اما ان يتفقا على الاعراض او على البنا او على ان لا يخرجا  
شئ او يختلفا بان يدعى احدهما البنا والآخر الاعراض من فعند حنيفة يجوز في الكل  
لان يتفقا على البنا وعندهما يفسد في الكل لان يتفقا على الاعراض والاصل  
انه جعل صحة الايجاب او لانه العقد في الظاهر حدودها اعتبر العادة وهو  
تحقيق المواضعة ما لم يكن ولو اتوا ضاع في التبرع على البيع بالف وعقد عطاءه  
بالفيس على ان الزيادة معه وتصادق على ذلك فالحنان الغان عنده وعندهما  
الف كما مر واقبل علم كتاب **الصلح**  
هو اسم لبعض الصالحات وهو خلاف المحرمات واصوله من الصلاح وهو  
استقامة الحال وفي الشريعة عبارة عن عقد يرفع النزاع ويركنه  
الايجاب والقبول بشرط ان يكون البذل اي المصالح على  
ما لا معلوما ان اجتمع الى قبضه والا لا بشرط معلومته فان من لفعي  
حقاً في دار واوعى المدعى عليه قبله حقاً في حانوته فتصالحا على  
ان يترك كل واحد منهما وعواه قبل صاحبه صح وان لم يبين كل واحد منهما

مجلس  
بنا



مقدار حقه لان جهالة الساقط لا تنفي الى المنازعة وحكمه وقدر البراءة عن دعوى  
 المدعي وجوازها يثبت بقوله تعالى والصلح خير عروة بالالف والهم فيقتضي  
 ان يكون كل صلح خيرا وكل خير مشروعا وقوله عليه السلام الصلح جائز بين  
المسلمين الاصلح حرم كلالا او اصل حراما وانعقد الاجماع على جوازه ولا سبب  
 لدفع التنازع المحذور قال الله تعالى ولا تقاتلوه فكان مشروعا وهو على ثلاثة  
 اضرب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقول المدعي عليه ولا ينكر  
 و صلح مع انكار وكل ذلك جائز كما بينا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الثالث  
 والثالث للاستثنا في الحديث وهذا بقوله الصفة لان المدعي ان كان محتفيا  
 كان اخذ المال حلالا قبل الصلح وحرم بالصلح وان كان مبطلا فقد كان اخذ المال  
 على الدعوى الباطلة حراما عليه قبل الصلح وحل بالصلح وهذا خلاف الصلح على الاقرار  
 لان بدل الصلح ما كان حراما على المأخذ وان كان من خلاف جنس حقه بناء على  
 اصله ان رب الدين اذا ظفر على مال المديون له ان يأخذه وان كان خلاف جنس  
 حقه وليس الاطلاق ما تلوا له وهو قطع مستقر بذاته فلا يربط بسببه وهو  
 على بالالف والهم فينصرف الى الجنس فان قلت سبغى ان يعرف  
 الى المعهود السابق لاث التمسك اذا عيبد معرقا كان الثاني عين  
 الاول قلت هو خرج بخارج التعليل لا سبق ذكره لانه قال  
 صالحا لان الصلح خير والعلة لا تقتيد محل الحكم الذي على فيه بل ايتا وجهه  
 وجدت العلة تبعها حكمها وهذا لا لو حمل على جنس يدخل فيه المعهود وبغى  
 ولو حمل على المعهود يقتصر عليه فكان حمله على الجنس اولى  
 واحق واول ما روي وهو مجموع تناول الصلح عن الاقرار  
 والاعذار والسكوت فالتقييد بحالة الاقرار يكون زيادة على النص  
 وتأويل آخر ان يحل حراما لعينه مثل ان يصالح على خمر او خنزير  
 او يخدم حلالا لعينه يجوز ان يصالح احدى امرأته على ان لا يطأ الاخرى  
 او يصالح امرأته على ان لا يطأ امته وهذا النوع من الصلح باطل عندنا  
 وحمله على قضاة الحق لان المرام المطلق ما هو حراما لعينه  
 والحلال المطلق هو حلال لعينه وما ذكرنا غير محتمل لى الصلح مع الاقرار  
 لا يجوز عن ذلك فالصلح يقع على بعض الحق في العاقبة فان لم يعلل المأخوذ

الصلح الذي وقع بين المدين والمدينين

المأخوذ الى تمام الحرف كان حلالا للمدعي لقله قبل الصلح وحرم بالصلح وكان حراما على المدعي عليه  
 منعه قبل الصلح وقد حل بالصلح والان هذا صلح وقع بعد دعوى صحفة ولهذا استعمل المدعي للمدعي  
 عليه وهو لان المدعي باخذ عوضا عن حقه السابق في زعمه وهو مشروع والمدعي عليه يعطيه  
 قطعا للمنازعة صيانة لعرضه وبذلك المال لمثل هذا الغرض مشروع لان المال خلق صيانة للافئ  
 عن المبالغة او المفاصلة ولا اجاز لا عطا ولا فدا على غرضها والصلح ليس براهنا فكان مفعلا  
 فان قيل المدعي عليه لما سئل المالك المدعي به حصوة المدعي عن نفسه والمدعي انما باخذ ليكف  
 عن الخصومة معه بغير حجة وخصومته بغير حجة فلم ينفذ المالك ليكف عن الخصومة الظلم  
 وشوقه الى حرمان لقوله عليه لعن الله الراش والمريش والراش اجمع الرسوم المدعي الظلم  
 له جاز وانما حرم ان يوقع الرسوم ليظلم غيره على انه انما يكون رشوة له الفصل بالجهل الذي  
 يدفع الدافع الله وهو باخذ جهله لا عيبا من حقه فلا يكون رشوة ولا يصل ان الصلح يحل  
 على اقرب العقوبة الله فان وقع الصلح على ما يستغف عنه يعبر لجان لوصف معناه وهو بطلان المنفعة  
 بعوض والعبرة في العقود للمعا يشترط التوقيت فيها وبطلان التوقيت وبطلان الصلح او محله  
 المنفعة حتى لو ادعى دارا من مصالح عنها على سبغى دارا وخدعة بعد سنة او ركب هذه الدار الى غدا  
 او لبس هذا الثوب ثم اثم ملك المدعي او المدعي عليه او محله المنفعة قبل الاستغفار بطل الصلح  
 قياسا وهو قول محمد بن عبد الله بن ميمون على راس الدعوى ولو كان بعد استيفاء بعض ما بطل بقدر ما  
 بقى ورجح في دعوى بطلان لانه لجان على بطلان كل واحد من هذه الاشياء وقال ابو يوسف رحمه الله  
 ان ما سئل المدعي عليه لا يبطل الصلح والمدعي يستوفيه وان مات المدعي فكذلك خلة العبد وسكنه  
 الدار والولد يقوم مقامه وبطلان ركب الدار ولبس الثوب لان الصلح يعطى للمنازعة وفي  
 ابطال الصلح بمنزلة ابطال المنازعة منها والناس يتعاضدون في الكسب والبس فلا تقوم  
 الولد فيه مقام المورث للمرضى الذي يحق المالك صفوة المعقود عليه فبطلان دعوى فان قتل  
 العبد اضعف او المدعي بطل الصلح كما بطل الاجاز عند محمد بن عبد الله بن ميمون رحمه الله بطل  
 وبطلان القابل قيمته وشقاي بها عيب اخرم المدعي ان سألني بخدمته وان سألني بعض الصلح  
 لانه فاسد فلفظ لا والحقير للنفقة وتوفيق المدعي عليه او مات بطل الطاع ولو اساحر  
 المالك لم يحرر عده كالمسافر وقد لا يوصف بدها بجواز وان وقع عرقا كان باقرا بغير  
 يتعاضدون معناه وهو مبالغة المالك الى الترفي فبطلان السفعة ورجحيار العيب لا يوصف فيه  
 والشرط ونفسه كماله البطل لانه كان محتاج الى قبضه لان جهالة تنفي الى الذراع فلا بد من اعلانه على  
 وجهه يتق فيه منازعة منها دون جهالة المصلح عنه لانه بسقط بشرط العدم على تسليم البطل

الصلح المتوسط  
 بين الراش والمريش  
 من رشت فلانا  
 اصليحت



فان كان الصلح عن التور والاسحق بعض المصالح عند رجوع المدعى عليه فذلك العوض ولو  
 استحق المصالح عليه ما قبله رجوع المصالح عنه ولو استحق بعضه رجوع محققه لانه مباكره كالسكوت وحكم  
 الاستحقاق في السكوت والصلح والسكوت ولا انكاره حق المدعى عليه لا فدا القين ووطع الخصوم ولا  
 حق المدعى بحسن السكوت لان المالك لا يملك عند فساد كل واحد منعه ولا يجوز ان يملك حكم الضرر والاول  
 بالنسبة الى شخصين فالاول ان يسمع في حق العاقلين بين حذر في حق غيرهما ومن اسما في عهده او حذرته  
 فانقطع من القين بدل ملك الرقبة في حق الباع وهو فدا في حق المثل في حق بعض العبد وهذه الاركار  
 واضحة وكذلك السكوت لانه حكم لا فدا ولا يجوز وعما العبد لا يكون عوضا على الثاني لا فدا يكون  
 عوضا بالسكوت فان اصاح به دارا نكارا او سكوت لم يحجب فيها الشفعة لانه يزعم انه يستحق الدار المملوكة  
 له على نفسه هذا الصلح ويدفع المالك لقطع خصومه المدعى عن نفسه لانه يشترها وزعم المدعى بالدار  
 وانما اصاح عنها باقرار تحت لانه اعترف بالملك للمدعى وانما استغنى بالصلح وكان قبله ماله  
 ولو اصاح عليها بانكارا او سكوت او اقر له بحسب الشفعة في جميع ذلك لان المدعى باحدها هو ضاع حقه  
 في زعمه فاعاد زعمه ولو وقع الصلح عن انكار او سكوت واستحق المتيان في ذمة المدعى بدل الصلح  
 على المدعى عليه وخاصة المدعى مع المستحق لان ما فدا عوض في زعم المدعى وبالاستحقاق فاد العوض  
 فله زعم العوض وهذا لان المدعى زعم انه باع الدار منه ما فدا من البدل فاذا استغنى الدار فقد استحق  
 المبيع في زعم المدعى واستحقاق المبيع يثبت للمدعى ولا انكاره الرجوع على الباع بالعوض والمدعى عليه  
 زعم ان ما اعطاه اعطاه بداع القين ووجع الخصومة وبالاستحقاق طار انه لا يمن عليه ولا  
 خصومة معه في العوض في ذمة غير مشتبه على غير وجهه فله زعمه وان استحق بعضه فله حصته ورجوع  
 المدعى بالخصومة في ذلك الفدر لانه لو استحق كما يرد جميع العوض فاذا استحق بعضه فله حصته  
 احسار للعوض بالكل وان كان الصلح عن انكار واستحق البدل رجوع الى الدعوى في كل او  
 بعد الاستحقاق اذا استحق بعض البدل لان المبدأ في الصلح على انكار هو الدعوى فاذا استحق  
 البدل رجوع هو المبدأ وهو الدعوى وهذا بخلاف ما يطابع المنكر منه شيئا بالمدعى فاستحق ذلك  
 المبيع وان رجوع بالمدعى الى الدعوى لان الاقرار على السكوت منه بالمدعى اقراره فله يكون المدعى حقا  
 والاول الصلح لانه قد يقع له حصص المدعى ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم والجواب فيه  
 كالحول في الاستحقاق في فصل الاقرار ولا انكار وان زعم حقه ولم يسمع اي حواجه ولا فدا  
 على دارهم ووجعها الدم استحق بعض الدار لم يسمع من العوض فله زعمه في ذمة  
 ما استحق وهذا الصلح من زعم المدعى وهو يمكن من ان يقول انما كان حقه طين ولو استحق  
 كل الدار من يد المدعى عليه لان رجوع بدل زعمه لا استحقاق على المدعى سقين ولا ان حله الصلح

بكر

الصلح من يد المدعى وفي زعم المدعى انه فدا الدارهم عوضا عن الدار فاذا استغنى كان عليه  
 المقوض من البدل كالمسح لانه استحق وصد في السكوت وان مسل سيفه ان لا يصح الصلح لان  
 من الموقوف ما لا يصح الصلح عنه كحق الشفعة فلهذا اقله على الصلح مشو بان يدعى حوا في  
 عين الدار او الصلح من حق الشفعة الجوز والدلة وارر اسالم واشتهار بالركام فكان علما ما ان الصلح  
 عن الشفعة باطل وقد تقدم على الصلح من ان ذلك الحق هو حق الله الصلح عنه ولو زعم دارا  
 وصالحه على قطعة منها لم يقع الصلح وهو حوا وعوله الباقي لان الصلح لكان على بعض المدعى  
 كان استيفا بعض الحق واستقاطا لبعض ولا سقطا لانه على الاعيان بل هو مخصوص بالدار  
 والحيث جاز ان يرد على بدل الصلح فيهما يكون مستوفيا بعض حقه فدا العوض عن البعض  
 او يتحقق به وذكر البكر في دعوى البطلان لان ابرار دعوى العين حايه فدا الصلح حايه  
 دعوى المالك لانه في معنى السكوت ما جاز سعه جاز صلحه والمناج بان لا يفي في دار سكه سنه وصيه  
 من الدار المحجور او اقر به وصالحه الولد على شئ جاز لانه حاز فدا العوض عنها بالالهان فكذا  
 بالصلح ومن حناة وهذا اللفظ تناول العود والخطا والنفس وما دونها انا العود ولو كره في  
 له من افيده شئ اي ما عطف له من حقه لفيده شئ وفي كل بطريق الصلح كذا وان عباس يفي له فدا ما ودر  
 الصلح في ذمة العود جاز رجوع المير في كل جهاله فبطلت في المير فبطلت ههنا وما منع صفة التسميه من وجوبه  
 في الصلح لشاكله في المعنى من حيث ان المالك يجب فيها ابتداء الا مقابا ما وعنده ساكن التسميه بسط  
 انقوصه ويجب بدل النفس وهو الدية فخوان صلح على ثوب كما يجب من المير في الكاح الا انهما فدان  
 من وجهه وهوانه اثار وصها على غير وجهه من المثل ولو صلح من حقه العود على خمر لم يجب في لان وجوب  
 المير في الكاح من ضرر العود لانه لم يشرع الا المالك فاذا لم يكن المبيع مالا لغت التسميه لصلها وصار  
 كانه موهبا ولم يسم ميرا وعده يجب من المثل ووجوب المير في الصلح ليس من ضرر الصلح فانه لو عا  
 ولم يسم مالا لا يجب في ولو صلح الشفع من الشفعة التي حصلت له على شئ على ان سلم الدار  
 للمدعى بطل الصلح وبطل الشفعة لانه سطر بالارض والسكوت في حق منه ومن الصلح عن حقه  
 العود والساسة الموضوعين واحد له الثابت للشفيع حق ان يملك وقبله الملك لاحق في المير وكذا  
 الساس في القصاص حق ان يقيم القتل فقبل ان يقيم القتل لا يظهر حق المير وقصا الفرق ان  
 حق الشفعة حق ان يملك محلا هو ملك للغير وقبله الملك لاحق في المير ووجه ما كان صلحا للعرض  
 ثابتة في المير فلا يصح فاما في باب القصاص فالمير صار ملكا في حق امانة القتل له اذ وقع القتل  
 انصف يكونه حقا فهو مراعيه من عند ولا يملك لفا قطع من انسان ثم قطع من آخر فبطل القصاص  
 لكنا كما وجب للار ولوظهر ان لا استحقاق في المير لما وجب لكنا لان المير لفا صار مستحقا للشفيع  
 لا يصير مستحقا لشخص آخر بعد لاننا نقول بان المير صار ملكا على اطلاقه وما صار ملكا له











ولو كان له الف موطئ فصالحه نصفه حالاً بطلان المعجل غير متحقق بعقد المدانته  
 المسكون بالعقد هو الموطئ والمعجل خير منه بعد وقوع الصلح على ما لم يكن مستحقاً بعقد المدانته  
 فصالحه معاً وضد العجل كان حق المدون وقد تركه باثماً ما حظ عنه من الدين وكان اختياراً  
 لا جبراً وهو حر لم الأمان ان روى الفاسح لم يشبهه مباذلة المال بالاجل فلان محرم حصته اولى  
 وان صالح عن الف موطئ على حسنة يمين بطلان البين غير مستحقة بعد المدانته لغيره من  
 السوم لا يسحق السوف نقد صالح على ما لا يسحق بعد المدانته وكان معاوضة الف بحسنة وزيل  
 وصف الجوهرة فكان رويها على ما لو صلح على قدر الدين وهو بطلان له مباذلة المثل بالمثل والموت  
 ساقطه العبد من اموال الرتبة بالنص لانه بشرط الفقه في المجلس لا يرد في ولو اخرج في شاة  
 فصالحه على صحتها على ان يحسن ان روى بطلان الاجور يقيم فلا يجوز الصلح عليه وقال ابو يوسف لله  
 يجوز لانه صالح على بقدر بعض حقه وترك بعض حقه وهو معاً موطئ خلاف الدين والولد لانه باطن  
 ولو صالح على صحتها على طهر شاه لغيره لم يحر لانه ليس ببعض حقه ولو اشرى طعاماً موطئاً  
 فصالحه على ان يراه طعاماً من غير حسن الطعام الاول الى اجل وكان ضمن الكيل غير منقوض  
 في المجلس بطلان المدانته خلافاً لهما لان بعض الدرهم هو موطئ الطعام الاول  
 وبعضها بالباقي وهو موطئ حكم السلم واعلم قدر راس المال شرط عند حلالها ومن لم يرض  
 لغيره فدرهم فعال ارفع الى غدا منها حسنة على ان يرضى من الفضل ففعل هو بطلان وان لم يرض  
 المدانته على الف عليه عند اى حسنة ومحمد روى ما روى ابو يوسف لانه لا يجوز له  
 لان روى احوال مطلقاً بطلان المدانته خلافاً لهما لان المدانته لم يترك لغيره عوضاً سوى النقد  
 في الغد والنقد في الغد لا يصلح عوضاً لغيره لانه كان واجباً عليه للمطالبة قبل الصلح بحكم المدانته  
 وما يكون ولها المطالبة قبل الصلح لا يصلح عوضاً للصالح ولا لم يرض عوضاً للصالح صار كون  
 والعدم منزله وكان لغيره احوالاً مطلقاً فلا يجوز بطلان المدانته وان لا يرضى بشرط موطئ  
 فسلق بسالمة ويفوت بفواته كماله لانه يعطيه بالباقي او كفيلاً فلم يعطه فان المال عليه  
 كذا لهما وهذا لانه بدلت حصيلته بحسنة واهلها باغدا ولعل له رغبة في ذلك خوفاً من افساد اولاد  
 الانسان فيحتاج الى الاموال في بعض احواله وانما في راحة او غيرهما موطئ بعض الدين ليس ارفع  
 المدون الى ايقاع الباطل وقوله على ان يرضى يخرج مخرج الاعراض ولكنه لا يصلح عوضاً لغيره على  
 الشرط عند نقد المدانته على المعاوضة لان على الشرط قال الله تعالى ما يسر الله ان لا يشركن  
 ما به شاة لم يرض لغيره اموالاً مطلقاً بالشك وهذا هو المتعارف من الناس نقاد ما عاينوا الماطم والابرا  
 سفل بالشرط وان لم يكن متعلقاً بالحوالة فانها مقيدة بشرط السلام حتى لو اداها المتأخر عليه

هذا هو المتعارف من الناس نقاد ما عاينوا الماطم والابرا  
 سفل بالشرط وان لم يكن متعلقاً بالحوالة فانها مقيدة بشرط السلام حتى لو اداها المتأخر عليه

هذا هو المتعارف من الناس نقاد ما عاينوا الماطم والابرا

عليه معلوماً بعد الدين الى حصة المجلد والحوال على البداية بالامرياني في الوجه الثالث وطلبت  
 على وصى اهلها ما عدا ذلك ان يقول صالحاً من الاموال على حسنة تدفعها الى غداً وان يرضى من الفضل  
 على ان يرضى ان لم تدفعها غداً فالالف عليك على حاكم فان نقد حسنة غداً في الايام الماضية وان لم نقد  
 بطلان الاموال بالاقراع لانه في الصلح التقييد واداه لم يوطئ بطلان المدانته بقوله ان يرضى من حسنة  
 الف على ان تعطى حسنة غداً وهذا لا يوافق اعطى حسنة غداً او لم يعط لانه اطلق للابرا  
 واهلها حسنة غداً لا يصلح عوضاً ولكنه يصلح شرطاً لوقوع الشك في تعيينه بالشرط ولا يفسد خلاف  
 ما ادا بالاقراع لان الاموال حصل مقرراً بالاقراع من حسنة لا يصلح عوضاً بقوله مطلقاً ومن حسنة  
 يصلح شرطاً لا يصلح مطلقاً ولا يفسد الاطلاق بالسك والاقراع ان يقول لغيره حسنة على ان يرضى  
 من الفضل من الفضل ولم يوطئ الا ادا وقفاً واوله انه لا يرضى لغيره الاموال والدين لان لا ادا حصل  
 مطلقاً لانه لما لم يوطئ الا ادا وقفاً لم يكن الا ادا غرضاً له لوجوبه في مطلق الاموال فلم يفسد  
 ولا يحصل عوضاً حتى يحصل على المعاوضة بخلاف ما قررنا ان له عوضاً صحيحاً في الاموال الغد والخاس  
 ان يقول ان يرضى الى حسنة او قال له الوقت او من الوقت والحوال انه لا يرضى لغيره الاموال  
 بالشرط صريحاً وتعليق البراءة بالشرط باطل كقوله ان دخلت بعد ابرائيل لان البراءة اسقاط حتى  
 لا توقف على القبول وفيها معنى التملك حتى يرضى بالبراءة والتعليق كالتعليق بالشرط ولا اسقاط  
 بطلان ولكن يلحق التملك فيها قلنا لغيره بالعلو بالشرط لم يرضى ولم يفسد الا اسقاط لغيره  
 بالشرط يفتيد به ومن قال لا ارضى بالكلية حتى ترضى عن او تخطى عنه ففعل جاز التاخير او  
 الخط لانه تصرف صدر من المالك لغيره لانه هذا لا يصح مكرهاً لانه يمكن دفع هذا باقامة  
 او الاستحلاف لينكسر الا ان الصلح على الاموال يجوز ولا يفسد فيه معنى تركه لما قلنا هذا  
 لهما قاله بطلان المدانته على اقله يرضى به في الدين المشترك ولها كان  
 الدين من شركين يصلح لهما ما يرضى به على ثوب فشرى بالخيار ان شاة منه نصف الثوب الا ان  
 يرضى له شرك من الدين وان شاة من غيرهما نصف الدين وأصل ان الدين المشترك لهما قبض لهما  
 شاة منه ولصاحبه لم يشارك في عين المعوض لانه ارضاه بالقبض لهما عين خير من الدين ان الدين  
 ليس حاكم في الاصل واما نصير مالا ما يشارك في المال وهو القبض وهذه الزيادة مستند الى اصل الحق  
 واصل الحق كان مشتركاً فكذلك الذي يملكه الولد والفقير فكان له لهما شاة في المقبوض ولكنه قبل  
 المشاركة باق على ملك القابض لان حق الشريك في الدين والمقبوض عن العين غير الدين وقد  
 حقه بدلا من حقه فملكه من نفقة تصرفه فيه حقه وقضا حقه من حقه ويضمن لغيره حصة لان حق  
 المشاركة كان ماساً والدين المشترك ان يكون ولها سبب واحد كمن مبيع لهما كان صفقة واحدة

هذا هو المتعارف من الناس نقاد ما عاينوا الماطم والابرا  
 سفل بالشرط وان لم يكن متعلقاً بالحوالة فانها مقيدة بشرط السلام حتى لو اداها المتأخر عليه

هذا هو المتعارف من الناس نقاد ما عاينوا الماطم والابرا



وتمن المال المشترك والموروث بينهما وقصة المستملك المشترك لا يثبت هذا فنقول له ان بيع الفوم  
بنصيبه (انه كان عليه ولم يستوفه) في حقه لا ان قابض قبض نصيبه الا ان له حق المشاركة في  
ان لا يشاركه وان شال في الثوب لان الصلح وقع على نصف الدين وهو شال لان نصيبه الدين حاكم  
كوجه الزم الزم وحق الشرك متعلق بكل جزء من الدين فتوقف على العازلة واصل النصف خلا له  
على العازلة العقد دفع ذلك الا ان يضمن له شركه ربع الدين لان حقه ربع الدين ولو استوفى نصفه او نصف  
نصيبه من الدين لشركه ان لشركه فمما قبض لما سألنا من رجوعه على الفوم بالعلم لان المقبوض له ارجاعه  
حشو كما منها فلا بد ان يكون للبالة على الشركه كما كان ولو استوفى له نصيبه من الدين ثوبا للشركه  
ان يضمنه ربع الدين لان صار قابضا حقه بالمقاصد كمالا فصار قبضه نصف الدين فيكون لشركه  
ربع علمه بالرجوع وهذا بخلاف الصلح لان مبناه على الخط والافاض وهذا لم يملك بغيره فلو كان  
المصالح بالصلح ابرأ من بعض نصيبه وقبض البعض فمضى الزمناه دفع ربع الدين بغيره المصالح لان  
لم يستوفى نصف الدين كمالا فلذا اخبرناه بخلاف الشر لان مبناه على المالكه والمضامنه فصار من قبضه  
نصف الدين كمالا بالمقاصد بين مضمونه وبين الدين ولو الزمناه دفع ربع الدين لا يتغير به ولا يسيل للشركه  
على الثوب في الشر لان ملك الثوب بالشر والدين انما صار مقبوضا بالمقاصد من حيث ان يكون المشترك في حجب  
علمه فصار قبضا بالدين وللشركه لزم بيع الفوم في حجب ما ذكرنا لان الماخذ من قبض حقه الا ان له حق  
المشاركه فلا يشاركه ولو سلم له ما قبض ثم يولى الدين الذي على الفوم له ان يرجع على الشركه ويشاركه  
لان ما رضى بسلكه المقبوض له الا بسلكه حقه من الفوم فاذا لم يسلم عاد حقه في المقبوض ولو كان  
المطلوب على احد الطرفين ومن سبب ذلك ان يحجب علمه فصار قبضا ولا ضمان على الدين  
سقط عنه الدين لشركه لان حقه وشا كان عليه ولم يقبض لان ارجاعه الدين لها المصالح فصار  
ان نصيبه ابرأ من قبضها بالتالي والمشاركه اما تثبت في الاقضاء ولو ابرأ من نصيبه ضمن لشركه مضافا  
لان ابرأ الا لاف وليس يقبض فلم يثبت نصيبه المشترك بالبره فلا يرجع عليه ولو ابرأ من البعض كانت  
قسمه البالة على ما يرضى من السهام لان الحق على هذا القدر ولو غصب كدها عيناه منه او اشتراه شره  
فاسدا او هلكه بل هو قبض لان الضمان يجب عند الهلاك مستندا الى سببه سببه المالكه فاما الزمونه  
واستجرا هذا الشركه بنصيبه قبض حقه ربع علمه شركه عندهم لحصول القبض بالمقاصد والافاض  
ليس ببعض عند الذي يوسف فصار خلا ما وجد له من لولع في المصالح محتاجا للمطلوب فليس للشركه  
ان يرجع عليه نصفه عند الذي يوسف فصار له لان لم يصل اليه هذا الفوم ما كان ولا يرجع عليه شركه في حقه  
مخبره به ربع علمه لوضع البعض بطريق المقاصد وتزوج له على حقه من الدين له ان كان  
الدين له على المولى اقل في ظاهر الروايه من ارجع عليه صاحبه في العلم لم يسلم له شيء بمكة المشاركة فيه

نصف

سنة

فيه له البصير الجهد الشريك فصار كما لو ابرأ وعن الى يوسف فصار له ان يرجع نصف حقه لوضع  
البعض بطريق المقاصد وكذا الصلح حياه العود الملاف لان لم يملك شيئا بمكة فاما للشركه وانما  
صار مطلقا النصيبه فلا يكون للملك ان يرجع عليه شيء وبطلت تأخير ابرأ نصيبه عند الذي حقه لعله  
ومع عندهما لان ابرأ فبقيد فيعتبر بالبراه المطوف وتبرأ ابرأ وقال الى نصيبه الدين قبل البعض لان  
يضمن نصيبه لهما ربع الفوم في ابرأ وشا جلد الفوم ونصيبه الدين قبل البعض لا يجوز ان في النصيبه  
معنى المملك لان ما اخذ ابرأ كان بعينه له وبعضه كان لشركه فهو يأخذ عوضا عن حقه من حقه  
في نصيب صاحبه ومملك الدين لعدم من علمه الدين لا يرجع وتبرأ ابرأ نصيبه لان لا شيء نصيبه بعد  
لا يبرأ وانما يحق القسمة مع بقا نصيبه كل واحد منهما يصلان ابرأ الى ابرأ طوعا لم يملك ابرأ  
من نصيبه على رأس المال ثم يحضر الذي حقه ويحضرهم بالله وعند الذي يوسف فصار له حقه والمصالح  
ان يوقف الصلح عند ما على ابرأ صاحبه وان كان فقد علمها كما انها صاحبه فكان ما قبض منها  
وما في من السلم منها وان رده بطل ابرأ في الطعام كما بينهما وعند الذي يوسف فصار له الصلح حانه  
على المصالح ابرأ صاحبه او لم يجر وصاحبه ما تخاروا في سائر ما قبض ثم يتبعان المطلوبين فاحل  
منه ما في وان شال ربع المطلوب بحقه ربع الدين وهو صلي حقه كمالا فصار له الدين ح  
الدين و نصيبه على بدل فانه يجوز وبخية يرضى ان يشاركه في المقبوض ومن ان شال المطلوب  
كذا فمضى وهذا لان ما وجد مملك الصلح بنصيبه كما لو اشتري ابرأ فاقال ابرأ نصيبه فانه يجوز ان  
صا ابرأ وتبرأ منه لو حازة نصيبه فقط نصيبه نصيبه الدين قبل البعض لو حازة نصيبه فانه  
الى ابرأ لان ربع الفوم في شركه عقده فيفسد الى رضاه بخلاف ما في بيع الدين لان ذلك ضرر الحكم  
في حاله البقا فلم يكن منعديا الى ابطال العقد والحكم بحاكم البقا مستغنى عن العقد وهذا الصلح  
في ابطاله راجع الى العقد وهو منعقد بهما ولا يجوز له منعه ابرأ بالاطال واعتبار تصرفه حكمه في  
حالي ثبوته له حاله بقاء الدين بحاكم الوجوه الى ان يقبض والحكم بعينه الى ابرأ ثبوته لانه لو حاز الصلح  
من ابرأ لوقى اليه لسقط حق الرجوع من السلم غير المسلم فيه وتفرقة رأس المال ثم يعود المسلم فيه  
ووالا يجوز كما لو بقاء السلم ثم ابرأ فمضى لا فاقا فانه لم يجر بخلاف بيع الدين وهذا لان لا فرق  
المشاركه في المقبوض مع المصالح كان ما في من طوع السلم مشركا بينهما وقد سقط بالصلح حق المصالح  
عن السلم فيه وتفرقة رأس المال ولا يجوز له رجوع حقه بعد ذلك في السلم فيه لانه لو عاد لولع بطلان  
برأه له ولا فاقا فانه ما سلم لا يملك الا طال قالوا وهذا الخلاف فيما اذا خطا رأس المال فان لم يخطأه  
فعل السلم الاول هو على الخلاف وعلى البكته الثاني على الاتفاق في جواز ابرأ كجول له يوسف فصار له  
لان ذلك انما يحق ما عدا مشاركه الساكنه مع المصالح في المقبوض وليس له حق المشاركة فيها لم

لانه لا يثبت ان نصيبه  
عن نصيبه صاحب  
وهذا هو القسمة  
بانه



۷۸

عليه السلام

مولم خدمه ارض لقيبه منزلت اين

الان اخطاه له ضال كون جهه السهله هذا القريب

اصطلاحی

عالم السلام

البر

م. ج. ١٠٠ (١٠٠)

النجية

تَبَقُّضُ نَفْسَانِ

सुखदुःख



















مضاربة الى ان يفتن الثاني يصح على الاول بالضماني لان التزم له سلاله المقبوض عن الضمان  
 فادالم سلم برح عليه بالحقة من الضمان كقوة العاصب ولا تفرق وجهه من العقد برح  
 عليه بالحقة من العقد ومنه المضاربة والرجع بين المضاربين على ما شرط لان الضمان استقر على الاول  
 حسب الملك له وطيب الرجوع لكنا لان نسحقه بالعمل ولا يثبت له علم ولا يطيب الاول لان نسحقه  
 من المال والمالك راس المال حصل باح الضمان مستند فلا يخلو عن نوح حيث يكون ثابتا وجهه  
 وجهه فان وجه الله رب المال مضاربة بالنصف واقل له ان يدفعه الى غيره ودفعه بالنصف ويدفع  
 الكا والرجع فان كان المال على ان ياررق الله تعالى هو ساسا فان لم يار المال بالنصف والمضارب  
 الاول والسادس والمضارب الكا الثلث لا يدفعه الى الكا مضاربة حيث كان باذن راس المال لان  
 المال شرط لنصف نصف وجهه مارق لله والرجع فيه جميع الرجوع فكان له نصف جميع الرجوع ولا يكون للمضارب  
 الاول ان يرضى بام وكل غير بل ما اوصيه ككنا وهو ثلث الرجوع ينصرف الى عبيده خاصة فيسقط للعدول  
 ويطلب لها ذلك لان عمل الكا وقع له كمن استاجر رجلا على خياطة ثوب يدبره فاستحجر الخياط من  
 خياطه نصف درهم ولو قال له على ان يار ذلك الله تعالى فمضاربة فان لمضارب ككنا الثلث والباقي  
 من المضارب الاول ورأس المال نصفان لان المال فاشترط لنصفه نصف جميع الرجوع واما شرط لنصف  
 ما حصل الاول الرجوع فاشترط ككنا جميع ما شرط له وما اراد فكل جميع ما حصل للمضارب الاول ورأس المال  
 شرط لنصف نصف فكل فلهما كان الساقية منها ولو قال له فارجع ثمنه فمضاربة فان لمضارب ككنا الثلث والباقي  
 الى غير بالنصف فثلثا في النصف والباقي بين الاول ورب المال لان الاول شرط لكنا نصف الرجوع  
 وهو ما دون فيه وجهه رب المال فاستحقه ورب المال شرط لنصف نصف الرجوع الاول ولم يرج الاول  
 الا النصف فكان بينهما ولو قال على ان ياررق الله تعالى نصفه او قال فاما كان فضل فيه ومنك  
 نصفان وقد دفع الى المضاربة بالنصف فلو رب المال النصف والمضارب الكا النصف والرجع للمضارب  
 الاول لان المال شرط لنصف نصف الرجوع فاشترط الاول النصف لكنا الى نصيبه يكون  
 لكنا بالشرط ولاش الاول لان جعل ما كان له لكنا وهو كرجل استاجر رجلا على خياطة ثوبا بدينهم فاستاجر  
 الرجوع رطل الفخر لخيطة له بدينهم فانه لا يسلم الاول ثمنه حيث عقد على جميع حقه فان شرط للمضارب الكا  
 ثلث الرجوع فلو رب المال النصف والمضارب الكا النصف ونفق المضارب الاول لكنا سدس الرجوع  
 في ما له لان شرط للمضارب ثمنه مستحق لرب المال فلم يرد في حق رب المال ووجهه على الضمان بالنصف  
 لان التزم السلاله فادالم سلم برح عليه وهو كمن استاجر رجلا على خياطة ثوبا بدينهم فاستاجر الرجوع رطل  
 الفخر لخيطة بدينهم ونصف فانه يضمن له رطل الفخر وللثمن غير بالنصف والغرض العقود فوجب للضمان  
 وان شرط المضاربة ثلث الرجوع لرب المال وثلثه لغيره للمالك بشرط ان يعمل القبل مع المضارب

فاستاجر

المضارب وثلثه للمضارب صحيح لان اشترط العمل على العقد يمنع الفسخ والتسليم لان العقد  
 يدا معتمده وهو متفرع ببله عن المال خصوصاً اذا كان ما ذونا واشترط العمل على تسليم له الا  
 من ان ليس للمولى له يستقر ما اودعه العقد به المودع وان كان محجوزا عليه وهو كرجل  
 المولى حرجه على المالك وان لم يملكه المضارب لا يمنع التخليه لا يمنع الفسخ ولا يترك اشترط العمل على المال  
 لان منع التخليه ولا اشترط المضاربة كان ثلث الرجوع للمضارب لان المشروط له هذا الطار و  
 الثلبان لرب المال ان لم يكن على العقد من لان ما شرط للعقد هو لسيده وان كان عليه فهو للمضارب  
 لان لما شرط عمل العقد صار الثلث من محاسب العقد هذا اذا كان العاقد هو المولى ولو عقد  
 العقد المالكون عقد المضاربة مع اخيه وشرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن عليه من لان  
 هذا شرط العمل على المالك وان كان على العقد من وجهه عبد الى حقه بعد له لان المولى كالارض  
 عند فسخه في العزل والفسخ وتبطل المضاربة بموت رب المال او المضارب لانها  
 توكيل وموت الوكيل او الوكيل تبطل الوكالة ولا يورث الوكيل وبالموت للمالك موتا بدينه  
 الحرب لان كالموت من قسم ما من ورثه ويعود مدين وام وللا وقبل لمحقة سوفت  
 مضاربة عند ان حقه بعد له على العاقد بالاسلام او المظلمة بالموت او العطل لان عند لو  
 بعد رب المال يفسد يكون موقوفا وكذا المضارب لان تصدق له ولو كان المضارب هو الميراث  
 والمضاربة على حالها عند من لان عند امانتوقف تصرفه فانه لمكان الوقف في املاكه ولا ملك له  
 منافع ما للمضاربة وله عيان صحته والوقوف في ملك رب المال فبقية المضاربة فان عمل  
 رب المال المضاربة ولم يعلم بعلمه حتى لو اشتري وباع فتصرفه حايه لان وكيل وجهه مستقر  
 بعلمه بعلمه لان العزل الوكيل بالعزل القصد في يتوقف عليه لان العزل نهى ولا يحكم المتعلقة  
 بالامر لا يورث فيها النهى الا بعد العلم بطلبه او امر الشرح ونوعه فان علم بعلمه والمالك عرض  
 فلم ان سقها ولا منع العمل على فكر لان حقه ثبت في الرجوع واما يظهر بالقسمه وقسمه الرجوع  
 نفق الى لرب المضارب راس المال فلهما بالبيع ثم لا يجوز له شئ من ثمنها شيئا الا ان العمل اتم  
 ضرورة ليعلم راس المال فلهما صار نقدا او التناقص من فعل العمل على ولو كان مال المضارب وحسن  
 راس المال لم يحرل لتصرفه لانه لا ضرورة وان لم يكن من حسن راس المال بان كان دراهم  
 ورأس المال دنانير او بالعكس له لرب المضارب حسن راس المال استحسانا والقياس له لا يجوز تصرفه  
 لثبوتها المجانسة منها من حيث الثمنية فصا كان راس المال فلهما فلهما استحسانا له  
 الواجب على المضارب لرب المضارب راس المال ودلا يمكن الا ان يبيع ما في يده بحسن راس المال  
 وصار كالعروض وعلمه موت رب المال وحقه بعد الرقة في بيع الغروض ونحوها فلو اتفقا

احتراز عن الموت  
فانه عزله عن

لم  
نفت اوصافه  
فهو او رقب  
بعد ان يمتد







ما كان فيه فلا يصح وكذا لانه ان المراد بالبيع ملك لا يصح وكذا لانه وصار من ذواته لا يصح  
سوط العمل عليه اسد اولئك ان الشرط هو التخلية وقد عرفت وبما مضى في البيع بالتصرف والتصرف  
حق المصارعة وهو التوكيل به كما لو وكل لصنيعة ولما مضى وكذا لم يكن لغيره ان يملك ان يملك  
عمله المال الى المصارعة وصار كان المصارعة عمل بنفسيه فلم ينتقض المصارعة بخلاف ما لو شرط  
عمله للمالك لان ما مضى التخلية التي هي شرط صحة المصارعة ولو دفع المصارعة للمالك الى ان يملك المصارعة  
لا يصح المصارعة النافذة والتفقد المصارعة الاولى عندنا ويكون الرجوع على ما شرطه المصارعة الاولى  
وكان رفرده لا يفسخ المصارعة الاولى يدفع المال الى رطل المصارعة وتسا ان المصارعة معتد شكة  
على سائر المصارعة والمصارعة هنا فجوهرها يوقا الى قلب الموضوع فاداهم به النافذة  
في عمل المصارعة بامر المصارعة فلا يبطر به المصارعة الاولى فان سافر المصارعة فطعامه وشرابه و  
كسوته وركوبه كبر او شراة ما المصارعة وان عمل المصارعة في المصدر او في قريته المصدر فليس يفسخ في  
المالك وكذا الدوا لا يكون في المال ولا يفسخ ان المصارعة اما حبس بالاحتباس كما في التمسك بالنفقة  
باحتمال سبيل في الزرع والقاض يتوجب الكفاية في مال يملك المال لكونه محبوسا لمصلحة العام و  
المصارعة في مصر ساكن بالسكة برصلي لا المصارعة فلم يكن نفقته في المال فاما اذا سافر فصار  
محبوسا بالعمل المصارعة فوجدت النفقة في مالها لا العمل بالاحتباس به وهذا بخلاف المصارعة لانه يعمل  
بماله وكان البذل والعبادة لا محالة فلا تنفذ بالانفاق في مال نفسه لها المصارعة فليس في الرجوع  
والرجوع وحده ولا يحصل فوجبا النفقة في مال المصارعة كمالا تنفذ بالانفاق في مال نفسه بخلاف  
المصارعة العاصد لانه لا يصح ولا يجوز النفقة بخلاف البضاعة لانه متبرع بالعدل ولا يصح له النفقة  
وخلاف الشريك لانه لم يجر التعارف ان الشريك العاقل ينفق على نفقة من مال الشريك لا في ماله في  
يد بعد ما قدم مصر رقة في المصارعة لان الاستحقاق قد تم ولو كان حروصه دون السفر لمكان حيث  
يقدر ثم يرجع الى منزله فهو الشريك في المصارعة لان العمل بالسوق يتجوز في المصارعة في منزله وان  
كان بحسب الاستيفاء في مال المصارعة لان حروصه مزار المصارعة منها حصار كل حرج للسفر  
والنفقة ما صرف الى الحاجة الواجبة وهو ما ذكرنا من الطعام والشراب والكسوة ومن ذلك غسيل ثيابه بل يصف  
لغيره خذمه وعلف دابة كلبها والذهاب في موضع يحتاج اليه كالخروج الى الحمام والخلاف فان فصل المصارعة  
الحام والخلاف مالا يحتاج اليه عموم الاوقات والنفقة مالا لا بد للامان منه في عموم الاوقات فيسقط لانه لا يكون  
ولها كالحام والنفقة فلتسا اما وجباة في مال المصارعة لانه في صنيعة التجارة ولهم بحقوقهم فيهم  
في نفقته في ثيابهم وابدانهم وادواخ ونفقته في شوارعهم ليزولوا في غير الناس في المباداة معهم فان الانسان  
من كان طول الشرب ويح الشيايب في غير المفايليس والصالح اليك في غير معايلوم ومنه كان نظيف الشيايب

هذا هو العمل  
في المصارعة

ابتداء

نظيف الشيايب في غير المفايليس في غير معايلوم فاندرج لغير الحام والخلاف تحت النفقة  
مدا الاعمار واما ما يطأ في جميع ذلك بالمعروف حتى يفهم الفضل ان جاوز اعتبار المفسد وما من  
التجار واما الدوا في مالها طاهر الروم وروى الحسن بن علي حنفية بعد الله ان الدوا في مال المصارعة  
لانه لا يصلح بدينه وتكليفه من العمل وصار كالتفقه وقد طاهر الروم ان الحاجة الى النفقة معلوم ودورها حلال  
الدوا لانه يعارض المفسد وقد يمرض وقد لا يمرض ولا يكون من جهة النفقة الا ان له نفقة لانه في الزرع  
ودوا حلال ما ربا فان ربح المصارعة يقدري المال ما نفق من راس المال اى الذي انفق المصارعة في  
راس المال بوجهه راس المال او لا ثم نفق المصارعة ان في ان قسمه المصارعة اما شرعت بعد تسليم راس المال  
فان باع المتاع من واحد وقد اشترى من غيره في مالها حسب ما انفق على المتاع من الحرج والرجوع والرجوع  
ما انفق على نفقة لان المصارعة ان كل مونة تعارف القار الخافها براس المال في بيع المراكمة فللمصارعة نفق  
يفهم ذلك الى راس المال وبيع المتاع من جهة على الفكر بلا بيان وكل مونة تعارفوا الخافها براس المال  
فليس للمصارعة ان يصبها الى راس المال وقد تعارفوا القار الخافها براس المال وبيع المتاع من راس المال  
ولم تعارفوا الخافها بالنفق على انفسهم براس المال ولان كل ما يزيد عن البيع كالصنع وفحوى  
او في قيمته والحرج لان القيمة تختلف باختلاف المراكمة فيلحق به ولا يلحق به زيادة القيمة دون ذلك  
وتو اسرى بغير راس المال وهو الف شيايب واستقرض مائة الف فحماها الى مصر يارح على الف وانه  
عند ان حنفية بعد الله لاهما فاست عليه بذلك فان باعها بالدين كانت عشرة اسم من فلك حصة للمصارعة  
على شرطها وسم للمصارعة فاختص لانه استقرضه لنفسه والكراية ما كة خاصة لان الما مورا بالاستقرار في  
صغير مستقرضا لنفسه فكانت حصة فلك من الثمن له خاصة وقد يبيع الشيايب من راحة على الما مورا  
والمن كما على المصارعة لانه منقطع بالكر لانه يعمل بغيره لادن وصار كاستقرار الرضى في الايفه لاهما  
لكنه منقطع ما ان كان مع المصارعة الف فاشترى من متاعا وحمل ماله وقصصه بانه وقد قبله لاهما  
بما كل وهو منقطع لانه استدلل على المصارعة بعد استقرار راس المال فلم يصدق على المالك لاهما  
بصحة ماله المصارعة فمبتهما وكذا ان زله المصارعة من ماله في ثمن ما اشترى مال المصارعة فهو منقطع منه  
ويقيم الزيادة عليه ما كة دون ما المصارعة لانه لو لم يملك المصارعة لاهما مستقرضا على المالك بغير  
رضاه وهو لا يملكه ببيعهم من راحة على الثمن دون الزيادة وان صنع وكذا المتاع المصارعة هو شريك ما زله  
الصنيع منه ولم يضمن المتاع لانه خلط ما كة مال المصارعة او الصنيع عين ما قام فلو بيع المتاع كان  
حصة قيمة الصنيع للمصارعة وما يخص الثوب لا يفيض على المصارعة من لاهما كانت قيمة المتاع عند مصبغ  
الفا ومصبوغها الفا واثنتين كان لاهما المصارعة وما يتاخرهم للمصارعة بديل ما كة وهو الصنيع بخلاف  
العصان والحرج لانه ليس للمصارعة عين ما قام في المتاع من يكون بعض الثمن ما زله وكان جميع الثمن











مخاف الادوية فيسألها الى جوار او يكون في ذلك مخاف الفرق فيتلقيها الى سفينة لفي الى  
 تعين طريقا للحفظ في حكم هذه الحاكمة الا بهذا الطريق وصاروا ورافه دلاله وقيل هذا اذا  
 اعطى سائر الموضع فان لم يكن اعطى بمنزلة ضمن ولا يهدف على العذر حتى يتم التفتة لان السيلع  
 سبب للضمان فاذا اقرضه ضرورة منقطه للضمان ولا يقبل الا لعمدة كما لو اقرض على المالك لئلا  
 في ايراد ما ان طلبها ثوبا فنفقها وهو يقرر على تسليمها ضمنها لانه لو اطاك به بالرق فقد عرعر  
 الحفظ فاذا لم يرتفع عليه بعد اسكن بالرق غير اذنه فضمن وان خطها بالموضع ما لم يكن لا يضر  
 ضمنها اعلم ان الخط على اربعة اوجه فخط طريق المجاورة مع تيسر التمييز فخط الطريق السبيل  
 بالسور والدرهم بالدرنايمر والجوز بالوز وانه لا يقطع حق المالك بالاجماع لتمكن المالك من الوصول  
 الى عين ملكه بل يجرى وخط طريق المجاورة مع تعسر التمييز فخط الخطبة بالشعير وفلك يقطع  
 حق المالك ونصيب الضمان لانه لا يصلح المالك الى عين ملكه الا بخرج والمتعسر كالمعتذر وان  
 الخطبة لا تلحق بغيرها بالشعير والشعير لا تلحق بغيرها فخط الخطبة فخطر القبيح حقيقة فبعد الصبر  
 حكما لصاحب القسمة لاختلاف الجنس لان القسمة عند اختلاف الجنس غير مشروعة وقيل لا يقطع  
 حق المالك في المحلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار وقيل القياس ان يصير المحلوط ملكا للمالك  
 عند ان حصة له له ولا يستحسن ان يصير وخط الجنس بخلاف الجنس مما يجرى فخط الخط  
 بالربط وكل ما يجرى غير جنسه لانه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع لان هذا الخط  
 يستلزم حقيقة لانه امر المالك بالانقطاع بعين حقه وكذا احكاما لتقدير القسمة باختلاف الجنس  
 وخط الجنس بالجنس مما يجرى او مجاورة فخط الخط بالوز يجرى او يجرى الجوز يجرى الجوز  
 او اللين باللين او الخطبة بالخطبة او الشعير بالشعير او الدرهم بالدرهم البيض او الدرهم  
 الثوم بالدرهم الثوم بعد ان حصة له له واستلزامه مطلق لا سبيل لصاحبه الا بضمين الموضع  
 وصار المحلوط ملكا للمالك وعندها لا يقطع ملك المالك في المحلوط بل له الخيار في شافض الخط  
 مثله وان شأنا شاركه في المحلوط تماما ان هذا الخط استلزامه وجه دون وجه لان بعد هذا الخط  
 لم يقرر على المالك الوصول الى عين ملكه حقيقة لم يقرر حكما بالقسمة لفا القسمة مما تكرر او  
 نوصى اقرار بعينه بالاجماع ولها ملكة وله الشريك ان يجرى حصة نفسه فلا يضره وذا  
 كان اسهل لاكماله ودون وجه وان شأنا مال الى جانب المالك وصحته مثله وان ساءل الى جانب  
 العمام وسأله في المحلوط وان كان اسهل لاكماله وكل وجه لان يجرى يتعدى على المالك الوصول الى  
 عين ملكه حقيقة وليس لاستلزامه لان اعدام المحل لا يتصور هنا ولذا كان له حق التضمين  
 بالاجماع وهو ان لا يستلزم ولا القسمة فليس بموصى الى عين حقه ولكن جعلت طريقا للاسراع

اذا لم يكن له  
 حفظ هذه  
 الحالة

دهن

كل

١٣٦٥  
 ١٣٦٥  
 ١٣٦٥

للاسراع وطريق الصدور هذا على صام الشركة وان كانت تباع على الشركة وحكمها بالاصل على  
 موصيه للشركة لان حكم القلم لا يكون على القلم وممن خلاف وطريقه انما هو الحائط عند ان  
 حصة له له السور على المحلوط سبيل لانه لا يجرى الى ارض الضمان وقد بطل بالاربعين بالاربعين  
 منقطع خيرة الضمان مسعين الشركة في المحلوط وهذا الخط الذي يجرى من غير اذنه فاقاله انما هو المحلوط  
 اي حصة له له الحلف بل يقطع حق المالك بكل حاكم وعي الى وسفينة له انه جعله الا في ارضه المالك  
 وقال محمد بن يونس بن كمال لان الجنس لا يوجب على الجنس عند كماله لشره الصبي لبنى لوراثين  
 وقد مر حقيقة في الرضا وكذا ان ابو يوسف يقرر له في كل ما يجرى خطه بجنسه يقتبر المالك والوجه له  
 له يقول بانقطاع حق المالك في الخط ومحمد بن كمال في الشركة في الخط وان اتصل طمكه في غير فعله فهو  
 سبيل لصاحبها كما ان الشق الكسبي في صدره وفيه ما خلت بغيره حانه لا يضمن لعدم الفسخ الموصى  
 للضمان منه فيشتركان بالاتفاق وبذلك سركنا احطاطا في لو فعلك بعضها ففعلك من مالها وبمسلم السلف  
 منها على قدر ما كان لكل واحد منها ولو اتفق الموضع بعضها فضمن والفق منها ولم يضمن كلها او عند  
 مالك والشايع فيهما الله يصدر صاحبها بكل لانه ما خلت لانه لا يملكه فحجب الغريم ولت ان الضمان  
 يجب بتقدير الخيانة وقد خاف في البعض من الخط وان جازم في مال الفسخ فخطه بالباقي حصاره هنا  
 لجميعها لانه صار منها ملكا للخط وهذا لان ما اتفق حصاره في حصة ديمته وهو لا ينفق بقضا الدين  
 بغير حصة مما حجب فيكون خطا لما في ملك نفسه وهو موصى للضمان عليه نعم بد الموضع كمن لكن  
 مما فوض الله وهو الخط لانه الخط وان تقضى الموضع من الوجود بان كاسد بغير كرها او ثوبا  
 فليس له او عبدا او سفرة او اودعها غير ثم زال التقضى ورجعها الى يده زال الضمان وحاك الشايع  
 بعد له لانه الضمان لان عقد الودع لا يرفع بالخلاف بل لا يرفع من المحل وهو ما عليه والضمان  
 ولا لانه لا يرفع ان ما اصابه ما لم يبق له من الودع ولا الرفع العقد لا يرفع لا سبب جدد ولم يضر  
 فلا يرفع الضمان ولت ان الودع مطلق فكان باقيا بعد الخلاف وهذا لانه قال له حفظ ما لي وهذا  
 الخط يمسك جميع الاوقات ما قبل الخلاف وما بعد ولم يطل بالخلاف لان بطلان الفسخ ما وضع لا بطلان  
 او ما شافه والاستعانة ليس بموضوع ما بطل لا يرفع وهو لا ينافيه ولهذا يجرى الا في الخط مع الاستعانة  
 ابتداء من سول للعاصب او عقل وهو مستعمل وان كان له في الخط باقيا بعد من سرك التقضى  
 الى نايب المالك لعنه نفسه والفق في الودع والخط للمالك كما يكون له ينافيه فلا يضمن المالك  
 وقوله العقد قد ارتفع ولت ان ارتفاع العقد ما كان باعتبار معنى صادف العقد بل ضرورة فلو بطل  
 العقد فهو الخط للمالك وان كان الفولت ضرورة ما قدر بقدر الفقد ونظير انما ارتفاع العقد في  
 عدد ما وجد الخلاف فيه وما ورثه في ما كان وهو كما استأجر رجلا لحفظ متاعه شهر اكر الخط







اعني ما وجدته في كل واحد من هذه النسخ لان المالك رضي بحفظها ولجنتها على حفظها في كل واحد من هذه  
 فمور لم يقسمه لان المالك رضي او دعيا مع علمه بانها لا تقدر له على ان يتوكل على اشغالها او يحتملها  
 في مكان واحد للحفظ فقد صار ايضا بقسمتها وحفظ كل واحد منها النصف حلاله والثاني في الاصل  
 ايضا وان وقع له ما كمل الى الرافضين عند لي حصة له وليس لان كان مالا يمكن قسمته في كل واحد  
 منها ان يسلمه الى الرافضين وكذا الخ لانه لم يرض بالشر او اسلم له الى الرافضين  
 قسمته ضمن عند لي حصة له وليس وقال الاصل ان يحفظ باذن الرافضين ايضا لان المالك رضي  
 بامانتها وهذا الذي دفعه اليه كان المالك رضي بها ثبوت علمه وحفظه له كما فيها الاصل القسم  
 وليس ان المالك رضي بحفظها لا يحفظ لهما كمال وهذا لان الاصل ان فعل الاثنين لا يصح الى ما  
 فعل الوصف بالتجاني ساور البعض لا انكر فافترس المالك رضي الى الرافضين ولم يرض المالك رضي  
 ولا ضمن العاقبة لان موضع الموضع لا ضمن عند فاما ما لا ضمن فاما المالك رضي بثبوت علمه على  
 لان المالك رضي او دعيا مع علمه انهما لا يمتنعان على حفظه في الليل والنهار وامكنها المهاباة  
 فقد صاروا يحفظ كل واحد منها جميعه وهذا اوضحه ودفعه وقال لا بدعيا الى امر اتركه عندك  
 وذلك ولغيرك وعنه عياكه فاني اتهم عليها فدفعها الى من نهاه عنه فملكته فان كان جديدا  
 من الدفع اليه بان كان له سرور اهل وضم هو ضام وان كان لا يجد بداره ذلك لم يضمن الى شرطه  
 هذا مفيد فديان من لسان الوط على المالك ولا يمتنع عياكه الا انه انما يملكه من اعادة شرطه بحسب  
 الا مكان فان كان جديدا من الدفع الى من نهاه عنه فملكته وحفظها على الوجه المأثور به ضمن  
 وحفظها على الوجه المأثور به عنه وان كان لا يجد بداره ذلك لا يضمن لانه لا يمكنه الحفظ الا به فلم يكن  
 العلم مع مراعاة هذا الشرط فلم يعتبر التقييد فطلب وصار كانه قال لا تحفظ لانه لا يمكنه الحفظ  
 دون ما صار الذي من الدفع اليه كانه في الحفظ فصار ايضا الاصل يحفظ وهذا كمن اودع حايه  
 وقال لا بدعيا الى علمه او ناهى عن الدفع الى من نهاه عنه فملكته وحفظها على الوجه المأثور به ضمن  
 عنها بعد شرط يناقض لصاحبها باطلا وان قال لا يحفظ في هذا البيت فحفظها في غيره  
 من الدار لم يضمن وان حفظها في غيره لم يضمن وفي الخ من الصفه وان لم يملكها في غيره لم يضمن  
 ونهاه عن الحفظ في غيره لم يضمن وان حفظها في غيره لم يضمن وفي الخ من الصفه وان لم يملكها في غيره لم يضمن  
 الحفظ في غيره لم يضمن وان حفظها في غيره لم يضمن وفي الخ من الصفه وان لم يملكها في غيره لم يضمن  
 به يمكن والى في الوضع في غيره لم يضمن لان الدين يمتنعان في الرافضين والحفظ فيها الشرط ومع  
 النفي لانه مفيد ولكن العلم به فاما البيتان فلا بدعيا ففعلنا ففعلنا في الخ فالممكن في الرافضين  
 لهذا السبق يكون ممكن في الرافضين فصار الشرط غير مفيد فتعذر العلم به ايضا فلا اعنه

فان اتهمهم

على يد

المالك رضي بحفظها  
 او حذر هذا البيت  
 الذي نناه عن الحفظ  
 فيه فافترس المالك رضي  
 لغيره كوايلها جرد

اعني ما وجدته في كل واحد من هذه النسخ لان المالك رضي بحفظها ولجنتها على حفظها في كل واحد من هذه  
 فمور لم يقسمه لان المالك رضي او دعيا مع علمه بانها لا تقدر له على ان يتوكل على اشغالها او يحتملها  
 في مكان واحد للحفظ فقد صار ايضا بقسمتها وحفظ كل واحد منها النصف حلاله والثاني في الاصل  
 ايضا وان وقع له ما كمل الى الرافضين عند لي حصة له وليس لان كان مالا يمكن قسمته في كل واحد  
 منها ان يسلمه الى الرافضين وكذا الخ لانه لم يرض بالشر او اسلم له الى الرافضين  
 قسمته ضمن عند لي حصة له وليس وقال الاصل ان يحفظ باذن الرافضين ايضا لان المالك رضي  
 بامانتها وهذا الذي دفعه اليه كان المالك رضي بها ثبوت علمه وحفظه له كما فيها الاصل القسم  
 وليس ان المالك رضي بحفظها لا يحفظ لهما كمال وهذا لان الاصل ان فعل الاثنين لا يصح الى ما  
 فعل الوصف بالتجاني ساور البعض لا انكر فافترس المالك رضي الى الرافضين ولم يرض المالك رضي  
 ولا ضمن العاقبة لان موضع الموضع لا ضمن عند فاما ما لا ضمن فاما المالك رضي بثبوت علمه على  
 لان المالك رضي او دعيا مع علمه انهما لا يمتنعان على حفظه في الليل والنهار وامكنها المهاباة  
 فقد صاروا يحفظ كل واحد منها جميعه وهذا اوضحه ودفعه وقال لا بدعيا الى امر اتركه عندك  
 وذلك ولغيرك وعنه عياكه فاني اتهم عليها فدفعها الى من نهاه عنه فملكته فان كان جديدا  
 من الدفع اليه بان كان له سرور اهل وضم هو ضام وان كان لا يجد بداره ذلك لم يضمن الى شرطه  
 هذا مفيد فديان من لسان الوط على المالك ولا يمتنع عياكه الا انه انما يملكه من اعادة شرطه بحسب  
 الا مكان فان كان جديدا من الدفع الى من نهاه عنه فملكته وحفظها على الوجه المأثور به ضمن  
 وحفظها على الوجه المأثور به عنه وان كان لا يجد بداره ذلك لا يضمن لانه لا يمكنه الحفظ الا به فلم يكن  
 العلم مع مراعاة هذا الشرط فلم يعتبر التقييد فطلب وصار كانه قال لا تحفظ لانه لا يمكنه الحفظ  
 دون ما صار الذي من الدفع اليه كانه في الحفظ فصار ايضا الاصل يحفظ وهذا كمن اودع حايه  
 وقال لا بدعيا الى علمه او ناهى عن الدفع الى من نهاه عنه فملكته وحفظها على الوجه المأثور به ضمن  
 عنها بعد شرط يناقض لصاحبها باطلا وان قال لا يحفظ في هذا البيت فحفظها في غيره  
 من الدار لم يضمن وان حفظها في غيره لم يضمن وفي الخ من الصفه وان لم يملكها في غيره لم يضمن  
 ونهاه عن الحفظ في غيره لم يضمن وان حفظها في غيره لم يضمن وفي الخ من الصفه وان لم يملكها في غيره لم يضمن  
 الحفظ في غيره لم يضمن وان حفظها في غيره لم يضمن وفي الخ من الصفه وان لم يملكها في غيره لم يضمن  
 به يمكن والى في الوضع في غيره لم يضمن لان الدين يمتنعان في الرافضين والحفظ فيها الشرط ومع  
 النفي لانه مفيد ولكن العلم به فاما البيتان فلا بدعيا ففعلنا ففعلنا في الخ فالممكن في الرافضين  
 لهذا السبق يكون ممكن في الرافضين فصار الشرط غير مفيد فتعذر العلم به ايضا فلا اعنه

او حذر هذا البيت  
 الذي نناه عن الحفظ  
 فيه فافترس المالك رضي  
 لغيره كوايلها جرد

كذا في موضع النقص  
 فانه لم يكن ما ذكرنا  
 فافترس







الجهاد

الحال لا ينفك به .

مع بار عینه  
فهمهم واران

اضيف

الحاكم في  
البحر في  
البحر في

موسى بن جعفر

المعنى  
المعنى  
المعنى  
المعنى

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

[illegible]

اسماء بنت ابی بکر

منه  
تدبر  
آقا

وقال

لسا محي رعه (له)  
٤

رضا خان بنو قاسم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

22

مفت

10











ان ابا بكر رضي الله عنه تجلها ارضا فلم تقبضها حتى حضر الموت فقال لها اكل لم تقبضها واما ما للمولى  
وتعال اعطاك الله ووصيل الله معي ولما بالاربع ولان اراطعاه لها الصنف الى ما يطعم عنه براهبه  
ملكك للمعنى بعد عوض وراكون بالهبة بخلاف ما لو قال اطعمتك هذه الارض فانه يكون عارية لان  
عنها لا يطعم وكان معناه اطعمتك ما حصل منها وكان حليها بمنفعة الارض دون عندها ولما بالاربع  
فلان الدائم للملك وكان معناه ملكك هذا الثوب كل الاثرى لان الملك سدر لا يورث من لفظ  
الحمل والملك وكذا ملكك بغير بدل وكسوتك هذا الثوب معناه لانه لملكك العين واللبس  
او كسوتهم والكفان لا تخاصي الا تملك الثوب وقال كساك كساك وراكون ثوبا الى ملكك منه ورا باللبس فبقوله  
علم من امر عمرى في المعنى وكذا لو قال جعلت هذه الدار لك عمرى لما يتينا ورا باللبس والملك  
على الدار الكاين وهو تصرف في منفعتها لا في عينها فيكون عارية الا ان يريد به الهبة لانه قد يذكر للملك  
ما كان حله لراهم ولما بالاربع فمعه اي ملك فاذ انما في ملكه لفظه وفيه تشديد عليه فيعقبه بفتح ورا  
بالفان ولان قوله دليل على الهبة بحكم الهبة وقوله تسكنها مشور ونسبة على المقصود انه ملك الدار  
للسكنى وهذا معلوم وان لم يذكره ولا سفير به حكم التملك بمنزلة قوله هذا الطعم لك ناكل وهذا الثوب  
لك تلبسه وهذا الخلاف قوله دليل على الهبة سكنى او سكنى للهبة فانه عارية لان الأصل في التملك ارضا  
وكثرة ارضه كماله ما يغير حكمه اولا واول كماله كماله في الاستسنا  
والشعير بالشرط ثم قوله دليل على ظاهري التملك الرقية ولكن يحتمل تملك المنفعة الا ان الشئ  
مرحاطا فاجبه فقال لمن هذا فقال رافع بن خديج في استاجرته فقال علمه الاستاجر منه وراكون  
حلف لا اسكن داره فانه محنت بالانها ولا عان ثبت ان الم ملك محتمل تملك المنفعة وكان اول  
كلامه محتمل تملك السكنى وقوله سكنى محكم في ملكك المنفعة لانه لا محتمل تملك الرقية ولنه خرج حقيقة  
لاول الكلام فيتغير به حكم اقول الكلام وصار الحكم قاضيا على المحتمل فكانه والى سكنى دارى يكون  
عاريه وكذا لو قال دليل على عمرى سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية للهبة  
فهذا كلام عاريه لما عناه ورا القبط فلا بد منه لثبوت الملك حتى لا يثبت الملك للهبة بالعقد قبل  
القبض عندنا ورا ما لك ربه لثبوت لانه عند تملك فلا يتوقف ثبوت الملك على القبض كالبيع  
والصدق على هذا الخلاف وثبت قوله علمه لا يجوز الهبة لا مقبوضة والمراد في الملك اذ لا يجوز ثابته  
على القبض بالاتفاق ولان الهبة تبرع والاحقر من تبرع ثم يتبرع به ولو ثبت للملك محتمل العقد  
بوجود المطالبة عليه بالسلم فمضى الى اجاب التسليم في التبرع فهو تبرع به واجاز عظم تبرع  
به مخالف موضوع التبرعات بخلاف المعاوضة ولا عاقل لان الملك يبيع على وجه الوصية التسليم لانه  
لا ينفذ اذ فائدة الملك التمكن من التصرفات ورا ما يكون له كان سبيل من خضه هذا الخلاف الوصية

هذا هو الوجه  
في قوله  
فان الملك  
لا يورث من  
لفظ  
الحمل  
والملك  
وكذا ملكك  
بغير بدل  
وكسوتك هذا  
الثوب معناه  
لانه لملكك  
العين واللبس  
او كسوتهم  
والكفان لا  
تخاصي الا  
تملك الثوب  
وقال كساك  
كساك وراكون  
ثوبا الى ملكك  
منه ورا باللبس  
فبقوله علم  
من امر عمرى  
في المعنى  
وكذا لو قال  
جعلت هذه  
الدار لك عمرى  
لما يتينا ورا  
باللبس والملك  
على الدار  
الكاين وهو  
تصرف في  
منفعتها لا  
في عينها  
فيكون عارية  
الا ان يريد  
به الهبة  
لانه قد يذكر  
للملك ما كان  
حله لراهم  
ولما بالاربع  
فمعه اي ملك  
فاذا انما في  
ملكه لفظه  
وفي فيه تشديد  
عليه فيعقبه  
بفتح ورا  
بالفان ولان  
قوله دليل على  
الهبة بحكم  
الهبة وقوله  
تسكنها مشور  
ونسبة على  
المقصود انه  
ملك الدار  
للسكنى وهذا  
معلوم وان لم  
يذكره ولا سفير  
به حكم التملك  
بمنزلة قوله  
هذا الطعم لك  
ناكل وهذا  
الثوب لك  
تلبسه وهذا  
الخلاف قوله  
دليل على الهبة  
سكنى او سكنى  
للهبة فانه  
عارية لان  
الأصل في  
التملك ارضا  
وكثرة ارضه  
كماله ما يغير  
حكمه اولا واول  
كماله كماله  
في الاستسنا  
والشعير  
بالشرط  
ثم قوله دليل  
على ظاهري  
التملك الرقية  
ولكن يحتمل  
تملك المنفعة  
الا ان الشئ  
مرحاطا فاجبه  
فقال لمن هذا  
فقال رافع بن  
خديج في  
استاجرته فقال  
علمه الاستاجر  
منه وراكون  
حلف لا اسكن  
داره فانه  
محنت بالانها  
ولا عان ثبت  
ان الم ملك  
محتمل تملك  
المنفعة وكان  
اول كلامه  
محتمل تملك  
السكنى وقوله  
سكنى محكم في  
ملكك المنفعة  
لانه لا محتمل  
تملك الرقية  
ولنه خرج  
حقيقة لاول  
الكلام فيتغير  
به حكم اقول  
الكلام وصار  
الحكم قاضيا  
على المحتمل  
فكانه والى  
سكنى دارى  
يكون عاريه  
وكذا لو قال  
دليل على عمرى  
سكنى او سكنى  
صدقة او صدقة  
عارية او عارية  
للهبة فهذا  
كلام عاريه  
لما عناه ورا  
القبط فلا بد  
منه لثبوت الملك  
حتى لا يثبت  
الملك للهبة  
بالعقد قبل  
القبض عندنا  
ورا ما لك ربه  
لثبوت لانه  
عند تملك فلا  
يتوقف ثبوت  
الملك على  
القبض كالبيع  
والصدق على  
هذا الخلاف  
وثبت قوله  
علمه لا يجوز  
الهبة لا مقبوضة  
والمراد في  
الملك اذ لا  
يجوز ثابته  
على القبض  
بالاتفاق ولان  
الهبة تبرع  
والاحقر من  
تبرع ثم يتبرع  
به ولو ثبت  
للملك محتمل  
العقد بوجود  
المطالبة  
عليه بالسلم  
فمضى الى  
اجاب التسليم  
في التبرع  
فهو تبرع  
به واجاز  
عظم تبرع  
به مخالف  
موضوع  
التبرعات  
بخلاف  
المعاوضة  
ولا عاقل لان  
الملك يبيع  
على وجه  
الوصية  
التسليم لانه  
لا ينفذ اذ  
فائدة الملك  
التمكن من  
التصرفات  
ورا ما يكون  
له كان سبيل  
من خضه  
هذا الخلاف  
الوصية

هذا هو الوجه  
في قوله  
فان الملك  
لا يورث من  
لفظ  
الحمل  
والملك  
وكذا ملكك  
بغير بدل  
وكسوتك هذا  
الثوب معناه  
لانه لملكك  
العين واللبس  
او كسوتهم  
والكفان لا  
تخاصي الا  
تملك الثوب  
وقال كساك  
كساك وراكون  
ثوبا الى ملكك  
منه ورا باللبس  
فبقوله علم  
من امر عمرى  
في المعنى  
وكذا لو قال  
جعلت هذه  
الدار لك عمرى  
لما يتينا ورا  
باللبس والملك  
على الدار  
الكاين وهو  
تصرف في  
منفعتها لا  
في عينها  
فيكون عارية  
الا ان يريد  
به الهبة  
لانه قد يذكر  
للملك ما كان  
حله لراهم  
ولما بالاربع  
فمعه اي ملك  
فاذا انما في  
ملكه لفظه  
وفي فيه تشديد  
عليه فيعقبه  
بفتح ورا  
بالفان ولان  
قوله دليل على  
الهبة بحكم  
الهبة وقوله  
تسكنها مشور  
ونسبة على  
المقصود انه  
ملك الدار  
للسكنى وهذا  
معلوم وان لم  
يذكره ولا سفير  
به حكم التملك  
بمنزلة قوله  
هذا الطعم لك  
ناكل وهذا  
الثوب لك  
تلبسه وهذا  
الخلاف قوله  
دليل على الهبة  
سكنى او سكنى  
للهبة فانه  
عارية لان  
الأصل في  
التملك ارضا  
وكثرة ارضه  
كماله ما يغير  
حكمه اولا واول  
كماله كماله  
في الاستسنا  
والشعير  
بالشرط  
ثم قوله دليل  
على ظاهري  
التملك الرقية  
ولكن يحتمل  
تملك المنفعة  
الا ان الشئ  
مرحاطا فاجبه  
فقال لمن هذا  
فقال رافع بن  
خديج في  
استاجرته فقال  
علمه الاستاجر  
منه وراكون  
حلف لا اسكن  
داره فانه  
محنت بالانها  
ولا عان ثبت  
ان الم ملك  
محتمل تملك  
المنفعة وكان  
اول كلامه  
محتمل تملك  
السكنى وقوله  
سكنى محكم في  
ملكك المنفعة  
لانه لا محتمل  
تملك الرقية  
ولنه خرج  
حقيقة لاول  
الكلام فيتغير  
به حكم اقول  
الكلام وصار  
الحكم قاضيا  
على المحتمل  
فكانه والى  
سكنى دارى  
يكون عاريه  
وكذا لو قال  
دليل على عمرى  
سكنى او سكنى  
صدقة او صدقة  
عارية او عارية  
للهبة فهذا  
كلام عاريه  
لما عناه ورا  
القبط فلا بد  
منه لثبوت الملك  
حتى لا يثبت  
الملك للهبة  
بالعقد قبل  
القبض عندنا  
ورا ما لك ربه  
لثبوت لانه  
عند تملك فلا  
يتوقف ثبوت  
الملك على  
القبض كالبيع  
والصدق على  
هذا الخلاف  
وثبت قوله  
علمه لا يجوز  
الهبة لا مقبوضة  
والمراد في  
الملك اذ لا  
يجوز ثابته  
على القبض  
بالاتفاق ولان  
الهبة تبرع  
والاحقر من  
تبرع ثم يتبرع  
به ولو ثبت  
للملك محتمل  
العقد بوجود  
المطالبة  
عليه بالسلم  
فمضى الى  
اجاب التسليم  
في التبرع  
فهو تبرع  
به واجاز  
عظم تبرع  
به مخالف  
موضوع  
التبرعات  
بخلاف  
المعاوضة  
ولا عاقل لان  
الملك يبيع  
على وجه  
الوصية  
التسليم لانه  
لا ينفذ اذ  
فائدة الملك  
التمكن من  
التصرفات  
ورا ما يكون  
له كان سبيل  
من خضه  
هذا الخلاف  
الوصية

الوصية لان الملك يستشهد بعد الموت ولا مطالبة على الموصي ولا الزام لعدم الهبة التبرع حشد  
والوصية لم يملك ما عرفت الوصية فيه لتأخر حقه عن الوصية فلم يكن القول بثبوت الملك اجاب شئ على  
المبرع فان قبض الموصي له في المجلس بغير اذن الواهب جاز استحسانا وان قبض بعد الموت  
لم يجز الا ان ياذن له الواهب في القبض والقياس لم لا يجوز الوصية لان القبض بغير اذن الواهب  
والصحة في ملك المبرع لا يصح الا باذنه وقد استحسن ان القبض منها بمنزلة القبول في البيع من حيث توقف  
الملك عليها فاما ان يراعى فيه يكون تسليطا على القبول وكذا ان يكون تسليطا على القبض فمما مر منه الذي  
وتوهمه عن القبض في البيع في المجلس بخلاف ما اذا قبض بعد الافراق لانا اما ان يثبت التسليط على  
القبض الحاقا له بالقبول والقول بتقدير المجلس وكذا ما مر من ثبوتها في القبض في المجلس  
وفي غير المجلس ان لا اعتبر للدلالة بمقابل القدر وكذا تقدير الصدقة والقرض والقرض والبيع الفاعل  
لانهما كالهبة في الافتقار الى القبض وتصح الهبة في يجوز مقسوم ومشاع لا تقسم وفيما انقسم لا يصح  
وما لا يساعده لغيره يصح وتصح بالمجوز ان يكون مرفعا عن الملك الواهب وحقوقه وبما لا يقسم لا يحل  
القسم اي الشيء مسفعا بعد القسمة لصله كالعبد والحد وراية واحدة او الشيء منتفعا بعد القسمة  
بالاسماع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثور الصغير ونحوه بالمقسوم ان  
يبيع مسفعا في الحالين قبل القسمة وبعد هاتين ان الهبة عند ملكه تنصح في الشارع كالبيع وهذا  
لان الشارع محل ما هو موضوع هذا العقد وهو الملك فيكون محلا لهذا العقد في كل شرط  
التي تكون محلا لحكم العقد وقد وجد ولا يتم ان البيع لا يفسد الى القبض بخلاف الهبة لان البيع الفاسد  
لا يوجب للملك الا القبض وهو جيب في الشارع كما يوجب في غير الشارع صلح راس مال السلم وبدل القرض  
ولان الهبة عقد تبرع فيكون بمنزلة القرض والوصية والشعير لا يمنع القرض فانه لو وضع الفرض في  
بذل على ان يكون نصفه قرضا عليه ويعاير في النصف بغير بشركته فانه يجوز ولكن مع ان القبض شرط  
لوضع الملك في القرض ثم لا يشترط القسمة والوصية وهي تبرع بعد الموت فكذا التبرع في الحقة والقبض  
بصورة الشارع كما يتصور في المفز فان المعية بالقبض للتسليم بتمامه تسليم وتخليه من المالك ورا  
لتحقق فيه بان وهب البعض وسلم الكل وصار البعض مملوكا بتسليم الكل فمضى وصار الكل مملوكا  
الذي لا يملك القسمة ونسب ان الخلفا الراشد من رضي به عنهم وغيرهم شرطوا القسمة ولان شرط القبض  
منصوص عليه فمضى على اكل الخلفا كشرط استقبال القبل في الصلح لما كان منصوصا عليه  
لشرط الكاين فيه حتى لو استقبل الخلفا لا يصح صلواته من ابيه والبيت بالسنة وهذا لان الثابت من وجه  
دون وجه لا يكون نابيا مطلقا وبدون الاطلاق لا يثبت الكاين القبض من الشعير ثابت من وجه  
دون وجه لان القبض عيان من الحيان وهو ان يصير الشيء في حيز القابض والشارع في حيز من وجه

وهو الهبة







[illegible]

26

فقد ذكرنا ان الصدقة باطمة في الشاي كالبهية لتوقفها على العوض فوجب له تسليمها وهذا الوجه  
او المعبد وهذا هو الشيعي ووجه الفرق عايناه الى جامع الصغير في الصدقة يقع لله تعالى وفيه الم  
لكن فيها روج واما نصير الفقير نهاية عن الله تعالى حكم الرزق الموقوف والله لا يمكن ولا يمكن  
الشرع فيها نصير كالبهية لها وقت لولها وقبضها اثنان بحكم الركاكة عن الموقوف له واما البهية فانما  
تقع للموقوف له فتتمكن الشيعي عند تقدير الموقوف له بمتنع البهية وقيل المذكور في جامع الصغير  
الصحيح والمراد المذكور في الرضا بقوله وكذلك الصدقة الصدقة على الغني في فعل هذا التاويل لا يمكن  
من الروايتين فلا يصحح الى الفوق ولو وجب على لوطين حارا للاحدهما ثلثتها وللآخر ثلثها  
وقبضها المخرج عند ابي جعفر وابي يوسف لهما الله وعهد محمد كوز ولو قال لاصحاب النصف والآخر  
لصنفه الى يوسف لهما لغيره روايتان فابو جعفر لهما الله وعهد محمد كوز ولو قال لاصحاب النصف والآخر  
ولهم من لوطين نص على التفاضل او التساوي او لم ينص الا سكان في السهم لوطين كمالا  
والصالحات لا يتفقن سواء نص على التفاضل بينهما او لم ينص كذا قلنا وابي يوسف لهما الله وعهد  
اما حوزنا البهية لوطين على قدرانه لم يصدره اثبات الحكم في الابواض فلا نص على الابواض  
على التفاوت علمنا ان قصد اثبات الحكم في البقعة هذا والبعض لما يدر فيه الشيعي  
ولهذا حوزنا البهية من اثنان عند عدم التوقف للابواض واما توقف الابواض بان قارر هتكا  
على هذا الشيء على ان يكون النصف ههنا عند هذا والنصف ههنا عند ذا كان فاسدا لان النصيب  
شعوى العقد كذا قلنا واما ما نص على التناصف فقد لمكن تفوه العقد كمالا مجازا عن الموقوف  
مطلق العقد العتق وقوع الحكم على هذا المثال فلا يمكن ان يجعل مجازا عن موجب العقد بعض  
شيعي على العقد وفيه العقد ولو وجب متاعا في دار او طعاما في جريد وسلمها الى الدار والجريد  
منافهما صحت البهية في المتاع والطعام وتوجب فيهما متاع الوالهي وسلم الكرا الى الموقوف  
او وجب جريبا وفيه طعام الوالهي وسلم الجريد لايه البهية والاصل في الموقوف عنه كان مشغولا  
ملك الوالهي عنه التسليم ومنع صحة البهية ومنه كان الموقوف مشغولا لا يمنع التسليم فيصير البهية  
في الفصل الاول الموقوف مشغولا لا مشغولا وفي الفصل الثاني الموقوف مشغولا ملك الوالهي هذا  
لان المظروف مشغول المظروف لا المشغول المظروف ولو وجب الدار ولم يسلم في وجه  
المساع او وجب نصف دار ولم تسلم حتى ذهب النصف لغيره وسلم الكرا حله تحت البهية في الكرا  
لان له اسلم الكرا حله صار كانه وجب الكرا حله بخلاف ما اذا تفرق التسليم وتوجب دار على ارض  
او ثمر في شجر او حلية سيف او ثاوير او قفيل او خبيث ولم يدر بالحصار والحداد والنجع والنقص والكيل  
وعمل وجب احسانا ومجمل كانه وجب بعد الحصار والحداد ونحوهما وان لم ياذن له بالتبض وفعل

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



ضمن الله افسد ملك غني وتوهمه ولا امتناعها واستمر اسم استحق المباع من اليد في الدليل لانه  
 بالاشفاق ظهر ان يد من المتاع كان يد عصب فصار كالرغيب الدار والمتاع ثم ذهب له الار  
 او او وجه الدليل والمتاع ثم ذهب له الدليل فانه رجع وتوهمه ارضاء وزعا وسلمها فاستحق الرغيب بطلت  
 الهبة في الرض لان الزرع مع الرض حكم لا تفصل كنه واحد فاد استحق لهما صار كأنه استحق العوض  
 اشاع بها كنه القسم بطلت الهبة في البلية وتوهمه زراعا وخلعة ارض او وجه ارض او وجه  
 او عمر له شجر او شجر ارضه لانه متصلة به اتصال خلقه وكان بمنزلة المشاع الذي تحتل القسم فلا  
 يتم من لا فله والحيان والله اعلم باسم الرجوع في الهبة  
 ولما ذهب هبة لخصه فاما الرجوع فيها وقال الشافعي رحمه الله لا رجوع فيها القول علم لا رجوع الوهاب  
 فبعضه الاثر الذي فيها ثبت لولده في رولده لا يحل لواله ان يرجع به منه فقد بقي الرجوع او حرم ولا يجوز  
 لا ادر لم عا ارتكاب المحرم شرعا ولانه عقد تملك فوجب له ان يرجع كالبقي وهذا لان الرجوع بغير  
 المقصود بالملك والعقد لا ينعقد موصيا ما يضاف المقصود به وانما يستحق الرجوع مما بين الوالد  
 والولد لان لفرقه عن ملكه ثم لان الولد كسبه او بعضه فلم يتم التملك ولما حوله علم الوالد لعق  
 بهتة لم تثبت منها اي لم يعوض والمراد حق الرجوع بعد التسليم لانها التكون هبة حصة قبل  
 التسليم ولما افتت الى الوهاب باعتبار انها كانت له كرجل يقول اكلنا خيرة قدام الجناز وان كان اشترا  
 منه ولانه قد مضى الحق الى وصول العوض اليه وذلك حق الرجوع بعد التسليم ولانه است لله بوج  
 اغلب من حق الموهوب له ولا يجمع الحقان وحق الوهاب اغلب الا بعد تمام الهبة بالقبض له لا حق  
 للموهوب له قبل القبض ولا في فوات المقصود بالعقد فثبت للعائد ولاية الفسخ وحق الفسخ  
 التام من زوال الملك الخالي عن المقصود كالمشتري له او بغير المشتري عيبا ومدة الاثر المقصود بالهبة  
 للعائنه العوض والكفاة علة وهذا يقال الا ياتي قروض وقد تابد بالشرع قال عليه السلام  
 تحابوا والمعروف كالمشروط والتمتع على يقينه وجوه الفاعل من الحائنين والمراد ما رواه ان الشافعي  
 بالرجوع من غير قضا ولا رضا الا بالولد لانه الاحتاج الى ذلك فانه تفرد بالاخذ حاجته وسمى ذلك رجوعا  
 باعتبار الطاهر وان لم يكن رجوعا في الحكم والمراد لا يحل الرجوع ويانه مرق كقولنا علم لا يحل الرجوع  
 بومن ماله واليوم الزمان بين شبعان وصاح الى جنبه طار اي لا يطيق ذلك بالديانة والمروق وان  
 كان حائزا في الحكم له الم يكن عليه حق ولا يصح هكذا نقول لا يطيق بالمروق الرجوع ويكره الا الى  
 الى قوله علم العائنه هبة كالعائنه في هذه التشبيه في معنى الرجوع في استقباح ولا استقذار لان  
 حرم الرجوع كما راع الشافعي رحمه الله الا الى انه قال في رولده لانه كالكاتب يقر في يومه في قينة وعمل  
 الكاتب يوصف بالبيع لا بالهبة وبه نقول انه مستحق وآما يسطر حق الرجوع من ان يسعه لهما قبض

هذا هو الحق في الرجوع  
 في الهبة بعد التسليم  
 لانها تكون هبة حصة  
 قبل التسليم  
 ولما افتت الى الوهاب  
 باعتبار انها كانت له  
 كرجل يقول اكلنا خيرة  
 قدام الجناز وان كان  
 اشترا منه  
 ولانه قد مضى الحق  
 الى وصول العوض اليه  
 وذلك حق الرجوع بعد  
 التسليم  
 ولانه است لله بوج  
 اغلب من حق الموهوب  
 له ولا يجمع الحقان  
 وحق الوهاب اغلب  
 الا بعد تمام الهبة  
 بالقبض له لا حق  
 للموهوب له قبل  
 القبض ولا في فوات  
 المقصود بالعقد  
 فثبت للعائد ولاية  
 الفسخ وحق الفسخ  
 التام من زوال  
 الملك الخالي عن  
 المقصود كالمشتري  
 له او بغير المشتري  
 عيبا ومدة الاثر  
 المقصود بالهبة  
 للعائنه العوض  
 والكفاة علة  
 وهذا يقال  
 الا ياتي قروض  
 وقد تابد بالشرع  
 قال عليه السلام  
 تحابوا والمعروف  
 كالمشروط  
 والتمتع على  
 يقينه وجوه  
 الفاعل من  
 الحائنين  
 والمراد ما  
 رواه ان  
 الشافعي  
 بالرجوع  
 من غير  
 قضا ولا  
 رضا  
 الا بالولد  
 لانه  
 الاحتاج  
 الى ذلك  
 فانه  
 تفرد  
 بالاخذ  
 حاجته  
 وسمى  
 ذلك  
 رجوعا  
 باعتبار  
 الطاهر  
 وان لم  
 يكن  
 رجوعا  
 في  
 الحكم  
 والمراد  
 لا يحل  
 الرجوع  
 ويانه  
 مرق  
 كقولنا  
 علم  
 لا يحل  
 الرجوع  
 بومن  
 ماله  
 واليوم  
 الزمان  
 بين  
 شبعان  
 وصاح  
 الى  
 جنبه  
 طار  
 اي  
 لا  
 يطيق  
 ذلك  
 بالديانة  
 والمروق  
 وان  
 كان  
 حائزا  
 في  
 الحكم  
 له  
 الم  
 يكن  
 عليه  
 حق  
 ولا  
 يصح  
 هكذا  
 نقول  
 لا  
 يطيق  
 بالمروق  
 الرجوع  
 ويكره  
 الا  
 الى  
 الى  
 قوله  
 علم  
 العائنه  
 هبة  
 كالعائنه  
 في  
 هذه  
 التشبيه  
 في  
 معنى  
 الرجوع  
 في  
 استقباح  
 ولا  
 استقذار  
 لان  
 حرم  
 الرجوع  
 كما  
 راع  
 الشافعي  
 رحمه  
 الله  
 الا  
 الى  
 انه  
 قال  
 في  
 رولده  
 لانه  
 كالكاتب  
 يقر  
 في  
 يومه  
 في  
 قينة  
 وعمل  
 الكاتب  
 يوصف  
 بالبيع  
 لا  
 بالهبة  
 وبه  
 نقول  
 انه  
 مستحق  
 وآما  
 يسطر  
 حق  
 الرجوع  
 من  
 ان  
 يسعه  
 لهما  
 قبض

قبض العوض لما روينا ولان حق الرجوع في الهبة كان بخلافه مقصود وقد علم ذلك  
 بوصول العوض اليه وهو كالمشتري يجد بالمبيع عيبا فيزول العيب قبل ان يقره  
 عوضه لخصه من الموهوب له عيبا فقبض الوهاب العوض بطل حق الرجوع لان التقويض  
 ترجع لغرض وهو اسقاط حق الرجوع للاول في ترجعه من ماله لانه كما يصح من الموهوب له  
 كبدل الخلع والقبض عدم العمد فانه لما كان بذل مال اسقاط حق الرجوع من لخصه كما صح  
 فمن عليه الحق فاد افا الموصوب له للوهاب خذ هذا عوض ممتلك او ثوبا او بديلا عنها  
 او مقابلا لها او مكانا فقبضه الوهاب سقط حق الرجوع لان الشرط في التقويض ان ياتي  
 بلفظ يعلم الوهاب انه يعطينه جزا منبذعة وقد جعل ذلك من اللفاظ وامر به الحكم عا  
 المقصود فاد احصل ذلك فالعبار ان فيه سوا ولو وندس الوهاب شيئا ولم يقل هذا عوض  
 ممتلك او ما شاكك في الوهاب ان يرجع في هبته لانه لما لم يصف تملك الى هبته كان فله هبته  
 مبتداه لا تقوضا فلا كثر واحد منها ان يرجع ولان سقوط حق الرجوع لخصه مقصود  
 الوهاب وانما يعلم ذلك لانه يبين له انه عوض ويرضى به فاما بدونه فلا لان التملك المطلق  
 جعل لا يند وحق الجواز فلا يسطر حق الرجوع بالشك وان استحق نصف الهبة رجع  
 نصف العوض اعيان الجوز بالكل وهذا لانه لا استحق نصف الموهوب رجع بالعوض  
 لانه لم يبق له من الهبة شيء وكان له الرجوع في العوض فاذا استحق نصف الهبة لم يملك  
 له فاقابل نصفه رجع بنصفه وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرضى  
 من العوض ثم يرجع في الهبة وقال رحمه الله لا استحق نصف العوض له لم يرجع في نصف  
 الهبة اعيان الجوز بالكل واعتبارا للعوض بالهبة فانه لو استحق نصف الهبة لكان يرجع في نصف  
 العوض فكذا لا استحق نصف العوض له لم يرجع في نصف الهبة وهذا لان كل واحد منهما صار  
 مقابلا لآخر كسب العوض بالعوض فاد استحق نصف لهما يكون المستحق علم لم يرجع على  
 صاحبه بنصف ما لو لم ولن ان المستحق خرج وان يكون عوضا وصار كان لم يكن وما في  
 رجع عوضا الكل ابتدا ولو عوضه ابتدا بهذا النصف لم يرجع في الهبة فكذا هذا وانما تكرر  
 الخلل في رصا الوهاب به وكان تأخير في اثبات الخيار له فان سار وواقع ورجع لانه ايا رضى  
 سقوط حقه في الرجوع لتسلم له كل العوض ولم يملك ورجع في رجع في رجع في رجع  
 الفرق بين استحقاق نصف الهبة ونصف العوض ان المستحق فملك العوض الا اجر ايقنه  
 حكم العالم في حقه فاد استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض محضا للمقابل فاما الوهاب  
 فملك ابتدا امر غير له مقابل في حكمه فبقي حقه حكم المقابل ثم تأخير العوض في اسقاط حقه في الرجوع



والجزم العوض في ذلك منزلة الكل لهما ثم رضاه به ولأن للعوض شبهة ابتداء الهبة من حيثان  
 العوض مختار فيه من غير وشبهه المبدأ من حيثانه ملك مضافا الى الهبة فلهذه المبدأ ان  
 لها اسحقا لكل ربح في الهبة ولشبهه بابتداء الهبة لها اسحقا بالنصف الربح في شبهة من الهبة  
 الا ان يرضاه في ولو بعد دارا فوضعه عن نصفها لم يرضه في النصف الذي لم يعوضه ان  
 الربح حق باسب كل جزء منه والتعويض مانع فاذا وجد المانع في النصف فممنوع بقدره وتأتيها  
 الزيادة المتصلة كالقوس والبناء واليقين ان الربح اما بقية في الموهوب والزيادة ليست عويصة  
 فلم يرضه الربح فيها والفضل غير ممكن لربح في الرصيد دون الزيادة فاصنع الربح اضرارا وانما  
 حق الربح ما سب الرصيد للمساوي الى اوصافه لان ثبوت الحكم في الشيء بثبوت في الرصيد لانه عرض  
 قائم بالوجه ليس بوضف للمجرد ولا ساك الملك بوصف الموهوب من اوصاف الرصيد لان العلم  
 ليس في شيء بغير اوصافه وان وجه الرصيد ايضا فابتدأ الموهوب له في باقية منها فقلنا  
 في بيتنا او مكانا او آريا وكان حكمه فيها فليس له ان يرضه في شيء منها اذ في موضع السوا والفضل  
 جلا ان السوا والفضل رباي متصلا بالموهوب انما غير متولد من الرصيد والحق الذي لا يمتنع  
 الربح في الزيادة المتصلة المتولدة من غير المتولد لكانت متصلة بمسح الربح ولما في  
 الباقي ملان السوا والفضل ناجية من الرصيد بعد زيا في الفكر الاساسي انه من ربحه بالية الفكر  
 بقوله فلان السوا والفضل وكان ذلك زيا فيهما اي هذا الذي يابعد رباي فان كان لا يعد  
 زيا او بعد رباي فانه لا يمسح الربح لعدم المانع وهو رباي بالية الموهوب زيا في شبهة  
 لو في مكانا صغيرا حسب الاصل في الرصيد فلا يمتنع وان كانت الرصيد عظيمة لا تعد ذلك زيا  
 في الفكر واما بعد رباي في تلك القطعة فالربح في غيرهما ولو كانت الرباي منقسم بان كانت  
 الهبة امة فوالتفت عند الموهوب له من ربحه او جزم فلو لم يرضه ان يرضه فيها دون الولد لان الربح  
 في الرصيد دون الزياي ممكن وان كانت الرباي في ربحه فبالربح عندهم لان رباي السوا للربح  
 زيا في عين الموهوب واما في زيا في ربحه فبالربح عندهم لان رباي السوا للربح  
 وجه عيدا فعلمه القول في الرصيد في قول في ربحه فبالربح عندهم لان رباي السوا للربح  
 الجازم واليقين في قول في ربحه فبالربح عندهم لان رباي السوا للربح  
 كالشعر ولو لم يرضه الموهوب له انه يرضه في ربحه فبالربح عندهم لان رباي السوا للربح  
 لزوم العقد وهو ساك وعقد ربحه لسه القول للموهوب له لانه شكر حق الهبة في الزياي الحادثة  
 فيها وثالثها موثقة العاقلين لهما اما ما لم يرضه لم يرضه الملك فدا سطر الى الوراء فصار  
 كاسا سطر الباع في حال حوته ولما اقامت الهبة فلان الولد لم يرضه الملك له فلا يكون له حق

سنة ١٢٥٩  
 سنة ١٢٦٠  
 سنة ١٢٦١  
 سنة ١٢٦٢  
 سنة ١٢٦٣  
 سنة ١٢٦٤  
 سنة ١٢٦٥  
 سنة ١٢٦٦  
 سنة ١٢٦٧  
 سنة ١٢٦٨  
 سنة ١٢٦٩  
 سنة ١٢٧٠  
 سنة ١٢٧١  
 سنة ١٢٧٢  
 سنة ١٢٧٣  
 سنة ١٢٧٤  
 سنة ١٢٧٥  
 سنة ١٢٧٦  
 سنة ١٢٧٧  
 سنة ١٢٧٨  
 سنة ١٢٧٩  
 سنة ١٢٨٠

بهم

سنة ١٢٨١  
 سنة ١٢٨٢  
 سنة ١٢٨٣  
 سنة ١٢٨٤  
 سنة ١٢٨٥  
 سنة ١٢٨٦  
 سنة ١٢٨٧  
 سنة ١٢٨٨  
 سنة ١٢٨٩  
 سنة ١٢٩٠  
 سنة ١٢٩١  
 سنة ١٢٩٢  
 سنة ١٢٩٣  
 سنة ١٢٩٤  
 سنة ١٢٩٥  
 سنة ١٢٩٦  
 سنة ١٢٩٧  
 سنة ١٢٩٨  
 سنة ١٢٩٩  
 سنة ١٣٠٠

حق الربح والنصف اما اوجبت حق الربح لله وهو ليس بالهبة ولا ان كان عرض  
 الهبة اظهرها الربح والسوا ورجوع الولد في بطل عليه فكل ربحا عرضا ربح الهبة من ملك  
 الموهوب له لانه حصل تسلطه وسع الانسان في نقضه فتم منه من ربحه ولان تبدل الملك كتبدل  
 العين وقد تبدل الملك بتجدد السبب وان هبته لم تكن ربحا ثم هبته ثم هبته للمكاتب وليس له  
 ربح فيها عند محمد بن له لان يرضه الهبة للمكاتب حقيقة ولهذا كان حق القول للمكاتب وكان ملكا  
 للمكاتب بغير ربحه فربط الملك وبالعقد انتقل ملك الى مولاه فصار كمنقاله الى انسان اخر فسطر  
 حق الربح وعقد الى يوسف بعد له لم يرضه فيها لان الهبة وقعت للمكاتب بغير ربحه ولم يرضه  
 وبالعقد بغير ملكه من كل ربحه وبالعقد بغير ملكه السيد من كل ربحه فاعتنى له ان يرضه فيها  
 فكذا الهبة ولو بعد دارا فوضعه عن نصفها لم يرضه في النصف الذي لم يعوضه ان  
 المانع عن الربح في البعض فامسح الربح فيه دون ما سواه وان لم يرضه سوا منها لم يرضه في ربحها  
 لان له الربح في كلها فاولى له يكون الربح في نصفها وفاضلها المحوطة بالعلم لقوله علم ارضا  
 كاسا الهبة للراي محرم لم يرضه فيها ولا في المقصود فحصل صرحا الربح لان الصيا واليه في  
 المحارم وكل عقد افاك مقصود يانم فلو ربحه ليقن لغيره او لغيره الفقه ربحه وقرار ابو يوسف  
 ومحمد بن الهبة الربح في الرباي لان الملك يرضه لم يرضه وهو ربحه وله ان الهبة مع المولى ربحه وهو ملك  
 الربحه وللجزم ربحه وهو ملك الينا الا ان الهبة لغيره فماله ففضل ربحه حاجته ولو اعتدنا الهبة لكانت  
 يانم ولو اعتدنا الحاسه لكانت يانم ولا يانم بالشك في المسلمين وسواهم من الرعية لاسما نظره قوله  
 العرسه في التواصل بدليله بان القول في شبهة بلا حجب وبطلان الشهاك مكان المقصود الصلح  
 وقد حصل واما سطر الى هذا المقصود وقت الهبة في ربحه فبالربح عندهم لان رباي السوا للربح  
 وهب لارته هبة ثم بانها فليس له ان يرضه فيها لان الهبة لما كانت في حال قيام الرعية علم انه لم يرضه  
 مقصود العوض ولهذا لا يرضه فيها ولما هب لها حين كانت لغيره علم ان مقصود العوض  
 فلم يرضه ذلك فيما ان يرضه فيها وبما بعد اكل الموهوب لتعذر الربح بعد فلو لم يرضه الموهوب  
 له الهلاك صدق بالحلف ويصح الفكر في ربحه فالدال الرباي والمهم موت لهما واليقين العوض  
 فالدال والقاف القرابة والها هلاك الموهوب واما ربحه الربح بالرضا والقضا لان الربح في الهبة  
 محتمل فسد من العلم منهم من رباي ومنهم من رباي في ربحه لان الهبة ان كان رباي حقيقة وهو الشافعي  
 فالجزم له من ملكه في حصول المقصود وعدمه فحتم الجازم ان يكون ربحه الرباي والقبض على  
 هذا الربح لحصول مقصود ومن الجازم ان يكون مقصود العوض وعلى هذا ربحه فلا بد من الفصل  
 بالرضا او العضا وان الربح صحيح العقد فلا يرضه لانه لا يرضه عامه وهو العلف او منها لولا انها

وهو الشافعي



على انفسها كالره بالعيب بعد القبض ولو كانت الهبة قبل ان يباع الموهوب له او العتقة قبل ان يفتق  
 به القاضى للره بعد القبض الموهوب له انما لا يبرر ملك الا بالقبض ولو منع بعد الرجع قبل  
 العتق فملكه بغير لقيام ملك فيه وكذا الره بملكه من بعد العتق لم يضر لان الره بملكه بغير  
 موصياهم ان المقبوض عليه وهذا ولم عليه واستلزم الشئ معتبر باصله لان منعه بعد العتق  
 وطلبت منه الوفاء لان المانع بعد الطلب بوجه الضمان في الامانة والارضا يكون  
 اسخا وبطلان موهوب الملك القديم في الشرط موصى الوارث لان القبض انما يعتبر في اسفار الملك  
 الذي هو الملك القديم ونصح في الشئ لما يتبين في رجع الرجع بغير قبضه له الهبة المتبدلة  
 لعهود الملك القديم بغير قبضه بعد احد من حوائث وثالث ان عهد الهبة وقع جائزا موصيا حق  
 الفسخ وكان الفسخ مستوفيا جازا بانه فيظهر على الاطلاق ان استيفاء الحق لا يتوقف على القبض  
 بخلاف الره بالعيب بعد القبض لو كان بعد وصافه بغير عهد احد من حوائث في الدائم لان المسمى  
 لاحق له في الفسخ واما حصة في صفة السلامة وادام لم يكن سلبا او فاقا لشرط كان له لدر الرضى فليس  
 حق الفسخ ضرورة فهو في رجع موصى الفسخ في حق الثالث على القبض انما كان بغير الفسخ الموهوب  
 فما استحقها فحق وضمن الموهوب له لم يرض على الوارث ليشي لانها عقد تبيع فلا استحق في السلام  
 بخلاف المعاوضات وهو غير عام له في القبض فلا يرضى بخلاف الموضع او العتقة او الرجع في  
 فاستحقها فحق وضمنه فانه يرضى على الموضع عام للموضع في الحفظ والغور بسبب الرجع  
 في ضمن المعاوضات لان التبرعات والهبة بشرط العوض بان يبيع بعد الرجع على الرجع الموهوب له  
 له فله ابتداء بطلان الشئ وعدم القبض ولو رجع بالره بطلان بشرط العوض لم يحرر من صفة  
 والى يرضى بها له لانه تبرع ابتداء وهو لا يملك التبرع بما له ولا يملك له لانه تبرع بغيره فله  
 حتى لو باع بضاعة العقد وصار حكم البيع بغيره بالعيب وضاير الرعيه بحسب الشفعة في العقار وما  
 رجع والشايع نعمها له بغيره ابتداء وانما حصة بغيره الملك بغير العقد ولا سطر الشئ لان هذا  
 التصرف معاوضة مخر وان كان تبرعا لفظا فكان بيعا لقوله هبت هذا لك هكذا او ملكك هذا هكذا  
 وهذا لان شرط العوض ينافى التبرعات ويحقق بالمعاوضات والعقود المعقود المعاني لا لاقاط  
 الا ان كان الكفالة بشرط من لا يصيل حوالته والحوالة بشرط مطالبة الره بملكه وانما لو رجع بغيره بطل  
 يكون نكاحا ولو رجع بغيره بغيره كان اعتقا ولو رجع بغيره بغيره كان ابرا فاللفظ واحد واصناف  
 العقود لا اختلاف المعنى والمقصود ونسب ان الاشتراك على جهتين يجب الحج منها ما يمكن توفيره على الشئ  
 عظيما كالاقالة لما اشتملت على معنى البيع والفسخ جميعا منها وبذلك يمكن الحج منها بان اعتبر هبة ابتداء  
 اعتبار اللفظ وبيعانها اعتبار المعنى كالهبة في الرضى هبة ابتداء اعتبار اللفظ بطلان بغيره بغيره

هذا هو الوجه في ان القبض لا يبرر ملك الا بالقبض ولو منع بعد الرجع قبل العتق فملكه بغير لقيام ملك فيه وكذا الره بملكه من بعد العتق لم يضر لان الره بملكه بغير موصياهم ان المقبوض عليه وهذا ولم عليه واستلزم الشئ معتبر باصله لان منعه بعد العتق وطلبت منه الوفاء لان المانع بعد الطلب بوجه الضمان في الامانة والارضا يكون اسخا وبطلان موهوب الملك القديم في الشرط موصى الوارث لان القبض انما يعتبر في اسفار الملك الذي هو الملك القديم ونصح في الشئ لما يتبين في رجع الرجع بغير قبضه له الهبة المتبدلة لعهود الملك القديم بغير قبضه بعد احد من حوائث وثالث ان عهد الهبة وقع جائزا موصيا حق الفسخ وكان الفسخ مستوفيا جازا بانه فيظهر على الاطلاق ان استيفاء الحق لا يتوقف على القبض بخلاف الره بالعيب بعد القبض لو كان بعد وصافه بغير عهد احد من حوائث في الدائم لان المسمى لاحق له في الفسخ واما حصة في صفة السلامة وادام لم يكن سلبا او فاقا لشرط كان له لدر الرضى فليس حق الفسخ ضرورة فهو في رجع موصى الفسخ في حق الثالث على القبض انما كان بغير الفسخ الموهوب فما استحقها فحق وضمن الموهوب له لم يرض على الوارث ليشي لانها عقد تبيع فلا استحق في السلام بخلاف المعاوضات وهو غير عام له في القبض فلا يرضى بخلاف الموضع او العتقة او الرجع في فاستحقها فحق وضمنه فانه يرضى على الموضع عام للموضع في الحفظ والغور بسبب الرجع في ضمن المعاوضات لان التبرعات والهبة بشرط العوض بان يبيع بعد الرجع على الرجع الموهوب له له فله ابتداء بطلان الشئ وعدم القبض ولو رجع بالره بطلان بشرط العوض لم يحرر من صفة والى يرضى بها له لانه تبرع ابتداء وهو لا يملك التبرع بما له ولا يملك له لانه تبرع بغيره فله حتى لو باع بضاعة العقد وصار حكم البيع بغيره بالعيب وضاير الرعيه بحسب الشفعة في العقار وما رجع والشايع نعمها له بغيره ابتداء وانما حصة بغيره الملك بغير العقد ولا سطر الشئ لان هذا التصرف معاوضة مخر وان كان تبرعا لفظا فكان بيعا لقوله هبت هذا لك هكذا او ملكك هذا هكذا وهذا لان شرط العوض ينافى التبرعات ويحقق بالمعاوضات والعقود المعقود المعاني لا لاقاط الا ان كان الكفالة بشرط من لا يصيل حوالته والحوالة بشرط مطالبة الره بملكه وانما لو رجع بغيره بطل يكون نكاحا ولو رجع بغيره بغيره كان اعتقا ولو رجع بغيره بغيره كان ابرا فاللفظ واحد واصناف العقود لا اختلاف المعنى والمقصود ونسب ان الاشتراك على جهتين يجب الحج منها ما يمكن توفيره على الشئ عظيما كالاقالة لما اشتملت على معنى البيع والفسخ جميعا منها وبذلك يمكن الحج منها بان اعتبر هبة ابتداء اعتبار اللفظ وبيعانها اعتبار المعنى كالهبة في الرضى هبة ابتداء اعتبار اللفظ بطلان بغيره بغيره

الدين

المعنى والشئ وصية انما اعتبار المعنى حتى اعتبر من المثل وهذا لان اللفظ والمعنى واحد ولا يبرر  
 اعتبار الا بالقبض لان المعنى للمنافاة كما فيها ذكرنا من المسائل فوجب اعتبار المعنى وسقط اعتبار اللفظ  
 بوجه المعنى عليه ولا منافاة بينهما فان قيل قد حقت المناقاة ههنا لان قضيتة البيع التزم  
 وبيع الملك عليه ولا يبرر حكم الهبة على عكسه وتنافي اللزومين مستلزم لتلك اللزومين متحقق  
 المناقاة من البيع والهبة ضرورة فليس البيع قد يكون غير لازم كالسهم بالخيار ولا يبرر الملك عليه  
 كماله البيع العاقل لوقفه على وصول القبض ولم يكن اللزوم والترتب لولائه ضرورة واليه قد يقع  
 لاريد بهما القرب وعنف وعدم بطلان الملك عليها فلا يبرر كماله لو كانت الهبة بغير الموهوب له ولم يكن عدم  
 اللزوم وعدم الترتب من لوازمها ضرورة فانما الاستحسان في المسائل في حكاية واحدة واما اذا  
 جعلنا ما يشبه ابتداء وبيعا انتفا فلا وهذا لا يفسد العقد من نفسه لانه لا يمكن فيه تحقيق البيع والره  
 لانه لا يبرر معنى البيع بوجه قاله العهد لا يبرر ما كان لنفسه لانه لا يملك فيه تحقيق البيع ولا يحقق لانه  
 لا يبرر معنى البيع بوجه غير ما لا فكيف يملك بغيره قصدا ولا يستلزم اللفظ والمعنى والعهود  
 وبعدها ومن وهب لغيره لا يحكمها بغير الهبة في الرجع والولد وبطلان الاستسنا اعلم ان استسنا  
 ما في المظن ينقسم ثلثة لقسام في قسم يجوز التصرف وبطلان الاستسنا كالهبة والنكاح والبيع والعل  
 عرجم العهد لان الاستسنا لا يبرر له الحد الذي يبرر فيه العقد فاذا لم يرض عقد الهبة على ما في  
 المظن لكونه وصفا ما في البيع لم يكن محلا للاستسنا فكان هذا شرط فاسدا والهبة وشروطها  
 لا سطر بالشرط العاقل بل العقد بغيره والشرط بطلان لان الملك في الهبة متعلق بفعل حصة وهو  
 القبض والفعل الحصة لا سطر بالشرط الفاسد واما الشرط الفاسد فبشرط الحقوق الشرعية للم  
 المحييات لانه لو جرد الرجع لها فلا يمكن له فعله حصة في قسم لا يجوز له التصرف كالهبة والرهان  
 والرهان لان هذه الحقوق تبطل بالشرط على ما عرفت وكذا الاستسنا المحل في قسم يجوز التصرف  
 ولا استسنا حصة كالهبة لان اولها المحل بالوصية حان وكذا الاستسنا وولوا عتق بطلان بطنها  
 وهما جازت الهبة في التمسك ولو جرد ما في بطنها ثم وهب الرجع لم يبرر الفرق ان العتق لا يبرر ملك  
 المذبر والموهوب متصل باليس بغيره ملك الوارث فصار كهيئة المشاع فيما انقسم او كهيئة شئ هو  
 مشفوع بملك الوارث فلم يجر فاما الاعتاق فيبرر ملك المعتق فاذا وهب الرجع بعد اعتاق المعتق  
 فالموهوب غير متصل باليس بغيره ملك الوارث بغيره ملك الوارث وفيها ابن الوارث لغيره  
 وسلمها الى الموهوب له فان الهبة تم كذا اعتاقا وشبهة الاعتاق بالاستسنا الهديه من حبس الهبة  
 بغيره في الرجع كماله فصل الاستسنا ونفي التشبيه في فصل التبرع من حيث ان الهبة لا يرضى في الرجع  
 لان تبرع الولد مانع ولم يكن نظير الاستسنا وان وهب لغيره عا ان يرضى عليها وان يفتقها























فانه يابش طر السلا

على الاستعارة

توضيح ومثبه في الطريق خلاف ما ذكره في نصها لان بعد الاذن فعلا كقول المالك وان  
استأجرها او استعارها الى الخبز فما وزنها الى القادسية ثم ردها الى الخبز فمقتضاه  
قيل هذا الاستعارة او استعارها الى الخبز فلهذا لا جانيا فاما الاستعارة او استعارها  
فانها واجبا واذا ردها الى الخبز ونفقت فلا ضمان عليه وهذا لان الاستعارة لها وجبا  
فاذا ردها الى الخبز ولم يمتد العقد واداعا الى الخبز عاود العقد باق والمصدق او المستأجر ما  
بالحفظ معصية بدها ولا عاود له لا يمكنها السبقا المنفعة لا بالحفظ فمقتضى العقد سعة لا بالحفظ  
فاذا عاود الى الوفاق ولا بالحفظ قائم بعد صار مختلفا للمالك وبذلك ما عاود له الا في مكان  
الى ما عاود له كالمورد الى الخبز وهذا هو الطريق في الموضع الذي خالفتم على الوفاق على ما سبق  
في الوردية فاما الاستعارة او استعارها لاجبا والعقد انتهى بالوصف الى الخبز وهو الذي  
العقد انتهى لا بالحفظ لان لا بالحفظ فثبت نصا وانما ثبت معصية بدها ولا عاود له في نفع  
لا عاود ولا عاود واداعا الى الخبز على ولا بالحفظ للنسب عام فلا يصح مختلفا للمالك فلا يجوز  
اعتناء خلاف الموضع لان لا بالحفظ في الوردية ثبت قصدا وهو مطلق فينبغي ان كل ما قبل  
الخلاف وما بعد واداعا الى الوفاق على ولا بالحفظ قائم بعد صار مختلفا للمالك وقيل لان  
موضوع في الوفاق والفروق ان الموضوع ما عاود له بالحفظ قصدا ونهاية المالك وهذا لا مطلق  
فينبغي ان كل ما قبل واداعا الى الوفاق فقد عاود له الى هو ما عاود له بالحفظ وجهه المالك فيبرهن  
الضمان لها المالك فالمراسم او المستعارة بالحفظ قصدا ونهاية المالك بالاستعارة والاستعارة  
فكان لها ولا بالحفظ ضرورة لا استعارة فاذا عاود له بالحفظ قصدا ونهاية المالك وهذا هو الوجه  
لا يبرهن الضمان لان المالك على المالك او عاود له ما عاود له بالحفظ وجهه المالك ولم يمتد هذا الوجه وقيل  
لا يبرهن ومن اكد ان حمارا بصر فخرج السرح واكد با كافي لا يوكف بمثل الجرح فخرج السرح  
للعقد الى خلاف الخس وان اوكف با كافي يوكف بمثل الجرح ضمن كل العدة عند ان جرحه  
له المالك وعندهما ضمن الزمان لعدم الاذن في قدر الزمان وهذا لان لا كافي والسرح جنس واحد يكون  
كل واحد منهما اداء المالك وكان بطلان هذا الزمان بذكر دلالة الا انه لا كان انقل منه لا يكون اذنا  
سلك الزمان وتلك ان الخلاف في الاكاف ثابت صورة ومعنى لا خلافا في الحقيقة وما يقية فيضم القيمة  
له اعطيت كما هو الحال في الحد مكان الحنطة وان خرج السرح واسرجه بصر بصر بمثل الجرح فخرج  
لان للنسب مخالف معنى والعدم للمعا لا اذا كان زائدا عليه في الوزن في ضمن الزمان وان كان لا يبرهن  
مما الجرح ضمن كل العدة لان بعد ان لا للمالك يمكن ابدل الحنطة بالحد وان اسماح رطلا العدة  
مناعا وعين لما طريق فاخذ طريقا لم يمسكه الناس فلا ضمان عليه لانه لم يمسكه الناس وان بلغ

موضع منه وبين  
الكوفة خمسة عشر  
ميلا كذا في اللوح

فلهذا المصلحة وهذا المصلحة يمكن بين الطرفين تفاوت لان عند عدم التفاوت المصلحة  
لان لا ينفذ لانه كان لا يضمن له المصلحة وان كان طريقا لا يمسكه الناس فلهذا ضمن له  
التقصير فصار مخالفا وان بلغه المصلحة لان لا يمسكه بطر حاسب الخلاف لان جنس الطرق واحد  
فان حراة العرفها يحمل الناس ضمن له المصلحة لان العرف مختلف فمقتضىه للتلف حتى ان الموضع  
ان سافر بالوردية في البر دون العرف وكان التفاوت فالحاشا بين العرف والبر في الخط والاقبال ما  
الاخط فمقتضىه التقصير وله المصلحة مع الخلاف وله المصلحة مع الخلاف وحسب الضمان وان بلغ  
فلهذا المصلحة لان المعصية والحصول وبالسبب ارتفع التفاوت مع ان يبق صوره ومن استمر  
ارضائه بدها بترافقها وطبقة ضمن ما نقصها لان البر طابت اعظم ضررا بالارض من البر لا تضار  
عمر وقربا فيها وكثير الحاجة الى سقيها وكان خلافا الى شريعتهم ما نقصها ولا اجبر عليه لان  
صار عاصيا حاد استغفر لارض جنس لغير جنس وامره ومن دفع الى خياط ثوبا وامره وان خطه  
قصاصا بدها فخطه قبا وافر الخلاف فلو ان الثوب الخياط لشرائه منه فمقتضىه بدها بدها بدها  
فاعطاه لغيره مثله لا عاود له المصلحة فقل ان لا يبرهن القبا القوطي الذي هو ووطاق وله فان يذرا  
القبا يشبه القمص لان بعض الناس استعملوا به اسما القمص وكان موقعا من هذه الخلاف  
وهو فان سار على به ما عاود له المصلحة وان سار على به ما عاود له المصلحة وقيل هو جرح على  
اطلاقه لان اطلاقه في الكفاية القبا فقل فلهذا ان الحكم في الطر واحد وهو وجه التعارض بينهما في  
المنفعة من جرح جرح الجرح والبر وسر العون وكذا واحد كان وفيه جرح في جرح الجرح على  
حسبه لانه انما لا يبرهن الثوب والخياط ضامن قبة ثوبه لان القبا جنس آخر من جنس القمص  
وكان مخالفا كل وجهه وكان عاصيا كل وجهه وحكم القاضي في كل وجهه هذا اقرار طاهر والوردية ان  
الخياط موافق من وجهه وخالف من وجهه فحجة كما لو خالف في خياطة القمص من حيث الطول والقصر  
الخلاف فطاهر وان الوفاق فلهذا القبا يشبه القمص لان الماي اذ نشد وسطه فيصير بمنزلة القمص  
اسما وان ما كان الخلاف فمقتضىه قبة وكان الثوب الخياط وان ما كان الوفاق له الثوب واعطاه  
له فمقتضىه دون المصلحة لان جهة المواقف قاصدة واما رضى بالمصلحة تلك الصفة المخصوصة فادام يكن عا  
تلك الصفة وهو المصلحة لان لا يخطه قيصا مخالفا لما وصفه لم يجب المصلحة لغوة وصف  
مخالفا للمصلحة منها الحق ولا يجوز به المصلحة كما هو الحكم في الزيادة الفاسدة ولو خاطه سر او بدها وقيل  
بالقبا قيل يضمن من غير خلاف خيار للتفاوت في المنفعة وقيل بخير وهو الوجه لثبوت المواقف في  
الصلح منفعه اللبس والسر وصار يكن جرح الى رطل شيئا يضر له طشتا وضرت له كوزا فان جرح  
من ان يضمنه مثل مثله وبين ان يخطه ويعطيه له مثل ما عمل فلهذا السراويل بدها بدها بدها

الخط في الزمان  
وهو القبا يشبه القمص











هذا النسخة من كتاب...  
 مكتوب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في مدينة القاهرة  
 بخط الشيخ...  
 رحمه الله

حار حارها ومع شدة الطعم...  
 فيه ولو سمي الطعام...  
 او الموزون لها كان...  
 بيان مكان الايقاع...  
 يشترط فيه جميع شرائط...  
 عرف شرعا خلاف الناس...  
 ان يمنع روضها...  
 ما في بعد الايمان...  
 الايمان سوا كان...  
 ولو منع ان يمنع...  
 لمراته لا بقولها...  
 والمستاجر لم يمنع...  
 او مرضت فلم...  
 طعام الصبي وغسل...  
 كالمشروط وهذا...  
 من انواع ذلك...  
 ان تبيته للفرق...  
 ارضعته في الملك...  
 فلم تستحق...  
 علم معلوم...  
 غير النسخ...  
 اساجر رطل...  
 فلم له...  
 فقير الطمان...  
 من دفعها...  
 عن سلم باسمه...  
 يمكن تسليمه...

هذا النسخة من كتاب...  
 مكتوب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في مدينة القاهرة  
 بخط الشيخ...  
 رحمه الله

على المسلم التي هي شرط العقد...  
 يصلح ما يحكمه...  
 لانه ايا شرط...  
 بالنصف...  
 مشركا...  
 صادرة...  
 بعض...  
 مسر كما...  
 ومنع الجوز...  
 حفظ الزمان...  
 ما بلغ...  
 الخاتم...  
 معلوم...  
 الوقت...  
 في لوم...  
 وصالح...  
 لها الوقت...  
 تمكن...  
 يجب...  
 لوصف...  
 لان...  
 للاضا...  
 المدة...  
 عند...  
 للظرف...  
 واداس...  
 على...

هذا النسخة من كتاب...  
 مكتوب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في مدينة القاهرة  
 بخط الشيخ...  
 رحمه الله

هذا النسخة من كتاب...  
 مكتوب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في مدينة القاهرة  
 بخط الشيخ...  
 رحمه الله



بعضها او ذكر انه نزعها ولكن لم يذكر اي شيء من هذا فالاعان فاسد لما لا اول فلان الارض مستاجر  
للمزلة واللبا والغرس فالحق من شياء ذلك لم يقدر المعقود عليه معلوما واما ان السراطين  
انواع الاراعات وبعضها نزع الارض فالحق من شياء ذلك لم يقدر المعقود عليه معلوما فان  
ربح نوعا من الاراعات ومضى اصله في المبيع وتغلب العقد جازا استعسانا والقياس لم يحل  
الميل وهو جواز رده له لانه استوفى المعقود عليه حكم عقد فاسد وقيل فاسد الاسلحة فان  
ولما ان المعقود عليه صار معلوما من مضمون العقد فترفع الفسار وهو كالمبيع الى المصداق  
القياس له الاستطاع لاجل ميل او ان الحصار وكما سقط الخيار الزيادة للملك فانه سهل جازا  
استعسانا خلافا لرواه له ومن استاجر حارا الى ملكه بدينار ولم يسم ما يحل عليه والاعان فاسد  
لغاوت المحل فان حمل عليه ما يحل المالك على مثله مضمون الطريق لم يضمن لان العقد المستاجر  
لانه في الاستعانة وان كانت الاعان فاسد لان حكم القياس هو جواز المحل وان كان المكان المسمى  
فالمسمى استعسانا وانه القياس محله المثل لما مر فان تشاققا قبل المحل هذا وقيل الربح في المثل  
لاولى بقبضه لانه دفع الفسار ولو تعلل المستاجر وضمن الجب لانه صار غاصبا للغير  
فكان هذا الملاك للمنافع بطرق العصب لا استيفاء للمنافع الملوكة بالعقد فلم يجب عليه ردها و  
عند السماع بقوله لا يسقط الربح لانهما ملحقه بالعين عند ومن المبيع لا يسقط بجنايه المشتري  
على ما ذكره للبياع وان كان الطعام مشتركا بين بعتين واستاجر لهما صاحبه او صار صاحبه لهما  
نصفه منه الى مكان كذا اخذ الطعام كاملا لانه لا المبيع ولا الربح المثل وقيل السماع لانه يجوز  
وليه المبيع لان الاعان مع مضمون في الشايع كس العين خصوصا على اصل لان المنفعة كالعين عند  
وصار كذا استاجر دارا مشتركة منه ومن غيره ليضع فيها الطعام او عيدا مشتركا لغيره لانه يملك  
ولما ان العقد ورع على ما لا يحتمل الوصف مبطل ولا العقد كاخانة ما لا منفعة له وهذا لان المعقود  
عليه حمل النصف الشايع وحمل النصف الشايع غير متصور لان المحل فعل حصة لا يتصور في الشايع  
تخلاف السع لانه رده في سري وهو محتمل وانما لم ينعقد لاجل اصله ولا لانه فاسد جزو محله الطعام  
لا هو مشترك فيه فكون عامل النفع لا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عامل النفع منع تسليم  
عمله الى الغير بدون التسليم لاجل غايه لانه عامل للغير ايضا لكن جعل عامل النفعه اولى  
لان الاصل لانه الانسان يعمل لنفسه مع ما فيه من تملك المنافع للعدوة ولانه كان عامل النفعه لاجل  
الربح ولو كان عامل للغير حبلا حب بالشك والاعان المحل لما كان مشتركا واصل نفع المحل  
مشتركا لان مجموع المحل مشترك كما حال لانه عرض وهو لا يتجزأ بخلاف الدار المشتركة لان المعقود عليه  
هو المنافع ويتحقق تسليمها بلا وضع الطعام وبخلاف العقد لان المعقود عليه من ملك صاحبه

نصيب

بعضها وحسب الاعان كذا لانه وان استاجر ارضا بشرط عليه ان يثبتها او يكرى انما هما  
او تسرقها فهو فاسد ولو استاجر ارضا على ان يسقيها او يكرىها فهو جائز ولو استاجر ارضا على ان  
كان معقودا العقد فلا يفسد ولا يفسد بم شرط السقي والكرى مما يقتضيه العقد لان الزرع  
الاساسي لهما واما التفتيش وهو لم يترك الارض مكره او يكرىها من غير موضع يخرج الارض بالكرى  
ممن والممن منه واصل شرط مخالف لمقتضى العقد والاصل العائد من فيه منفعة لهما على السعي الاول  
فلان يترك الارض يسع به خاصة ولها على المالك فلان منعه الكراب من غير عقد ارضاع  
الاعان حصة لو كانت الملك ملكا من غير عقد لا يسع منفعة العقد وكذا لو كان السعي في  
ذلك كساح الى بكره الكراب يخرج الربح لا يكون هذا الشرط مفيد للعقد لانه يكون مع مقتضات  
العقد ولها الا شرط عليه لم يتركها فاما بعد العقد فاقبضت منفعة بعد ارضاع المالك لها  
لها لم يسق ملائمة العقد ولها الا شرط كراي لانها شرط لا يقتضيه العقد لانه من جهة المالك  
في الانتفاع وذلك مستحق على المورث فاشترط على المستاجر مخالفة لمقتضى العقد وليس له ان يكرى  
للمالك الحد او ارضه الصحيح فان استأجر كراي الحد او ارضه صحيح لانه لا يسع اثن الى العام البلاء وكان  
المستاجر هو السعي به خاصة دون غيره وهو واجب على المستاجر بدون الشرط فاذا شرط على  
المستاجر بعد شرط ما يقتضيه العقد فلا يفسد العقد وانما المراد بها انما الارض اعطاه فاسم انما اراد  
ما لا يوافق الاصول الاول لان منعه كراي يسع الى العام اكن بعد شرط عليه المورث على ان يقتضيه  
منفعة ففسد وان لم يرضه لغيره من ارضه فاسم او دلل على كسها يسكنه فلا يفسد او  
داشه لكرها مكرور انه لغيره او فوزه ليلبسه بلبس ثوب لغيره لا يجوز عندنا وعند السماع رده له  
عجز لان المنافع كالاعان عند ومبادله العين بالعين بحسبه او بخلاف حصة محله عند  
المساوول ولهذا رجع الاعان بدين ولو لم يكن في حكم العين لكان يسع الدين بالدين وكذا السكن  
بالخزوه رجع ولم يحل بدين وكذا الاقوال بحسبه ولما كان ان سماعه كس الى محله  
رده له وان لم لا يجوز الاعان سكنه ولا يسكنه ولا يملكه محله رده له في جوبه اكل اطلب الفكرة فاشتر  
الحق وجاقت الخياي وكانت منكر زكرا لعلنا ان لجان سكنه واريسكنه واريسكنه فوحي  
بقومى نسبه بسانه ان المعقود عليه ما حدث من المنفعة وراعه موضوع الى المال والحد الحسن  
كان كباي له الشئ بحسبه نسبه والحسن بالقرين بحكم النسا عننا خلافا لما لا اختلف الحسن لان  
النسبة الحسن المختلف ليس محرم كما لو سلم فوحيه في مروي ولا ابا اما حوزنا لاراده خلاف  
القياس لمساس الحاجة اليها والحاجة لا يحسن عبد الله الحسن واما تمس عبد الله الحسن  
والكمال في باب الفضول والاعان فاشترعت لا تتعا الفضول ومن استاجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها

هذا هو المستاجر  
فيما لا يوافق الاصول  
الاول لان منعه كراي  
يسع الى العام اكن  
بعد شرط عليه المورث  
على ان يقتضيه  
منفعة ففسد وان لم  
يرضه لغيره من ارضه  
فاسم او دلل على كسها  
يسكنه فلا يفسد او  
داشه لكرها مكرور  
انه لغيره او فوزه  
ليلبسه بلبس ثوب  
لغيره لا يجوز عندنا  
وعند السماع رده له  
عجز لان المنافع  
كالاعان عند ومبادله  
العين بالعين بحسبه  
او بخلاف حصة محله  
عند المساوول ولهذا  
رجع الاعان بدين ولو  
لم يكن في حكم العين  
لكان يسع الدين  
بالدين وكذا السكن  
بالخزوه رجع ولم  
يحل بدين وكذا الاقوال  
بحسبه ولما كان ان  
سماعه كس الى محله  
رده له وان لم لا  
يجوز الاعان سكنه  
ولا يسكنه ولا يملكه  
محله رده له في جوبه  
اكل اطلب الفكرة  
فاشتر الحق وجاقت  
الخياي وكانت منكر  
زكرا لعلنا ان لجان  
سكنه واريسكنه  
واريسكنه فوحي  
بقومى نسبه بسانه  
ان المعقود عليه ما  
حدث من المنفعة  
وراعه موضوع الى  
المال والحد الحسن  
كان كباي له الشئ  
بحسبه نسبه والحسن  
بالقرين بحكم النسا  
عننا خلافا لما لا  
اختلف الحسن لان  
النسبة الحسن  
المختلف ليس محرم  
كما لو سلم فوحيه في  
مروي ولا ابا اما  
حوزنا لاراده خلاف  
القياس لمساس  
الحاجة اليها والحاجة  
لا يحسن عبد الله  
الحسن واما تمس  
عبد الله الحسن

هذا هو المستاجر  
فيما لا يوافق الاصول  
الاول لان منعه كراي  
يسع الى العام اكن  
بعد شرط عليه المورث  
على ان يقتضيه  
منفعة ففسد وان لم  
يرضه لغيره من ارضه  
فاسم او دلل على كسها  
يسكنه فلا يفسد او  
داشه لكرها مكرور  
انه لغيره او فوزه  
ليلبسه بلبس ثوب  
لغيره لا يجوز عندنا  
وعند السماع رده له  
عجز لان المنافع  
كالاعان عند ومبادله  
العين بالعين بحسبه  
او بخلاف حصة محله  
عند المساوول ولهذا  
رجع الاعان بدين ولو  
لم يكن في حكم العين  
لكان يسع الدين  
بالدين وكذا السكن  
بالخزوه رجع ولم  
يحل بدين وكذا الاقوال  
بحسبه ولما كان ان  
سماعه كس الى محله  
رده له وان لم لا  
يجوز الاعان سكنه  
ولا يسكنه ولا يملكه  
محله رده له في جوبه  
اكل اطلب الفكرة  
فاشتر الحق وجاقت  
الخياي وكانت منكر  
زكرا لعلنا ان لجان  
سكنه واريسكنه  
واريسكنه فوحي  
بقومى نسبه بسانه  
ان المعقود عليه ما  
حدث من المنفعة  
وراعه موضوع الى  
المال والحد الحسن  
كان كباي له الشئ  
بحسبه نسبه والحسن  
بالقرين بحكم النسا  
عننا خلافا لما لا  
اختلف الحسن لان  
النسبة الحسن  
المختلف ليس محرم  
كما لو سلم فوحيه في  
مروي ولا ابا اما  
حوزنا لاراده خلاف  
القياس لمساس  
الحاجة اليها والحاجة  
لا يحسن عبد الله  
الحسن واما تمس  
عبد الله الحسن







فأكسرة بعض الطريق أو كسر عمدا أو لما كان الخياط لم يسهل منه فممنه في المكان الذي حمل ولا به  
 له وإن ساهمه فممنه محمولا في الموضع الذي أكسره أو كسر وأعطاه لهم محسبا ومفاد في كسر ليدان  
 أكسره ليدان ساهما ليدان وإن كسر بعض فممنه في المكان الذي كسر لأنه المصلحة في هذا المكان  
 ما هو فممنه في هذا المكان ويعطيه لهم حمل لأنه أوفاه المتابع إلى ههنا ولا يصار للمساواة عند  
 أن الضمان عند بناء ساهما أكسرا ولان الحال لصدر مشترك فممنه باللفح حادثة لأن السقوط  
 بالاعتبار أو بالعطية أو بالحل وكل ذلك في صفة وأما الخياط فلان الحال توافقهم وصدة فانه لم يخل  
 وقد حمل فباللفح وصدة لانه لم يخل على وجه يصدر محمولا إلى مكان معين ولم يات بذلك الخياط  
 فان مال إلى جهة الخلاف فممنه في المكان الذي حمل ولا به لانه لم يسلم العمل وإن مال إلى الوفاق  
 فممنه في المكان الذي أكسره وأعطاه من أربع محسبا لأن المعقود عليه فوات بعضه فصار كالسليم البصر  
 لفافات بعضه ونقد خيرة المشتري كذا ههنا فان قيل كيف يصدر في موضع الحمل ولم يوصد منه  
 الصمان بمه قلنا لانه لما أكسره الطريق والحال في صدر حكما له الحمل المستحق بالعدا والمبيع به  
 ويولن يحمل محمولا إلى موضع عينه ظهر أنه وقع نقدا ابتداء في الحقيقة ابتداء سلمه وإنما صار نقدا  
 عند الكسر فان مال إلى الوعد الحكم فلا به لانه ما استوفى من عمله أصلا وإن مال إلى الوعد الحقيقة  
 فلا به لانه استوفى عمله والضمان إنما لا يجتمعان عندنا في حاكم واحدة وقد فصلت الحاكمة  
 ههنا وهذا لانه لو افهمه فممنه في مكان أكسره فقد جعل المتابع لانه عند من حيث حمل إلى موضع  
 أكسره والأجر بحسب حاكم لانه لو افهمه فممنه في مكان أكسره فقد جعل المتابع لانه عند من حيث حمل إلى موضع  
 بغير فعل بان يهدد الناس الاضمن عند إلى حسنة لانه خلاها وأما ما لا يصح من حكام أو نزاع أو  
 فصار لم يقد المعناك فمما عطف به فلكر لانه لا يمكنه الفصل ونحوه تحت زاعر سبب البلاك النجوس  
 احوال باطن الحبوله فربما يكون ضعيف المزاج لا يملك سريعا وقد يسرى إلى النفس وربما يكون غيورا  
 المزاج فسدل في تلك الساعة ولا اطلاع للفصار ونحوه على قوم طبعه وضعفه ولا يفتقد بالمضيق  
 من العمل وكيف يستحق السلم بالعقد ههنا والمطلوب هو المخرج وهو انصار وتقرير في نفسه كاتاني  
 والسلمة ضده ولا لذلك وفي الترتيب ونحوه لأن قوم الثوت أو زينة تعرف بالاجتهاد وأمكن القول  
 بالنقد بالمصلحة وإذا افسل فممنه ولا يصدر الخاص من سيقن أربع مسلم نفسه في المدة وإن لم يولد  
 كمن اسما جسر الخدم أو ليدعي الغنم وقد يسمى لغيره لانه لا يمكنه لغيره ملك المدة لغيره لأن  
 العبد ورهقه منافعه وذكر العمل لغيره المنفعة المستحقه إلى ملك الجهة وأما ما رتب منافع  
 مستحقه بعقد المعاوضة لا يمكن من إيجابها لغيره كالأجر عينا من يعمل الملك سعة وغنى ولهذا  
 لو سلم ولم يعمل أو نقض العمل يستحق الأجر فلا خلاف لغيره المثل وأعلم أنه لما استباح

استباح ليدعي غنمه ولا يهدد غيره أو ليدعي غنم غيره أو ليدعي غنم غيره أو ليدعي غنم غيره  
 وقد وان ذكر المدة أو ليدان استباح ليدعي غنم غيره أو ليدعي غنم غيره أو ليدعي غنم غيره  
 غنم غيره ولا يصح لغيره الخاص باللفح منه ولا باللفح حادثة لأن العبد ليدان  
 له باللفح ليعطيه فطامه وكذا عند ما ليدان يصمن لغيره المثل في نوع استحقاق عند صاحبه  
 لا يولد الباس لانه قبل إيجابها كثيره وغنية كثر أربع وعجوز قضاق الحفظ فيها بعض حتى  
 لا يبقية في حفظها أو لا يأخذ لها القدر على حذوطة ولغيره الوعد ليدان غنمه ولا يقبل إلا حال  
 غنم فاحذر ما فيه بالعباس ولان الدار مع له من معاد العمل ولا السرطانية السلمة عن العبد  
 أكسرت فلان لما سلم العبد صار عا كغيره من المال وهذا لأن المتتابع صار من ماله كالمستاجر وصار  
 ماله ما كان ماله في الفعل فكانه فعل بنفسه ولهذا لا يصح له الرجوع  
 على أحواله طلبة ولما قال الخياط ان خطبه اليوم فدرهم وإن خطبه عدا نصف درهم  
 فهو السرطانية ولو سدا كذا في خطبه اليوم فدرهم وإن خطبه عدا فدرهم وهذا بعد أن  
 حسنه ليدان وقال أبو يوسف ومحمد ليدان السرطان جائز له ولو خطبه في اليوم فدرهم ولو خطبه  
 في الغد فدرهم وقال أبو يوسف ومحمد ليدان السرطان واحد لانه لعقد في اليوم فدرهم فالتعديت في قبل  
 العقد كما لو قال خطبه اليوم فدرهم أو نصف درهم وهذا لانه يصح فيها عقد لانه اليوم فلان العقد  
 المضاف إلى الغد ثابت في اليوم لأن ذكر الغد للرفقة لا للاضافة والتعليق ولهذا لو اوصى بالعقد  
 في الغد بان مال خطبه فدرهم نصف درهم سبب هذا العقد في اليوم حتى لو خطبه اليوم لم يحن  
 نصف درهم وإنما في الغد فدرهم العقد المنعقد في اليوم باق إلى الغد لأن ذكر اليوم للتعجيل لا  
 لتوقيته العقد وللهذا أفرد العقد في اليوم بان قال خطبه اليوم فدرهم كان للتعجيل لا للتوقيته  
 حتى لو خطبه في الغد استحق درهم فكذا سنا وهو قلنا إنه يقع في اليوم وفي الغد سبب  
 ويجب بالخطاطة لغيره ما درهم أو نصف درهم لأن الخطاطة وأصله يجب ليدان السهمين  
 لا بعينه وهي مجبولة في هذه الجملة فمما قعها في المازعة ولها ان الباتة كل واحد من  
 الوقين تسوية واحدة فبجور العبدان وهذا لأن ذكر اليوم والغد للثبوت وليس حقيقة  
 والتعجيل والرفقة محازا والكلام لم يصبه حتى يقوم الدليل على محان كيف وقد قام الدليل  
 على ان المحار غير مراد لأن العقد يفتد على يد من السهمين والرفقة لا احتياج العقد من حسنة  
 وعلى يد من الساقط ولا إضافة لا اختلاف حاكم لانه لو حمل على الساقط فدرهم العقد  
 ومنه حمل على السهمين أو الرفقة لا فصرنا إلى المحار على حاله ما يولد بدلالة حالها ولا إلى  
 حسنة ليدان اليوم حقيقة للساقط والغد للاضافة والتعليق والكلام لم يصبه حتى يقوم

بيان على العبد السرطانية

وما كان للثابت كان  
 قوله خطبة اليوم فدرهم  
 مقتضاها اليوم فدرهم  
 اليوم لا يولد الغد  
 مقتضى بعض الغد  
 اليوم ولا يولد الغد  
 الغد لا يولد











باب في الاجارة وتفسيره

وقال الساجع لعله لا يفسد موتها ولا يموت لهما لان المباح كالاعيان العامة عند م  
العقد على العين لا يطل بموت هذا العائد من فكذا العقد على المنفعة وتسا ان العقد يفسد  
ساعة فساعة فحينئذ في المنفعة فاحكام الموت فاما المباح المنافع التي تحدث على ملكه  
فات فلك بموته فمطل الاجارة لغزلة المعصور عليه لان رقبته الدار معل الى الولد والمنفعة  
على ملك صاحب الرقبة والارهاق المستاجر ولو بقي العقد بعد موتها ما يقع على ان خلفه الولد والمنفعة  
المجهر لا يورثها الوارث خلافا للاصو ولا يورثها من يورثه من يكون ملك المورث في الوقت الاول  
وخلفه الولد في وقت كذا والمنفعة الموصولة في حيوة المستاجر لا يورثه التي تحدث  
بعد موته لم تكن مما لو كان له لخلفه الوارث فاما الملك لا يورثه ولا يورثه من يورثه من  
مطل العقد فله كقصد التكاثر برفع موت الزرع لان وارثه لا خلفه فيه وان عقدها الغير لا يفسد  
موتها كالكسب والاربا والوصي والمتولي في الوقف لبقاء المستحق عليه والمستحق وانها لا يفسد  
المساجر من اهل الموصوفين بطلت لاجل ان في نصه ونقيضه لاجل ان في نصه لحي وواكر رقبته  
بعد في نصه لحي ايضا لانه اجارة المشاع ولو كان الشئ موقفا لم يقدر من صحة العقد فاذا  
طرا عليه افسد وتسا ان شرط العقد بشرط عند العقد لا يعد تقام وتفسد خيار الشرط والعيب  
والعذر في الاول ففسد خلاف فان شرط الخيار في ارجاعه به عند رابعته او المدة ثم سقط  
الخيار وعند الساجع لعله لا يفسد لان شرط الخيار في البيع ثبت بالنقض بخلاف العباس والارهاق  
لست في معناه ولا يجوز شرط الخيار فيها وهذا لان شرط الخيار للفسخ ولا بد من ان يفسد العقد  
عليه في مدة الخيار وظاهر من النسخ لانه كل المعصور عليه بالفسخ مستحق بالخيار ولا يفسد المستاجر  
على المعصور عليه على التكاثر لو كان الخيار له ولا يفسد للموجر على التسليم ايضا على التكاثر لو كان  
الخيار له بخلاف البيع وتسا انها بعد ما وضد لا يسحق الفسخ فيه في المجلس ويحتمل الفسخ بالاقالة  
فيكون شرط الخيار فيه كالسهم هذا لان شرط الخيار اما ثبت في البيع لرفع الفسخ بالتوقيف فله لظن  
تقع نفعه والشرع ابيح خياره دفعه هذه الحاجة والارهاق في هذا كالمسك انها تقع نفعه وربما  
يفسخ فيها فشرع الخيار فيها دفعا للفرور ومنع المروم بخلاف الصخر والسم لان شرط الخيار  
يمنع تمام الفسخ المستحق بالعقد له القبض اما تم لها كان بناء على الملك والخيار على الملك  
وقوله بعض المعصور عليه في ارجاعه لا يفسد الخيار العيب فكذا لا يفسد الخيار بشرط خلاف  
البيع وهذا لان تسليم الكرامة في مدة شرطه هي غير ممكن فلا يشترط للفرور وهذا الخبر  
المساجر على الفسخ لاسم الموصوفين بعد من بعض المدة لان الخيار لو ثبت اما ثبت بفسخ الصفقة

هذا هو الوجه في الاجارة  
الموت في غير قبضه لا يفسد  
مطل الاجارة لا يفسد  
لو كان الخيار في غير قبضه  
الموت في غير قبضه لا يفسد  
مطل الاجارة لا يفسد  
لو كان الخيار في غير قبضه

هذا هو الوجه في الاجارة  
الموت في غير قبضه لا يفسد  
مطل الاجارة لا يفسد  
لو كان الخيار في غير قبضه  
الموت في غير قبضه لا يفسد  
مطل الاجارة لا يفسد  
لو كان الخيار في غير قبضه

الصفقة في المعصور عليه والعقد كما وقع وقع مفسوقا وانه معصور ساعة فسا على ما سبها وقار  
الجزا كالمعصور معقودا فمطل العقد في وقت التسليم في هذا العقد لا يورث الا في ٢  
وعند الساجع لعله لا يفسد موتها لان المباح كالاعيان العامة عند م  
يناوله العقد من القبض فحينئذ في المنفعة كما لو اشترى شئ من فلك رقبته قبل القبض  
ولما كان قابلا للارهاق حتى لو اشترى ولما حو صر بها عسا يفسد بالسكن فاما ولاية الفسخ لان المعقود عليه  
في هذا الباب المنافع وهي توجد من اقساما فواو صر العيب يكون جازا قبل القبض فيكون خيار  
كما لا حد العيب بالفسخ فله العيب ثم المستاجر له الاستوى بالمنفعة العيب ولا يفسد  
رضي بالفسخ فله جميع الدار كماله السع وان فعل الموصوفين بالارهاق العيب ولا يفسد المستاجر للز  
العقد في الرقب قبل فسخ العقد والعقد يفسد ساعة فسا على فلم يفسد العقد لاني فسقط  
الخيار بخلاف ما لا يفسد حايط من الدار وذا لا يفسد بالسكن لان المعقود عليه منفعه السكن  
واذا لم يمكن الخلل فيها لاسم الخيار ولما كانت ففسد حلال فان ارهاق نفسه بالارهاق عند  
وعند الساجع لعله لا يفسد بالارهاق اما نفسه بالعيب لا يفسد كالاعيان الموصوفين عند  
العقد عليها كالحق على العين فكلما لا يفسد البيع لا يفسد فكذا الاجارة وتسا ان العقد  
في ارجاعه كالعيب الحاصل من القبض في البيع هذا لان المعقود عليه هو المنافع لا القيمة فوضه  
ارهاق اسفا وارجاع نفسه بالعيب الحاصل قبل القبض ففسد بالعذر والحاصل قبل القبض  
والجامع بينهما فيكون العقد لا يفسد في موضع العقد لا يفسد في موضع العقد فثبت له حقه  
دفعه لذلك الضرر ولقد انفسد العذر عندنا الاما في لزوم استاجر انسان المنافع ضرورة لو وضع  
فسكن الوص او يفسد لزم له ففسد منه او مات فلو لم يكن ذلك عذرا وبقينا العقد كان  
ضررا لينا من العذر لزم عذره العيب المستاجر ما منع لا يتقاع بها كحزب الدار المستاجر في القطع  
الما عن الضيعة او الرضى وقد اختلف في ايمان هذه المسألة فثبت نفع العقد بانها لم الدار  
وانقطع المانع الرضى والقطع السع من الدار لغزلة المعقود عليه وهو منفعه التخلي وهو  
مطل القبض فصار كذا العيب المستاجر في فسخ العقد وهو رضى لان المنفعة قد فاتت  
عاقبه معصور عودها فشاها في العقد المستاجر لا الوص انفساخ العقد ونقضه لانه ان  
ارهاق في الرضى لا يفسد بانقطاع الماء ودر ملكه مشام عود رقبته لانه لو استاجر بيتا فاندم  
فساه الموصوفين المستاجر ان يسكنه في بنية المص لم يفسد منه التسليم وكذا للس المستاجر  
لزم عود القبض فله دليل على ان العقد لم يفسد ولكنه يفسد وان افسد الوص مسكن بعد  
ارهاق البناء في فسخه الشيك بفسخ الفسقاط في العقد لهذا ولكن لا يفسد المستاجر لولم

هذا هو الوجه في الاجارة  
الموت في غير قبضه لا يفسد  
مطل الاجارة لا يفسد  
لو كان الخيار في غير قبضه  
الموت في غير قبضه لا يفسد  
مطل الاجارة لا يفسد  
لو كان الخيار في غير قبضه



منہم

۱۲۸

فلو ما يكون السجود  
المحصى هذه الاجارة  
او اجارة المستاجر



هذا الكاس الرياح هاونه حين اوقد النار ثم تغير لانه لا يضع له في نقيع الرياح فاما اذا كانت  
الرياح فظطرت به من غير ان يضمن لان خوف النار اليوم الريح يعلم النار لا تنطفئ ارضه ولكن الريح  
يرد بها الى الارض الجبلية فصار كانه القاهله ارضهم حيث اوطأ او صناع اقعد حانونه في طريق  
عليه العلم بالنصف فهو جاز استفسارنا لان هذا اثره التغير في السمت باحسان وهذا لان تغيره  
السبل لم تكن صمان العلم عليها وان كان لهما يتولى القبول من الناس لجاهده ويزيد شئى القول  
لحذاقته والافرادنا سبيلا الى الحكم بجهلهم وهو متعارف وصعب القول بعينه وان كان العباس  
يا بابه لانه استاجع بنصف ما يحجج عله وهو مجهول ومن استاجر جلا العلم عليه مجلا وراكبين الى  
مكر حار وله الحمد المعتدلة والعباس الجوز وهو قول الشافعي بعد له لان الحمد متعارف ومجهول  
معينه الى المتناقضة ولست ان الجاهل يزول بالنصف الى المعتدلة وكذا انه لم يزل الوطأ والذئور  
وان ساعد اليك الحمد فهو لعت ان لست اشد انى الجاهل وان استاجر جلا العلم عليه بعد له  
مع الزلوا فكل منه في الطريق جاز لم يزد موضوعا فكل حلا فاعلموا ان السماع بعد له لانه  
اسحق عليه حمد قد معين في جميع الطرق فلهذا لم ينفذ وكذا غير الزلوا من المكمل والموردون  
وصار بعد اكره من مثل ما شرع الزاوية الى الراوية فانه جاز بالاعراف لتقابل الناس فان قيل  
مطلق الورد يصرف الى المعيار والمعايير انهم ياكلون ولا يوردون بدله وشربون الماء ويوردون  
بدله قلنا العرف مشترك فلهذا انهم متفقون عند البعض كقولنا فلا تترك العمل بالاطلاق  
بما فيه تردد ولو اصر المستاجر في وجهه لاصح بخلاف ما لو اصر في وجهه فانه يجوز لان  
الزاهان لملك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام الموصي فان اصر ما اكثر مما اساجر به ولم  
يزد في البيت شيئا لا يطيب له الزلوا لانه لم يضمن وعنده السماع بعد له لانه ملكها ومضاهيها  
ودخل في ضمانه ولو استاجر المشتري البائع لحفظ المبيع قبل القبض حسد لان الحفظ والاعتد  
بالبيع وجه استئجاره لعل علمه الحياطة لان الاحسان في رده على علمه معلوم غير مستحق عليه  
والمرتب والعاقد كالبائع اي ان اساجر الزمان المرتهن او المالك العاقد لحفظ المبيع  
لان الحفظ مستحق عليها وان اساجرهما لعل علمه يجوز لما هو ولو كان ردا لستاجر له وله  
لعمري فاساجر وقبضها ومنعها من الاثم او اذنه فصد المالك فالبيع على الوكيل لانه لستاجر  
الحقوق ورجع الوكيل بالبيع على الاثم لانه القبض يابى على الموطنة حق ملك المنفعة فصار قابضا  
له حكما ولا يقر لو خاصه فيها حكم له بها فان شرط الوكيل تعجيل البيع وقبض الدية ومضت الدية  
ولم يطلبها الا لعمري منه رجوع الوكيل بالبيع عليه لان الاثم صار قابضا بقبضه فلم يظهر المنع ولو طلبها  
فانى حجة بجلد البيع به على الزلوا لانه لما حبس الزلوا له حق الجبس خرجت يد الوكيل عن

ان  
هذا الكاس الرياح هاونه حين اوقد النار ثم تغير لانه لا يضع له في نقيع الرياح فاما اذا كانت  
الرياح فظطرت به من غير ان يضمن لان خوف النار اليوم الريح يعلم النار لا تنطفئ ارضه ولكن الريح  
يرد بها الى الارض الجبلية فصار كانه القاهله ارضهم حيث اوطأ او صناع اقعد حانونه في طريق  
عليه العلم بالنصف فهو جاز استفسارنا لان هذا اثره التغير في السمت باحسان وهذا لان تغيره  
السبل لم تكن صمان العلم عليها وان كان لهما يتولى القبول من الناس لجاهده ويزيد شئى القول  
لحذاقته والافرادنا سبيلا الى الحكم بجهلهم وهو متعارف وصعب القول بعينه وان كان العباس  
يا بابه لانه استاجع بنصف ما يحجج عله وهو مجهول ومن استاجر جلا العلم عليه مجلا وراكبين الى  
مكر حار وله الحمد المعتدلة والعباس الجوز وهو قول الشافعي بعد له لان الحمد متعارف ومجهول  
معينه الى المتناقضة ولست ان الجاهل يزول بالنصف الى المعتدلة وكذا انه لم يزل الوطأ والذئور  
وان ساعد اليك الحمد فهو لعت ان لست اشد انى الجاهل وان استاجر جلا العلم عليه بعد له  
مع الزلوا فكل منه في الطريق جاز لم يزد موضوعا فكل حلا فاعلموا ان السماع بعد له لانه  
اسحق عليه حمد قد معين في جميع الطرق فلهذا لم ينفذ وكذا غير الزلوا من المكمل والموردون  
وصار بعد اكره من مثل ما شرع الزاوية الى الراوية فانه جاز بالاعراف لتقابل الناس فان قيل  
مطلق الورد يصرف الى المعيار والمعايير انهم ياكلون ولا يوردون بدله وشربون الماء ويوردون  
بدله قلنا العرف مشترك فلهذا انهم متفقون عند البعض كقولنا فلا تترك العمل بالاطلاق  
بما فيه تردد ولو اصر المستاجر في وجهه لاصح بخلاف ما لو اصر في وجهه فانه يجوز لان  
الزاهان لملك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام الموصي فان اصر ما اكثر مما اساجر به ولم  
يزد في البيت شيئا لا يطيب له الزلوا لانه لم يضمن وعنده السماع بعد له لانه ملكها ومضاهيها  
ودخل في ضمانه ولو استاجر المشتري البائع لحفظ المبيع قبل القبض حسد لان الحفظ والاعتد

الجامع

من لم تكون يذنية فلم يدر الموكل قابضا حكما ولم يدر المتدافع حادثة في يد الموكل حكما  
فلم يحس الا على الموكل استاجر رطله وله الركوب من الرضى الى الكوفة فلما بلغها  
الكوفة قال لهما اكثرنا الى الكوفة خايبا واثيبا وافر زلفا الى كرم واثيبا واثيبا جعلها القاه  
موقوفه لانهما على ايها الغنم ما يمنع كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعى لما  
فيه من ابطار يد الرافض واصورا بالنفقة عليها صيانة لحي المالك وهذا اذا قام كل واحد منهما  
عنده على ما ادعاه لانه ثبت كونها امينتين بالحق ولم يدعها ووقع ما انفقا اليها لان الاعراف  
بامر العاقد كالانفاق باخذ صاحبها فان طلب كل واحد منهما الكرم الذي دفع الى صاحب الدابة  
لم يدفع لان فيه قضا على الغائب ولكن جعل النقص في ايدهما موقوفا الى لانهما ان رتبها مات  
وللعاقد لانه لا يسمع خصومتها ولا يامر بالسبع والنفقة لان فيه قضا على الغائب بوجه حفظ  
مال العاقد فتمسك الى اتي جانبها ولو اكره المستاجر اكثرنا الدابة من الكوفة الى بغداد فعرض  
درهم وقال الموكل اني انقص عشرة دراهم وبهنا فعند رطله له وهو قول من حسمه بعد له  
او لا يصفى بها الى بغداد فحسم عشرة دراهم لان المدعى يدعى الى النقص بحسب اية منصف طرقت الكوفة  
الى بغداد ورب الدابة يدعى الى النقص بعشرة فقبل منه رب الدابة اثبات زياي الحمد ثم ان  
رب الدابة انكر لهما ما ورا النقص الى بغداد والمستاجر اثبت ذلك من القضا الى بغداد فحسم  
فقبل منه مائة خمسة عشر وقال اوصف رطله لهما فحسم عشرة المستاجر الى بغداد  
بعشرة لانهما انفقا على اية لم يحجر بينهما الاعتد واهد والافتلا ووقع في زياي المسافر والمستاجر  
بما الذي ثبت الزياي فعند منه الاصلان المضافة الى ودة في المستقبل رطله عندنا وعند  
الشافعي بعد له لانه لان المنفعة عند كالعين فاشبهت مع العين ولست ان مطلقتها  
بمع مضافا لانه يحسب ايعاى بحسب ما حشر من المنفعة فصارت هذه المسألة بناء على ما قدنا  
من الاصل في اول الكتاب فحسم ما رطله مضافا الى عشرة اربعة عشر رطله واثيبا والمرارعة والمعاملة  
المضاربة والوكالة والكفالة والوصية والعضا والاختان والطلاق والقباض والوفاء  
وما لا رطله مضافا عشرة السبع والاختان البيع وقبضه والقسمة والسرقة والهبه والبطاح والوصية  
والصلح وما لا رطله رطله من كتاب

الكتاب المذكور في الحال ورجعه عندنا المالك ومرد له الرطل على الجمع ومنه كتب الكتاب  
انه جمع الحروف وضم بعضها الى بعض وكتب البيضا خبز والكتبة الطائفة من الجبس  
فسمي هذا العقد الذي حرم من المولى وعين كناية لانه لا يخلو عن كتبه الوثيقة عاك وركننا الا  
والعبول وحكمها صبرون العبد الحق نفسه ومبايعة نفسه مستين حجة لا ينفك له عليه وعلى الكسامة

مكتبة















هذا دليل على ان المحرم يتبع بدلا من العتق باذنه وشمه العقد وقع فاسدا بسبب الخروج ويقضي فاسدا  
 كذلك في المحرم لا يثبت له العتق باذنه باسما ما يجوز الكتاب ان يفعل  
 ويجوز للمالك البيع والشرا والسفولان مقصود السيد من العقد الوصول الى بدل الكتاب ومقصود  
 العبد منه الحرية واما ما حصل بالبيع والشرا او بالاسفولان في المحرم فيحتاج الى السفولان وملك  
 البيع بالمحاباة لانه في عاين التجار فقد نفع التجار اظهار المصالح واستجبالا بالقلوب الناس  
 الله ورايها في صفته ليرى في افعال فان شرط عليه شيئا لم يخرج من المصروف له يخرج والكاتب  
 جانف والشرط باطل لانه باطل الشرط فانه خلاف موجب العقد والمقصود به وهذا لان موجب  
 فالكاتب العبد ولا اختصاص بنفسه كمنافع نفسه وذات نفسه لا حق له في استبداد المحرم الى حيث يشاء  
 والمقصود بالعقد تملكه من انفس المالك وذا بالشرط في الرض والرضى والرضى هو الرض في الرض  
 يسعون في فضل الله وكل شرط يمنع من ذلك فهو خلاف موجب العقد ومقصود كان باطلا واما  
 هذه العقد فلهذا الشرط لم يمكن في صلب العقد والشرط الفاسد في الكتابة لان العقد فاسد  
 ثم تم كتابته في صلبه واما ان يفرض له ان يمكن في صلبه وهذا لان الكتابة تشبه البيع في حيث انها تحمل  
 الفسخ في الرضا وتشبه النكاح في حيث انها لا تحل الفسخ بعد تمام المقصود بالاذا في بقره فظهر انهما  
 يشبهان بالبيع سطر بالشرط الفاسد لانه لم يمكن في صلبها كما لو شرط خلع في محرم لانه في النكاح  
 ويشبهان بالنكاح لا سطر بالشرط الفاسد لانه لم يمكن في صلبها واما لان الكتابة في جانب العبد تشبه  
 الاعتاق لانها اسقاط للملك وكل المحرم اطلاق اليد عنه لانه لا يعتاق هذا الشرط يخص بجانب  
 العبد واعتبر اعتاقا في حق هذا الشرط ولا يعتاق لا سطر بالشرط الفاسد كما لو اعتاق عبدا على  
 انه سايبة فان الشرط باطل ولا يعتاق في حق ولا يعتاق في حق لان اعتاق المحرم عنه  
 في عموم اكتساب والزوج ليس في اكتساب المال بل فيه الزلم المهر والنفقة وحكم المالكه انما  
 ينسب له يمكن من ابدال الكتابة فكل عقد لا توصلا اليه لا يثبت له حكم المالكه فيه بل يكون كالقن  
 قته ويجوز باذن المولى لان المالك له وقد عرف في النكاح وتبين ان تزوجه امته ولو كان لانه في باب  
 لا اكتساب للمالك لانه يملك المهر ويسقط نفقتها عن نفسه وهو منفك المحرم حقوق لا اكتساب له  
 له كاس عمن وقال ربه والسابع لهما الله لا محرم وهو القياس لانه يقول الى العتق والمكاتبه  
 ليس باهل للاعتاق فصارت كالاعتاق كما قال ولست انما بعد اكتساب المالك من ملكها كالمالك  
 ورايها ان الكتابة يقع له في البيع من قبل المالك بنفسه والكتابة لا تزيل الملك عن المالك لانه  
 وصول البديل اليه ولهذا الملك لا يربى الوصي ولا انه يوصي له لو كان فلهذا ما وثقت له وواضح كل  
 نفي من لو كان خلاف الاعتاق ما كان لانه موجب لغيره فوقه لانه لا يعتاق حقيقة بنفس القبول فان

ما هو المالك في النكاح

يمكن

فان ادى الكتاب بعد عتق الاول فاولاؤه له لان الولاء لمن اعقب وانما عتق الكتاب بعد تمام الملك لا اول  
 في رقبته وهو ما جعل الولاء لغيره من نفسه وان اهل الكتاب قبل لم يعقب الاول فاولاؤه لسيد لا لغيره  
 جعل المكاتب معتقا له لعدم اعلانه الاعتاق لانه رقبته بعد مخرجه من اقرت الناس اليه وهو مولا  
 كالعبد المادون لانه العبد في شأنا مولا لان الشرا موجب للملك واما لم يكن المشتري اهل الملك  
 خلفه في الملك اقرت الناس اليه وهو مولا وهذا لان لغيره نزع ملكه واعتقه فزنت انفسا في الرض  
 لانه استغنى به فجعل كانه كاتبه وكان معتقا له من قبل الاول فاولاؤه له وعتق لا  
 يعول الولاء اليه لان المولى جعل معتقا والاولاؤه لا يعول المولى كما لا يعول المالك في كسب المادون اليه  
 بعد عتقه ولا يبيع ولو عوض ولا يصدق ولا يبيع اليه اليسير ولا يملك بها لان كل واحد منهما مبرور  
 وليس بالكتساب للمالك واليه يعرض ابتداء الا ان اليسير مخرور والى القان لانه لا يجوز اطلاق  
 وعوة للمجاهدين ورايها انهم واجبان يمكن او غير ذلك استعلا بالانفاق به ومن ملك شيئا لم يملك ما هو  
 ضروره لانه ولو ابعده ولا يشك في انفس او بالملك ولا يقرض لانه تبرع وليس ضرور لانه القان والكتساب  
 والمكاتب ليس باهل للبيع لان صحته بعد حقيقه الملك والكتابة تغيره في مطلقا واما ابتداء  
 ولا يجوز له تعلق عمن على ما اراد بيع نفسه من عمن لانه اسقاط للملك في العبد عمن في  
 فيه المفسد وهذا ليس بالكتساب للمالك في بيع نفسه منه اعتاق ما في الحقيقة ولا تزوجه عمن ولا  
 وكما انه لا يبيع العبد وتنقيض لما بينه لكونه شاعلا لرقبته بالمرور وكسبه بالنفقة لا اكتساب  
 للمالك خلاف تزوجه لانه لانه اكتساب للمهر والنفقة فلو عتق ولا جاز لا يجوز لان الزمان لا يعتق  
 باطلا لانه يزوج المكاتب عمن باطل غير موقوف لانه لا يجز له وكذا لو تزوجه لو كمل بعد عتقه بوقف  
 على الزمان لان تركه باطلا ولو قال بعد العتق بعتك تلك الوكالة يكون هذا الوكالة ابتداء لان الوكالة  
 بعد بلفظه الزمان كما لو قال لغيري بعتك ان تطاقت امراتي او رضيت يكون تركه لا خلاف في تزوجه  
 لانه لا يعتق بلفظه الزمان ابتداء ولا يربى الوصي مثل المكاتبه رقيق الصنف لانها ملكان لا اكتساب  
 كالمكاتب فمكاتبه عمن لا تزوجه ولا يبيع نفسه ولا يعتاقه ما في ملكا تزوجه امته ولا يملك مادون  
 ومضار ومهر كل شركه المعاوضه او العنان شامر في كسبه عمن في حقه ومحمد حمها الله وقال ابو يوسف  
 بعد له لم تزوجه بغيره اعتبارا بالكتابة فان لم تزوجه لغيره فكذا البهرا وبالأمان فان لم ولا يربى  
 وكذا اولاد يزوج بغيره لانه كل واحد منهما مملوك المنفعة بهد وانما ان لم القان وهذا ليس بتجان  
 لانه ليس بمالك المالك المالك لانه الموضع ليس في حقيقة فصار شيئا بالكتابة ولا يملك مولا الكتابة وكذا  
 هذا ان المكاتب في ملكه لا اكتساب وهذا اكتساب وهذا خلاف رايان فانها مملوك المالك المالك ولان  
 لا يملك المحرم في ذمته الذمة بدلا عن المنافع وكانت ثمان ولا يملك هو لا كالمهر تزوجه العبد والله اعلم واحكم

المالك في العتق الفاسد  
 المالك في العتق الفاسد  
 المالك في العتق الفاسد



فصل في الواسعة المكاتب اباه لوانه دخل في كتابه لان المكاتب اهل الكفاية كالحر من النحر  
بحرهما اشترى لهما اعتقانه عليه فكذا المكاتب لهما اسير لهما كتابان عليه تحقيقا للصلح بقدر الامكان  
وان اسير اياه او ذرا رحم محرم فخر من الاولاد لم يضره كذا في عدة في صفته لانه وعددها بظن  
كله الولد له وجوب الصلح بشرا للظن وكذا في الحرية وان المكاتب كسبا وليس كملك  
حقيقه لوجوه ما ينافيه وهو الرق لانه لا ينفذ كالح لانه لو اشترى لهما والقدرة في الكسب موجبه للصلح  
في الاولاد من حيث نفقة الوالد والولد على القادر على الكسب وان لم يكن مؤسرا ولا زوج الصلح في غير  
الولد من حيث لا يجب على الرق لانه وان كان قادرا على الكسب فالم يكن مؤسرا والدخول في الكفاية  
الصلح فخص بموضع وجوب الصلح ولان هذه قرينة تشبه في احوالهم في حق الزكوة وحل الخدم وقبول  
الشهادتين وحرمان الفضايل ونسب الولد في حق حرمة المناكحة وافتراض الصلح وحرمة الجمع بينهما كالحا  
والختان بالولد في العتق وبني احوالهم في الكتاب توفيرا على الشبهة من حطها والعذر على هذا الوجه  
اول حرا العذر على عكسه لان العتق اسرع نفوقا من الكتاب فان هذا الشر يمكن له اتيقن نصيبه  
لم يكن يلازمه سطر ولو كانت فلهذا بطاها ولو اتيقن في اتم ولان مع ولان منها دخل في الكتاب  
حقيقا للصلح ولم يجر معها الصلح لانه لا ياتيح للولد في هذا الحكم قال عليه اعتقها ولها ولم تدخل في  
في كتابه من لا تعتق بعينه نص عليه في المبسوط ولو ملكها وطها بدونه مع بيعها عند ابي حنيفة  
لعهده وقال ليس له لم يبيعها لانه اتم ولان فصار كالح لهما اشترى اتم ولان بدونه وان القاتل  
يبيعها حوله يبيعها وان كان معها ولها لان كسب المكاتب موقوف بين لزم في صفته له  
ومن لم يجر صفته للمولى فلا يتعلق به الا اتم لانه لا يثبت اشتع بيعها لهما  
كان معها ولها متبعان بغيره في الولد ما عليه وان ثبتت فاعلمت بشرط المنوع ولو ثبت بدونه الولد  
سما انتدرا والعاس من صفته ولو ولد له ولد له منته دخل في كتابته تبعاله وكان حكمه حكمه وكسبه هذا  
الولد له لانه كسب كسبه وكان كذلك قبل الدعوى فلا سطر قبل بالدعوى لخصه وكذا الولد له  
المكاتب ولدا يدخل في كتابته لان الصفات الحكيمة الثابتة في احوالها تنسب الى الاولاد كالتدبير  
لاستقلاله وان رجع اتمه من عتق فكانت لها ولد منته ولدا دخل في كتابته وكسبه لهما لرحمان عليه  
لام لشقنا بانه جرحها بخلاف جانبته ولذا ينعى في الرق والحرية فكذلك الكتابه فلو قيل الولد لهما  
يكون منته للام ومن لرب مكاتب ابا ذون مروح باذن مولد امره وعتقها جرح فولد منته  
فاستحق فولد لها عبد ولا يابط بالقيمة وهذا عند ابي حنيفة والي يوسف جرحها الله وذاك محمد عليه  
ولها حرا بقية ومرة بها الله لها عتق كانه العبد شارك الحرية بسبب ثبوت هذا الحق وهو العتق  
فتشارك في الحكم وهذا لانه اما حكم بحرية ولد الحر لانه ينقلح الحق في رغبة حرية لاولاد محكم بحريتهم

هذا اذا مضى  
على ما ذكره  
في كتابه  
منه لانه  
لا يثبت  
اشتع بيعها  
لها

المكاتب  
الاولاد  
الاولاد

المكاتب  
الاولاد

محررهم بطر له وورثا للفر ورثته والعبد ساو له في هذا المعنى فليس هو من موصيه وليس له ولد ولده  
وقتين فمكون رقيقا كما لو كان عالما حالها والقياس في الحر كذا في الولد تتبع من الرق والحر  
الا اما تركنا العاس من غير اجماع الصواب فلهذا علمهم وهذا ليس في معناه لان الحكم بغير حرية الولد  
حق المسحق بايجاب القيمة في الحال وهذا لو وجب التمسك لاختار الى عتقه لانه ضمان قولي لا يباين ما  
وصار نظير ضمان الكفاية فيصحب ضرر اخصا من جاس المسحق مطلقا للاحاق في كونه على المكاتب والمأزق  
لعهده على المكاتب بعد ان المولى بان اشترى له موطئا واستحق عليه الحق بوضوئه في المكاتب  
وكذا الواسعة المكاتب او المأزقون لانه بشر افايد موطئا فلهذا بالعتق في المكاتب ولو وطئا  
بالنكاح بعد ان المولى لم يوصيه المهر في عتق في الفرق لانه الذي ظهر في حق المولى في الفصل الاول لان  
بواع النكاح واضم اليه الكفاية وان كانت تبرعا في المصلحة كالصداقة اليسرى واليه اليسرى وهذا  
العقد يورث النكاح ويستند الى النكاح لانه لا يورث الا لولا الشر لوجب الحد فصار ملحقا بدين النكاح ولم يكن مقابلا  
غيره ما لم يطره في الفصل الثاني لان وجوب العتق منها باعتبار شبهة النكاح وهو ليس من النكاح و  
لا كسب ما خرا الى عتقه كدين الكفاية فصل في احوال ولد المكاتب من المولى فان شامضت  
على الكفاية وان شامضت نفسها وصارت له ولده لانه تلقاها جنتا حرية عاجلا تبتدئ ولا يباين غير بدل  
فصار رتبتهما شانت وتسمى ولدا تاتي من المولى بالدعوى لانها محمولة للمولى من وجه وهو حر لان  
المولى مالك للاعوان في ولدها ولما مضى على الكتابه لعتق العتق ومولاها لاحتصاصها بنفسها  
واكسابها فان ما عتقت بالاسيلا وسقط عنها بدل الكتابه لانها انما التزمت المالك للتسليم لها  
وقبيلها جنتا الكتابة ولم تسلم هذه الحرية فلا يجب البذل وان ماتت وتركته لالا ترضى مكاتبها منه وما  
في ميراث ولدها اعتبارا لوجوب الكتابة فان لم تترك ما لا فلا سعاية على هذا الولد لانه حر واما السوا  
على ولدها من بيعها في الكتابة من لدا ولدت ولدا آخر فغناه المولى او لم يترعه فان سبه لا يثبت منه  
لانها مكاتبه لا لحر المولى وطها فلا يثبت النسب منه لاي بالدعوى وانما ماتت من هذا الولد فماتت  
عليها لانه مكاتب تبعها لولا مات المولى بعد ذلك عتق الولد وسقطت عنه السعاية لانه لم يلد  
الولد تبع الام معتق موت المولى ولها مكاتب لم ولد من صلاها فلو كره له وعقد الكتابه من على  
المملوك ليتوصل به الى ملك اليد والمكاتب سبه الحار والى الحرية في المالك ولق المولى هذا الغيرها لانها  
مملوكه يدا وكسبها للمولى مبع منه اثبات هذه المالكه لها بالبذل وان مات المولى عتقت محانا و  
سقط عنها بدل الكتابه لانها عتقت بسبب موت المولى لفتا حكم الاستيلاء بعد الكتابه لعدم التملك  
منها وحر حكم الاستيلاء عتقها بعد موتها مجانا فان فصل فلما فاسلم لها لا كسب في الاولاد  
فلما لانها عتقت وهي مكاتبه فاسلم لها الاولاد ولا كسب وهذا لان الكتابه مفسوخ في حق البذل

هذا اذا مضى  
على ما ذكره  
في كتابه  
منه لانه  
لا يثبت  
اشتع بيعها  
لها

المكاتب  
الاولاد  
الاولاد



لدرم سقوط ما  
مقا بلته

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١







لانه لا اولاد له على ولد وصار له المهر لولاه ومما هو في سواها بل هذا هو الاول لان ولد اقرب اليه من  
 ارحمه وكذا لو كانت له بنت على نفسها وعلى ابنتها نصف من مهرها ولو لم يكن له ولد ولا بنت ولا بنت  
 ابنتها بطريق الولاد لولا اولاد له لولاه الحق على ولدها فكيف ثبت للمهر ولكن لانه جعلت نفسها لاولاد  
 في الكتاب يجوز عليها قصد او عليها ما اتعا له حسنا كما في كتابه الحاضر على عبد للمولى عايبه في المهر  
 الذي لم يرض على صاحبه لثما لم يرض المولى على العبد لما بينا ان المولى يستغنى بما يوقى من العتق  
 لما مر كتاب عبد كتابه معقه فاقوله عنه غير بل لا يرضى عتق ولا يرضى لانه متبرع ولو كان رضوان  
 بامر العبد يرضى على العبد او اذ يرضى او يتبرع لنفسه ما بينت عليه لولا وهو رضوان فان استبدل به العتق  
 واوله وهو لا يرضى ويكون حينئذ فدية شاع فيه وان كاتب عبد مكانه وارضى على العتق فمضى على  
 انها ان ارضا عتقا وان يجوز ارضاء الرق فقبلا ارضى العتق اسعسانا لما مر في الكتاب فان ارضى  
 لهما جظه العتق وتاخر في رد العتق يفتقر لان كل واحد منهما ياربه كتابه نفسه وصحته لا حصه  
 صاحبه ونفسا انه عتق عتقا باو الكفر لانه قال ان ارضا عتقا فلا يفتقر لرضا صاحبه باو ارضته  
 مكانه قال ارضا عتق فثلاثي وصية او اوصيت بثلثي صح وان ارضى بثلثي ماله وعوض بطل  
 اهل لم يرضه المكاتب تلامه اصنام سمع منها باطل وهو الوصية بعين ما كان ماله لانه لا ملك له حصه  
 وهو تبرع بثلثي ولا يرضى وان فلك بعد العتق لمن اوصى بعين الملك ثم ملكه وقسم بحوزة اعا وهو  
 لهما ارضاف الوصية الى ملك بعد العتق بان ارضى ارضا عتق فثلاثي ماله وصية او فلك او وصية له  
 بثلثي ماله حتى ارضا عتق ثم مات فله الوصية لانه قاله لانه صرح باضافة الوصية الى ملك قبل الوصية  
 وقسم باطل عبد الى حصه لصدقه صح عند ما كان ارضا اوصيت بثلثي ماله لانه لم يرض عتق هذا  
 بناء على انه للمكاتب نوعي ملك حقيقي وهو ما بعد العتق ويجازي وهو ما قبل العتق فعند صرف  
 الى المجازي موقع باطلا وعند ما الى الحقيقي مذهب مكاتب اوصى امره لغيره عبد غدا او هبة  
 او صدقة فذا لم يرض المكاتب ارضى ارضا عتق فثلاثي ماله وهو باطل لم يرض ارضته ارضته لو فعل  
 او كمل سوقه على ارضته وكمل عبد محجور ارضا ان يزوج لدا مراه او يشترى له شيئا وفعل الوكيل  
 بعد عتقه صح لان العبد ارضى لثما وانما لم يرض الوكيل المحجور فاذ ارضى العتق فثلاثي ماله  
 وان لم يرض الوكيل قبل عتقه فثلاثي ماله لان الشرا لا يوقف لعل ارضى العتق ان لم يرضه فاب  
 حر او وصى العبد الى رجل ولد ولا حصه وله ما كان وما لم يرضه عتق ولغا ايضا لان ارضا عتق  
 في لفر حره لغيره ارضته لتحقيق اليأس من الفرع عنده وولكر فان سيرا ليس التصرف فيه ولا يصح  
 ارضا عتق ما كان العبد المستر  
 صاحب ان كاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل الكتاب فكتابته فدية فقط عبدان

علم  
 زيادة

ملك

الوكالة

درهم

عبدان نصفه هذه لانه لان الكتابه يقرى عند لانها تفيد الحرية فصار كالا عتاق من هذا الوجه  
 وليس لغيره الفسخ لانه باذنه وهو خاير لارضى بالكتابه فان ارضى الفاعق حظه ولا يصح  
 لشريك لانه يرضاه ولكن يرضى العبد نصيب السالك وان ارضى نصف المهر او كماله سلم له وليس  
 للسالك ان يأخذ منه نصفه لان ارضه لم يقبض الدار لرضى المكاتب بالاداء او ما ارضى بالاداء منه  
 نصيبه من الكسب على المكاتب وقد تم قبض المكاتب فسلم كماله كرتب الوصية له الوصية  
 يقضاه منه ما يرضى به فمضى لم يرض الوصية عليه سبيل فكذا هذا الا ان ارضاه قبل ارضاه  
 نصيبه لانه يرضى لم يتم ولو ارضى وهو مريض وارضى من كسبه بعد الكتابه وهو كل ماله لان الكسب له المكين  
 موصو ارضاه بالاداء فالاول لم يرضى بثلثي ماله حتى يرضى بثلثي ماله وانما يرضى بثلثي ماله  
 ارضاه بثلثي ماله ارضاه بالاداء الكسبه وتبرع المهر نصيبه بثلثي ماله لان حوزة  
 سلق باعيان ارضاه بالاداء وان كان قد ارضى قبل الكتابه فاذ ارضى الكسبه والعقب  
 منه بثلثي ماله لانه يرضى بثلثي ماله لان حوزة الكسبه قايما فيقول حق الوصية وعندها  
 الكتابه لا يرضى فكون ارضى بثلثي ماله نصيبه ارضاه بثلثي ماله الكسبه فاذ ارضاه بثلثي ماله  
 الملك نصيبه بثلثي ماله فكون مكاتبه ويكون بدل الكتابه منها وارضاه بثلثي ماله  
 شيئا يكون منه ما قبل العتق ولو كان بدل ارضى صاحبه له حتى حتى الفسخ عند الكسبه وان لم يرض حتى  
 ارضى بدل الكتابه عتق حظه عبد الى حصه لصدقه وللكتابته باخذ من الفسخ نصف ماله  
 ملك الكتابه لانه كسبه عبد مشترك ثم ينظر له كاتبه كماله بالف لا يرضى على المكاتب بثلثي ماله  
 لان لم سلم للعبد منه الا نصف المبدل فلا يسلم للمولى الا نصف المبدل وان كاتب نصيبه بالف  
 رضى على العبد بالاداء منه شريك لانه سلم للعبد منه كل المبدل ولم يسلم للمولى الا نصف المبدل  
 وان كاتب نصيبه بالف رضى على العبد بالاداء منه شريك لانه سلم للعبد منه مخرج بالنصف لغير  
 وعند ما ارضى بدل الكتابه بثلثي ماله ونفهم المكاتب بثلثي ماله نصيبه فتمت ان كان موصو ارضى  
 العبد نصف قيمته ان كان موصو ارضاه بثلثي ماله نصيبه لصدقه وللكتابته باخذ من العبد نصف  
 ماله في يد ماله كسب لانه كسبه عبد مشترك ولو كاتب لصدقه كماله او حظه بالف ثم كاتبه بثلثي ماله  
 او حظه بثلثي ماله صار مكاتبها لانه ارضاه فلان الكتابه تفيد الحرية فصار كالا عتاق من هذا الوجه  
 واما عند ما فلان لاول ارضاه بثلثي ماله نصيبه صار مكاتبها وللاداء حق الفسخ فاذ كاتبه كان فسخا منه  
 في نصيبه وارضاه بثلثي ماله نصيبه لصدقه لانه ارضاه بثلثي ماله نصيبه لصدقه لانه ارضاه بثلثي ماله  
 منها بثلثي ماله الكتابه المسمى في كتابه نصيبه فان ارضاه بثلثي ماله نصيبه لصدقه لانه ارضاه بثلثي ماله  
 صار مكاتبها حرة لصدقه بثلثي ماله نصيبه عند الى حصه لصدقه نصيبه صاحب مكاتبه وارضاه

علم  
 زيادة

ملك

الوكالة

درهم



ولا اسعاه الا ان يجر الخائب فيضمن القايض نصيب صاحبه ان كان موصرا وسع العبد  
 في نصف قيمته ان كان موصرا وعندهما سبق كما وصفت نصيب صاحبه ان كان موصرا وسع الخائب  
 في نصف قيمته ان كان موصرا عينا الى يوسف له له وعنده محمد له نصيب في الاقل من قيمته نصيب  
 ومن بدل الكتاب في اليسار وفي القصار وسع في ذلك احد بين رجلين كانا معا فوطيا لهما  
 مولد ولد فادعاه فوطيا لهما ولد فادعاه فوطيا لهما ولد فادعاه فوطيا لهما ولد فادعاه فوطيا لهما  
 ونصف عقرها لهما نصفين ثم يترك كل عقرها وقيمة ولدها ويكون ابنه وانما دفع العقر الى المالك  
 ومداور الا حنفية له له وعندهما ما في ام ولد للاول وفي مكاتبه كلها له وعليه نصف قيمتها  
 عدا الى يوسف وعنده محمد له له عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما في مملوك الكتاب ولاعت  
 نسب الولد الا لغيره ولا يكون الولد له بالقيمة ويغير العقر لهما وهذا للاختلاف في الاستدلال  
 في تجزئ الاستدلال المالكه فعلى تجزئ وعندهما التجزئ والاستدلال الفقه التجزئ لهما فادعاه  
 استدلال المدعي بالتجزئ لهما فادعاه فادعاه فادعاه فادعاه فادعاه فادعاه فادعاه فادعاه فادعاه فادعاه  
 لانه استدلالها ولده نصفها ملك وهو كفي لهما الاستدلال وصار نصيبه لم ولده ولم يملك نصيبه  
 وفي نصيب لهما مكاتبه عدا الى يوسف له له وقال لا يملك نصيب صاحبه وصار كلها لم ولده لانه  
 تكبير الاستدلال ولصاحبها المكن الا ان لا استولد له فمشمركه نصيبه كلها له ولله المستولد لا مكان  
 التكبير لانه قابله للنقل وقد امكن هذا لان الكتابه محتمل الفسخ والاستدلال الاحتمال فوجها  
 الاستدلال وكملناه ونسبنا الكتابه في حق المالك وهي لا تضرب به والكتابته تفسخ فيما لا يضرب  
 وسع الكتابه فيما وراءه بخلاف ما لو استولد مدعي مشتركه فانه لا يملك ويقتصر على نصيب المستولد  
 لانه لا يمكن كملها له لانه يدافع للنقل من ملك الى ملك وان قيل صلا قلتم بفسخ الكتابه  
 فمما هو السع ما لا يباع المالكه كما قلتم بانفساخ الكتابه فمما هو الاستدلال فقلت لا  
 يجوز ابطال الكتابه لانه المشتري لا يرضى بمكاتبه فمما هو بطلانه والكتابته لا تفسخ فيما  
 مضى من المكاتبه ولا لم الاستدلال بقيل التجزئ او ادعاه في محل الانتقال كالمدين بين اثنين  
 او استدلالها الصلحا وان تجزئ بفسخ الاستدلال على نصيب المستولد والكتابته عقد لازم كالنكاح  
 ولا يقبل النقل من ملك الى ملك بفسخ الاستدلال على نصيبه كماله المدين المشترك لانه لو صار كلها  
 ام ولده لا ينتقل الملك السع قيام الكتابه لا اسبيل الى الفسخ لانه عقد لازم والكتابته كانه  
 فاذا جاءت بولد لغيره وادعاه لغيره فقد رضى نسب ولده نصفها ملك له مضمون دعوته ونسب  
 منه فادعاه المالكه بعد ذلك جعلت الكتابه كان لم يكن وتبين انه لهما كلها له ولله الاول لان  
 المقتضى لكامل الاستدلال بوجوه والمانع من التكاثر الكتابه فادعاه السع الكتابه على المقتضى على

الحساب  
 من بدل الكتابه في اليسار وفي القصار وسع في ذلك احد بين رجلين كانا معا فوطيا لهما  
 مولد ولد فادعاه فوطيا لهما ولد فادعاه فوطيا لهما ولد فادعاه فوطيا لهما ولد فادعاه فوطيا لهما

الكتاب  
 الاستدلال  
 الاستدلال  
 الاستدلال

علم من وصفت كالتع لسطر الخبار للماع او اسقط الخبار سيما الملك من وقت وصوف نصيب  
 للام نصف قيمتها لانه يملك نصيبه لكامل الاستدلال ونصف عقرها لو طبع له مشتركة ونصف من يملك  
 عقرها وقيمة الولد والولد لغيره وللآخر وهو حر بالقيمة لان المولى لم يولد له المفعول لانه وطيبها على اذن نصفها  
 على حكم ملك وظاهر بالحق وبطلان الكتابه لانه لا يملك له ولله المفعول بانث النسب منه حر بالقيمة ولكن وطى  
 لم ولده الفقه حقيقه فان كل العقر وانما دفع العقر الى المالكه جاز لان العقر حقها جاز تمام الكتابه  
 لا اختصامها بنفسها وانما عجزت الى المولى لانه ظهر اختصاصه وهذا كما قول المحدثين له وعندهما  
 على لم ولده الاول والاصح دعوى لغيره وعليه جميع العقر للاول لانه لما ادعى الاول الولد صار كلها ام ولد  
 فيجوز الاستدلال لانه يمكن بفسخ الكتابه لما حر وانما صار كلها ام ولد فوطى اكن صار فام ولد لغيره  
 ملائمة نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة ولزمه كل العقر لان الوطى لا يخلو عن الضمان الجواب او  
 الحد الزهر ونقد الزمان الحد المشبه بحب العقر ونقيت الكتابه عند ما صار كلها مكاتبه المستولد  
 بنصف بدل الكتابه والتجوز على انها مكاتبه له بكل بدل الكتابه لان الانفصاح ضروري فلم يظهر فيها  
 ولا الفرون وهو حكم المالك في حق العقر الاول كما كان والمكاتبه هي التي تقطع العقر لاختصاصها بنفسها  
 وانما الرضا فمما لو عجزت وورقت في الدف تزول الى المولى لظهور اختصاصه ثم قال ابو يوسف له له  
 وهو الاول لشركه نصف قيمتها مكاتبه لانه يملك نصيبه من يملك المكاتبه مضمون قيمته مكاتبه موصرا كان او  
 محمد الله ضمان المالك ولا يختلف باليسار ولا عسار وقال محمد له نصيب في الاقل من نصف قيمتها ومن  
 نصف ما في بدل الكتابه لان حق الشريك لانه نصف القيمة على اصدار العقر لهما امه نصف بدل  
 الكتابه على اعتبار لهما واولا من متفق بحسب الاقل وان لم يطاها اكن ولكن في غيرها عجز بطل  
 السد عندهما عند ما فلتا المستولد ملكا قبل العقر ولا عند ملانه بالحق ظهر ان كلها له ولله الاول  
 وان لم يكن له فيها ملك لما حر والمالك سوطا هو التدبير بخلاف ثبوت النسب لان المالك حيث الظاهر  
 كاف لثبوت النسب واستحقاق الولد بالفرور فاما التدبير فلا يثبت بالشبهات ولله الاول ثم له  
 ودرهما واستحققت بطل التدبير ولو استولد ما فاستحققت بطل النسب وكان الولد حرا بفسخه وكذا  
 هنا وفي لم ولده الاول لانه يملك نصيبه بطل الاستدلال لا مكان التكبير ونصف لشركه نصف قيمتها  
 لانه يملك نصفها بالاستدلال ونصف عقرها لو طبع له مشتركة منها والولد الاول له وهو دعوى على ما مر  
 قوله وان دروها الاول او استولدها او اعقبتها في حظه اي صار نصيبه مدبرا او لم ولده او معتقها  
 ونسبها ساكنه مكاتبه على حاكمه عدا الى يوسف له له لانه الاول وان فلتا التدبير عند التجزئ وكذا  
 استدلال المالكه عند ما حر لانه الكتابه مانعة من التكبير فيجوز الاستدلال ضروري والضمان والاستدلال لانه  
 نصيب الساكنه لم يغير وعندهما صار كلها مدبرة او ام ولد للتدبير او المستولد لعدم التجزئ ونصف نصيب

الحساب  
 من بدل الكتابه في اليسار وفي القصار وسع في ذلك احد بين رجلين كانا معا فوطيا لهما  
 مولد ولد فادعاه فوطيا لهما ولد فادعاه فوطيا لهما ولد فادعاه فوطيا لهما ولد فادعاه فوطيا لهما

الكتاب  
 الاستدلال  
 الاستدلال  
 الاستدلال



















[illegible][illegible]

حازر الكمامه وار ولد له الاكبر منه شهر لا يعقوب الولد من كوتيب ولا قبل منها فاعقوب فاجبور له فيه  
كاجبور فمالا ولدت قبله عصفه لان العلقو حتى حصل في حال الكمامه لم يكن للعقب اثر بعده  
او المعقب زمان العلقو وان ولد له سنة شهر فصاعدا فعقوب وزعم السيد انه ولد بوطي بعد  
العقب لم يثبت فيه وان صدق وكان زانيا لعدم حق الملك وتاويها فكان كالاخيه وان اتول  
انه لكها بعد عقب المكاتبه ان صدق المكاتبه يثبت النسب ولا عقب الولد لوصف شبهه النكاح  
وتكاتبه الولد تبعها لانه فان عجزت فها رقبهان وان كدته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو  
مصدق والعقب الولد لا ينتفع بعقب العور وان زعم انه ولد بوطي كان قبله العقب ان صدق  
يثبت نسب الولد لا انتفاعهم عليه ولا عقب الولد لانه وان علقو حازر قسام الكمامه لم يثبت العور  
فلم يمس الحريم وان عجزت فالحمل الولد حرا بالقسم لانه صار ولد امة المكاتبه وان امة عصفه  
مع ولدها لانه تكاتب تبعها وكذا ان صدق وكذا المكاتبه الحريم ثبت النسب لان الحق لها والولد  
رقيق وان عجزت لانه استحق رقي ولدها ما عجزت في تصدقها ان الولد علقو قبله العقب  
فولد اسطار حق للمولى فلا تصدق وان صدق المكاتبه الحرام وطى للمولى كان قبله العقب  
وكذا المكاتبه لا يثبت النسب بعد عجزها ثبت وعقب بعصفه يوم عجزها لان المكاتب  
يعترف في حق نفسه وولد اوله الولد علقو حازر الكمامه وصارت المكاتبه له المكاتبه مكاتبه  
المكاتبه ملكة لقة فولدت ولدا ما عجزه سيد وصدقه المكاتبه ثبت النسب ولا عقب الولد  
لعدم العلقو في ملكه فلم يمس العور فان عجزت وولد له سنة شهر من قبله فلو حرم بعصفه يوم عجز  
وان ولد له لا ولد منه شهر لا يعقوب الحاصل العلقو في ملكه لاخيه فلو عقب المكاتبه قبل عجزها  
او مات المكاتبه عروفا فاقوى فحوت المكاتبه والحول فيه ما ذكرنا فمالا لم يعقب اس لم ولد له لاكثر  
من سنة شهر فصدقها المكاتبه علقو الولد ولا لان لا اعتبار للعلقو حازر قسام تاولد الملك  
لا قيام كمامه المكاتب ولو عجز المكاتب لاول قبلها او مات عاجزا ترحم عونه كد عرق ولد لامة  
مكاتبه وحكمه قدر مكاتب قد اسلم الى زوجته حتى وطئها لانه لم يفسد النكاح لان الثاني للمكاتب















احق ولا يظهر مع الاقوى الا ان لا يملك المولاة ولا العاقبة ودواء المولاة لو كان في شخص من عدم ولا العاقبة  
 في ذلك فخلل ان لا يحكم مع وجود ولا العاقبة وان كانت له مولاة فلو لم يولد له ولد الا يعرف له اب  
 مدظر الولد ولا يبا وكذا العاقبة انما مولاة فلا يولد في يدها طفل لا يعرف ابيه لانه لا يولد لها عليها  
 وعلى ولاها فيصير له من موالى فلام وملا عبدان في حقه بعد الله وقال الله لا اسم لاولها ومولاها  
 في الصور من لان لام لا اولاد لها في ملكه في نفسه اولى وتكسب ان الولد كالتبني وهو نفع محض  
 في حق الطفل الذي لم يولد اوم فتملك لام كقول الربيع رحل اعداءه فموت في ذلك المهر في  
 الولد لصلواته لاني لا ينفق واقول المهر لغيره لا يصح عندنا في حقه بعد الله خلافا لما ذهب اليه ان  
 اقراره بطل بكتسب المهر وصار كان لم يكن فاما ان يتحول الى غيره وتكسب انه اقرار بالاعمال البغض  
 فلا يسلط به المهر كمن يهدى على راسه في شهادته لمعنى لم يعنى الشاهد انه لم يهدى كذا هذا  
 كتاب  
 على امر بكتسبه ولا يرد من والكره بالفتح اسم منه وفي الشرح اسم لغيره فاعلم المهر فمستفي بدهام  
 بعد بكتسبه ان كان في الجنا والالايفد ولا يرد به لعلية المهر ولا السقوط عنه الخطأ  
 لان المهر مستفي وملا ينفق الخطأ الا ان امره من مرض وخطره ورضه ويأثم في وقوع  
 لغاى وهو آية الخطأ بشرط تيقن المهر على تحقيق ما وعد به سلطانا كان اولها والى قاله  
 ابو حنيفة بعد الله ان لا يكون لا يحقق لام السلطان لان القدر لا يكون بلا منعة والمنع للسلطان  
 فيقد قالوا هو لعلها في عصره وان لا اختلاف حجة ونهها ان في زمان لا حنيفة لم يكن لغد السلطان  
 مع القوة ما يحقق بذكره واجاب بناعا ما شاهد في زمانه وفي زمانها ظاهر الغل وصار المهر الى  
 كل منغل مستحق لا كره من الكل وجوز المهر وقوع ما فيه وبه ودان بعلب على ظنه انه ينفق  
 ليصير به محمولا على ما دعى اليه من الغل وحكم وهو الرضا او اباحة او غيرهما على ما سياتي في رسالته  
 ليس عند موصوفه شرط ولا فصل ان يهدى للمهر كذا قولنا منعقد عندنا الا ان المهر المهر  
 منه كالسح والرضان نفع وما لا يحمل النفع منه كالطلاق والعاقق والسكاح والديور ولا سداد  
 والندد فهو لازم فاذا عرف هذا فنقول له المهر على ما ذكره او على شرط اسلمة او على ان يولد له ولد  
 او يزوج دانه نقلا او ضرب شديد او حبس مدبر ففعل فهو الخيار له ان يهدى له او لا يهدى  
 ورض بالمسح لان لا كره المهر وغيره المهر في الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود قال الله  
 لان يكون تحا من تراض من عند فلو لم يرض الرضا خلاف ما ذكره بحسب نعم او قيد يوم او ضرب  
 سوط لانه لا يصدر منها هذا القدر من الحبس والقيد لانه لا يابى به في العكس الا ان كان المهر  
 ذاجا نعلم انه مستفاد فلو لم يرض الرضا وكذا لا يولد خبير مقيلا من الصدق والكذب ولما صار حجة

في المهر  
 في المهر  
 في المهر

حجة باعتبار رجحان جانب الصدق على جانب الكذب والكره دليل على انه كاذب فيما يقرب قاصدا  
 الى وضع الشرع نفسه فالحق المبسوط والحق المحبس الذي هو كره ما يحق من الغم البين به وفي القدر  
 الذي هو كره ما يجد منه المهر الشديد وليس في ذلك حد لا يولد عليه ولا ينقص منه لان رضاء المولى  
 لا يكون ولكن ذلك على قدر ما يرى الحاكم له ارفع اليه فاما ان كان اوطر لا يولد له لان ذلك  
 يختلف باختلاف احوال الناس ثم له ارفع اليه ما يحق من الغم البين به المهر المستفي لان مع الملك  
 والمستفي بالقبض يحكم السع الفاسد بغير الحاقه عندنا وعند غيره بعد الله لا اسم الملك لان سداد السع  
 موقوف على رضاه حتى لو اجاز حازر في السع الفاسد لا يرفع الفاسد بالاحاق ولا يثبت الملك له  
 الرضا وان اقبل القبض به كما لو ارجع بشرط الخيار وسلم الى المهر في فانه لا يملك بالقبض وتكسب  
 ان ركن السع وهو الرضا بقبول صدره بغيره لكونه مكلفا في محل قابل له في الكلام فيه والفساد  
 لعدم شرطه وهو الرضا في ذاته فلو لم يرضه فاسد العقد كذا في الربوا وان المساواة في المهر  
 الربوي بشرط الخيار فادعوا عدل المساواة في العقد وثبت الملك للمهر بالقبض وهذا  
 على فلو قبضه واصف او من او كانتا فاسد فاسد ولها نفذ ذلك كما عند غيره في العقد كذا في  
 سائر النوع الفاسد بخلاف السع بشرط الخيار لان شرط الخيار يمنع ابتداء الحكم فلا يمكن القول  
 بانها ملك ومنها العقد وقع مطلقا وقضية مطلق العقد في نيت الملك الا انه لما كان فاسدا  
 يتوقف على القبض وقوله بانه نفذ بالاهان قلنا التفاد باعتبار سقوط المفسد وهو عدم  
 الرضا بسداد كره فادعوا الرضا بغير الرضا فادعوا العقد الا ان له لولها رضاء ما شئ غير منفذ  
 باحازته واذا اجاز بغيرها بغيره اولى الا انه لا يقطع به حتى اسره الساع وان ندوا لولها  
 ولم يرض الساع بذلك بخلاف سائر النوع الفاسد فانه لا يهدى منه فاسدا باجلا او ضارا  
 بمجور وراجع لم يكن للبايع الا اولا حق النقص لان وجوب النقص ثم حق الشرع ما اذا اشترى  
 غير بغيره حق المهر في حقه مع حمان حق السع وحق العبد فقدم حق العبد للاحقة وحق  
 الشرع ما ما بهما فالحق العبد وما استويا فيه فلا سوط الحق الاول الحق الثاني لان السع الثاني  
 به حصل سوط الباع الاول ومنها ما حصل سوط المهر ومن جعل السع الحايض المعنا كمرقده  
 ونولها اي مع الوفا وهو لولها بغيره الساع للمهر في وقت سوطها ما لك على الدفن على ان في  
 وصية الدفن فهو له في مشايخ فاما سدادا اعتبار بشرط الفسح في البيع فحكمة السع المهر فتملكها  
 انقلبه قبض المهر في بعض بيع المهر في غير لان الفسك باعتبار فوت الرضا وصار كسع  
 المهر فتملكها انقلبه قبض المهر في بعض بيع المهر في غير لان الفسك باعتبار فوت الرضا  
 وصار كسع المهر ومن جعل من كسح اسلمه عطاء من ومن وعين باعتبار ان عرض المتعاقدين

المهر  
 المهر

عقود

سعة الوفا



البرهن والاستيثاق بالدين ولهذا نقول السابع لكل من تلعاه قدره من ملكي عند فلان المشهور  
 نقول مدارت من ملك فلان والعتق في العتق كلف لا لا الفاعل والمباي بدليل الكفاية بشرط الدين  
 والحوالة شرط المطالبة بقوله بانه لا ملك ولا باع له لا باع به الا باذن المالك وهو ضامن لما اكمل  
 من بيع واستهلكه من غيره والدين ساقط بهلاكه في بيع وفيه وفاء بالدين ومن جعل باطلا يعقب  
 الهالك ومنشأ من غير قد جعلوه معا حازا مفيدا بعض الحكم وهو لا باع دون البعض وهو  
 البيع الحاحه الناس الله والفقير له العقد الذي جرى منه ان كان بلفظ البيع لا يكون رهننا ثم  
 ينظر ان ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان ذكر اولا في البيع ولفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء  
 او بلفظ البيع الحايث وبعد هذا البيع عيان عن شيء لانهم فكذلك وان ذكر البيع مع شرط ثم ذكر  
 الشرط على هذا الميعاد جاز البيع وبإتمام الوفاء الميعاد لان المواعيد قد تكون لازمة بفعل هذا الميعاد  
 لازما للحاحه الناس الله وان كان قبض الثمن طوعا وهواه ليس له ان يرد البيع على راجان كماله البيع  
 الموقوف اذا مضى المالك الثمن كان له ان يرد البيع وكذا اذا سلم طابعا بان اكره على البيع لا على  
 البيع لانه دليل راجان خلاف اذا اكره على البيعة ولم يذكر البيع فذهب ووقع حيث يكون باطلا  
 والحاصل ان اكره على البيعة يكون اكرها على البيع وما كره على البيع لا يكون اكرها على التسليم  
 لان مقصود المالك ما يتعلق به الاستحقاق لا صورة العقد ولا صفة البيع لم يتعلق بالاستحقاق به  
 من غير مضى فلم يكن اكرها على البيع اكرها على اقباض فكان البيع عن اختيار منه وذا دليل  
 راجان لما ابيته لصله التوضي ولا سألوا بها الاستحقاق من غير قبض فكان اكره على البيع  
 اكرها على البيع نظر الى مقصود المالك وهو على شيء يتعلق به الاستحقاق وازالة الملك لتضر  
 به لا صورة العقد وان كان قبضه مكنها فليس ملك راجان وعليه راجان ان كان قائما في يد فساد  
 العقد بالاكراه وان كان حالكا لا يخذ منه لان الثمن كان له عند المكن لانه له باذن المشتري  
 والعرض من كان باذن المالك فانما يجب الصمان اذا قبضه للملك وهو لم يقبضه للملك لانه كان  
 على مضيه فكان له ان يملك المبيع في ملكه المسمى وهو غير مكن والبيع مكن تخلف قمته للبايع  
 لانه مضيه حكم عقد فاسد فكان مضى عليه بالقيمة والمكن ان يضمن المكن له شالان المكن يصير  
 اكره للمكن وما رجع الى التلاف وان لم يكن له من حيث سابه كلام لان التكليف للصمان العقد لا رجع وكان  
 المكن وضع خال المكن الى المشتري فلم يكن ان يضمنه انما شاكا لفاصبة وفاصبة الفاصبة للمكن  
 كالفاصبة والمشتري كالفاصبة الفاصبة فان ضمن المكن رجع على المسمى بالقيمة لانه قام مقام  
 السابع ما اذا الضمان لان المضمون يصير ملكا للضامن برفق بسبب الضمان فان ضمن احد المشتري  
 وعدتنا بخته العتق فكل شرا كان بعد شرايه لانه ملك ما اذا الضمان فظهر انه باع ملكه بغيره ولا ينفذ  
 اننا اوله

۱۵۰

الوضع

یصلیٰ

از قلم الفخام

ولا سجد ما كان قبله لان استسكان المسمى الى حصة قبضة خلاف بالواحد المالك المسكن عقد امنها  
فانه سجد ما كان قبله ولعن لان المانع من النفل حقه وقد اسقط حقه فيعوضه الكفاية او خلاف  
لواحد المالك مع العضو واحد ام لا شريطة حيث يحوز مالان خاصه لانه باع كل واحد منهم ملك  
عنه وقد صار لواحد منهم ملكا باثباته بالان كان ما بطل المالك الموقوف لغيبه وهذا كل واحد باع ملكه  
مع المكن مفيد للملك عند القبض فالمانع من نفوذ الكفر حتى استمر المالك واذا اسقط حقه فقد  
الكل ولو اكر على ان ياكل المسنة او الدم او لحم الخنزير او يشرب الخمر بحسب او ضربا او قيد لم يحل  
له لان الحاجه لا يحق به وان اكرن اقطع عضوا او ضرب فخاف منه السلف على نفسه او عضوا او غصبا  
حل له ان يتقدم على ما اكرن عليه لان حرم هذه الاشياء بائنه بالشرع وهي حقيقه بحال الاختيار فان  
استسكان اسلمه حاكم الفروع والحرم الا اما اضطررت اليه والكلام المقيد بالاستسكان في عبان عما  
ورا المسينة وطهر لزم الحريم مخصوص بحاله الاختيار وقد تحقق الفروع هنا خوفا السلف على نفسه  
بسبب اكرن والتحقق عند الاعيان في عين الحاكم سواء اظهره ولا شريطة فكان في سعة من تناولها ولا  
لعه ان يصبر على ما توقعه فان صبر حتى او قعوا به انتم وخر الى يوسف لعه الله لانتم وكذا هذا  
ومن لعهه لم يخصص فلم يساور من المسنة حتى مات في ظاهر الرواية يكون انما وخر الى يوسف لعه الله  
فلا يصل عند الى يوسف لعهه ان انتم شتق من المضطرب ولا ينكشف الحجة بالفروع والارائه تعالى  
من اضطر عدا باع والاعا فلا اثم عليه وبالرغم من اضطر في محضه غير متجانف لانتم فان الله غفور  
رحيم وهذا لان الحجة بصفاتها مبيته او خروا بالفروع لا اكرن فلكل واذا لم يكن كان امتناعه  
من ساور الحرام فلا اثم لانه تمسك بالحريم وصدا طاهر الرواية لزم الحريم لا يتناول حاكم الفروع لانها  
مستفاه بقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم لاما اضطررت اليه فما قال ان تقا يصير الكلام عبان عما  
ورا المسينة وقد كان مبا حاكم الحريم حتى على ما كان في حاكم الفروع او تقا لراستسكان الحريم  
لباحه ورافد لراباحه في حاكم الفروع لم يكن رخصه فكان امتناعه من ساور حتى تلف كاستناعه  
من ساور الطعام الحلال حتى تلف خياثم الا انه انما ياثم لافاعلم بالاباحه في هذه الحاله لان في التمسك  
الحريم خفا لما كان الاجتهاد فيعتقد بالجهد فيه كالجهد في الخطاب في اول الاسلام او في دار الحرب  
وان اكرن على الكفر والعيلة ناله او سبب الله علم بقيد او قطع رخص له اظهار كلمة الكفر  
وان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا اثم لحدث عمار بن ياسر وان المشركين اصدروا ولم يتركوا  
حتى سجد رسول الله عليهم وذكروا آلهتهم بخير ثم تركوه فلما اتى رسول الله عليهم قال ما وراكم من ذلك فاك  
شركا وتكوني حتى تلفت منك وذكروا آلهتهم بخير فقال كيف تجد قلبك قال لعن مطعنا بالايمان  
قال عليهم وان عادوا فعباسي فقد الى طائفته القلب بالايمان وما قيل فقد الى ما كان منك من النيل

تقدیر

الرقبوه أو تلغوا عضوه

۹۵۱



ع

وَقُلْهُ مَطِينٌ  
بِإِيمَانٍ

بالتفكير وما يصح  
إليه

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is partially legible and includes phrases such as "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And peace and blessings be upon the one after whom no prophet comes).

[illegible]

وصار مدخوها الى الفل من حطب طبعه والآن الحكمة قابل حقيقه لاحكامها والمكس بالعكس ممكن الشهده



ان هذا العذر لا اختيار صالح للخطاب ولقد لم يضمنه مؤسرا كان او معسرا لان ضمان الملاك فلا  
يختلف بالتسار ولا عسار ولا سعة على العبد لان السواء على العبد اما تجب للفرق الى المهر  
او لتعلق حق الفيد به ولم يرد واحد منها لان العتق بغيره وجهه فالكف ولا حق للعبد ما لا خلاف  
المريض او اعنى عبل وعيله ومن لان السواء بحسبه حتى انما يتخلف الرهن اذا اعنى  
الموتورين وهو معسر فانه يجب السواء حتى الموتين ولا يبرح المكرم على العبد بالضمان لان الضمان  
وجب عليه بالرافد فلا يبرح على عمن وترجع بنصف مهر المهر ان لم يطأها والمهر مسمى وان لم يكن  
مسمى برجع بالمتعة لان المكرم قد رزق عليه ما كان على شرف السقوط بارتدادها وتغييره ان زوجها  
فصار كانه لغد ولكل المتعة له ما كان والنفقة بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر بالكله دخل فلا يجب الضمان  
ففي غير خلاف ملك النكاح وان لم يسلم ما كان فلا ضمان بالمال ولو اكره على له ولو كان بطلا لا يملك له  
التي لم يدخل بها او يفتق عبل ففعل الوكيل والوكيل جابر استحقاقا ونقد صرف الوكيل و  
العاس لم لا يصح الوكيل مع المكرم لان المصلح كل عقد بغيره المهر لا يورثه المكرم لانهما ينفقان  
الرضا والوكيل مطلقا لا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
بالشرط والفاصله لانها لا اسقاطا فاما لو كان لغيره فحقه بالشرط المهر فادام مطلقا ونقد صرف  
الوكيل ثم يبرح المكرم على المكرم بغيره العبد ونصف المهر استحقاقا والعاس لم لا يبرح عليه لان المكرم  
ومع على الوكيل وزوال الملك لا يثبت به او الوكيل قد فعل ولا يفعل ولا يضاف الملاك الى المكرم  
سيدا فاحذر ان فلانا وكل يفتق عبل فاحضره الوكيل ثم يعا فانهما لا ينفقان وقد استحقان  
ان يبرح المكرم زوال ملكها لها المهر الوكيل فكان الزوال المقصود ففصله وراضان على الوكيل لانه  
لم يورثه المكرم ولو اكره بوعيد تلف على لم يفتق بنصف عبل ما عتق كما هو مختار والله اعلى  
المكرم عند ان حسمه بغيره لان الاعاى يفتق عبله وما اتي غيره ما اكره عليه فلا يصح الملاف به منسوبا  
الى المكرم الا ان كان عند المكرم زوالا ان يفتق بنصف عبل فاعتق كما كان باطلا وعنده المكرم ففصله  
بغيره العبد لانه لا يفتق عبله ما اكره على اعماق النصف المكرم على اعماق المكرم ولو اكره على لم  
يعتق كما عتق بنصفه بغيره نصف بغيره عبل فاعتق المكرم لان اعماق النصف المكرم على اعماق  
المكرم عند ما وت اتي بعض ما اكره عليه فكان حكم المكرم ثابتا مما اتي به والنذر لا يورثه  
المكرم من لو اكره بوعيد تلف على لم يوجب على نفسه صفة او صفة او حقا او شيئا يقر الى الله  
ففعول بغيره ذلك وكذا المكرم على المكرم بغيره المكرم لان النذر ما لا يملكه الفسخ لانه من قول  
البدن من وهي ما لا يملك الفسخ ولا يورثه الفسخ بعد وقوعه لا يورثه المكرم من حيث منعه الفسخ  
كالعناف وهذا لان المكرم في قول الرضا واقره في عدم الرزم واقره في حق ثوب الفسخ فالاعمال

يوثقه المكرم  
ولا يورثه  
العتق

لا يملك الفسخ الا في اقره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يبرح على المكرم بما يبرح من خلك لانه اوص  
عليه حكما مطالب بغيره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
وجبته بغيره ففعل ما اوصيه وهذا لا يجوز وكذا لو اكرهه على له نظامه لانه نظامه كان مطلقا  
والا فبرحته كلف لان النظام من اسباب الترخيم كالطلاق بغيره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
وكذا الرجعة لانه استند له للنكاح فكانت ملحقه به وكذا الملاك لانه يمين في الجار وطلاق الملاك فلا يورثه  
لا يبرح كل واحد منهما وكذا الفسخ لانه يمين في فية المكرم مع المكرم لانه كالرجعة ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
الزوجه طلاقا ومن فلا يورثه المكرم وهذا المكرم لا يبرح ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
كان تمكينا على الخلع والمهر بغيره المكرم لانهما البذل لانهما المهر طاعة بازا ما سلم لهما المهر المهر وان  
اكرهه على الزنا وصحب عليه المهر بعد ان حسمه بغيره المكرم لان يكرهه السلطان وعندهما اللعب المهر بغيره  
في القدر وان اكرهه على الزنا لم يبرح بغيره المكرم لان الزنا يورثه المكرم لان الزنا يورثه المكرم لان الزنا يورثه المكرم  
يكفر بغيره كافر وان لم ينكح به ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
فان نكح المهر قد نكح عينا وقال هو موطأ طهرت حكمه وقيل مطلق بالايان والقول لا يستحقان لانه  
حكمه للفرقة بخلاف ما لو اكره المهر لانه ما سلم فانه يصير مسلما لانه وجب له العبد والكنين من المكرم  
ان اكرهه على زنا جانبا او صلبا او ما المهر ففعل المكرم لا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
الكفر فلا يبرح المكرم بالشكر لعتباطا فوجها حاتم لا يملكه المكرم لان المكرم لا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
منه ومن الله تعالى ان لم يفتق فليس يبرح المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
لما لم يفتق الشهادة بغيره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
الكفر بغيره المكرم في قول كثر بالله ان يبرح المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
منه لمراته حكما ولم يبرح من الله تعالى لانه بغيره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
ومن اقرب الكفر بغيره المكرم فافترق بغيره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
منه ومن ربه لانه بغيره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
اروت به الاشكا كما طلب منه فقد اقره بالكفر بغيره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
ما دام يفعل وانما الكفر كان منه لم يبرح المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
ومن الله تعالى ولو اكره المكرم بغيره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
لمراته لانه فعل مضر امكرها وهو مريض من خلك لانه كان عليه مطيئا بالايان لم يبرح منه  
اكره على المهر للصليب المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم  
وسب بغيره المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم ولا يورثه المكرم



وسبب هذا النقص علمه وقد خط ساكه الصلوة لله وسبب عدم العلم بانه قد انقضى لان  
 اسكنه وضع ما كان في نفسه فاحتمل ان يفعل كان بخارا فاك في الميسر وهذه الماهية تدر على الصغر طبعه  
 الله تعالى على هذه السعة كبر وان لم يخط ساكه في وصله للصليب او سبب محله علمه وقوله مطين الامان  
 لم ين من مكنو حقه الاقضاء والادمان لانه قد فعلها لانه لم يكن عليه ولم يمكن دفعه عن نفسه لانه لم يخط  
 بياكه عن ولو قال لا قبلك او لتفنيك في النار او في الجبل ولا القاهيشت لا يفور عنه ولكنه قد  
 منع خفه فان سافعل ذلك وان شيا لم يفعل وصبر حتى يقتل بعد ان حسمه الله لانه لم ين من  
 وعما رطبه الموت في زعمه وعلمها نصير والافعل ذلك لان مباشرة الفعل في سبب من سبب في سبب  
 عنه واصلا ان الخريف لها وجه في سفينه وعلم انه لو صبر فمعه لعنق ولو وقع نفسه في الماء عرق  
 فينزل بحارها ما شاؤا وهذا يصير في النار فاحترق جعل المكرم انقصا من عند الامان  
 وعند ما لا يخاص لان مختار وان كان على لم يعطه بل جعله يقطع بل ثم قطع بطله اكرام  
 فانه المقتطوع في ذلك بحسب انقصا من على العاطف والمكر لانه مات في فعلين لهما انتم الى المكرم  
 واما انقصا من على العاطف فصار اقل من بعد ان يوسد الله عليها الدية في ما لهما لان في قطع الدية على  
 المكرم الدية فصار رصيبا للفر والاضرة ولو قال له لتفنيك في سبب من سبب في الجبل او لا قبلك بالسيوف  
 فالتفني فمات بعد ان حسمه الله كسب الدية على عاقلة المكرم لانه لو باشر الله عليه انقصا  
 لانه قد انتمل بل انه الدية على العاقلة فكذا اذا اكرم عليه وعلم ان يوسد الله كسب الدية على  
 المكرم لان العبد بالمتعل عنده وان كان بوجوب انقصا ولكن لا يخاص عليه عند ما اكرام  
 وفه الدية على المكرم في ماكه وعلمه بعد الله بحسب انقصا على المكرم لانه كان يقتل بالسيوف  
 وعلى المكرم انقصا من عند ولو قال لا اخر امتلح فمعه كسب الدية في ماكه في الصلوة وهو رتبة الامان  
 لان الامانة لا تخفى في النفوس وكان يبيع لم بحسب انقصا كما قال زفره الله واما سبب الشهادة  
 باعسا لافضل بحسب الدية ما كان العاقل لانه عزم والعاقلة لا تفعل ورواه الله في ان نفسه حقه  
 ورواهن بالاف حقه فصار كاضرب بالاف ماله ونعمه الايمان فكذا انما واما اكرم الذي في المكرم على  
 التزوع سبب من سبب فاحسن ثم زال لا اكرام ورضيت المكرم ولم ترض الوصي فلما لم يطلب الوفاق  
 عند ان حسمه الله لان السلف الى مكر المثل حق الاوليا لانهم يتغيرون في انقصا وقال الله  
 ذلك لان المكرم خالف حقه حتى تم له حقه كذا  
 وهو في اللغة المنع ومنه سمى الخطم حقا لانه منع والكعبه سمى العقلة حقا لانه منع في الشراخ وكر  
 الله في كل فخذك قسم الذي حقا في الذي عقلة في السمع منع عن التصرف قول لا يصرف ورق وجوز  
 ما الله في خلق الوصي ومنه سمى في الحقي جعل بعضهم في الذي ومنهم اعلم الذي ومصارح

والا لانه ما كان في نفسه فاحتمل ان يفعل كان بخارا فاك في الميسر وهذه الماهية تدر على الصغر طبعه  
 الله تعالى على هذه السعة كبر وان لم يخط ساكه في وصله للصليب او سبب محله علمه وقوله مطين الامان  
 لم ين من مكنو حقه الاقضاء والادمان لانه قد فعلها لانه لم يكن عليه ولم يمكن دفعه عن نفسه لانه لم يخط  
 بياكه عن ولو قال لا قبلك او لتفنيك في النار او في الجبل ولا القاهيشت لا يفور عنه ولكنه قد  
 منع خفه فان سافعل ذلك وان شيا لم يفعل وصبر حتى يقتل بعد ان حسمه الله لانه لم ين من  
 وعما رطبه الموت في زعمه وعلمها نصير والافعل ذلك لان مباشرة الفعل في سبب من سبب في سبب  
 عنه واصلا ان الخريف لها وجه في سفينه وعلم انه لو صبر فمعه لعنق ولو وقع نفسه في الماء عرق  
 فينزل بحارها ما شاؤا وهذا يصير في النار فاحترق جعل المكرم انقصا من عند الامان  
 وعند ما لا يخاص لان مختار وان كان على لم يعطه بل جعله يقطع بل ثم قطع بطله اكرام  
 فانه المقتطوع في ذلك بحسب انقصا من على العاطف والمكر لانه مات في فعلين لهما انتم الى المكرم  
 واما انقصا من على العاطف فصار اقل من بعد ان يوسد الله عليها الدية في ما لهما لان في قطع الدية على  
 المكرم الدية فصار رصيبا للفر والاضرة ولو قال له لتفنيك في سبب من سبب في الجبل او لا قبلك بالسيوف  
 فالتفني فمات بعد ان حسمه الله كسب الدية على عاقلة المكرم لانه لو باشر الله عليه انقصا

ومصارح الدحي وجعل بعضهم من على سبب اسباب الوصي كما المحنون الذي هو عدم العقل والمنع  
 الذي هو ما قص العقل والصحة فابننا المحر على هو لا نظرا ولا يصح تصرفه الا باذن وليه لعدم  
 عقله او نقصانه او اصابه مجرا غير انه باذن الوصي في غير انقصا من فالحق بالبال ولا يصرف عبيد  
 برانا من سبب وعلمه في سبب كذا سبب مباح محموله ولا يمكن رقبته بتعلق الذي به لان رقبته  
 تلك المحر لانه لا الف في الصغر في جاز لانه رضى بقوله حقه ولا يصرف المحنون المفلون حاكم  
 اي الذي لا يفيق اصلا لعقله لا عليه لانها بالعقل والتميز بخلاف العبد فانه بعد في نفسه وانما المنع  
 لحق المحر في خلاف الصحة فانه منتظر العقلية فلهذا سبب تصرفها باذن المحر والوصي وتصرف المحنون  
 المفلون لا سبب اصلا لانه عدم العقل لا الى الرصانة عاكة ومن مباح وهو لا شيا او اشيا فهو  
 بعقل السمع ونقصا من على المحر في خيار له شيا لانه كان فيه مصلحة وان ساقفه والمكر لانه لا  
 الصحة والعبد والمحنون الذي يحق ويقيم وهو المنع الذي يصلح وكذا غير وهو قد بعقل السمع  
 ونقصا من وان كان لا يرجح المصلحة على المفسد لا الذي في ذهب عقلا فان تصرفه لا يصح وان حقه  
 برهان لعدم العقل في قوله بعقل السمع لم يفور في السمع جالب للثمن في السمع والشرع بعكسه  
 في قوله ويقصد له يقصد اثبات حكمه وفيه اشارة الى ان لا يفسد حكمه وهذا لان الوقف  
 في تصرف العبد لحق المحر وفي الصحة والمحنون لحقهما فيتم حكم المصلحة في تصرفه ولا بد من  
 بعقل السمع ليحقق كمن السمع سبب من سبب في الرصانة فان قسما الوقف يستقيم في السمع  
 اما الشرع فلا يوقف من سبب على المباشرة قلنا السراها وصدنا في المباشرة سبب على المباشرة  
 لها اسماء في الانسان لا فانه سبب عليه ولا يوقف له الف الم عدم العلم به كسب الصحة  
 والمحنون او تصرف المحر في حقه العبد فتوقف هذا لان الشراهم العاقل سبب من سبب في الامر  
 انما وجد في امره ما لم يكن الوكيل بالشراهم كالمكر من موكلا في ان يغيره في العاقل ولا يمتثل  
 الى الف وهذه المصالح المباشرة في حقه المحر في امره في المباشرة لانه لا يوقف لها لوجودها حشا و  
 مشاهلة فانه لا يقتل انسا ما او قطع يديها في حشا لا يمكن له جعل الشر والقطع والارادة كالعدم  
 لانه يملك الى لم لا يكون المقبول والمقطوع في امره في مقتولا ومقطوعا وموقرا وهو دخول في السوط  
 وانكار الحقائق بخلاف الاقوال وان اعتبرت بها بالشرع لانه انشا في نظامه من الطلق والحقاق

والسمع والسمع ونحوها لا يورثه المحر حشا فوجبت شرعا لانها لا لا في المحر عند يجوز  
 له السمع والسمع لانها لا يورثه المحر حشا فوجبت شرعا لانها لا لا في المحر عند يجوز  
 ما يكون موصو بظهوره ومعناه ومعنى الكلام الا بالصد وهو يكون بالعقل ولا عقلا للصحة وعلوكا بالشرع  
 والمحنون ولا يكون لها قصد واعتبار الفعل لا توقف على الفصل فالنايم لها القلب على ما كان السماع  
 كالاقارب والاب  
 السماع والسمع

ان بعقل السمع  
 للفقير سبب في  
 حال



والله نعم وان عدم العقد الا اذا كان فعلا ساق حكم سقط بالشهاد كالخروج والقصاص  
بعدم العقد ولكن شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب الخلع عليهما بالزنا والعرق وشرب  
الخمر وطع الطارق والقصاص من النفس ولا يصح عقوق الصبي والمجنون واقرلهما لما بينهما من اطلاق  
وعاقبهما لما في الطلاق والعاق والاسواق فان كانا اولى ولا سفل لم يباشرة الولد لانهما من  
المضار ولا يوقللهما ولا يوقف للمولى على مصلحة الطلاق لان خبايا العلم تباين اطلاقهما وتنافر  
طباعهما لا يبلغ الصغير حد السهو ولا علم للمولى بذلك بخلاف سائر العقوق لا مكان وقوفه على المصلحة  
ولو اختلف من اثار الغير فمفهوم اصاب الحق المختلف عليه في المحل المعصوم وهذا المسمى لا يخفى الا ان  
ما عقد الاطلاق موصلا للضمان وان عدم العقد من الصبي والمجنون لا يترك له الخياط المابل بعد اقراره  
لما اختلفت في ضمن صاحب الخياط وان عدم العقد من صاحبه في سقوطه فاما العبد فاقرله بان  
في حق نفسه لقيام اهليته لكونه مكلفا غير نافذة في حق من رعاه فهو سبيل وهذا لان تفك في حقه  
لا يخلو عن تعلق الدين برفقته او كسبه وكلاهما السبيل فلا يستحق باقرله لان اقرله الانسان لا يقبل على  
علم الاب والابنة ولا الابنة للعبد على المولى فان اقره بالزنا بعد الحرية لتحقيق اهليته بالعقل والبلوغ  
واسما المانع ولم يلم به في الحال لتحقيق المانع فان اقره على نفسه هذا وقصاص الزنا في الحال لانه  
حق على اصل الحرية في حق الخروج والقصاص لانهما من خواص الانسانية وهم ليس بمملوك من حيث  
انهم متى وان كان مملوكا من حيث انه مال وهذا لا يصح باقرله المولى عليه بها وانما يقع على اصل  
الحرية فيها من اقرله فيها لانه اقره بالزنا بطلان حق المولى فيمنه فان قيل قوله علم لا يملك  
العبد والمالك شيئا الا الطلاق فيمنه لم يملك اقرله بالخروج والقصاص فليس المانع على  
اصل الحرية فيها بل هو من هذا اقرله بالزنا اقرله العبد ولا يملك بل الانسان على نفسه يصح تصحيح  
ان يصح ولا يملك لانه حق عنه اقرله بالمال لان التصرف في ثمنه اقرله بالمال بلا حق الغير اذ  
والصبي والولد اقرله على نفسه فان قيل يحل التصرف على المولى في الثمن فليس يحل  
ما اقره على غير هذه القصة ففعل التعارض وسقط طلاقه ما روي وتقول عليه كل طلاق واقع الا  
طلاق الصبي والمجنون ولانه حصص بالانسانية وكان كالحرة باب الحجر للنفس  
ما اوصف به الله لا يجب على الحر العاقل البالغ السفه وتصرفه في ماله حايث وان كان مبتذرا  
مفتدا شلوا ماله فما لا غرض فيه ولا مصلحة اعلم له الحجر عبد الى حشفه الله على الحر العاقل  
البالغ لا يجوز بسبب السفه والذن والفسق والغفلة وتعد ما يجوز فيه الفسق وهذا السلف  
له الله بحور بالكل واما الصبي المجنون فله تصرفات التوجه مع الهزل والاركان كالبيع والاركان والهدية  
والصدقة وما احتمل الفهم وكل تصرف احتمل الفهم كالطلاق والعاق والسكاح لا يجوز الحجر

المعنى ان عدم العقد لا يكون في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب الخلع عليهما بالزنا والعرق وشرب الخمر وطع الطارق والقصاص من النفس ولا يصح عقوق الصبي والمجنون واقرلهما لما بينهما من اطلاق وعاقبهما لما في الطلاق والعاق والاسواق فان كانا اولى ولا سفل لم يباشرة الولد لانهما من المضار ولا يوقللهما ولا يوقف للمولى على مصلحة الطلاق لان خبايا العلم تباين اطلاقهما وتنافر طباعهما لا يبلغ الصغير حد السهو ولا علم للمولى بذلك بخلاف سائر العقوق لا مكان وقوفه على المصلحة ولو اختلف من اثار الغير فمفهوم اصاب الحق المختلف عليه في المحل المعصوم وهذا المسمى لا يخفى الا ان ما عقد الاطلاق موصلا للضمان وان عدم العقد من الصبي والمجنون لا يترك له الخياط المابل بعد اقراره لما اختلفت في ضمن صاحب الخياط وان عدم العقد من صاحبه في سقوطه فاما العبد فاقرله بان في حق نفسه لقيام اهليته لكونه مكلفا غير نافذة في حق من رعاه فهو سبيل وهذا لان تفك في حقه لا يخلو عن تعلق الدين برفقته او كسبه وكلاهما السبيل فلا يستحق باقرله لان اقرله الانسان لا يقبل على علم الاب والابنة ولا الابنة للعبد على المولى فان اقره بالزنا بعد الحرية لتحقيق اهليته بالعقل والبلوغ واسما المانع ولم يلم به في الحال لتحقيق المانع فان اقره على نفسه هذا وقصاص الزنا في الحال لانه حق على اصل الحرية في حق الخروج والقصاص لانهما من خواص الانسانية وهم ليس بمملوك من حيث انهم متى وان كان مملوكا من حيث انه مال وهذا لا يصح باقرله المولى عليه بها وانما يقع على اصل الحرية فيها من اقرله فيها لانه اقره بالزنا بطلان حق المولى فيمنه فان قيل قوله علم لا يملك العبد والمالك شيئا الا الطلاق فيمنه لم يملك اقرله بالخروج والقصاص فليس المانع على اصل الحرية فيها بل هو من هذا اقرله بالزنا اقرله العبد ولا يملك بل الانسان على نفسه يصح تصحيح ان يصح ولا يملك لانه حق عنه اقرله بالمال لان التصرف في ثمنه اقرله بالمال بلا حق الغير اذ والصبي والولد اقرله على نفسه فان قيل يحل التصرف على المولى في الثمن فليس يحل ما اقره على غير هذه القصة ففعل التعارض وسقط طلاقه ما روي وتقول عليه كل طلاق واقع الا طلاق الصبي والمجنون ولانه حصص بالانسانية وكان كالحرة باب الحجر للنفس ما اوصف به الله لا يجب على الحر العاقل البالغ السفه وتصرفه في ماله حايث وان كان مبتذرا مفتدا شلوا ماله فما لا غرض فيه ولا مصلحة اعلم له الحجر عبد الى حشفه الله على الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والذن والفسق والغفلة وتعد ما يجوز فيه الفسق وهذا السلف له الله بحور بالكل واما الصبي المجنون فله تصرفات التوجه مع الهزل والاركان كالبيع والاركان والهدية والصدقة وما احتمل الفهم وكل تصرف احتمل الفهم كالطلاق والعاق والسكاح لا يجوز الحجر

الحجر لجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة بالخروج والقصاص والسفوف هو العلم  
بمخالفة موجب السمع وانتباغ النكاح وترك ما يدل على الحي والسفوف على كذا التبدد والاسراف في  
النفقة وان يتصرف تصرفا لا يرضى او لغرض لا يقبل العقل او اهل الديانة غير ضامثل  
دفع المال الى المغنين والتقابين وشراء الخادمة الطيبة بمن غالى والغنى في التجارة لمن  
غير محتاجة واصل المساحة في الصرف والبر والصانع مشروخ الا ان الاسراف حرم كالاسراف  
في الطعام والشراب قال الله والدين لها انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا اولها الكلام في الحجر  
على السفه والمنع والتصرف في ماله فليقم به فبذرا ماله تصرفه لا ينعى وجه يقتضيه العقل والحكمة  
فلي عليه نظرا له لغيره لا السفه كالصبي بل اولى لان الصبي اما الحجر عليه لتوهم التبدد منه  
ومما قد تحقق التبدد واعتبر بمنع المالك فان منع المالك عنه بطرق النظر فكذا الحجر  
التصرف هذا لان منع المالك غير مقصود بعينه بل لا يملك ولا يحصل هذا المقصود في  
مطلق التصرف لانه يقره لغيره ويبقى بغير فاحش وبما هو الذي بالقسم اليه ذلك انه حر  
مخاطب وكان قطا في التصرف في ماله كالرشد وهذا لان الحرية امانة المالكية والخطا  
لان الله على التصرفات لانه دليل اعتبار عقلا وهو دليل القدرة على التصرف فانه كلام  
مفهوم واعتبار الكلام بالخير والكره في الخطاب في ابطال ولايته بعد له حقيقة والحاقة  
المجانين والبهائم ولا يكون فيه نظير التصرف فيه اعظم خسر التبدد لان الانسان اما باين ما يور  
الحيوانات باعتبار قوله في التصرفات ولا التكلم لا على دفعه لا على الاذن في حق  
روى عنه انه يجوز الحجر على المفق الما جن الذي يعلم الناس بالخيال والمتطير الجاهل و  
المكان المفسد لان فيه وقع خسر العاقل والمفق الما جن نفسه على الناس منهم والمتطير  
الجاهل يفسد ابدانهم والمكان المفسد تلف اموالهم فانه افعالهم في الطرقي وليس  
له تفهم ولا يمكنه شرا القوي ولا الاستيحاء فيورث الى اطلاق اموال الناس فتدفع ما على بالان  
ولا اعتبار بمنع المالك باطل لانه يثبت غير معقول المعنى لانه منع المالك ماله والمالك هو المطلق  
الحاجر فمنع المالك التصرف فيه ويجوز تصرف غيره فيه غير معقول ولانه عقوبة شرع فحرا  
له من التبدد ولا يحمي المقاييس والآن الدلالة على المالك نعمه زائدة واطلاق اللسان في  
التصرفات فله عليه فلا تقاس ابطال افعاله النعمتين على انهما ما وكذا ابا الصبي لانه  
كان عاجزا عن النظر لنفسه لضعف العقل والغير وليا له وصار موليا عليه ضرور والمولى عليه  
لانما التصرف والسفوف قادر على النظر لنفسه بحال عقله وان كان يفتد حرج من العقل  
بمولا ومنع المالك عنه مفيد لان السدور اما يكون في الهبات والصدقات غالبا ولا يتم الا

عليه  
من ابا يوسف ومحمد  
السابع رحمه الله

او الجليل الباطل

الصدقات















العضا وان اقام العبد ان لا مال له حتى سبيلا لوصف النقرة الى الميسرة بالنقص ولو فرض  
في الحبس في نفسه ان كان له حكمه يقوم به وان لم يكن له حكم الحاكم ليدل على ملكه فيه ولا يمكن  
المخبر فيه من الاشتغال بحرفته في الصبح ليظهر قلبه فيقفه حينئذ بخلاف ما لو كانت له اليد فيه  
موضع يمكنه وطبها حيث لا تمنع منه لانه قضا الصلح الشهوتين فيقاس على الزلزال ولا حول  
بمنه ومن غير ما به يرد وجهه من الحبس بل لم يلزمه لوقوله عليه صاحب الحق في لسان والمراد  
باليد الملائمة وباللسان التقاض ولا تمنعونه من السوء والتصرف لتمكن من اكتساب منفعة على  
قضا دونهم وما يخلو من فضل كسبه ويقسم بينهم بالخصص لا استوا حقوقهم في القوم وهذا عند  
حسنة الله وقالا ان فلسفة العاقل حاله فيه ومن الغنى لان العضا بالافلاس عند ما يصح  
سلبت الغنى فوجب النقرة الى الميسرة وعند لا تحقق القضا بالافلاس لان المال غير وراثة  
ولان وقوف القوم على غنى من حيث الظاهر يصلح لدفع الحبس عن المدونة لا ابطال حق القوم  
في الملازمة الا ان يقوموا البينة على اليسار لان بينه اليسار ترجح على من لا عسار لانه يقوم  
على اثبات ومنه لا عسار على النفي وان قالوا ان كثير البعيل ضيق الحال فبينة اليسار اكثر اسبابا  
لان اصلها الغنى والبيئات شغف للثبات مما كان اثباتا نا كان اولى ونفس الملازمة  
ان يدور مع ما اذا دار ولا تجلس المدونة موضع لانه حبس وهو غير مستحق ولو دخل المدونة  
حالة الحاجة لا تتبع بل تجلس على باب طار الى لم يخرج له الانسان لانه يكون له موضع خلوة  
ولو افتار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالحجاء الى الطالب لان ما يؤمن الطالب اشتد  
على المدونة طامرا فيكون افضى الى قضا الدين الا ان اعلم القاض ان يتعدى عليه في الملازمة بان  
منعه من دخوله فطرح او تنبذ في الدخول في حبسه دفعا للضرر عنه ولو كان الدين لا يصلح على  
لعله لا يلزمها لان فيها خلوة بالاجنبية ولكن يتبع لبيته فلازمها لصلح المقصود ومن فلس  
وعند متاع لصلح لبيته ابتاع منه فصاحب المتاع اسوة للفرأ فيه وقال الساجع لله لسه المحر العلف  
على المتاع بطلب الباع ويكون للبايع خيار الفسخ لان المشتري لم يخرج تسليم لصلح العقد  
وهو الثمن فيثبت حق الفسخ للبايع كما لو عجز الباع عن تسليم المبيع بالاباق وتقوم والبايع عندهما  
انه عقد معاوضة فحقه في المبيع والمساواة كالمسلم فانه اذا انقطع المسلم فيه ثبت خيار الفسخ لرب  
المسلم كذا منا وتسا ان حق الفسخ بالمعجز تسليم المبيع وهو اصله في شرط وصوره حاك السبع  
لا يترك على ثبوت حق الفسخ بالمعجز تسليم المبيع وهو شرط حتى لا يشترط وصوره لان الباع عجز  
عن تسليم ما هو المستحق بالعقد فثبت حق الفسخ باعتباره والمشتري لم يخرج تسليم شيء موعود غير مستحق  
بالعقد فلا ثبت حق الفسخ باعتباره وهذا لان المستحق بالعقد دين والدين وهو عجز عن تسليم

تسلم العين وتقبض العين فتمتع منها بما كان له الا عقد العذر كماله السلم لحرمة الاستبدال  
واعطى للعين حكم الدين وصار العين مستقفا بالعقد كالتن فكان العجز عن العين عجزا عن تعليم  
شيء مستحق بالعقد فيكون كالعجز عن تسليم المبيع كذا المادون  
منه من الاعلام لغة وكذا المحج البائس بالدين شرعا ورفع المانع والتصرف حكما واثبات الدين للعبد  
في كسبه بمنزلة الكتابه لانها لازمة لانها بعوض وهذا لا يكون لان الخلوة عن العوض كالمالك المستقل  
بالبيع مع المستقل بالسبع وهذا انما اهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف في كلام فقهاء شرعا  
لصدور عزمه ومحل التصرف فيه صالحة للزمام الحقوق وهما الايفوتان بالرق وصلاحيته للفق  
للازلة من كرامات البشر وبالرق لا يخرج من ان يكون بشرا الا ان خفته ضعفته بالرق فلا يصح المال  
فيها الا شاعلا مالا يقره حتى حق المولى في عجز التصرف بحق المولى كذا ابطال حقه بالرضا  
خاذا فن المولى فله اسقط حقه فعلا العبد منصرفا بالمال كليه بالصلته وراعيته لنفسه وهذا  
يرجع للحققة من العقد على المولى كالمالك لانه يصير له التصرف وحكمه ولو كان ثانيا لوجه كالمالك  
وتبدا الا يتوقف بل من حيث لو اذن لعبد يوما او شهرا كان ما ذوقا ليد الى لم يخرج عليه عذرا لان  
ما سقطا بالالتوقف كالطلاق والعتاق وتاجيل الدين تاخير للمطالبة لا اسقاطا لهذا هو  
وعند رده الله شوق لانه انما كالمالك ولا يتخصص حتى لو اذن له في نوع فهو ما ذوقه في جميع  
ما ذوقه وعند رده الشاعع بهما الله لا يكون ما ذوقا لانه ذلك النوع وعلى هذا الخلاف اذا اذن  
لعبد في شراء البروق والاشترى عبيد يكون ما ذوقا في جميع القار لانه عندنا انما الله يتصرف في  
باذنه ولا يملك التصرف ما اذن له فيه كالمالك ولو كسبه والمضام والتبرك وهذا لان الرق يوجب  
للمعجز الصفوات والرق بعد الرق كما يحكم كما كان قبله فكون تصرفه بطرق النيابة عن المولى لانه  
يستفيد الولاد من جهته وهو المقصود بالتصرف وهو المالك يحصل للمولى للعبد للذن بالرق  
خرج عن ان يكون افعالا للملك ولهذا الملك محج ولا يملك حج المالك ولو كان كالمالك لما ملك حج  
وتسا ان لا اذن كل المحج عنه كما بينا واسقاط الحنف والعبد بعد الرق يتصرف لنفسه انكار  
المحج عنه كالمالك فلا يصح تخصيص المولى مما وقع الفسخ عنه فيكس على الكتابه وهذا لان تصرف  
العبد لانه محج هو ملكه والمتصرف في ملكه لا يكون باي عجز غير ويبس انما اول التصرف بعد  
لا اذن الشر لا لانه لا يملك شيئا يبيعه وبالشرا لزم الفسخ في ذمته وفي ما لو كان لا يملك المولى  
الشرا لزم محج في ذمته عمنه ولو كانت مملوكة للمولى للملك ولم يصرف العبد في ذمته المولى في جعل  
نايبيع المولى فيكون له صلا في التصرف بخلاف الوكيل لانه تصرف في ما غيره اولى ذمته غير لانه  
سبب للوكيل بالسرا حتى الرجوع عليه ولم يكن للوكيل هذا الوكيل هذه الولاد وانما استفادها

المادون

المرء في ما يملكه نفسه



بالامر فصار نايبا وعلم التصرف وهو ملك اليد واقع للعبد ولهذا كان له ان يعرفه الى قضاء حقه  
ونفقه وما استغنى عنه ثبت للمولى على سبيل الخلاف عنه ولا كان ملازم للمولى اسقاطا  
لحقه لان انا به للعبد من ان نفسه في التصرف لا يقيد بقيد شئ من نوعه دون نوع كماله ارضى المستاجر  
عبد من زيد دون غيره او سلم المبيع الى المشتري قبل نقد الثمن على ان يتصرف فيه نوعا غير  
التصرف دون نوع فانه لا يقيد بالتقييد لان حكمه استقاط الحق المنع وتسلطه على السكوت كما  
له ارضى عبد يسكن في مكانه فانه يملك ما دونها حلقا لا زورا والشايع ربه الله ولا فرق  
من لم يسكن عنده كالمولى او لا احسنه باذنه او غير اذنه بغير اذنه او فاسدا كما ان انا به ولا تان  
النسب السكوت كما لو راي انسانا يبيع ماله فسلكت ولم ينهه لان نفسه في التصرف يسكنه وهذا لان  
سكوتك يحمل الرضا وحمل السخط فلا يثبت الاذن بالشكر الا ان كان لا يجوز بيعه فذلك المالك يملكه  
السكوت ولان لا يجوز بيع ماله لغيره اولى له لما لم يملكه لغيره في بيعه اولى وتسا ان العكس  
حرم بان من الارضى يتصرف عبده يبيعه عنه ويؤديه عليه فاذا لم ينهه جعل سكوتك لرضا ولا له  
وقعا للفرق بين الناس وانهم يعتقدون ذلك اطلاقا منه فيبايعونه وفيلا ليعمل على ما يرضى بالشرع  
والفرق كما في سكوتك انهم عليه عبد امرعايشه عن الصغير والكبير وسكوتك البكر والفتية فان اذن  
له اذنا ما جاز تصرفه في شئ من التجار لثبوت ذلك بان يقول له انك لست لك في التجار ولا تقيد بنوع لان  
المركب جالس التجار وكذا اذنا ذكره بلفظ الجمع وهذا لان المولى لو كان خاضعا لملك التصرف على العموم  
كما بينا فاذا كان عاما اولى بخلاف ما اذا اذن له في شئ بعينه بان لزم بشر اذن الملك او طعام  
لنفسه لانه لم يستعمل الاذن ولو صار ما دون هذا القدر تفرد على المولى استعمل المالك في  
خواجه لم ولو قال اذنا الخ الم كل شئ كذا او كل يوم كذا كان ما دون اذنا لانه لا يتوصل الى حصر الخ  
الا بالتصرف فحمل اذنا فيه وكذا لو قال اذنا في شئ من الخ لم يملكه ولو قال اذنا في شئ من الخ  
فانت حر لان عبد اخر يرضى على ان يملك ما اذنت له في العتق ولا يمكن من ان يملك ما اذنت له لان  
نعلم انه لم يملكه منه الاكتساب بالكلية فكان اذنا في التجار وكذا لو قال اذنا في شئ من الخ  
فقد اذن له في جميع العتق والملك لانه لا يملكه من الخ في العتق وفيه لان الاذن في العتق هو  
بشرافه لا بقله احسنه وهو نوع وكان ما دون اذنا في كل ما يحتمل اذنا له عاملا له في بيعه وشرائه ما دام  
غير اعيان لغني يسير لان اليسير عفو لتقديره لانه عند جعله عفو ارباب الوصي وكذا ما قاله  
عبدان حنفية لله تعالى لا يجوز ان الغني العايش يجازي بغير التبرع الايمان انه يتصرف في ماله  
من الثلث كسائر التبرعات والشرع غير داخل تحت المولى ولهذا لم ينفذ تصرف ارباب الوصي في ماله  
في مال الصبي بالغني العايش وكذا ان تجارة لا تبرع لانه وفيه ضمن عقد التجار والواري الى ضمن

هذا القول في  
القول الثاني في  
هذا القول في

ولا يكون سكوت  
التي علم اذا اذا  
لم تقدمه

انواع  
يعتقد

هذا القول في  
القول الثاني في  
هذا القول في

منه ان الشئ له حكم ذلك الشئ والمأذون في حق التجار ملحق بالاحرار لانه متصرف بنفسه ما فعله  
لا حكم له به وهو منه كما يصح في الحر ومن يمتثل بنفسه في التصرف مستقذ بالشرع وعلى هذا الخلاف  
المالك والصبي المالكون ولو كان في مرض موته لغيره جميع المال لانه يمكن عليه ومن دون  
كان في جميع ما يقع لان محله المحرم الثلث لحق الورثة ولا ولد للعبد ولا مال ان المولى بمنزلة اعتبار  
الولد لانه ربي يعقود حقه بالاحل خصار كالولد لانه اسقط حقه في الثلثين فانه سفل تصرف  
المريض في الكفر وان كان الدين محيطا به بين فقال للمشتري ان يبيع المنيان ولا انا ولا بيع  
كما في الحر المرفق المدونة وكذا ان يملك السلم ليعمل ذلك في التجار وكذا ان يملك السلم  
والشر لا انه من نوع التجار كذا لا يبيع التاجر بنفسه يحتاج الى تبرع ولو اذن المأذون هذا  
واذا دلت قيمته عند البيع فاقال البيع مع عند كيبه فحين فاحش خلا فانه ولو اذن  
المأذون عبدا على انه بالخيار ثلثا فامره باعده الف في ملك الخيار وفيه خيار صريح عند مقرر  
كتاب البيع في دفعه على الخيار ولو اذن المأذون في المأذون فانه يملكه فانه يملكه في الف في ملك  
عنه ثم قايلا بطلت الاقامة عند ان حشفه ومحمد ربه الله لانه افسح ولا فسخ بل اذن في عبدا في ضعف  
لعهده ليعمل له ما ساع حشفه عند فكانه باعها ابتداء من البايع بالف مائة ويأخذ الف في ملكه  
ومن ويرث من لانها من نوع التجار لانه لا يملكها استيفا وتملكه لانه يتقبل ما رضى المستاجر  
من ارض أو البيوت لان الكفر صنيع التجار ويأخذ من ارض مائة رطل وشرائه طعاما فانه رضى  
لان عند رضى فافتتق ما رضى فاعلم الزارع يتاجر ربه ويشاركه في شئ من ارضه لانها من صنيع  
التجار بخلاف المعاضة لانه لا يتصرف في الكفاية وهو لا يملكها ويبيع المالك مصلية واخلعها لانه ان له  
فقد اذن نفسه وان دفع فقد استاجر ولا يستجار ولا يملكه حباب التجار وتوضفه خلافا للشافعي  
لعهده لانه ان اذن بالتصرف في غير نفسه ولما لا يملكه مع نفسه ولا يملكه العتق على منافع لانها  
تأخذها وتسا ان اذن التجار فملكها وهو تصرف على عبده فانه يبيع التاجر لا يبيع النفس  
فانما لا يجوز بيع نفسه لانه يملكه لانه لا يملكه وكذا اذن من نفسه لانه اذنا في شئ من  
نفسه موجه ولا يملكه بالاجارة ويحصل بها المقصود وهو البيع بملكها وما ذكره بفقهاء الحر فانه  
لا يملكه مع نفسه ويملكه مع منافع وكذا ان يقر بدين لانه يقر بدين الله الحاجة في التجار ولو لم يصح  
اقرن لاسمع الناس من المعامل معه وبطل اقرن بدينه والولد والوالدين عند ان حشفه لله الله  
خلافا لما هو كالا خلافا مع الوكيل وهو لا يملكه اقرن بالفسد والودعه لان ضمان الغصب  
ضمان معاضة عبدا لانه يملكه وتملكه المالك وكان ملحقا بالحر ولا فرق عما اذا كان عليه  
دين او لم يكن لانه كان لا يقر بدينه فان كان في مرضه بدينه من الفقه كذا في الحر فالا فالا فالا

الماذون ان يجعل  
نفسه ربة السلم  
والمساكين

منه ان الشئ له حكم ذلك الشئ والمأذون في حق التجار ملحق بالاحرار لانه متصرف بنفسه ما فعله











عند ان حصة له واما لا يملك ما له من كسبه وسعد عتقه في عياله ويعوم قيمته لان سبب  
 سبب ملك الكسب ملك الرقة لان ملك الاصل على ملك الفروع وهو ملك الرقبة في ملك اعناق  
 العبد الماكون ووطئ الماكونه وهذه ايام كمال ملكه لان كمال الرقبة في ملكه وتعلق حق  
 الغنا به انتفا لا يمنع ملك المولى لرقبته بخلاف الولد لهما اعتق عبد ام الركة وهي طفلة  
 كلها بالدين حسلا اسفل لان الملك انتقل الى الولد عند استغناء المتيق عنه بطريق الهدا  
 تقدم الاقرب والاقر لان الاقرب الى الاقرب انفسه له ومنه كان على الميتة من عدم حق  
 الغريم على الولد لان النظر تعيين فيه لان قضاء الدين فرض عليه وهو حاله فيه ومن رتبة  
 والمولى لا يملك كسبه عياله باعتبار النظر للعبد بل لانه ليس باهل للملك مع عدم رقة وهذا  
 المصحة فام بعد نوبت اذن وبعد قيام الدين ايضا فملك كسابه وكنه ان العبد تصرف  
 لنفسه وقضيت ان يبيع الكسبه وانما وقع للمولى على سبيل الخلاف عنه فكان شرطه  
 فراغه من حاحا العبد ولهذا الواضع عن الاتفاق على عياله لا بالانساب ولا اعاق على  
 نفسه ورخصه فاضلع حاجته على سببه والمجيب به الدين فيقول حاجته ولا يخلف المولى  
 فيه لقول شرطه كالاصل للولد في الملك في الركة او كان على المسد من محيط فان  
 قبل المولى كسبه على الملك في العبد بحجة الخلاف والعبد ليس باهل للملك المال وشرط  
 الخلاف تصور اصاله فملك العبد ليس باهل للملك مستقر لكنه اهل للملك منتقل الى غيره  
 اذ افزع عن حاجته وهذا لان العبد من حيث انه اهل له من كسبه بالمال وملك  
 كالبهيمه ولو كان حراما مطلقا للملك المالك ملكا مستقرا ولو كان مملوكا مطلقا كالبهيمه  
 لم يملك اصلا فعلمنا ان ملكه ملكا مستقرا لا بالانساب ولا اعاق فبذلك الملك وعنده  
 عرف بقوله العلق وعنده لانه فرقه بم اذ افزع عنه ما يضمنه للغنا لعلق حقه به وكذا  
 لو كان له هذا انى وهو محمول الفسب لاثبت نسبه منه عياله وعنده ما يضمنه لعلق  
 ويضمن قيمته للغنا لا بطاير حقه وكذا لو قتل عبد عبد الماكونه المدون لغريم قيمته في  
 ملاه من لانه لا يملك فلو قتل عبد لارضه فكان عليه ضمان جنايته وعنده ما عليه قيمته  
 للمالك لانه ملكه وهو اذ لا ف كسبه عياله ولكن فيه حق الغنا وضمن حقه للمالك وان لم يكن  
 الدين محيطا بالملك وارقن من عتقه عند نهم باعدها فطاهر وكذا عتقه في قوله الاقر في  
 قوله الاول لا يملك ولا يصح اعاقه لان الدين متعلق بكسبه وفي حق المتعلق الاقر بين  
 العليل والكسبه كما في الرهن وقد قوله لا يقر له الرقبة وهو الفروع وبعضه فارع وبعضه محمول  
 ولا يجوز لمعس الملك في الكل لان شرط عدم الملك في الكل لم يوجد ولا يجوز له من يرضى بقله لان

او امانة كانه  
 ملكه في الرقة  
 تامة

وليس بالملك في الدين

لان البعض ليس باول من البعض فليس الملك في الكل ولا يصح ان استوفى الركة  
 بالدين يمنع ملك الولد في الركة فان كان الدين غير محيط بالركة مع قول له حصة الاول  
 كذلك وقد قوله لا يقر ملك الولد جميع الركة وسبب بقوله لا يقر ملكه ولم يقر بغيره من سبب  
 لا يملك القمه اعلم لم العبد الماكونه المدون اذ ابايع متاعه ومولاه بمثل قيمته جاز لانه غير منهم  
 في حكره فانه ليس في تصرفه ابطال حق الغنا عنه من تعلق حقه به بخلاف مال ابايع المريض  
 مسامح وارثه بمثل قيمته فانه لا يجوز عدا الى حصة له ليدل على حق سائر الورثة لان حقه متعلق  
 بعين ملكه من كان لاجلهم استخلاص العين باذات قيمته الى الغنا او لوارثه بعض الورثة اسكلا  
 من نفسه واما القمه الى الرقبة ليس له ولكن جهنا المنع لحق الغنا وحقه في المالكه دون العين  
 من كان المولى لم يملك كسبه لنفسه بقضاء الدين في موضع آخر وليس في البيع بمثل القمه  
 ابطال حقه من من المالكه فمجرد وان باعه من المولى بنقصان ثم فجر فاحشا كالالفين  
 او سدر عبد الى حصة له لانه حقه حقه بخلاف مال ابايع الى الرقبة عند ان حصة له  
 لانه لا تملكه فيه وقال ابو يوسف ومحمد رخصها لانه ان باعه من المولى خازر السع فاحشا كالالفين  
 او سدر او لكن بخير المولى من لم يزل الفين ومن لم ينقص لان في الما باه ابطال حق  
 الغنا عنه من من المالكه وفقد اضر له بهم والعبد في ذلك منهم في حق المولى وهذا اندفع الضر عنهم  
 وهذا خلاف السع من الراضع بالفين السير حيث يجوز ولا يورث المشتري ما زاله الفين جهنا  
 يورث المولى ما زاله الفين عندها لان الفين السيد يورث من الوصوه والعدم لدخوله في يوم  
 المصومين ما عتقناه موصوفا في حق المولى للتميم ومعدوما في حق الرضه لعدم ما عملا  
 بالتميمين وبخلاف مال ابايع من الراضع بالفين الفاحش حيث لا يجوز عندهما اصلا ومن  
 المولى يجوز وتورث ما زاله الفين لان الحماية من العبد الماكونه لارضه عندها الا اذن المولى  
 والمولى اذن له في ذلك في السع من نفسه بدلا له لا اذن له عليه ولم يكن له في السع بفن فاحش  
 من الراضع فافترقا وهذا الاصل فيكون اقول بعض الشايع وقيل الحق ان قوله كقولها لان  
 المولى يسجل من يحل كسبه لنفسه بالتميم من السع ولان يكون له في ذلك بالبيع اولى حصر  
 العبد في تصرفه مع مولاه كالمريض المدون في تصرفه مع الراضع وبعبارة صحيح مطلقا الى  
 ان بايع المولى من العبد متاعا بمثل قيمته او اقله جاز البيع لانه عند ملته المولى لرضه عن كسبه لقا  
 كان عليه من ولا تملك هذا السع ولا عندهما فلان حوله السع يعقل الفايذ وقد وصلت  
 فانه يحرم من كسبه العبد الى ملك المولى ما كان المولى ممنوعا عنه قبل ذلك لحق الغنا و  
 تدخل في كسبه العبد فام يكن متعلق به حواله الغنا فان سلم المبيع اليه قبل قبض الثمن لطل

مؤنة او كان عاقل الفتن  
 في الرقبة او بالملك  
 ان يسجل من كسبه  
 في حواله الغنا

الملك المثل







الصالح ما فكن والاسب الخولة الابا الاذن موجب له حمل عليه والفكر بالظاهر هو الاصل في  
المعاملات ومعايير المراسن والقاسن لشرط عدالة المخير لان الحجة خبر العدل في  
الاسكان لا لشرط الضرر والبالوى واذا ثبتت ما ذورن صحت تصرفه ولو ضمنه الدائم  
فليس في حكمه فان لم يكن في الكسب فالتمس رقبته حتى يحضره سيد لان لم يصدق على مولاه  
وليس مضمون الاذن مع الرقبة والمدة المأكورة للبايع رقبته فان حضر مولاه واقربا الاذن مع في  
الدين لان الاذن في البقاة رضا مع رقبته المأكورة بالدين وان قال هو محذور فالقول له الصك بالعدل  
**فصل في اهل الحق للصحة** ولله بالحقان هو في البيع والشرا كالعهد المأكورة لان كان لفعل البيع  
والشرا حجة بعد تهريره وما كان السامع بعد الله لا يصدق وطلبا لفته لانه محذور عليه شرعا الصباه  
وهو عام مع الاذن في بيع المحرقة كما قبل العقل والادعوى عليه في هذا المصنف حجة ملكه  
الولى وملك محرم فلا يصح له يكون وليا لان الاول يمتنع العي وكنى آية الفقرة وما تفضلنا  
علاهما ان وصار كالطلاء والعناق فانها لا ينفذ منه الاذن بخلاف الصوم والصلوة  
والوصية واختيان هذا الاذن على اهل لان الولي لا يتولاها فلا يكون مولى عليه فيها فصحتها  
منه لا البيع والشرا فالولى يتولاها فلا يصدق منه ضرر وعلى هذا الاصل واكر عدم صحة اسلمه  
ولنا ان المصنف المشرع صدر من اهل مضافا الى محامه ولا يبره شرعية موجب القول بفساد كالمند  
المأكورة ولا خفاء من عيب التصرف والمحلية وكذلك في الاقلية لان الاصل له للتصرف بالمكالم عن  
تميزه وبيان الامر لنفسه وهذان والكلام فيه حسب الولد صونا لكلامه عن الاغا والبيع  
مسند المحر لعدم قد ائنه في التصرفات الدائمة واذن الولي يستدل على ثبوت هدايته في  
التصرفات لان الظاهر انه لا داخل له في تعرف هدايته فيها وبقا لانية الولي لشرط البيع  
طريق التبرير والرضا فيسوى المصلحة بطريقين مباشر الولي وبمباشرة المصنف وبمكنه من  
حجج الاحتمال تدل حاكم من الهداية الى غيرها ومن جعلناه وليا باعتبار اصيله لم يحكم  
فيه مولى عليه ومن جعلناه مولى عليه باعتبار قصور اصيله لم يحكم وليا فيه فالأصل  
ان المصنف مستحق للنظر مضمون من الضرر والتصرفات تليه انواع ضار محض كالطلاء والصلوة  
والهبة والصدقة فلا يملك المصنف فلا يملك المصنف وان اذن له الولي وتنازع محض كقول الهبة  
والصدقة فملكه بغير اذنه وذات من النفع والضرر كالبيع والشرا والاحاد والكمال فملكه  
بالاذن ولا يملك بدونه لان المصنف العاقل يشبه البالغ من حيث لانه عاقل محترم ويشبه  
الطفل الذي لا عقل له من حيث لانه لم يوجه عليه الخطاب في عقله قصور والضرر علمه اليه  
ما جعلناه بالبالغ في النافع المحض وبالطفل في الضار المحض فمما هو وادرسها بالطفل

الاولى من حيث العقل

منه لا البيع والشرا

مسند المحر لعدم قد ائنه

بالطفل بعد عدم الاذن وبالبالغ بعد الاذن لمجان جهه البيع على الضرر بدلا من الاذن ولكن  
بعد الاذن يكون منعقد او قوفا على اهان الولي لان له فيه منفعة لصدره من يد الى صوم  
العارل عارفا ما نوع المعاملات محتار اعر الحيوان فحتى لو بلغ فاجان ينفذ عندنا خلافا  
لرؤسده لانه توقف على اهان ولله وقد صار وليا بنفسه ووليه ابو ثم وصى الاب بم الجذ  
اب لابم وصية ثم الوالى او القاض او وصى القاض فاما الام او وصى الام فلا يصح منها الاذن  
ليرة النجان وكذا لان امير الشرط ومن لم يول القضاة في ذلك باطل لانه لا ولاية له ولا  
عليه في التصرف في نفسه واطاله وهذا لان امير الشرط فوض الله لغير خاضق للتقليد القضاء  
فلا يلى التصرفات على الناس والشرط لم يعقل له البيع سالب للمبيع والشرا جاكس له ولغير  
الغبين المسمى الغبن العاقل لا نفس العبدان لان كل صبي اذا اذن البيع والشرا ائنه  
والنفسية بالعقد المأكورة فثبتت في العبد من احكام ثبته في حق لان الاذن فكر المحر  
لما مر ومدة في الصبي اظهر لكونه اهلا للملك المستقر والعبد ليس باهله والما كور تصرفنا هله  
نفسه عبد اكان او صبيلا فلا يصدق تصرف المبيع بنوع دون نوع ويصير ما ذورنا بالسكوت  
فلا يملك بزوج عبد وكما بشه وله لم داخل لعبد في النجان كالعبد غير اب والحد لا تتولى  
طرفي عقد المعاوضة لان حقوق العقد ترجع الى العاقد فيصير الوالد ساطا ابيا ومطالبها  
متسا ومتسا وما هو محاك وكذا الاب والجد قياسا وهو قول رؤسده الله ونحوه اسكسان  
لان الاب كمال السفقة قام مقام شخصين ورأيه مقام راين يجعل كانه باع منه وهو باع  
ثم تحمل الحقوق بحق الابوع لاحكم العقد نيابة عنه حتى اصابه الصفة كانت العقد على  
الصنف ومما اصابه حاكم من ائنه مبلغ الصنف كانت العقد على الاب فاذا كاس العقد  
بطريق التحمل لاحكم العقد لا يوفق الى الاستحالة انشده ما كطفلة او باع ماله منه بعينه  
صح وكفنه لم يقول بعينه منه او اشترى بئنه لان كلامه قام مقام كلامين ولان نفس القول  
للعبد وما لعبد الرضا وهذا منعقد بالتعاطي بلا اجاب وقبول وقد صدرت في الااضا  
ولو وكل رطلان بيع عبد ماله الصنف او شمر عبد له ففعل لا يصح لعدم كمال السفقة  
فلا يمكن الحاقه بالاب مفعي على اصل العباس لانه كان الاب حاضرا وقبل فانه يجوز وكفنه  
العبد من جانب لاس على ابيه ومن جانب الاب على الوكيل لان تصرف الاب بنفسه مباح و  
للعبد فرض لانه من باب النظر ويجوز لاب متصرفا للصنف بمحض النظر ولو وكل رجلا  
بيع ماله وله فباع من موكما او باع ماله طفليه ماله الاذن لها فيه او لعبدها  
او جعل لطل ولصل وكفلا او صبيلا صح ولو اذن لها او لعبدها وصيها متبايعا لم يحرم لانها

الشريعة بالسكون والحكمة  
خيار الجند والفقير  
كفرا الحبيب والجمع  
وهو حب الشئ اسيد  
البلدية في بيد كارتان  
الولى لا يدين صاحب  
الشرط بانه

زاد ا

حاج



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

الرحمة  
السيرة في كافيها  
تفسير الاستقام



25

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper. The text is dense and fills the lower half of the page.

کمال

كتاب الذهب



وحده لا يلازم الالف للنس باذنه ما يورده لانه غرور او ان الانسان يرغب في اكل ما لا يضره ولا يفي  
 اكل ما يضره ولو علم بانته ملكه لما اكله فكل ما اكله من الفاعل مخالفة للديانة الصفة وطامع فاعاد  
 والغرور انما وقع جهله وكفى به عاراً فكيف يصح عذراً في تبيد اقامة الفرض فان عجز عن عمله  
 هلاكه من فعله او فسد فعله فعليه مثله ان كان مثله كالمكيل والموزون فعليه ان يفي  
 اعتدال علمكم ما عذر واعلمه مثله واعتدال علمكم وتسمية الفعل كذا اعتدال طريق المقام  
 كقولك لا وجراستة سنية مثلهما والمجاز لا يكون سنية ولان الواجب ضمان الجبر والخبر انما  
 يحقق ما احاط بالمثل لان حق المستحق هو اعيان الصور والمفعول وفيه اعتبار بها فكان اقدر  
 من العمل التي فيها مراعاة المصلحة وهو المال به فحجب فان لم يقدّر على مثله بالانقطاع عن اداء الدين  
 فعليه قيمته يوم الخصومة عند ابي حنيفة لانه لو لم يفسد له يوم الغصب وادعى حرجه من  
 يوم الانقطاع لان الغصب اوجب المثل خلفه عن العين واما ما يصر الى الفقه للعجز عن المثل  
 وذلك بالانقطاع عن اداء الدين فممنوع يوم الانقطاع ولا ييوسف له لانه المثل لما  
 انقطع الحق بالاسد لانه في صور اعتبار الفقه والخلف اما يجب بالسبب الذي يجب به المثل  
 وهو الغصب فممنوع يوم الغصب فلا ييوسف له ان المثل يوجب ان يكون كاملاً وهو المثل  
 صبره ومعنى وهو المثل ضمان الفرد لانه حتى صار بمنزلة المثل وقاصده وهو المثل معناه  
 الفقه والفاصل لا يكون مشروفاً مع اتمام المثل لانه خلفه عن المثل الكامل ولا يقطع به من المثل  
 بالانقطاع ولكن بالخصومة والعرض وهذا الوجه الى محي اوانه كان له من مطالبه بالمثل فممنوع  
 فممنوع يوم الخصومة والقضا تخلفا لانه كان المخصوص بما امثله لانه غير مطالب باء المثل  
 بل هو مطالب باء الفقه باصل السبب معتد قيمته عند ذلك وان كان المخصوص بما امثله  
 كما احدثنا المتفاوتة كالنيابة والدولة فعليه قيمته يوم غصبه وما كان له من المثل فممنوع  
 صور من حلس وكذا لما لم يورثا ولنا ما زواى عن شرع من كسر عظامه له وعليه قيمته وهو  
 المثل بالمثل المذكورة التقب ولان قيمة الشيء في ذلك الشيء والمفعول هو المثل والصورة له  
 فاذا قدر بهما عسا از الصورة للتفاوت فيما اعتدنا المفعول ففعل الضرر بالقدرة الممكن والقدرة  
 المتعارفة كالخود والسفر والفلس كما لم يكن من حيث المثل عندنا لان احوالها متفاوتة  
 وعقد رزق الله عليه الفقه لانه لا يملك ما مثاله فمساو به ولهذا الامر ان يوافقها وتي المثل لخطوط  
 بالشيء الفقه لانه لا مثله له فان ادعى هلاكه حبسه الحاكم حتى تعلم انه لو كان باقياً الاطهر  
 بمقتضى علمه ببدله لان الحق متعلق بالدين والناس اغراض في اعيان ولا ينقل قولهم  
 الهلاك حتى يحصل له غلبة الظن بمقتضى ملكه او باقائه يتبنة وهذا كما ارضى بالافلاس وعليه

فهر

افاء

وعلمه من جناح فانه محبس الى منزله يعلم ما تدفعه من الافلاس ومن التلوم موكل الى راي العاقبة  
 لان نصيب المتقاضي بالدين لا يكون واذا علم الهلاك سقط عنه رد ماله وهو العبد  
 وهذا المثل يدل على ان الموصى به لا يرضى والعين ولو يرضى المالك انه مات عند الفاضل فلو  
 العاصب بمنه الفاضل حتى عند محمد بن عبد الله لان صور الضمان بالغصب ثابت ظاهر او انما  
 الوفاض والسلم لمن مدعى خلاف الظاهر وقال ابو يوسف لانه المالك الحق للزحاحل  
 لانه انما في الضمان وفي يمينه اثباته والغصب مما ينقل ويحمل لانه ازالة المالك من المالك بالاسان  
 انه علمه ولا يمكن حقيقة الا انما ينقل لانه العقار الذي لا يستطيع نقلاً وهو كقولنا غصب عقالا  
 وهلك في يد من غلب السيد على ارض فيقوت تحت المأوى فغصب دارا فانه متباً في سماءه  
 او حارسه غصب بالبناء لم يضمن عند ابي حنيفة والى يوسف لانه المالك حرج وزفر والساعة  
 لانه له وهو قول ابو يوسف ولا يضمن لانه استبدل عليه على وجه تقرر فغصب المالك مسعد  
 مسا للضمان كانه المنقول وهذا لان المعتد به متصرفه وودحعت منه ان اسكنها باصله و  
 امسعه او زرعهما لنفسه وادعى حقيقته من انقطع من المالك عنها ضرر لان اجتماع الدين على  
 انكار الصور في محل واحد حاكم واصلت وادعى السقف المالك في يمينه ثبت الوضمان  
 في الضمان ولذا يضمن العقار بالحق في الودعة ولنا ان الغصب لا يصور في العقار  
 ولا يجب ضمان الغصب وهذا لان الغصب ازالة الدين المحققه واثبات الدين المبطول لان الواجب  
 ضمان جبر مع المثل في ازالة المالك اما يكون بالنقل والقبول كانه المنقول  
 وذلك لا يصور في العقار واما صور من المالك عنه ومنع المالك تصرفه في المالك في المحل  
 فلا يجب ضمان المحل كما لو يقد المالك في الموضع حتى بلغت مواشيه ولا يرضى ان يحرق الودعة  
 ثم له الغصب فلا يكون موجبا للضمان في العقار عند ابي حنيفة والى يوسف لانه لو سلم  
 والضمان عنه من كل الحفظ الملتزم والمجوز تارك لذلك وفي هذا الاصل دار الرجل وادخلها  
 المسمى في ماله لم يضمن السراج عند ابي حنيفة لانه هو قول ابو يوسف لانه لو سلم لفر او عند محمد  
 لانه قيمته المسمى لانه ما بها بما عترف بالغصب وكذا المثل كذا ذكره في المسمى في الكاظم  
 الصغر وذكره في مسمى الفقه العرخ في المسبوط فان كان غاصب الدار باعها وسلمها لم يضمن  
 بذلك وليس لرب الدار منه فاعل في حق المسمى باطل لان المسمى بهما والكاظم العدا  
 حيث الظاهر ولا ينقل قول الواجب بعد ذلك في بطلان المسمى على العاصب المالك في قول ابي  
 حنيفة والى ابو يوسف لانه فقر على نفسه بالغصب فان السع والاعلم غصب والغصب موجب  
 للضمان عند ابي حنيفة في العقار وذكر محمد بن عبد الله في كتاب الرجوع عن الشكوك انهم لا يشهدوا

من الودعة في العقار فان قال  
 فخط هذا البيت وسلك العقار  
 ربه من حمله يكون ضامناً  
 به

فان ذكر لا يكون غصباً  
 للمواشي

الى وضع المثل انما خصت  
 داراً في يد من ادعى  
 فاصف في اعيانها  
 المسمى في اعيانها  
 بالغصب والديار المسمى  
 على غيب الضمان ام لا  
 ثم عليه المثل انما  
 الى الاسلام



يداد الانسان وجهه العاقبة ثم رجعوا فتموا قمتها المشهور عليه فقيل ذلك قول محمد بن عبد الله لان  
 تسلطهم الفدر على الدار بالشهاك كسلطه الغاضب الغير على الدار بالسبع والسلم اليه وقيل  
 بل هو قولهم والوقوف من الفصلين هما ان الهمان الوهاب بالشهاك صمان ابلاد في حال الاوف  
 الملك على المشهور عليه وقد حصل بها كرم حتى لو اقام السيد على الملك نفسه لا ينقل منه والعقد  
 يضمن بالابلاد ومنها ابلاد الملك لم يحصل بالسبع والتسليم بل بعجز المالك عن اتيان ملكه بالسنة  
 الا انك انه لو اقام السيد على انهاء ملكه ففقه له بها فلهذا لا يكون الغاضب ضامنا وما نقص بهما وكنا  
 صمنه عندهم وذلك بان صدم سنا او انهدم سكناه انه متلف لما انهدم بفعله والعقد يضمن  
 بالابلاد لان الاوف يعقوب فيه كماله انقل ترابه لانه فعله العين مجاز ان لا يضمن بالغصب  
 ويضمن بالابلاد كالحرق وان استقصى بالزراع بغير النقصان انه انلف البعض والعقد يضمن  
 بالابلاد في اخذ الغاصب راس ماله اي البذر والنفق وما غرم من النقصان ويتصدق بالفضل  
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد بن عبد الله يوسف رحمه الله لا يصدق في صورة الغاصب  
 ارضاء وزرع فيها كزروعها خربت اربعة اكرار ونقصتها الدراهم ما سلع قيمة كرواحقه والمؤمن بها  
 سلع كذا واخذ منه ضمان النقصان فانه يتصدق بكر لانه ربح كرا وحقيقته مؤنة كرو وضمن قدره  
 كرو ففضل الخارج عن راس ماله بكر يتصدق به لانه ربح مالم يضمن وراك ابو يوسف رحمه الله لا يصدق  
 به لان المتأخر عنه ربح مالم يضمن وهو قد ضمن واقفا لذلك الغصب المخصوص المنقول في يد  
 الغاصب ليعلم او يغير فعلم ضمنه لما امر له الغصب مما اشغل وهذا لان العين دخلت ضمانه  
 بالغصب لانه السبب للضمان وعند العجز عن ربح حجب القيمة على قول من جعل الموجب ليعلم  
 ربح العين او سقر القيمة بذلك السبب على قول من جعل الموجب ليعلم القيمة وللهذا اعتبر قيمته  
 بوجه الغصب وان نقص في يد ضمن النقصان لانه دخل في ضمانه بالغصب محسب له فلما  
 عدل عنه حجب عنه ولا يضمن ما نقص من البعر لان الدار لم يضر عما كان عليه  
 وتغير السعر يرجع الى رغبات الناس ومن فوس الجور في خلاف البيعة فان السبعة اكرار  
 في يد الباع لا يضمنه في مقابلته ولكن تخسر المشتري من لم يات بها بكل الثمن او تركها لانه ضمان  
 عقد والعقد يرجع الى اعيان الاصل لا اوصافها ضمان الغصب يتعلق بالفعول والفعول  
 جلي الدار بجميع الاجزاء والاصناف وكانت مضمونة وهذا لا غير الربوي لانه الربوي محمول الغصب  
 حنطه فعفنت عنه او انا فضه فمشم في يوم فصاحبه بالخيار ما ساء له ذلك بعينه ولا شيء  
 له غرم وان شاوره وصمنه مثله تفاو ربح الربوي وراك السامع رحمه الله ليعلم النقصان  
 وان غصب عنه او استغنى الى ايجرم واخذ غلته فنقصته الغلته ضمن النقصان لما امر بتصدق

فان

ويصدق بالغل عند ابي حنيفة ومحمد بن عبد الله يوسف رحمه الله لا يصدق وعلى هذا الخلاف  
 له اكرار المستعد المستعار وانصدم ان الغل للغاصب عند ابي حنيفة والسامع رحمه الله لان المتناع  
 لا يصدق بابلاد العقد والعقد هو الغاصب وهو الذي جعل ضامنا للعقد بعقد ما لا وكان هو الذي  
 سادها ويوم لم يتصدق بها لانها مستغنى له سبب خبيث وهو التصرف في مال الغير والحكم  
 عند مضافا الى سببه فلا بد من ثبوت الخبيث فيما حكم ذلك السبب سبب مثلها يتصدق به المالك  
 سبب مما لا يستغنى لكن لا يستغنى ثابت من صدق من صدق وهذا بطريق في الغل لا الفايته لا انزل  
 به الخبيث ولا ابي يوسف رحمه الله ان هذا ربح حصل في ضمانه وملكه في طيبه كما لم يبيع له الا الغصب  
 بعد القبض لانه انما هو المان المخصوص دخل في ضمان الغاصب وراك المالك ولانه ملكه من  
 وجه السعي لانه ضمن بطريق الاستغنى فان مات العبد في يد الغاصب وضمن قيمته لانه يستغنى  
 سلك الغل في ضمان القيمة لانها ملكه والخبيث لحق المالك والتصدق بها لم يكن جتا عليه وهذا  
 لو سلم الغل الى المالك مع العقد كان للمالك ان يثاوبها وان كان غنيا وان كان كاهن الغاصب  
 باع المخصوص وادعته فاستهلكه وباع العبد عبد الميسر وضمن للمالك المشتري قيمته بوجه المشتري  
 على الغاصب بالتحقق لمطالع السبع واستمر هذا القيمة منه ثم لا يستغنى بالغل في الاثمن لان الخبيث  
 في الغل ما كان لحق المشتري ولا انزل بالوصول الى ذلك بخلاف الاول وان الخبيث لحق المالك  
 بدور الوصول الغل الى من الا ان يكون عند الغاصب ما يوقى به الثمن خلافا من بان لو لم يملك الغل  
 حينئذ لانه يحتاج الى رفع قيمته ويخلص نفسه من الحبس وله ان يصر فيه الى حله نفسه لان  
 حاجته حقة على حق العبد فلو اصاب بعد ذلك ما لا يتصدق به ثم ان كان غنيا وقت الاستغنى  
 وان كان فقرا فلا شيء عليه ومن غصب الفاشد بربقة مباعها بالثمن ثم اشترى بالاقم اكرهت له استهلاك  
 له مباعها مثله الا ان فانه يتصدق بكل الربح وهو الفان وهذا عند ابي حنيفة ان الموضع  
 اكرار الغاصب لانه يعرف في الوديع او المخصوص ورجع يتصدق به عند ابي حنيفة ومحمد بن عبد الله  
 وعند ابي يوسف رحمه الله لا يتصدق به وقد قدرنا الدلائل انما وجوبها في الوديع او في المالك  
 لا يستغنى ما قبل التصدق لعدم سبب الضمان فلم يلاق التصدق ملك وهذا واضح مما اشعر  
 ما لا شأن له كالأرض ونحوه لان العقد يتعلق به حتى لو ملك قبل القبض لمطالع السبع فيستغنى  
 الرقبة واليد في المبيع كك خبيث يتصدق به لانه لا يتصدق كالدراهم والدراهم فقد ذكر في  
 الجامع الصغير انه لا يضمن بها فانه يتصدق بالربح فطامر هذه العبدان يملك على انه اراد به  
 لولا اشارة اليها ونقد منها وكان الكرخي يقول انها على اربعة اوصافها ان اشارة اليها ونقد  
 منها او اشارة اليها ونقد منها او اطلاق اطلاق ونقد منها او اشارة اليها ونقد منها

ت

الذي قد استهلك

ارعدم طيب  
الذي قد استهلك



والسبعة  
النضين

ارباب ارشاد اعضا  
جعلها

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

والكاتب هو كسبه وان كان في محل مملوك للفرد لان الحكم يضاف الى الفاعل لا الى  
المحل وهذا الابه تبتك الاسم والهيئة والمقصود وكل موصوف من الخواص يعرف بصورته  
ومعناه قبل الاسم والهيئة طيلة على المعاصر صورة وتهدر المتصوره وليد على المعاصر  
معنى واها سب المعاصر منها ومذمتها فكون او لم يمتد كما ضروري ان السب الوارد  
يسمح له يكون سبب واها صهلك او افعال صارها مناشيا والذوق جلت فاعلا  
فيكون مكانه والصفة قاعة بدلتها كل وجه والعين ما كرم وجه فصارت الصفة لوجه  
في الوجه ووجهه روح الى الحاي والرحمان في الذات احق من الحال لانها تابعة للذات فاعلا  
ايما صار محظورا من حيث نفوت بل لا مالك للمحل لان حيث لصادرات الصفة ومن  
حيث ان محظورا لاوجب الملك والذبح لا القوت اسم العين بماك شاة مذبوحه وشاة حية  
والساح والتاريخ لا القوت ما هو المقصود بالذبح بل يحقق فكل المقصود فلا يكون ذلك  
ايما سبب العين مفسد مملوكه لصاحبها وهذا الوجه شامل للفصول المذكورة ويتفرع عليه  
عن هاء العباس وهو قول زفر والحسن ورواه عن ابي حنيفة رحمه الله للعاصم لم ياكل  
هذا الذوق وسبق به فلان ان نوصي الصمان لان ملك حدث بكسبه والملك المطلق  
للتصرف ولها الوضعية او باعده مع والى الاستكسائي وهو قولنا النفس لم يسمع به ما  
لم يود الصمان بالقرضي او بقضا القاضي او بقضه القاضي عليه بالصمان لان الذي علم  
كان في صافه رطل من الارض فقدم المدرساه مصلية فاحد منها الفقه فجعل يملوكها ولا  
يسبقها فقال انها تجبني انها تجبني غير حق فقال لانها في كانت شاة اخي ولو كانت  
اعز منها لم ينقش على بها وسا أرضية ما مود خير منها لدارج فقال عليه اطعمها  
بلا ساري فامر بالتصدق بها بيان منه ان العاصم قد ملكها لان مال الغير يحفظ  
عليه عينه لها امكن وغنم بعد البيع لانه قد ر عليه حفظ عينه وانه لا ساج التناول  
للعاصم قبل ارضاء ولا فاسته ايجبا لا انتفاع به قبل ان يرضيه كان فتحا لباين اول  
اموال الناس بالباطل يحرم قبل ارضاء حسيما الملك العدولم وتلك سبعة وعشمة ثبوت  
ملك اجتهة محظورة كالمقبوض بالسبع الفاسد واذا الهى بالدر ساج له التناول لان  
حق المالك صار يوقى بالبدل وحققت بينهما مبالاة بالترضي وكذا اذا ابدل لاجرة  
سقط بالبراة وكذا اذا الهى بالقضا او ضمنه المالك او ضمنه الحاكم لوضوح الرضا منه  
لان الحاكم لا يضمنه الا بعد طلبه فكان راضيا به ثم عدى الى يوسف لعه لسه فيما اها غصب  
حفظه فروعها او نولة ففر بها ساج لا انتفاع قبل ارضاء الصمان لوجوده لاستهلاكم وكل

مقاله نرسیده به بالکسیر  
از قفس به قفس دیگر



Handwritten text in a script, likely Indic, on aged paper. The text is arranged in approximately 12 horizontal lines, written from right to left. The ink is dark, and the paper shows signs of wear and discoloration. The script appears to be a form of Devanagari or a related Indic script.

والتحزب عنها

[illegible]

اولیٰ الشیخ من ارجی  
لرفیق منتهی الیٰ ولسر  
الحرف فی الحرف الیٰ

فواخذوا كانت قيمة السجور  
المنقولة الى من قبله  
السجور العالم المذكور  
بمنزله لان المونة وقت  
من قبله المنقولة  
دونه العالم دون  
العالم واراد اوصيه  
المنقولة من يد الله

فضل

لقد السوق خلت من با طلب



اختلاف السمن في السويق بعذر السمن وصار كما لو غصب بختة ونفي فيها وتنا ان الصبح  
 مال متقوم كالنوم ويغصبه ويصغه لا سقط حرمة ماله فحبب صيانتها ما لم يكن وذو النصار  
 مع مال اصلها الله وايفاق في عيني ماله وذا فما قلناه من التغير غير ان التنا الجبار  
 ليس النوب لانه صاحب اصل والعاصب صاحب وصف وكان اثاب الخيار لصاحب اصل  
 اولى لان اصل قائم بنفسه وصام الوصف في اختلاف البناء الساجدة لانه لم يكن يصلح عن  
 كل واحد منهما الى صاحبه بالتفرض لان التفرض بعد التفرض قائم فيصل الله عين ماله وهذا  
 بالتفرض لا يصلح الله عين ماله لان الصبح يتلوه بالتفرض واختلاف ماله ان الصبح مهور البيع  
 فانه لا يسلم الخيار ليس النوب بل يوم يرفع قيمة الصبح لانه الاجزائية من صاحب الصبح ليس النوب  
 فملك صاحب اصل الصبح وان اوعده في اصل المالك وان شار النوب باع النوب فضرر  
 للنوب بعمه نوب بعض ويرى الصبح بغيره الصبح وهذا حسن لانه طريق الصبح هو كل واحد  
 منها الى صاحبه معنى وتنا في قول ابي عبيد الله ان الصبح النوب بغيره ايضا والحوالب في السمن  
 كالحولبة في الصبح الا انه يضمن في السويق المثل لانه في ذوات امثال والنوب في ذوات القيم  
 فيضمن قيمته واما في المبسوط فيضمن قيمته سوية وان كان السويق كيلتا لانه متفاد في عاده  
 يتفاوت في القيمة فلم يبق مثليا كالحبوز وقيل المراد به المثل وانما سماه قيمة لقيامها مقامه والصفحة  
 كالحرم وان صبغه العاصب اسوة فلرب الثوب ان ياكل ولا يعطيه شيا عند ابي جعفر  
 لان السواد نقصان وعندهما السواد زياد في الحرمة والصفحة وقيل هذا اختلاف عصر زمان  
 فانه اثار على ما شاهد في عصره وعلى بني امية واهم كانوا اعتنوا بلبس السواد واما  
 لعابا على ما شاهد في عصرهم على بني العباس بلبس السواد وقيل السواد زائد  
 في قيمة بعض الثياب وبقية قيمته بعض الثياب كالقصب وفخوم وان كان للعصير  
 نوب اسف السواد من قيمته والحوالب ما قاله او حنفية وان كان ثوبا يزيد السواد في قيمته فالحولبة  
 ما قاله انه من زائد الحرمة والصفحة وان كان ثوبا يسف السواد الحرمة ان كانت قيمته ثلاثين درهم فانه لثمن  
 قيمته الى عشرين درهما بالصبح ومن محمد بن الحسن انه ينظر الى نوب يزيد فيه الحرمة وان كانت الزيادة  
 خمسة احدى عشر النوب ثوبه وخمسة دراهم واسو وجب الصباغ عليه فله الصبح خمسة الفحمة  
 بالمحمد فصا من وصر عليه بان في النقصان وهو خمسة دراهم ومن عصب عسا  
 فغيبها وضمنه المالك فمما ملكها عندنا وقال الشافعي في السواد ملكها لان العصب نفد محض  
 فلا يكون فوجيا للملك لانه حكم مشورع فليس له شيئا مشروعا والتقليد لا يكون مشروعا لان  
 احل ذواته لم يكون فباحا والتقليد لا يكون فباحا فصار كغصب المذبر وتنا ان المالك ملك

في قول ابي جعفر  
 في قول ابي جعفر  
 في قول ابي جعفر

في قول ابي جعفر  
 في قول ابي جعفر  
 في قول ابي جعفر

ملك ذلك المخصوص بملكه اى لفته ويبدأ فوجيا من ذول ملكه المبدل الى ملكه من وجهه المبدل  
 اذا كان المبدل محتلا للنقل عن ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه ويحصى المبدل في كل سنة  
 المبادلات وهذا لان الضمان بدل العين حتى يتقدر بقيمة العين والاصل في الضمان ليس هو قدرها  
 فوف لان العدل اما يحقق بالحام مثل الفات ما اذا ثبت له الملك في البدل بدأ وذات جعلناه  
 مغايل بالاصل بدأ وذات من ذول ملكه المخصوص بملكه من وجهه المبدل الى ملكه من وجهه المبدل  
 مع ما لا يصلح على ملكه الجبر يعقد القولات بشرط العرف تابع له فصار حينا الحسنه وانما فيه لو كان  
 الملك ثبت بالغصب مقصورا وان قسلا لو كان بشرط القضاء بالعمه ذوال ملكه العين او  
 كان الضمان بدلا من العين انزال الملك بدلا من المذبر كما لو قضى بكونه من المذبر قلنا نعم بدول  
 المذبر بدلا من ملك المولى لكونه مالا موكا يحصى الشرط المشروع وهو وجوب الضمان لئلا يدخل  
 في ملك الغاصب صيانة لحقه على ان ضمان المذبر فقايل بالفايت وهو لا يدور في الرقبة لانه  
 غير قابل للنقل وهذا طريق جازع ولكن لا نصار الله عن المقاييم بالبرقة الا عند العجز  
 عند اجماع البدل والمبدل في ملك واحد وهو عدول عن سبيل القدر والقول في قيمته قول  
 الغاصب مع خليفه لان المالك يدعى عليه الزيادة وهو يتكبر والقول للمذبر مع عمه الا ان يعلم المالك  
 السند بالكرم ذلك لانه نود دعواه بالحجة الملمزة فان ظهر المخصوص وقيمة الكرم ما ضمن وقد  
 ضمنه بقول مالك او ضمنه اقاربها او يتكول الغاصب عن الممن فهو للغاصب ولا خيار للمالك  
 لانه رضي بالمباكر له بهذا القدر حيث لا يدعى هذا القدر ولم يرض الزيادة وان كان ضمنه بقول  
 الغاصب مع خليفه فهو بالخيار له ان يرض الضمان وان سأل المذبر العين في رد العوض لان الضمان  
 بهذا القدر لم يتم حيث لا يدعى الزيادة واما المذبر دونها لعدم اليقين ولو ظهر المخصوص وقيمة مثل  
 ما ضمنه او دونه واد ضمنه بقول الغاصب مع ميمنه فكذلك الحولبة وقال الكرخي في رد الخيار له  
 لانه يوفى عليه بدل ملكه بملكه فله طاهر الزيادة وهو يرض بالخيار له والضمان به لم يتم حيث لم  
 يقط ما يدعيه وصار له يكون ضمنه مثل ما ضمنه عند الموقوفين ولا يكون عند غيره فلا يرض به  
 وعدا لانه من الناس من يرضى بالعين عن ملكه بقيمة فاد الضمان للمالك ايضا المخصوص فله الغاصب  
 له بحسبه حتى باخذ القيمة التي دفعها اليه لانها مقاييم في اختلاف المذبر لانه ليس بمقابل ومن عصب  
 عبدا بعباده وضمنه المالك قيمته فله دفعه وان اعقبه ثم ضمن القيمة لم ينفذ عتقه والفرق بين المالك  
 الثابت للغاصب فله ناقص بثبوت فستقدا والثابت بطريق الاستنابة بانه من ذول ملكه  
 او ضرورة له الدليل بان يثوب للملك بالغصب لكونه غدا واما الملك فله واما ثبت الملك لغيره  
 العضا بالضمان لئلا يجمع البدل والمبدل في ملك واحد والبايت ضروري ثابت من وجهه دون وجهه

او انما عصب المذبر  
 المذبر بغيره

في قول ابي جعفر  
 في قول ابي جعفر  
 في قول ابي جعفر

في قول ابي جعفر  
 في قول ابي جعفر  
 في قول ابي جعفر



يظهر في حق الاستيفاء من الاول لان الملك ثبت شرطاً للقضاء بالقيمة والولد غير مضمون عليه  
 بالقيمة وقد انفصل النسيب قبل فلا يثبت بعد الحكم فيه بخلاف الكسب لان بدل المنفعة تكون  
 تبعاً محضاً وثبوت الحكم في النسيب بثبوت المنفعة سواء ثبت في المنفعة مقصوداً بسببه او شرطاً  
 لغريمه ولان ملك الكسب اسرع نفوذاً من ملك الملك الولد بدله الفاضل لها المقتضون  
 بملك الولد ولو اولاد لا يملك والمالك الناقص يملك لنفسه البيع ولا يملك للفقير والمالك يملك  
 البيع ولا يملك الفقير لنقصان ملكه ولو ايد الفاضل بانه منصف كانت او منصفاً كولد المقتضون  
 ونحوها ونحوه البستان المقتضون فان هلك في يد الفاضل ضمن الا ان يتعدى فيها او  
 يطلبها مالها فيمنعها اياه وقال الساجع لعله زوال المقتضون مضمون منصفاً كالمالك  
 كالمعنى او منصفاً كالولد ولو لم يحد في حيزه من مضمون عليه بالتقديس فتكون مضمونة  
 كطبيعة المقتضون من الحرم مولد في يد هذا لان ضمان المصلح اما الزم ما يثبت به بطلبه عليه  
 وهذه اليد ثابتة بعينها على الزبائى كحدوثها في تلك اليد فتصير مضمونة ضرورة وان  
 ان الرواد ليس بمضمونة فلا يكون مضموناً بضمان الفاضل لانه لا يكون بدونه استحقاق الحكم  
 ولا سبب وهذا لان الفاضل ثابت الدعي على مال الغير لنفسه على وجه يفتقر الى المالك وذا  
 لم يوصد الولد لانه لا يراه في يد ابيه او بازاله تمكنه من ارضه فالحكم في يد من لم يكن الولد  
 في يد المالك فله ولم يزل تمكنه من ارضه في دار الفاضل فالحكم بمنعه الفاضل منه فلا يكون  
 مضموناً عليه حتى لو منع الولد بعد طلبه بضمنه لتحقيق النفوت بقصد يد عنه بالمنع وكذا  
 اذا تعدى فيه بان التفتد او حمله او اكله او باعه وسلمه فمضى النسيب منه على ارضه كما  
 لو باع الدود وسلمها او اطلقها وذا هلك ولذا الظنينة قبل تحميلة من الرق الى الحرم لا يضر لعدم  
 المنع ولا بمنعها اذ هلك بعد لان الحق في صيد الحرم للشرع والشع يطالب به المصلح مع  
 ولان الى ما منه موصد المنع منه بعد الطلب وهو سبب لضمان ولان الضمان في صيد الحرم  
 ضمان الدافع من الصيدية لانه الحرم آمن صيداً وذاة تنفر وتنفذ عن ايدينا فاثبات اليد  
 عليه يكون الدافع الممنع الصيدية حكماً وقد تحقق ذلك في الولد باثبات اليد عليه فاما الاموال  
 فمحمولة بالادنى حتماً بحسب الضمان فيها تنفوس لا ادنى لاثبات اليد عليها ولو باع الفاضل  
 المصلح والزبائى وسلمه والرباى متصلاً وان كان قائماً بغير صاحبه وان كان حالاً فهو بالخيار  
 له شراء ضمن الفاضل فممنه يوم الفاضل وان ساء ضمن الميسر فممنه يوم العوض فليس  
 له ضمن الساع وممنه زبائى بالسع والتسلم عدل الى حصة المالكه والاول لان ضمن الساع بالسع  
 والتسلم قيمته زبائى لان الرباى كانت له مضموناً بالسع والتسلم كالزبائى المنصفاً وله

هو

في المقتضون

التقوت

امانة

وله انه لا يمكن ضمان الزبائى مع المصلح لان ضمان المصلح واجب بالفصل على الصور والجاه  
 بالتسلم لان اساس الدابة فتحملة ولا يمكن ضمانها بدون المصلح لانها تبع المصلح ولا يرد مع  
 المصلح ضمان العوض فامتنع الضمان ضرورة وانما تقتض الجارية بالولادة ضمنه الفاضل  
 لان الجارية دخلت في ضمانه مجمع لغيرها والجارية معتبرة بالكل فان كان في قعره الولد وفاته جبر النقصان  
 بالولد وسقط ضمانه عن الفاضل وقال روى الشافعي رحمه الله لا يجبر النقصان بالولد لان الغاية  
 ملكه والولد ملكه وملكه لا يكون جابراً للملك لان الضمان تجبر ما فاف عليه وصار كولد الظبي المحرم  
 الحرام فان نقصان المولود لا يجبر بالولد وكما لو هلك الولد قبل الرق او هلك المولود وبالولد  
 وفاته وكما لو جاز صوف شاة غريم فثبت كفاً او قطع شجر غريم فثبت كفاً او قطع شجر غريم فثبت كفاً  
 غريم او قطع شجر غريم فثبت كفاً او قطع شجر غريم فثبت كفاً او قطع شجر غريم فثبت كفاً  
 سبب الزبائى والنقصان متحد وتنت ان سبب الزبائى والنقصان واحد وهو الولد  
 لانها لو جرت فوالت حرمه ماله المصلح وطلد وثباته الولد لانه وان كان موصوفاً قبل  
 المصلح لم يكن مالا حتى لم يحرر منه وهبته واما صار مالا مقصوداً بالانفصال والالتصاف  
 الرباى والنقصان امتنع ظهور النقصان فامتنع الضمان كالبيع فانه من يد المبيع عن ملكه ونحوه  
 الامن في ملكه فلا يبعد نقصاناً له لو شهد شاهدان عليه مع من يملك قيمته ثم يباعها لم يضمن  
 شياً وصار كولد الفاضل سبباً في ضمانه فصار كولد من يملك قيمته ثم يباعها لم يضمن  
 لغريمه او قطع يدها واخذ الفاضل ارشها فزادها مع المارش فانه يكتسب من نقصان القطع  
 وولد الظبي ممنوع وتبين سلم في هذا الولد لا يملك له يكون ظناً عن الجارية لانه مضمون  
 فلم يحرر له موصى به ضمان غريمه بخلاف سببها وانما ثبت المولود وفاته بضمنه فممنه روى  
 الى حصة المالك فلم يحرر سبب الزبائى والنقصان ولا لظلمات الولد قبل الرق فلا يدرى بشرطه  
 المصلح روى وكذا الابن روى خلفه مادام روى الولد الذي هو خلفه عن النقصان لا يبرأ ولا يخرجه لا يبرأ  
 روى في المالكه لانها اما تحقق بغية عاقبة الناس وهي ليست بمرفوعة عند العاقبة وانما هي  
 رغبة بعض الخيال لظنهم ان الخصة كالحرث ولم ينفذ السبب في بلد المسائل لان سبب النقصان  
 القطع والجبر وسبب الزبائى الفاضل وسبب النقصان العلم وسبب الزبائى الغريم وقوله  
 ان ملكه لا يجبر ملكه قلنا نحن نسعى لمنع ظهور النقصان فلا يحتاج الى الجبر ومن غصب لعة  
 مني بها محملت عند الفاضل موصوفاً فملكها بالولادة ضمن الفاضل فممنه يوم علف ولا  
 ضمان عليه في الحرث وهذا عدل الى حصة المالكه وما لا لا ضمن في لعة الفاضل لان النقصان الجبر  
 لان الرق يرد مع الجبر ولكنها معينة بسبب الجبر وذلك لثبوت ضمان النقصان عليه

في ضمان المصلح او الجارية اذا جاز  
 في ضمان المصلح او الجارية اذا جاز  
 في ضمان المصلح او الجارية اذا جاز  
 في ضمان المصلح او الجارية اذا جاز

انه يبرأ برق الولد  
 في رواية لا يجبر  
 لان الولادة في الغالب  
 ليست بسبب طوت

المولود  
 لا يجبر  
 بالولد



والمشروع بقوله الجليل

وهذا كما بعد الرق سبب حركته في المالك وهو الولادة ولا سطر له حكم الرق ولا يصح الغاصب  
كما لو حثت عند الغاصب ثم رزها هلكت أو رزتها عند الغاصب ثم رزها هلكت  
فلكر وان لم يصح الغاصب لا نقصان عيب الزنا وكذا المبيعة إذا استعملها في المشتري  
ولم يعلم المشتري بالجيل فانتفى الولافة لم يرضع المشتري على البيع بالثمن بالاتفاق  
ان الرق لم يرضع ولا يرزق وهذا لان الرق اما يرضع له اكان مثل الرزق فان تحقق الرق سلك الرصد  
خرج من الصمان وترى لا يرزق وحده في جليل ليس سبب يفضي الى التلف والرق وصدر  
حاصل قد انقضى سبب الهلاك في حقها وكان الرق حين رزقته في ذلك سلكه الولافة طهر  
ان الرق يرضع صحتها وان انفصل به الهلاك ظهر له الرق لم يرضع وكانها هلكت عند الغاصب  
كما لو حثت عند الغاصب ثم رزها هلكت فقلت تلك كخبايه عند المالك او دفعت تلك كخبايه  
بان كاس الحياه خطأ فانه يرضع على الغاصب بقرينة ما كان له لم يرضع صلا كذا هذا  
الحق لانها لم ترضع بالغصب ولا اخذ ليعتد عند فساد الرق ضمان الاخذ وقصد الشرا فلو منع  
وليس سلم والوصف على البيع تسليم المبيع الى المشتري على الوجه الذي تناوله العقد وهو ان  
منعوق وقد وجد ذلك والتردد يمنع من الرق لان الرق عليه ليرق كذا قضاة ولم يوجد  
ولا يمنع صحة القبض والتسليم المستند ان الزنا وجب جلا لا قولنا غير جاري ولا مشكك وهذا  
بحسار سوط لا ثم لم يكن الهلاك فضاوا الى السبب الذي كان عند الغاصب كذا في المحققين  
كان الهلاك لم يكن بالسبب الذي كان عند الغاصب بل لضعف الطبيعة في دفع آثار المحققين  
المقاولين وذا لا يحصل باقول المحققين عند الغاصب هي غير موجبة لما كان بعد له الخمر فوجب  
انفصال الولد وانفصال الولد وجب لآم الولافة مما يحدث به يكون فضاوا الى السبب الاول  
والمساع لانهم بالغصب ولا خلاف عندنا الا ان نقض استعماله في غير العاصم وصورة  
عصا المساع لم يرضع عبدا ونحوه شرا ولا استعماله بقرعة على سبيل وهو ان لا يرضع  
لنفسه العبد بقرعة على سبيل وعند الشافعي رده له بقرعة في العاصم في العاصم  
او استعمالها وذاك ما لا يرضع لسان سكن الدار بحسب المثل وان عطلها لاسه عليه للشافعي  
بعد له ان المساع له مال منقوعه مضمونه بالقعود فكذلك الغصوب كالايمان وهذا لان المالك  
اسم لما هو غير فاضل في المصالح والمنافع بهذه الصفة ولهذا تعلق صدق والمشرع به  
الاتفاق بالمالك الاسرى لولا هذه في التجار وهي مبدلة بالمال والماذون او المالك كذا في الجاهل  
والملك ما كره ما كان باليسر والراعيان اما كانت امورا باعتبارها وتعلق بهما بالمنافع  
وهذا يترك بالية العين لفاقد الانتفاع به فاذا كانت لراعيان لولا اعتبار منافعها فلا ان

مخبر

الرق

فلان يكون المساع امورا لا يرضعها او لم يرضعها لان النجوم هي ان عرق العرق والمنافع عرق عند  
الساس وهذا يثبت كون الاعيان الاجلها الاسرى انما تقوم الاعيان فاستحقاق الرق لا يكون منقوعه  
نفسها ولا ان اعتياض المالك عن المنفعة صريح شرعا ولا اعتياض عما ليس بمقوم لا يجوز كالحجر صفة  
مستم ولما اقول لم يرضع وعلمنا من رضى عنها حكماء ولا يرضعون رده حر بالقيمة او صباعا للمفرد  
رعا الجارية مع عرقها ولم يوصا قمتة الخدم مع علمها ان المفرد كان مستخدمها ومع طلب المسمى  
بجميع حقه ولو كان ذلك واجبا له لما جلت لهما السكوت عن بيانها ولا ان المنافع حلت على ملك  
الغاصب فلا يكون مضمونه عليه لان الانسان لا يرضع طرفة وبهذا لا يحدت بغيره وكسبه  
وفي ذلك والكسب للحاسب لقوله علم كل الناس الحق بكسبه ولين ستمنا حدها على ملك المالك  
فلا يصور عصبها واسهلها كمالا كسب عليه ضمان العصب ولا استهلاك لانها ارض لا تنفع وما  
لا يرضع لاصور عصبه والافاء لان الافاء الشيء وغضبه انما يرضع في حاكم بقائه ولا لم يكن المنافع  
ما قد سعى اثارها وغضبه وانما ان يرضع عليها اثارها قبل الرق او في حال الرق او بعد  
الرق لا يجوز الاول لان الافاء لعدم نجاك ولا كمالا لانها ارض على الوجه رفيع فاذا  
قاربه منقوعه ومن لا خلاف ابطال الرق لا يمنع من الرق ولا الثالث لانها معدومة في ملك  
الحال ولا يصور اثارها لعدم ولين تصور عصبها ولا يمكن نصيبها لانها لو كانت مضمونة على  
الغاصب فاما ان يرضع بالمنافع وهو باطل ولم يقل به احد فان الحق المبنية على تقطيع الرصد  
ونور راجح اصله الا فيمنه منفعة لعل الخمر بالحق او بالايمان وهو باطل ايضا لانها لا تملك  
راعيان لان المنافع ارض لا تنفع وقتن والعين تنفع او قانا وبين سابق ومن لا يرضع معاوف  
عظيم وصمان العبد ولم ينفع في الممان بالنفس والرجاع وهذا الا فيمنه الجيد بالرق والنفذ بالدين  
وقال الله الشيء اربا ثبت القول وهي صيانة الشيء وادخاله للحاجة وذا لا يتصور فيها وكيف يكون  
منقوعه والنقوم السابق الوصو والاعل ولا يرضع لا يتصور فيما لا يرضع زمانين واما بتمسك النجوم  
للمنفعة شرعا عند وقوع العقد عليها باعتبار اقامة العين فقام المنفعة للقدور والحاجة  
المقاييس لان الرضا اثر في الحاجات والوصول والفضول جميعا فاما المالك بحسب الشرط مقابل لا يرضع  
وتحوز مع عدم صحة الفساقوف في شيء من ذلك لا يثبت بالعدول وكل قياس لا يقوم الا بوصف  
به يقع العرق من الرصد والفرع فهو باطل الا ان ما تنقص استعماله مضمون عليه لانه يرضع  
لغير العين فصل في عصب ما يقوم ولا خلاف للمسلم حرم الدم او خنزير صحت فيهما  
وان تلفها لمسلم لم يرضع وقال الشافعي رده له لا يرضعها الذي ايضا وعلى هذا الخلاف لعلها  
دمى على دمى وتوابعها ذمي فذمي فعندنا يرضع السع وعندنا لا يرضع كونه انما للسلم منقوع

واذا ذكر الاستحقاق والحق في حق  
النفعان واجبا في حق الرق  
بما لا يرضع لان النفعان لا يرضع  
انما عصب الاستحقاق لا يرضع  
في الرق



Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

تخلان ما اذ امر الملائكة  
بين ذميين لان  
الذي غير ممنوع  
عن ملكه الحسد  
وتلكها

عبدالله بن محمد بن عبد الله  
الدرعي

أو الخلد في الدباغ  
 في حق (النفوس) الأحرار  
 ورواها (النفوس) المحمودة  
 عليه هكذا قال  
 أو مطلق من  
 خلاف ما

الارواح الارواح للشيخ مصطفى







وذلك انما يصفه عندنا بالقول للمالك فيهما لان الظاهر شاهد له ولو لم نقل الغاصب  
بما هو عليه عندنا بالقول له ان كان وصح البراءة على خمس مائة دين فان ظهر وقته زائدة  
فلمالك لم يرد ما اقله ولا يرد عليه فاذا اختلفا في مقدار الغاصب كانا يتخيران في افض  
البيع والبيع العاقل وان شاء نقضه وان شاء اولى بقتنه فذهب الملك في المصون لمن عليه  
قوله الضمان وانما يستند الملك في المصون الى حصة الضمان فمما بين الغاصب والمصون منه لما  
في حق غيرهما فيقتصر على وقتها الضمان لا اذ ان الفصل بالاستناد حكم شرعي يمنع من الاقتصار  
والحق المسلوب بالعين يتطرق لقوات العين الا اذا فات العين الى بدل فيستدل الى بدله  
رجل اسره امة وقبضها فقبلت عند المشتري قبلا خطا ثم اقبلت في وقتها وانما استوفيت بتمام البدل  
المسحوق بالخيار لم يشأ فتمت البيع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع فقد السع لانه لم يملك  
ملكها مادام الضمان في وقت الغصب فتبين ان باع ملك نفسه وسلمت القيمة للمشتري لان القيمة كانت  
قبل الجنان وقت الغصب فقد صدرت الجنانية بعد ما صار في الغصب للمشتري ولا شيء الا وليا القبل  
فتعلق الجنان برفقتها وقد طرأ الحق بغيرها في وقت الجنان فان عاود من الاباق في وقتها وان  
ضمن المشتري بطول السع لان استحقاقه قديم لانه في المشتري كما استحقاقه عينا ما ودرع المشتري  
العملة الى اولى الجنان ثم رجع على المشتري بغيره لان القيمة الاولى استحققت عليه بسبب كان  
في ضمان المشتري ورجع المشتري بالقيمة على البائع كما استحقاقه المسحوق وان كانت الجارية عامدة  
في ضمان المشتري لغيرها المستحق ورجع الى اولى الجنان او فاضل في وقت المسحوق بالاقبل على البائع  
او المشتري لانه ورجع الزايد بخلافه فان رجع على البائع رجع البائع على المشتري ما ضمنه لان الجنان وادع  
حصلت في ضمانه وان رجع على المشتري لاربع المشتري على البائع لان الجنان حصلت في ذلك ولو  
جئت عمدا البائع فباعه وضمن المشتري البائع فذهب الضمان للمشتري ولكن البائع يقيم  
فقد لقى اولا الجنان لانه ملكها مادام الضمان في وقت الغصب فبان انها جنت في ملكه وعلقت  
الحامه برفقتها فاذا اعادها وسلمها صار متلفا فذهب القيمة وتم بغيره بخلاف اللقاة لان ملكها اياها لم يكن  
ظاهرا ووسا السع فلم يرد منه الاضمار وان ضمن المشتري المشتري والضرر القيمة وذهبها الى اولى  
الجنان ورجع على البائع بغيره لان المشتري لان تلك القيمة لم تخرجت عنه بسبب كان في  
ضمان البائع واليه كالبيع لانه رجع له على البائع ولو كان مكان الرهنة غصبه او ابله ورجع  
جنت عند الثاني ضمن انما شاء لان كل واحد منهما غاصب ورجع الضمان الى اولى الجنان ورجع  
نه على مضمته خاصة والموقع رجع لانه عاقل للموقع رجع عليه بالحقة من الضمان بسببه الموقع  
لا ونة الغصب على عكسه لان غاصب الغاصب ليس بعامل للغاصب ولا رجع عليه الغاصب

والغاصب صار مالكا مادام الضمان رجع على غاصبه بالحقة وضمان جنانه كانت يد غاصبه  
ولو عاود من الاباق في وقتها رجع الى اولى الجنان عليه ونة الغصب لغاصبه العام  
لان قولا الضمان على الكس والمملكة المصون انما يكون لمن كان قولا الضمان عليه الا ان اختلفت  
خاتمة رجع محرم من الاول وضمن الاول فثبتت عليه لانه ملك قوته فلا رجوع له على الثاني او عاود  
من الاباق من رجع من الاول على الثاني فسطر حق رجع له عند رجع على الاول والمهر من المتأخر  
كما لموقع في هذا الكونهما ايسر من حق العين والتعدي كالمذهب الذي يفيض نفسه ولو جنت عند  
الاول ان ضمنه المشتري رجع الضمان الى اولى الجنان ورجع به عليه ورجع الاول على الثاني الغصب  
بقعه وادع وان ضمن المشتري المشتري رجع الله فذهب الضمان الى اولى الجنان ثم رجع على  
الاول رجع له على البائع لوجود الجنان في يد الاول غصبه عدا قيمته الف فصار في يد الثاني العين  
فقبل رجع خطا ثم ان رجع خطا فذهب الغاصب فذهب الملك لم يضمن الغاصب الفاحا لا وادع  
الى اولى الجنان ثم رجع عليه بغيره لان البائع رجع الغاصب على عاقبة قاتل العبد بالقيمة في  
بائع يضمن لان بطلان القبل ورجع على البائع ولم يضر في بطلان القبل وادع البائع بطلان  
القاقلة البائع ورجع الى اولى الجنان ورجع على غاصبه بالف لان البائع كاسد لانه في يد الغاصب  
ملا رجع وكذا رجع البائع رجع ثلثه ولا رجع من رجع البائع كالكفيل بالمال بامر المكفول عنه ولو قبل  
غاصبه فكما امر الا انه لا رجع على عاقبته لانه ضمنه لان القاقلة لا تقبل عنه غصب عدا فاقب  
على مالكه لا رجع فذهب على غاصبه عدا الى يوسف لانه علمه الملك وكان له عليه مقرر  
رجع له رجع لانه ضمان الحق سبب فذهب عند الغاصب رجع عليه به كالدفع والفداء الجنان ولو  
غصب عبدا وادع فائق من يد واختار المال كغيره من الموقوع ملكه غاصبه لان قولا الضمان عليه  
مفسدا عاقبة ورجع الموقع على الغاصب بقوله الضمان بنفسه كالكفيل بالشر او اشر في فانه  
رجع على الموكل بالعين فقبله بغيره ولو عاود العبد من الاباق الى يد الموقع للموقع ان يحبس استغناء  
الضمان فلو هلك في ذلك قبل مضمته بملكه او في ذلك بغيره وان هلك بعد بملكه بالقيمة كالمشتري لغيره  
هلكه في يد الموكل بملكه حبيسه من الموكل فانه بملكه فانه وان هلك بعد حبيسه بملكه بالقيمة فله من المتأخر  
في هذا الموقع لان العين لانه في يده وانكر فوالله فذهبها رجع الضمان لانه ان  
كانت غصبا فهي كذالة المضمون وان كان بغيره فذهبها رجع الضمان لانه ان  
مكر حاك فلو اقام البعده وتداولت او اقبلت ضمن انما شاء ولا رنة لمن عليه قولا الضمان بخلافه  
تبيع انسان بغيره من الاصل جنت كانت لغيره الاصل لانه لا شيء على المتبرع وكان او فاضل رجع  
لما الكفيل فطالب فكان موقع بغيره لغيره لاصيل وذهب الطالب القيمة للاصيل وابرقه كادار

انما يصفه عندنا بالقول للمالك فيهما لان الظاهر شاهد له ولو لم نقل الغاصب  
بما هو عليه عندنا بالقول له ان كان وصح البراءة على خمس مائة دين فان ظهر وقته زائدة  
فلمالك لم يرد ما اقله ولا يرد عليه فاذا اختلفا في مقدار الغاصب كانا يتخيران في افض  
البيع والبيع العاقل وان شاء نقضه وان شاء اولى بقتنه فذهب الملك في المصون لمن عليه  
قوله الضمان وانما يستند الملك في المصون الى حصة الضمان فمما بين الغاصب والمصون منه لما  
في حق غيرهما فيقتصر على وقتها الضمان لا اذ ان الفصل بالاستناد حكم شرعي يمنع من الاقتصار  
والحق المسلوب بالعين يتطرق لقوات العين الا اذا فات العين الى بدل فيستدل الى بدله  
رجل اسره امة وقبضها فقبلت عند المشتري قبلا خطا ثم اقبلت في وقتها وانما استوفيت بتمام البدل  
المسحوق بالخيار لم يشأ فتمت البيع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع فقد السع لانه لم يملك  
ملكها مادام الضمان في وقت الغصب فتبين ان باع ملك نفسه وسلمت القيمة للمشتري لان القيمة كانت  
قبل الجنان وقت الغصب فقد صدرت الجنانية بعد ما صار في الغصب للمشتري ولا شيء الا وليا القبل  
فتعلق الجنان برفقتها وقد طرأ الحق بغيرها في وقت الجنان فان عاود من الاباق في وقتها وان  
ضمن المشتري بطول السع لان استحقاقه قديم لانه في المشتري كما استحقاقه عينا ما ودرع المشتري  
العملة الى اولى الجنان ثم رجع على المشتري بغيره لان القيمة الاولى استحققت عليه بسبب كان  
في ضمان المشتري ورجع المشتري بالقيمة على البائع كما استحقاقه المسحوق وان كانت الجارية عامدة  
في ضمان المشتري لغيرها المستحق ورجع الى اولى الجنان او فاضل في وقت المسحوق بالاقبل على البائع  
او المشتري لانه ورجع الزايد بخلافه فان رجع على البائع رجع البائع على المشتري ما ضمنه لان الجنان وادع  
حصلت في ضمانه وان رجع على المشتري لاربع المشتري على البائع لان الجنان حصلت في ذلك ولو  
جئت عمدا البائع فباعه وضمن المشتري البائع فذهب الضمان للمشتري ولكن البائع يقيم  
فقد لقى اولا الجنان لانه ملكها مادام الضمان في وقت الغصب فبان انها جنت في ملكه وعلقت  
الحامه برفقتها فاذا اعادها وسلمها صار متلفا فذهب القيمة وتم بغيره بخلاف اللقاة لان ملكها اياها لم يكن  
ظاهرا ووسا السع فلم يرد منه الاضمار وان ضمن المشتري المشتري والضرر القيمة وذهبها الى اولى  
الجنان ورجع على البائع بغيره لان المشتري لان تلك القيمة لم تخرجت عنه بسبب كان في  
ضمان البائع واليه كالبيع لانه رجع له على البائع ولو كان مكان الرهنة غصبه او ابله ورجع  
جنت عند الثاني ضمن انما شاء لان كل واحد منهما غاصب ورجع الضمان الى اولى الجنان ورجع  
نه على مضمته خاصة والموقع رجع لانه عاقل للموقع رجع عليه بالحقة من الضمان بسببه الموقع  
لا ونة الغصب على عكسه لان غاصب الغاصب ليس بعامل للغاصب ولا رجع عليه الغاصب

انما يصفه عندنا بالقول للمالك فيهما لان الظاهر شاهد له ولو لم نقل الغاصب  
بما هو عليه عندنا بالقول له ان كان وصح البراءة على خمس مائة دين فان ظهر وقته زائدة  
فلمالك لم يرد ما اقله ولا يرد عليه فاذا اختلفا في مقدار الغاصب كانا يتخيران في افض  
البيع والبيع العاقل وان شاء نقضه وان شاء اولى بقتنه فذهب الملك في المصون لمن عليه  
قوله الضمان وانما يستند الملك في المصون الى حصة الضمان فمما بين الغاصب والمصون منه لما  
في حق غيرهما فيقتصر على وقتها الضمان لا اذ ان الفصل بالاستناد حكم شرعي يمنع من الاقتصار  
والحق المسلوب بالعين يتطرق لقوات العين الا اذا فات العين الى بدل فيستدل الى بدله  
رجل اسره امة وقبضها فقبلت عند المشتري قبلا خطا ثم اقبلت في وقتها وانما استوفيت بتمام البدل  
المسحوق بالخيار لم يشأ فتمت البيع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع فقد السع لانه لم يملك  
ملكها مادام الضمان في وقت الغصب فتبين ان باع ملك نفسه وسلمت القيمة للمشتري لان القيمة كانت  
قبل الجنان وقت الغصب فقد صدرت الجنانية بعد ما صار في الغصب للمشتري ولا شيء الا وليا القبل  
فتعلق الجنان برفقتها وقد طرأ الحق بغيرها في وقت الجنان فان عاود من الاباق في وقتها وان  
ضمن المشتري بطول السع لان استحقاقه قديم لانه في المشتري كما استحقاقه عينا ما ودرع المشتري  
العملة الى اولى الجنان ثم رجع على المشتري بغيره لان القيمة الاولى استحققت عليه بسبب كان  
في ضمان المشتري ورجع المشتري بالقيمة على البائع كما استحقاقه المسحوق وان كانت الجارية عامدة  
في ضمان المشتري لغيرها المستحق ورجع الى اولى الجنان او فاضل في وقت المسحوق بالاقبل على البائع  
او المشتري لانه ورجع الزايد بخلافه فان رجع على البائع رجع البائع على المشتري ما ضمنه لان الجنان وادع  
حصلت في ضمانه وان رجع على المشتري لاربع المشتري على البائع لان الجنان حصلت في ذلك ولو  
جئت عمدا البائع فباعه وضمن المشتري البائع فذهب الضمان للمشتري ولكن البائع يقيم  
فقد لقى اولا الجنان لانه ملكها مادام الضمان في وقت الغصب فبان انها جنت في ملكه وعلقت  
الحامه برفقتها فاذا اعادها وسلمها صار متلفا فذهب القيمة وتم بغيره بخلاف اللقاة لان ملكها اياها لم يكن  
ظاهرا ووسا السع فلم يرد منه الاضمار وان ضمن المشتري المشتري والضرر القيمة وذهبها الى اولى  
الجنان ورجع على البائع بغيره لان المشتري لان تلك القيمة لم تخرجت عنه بسبب كان في  
ضمان البائع واليه كالبيع لانه رجع له على البائع ولو كان مكان الرهنة غصبه او ابله ورجع  
جنت عند الثاني ضمن انما شاء لان كل واحد منهما غاصب ورجع الضمان الى اولى الجنان ورجع  
نه على مضمته خاصة والموقع رجع لانه عاقل للموقع رجع عليه بالحقة من الضمان بسببه الموقع  
لا ونة الغصب على عكسه لان غاصب الغاصب ليس بعامل للغاصب ولا رجع عليه الغاصب







لا يأتى هذا من تلك الحوادث وقوله المعنى في الأصل ضد النقصه قلت احوال يكون الأصل موقولا فامكن ان يكون  
يعلم من على ان ضد النقصه ضد استحق عليه شرعا وما وجب شرعا وصار حقا عليه الأصل عليه الحق في  
صدا المشاي من ملك ما كرهه ضاه واما المدفوع ضد ليس بحق عليه شرعا واما البرهان من مدلول الطریق  
ملقوله عليهم العيرك الحق في الخياط والخلط الحق في الشفع فالعيرك يكون في نفس المسع والخلط في  
في حق المسع والشفع هو الجار ولأنه لما سلم سبب الاستحقاق الأصل وفي حق العيرك في  
نفس المسع احوال لوجود اتصال كل جزء من المسع بجزء من العيرك في الحقوق في حراحو الملك لذلك  
وحقوقه بمولد الجار وقوق السبب موجبة للترجيح ولأن الضد في حق العيرك ليس هو الجار ومثله لم يثبت  
النقصه وضد النقصه ان لم يصلح علم صالح مرجحا لان الرجحان ابدى ان لا يكون له على الاستحقاق وتلك لم  
للعيرك في العيرك والجار شفعه مع الخياط في الرقيبه فان سلم فالشفعة للعيرك في الطریق سكة  
فان سلم لفرعها الجار لما بينا والمراد بهذا الجار الملاصق وهو الذي على ظاهر الدليل المشعوه وبأنه بانه  
في سكة لفرعها وتصورته منزل من المسع وادعى يقوم في سكة غير نافذة وانما هذا العيرك ليس به الشفعة  
مسائل المنزل والعيرك في المنزل الحق بالشفعة فان سلم والعيرك في الدليل الحق بالشفعة حراحو السكة في السكة  
لاهم ايش قويا للشركة منهم في حق الدليل فان سلموا فاصل السكة الحق بالشفعة للعيرك في الطریق  
فان سلموا فاصل الملاصق وهو الذي على ظاهر هذا المنزل وبأنه وان في سكة لفرعها وقوا في يوسف  
لرفع وصور الشركة في الرقيبه لاسفحة لفرع سلموا واستوفى لانهم محجوبون به وجه ظاهر الدليل في السبب  
نابذ للكل الا ان العيرك مقدم واذا سلم كان لمن يليه لفرعهم في حق فرعا الا وهو مع غيرا المضاف  
في الشركة فانه لا يصح حقه بالابرا كانت الشركة لفرع المرض ولها قلنا سيف الجار لم يطلب الشفعة  
لها علم بالسع مع العيرك في هذا سلم الشركة تمكن في لفرع فان لم يطلب بعد علمه في سلم الشركة  
فلاحق له بعد ذلك في الشركة في المسع ولا يكون في بعض منها كما في منزل معين في الدليل او جلد معين  
منها وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا على الجار في بقية الدليل لان اتصاله اقوى ثم لا بد له من الشركة  
في الطریق او الشرع خاصة في سببها الشفعة فالطریق الخاص له لا يكون نافذا والشرع  
الخاص له يكون نهرا الاجمالي منه السفن ثم قيل ان رده (صفر الشفن وما تحكي فيه السفن في  
سكة عامة وهذا العيرك في صفة محمد صلى الله عليه وآله في يوسف بعد له الخاص له يكون نهرا الشفعة  
قرا فان اولادته او بناتان او ثلاثة وما زاد على ذلك فهو عام وان كان سكة غير نافذة في شفع  
منها سكة غير نافذة وهي مستطيل في بيعت ولز في الشفعة فلا يملكها الشفعة خاصة في بيع القليا  
لأنه لا شركة لهم فيها ولا حق المورث في شفعها في شفعها فانها باقية كانت كالموكة لاهلها وان شفع  
في القليا فلا يملكها العيرك لان الأصل الشفعة حق المورث فيها ولو كان هو اصغر الفضل فيه نهرا

في هذا اليوم  
 من شهر ربيع  
 الثاني سنة  
 ١٢٠٠ هـ  
 في هذا اليوم  
 من شهر ربيع  
 الثاني سنة  
 ١٢٠٠ هـ  
 في هذا اليوم  
 من شهر ربيع  
 الثاني سنة  
 ١٢٠٠ هـ

منه ثم ارفع فهو على مباس الطرق لما ساء وارضع الجذوع على الحايض والغربل في الخشب يكون على حائط الدار جائز وتأويلها كان له حق وضع الخشب على الحايض ثم فيلزم ملك شيئا من رقبه الحايض لانها اذا كان هكذا فحق الشغل لا غير فكان حارا لا شركا وكذا بوضع الجذوع لا يصير سر كذا الدار واما لو حار ملازق في السفعة عندنا على عدد الرؤوس ووزن مقدار من الانصبا واما الشايع وعلله هي على مقدار الانصبا ويسانده دليل من بلادة الصلح يصونها والفرق بينهما ولا فرق بينهما مباح صاحب النصف يصيبه وطلبه لغير الشفعة فحق الشفص المبيع منها عند الشايع ابلانا بقدر ملكها وان باع صاحب النصف حصص منها لثلاث باع صاحب النصف حصص منها ارباعا وعندنا بعض منها نصفان في الكل له ان السفعة من مرامق الملك لانها استحق بالملك وتجب لتكامل منفعة الملك فيكون على قدر الملك كالولد واللبن والقرح والربع والغاية في الملك المترك وتنتهي انهما استويا في سبب الاستحقاق وهو الاتصاف مستويان في الاستحقاق وهذا لان على الاستحقاق اصل الملك الاقل وللهذا الوبايع صاحب الكثير يصيبه كان لصاحب القليل ان يأخذ الكل بالشفعة في ملك كل جزء من المبيع على تامة الاستحقاق جميع المبيع بالشفعة وكثير الاتصاف يشعر بكثر العلم والقرح بقرح العلم لا بكثر العلم لان ما يصلح على ما يفرق لا يصلح مرجحا كما في كثر الشهوة وكثر الخرافات وكثير الاقبية وعند ظهور الرجع المرجوع مدفوع بالراجح وهذا لا يثبت صاحب القليل فيعرفنا انه لا ترجع في جانبه واللبن والثرمة ونحوها متولقة في العين فتولد قدر الملك لا بملك غير فلا تولد من ملك فكيف يحمل كالقرح واللبن والولد ولو اسقط بعضهم ثلثي الشايع في الكل على عدد سهمهم لان السبب كماله في حق كل واحد منهم والقصان للملك وقد زالت ولو كان البعض غايبا تقضى ما بين الحضور على عدوهم لانه لو لم يتبع لانتفع لطلب الغايبة وهو مشكوك فيه ولا يمنع من الاستيفاء للحضور مع تيقن حقهم وان قضى لخاصة الكل ثم حضرا فحق له بالنصف ولو حضر بالثلاثة وقضى له ثلث ما يدركه واحد رعايه للتسوية بينهم فلم يسلم الحاضر بعد باقضى له بالكل لا يأخذ القاصم الا النصف لان العاض لما قضى بالكل للحاضر قطع حق الغايبة عن النصف بخلاف ما قبل القضا والشفعة

وهو قوله يا بنى فلان  
المرءية فان  
اسمها الشفيع  
هناك يا عيسى الكرم  
النقوش كما كان له  
على جدار الوقت قد  
ارفع صلبا في  
الصفحة التي  
الصفحة التي  
الصفحة التي  
الصفحة التي  
الصفحة التي

٢٧٦

بعقد البيع اي بعد لانه سبب ما مر ان سببها للاتصال وهذا لان الشفعة اما تقع عند فسخ البيع  
 عن ملك الدلور والبيع يعرفها الا بالى لانه يكتفى بثبوت البيع في حقه ولهذا كان للشفيع ان يباذلا الشفعة  
 اي اقراره بالبيع بالبيع وان كذبه المسمى بثبوت البيع باقراره بالبيع وان لم يثبت ملك المسمى بالبيع كان  
 وتسقط بالاشهاد لانه لا بد من طلب المواشبه لان حق الشفعة ضعيف بطرأ الاعراض بالاعلى  
 الشفعة كحق العقار فلا بد من اثبات طلبه عند العارض ولا يمكن تركه ما بالاشهاد وملك بالاعلى

قوله بعد البيع هذه الضافه  
 باد الشرط لان البيع  
 الخطي مجموعها او  
 الجوار فالبيع شرطها  
 لا يثبت البيع شرطها  
 الاضافه فيكون هذه  
 الشرط الاضافه لما  
 صدق الفطر وحيث انما  
 لان الشفعة والاداء  
 الفطر وحيث انما  
 يكون المملوك او  
 وهو المملوك او  
 المملوك او  
 المملوك او  
 المملوك او







سأله الشرا عن احواله او بكل او بغيره فقص بها أعلم انه لا يعلم الشفع الى العاقبة فادعى الشرا  
وطالب الشفعة سال العاصم المدعى عليه وان ابرم ملكه الذي لشفع به ولا كلفه الواقعة البتة لان الد  
ظاهر محتمل فحمل له يكون بذلك غير ذلك والمحمل الاصل لم يكون حجة للظلم على الغير ومارفد  
والشرا عن ربه الله اسحق الشفعة بظاهر الملك باعتبار الد فلا يحتاج الى اقامة الدلة وهو رواد  
عمر الى يوسف بعد الدلة لان الملك الاصل ان ابرار الى شرا في يد انسان حل له ليس له الملك  
بناء على الدلة ويصح له سال العاصم المدعى قبل لم تثبت المدعى عليه موضع الدلة المسفوعة  
وحدودها انه يدعى بها حقا وصار كما لو ادعى رقبتهما ونتم لشروط القيد لان الدعوى اما ربه  
بعد اعلام المدعى والعاقبة بذكر الحدود فاذا ثبت ذلك سأل عن السبب الذي يدعى الشفعة الصلوا  
اسبابها علانية من انسان ليظهر له ما جعل سببا لم لا فان قال ايا شفعها بذكرى  
تلاصقها وتبين حدودها ايضا ثم دعوى لان وان عجز الشفع عن اقامة الدلة استغنى المشتري  
بالدلة ما تعلم انه مالكة للدلة التي يطلب الشفعة معناه يطلب الشفعة لانه حق وهذا لا ادعى عليه  
لعمد الوارد به من فادى الكر يستحق ما يحلف على العلم لانه لا خلاف على طة ولا غير فان بطل  
او اقام الشفع منه سبب ملكية الدلة الى شفعها وبينه الجول فبطل يسأل العاصم المدعى عليه  
صل اسمي لم لا فان اذكر الشرا قال للشفع اقم البتة لان الشفعة لا يجب الا بعد البيع وهو يكون  
بالحجج وان عجز عن اقامة الدلة استغنى المشتري بالدلة ما اشر به له الدلة او ماله ما استحق  
بذلك الدلة شفعة وهو الوجه الذي ذكره فالاول على السبب والثاني على الحاصل ومدمر بانه في الدلة  
وانما يحلف على التناث لانه يحلف على فعل نفسه وعلى ماله له احواله ومدمر له من سبب يحلف على  
الناس وتجويز المنازعة في الشفعة وان لم تخضر الشفعة الثمن الى مجلس العاقبة فاذا قضى  
العاصم بالشفعة لزمه بخضار الثمن وهذا ظاهر وادعى له وعجز محمد ربه الله انه لا يفتق حتى يحضر  
الشفع اليمن وهو رواد الحق عن ارجح فيه ربه الله لم يكون الشفع مغلبا فثبت مال  
المشتري وماله ما علم الاثني على مال لم يمسح وجه الطاهر له الثمن قبل القضا غير واجب عليه  
ملا حب لعضان وهذا لان الرضا للتسليم ولا يجب تسليمه قبل القضا واقا في العاقبة  
له بالشفعة قبل لعضار الثمن فله المشتري ان حبس الدلة عنه حتى يستوفي الثمن لانها نورا  
معه له البيع والمشتري ويصدق القضا ايضا بعد محمد ربه الله لانه وفيه في حصل محتمل فيه منقذ  
عليه الثمن فيجب عليه فله ان يرفع الثمن بعد ما قال له رفع الثمن اليه لا ينظر معقته عند محمد  
ربه الله لتلاصقها بالقضا وللشفع له في البيع لو كان المبيع في ذلك لان البيع بعد مستحقا  
عليه ولا وكانت الخصومة بانه قبل كما لا كره ولا يسمع العاقبة البتة حتى تخضر المشتري في نفسه

فيقتضيه البيع مشهرا منه ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العبد عليه لان الملك لم يرد الى البائع  
والسليم نردا اسحقا قهما جميعا والعاصم يرضى بها للشفيع فليست شرط حضورهما ولان العبد  
مدا البائع وجبا انفساخ البيع من البائع والمشتري وذا لا يتم الا بحضور المشتري فليست شرط حضورهما  
لذلك خلافا لما كان في الدار قد قبضت حيث لا يشرط حضور البائع لان حكم العقد في حق البائع  
قد ادى الى التسليم الى المشتري فصار هو كاضع اخر ثم قصه هذا الفسخ المذكور كرسع في حق البائع  
الى المشتري لانه لا يرد بالشفعة فان باخذ القبض المستحق بالعقد في حق المشتري وواجب  
انفساخ البيع كالموكل هو ملك البيع قبل القبض الا انه متى حصل البيع لان قول البائع المشتري بعد  
اجاب للبيع وقوله ملك لصاحبه الله فاما انفساخ البيع بالشفعة صار كان فذلك البيع انفساخ  
الشفيع بعد ان كان مضاعفا الى المشتري مستقصا البيع في حق البائع لانه لا يرد بالشفعة  
كما لا رجوع بها على انسان متقدم عليه غيره فاصابه فالتمس في نفسه لم يتبدل ولكن لا رسا والقوم  
على الاول قد انقطع بتخلل هذا التاخير وان يكون مقصودا بالرجوع فكذا انها تحل بالشفعة  
التي كان العقد من ابتدا وقع معه وما ارشاد الله العبد على المشتري بكونه كذا لانه  
من مدا البائع او من مدا المشتري لا تترتب حقوق العقد ترجع الى المالك والوكيل بالبراء خصم للشفيع  
فالم تسلم لان لا يرد بالشفعة من حقوق العقد وحقوق العبد ترجع الى العاقد والعاقد هو الوكيل  
الا ان تسلم الدار الى الموكل فيكون الموكل هو الخصم لانه لا يرد للوكيل ولا ملك وهذا لان الوكيل  
كالسابع من الموكل وتسلمه الى الموكل كتسليم السابع الى المشتري فنصير الخصومة معه وان تسلم  
توكان هو كالبائع والموكل كالمشتري لشرط حضورهما كما شرطت فقلت ان نائب الموكل وكان  
حضوره حضور الموكل في الخصومة قبل التسليم بخلاف السابع مع المشتري فانه لا يكتفي بحضور السابع  
حيث يحضر المشتري لان السابع ليس بنائب المشتري وكذا اذا كان السابع وكذا الغائب والشفيع  
لن يبايضا منه لانه كان في ذلك لانه عاقد وكذا اذا كان السابع وصيا لم يمت مما يجوز معه على ما سمي  
في موضعه لسا الله تعالى وللشفيع الرضا بخلاف الزوجة والعيب وان شرط المشتري البراء عنه على من  
لغنها منه لان لا يرد بالشفعة بمزلة الشرا فالتحلل بالشفعة الله فيثبت فيه الخيار ان كلمة الشرا ولا  
يسقط بشرط البراء من المشتري ولا بزوجته لان المشتري ليس بنائب المشتري فلا يعل شرطه ورويته  
في حقه فها في الاختلاف وان تنازع الشفع والمشتري في الثمن والدلالة مقبوضة  
والمن منقوض والقول للمشتري لان الشفع يدعي حق الاصل عند نقد الاول والمشتري ينكر  
القول للمنكر مع منعه والاثبات فان لانه لا يرد هنا والتعاقب في غير مورد النقص انما يكون  
لها ادعى كل واحد على الآخر فها والمشتري فها لا ادعى على الشفع شيئا لان المدعى هو الذي

سوار



لو ترك تركه والمختص هذه الصفه السفيه لا المشي وتوافقا الصفه والسفيه للسفيه عند  
 ان حصفه وحصلها الله وقال اولا سوف والشايع وهو ما بعد الصفه منه المشي لا ما ثبت  
 رايه الثمن والتمتع الزناك والتمتع من اولى بالعمل كالمواضع الساع والمشي او  
 الوكيل بالشرايع الموكل في فعله الثمن او المشي من العدة ومع المالك القديم من العدة  
 الماسور واواما السفيه وان منه الباع والوكيل والمشي من العدة او له ما فيها او ثاويرا  
 ولها انه لا خلاف من السفيه في حق الشفع الا ان له لو اشترى من غيره من بغيره مع  
 بالعين كان للسفيه له باخذها بما شئت بخلاف الباع مع المشي لان العمل باليقين من  
 غير ممكن بالعقد لا يتصور الا باقتضاها في الاول في حقها فصرنا الى الدرجة بالرياء ومنها  
 السفيه لا يظهر في حق الشفع واكثر اعتبار السفيه في حق فلا يصار الى الترخيص والوكيل  
 مع الموكل لها اختلافا بعد ان يبين سماعه عن محضرها الله ان السفيه عنه الموكل ولكن شتم  
 فلان العمل مع الموكل كالباع مع المشي ومنه العدة فيه واما المالك القديم مع المشي  
 من العدة فيعده في السير الكثير ان البينه منه المالك القديم قلنا ان نمنع ولكن قلنا  
 فبما في العمل باليقين غير ممكن في حق المالك القديم لان السراكت لا يصح الا باقتضاها  
 الاول وصرنا الى الدرجة بالرياء ولان هذه الصفه ملزمه وهذه المشي غير ملزمة والبيانات  
 للارام فترجى الملزم من البينتين وهذا لانها اقبلت هذه الصفه وجب على المشي اسلم  
 الدلشاه او اولى واذا قبلت هذه المشي لا يحسن على السفيه شيء ولكنه تختص من لم يخذ او  
 ترك وبه فارق هذه الباع مع المشي ومنه الوكيل مع الموكل لان كل واحد منهما ما كونه  
 من محض ما الزناك وفيه مع المشي من العدة نقول على هذه الطريقة السفيه منه المالك القديم  
 للامام له ومنه المشي غير ملزمة ولو اشترى المشي ثمن او ادعى الباع اقل منه ولم يرض  
 الباع الممنوع منها السفيه ساقا الباع وكان ذلك خطأ في المشي وذلك لان الثمن ان كان  
 كما قال الباع فطاهر وان كان اكثر كما قال المشي من خطا الممنوع في المشي والخطا للسفيه  
 خطا السفيه لما بين له الله تعالى ولو ادعى الباع اكثر مما قالوا وتراها واثما نكل طهر له  
 الثمن ما يقوله بل في فخذها السفيه بذلك لان النكول عن له ما قوله ما ادعيه صاحبه وان جلفا  
 في العاقبة العقد منها واصرها السفيه ما قال الباع لان في حق السع لا وجب بطلان حق السفيه  
 كما لو رقب عليه يعيب بقضا قاض وان كان قبض الثمن اخذها بقول المشي ان شاء ولم يفت  
 ان قول الباع لان حكم السع في حق الباع منى بوصول الثمن اليه فصار موكا حصة له فلا  
 خول له بعد في بيان فخذها الثمن وفي الاصل من السفيه والمشي تكون العدة للمشي

فقد رتبنا انه لا تناقض  
 بينهما يجعل في حق  
 الشفع كما ت  
 السر ايضاً بان  
 فله ان ياخذها  
 سارع

المشي وان كان بعد المغير طاهر فقال الباع بعث الدلشاه بالشفع وبمضت المغيرها  
 السفيه بالفلان اخبر عن الممنوع في حاله ولا ياتي البيان فتنه الحكم عليه وان والقبض الثمن  
 وهو الف فخذها السفيه يقول المشي لان له ما اقتربا شفعاً الثمن او اخبر عن البين فلم يفت  
 بيانه وقد خرج من البين وهذا فما لو خذ به السفيه واذا حط الباع عن المشي  
 بعض الممنوع سقط وكذا في السفيه خلافا للشايع بعد له وان حط كل الممنوع لم يسقط  
 السفيه وانما ما مر في النوع ان حط البعض يلحق باصل العدة عندنا ونحو المحطوط  
 عن ان يكون مناصفة الممنوع ما بقي من اخذها السفيه بذلك وعندنا لا يلحق ولو كان السفيه  
 اخذها بالالف ثم حط الباع عن المشي في تسع مائة فانه سقط ذلك عن السفيه ايضا حتى  
 يرجع بذلك العدة على المشي لان ظاهره انه اخذ منه فوق حقه بخلاف حط الكل لانه لا  
 يلحق باصل العدة لانه حصة العقد لا الثمن وان راى المشي الباع في الثمن لم يلزم بالرياء  
 الشفع لانه اسحق اخذها بالثمن من اول قبل الزناك والمشي لا يملك اسطار الحق بالابتداء  
 فلا يملك بغيره ايضا ونظير الزناك اذا جازها العقد بالثمن الاول لم يلزم الشفع كان  
 له ان اخذها بالثمن الاول ومن اشترى جازا بغيره اخذها السفيه بغيره العرض عندنا وهاك  
 لعل المدعيه ياخذها بغيره الدلشاه فاعا للضرر المشي بوصول قيمة ملك اليه وليس السفيه  
 يتملك مثل ما تملك به المشي والممثل نوعان كامل وهو الممثل صورة وصفه وقصده وهو  
 الممثل وصفه فان اشترى بها ممتلك او موزون اخذها بغيره بغيره على المثل الكامل لانها من  
 ذولت الاشياء وان اشترى بها عرض اخذها بغيره العرض المجمع والمثل الكامل لانه من  
 ذولت القيم وليس كان شيء الشيء بالقيمة فهو في حاله البقا فصار كما لو استحق احد العدلين  
 وتقدم قيمة العرض وقت الشرا الا وقت المزد وان باع عقارا بعقار اخذ كل سفيه كل  
 واحد منهما بغيره الا لانه ذولت القيم والعدلين المتقار من ذولت الاشياء والارباب  
 وازا من موطر ممل السفيه الخناوله شالها بغيره حاك وان شاع به بغيره لا يلزم  
 باخذها وليس له ان ياخذها في الحاك ثمن موطر وهاك رفر والشايع وما لكر بغيره لعل ذلك  
 لان للسفيه حق الاخذ بالتمتع بالي ملكه المشي بصفته كما لو اشترى بالالف زبوت لا يلزم  
 صفه للدين تعال من موطر ومن حاك وليس ان الساحب ثبت شرط لا يقضي العقد  
 والاسطحة ما في السفيه والباع او المشي ولا يسقط حق الشفع كالحيار والرضاء في  
 حق المشي لا يكون رضاء في حق الشفع لتفاوت الناس في الملك ولا يلزم ليس بصف  
 للممنوع لان الثمن الباع والمزاج حق المشي على الباع فكيف يكون صفه للثمن وصار

اذا باع المثل الذي هو من  
 ذولت الاشياء كالخيل والشيء كان  
 موكا خذ السفيه مثله بالقيمة











فلو ان المال ليس بمثل المستحق بعقد النكاح الا صوة ولا مفع ولم يصح فمئة له لان قيمة الشيء  
 ما يعوم معاملة الاقارب والى المعنى الخاص وهذا المعنى لا يتحقق من المال ومن المستحق بعقد  
 النكاح عدله الشرع جعل ملك البكاح مضمونا بالمهر امانة للخط واعظاما للقدرة وصونا لهذا العقد  
 عن التهمة بالاباحة على ما قررناه في النكاح فظهر تقوية حق هذا المعنى خاصة على خلاف القياس  
 لمكان الضرر ولا يظهر معنى السقوط في حق الشفيع وكذا المنافع للشفيع بما هو عندنا وله الا  
 تضمير الفضيحة والى خلاف على ما مر في الغصب واما يظهر نفوذها في العقد للضرر ولا يظهر في  
 غيره وكذا الدم والعنف غير منقوض لان حمة الشيء ما يقوم مقام غيره في المعنى الخاص المطلوب  
 وهو عدم فسادها واما وصية الدم صيانة للدم والهدية والاعتناء لآلة المأل واما سقاطها فانه  
 يقوم المال مقامه ولو تزوجها فغيره من قيمتها ولو لم يكن فيها شفيع لانه تعيين للملك  
 وهو مقابل بالبضع بخلاف الوارثاها من غيرها او بالمسعى واما لان البيع مساو له مال ساكن فليس  
 على لفظ البيع فلهذا على انه ملكها الدار عوضا عن مهر المثل او المسعى فكان هذا مساو له مال ساكن  
 ولا شفيع فمالها صالح عرج دارا نكاحا او سكوت لانه ينكر مساو له المال بالمال ورغم انه بقي على عدم  
 ملك واما بذل المال اقتداء له من وقطع الشفيع وان صالح عنها باقراره او صالح عليها باقراره او  
 سكوت دارا نكاحا وجبت الشفعة له في الاول ولو صح جباؤه المال بالمال لانه اعترف بالملك للمدعي  
 واما استغنى بالصلح واما في غيره فلانه لغيرها عوضا عن حقه في زعمه لانه لم يكن حصة والمهر مؤلف  
 من حقه لانه كان من حصة فانه لغيره حقه فلا يكون معاوضة وقد مر في الصلح ولا شفيع في حصة  
 لانها ليست معاوضة ما كان وصية كالا يشاء لان تكون عوضا عن شرط لان بيع اشياء ولكن  
 بشرط التقابض وعدم الشايع في الموهوب وعوضه للذهبية ابتداء لما مر في البينة وان لم يكن عوض  
 مشروطا في العقد فلا شفعة فيها خلافا لما ذكره السيد له صار معاوضة فاشبه البيع وليس  
 ان العوض لا يمكن مشروطا في العقد لم يكن معاوضة بل البينة تنجز والعوض تنجز ولا شفيع  
 في التبرعات واعتناء الرجوع لمكان التعويض لا الصبر ورتبا بينا ومن باع بشرط الخيار فلا شفيع  
 للشفيع لان خيار البائع منعه خروج البيع عن ملكه وبما حق البائع يمنع ثبوت حق الشفيع فبقاء  
 ملكه اولى فان اسقط اختياره وجبت الشفعة لمرور المانع عن طرحه عن ملكه وصار كان البيع وقع  
 لازما به اصله وبكلمة ان طلب الشفعين بشرط عند البيع ام عند سقوط الخيار وارجح لانه بشرط  
 عند سقوط الخيار لان البيع انما صار سببا لان الحكم حاسدا ولان حق الشفعة يسب على انقطاع  
 حق البائع وحقه اما سقط عند ومن لم يمتد الى شرط الخيار وجبت الشفعة لاعتدال لكون  
 ومعهدها فلانه صار مالا كالدل ولا عند فخرج الدار عن ملك البائع وحق الشفعة بعقد اسطاء

اعطاه حق البيع المبرور للمشتري في اداء الثمن بالبيع بالسع وانما المسمى في الشفعة  
 فان اذها الشفعة والبيع في الثلاث حدود وجب البيع لان المشتري جبر في الرض ولا خيار للشفعة  
 لان خيار الشرط كاسم لا اسم الامن شرط له والشرط للمشتري حول الشفعة وان بيعت دار  
 الى خنثيها والخيار لا يحد ما يملك له الخيار الاخذ بالشفعة وان كان الخيار للبايع ولان الملك  
 في الدار عند هذا البيع للبايع فاذا اذها بالشفعة فهذا نقض منه البيع وكذا اذا كان الخيار للمشتري  
 فان له الشفعة وانما عدهما وطامره وكذا عند انذاره صار له حقها مع خياره وذلك في ثبوت حق  
 كالمال ومن اذها بعت دار خنثيها فان قيل لما كان من لم يميز به حصة له الله لا الملك  
 في ملك الخيار واسمها في الشفعة باعتبار الملك وهذا لا ينافي المستاجر والمستعير فكيف يملك  
 للمشتري الشفعة في هذه قلت ان المشتري صار له حق بالتصرف فيها باعتبار ان تحقق الفرض  
 التوجه الى الدفع عن نفسه وصار كالمطابق في ذلك جوبه في عدم مخرجه باختيار الشرط وان اذها  
 بالشفعة كان هذا مخرجه لبيع بغير دليل الرضا بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرها حيث لا يطر  
 خياره باخذ ما بيع كخيارها بالشفعة لان اذها اياها بالشفعة وذلك على اسقاط خياره والصرح  
 باسقاط خيار الشرط صح في المشتري وباسقاط خيار الرض باطل فقل ان يذها فكذا الدار وهو  
 يرض بالشفعة فله ان يرض بغير دفع الدار والى له ان يذها دون البايع لان اذها بتملكها الآن فلا يصح  
 ما جاز الدار الا في حق العقد ومن اشاع دارا فاسدا فعلا شفعة فيها لا قبل القبض  
 علما ملك البيع فيها ولا بعد القبض ولا احتمال الفسخ لان كل واحد من المتبايعين تسبيل في نقضه  
 والنقض متى تحقق فانه يرض في اثبات الشفعة اسقاط حق الفسخ وفيه تقرير الفساد فلا يجوز  
 لاوضافه الى الساوق بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري في البيع الصحيح لما مر انه صار له حق  
 تصرفا ههنا فبيع في التصرف فان سقط حق البيع في الفسخ بان باع المشتري ورض وحيث  
 الشفعة لان اقتناع حق الشفعة اما كان ثبوت حق الفسخ فاذا سقط حق الفسخ وحيث الشفعة  
 كما لو كان خيار البايع فسقط الخيار وللبيع له واحد بالبيع اليك بالثمن المذكور او بعض  
 البيع اليك وما خذ بالبيع مراراً فتمت له ان يقع سبيلان فله ان يذها ما يراها فان اذها بتملكها  
 بالثمن لان السر اليك صح وقد يملك للمشتري بالقبض وان اذها بالاول فله ان يذها بالثمن لان البيع في البيع  
 الفاسد ومضمون بالثمن فان قيل لما انقض البيع اليك يجب ان يرض في البيع في  
 بالاسم ولا وجه لاسم للشفعة قلت ان شفاض البيع اليك مع صحته حق البيع  
 مقبوض اليك بالشفعة فلا يجوز ان يكون مبطلا حق الشفعة لهذا النوع على موضوعه بالنقض  
 فان يرض فيها سقط حق البيع في الاسم ولا وجه على المشتري في هذا وجه للشفعة







العاصم قبل نقله من وقفه لاسطر الشفعة له ان هذا حق فحقه في الشرع وهو رغبة  
 كالعصا من حق الراد بالبيع ولو كان حق التملك وهو والله التملك وهو الاستيلاء  
 مؤيد صاحب الولاء فكيف يوزن عنه بخلاف القصاص لان من عليه القصاص صار كالمالك  
 لمن له القصاص من جهة بيعه واعتباطه منه والعين المملوكة من بعد موته للمالك بما له الدليل فلم  
 يهرم مملوكه للشفعة وبهذا لم يهرم باعتباطه ولا يملكها الا للمالك العاصم او لغيره القاصدين للجواب  
 عن حق الرد بالعيب من جهة ما صار الشرط فيها نظيره وان ما في الشفعة لم يطل شفعته لان  
 المستحق باق وبموت المستحق عليه لم يفسد سبب استحقاق بخلاف موت الشفعين فان السبب  
 الذي كان باقية الشفعة من موت موته وهو ملكه وقيام السبب الى وقت لا يضر شرط وهذا النوع  
 ملكه فلا ان يخلو للشفعة لم يكن له ان يخلو للشفعة فكذا اذا زال موته والناظر لا يورث جوار  
 او شركه حاشا له بعد البيع فلا يستحق به الشفعة ولم يشفع في حق المشتري ووصيته لان حق الشفعين  
 فمقتضى على حق المشتري ان يكون مقتضا على من تلقاه من قبل وهو الغريم والموصي له وان باعها  
 العاصم او الوصي في حق الميت فله الشفعة ان يطل السبع وادخلها بالشفعة كما لو باعها للميت  
 في حياته وهذا لان سعة تضمن ابطال حقه فلا يكون سبيل منه وكذا لو اوصى المشتري فيها  
 بوصيته لغيرها الشفعين وبطلت الوصية كما لو تبرع بها في حياته وصيته بالشفعة وان التي  
 يشفع بها بعد شرائه المشتري قبل لم ينفذ له بالشفعة وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفعته لان  
 الاستحقاق بالجولة او الفكرة وقد زال قبل التملك بخلاف ما لو باع الشفعين وان على انه الخيار  
 بعد شرائه المشتري وان يكون على سعة لان الملك لم يزل في سبب وهو ان تصار ملكه ولو  
 سلم الشفعة الشفعة بغير البيع وهو لا يعلم بالشر فليس له جازي سوا كان المشتري حاضرا  
 او غائبا لانه اسقاط ولا يوقف على العلم كالطلاق ولا ابراع الدين وهذا لا يرد بالرد ولا  
 اسوقف على قبول المشتري وفيه ما ان باع بعضه وان شايها فلم الشفعة سائت لانه يجوز  
 ان يحق اشترا هذا القدر او لي لم ينع وكذا لو باعهم مقسوما وذلك لا يليق بالمبيعة لان  
 الجوار قائم وان كان مما يلي الدار المبيعة بطلت الشفعة لزوال الجوار واذا كان السفلى  
 لرجل وعلوه لغيره بعت دار بينهما فالشفعة لهما لانها جازية فان اهدت قبل  
 اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفلى عبدان يوسف بعد له لعام والسوق به الشفعة  
 وهو الراض ولا شفعة لصاحب العلو لزال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد بن ابي  
 الشفعة لهما لان حقه قائم ايضا فانه بين العلو لهما نصيبا من السفلى سقيا وله لم ينفذ  
 السفلى شفعه بم من علوه العلو يمنع صاحب السفلى من الانتفاع به حتى يعطيه حقه وعلى

في حق المشتري ان يكون مقتضا على من تلقاه من قبل وهو الغريم والموصي له وان باعها العاصم او الوصي في حق الميت فله الشفعة ان يطل السبع وادخلها بالشفعة كما لو باعها للميت في حياته وهذا لان سعة تضمن ابطال حقه فلا يكون سبيل منه وكذا لو اوصى المشتري فيها بوصيته لغيرها الشفعين وبطلت الوصية كما لو تبرع بها في حياته وصيته بالشفعة وان التي يشفع بها بعد شرائه المشتري قبل لم ينفذ له بالشفعة وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفعته لان الاستحقاق بالجولة او الفكرة وقد زال قبل التملك بخلاف ما لو باع الشفعين وان على انه الخيار بعد شرائه المشتري وان يكون على سعة لان الملك لم يزل في سبب وهو ان تصار ملكه ولو سلم الشفعة الشفعة بغير البيع وهو لا يعلم بالشر فليس له جازي سوا كان المشتري حاضرا او غائبا لانه اسقاط ولا يوقف على العلم كالطلاق ولا ابراع الدين وهذا لا يرد بالرد ولا اسوقف على قبول المشتري وفيه ما ان باع بعضه وان شايها فلم الشفعة سائت لانه يجوز ان يحق اشترا هذا القدر او لي لم ينع وكذا لو باعهم مقسوما وذلك لا يليق بالمبيعة لان الجوار قائم وان كان مما يلي الدار المبيعة بطلت الشفعة لزوال الجوار واذا كان السفلى لرجل وعلوه لغيره بعت دار بينهما فالشفعة لهما لانها جازية فان اهدت قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفلى عبدان يوسف بعد له لعام والسوق به الشفعة وهو الراض ولا شفعة لصاحب العلو لزال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد بن ابي الشفعة لهما لان حقه قائم ايضا فانه بين العلو لهما نصيبا من السفلى سقيا وله لم ينفذ السفلى شفعه بم من علوه العلو يمنع صاحب السفلى من الانتفاع به حتى يعطيه حقه وعلى

في حق المشتري ان يكون مقتضا على من تلقاه من قبل وهو الغريم والموصي له وان باعها العاصم او الوصي في حق الميت فله الشفعة ان يطل السبع وادخلها بالشفعة كما لو باعها للميت في حياته وهذا لان سعة تضمن ابطال حقه فلا يكون سبيل منه وكذا لو اوصى المشتري فيها بوصيته لغيرها الشفعين وبطلت الوصية كما لو تبرع بها في حياته وصيته بالشفعة وان التي يشفع بها بعد شرائه المشتري قبل لم ينفذ له بالشفعة وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفعته لان الاستحقاق بالجولة او الفكرة وقد زال قبل التملك بخلاف ما لو باع الشفعين وان على انه الخيار بعد شرائه المشتري وان يكون على سعة لان الملك لم يزل في سبب وهو ان تصار ملكه ولو سلم الشفعة الشفعة بغير البيع وهو لا يعلم بالشر فليس له جازي سوا كان المشتري حاضرا او غائبا لانه اسقاط ولا يوقف على العلم كالطلاق ولا ابراع الدين وهذا لا يرد بالرد ولا اسوقف على قبول المشتري وفيه ما ان باع بعضه وان شايها فلم الشفعة سائت لانه يجوز ان يحق اشترا هذا القدر او لي لم ينع وكذا لو باعهم مقسوما وذلك لا يليق بالمبيعة لان الجوار قائم وان كان مما يلي الدار المبيعة بطلت الشفعة لزوال الجوار واذا كان السفلى لرجل وعلوه لغيره بعت دار بينهما فالشفعة لهما لانها جازية فان اهدت قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفلى عبدان يوسف بعد له لعام والسوق به الشفعة وهو الراض ولا شفعة لصاحب العلو لزال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد بن ابي الشفعة لهما لان حقه قائم ايضا فانه بين العلو لهما نصيبا من السفلى سقيا وله لم ينفذ السفلى شفعه بم من علوه العلو يمنع صاحب السفلى من الانتفاع به حتى يعطيه حقه وعلى

وعلى هذا الخلاف اذا اهدم العلو ثم باع صاحب السفلى سقيا فلا شفعة لصاحب العلو  
 عبدان يوسف خلافا لمحمد بن ابي الله ولا شفعة للبايع فكيف كان او اصيل لان ارض  
 بالشفعة يكون سعيه في نقض ما تم به وهو الملك واليد للمشتري وسعيه بالسان في نقض ما تم  
 به من روجه ولانه لو سلمه حق الشفعة لا يمنع من تسليمها الى المشتري بعد التزم ولكن بال عقد  
 لكن حق الشفعين مقدما وكذا لا شفعة لمن يبيع له وهو الموكل لان تمام البيع به فانه لو اوكلم  
 لما جاز بيعه وكذا لو سطر البائع الخيار لثالث وهو شفعين واما جاز البيع فلا شفعة له لان تمام  
 البيع باجازه وكان كالبايع وكذا من ضمن الدار على البائع وهو شفعين ولا شفعة له لانه تقرب  
 للبيع وكان كالبايع ومن اشاع دارا او اشيع له او اجاز فله الشفعة لان الشفعة ما يتطرق  
 باظهار البيع الرجعي عن الدار لا باظهار الرغبة فيها والشر لا يظهر الرغبة في المشتري ولا يكون  
 اسطالا للشفعة واما بايع الشفعين انها سعت بالف درهم فسلم بم علم انها سعت باقلا او حفظه  
 او شفعه منها الف او اكثر فسلمه باطلا وله الشفعة ولا يصل فيه ان الغرض في الشفعة  
 يختلف باختلاف مداراهم وحسنه والمشتري واذا سلم على بعض الوصوم ثم تبين خلافه بعت  
 الشفعة بحالها لان التسليم لم يوصد على الوصو الذي لا شفعة بيبا له الف درهم لانه لم يوصد  
 بالف درهم وسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم صحيح لانه انما سلم لا اشتراكا لغيره فاذا  
 كان اكثر ثم وكل كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت باقلا او حفظه او شفعه منها الف  
 او اكثر فهو على شفعه لان التسليم عند كثر الثمن لا يزل على تسليمه عند القليل وكذا التسليم في  
 لغير الجنس لا يكون تسليمه في ارضه من اسئل عليه لهما لهما ما وتعد عليه لغيره وكذا اكل  
 مكل او موروث او عدي فحقه في خلاف ما قاله اعلم انها بيعت بغير ثمن الف او اكثر فانه  
 سلم لانه اياها قد ثمنه وكل الشئ درهم او دينار ولو علم انها بيعت بدينار فتمتها الف او اكثر  
 صحيح التسليم وبطلت الشفعة وان كان باقلا فهو على شفعته وقاله لغيره لانه الشفعة  
 الوصفي لان الدار والدار جرتان مختلفتان بليل حل التفاضل ولو انهما كانا لجنس  
 المختلف في حق الثمنه وكذا في ثمنه ولذا في ثمنه الزكوة وقد مر به باسم البيع الناصر ولو  
 اخبر ان المشتري زيد وسلم الشفعة بم علم انه عمر وهو على شفعته لتفاوت الناس في الجوار  
 فالرضا بجواره هذا لا يكون رضا بجواره ولو تبين له المشتري زيد وعمر فله ان يخذ نصيب عمر  
 لان التسليم لم يوصد حقه ولو بلغه شرائ نصف الدار فسلم بم من انما اشترى المجمع فله الشفعة  
 ولو اظهر شرائ الكل فسلم بم ظهر شرائ النصف ولا شفعة له وهذا هو المشهور في الرواية والوقت  
 انه لا سلم في النصف فقد تخافى عن ضم الشفعة فاذا عين انه لا شركة في حقه فاما ان سلم الكل  
 ان العين دون درهم فانما يبيع

في حق المشتري ان يكون مقتضا على من تلقاه من قبل وهو الغريم والموصي له وان باعها العاصم او الوصي في حق الميت فله الشفعة ان يطل السبع وادخلها بالشفعة كما لو باعها للميت في حياته وهذا لان سعة تضمن ابطال حقه فلا يكون سبيل منه وكذا لو اوصى المشتري فيها بوصيته لغيرها الشفعين وبطلت الوصية كما لو تبرع بها في حياته وصيته بالشفعة وان التي يشفع بها بعد شرائه المشتري قبل لم ينفذ له بالشفعة وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفعته لان الاستحقاق بالجولة او الفكرة وقد زال قبل التملك بخلاف ما لو باع الشفعين وان على انه الخيار بعد شرائه المشتري وان يكون على سعة لان الملك لم يزل في سبب وهو ان تصار ملكه ولو سلم الشفعة الشفعة بغير البيع وهو لا يعلم بالشر فليس له جازي سوا كان المشتري حاضرا او غائبا لانه اسقاط ولا يوقف على العلم كالطلاق ولا ابراع الدين وهذا لا يرد بالرد ولا اسوقف على قبول المشتري وفيه ما ان باع بعضه وان شايها فلم الشفعة سائت لانه يجوز ان يحق اشترا هذا القدر او لي لم ينع وكذا لو باعهم مقسوما وذلك لا يليق بالمبيعة لان الجوار قائم وان كان مما يلي الدار المبيعة بطلت الشفعة لزوال الجوار واذا كان السفلى لرجل وعلوه لغيره بعت دار بينهما فالشفعة لهما لانها جازية فان اهدت قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفلى عبدان يوسف بعد له لعام والسوق به الشفعة وهو الراض ولا شفعة لصاحب العلو لزال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد بن ابي الشفعة لهما لان حقه قائم ايضا فانه بين العلو لهما نصيبا من السفلى سقيا وله لم ينفذ السفلى شفعه بم من علوه العلو يمنع صاحب السفلى من الانتفاع به حتى يعطيه حقه وعلى

في حق المشتري ان يكون مقتضا على من تلقاه من قبل وهو الغريم والموصي له وان باعها العاصم او الوصي في حق الميت فله الشفعة ان يطل السبع وادخلها بالشفعة كما لو باعها للميت في حياته وهذا لان سعة تضمن ابطال حقه فلا يكون سبيل منه وكذا لو اوصى المشتري فيها بوصيته لغيرها الشفعين وبطلت الوصية كما لو تبرع بها في حياته وصيته بالشفعة وان التي يشفع بها بعد شرائه المشتري قبل لم ينفذ له بالشفعة وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفعته لان الاستحقاق بالجولة او الفكرة وقد زال قبل التملك بخلاف ما لو باع الشفعين وان على انه الخيار بعد شرائه المشتري وان يكون على سعة لان الملك لم يزل في سبب وهو ان تصار ملكه ولو سلم الشفعة الشفعة بغير البيع وهو لا يعلم بالشر فليس له جازي سوا كان المشتري حاضرا او غائبا لانه اسقاط ولا يوقف على العلم كالطلاق ولا ابراع الدين وهذا لا يرد بالرد ولا اسوقف على قبول المشتري وفيه ما ان باع بعضه وان شايها فلم الشفعة سائت لانه يجوز ان يحق اشترا هذا القدر او لي لم ينع وكذا لو باعهم مقسوما وذلك لا يليق بالمبيعة لان الجوار قائم وان كان مما يلي الدار المبيعة بطلت الشفعة لزوال الجوار واذا كان السفلى لرجل وعلوه لغيره بعت دار بينهما فالشفعة لهما لانها جازية فان اهدت قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفلى عبدان يوسف بعد له لعام والسوق به الشفعة وهو الراض ولا شفعة لصاحب العلو لزال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد بن ابي الشفعة لهما لان حقه قائم ايضا فانه بين العلو لهما نصيبا من السفلى سقيا وله لم ينفذ السفلى شفعه بم من علوه العلو يمنع صاحب السفلى من الانتفاع به حتى يعطيه حقه وعلى

في حق المشتري ان يكون مقتضا على من تلقاه من قبل وهو الغريم والموصي له وان باعها العاصم او الوصي في حق الميت فله الشفعة ان يطل السبع وادخلها بالشفعة كما لو باعها للميت في حياته وهذا لان سعة تضمن ابطال حقه فلا يكون سبيل منه وكذا لو اوصى المشتري فيها بوصيته لغيرها الشفعين وبطلت الوصية كما لو تبرع بها في حياته وصيته بالشفعة وان التي يشفع بها بعد شرائه المشتري قبل لم ينفذ له بالشفعة وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفعته لان الاستحقاق بالجولة او الفكرة وقد زال قبل التملك بخلاف ما لو باع الشفعين وان على انه الخيار بعد شرائه المشتري وان يكون على سعة لان الملك لم يزل في سبب وهو ان تصار ملكه ولو سلم الشفعة الشفعة بغير البيع وهو لا يعلم بالشر فليس له جازي سوا كان المشتري حاضرا او غائبا لانه اسقاط ولا يوقف على العلم كالطلاق ولا ابراع الدين وهذا لا يرد بالرد ولا اسوقف على قبول المشتري وفيه ما ان باع بعضه وان شايها فلم الشفعة سائت لانه يجوز ان يحق اشترا هذا القدر او لي لم ينع وكذا لو باعهم مقسوما وذلك لا يليق بالمبيعة لان الجوار قائم وان كان مما يلي الدار المبيعة بطلت الشفعة لزوال الجوار واذا كان السفلى لرجل وعلوه لغيره بعت دار بينهما فالشفعة لهما لانها جازية فان اهدت قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفلى عبدان يوسف بعد له لعام والسوق به الشفعة وهو الراض ولا شفعة لصاحب العلو لزال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد بن ابي الشفعة لهما لان حقه قائم ايضا فانه بين العلو لهما نصيبا من السفلى سقيا وله لم ينفذ السفلى شفعه بم من علوه العلو يمنع صاحب السفلى من الانتفاع به حتى يعطيه حقه وعلى







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and titles.







هذا هو الحق في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

ان البيع اخذ النصف بحق سابق على الهبة فكان الشروع مقارنا للهبة وسقط  
الهبة بخلاف رجوع الواهب في النصف بخلاف ما اذا قبضت الهبة في المثلين لم يورثه  
ان وقعت الهبة في المرض حيث لا سطر الهبة في الباء لانه شيوخ طارئ رجل سمس  
بالدله لرجل فودت سعادته ثم اشترىها الشاهد ولها سقمه فسقمها الحق من المقر له لان  
المقر له ايا ما خذ حكم اقله المقر وهو المشتري والشفعة مقدم عليه فكذلك ما من يقوم مقامه  
فان لم يكن لها شفعة ولكن المشتري اشترىها رجل امن بذلك فالدار للامر وذلك المقر له  
لان المقر له ملك الدله فكيف يملك المقر له من حيث جاز ان اشترىها له نفسه والسقم عائد للمقر له  
ان ياخذ الدار فاذا اشترى من المقر له ثانيا قبل ان يحضر الشفعة وان حضر الشفعة هو المخار  
ان ساقطه بالشر الاول وان شاقطه بالشر الثاني ولو اشترى الدله بغيره في ذلك المدة  
اسمى الشاهد من ذلك الرجل بخير الشفعة فان اشترىها بالبيع الاول سقط البيع الثاني ورجع  
الشاهد بالثمن على بايعه عسى امير فاستقره رجل من العدة واقرانه كان ملكا ثم فوجئ  
المعروف ياخذ نفقه ولا يضمن المقر له شيئا لانه ملك العدة والعدة ملكه بالاستيلاء  
فلم يكن غاصبا بزم المقر له بخلاف ما تقدم وان تركه لغيره زيد نفقه ان شاء ولو قال دثر صار  
مدبرا لا اقرار بالقدرة ولا سبيل لبيد المعروف عليه لمكان التدبير واخذ زيدا مدبرا ان  
صدقته وان كذبه نفى مدرا موقوفا لعقوبة موته وغلته موقوفة نفقه عليه منها لان نفقته في  
مال المولى وهذا مال المولى فلو عاد المقر له الى تصديقه فالارض له وهذا خلاف الشر الناسد  
عانه لو اشترى عبد اشترى اسدا ثم اقرانه عبد فلا بد من ان صدقه ولله التدبير واخذ مدبرا  
وان صدقه في الملك ومن التدبير لصد عبد وهذا ان كذبه في التدبير لا ياخذ اصله لان المقر له  
زعم ان العبد ملك المقر له هو سر او من العدة ونفذ التدبير باقرانه كانه دثر بنفسه ومعه ما  
زعم المقر له ان العبد ملك المقر له زعم انه ملكي وشراؤه باطل فاعوان بالتدبير لم يصدقه عبد  
فما خذ عبد بيعت ولا يوجب مردد للحق بدار الحرب جازيما قبل الحكم بل جازيما له الشفعة  
لان الرقة عارض فاذا زال قبل التاكيد صارت كأن لم تكن فان فضى الحافة وقسم ما بين  
ورثته لاشفعه له وكانت الشفعة لورثته لانه بالقضا حكم موته وقب الرقة وكان ملك  
الورثة كما بقا على البيع وان سعت الدار بعد طلق بدار الحرب فلا شفعة له وان عاكسما  
لان الحق لم يثبت اصلا فكاتب ما قعر وفان سعت دار حوله فاذى ورثته كنيانة فلم  
الشفعة لانه حكم بغيرته في كفر جوده فيثبت جوده ثم قبل البيع حق الشفعة لا يسطر لبيع  
البيع من كل وجه لانه يثبت بالبيع فلا يبطر بغير رضاه ولا تجوز له لانه من ستم سقط حق

هذا هو الحق في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

حق الشفعة ولا يجوز الا بالبيع او بما موزه معناه والبيع هو ما الى تقديم الملك فلا يكون معا  
وعنده البيع على من سلم الدار له ولم يرد تصديق الباع والمشتري ان البيع كان كحيه  
او كان قد خسر الباع او لم يرد تصديق الباع او لم يرد تصديق الباع في حق الشفعة وله الشفعة  
اسمى حار االف وبيع نصفها بحسين وبنار لا للشفعة بقض بيعه واخذ البطل ولا ياخذ  
الشفعة احد النصفين بالبيع الاول بحسبانه والشفعة بغير البيع الثاني بحسبانه وبنار المافيه  
مع السر في نصارى كما لو وهب المشتري بيتا فميتا من الدار فليبيع للشفعة ان ياخذ الباقي  
مخطه من الثمن بل سقم الشفعة وبما خذ الكل بكل الثمن لم يشا امير ستراد عين بعد عين  
لما مور ففعل مع الشراء للامر ورجع الما مور على امر بقبضه العبد لان الامر صار مستقضا  
العبد من الما مور والشفعة ياخذ الدله بقبضه العبد واران متصليان لرجلين نقايضا فالشفعة  
للمجاورين ولا شفعة لهما لان كل واحد ايا يبيع حق الشفعة فيما اشترى من الجوار وقد زال  
بالبيع ولو كان كل واحد من الدارين مشتركا بينهما فباع كل واحد منهما حظه من الدله بحظ  
صاحبه في الدله لراعي فالشفعة لهما دون الجوار لان كل واحد في النصف الذي اشترى  
سقم بالصف بغير الشريك والسر يك مقدم على الجار ولو اقام المشتري منه انه اشترى البناء  
او لا بالف ثم لارض بغير البناء الف واما الشفعة منه انه اشترى لهما معا فالنصفين بصفقة  
ولم يورثا والبناء للمشتري عندا في يوسف لصدقه لانه اكثر انيا ما وعده محمد لصدقه للشفعة  
لانها من به خصم وكمل الشفعة معا لانه المشتري قد سلم موكل الشفعة فعند محمد  
يعص بالشفعة فاذا حضر الموكل فلم يخلصه لان الحق باينظاها خلا سطر بالاختيار  
وماك ابو يوسف لصدقه لانه لا يعص بالشفعة حتى يحضر الموكل ويكلف لانه لو امر بالسلم الى  
الوكيل لا حتى الى نقض هذا القضا الجوز ان يحضر الموكل ويكلف بالاحتياط في  
الباخر باع وارثين صفقه واصله وشفعها واصله ان ياخذها او يترك وعنده بغيره  
له ان ياخذ احداهما دون الاخرى لان تفرق المكان كغيره الصفقة فليس ان فيه تفرق  
الصفقة وفيه خبر على طرف نصارى كالدله الواحدة ولا فرق بين الدارين المصليتين  
او المتفرقتين في مصر واصله او في مصر كذا في المسوط وارضاع وانه اعلم بالهوار  
لما قسم

هذا هو الحق في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء



الخبر

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

نعم لئلا يساءوا رجلا  
 لئلا الخطيئة الشريفة  
 ثم اذ قد خرج نور من  
 لئلا كان كلاهما  
 السليم على الخلاف لان  
 الظاهر ان يغزو عن الكثر  
 فالكثير يغزو الكثر منه  
 وكان الاول كذا فيجب  
 سطر الاول كذا فيجب  
 عنه كذا حسا  
 الفصل الاول في النظر  
 في المعاونة  
 ثم رفعوا الاموال الى  
 بل انفقوا بائناهم  
 باعظماهم  
 فنزل في السبعين  
 ففتحت بالراضى  
 سائر القوافل  
 هاهنا

مجلس اول

عالمی از این حقیقت رحمه الله عن فکر و زنگنه و ترا اصرهها که علی قدر الانصبا و الانکسار نصیب العلماء الاحمال اول  
تکلیف کانت الاجر فها که حسب الانصبا و الاحمال است



ولا ينكر هنا ولا منازع لهم ولا ينفذ البينة وإنما لا تدرى حكم القسمة انه قسمها باقرارهم لئلا تدرى  
بالنظر فيه ان حكم القسمة مقتصر عليهم غير متعد الى غيرهم حتى لا يكون ذلك قضا على من لم  
يتم اقراره ولا على مالك لها ولو ان البينة تصير مقضيا عليه بقسمة القاض وقولهم للمص  
تجبه عليه فلا بد لهم من اقامة البينة لتثبت بها القضا على الميت وهذا لان الركة قبل القسمة  
مبقاة على حكم ملك الميت بل لا بد ان حقه ينته في الزوايد التي تحدث حتى يقطع منها دون  
ونصف وصاها وبالقسمه يقطع حق الميت عن الركة حتى لا يثبت حقه بها يحدث بعد ذلك في  
الزوايد وكان هذا قضا على الميت يقطع حقه فلا بد من البينة ويصير بعضهم حرم عينا  
والبعض خصما عنه وان كان مفرا حان فصل كلف جعل خصما عنه والمفرا اصله خصما  
فلما لم يعتبر اقراره عليه كالمعدم كما لو ادعى رجل وصا على ميت وقدم وارثا  
منه ورثته الى القاض فاقولوا لولا ان حقه فالار الطالب لم تقم البينة عند القاض على حقه  
تكون حقه من جميع ملك الميت ويحكم بجمع الورثة وان القاض ينفذ منه ويحكم له بدنيه في جميع  
مال الميت لان المدعى محتاج الى اثبات الدين في حقه وفي حق عيى ولا الوصى اذ اقر بالدين  
تقبل البينة عليهم مع اقراره بطلان اقراره بخلاف المنقول لانه بعض التولى والتلف فكأن  
القسمة للتخصيص والحفظ له فاما العقار فيحقق بنفسه لا يخفى عليه التلف فلم يكن له حصة  
الحفظ بل كانت حصة وصا على الميت يقطع حقه عنه ولان في العروض ما يخلو كل واحد  
منهم بعد القسمة يصير مضمونا عليه بالقبض وفيه نظر للميت وذا لا يوجد في العقار لانه لا يصير  
مضمونا على من ائتم به بعد اقراره الى حصة له لانه لا يرضى العقار لا ينفذ عنه ولما  
السراة روى عن ابي حنيفة انه لا يرضى عن روادى الاصول ان القاض لا يقسم بينهم سوى بين  
الشرا والارث والفرق على الظاهر ان قضاة بالقسمة في المشتكى لا يضمن قطع حق البايع  
لان بعد البيع والتسليم لا يبقى البيع على حكم ملك البايع وان لم يقسم فلا يكون القسمة وصا على  
الغير بخلاف الارث وان ادعى المالك ولم يدرى وكيف انتقل اليهم قسمة بينهم لان القضا بالقسمة  
هنا يقتصر عليهم ولا يتعدى الى غيرهم اذ لم يقروا باصل الملك لغيرهم وذلك روى كتاب القسمة  
وفي الجامع الصغير ارض او عاها راجلة واقام البينة انها لا يدرى ولا الا والقسمة لم يقسمها حتى  
تقما انها لا يمكن ان يكون لغيرها ثم فصل بهذا القول الى حصة له خاصة وقيل هو قول  
الكل وهو لا يرضى لان القسمة ضريان بحق الملك كميلا للمنفعة وبحق اليد تقيما للحفظ واسمع  
راول منها لعدم الملك وكذا آلت للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه واداه حذر وارثان واقاما  
البينة على الموت وعدوا الورثة والارث اذ هم ومعهم وارث غايب او صغير قسم القاض بطلب

ما تولى النجاة كما اسيا وكما به وامرقت بايد وبكر شتر كغابت استع ان حاصر بواثره  
ارسم حوش عارت كذا واجابت دعد وازغله حصة شتر كغابت بكير اجاب لم

بطلب الحاضر ونصب وكذا لا يقبض نصيب الغائب او وصيا يقبض نصيب الغيب لان قضا وقاضيه  
في هذا النصيب بطرا للصحة والغايب ولا بد من اقامة البينة على اصل الميراث في هذه الصور  
عند انضال اولي لان في هذه القسمة قضا على الغايب والصغير بقولهم وعند ما تقسمها بينهم  
ما قرارهم ونزل حتى الغايب والصغير ونشده ان قسمها بينهم ما قرار الكبار الحضور وان الغايب  
او الصغير على حجة وان كانوا مشركين لم يقسم مع غيبهم اصلهم وان اقاموا البينة على الشرا  
حتى يحضر الغايب والفرق بان ملك الولد ملك خلافة حتى يرد بالعيب على باع المورث وروى  
عليه بالعيب ونصير مفر ورا بشر المورث حتى لو وطى له اخراها مورثة فولدت فاستحقت  
رجع الولد على باع مورثة منها وقمة الولد المورث ورجعته فانتصبت اصلهم خصما مع الميت  
في دين وارضع نفسه فصارت القسمة قضا بحضرة المتقاضيين اما الملك الثابت بالشرا الكلى  
واحد منهم فملك حذر نسب مباشر في نصيبه ولهذا لا يرق بالعيب على باع مائة فلا نصيب  
الحاضر خصما مع الغايب والاصل الميراث الميراث الحاضر خصما مع الغايب كانت البينة حتى الغايب قائمة  
بلا خصم فلا ينفذ وان كانت العقارة بيد المورث الغايب او شيء منه لم يقسم وكذا اذا كان  
في يد مورثه وكذا اذا كان في يد الصغير او شيء منه لم يقسم ما قرار الحضور لان في هذه القسمة  
قضا على الغايب او الصغير باخره شيء مما كان في يد عن يده غير خصم حاضر عنهما والمورث  
احسن ولا يكون خصما ما لا يتحقق عليه ولا يحرم للقاض ان يقضي على الغايب بحضور أمينه  
ولا يرضى في هذا الفصل بين اقامة البينة وعدل هذه الصحة وان حضر وارث واحد لم يقسم  
وان اقام البينة لانه ليس معه خصم والحاضر ان كان خصما مع نفسه فليس له خصم مع الميت  
وعن الغايب وان كان خصما عنهما فليس له خصم مع نفسه لتقيم البينة عليه كالأول ما  
لو كان الحاضر اثنين من الورثة على ما سلفا ولو كان الحاضر صغيرا وكبير انصب القاض عن  
الصغير وصا ونصب اذ اقامت البينة لان للقاض ولاية نصيب الوصي عن الصغير ثم وصى الصغير  
فان معام وكان بالغ حاضرا وكذا اذا حضر وارث كبير وموضى له بالتلف في الدار وطلب القسمة  
واقاما البينة على الميراث والوصية فان الدار تقسم لان من حضر من الورثة تنصب خصما مع الميت  
وعن ما روى الورثة والموضى اذ عزم نفسه نصيبا فيما تقسم وفيما لا يقسم واد كان في كل واحد  
السراة متفق نصيبه قسم بطلب اصلهم لان في القسمة كميلا للمنفعة فكانت حقا لارثها فاحتاجها  
او اطلب اصلهم وان كان اطلبهم متفق نصيبه اذ اقامت البينة نصيبه فان طلب  
صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكره الخصاص وهذا لان الارث يطلب  
من القاض ان يحضر بالانتفاع ملكا ومنع غير من انتفاع ملكا وهذا منه طلب الانتفاع لا التمتع







كما لو روجها على ثوب ولو وكل رجلا بشرا دار لم يصح العيول كما لو وكل بشرا ثوب بخلاف الدار  
 الوصل اذا اختلفت بينهما لان قسم كل بنت على حدة فكل منافع البيوت فكل منافع الدار  
 ولا يحصل من القسم والدار ان اذ كانتا في مصرين لا يجوز ان في القسم عند ما كانا في مصرين  
 كذا روي في هذا عنهما وعن محمد بن عبد الله انه يقسم لكل من في مصرين على ما كان في مصرين عند الدور  
 والبيوت في المنازل بالدار عند لا تقسم قيمه واصل الا برضا الشراكا سوا كاس متباينة او متلازمة  
 والسور تقسم قيمه واصل سوا كاس متباينة او متلازمة لانها لا تتفاوت في معنى السكنى ولها اوجه  
 باخر واصل في كل محل والمنازل المتلازمة كالسور تقسم قيمه واصل والمتباينة كالسور لا تقسم  
 قيمه واصل لان المنزل موقوف بالسور دون الدار فالتقسيم للمنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة و  
 بالدار اذا كانت متباينة وقال في العيول كلها نظر العيول الى اعداد الوجوه فيقسم القسم على  
 ذلك وان كانت ازا وضيعة او دار او جانيها تقسم كل واحدة على حدة بالاصح لاحد الا الحسن  
 فله اذ ايل على ان الدار والمنازل جنسان وقد ذكر في احوال ان اهل منافع الدار  
 بالمنازل لا يجوز وهذا دليل على انها جنس واحد فكل في المسار واصلان وقيل بها بخلاف  
 جنس روي واصل والنسب او شبهة المشبهة المجانسة باعتبار احوال منفعتها وهو السكنى كذا ذكر في  
 الهداية وهو موقوف كل لانه يورث الى اهلها من جهة النسب والشبهة في المعتمد دون النازل عنها وقد  
 قال شمس الملاحم الخواص ان يكون في المسار واصلان او يكون في مشكلات هذا الكتاب في المسار  
في كيفية التقسيم وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه على قسطين يمكن  
 حفظه ويقتلماي يبرهن على سهام القسم ويرى ان يفرقه او يقطعها بالقسمه عن غيره ويذكر في  
 قدره ويقوم البنا في احوال اليه في الارض ويفرز كل نصيب عن البنا بطريقه وشبهه حتى لا يكون  
 لنفسه بعضهم نصيب بل لا يتحقق في القسم ولا يفرز على الكمال ويلقب نصيبا بالاول  
 والباقي بغيره بالناس على هذا في كتب اساميهم ويخرج القرضه فمن خرج اسمه او اخاه السهم  
 الاول ومن خرج ما ساقه السهم الثاني والاصل ان ينظر في ذلك الى اهل الارض باحده او كان لا يفرز  
 ثلثا جعلها لثالثا وان كان حادسا جعلها لاسداسا يمكن القسم وتشرح ذلك ارض من حادس  
 مسوكة لاصدس عشره اصهم والاخر خمسة والاخر سهم فاردوا قسمتها قسمت على قدر سهامهم عشره  
 وخمسه وواحد وكيفية ذلك ان يجعل الارض على سهامهم بعد ان شترت وخذلتهم بجعلها وافي  
 سهامهم على عدد سهامهم ويخرج منهم فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف السهام وهو اول  
 السهام ثم يطر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب القسم اعطاه ذلك السهم وتعد السهام  
 متصفا بالسهم الذي وصفت البندقة عليه ليكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يخرج بين البقية كذلك

في قسم السهام

عدد

كذلك فاول سدس يخرج توضع على طرف من اطراف السهم الباقية ثم يطر الى البندقة لمن هي فان  
 كانت لصاحب الخمسة اعطاه العاشر ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك السهم وسبق السهم الواحد  
 لصاحبه وان كانت لصاحب الواحد كان له الطرف الثاني وصفت عليه البندقة ويكون الخمسة  
 الباقية لصاحب الخمسة وتعد البندقة ان يكتب العاشر اسما الشراكا في بطاقة ثم يطوى على  
 بطاقة بعضها ويجعلها في قطع من طين ثم يدلكها بين كفهم حتى تصير مستديرة تكون شبه البندقة  
 كذلك الدجيم البرهان في التنازل والظهور وقوله ويفرز كل نصيب بطريقه وشبهه بان يفرز  
 فان لم يعمل اوله يمكن حاز فان تسلسل في الافراج فليلق بالاستحقاق يخرج القرضه تكون في  
 معنى القمار وان حرام قلنا للس حادس في القمار والقمار اصل الاستحقاق متعلق بالاستعمل  
 فيه فحقنا اصل الاستحقاق لكل واحد منهم لا يتعلق بخروج القرضه حتى لو عتق القاسم لكل واحد منهم  
 نصيبا مع عدم اذاع جاز لانه في معنى القضا فلكل الا انهم في ذلك فاستعمل القرضه لطبيعت  
 قلوب الشراكا وازاحه همه المثل في نفسه وذلك حادس الا انهم ان يونس علم استعمل القرضه في مثل  
 هذا مع احوال السفينة كما فكرت في ساقه فكان من المرحضين وهذا لانه عالم انه هو المعصوم  
 ولكن لو القى نفسه في النار ما ينسب الى الا يلحق بالانبياء فاستعمل القرضه لذلك وكذا روي اعلم  
 استعمل القرضه مع الاخبار من ضم مريم الى نفسه وقد كان علم انه لحق بها منهم لان خالها كانت  
 عنده ولكنه استعمل القرضه تطيبا لقلوبهم قال الله تعالى اذ يلقون اقلابهم اثم يكفركم ثم وكان  
 رسول الله عليهم اوصاف ارفع عن نسائهم مع انه لاقى لهم في القسم حالة السفرة تطيبا لقلوبهم  
 ولا يدخل الدرام في القسم الا برضاهم وظهوره دار من جماعة بارادوا قسمتها واصل احاسن  
 وفلنا خارا واصل الشراكا ان يكون عوض البناء والارض وان يكون عوضه والارض  
 فانه يحول عوض البناء للارض ولا يكلف الا ان وقع البناء في نصيبه ان يرقى ازا البنا من الدرام  
 الا اذا عذر في العاشر وذلك لان القسمه من حقوق الملك المشترك والسرکه منهم في الدار لانه الدرام  
 ولا يجوز قسمه بالسهم مشترك ولان اهلها يصل الى عتق الدار ودراهم الارض في دقته وربما تولى ذلك  
 عليه واذ كان ارض وبنات فغن ان يونس فله ان يقسم كل ذلك باعتبار القسم لانه لا يمكن اعتبار  
 الا بالانصاف لان بعدد السنا لا يمكن بالمساحة فالحاج الى التقويم ضرورة وعمر الى حسمه لعله  
 انه يقسم الارض بالمساحة اذ هي الاصل في المساحة ثم يفرق من وقع البناء في نصيبه او من كان نصيبه  
 اجود دراهم على الارض من سواه فدخل الدرام في القسمه ضرورة كالارض للس له والايه التقويم في  
 المال له ولله التسمية في الصداق ضرورة ثبوت الولاء في التزويج وعمر محمد بن عبد الله اذ يرقى على ساقه  
 مقام السنا ما سوا به والعرضه واوله فضل وعذر كحق السوية بان لا يلقى العرضه بقيمة السنا

البندقة  
 البطاقة قطعة من  
 القطن من صياح

الارض مال اخيه الصغير



ففسد برزخ العضل ودرهم لان الضرورة في هذا القدر فلا تترك المصلحة وهو المساحة الابغداد فان  
تعميم مذهبهم والاصل في سبيل او طريق في ملك لا يفرق بينه وبين القسمة وان امكن صرف الطريق في السبيل  
عنه ليس لان يستطرق ونسبيل في نصيب الطريق لا يمكن تحقيق معنى القسمة وهو قطع الشركة  
وتكميل المنفعة بالضرورة وان لم يمكن فيخت القسمة لان المعصور وهو ما ذكرنا لم يحصل نصيبه و  
يستأنف على وجه يمكن لكل واحد منهما ان يجعل لنفسه سبيلا او طريقا وصاحبا انه ان امكن صرف  
الطريق والمسبيل فلا يخلو من ان يكون ذكر الحقوق او لم يذكر وان لم يذكر الحقوق او ذكر الحقوق  
لا يدخل الحقوق ولا نصيب القسمة وان لم يمكن وان ذكر الحقوق يدخل الحقوق ولا نصيب القسمة  
وان لم يذكر الحقوق لا يدخل الحقوق ونصيب القسمة وصورة دار بين رطلين وفيها ضفة فيها  
بيت وباب البيت في الضفة ومسبيل في ظهر البيت في ظهر الضفة فاقسموا اوصار الضفة اوصارها  
وقطعوا المساحة وراها بالبيت اوصارها وقطعوا المساحة ولم يذكر وطريقا ولا مسبيل مذهب  
البيت فدران يطرح بابا فيها اوصارها من المساحة ويستيل ما في ذلك فادان مائة الضفة على حاكمه  
ويستيل ما في ذلك فادان مائة الضفة على حاكمه فادان مائة الضفة على حاكمه فادان مائة الضفة على حاكمه  
يشترط ذلك بخلاف السبع فانه لو باع البيت وذكر في البيع الحقوق والمرافق دخل الطريق ومسبيل  
المساواة لم يذكر الحقوق والمرافق لم يدخل والفرد ان المقصود بالبيع احباب الملك وفرد  
المسعى ان يمكن من الاستفاد وذا انتم بالطريق والمسبيل الا ان ذلك خارج من المحدث ولا يدخل في  
السبع مطلق لسمه البيت لا يذكر الحقوق والمرافق مما المقصود بالقسمة فقيس هذا الملك من غير  
الارض وان يحسن كل واحد منهما من الاستفاد بنصيبه على وجه لا يشارك الارض فيه واما انتم هذا المقصود  
ادان يدخل الطريق والمسبيل لتقريب نصيبه لارضه في كل واحد منهما لا يدخل في ذكر الحقوق  
والمرافق ولو لم يكن له منفعة للطريق ولا مسبيل فان كانا ذكرهما في القسمة ان لكل منهما ما كانا  
حق سوله جازت القسمة وكان طريقه في الضفة ومسبيل ما به على سطحه كما كان قبل القسمة  
وان لم يذكر الحقوق والمرافق فالقسمة فاسد بخلاف السبع فانه يكون معها وان لم يذكر الحقوق  
والمرافق لان المعصور بالسبع ملك العين وهذا المقصود يتم للمشتري وان تقدر عليه الاستفاد  
لعدم الطريق والمسبيل له من اشتياق في ارضه صغير او ارضه صغيرة فانه يجوز وان كان لا يستفاد  
واما في القسمة بالمعصور اوصار كل واحد منهما الى الاستفاد بنصيبه فاذا لم يكن له منفعة الى الطريق  
ولا مسبيل ما في هذه القسمة وقعت على القدر فلا يجوز الا ان يذكر الحقوق والمرافق فيستدل به  
على انها اوصار اوصار الطريق والمسبيل ليعصم القسمة لعلها ان القسمة لا يصح بدونها فكذا  
الوصف بخلاف ما سبق وهذا لان المحصور في القسمة المعادلة في المنفعة فاذا لم يكن له طريق ولا مسبيل

فيها

فيها

فيها

مسبيل لا يحصل معنى المعادلة في المنفعة فلا يصح القسمة كما لو استأجر فيها صغيرا او ارضا صغيرة  
لا يصح للراعي لم يفرق ما هو المقصود وهو المنفعة فان قيل فما هذا استعان بدخل  
الطريق والمسبيل وان لم يذكر الحقوق والمرافق ليعصم القسمة كما لو استأجر رطل ارضا دخل  
الشرع والطريق وان لم يذكر الحقوق والمرافق ليعصم القسمة فلتا هناك موضع الشرع  
والطريق ليس مما تناوله الاجازة ولكن وسيلة الى الاستفاد بالمسماجر وما جاز ما يجب ان يكون المسماجر  
من الاستفاد ففي احوال الشرع والطريق يوفر المنفعة عليها واما ما قلنا فموضع الطريق والمسبيل  
واصل في القسمة وموضع القسمة اختصاص كل واحد منهما بما هو نصيبه فلو ابتنا لاجل ما حاق في  
نصيب الارض صغيرة الارض ولا يجوز الحاق الفرد به بدون رضاه وعليل الرضا اشتراط الحقوق والمرافق  
فلهذا لا يدخل في ذكر الحقوق وذكر الحاكم السبيل في المختصر انما بدخله من غير ذكره ومع هذا لا  
يحتاج الى الفرق ولو اختلفوا في رفع الطريق فبهم في القسمة وقال بعض الشراة رفع طريقا بيننا وبين  
بعضهم لا يرفع طريق الحاكم فانه وان كان يستعمل لكل واحد منهما طريق يرفع في نصيبه قسمة بينهم لغير  
طرف يرفع فاختصم ليعق الاقرار بالكلية وهو المقصود وان كان لا يصح ذلك رفع طريقا بين  
جماعتهم ليعق بكميل المنفعة فاما الطريق ولو اختلفوا في مقدار الطريق أي في صفته وضيقة  
جعل الطريق بينهم على عرض باب الدار وطوله لان باب الدار طريق متفق عليه والمختلف فيه هو  
الى المسبق عليه ولانه لا الكفة بذلك في المدخل فكذا في السلوك والطريق على سهاهم كما كان قبل  
القسمة لان القسمة في غير الطريق لافيه ولو شرطوا ان يكون الطريق بينهما اطلاقا جاز وان كان اصل  
الدار نصيبين ليجوز القسمة بالمرافق على التفاضل سفل له علو وسفل يحرق لعلو له علو  
محرق لاسفل له قووم كل واحد على حدة وقسم بالقمة والاعتق لغير ذلك عند محمد لانه لا ينفصل  
نصيبه عما نصيب له العلو كالبئر والبر والاب والاصطبل وغير ذلك وصاروا كالجنتين فلا يمكن التفريد  
الا بالقمة وقال ابو حنيفة واثبتوا في القسمة بالذرع لان الشركة في المذروع والقسمة بالذرع هي  
ما اصل فيه فلا يعلل عنه ما امكن والمعتد بالسوية في السكة لانه المرافق ثم احيلوا فيما بينهم  
في كسبه القسمة بالذرع وقال ابو حنيفة لانه ذراع من سفل يذرع من علو وقال ابو يوسف لانه  
ذراع من ذراع ثم قيل ان ابا حنيفة لانه ذراع من ارضه ما شاء من عاكى لعلو الكوفة في  
تفضيل السفل على العلو واثبتوا في القسمة بالذراع ما شاء من عاكى لعلو الكوفة في  
من العلو والسفل في منفعة السكة وتحدد لهما شأنا هذا اختلاف العادات والبلدان في ذلك  
فقال ابو حنيفة بالقمة وقبل ما اختلف محمد ورواهان فوجه قول ابو حنيفة لانه ان منفعة  
السفل ضعف منفعة العلو لانهما يقع بعد فوات العلو ومنفعة السكة تقع بعد فناء السفل والسفل

فيها

فيها



يا اسفل كما ان  
 لقد حب السند  
 ان له حب  
 السند ان حب  
 سر و با  
 السند اذا كان  
 لا يضرم

[illegible]

ذالك انت الشئ المحمود  
 تقى الله والى فتح و الحمد  
 الجنتى حيث لم  
 بالان هوز متبر  
 بالعدل والعدل  
 السهيد على  
 صوره على  
 الهلام وعلى  
 من تاعه  
 على ما حاره  
 المعنى على الام  
 ١١

من اسباه و عافيه ما كثر  
يدل على انهم من نصيبه  
في نصيبه ما جاء وعوا  
سبب نقضها في  
مكتوبه من نقضه

النفذ بالحق حفيد  
ان وعوى لسيده لانها  
سواء حصل القصر  
فقد او برقت وجوه

النقد بالحق حش حفيد  
ان دعوى لسيرة لانه  
سواء حصل النقد  
فقد او برفق وجو











المزارعة هي في اللغة مفاعلة من الزراعه وفي الشرع عقد على الزرع ببعض الخراج وهي  
واسم عبد الله بن حنفه بعد الله حينئذ عندهما لانه عليهما دفع تخيل خبير الى اهلها معاملا وارضاها  
من زراعه على نصف ما خرج من ثم وزرع وبذلك عمل الصوابه والبايعه والصلح الى يومنا هذا  
بلا تكثير ولان العقود ما سرعت الا الحاجة الناس وبالناس جابه البها فان الناس يدركون  
له ارض ولا يمتد الى الزراعه وقد يكون مهتدا ولا يكون له ارض فمست الحاجة الى التفاوض  
لستظم مصلحةها وحصل مقصودها من البيع كمال المضاربة فانه يكون العمل فيها من اهلها  
والمال في الاخر وما يحصل من الربح بناء على العمل والمال بينهما الحاجة الى ذلك بخلاف دفع  
الغنم والدجاج ودور القرمعما بنصف الاول والاخرى فان تلك الزوايد تتولد من العنق  
ولا اثر لعمل الراعي والحافظ فيها واما يحصل الزوايا بالعرف والسنة والحيوان ثباتا فيهما  
باختيار فلم يتعمق شرکه مع انه ليس في ذلك العقد عرف ظاهر فاما مضافا لعمل الراعي  
بأشيرة يحصل الخراج والعرف ظاهر في جماعة البلدان فافترقا واما حديث رافع بن  
خديج ان النبي عليه السلام عي الخائبين وفي مزارعه مراض على الثلث او الربع من الخبير  
وموالاتي راعا لجنه الخبار وفي مراض الرضوخ لانيها وان تضمنت معنى الشرکه بمعنى  
مراض فيها الغلب الا ان اسمها لا يقع بدون ذكر المدة وفي لازعه من جانب من لا بد من  
قبلا وكذا في الجانب الاخر بعد القابل في مراض والمعاملة لازعه مع الخائنين في الحال ولا  
شروط التوقيت في الشرکه والمضاربة ولا شغل مما التزم ولم يوجد شرط الاجان لان الاجر  
مجهولة معلومة وفي صورها خطر وكل واحد من المعنيين بمنع هو راجع ولانه استوفار  
بعض ما خرج من عيها كان في معنى تغيير الطمان وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فقر  
الطمان والآصح الاستبدال بالمضاربة لان معنى الشرکه شبه لغيره مع عدم بدون ذكر  
المدة ومعاملة النبي عليه السلام مع اهل خيبر كان على سبيل المصلحة فانه لو ارض الكل حاز فانه

الانسان  
٤

فانه ملكها عنده ولكنه من علمهم برغبتهم واراضهم وخيلهم وجعل عليهم نصف الخراج  
بطريق خراج المقاسمة ولا اعلم رأي في ارض الممنوعين بها على اهلها ان شاخول عليها  
خراج الوطيفة وان شاخول عليها خراج المقاسمة والجميع يجوز له المعاملة والمراعاة عند  
ان يساجر العالم باجر معلوم الى مدة معلومة فاد اقصى الملك لسو حجب الاجر سوا حصل  
الخراج او لا ثم يرضيان على بعض الخراج ويجوز ذلك واد افسد العقد عند ان سقى  
لارض وكورها ولم يخرج شيء فلم يجر مثله لانه بمنزلة ارضه فاسد وهذا لا كان البذر من قبل  
سلارض فان كان البذر من قبل فعليه اجر مثل ارض والخراج في الصورتين لور البذر  
لانه نافع ملكه وللآخر الاجر والفقوى على قولها الحاجة الناس اليهما وظهور التعامل بها وان  
كان العباس ياباه كالا صنع فان حصل التعامل على خلاف النص باطل  
فلنا النصوص الواردة في المجهولات صور النصوص ولا الاصل لاحد الخلاف فيها  
او تحملها على ما اذا شرط شرط مفسدا فقد كان انهم كانوا يشترطون فيها شيئا معاوما من  
الخراج لور الارض ويجوز ذلك مما هو مفيد عندهما سم امر اربعة على قول من يجيزها تسرع  
شرائط ارضها كون الارض صالحة للمراعاة لحصل المقصود وثانيها ان يكون سلارض  
والمزارع من اهل العقد فعقد الارض الامن اهل وهو لا يتحقق هذا العقد وبالتالي  
بيان ان المولى لان العقد يورث على منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة  
العامل ان كان البذر من قبل سلارض والمنفعة لا تعرف مقدارها الا ببيان الملك  
الملك معيار المنفعة ورأى ان بيان من كان البذر من قبل ان المعقود عليه يحلف  
بما خلافة فان البذر ان كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان  
كان من قبل سلارض فالمعقود عليه منفعة العامل ولا بد من بيان المعقود عليه لان  
جهالة تدور الى المنازعة منهما وخاضعها ببيان جنس البذر لانه لا بد من اعلام جنس  
الارض ولا يصح ذلك معلوما الا ان جنس البذر وسادسها بيان نصيب من البذر  
من قبل لانه يستحق ذلك عوضا بالشرط وان لم يكن معلوما لا يستحق شرط بالعقد  
وسابعها التخلية من الارض وبين العامل حتى اذا شرط في العقد ما نزول به التخلية  
كأنه هو وعمل سلارض مع العامل ارض العقد وثامنها الشرط في الخراج عند حصوله لانه  
سقط ارضه وتنم سركه في ارضها وكل شرط يورث الى قطع الشرط في الخراج يكون مفيدا  
للعقد وانما يصح عندها ارضها كاسلارض والبذر لور والعقد البذر لور لان ارض  
اساجر العامل ليعمل والبقر آلة العمل فجاز شرطه عليه كما لو استاجر خياط الخياط ياتي

الارض واحد  
واحد من الارض  
اوكون من الارض  
استخرجها  
من الارض  
والارض  
مطلع جميعها  
الخارج والارض  
مطلع جميعها  
المزق  
البذر في الارض  
خروجها من الارض  
واحد من الارض  
واحد من الارض  
واحد من الارض











وما كان بعد العسمه فهو على كل واحد منها المأمر ولو سطر الحصار في الزرع على سطر الارض  
 لم يحركها الله لا عرف منه ولو اراد فصل القوسيل او جد الترس او التقاط الزبيب  
 فهو عليها الا انهما اذا اتفقا على القطع فكانا هما انهما العقد وصار كالحصار بعد التماسي  
 وان كان البذر في سطر الارض وسطر ثلث الخارج لنفسه وثلثه للمزارع وثلثه للعبد فاذن  
 مديون للمزارع ولم يشترط العمل على العبد فالشروط للعبد يكون لرس البذر عند ان  
 يهرسه على قول من يحجر المزارعة لان المولى لا يملك كسب عبد المأذون المديون عند وصار  
 شرطه للعبد بغير عمل كشرطه للاجنه بغير عمل فلا يستحقه بل يقع لرس البذر ملك البذر لا  
 بالشروط وقال اهول المزارع لان مولاه يملك كسبه فصار شرطه للعبد بغير عمل شرطه لمولاه  
 ولو مال ان تزرعه في رجب فلك النصف ونحو ثلثه فعند ان يصفه به لصح السطر الاول  
 وفسد السطر الثاني وقدره ما في السطران وقدر الوصيان ولو مال سطر الارض وفقد سطر الارض  
 بالوصف وما في المزارع لابل شرطه نصف الخارج وزياده عشرون اقترع وكان ذلك قبل العمل  
 فالقول لرس الارض على قياس قول ان يصفه على قول من اصاب المزارعة لان القول لمديون  
 له في عدم كسبه السلم وعند القول للمزارع لان كان لزوم العمل وان اختلفا بعد فركه  
 من العمل والقول لرس الارض عندهم لانه لا انكار من المزارع لانه لا يخرج من العمل لا يمكن له  
 فقال انه لزوم العمل عليه ولو دفع ارضه الى رطلين على ان يزرعها سطرهما على ان لا يحرهما  
 ثلث الخارج وللآخر تسعين قفرا من الخارج نصف المزارعة في الكل عند لان المزارعة على  
 ان يكون الاصل اقل من مستأمة من الخارج نصف المزارعة في الكل عند لان المزارعة على ان  
 لا يكون الاصل اقل من مستأمة من الخارج واسبق عندهم والصفقة متحقة في كل عند كاهولها  
 وتقدرها جاز في حق صاحب الثلث ونفسه في حق من شرطه تسعون قفرا من الخارج

لما عرفت كذا المساق في مفاعله في السبق وفي المعاملة في  
 المزارعة سوس الخارج منها ما ذكر ابو حنيفة رضي الله عنه المساق في تجزير المزارعة اياها في المساق  
 في الاصل من اجزاء المزارعة اياها في الكلام فيه كالقلام في المزارعة وشرط تسمية المزارعة  
 مساقا له شرط جري معين بقطع السكة واما المساق في ملك المزارعة المعاملة حاله فلا  
 يكون المزارعة لا تبعا للمعاملة وسطر التسوية عند ذلك لم يكون لاصل ضعف السبق لان به للكون  
 يحقق التسوية والمعاملة اياها عند لاصل سطر السقات كلها على العامل لانه من تمام العمل في  
 تمام ان لاصل في هذا المضاربة والمعاملة اشبه بالمضاربة من المزارعة وان في المعاملة السكة وعمره  
 في الزيادة دون لاصل وهو الخيل كالحصان السكة في الزرع دون راس المال وفي المزارعة السكة  
 في الزيادة دون لاصل وهو الخيل كالحصان السكة في الزرع دون راس المال وفي المزارعة السكة

هذا هو الوجه في المساق في المزارعة  
 وهو ان يزرع المزارع في ارضه  
 او في ارض غيره بمقتضى العقد  
 او بمقتضى المساق في المزارعة

المزارعة لو سطر في الفضل دون اصل البذر بان سطر ارفع البذر من راس الخارج لم يحرك  
 العقد محورا المعاملة مقصودا ولم تجز المزارعة الا تبعا من المعاملة ومدرسه العقد  
 في السبق تبعا وان كان لا يصف مقصودا كما لو وقف في المنقول تبعا لوقف العفاير وبيع العفاير  
 تبعا لبيع الارض ولو دفع حلا او شجرا او كرا فامحاهم بالنصف ولم يذكر ملة معلومة لم يحركها  
 لانه استجار للعامل وفي هذا الاصل الحق في معلومها الا ان كان المدة فاذ لم يبينها لم يحرك  
 العقد كما في المزارعة وفي الاستحسان او المدة يبين المدة يجوز ويقع على اول من يخرج في  
 اول السنة لان لا ذلك الثمر وقت معلوم عاقبة والمابت عاقبة كالمابت شرطا وصاحب  
 المدة معلومة وان تقدم او باخر وذلك ليعتبر لا يقع بسببه ثمانية عاقبة وقد تنقنا بان العقد  
 تناول اول ثمره وفيما وراء ذلك سلك ولا يثبت الا باليقين حتى لا يظلم يخرج الثمر في تلك السنة  
 اتفقت المعاملة لان العقد لم يتناول الا ذلك القدر من المدة فكانا انهما اتفقا على ذلك بخلاف  
 المزارعة فان آخر المدة غمجه بولته لجهالة اولها لان ما يزرع في الخريف يترك في اخر الربيع وما  
 يزرع في الربيع يترك في اخر الصيف وما يزرع في الصيف يترك في اخر الخريف وبجهالة وقت  
 اسد عمل المزارعة بعد وقت انتهاء مجهولا وهذا وجهها في مفضية الى المزارعة فلهذا يجوز  
 العقد الاستحسان المدة ولو دفع اليه رطله قد انتهى جزارها على ان يقوم عليها وتسقيها حتى  
 يخرج بزرها على ان يلا في السنة في ذلك من يزرعها منها نصفان ولم يسميا وقتا هو جاز  
 استحسانا لان لا ذلك البزر وقتا معلوما عند المزارعة والبرز انما يحصل بعد العمل العامل  
 واشترط المناصفه فيه يكون صويا والرطبة لها جديا ولو دفع الله غرسا قد علق في  
 الارض ولم يبلغ الثمر معلوما على ان يقوم عليه ويسقيه فخرج هو منها نصفان وهي حاسن  
 الا ان يبين المدة لان الثمر يتفاوت في ذلك يتفاوت الاراضى بالقوة والضعف وان سدا  
 من معلوم صار مقدار الحق في معلوم عليه من عمل العامل معلوما فيجوز وان لم يبين المدة لم يحرك  
 ولو دفع الله اصول رطبة على ان يقوم عليها وتسقيها حتى يذهب اصولها تبعا على ان  
 الخارج منها هو فاصد وكذا الفحل والشجر لانه ليس لانقطاعها نهاية معلومة عاقبة وجهها  
 المدة في المعاملة نصف المعاملة وكذا لو دفع اليها اصول رطبة ثابتة في الارض معلوما ولم يسم  
 الوقت وهو واحد لان الرطبة ليست لها غاية نهى اليها نموها ولكنها تنمو فاقترنت في  
 الارض بخلاف الثمار فان لها غاية نهى اليها فادركت بعد ذلك بعد ولو دفع حلا  
 او شجرا او كرا معاملة اشهر معلوم لعل انها لا تنمو ثم في كل المدة بعد المعاملة لان المقصود  
 بالمعاملة الشك في الخارج وهذا الشرط يمنع ما هو المقصود فيكون مغيب للعقد وان

الاسطرط للمزارعة  
 بان المدة اريضان  
 هذه الانتفاء و  
 الانتفاء بانه

وينقطع

هذه صورة قول  
 في المدة او المدة  
 في الرطبة تنمو

هذا هو الوجه في المساق في المزارعة  
 وهو ان يزرع المزارع في ارضه  
 او في ارض غيره بمقتضى العقد  
 او بمقتضى المساق في المزارعة







ولو اراد العامل نكاح ذلك العبد فعلى كل من عذرا فبذرها وان نكحها لم يصير لها نصيب من العبد  
 فتكون عذرا من جهة لانه ينفذ عليه استيفاء الحقوق عليه وان نكحها لم يصير له نصيب من العبد  
 منين مسرة على ان لغرضها خلا وشرا او كرها على ان فالغرض لله تعالى من قبل او شرا او كرها  
 وهو منها نصفان وعلى ان لا يرضى منها نصفان فهذا كما فاسد لا شرطا لها الشكره فيها كان  
 حاصلا قبل الشكره لا يعلم وهو لا يرضى فان غرضها فاجزى من جميع الغنم والفرس والاربع  
 والنفار من غنم غرسه ولا يرضى منها لانه لا يحتاج الى جعل الارض مستأنا بالانفس على  
 ان يكون له نصيب البستان الذي يظهر به وبالاته فيكون له نصيب في غير الطمان المنه عنه  
 فيكون فاسدا ثم الغراس غير مال قائم كانت للعامل وقد تقرر رخصها عليه للاتصال بالارض  
 صار له معها مع لغير مثل عملها غير لانه لا ينفذ عملها عوضا ولم يسلم له ذلك مستوجب لغير المثل  
 ولانه يكون ميرا نصف الغراس من نصف الارض والغراس مجهولة فلا يجوز والوجه الاول  
 رخصه وان نكح لغيره على ان تزوج المرأة ارضه بالنصف بذرها او على ان ينفذ الزوج في كرمها  
 ارضه ارضها بذرها او على فعلها في نخل او بستان او فعلها في ارضه ويدرر كرم  
 ميرا المثل هذه مستصالة في ثلاث اتفاق وفي ثلاث اختلاف ارض منها المزارعة واسان  
 في المعاملة كما الاول في النكاح حازر والمزارعة فاسد لا سراطا لغير العبد في ماله لكن النكاح  
 لا سراطا للعروط العاسر والمزارعة سراطا على قول محمد رحمه الله التسمية فاسد ولها  
 ميرا مثلها لان الزوج ينفذ من الارض مقابل نصف الخراج ومنفعة نصفها متوزع منفعة  
 لارض عليها باعتبار القيمة كما هو المقابل ونصف الخراج مجهول أصلا وقيل فانه لا يملك على  
 صحح وكما يحج وكان ما يقابل البضع من منفعة لارض مجهولا ارضا جباله فاحشيه ومثل هذه  
 الجبال منع صى التسمية صى لها ميرا مثلها كما لو تزوجها على ثوب وعند ان يوسف رحمه الله  
 التسمية صفة وصداقها لغير مثل نصف الارض لان لا انقسام من البضع ونصف الخراج  
 باعتبار التسمية لا باعتبار القيمة لانه لا يمكن التسمية باعتبار قيمتها لانه لا يملك ما يوزع  
 نصيب لان الشيء من قبل معلوم ومجهول انقسم عليها نصفه لوصف الاضافة اليها على  
 الميراث كما لو وصى ثلث ماله لفلان وللفلان وكان لفلان نصف الملك فهنا ايضا يكون العداق  
 منفعة نصف الارض والمنفعة ما لم يتقوم في حكم العداق فصحة التسمية وبما لم يسلم نصف  
 منفعة مراض اليها وقد عرج ذلك لقسم المزارعة فيكون لها لغير مثل نصف الارض وان  
 طلقتها قبل الدخول بها فلها نصف المسمى وهو ربع لغير مثل الارض عند ان يوسف رحمه الله  
 لانا المنفعة لغير التسمية وان زرعت لغير الارض رعا فاجزى منها او لم يحج وكل الخراج

في المعاملة كما الاول في النكاح حازر والمزارعة فاسد لا سراطا لغير العبد في ماله لكن النكاح لا سراطا للعروط العاسر والمزارعة سراطا على قول محمد رحمه الله التسمية فاسد ولها ميرا مثلها لان الزوج ينفذ من الارض مقابل نصف الخراج ومنفعة نصفها متوزع منفعة لارض عليها باعتبار القيمة كما هو المقابل ونصف الخراج مجهول أصلا وقيل فانه لا يملك على صحح وكما يحج وكان ما يقابل البضع من منفعة لارض مجهولا ارضا جباله فاحشيه ومثل هذه الجبال منع صى التسمية صى لها ميرا مثلها كما لو تزوجها على ثوب وعند ان يوسف رحمه الله التسمية صفة وصداقها لغير مثل نصف الارض لان لا انقسام من البضع ونصف الخراج باعتبار التسمية لا باعتبار القيمة لانه لا يمكن التسمية باعتبار قيمتها لانه لا يملك ما يوزع نصيب لان الشيء من قبل معلوم ومجهول انقسم عليها نصفه لوصف الاضافة اليها على الميراث كما لو وصى ثلث ماله لفلان وللفلان وكان لفلان نصف الملك فهنا ايضا يكون العداق منفعة نصف الارض والمنفعة ما لم يتقوم في حكم العداق فصحة التسمية وبما لم يسلم نصف منفعة مراض اليها وقد عرج ذلك لقسم المزارعة فيكون لها لغير مثل نصف الارض وان طلقتها قبل الدخول بها فلها نصف المسمى وهو ربع لغير مثل الارض عند ان يوسف رحمه الله لانا المنفعة لغير التسمية وان زرعت لغير الارض رعا فاجزى منها او لم يحج وكل الخراج

تفتيته

الخراج لها لانه نكحها وان نكحها لم يصير له نصيب من العبد  
 الخراف لان الزوج ادم العبد معاملة بضعها ونصف الخراج ولو نكحها على ان يفعل في ارضها  
 ويدررها مراعاه بالنصف فالمال على الخراف لاننا شرطت عمل الزوج مقابل بضعها ونصف  
 الخراج واجمعوا على هذا المسلك لانها كانت مخرجة من قبل او كرها او كان  
 فعلها في ارضه ويدرر لان الزوج شرط لها نصف الخراج مقابل بضعها وعملها في مزارع والبساتين  
 ووسط لها نصف الخراج مقابل بضعها ومنفعة لارض في النكاح ونصف الخراج مجهول جباله  
 فاحشيه فلم يصح تسميته وكان لها ميرا مثلها بالانفا مانع والى اصله لانه من كان المشروط مقابل  
 البضع بعض الخراج فالتسمية فاسدة عندهم ومن كان المشروط منفعة لارض او منفعة  
 العامل معاملة البضع ففي صى التسمية لصلاف كما بينا كتاب **الزنا**  
 صى جمع ويصح صى اسم ما يدرك كالذبح والذبح مصدر دفع اذ اقطع مزا وواج والذكاة الذبح  
 اسم من قول الذبحه بركبه اذ اوجها وفي شرط محل الذبح لقوله تعالى الا اذا ذكيتم وصكم ما بعد  
 لا مشينا حالف ما قبله وان بالذبح يتم الدم الفرس من اللحم الطاهر وفي كرم اوصف حل الذبح  
 بوضطها ربا وان لم تكن مأكول اللحم لانها تنفع عر الطهارة فاعلم فكاة مراض تفتيتها  
 اي طهارتها وفي نكاح اختيان من جباله القدر معتبر في محل مخصوص وهو ما بين اللبنة وهي المخرجة القدر  
 والكعبين واضطر الى حال عدم القدر وهو المخرج في اي موضع كان من البدن والثاني كالبدن  
 عر الاول تصور عنه في المعنى المطلوب من الذبح وهو ان يذبح الدم ولهذا توقف المصير الى النكاح على  
 تقدير المصدر الاول وهو ان يذبح البدن بشرط ان يكون الذبح على ما التوصلد اعتقادا او ذكرا  
 وان يكون حلالا لاجل الحرم في حق الصيد يحل في حقه المسمى لانه على ما التوصلد اعتقادا  
 والكيان لانه يدعى التوحيد ولا يملك فيه قوله تعالى الا اذا ذكيتم وقوله وطعام الذين اوتوا  
 الكتاب حل لكم والمراصة طوعا لمحقه الذبح من جهة من لانه خضع لاهل الكتاب بالذكور وفيما  
 لا لمحقه الذبح مستوي الكتاب والمجوس كالعسل وغيره ويدخل فيه الكنائس الخمر والدم  
 والعن والسفلية لا طلاق النص والمقتول من كتابي وغيره كقاني حل صيد وفي حقه ان الولد  
 يتبع خير ابيه وينا وقد مر في النكاح وعبد السباع لغيره لانه لا يملك تغليب المحرم وكل ارضا  
 كان يعقل التسمية اي علم ان حل الذبحه فعلق بها والذبحه اي شرائط الذبح من فري المزارع  
 وكوه ريفيط اي يقدر على فري المزارع وخمس القيام به وان كان صبيا او مجنون او  
 لمرأة او فرس او اقلق لها لانها كان لا يعقل التسمية والذبحه ولا يفيط لاهل لان التسمية  
 على الذبحه شرط لما ياتي بعد وذابا القصد وصى القصد ما ذكرنا ولا يملك ذبحه المجوس لوله

ارتط

الخراج لها لانه نكحها وان نكحها لم يصير له نصيب من العبد الخراف لان الزوج ادم العبد معاملة بضعها ونصف الخراج ولو نكحها على ان يفعل في ارضها ويدررها مراعاه بالنصف فالمال على الخراف لاننا شرطت عمل الزوج مقابل بضعها ونصف الخراج واجمعوا على هذا المسلك لانها كانت مخرجة من قبل او كرها او كان فعلها في ارضه ويدرر لان الزوج شرط لها نصف الخراج مقابل بضعها وعملها في مزارع والبساتين ووسط لها نصف الخراج مقابل بضعها ومنفعة لارض في النكاح ونصف الخراج مجهول جباله فاحشيه فلم يصح تسميته وكان لها ميرا مثلها بالانفا مانع والى اصله لانه من كان المشروط مقابل البضع بعض الخراج فالتسمية فاسدة عندهم ومن كان المشروط منفعة لارض او منفعة العامل معاملة البضع ففي صى التسمية لصلاف كما بينا كتاب الزنا صى جمع ويصح صى اسم ما يدرك كالذبح والذبح مصدر دفع اذ اقطع مزا وواج والذكاة الذبح اسم من قول الذبحه بركبه اذ اوجها وفي شرط محل الذبح لقوله تعالى الا اذا ذكيتم وصكم ما بعد لا مشينا حالف ما قبله وان بالذبح يتم الدم الفرس من اللحم الطاهر وفي كرم اوصف حل الذبح بوضطها ربا وان لم تكن مأكول اللحم لانها تنفع عر الطهارة فاعلم فكاة مراض تفتيتها اي طهارتها وفي نكاح اختيان من جباله القدر معتبر في محل مخصوص وهو ما بين اللبنة وهي المخرجة القدر والكعبين واضطر الى حال عدم القدر وهو المخرج في اي موضع كان من البدن والثاني كالبدن عر الاول تصور عنه في المعنى المطلوب من الذبح وهو ان يذبح الدم ولهذا توقف المصير الى النكاح على تقدير المصدر الاول وهو ان يذبح البدن بشرط ان يكون الذبح على ما التوصلد اعتقادا او ذكرا وان يكون حلالا لاجل الحرم في حق الصيد يحل في حقه المسمى لانه على ما التوصلد اعتقادا والكيان لانه يدعى التوحيد ولا يملك فيه قوله تعالى الا اذا ذكيتم وقوله وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمراصة طوعا لمحقه الذبح من جهة من لانه خضع لاهل الكتاب بالذكور وفيما لا لمحقه الذبح مستوي الكتاب والمجوس كالعسل وغيره ويدخل فيه الكنائس الخمر والدم والعن والسفلية لا طلاق النص والمقتول من كتابي وغيره كقاني حل صيد وفي حقه ان الولد يتبع خير ابيه وينا وقد مر في النكاح وعبد السباع لغيره لانه لا يملك تغليب المحرم وكل ارضا كان يعقل التسمية اي علم ان حل الذبحه فعلق بها والذبحه اي شرائط الذبح من فري المزارع وكوه ريفيط اي يقدر على فري المزارع وخمس القيام به وان كان صبيا او مجنون او لمرأة او فرس او اقلق لها لانها كان لا يعقل التسمية والذبحه ولا يفيط لاهل لان التسمية على الذبحه شرط لما ياتي بعد وذابا القصد وصى القصد ما ذكرنا ولا يملك ذبحه المجوس لوله



لقوله عليه في المحرم سنة اهل الكتاب غير باكي يساهم ولا اكل ذبايحهم ولا  
 مشرك ليس له ما الوحد اعتوا والوحي والوحي لان الاعتقاد المتكامل لا يترك له الا  
 لانه ترك ما كان عليه وما اعتقل اليه لا يفر عليه كخلاف الكافي اذا قيل ان  
 يفر عليه عندنا على ما اعتقد فيعتبر على ما هو عليه عند الدخ لا قبله حتى لو نجس يودي  
 او نصراني لم يحل صيده ولا ذبحته من له ما لو كان محرم سبيل لا اصل وان تورد محرم  
 او نصراني لو كل صيده وذبحته كما لو كان عليه في الاصل ولا اكل ما حرمه المحرم من الصيد  
 سواء وحده الحلال او في الحرم لان قتله لا يبيد حرام لعله لا يقتلوا الصيد وانهم حرموا  
 فعل مشروع ولم يكن ذكوه وكذا اكل ما في حرم من الصيد سواء كان الذاب حلالا او حراما  
 لقوله عليه لا يفر صيدها والدخ اقوى من التفسير فاول بالقرآن وهذا الخلاف ما رواه عن الصادق  
 او في الحرم غير الصيد لانه فعل مشروع في الحرم لا يؤمن الشاة وكذا في الحرم على الحرم  
 وهذا لان الاصل حل الدخ والحرم ثبت بالنص وهو مخصوص بالصيد ولا سجد ولا  
 حل ذبحة تارك التسمية عمدا وان تركها ناسيا حل وقال الساجع لانه يحل ذبحة الوهم  
 وقال مالك بعد الله لا حل في الوهم والمسلم والكاتب في ترك التسمية سواء وعلى هذا  
 الخلاف او ان ترك التسمية عند ارسال البان والكلب وعند الرمي وقول الساجع  
 بعد الله مخالفت للاجماع فان من كان قبل الصلوة على الحرم اترك التسمية عمدا وانما  
 اضلوا عمدا اتركها ناسيا فيلزم ان يتركها في ترك التسمية عمدا وانما  
 كما لو فعلها وابن عمر فخرهما ولهذا قال ابو يوسف والمشافع ان من ترك التسمية عمدا  
 لا يصح منه الاجزاء ولو وضع قاض يجوز له ان يذبحه لانه مخالفت للاجماع وكفى  
 باجماع حجة عليه لقوله عليه السلام يدع على اسم الله تعالى سمعوا ولم يسموا البوابين  
 غائب وابوهم ولان التسمية ليست بشرط لولا كانت شرط للحل لما سقطت  
 بعد النسيان كالطهارة في باب القبول وكما يشهدون في النكاح وكقطع الخلقوم والاورام  
 ولئن كانت شرطاً لما اقتصت مقامها كالحائض والنفساء واليه اشار ابنه عليه حين سئل  
 عن من ترك التسمية ناسيا فقال كذا لو كان تسمية الله في قلبه كل امر مؤمن ولو  
 حوكة في ولا اكلوا ما لم يذكر اسم الله عليه ومطلق النهي يقتضي التحريم وقوله عليه لهما  
 ارسلت كلبل المعلن وذكر اسم الله تعالى عليه فكل وان شاكل كلبل كلبل فكل لا ياكل  
 فاكل انما سميت على كلبل ولم تسم على كلبل غيرك فكلل الحرم بانه لم يسم على كلبل غير  
 هو دليل الحرم لانه لم يسم على كلبل نفسه وبظاهر ما ذكرنا حتى ما لك لا فصل

المحرم  
 في ترك التسمية  
 في ترك التسمية  
 في ترك التسمية

وصل فيه فتبين الحقيقة كالحال القدر في النص فبحر من البحر النسخ ولكن انقول  
 في اعسار ذلك خرج عظم لانه انسان محمول على النسيان وهو مدفوع بالنقص والذليل  
 السمع غير محرم على طاهر لان ذبحة الناس مختلفة في الصدر الاول ولم يحرر الاحياء  
 منهم بطاهر النص ولوا ريد به طاهر لم يحرر المجاعة منهم وظهر ما مضى من الخلفين  
 واربع الخلاف بينهم فان قيل الناس مخصوص من النص فخص العاقل بالقياس  
 قلت الناس ليس مخصوص من النص لانه لا يفرق بين العاقل والعاقل المقام الذكر بان قيل  
 فليس المقام الذكر من حق العاقل ايضا فقلت اقامة المقام التسمية في حق الناس  
 بالحدوث وهو موزون مستحق للنظر والتخفيف لا يدل على اقامتها مقامها في حق  
 العاقل وهو غير معذور ولان الناس لا يحلوا ما يحل في غيرهم او لم يكن وان كان  
 مرادها ان يكون مخصوصا وجه يلزم ازالة العاقل بالمراد في الاول وان لم يكن مرادها ان  
 ازالة العاقل صوابا للنص في السقطيل فان قيل النص مجمل فانه لا يردى انه اريد  
 حال الدخ او حال الطه او حال الاكل ولا يحتاج بالجملة لا يصح قلت الصح السلف على  
 ان المراد به حال الدخ لا سائر احوال فلا يكون مجمل التسمية في ذكوه نزعها بشرط  
 عند الدخ وهي على المذبح ومن الصيد عند ارسال الرمي وهي على الآلة لان التكليف  
 بحسب الوسم والمقدور له في الاول الدخ وفي الثاني الرمي ولا ارسال دون اصابة فتشترط  
 عند فعله تذكرا عليه حتى لا يقع شاة وسمي ثم تركها ووجه شاة الغنم وترك التسمية  
 عليها لا حل ولو رمى بها الى صيده وسمي فاصاب صيدا اخر او اخذ سكنا وسمي ثم تركه  
 وادرك سكنا اخر او ارسل كلبله الى صيد وسمي فترك الكلب فكل الصيد واخذ من حل  
 ولو وضع تلك الشاة ثم رمى بها بعد ما وطم ان تلك التسمية تكفيه لا حل ولو سمي على  
 سهم رمى بغير صيد الا لو كان يذكر مع اسم الله تعالى شيئا غير كقوله عند الدخ  
 اللهم يقبل مني ولا بأس من قبل التسمية وقبل لم يرفع للمذبح وهذا على ثلاثة اوجه  
 الاول انه لا يكره موصولا لا معطوفا فيمكن ولا يحرم الدخ كحوان يقول اسم الله محمد رسول الله  
 او يقول اللهم تقبل مني فانه لا بأس بالركعة لم يوجب فليكن الدخ واقواله لكنه لم يوجب الوصل  
 صواب والقرآن طاهر او ذلك تنصيصا لصور الحرم فيمكن وبأس ان يذكر موصولا على سبيل  
 العطف والشركة كقوله يقول باسم الله واسم فلان او باسم الله وفلان او باسم محمد رسول الله  
 بحر محمد وعمر الزبارة لانه اهل به اغير الله وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما كان عليه  
 فوطيان لا اكره فيهما عند العطاس وعند الدخ وبالله ان يقول مفصلا عنه صورة

الله  
 في ترك التسمية  
 في ترك التسمية

فان قيل ذكر اسم الله تعالى  
 في ترك التسمية  
 في ترك التسمية



ومع ما نرى من السمع وحمل ان يفتح الذبحة او يولد وهذا لا باس به لان علمه  
 كان يقول بعد الدعاء اللهم تقبل هذه عرلة محمد من عندك يا وصي الله ولي بالبلاد  
 والسرط هو الذكر الخالص المحض لقول ابن جبريل وهو حرمه والشمعة عند الدعاء فلو قال  
 عبد الله اللهم اعزل الالحل لانه سوال ودعاء ولوقال الحمد لله او سبحان الله او الله اكبر  
 برتبة التسمية حل لان السرط وكر الله تعالى سبيل العظم وقد حصل ولو عظم  
 وقال الحمد لله برتبة التسمية على العظام وخرج لم يحل في الاصل لان المأخوذة ذكر الله تعالى  
 وهو برتبة الحمد على التسمية وتاويله لا السنة عند الدعاء وهو قوله ليس لله  
 الا فنقول عن ابن عباس بصحة قوله تعالى وادكروا اسم الله عليه باصواف والدع من الخلق  
 واللبه ولة الخاتم الصفه لا باس بالدع في الخلق كما اسفل ووسطه واعلاه ووصل فيه  
 قوله علم الدكاه ما بين الله والحيث وما بينهما هو الخلق كما لان المقصود ان  
 الدم المسفوح من المذبح وانما ما يكون منه بالقطر وهذا لان تخلف العروق والمجرى فصار  
 حكم الكل واصلا والعروق التي تقطع في الدكاه اربعة الخلقوم والمرى والوحجان لهوله  
 افرار وراح مما شئت وهي عروق الخلق في المذبح فيقتل الكل لان هذه العروق  
 معروفة فانصرف بها لان الخلق على الجنس لتعذر صرفها الى المعروف وقيل في جمع صفه  
 الى الثلاث مساوي الودجين والمرى بطريق التغلب وبان في ذلك لا يقطع الخلقوم  
 اقتضا لغيره قطع هذه الثلاث بدون قطعه والبايت اقتضا كالباب فصار طاهر حجه  
 على الشافعي حيث يقول بقطع الخلقوم والمرى وحل وان لم يقطع الودجين لانه لا يقطع  
 وطم الخلقوم والمرى وتماثل حيث مرط الكل وعندنا ان قطعها حل وان قطع الثلاث  
 منها ان ثلاث كان عند ان حشفه بعد له كل وهو قول ابو يوسف بعد له اوله وعنه ابنه بشرط  
 قطع الخلقوم والمرى واصلا والودجين وعمر محمد بعد له انه لا يقطع اكثر كل واحد من  
 الاربع وهو رواية عن ابن حشفه بعد له ان كل واحد اصل صفه لو روي عن بعض  
 اكثر كل واحد منها بعد اعداد الكل وكل منها وانما ان يرا باحده لم يعلق بقطع هذه  
 الاربع بعضها البعض قطع الكل بل اغيرها وهو اسالة الامام المسعودي على سبيل الشريعة  
 وهذا المعنى يحصل بقطع اكثر من وجب له نعم فقام الكل كما كان في كسر ودره كاهم بقاها  
 عن رواية السعدي ان ابا حنيفة بعد له يقول لها قطع اي الثلاث يحصل هذا المعنى فلا  
 حاجة الى اسنادهما وهكذا قال ابو يوسف في رواه وسرط الخلقوم ورواه الله اعظم  
 وكان اصلا فلا بد منه والخلقوم والمرى واجدا الودجين في رواه لان الخلقوم يحل النفس

بد

الحل

قطع

وعنه انه بشرط  
 قطع الخلقوم

النفس والمرى يحرم الطعام والماء فلا يربط لصلها ما ناب يربط والودجان يحرم الدم  
 فينوب لصلها ما ناب يربط في الخاتم الصفه واصطاح نصف الخلقوم ونصف الوداج  
 والمرى الحل لان الخلق متعلق بالكل او اكثر وليس للنفس للنصف حكم الكل في موضع  
 الاحتياط وان قطع اكثر من الوداج والخلقوم قبل ان يموت اكل ولم يحل خلافه وقد  
 سما الخلاف واما حكم سقا اكثر صاحب السلامه حنف قال لان اكثر ما في مكانه لم يقطع  
 بشا احصاها الحائض الحريم لانه لما كان الودجان الحائض القهرم كان للنصف الباقي  
 حكم اكثر ويحرم الدم بالظفر والقرن والعظم والسن اذا كان من روعا لا يكون اكبر  
 باس الا لانه يكن هذا الذبح وقال الشافعي بعد كسبه المذبح حيث له عليه كل ما انهر  
 الدم واقرى الوداج ما خلا الظفر والسن فانها من ذلك الحشفه ولان الدكاه فعل مشروع  
 وهذا غير مشروع فلا يكون دكاه كالمذبح بغير المذبح وتسا قوله عليه انهر الدم ما بين  
 وكل والمرى ما روي عن المذبح وان الحشفه لسفلون في ذلك سندهم وظفره قبل الدعاء  
 ولان المذبح آله مجذرة يحصل بها تسهيل الدم الفرس فصار كالخمر والحديد تحل  
 عند المذبح لانه تعقل بالثقل فيكون في معنى المسخفة فاما ما كن لان آله الذبح غير الدراج  
 وطمع ومنه منه ولان فيه ركن بعدد على الحيوان وقد امرنا بالاحسان في الدعاء  
 وار عليه ولما دعت فاحشوا الذبحة ويحوز الدم بالليظة والمذبح وكل شئ انهر الدم  
 اقرى الوداج الا السن والظفر العامين فان المذبح بها حيث لما بينا وقد نص  
 بحديث الجامع الصفه على انها ميتة لانه وصره نصا وانما يحد فيه نصا محتاطا في ذلك  
 ومقول في الحل لا باس في الحرم يكن او لم يكن وتسا ان يحد الذاب شفرته لعولم  
 ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فاحشوا القتل وادركتم فاحشوا الذبحة  
 ولقيت لصله شفرته وليرج ذبحة ويكر ان يقطعها ثم يحد الشفرة لانه علمه راي بطلا  
 اصح ساه وهو حد شفرته وقال لقدا ردت ان تحتها موتات بعد اجدد بها قبل ان  
 يقطعها وكرم النخ وهو ان سلب بالسكن الفاع ويكر ويحتم والنجاع عرق اسفل في  
 عظم الرقبه لانه علمه راي ان يقطع الشاة اذا حش وتبين ما ذكرنا وقيل ان يحد  
 راسه حتى يظهر فذبحه وقيل ان يلبس غنقه قبل ان يسكن من براضطراب وكل ذلك  
 مكروه لانه يفسد الخمول فلا ضرر وقد نهينا عنه وكبر قطع الراس لان فيه راي  
 بعدد فالحاصل ان ما فيه راي للم الاحتياج الدم في الدكاه مكروه ولكن ان يحد ما يربطه  
 برجله الى المذبح وان يحد قبل ان يحد اي يسكن من براضطراب ويكف الالم فلا يكر النخ

ليظه القصب فشره  
 لانه























اليها فليلا فليلا فادارة موضع أعلم ذلك المكان ثم يثبت العنق الصحيح ونقرب العلف  
 الى الشاه فليلا فليلا حتى اطاراه من مكان أعلم ان ذلك المكان ثم نقدر ما من الرونة  
 بل او ان والناصة من المسافة فان كانت المسافة بينها الثلث فقد ذهب الطلب وعلى اللسان  
 وان كانت نصفها فقد ذهب النصف والجواب ان كانت سميعة يجوز لان الجرعة الجبلد  
 ولا خلاف في اللحم وان كانت عجفا لا يجوز لسرارة الجرب الى اللحم والاهتمام فقد كان  
 ان لو سلف يقول ان لا يجوز ان يصح بها وان كانت نصف لم يرضع وقال يجوز ان كانت  
 نصف لانه وقع عند من لا يدرك ان النما التي ليست لها اسنان ثم علم بعد ان النما  
 وكسوت بعض الاسنان فاداك كانت يختلف ما يلد من اسنان اكثر من الداهية وذلك  
 لان مع الجوار عمل كذا في المبسوط والسكاوي التي لا فرق لها خلفة لا يجوز لان قطع  
 اكثر من اثنين لما منع الجوار فعد في الاذن اولى وهذا الذي ذكرنا ان كانت هذه العيوب  
 حاصلة عند الشراء فلو اشترىها سلميعة لم يصب بعيبة ما لم كان غنيثا فعليه غنيها  
 لان الواجب في حصة نصف الكاكر فلا يباين بالناقص وان كان فقيرا يجوز ان يباع لانه  
 لا واجب في حصة بل يثبت الحق في العين بالشرا فختار في العين على ان نصفه كانت  
 ولا يجب عليه ضمان نقصانه كما في نصاب الزكوة لان الحقيقين يسقطان بهلاك المال  
 بعد الوصوب وعمر بعد الاصل قالوا لو مات المشرى للمضحية عنه او سرق فعليه بدلها  
 ان كان موسرا ولا يمس عليه ان كان فقيرا ولو ضلقت او سرق فاشترى لغيره ثم  
 وجد الاولي فلم ان يصح ما تهاشأ ان كان موسرا وان كان فقيرا فعليه ان يصح ما  
 ولو اشترىها للدم فاضطربت فانكسر رجلها فادها جاز استحسانا والقياس لم لا يجوز  
 وهو قول رافض السلف لانه لا يتاوى الواجب المضحية بالاضحاج وهي معيبة  
 عند المضحية بها ولنا ان هذا مما لا استطاع الامتناع عنه فقد سلب السكين من  
 له مضحية عندها وهذه مقدرة الدخ والمضحية وكذا لو مضيت في هذه الحالة  
 ما مضيت فاخذت من فروع وكذا بعد ثوب عند محمد لانه حصوله لمقدرة الدخ خلافا  
 الى يوسف لانه لا يمس ولا مضحية بل ابل والبقر والغنم لان اراقه غرقت فربه بخلاف القياس  
 في هذه الامور فلا يتعدى عنها وجزاز الشئ من الكل واخذ من الضان لانه كان عظماء  
 لو اضلط بالثنيان لا يمكن التمس من بقوله علم فحتم بالثنيان ولا تضحي بالجرعان  
 وقال علم نعمت بوجه الجذع من الضان والاحلاف ان الجذع من المعز لا يجوز واخذ من  
 الضان الذي ان عليه اكثر الجوز عند اكثر وذكره المبسوط لانه لم يبعثه اشهر فهو جلع

جلع بعد ذلك والشيء منه ما تم له سنة وطعن في الثانية وكذا من المعروض البقر الذي طعن  
 في الجوز السالم عند جمهور الفقهاء ومن يراى ان الذي لم له خمس سنين وطعن في السالمين  
 ويدخل في المقر الجاهل لان نوع منه والمثول من الوضعية والاهل تتبع لانه لان جانبها مرجح  
 على جانبها فان كانت ترمم اهلية بان تراط على الشاة جازت التضحية بالولد وان كانت  
 وحشية لم يجوز لانه تنبغي في الرق والملك فكذلك التضحية واذا اشترى سبعة بقر يضحوا  
 بها فاحاق احد السبعة وقالت الورثة وهم كبار او كونهما عنه وعنكم جاز استحسانا والقياس  
 ان لا يجوز وهو رواية عن ابي يوسف لان نصيب المست صار ميراثا والنسبة تقر بطريق الاطلاق  
 ولا يصح من الولد شرع الميت كالاغنياء والميت وله الميراث نصيبه لم يجرى نصيب الميراث  
 وجبه الاستحسان ان الورثة يقومون مقام المورث بعد موته والتمتع من الوارث عن موته  
 بالقرب المالية صحيح كالتصدق واما لا يجوز للاعاق ما فيه من الزام الوارث على الميت وذا  
 غير موضوع في المضحية واما الشرط لم يكون قصد الكل القرية انفقته الجاهات او مضيت  
 بان الاصل الشرا فلكل جزء العبد او المتعة فانه يجوز عندنا حلا والوفاء لا يحل المقصود  
 وهو القرية وقد وجد ان الورثة لما اوفوا صار ذلك قرينة ايضا لان تضحية المورث عن غير  
 مشروعة بنصف القرية فالعلم علمه كان تضحية بكسب من اذاع عنه في ورثه او اقمه ولو  
 فحما الباقون بغير اذن الورثة لا يجوز لانه لم يقع بعضها قرينة لعدم ارض من منهم فلم يقع  
 الكل حربه ضرورة عدم التماس وان كان سرك الشاة نصدا ليا او صلا ليريد اللحم لم يجر  
 واحد منهم لان ذلك القدر لم يضره لان النصرا في السهم اهلها وكذا قصد الكسب في القرية  
 ولا راقه لا يتجنى قرينة مطلق الكل وكذا لو كان منهم من وضع عنه ابوه او كان كذا الميراث  
 ام ولد وضحي عنها ولا جاز لان النصرة اهل القرية وكذا ام الولد وبأكل من لحمه لا تضحية  
 وتطعم الاغنياء والفقراء ويذكر لقوله علم كنفه ميتا لم يرضع الاضاحي فكلوا منها واخرجوا  
 ومنه حاز اكما وهو غنم فاوون ان يوكم غنيها لغيره وسحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث  
 لان الجاهات ثلاثة مأكول وراقة خار ورا طعام اما الاولان فلما رونا واما الثالث فلم يركب  
 واطعموا القاع والمقتران السائل والميت من المشوق فانقسم عليها ابناءا ونقصت من الجاهات  
 لانه جزءها او ثمن منه آله تستعمل في البيت كالجواب والقبول والنظر لانه كور لا تنفع  
 بالحجم كذا الجبلد ولا باس بان شئ من ثمنه في البيت مع بقائه استحسانا وذلك  
 مثل ما ذكرنا من الجراب والقبول لانه لو مضيت وانفق به بئته جاز فكذلك اذا اشترى بها شئ  
 في سنة ملبلد حكم المبدل ولا شئ من الاثمن به الا بعد استملاكه كالخيل والمري والمري

لانه لو اعنفه عند الميت  
 بنصف الميت المضحية  
 حيث يتكون الزمان  
 على الميت فان وصل  
 نصف يكون الزمان فان  
 الميت ليس اهل لاداء  
 فبقوله يظهر انه  
 ورثته

سائر كانه التعلق عليه مسلمات  
 فبما خلا لا يكره الا بانه اركان  
 الدين فاختصت اهل الدين  
 خلاف الاضحية وصدقوا  
 لان ما بين الغنم والبقرة  
 من جهة العذر والحق  
 وانما فداها للضيق  
 المونة اليه كالنقطة

من الشيوخ لا يسن القاع











عنه بعد ان حشفه الله له الم يقعد على موضع الذهب والفضة وكذا اختلاف اهل  
قول فكل في الشيوخ اوف المساجد وحلقه المرة او حول المصنف مذقبا او مفضفا  
وكذا اختلاف في الجاه والكتاب في الشرايف كان معضضا وكذا التوب اذا كان فكتانية  
بذهب او فضة على هذا الاختلاف وكذا الاختلاف ان كان في فصل السكين فضة  
او في قبضة السيف فكل ابو حشفه الله ان لغير السكين موضع الفضة لكن ولا فلا  
وقد لا اختلاف فيها اخلص فاما التوبة الذي لا يخلص فلا باس به بالاجماع لانه لا كان  
محتلا لا يخلص بكن من مذهب كافي لونا مفر واهل الحق ابو يوسف لانه يعوم ما وروى  
النهي لان من استعمل ان كان مستعمل لا كل جرم منه فيكون كما اذا استعمل موضع الذهب  
والفضة ولا في حشفه الله ان لا استعمل قصدا لغير الذي يلاقه الفضو وباسمك يتبع  
في الاستعمال ولا باس ان به كالحق الكفوف بالخير والعلم في التوبة ومصار الذهب في الفص  
والعامة المعاملة بالذهب وصار كن شرب من ليق فيه لصفه خاتم فضة وتقبل قول  
الكافور في الخل والحرقه حتى لو كان له لغير مجوسى او خاوم مجوسى تارسله ليشترى له حن  
واشترى لحما وماك اسيرته من يوحى او نصران او مسلم وسعه اكله وان كان غير ذلك لم  
سعه ان ياكله اى ان كان في مذهب غير الكتابان والمسلم واصحاب ان خير الكافور المعاملات  
تقبل بالاجماع لصدور عن عقل وحسن مانع من الكذب ومساس الحاجة الى قبوله كالمعاملات  
وكونه من اصل الشرايف في الجمل وتقبل في الهدية وبما في قول العبد والجارية وان يصح لان  
الهدايا ابا تيعت على ايدى هو لا عداة فلو لم تقبل قولهم لم يخرج الناس والعبد يحتاج الى  
الجارية في الامواف وبما صار البعيدة ولا يمكن استحضار الشروع الى تلك المواضع فلو  
لم يسل قولهم في الاصل لم يخرج الناس في المعامل مع العبد وجميع الجامع الصغير ارمه والكل لوط  
يشبه الكل مولاي معدته يسعه ان ياخذها لانه لما قبل قولها في اهلها غيرهما وكذا انقل  
في اهداها وحق ان علسا رصم قبل لفة معدته وماك ليا افا رغبه انتسام مشغولة خفاك  
بل مشغولة واخبرته ان ليا زوجا نرفها وقبل قولها وتقبل في المعاملات قول الفاسق  
ولا تقبل في الديارات الا العدل والفرق في المعاملات يكثر وصحتها والعدل لا يوجد  
في كل موضع ولا الزام فيها فيقبل قول الوصف فيها عدا لا كان او فاسقا حرا كان او عبدا  
وكرا كان او امة فليما كان او كافرا او فاسقا لخرج والضرورة لها الديارات فلا يكثر وقوعها  
فيجب وقوع المعاملات والخبر ملزم فيها فلا يسل ما قول المسلم العدل لان الفاسق  
مماهم لانه يركب الكيا من محار لانه يركب الكذب والكافور لا يلزم الحليم وهو ساج لما يمدح

قول  
فيما

الكتاب  
الكتاب  
الكتاب

مدح الذين يمدحون ان يمدح المسلم خلاف المعاملات ان الكافور لا يمكن المعيشة في دارنا  
الا بالمعاملة ولا بعد على المعاملة الا بعد قبول غير فيها فيقبل قوله ضرور ولا تقبل قول  
المسورة الديارات في طاهر الرواية ورواى الحسن عن ابي حنيفة لانه تقبل قوله فيها وهو  
منا على حوله العضا بطاهر العدل عندنا والحق ان المستور كالفاسق لا يكون حسن حجة  
حتى يظهر عدله وتقبل فيها قول العبد واللفظ اذا كانا عدلين لان في امور الذين خير  
المملوك والمملوك كخبر الحر والذكر لانه لا يترجم نفسه بم متدلى منه الى غير فلا يكون هذا باب  
الرواية على الغير في القبول لرحمان الصدق وبالعدل يترجم الصدق فمن المعاملات ان كان  
والمصارى في الرسالات في البدايات والارض في الحار لى ومن الدنيا ان يرضى بفساد  
المساكن لاهل الضيق مسلم مرضى لم يتوضاه ويستم ليرتجى جانب الصدق في خبير لظهور الله  
وان كان المخبر فاسقا او مستورا يتجمل فان كان الكبرياء انه صادق منهم ولم يتوضاه لان  
الكبرياء لا يبنى على الاحتياط كالنفس وان اراقه ثم يتجمل كان اصوب كوضع العدل السقط  
لصالح الكذب ثم دعا لانها عيان عن الجارية المعاص والكذب منها فكان من حرا عنه  
ملافة للاحتياط بالارافة بخلاف التجرى فانه وان كان طيلا لكنه ظنه فكان اراقه الماء  
ثم اصوب ولو كان الكبرياء انه كاذب يتوضاه ولا يسم ليرجى جانب الكذب بالتجرى فان قيل  
يسعى ان يتجمل ايضا احتياط المتعاض بين خبر الفاسق والخبر كماله شور الحار كرجع  
من الوصى ومن التهم لتعارض الاصل قلنا النص حكم بالتوقف في بناء الفاسق  
وبما روى التهم بفساد خبره ووجهه فكان خلاف النص وما ثبت الوقف في خبره في اصل  
الطهران للمسا ولا حاجة الى ضم التهم الله وقيل جعل احوال الحكم فاما في الاحتياط مسلم  
بعد الوضو لما قلنا وان لغير نجاسة الما ذمت اوصى لا يعمل بخير ويتوضا لان ما لغير  
به لا لاهلها فيصير غير ما مقصود فيصير ما ببال الزام وليس لها ولا لاي الزام ومما في الخل  
والحره لاهلهم يكن فيه زوال الملك حتى اها تروى امره فلم يخل بها في غاب عنها فاضم  
خبرها قدر ارتدت عن الاسلام والخبر ثقة عندنا وهو حرا وملاكم وسعه ان يصدق ونزوه  
اربع اسواها لانه لغير ما يرضى وهو رجل نكاح مارع وهذا القربنة وبين الله ولو لم يشر  
مسلم لحما فاضم مسلم ثقة انه ذمت مجوسى يستغله ان لا ياكل لانه لغير بحرة الدين ومولاه  
ومنى فيتم المحبة بخبر الواحد وبقى الذين ملوكه له متقصة لان نقض الملك فيه لا يجوز لغير  
الواحد وصحة الاكل تنفصل عن زوال الملك كما لا تضمن النجس ومن يرضى الى ولية او  
طعام فوجدته لعبا او غنا فلا باس بان تقعد وما كل وماك ابو حنيفة لانه لا يسل

الكتاب  
الكتاب

الكتاب  
الكتاب  
الكتاب



النور من نور  
 صفياء الله  
 طاهر من  
 البهائم

2

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.



الله ورسوله ولان الله اعلم بالفضل والذهب سواهما حل الفضة بقلته  
ولكونه موصفا وصول كالعالم في التوب فكذلك الذهب والفضة  
والى صوره رصم انه علم بهى عن ذلك ولان اصله من التورم وبما راحة لصوره الختم والتمسح  
ووراءه بالفضة لانها من جنس واحد في الذهب على حكم التورم وقاروا ملسوه او  
ما واما ان يكون فضة مركبا بالذهب او يكون من ذهب وانما العبرة بالمخالفة واليهما النسبة  
في الحكم والشريعة وقوله الخاتم بها ولا اعتبر بالفضة حتى يجوز ان يكون حرج وجعل الفضة  
الى باطن كنهه لانه علمه جعل كذلك بخلاف النسيان حيث يجوز ان جعل الفضة الى ظاهر  
الكف لان التورم ليس مباح وفي الجامع الصغير لا تختم بالفضة وهذا نص على  
ان النعم بالحجر واليشب والحديد والفضة حرام والى الله علمه على رجل خاتم  
صفر فقال ما لي اجد منك ربحا لراصنام فامر موسى به والى على رجل خاتم حديد فقال  
ما لي اجد منك حلية لعل النار فامر موسى به وعن ابن عمر ان رجلا جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وعلمه حاتم وذهب فاعرض عنه فقام ثم عاد وعليه خاتم حديد فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا اشر  
منه صل حلية لعل النار ومن الناس من اطلق اليشب واليه ما لم يسم به في الشرع  
فانه قال في رده انه لا بأس به كالعقيق فانه علمه كان يتكلم بالعقيق وقال تختموا بالعقيق  
فانه مبارك ولان الله ليس بحجر لا ليس له نقل الحجر ولنا انه يخذ منه لراصنام فاشبهه  
الذي هو منصوص معلول بالنص واما تختم القاض والسلطان لم يحتجوا الى الختم  
واما غيرهما فالفضل تله لعدم الحاجة اليه ولا بأس بمسار الذهب بجعل في حجر الفضة  
اى في ثقبه لانه مقيت جعل بها للفضة كالعالم في التورم ومن فكر في شدة لشدتها بالفضة  
لانا الذهب وهذا عهد الى حنيفة وان يوسف وقال محمد بن عيسى لا بأس بالذهب ايضا  
وهو رواه عن ابي حنيفة والى يوسف اصح محمد بن عيسى راوى عن عروة بن اسعد  
انه اوصىب انتم نون الكلام باخذ انعام وراق فانتم فامر النبي صلى الله عليه وسلم بان يخذ  
انعام ذهب ولان الذهب والفضة استويا في حرمه لا يستعمل واخر اهل بالفضة  
وجب ان يحل بالذهب ولا يوجب له لانه ان استعمال الذهب والفضة حرام في عهد  
الانصرون وقد زالت بالافرى وهو البضعة حليم محل بالافرى ووه واما الحديث فذلك  
في لائف ومسا لانف على الاتفاق ايضا لانت اذ خيف ذلك ولا يخلو الفضة ولكن قاما  
تضييب لاسنان في حال هذا القدر وما قاله في القياس بطل بالتخمين فانه محل بالفضة لانه  
دفع الذهب ويكنى بالباس الذهب والحديد المذكور من الصبيان لان النص حول لبسها حراما

هذا الحديث يدل على ان الذهب والفضة حرامان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

هذا الحديث يدل على ان الذهب والفضة حرامان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

هذا الحديث يدل على ان الذهب والفضة حرامان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

حراما كشر الخو لما كان حراما كان سقيها الصبي حراما ولا بأس بحرقه الوضوء والمخاط  
وفي الجامع الصغير ترك الحرقه التي تحمل لمسح بها العرق لانها بعد محذرة وتشته نرى الامام  
ولم يكن قول الله علمه بعمل ذلك ولا اصد من الصواب والسابعين واما يفسه من باطراف الروايات  
والصحيح انه لا بأس لان المسلمين قد استعملوا في عادة البلل من ماء وبل الفضة والحرق لرفع  
الافى واما راه المسلمون حراما وهو عند الله حرام وقد جاء في الحديث انه علمه كان مسح وضوء  
بالحرقه في بعض الاوقات وقاصم ان من فعل شيئا من ذلك تكبرا فهو مكروم ومن فعل ذلك  
لحاجة وصورة لم يكن ومن نظم التورم في الجلبوس والانتكاف فان فعل تكبرا او فحوى يكره وان فعل  
لحاجة وصورة فلا يكره ولا بأس بان يربط في اصبعه او ضامة الخيط للحاجة ونسب التورم وهو  
مر على العرب قال لا تنفعل اليوم ان يمشى بكثرة ما توشى وتغفل التورم وتعالى له الله  
عليه لم بعض الصابون ذلك ولا انه لو لم ياتوا لم يكن لكونه عيشا وقد تعلق به عرض صحيح  
وهو التذكر عند النسيان ولا يكون عيشا لنفسه **الفصل الثالث في النظر والمشي والوطن**  
اعلم ان مسائل النظر اربعة اقسام نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمرأة الى  
الرجل والرجل الى المرأة فانظر الرجل الى المرأة فارد فصول نظر الرجل الى نوصته  
ومملوكته والى خواتم محاربه والى ابا الغير والى الحرم الاصغية فبدان بالفصل اخرا  
ولا يجوز له نظر الرجل الى الحق الاصغية الا الى وجهها وكيفية بقوله لا بأس بالنظر  
الا ما ظهر منها قال علي وابن عباس رضي الله عنهما التحلل والخاتم اى موضعها هو الوجه  
والكف وكذا المرأة بالنزبه المذكورة موضعها اطلاق الاسم الحالى على المحل فيها ولا بأس  
باحتاج الى ابدان وجهها في المعاملة مع الرجال والى ابدان كقبة كراذ ورا عطا ومواقع  
الضرون مستثناة عن قواعد الشرع وهذا تصييص على انه لا بأس بالنظر الى قدمها ورا  
الحسن عليه حنيفة انه مباح النظر الى قدمها ايضا وهكذا ذكره الطحاقي قال لانها محتاج الى  
ابدان قدمها فاشتت حاجتها او متفق وربما لا يجد الخفة في كل وقت وعمران يوسف انه  
مباح النظر الى خراجه ايضا لانها في الخبر والظن وغسل الشيا بقطر الى ابدان وجهها  
وهذا العلم يكن النظر شهوة فان كان يعلم انه ان نظر اشهى لم يحل بالنظر الى من فيها  
يعوله علم من نظر الى محاسن اصغية وشهوة صب في عينيه لرائل يوم القيامة وكذا لا  
مباح النظر لاشك في مرادها او كان اكبر ربه ذلك اضيا ظا ولا يحل له ان يمس وجهها  
ولا كفها وان كان يامن الشوق لقوله علمه من مشى كف لعله ليس من السبيل فوضه  
في كنه حرم يوم القيامة في فصل من الخلايق ولان حكم الحسن باطل في قوله

هذا الحديث يدل على ان الذهب والفضة حرامان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

هذا الحديث يدل على ان الذهب والفضة حرامان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم







فالنظر لله سبحانه للرجل والنساء كالشباب والدرجات ونحوها وأشار في كتاب الخشنة الى ان  
 نظر المرأة الى الرجل كنظر الرجل الى ذوات محاربه حتى لا يساعدها ان تنظر الى ظهري ويطنه  
 لان حكم النظر عند اختلاف الجنس اغلظ وهذا اذا العنت الشهوة فان كان في قلبها شهوة  
 او كبر رايها انما تشتهي او شككت في حكم يسحب لها ان تغض بصرها ولو كان الناظر هو  
 الرجل النبا وهو من هذه الصفة لم ينظر وهذا يشهد الى التحريم والفرق بان السوء غالبه علمه  
 والغالب كالمحقق في الحكم فان الشبهة في الرجل تحققت الشهوة من الجانبين ولا كذلك اذا  
 اسهمت المرأة لان الشهوة عند موصوفة في جانبها كقبيصة واعيانها لا تملك على الرجل وكانت  
 الشهوة من جانب واحد والشهوة من الجانبين افضى الى المحرم فافترقا واما نظر المرأة الى الرجل  
 فهو كنظر الرجل الى الرجل ايضا باعتبار المحاربه وعدم الشهوة غالبا وقد عرفت  
 الى ان لا يكشف مما سبق من الاركان ان المرأة تفصل المرأة بعد موتها كما يفصل الرجل الرجل  
 وعمر الى حصة بعد الموت لنظر المرأة الى الرجل كنظر الرجل الى ذوات محاربه حتى لا يساعدها  
 النظر الى ظهري ويطنه لانه علمه من النساء دخول الحمامات بميزر وغير ميزر والاولى  
 لان المرأة من منع النساء الخروج والفرقة البين وبينه يقول ويعترف الظاهر في جميع  
 البلدات في الحمامات للنساء وكينهن من الدخول فيها وليد على صحة ما قلنا وصاحبه النساء  
 الى دخول الحمامات فوق حاجبه الراس لان المعصوم يحصل الرتبة وازالة الذنوب والبدن  
 ومن ان ذلك لا يصح فالرجل يمكن من الاعتساف في الانهار والحياض وهي لا يمكن منه ونظر  
 الرجل الى عرج لعنه وزوجه وسائر اعضاها عورة شهوة وغير شهوة كحذفت الى شرمه لانه  
 علمه وان غصت بصره في الآخر زوجه وتكلم وامسك وعانت عانته رضى الله عنها كنهت اهتسل انا  
 ورسول الله وانا واحد وكنت اقول بقرينة ما يقر به وهو يقول في حق الله تعالى ولو لم يكن النظر  
 سببا لما تجوز كل واحد منهما بين يدي صاحبه ولان ما فوق النظر هو المستحق للفتيان  
 مباح والنظر اولى الا ان الاول ان لا يستر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله علمه لهما  
 اني اراكم لعمري فليستتموا استطاع ولا يتحرر من تحت العير ولان النظر الى العورة وشره  
 النسيان فاك على رضى الله عنه من اكثر النظر الى مؤنثه فحجب بالنسيان وكان من غير قول  
 بمراد من ينظر ليكون اليه في تحصل مع الله وليس انظر الى ذوات محاربه فانه ينظر الى  
 وجهها وراسها وصدورها وساقها وعصديها ولا ينظر الى ظهري ويطنه ونحوها والاصل  
 عند قوله في الابدن رطبتهن الا لمعولتين لانه لم يرهما عين الرتبة لان النظر الى عيني  
 الرتبة مباح مطلقا ولكن المرأة موضع الرتبة وهي الراس موضع الناح والشفوة وهو

في كتاب الخشنة  
 في كتاب الخشنة  
 في كتاب الخشنة  
 في كتاب الخشنة  
 في كتاب الخشنة

وهو موضع العفاس والوجه فهو موضع الكبر والفوق والصدور فهو موضع الغلاظة في قد  
 تنهى الى الصدر ويرى في موضع القوط والعصبة فهو موضع الذلوع والساعده  
 موضع السوار والكف فهو موضع الخاتم والخضامه والساق فهو موضع الخجل والقدم  
 وهو موضع الخضاب بخلاف الظهر والبطن والفخذ لانها ليست موضع الزينة ولان البعض  
 يدخل على البعض بلا استئذان واحتشام والمرأة تكون في بيتها ثيابا من تحتها عاكى ولا  
 تكون مستتره فلو امرناها بالتحصن من ذوات محاربه لافضى الى الحرج ولان الحصة المبركة بقول  
 الرعية والشهوة بخلاف ما وردها لانها لا تكشف عاكى والتحريم من اجل مناهضة على التاميد  
 مسبب او سبب كرضاع وفصامه لشمل الحرج وقاب رغبة الكل فان ثبتت حرمة المطلعة  
 بالذنا فقل لا يثبت به حق المست والنظر لانه قد ظهرت خيانتها حتى فلا يؤمن ثانيا واللعن  
 لشهوة حرمة المعامه بالسفاح كثبوتها بالنكاح لتحقيق الحصة على التاميد وكما يباح النظر  
 الى هذه الموضع مباح المست لما روي له علمه كان يقتل راس فاطمة ويقتل بعددها في  
 الجنة وكان لها قدم من سفر يدانها فوافها وقاتل راسها وقال علمه من قتل رجل لقه وكانا  
 قتل عتبة الجنة بخلاف عصبه لاجل عليه وكفها حيث لا يساعدها المست وان ابلغ النظر لتكامل  
 الشهوة واما مباح المست والنظر لهما من الشهوة على نفسه وعليها فاما ان كان يحاف  
 على نفسه او عليها فلا يحل له ذلك لان المست من شهوة او النظر عن شهوة نوع زنا قال علمه  
 العينان تزنيان وزناهما النظر واليدان تزنيان وزناهما البطش والرجلان تزنيان  
 وزناهما الحثي والفرج وهذا في ذلك كما انكذب والذنا حرمة محرم انواعه وندوات المحارم  
 اغلظ فليجتنب من ذلك ويحل له ان يخلو او يسافر من بقوله علمه الا لا يخلو لهما  
 بامر الله ليس منها بمسبب فان ثالثها الشيطان معناه ليس يحرم لها ذلك انه يباح له ان  
 يخلو بذوات محاربه وقال علمه لانها من المرأة فوق ثلاثة ايام وليا لها انا وموهارا  
 او ذوات محرم منها فذلك انه لا بائس بان تسافر مع المحرم فان اضناح الى الاركان والاول  
 فلا بائس بان يحسبها مبررا ثيابها وما خد ظهريها وبطنها فحجبها لانه من الشهوة فان  
 حافها على نفسه او عليها فقيتها او ظفها او شكا فليجتنب ذلك فحجبها ثم ان لم يكنها الركوب  
 بنفسها امتنع عن ذلك اصلا وان لم يمكنها مكلف بالثياب كيلا يصيبه حرارت عصبها وان لم  
 يجد الثياب يرفع الشهوة عن نفسه بقدر ما كان ولما النظر الى لغة الغير فهو كنظام الى ذوات  
 محاربه لانها مباح الى الخروج الى حوله مولاه في ثياب ممتنها وصاها مع جميع الوساخ في  
 معنى البلوى نظرا او ميسا كحاله مع ذوات محاربه وكان عمر رضى الله عنه متقن في علمها

في كتاب الخشنة  
 في كتاب الخشنة



بالدرة ودار الله على الخار ياد فابر انشبهتين بالحرارة والاحتلال له ان ينظر الى ظهورها وبطنها  
 كما في حق ذوات المحارم وكان محدث من تماثل الرائي في نفسه ليدخل لا ينظر الى ما بين شترتها الى  
 لكنها ولا تأس بالنظر الى ما ورا ذلك لما راي من عبا من حذيق طويل ومن اراد  
 ان يشترها حاربه فليتنظر اليها الا الى موضع الميزر وكنت اني لا افرق في النظر والظفر كحرف  
 حق المحارم بل اولى لقول الشهور في المحارم وكما الشهور في رزاق والملازمة والمكاتبه ولم الولد  
 كالهة لوصف الحاجة وقيل الرف فيهن والتمسعة كالمكاتبه بعد ان حشفه ربه لله للفر  
 وتحت الخلو والمسافر بها كما في ذوات المحارم فبعد بعض ما بينا ليس له ان يراها في  
 راز كابر ورازال لان معنى العورة وان علم بالسفر في معنى الشهور باق وتراعى انه لا بأس بذلك  
 اذ امن الشهور على نفسه وعليها لان المولى قد سعتها وحاجته من بلده الى بلدة ولا يحرمها  
 ليسافر معه وهي تحتاج الى من يركبها ونزلها الا ان رقة المرأة قد تغمر رجل يذهبها  
 وتخلو به ولا يمنع احد من ذلك وكل ما يباح النظر اليه منها بباح مشه منها الا من الشهور  
 على نفسه وعليها كذا في المسبوط وذكر في المختصر ولا بأس بان يمشى ذلك في الارض البشري  
 وان حاف له يشتم ويذكر في الجامع الصغير بل يرد شرا جازية فلا بأس بان يمشى ما فيها حتى  
 وصدورها وراغها وسطر الى تلك كالحشوق والخاصة انه ساج النظر في هذه الحالة الى النظر  
 شعرها وصدورها وما فيها وان اشتمى للفردية ولا ساج المستر اذا انتهى او كان كبره اليه  
 ذلك لان اباحه النظر لتعلم قدر المال ومقدار المال يهتدي معلوما بالنظر بدون المسر في  
 غير حاله الشرا ساج النظر والمشي بشرط عدم الشهوة واما بلغت المرأة لم تقرب في ازار  
 واحد والمراد بالازار الداني كستر ما من السرة والركبة وتاك محدد لله اذ بلغت موضعا  
 ساج وتشتبه لان ظهورها وبطنها عورة والمشتبهاه كالباقة فلا تعرض في ازار واحد  
 والخص في النظر الى ارجلها كالفحل لقول عائشة رضي الله عنها لخصا فتم فلا ساج ما كان  
 حررا وقيل لان الخص في ارجلها كالفحل كالتوازي كالفحل وقطع تلك الرقعة  
 كقطع عضوف ومعنى الفتنة اليفوت بالخص قد نجح وقيل هو اشد الناس جماعا لله  
 انه لا تقرب بالانزال وكذا المحبوب لا يقرب في غير فان كان مجبورا قد جف ما لم يقدح  
 بعض مثلنا الاختلاط بالنساء لوقوع الراس من الفتنة وقد واكر الله في او التابيعين غير اولى  
 برأيه من التحل فقل هو المحبوب الداني جف ما لم يقدح في الاحتلال له ذلك للعموم النصوص  
 وكذا المحسن في الروي من الافعال لانه كغيره من الرجال هو من الفتاوى وتطهر النساء  
 فاما ما كان في اعضائه ليس في لسانه نكته ولا شتم النساء ولا يكون محتثا في الروي

وكذلك

الروي من الافعال بعد رخص بعض ما كان ترك مثام مع النساء هو واحد تناول حوله  
 او التابيعين وقيل المراد به الابل الداني لا يدرك ما يصنع بالنساء انما مثمه بطنه وتراعى ان يقول  
 انه من القشامة وقوله للمؤمنين نفصوا امر ايمانهم يحكم فنادى بالحكم ونقول كل من كان  
 الرجل ولا يحل لها ان تباين موضع الرينة الباطنة بين يديه ولا يحل له ان ينظر اليها الا ان  
 يكون صغيرا محسنا لا بأس بذلك لقوله تعالى او الطفل الذي لم ينظر الى عورات النساء  
 والعبد فما سطر الى سترته كالحرام في معنى انه لا يحل له ان ينظر الا الى وجهها وظهرها  
 عندنا واما مالك والشافعي فلهما لغة نظرا اليها كنظر الرجل الى ذوات محاربه لقوله تعالى او  
 ما ملكت ايمانكم ولا يجوز ان يحل على المرأة ان تنظر الى رجل من قولها او نسايتي ولانه لا سطر  
 ان للامعة ان تنظر الى سترتها كالحرام في معنى انه لا يحل له ان ينظر الا الى وجهها وظهرها  
 المحرم واما حجة النظر لحاجة الدخول من غير استئذان واحتشام وهذا محقق فمداس العبد  
 وسيدته ونسائه ليس بينهما زوجة ومحرمية وحصة المناكحة على شرف الزوال  
 وكانت في حقه وكانت في حقه لمنكوبة الغير وهذا لان الحرمة الموبدة تقلل الشهوة  
 فاما الملك فلا يقلل الشهوة بل يحلها على رفع الاحتشام والبلوى غير متحقق لان العبد  
 لا يباح له ان يدخل البيت الا بغير اذن السيد فقد قيل من لقد عبد الخدمة طافل البيت  
 فهو كمتحان والمراد بالنقص من اقل سعيدين المسبيد وسعيدين خبير لانهم سوي  
 النور فانه في رزاق دون الذكور ومراره ما قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم والموضع موضع  
 اشكال لان حاله تقرب من حال الرجال حتى تسافر غير محرم فاشكل انه هل ساج لها  
 التكشف من يدي ايتها ولحم مثل هذا الاشكال بقوله او نسايتي لان مطابق هذا اللفظ  
 تناول الحار وولها او يعقل علم رفته بغير اذنها لقوله علم قال لولي رقة اغزل عنها  
 ان شئت ولا يعقل عز روضه لراذنها لثيم علم عز العزل عن الحرة لراذنها ولانه  
 تحل بلذة الوقاع للموطوعة وما تشا وتان في اسعافها فالحرم حق فيه حتى تحترق الحجب  
 والفتنة لا للامعة فلماذا لا تنقض حق الحرة الا باذنها وليست بقية السيد ولو كانت المرأة  
 منكوبة فقد قررنا في النكاح **الفصل الثاني** في الاستبراء وغيره ومن يشهد له فانه  
 لا تقرها ولا لمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فوجها شهوة حتى تستبرأ بها ولا يصلح له صوب  
 مراستها او قوله في سببا او طائش الا لا يوطئ الجبال حتى يضع حملها ولا الخيال  
 حتى تستبرأ من حيضه والحديث وان ورثه المصيبة لكن السبب حذر من الملك واليد  
 لانه الموصوف في المنصوص عليه وهذا لان الاستبراء حقيقة للتعرف عن رقة الرحم لئلا



هذا هو الذي  
 ذكره في  
 حقه

موضع على ثلاث  
 مراحل من  
 مكة كانت به  
 وقعة للشي علم  
 لانه

القول



يحصل ما هو بهاء الغير او لو وطئها قبل ان تعرف برأهها نجأت بولاد فلا بد ان  
 منه او من غير موجب التعرف غير من الرجم صيانة للمياه عن الاختلاط والانساج لا يشبه  
 والولدع البهال لانه عند الاشتباه لا تدعى الولد من ملك لعدم من يقوم بتربيته وشرطه فيهم  
 سئل الرجم او حقيقة الشغل لان الصبي له اما في مثل هذا الموضع وتوهم الشغل  
 مع غير الواطي اما ليس بعدد ملك الغير في المحل واما يجب على المالك الاعمال البهال كما  
 قال مالك لان العلم الحقيقي لارادة الواطي فانه اذا اراد الواطي وذا لا محل لرد محل  
 خارج يجب عليه التعرف برأه الرجم كمالا بصير ساقيا ما به زرع غير والمشتري هو المالك  
 برين دون الباع فوجب عليه غير ان ارادة الواطي لا توقف عليها فاعلم المالك من الواطي  
 فقام ارادة الواطي واما انما تحقق بالملك واليد اذ بالملك بطريق له الفعل وبالدقة  
 على الواطي وادبر الحكم عليه تبسرا ويتعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشرا وان  
 كان من عند المافون المدون عند الى حصة له لانه لم يكن ما كثرها عنده وعندهما ان  
 حاصت عند المافون بعد قبضه حاز المولى له رطاه لانه ملك كسبه فصار قبضه  
 كقبض المولى والبيته والوصية والارث والخلع والكتابة بان كاتب عجله عليه والردع  
 بالخانه وكذا يجب لها اشتراكها من لمة اوصيه باعها اليوم او مملوك او من لا محل له وطئها  
 المحرمه او رضاع او اشتراكها من بكر لوصو العلم الموصيه والشرط وغير الى يوسف له  
 انه لا يقين بفراغ رها من ما الباع فليس عليه الاستبراء لانه لتبين فراغ الرجم من حائل  
 في هذه الصورة وكما المطلقة قبل الدخول لا يجب العدة لهذا ولتب ان هذه حكمه بركتها  
 والحكم متعلق بالعلم لا بالحكمه بطورنا تيسر الزهر على الناس فان قيل لا بد من قيم  
 الشغل ثلث يومين الشغل باتباعها المعتبر التوهم سواء كان من المالك او من غير وكذا  
 في البكر التوهم ثابت لان الشغل يتصور مدول زوال العذر ولا تجزأ بالحبيضة التي اشتراكها  
 في انشائها لان الواجب عليها الحبيضة وهي اسم للحاكم وعمر الى يوسف له لانه كانت لها  
 من هذه الحبيضة ولم ان رطاه لتبين فراغ رها ولا بالحبيضة التي حاضتها بعد الشرا  
 او غير من اثبات محل القبض خلافا الى يوسف له لانه ان تبين فراغ رها  
 حصل حبيضة فثبت في هذا البائع كما حصل حبيضة توضع في يد المشتري وتنتابها ووطئ  
 قبل علمه او من يحصل بالملك واليد فلا ينعقد ولا بالولادة الحاصلة بعد قبض القبض  
 والالحبيضة التي توضع قبل زواجان في بيع الفضولي وان كانت في يد المشتري ولا بالحاصل  
 بعد القبض في الشرا الفاسد قبل ان ينعقد ما شرا صحا وتجب في لمة المشتري فيما تحقق

في قبض المولى والبيته والوصية والارث والخلع والكتابة بان كاتب عجله عليه والردع بالخانه وكذا يجب لها اشتراكها من لمة اوصيه باعها اليوم او مملوك او من لا محل له وطئها المحرمه او رضاع او اشتراكها من بكر لوصو العلم الموصيه والشرط وغير الى يوسف له انه لا يقين بفراغ رها من ما الباع فليس عليه الاستبراء لانه لتبين فراغ الرجم من حائل في هذه الصورة وكما المطلقة قبل الدخول لا يجب العدة لهذا ولتب ان هذه حكمه بركتها والحكم متعلق بالعلم لا بالحكمه بطورنا تيسر الزهر على الناس فان قيل لا بد من قيم الشغل ثلث يومين الشغل باتباعها المعتبر التوهم سواء كان من المالك او من غير وكذا في البكر التوهم ثابت لان الشغل يتصور مدول زوال العذر ولا تجزأ بالحبيضة التي اشتراكها في انشائها لان الواجب عليها الحبيضة وهي اسم للحاكم وعمر الى يوسف له لانه كانت لها من هذه الحبيضة ولم ان رطاه لتبين فراغ رها ولا بالحبيضة التي حاضتها بعد الشرا او غير من اثبات محل القبض خلافا الى يوسف له لانه ان تبين فراغ رها حصل حبيضة فثبت في هذا البائع كما حصل حبيضة توضع في يد المشتري وتنتابها ووطئ قبل علمه او من يحصل بالملك واليد فلا ينعقد ولا بالولادة الحاصلة بعد قبض القبض والالحبيضة التي توضع قبل زواجان في بيع الفضولي وان كانت في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشرا الفاسد قبل ان ينعقد ما شرا صحا وتجب في لمة المشتري فيما تحقق

في قبض المولى والبيته والوصية والارث والخلع والكتابة بان كاتب عجله عليه والردع بالخانه وكذا يجب لها اشتراكها من لمة اوصيه باعها اليوم او مملوك او من لا محل له وطئها المحرمه او رضاع او اشتراكها من بكر لوصو العلم الموصيه والشرط وغير الى يوسف له انه لا يقين بفراغ رها من ما الباع فليس عليه الاستبراء لانه لتبين فراغ الرجم من حائل في هذه الصورة وكما المطلقة قبل الدخول لا يجب العدة لهذا ولتب ان هذه حكمه بركتها والحكم متعلق بالعلم لا بالحكمه بطورنا تيسر الزهر على الناس فان قيل لا بد من قيم الشغل ثلث يومين الشغل باتباعها المعتبر التوهم سواء كان من المالك او من غير وكذا في البكر التوهم ثابت لان الشغل يتصور مدول زوال العذر ولا تجزأ بالحبيضة التي اشتراكها في انشائها لان الواجب عليها الحبيضة وهي اسم للحاكم وعمر الى يوسف له لانه كانت لها من هذه الحبيضة ولم ان رطاه لتبين فراغ رها ولا بالحبيضة التي حاضتها بعد الشرا او غير من اثبات محل القبض خلافا الى يوسف له لانه ان تبين فراغ رها حصل حبيضة فثبت في هذا البائع كما حصل حبيضة توضع في يد المشتري وتنتابها ووطئ قبل علمه او من يحصل بالملك واليد فلا ينعقد ولا بالولادة الحاصلة بعد قبض القبض والالحبيضة التي توضع قبل زواجان في بيع الفضولي وان كانت في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشرا الفاسد قبل ان ينعقد ما شرا صحا وتجب في لمة المشتري فيما تحقق

سقش فملك البهال بوجه الوصو لان حدوث ملك الخلق بسبب ملك الرقبه يكون  
 بعد ملك جميع رقبتهما وملك بعض الرقبه منزله بعض العلم وثبوت الحكم عند كمال العلم  
 وان باسرها منى مجوسه فحاصت بعد القبض بم اسلمت او اشتراكها فحاصتها  
 محل الاستبراء حاصت في حال كتابتها بم عجزت فجزأ بملك الحبيضة لوصو بعد تمام  
 السبب والمانع من الوطئ وهو التمس او الكفارة لا يمنع من اعتداله بالاستبراء كما لو اشرك  
 لمة تجزئة فحاصت في حال رهاها بخلاف ما لو اشركها في مكانة لمة بم عجزت  
 له لمة ولا رجعت لابقه او ردت المفضولة او المراضة عند انقضاء المدة او قلت  
 المبرونة او ردت لمة فليس عليه ان يستبرأ بها خلافا لفرقة الزنا لعدم سببه وهو  
 حدوث ملك اليد والرقبة ولا انتقال هذا الاستدلال بعدم الحكم لعدم العلم وهو فاسد  
 لان السبب متعين فندار الحكم عليه وجودا وعدما وانا فسد ان لو لم يتعين وصار هذا  
 كتعليل محمد له في ولد الفصيص ولو قال السبع قبل قبضها فعلم الباع الاستبراء  
 قياسا وهو قول الى حنفية لاول انما زال الشعر ملكه وان حكمها ثم رجع ووالا يجب  
 وهو قولها لانهما فصح من راصل فصار كان لم يكن ولها حاصت عند المشتري بم رهاها  
 بالقبض لم يبرها الباع حتى قبض بخلاف ما لو كانت بم عجزت ولها سبب وجود الاستبراء  
 وصهر الوطئ جميع الدواعي عندنا لا فضاها اليه وقار بعض الفقهاء لا يحرم لان النص  
 ورصد الوطئ وهو معلول خوف الخلط بما غيرهم وسق زرع غير ما به وذلك لعدم في  
 الدواعي علم بعد الحكم اليه ولان الدواعي لا يحرم في المسبقة وهو المنصوص من راصل  
 في الباب وهذا فرع منه واستحال ان يخالف الفرع كما ولتب ان الدواعي في معنى  
 الوطئ موجب الحاقها به كماله الظهار وهذا لان الوطئ علانا حرم لافعال الوقوع في  
 غير الملك بان تكون مدخلت من المالك اول محسذ بصير ساقيا زرع غير لانه يبيع  
 انه وطئ لم ولد غير وهذا المعنى في الدواعي موصو لانه ان كانت حامله المالك  
 يادعي الولد وصار له وله فظهر ان الدواعي حصلت في ملك غير ذلك حريم  
 بخلاف الحايض حيث لا يحرم الدواعي منه لانه لا حمل الوقوع في غير الملك ولان  
 الدواعي بم لا توقعه في ارتكاب الحرام لتفرقة في طبعه عنها بسبب الرضا والدواعي فها  
 توقعه في ارتكاب الحريم وهو الوطئ لتوفر رغبته فيها فلم يحصل مقصود منها ولا هو  
 في المسبقة وعمر محمد له انه محل الدواعي لانه لا احتمال الوقوع في غير الملك لانه لو  
 طهرها قبل لا يقع دعوى الحريم ولا استبراء الحامل موضع الحكم ما رونا ولان العلم

هام  
 وهذا الذي ذكره في الباب  
 ادالفت ولم يخرج من دار  
 الاستبراء او لو انقضى وقت  
 في دار الحريم او غير  
 داره سلام فغيبه او غير  
 واخذها المولى الحريم عليه  
 الاستبراء عند الحريم عليه  
 وقال ما حباه لا يجب  
 بانه

في قبض المولى والبيته والوصية والارث والخلع والكتابة بان كاتب عجله عليه والردع بالخانه وكذا يجب لها اشتراكها من لمة اوصيه باعها اليوم او مملوك او من لا محل له وطئها المحرمه او رضاع او اشتراكها من بكر لوصو العلم الموصيه والشرط وغير الى يوسف له انه لا يقين بفراغ رها من ما الباع فليس عليه الاستبراء لانه لتبين فراغ الرجم من حائل في هذه الصورة وكما المطلقة قبل الدخول لا يجب العدة لهذا ولتب ان هذه حكمه بركتها والحكم متعلق بالعلم لا بالحكمه بطورنا تيسر الزهر على الناس فان قيل لا بد من قيم الشغل ثلث يومين الشغل باتباعها المعتبر التوهم سواء كان من المالك او من غير وكذا في البكر التوهم ثابت لان الشغل يتصور مدول زوال العذر ولا تجزأ بالحبيضة التي اشتراكها في انشائها لان الواجب عليها الحبيضة وهي اسم للحاكم وعمر الى يوسف له لانه كانت لها من هذه الحبيضة ولم ان رطاه لتبين فراغ رها ولا بالحبيضة التي حاضتها بعد الشرا او غير من اثبات محل القبض خلافا الى يوسف له لانه ان تبين فراغ رها حصل حبيضة فثبت في هذا البائع كما حصل حبيضة توضع في يد المشتري وتنتابها ووطئ قبل علمه او من يحصل بالملك واليد فلا ينعقد ولا بالولادة الحاصلة بعد قبض القبض والالحبيضة التي توضع قبل زواجان في بيع الفضولي وان كانت في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشرا الفاسد قبل ان ينعقد ما شرا صحا وتجب في لمة المشتري فيما تحقق







وذكر الطحاوي ان هذا قول الـ حنفية ومحمد بن عبد الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس بالنفس  
والمعاقبة لان الله علم عاتق جعفر حين قدم الحبشة وقيل ما بين عينيه وظكر  
عندنا خير وقال لا ادرى ما اذا اشتد نفع خبير ام يذوق جعفر وعاتق ذل من حاربه  
وكان اصاب الله علم يفعلون ذلك وكان لا عراب يقتلون اطراف الله علم لها  
حدثنا السري رحمه الله قال قلنا يا رسول الله اني قد نعت بعضنا البعض قال لا قلنا اننا  
بعضنا البعض فقال لا قلنا ايها في بعضنا بعضا قال نعم وثناي عن الله علم الله  
عن الحكماء وهي المضاجعة والمعاينة وعن الحكماء وهي التقبيل وما روى محمد بن علي  
ما قيل في الحرم والشجر او منصور الماتر لاني قد سمعت ذلك من الصادق فقال المكره من  
المعاينة ما كان على وجه الشهوة فاما على وجه البر والكرامة فيجوز واما الخلاف فيما لا يمكن  
عليها غير الازار لانه كان عليه قميص او حبة ولا باس به بالهناج وهو صحيح وانما  
بعض المتأخرين تقبيل يد العالم او المقتدر على سبيل التبرك وعن صفيان بن يحيى سمعت  
تقبيل يد العالم منه وتقبيل يده في الارض فيه قال الصادق الشهد هو المختار وما فعل  
الجهال من تقبيل يده في الارض غير فهو مكره فلا ارضه فيه ولا يفعلون من تقبيل الارض  
من العالم في الحرم والفاعل والراضي به اثمان لانه شبه عبادة النبي وذكر الصادق الشهد  
انه لا كفر بهذا السجود لانه يريد به التوجه دون العبادة وقال شمس الله السرخسي رحمه الله السجود  
لغير الله كفر وهو التعظيم كفر ولا باس بالمصافحة لما روي انه سجد فقام فمواظبه  
في البيعة وغير ذلك وقال عليه من صاف في ارضه المسلم وضرك يده تناثر في نوره وقال عليه  
ما من مسلمين يتصافحان الا غفر لهما قبل ان ينفردا والقيام للتعظيم الغير  
وعن الساجد ان القاسم الحكمي رحمه الله انه اذا دخل عليه احد من اغنياء يقوم له ويحضره ولا يقوم  
للفقراء وطلبة العلم فيقبل له في ذلك فقال لان اغنياء يتوقعون من التعظيم ولو كانت  
تعظيمهم لتضربوا ولا يطعم الفقراء وطلبة العلم في ذلك وانما يطعمون من جواب السلام  
والشكر معهم في العلم ونحوه فلا يضربون بترك القيام الفصل الخامس في البيع و  
براءة كراهة الاجارة وغيرها ويكره بيع العذرة وهي جميع الرضخ ولا باس ببيع السرقين  
وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع السرقين ايضا لانه يفسد العين فلم يكن ما لا يفسد ببيع  
كالعذرة وجلبد الميتة قبل الذبح ونسب انه ما لم يفسد ببيع وهذا لان المالك ما يفتن به بتمويل  
وقد شتم المملوك السرقين وانفقوا به فانهم يفتنون في الاراضى لاستئثار البيع من غير كراهة  
من اقدم السلف بخلاف العذرة لان العادة في الاراضى ما لم يفسد بها مخلوطة

هذا الحديث يدل على ان بيع السرقين لا يفسد العين  
ولا يكره لانه لا يفسد العين ولا يفسد ما لا يفسد  
ولا يفسد ما لا يفسد

مخلوطة بها وادواتها غالب عليها بالقابضة في الاراضى والمخلوطة ما لم يفسد ببيعها  
في البيع وهو ان يفسد ببيعها لانه لا باس بالاراضى بالاراضى الخالص ومن علم باقية انها  
لرجل مدراي آخر سعيها وقال وكلم صاحبها ببيعها فانه يفسد ان يبتاعها ويطلبها لان  
خير الراصد في المعاملات مقبول وان كان فاسقا او كافرا او عبدا لما مر وقد اخبر جعفر  
لاضمار له مقبول وكذا لو كان اشترتها منه او وهبها له او تصدق بها على ما قلنا وهذا اذا  
كان نفعه وان كان غير نفعه واكثر رايه انه صادق فكذلك لان في المعاملات لا يمكن اعتبار  
العدالة في كل خبر الحجج والضرورة وان كان اكبر رايه انه كاذب لم يفسد له ان تعرض لبيع ذلك  
لان اكبر الراي كالنقش قال الله علم لواء بضة من عقيد وضع يدك على صدرك واستغفرك  
فما جئت في صدرك فذمته وان افتاك الناس به وكذا لو لم يعلم انها للذلة ولكن اضرع هو الذل  
انها للذلة ولنه وكما سعيها او وهبها له او اشترها منه لان اقراره بالملك للغير حجة في حق  
المقر شرعا فبذلك حق السامع بمنزلة ما لو علم ملك الغير بان عاينه في يده وان كان المخبر  
صدقه وما لغيره وكذا ان كان غير نفعه واكثر رايه انه صادق فبذلك صدقه ايضا وان كان اكبر  
رايه انه كاذب لم يقبل ذلك منه ولم يشتره وان لم يخبر صاحب اليد بشئ ان كان عرفها  
للأول لم يشترها حتى يعلم انتقالها الى ملك الثاني لان اليد الاولى وليد ملكه وان كان لا يعرف  
ذلك له ان يشترها وان كان ذواليد فاسقا لان اليد وليد الملك شرعا والفاقد والعدول  
في هذا الدليل سوا حتى لا انا نفعه غير فالقول له وتحمل لمن رايه ان يشتره بالملك ولا  
معتبر بآية الراي عند وجود الدليل الظاهر كالأهبة بالقياس عند وجود النص لان يكون  
شتم لا يملك مثل ذلك العين في سلبه ان يدين عنه ولا يشتره وذلك كذرة رايه انه  
فقد لا يملك شيئا او راي كذابة يد جاهل ولم يكن في آية رايه رايه لذلك فيمنع كل احد  
انه سارق لذلك العين فكان التزيم شرابه افضل وضع ذلك لرايه شرابه شرابه لانه يكون  
سقة من ذلك لانه اقتدر دليله شرابه وان كان الثاني اناه عبدا او امه لم يفسد له ان يشترها  
وتقبلها به يسأله لانه عالم انها لغيره واليد في حق المملوك ليس مطلق للتصرف  
الوف الخلف في الملك والمناج من التصرف ما لم يوصد الارض فان اضرع ان يوصد الارض له  
وهو نفعه ولا باس بالشرائه والقبول وان كان غير نفعه فان كان اكبر رايه انه صادق فبذلك  
قال صدقه وان كان اكبر رايه انه كاذب لم يكن له لاني لم يشترها لان الخارج عن التصرف  
ظاهر ولا يكون له ان تصرف معه بحجج خبي مالم يترجح جانب الصدق فيه بنوع دليله فلم  
يوصد ولو ان لمرة غاب عنها زوجها فابخرها مسلم نعة ان زوجها طلقها ثلاثا او اربعة

هذا الحديث يدل على ان بيع السرقين لا يفسد العين  
ولا يكره لانه لا يفسد العين ولا يفسد ما لا يفسد  
ولا يفسد ما لا يفسد

هذا الحديث يدل على ان بيع السرقين لا يفسد العين  
ولا يكره لانه لا يفسد العين ولا يفسد ما لا يفسد  
ولا يفسد ما لا يفسد







واحشا وعجر العاض عرسانه حروق المسلمين الابا التسعة فلا راس ممشورة واهل  
الدين والبصير فادفعوا فلكر وتعالى لعل عركل فباعه ثمن فوقه ارجان الفاض وهذا  
وضع على جمل الى حشفه ربه لله لانه لا انا المحج على الحرم في ابطال بيعه نوع حج عليه فلا  
عندها لانه حجر على قوم محمولين ولا يصح الا ان يكون المحج على قوم باعياهم ومن باع منهم  
ما قدره لاهلهم صح لانه ليس على البيع وهل يصح الفاض على المحتكر طعاه بعد رضاه  
قيل هو على الصلوات عرفه مع ما المدون وقيل يصح اتفاق الاله من الحج لدفع ضرر  
عام كالحج على الطبيب الجاهل ونحوه وهذا يرجع الى العادة وبكم بيع السلعة في ايلم  
الفتنة ممن عرف انه من اهل الفتنة لكونه تسببا الى الفتنة وتقوته لها والفتنة نامة  
لعن الله من ايقظها وود من في السير وان لم يعرف لاهل الفتنة فلا باس به لو فوج  
الشك في كونه تسببا الى الفتنة فلا باس بالشك ولا باس ببيع العصير من يعلم انه يتخذ  
خمر لانه يصح الامور شتى مضاف الفسار الى اختياره وهو بعينه ليس بالفسار  
وانما يكون بعد تقييد بخلاف بيع السلعة في ايلم الفتنة لان عينه آلة للشر لا لغيره ومن  
أجره ميتا لتخذه فيه بين نار او بيعة او كنيسة او باع فيه خمر بالسواك فلا باس به وهذا لانه  
الى حشفه ربه لله وقال لا يصح ان يوصى لشئ من ذلك انه احاطه على المعصية وهذا لانه لو  
وتعاونوا على البر والتقوى والتعاونوا على الاثم والعدوان وكذا ان المعصية تقع بفعل  
فاعل لاختياره وهو المستاجر فقطع نسبة المعصية عن الكافر وهو وارث على منعها البتة  
حسب ما راجع بحرم السلم والامعصية فيه وانما قيدنا بالسواك لانه لا يمكن ان يملكوا السلم  
والكتائب واظهار بيع المحور والخنازير في الامصار لان شعابهم اسلام فيها طاهر بخلاف  
السواك والواهل في سواك الكوفة لان اغلب اهلها اهل الذمة فاملا سواك فلا انا فاعلانهم  
اسلام فيها باقية فلا يمكن فيها ايضا وهو الفهم وبتن حمل للمخمر خمر اذ يطيبله  
ما راجع عند ابي حشفه ربه لله وقال لا يصح ان يوصى لشئ من ذلك انه احاطه على المعصية وهذا لانه لو  
وتعاونوا على البر والتقوى والتعاونوا على الاثم والعدوان وكذا ان المعصية تقع بفعل  
فاعل لاختياره وهو المستاجر فقطع نسبة المعصية عن الكافر وهو وارث على منعها البتة  
حسب ما راجع بحرم السلم والامعصية فيه وانما قيدنا بالسواك لانه لا يمكن ان يملكوا السلم  
والكتائب واظهار بيع المحور والخنازير في الامصار لان شعابهم اسلام فيها طاهر بخلاف  
السواك والواهل في سواك الكوفة لان اغلب اهلها اهل الذمة فاملا سواك فلا انا فاعلانهم  
اسلام فيها باقية فلا يمكن فيها ايضا وهو الفهم وبتن حمل للمخمر خمر اذ يطيبله

الاراضى والاموال

وهل ترك لنا عقيل من بيع دليل على ان عقار ما عرضة للتملك والتملك وقد  
تعارف الناس بين الاراضى والدور بكم غير تملك منكر وكذا ما راجع عليه قال  
ان الله حرم ما حرم بيع رباها واكل ثمنها وروى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله  
بياع رباها ولا يرضونها ولا ان موضع الحجوم وقف الخليل علم وبكم ما راجع عليه قال  
ما لقوله علم من اكل لجور الرض وكما اكل الربوا ولا ان الرض ما تدعى في زمن  
البيع علم والخليل من بيع السواك من احتياج الناس لها ومن استغنى عنها استغنى  
غنى ومن وضع درهما عند يفاك ياخذ منه ما يشاء له ذلك لانه لا ملكا للربم بعد اوقافها  
اباه وقد شرط ان ياخذ منه ما يريد حاله الاول في ذلك نفع فيصير في حصة الفضل الذي  
جزئها وهو منى عنه ويصح ان يسود بعد اياه بم ياخذ منه ما يشاء فان ضاع في يده  
فلا شيء عليه لانه لم يقضه وانما اودعه الفصل السادس في المنقوبات ولا باس  
بالعشر والنقطة في المصحف واصل الرواية انه كان العشر والنقطة في المصحف لان  
فيها ترك الكبرياء والرسالة لله جرد والقرآن وثروا في جرد والمصاحف  
تم فالولة وانما لا بد للمحرم من الاله والاعشار بحفظ الآيات والنقطة بحفظ الآيات فكانا  
حسنيين ولا باس بتقليد المصحف لما فيها تعظمه كذا نفى المحرم وترسنت كما في راني  
كتاب الصلوة والآيات بان يدخل اهل الذمة المسجد الحرام وسائر المساجد وما كان  
ربه لله بكم في كل مسجد وما كان اشافه بكم في كل في المسجد الحرام لقوله في انما المسجد  
حسب ولا يقرؤوا المسجد الحرام بعد عاصم هذا والكفار يخاطبون بالمحرمات وان لم يكونوا  
مخاطبين فنحن مخاطبون بتبعدهم والآن الكفار لا يخاطبون بالمحرمات فوجب فيه  
المساجد عنه وعلاي بالكل الى سائر المساجد لعموم العباد في الفجاسة لان المساجد  
تنم عن النجاسة وتساها في ان اباس فيان دخل مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله  
كفر واول رسول الله صلى الله عليه وآله وقد تقيف في مسجد وهم كفار وضرر بهم خيمه هناك  
الاصوات رضى الله عنهم يوم اجباس فعال علمه ليس على الارض من اجاسهم في ابا اجاسهم  
على انفسهم وهذا لان الحبس في اعتقاده فلا يرضى الى الحبس للمسجد واللية محمولة على من  
ان يدخلوها طائفتين غرة او فتولين على اهل الاسلام فيقتلن من حيث التذبير  
والقيام بعمارة المسجد لان قبل الفتح كانت الولاة ولا يستعملونهم ولم يبق ذلك بعد  
الفتح ولا باس بعبادة اليهود والنصارى لما روي انه لم يرضوا من الجوار التي علمه هناك  
علمه قوموا ابنا نفوس حاربا اليهود في عاده وقد عهد الله له وقال له قل لا اله الا الله

قال

مكة

الاصوات والاراضى  
الفتنة

الوفد الفوق  
تقيف في  
من الدين حرم







محدثاها وما علم كل فحش مدعه وكل مدعه ضلالة وكل ضلالة في النار والآلة عفو  
 الكفار منكم كالصراط بالنار وما علم لا تعدوا انما الله وآله القيد هو سنة  
 المسلمين في السفراء والفقار والعبيد اصدرا اعرابا قديم والتم على مولاهم والآس  
 بالحقنة للتدافى واصلا ان استعفاك الدوا حايث قال علم تدادوا فان الله تعالى ما خلق  
 داء الا وضع له دواء الا التيسار والهم وقد تولدت به السنة وانعقد عليه الصالح ولا  
 فرق بين الرضا والنساء ولا يجوز استعمال المحرم في الحقنة كالحمد ونحوها لان الدافى  
 بالمحرم محرم والمذهب عند اهل السنة والجماعة ان التوكل المأمور به بعد كسب اسباب  
 ثم التوكل بعد على خالف الاسباب دون الاسباب والآس بان تسافر الا في وقت الولد  
 لما حرم لان الله عز وجل المحرم لعاقبة الرضا فيما يرضى الى النظر والمتى لما والآس  
 بالسفر مع المحرم المحرم فكذلك الزوجة مع الزانية ولم يولد الا في بان يمنع بيعها بل لا حل  
 وطبها بل انكاح ولا حل الوطى الا باحد المسلمين قالوا هداية فانهم تغلبه لاهل الصالح  
 فاما في راسا ولا تغلبه اهل الفساد والآس برزق القاضيه وهذا على فرض ان  
 يكون شرطا ومعاقلة كعقد الرضا او يكون كفارة ومؤنة كالنفقة اما الاول فحرم لان  
 العضاء اعظم الطاعات فاذا بطل الاستيحاء على الطاعات فبطلت هذه الحق ولهدا  
 فقد حكم القاضيه بالترشوة وان كان لا ينزل بالنسب والجور ولا تشاغبنا خلافا للمعقولة  
 ولما السان فلا بأس به لان الله علمه بعث عتبات بن ابيد الى مكة وفرض له وبعث  
 عليا الى اليمن وفرض له وفرض له محارضى له عنهم ايضا وكان ابو بكر وعمر كما يخرجن  
 كفايتهما وعلى ذلك الصالح المسلمين والآس محبوس بحقوق المسلمين والجس من اسباب  
 النفقة كما في انكاح والعدة والوصية والنضار اذا سافر بالانصاره فلو لم ينفقه في  
 ما لم وهو ما بين الما وهذا اذا كان في بيت الما حلالا لا جمع حتى وان كان حراما جمع  
 ما ظهر لم يحل لغيره لان سبيل الحرام وهو هذا الغصب قد علم على اهل وليس ذلك مال  
 عاقبة المسلمين وانفقوا ان القاضيه له اكان محتاجا فالأفضل له ان لا يصيب عليه ان اخذ  
 رزقه وكفايته لانه لا يتوصل الى اقامه ما عليه الا بذلك لا استغفار بالكسب ففعله  
 او اقامه ما عليه فلما كان القضا فرضا عليه اقترض عليه ما لا يتوصل اليه الا به ولما كان غنيا  
 محال بعضهم ففعله حلال لان الغنى لا يقوم للنفقة الا مع الشغل والكسب وبذلك افضل  
 رفقا ببيت الما ولا ريب ان اخذ افضل صيانة للحكم عن ان يكون عند الما أو نظرا  
 لمن يولى بعد من المحتاجين لان الرزق اذا انقطع زمانا تغذرب اعادته لا انزل

هذا هو الحق  
 لا يجوز  
 في حق  
 من  
 لا  
 يملك  
 ما  
 لا  
 يملك  
 من  
 لا  
 يملك

هذا هو الحق  
 لا يجوز  
 في حق  
 من  
 لا  
 يملك  
 ما  
 لا  
 يملك  
 من  
 لا  
 يملك

مما حفظ

من منزلة محتاج اليه وتسميته رزقا بل على انه مقدرا لكفايته كل زمان وقد حرم  
 الرقيم باعطائه في اول السنة لان الخرج يوزع في اول السنة ويوزع منه على راسنا  
 يوزع الخرج في اخر السنة والمأجور من الخرج حرج السنة الماضية في الصالح وعلمه  
 الفتوى ان اخذ الرزق في اول السنة ثم عمل قبل من السنة عمل محرم رزقا  
 من السنة والى بعضهم بحسب الرزق وما في بعضه على ما س قول الى جسد والى يوسف الله  
 لا يملك الرزق على ما س قول محمد بن عبد الله بن عبد الله وقاسوه على نفقة الزوجه وانما  
 خاف لغيرها قبل من السنة لم يرضع عنها حلالا لمحمد والصالح انه يجب الرزق ومن  
 كان في بين لقط لا ان له فانه يجوز قبوله وقضيه اليه والصدقة له ولها ان التقرب  
 على الصغار بل انه انواع نوع من باب الولاء لا ملك الا من هو ولي كالاكاح والشر او سواها  
 التقنية كالنقدن وكما في القيامه مقامه بانابة الشرع ونوع اخر ما كان من رزقها الصغار  
 وهو شر ما لا بد للصغار منه ويؤجره وصلة الصغار وذلك خايز ممن يعوله وينفق عليه  
 كالاربع والعزم والام والمثلث لفا كان في حجبهم ورضا ملكه صولا ولان ملك الولي هذا  
 النوع اولى الا انه لا يشترط في حق العمل قيام الحجر والنوع الثالث فامد مع بعض  
 لقبول البتة والصدقة والقضيه فانه كما ملك الرزق والعزم والمثلث والقضيه نفسه  
 اذا كان يعقل لانه لما كان نفعا محضا اشبه بما انفاق عليه فملك بالولاء والحجر  
 والعقل لكثيرا لطرف الوصول نظرا له ويجوز للام ان تجر ابنها اذا كان في حجرها ولا  
 يجوز للعزم والمثلث والفرق ان الام تملك الاول منافع بعد عوض بالاستحلال فلان  
 تملك الاول منافع بعد عوض بالا امانة اولى ولا كذلك العزم والمثلث ولو اجر الصالح  
 لم يحرم لانه مشوب بالضرر الا انفاق غير العمل لانه تحض نفعا عنده فيجب المسح وعدم  
 نظره في العبد المحجور اذا اجر نفسه وان كان الصغير في عيال عمه فاجرته له الله  
 صح لانه من الحفظ وهذا عند ابن يوسف بعد له وقال محمد بن عبد الله لا يجوز لان الحفظ  
 هذا الى العزم كما  
 احنا الموات الموات ارض تغذرب رعاها  
 لا يقطع الماء عنه او لغلبة الماء عليه وما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة حتى به لبطان  
 الاسراع به تشييبها بالحيولة لاف امان وبطل الانتفاع ويشترط عند محمد بن عبد الله ان لا يكون  
 مملوكا مسلم او ذمي مع انقطاع الارتفاق بها لان الميتمه على الاطلاق تنصرف  
 الى الكامل وكما ان لا يكون مملوكا لانه اذا كان مملوكا لم يملك او ذمي لا يكون  
 مواتا لانه ان عرف مالك فهو له وان لم يعرف مالك فهو لمخافة المسلمين ولو ظوله مالك

الغنية من مال للنساء لا يجوز

هذا هو الحق  
 لا يجوز  
 في حق  
 من  
 لا  
 يملك  
 ما  
 لا  
 يملك  
 من  
 لا  
 يملك



عليه وضمن الدارع نقصانها وذكر العلوي ان فما كان منها عا ديا اى قد تم خزانة كانه  
خرب في عهد عا د لا ما كان لغا لا مال ك له او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مال ك  
بعينه وهو بعيد من القرية بحيث لا اوقف انسان من اقصى العام فصاح لم سمع الصوت  
فيه وهو موات وما ك العاضه محر الدين واهم ما قيل فيه ان يفتى الرجل على طرف غمر  
القرية فينادى بل على صوته فالى اى موضع يتقرب اليه صوته يكون فنيا القرية لان اهل  
القرية يحاويل الى ذلك الموضع ليرى الموتى او غيبه وما ورا ذلك يكون من المراكب اذا  
لم يعرف بها مال ك و البودع القرية على ما قال شرطه ابو يوسف لان الطاهر ان ارقاق  
اهلها عنه لا سقط لان كان قريبا وعند محمد رحمه الله تعتبر ارتفاع اهل القرية عنها حقيقة  
وان كان قريبا من القرية فالخاص ان عندنا ابو يوسف رحمه الله الحكم على القرية بالتعد  
وعند محمد رحمه الله يدار على حقيقة الارتفاع وشمس عليهم السرخسيه اعمد الاضمان ابو يوسف  
يعمل رحمه الله من اعيان باذن الامام ملك وان اعيان غير اعيان لم يملك عندنا لا يحسن رحمه الله  
وقال املكه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن في ذلك وملكها من اعيانها حيث قال من اعيان  
ارضائنه وهي له ولان جراح سبقت من الله فكان الحق كما لو ارض صيدا او طبا  
او حشيشا او وجد معدنا او ركا زانه موضع الاحق فيه الصيرورة قوله عليه السلام للمرو  
ما انا طائفة نفس امارته وقرورها ما يحول على انه ارض لمقوم مخصوص لا انه نصيب لشيخ  
كما مر في قوله عليه من قتل قتيلا فليس له ولان هذه الاراضى كانت في اهل المسكن  
ثم صار في ايدى المسلمين بالحق والخيل والركاب وما يكون هذه الصفه لا يخص  
لهدائه منه غير ان الامام كالغنائم وتجب فيه الفسحة لانه لا يجوز ان يوظف الخراج  
على المسلم الا لاهل اسفاه بما الخراج لانه لا يكون ابقا الخراج باعتبار الماء فلو اعيانها  
ثم يركبها فزرعها غيبه والساني الحق ما عند البعض لان الاول ملك استغلا لها دون  
رسمتها فادركها صار الساني ارضى بها وارضى له الاول يزرعها ملكا لان الاول ملكها  
بالا اعيان لانه علم ما في له واللام للملك وملكه لا يزول بتركه ومن اعيان ارضائنه ثم  
لما طر اعيانها بغيرها لاربعة من اربعة نفر على التقاطع فمن يزرعها لاربعة من الاول في  
اراض الدارع لان الدارع فصل ابطال حقه لانهما ثبتت لتطرقه وملكه الذي بالاهل  
كما ملك المسلم لان النقص لا يفصل ولان ارضائنه سبب الملك وهو كالمسلم في سائر اسباب  
الملك الا ان اياها ملك الكافر بالاستيلاء وكذا الكافر ملك بالاسلم بالاستيلاء وكذا  
فيه ومن حجر ارضها ولم يعمرها ثلاث سنين فلهها الامام وضمنها الى غيبه لان الامام انما

انقطاع

في

اما دفعها الى الاول ليعمرها فحصل للمسلمين منفعة الفسحة والخراج فاذا لم يحصل  
مدفعه الى غير يحصل المقصود ولان القجر ليس باحياء في القلح له ملكه لان اعيانها  
ان جعلها صالحه للزراعه والقجر للاعمال مشق من الحجر المنع فان من اعلم في موضع من المواضع  
علامه وكانه منع الغير من اعيان ذلك الموضع منع غير مملوك كما كان واما ترك ثلاث سنين  
لقول محمد رحمه الله عنه ليس للمختر بعد ثلاث سنين حق ولانه اذا اعلم محتاج الى ان يصل الى  
وطنه ويزيتم اسبانه ثم يرجع الى حاكم الموضع فيجيبه فحصل له من الملك الرجوع الى وطنه سنة  
لان دار الاسلام ارضها الى اقصاها تقطع في سنة فلهها اما الحجر ارضه طرف دار  
الاسلام وبذلك في الطرف يزرع دار الاسلام ولا صلاح اموره في وطنه سنة ولا رجوعه الى  
حاكم الموضع سنة فلا يمنع ان يشتغل باحياء ذلك الموضع غيره الى ثلاث سنين وليس  
ينظم له رجع وقد مضى هذه المدة الطاهر انه قد بدله وانه لا يبريد الرجوع اليها معوز لغرض  
ايعاؤها وهذا طريق الديانة فاما في الحكم لاهل اعيانها انسان قبل مضى هذه المدة  
له التحق بالاعيان منه دون الاول وصار كما الاستيلاء فانه يمكن ولكنه لو فعل بهم العقد ثم  
التحجر قد يكون موضع تراحم ارضه وقد يكون بغير الحجر بان غير حولها اقصانا يا بسة  
او نقي ارض وارضى ما فيها من الشوك او حصده ما فيها من الحشيش او الشوك وجعل حولها  
وحول التراب عليها من عمر ان يتم المسناة لمنع الناس الدخول او حفر غير ذراعا او  
ذراعتين فالعلم من حفر يترامق لا ذراعا فهو منتهى ولو كورها او ضرب عليها المسناه  
او شق لها نهرا او اعيان كذا في المسرط وحركة الهداية ولو كورها وسقاها فغير محرم رحمه الله  
انه اعيان ولو فعل اعيانها يكون تحجير او حفر ارضها ولو يسفها يكون تحجير او حفر ارضها  
مع حفر ارضها كان اعيان لوصف الفعلين وان حوطها وتسمها تحجير فيصير الما يكون  
ايعا لانه حرام البناء وكذا ارضها ولا يجوز اعيانها ما قرب من الثامن ويترامق من حفر  
القرية ومطرح الحصاص يدع ليعتق حاجتهم اليها حقيقة عند محمد رحمه الله او طر لا عبد الى  
نصف بعد له وصار كالهدى والطريق وعلى هذا قالوا لا يجوز الامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين ارضها  
عنه كالمسح ولا بار التي تحتها الناس حنما ذكرنا ومن حفر يترامق ارض موات باذن الامام  
عنده او يترامق ويغير لانه عند ما فاحر حنما لان حفر البير اعيانها فان كانت للعطن وهي التي  
نزع المائنها باليد محرمها ارضها لعموله علم من حفر يترامق فاحولها ارضها حراما عطا لا شئمة صلا  
ولان حافر البير لا يمكن من الاستغناء بغيره الا باحولها فانه محتاج الى ان يفض على شفير البير  
ليستغنى الما والى ان يبنى على شفير البير ما يتركب عليه البناء والى ان يبنى حوضا يجتمع فيه

هذا الاستيلاء ما في ما انفق له الناس كالمسح

هذا الاستيلاء ما في ما انفق له الناس كالمسح

هذا الاستيلاء ما في ما انفق له الناس كالمسح



الماوال جوص بغيره مواشيه عند الشرب والى موضع ينال منه مواشيه بعد الشرب  
فما سقى الحر حره لذلك وقدره السبع ما رعين ثم قيل ان يكون ذراعا من الحوائط لا يعم  
من جانب عشرة اذرع لان ظاهر اللفظ يجمع الحوائط الاربعه والحق ان المراد به الاربع  
ذراعا من كل جانب لان المعصوم وضع الفرع صاحب البئر الاول لكيلا يحفر احد في حرمة  
بئر القائل منقول اليها ما يعم وهذا الفرع لا يندفع بعشرة اذرع من كل جانب وان الاراضي  
تختلف صلابه ورخاؤه فربما يجزى افر وكفر بئر القائل بئر به ومنقول ما لا يولى الله منعط  
عليه منفعه بئر وفي مقدار اربعين ذراعا من كل جانب يندفع هذا الفرع بغير ان كان  
للناضج والى التي يبرح المائنها بالبعد وكذلك عبد الله حفره بعد اربعين ذراعا وعند ما  
حرمتها استعمل ذراعا لقوله علم حرمة العين حسمانه ذراع وحرمة بئر القطن له بكون ذراعا  
وحرمة بئر الناضج استعمل ذراعا والآن استحقاق الحرمة باعتبار الحاجة وحاجة صاحب بئر  
الناضج اكثر لانه يحتاج الى موضع يسير منه الناضج ليستفي الماع البئر وقدر طول الرشاة  
من بئر القطن انما يستفي منه فقلت الحاجة فلا بد من التفاوت وركه ما روتنا ولا  
وصل منه من العطن والناضج فهو عنها ومن لهذا ان العام المتفق على قبوله والعمل  
به بخرج على الخاص المختلف في قبوله والعمل به ولهذا رجع قوله ما فرحت الارض فنه  
العشر على قوله وليس فيما دون حصة او سوق صدقة وعلى قوله ليس في الخضاد وان صدقة  
ورجع له وانما قوله القم بالقم مثلا امثله على خبر العرايا والآن استحقاق الحرمة حكمه  
بالنص بخلاف القياس لان الاستحقاق باعتبار علمه وعماله في موضع البئر خاصة  
فكان ينبغي ان لا يستحق شيئا من الحرمة ولكننا تركنا هذا القياس بالنص فيقدر ما اتفق  
عليه لانه ثبت الاستحقاق فيما لا يملك ذلك مما اختلف فيه الاثر علمنا بالقياس ولم  
نسب الاستحقاق بالشكل والآن قد يستفي من بئر القطن بالناضج ومن بئر الناضج باليد  
فما سوت الحاجة فهما ويمكن ان تدبر البعد حول البئر فلا يحتاج الى زيادة مساو وحرمة  
العين حسمانه ذراع لما روتنا ولانه يحتاج فيها الى زيادة المسافة او العين انما استخرج  
للازاهم فلا بد من موضع يحكم فيه المسافة من موضع الحق فيه المسافة من موضع مجرى  
الى المزرعة فهذا قدر الزيادة والتوقف في حسمانه فاتبعناه لانه لا يدخل في الارض  
المقادير ثم عند بعضهم خمسة اذرع من الحوائط الاربعه من كل جانب مائة وخمسة وعشرون  
ذراعا وبئرهم ان حسمانه ذراع من كل جانب والذراع هو المسافة وهو ستة قبضات  
وكان ذراع الملك سبع قبضات فكم منه قبضه ويمثل ان القدر في البئر والعين كما ذكره

هذا هو المقادير  
فما سوت الحاجة  
فكان ينبغي ان  
عليه لانه ثبت  
نسب الاستحقاق  
فما سوت الحاجة  
العين حسمانه  
للازاهم فلا بد  
الى المزرعة  
المقادير ثم  
ذراعا وبئرهم  
وكان ذراع الملك

ما ذكرناه في ارضهم لصلاتهم وطرا فينبذوا ذراعا من الحوائط الاربعه  
منعطلة ولا يعم ان كان حفره في حرمة من الحفره حرمة لان حرمة البئر  
ما روتنا كالحوائط البئر ضرورة تلكه من الحوائط الاربعه من كل جانب  
في تلكه فانه حفره في حرمة لا يولى الله ذلك ان يستدعى احتضر البئر وله بضم  
النقصاؤه والله ولي ان ياحذه بكسر ما احتضر لانه ازالة جنابة حفره كما في  
الكناسة يليقها ذراعا في غير موضعها وقيل يضمه النقصاؤه ثم يكسبه بغير  
كما اذا اهدم جدار غير وهذا هو الصواب وما عطف في الاول فله ضمنا فيه لا يغفل  
مستعد في حفره ان كان باذنه لادام فظاهر وكذا ان كان في غير ارضه عند ما وعند بئر  
الحفر بغير اذنه فله بغير اذنه لادام وان لم يثبت له الملك بذلك وما عطف في الثانية  
هو مضمون على المس لانه مستعد فيه حيث حفره ملك غيره وان حفره ملك  
بئر باجر لادام في غير حرمة الاول وهي قرية منه فذهب ما البئر الاول وعرف  
انه ذهب ذلك حفر المس فله شيء عليه لانه غير مستعد فيما بينه والمثبت  
لارض غير مملوكة لاحد فليس له ان يحاط به في حويل ما بين البئر المس كالبئر  
لذا كان له حانوت فاحذر لخص بجنبه حانوتا امثله تلك الحانوت حانوتا البقان  
فكسدت حانوتا الاول بذلك لم يكن له ان يحاط به المس وللت الحرمة من  
الحوائط الثلاثة ذراع من الجانب الاول نسبق ملك الكافر له وله في حرمة  
القناة بقدر ما يصلح وعن محمد رحمه الله من البئر في استحقاق الحرمة  
وقيل هذا عند ما واما عند فله حرمة لعلما يظهر الما على وجه الارض لانها  
نهر في الحقيقة فاعتبى بالنهر الظاهر قالوا وعند ظهور الما على الارض هو  
بمنه العين فوانه فيقدر حرمة بخمس اذرع وحرمة بئر القطن في ارض  
حوات حصة اذرع حمة لم يكن لغيره ان يغرس بجره في حرمة لانه يحتاج الى  
الحرمة لانه ثمر وللوضع فيه وعلى ذلك وقد مضى ان رجلا غرس بجره في  
ارض فله ان يغرس بجره في ارض بجره في ارض بجره في ارض بجره في ارض  
فجدد له البئر من الحرمة حمة اذرع واطلق له حفره فيما وراء ذلك ومما روت  
الغرات او رجلا وعد له عنه الما ويجوز عود اليه لم يحز احيا في حاجة النهر  
اليه وان لم يحتمل ان يعود اليه فهو كالموات اذا لم يكن حرما لخاص لانه ليس  
في ملك احد اذ في الما يدفن قبر غير وهو اليوم في يد الام ومن كان له نهر في ارض  
غيره فليس له حرمة عند ما حسمانه ان كان يقين منه على ذلك وقال لا يثبت  
النهر من علمها وبلغ علمها طينة واصل هذه المس لانه حفر نهر في ارض حوات  
باذنه لادام في حوضه لاحد فيه لا يثبت له حوضه لانه عند ما حسمانه  
حرما من الحوائط لانه الاستحقاق الحرمة للحاجب واصلح النهر يحتاج اليه كالحاجر

هذا هو المقادير  
فما سوت الحاجة  
فكان ينبغي ان  
عليه لانه ثبت  
نسب الاستحقاق  
فما سوت الحاجة  
العين حسمانه  
للازاهم فلا بد  
الى المزرعة  
المقادير ثم  
ذراعا وبئرهم  
وكان ذراع الملك







١٠٠  
١٠١  
١٠٢  
١٠٣  
١٠٤  
١٠٥  
١٠٦  
١٠٧  
١٠٨  
١٠٩  
١١٠  
١١١  
١١٢  
١١٣  
١١٤  
١١٥  
١١٦  
١١٧  
١١٨  
١١٩  
١٢٠  
١٢١  
١٢٢  
١٢٣  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠

من نسر هذا الرجل ويتركه فذلك له  
ان يستر ارضه ويخيله ويجريه  
البحر ويخفض سفيت فخا وليس له

لا مصداق لهم فانه لم يكن في بيت المال شيء فلما لم يجدوا ان يحجزوا ما في الكرية لانه نصيب  
 ناظر او تركه ضرر عام والاعوام فلما يتفقون من غير اجبار وفي نظره قال محمد  
 رضي الله لو تركتم لبعثتم اولادكم لئلا لا يخرجوا من كارة يطبقون ويجعلون حوتة على المياهي  
 الذين لا يطبقون بانفسهم كما في تجزئ الجيوش ونهي مملوكه دخل ماؤه تحت القنطرة  
 لانه عام ونهي مملوك دخل ماؤه تحت القنطرة وهو خاص والفاصل بينهما ان ما  
 يستحق صاحبه الشفعة كما في موصوفه وما لا يستحق الشفعة فهو عام فكلها  
 على اهلها لا على بيت المال لانه المنفعة تعود اليهم على الخصوص فلو كان في الكرية عليهم  
 على الكل وليس لانه العام بالقيمة ومن اذ منهم في النهر الثالث يجب على كرية لانه فيه دفع الضرر  
 العام وهو ضرر بقية الشركاء بفتح الضرر الخاص حصة في مقابلته عوضا وكوارثه والمز  
 يحسنوه جند لا ينشأ وفيه ضرر عام كزق الارض وفساد الطريق يجب لاي من  
 لانه في تركه لاجبا رهنا تيسر القنطرة وتسكين القنطرة لازم شرعا ولو لم يكن فيه ضرر عام  
 لا يجب عليه لانه ليس في الملك بكونه للملك فاذا لم يكن فيه ضرر كان له راي في تسليم  
 التجهيل وربما لا يمكن منه في كل وقت ولا يتفرغ لذلك كله والكري فانه تجر عليه  
 مطلقا اذا طلب بعض الشركاء لانه حاجة النهر الى الكري في كل وقت معلومة على وهم  
 قد التزموا عادة فالذي الكري يريد قطعه منفعة المانع نفسه وشركاؤه وليس له ذلك  
 فلهذا اجب عليه فاما لا ينشأ فيهم غير معلوم الوقوع لم يكن فيه ضرر عام لا يجب  
 المستحب عز في كل وقت موصوفه وفي النهر الثالث يجب لاي غير الكري كارة النهر  
 الثالث لما بناه وقيل لا يجب لان كل واحد من الضرر من خاص هنا ويمكن دفعه ضرر  
 الشركاء عنهم بالرجوع على لانه حصته ما انفقوا فيه اذا كان باسم القاض فاستوى  
 الجائبان كله والنهر الثالث لانه حصته ما انفقوا به ربما لا يتقبل التقسيم على الجح  
 العظيم لقلته وكنتهم فانه قيل في كرية النهر الخامس اصحاب الشفعة  
 فلو كان تركه ضرر عام قلنا لا يجب لاجل حق الشفعة كما لو امتنعوا جميعا عن  
 الكري فانه لا يجب هم الامام على ذلك لانهم امتنعوا عن عمارة اراضيهم ودورهم وموت  
 كرية النهر المشي في عليهم من اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه عند اذ صنفه وبق  
 له وقال مؤنة الكري عليهم جميعا من اوله لاجل حصص الشرب والارضين وسائر  
 لشر الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة فمئة الكري من اول النهر على كل واحد منهم  
 عشرة المائة جاوز ارض احدى منهم يكون على الباقي اثمانا على هذا التفصيل لما امر النهر وعندها  
 المؤنة عليهم اثنان من اول النهر لاجل لاه لصاحب لا على حقا في اصل النهر  
 لما جئته الى تسهيل القاضل من المانعة فانه اذا شركه كرفاض المانع ارضه فافسد  
 زرعه فتبين ان كل واحد منهم يستفيد بالنهر من اوله الى اخره ولهذا يستحق الشفعة

از اعضا

لایق شایق و دربار شایق  
بنیاد

والناخبين

یابی

و بقوله الرضيعه  
رحمه الله اخذنا  
في الفتوح كذا  
في عاوي واهي  
خان بانه



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

Handwritten text in a script, likely Indic, possibly containing a date or a short note.

سجدة

وَاَذْكَاءُ نَهْرٍ بَيْنَ قَوْمٍ  
 قَدَرًا رَاضِيَهُمْ لَآءُ الْبَلَمِ  
 لِمَا رَافَعَهُ وَكَثْرَتَهَا وَ  
 وَهَذَا اخْتِلَافُ الْأَطْرَافِ  
 وَالْطَّرِيقِ وَلَا يُعْتَبَرُ  
 فِي الدَّارِ الْوَاسِعَةِ  
 لَوْ شَرِبَ حَتَّى يُشْكَرَ

الملك جرجس وكنى موكند سلطان الرومى رسم صغيره كبر

اهل و

المسألة الثانية في التفسير  
تفسير علي بن أبي طالب

ای سید صاحب بنی القنطرة  
من النهرین

الكنوز من يدك

د



و قول الماء ولو اراد ان يستقل كواه او يرفعها يكون له ذلك في الاصل لانه قسم الماء  
 في الاصل باعتبار سعة الكوة وضيقها من غير اعتبار التسقيط والترقيع والعاك  
 فانما يمنع من توسيع الكوة ولا يمنع من ان يستقبلها او يرفعها لانه ليس فيه  
 تغير ما وقعت القسمة عليه ولو وقعت القسمة بالكوى فاراد احد من القسمة بالاهام  
 ليس له ذلك لانه لا اصل له ما وجد قديما يترك على حاله ولا يغير الا في شئ لا يمتنع  
 وكوكاه لكل منهم كوى مستأمة في شئ خاص لم يكن لواحد منهم ان يزيد كوى ولا كاه لا يفر  
 باهله لانه الماء في هذا النهر الخاص قد وقع في المقاسم والشركة في هذا النهر  
 خاصة فليس لبعض الشركاء ان يزيد فيما يستوفى على مقدار حق سواه حتى ولو افتر  
 الشركة او لم يفتى ولو كانت في النهر لا عظم فزاله في ملكه كوة او كوتين ولا يفتى في ملك  
 باهل النهر فله ذلك لانه الماء في النهر لا عظم لم يدخل في المقاسم بعد فهو على اصل  
 الا اذا كان في زيادة كوة او كوتين في خالص ملكه لا كوة اقوى من شئ النهر ابتداء من  
 سر لا عظم وهو في مخرج عنه فهذا شئ وليس لاهل الشركة في النهر ان يفر  
 شئ الى ارض اخرى لم يكن لها في ذلك النهر شرب فيها حتى لانه اذا فعل ذلك  
 تقادم العبد له في هذه الارض شرب هذا النهر مع اوله واستدل على ذلك بالنهر  
 المعد لاهل الماء فيمخر ذلك النهر الى هذه الارض ولذا لو اراد ان يسوق شرب في ارضه حتى  
 ينهي الى هذه الارض فليس له ذلك لانه مستوفى فوق حقه فالارض لا ولي تشتف  
 بعض الماء قبل ان ينهي الى هذه الارض لا اخرى وهذا الطريق بين قوم فاراد احد  
 ان ينفق فيه بابا الى ارض اخرى وساكن ملك الدار غنى ساكن هذه الدار الى مخرجها  
 في هذا الطريق فهو ممنوع من ذلك بخلافه فلو اذ كان ساكن الدار واحد حيث  
 لا يمنع لانه الماء لا يزداد وله حق المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار  
 احد بين رجلين لم يفتى كوى من النهر لا عظم واحدا لرجلين ارض في اعلى  
 هذا النهر والآخر ارض في اسفل النهر فقال صاحب الاعلى اني ارد ان اشد حفرا  
 هذه الكوى لانه النهر يكثر فيفيض في ارضي وتنتهي في ملكي فليس له ذلك لانه مقصد  
 لاهل النهر شرب ملكه بسد بعض لانه بقدر ذلك ينقص شئ من النهر وليس لاهل الشركة  
 ان يتصرف في المشترك على وجه الحق الفرضي بل وكذا لو قال اجعل لي  
 نصف النهر ولك نصف ففكا كاه في حصص سددت منها ما بدلي وانتهر في  
 حصصك كلها فليس له ذلك لانه القسمة قد تمت بينهما من الكوى فله يكون  
 له من النهر بطالب بقتية اخرى ولا تنفع الماء في القسمة الاولى لكل واحد منها حصة  
 له فيما يطالب هذا فانه تراصيا على ذلك فلها ما تراصيا عليه فانه اقام على هذا  
 التراضى زمانا ثم بدا لصاحب الاسفل ان ينقص فله ذلك لانه كل واحد منهما  
 شئ لصاحبه نصيبه من النهر ولا يمنع من بيعه حتى شا وكذا لو رتب احد

الكوى

ففتح

حوته لانهم خلفاء في ذلك وهذا لا يمكن ان يجعل ما تراصيا عليه مبادلة  
 فانه بيع الشرب بالشرب او جارة الشرب بالشرب باطل لانه بيع الحسن بالخير  
 نسا او ما لا يقدس بموجبه في اليوم فصار كبيع القوي بالقوي نسا ولاه  
 معا وضو الماء ما معلوم لا يجوز لها الشرب والغرر فله لا يجوز معا وضو  
 الشرب بالشرب اوله والشرب ما تورث وتوصى باله تنفاه بعينه لانه قد ملك  
 بالارث ما لا يملك سواها سباب الملك كالعقاص والدين والحق فانها يملك  
 بالارث فكذا الشرب والوصية اخذت الميراث تحتلف البيع والهبة  
 والصدقة والوصية بذلك حيث لا يجوز للغير ان يملكه او لعدم الملك فيه  
 للحال او لانه ليس بما لم يتقوم حتى لو اتلف شرب انسان به سوارضه من شرب  
 غني لا يضمن على رواية الاصل وان اخبار محمد لا مله ان يضمن ولو ابطلت  
 العقوبة فالوصية بالباطل باطلة ولو تزوج بمجنونة على شرب غني ارض فالشرب  
 جائز وليس لها من الشرب شئ لانه الشرب بدون الارض لا يمتنع الماء  
 بعقد المعاوضة ولا لانه ليس بما لم يتقوم حتى لا يضمن بعقد وله بغيره  
 مهر المثل لانه مجهول جهالة متفاحته فلم يضر شتمه وكذا لو اختلفت  
 امرأة من زوجها على شرب غني ارض مع الخلق وعليها لترقية المهر الذي  
 احدث لانها اطاعت الزوج بهذه التسمية ما هو مرغوب فيه فتصبي  
 غارة له بهذه التسمية والغرور في الخلق يلزمها رد ما قبضت كما لو اختلفت  
 بما في بينهما من المتاع وليس في بينهما شئ والصلى من الدعوى على الشرب  
 باطل لانه لا يملك شئ من العقوبة وما له يملك شئ من العقوبة فالصلح عليه باطل و  
 صاحب الدعوى على دعواه ولو مات صاحب الشرب وعليه ديون لم  
 يبرر شربه بدون الارض في دينه لانه ان يكون معه ارض فيباع مع لرض لان  
 في حال حوته لا يجوز منه بيع الشرب بدون الارض فكذا بعد حوته هم الامام  
 ما اذا يصنع بهذا الشرب قيل يتخذ حوقا ويجمع فيه ذلك الماء في كل كوة ثم يبيع  
 الماء الذي جمع في الجوف ثمن معلوم فيقتضيه الدائن ولا وجه ان ينظر الى ارض  
 لا يفرق لانه في بيع ذلك الشرب الى ارض وبيعهما برضا صاحبهما ينظر الى قيمة الارض  
 بدون الشرب وحق الشرب فيصرف تغا وتعا بينهما من الثمن الى قضاء دين الميت  
 وان لم يجد ذلك اشترى على تركه هذا الميت ارضا بغير شرب ثم ضم هذا الشرب  
 اليها واعطا فهو من الثمن من الارض المشتملة والمفاضل للغرماء واذا  
 سخر الرجل ارضه او محرها وملاها ماء فسال من يابها في ارض رجل فخرقت  
 او نزلت ارض جاره من هذا الماء لم يكن عليه ضمانها لانه سبب غني متعقد فله  
 يضمن وهذا لان كون الفعل على الشرب انما يعرف باله ثرا لانه لا ولا ش

الشرب لانه  
 الصاع عن الدعوى

محترق الارض  
 محترق الارض  
 الما وفيه ان يظن  
 ومنه قوله  
 والله اعلم



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغرائب العجيبة والاعجاز  
الظاهرة والباطنة والبراهين  
الجليلة والحقائق العظيمة  
التي لا يدركها العقل ولا  
تصورها الخيال ولا يحيط بها  
البيان ولا ينفذها القول

اللازم لتعلم اجتماع المادة ارضه وانما صار ارض جان ذات ثبات بالشرب و  
لا اجتناب وهو امر اتفاه قد يكون وقد لا يكون فلا يضاف الى فعله لانه لو افعله  
ما حصل هذا الفساد فصار فعلا في هذا الاثر سببا محضا والميت انما يضم  
اذا تعدي كحاف البس وواضح الحركات **كتاب الشرب**  
هي صفة شراب وهو كل ما يشرب من المايعات واربدها في هذا الكتاب ما حرم  
منها وكاه مسكرا وسمى هذا الكتاب بها لانه فيه بيان احكامها كما سمي كتاب  
البسوق والحدود لما فيه بيان احكامها لانه كل ما حله لب لا اربعة ارجل  
الحذر وهي التي يرب ما الغلب لافلا واشدد وقذف بالزبد وقال  
بعضهم كل خير لقوله ع كل خير عند قوله ع الحذر من هاتين النجسين والمار  
الى العنب والخمر وقوله ع الحذر من هاتين النجسين والمار  
والخنطة والعسل ولانه الحذر ما حرم العقل وكل ما يفسد العقل ولنا ان  
الاسم للنجس العنب اذا صار الى حقيقة باتفاق اهل اللغة هي الاشهر  
استعماله فيه وفي غير فسي مثلثا او بارقا او غير فكا في هذا الاسم لغو عاذا  
وقد اريدت الحقيقة ففعل الجواز في حرم الخمر لا الخمر العقل وهب  
انه في بها الخمر العقل فلا لا يدل على ان كل ما حرم العقل في حرم الخمر  
الذي يكون احد صفة ابيض ولا اسود سمي ابلق ولا يسمى التوب الذي  
فيه لون السول والياض بهذا الاسم وكذا النجس في نجس لظهوره يقال نجس  
ان على ان لا يدل ذلك على ان كل ما يظهر في نجس نجس والقارعة سمي بها لانه القار  
وهذا الاسم لا ينطلق على غير وانه كاه الخمر موجودا وهو كشيء يثني والحديث  
لا اول طعن فيه بحجج بن معين فانه قال ثلثة احاديث لم يصح روايتها  
عن النبي ع اولها هذا وثانيها من حيث ذكر فليست منا وثالثها كل نكاح  
يحضر اربعة فهو سفاح واولى وشاهدنا عدل والكره بالبيان الحكم وهو  
الحكمة لبيان الحقيقة لانه ع ثبت لبيان الاحكام لبيان الحقائق وما ذكرنا  
في حد الحز قول ابي حنيفة رحمه الله وعندها اذا اشتد صرخا ولا يشترط الذي في  
بالزبد لان هذا الاسم انما ثبت لكونه سكرنا حراما للعقل ورايا اعتبار صفة  
لا اشتد له اذ هو الموت في ايقاع الجذوة والصدع ذكرنا باعتبار  
اللذة المطبوقة والمقوة المسكرة فيها فاما بالفلان والقذف بالزبد فيص  
ويصفو ولا تاني لما في اصناف صفة السكر وانه القذف بالزبد والخليان  
من اثار الحلة وما دام شيء من الحلة باقيا كان المني لاصلا قائما فلا  
ثبت اسم الحز الا اذا سكن وقذف بالزبد وتبين الصانع من الكدر لان  
حكمه لا باحة كان ثابتا للعصم سقين فلا يزول ذلك من يقين مثالا واحكام الحز

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغرائب العجيبة والاعجاز  
الظاهرة والباطنة والبراهين  
الجليلة والحقائق العظيمة  
التي لا يدركها العقل ولا  
تصورها الخيال ولا يحيط بها  
البيان ولا ينفذها القول

خاطبت  
في

الحز مقطوع بها كالحند والكافار المبتذل وحرمة البيع والنجاسة فينباطا بالنها  
لما في النقصان من شبهة الدم وله يصر اثباتها بالشبهة وقيل يوضح في حرمة  
الشرب بجره لا اشتد له لصيغها ثم ان عنيها حرام قبل ان يفسد محلول  
بالسكر وله خوف عليه ومن الناس من انكر حرمة عنيها وزعم ان السكر  
حرام اذ به يحصل ايقاع الجذوة والبغضاء والصدع ذكرنا وذكرنا ما طر  
مخالف للكتاب والسنة واجها في لانه فكان كفره وهذه الامة لا تغل  
سماها رجسا وهو اسم للحرام المصنوع عينا به شبهة وجاءت السنة غير النجس  
عليه متواترة انه حرم الحز لعينها ولانه قليلها يدعو الى كثيها وهو من خواص  
الحز فانه يزاد لشاربها اللذة بالاشتغال عنها بخلاف غير هاتين النجسين فغيرها  
من القلطة لا لا يدعو قليلها الى كثيها فقد قيل ما من طعام وشراب الا ولذة  
في الاستداء تزيد على اللذة في لانتها لا الحز ولهذا يزاد حرمه على شربها لانه  
اصاب منها شيئا ولو كان قليلها داءا الى الكثير كان محرما  
الا ترى ان الزنا لما حرم حرم داءه ايضا وقد اكد الحز الحز لوضوح فانه صدر عنه  
بانما وقرن بعباده لاضيام ومنه قوله ع شارب الحز كعايد الموت وجعلها رجسا  
وجعلها من عمل الشيطان ولما يات منه لا الشرا الصحت وامر بالاجتناب وجعل  
لها جنتاب من الفلح وايضا كان لاجتناب فلما كاه لرا زكيا رخيصة  
وخسارا وقوله ع انتم منتهون من الدنيا انهي كاه قال قد نزل عليكم ما  
فيه من انواع الصوارف والموانع وهو وقوع التعارك والنجاسة  
والصدع عن ذكر الله وعن الصلوة فكل انتم منتهون مع هذه الصلوة  
ان انتم على ما كنتم عليه كان لم توعظوا ولم تنجزوا وفي عني محلول عندنا حتى  
لم يتعد حكمها الى سائر المسكرات والاشيا في جعلها محلول بالخمارة فعدي  
حكمها الى غيرها من المسكرات حتى اوجب الحز شرب قطرة من الباذر  
قياسا على الحز وهذا يخالف للسنة المشهورة فانه ع قال حرمت الحز  
لعينها والسكر من كل شراب ولانه علك لتعدي لانه والتعدي لله حكمه ورواه  
ولا يوزن التعدي مع اخذه في المعاد في خمسة نجاسة غليظة كالبول  
والدم لانه سميت رجسا بالنسب القطع وبكره نجاستها لانه عنيها قطعت لشقتها  
بالكتاب والسنة المتواترة واجها في لانه وسقط تقويمها في حق المسلم  
حتى لا يضم منافعها ونجاستها ولا يصح بيعها لان صاحب الشرع منع نجاستها فقد  
اهاها فينبطل تقويمها ضرورة انه تقويمها ببيع عز عنها والبيع يمتنع على اللوم  
وكذا الضمان ولم يوصد ولا تصلغوا في سقوط ماليتها والصحح انها مال  
لحرمان الشعة والفضة فيها ومن كان له على مسلم دين فاوفاه ممن حرم الحز

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
الغرائب العجيبة والاعجاز  
الظاهرة والباطنة والبراهين  
الجليلة والحقائق العظيمة  
التي لا يدركها العقل ولا  
تصورها الخيال ولا يحيط بها  
البيان ولا ينفذها القول



لم اخذوه ولا للمدونة ان تورد لانه من بيع غني منعقد وهي غصب في يد او  
 امانة على حسب ما اختلفوا فيه كما في بيع المينة ولو كان الدين على ذي يوه  
 من ثمن الخمر والمسلم الطالب يتوفيه لانها لا تنضم في حق الكافر و  
 بيعها جائز عنده وقد مر في الكراهية ويجوز الانتفاع بها لانها كاهة رجا  
 تحس العين واجب الاجتناب عن الانتفاع بضررة وتحد شارها ولزم اسكر  
 منها لقوله علم من شر الخمر فاجلده وعليه اجاز الصواب وهو ثمانية جلد  
 عندنا وعند الشافعي راربعون وقد مر في الكرو ولا يؤخذ الطم فيها لانه  
 الطم في الشرع للمنع من تبوت الخمر لا لابطالها بعد تبوتها وهذا لانه الطم  
 اثره في ازالة صفة الاسكار وبعد ما صار خمر لا يؤثر فيها انه قيل له بحر فيه ما لم  
 يسكر منه لانه الحد بالقليل مخصوص بالخمير وهذا مطبوخ وقال ثعلبي  
 السر فيه به حد من شر من قليل كاهة او كثيرا ويجوز تحليلها عند باذلة فا  
 للشافعي به وسانها البطلان في العصيان طم حتى ذهب اقل من ثلثيه فهو  
 المطبوخ اذ في طمته ونسج الباكف ومنها المنصف وهو الذي طم حتى  
 ذهب نصفه وبيع نصفه وحكم حكم الباذف وكذا في كراهه عندنا لافاغله و  
 اشتد وقذف بالزنا واشتد على الخنزير وقال الاوزاعي هو صياح وهو  
 قول بعض اصحاب الطواغيت وبعض المعتزلة لانه مشروب طيب وليس بخمر  
 فكاه حله لا كالمثلث وكنا انه في مخرج الخمر لانه رقيق ملائم لطيب يدعو  
 قليلا الاكثيرة ويجمع الفساق على شره كما يجمعون على شر الخمر فكان  
 حراما كالمثلث والمثلث لانه غليظ وثالثها السكينة التي من  
 ما الرطب اذ اصابه سكينة وهو حرام وقال شريك بن عبد الله هو حله لقوله تعالى  
 ومن ثمرات الخيل والاعناب تتخذ فحين سكر اورقا حنا ذكره في موضع  
 المنة وهي لا يتخفف بالمخمر فاجب اباحته وكنا اجماع الصحابة على ذلك  
 وقال علم الخمر هاتين الشجرتين والنقص نحو قول علي ما قبل القوم  
 وقبل هو دال على القوم علم وجه التوبيخ انه يحدون سكر وتدهون زرقا  
 حنا ولا يحرم نقيع الزبيب الذي في ثمره الزبيب انه اشتد و  
 غله وهو حرام عندنا خله فاللاوزاعي على ما مر من هذه الثلاثة دون  
 الخمر لان حرم الخمر قطعية وحرمه الله بغير شبهة حتى جازع  
 غير الخمر من هذه الاشياء وضممتها عندنا حنيفة به وله كفر مستحلبا و  
 انما تفضلت بخله في الخمر فانه لا يضر بغيرها ولا يضر بغيرها وقال لا يجوز بيعها  
 وله بضم متلفها كالمخمر لانها حرام كالمخمر وانما كانت امواله متقومة ولم يزل  
 دليل قطعي لسقوط تقويمه بخله في الخمر ثم عندنا بحج قمتها لا بغيرها لان

او هو

لانه المسلم ممنوع عن التصرف في الحرام فلا يكون مأمورا باعطاء المثلث و  
 ابن يوسف به انه يجوز بيعه اذا كان الزاهب بالطرح الكثر من النصف دون  
 الثلثين ولا يفتقر بها بوجوه من الوجوه ايضا وكحد شارب قطر من الخمر  
 ولا يحد شارب هذه الحجة بام سكر ونجاسة الخمر غليظة ونجاستها خفيفة  
 في رواية وغليظة في رواية وفي الحجاج الصغرى واسوى ذلك من الاشياء  
 فله باس به وهذا الجواب على هذا القوم نص على ان ما يتحد من  
 الكنطرة والشعبي والقسل والذرة حله عندنا في حنيفة رحمه الله  
 حتى لا يجب الحد وان سكر منه عندنا والسكران منه لولا اطلاق امر به  
 لم يقع عندنا حنيفة به بمنزلة طلاق النائم والمغف عليه ومن ذهب  
 عنه بالبيع ولبن الرمال وعند محمد هو حرام وكحد شاربه اذا سكر منه  
 ويقطعه لولا سكر منه بمنزلة السكران من شره شربة المحرم وعز ابن عباس  
 يقع كل نبيذ يفسد عند اتيائه فله باس به وكل نبيذ نزل وجوده على طر  
 الترك فله خمرية اذ لا يفسد في ما الزبيب والتمران ما كام حلوا ولم يفسد  
 معتقا فهو حيث يفسد عند اتيائه فله باس بشره ولولا اصابه معتقا  
 ما غله واشتد وقذف بالزنا فهو نزل وجوده على طول الترك  
 فله خمرية به كان يقول ابو يوسف به في شره في الماطون من  
 ما الزبيب والتمران لولا اصابه معتقا لا محل شره وان كان بحيث يفسد  
 لولا ترك عشرة ايام فله باس بشره ثم رجع الى قول ابن حنيفة به  
 فالحاصل ان ابا يوسف كان يقول او لا حيل قول محمد ان كل شيء  
 حرام لكنه وجد شرطه انه يفسد بعد ما سلك عشرة ايام فها تان ميلتان  
 احدهما ان كل مسكر حرام عند محمد وابي يوسف به اولاهم رجع ابو يوسف  
 الى قول ابن حنيفة به والثاني ان لا يفسد في الاشارة نحو السكي ونقيع الزبيب  
 لولا غله واشتد حرام عندنا وعندنا في يوسف كذا ولكن بشرط ان يقع بعد  
 عشرة ايام ولا يفسد في له محض ثم رجع الى قوله وتبيذ التمر والزبيب  
 لولا طم كل واحد منهما اذ في طمته حله وان اشتد لولا شره ما  
 يغلب على ظنه انه لا يسكر من غير له وله طرب عندنا حنيفة وابي يوسف  
 بهما لله وعند محمد به والشافعي به حرام والكلام فيه كاللزام في المثلث  
 العنبي وتذكره لشرائه انه تعالى له باس بالخططين حديث زيار قال سقاه ابن  
 ابن عباس به شره ما كدرت اهتد الى منزلي الى اهلي فغردت عليه  
 من الغد فاجبت به بذلك فقال ما زناك على محقة وزبيب وابن عمر كان يعرفا  
 بالزهد والفقه بين الصحابة فله يطره ان كان يستغفره ماله شره او يشره

وهو ان كان ماله شره او يشره

ابن عمر كان يعرفا



ما كان حراما وهذا يفيد ان المتخذ من العجوة والزبيب حلال وان استند  
وصار مسكرا لانه لا يسكر سقاء كانه شتدا لا يسكر الا قوله ما كثر الا اهل  
وفيه رقة لقول اصحاب الظواهر ان لا يحمل شرب الخليلين وان كان حلالا  
لانهم يرون من الجمع بين القمح والزبيب والربط والتشريب  
كان في زمانه الجذب كره لله غنيا الجمع بين التبعين وتبذ القسل واليقين  
والبن والشعبي والذرة حلال وان لم يطهر عندنا في حنيفة ولو كان حلالا وان  
اذا كان من غير طيب لقوله عم الحنيفة من هاتين الشعرتين وانما لا الكدرة  
والخلل فخص القمح بها اذا المراد به انما يكون ما وراها ما حيا بالنظر  
الغامة ثم في ظاهر الرواية لا يابا من الشرب منه مطبوخا او غير مطبوخ  
وفي التواتر عن محمد بن ابي شريك ان شرب النبي حتى يستند لا يحمل رقة  
ظاهر الرواية ان القيل والشعبي والذرة حلالا والتناول متغيرا  
كان او غير متغير فكذلك ما يتجدد منها من الاشربة لانه هذا في معنى الطعام و  
التغذية في الطعام لا يؤثر في الكدرة وكذا القيل الشدة لا توجب الحكة  
فتدكون ذلك في بعض الادوية كالبنج وفي بعض الاشربة كالبنج و  
روى في حديثه فهو شارب فيما يسمي بالملوك فيمنع ولا حذر على شرب  
ما يتخذ من القيل والبن والشعبي والذرة والفانيذ والشكر والثوب  
والكثير من غيره ذلك سكر او لا يسكر لانه النقص وروى بالحد في الحذر وهذا  
ليس في حنفتها فلو وجب الحد فيه لكان بطريق القياس وظالا  
يحوز ولان الحد شرع للذم عن ارتكاب سببه ودعا الطبع لاهذه  
لاشربة لا يكون كدرا القيل الى المتخذ من الزبيب والقيث والتمر فله شرع فيه  
الزلال كذا في المبسوط لسبب لانه التمر حرام وذكر في الهراء ومبسوط  
شرح الاسئلة لا سبحانه الاصح انه محدد لان الغشاق يجمعون في  
زماننا على شربه كما يجمعون على سائر الاشربة وكذا المتخذ من لينة لانه استند  
فمن على هذا وقبل على قول ان حنيفة لا يحمل لبن الركة كالحل لانه متولد  
منه والصحيح انه محمل لان كراهية الحد لما فيه من قطع مادة الجهاد او لا حرام  
فله بتعددي حكمه الى لبنه والمثلث العتيق حلال وان غله واستند من  
من الغلطان الى الذي ذهب ثلثاه بالطبخ وفي ثلثه وهذا عندنا في حنيفة  
وانه لو سلف بها وقال محمد وما لكره الشافعي لم يقله وكفى حرام  
واسئل ابو حفص الكبي عن قتال لا يحمل شربة فقل له حلالا حنيفة  
وابا يوسف لم يقل له انها حلاله لله استعملوا والتاس في زماننا يشربون  
للخمر والنهي فعلم ان الحكم في هذا المقصد ان يتوكل فاما لانه لا يسكر

استند  
ع

فيما  
فيما  
فيما

التلوي فله محمل بالاتفاق وعن محمد بن قيس قولها وعنه انه كره ذلك وعنه  
انه توقف في محمل لا احره ولا احره احتجوا بقول عليه كل مسكر حرام  
وفي رواية ما اسكر كسيرة فقليل حرام وفي رواية ما اسكر كسيرة منه فالحكمة  
منه حرام ولان الكسيرة من هذه الاشربة ما وللكنيسة من الحكة في حق الحكة  
ووجوب الحد فكذلك القليل وهذا لان القليل منه لو كان مباحا لما  
وجب الحد وان سكر منه لانه للسكرا انما حصل بشرب الحلال والكراه  
ح فاعتبار جانب الحلال يمنع وجوب الحد عليه ولذا اجمع الموهب  
للحد والمستقطا في المقتط على الموجب وانما قوله عم حنيفة  
لعينها والسكرة كل شراب خص السكر بالشكر بالتحريم في غير الحلالة العطف  
لقتضيه المغايرة والمسكر هو القدر لا اخصي وهو حرام عندنا وانما  
حرم القليل من الحلال لان القليل يدور الى الكسيرة للبرق واللطاف فكان  
القليل سببا للنسأ كالكسيرة فكان حراما وهذه الاشربة غليظة لانه  
قليلها ما كثرها فكة قليلها مباحا ووصف الشدة والسكر منها حرام  
وقد طعن ابن هبم النخعي في الاخبار ولان الخلاف في ذلك مشهور  
الصحة ولم يحج بها احد فلو كانت صحيحة لاحتجوا بها ولانها لما تعارضت  
بمسك بالقياس وهو شاهد لنا او تحمل على القدر الاخر فهو  
المسكر حقيقة او على انه سكر يكون فطاما ثم عز الحذر فلما وقع النظام الماح  
ذلك والآل يثبت علمه لما بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ حتى يرفى  
بطبخ طمخة حكمة حكم المثلث لانه صلب المايز بده ضعفا بخلاف ما اقراب  
الماعل العصي بم طمخة من ذهب ثلثا الكل لانه المايز بده اوله لانه  
الطف او يذهب منها فله يكون الذاهب تلقا الغيب جزا ولو طمخ  
الغيب كما هو في بعض الكتب ما في طمخة كذا روى الحسن عن ابي  
حنيفة روى وروى ابو يوسف به عنه انه لا يحمل ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ و  
هو لانه العصر فيه قائم به تغيب فيستوي اعتبار الطمخة فيه  
بعد العصر وقبله وكو جمع في الطمخة بين الغيب والتمر او بين الغيب  
والزبيب لا يحمل ما لم يذهب بالطبخ ثلثاه لان التمر ان كان مكنى فيه باوة  
طمخة فعصى الغيب لا يحمل بالطبخ عالم يذهب منه ثلثاه فيعتبي  
جانب الغيب احتياطا تغلبا للموجب للحرمة وكذا اذا جمع بين عصي  
الغيب وقيث التمر لما يتنا وتوطم بقيث التمر ونقيث الزبيب لانه في طمخه  
انقع فيه تمر او زبيب فان كان ما انقع شيئا يسيرا لا يتخذ التمسك منه فيه  
مثله فهو غير معتبي ولا يسكر بشره ولم كان يتخذ التمسك من مثله لم يحل

ظهور ان الشبان مضاف الى اربعة اشياء هي خشي السبينة وان لم يحل الغرق برون ما تقدم من ذلك

وهذا اذا لم يعلم ثبوت  
بسبب الزبيب  
بشربة واحدة

وهو الخبيث المحمدي  
وهو الذي يوسخ  
لان ان يوسخ  
لحمه الله تعالى  
يستعمله وهو  
يشربه طرا حنة  
عندنا حنيفة  
وانه يوسف اد  
طمخة بعضهم اخبروا  
وبعضهم لا يشربون







مجموعه من النسخ  
مكتبة المتحف  
الاسم  
الرقم  
التاريخ

والطهر في الحز لا يحلها ولا يفتي الحكم الثابت فيها كالمطهر في غير المطهر  
وله حد في ما لم يسكن منه لا مطهر ولا الغالب عليها في الحز والمفتي به  
في حكم الحز ولو عجز الدقيق بالحز وحسن كره الحكم لانه لا يفتي بحز  
الحز والعين فيه لا يطهر بالحز فله حكم الحكم كمن الميتة وانفجرت  
طام عند اذ صنف رجمه ما بعد كانت او جامدة وعند الست في حرم الحز حلة  
او ما بعد وعند ما كان كانت جامدة في طاهره وبوكل له اغسلت وان كانت ما بعد  
في الحز لا يها في وعاء نجس بالموت فينجس طاهره اذ كان جامدا وكلم  
اذ كان ما بعد كالموت في وعاء نجس بعد الحز والسا في حرم الحز كمن  
لما عرف من ذهب في العظم والعصب والامراء التي لا حية فيها ولا اذ وعاء  
ليس نجس لانه عصب ويخرج من عصب الميت طاهره والبيضه التي يخرج من  
رجاجه ميتة اذ كانت جامدة في طاهره وان كانت ما بعد فغسل الاظفار في كاله في  
حز في طهره العصب لاصل اذ ذهب بغليانه بالنار وقد في بالزبد كمن  
حان لم يكن ويعنى ذهاب ثلثي ما في لصل الثلث الباقي مثله عشرة وولف  
من عصب صبت في قدر في طهره فذهب دور في الزبد فانه يطهر الباقي حتى يبقى  
ثله في دور في فحله لانه ما اذن من الزبد انقص من اصل العصب فيفسط  
اعتباره في الكتاب فظهره الباقي تسع طروق فانما يصبي مثله اذ  
طهر حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه وولف واصل لصل العصب اذ صبت عليه ثلثه  
ما قبل الطهر في طهره بما اذ كان الماء اكثر من طهره وولف في طهره الباقي بعد  
ما ذهب فحله ما صبت فيه من الماء حتى يذهب ثلثه لانه الماء يذهب اوله في  
العصب فله من ذهاب ثلثي العصب وان كانا يذهبان معا فيطهر الحز حتى  
يذهب ثلثاهما ويبقى الثلث فحله لانه يذهب الثلث ما وعصب وثلث  
الباقي ما وعصب فصار كما لو صبت الماء في بعد ما ذهب من العصب بالطهر  
ثلثه بياض عشرة وولف من عصب وعشرون دور في الماء في الوج  
الاول وهو ما اذ كان الماء اسرع في ذهابه ما يطهر حتى يبقى تسع الكل  
هو ثلثه وثلث لانه ثلث العصب في الوج السخ وهو ما اذ كانا يذهبان  
معا يطهر حتى يذهب ثلثا الكل والقل يدفعه ورفعا في سوا اصل  
قبل ان يصبي حرمه لانه شراك الكل في المقصود وهو التعليل المختل لميل  
الطهر المتعارف من عاء القليل الى الكثير ولو طهر عنه النار فغلي حتى  
ذهب الثلثان حل لانه النار اصل لانه العصب في طهره فذهب  
بعضه في اريق بعضه ما يطهر الباقي حتى يذهب الثلثان فالسبيل فيه انه يذهب  
ثلث الكل فتصيبه فيما في بعد ما انصبت منه في تقسم على ما في بعد

وعص  
٩

١٠٠

بعد ما ذهب بالطهر قبل ان ينصب منه في خارج من القسيه فهو حلال  
مثلا عشرة ارطال عصي طهر حتى ذهب رطل في اريق منه ثلاثة ارطال  
تاخذ ثلث العصب كله ثلثه وثلثا وتصبه فيما في بعد ما انصبت منه وهو  
سنة فيكون عشرين في تقسم العشرين على ما في بعد ما ذهب بالطهر منه  
قبل ان ينصب منه في وذلك تسعة وثلثا تسع عشرين على تسعة لكل  
جزء من ذلك اثنان وتسعة فعرضا ان حله ما في من رطلان وتسعة  
رطل وهذا لانه الرطل الذي ذهب بالطهر ليس يذهب حقيقة بل هو قاي  
ولكن تدخل اجزاء في اجزاء الباقي وهذا يخلق الباقي ويراجع احراز الرطل  
الى اجزاء البقية وهو تسعة ارطال فيكون من كل رطل تسع رطل فاذا  
انصبت منه ثلثه لارطال فحله نصبت ثلثه لارطال وثلثه ا تساع رطل فيكون  
الباقي ستة لارطال وستة ا تساع رطل ولو كان هكذا حقيقة ليس ان يطهر  
حتى يبقى رطله في تسع رطل كذا هنا ووجه طهر وهو ان الذي ذهب  
بالطهر ذاهب من الحرام لانه انما يطهر ليدفع حرامه ويبقى حله في ثلثا  
عشرة لارطال حرام وهو ستة لارطال وثلثا رطل وثلثه حله ل  
وهو ثلثه لارطال وثلثا رطل والذاهب بالطهر وهو رطل ذاهب  
من الحرام والباقي تسعة لارطال والحله حله لانه لارطال  
وثلث رطل والحرام ستة لارطال وثلثا رطل فكذا اريق ثلثه في هذا  
من الحله ليس والحرام جميعا لانه له تعلق للذاهب حشا بالحله  
او بالحرام فكان الذاهب منها على السواء فذهب من الحله لانه وهو  
رطل وتسع رطل فيبقى ثلثه رطله في تسع رطل وان زمت زيادة  
لا تكشف فاحله كل رطل تسعة لاجتناب الحساب لانه ثلث وثلث  
ثلث فصارت لارطال الحله لانه ثلثيها وقد اريق ثلثه وهو عشرة  
فيبقى عشرون وهو رطله في تسع رطل كتاب  
الصيد الصيد لغ الاصطبار وقد سمى الصيد صيدا اسميه بالمصدر  
والاصطبار صيد لغ الاصطبار وقد سمى الصيد صيدا اسميه بالمصدر  
فاصطاد واو لفي درجانب الامر لا باضة وقوي وفتح عليكم صيد البر  
وحتم حرم وقوي عا الصيد لمن اخذ وانه حرام وانه نوع الكسب  
وامناع بما هو مخلوق لذلك فكان حراما كاله صطبار فمكننا المكلف  
من اقامة الكالف وما يحويه الكتاب فصله لصدده في الصيد بالحز  
كالكلب والتهور والصقور والبزاة والثا في الاصطبار بالذي  
فصل في الحز كمن لا صطبار بالكلب المعلم والهد والباركي وسائر

ولم يزل عليه لا يخفى  
خلاصة الحز



الجوارح المعينة كالشاهين والباشق والصفر وفي الجامع الصغير وكل شيء  
 علمته من ذئب نأب من السباع أو ذئب من الطير فعلم فله يس  
 بصيده وما سوى هذا فلا يصح فيه إلا أنه تذكرة ذكوة فتذكره بذكره لا بالذكاء  
 في علمه صيداً فله في هذا قلة إلا أن تذكر ذكوة أعلم أنه حله للتناول  
 بالاصطلاح مختص بشرائط منها أنه يكون الصياد من أهل الذكوة وهو ما لا يعقل  
 الذكوة والتسمية حتى لا يترك صيد الصبي والمجنون لهما بعقل الذكوة وأنه يكون له  
 لم لا يعلم دعوى واعتقداً كالمسلم أو دعوى الاعتقاد كالكافر كما هو  
 الدمار وأنه يكون ما يصار معلماً وأنه يكون جارحاً لقول سقا وما علمت من الجوارح  
 مكلفين تعلمون من علمكم الله أي وصيد ما علمت من الجوارح وهو عطف على العلم  
 أي أصله الطيبات وصيد ما علمت وفي معنى الجوارح قولاً لا يرد ما أن  
 يكون جارحاً حقيقة مثلاً أو محتملاً فيكون من الجوارح بمعنى الجارحة والثاني الكواصب  
 لا يعرف ويعلم ما خرجت بالنهار أي كسبه ويمكن حمل عليها فيشتريه أو  
 يثوبه من الكواصب التي تجزى ليعمل بالجرح يبين وأما الثالث فعلم المكلب  
 ومعرفة ما تم في كلامه جارحة بهيمة كانت أو طائراً أو حتى قوله مكلفين  
 معلين أيها الصياد تعلمون من توفيقه من طلب الصيد وتعلمون من  
 حاله ما ينبغي أو استيفاء ما علمكم الله من علم التكليف والسيار كلها  
 جوارح وتعلم أن توفيقاً استثنى من ذلك الأسد والذئب لأنها لا تعلم ولا  
 يعلمه لغنيهاً أما الأسد فليعلق منه وأما الذئب فليخسأ منه ولكن بعضهم  
 الحداثة بها الخساسة وأما الخنزير فله يذبحه صلياً لأنه نجس العين فكان  
 به تنفاه به محترماً وتعلم الكلب أنه يترك الأكل ثلث مرات  
 وتعلم العار أن يرجع ويجيب لفرادهوة كذا روى عن ابن عباس رضي الله  
 عنه وأنه يذبح الكلب كتحمل الضرب فيمكن له ضرب حق بدع الأكل ويدر  
 البازي له تحتمل الضرب فتعذر تحقيق هذا الشرط فيه فاقم مقامه  
 ما يرد عليه وهو أنه عند الدعاء وأنه الكلب الوقت وعلمه أن  
 ما في ما تحالف طبعه واجابته صاحبه لفرادهوة غير مخالف لطبعه فله يكون  
 ذلك علمه بل علمه أنه لا يترك الأكل مع حاجته إليه لا من قبل أو من  
 للتناول طبع الكلب والسيار والتعليم بتدليل الطبع بالنقل إلى غيره  
 لمصنعي السباع كأنه كاهلها بأثره تركه الله كل ليتبدل ما هو مقصود  
 في طبعه بضده والباذي متغير بطبعه فاجابته صاحبه لفرادهوة خلقه في طبعه  
 فله تركه علمه دون تركه الأكل ولكن هذا الفرق لا يتناقض في الفهم  
 فانه متغير كالباذي والحكم فيه وفي الكلب سواء فالمتعين هو لا أول

كانه

التوحيد

جاجة

بعد

العلم عند الله  
 العلم عند الله  
 العلم عند الله

هو لا أول — وشرط ترك الأكل ثلثاً وهذا عند الله لو كشف ومحمد ربهما  
 وهو رواية عن ابن حنيفة أنه الملعون بمسكه الصيد على صاحبه وتركه  
 الأكل محتمل قد يكون للشبح وقد يكون للمساك على صاحبه وأما تركه الأكل مرات  
 أعلم أنه معلوم بمسكه على صاحبه وأما قدره بالثلاث لأنه حسن الخصال لا  
 يرى القول صاحب موسى عيسى في الثالثة هذا فراق بين وبينك وتعدو حجة الجوارح  
 وأما مال المتد والمجرح وقال — علمه في الاستفاضة لصدقه ثلثاً فله توفيقه  
 فليجرح وقال — عمر رضي الله عنه أنه إذا أكل في تجارة ثلث مرات فليقول  
 أي غنيهاً وأنه الكشي يكون أمانة على العلم لا القليل والكثير إنما يثبت بالجرح  
 الملك ثلثاً أقله فقد ربه وأما أبو حنيفة فهو فلم يوقت فيه وقتاً ولكنه فوض  
 علم احتياط صاحبه فانه كان الكشي أنه صار معلماً فمن علم له أنه نصب المقادير  
 له يكون بالراه لولا لا يدخل للقبيل ومعرفة فيغوض إلى رأى البتلي به لما هو ومن  
 أصله في جنس هذه المسألة وعلى الرواية التي قدر أبو حنيفة بالليل ثلثاً  
 لوكل الصيد الثالث عنده وعندهما لا لوكل الثالث لأنه إنما حكم بكونه معلماً  
 حين ترك الأكل من الثالث فكانه الصالح صيد كلب غني معلماً فلهم كما لا تصرف  
 المباشرة في سكوت المولى فانه لا ينفذ إلا حصل لأذن ذلك أنه الحكم بكونه معلماً  
 عند إحسان الثالث على صاحبه وقد أسس على صاحبه بعد إرسال صاحبه  
 فكانه صيد كلب يعلم فحمل المتناول من كالأبواب تحلف في ما ذكره لاف  
 أعلمه فله يكون يغني علم الجرح والحد مباشرة وسكوت سيده وأنه يرسله وأن  
 نسج عنده حتى لا يرسل كلبه الملعون أو يارته وذكر اسم الله معاً عند إرساله فأخذ  
 الصيد وجرحه فأنزل حكمه ولا أصل قولهم لحدق بزحانه لفرادهوة  
 كلبك الملعون وذكر اسم الله عليه فكل وإنه لاكل جنب فله تاكل وإنه يشاركه كلبك  
 كلف فله تاكل فأنك إنما سميت على كلبك ولم نسج على كلب غنيك وأنه التذكير إنما  
 يكون موجبة للحمل لاحتضنت من له رمي فله بد من جعل كلبه الصيد نائباً  
 عن له رمي للحصول الحكم بفعله وذلك لأنه لا يكون إلا بالرسالة وأما لو كان فيهما  
 معلماً لتحقيق لارسال فترك جنبه الذي وأمر له السكين فله بد من التسمية  
 عنده وتوكله قوله بقا فكلوا مما أحسن عليكم ولذا كرهوا ما هم عليه ولا أمر للوجوب  
 وله وجوب عند كل ذلك أنه المراد من عند إرساله التسمية والتسمية  
 ناسياً حلاً لما مر في الزباج وأنه بد من الجرح في ظل صدور الرواية لتحقيق  
 الذكوة لا اضطراراً وهو الجرح في آية موضع كان من البدن وقد مر من  
 قبل وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه يشترط فأول الجوارح بالكاسب  
 وأنه أسس على صاحبه حتى لو أكل منه الكلب أو الفهد حرم الكلب وقال

فأدام بعض  
 كافي قصص  
 خيار  
 وقوله بـ لله  
 أيام الأرملة

ما يحفظ

العلم عند الله  
 العلم عند الله  
 العلم عند الله







فيه اضطراب المدح فلا يعتبر في شاة فاضطربت ووقعت  
 في المابعد قطع لا وادح والحكمة لم يحرم بذلك كذا هذا وقيل هذا قول ابن كنف  
 ومحمد بن حاتم عند ابن حنيفة به فله محل وهو القياس لانه وقع في يده حيا فله  
 محل بدونه كونه للاختيار كالموتة هذا الذي ذكرنا في قوله المذكية فلو كان  
 حل عند ابن حنيفة به لانه ان كانت فيه حيوة مستقرة فالذئب وقع في موقعا  
 بالاجزاء وانه لم يكن فيه حيوة مستقرة فعند ابن حنيفة به ذكوة الذئب وقد ورد  
 وعند محمد بن حاتم به ذكوة وكذا المذكية والنظير والموقوفة والذي يفرق بينهما  
 وفيه حيوة خفية او بينة محل اذا كان عليه الفتوى لقوله تعالى لا تأكلوا مما  
 سئلنا به فصل ولله المفسود تسبيل الدم الفيس بفعل الذكوة وقد حصل  
 وعند ابن كنف به انه كان محال له يعيش مثله له محل لانه لم يكن موة مضافا  
 الى الذئب وعند محمد بن حاتم به انه كان يعيش فوق ما يعيش المذبح محل ولا لانه لا يعيش  
 الحيوة هذا لفرار الذئب واخذة فان اذركه ولم تأخذه فان كان وقت لو اذركه  
 بمكانه ذكوة لانه في حكم المقدور عليه وان كان له بمكانه ذكوة حل  
 لقدم نبوت المذبح واليمن من الذئب وان لم يذركه فذكاه حل لما بينا ولو  
 لرسول عليه صيد كشي ومضى سكة فامدة حالة لا رسال فقتل  
 الكل حل بالتسمية الواحدة لان الذئب يقع بالرسالة على ما نحن عليه  
 التسمية عند الفعل واحد فكيف تسمية واحدة بخلاف ما لو فرقت التسميتين  
 بتسمية واحدة لان الذئب يصيب ذكوة بفعل ذكوة فله بد من تسمية ذكوة حتى  
 لو اخرج احد بها فوق الاخرى فذكوة واحدة وحلتا بتسمية واحدة ومن  
 لرسول فقتل فقتل الفهد حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فقتل لكل لانه  
 بحق ما قصد به بالرسالة فله ينقطع فور لا رسال وكذا الكل  
 لفرافعل ذلك فهو بمنزلة الفهد وقال من له من السرخس به ما فله  
 شيخ للفهد خصال ينبغ لكل عاقل ان يهاذله ذلك منه حرام ان لم يكن للصيد  
 حتى يستمكن منه وهذا حيلة منه للصيد فينبغ للعاقل ان يهاذله بما هو بالخلاف  
 في عقده ولكن يطلب المرفعة حتى يحصل مقصوده من غي القاب نفسه  
 ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا كان  
 الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغ للعاقل ان يتعاطى به كما قيل السيد  
 من وعظا بغيره ومنها انه لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه  
 اللحم الطيب وهكذا ينبغ للعاقل ان يتناول اللحم الطيب ومنها انه يثب  
 لانه نا او حيا فانه يمكن من الصيد ولا تراه ونقول انه اقبل نفسه فيما عمل  
 لغنى وهكذا ينبغ لكل عاقل وان اخذ الكلب صيدا فقتله ثم اخذ

بغيره شقة  
 من باب طلب  
 حرم

زوارك واستخف  
 ن

اخذ لفس فقتله وقد لرسول صاحب به جميعا لانه له رساله فوقع المسلم فما  
 باخذ في وجه لرساله وهو مفسد على صاحبه يكون حلاله وهو كما لو رى سمها  
 الى صيد فاصابه واصاب لفس ولو قتل له ذكوة حتم عليه طوبى له ثم حرم  
 صيد اخر فافذه لم يوكل المذبة لان فور له رساله انقطع حيث حتم على لفس  
 طوبى له فقتل فانت ارسال صاحبه في حق الصيد البت وهو شرط الكل  
 وكولرسال بانه المعلم على صيد فوقع على شيء ثم اتبع الصيد فاخذه و  
 قتله اكل لانه حكمة البيان ان يقع على شيء وينظر الى صيده ليتبين  
 من اخذه وهذا لفرام يملك زمانا طوبى له استباحه كما في الخشوم و  
 انما يملك ساعة للكهش كما في الهند والكلب وكولرسال البازي المعلم  
 صيدا فقتله ولم يدر لرساله ان يهاذله لانه باخذ له ثبت بدون لرساله  
 وقد وقع الشك في لرساله وان حتم الكلب ولم يجز او صيد به كحتم  
 لم يوكل لما بينا ان الجرح شرط في ظاهر الدواينة وهذا يشبه لانه لا يكل  
 بالكرس لانه المعنى هو الجرح الذي هو سبب لانه لانه لم يوكل  
 ذلك بالكرس فصارت كالتخنيق وحكي ابن كنف عن ابن حنيفة  
 رحمه الله عليها انه اذا كسر عضوا فقتله حل لانه الكسر جراحة باطنه فها  
 كالجرح الظاهر وكولرسال المسلم الكلب على صيد فشاركه كلب  
 غني معلم او كلب لم يذكر اسم الله عليه محمدا او كلب مجوي لم يوكل لما  
 رونا في حديث عدي وانه للصيد صار مأخوذا بالكلين ولا يصل ان  
 حتى يجمع موجب الكل وموجب الحرم يغلب موجب الحرم لقوله عليه السلام  
 ما اجتمع الحلال والحرام في شيء الا غلب الحرام الحلال وانه الحرام  
 واجبت التمسك والكله جائز التمسك فكان لا حنياء في التمسك وتورق الصيد  
 عليه الشاة ولم يجز مع وما تبخرج لاول كره الكلب لوجوه المصادرة  
 في لاخذ وعدها في الجرح ثم قيل كراهة تنبيه وقيل كراهة حرم  
 وهو اختيار من لا يهمل الجواب وتورق الصيد على الكلب مجوي حتى يافذه  
 فله باسمه ما كاله لانه فعل المجوي ليس من جنس فعل الكلب فلم يثبت المشاركة  
 فكان الصيد مأخوذا بالكل الذي لرساله المسلم فكان حلاله فاما فعل  
 الكلب الذي لم يرسله صاحبه من جنس فعل الكلب الذي لرساله فيحقق  
 به المصادرة ويجتمع في الصيد موجب الحل وموجب الحرم وكولرساله  
 الكلب البت على لاول ولكنه اشتد على لاول حتى اشتد على  
 الصيد فاخذه وقيل حل لانه فعله لم يؤثر في الصيد وانما اثر في الكلب  
 لرساله لانه اذا دابه طلبا فله يضاف لاخذ الى فعله وكولرساله مجوي فقتله ثم اخذ

فمنه الاستعداد  
 هنا من الاغنى  
 اشتد هذا المعنى  
 لانه



فزجره مسلم وسمي فانزجره من اكله والمسار بالزجر لاغراء  
 بالصباح عليه وباله نزعان اظهار زيادة الطلب وتوكل مسلم  
 فزجره بجوحي فانزجره بجزء حل والفرق ان الذبح دون الزجر  
 لانه بناء عليه والشئ انما يرتفع بما هو مثله او فوق كما عرف في الذبح  
 اصول الفقه في المسئلة له ولي ليرسل الجوى محرم فله يرتفع بجزء  
 الجوى لانه دون وكل من له يجوز ذكوة كالموتدو المحرم وما زال التسمية  
 عمدا في هذا المصنف الجوى حتى لو ليرسل صيد او سمى بجزء من سم  
 توكل وبكسلا توكل وعلى هذا غير وان لم يسم الله فله ان يبعث الطيب  
 او اليازكي على ان الصيد يفي ليرسل فانزجره مسلم فانزجره فاضل الصيد  
 حل والقبول ان لا يحل لان زجره ليس بارسال وبدون الارسال  
 لا يحل لانه شرط وجهه لا يحسن ان لما انزجره بجزء جعل ذلك ميتة  
 استاء الارسال فان قيل الزجر بناء على ان نفعه فكان الزجر  
 ونفعه نفعه والنفع له لا ينفق بما هو دون كما عرف في رسالة  
 والزجر قلنا الزجر مثل له نفعه لانه كان فوقه بحسب  
 السبق فهو دون من حيث انه فعل غير المكلف فاستوى ما فصله نافع  
 اما الارسال فهو سابق وفعل المكلف والزجر لاحق وان كان فعل  
 المكلف فكان دون فله يرتفع وتوكل مسلم كلبه على صيد وسمي  
 فادركه الكلب فضربه ووقده ثم ضربه ثانيا فقتله اكل وتوكل مسلم  
 كلبين فوقه اهدهما فقتله لآخر اكل لان له متاع عن الجرح بعد  
 الجرح خارج عن حد التعليم فصار كان القتل حصل بفعل واحد  
 وتوكل مسلم برجله نكل واحد من كلبا فوقه كل واحدهما فقتله كلب  
 له خبر توكل لما بينا ان جرح الكلب بعد الجرح مما له يمكن لاحراز  
 عنه فصار كان حصل بفعل واحد والملك لله والى لانه اخرجه  
 من ان يكون صيدا غاية ما في الباب ان ضربت حصل بعد الجرح  
 عن الصيد لانه لا ارسال من الت حصل على الصيد والمعنى في  
 له باضة واكره حاله لا سال فلذا لا يحرم حتى لو كان له راحة التا بعد  
 الجرح عن الصيد بجرح الاول فخرم الت وما نكس لا يحل وتوكل  
 مسلم كلبه على صيد فلم ياذله واذله غنى حل لانه الميسر وط بالانص  
 لا ارسال دون التعيين والزيادة على النص نسخ وقاك مالكا  
 والسابق به لا يحل لانه لم ياذله عليه واذله لم يرسل عليه فكان  
 ما هو ابغى ليرسل لانه التعيين شرط عندهما قلنا له يمكن تعليم على

من يذبحه  
 كلبه  
 من يذبحه  
 كلبه

من يذبحه  
 كلبه

على وجه ما ذكرنا عليه فسقط اشترى ومن سمح حشا وظنه صيدا فارتل  
 كلبه او ياربه عليه او رماه بسهم فاصاب صيدا ثم تبين ان المسموم حية  
 كان صيدا ما كولا او غير ما كولا اصابه وعن ابى يوسف به ان كان  
 حتى سبع سوى الكنى بر اكل الصيد وان كان حش حتى لم توكل لانه  
 مغفل القريم حتى لا يجوز الانتفاع به بوجه فسقط حكمه فاعاد اصله بخلاف ما  
 السباح لانه لا انتفاع بها مطلقا من جهة الاكل فكانه لا الفعل معتبرا وقال  
 زفره ان كان حية صيدا له توكل حيا كالتسباع وهوها لم يوكل لان  
 لا ارسال على المسبح لا يتعلق به حكم اباحة الاكل فصار هو ولا دى في  
 ذكرك سواء وانما لا يطبخ لا يختص بما كولا اللحم بدليل قوله لا يطبخ  
 صيدا للملوكت ارايت ونعالت ولما اركبت فصيدى لا يبطال  
 فكان لا ارسال اصطفاك ان ثبوت اباحة يتعلق بالحل فثبت  
 بقدر ما يقبل الحيا وقلنا وقد لا يثبت له ما يقبله ولما وقع اصطفاك اصاب  
 كانه رى المصيد فاجب غير بخلاف ما لو تبين ان حية لوى او حيا  
 اهل حيث لا يحل المصايب لانه لا ارسال ليس باصطفاك وتوكل لى المرمى  
 لا يطبخ داجن ياوى الببوت وقد ثبت اليد عليه والظن الموتى بمنى لى  
 ولما ما واه الببوت وقد ثبت اليد عليه والظن الموتى بمنى لى  
 لما سنا وتوكل طيرا فاصاب صيدا فذهب المرمى ولم يدركه حتى  
 او حشاس اكل الصيد لانه الاصل في الطير ان لا يذبح حتى يقتل به حتى  
 يعلم لا استيناس وتوكل يفي فاصاب صيدا ولم يعلم ان البعير نكلا  
 او غير نكلا توكل الصيد حتى يعلم ان البعير كان نكلا لانه الاصل  
 في الاب لا استيناس فيقتل حتى يعلم غير وتوكل سمكة او طراد  
 فاصاب صيدا في رواية عن ابى يوسف روى محل لان المرمى صيد و  
 رواية عنه لا يحل لانه لا ذكاة لها ولا اصطفاك خلف عن الذكاة وتوكل  
 حشا فظنه ارميا فاصاب السهم المسموم حية هو صيد اكل لانه  
 لا غير بظنه مع تعينه فصل في المرمى اعلم ان الاصطفاك  
 كما يجوز باحوارح المصايب كونه بالوى لا طلق قوله نفع فاصطفاك  
 واذا سمى الرجل عند الاكل ما اصابه لى اخرج السهم فمات  
 لانه بالوى يصيب مذكيا اذ السهم آله فستقط التسمية عند الرى  
 وكل البدن محل لهذا النوع من الذكوة ولا بد من الجرح ليحقق  
 الذكوة لا يضطر له لما سمى فان لم يذبحه حتى ذكاه لانه قد روى ذكوة  
 لا اختيار فله محل بذكوة لا يضطر له لانها لا تزيل كل الدم وان ترك

من يذبحه  
 كلبه

من يذبحه  
 كلبه

من يذبحه  
 كلبه







فكل شرط الانهار والمشرط لا يوجد عند علم الشرط وعند بعض  
 ان كانت الحواشي كبرية حلة بلا اية كالا لا يوجد خروج الدم لعدم فله يكون  
 نصرا وان كانت صغيرة لا يحل لان عدم خروج الدم لضيق المنفذ له لعدم  
 الدم ولو ذكر شاة ولم يسلم الدم منها وقد يكون ذلك في الكلب القنار  
 فقال ابو القاسم الصغار لا يحل لعدم من الذكوة وهو تسبيل  
 الدم وقال ابو بكر الاسكافي يحل لو خرج فعل الذكوة قال  
 الذكوة ما بين اللبنة والقصير وان اصاب السهم خلف الصيد او قد  
 فقبل حل ان لاهما للناهي المفضوع وهو تسبيل الدم قد حصل وله في  
 لاه تسبيل الدم لنفسه يحصل وان رى صيدا فقطع عضو عنه ومات  
 اكل الصيد لما بينا وله لو كل العض لقوله ما بين من الحي فحيث  
 وهذا اذا اياه شيئا من المباح فيه حيا بدونه علة كاليد والرجل والخذ  
 وثليه مما يلي القوائم وله في كل نصف الراس ولو قد نصفين او  
 قطعه اياه ما ولا كثر مما يلي الحنجر او قطع راسه او نصف راسه او اكثر منه  
 حل المباح والمباح منه اذ لا يتوهم بقاءه حيا بعد هذا فكان قتله وهذا  
 عندنا وعند السنافر بعد حل المباح والمباح منه في الوجه كلها اذا مات  
 الصيد لان الفعل وقع ذكوة فظم اشارة في الكل كما في ذكوة اختيار  
 لنا ما روينا وقد ذكرنا في مطلقا فانظر ولا الحي حقيقة وحكما لمكانه حيا  
 من كل وجه وفي النوع له ولو المباح منه في حقيقة لوجوه الحيوة فيه  
 وحكما لاه يتوهم حيوة بدونه هذ لا شيئا وقد اعتبر الشرع في لوقوع في  
 الما وفي حيوة بهذه الصفة كرم اما في النوع الثالث فالبيان منه في حيوة  
 له حكما فانه لا يتوهم بقاء الحيوة منه بعد هذا الجرح في لوقوع في الما وفي  
 حيوة بهذه الصفة او تروى من جيل وسط له حرر والحديث وان شاول  
 السمك وما بين منه ميت لاه منيته حله بالحديث قوله الفعل  
 وقع ذكوة قلنا حكم الذكوة انما يظهر في المحل عند خروج الروح  
 ايز طرف منه والبا في حي لم يقع الفعل ذكوة فمخرج من الزوج وصار  
 ذكوة لم يظهر في الجرح المنفصل لاه ظهر حكم الذكوة في لاه جرحا على اسبيل  
 التبعية وقد بطلت بالانفصال فالخاتمة المباح من الحي حقيقة  
 وحكما حرام والمباح من الحي حيوة له حكما حله في ذكوة لاه في  
 المباح منه حيوة بتقدير ما يكون في المذبح فانه حيوة له حكما لما شاول  
 ضرب عنق شاة فاباه راسها لوجوه قطعه له وادرج وكره لاه بلع القناع  
 وانه ضربه من قبل القنار ومات قبل قطعه له وادرج حرم وانه في حيا

الدم

حله

حيا حتى قطعه له وادرج حل وقدس في الدماح ولو ضرب صيد فقطع  
 اورجله ولم يمته ان كان يتوهم لالتيام ولا ندما حل الكلب ان مات لان  
 هذا جرح وليس باباه فكان كسائر اجزائه وانه كاه له يتوهم اتصاله بعلاج بانه  
 يتصلقا بجذره حل ما سواه لاه هو لوجوه لاه في حية ولا اختيار للمعنى  
 لا للصورة ولا لو كل صيد المحرم والوثني والمزبد لاه هو لا ليسوا من اهل  
 الذكوة اختيارا فلذا اضطررنا لاختلاف الملتاة لاه من اهل الذكوة اختيارا فلذا  
 اضطررنا ومن رى صيدا فاصابه ولم يخنه ولم يخنه حتى لا يحتاج فراه  
 لاه فقتله فهو الميت لاه صيد بعد وقال عليه السلام الصيد لمن  
 لاه ولو كل لاه الصيد يحل بذكوة لا يضطرر له وان كان له ولو لاختنه  
 فراه البتة فقتله فهو له ولو لم يוכל لاحتمال حية بالثبوت وهو  
 ليس بذكوة لاه لم يبق صيدا فله حل بذكوة لا يضطرر له للمقدرة على ذكوة لا  
 وهذا اذا كان الذي لا اول محال فيجوز منه الصيد حتى يكون الموت  
 مضافا الى الذي البتة فان كان الذي لا اول محال له فيجوز منه الصيد  
 بان في حية من الحيوة بتقدير ما يقع في المذبح كما لو ابان راسه محل الحية  
 بان الموت لم يضاف الى الذي البتة فكان وجوده وعلمه في حية  
 وانه كان الذي لا اول محال لا يعيش منه الصيد في لاه في حية  
 الحيوة الكثر مما يكون في المذبح بان كان يعيش يوما او دونه فقتل ابي  
 يوسف له بحر بالزينة الثانية لاه لاه في هذا القدر من الحيوة عند  
 وعند محمد رحمه الله محرم لاه لهذا القدر من الحيوة عند ما عرف  
 من مذهبه فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان لا اول محال  
 سلم منه الصيد سواء قله محل وصح البتة لاه في حية ما نقصت حيا  
 لاه لا اول ملك باله خذ مع حيث الخنثي فهو قد اتلف صيدا محمولا كما  
 له منفق صا بجرحه فله يضم كاه لاه قيمة المتلف بعين يوم لاه في  
 كما لو قتل عبدا مياضا وهذا اذا علم ان القتل حصل بالثبوت بان كان  
 الذي لا اول محال يجوز ان سلم الصيد منه والبتة محاله سلم الصيد  
 منه ليكون القتل كالمضاف الى البتة وان علم ان الموت حصل  
 من الجرحين او لم يدر ضمن البتة ما جرحه لاه جرح حيواتا محمولا كالفق  
 وقد نقصه نقصا ما نقصه ثم نقص نصف قيمته جرحا جرحا جرحا  
 الموت باحي جرحين فكان متلفا نصفه وهو مملوك غير فتنم نصف  
 قيمته جرحا باحي جرحين لاه لا اول لم يكن بضمه وقد ضمن البتة كثر  
 فله ضمن ثانيا ثم يضم نصف قيمة الجرح ذكيا لاه بالذي لا اول صان

اختنه الجرح او ضربه  
 وضغفته







كالبينة والصدقة واختلفوا في القبول فقال بعضهم انه شرط وطاهر  
ما ذكر في المصطفي المانة ركن فانه قال في الامانة الاجابة بدو القبول  
ليست باجارة وكذا الرهن حتى لا يثبت من حلف له توجب اولا بهن بدو القبول  
وهكذا ذكر في المستوعب واما القبض فشرط اللزوم لا شرط الجواز وقال  
مالك رحمه الله بلزم الرهن بالاجابة والقبول لانه عقد يختص بالمال من  
الجانبيين فاشبه البينة وله فيه وفيه بالدين بمنزلة الكفالة والحالة  
فيلزم بالقبول واجابة في مع بناء على الخلاف في البينة والصدقة وكذا  
ما تلونا والمصدر لفراد كحرف الفاء موضع الجواب لا يمكن قوله بغير  
القبول فانه هذا امر بالدين بهذه الصفة فيجب جواز بدو هذه الصفة  
وله عقد يبرح له شرع ويبقى بالدين والي يابن ليست بواجبة  
التحصيل ولهذا لا يجب عليه ولا يثبت له الا باحضائه كالتي في الامانة  
بينة او صدقة ودان القبض فاما قبضه المدين يجوز ان يثبت في العقد  
فيه لوجوه القبض على الكمال فلزم العقد وقوله يجوز ان لا يثبت  
وهو لخصي لزم عن الرهن المستعار فانه لا يجوز عندنا وقوله يفي غايته عن ملك  
الراهن وهو لخصي لزم عن رهن دار فيها متاع الراهن وقوله يفي غايته  
لا يكتفى الرهن منضبط بغير اتصال خلقه كما لو رهن التمس على راس الشجر  
دوة الشجرة المرهونة منضبط بغير المرهونة خلقه فصاد كاشاع ثم في  
ظاهر الروا قبض الرهن ثبت بالخلاف كما في البيع لانه قبض حكم عقد  
مدور بمنزلة قبض المبيع ونحن انما نوصف هذه الامانة لا نثبت في المنقول  
لا بالنقل لانه قبض يوجب الضمان ابتداء من الرهن فكل من المقتضى  
لا يصح مضمونا بالخلاف بدو النقل فكل المرهونة تحلف في الشئ لانه قبضه  
ناقل للضمان من المبيع الى المستعير لا يكتفى بالقبض ابتداء ولا بغيره  
له حقيقته لا استيفاء ثبت بالخلاف فاقبض الموجب كذا استيفاء  
ثبت بالخلاف واما قبضه فالراهن بالخيار لزم استيفاء وان رجع عن الرهن  
لما امر ان اللزوم بالقبض لا المقصود اقتضاه الراهن ليشاع لا قبض  
الدين وذلك لا يحصل لا بقبول بل بالقبض على الراهن ومنع الراهن  
عنه فكما سلم اليه وقبضه دخل في ضمانه بالقبض وقال الشافعي  
مدام امانة ولا يسقط في دينه بل قال مالك رحمه الله لا يصير  
يقبل الرهن لصاحب غنمه وعليه غنمه وان رجع عنه فله يعلق الرهن لا يصير  
مضمونا بالدين وقوله لصاحب غنمه في زوايده تكون له وعليه غنمه لو هلك  
مهلك على الراهن وله الرهن ويبقى بالدين فانه لا يسقط الا في حاله

هذا هو الوجه في الرهن  
والرهن هو ما يقرض به  
المال على ان يرد  
بمثل ما قرض به  
او بغيره  
والرهن يثبت  
بالقبض  
والقبض هو  
التسلط على  
المال  
والرهن يثبت  
بالقبض  
والقبض هو  
التسلط على  
المال  
والرهن يثبت  
بالقبض  
والقبض هو  
التسلط على  
المال

بذلك كـ الصلح وموت الشهود وهذا لانه يعتقد الوثوق بزره مع الصيانة  
فلو قلنا بان يسقط دين المدين بملكه لكافة ضده ما اقتضاه الضد لانه الحق  
بعض النوى وذلك ضد مع الصيانة لا يرى ان يترك على قدر الدين امانة في يد المدين  
والقبض في الكل ولهذا يجوز ان يثبت حكم الضمان بهذا القبض في البعض  
دوة البعض وكذا قوله في رجل لزمه فاسحق له على ذلك عند ذهب  
حمله وله جواز يبرح به ذهب حمله في الجبس لانه يحتجوا لا احتجوا الى البيان فيه  
لانه ذكر الحق مع فانه بالاضافة في ذلك المستند الذي استحق ذكره كقولهم بغيره  
فرعوه الرسول وقوله عليه اذ لمع الراهن فهو ما فيه له انما استشهدت  
قيمة الراهن بعد ما هلك بانه قال الراهن لا يرى كم كانت قيمته وقال  
المدين كذلك فهو ما فيه من الدين واجارة العصابة والتابعين على الراهن  
مضمون وانه اختلفوا في كيفية فقال ابو بكر وعليه رضي الله عنهما هو  
مضمون بالقيمة وقال عبيد بن مسعود رضي الله عنه هو مضمون بالقيمة  
والدين وقال ابن عباس رضي الله عنهما هو مضمون بالدين قلت فقيمة او كلتي وهو  
قوله في ربه والقبول بالامانة فرق للجارح ولا يتم لحد من اهل اللغة من  
قوله هو لا يعلق الرهن في الضمان عن المدين وذكر الكوفي رحمه الله السلف كطاول  
وابراهيم وغيرهما انهم اتفقوا على ان الراهن لا يحبس الرهن عند المدين احتياجا  
لا يمكن فكاكه بان يصيب مملوكا للمدين والدليل عليه ما روى عن الزهري  
ان اهل الجاهلية يترهبونه وتشتي طونه على الراهن انه انما يقبض الدين الى وقت  
كذا قاله من مملوكه للمدين فابطله رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله لا يعلق الراهن  
وقبل لسعيد بن المسيب اهو قول الرجل ان يات بالدين الى وقت كذا قاله من  
سبح بالدين فقال نعم وله التناوب للمدين من ملك المدين والحبس لانه شئ من الحبس  
الدام قال الشاعر وفارقك برهن لا فكاكه لي يوم الوداع فامتنع  
الرهن فزعلنا الى لزمته قبله فذهبت ولحس قبله عندها على  
وجهه فكاكه له فذلك انه لو حبس الرهن بالدين داما وذا انما يكون ملك المدين  
والبدو والامانة له بالضمان وهذا كاللغاة والحوال فانها للضم والمقتضى  
ولضم الزم له الزم في المطالبة ونقل الدين من ذمة المدين الى ذمة المدين  
الشري الذي هو له هو له وله الرهن وبيعة الجاهل لا استيفاء حتى اختص  
بما يمكن الاستيفاء الذي منه وهو المال المستوفى ولخص الحق يمكن الاستيفاء  
من الرهن وهو الضمان حتى لا يبرح الرهن بالامانة ولا بالعقد بان كان الضمان  
والحدود وكذا لصاحب الحق قبله حفاة وجوب وهو مختص بالدين والاستيفاء  
وهو مختص بالامانة والموال وعقد الرهن مختص بالمال من الزم فاعلم انه وبيعة الجاهل

هذا هو الوجه في الرهن  
والرهن هو ما يقرض به  
المال على ان يرد  
بمثل ما قرض به  
او بغيره  
والرهن يثبت  
بالقبض  
والقبض هو  
التسلط على  
المال  
والرهن يثبت  
بالقبض  
والقبض هو  
التسلط على  
المال  
والرهن يثبت  
بالقبض  
والقبض هو  
التسلط على  
المال







فقال طرس طلع عند الفاضل حسب لانه جزا الظلم وقدمي بيانه في كتاب الغضا  
 وانه اطلب المرتهن الداهن بالدين امير المرتهن باحضار الرهن لانه قبض الرهن  
 قبض استيفاء فلو امر بقضا الدين قبل احضار الرهن ربما يهلك الداهن بعد ذلك او  
 يكون هالكاً قبل ذلك فيصير مستوفياً منه من بين فقهاء الحنفية امير الراهن تسليم  
 دينه او له ليتعين حكمه كما تعين حق الراهن تحقيقاً للتسوية كما في تسليم المبيع  
 والتمتع بمحض المبيع ثم تسليم الفم اولا وكذا آية طالع بالدين في غنى بدار الرهن ولا حلا  
 ولا حصة لانه لا مانع كلها مكافاة للعقد فيما له عمله ولا مؤنة لاداءه لانه لا شئ مما فيه بياض  
 مكانه بقاء في السلم بالاجاز فوجب باحضاره وانه كان له حمل وعونه باخذ دينه  
 ولا يكلف المرتهن على احضار الرهن لانه المرتهن عاجز عن احضاره والتسليم في  
 وجوب عليه في بلدين بحرفه العقد وانه هذا نقل والتواجب عليه التسليم بمعنى  
 التخلية لا النقل من مكانه لا مكافاة لانه العين لانه ولكن الراهن ان يخلقه بايديها  
 هلك ولو سلب الراهن العدة او المرتهن على بيع الرهن فباعه بنقد او نسبة  
 صه لانه سلبه على المبيع مطلقا فلو طالب المرتهن بالدين له تكلف المرتهن احضار  
 الرهن بل يؤمر بعضا الدين لانه المرتهن عاجز عن احضار الرهن لحصول البيع  
 باجر الراهن وتسليمه وهلك كالمعند العدة او المشتري او المرتهن  
 قبل قبض الدين او بعد على المرتهن لقيام التمسك بالرهن وهلك الرهن كانه على  
 المرتهن فكذا هلك ولو قبضه يكلف احضاره لكونه حيا الرهن الى الثمن  
 لانه للبدل حكم المبدل والمشتري لقبض الفم المبيع لانه العاقد في حقه الحقوق  
 اليه وكما تكلف احضار الرهن لا استيفاء كل الدين تكلف احضاره لا ايتيائه فحصل  
 لانه لا ضرر له في الاحضار وفيه فراغ قلب الراهن عن توهم المدة وكذا تسليم الما  
 ان قبض جميع الدين ولو قبل رجل العدة الموهبة خطا ووجبت قيمته على عاقلة  
 القابل في ثلث سنين لا يجبر الراهن على قبض الدين حتى يحض كل القيمة لانه  
 القيمة خلف عن الرهن فله بد من احضار كلها كما له بد من احضار كل الرهن و  
 ما صار العدة ويتا بتسليمه من جهة الراهن كانه في البيع لانه صار مينا بتسليمه  
 فاقنى قاي ولو كان الرهن على يد عدل وامر ان يورده غنى ففعله العدة ان  
 حال المرتهن بطلب دينه لا يكلف المرتهن احضار الرهن وامر الراهن بتسليم الدين  
 لانه الراهن يرضى ببدل المرتهن فله بد من احضار ما ليس في يده لا يرى ان المرتهن لو اقر  
 من العدة يكون غاصبا ضامنا وكيف يضمنه احضار رثي لو اقره بصبي غاصبا ولو  
 اودع المولى عند من في عياله وغاب وطلب المرتهن دينه وقال  
 الموهوب اعني فله ولا احرى لمن هو او احد له غاب بالدم ولم يدر ان هو له  
 تكلف المرتهن احضار الرهن ويجبر الراهن على قبض الدين لانه المرتهن عاجز عن التسليم

رأى كتاب  
 الرهن

كيفية قبض الرهن  
 او تسليمه  
 او بيعه  
 او حله  
 او حصة

المرتهن

عن التسليم وانه انك الموهوب لا ادفع وقال هو مالي لا يملك المرتهن قبض الدين لانه  
 بالحكم نوى الرهن فثبت الاستيفاء فلا يملك قبض الدين حتى ثبت كونه رهنا ولو كان  
 الرهن في يد المرتهن ليس عليه اية مملكة من بيعه حتى يقضيه الدين لانه حكم الرهن الجبس  
 الدائم لانه يقبض الدين في قضا الدين قبل ان يسلم رهنه اليه لانه راعى المانع  
 من التسليم اليه لوصول الحق اليه مستحق فلو قضا بعض الدين فلا يملك  
 كل الرهن حتى يستوفى ما في قلام كذا لانه الرهن محبوس بالدين فيقضى ما في حق  
 من حق الجبس للبايع فلو هلك قبل التسليم استقر الراهن ما قضا لصبي ورثة متوفيا  
 عند هلك الرهن بقبضه السابق فكاه الت استيفاء بعد استيفاء قبض  
 الا استيفاء الت نفا ديا عن الربوا وكذا لو نفا حيا الرهن ولم يرد الرهن على  
 الفسخ على الراهن لا حصة ما لم يقبض الدين او يرد لانه الرهن لا يفسخ معقودا  
 بالمناقضة بالقول حتى لا يكون للراهن حق الفسخ في رضا المرتهن بعد المناقضة  
 كما قبل المناقضة فصار وجه هذه المناقضة وعدتها بمنى لا فيبيع مضمون ما في  
 القبض والدين اذ الرهن انما يثبت بالعقد والقبض فيبيع ما في القبض ولو رد  
 له على وجه الفسخ لم يعل وبه العادة لا يملك الرهن ايضا فلو هلك في يده بسفط  
 الدين لفر كان به وقابا الدين لبقاء الذم وليس للمرتهن ان ينتفع بالرهن التخاذلا  
 وسكنى ولتسا لانه ياذر المالك لانه المالك لا يملك الجبس دون الاستغفار  
 وهذا لانه لا تنافى يكون بالعين وهو فيما يرجع الى الصوة امانة وليس له ان  
 لا يتسلط من الراهن لانه عقد الرهن لا يقتضي البيع فله ملكه ان يوكا له من  
 قبل المالك وليس له ان يرجع او يبيع لانه لما يملك لا تنافى بنفسه لا يملك تسليط  
 عليه فانه فعل كانه مستعد يا ولم يطل عقد الرهن بالتقدي والتمتع ان يحفظ  
 الرهن بنفسه وزوجه وولد وخادم الذم في عياله وجعاه ان يكون الولد  
 في عياله ايضا لانه عينه امانة عنده والحفظ يكون هو له فملك الدفع اليهم كما  
 في الوديعة وانه حبط بغيره من في عياله او دعه ضمن وهل ضمن المثل فهو على  
 الكل في الذم من في الوديعة وكذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان القصد  
 بجميع قيمته لانه الزيادة على قدر الدين امانة ولا امانة تضمن بالتقدي  
 ولو رهنه خاتما جعله في خضرة فهو ضامن لانه ما دون في الحفظ غنى ما دون  
 في الاستعمال وهذا البش واستعماله فصل ضامنا واليمن والسرى في  
 ذلك سواء لانه الناس مختلفون في تحمله ولو جعله في بقة له صانع كان رهنا  
 بما فيه لانه لا يملك لذلك علة فكاه من باب الحفظ دون استعمال وكذا الطليسة  
 ان ليس له استامتها ضم وانه وضع على عاقلة لم يضمن ولو رهنه سفين او  
 ثلثة في يملدها لم يضمن في التمسك ضمن في السفين لانه العلة قد جرت في سفينتين

ان كان الرهن نفق  
 راعى المانع

او سلم المرتهن  
 الرهن الى الراهن

او سلم المرتهن

هنا



والدين سواء  
فان كانت  
الرهنة

عن كماله في قوله ان الله تعالى بالحق  
والله اعلم بالصواب

يصح بحوزة راعيه وله ملك مجزئ مختلف في حال غيبته وعند هياكله كجزء عليه  
 بالبحوزة ارتبته وله زبانه وما له مجزئ  
 وله بحوزة رهن المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم وقال الشافعي  
 بحوزة له موجب الرهن استحقاق البيع في الدين والمشاع كجزء يبيع مجزئ  
 رهنه كالمقسوم ولنا انه موجب الرهن ثبوت بدله سنيفاً للرهن وبد  
 له سنيفاً في الجزئ الشايع لا يتحقق لانه بالحققة لا يثبت الا على جزئ  
 معين فانه قل كيف يثبت هذا والشيوع له منع له سنيفاً حقيقة  
 فانه من كان له على غيره عشرة فدرج اليه المدينون كسائرهم عشرة من رهنها  
 ليستوفى حق من يصيحتو فياخذ من النصف شايها وله ان يمنع  
 الشيوع حقيقة له سنيفاً فكيف يمنع ثبوت بدله سنيفاً قلنا  
 موجب حقيقة لا سنيفاً ملك عين المستوفى والشيوع له يمنع الملك  
 وموجب الرهن بدله سنيفاً فقط ولا يتحقق في الجزئ الشايع وله ان  
 موجب عقد الرهن دوام بدله للرهن عليه من وقت العقد الى وقت التمسك  
 لقوله تعالى فريضة مقبوضة فهذا يقتضيه ان لا يكون موهونا لانه حاله يكون  
 مقبوضاً فيه وله ان المقصود بالرهن ضمان حق الرهن عن التوفى بالحق  
 او انقضاء الواهب ليتسارع لا قضاء الدين وانما يحصل هذا المقصود  
 بدوام بدله للرهن عليه ونعني به استحقاق دوام البدل ووجوب بدله للرهن حياً  
 وباله عانة من الراهن او الغصب لا يفوت الاستحقاق فلهذا لا يملك  
 به الرهن وذلك لا يتحقق مع الشيوع لانه يحتاج الى المهايأة مع المالك في  
 ان مساهة فتنفع المالك به يوماً بحكم الملك وحفظ الرهن يوماً بحكم الرهن  
 فهو بمنزلة قوله رهنك يوماً ويوماً لا وانما لا يجوز لانه يفوت استحقاق البدل  
 للرهن في نوبة الراهن فداقته بالعقد ما منع وجبه فله يومه العقد  
 ولهذا سويها في الرهن بين ما احتمل القسمة وبين ما لا يحتمل القسمة كالأمر  
 اليه حيث يجوز فيما لا يحتمل القسمة لانه المانع في البتة عزامة القسمة وهي  
 فيما تقسم له فيما لا تقسم وموجب البتة الملك والمشاع يقبل والقبض  
 شرط تمام ذلك العقد في اعي وجوده في كل محل بحسب الامكان و  
 موجب الرهن ثبوت بدله سنيفاً والمشاع له يقبل وان كان له احتمال  
 القسمة ولهذا لا يجوز رهن المشاع من الشريك ايضاً لانه موجب العقد  
 له تحقق فيما اضيف اليه العقد سواء كان العقد مع الشريك او مع غيره  
 وعلى الوجه الذي يسكن يوماً بحكم الملك ويوماً بحكم الرهن فصار كأنه رهن  
 يوماً ويوماً لا والشيوع الطارئ بانه رهنه



وهذه المدة كالمقارن في انه مبطل للرهن في الصحة حتى قالوا في العمل  
لما اسقط على بيع الرهن كيف شأ فباع نصفه بطل الرهن في النصف الباقية  
ومن ان يوسف مره ان الشيوخ الطاري لا يمنع بقاء الرهن كما لا يمنع  
بقاء الهبة لانه البقاء اسهل من البطلان لا يرى ان يصير الرهن رهنه وبقاءه  
غير الرهن من منع ابتداء الرهن وله يمنع بقاءه حتى ان ائلف المرهون انسان  
او بيع المرهون بمن يكون القيمة او الرهن رهنا في رهنه من عليه والابتداء عقد  
الرهن مضافا الى الدين في الذمة لا يجوز ولا يورثه اهل الكهنة وقوله في محل  
الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء له ابتداء سواء كان محرقة في النكاح فانه قبل  
لما اذوج له بـ ابنته من مكانه جار ولا يبطل بموت الزوج وان تزوجت  
مكاتبها ابتداء لا يجوز قلنا لانه المكاتب لا يملك بسبب من اسباب الملك  
فلذا بالوراثة وفيما اذا تزوجت مكاتبها انما لا يجوز لانه الملك ثابت لها  
من وجه وفكاك الملوكة من وجه او من كل وجه لا يجوز تحللها في الهبة لانه المشاع  
محلل حكم الهبة فانه حكمها الملك والمشاع يقبل ذلك والقبض انما يعتني  
في ابتداء البيع الغرامة على ما شرط وله حاشا لا اعتبار هذا المعنى في حالة البقاء  
للاولى ان الواهب لو رجع في بعض الهبة بقيت الهبة في الباقية وله يجوز فتح  
العقد في بعض الرهن وله رهن ضمن على النخل دونه النخل وله زرع  
في الارض دون الارض وله رهن النخل في الارض دونها لانه المرهون متصل  
بما ليس بمرهون خلقة فكاك المشاع وكذا لو رهن الارض دونه النخل او  
دونه الزرع او النخل دون القدر والاصل ان المرهون لو كان متصلا  
بما ليس بمرهون لم يحز الرهن كرهن المشاع اذ لا يمكن قبض المرهون وحده  
وروي الحسن عن ابي حنيفة رها ان رهن الارض بدونه النخل رهنه لانه اسم النخل  
يقع على الثابت على الارض ولهذا اسم بعد القطع جذعا له بحر او كانت استثنى  
لا تخارجهما من الارض فكان عقدا الرهن حشا ولا سوى ذلك الموضع من الارض  
وهو معين معلوم بخلاف ما لو رهن الدار دونه البناء حينئذ لا يقع  
لان البناء اسم للشيء دون مكانه من الارض فصار رهنها رهن الارض وهي مشغولة  
بملك الراهن ولو رهن النخل بمواضعها لانه رهن بقعة معينة ومجاورة  
لغيره لا تمنع صحة الرهن ولو كان في ذلك ثم دخل في الرهن لانه تابع للمرهون  
لا تصالفا فحاشا شرع في العقد وله صحة لا يبعد دخول الممنوع في العقد  
فيدخل تبعها نصيبا للعقد كقولنا انما يبيع النخل حيث لا يدخل ثمرته لانه  
بيع النخل دونه الثمرة صحه فلم يكن بحاجة الى احوال الثمرة في بيعه  
تسمى ولو كان في الدار ابي حنيفة رها او كسب الباب والجوب وغيره

فيه

وعنى ذلك ما منع به لم يتم الرهن في حرج لانه المدلل مشغول بما فيها فيمنع  
من التسليم ولو رهنها وما فيها وخلف بينه وبين ذلك وهو خارج عنها في الرهن  
لانه الكل في هبة فتم القبض في الكل فانه قبل هذا دخل المتاع في الرهن وانما  
يسمى بصحة العقد كالمقارن لئلا يفرق بين الرهن في الارض لانه هذه التبعات ليست  
بله ذمة لانها للقطر بخلافه يدخل في الرهن فاما المتاع فليس يتابع بوجه ما فله  
يدخل في تسمية وكذا يدخل الزرع والارطبة في رهن الارض وله يدخل في البيع  
لما بنا في الفرة ولو اقال رهنك هذه الدار وهذه الارض او رهن  
القرية فاطلق القول وما يخص شئنا دخل البناء والغرس لانها مدونة في  
البيع على سبيل التبع وانما يفتقر صحة البيع الى ادخلها فله بدخلا في الرهن  
وصحة مفتقره الى ادخلها اوله ولو رهن الدار بما فيها جاز ولو لم تكن بعضه من  
الاربا في فانه كان يجوز ابتداء الرهن عليه وحده في رهنا حصته ولا يبطل حكم  
لانه المستحق لا يدخل في الرهن فكاك الرهن ولذا في الباقية ويمنع التسليم كونه  
الراهن او محتاجا في الدار المرهونة وكذا متاع في الوعاء المرهون ويمنع تسليم  
الدار المرهونة المحل عليها فله يتم حتى يبيع المحل لانها مشغولة بالمحل كسفل الدار  
بالمشاع ولو رهن المحل دونه الباقية ودفعها اليه كان رهنا تائما في المحل لانه  
الرهن ليس بمشغول بغيره وله هو تابع له فصار كما لو رهن حنا عا في دار  
او وعاد في الدار والوعاء ولو رهن سرجا على دابة او جاما في راسها فوقع الرهن في الدابة  
مع السرج والجام لم يكن رهن حتى ينزع من الدابة ثم يسلّم لانه من نواع  
الدابة فصار كثمر النخل ولهذا قالوا لو رهن دابة عليها سرج او جام دخل  
ذلك في الرهن من غير ذلك ولا يجوز رهن الحمار والمدر والمكاتب وام الولد  
لانه موجب الرهن بوثب بدله استيفاء ولا استيفاء عن هذه العينة لا يتصور قيام  
المائة في هؤلاء ولا يقع الرهن بالامانة كالأوداج والعولقي والمضاربات  
ومالك الشريك لانه موجب بوثب بدله استيفاء للرهن فكاك قبض الرهن مضمونا  
فله بد من ضمان ما تبقي القبض مضمونا وتحقق استيفاء الدين منه وكذا  
اودع رجلا وريعه فقال ضاعت اوردت وله في المودع له كسبله  
او كان المودع ساكنا او نقول له لهرى لا يجوز الصلح عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رها وعند محمد رهنه كونه بناء على لزوم الباقية تقع مجرود دعوى الرهن عند  
وعنده شق طالعين فهو بالصلح اقلدى عن الممنوع فيه كخلف بالوحد  
له يداع وهو يدعى الرهن اقلدى عن الممنوع باليداع ولم يدع الرهن  
او الهبة فاطلحا كونه الصلح لانه الصلح بناء على المديونية وله فيه الرهن بالهبة  
المضمونة يعنيها كالمبيع في المداينة فلا بد من



لم يضمن المبيع سنا ولكنه سقط الثمن وهو حق المبيع فله بيعه الرهن به ولو هلك  
ملك يفيئ له لا اعتبار للباطل في قبض باذنه فاما له عيانه المضمونه بنفسها  
وهو ان يكون مضمونا بالمثل عند الهلاك اذ كان متعلقا او بالقيمة ان لم يكن  
مثليا كالمنسوب والمهر ويدل الخلع والصلح عن وجه العرف فهو الرهن  
بها لانه الضمان متقرر فانه اذ كان قابلا وجب تسليمه وانه كان لها الكايب  
فتمت فكاه رهنها هو مضمونه فصح والرهن بالدرك باطل ونحو الكفالة  
بالدرك والفرق ان الرهن مشروط للاستيفاء وله استيفاء قبل الوجوب  
لانه الواجب هو الذي يستوفى وضمان الدرك هو ضمان الثمن عند تحقق  
المبيع فله يجب قبل التحقق وله بيعه مضافا الى حال وجوب الدين لانه له ان  
معاوضة فله تحتل له ضافة لانه اضافته التملك الى التزام المستقل لا يجوز  
اقتنا الكفالة فشرطه لا التزام للمطالبة لا لالتزام اصل الدين والتمتع لا يملك  
بيعه مضافا الى ان له استيفاء كالتزام الضمانات والاصابات بالدين ولقد الو  
كفالة بما ذاب له على فله يجوز ولودهن ماله عند رجل مما يذوب له عليه يجوز و  
نفس الرهن بالدرك ان يبيع رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها وخاف المشتري  
ان يتحاق فاحذر بالثمن من المبيع رهنه بالدرك فانه باطل حتى له ملك جس  
الرهن حل الدرك او لم يحل ولما هلك الرهن عنده كان امانه حل الدرك  
او لم يحل لانه عند حيث وقع باطله بخلاف الرهن بالدين للموقع وهو ان يتول  
رهنتك هذا التفرض في الفرض فقبض الرهن وهلك في يد قبل ان يقرض  
الفا فانه يملك مضمونا على المدين حتى يجب على المدين تسليمه له لانه الرهن  
بعد الهلاك لانه الموقع جعله كالموقع باعتبار الحاجة فكاه الرهن حاصله بعد  
القرض حكما لانه الظاهر ان الخلف له بحري في الوعد فكاه مفضيا الى الوجه غالبا  
بخلاف الرهن بالدرك لانه الدرك له بكونه موجودا غالبا لانه الظاهر ان المسلم  
يبيع ماله نفسه ولا يبيع بجهة الرهن الذي يبيع على اعتبار وجوده فانه  
لم يكن كالمقبوض على سبب المضمون على القايض لانه مقبوض بجهة المضمون  
فجعل كالمقبوض حقيقة في الحجاب الضمان غنى ان المقبوض على سبب المضمون  
بقيمة بالحق ما بلغت له بالبيع من الثمن والمقبوض على سبب الرهن مضمون بما حيا  
لا بقيمة لانه ضمان الرهن ضمان استيفاء الدين وليس بضمان جسد المضمون  
بالدين ضروري وضمان البيع ضمان مبتدأ يجب بالعقد لا ليس للمبيع على المشتري  
شي قبل البيع فيجعل مضمونا بقيمة عند تعذر الحجاب المستحق كضمان الغصب  
ولا يفيء ما جرد الناحية التي تميزه من الحكر والخلاف الذي غنى ويجب ولا  
يجوز له ان يبيع في حقيقته بل او لغيره في حقيقته فيمكن له ان يملكه

لم

ولو هلك الرهن

بغير مضمون في نفسه فانه لو هلك لا حرج على الرهن بخصاص في نفس  
او فيما دونها لانه لا استيفاء غنى يمكن وان كانت الحناية خطا جاز الرهن  
لانه الواجب هو له رهن واستيفاء الارش يمكن من الرهن وله يجوز الرهن  
بالشفعة لانه المبيع غنى مضمون على المشتري لانه لو هلك لم يلزم المشتري  
وكذا له بيعه الرهن بالعقد الحاقا والعقد المبدوء لانه غنى مضمون على الموط فانه  
لو هلك لم يجب عليه شي ولا يجوز للمسلم ان يرهن خيرا او يرهن بها من  
مسلم او ذي لانه الرهن ايقاع له رهنه استيفاء والمسلم له بكونه ايقاع الدين  
الحكر وله الاستيفاء ان الرهن لانه اذ كان ذميا والمرهن ماله فالحق مضمون  
على المسلم للذي ياول من قيمتها ومن الدين كما يضمنها بالغصب  
وان كان المرتهن ذميا لا يضمنها للمسلم كما لا يضمنها بالغصب منه ولو اقر  
ذلك فما بين اهل الذمة فهو مضمون لانه ماله في حقه و رهن المبتدأ او الم  
له بيعه من ذي وغيره لانه ليس بماله في حق احد وهو يبيع عند ومثل  
وبدل صرح عن انكار رواية الحق او وجد حيا او غيرا او تصدك فالرهن  
دين لانه الدين وجب ظاهرا وهو كاف لانه اكثر من الدين الموصوف وكذا  
لانه اقل عند اخطا ورهن بقيمة رهنه بيمين ان كان حيا لانه حصل  
بدن مضمون ظاهرا وهذا كله على ظاهر الرواية وعن ابن يوسف في خلافه  
وتصح الرهن براس ماله المسلم وبمن الصرف وقال في رهنه لانه لو  
لصار متوفيا به وهو استبداله لعدم المجانسة ولا استبداله لانه يجوز ولنا  
انه رهن بدن مضمون فيه وانما يصح متوفيا باعتبار ما يملك والمجانسة  
ثابتة من حيث المالبة فيحقق له استيفاء وقد قررناه من قبل فلو هلك  
الرهن بغير الصرف ورأس ماله المسلم في مجلس العقد صح الصرف والمسلم  
وصار المرتهن متوفيا لحقق القبض حكما وانه اقل فاقبل هلك الرهن بطله  
لانه القبض فايك حقيقة وحكما اما حقيقة فطامى وكذا حكما لانه بكونه باله  
فله ثبت قبله ويصح الرهن بالمسلم فيه لما عا ولرفر وابتان فيه فانه هلك  
الرهن بالمسلم فيه صار متوفيا للمسلم فيه لما عا ولو تفاخا المسلم وبالمسلم  
فيه رهن بكونه ذلك رهن براس المالك حتى يحبس لانه يملك فصار كالمقبض  
لانه اهلك و رهن حيث بكونه رهنه بقيمة لانه للبدل حكم المبدل  
ولو هلك الرهن بعد المفاض يملك بالاطعام الجلم فيه لا براس الماله لانه  
مروءة بالاطعام حقيقة وانما ظاهره ان راس المالك في الحبس لانه  
بدل وقام مقامه فها هلك ملك باله صله كمن يبيع عبدا وسلم واخذ بالفض  
رهنه ثم تقايله البيع له حبيب له فذا لم يبق له الفريد ولو هلك المرتهن

فاذا



ملك بالتمليك لنا وكذا لو اشترى عبدا مني فامدا وادى ثمنه للمشتري او كسبه  
 المبيع ليستوفى ثمنه فلو هلك المشتري في يد المشتري بملك بيمينته ويجوز  
 له بيع الرهن بدين عليه عبدا لابن الصفي لان هذا ايداع ائتمار العين  
 الرهن امانة وهو سبيل من ايداع ما على وجه لا يكون مضمونا على المودع  
 فله ان يكون سبيلا من له ايداع على وجه لا يكون مضمونا على المودع او على المودع  
 اشد حنطا من المودع لما لم يمتنع من قدر سقوط الدين عند الهلاك وله  
 خسران الحق المودع عند الهلاك والوصي بمن له في هذا لما بينا وعن  
 ابن يوسف وزفر بها انه لا يجوز ذلك لغيرها وهو القياس لانه يقع دين من  
 مال اليتيم فله يجوز كما لو قضاه قصدا ولما انة لله بـ والوصي ان يورثها  
 مال الصفي وهذا النوع للصفي من له ايداع لما بينا في حقيقة له بقاء  
 لانه لصاحبه ذلك العين من ملك للصفي بقي عوض رجل في ملكه مما يملكه  
 في الحال فله تنفيذ منها وهذا لا يخرج العين من ملكه بل فيه نصيب  
 حافظ لما لا يجرأ مع بقاء ملكه فافتقر الى ايداع الرهن نصيب الميراث مستوفيا  
 دينه لانه هلك عنده ونصيب له بـ او الوصي ثوبا وبضمنه للصفي لانه يقع  
 دينه بماله وكذا لو سلف الميراث على سبعة لانه توكل بالبيع ولما ذكر في مال  
 الصفي وفي الحقيقة هذا المبدأ يبيع على البيع فانه له بـ او الوصي  
 لفا باع مال الصفي من غير نفسه بمثل ما علم من الدين جاز ونصيب للميراث  
 قصاصا بدنه وبضمنه للصفي عندها وعند ابن يوسف هو لا يصيب الميراث  
 قصاصا بدنه وكذلك وكيل الباع بالبيع فالحا كان من اصله انه لا يملك قضاء  
 نفسه بماله للصفي بطريق الرهن وعندها لما ملك بطريق البيع ملك بطريق  
 الرهن ايضا لان الرهن فليس البيع من حيث انه نصيب فاضا دينه عند  
 هلاك الرهن ضامنا مثل للصفي ولما ارهن له بـ من نفسه او من ابن له  
 صفي وعبدا تاجر لادن عليه متاع الصفي جاز لانه له بـ لو فو بـ شتمه  
 وكما بـ وله بـ من له شخصين وقامت عبارة مقام عبارة بـ في هذا  
 العقد كما في بعه مال الصفي نفسه فتولى طريق العقد ولو لم يرض  
 الوصي من نفسه بانه كان له على البيع دين لو من هذين اى من صفي الوصي  
 وعبدا الوصي او رهن عينا من اليتيم بحق اليتيم عليه لم يجر لانه وكيل حقيقة  
 وحقوق العقد ترجع اليه والواحد لا يتولى طرعة العقد في الرهن كما لا يتولى  
 في البيع وله يمكن ان يلقى باله بـ لفصولة شتمه وولاه وكونه متاعا ورجع  
 الوصي من ابنه الصفي عبدا التاجر الذي ليس عليه دين بمنى الرهن  
 من نفسه فله فهو كما لو رهن من نفسه بخلافه في ابنه الكبي وعبدا للمدونة لانه

الحفظ

السعي كذا  
 بطريق  
 ع

في كسبه بمنى له حقه وهم اخن با نسب منه وهذا كخلف الوكيل بالبيع  
 فانه لا يبيع جمهولا لانه في البيع منهم وفي حق الرهن له كونه منها لان حق الرهن  
 واحد وهو انه مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين موارهنه عند هوله او عند  
 اجنبية فله تنفعا التهمة نفذ تصرفه معهم واذا استداه الوصي لليتيم في كسوة  
 وطعامه فله من متاعا لليتيم جاز لانه لانه ينفق هذا الدين من مال  
 اليتيم فانه استداه لحاجته فلا انة رهنه ايضا وكذا لو ائتمار لليتيم في رهن به  
 او لغيره من له الرهن وثمنه لله استيفاء فملكه من ملك حقيقة له بقاء وله بقاء  
 وله ولي له الفخارة تسمى المال اليتيم فحقنا لانه الرهن وله رهنه وله رهن  
 له بـ متاع ابنه الصفي عند رجل فادركه الولد ومات له بـ لم يكن  
 للولادة يترى الرهن حقه ينفق الدين لانه تصرف ائتمار من له بـ في حال  
 قيام وله بـ وهو في ذلك قائم الولادة لو كان بالغ فانه كان له بـ رهنه  
 لنفسه فتقضاء له بـ يرجع به في مال له لانه يتوصل الى عين ماله بـ قضاء  
 الدين فكان مضطرا لمعجب الرهن لفا قضى الدين وكذا لفا هلك الرهن  
 قبل انة يشتك لانه بـ صار قاضيا دينه عند الهلاك بماله فله ان يرجع عليه  
 ولو رهن له بـ متاعا لولده الصفي بماله اخن لنفسه وللصفي جاز لانه  
 حتى ملكه ان رهن بدين كل واحد منهما على له نفقه فكذا بدينها فانه هلك الرهن  
 ضمن له بـ حصته من ذلك للولادة بـ ملك الرهن صار قاضيا دينه ومن الصفي  
 بماله الصفي فنضم للصفي حصته من ذلك والوصي في ذلك كانه بـ بعد  
 حوة وكذا الجدا بـ له بـ لم يكن له بـ او وصي له بـ لقيام مقامه له بـ  
 في التصرف بحكم الولاية ولو رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استداه عليه  
 وقبضه الميراث منه استبعاد الوصي من الميراث لحاجة اليتيم فضا في يد  
 الوصي فقد خرج من الرهن وهلك بماله اليتيم لانه الوصي فيما يتصرف  
 لليتيم قدام مقامه ان لو كان بالغ بالغا ولو كان بالغ من نفسه متاعا بنفسه  
 ثم استعان من الميراث فملكه في يد له يسقط الدين لانه عند هلاك الرهن  
 في ميراث الميراث مستوفيا وله يمكن ان يحل بدين الدين مستوفيا دينه باعتبار  
 يد المدونة ولو لم يسقط بملكه رجوع الميراث على الوصي بالدين كما كان يرجع  
 به قبل الرهن ويرجع به الوصي على البيع لانه غني متعده في هذه الاستعان  
 لانه استعان لحاجة اليتيم وله هذه الولاية ولو استعاد له حاجة نفق ضمنه  
 للصفي لانه متعده لانه ليس له ولاية له متعده في حاجة نفسه ولو  
 رهن الوصي مال اليتيم لم يرضه فاستعمل له حاجة نفسه حتى  
 هلك عنده فالوصي ضامن لقيمته لانه بال نصيب صار جانيا في حق الميراث







الحكم وجعله مضمونا بالدين في حال قيام يوقى الاغلة في الزرع وانما حكم  
جاء في الشرع فمننا الى التضمين بالقيمة لانه لا يوقى الاغلة في  
انتقال حكم الدين الى مثله وانه كانت قيمة اقل من وزنه ثمانية ضم قيمته  
جدا من خلافه في جنسه نحو زراع الدبر او زرع يانخ جنسه وتكون رهنا  
عنده وهذا بالتفريق اما عندها فله حاله لا تكسار حاله التضمين بالقيمة  
بكل حال واما عند محمد فله يقتضي حاله لا تكسار حاله الملك وعند  
في هذا الوجه لو هلك يضم المهرن قيمته ولا يصح استوفيا لمكاف الدبر او للضرر  
فكذلك انكسر وانه كانت قيمته اكثر من وزنه اثني عشر فعند ابن حنيفة  
م ان شاء افكك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلافه في جنسه بالغه  
ما بلغت وتكون رهنا عنده لانه الواجب عنده في حاله لا تكسار ضمان القيمة  
والحكمة للوزن عنده لا للجودة والرد في هذا الباب فانه كان باعتبار  
الوزن كل مضمونا كان كل مضمونا وانه كان بعضه ينعص ويصحب الورد عليه  
فتبيخه الجوده لانها تابعة للدرات ومتى صار الدرات مضمونا استحالت لغيره  
الوصف اما لانه لا يتبع لا مخالف الاصل وعند ابن يوسف يضم قيمته استوفيا وهو  
قيمه وتكون رهنا عنده لا تكسار ملكا بالضاة وسدس المكسور يقر حتى  
لا يقر الدين شيئا لانه الشبوع الطارئة في ظاهر الرواية كالشبوع المعادة  
للمرور وعن ابن يوسف رهنا عنده الشبوع الطارئة لا يقر فله يحتاج الى التبيين اكثر  
وتكون مع قيمة رهنا عنده المكسور رهنا عنده بالدين لانه من اصل الدين  
ابن يوسف رهنا عنده شيوخ الضاة ولا مانع في الوجود ويجعل زيادة القيمة الدين  
كزيادة الوجود كان وزنه اثنا عشر لانه الجوده متفومة في ذاتها ولهذا اعين لما  
عند المقابلة بخلافه في جنسها وفي تصرف المريض حتى لو باع ابريق فضة وزنه درهم  
مائة وقيمه مائة لصياغته بخلافه يفتقر الى الثلث كما لو تبيع بالعين وفي تصرف على  
الرب والوصي والغصب وانما لم يفتيها عند المقابلة بخلافه لانه الشرع  
جعل المباداة في المذوات شرط الجواز العقد سمحا لانه الجوده هدد  
وعند محمد رهنا عنده انتقص باله تكسار من قيمته درهم او رهنا عنده الرام على  
الفكاك بقضا الدين وانه انتقص اكثر من رهنا عنده لانه في ظاهر الرواية فانما كان  
برهنا وانه ما افكك ناقضا بحج الدين لانه من اصل الضاة في الوجود ولا مانع للمقابل  
في الجوده والصنع لانه الجوده والصنع تابع للوزن والحكم في الرهن  
على له صال هو المضمونة لانه عقد ضمان واستيفاء وصفة له مائة في الموهبة تكون  
بالغة فيجعل له صل بمقابل له صل والبيع بمقابل التبع له ان يفضل في ظاهر الرواية  
في غير الموهبة فيكون ولو كان وزنه ثمانية وهلك سقط من دينه وانما كان

مضمونا كان كل مضمونا

مضمونا كان كل مضمونا

مضمونا كان كل مضمونا

مزدنية تمامه قلنت قيمته او ثلث او ساوت عند ابن حنيفة رهنا لانه  
العين للوزن عنده وكذا عندها ان كانت قيمته مثل وزنه وانه انتقص او زلت  
فكانت سبعة او تسعة او عشرة ضم قيمته من خلافه فانه كانت اثني عشر  
ضم قيمته اسداس وانه انكسر وانه كانت ثمانية فعند ابن حنيفة لان ما زاد على  
وانه يوسف رهنا افكك بكل الدين او ضمنه قيمته من جنسه على ما سبق  
وعند محمد رهنا ان شاء افكك بجميع الدين وان شاء تركه على المهرن ثمانية  
من الدين اعتبارا لحاله لا تكسار حاله الملك وانه كانت قيمته اقل من وزنه  
سبعة او اكثر تسعة او عشرة ان شاء الرهن افكك بكل الدين وان شاء ضمنه  
قيمه من خلافه في جنسه بالغه تغاير وكذا ان كانت اثني عشر عنده وعند ابن  
يوسف يضم قيمته اسداس او ثلثه بكل الدين وكذا عند محمد  
رهنا ان انتقص اكثر من ربعين ولا يجبر الرهن على الفكاك بكل الدين وانه  
كان وزنه اكثر من دينه خمسة عشر وهلك استوفى دينه ثلثه والثلث  
امانة قلنت قيمته او اكثر وكذا عندها ان كانت مثل وزنه او اكثر وكذا  
كانت اقل فانه كانت اقل من الدين او مثله عشر ضم قيمته من خلافه في  
انه كانت اكثر من اثني عشر ضم قيمته اسداسه كما رهنا عنده انكسر رهنا  
افكك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثه قلنت او اكثر عنده وكذا  
عند ابن يوسف رهنا ان كانت قيمته مثل وزنه وعند محمد رهنا ان شاء افكك  
بكل الدين وانه ما ترك ثلثه يدنيه واخذت ثلثه وانه كانت اكثر  
عشر فعند ابن يوسف رهنا ان شاء افكك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة  
نصف المهرن لانه قيمة نصف سلخ قدر الدين وعند محمد رهنا ان انتقص قدر  
خمس درهم باله تكسار بحج على الفكاك بكل الدين وانه انتقص اكثر من ذلك  
يخبر ان شاء افكك بكل الدين وانه ما ترك ثلثه المهرن يدنيه واذا الثلث اعتبارا بحاله  
وانه كانت قيمته اثني عشر رهنا ان شاء افكك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة  
خمس اسداس عندها وانه كانت قيمته مثل الدين عشرة او اقل من  
الدين تسعة لرهنا افكك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة جميع من خلافه  
جنسه عندها فصارت له ثمانية وستة وعشرين فصلة لانه القسم الاول  
وهو ان يكون وزنه مثل الدين ستة فصول له ان كانت قيمته مثل وزنه  
او اقل او اكثر ثلثه بقدره هلكه وثلثه بقدره انكساره والقسم الثاني  
وهو ان يكون وزنه ثمانية عشرة فصول لانه امانة كانت قيمته اقل من  
وزنه سبعة او مثل وزنه او اكثر من وزنه تسعة او عشر او اثني عشر  
والقسم الثالث وهو ان يكون وزنه خمسة عشر عشرة او اقل

امانة

اوساوت

اعتبارا بحاله

الحلال

احص

مضمونا كان كل مضمونا



أو أكثر من وزنه

أما إذا كانت قيمته مثل وزنه أو أقل من وزنه وأكثر من الدين أو أقل من وزنه  
مثل الدين أو أقل من وزنه أو أقل من الدين فبغير تقدير والله وحده يعلم  
أنه تكسار والتقسيم والقسمة بقدر الدين في المدة فقط رهن الرهن  
يساوي ما بقي من مائة وهكذا سقط دين نصف الكريال اتفاقاً له وفيما بالدين  
وأنه فسد بانه أصابه ما فاسد يضمن الرهن مثل نصف المقيض يعني  
جيداً أما عندنا في نصف رهن فطاهر وكذا عندنا في حصة رهنه اعتباراً بحجته  
هنا لأنها قوبلت بخلافه في الجحش وهو الدرهم بخلافه في ما روى عند محمد  
أن شاء الراهن أفتك بكل الدين وإن شاء ترك نصفه بدنه وإذ النصف  
اعتباراً بحاله للفساد بحاله الله له وإن رهن نصف رهنه قيمة ما بقي  
ردي قيمته مائة وهكذا سقط نصف الدين عندنا في حصة رهنه يعني الكيل  
وبالرهن وفانصف الدين كله وعندنا يضمن الرهن مثل المقيض له في  
جعل مستوفياً بقدر الكيل ضرراً بالراهن بإبطال حصة في الجودة وفي  
جعل مستوفياً بقدر قيمته أو أضرنا إلى التضمن بالمثل وبكوة رهنه  
فما احتاج إلى أوله وإن فسد بالمال أفتك بكل الدين أو ضمه مثل المقيض  
أما عند محمد رهنه فله اعتباراً بحاله الفسار بحاله الله له وأما عندنا فله حاله  
الفسار بحاله التضمن ومن باع عبداً على أن يرهقه المشتري بالتم شياً  
بعينه جازاً استحساناً والقياس أنه لا يجوز وعلى هذا القياس ولا تحساة له أنما  
على أن يعطيه كفيلاً معيناً حاضراً في المجلس فقبل وقدر القياس أنه يفتقر  
وقد نرى البيع عنه ولا شرط لا يقتضيه العقد لأنه لا يقتضيه العقد يجب  
بالعقد بدونه الشرط كالتسليم المبيع على البائع تسليم المثل على المشتري وفيه  
خسفة لأحد العاقلين وقد مر أن مثل يفسد العقد وجهه لا تحساة أنه  
له لم يبيع له المقصود بالكفالة والرهن التوثيق بالتم فاشترطها في  
اشتراط زبكرة وصفها الجوده في التمن فالحال كالكفيل حاضراً في المجلس  
والرهن معيناً اعتنى بالبيع وهو الملاءة فيحتمل العقد وإن لم يكن الرهن  
وله الكفيل معيناً أو كان الكفيل غائباً حتى لا يفتي في اعتنى بأعين الشرط  
ففسد له لم يبق معنى الكفالة والرهن للحال ولو كان غائباً ففسد في المجلس  
وقيل مع قاة الدين المشتري أن يرهقه ما يبيع عليه وقال في  
مع يبيع له يست في ضم عقد له زمر فقصي الوفاء مستحقاً كالعقد في  
الرهن لفراسط على البيع كان يبيع عليه ولا يملك الراهن عن رهنه  
ولكن أن عقد الرهن زمر من جانب الراهن كما هو ولا يبيع على التبي  
ولأنها صالحة من حقوقه لم يوجد ولم يوجد وعد والوعد بالرهن لا يكون فوق

مختلف الوكيل بالتم مقصوداً به

باب الرهن

فوق الرهن ولو رهنه لا يانم ما لم يسلم فله أن لا يبيع إلا بالوعد أو بالوعد أو بالوعد  
أن يرهقه فليلاً به أن يفسد العقد لأنه رضاء بالبيع كانه بهذا المشرط فبدونه لا يكون راضياً  
ولذا لم ينع رضاء كانه أن يفسد أو يرضى بترك الرهن له أن يبيع المشتري  
التم حاله أو يدفع قيمة الرهن رهنه الحصول المقصود له بدله شيئاً  
أنما يثبت على المبيع وهو القيمة لأن الصورة أمانة ومن امتننى شيئاً بدره  
فقال المشتري للبايع أمسك هذا التوثيق حتى أعطيك التمن فالقول  
رهن لأنه هذا كله يورث معنى الرهن وهو الجحش الذي لا وقت التكاليف  
الجحش في العقود للمعاضاة فانه من قال لرجل ملكك عبدي هذا بالتم  
رهنه يكون ينعاً والكفالة بشرط برأة لا صيد حواله والحالة بشرط مطالبة  
لصيد كفالاً وعندنا في نصف وزنه رهنه لا يكون رهنه بل يكون  
وهو ينع لأنه قال أمسك تحت الرهن ويحتل به يداه ولا يداه أقل  
له من فثبت تحله في ما لو قال أمسك بما لك أو أمسك بدنيك حيث  
بكونه رهنه بالتم جاعاً جهة الرهن حيث قابله بالدين قلنا حتى مدة أنه  
غاية له عطا فقد تعين جهة الرهن أيضاً حيث أنه حكم الرهن  
فصل ومن رهن عبدين بالف ففقد حصته أحدهما لم  
يكن له أن ينفذه في يورث بالتم الدين كالباع وحصته كل واحد لخصه لفراسط الدين  
على قيمته بما ساء له رهن عبدين قيمة كل واحد منهما ألف بالف في يورث خمسة  
عن أحدهما فليس له قبضه له الصنفه متحدة وقصد الرهن اشجار الراهن  
ليفسد رهنه القضاء الدين فلو يفر الراهن بالتم يفر بلحماً يحنو إليه يتكاسل  
في قضاء البائة فله بحصول المقصود وهذا الرهن المشتري بعض التم و  
لله أن يأخذ بعض المبيع له ملك ذلك فكذا هنا وبالكافة أن كل واحد من  
المبيع والمرصوة محبوس بكل الدين والتم فكونه محبوساً بكل جزء من الرهن  
لكونه حاله له على قضائهما قاة يملك واحد منهما من المال الذي  
رهقه بانه قال رهنك هذين العبدين كل واحد منهما خمسة وسلمهما إلى  
ي خمسة وقال أدب من هذا العبد ولله أن يأخذ ذلك العبد له  
أنه يقبض في رواية الزباد أن في رواية له صل لم يكن له ذلك له الصنفه  
متحدة له اتحاد الموجب والعاقل وعند اتحادها لا يتفرق الصنفه بفرق  
التسمية كما في البيع ورواية الزباد أن وهو له أن يبيع له يفرق  
بفرق التسمية عند اتحاد العاقلين والرهن يتفرق وهذا القول المشترك  
البيع في أحدهما دونه لفر لا يبيع ولو قبل الرهن المتفرق العقد في أحدهما عند فرق  
التسمية مع وإنما أفتي قاة في ضم الدين لا يحدد متعارف في أبيه عن متعارف

وخصه ما روي في أميد  
اللازم من رضاء من المبيع  
أو البائع رضاء  
في أي ثوباً أو عبداً  
المبيع هل يذو 2  
الحواشي والتم في مام  
البراسي رضاء الله  
دو 2 1 1 2 1 1 2 1 1 2  
أعلى البائع وقال  
أمسك حتى أعطيك  
للقين في التمن



في الرهن فلو فرق البيع بغير التسمية كان للمشتري ان يفيد في احداهما تفصيلا  
 الحيد فيتضرر به الباقي ولو فرق الرهن بغير التسمية لا يتضرر به الراهن وله  
 في البيع لهما جميع بينهما لو لم يفت الصنفه تصير الثانية شرطا في الاول وهو  
 شرط فاسد والبيع يفسد اما الرهن فله يفسد بالشرط الفاسد لانه يترى  
 كالبينة فانه رهن عين واحد عند رجلين يدين لكل واحد منهما عليه جاز سواء  
 كانا شرطين فيه او لا وجميعها رهن عند كل واحد منهما لانه الرهن اضيف لكل  
 العين في صنفه واحد وله شيوع في المحل باعنيان تعدد المستحق وموجبه  
 صيرورة محبوسا بالدين وهذا مما لا يقبل الوصف بالحرى فصار  
 محبوسا بالدين كل واحد منهما وكذا استحفاظ الجنس لما استحقاقا واحدا  
 من غير انقسام بينهما بخلاف البينة من اثنين عند اير حنيف فانه هناك  
 له بد من انقسام الحكم وهذا الملك بينهما لا يستحيل اثباته لكل واحد منهما على الكمال  
 في محل واحد فدخل فيه الشيوع ضروري فماتن فيه له حاجه الى هذا لانه  
 العين الواحدة يجوز ان يكون محبوسا بحق كل واحد منهما على الكمال لانه  
 تضابق في الاستحقاق الجنس لا يرى ان الرهن الواحد له ينقسم على امر الدين  
 يكون محبوسا كالم بكم وبكل من جنة فكذا هيكون العين محبوسا كحكما  
 وبحق كل واحد منهما فله يدخل فيه الشيوع فانه تباين صاري كل واحد منهما  
 في نوبته كالمعدل في حق الآخر والمقصود على كل واحد حصته لانه لو اهلك  
 صار كل واحد منهما مستوفيا بقدر حصته لانه مستيفان مما يقبل الوصف  
 بالحرى فانه يفتى دين لهما فالك رهن عند الآخر لما مره جميع العين  
 رهن عند كل واحد منهما من غير فرق وعلى هذا حسن البيع في الشري  
 رجلاه من رجل فاكى لهما حصته باين لانه لا يفتى شيئا وكذا للبايع ان  
 يحنس الجحش حتى يستوفى ما على الآخر وان رهن رجلاه يدين عليها رجلاه رهنها  
 واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين والرهن ان يملكه حتى يستوفى  
 جميع الدين لانه قبض المدين حصل في الكل من في شيوع وتفرق امله كما  
 له توجب شيوعا في الرهن فانه يجوز ان يكون ملك الغير وهو يدين البني كما لو  
 استعار فذهن وان رهن ثلثه عينا عند رجل يدين له على كل واحد منهم  
 فانه ما تذهب من دين كل واحد منهما بالحصه من البند وتراجعهوا  
 فيما بينهم حتى لو كانا على رجل الف وخمسمائة وعلى الآخر الف وعلى اخر خمسمائة  
 فذهنوه عينا بينهم ائله فاقبضه الفاه فملك صار مستوفيا من كل واحد  
 ثلثي اعليه لانه الموصوفه مضرة باقل من قيمته ومن الدين والرهن هنا  
 اقل من الدين فله ان يبيع ثلثه لانه في قيمة العبد الباقية فيصير مستوفيا من الدين

الدين بقدر قيمة العبد ومع الفاه والفاة من ثلثه لانه قد رتب ثلثها  
 فيصير مستوفيا من صاحب الف وخمسمائة الف وهو ومن صاحب الف ستها  
 وستة وستين وثلثين ومن صاحب الخمسمائة ثلثها وثلثه وثلثين وثلثا  
 وربع على كل واحد ثلث دينه ثم اذني عليه الف وخمسمائة يضمن لكل واحد  
 من صاحبيه ثلثها وثلثه وثلثين وثلثا لانه صار قاضيا من دينه الف  
 ثلثه من نصيبه وذلك ثلثها وثلثه وثلثون وثلثه وثلثه من نصيب  
 من عليه الف وثلثه من نصيب من عليه خمسمائة فيضمن لما قدر له ما قضي  
 دينه من نصيبها والذني عليه الف يضمن لكل واحد من صاحبيه ما تلتين و  
 وعشرين «وما وتشتت» لانه صار قاضيا من دينه ستها وستين وثلثين  
 وثلثين ثلثها من نصيبه باقاة واثنان وعشرون وتسعاة وثلثها من  
 نصيب من عليه الف وخمسمائة وثلثها من نصيب من عليه خمسمائة فيضم  
 لصاحبيه مقدار ما قضي دينه من نصيبها والذني عليه خمسمائة صار  
 قاضيا من دينه ثلثها وثلثه وثلثين وثلثا ثلثه من نصيبه وذلك ما  
 واحد عشر وتسع وثلثه من نصيب من عليه دين وثلثه من نصيب  
 من عليه الف وخمسمائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضي من نصيبها ثم  
 تقع المقاصة بينهم تقاصوا اول سقا صوال نحو الجنس فن عليه خمسمائة استوفى  
 على من عليه الف وخمسمائة ثلثها وثلثه وثلثين وثلثا وهو قد استوجب  
 عليه مائة واحد عشر وتسعا فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع من عليه  
 خمسمائة عليه مائة وهو مائة واثناة وعشرون وتسعاة وكذا من عليه  
 خمسمائة استوجب على من عليه الف مائتين واثنين وعشرين وتسعين و  
 هو قد استوجب الرجوع عليه مائة واحد عشر وتسع وكذا من عليه  
 الف استوجب الرجوع على من عليه الف وخمسمائة ثلثها وثلثه و  
 ثلثين وثلث وهو استوجب الرجوع على مائتين واثنين وعشرين  
 وتسعين فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بالفضل وهو مائة واحد  
 عشر وتسع رجل في يده عبا دعاه رجلاه كل واحد منهما نقول الذي  
 اليد قدر هنتن بالف «هم وقبضته خنك واقاما البينة على ما هو عيا في  
 القياس لا يفتى لولا رهنها بشي لانه لا يخلوا ما يفتى برهن واحد منهما جميعا  
 او يفتى لكل واحد منهما برهن على مدة او يفتى لهما حصصا بينة له وجه  
 الى انه ولو انهما لم يبعيا هكذا لولا رهنها يدعي رهنها على ان يفرق  
 وله وجه الى ان لا يخلوا لانه يفتى لكل واحد منهما يملك او لكل  
 واحد منهما ينصفه لانه يجوز له ان يبيع ثلثه لانه يكون العبد الواحد لانه

وذلك

فتقع المقاصة بهذا  
 القدر ويرجع عليه  
 مائة واحد عشر وتسع



لهذا وكما رهننا في حالة واحدة وله المالك لا يورى لا الشيوخ وله  
المالك الثالث لعدم الاول فنعين التباين وليس هذا كالرهن من رجلين  
لانه هناك العقد من جانب الراهن واحد ومنهنا كل واحد يثبت  
عقد الرهن والرهن من رجلين بعقدين مختلفين او تسميتين متفرقتين  
لا يجوز وفيه استحسانا بغير بينهما رهنا واحدا كانها الرهناء معا لانه مع جعل  
الناس صار كانها وقعا في حالة واحدة فصار كأنه رهنها كما لو رهن عاتق  
المالك شرا من واقاما اليه فانه يجعل في الحكم باع منها جملته حتى يفي بينهما  
نصفين والمأخوذ هو القياس لقوة كايضا وضعف وجه الاستحسان  
لانه ذلك عمل على خلاف ما قامت عليه لينة لانه كل واحد منهما اثبت لنفسه  
حسبا هو طريق المصلحة من الاستيفاء ولو جعلنا كالرهن من اثنين لقضينا  
لكل واحد منهما بحسب هو طريق المصلحة من الاستيفاء والحكم بحله في الحكم  
باطل ولا فرق باطله فلو هلك هلك امانة لانه الباطل له حكم ولو مات  
الراهن والعبد في ايديهما واقام كل واحد منهما اليه على ما وصفتنا في الباطل  
في القياس وهو قولنا اني لو صف لهما في الاستحسان بغير لكل  
واحد منهما بنصف رهنا يبيع حكم وهو قولنا اني نصف وحده  
صما وجه القياس ان الجس له استيفاء حكم مقصود بعقد الرهن فلو القضا  
قضا بعقد الرهن له محالة والقضا بعقد الرهن على سبيل الشيوخ باطل  
فكذا القضا بحكم وجه الاستحسان ان المقصود بعقد الرهن ابيات  
لا اختصاص وهو كونه احدى من سائر الغرام ووجه الجس وكل واحد منهما ثبت  
لنفسه اختصاص بالعين حتى يباع في دينه وهذا مما يحتمل الشركة فقط  
لكل واحد منهما بالنصف فاما في حال الحيوة فالمقصود هو الجس  
وذا مما لا يحتمل الشركة في العين له الشارع لا بدوم جسه وهو نظري ما  
لو رهن في رجلة نكاح امرأة بعد موتها واقام كل واحد منهما اليه تقضى  
لكل واحد منهما بنصف ميراث الزوج بحله في حال الحيوة وكذا لو رهن  
لضاة نكاح رجل بعد موته واقامتا اليه يفي لكل واحدة منهما بالميراث  
حيث ان الشاكلة في حال الحيوة لانه الميراث هو المقصود بعقد الرهن  
وهو ما لا يحتمل الشيوخ والشركة بحله في حال الحيوة لانه المقصود  
شبه الكل وهو لا يقبل له اشتراك بالرهن  
نوضع على يد المالك ولو انفق على وضع الرهن على يد المالك وقال اني ارجو  
ليل له بوجه لانه العدل يابى من الراهن لانه المرتهن ولهذا الوجه ضمانه هلك  
في دينه المأخوذ رجل يبيع الراهن دون المرتهن والرهن لانه يبيع الرهن

لكن

م

الراهن من الرهن عليه فلذا يفيض الرهن على صاحب المداينة وقال مالك  
لا يجوز له رد الرهن بد المالك ولهذا يرجع العدل عليه عند الحقيق فان علم  
القبض من غير اشتراط القبض عند مالك وقد ذكرنا في اول كتاب الرهن  
وقال مالك يبيع بنفس الوعد وهو نفي على عدم اشتراط فكان له قولين  
اشترطه وكذا ان قبض العدل كقبض المرتهن فيتم به الرهن وهذا هو  
المدعى باب الرهن على الصورة بدامة وعلى المبيع مضمونة فكانت يد  
على الصورة بد المالك في الحفظ وعلى المبيع وهو المالك بد المرتهن لانه يد ضمانه  
والمضمونة هو المالك فترك العدل عنهما تخفيفا لغيرهما وانما له وجه بالظاهر  
على المرتهن عند الحقيق لانه الضمان لجمع بسبب العين وهو في العين نايب  
عن الراهن كالمودع وليس المرتهن وله للراهن ان يأخذه منه لتعلق حقها جميعا  
بما الراهن فليصير ما لم يحفظا بيده واما المرتهن كما تعلق له بنفسه  
فله بماله ابطال عن لاه فلو هلك في دينه هلك في ضمانه المرتهن لانه  
في حق المالك بد المرتهن والمضمون هو المالك وكودف العدل الى الام  
او الى المرتهن فمن لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن في حق المالك  
وكل واحد منهما ليجب عن لاه والمودع يضمن بالدفوع الى ارضه وله ارض العدل  
قيمة الرهن بعد ما دفع الى ارضه وقد اتفقت المدفوع اليه او تلف في يده او يضر  
العدل ان يجعل القيمة رهنا في يده لانه القيمة واجبة عليه فلو جعلها  
رهنا يصير فاضيا ومقتضيا وبينهما تضاد ولكن لما انة بافداها منه وبحله  
رهنا عند او عند عدل لاه تقرر لهما جميعا دفع لهما لاه لاه  
ليعدل التام في ذلك فله فعل ذلك ثم قبض الراهن من المرتهن وقد ضمن العدل فاضا  
القيمة بالدفوع الى الراهن فالقيمة سالمة للعدل لانه وصل الرهن الى الام  
والدين الى المرتهن فاضا القيمة يورى الى ارضه العدل والمبدل في  
ملكه وانه كاه العدل ضمن القيمة بالدفوع الى المرتهن لهذا الراهن القيمة منه  
لانه الرهن لو كاه قايما في يده اخذ منه لاه لاه الدين فكذا باخذ القيمة الى  
يد المالك وليس فيه جمع بين البدل والمبدل ولذا وكل الراهن المرتهن او  
العدل او غيرهما يبيع الرهن ان حاربه مع لاه وكل بيع مالم يبيع وهذا  
لانه الرهن شرع ويبيع لحايب له استيفاء وبالنوكل يبيع جانب الاستيفاء  
او نفي فكانه يبيع لاه من ثمة تعلق الوكال بالشرط لكنها استغاط وله سقاطات  
تقبل البعق وهذا لانه كاه مضمونا عن التصرف في هذا العين لحق المالك  
فكاه وكله فقد استقط حقه ولو وكل يبيع صنف الى به فعل فباعه بعد بلوغه  
له يبيع عند ارضه يبيع وقاله يبيع لانه قد رجليه وقت حاله انة امره

معه

الدين

والعدل ان يبيع الرهن  
امرته وانما في ضمانه  
الدين فليصير ما لم يحفظا بيده  
الدين فليصير ما لم يحفظا بيده  
الدين فليصير ما لم يحفظا بيده



لغو لعدم اهلية المأمور فانه شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس له ان  
الوكيل وانه غرله لم يتغير لانها لما شرطت في عقد الرهن صار من اوق  
صاف الرهن وصحة فيلزم كاصيله له حكم البيع له فياخذ حكمه من صلا والرم  
له زيم فكذا ما هو متبع له وله تعلق به حق المرهن وفي الغرض ابطال حقه  
فكأنه اضطراره فله يجوز كالوكيل بالخصوص من المدي على التام المدي فانه  
لذا لم يلزم الموكل عزله بغير محضر من الخصم بل يصح ذلك دفع الضرر عنه  
له تعلق به حق المدي وكذا بالبيع مطلقا حتى ملك البيع بالقد والنسبه  
ثم منها عن البيع منه له يعمل منه له المفسد ابطال من وجه ولولاه  
ابطال الوكالة بالغرض لم يملك فكذا له مملك المفسد وكذا له اعزله المرهن  
له يتغزل لانه لم يملك وانما وكله فمضى وان مات الراهن لم يتغزل لانه المرهن  
احق بالرهن بعد موت الراهن كما كان في حيوة وكذا للعقد ان سعى  
لحق المرهن والوكيل ان سعى بعد موت الراهن بغير محضر من ورثه الرام  
كما سعى في حال حيوة بغير محضر منه له لما ثبت وكالته بعد حيوته لم  
يشترط حصر ورثته ورضاهم وانه مات المرهن فالوكيل على وكالته  
له التوكيد في صلا له زمانا بعد للرهن لم يتغزل بموت الراهن وله موت  
المرهن وله موتها كما له بطل الرهن بموت لهما وله موتها وانه مات الوكيل  
انقضت الوكالة وله تقوى ولرثته وله وصيته ففما له الموكل لم يرض برأي غيره  
فلم يسم غير حقا فله يد من بطله بها وعزله يوسف مراده ان وصي الوكيل  
ملك سعه له الوكالة له زيم فله بطل حيوته وله لم يطل يقوم وصيته ففما  
كالضارب لانه مات بعد ما صار راس الماله غرضه فانه يقوم وصيته  
فما في بيع العروض له بها تصي له زيم بعد ما صار راس الماله اعبانا فلتا  
المضارب له وله التوكيد في حيوة بخلافه يقوم وصيته ففما بعد موت  
كاله ب في مال الصغي والوكيل ليس له حق التوكيد في حيوة فله يقوم غير  
فما بعد مائة والوكالة حق على الوكيل فله موت عنه له الزمان انما  
يجري فيما له فيما عليه فوجب القول بطله بها بخلاف المضاربة له بها  
حق المضارب وليس المرهن ان سعى له رضا الراهن وليس للراهن  
ان سعى له رضا المرهن له كل واحد وحق لما مر فله مملك لهما ابطا بدونه  
رضاه فانه حل له حل وانه الوكيل الذي في يد الرهن ان سعى والراهن  
غايب يحكي الوكيل على بيعه لما مر من الوجوه في لزوم وكيفية الجبار  
انه يحبس القاض اياما ليس فانه لم يبعد كحبس اياما فالقاضي بيع عليه وهذا  
على اصله ما مر واما على اصله في حيوته فكذا له عند البعض له ان يبيع حيوته

منهم البيع حصة الدين هنا وبسره من مال المدلوله عنده لقضا الدين  
وله ينشد البيع بهذا الجبار له اجبار بحق فصار كالجبار وكذلك رجله ف  
بينها خصوصية فوكيل المدي عليه رجله خصوصية بطلب المدي فغالب الموكل  
وانه الوكيل ان مخصوصه فله يكون للوكيل ان يمتنع من وتلك الضرر بالمدي فانه يحكي على الخصوص  
لانه فيه ابطال حقه بخلافه الوكيل بالبيع فانه له يحكي لو امتنع عن البيع  
له الوكيل بالبيع ان امتنع عن البيع له ينظر به الموكل لانه يتمكن من البيع من  
واما العدل لانه امتنع عن البيع فينظر به المرهن لانه يتمكن من البيع  
بنفسه هذا اذا كان التسليط على البيع من وطا في عقد الرهن فانه كان  
بعد تمام العقد ذكر شمس له من السنين في هذه في طاهر الوفاء له يحكي العدل  
على البيع له رضا المرهن بالرهن قد تم بدونه وهو توكيد مستأنف ليس في  
ضمن عقد له زيم وعن انه يوسف مراده ان التوكيد على البيع بعد الرهن يلحق  
باصال العقد ويصبي كالمشروط فانه قال سعى له سلام خواهر له  
وفي له سلام البردوى مراده هذه الدواية انه له في جوارحه اطلاق الجواب  
في الجاه الصغي وفي له صل ولم يفصل بين ان يكون البيع مشروطا في عقد  
الرهن او غير مشروط فطاهر ما اطلق بذلك على انه يحكي على بيع في المالين  
وله العكس له ولا انه لم يوجد فالقاي قد وجد في جاز ان يكون مشروطا  
بكل واحدة من العلقين ولذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن له في المالين  
صار ملكا للمشتري وصار الثمن هو الرهن وانه كان غيب فقبوض لقيام مقام  
ما كان مقبوضا ولذا انوى كانه من مال المرهن له بقا عقد الرهن في الفم لكونه  
فاما مقام الجبيع ثم المرحون لو هلك لسقط الدين كذا هنا وكذا ان اقتل  
العبد وغرم القاتل قيمته له الواجب في نفسه وانه كان بدله عن الدم في  
له بطله على دية الحر ولكن المالك انما استخف بسبب الماله فافضل حقه  
المال في حق المستحق فيبيع عقد الرهن وكذا الوقت له عبد قد فقه له في قام  
مقام له ولما وجدنا وانه باع العدل الرهن وانه المرهن الرهن ثم  
لم يستحق الرهن ففمن العدل قيمة الرهن فهو بالخيار ان شاء ضم الماله  
قيمته وانه شاء ضم المرهن الذي اعطاه وليس له ان يضم غيره في  
حاصله ان المرحون الجبيع لولا الحق فانه كالمالك فاستحق بالخيار ان شاء  
الراهن قيمته له غاصب في حقه بالخذوانه فافضل العدل له بالبيع  
والسليم وله خذ صار غاصبا فيضم قيمته لانه يحكي عن تسليم عينه  
فانه ضم الراهن فذا البيع والرهن والفضل له ملك باذا الفاه فطهر  
انه امره من ملك نفسه وانه ضم العدل والعدل بالخيار ان شاء رجع

فانه يحكي على الخصوص  
لان المدي على الجواب  
سبيل الخصم اعترافه  
على وكيله كخاتمه

الخصم  
فانه قال في الجواب  
على وجه الرهن كخاتمه  
وامر سعى الجواب  
والرهن على الجواب  
محكي على سعى  
في الامارات  
العدل على الجواب  
في سعى الجواب  
الخصم على الجواب

المرهن  
الراهن  
الخصم

المرهن  
الراهن



على الراهن بالقيمة لانه وكيله يرجع عليه بالحقة من القيمة  
وهو لا يقتضيه استيفاء المهرين التزم بدنه ولا يرجع المهرين عليه  
دنه وان شاء العدل يرجع على المهرين بالتميز لانه لما التحق بمراداه المهرين  
احدا التزم بغير حق وقد ملك العدل العبد حين فقه قيمته ونفذ بيعه  
عليه فصار التميز وانما دفعه اليه على ظن انه ملك الراهن فكما تبين انه ملكه  
لا يكن راجعا اليه فله ان يرجع عليه ولا يرجع بطلان قضا يرجع المهرين على  
الراهن هذا لانه اذا كان قائما في يد المشتري فلا يحق  
ان يارده منه لانه وجد عينه ما وجد عين ما له فهو حق به المهرين  
ان يرجع على العدل بالتميز لانه العاقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقد  
وهذا من حقوق التميز لانه وجوبه وانما اذا لم لغرض وهو ان يسلم له  
المبيع فكما لم يسلم عليه المهرين على العدل ان شاء يرجع على الراهن بالتميز  
لانه هذه عهده لحقته في عقد بائنه بوكالة فوجب عليه تحليف  
ولما يرجع عليه تعذر قبض المهرين وسلم المقبوض لانه ان شاء يرجع على المهرين  
لانه لما انتقض العقد بطل التميز وانما اداء اليه على ظن انه مملوك  
للراهن فاذا لم يبق ثمننا يجب نقض قبض المهرين ضرورة ولا يرجع عليه  
انقض قبضه عاده في الدين على الراهن كما كان فيرجع به على الراهن  
وكولم سلم التميز الى المهرين لم يرجع عليه لانه في البيع عالم للراهن  
وانما يرجع عليه لانه قبضه فحما لم يقبض في الضمان على الموكك وذكر في الهاء  
ولو ان المشتري سلم التميز الى المهرين لم يرجع على العدل لانه في البيع عالم  
للراهن وانما يرجع عليه لانه قبض ولم يقبض في الضمان على الموكك والمراه  
بالموكك المهرين وسماه موكك لانه في البيع وقوله جله وبالفاء التميز او بالموكك  
الراهن وبالفاء التميز ولو كان التوكيل بالبيع بعد عقد المهرين ولم يشترط  
في العقد فهو وكيل للراهن والمحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن  
قبض المهرين التميز لانه لانه التوكيل لانه كان بعد العقد لم يتعلق به حق  
المهرين فله يرجع عليه كما في الوكالة المفردة عن الرهن باه وكل انسانا  
ان يبيع شيئا ويقض دينه من ثمنه ففعل ثم لحقه عهدة لم يرجع به على الفاعل  
تخله في الوكالة المشروطة في العقد لانه يتعلق بها حق المهرين فكان البيع  
واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزم الضمان وهذا يؤيد قول من له  
يرى جنى هذا التوكيل على الجميع وانما كانت العبد المهرية في يد المهرين  
ثم استخذه رجل فلا يحق اختياره شيئا ضمن الراهن وان شاء ضمن المهرين  
لانه كل واحد منهما غاصب في كل واحد منهما لم يطرده له تحقيقا بالبينه فانه ضمن الراهن

بدنه

136  
٤

هذا هو الحق في البيع  
فانما يرجع على الراهن  
لانه في البيع عالم  
للراهن وانما يرجع  
عليه لانه قبضه  
فحما لم يقبض في  
الضمان على الموكك  
وذكر في الهاء  
ولو ان المشتري  
سلم التميز الى  
المهرين لم يرجع  
على العدل لانه  
في البيع عالم  
للراهن وانما  
يرجع عليه لانه  
قبض ولم يقبض  
في الضمان على  
الموكك والمراه  
بالموكك المهرين  
وسماه موكك لانه  
في البيع وقوله  
جله وبالفاء التميز  
او بالموكك الراهن  
وبالفاء التميز  
ولو كان التوكيل  
بالبيع بعد عقد  
المهرين ولم يشترط  
في العقد فهو وكيل  
للراهن والمحق العدل  
من العهدة يرجع به  
على الراهن قبض  
المهرين التميز لانه  
لانه التوكيل لانه  
كان بعد العقد لم  
يتعلق به حق المهرين  
فله يرجع عليه  
كما في الوكالة  
المفردة عن الرهن  
باه وكل انسانا  
ان يبيع شيئا  
ويقض دينه من  
ثمنه ففعل ثم  
لحقه عهدة لم  
يرجع به على  
الفاعل تخله  
في الوكالة  
المشروطة في  
العقد لانه  
يتعلق بها  
حق المهرين  
فكان البيع  
واقعا لحقه  
وقد سلم له  
ذلك فجاز ان  
يلزم الضمان  
وهذا يؤيد  
قول من له يرى  
جنى هذا  
التوكيل على  
الجميع وانما  
كانت العبد  
المهرية في يد  
المهرين ثم  
استخذه رجل  
فلا يحق  
اختياره شيئا  
ضمن الراهن  
وان شاء  
ضمن المهرين  
لانه كل واحد  
منهما غاصب  
في كل واحد  
منهما لم يطرده  
له تحقيقا  
بالبينه فانه  
ضمن الراهن

الوجه في حكمة ما انت القيد بالدين ملكه بالضمان من وقت وجوب  
القضاء وهو النقص وغصبه كان قبل الرهن ملكه من يومئذ مع الرهن فاذا  
لانه ظهر ان رهن ملك نفسه فصار المهرين متوفيا دينه بملكه كالمهر  
وان ضمن المهرين قيمته يرجع المهرين على الراهن بقيمة الرهن لانه مخرج من  
جهته فانه رهنه على انه ملكه وفي قبض المهرين منفعة للراهن من وجه  
لانه يستفده براه الذمة عنده ملكه كالمهرين والمقدور يرجع على العاقد  
بالحقة من الضمان كما يرجع المبتاع على المور والمور على المور  
ويرجع بالدين عليه لانه انتقض اقتضاه فعاده كما كان قال ابو  
خازم هذا غلط لانه لما يرجع بضمان القيمة على الراهن استقر الضمان عليه  
والمالك في المضمون يقع لمن استقر عليه الضمان فاذا استقر المالك للراهن  
تبين ان رهن ملك نفسه فصار كما لو قسم المستحق الراهن ابتداء والحواب  
عنه ان المهرين يرجع بالضمان على الراهن بسبب الخور والغور انما  
يحصل بالتسليم الى المهرين فاما يملك العين من هذا الوقت وعند  
الرهن سابق عليه فله يكون راها ملك نفسه فاما المستحق فاما يضمن  
الراهن باعتبار قبضه السابق لا بتسليمه فملكه من ذلك الوقت  
وعقد الرهن كان بعد ولان الراهن انما سلق المملك في الرهن من جهة  
المهرين فالرهن مملكه اوله ثم ينقل اليه كما في التوكيل بالشراء كانه  
اشترى من المشتري ثم باع من الراهن وهذا لانه المهرين غاصب حق  
المشتري فالرهن مملك المضمون ضرورة ولكن لما كان قبل الضمان على  
الراهن ينقل اليه من جهة المهرين والمهرين مملكه من وقت القبض لانه  
بالقبض صار غاصبا فملكه الراهن بعد من جهته فكون ملك الراهن متاخرا  
عن عقد الرهن باب التصرف في الرهن  
والجناية عليه وخيائته على غيره ولا باع الراهن الرهن بغير إذن المهرين  
فالبيع موقوف وعن ان يوسف لانه ينفذ كما لا اعتاق لانه تصرف في خالص  
ملكه وكذا ان يتعلق حق المهرين به فيتوقف على اجازة ولان تصرف الراهن  
في ملكه كالوصية يتوقف نفاذها فيما له على الثلث على اجازة الورثة  
لتعلق حقه به فانه اجازة المهرين جاز لانه المانع من المفاوضة وقد زال  
باجازة وان قضاء الراهن دينه جاز ايضا لانه المقتضى لغير البيع هو  
وهو التصرف الصار عن له في الحد وعدم المانع للمانع وقد زال  
ولما نفذ البيع باجازة المهرين ينقل حقه الى التميز في المصحح وعزاه  
لوسف لانه المهرين له اشرط عند اجازة التميز كونه رهنه فان رهنه

هذا هو الحق في البيع  
فانما يرجع على الراهن  
لانه في البيع عالم  
للراهن وانما يرجع  
عليه لانه قبضه  
فحما لم يقبض في  
الضمان على الموكك  
وذكر في الهاء  
ولو ان المشتري  
سلم التميز الى  
المهرين لم يرجع  
على العدل لانه  
في البيع عالم  
للراهن وانما  
يرجع عليه لانه  
قبض ولم يقبض  
في الضمان على  
الموكك والمراه  
بالموكك المهرين  
وسماه موكك لانه  
في البيع وقوله  
جله وبالفاء التميز  
او بالموكك الراهن  
وبالفاء التميز  
ولو كان التوكيل  
بالبيع بعد عقد  
المهرين ولم يشترط  
في العقد فهو وكيل  
للراهن والمحق العدل  
من العهدة يرجع به  
على الراهن قبض  
المهرين التميز لانه  
لانه التوكيل لانه  
كان بعد العقد لم  
يتعلق به حق المهرين  
فله يرجع عليه  
كما في الوكالة  
المفردة عن الرهن  
باه وكل انسانا  
ان يبيع شيئا  
ويقض دينه من  
ثمنه ففعل ثم  
لحقه عهدة لم  
يرجع به على  
الفاعل تخله  
في الوكالة  
المشروطة في  
العقد لانه  
يتعلق بها  
حق المهرين  
فكان البيع  
واقعا لحقه  
وقد سلم له  
ذلك فجاز ان  
يلزم الضمان  
وهذا يؤيد  
قول من له يرى  
جنى هذا  
التوكيل على  
الجميع وانما  
كانت العبد  
المهرية في يد  
المهرين ثم  
استخذه رجل  
فلا يحق  
اختياره شيئا  
ضمن الراهن  
وان شاء  
ضمن المهرين  
لانه كل واحد  
منهما غاصب  
في كل واحد  
منهما لم يطرده  
له تحقيقا  
بالبينه فانه  
ضمن الراهن

هذا هو الحق في البيع  
فانما يرجع على الراهن  
لانه في البيع عالم  
للراهن وانما يرجع  
عليه لانه قبضه  
فحما لم يقبض في  
الضمان على الموكك  
وذكر في الهاء  
ولو ان المشتري  
سلم التميز الى  
المهرين لم يرجع  
على العدل لانه  
في البيع عالم  
للراهن وانما  
يرجع عليه لانه  
قبض ولم يقبض  
في الضمان على  
الموكك والمراه  
بالموكك المهرين  
وسماه موكك لانه  
في البيع وقوله  
جله وبالفاء التميز  
او بالموكك الراهن  
وبالفاء التميز  
ولو كان التوكيل  
بالبيع بعد عقد  
المهرين ولم يشترط  
في العقد فهو وكيل  
للراهن والمحق العدل  
من العهدة يرجع به  
على الراهن قبض  
المهرين التميز لانه  
لانه التوكيل لانه  
كان بعد العقد لم  
يتعلق به حق المهرين  
فله يرجع عليه  
كما في الوكالة  
المفردة عن الرهن  
باه وكل انسانا  
ان يبيع شيئا  
ويقض دينه من  
ثمنه ففعل ثم  
لحقه عهدة لم  
يرجع به على  
الفاعل تخله  
في الوكالة  
المشروطة في  
العقد لانه  
يتعلق بها  
حق المهرين  
فكان البيع  
واقعا لحقه  
وقد سلم له  
ذلك فجاز ان  
يلزم الضمان  
وهذا يؤيد  
قول من له يرى  
جنى هذا  
التوكيل على  
الجميع وانما  
كانت العبد  
المهرية في يد  
المهرين ثم  
استخذه رجل  
فلا يحق  
اختياره شيئا  
ضمن الراهن  
وان شاء  
ضمن المهرين  
لانه كل واحد  
منهما غاصب  
في كل واحد  
منهما لم يطرده  
له تحقيقا  
بالبينه فانه  
ضمن الراهن



وله له بكونه رهنا لانه لا يخلو  
متعلقا بالبدل فاما ان شرط فقد سقط عنه عن الموهبة والتمن ليس  
بموهبة فله متعلق حقه وجه الظاهر ان خروج عن الرهن بالبيع  
والبيع اوجب الزوال بالبدل فيعلق حقه بالبدل سواء شرط ام لا  
كما لو استهلكه انشاء فانه يتعلق حقه بالقيمة وهذا لانه متعلق بالمال  
وهذا باق لقيام البدل مقام البدل لا ترى اذ العبد المدون له  
برضا الغريم يتقبل حقه الى البدل لوضايم بالانقضاء لا بالسقوط اصله  
فكذا هذا وانه لم يجز المرتهن البيع وفسخه انفسخ في رواية ابن سميعة  
عن محمد بن جعفر عن ابي عبد الله الرازي عن الرهن له سبيل للمشتري عليه له ملك  
له جازة فيملك لنفسه كمالا كما في رواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
اشارة الى الجارية التي لا الوقف مع المقتضى للتفاد انما كان لصيانة  
حقه وحقه بضاعة بالتفاد هذا العقد موقوف ولا في موقوف فانه  
المشتري ضمي حتى يفتك الراهن الرهن فيسلمه لا البيع له المانع على شرط  
الزوال وانه شاء دفع له حله القاضى لنفسه القاضى العقد بحكم الجواز  
عن التسليم وولاه الفسخ لا القاضى له البيع وصادرا كما ان ابن ابي عمير  
المشتري قبل القبض فانه المشتري بالخيار اذ شاء صبر حتى يرجع له  
وان شاء دفع له حله القاضى لنفسه العقد بحكم الجواز عن التسليم فان  
باعه الراهن من رجل ثم باعه سحائبا من غير قبل اذ يحرم المرتهن  
فالت موقوف ايضا على اجازة لانه لو لم يوقف والموقوف  
له منع بوقف البيع جازا لانه لو لم يوقف وجازا لبيع البيع  
انه اجازة وكوباع الراهن ثم يجر او رهن او وجب من غير واجازة المرتهن  
لا جازة او الرهن او الهبة دونه البيع نفذ البيع السابق ولا يصد  
انه تصرف الراهن في الرهن لانه اذا كان بطل من المرتهن له تنفيذ اجازة  
المرتهن ولذا اجازة المرتهن تصرفه بنظره فانه كما تصرفه حقا  
للمرتهن سند باجازه المرتهن التصرف الذي لم يخلو له جازة وانه كان  
تصرفا له بصلح حقا للمرتهن قبل اجازة بطل من المرتهن والتفاد  
من جهة الراهن فنفذ السابق من تصرفه الراهن وانه كان  
المرتهن اجازة الله في تقاسم هذا فقوله المرتهن ذو حظ من البيع  
التي لا تؤول حقه الى الفسخ فانه الفسخ يصير رهنا عنده وبكونه المرتهن  
اخص بمن من الغرما لانه ايات الراهن فصح تعيينه لعلق الفائدة ولا في  
للمرتهن هذه العقود لانه بدل في الهبة والرهن والبدل لاجازة

لانه حقه  
يفاضه الله

اجازة اسقاطا لحقه فزال المانع من التفاد فنفاذ البيع السابق كما لو باع  
المستاجر من اثنين فاجاز المستاجر البيع الذي نفذ له ولانه لا في الفسخ  
فكانت له اجازة اسقاطا فلو اعنى الراهن عبد الرهن نفذ عتقه مورا  
كان او مورا وقال الشافعي ربه له تنفيذ اذ كان غير لانه  
تصرف يله في حق المرتهن بالابطال فانه مورا كما لبيع بلا اول له البيع  
اسدق تفاد من العتق حتى نفذ بيع المكاتب دونه العتق ففهم تنفيذ اذا  
بيع الراهن رعاية لحق المرتهن فله له تنفيذ اعتاقه او لا بحسب ما  
له اذ كان المقتضى مورا حيث نفذ على بعض اقوال لانه في المرتهن احسن استدراره  
باجازة الفسخ عليه وتخله في اعتاق المستاجر لانه جازة ينفذ بعد العتق  
له لانه ينفذ له جازة اما الحر فله بطل الرهن فافترا وان كان انه  
مخاطب اعنى ملك نفسه فله بلفوا عتاقه بعدم لانه المرتهن كالمشتري  
لذا اعنى المبيع قبل القبض وكاعتاق لانه في المقصود وهذا  
له موجب الرهن ثبوت بدله سيقا المرتهن او في البيع بالدين على  
اختلاف في اصلين وثي من فله ما في ملك العين فيبيع العين على ملك الراهن  
وله عتاق يعتمد ملك العين دونه البدل فانه في تنفيذ ابطال  
حق المرتهن فله تنفيذ كما لبيع قنن البابت للراهن حقيقة الملك في  
البابت للمرتهن من فضله الحقة تستدعي التملك وفضية الحق عند  
عدم التملك فربما جانب الحقة على الحق لانه اقوى على اذ ابطال  
حقه ضرور بطله ملك الرقبة لانه يتطل اصله بالعتاق فصادرا كاعتاق  
العبد المشتري بلا اول لانه ملك الرقبة اقوى من حق المرتهن لانه ملك  
البدل والرقبة ولهذا ملك البدل فقط ففهم من فله عتاق فله له  
له في اوله ولهذا اذا اعنى عتاقه بعه وبطل الاجازة ضمن الرهن  
عليه صاحب له سريرة في طريقتة وعدم نفذ البيع والهبة لعدم القدرة  
على التسليم لانه بدله مانعة من التسليم والبيع كما يفتقر الى الملك فنفسر الى  
القدرة على التسليم ولهذا لا ينفذ بيع الآبق والمستاجر ولا عتاق له  
ينفسر اليها بدليل نفذ اعتاق الآبق وله يقال له الا في الرهن بقرينة  
عبد لا انشاء ولا مال لا غير ثم مات واعنى الولد هذا العبد  
له عتق لحق الموصى لانه ينفذ عندها في الحال وعنده يخرج الى الحرية بالعتاق  
وله انفذ له عتاق عند ابطال الرهن لنوات محله ثم بعد ذلك اذ  
كان الراهن مورا والدين حاله طويل باي البدل وله بفضته فمضى له لانه فائدة

الملك



في تعيين القيمة من حلول الدين لانه لو ضمت قيمته لوهو من الحلول  
فقد استيفاء فلم يكن في الضمين وان بقى استيفاء لعين حقه فائدة له  
الدين من حله في جنس القيمة وانه كان الدين موجله فوجدت فيه المبيد وتكون  
رهنها حكاية العبد حتى يحل الدين لانه ضرورة وان صلاص ملك له ان تقضى له  
من المهرين فحسب الضمان ويكون رهنها قيمتها من دفعها للضامن  
المهرين فالحال الدين اقتضاء حقه لو كان من جنس حقه وبقا الفضل وانه كان  
المعتق مخيرا بين العبد للمهرين في اقل من قيمته من الدين وقضى به الدين له  
كان محله في جنس حقه لانه لما بقدر الوصول لاحقه من جهة المعتق وجب  
المؤمن شفعه بالعقود وهو العبد لانه صاحب محل الملف والمجاز في حكم  
الشروط ومنه تعذر رفضه صاحب السبب بضم صاحب الشرط كالحافر  
من الواجب ثم يرجع العبد بما سعى سيده اذا اسره في دين عليه بالارام المهر  
مضطرا ومن قضي دين غيره وهو مضطر فيه يرجع عليه بما يجزأ عنه كحله  
المستحق في اعتناق احد الشريكين لانه يودى ضمانا عليه لانه اصد في الضمان ولم  
يقض ضمانا عن غيره وهذا لانه انما يسع لتفصيل المعتق عنده ولتكميله عندها  
وهنا تسع في ضمانه على غيره بعد تمام اعتاقه فصار كعبد الرهن وقد حققناه  
في كتاب القاق ثم ابو حنيفة رحمه الله اوجب السعاية في العبد المشترك  
لذا اعتق احد الشريكين في حاله اليسار ولا غير وفي العبد المهرين  
في حاله عسا رجب له التائب للمهرين بحره الحق والتائب للشريك  
حقينه الملك فوجب السعاية هنا في حالة واحدة وفي الحالين انهما  
لا يخطا رتبته ولم يسع المشتري للباية اعنف المشتري قبل قبض  
وهو مفلس عندهم في الظاهر ومن ان يصف ربه ان يسع في قيمته  
للباية ثم يرجع بها على المشتري كالمهره لانه اعنف الراهن وجب  
الظاهرة من الباية في الحس قبل القبض ضعيف حتى يبطل حقه  
في الحس بالعادة من المشتري وله ملكه في حرة ولم يعلق له استيفاء  
بهذا المحل وانما ثبت له حق الحس بسنن في محل له وحق المهرين  
قوى حتى لا يبطل حقه بالعادة من الراهن لتمكنه من استيفاء ربه  
استيفاء في هذا المحل في الحال وسبق حقيقه بالملك فلو ادعى  
السعاية فيها لسوينا بين التوك والضعيف وهذا امر ياباه العقول  
ولو قال المولى لعبد قدر هنتك عند فله والعبد ثم اعنف المولى  
وهو معبد لخدمته السعاية عندنا وقال قد ربه له تلبزه له قول  
المولى غير مقبول في انعام السعاية عليه كما لو اقره بعد اعتاقه

محل

محب

كذلك

لا عتاق ولنا انه اقر بعتق الحق في وقت ملكه التعلق فيه له الولاية باعتبار  
الملك والمالك قائم فلم يفسد بكتيب العبد كلف ما لو اقر بعد العتق لانه اقر في حال  
انقطاع الولاية فلا يقبل ولود بغير الراهن مع تدبيره بالاتفاق اما عندنا  
فله التدبير لوجب حق العتق لانه لم يمت حقيقة العتق حتى المهرين فاذا  
حق العتق اوله وانما عتق الشافعي ربه فله التدبير لانه لا يمنع البيع  
فله يكون مبطله لحق المهرين ولو كانت امه فاستولدها ربه له ستيلا بالاعتاق  
اما عندنا فطامر واما عندنا فذلك لانه ستيلا لما نفذ حتى الملك لله  
في ام ولده عنده فله سدد حقيقه الملك للراهن فيها اوله وفي اصحابنا  
خرجنا من الرهن لبطلة المحل لانه استيفاء الدين له يبعه فيها فانه كان الراهن  
موسرا ضمن قيمتها ويكون رهنها مكانها لانه كان الدين موجله وانه كان حاله فقامت  
في اعتاق الراهن وانه كان الراهن محمدا فله من ان يستسج المدبر  
وام الولد في كل الدين لانه كسبها مملوك المولى فقد قدر الراهن على الدين  
بكسبها ولو كان قادرا على ذلك بماله لم يرض بقضاء الدين منه فكذلك اكان  
فاخر اعلم بكسبها محله في المعتق حيث في له تلب من الدين ومن القيمة له كسب  
المعتق خالص حقه فله محس على ان يقض به دين غيره ولكن قد سلمت له ماله  
رقيقه وكان مشغولا عن المهرين فلزمه السعاية في ذلك لانه لا يدر لاحتباسه  
عنده كما يجب السعاية على معتق البعض للشريك الساكن لهما كان  
المعتق معبرا وله نزل عليه وحق المهرين بقدر الدين فله بلزم الزيادة وكسب  
المملوك لما كان للمالك كانه حكمه حكم المالك فيما يلزمه من قضاء الدين والراهن  
كان مجبرا على قضاء كل الدين بملكه فهو مملوك واحد من المدبر وام الولد بالمعانة  
في كل الدين ايضا وله رجعة بما يوديه على المولى بعد يساره لانها يوديه  
من كسبها فيكون واقعا من ملك المولى محله في المعتق فانه يرجع له لا يفتا  
نق من ملك المعتق وهو مضطر فيه بحكم الشرع فيرجع وقيل لانه اكان الدين  
موجله لم يسع المدبر في تقدير قيمته له الدين الموجل للحبس فضا  
وانما يجب رد عوض الرهن الى المهرين فيقدر وجوب العوض بقدر  
ما فوض من المعوض فاما اذا كان الدين حاله فالقضاء واجب من مال  
الراهن وكسبه ملك فيستوفى الكل حقه ولو اعتق الراهن المدبر وقد قضى  
عليه بالسعاية او لم يقض لم يسع له في تقدير قيمته لانه كسبه بعد العتق ملك  
فكان له دامن كسب مملوك له فصار كما لو اعتقه واما اذا قبل العتق له ربه  
على المولى لانه اذا من ملك المولى اقره العبد بدين له ستيلا كوهو  
يكره بيعه في قيمة ماله في ان يملك المولى اقره العبد بدين له ستيلا كوهو

الرضي عنهما



فله بعد قيمته بانه ودفعه ثم اعترفه سعي في سائر اقباء مقام له ول  
لانه في كاعتاقه الى لو استهلك الراهن الرهن فالجواب فيه كالجواب  
فيما لا انفق الرهن لانه من محتم مضمون عليه بالانفاق والفضاء رهن في يد  
الرهن له للبدل حكم المبدل له في السعاية لا يتجمل وجوب السعاية على  
المستهلك وانه ابلغه اجتهاد الرهن هو الخصم في تضمنه فباخذ القيمة من  
وتكون رهنا في يده لانه احق بالمبدل فيكون احق بالبدل وبالخصم  
في استرداده والواجب على المستهلك قيمته يوم هلك فانه كانت قيمته يوم الرهن  
الفا ويوم استهلاكه خمسية عزم المستهلك قيمته خمسية وكانت رهنا وسقط  
خمسية من الدين فصار الحكم في الخمسية الزائدة كانها هلكت مائة والمغني  
في ضمان الرهن يوم القبض لانه الفكاك له في القبض السابق مضمون عليه ففاهلك  
نقد موجب القبض السابق ولو استهلك الرهن والدين موجبل عزم القيمة  
لانه اتلف ملك القبي وكان مضمونا عليه وكانت رهنا في يده حتى يحل لانه للبدل  
حكم المبدل ففاحل الدين وهو على صفة القيمة اسوة في الرهن منها  
قد رخص لانه من جنسه وفي الفضل على الراهن لانه بدل ملكه وقد فرغ من  
صفه وانه نقصت القيمة عن الدين بتراجع السعر لخمسية وقد كانت  
قيمته يوم الرهن الفاء وجب عليه بالهسته كخمسية سقط من الدين خمسية  
له ما انتقص كالحال فيسقط من الدين بقدره ويعتبر قيمته يوم القبض وهو  
مضمون بالقبض السابق لتراجع السعر لانه بتراجع السعر يسقط من الدين  
كما لو رد على الراهن وجب عليه قيمته يوم اتلف ولذا اعاد الرهن  
الرهن للرهن لحدده او ليعمل له فله قبض خرج من ضمان الرهن لانه الضمان  
باعتبار قبضه وقد زال وبدل الراهن وهو غير مضمون له بكونه الرهن وهو  
مضمون لمنافاة بينهما فانه هلك في يد الراهن هلك بغير شيء لتواتر القبض  
الموجب للضمان وللمرهن انه يسترد له لانه عقد الرهن بان له في الضمان  
في الحال ولقد اوهلك الراهن قبل الرد على المرهن كانه المرهن احق من  
سائر الزمان وهذا لانه بد العارية ليست بله زنة والضمان ليس من لوازم الرهن  
فولدت من موهبة وليس مضمون بالملك ولذا انفق عقد الرهن كانه الاسترداد  
ولذا الاسترجاع على مضمونا لانه على القبض حكم الرهن فيجوز بصفته وهو  
الضمان ولذا لو اعان احداهما ليجب باذن الاخر خرج عن ان يكون مضمونا  
ويخرج موهونا لما بينا وكلاهما اذ يرد رهنا كما كان لانه لكل واحد  
منهما حقا محلي مافيه وهما بخلاف مال الاجرة او باع او وهبه اصدحا من  
الجنح باذنه له فحين خرج عن الرهن وله بيع رهنا لا يعقد جندا ولو

تمت  
في ضمان الرهن يوم القبض  
لانه الفكاك له في القبض السابق  
مضمون عليه ففاهلك  
نقد موجب القبض السابق  
ولو استهلك الرهن والدين  
موجبل عزم القيمة  
لانه اتلف ملك القبي  
وكان مضمونا عليه  
وكانت رهنا في يده  
حتى يحل لانه للبدل  
حكم المبدل  
ففاحل الدين  
وهو على صفة القيمة  
اسوة في الرهن منها  
قد رخص لانه من جنسه  
وفي الفضل على الراهن  
لانه بدل ملكه  
وقد فرغ من صفه  
وانه نقصت القيمة  
عن الدين بتراجع السعر  
لخمسية وقد كانت  
قيمته يوم الرهن الفاء  
وجب عليه بالهسته  
كخمسية سقط من الدين  
خمسية له ما انتقص  
كالحال فيسقط من الدين  
بقدره ويعتبر قيمته  
يوم القبض وهو مضمون  
بالقبض السابق  
لتراجع السعر  
لانه بتراجع السعر  
يسقط من الدين  
كما لو رد على الراهن  
وجب عليه قيمته  
يوم اتلف ولذا اعاد  
الرهن للرهن لحدده  
او ليعمل له فله قبض  
خرج من ضمان الرهن  
لانه الضمان باعتبار  
قبضه وقد زال  
وبدل الراهن وهو غير  
مضمون له بكونه الرهن  
وهو مضمون لمنافاة  
بينهما فانه هلك في  
يد الراهن هلك بغير  
شيء لتواتر القبض  
الموجب للضمان  
وللمرهن انه يسترد له  
لانه عقد الرهن بان له  
في الضمان في الحال  
ولقد اوهلك الراهن  
قبل الرد على المرهن  
كانه المرهن احق من  
سائر الزمان وهذا  
لانه بد العارية ليست  
بله زنة والضمان ليس  
من لوازم الرهن  
فولدت من موهبة  
وليس مضمون بالملك  
ولذا انفق عقد الرهن  
كانه الاسترداد ولذا  
الاسترجاع على مضمونا  
لانه على القبض حكم  
الرهن فيجوز بصفته  
وهو الضمان ولذا لو  
اعان احداهما ليجب  
باذن الاخر خرج عن ان  
يكون مضمونا ويخرج  
موهونا لما بينا وكلاهما  
اذ يرد رهنا كما كان  
لانه لكل واحد منهما  
حقا محلي مافيه وهما  
بخلاف مال الاجرة او  
باع او وهبه اصدحا من  
الجنح باذنه له فحين  
خرج عن الرهن وله بيع  
رهنا لا يعقد جندا ولو

او لو كان الرهن مضمونا  
على الراهن لكانت  
القيمة في ضمان  
الرهن يوم القبض  
لانه الفكاك له في  
القبض السابق  
مضمون عليه ففاهلك  
نقد موجب القبض  
السابق ولو استهلك  
الرهن والدين موجبل  
عزم القيمة لانه  
اتلف ملك القبي  
وكان مضمونا عليه  
وكانت رهنا في يده  
حتى يحل لانه للبدل  
حكم المبدل ففاحل  
الدين وهو على  
صفة القيمة اسوة  
في الرهن منها قد  
رخص لانه من جنسه  
وفي الفضل على  
الراهن لانه بدل  
ملكه وقد فرغ من  
صفه وانه نقصت  
القيمة عن الدين  
بتراجع السعر  
لخمسية وقد كانت  
قيمته يوم الرهن  
الفاء وجب عليه  
بالهسته كخمسية  
سقط من الدين  
خمسية له ما  
انتقص كالحال  
فيسقط من الدين  
بقدره ويعتبر  
قيمته يوم  
القبض وهو  
مضمون بالقبض  
السابق لتراجع  
السعر لانه  
بتراجع السعر  
يسقط من الدين  
كما لو رد على  
الراهن وجب عليه  
قيمته يوم  
اتلف ولذا اعاد  
الرهن للرهن  
لحدده او ليعمل  
له فله قبض  
خرج من ضمان  
الرهن لانه  
الضمان باعتبار  
قبضه وقد زال  
وبدل الراهن  
وهو غير مضمون  
له بكونه الرهن  
وهو مضمون  
لمنافاة  
بينهما فانه  
هلك في يد  
الراهن هلك  
بغير شيء  
لتواتر القبض  
الموجب للضمان  
وللمرهن انه  
يسترد له لانه  
عقد الرهن بان  
له في الضمان  
في الحال ولقد  
اوهلك الراهن  
قبل الرد على  
المرهن كانه  
المرهن احق من  
سائر الزمان  
وهذا لانه بد  
العارية ليست  
بله زنة  
والضمان ليس  
من لوازم  
الرهن فولدت  
من موهبة  
وليس مضمون  
بالملك ولذا  
انفق عقد  
الرهن كانه  
الاسترداد  
ولذا الاسترجاع  
على مضمونا  
لانه على  
القبض حكم  
الرهن فيجوز  
بصفته وهو  
الضمان  
ولذا لو اعان  
اחדاهما ليجب  
باذن الاخر  
خرج عن ان  
يكون مضمونا  
ويخرج موهونا  
لما بينا وكلاهما  
اذ يرد رهنا  
كما كان لانه  
لكل واحد منهما  
حقا محلي مافيه  
وهما بخلاف  
مال الاجرة او  
باع او وهبه  
اصدحا من الجنح  
باذنه له فحين  
خرج عن الرهن  
وله بيع رهنا  
لا يعقد جندا ولو

ولو كانت الراهن قبل الرد الى المرهن بكونه المرهن اسوة للزمان هذه  
التصرفات او جئت حقا لازما للغير في الرهن فيبطل حكم الرهن ولم  
يتعلق بالعارية حتى لا يزم فاقترقا ولذا استبعاد المرهن الرهن من الراهن  
ليعلم به فملك قبل اذ باخذ في العمل هلك على ضمان الرهن ليعاد الرهن  
في ضمانه وكذا ان هلك بعد الفراع من العمل له في يد العارية او تفوت  
فظهر الضمان وانه هلك في حال العمل هلك بغير ضمان لانه يد العارية كالحال  
يد الرهن له في يد العارية بغير مضمونة وقبض الرهن مضمونة فلما انتبت يد  
العارية باله متعالت ايض الضمان وكذا ان الفاع الراهن المرهن باله متعالت  
لما بينا ومن استعار من غيره ثوبا ليرهنه فإرهنه من قليل او كثير فهو  
جائز لانه الثابت للمرهن بالرهن بعض ما ثبت بحقيقة له سبغا وهو ملك المبدل  
فلما جاز ان ثبت له ملك المبدل والعين باينا غير المدونة من ماله بطريق  
التبرع يجوز ان ثبت له ملك المبدل بالرهن ايضا ولما جاز ان يفصل ملك  
المبدل عن ملك العين للبايع زواله جاز ان يفصل ملك المبدل عن ملك العين  
للمرهن ثوبا وانما جاز الرهن بالقليل والكثير لانه المعنى اطلاق فالمقتيد  
بكونه زياك عليه فله يجوز وهذا لانه طلق له بمنح صفة له عارة لانه ينفق  
الى المتنازعة بمعنى له له عارة لانه تناف مطلقا ولو سمي له شيئا فزمنه  
باقول من او باكي ضم له في التقييد فبعد في المنع من الزبائن والمقتضات  
وهذا لانه لانه ارضه بالكي فزمنه المعنى بانه يكون ملكه محبوسا بها  
يتيسر عليه او على المستعير فضاؤه دونه ما يتيسر عليها ولذا ارضه باقل  
من ما رضى المعنى بانه يصيب المرهن عند الملك مستوفيا لانه كل من رجع  
هو على المستعير بذلك فإرهنه باقل فعند الملك انما يرجع المعنى  
على المستعير بذلك القدر فلم يحصل غرضه وكذا ان ارضه حنسا لم يحز ان رهنه  
بحسن لانه التقييد مفيد فقد تيسر على المعنى لانه اجنس دونه جنس  
وكذا لو ارضه ان رهنه من رجل فزمنه من غير لانه التقييد مفيد فالثابت  
تنافا وتوف في الحفظ ولذا ارضه ما وكذا لو قال ارضه بالكونه فزمنه  
بالبصرة لانه التقييد مفيد فقد رضى له نساء بانه يكون ماله في بلدة دون  
بلدة لانه ماله كان تنافا وتوف في الحفظ ومنه صار مخالفا كانه ضامنا قيمته  
لانه تصرف بغير لانه فصار غاصبا والمعنى لغيره ان شاء ضمن المستعير ومن  
عقد الرهن بينه وبين ملكه باء الضمان فظهر ان رهن ملك نفسه و  
انه شاف المرهن ورجع المرهن بما ضمن وبالمثل على الراهن وقد بينا ذلك  
في المحققين وانما افاق بانه يضمن مقتدر بالاعادة ان كانت قيمته عند الرد

سأل  
لستكره  
الرهن

المرور عن  
ان يزول عنه  
الجنح كما اذا  
شرط الجنح  
ولما لم يشرط  
يزول لانه لا  
يملكه

المرتن



يعني ادا مكر  
الرهز تم

[illegible]



حاشية  
الرهن

لوما المبيع والمبيوع وجناية الراهن والمرهن على الرهن مضمونة اما اولها  
تعلق من المرهن وتعلق من الفرض بالمالك فكل المالك كالاخيه في حق الفضة  
لا يولى اذ تعلق من الورثة بالمالك المريض ممن نفوذ تصرفه فيما زل على الثلث  
وكذا الورثة لهما ابلغوا العبد الموصى بخدمته ضمنوا قيمته ليشترى بها عبيد  
يقيم مقامه واما الثاني فله العين ملك المالك وقد تعدى عليه المرهن فمضى  
للمالك ولستقط من دينه بقدر الفضة اذا كان الفضة بصفة الراهن وجناية الرهن  
على الراهن والمرهن وعلى الما هدر هذا عند ان حينه له وقا له جانيته على المرهن  
مغني واما الرهن بالجناية على النفس ما وجب المالك ما كانت الجناية خطا في النفس  
او فيما دونها اما الاول وهو بالانفاق فله جناية المملوك على المالك فما  
وجب الماله هدر بخلاف الجناية الموجهة للقصاص له المستحق بهادده والموت  
من دمه كاجنبه له وهذا بخلاف جناية المقتصوب على المقتصوب منه فانها  
تعتبر عند ان حينه له مع ان المقتصوب مضمون على القاصب كما ان المرهن  
مضمون على المرهن لانه الملك عند هذه الفضة ثبت للقاصب مستند في كونه  
الكفن عليه فبين ان العبد حرم على غيب ماله فاعتبرت فاما فضة الرهن وانه قرر  
على المرهن فله وجوب الملك له في العين ولهذا لو مات كاه الكفن على الراهن  
فله يبين ان جانيته كانت على غيب ماله فلهذا كانت هدر اقل الماصلة  
المرهون من حيث انه مضمون الما لية كالمقتصوب ومن حيث انه عينة امانه  
كالوديعة في اعتبارها كاله من وجب جعل جانيته على المالك هدر او باعتبار  
انه كالمقتصوب بجعل جانيته على الضامن هدر واما الثاني فلها ان هذه  
جناية حصلت على غيب ماله وله صلة في جانيته في لوم ان تعتبر له اكان  
في اعتبارها فائدة وفي اعتبارها هنا فائدة له في وجوب اعتبار الجناية  
الدفوع والارهن عرض صحيح في ملك العبد وانه سقط دينه وجب له اعتبار  
تمثل لشرائه المرهن والراهن ابطال الرهن وورعه بالجناية لا المرهن  
فانه قبل المرهن صار عبيدك وبطل الرهن وانه قال المرهن لا اطلب  
الجناية فهو رهن على حاله وهو نظير المقتصوب فانه جانيته على القاصب  
يعتبر عندها وعند له يعتبر واما ما في اعتباري ناهك هذه الجناية للمرهن كاه  
على المرهن التطهير الجناية لانها حصلت في ضمانة فاما او جناية الفضة له  
واو جناية عليه التطهير والقبض لم يكن في اعتبارها فائدة ولا يمكن اعتبار  
جناية لمنفعة ثبوت الملك في العبد فانه ماله كونه له باختيار الراهن والراهن  
له مختار ذلك خصوصاً لانه لم يكن عليه من الغدائه واما انما اخرج على المرهن  
فانها له تعتبر بالانفاق لانه كانت قيمته والدين سواء في اعتبارها لانه

حاشية  
الرهن

حاشية  
الرهن

لان العبد خير  
من الدين  
حاشية

حاشية  
الرهن

لانه لا يملك العبد وهو الفايده وانه كانت القيمة اكثر من الدين فحق الرهن  
مغني عنها تعتبر بقدر لانه لانه ذلك الفصل ليس في ضمانة فصار بمنزلة عبيد الرهن  
لذا احق على المستوفى فانها تعتبر وعنه انها تعتبر له الفصل وانه لم يكن مضموناً  
فكم الرهن فيه مابت وهو كالحبس بالدين فصار بمنزلة المضمون وحاشية الراهن  
على ان الراهن او على ان المرهن كالجناية على الاخيه في الضمان له المصني الذي  
ستدعي اصدار موجب الجناية وقوعها من المملوك على المالك او كونه العبد كما  
في ضمانة وقد فقدت في حق لانه فكانت الجناية عليه وعلى اخيه سواء فذرع بها  
او يفدي رهن عبيد قيمته الف بالقي فقتله عبيد قيمته مائة ودفوع او تراجع  
سعر العبد حتى صار يساوي مائة فكم بكل الدين فله فالرهن رهن ولو رهن عبيداً  
يساوي الف بالقي لا اقل فقص من المائة فقتله حرم قيمته مائة اجم  
حل له حل ماخذ المرهن مائة الحق ولا يرجع بتسعة على الراهن ولو اقر الراهن  
المرهن سبع لفر اقل له حل فلما حل باعه بمائة فانه يقبض المائة قضالته ويرجع  
على الراهن تسعة فخره فصولاً لربعة فالفصل الثالث والرابع  
على ان تفاق وله صلة ان التقصاة من حيث السعر لو وجب سقوط الدين عندنا  
حتى لو رهن عبيداً قيمته الف فقص في السعر حتى صار يساوي مائة لم يسقط شيء  
من الدين وعند زفر به يستقط تسعة من التقصاة الما لية حتى السعر كما لو  
انقصت الما لية حتى في البدة وهذا له الفضة الثابت بالرهن باعتبار  
المالية دونه العين فانه ضمانة له استيفاء والمالية تنقص بتقصاة السعر كما تنقص  
بتقصاة العيب وكذا ان نقصاة السعر عبادة عن فتور رغبات الناس  
فيه وذا غير يعتبر في ثمن العقود ولهذا ثبت الخيار للثمن بتقصاة السعر  
وله يسقط شيء من الثمن ولو انقص سعر المقتصوب لا يضر القاصب شيئاً  
بخلاف نقصاة البدة لانه يدر الرهن بدله استيفاء وبفوات حرمه ويقرر  
له استيفاء فيه فالاستقط شيء من الدين بتقصاة السعر في الفصل الثالث  
في حرمه ما بكل الدين فاذا اقل حرم قيمته مائة لانه المختلف يعتبر قيمته  
يؤم له ماله في الجاه بقدر الفايته فقبض المرهن الما لية قضالته  
من الدين لانه حرمه حتى في ذلك القدر ولا يرجع على الراهن شيء من تسعة  
لانه الفصل على الما لية تولى في ضمانة المرهن فصارها كالبالدين وهذا له  
بدر المرهن بدرا استيفاء وباله كاستيفاء يقرر له استيفاء وقد كانت قيمته  
في له بدرا الفايته حتى في الكا ليه بدرا وصار كما لو هلك الرهن  
فانه يسقط كل الدين واما الفصل الرابع وهو بالانفاق فانه يبيع لانه  
انه كان موضوع الجناية سعره تراجع الما لية نظام لانه باع بمثل قيمته

حاشية  
الرهن

حاشية  
الرهن



فصح بالاجماع وانه كاه موضوع **المادة** انه لم ينقص فهو البيع ايضا عند ابي حنيفة  
ومع عندها كاه قال **ابن عباس** ولفا اجماع البيع صار المرتهن وكذا الام  
لما باع باده وصار كاه الراهن استره وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل  
الرهن وبقول الذين لا يقدر ما استوفى كذا هذا واما الفصل الاول وهو ان  
رهن عبدا قيمته الف بالف فقبل عبدا قيمته مائة ودفعت له الف بجميع الرهن  
وله خيار له بئزاة يقتله او يدعه بكثر الرهن عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند  
ابن شاذان الراهن اذله وله في الرهن كاه وانه ما سلم العبد المدفوع الى المرتهن بدنه  
وقال **ابن عباس** ذفر منك مائة وسقط ما زله على ذلك لانه انقصاه حصل  
في ضمان المرتهن فكان يجب ان عليه كاه لو تراجع سعره **ابن عباس**  
ثم قيل من فخر قيمته مائة فانه يسقط من الرهن تسع مائة وياخذ المرتهن  
المائة قضا بمثلها كما امر الله وانما ان العبد المدفوع قام مقام الاول  
بالحمد وانه لانه يملك فصار كاه المقبول **ابن عباس** قائم وتراجع سعره ولو كان  
له **ابن عباس** قائما وتراجع سعره لم يسقط من الرهن عندنا لما ساقنا لولا  
قام المدفوع مقامه واحقه محرمه بالثبوت وان قام مقامه **ابن عباس** قد  
تغير عن اصله لانه غيرة في الحنفية والتغير لا يدرى من وجوب الخيار لانه  
في ضمان المرتهن كما لو قتل المبيع عند زيد بالمال فذبحه فانه يحتمل المتي  
وكذا لو اقبل المقتول وقيمته الف عبدا قيمته مائة فذبحه فانه ينقص  
منه بالخيار بين ان يتركه على الغائب وبئزاة ياديه ولو تراجع السعر  
في هاتين الصورتين ولم يقبل لم يحتمل كذا هذا واما اية التغي لم يطرد  
في نفس العبد لقيام الثبوت مقامه **ابن عباس** ولو كان الاول قائما  
وقد تراجع سعره لم يكن له خيار فكذا هنا وغير الرهن امانه فكيف يجوز ملكه  
منه بغير رضاه وتملك الرهن بالذبح حكمه كما على فصار باطلا وله ان يبطل المبيع  
تعتبر النكاح محله في الغصب لانه تملكه باد الفداء مدوع وتكلف  
البيع لانه حكم الخيار فيه الفدية وهو مشدد **ابن عباس** اما الجعل بالرهن فنسوخ  
ولو تراجع سعر العبد المائة ثم قتل عبدا يساوي مائة فذبحه فهو يبيع  
هذا الجعل في وقدمت في الفصل الثالث وله ان يبيع العبد المرهون  
فسله خطا فضا في الجنازة على المرتهن لانه العبد في ضمانه وقال  
المرتهن ان العبد من الجنازة وليس للمرتهن ان يذبح العبد لانه يدفع  
ملكه وهو له ملك الملك فاما فداء الجعل المحل وفي الرهن على حاله وله رجوع  
على الراهن بشئ من الفداء لانه الجنازة حصلت في ضمانه فكان عليه اصلها  
وانه ان المرتهن ان يغدق قبل الداهي لرفع العبد او ياديه بالدية لانه ملك الرهن

الحاوي

كافية للرهن واما بئزاة المرتهن بالفداء لقيام حقه فانه ان عدا طوب  
لراهن بحكم الجنازة ومن حكمها القبيح بين الدفع والفداء فانه اختار الدفع  
سقط الرهن لانه العبد استحق لمحض في ضمان المرتهن فصار كاه لملك وكذا اية  
قد في لانه استخلص لنفسه بالفداء وكان الفداء على المرتهن فصار العبد كالمطل  
له بعض كاه اشتراه من دية الجنازة وكذا ولدت الموهنة ولما قتل انسانا  
خطا او استهلك مال انسان فله ضمان على المرتهن بل مخاطب الراهن  
بالدفع او الفداء في له بئزاة لانه في مالك وانما يتوجه عليه الخطا  
بجنازة الرهن لانه المحل مضمون عليه والولد في مضمون على المرتهن فان  
دفع المولى من الرهن ولم يسقط من الرهن من الدين كما لو هلك وانه قد  
فمن رهن مع ابيه على حاله ولو استهلك العبد الموهنة ماله يستغرق رقبته  
فانه له في الرهن الرهن الذي على العبد فدينه على حاله كما في الفداء في باب  
الجنازة لانه **ابن عباس** الشغل وظهر المحل وانه ان قيل للراهن بيع في الدين  
له ان يحسد ان يوفى عنه الدين فانه يبطل دين المرتهن كما ذكرنا في الفداء  
وانه لم يره وسع العبد فيه ما قدر صاحب دين العبد ودينه لانه دين العبد  
على دين المرتهن وحق ولي الجنازة لانه دين العبد تقدم على دين المولى فاول  
ان تقدم على حق المرتهن فانه فضل من دين الرهن في نظر ذل كراهة كاه في رهنها  
العبد عند دين المرتهن او لكى يبطل دين المرتهن وما فصل للراهن  
لانه الرقبة استحققت لمحض في ضمان المرتهن فسقط دينه كما هلك وانه كان  
دين العبد اقل سقط من دين المرتهن بقدر دين العبد وما فضل من دين  
العبد وله دين فيه يتق رهننا فانه دين المرتهن قد حله اذله بدنه لانه من  
جس حقه وانه كان لم يحل املك البائة حتى حله وانه كاه من العبد لانه دين  
الزيم اذ الرهن ولم يرجع بما في الرهن على صاحبه بعق العبد لانه دينه لا يملك  
تعلق رقبته وقد استوفيت الرقبة فبئزاة البائة الى ما بعد العيق فاذا  
عيق وادى له رهنه على لصد لانه وجب عليه بئزاة ولو كانت قيمه العبد  
الدين وهو رهن يات وقد حنى العبد مائة لانه اذنا لانه نصفه فبئزاة  
ونصفه امانه وفداء المضمومة على المرتهن وفداء امانه على الراهن فانه اجتمع  
على الدفع فرفعاء وبطل دين المرتهن والدفع له كمن رهن له ملك وهو  
له ملك الملك والموهنة اية الراهن دفعه ورفضه المرتهن فانه تشاها فقال  
المرتهن امانا فدى وقال الراهن انا لا دفع فللمرتهن ان يغدق لانه الراهن  
بالدفع يسقط حق المرتهن والمرتهن له يسقط حق الراهن بل يحفظ حق  
نفسه من غنى اضل بالراهن فكاة اختياره اولى وكونه المرتهن في اليد استطوعا

سورة اذا قتل  
العبد رجلا خطا  
ادى له ملك  
حالا استوفى  
رقبته



في حصة له ما جئ به برجه على الراجح لانه كان يملكه لا يملكه  
الراهن فلما التزمه والحال هذا صار حبيها وهذا على الرواية التي  
دولى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا فدى مع حضوره له برجه فاصلا على الرواية  
الاخرى فينتج ان يرجع حصة له ما جئ به برجه على اصله وجعل في المضمون  
له بعد اصله له ما جئ به وكذا في حصة ولد الراهن اذا اوفى الراهن ابا الفدى  
فله ذلك وانه كان الراهن يحار الدفع لانه الولد وان لم يكن مضمونا فهو  
محبس بدنه وله في الفداء عرض صحيح وهو يملك التوفيق له ستيقا  
دنه ولا ضرر على الراهن فكان له ان يفدى ولو قال الراهن  
انا افدى وقال المرتهن انا ادفع فليس الدفع الى المرتهن وللراهن  
ان يفده لانه لا يابى لاختيار المرتهن الدفع لانه يسقط دينه بالدفع  
كما يسقط بالفداء وفي الدفع اسقاط عن الراهن في الدفعة وله  
عرض صحيح في استبقا الرقبه بالفداء فكان في اختيار المرتهن الدفع  
تفويت عرض الراهن به فابدى فله يعنى وان الى المرتهن ان يفدى وفداء  
الراهن فانه يحتسب على المرتهن نصف الفداء من دينه لانه يسقط الدين  
اخره زمر فدى او دفع فلم يجعل الراهن في الفداء متطوعا ثم ينظر  
فانه كان نصف الفداء مثل الدين او اكثر بطل الدين وانه كان نصف الفداء  
اقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء وكذا العبد رهنا بما في له  
الفداء في النصف كان عليه فلما اقره الراهن وهو ليس متطوعا كان  
له ان يرجع عليه فصبى فصار ما يدنه كان او في بعضه فيبقى العبد رهنا  
بالباقى ولو كان المرتهن فدى والراهن حاضر فهو متطوع وانه كان غايبا  
لم يكن متطوعا عند ان حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد وزفر  
والجحن يعم المرتهن متطوع حاضر كان الراهن او غايبا لانه فدى ملك  
غيره يعني من فصار كما له حصة ولك ان يفر اكا ان الراهن حاضر فقد  
امكن مخاطبته فافاد المرتهن فقد تبرع فصار كما له حصة فاما ان كان غايبا  
فقد تعذر مخاطبته والمرتهن محتاج الى اصله المضمون وله ملكه ذلك  
له باصله له ما جئ به فله يكون حبيها ولما ماتت الراهن باع وصيته  
الرهن وقضى الدين لانه الوصى قائم مقام الموصى في قضاء دينه وقد كان  
له بيع الرهن قبل موته باذن المرتهن فكذا الوصية وانه لم يكن له وصى نصيب  
القاضي له وصيا واحدا يبيع له القاضى نصيب ناظرا للمسلمين لا يجوزوا  
عن النظر لانفسهم والنظر في نصيب الوصى للمولى ما عليه لعنه ويستوفى ماله  
من غيره وانه كان على الميت دين فرهن الوصى بعض الدين عند غيره

عنه من حصة توفى على ما لا يرضى ولم اذ ردوه لانه اقر بعض الزمان به فبنا  
الحكمي لانه موجب عند الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتهن حكما فانه لا يشار  
باله بفناء الحقيقه فانه قضى دينه قبل ان يردوه ففقد الزوال المانع وهو  
حق بقاء الزمان ولو لم يكن للميت غيره لفرج هذا الرهن اعني ايا  
باله بفناء الحقيقه وبيع في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعد ولذا انظر  
الوصى بدين الميت على رجل جاز له ان يستيف حكما وهو مملوك لانه رهن  
الوصى بفصله ياتي في كتاب الوصايا بالزنايل باب  
المتفق قال رهن عصبي بعشرة دراهم فبعت عشرة  
درهم فصار خيرا عند المرتهن ثم صار خله لساوي عشرة درهم فهو رهن  
بالعشرة وهذا في عقد الرهن لم يتطوّل بالحركة ما صلح محله للبيع صلح  
محله للرهن لانه المحلبة انما تكون بالمالية فيها والحركة تصلح محله لبدء البيع  
وتصلح لبقائه فانه من باع عصبي ففقد في يد الباع في البيع الا انه يحتمل  
في البيع لتعني وصف المبيع كما لو تعيّن فلما صار خله فقد زال الغايب  
فكان يفر حكمه فجعل كما كان يمكن وكذا لو رهن ثوبا قيمتها عشرة بعشرة فمات  
ودفع خلدتها فصار ساوي درهما فهو رهن بالدرهم لانه هو ثوب الثوب لم  
يتطوّل عقد الرهن بل صار المرتهن مستوفيا وباله ستيقا ثاكر الرهن  
فانما عاكف بالمالية بالدفع صادفت عقدا فابا فثبت فيه حكمه بنسطة  
لانه حقه بعض المحل المحل في الشاة المبيعة لزامات قبل القبض فبيع  
جلدها حيث لا يعود البيع لانه الشاة لزامات فقد انتقض البيع وله هو  
بعد ان تنقضى اما الرهن فبالملك يفر ومن سلبا حنا من يمين حيلة  
البيع ويقول بعور البيع واجمعه على ان لا يعود لما ساء ولذا ان الرهن  
وجعل بالدين ثم عاد يعود رهنا عندنا كما كان وعند زفر رحمه  
له يعود رهنا بل يكو ملكا للمرتهن لانه الفاضى له اجعله بالدين فقد ملكه  
ايما فصار كما لمغصوب ومنه يعود ملكا للغاصب ولكن الرهن له ملك  
الدين بل هو يقبضه لا ستيقا من وجهه ويتم بالملك فاما عاظم انة  
لم يتم فتعجبوا ساء بالدين وثما الرهن كالولد والتم واللبز والصوف للراهن  
لانه حتى لو رهن ملكه ويكو رهنا حقه له صلا يحبس حتى ياتي في الدين له الرهن  
ليس بمضمون حقه لو هلك في يد المرتهن لم يسقط شي من الدين وقال  
السنا في رهن الثا ليس رهن وبه قال مالك رحمه الله الثايات  
بالرهن عن البيع في الدين عند ذواليس بحق متاكر في العين فله يسرى الى  
الولد لكن الوكا له بالبيع ولكن الرهن حنا كذا في صلي فيسرى الى

لان التصديق من الرهن  
هو الاستيفاء



اذا لفظ لا  
تتأولها بعد ان

بقوله بل في الزمان  
بما هو في الزمان

الولي



سقط وثلاثة في الولد ثم ما اصاب من الولد ينقسم بينه وبين الزبارة اثله ثابته  
 في الولد وثلاثة في الزبارة وهن امة قيمتها الف بالف ثم قضى الراهن نصف  
 دين المدين ثم زلح عيها قيمته الف فالزبارة يكون رهنا تبعا لنصف المدة  
 له نصفها فرغفت من الدين فكونه محبوسا بالدين عني مشغول بالدين  
 والنصف له من مشغول بالدين ومحبوس به فالزبارة تبع للنصف المشغول  
 له للنصف الفارغ فنقسم الدين الذي في النصف المشغول عليه وعلى الزبارة  
 ايله ثابته في النصف وثلاثة في الزيادة فلو هلكت تملك بثلث الدين  
 له النصف الفارغ مضمون بالدين وان لم يبق مشغول بالدين لم يبق الدين  
 به فملك ذلك النصف بنصف الدين الموصى به يجب على المدين ان يقر  
 النصف الا انه اخذ له بين ان له استيفاء وفي مكر الما امر ان يصير مضمونا  
 عند الله كبا لقيض السابق ثم مملك النصف بما فيه وهو ثلث النصف  
 فلهذا قلنا بانها مملك بثلث الدين او نصف الدين من ثلث النصف يكون ملق  
 الدين ولو زلح امة قيمتها خمسمائة فولدت الزبارة ولدا ثم ولدت الجارية  
 ولدا ينقسم الدين اوله بنز نصف الجارية وبين الزيادة فما اصاب الزبارة  
 يقسم بينها وبين ولدها على قدر قيمتها وما اصاب نصف لكارة تقسم  
 بينها وبين ولدها ولو وجد المدين النصف المقبوض رهنا ضا او متوقفا  
 تكون الزبارة رهنا تبعا لامة تقسم الدين بينهما نصفين لامة استيفاء لم يصح  
 لهما ليسا من جنس الدراهم فكأن كل الدين فايما في لامة تحله في الزنوف  
 لامة من جنس الدراهم فهو لامة استيفاء وهن اثنتين بالدين قيمة كل واحدة  
 الف فولدت احدىهما ولدا قيمته الف فابت لامة وفي الولد ينقسم الدين بين  
 لامة خنتين نصفين ثم ما في لامة يقسم بينها وبين ولدها نصفين فسقط  
 بهلك لامة ربع الدين وفي الولد ربعه وفي لامة الحصة نصفه فكونه  
 عيها قيمته الف فالزبارة تقسم على لامة وعلى الولد على قدر قيمتها ايله ثابته  
 فثلاثة يكون رهنا تبعا للولد ثم الدين الذي في الولد ينقسم بينه وبين ثلث  
 الزبارة الذي هو من حصه على قدر قيمتها وقيمة الولد الف وقيمة ثلث  
 الزيادة ثلث لامة فيجعل كل ثلث سهمها فيقسم بينهما لرباعا ربعه و  
 هو سهم لثلث الزبارة وثلاثة لرباعه للولد وثلاثة ربع الحصة فنقسم  
 ما فيها على قدر قيمتها وقيمة ملق الزبارة ثلثا لالف وقيمة الحصة الف  
 فيجعل كل ثلث سهمها تقسم عليها اخماسا خمسمائة في ملق العبد الزبارة و  
 ثلثة اخماس في الحصة وملك العبد او الحصة بما فيه وانه هلك للوردين  
 ان لهما هلكت بالف والله لم يكن في الولد شيء ولز الزيادة تبع للحصة ولو زلح

مادة ٤٥

ولو زلح الولد الف والمدة محالما فانه امة وهو الف يقسم بينها وبين ولدها  
 ايله ثابته للام سقط بهلك كما وثلاثة في الولد وانقسمت الزيادة على الحصة والولد  
 بقدر دينها اخماسا سهمها يكون رهنا في الولد وقسم ما في الولد من الدين وهو  
 ثلثا لالف بينه وبين خنيس الزبارة على قدر قيمتها اسداسا سهمها في الزبارة وخمس  
 اسداسا سهمها في الولد لامة قيمة خنيس الزبارة لربعا وقيمة الولد الف درهم فيجعل  
 كل اربعمائة سهمها فيكون الحصة ستة اسهم وثلاثة اسهم تكون رهنا تبعا لله  
 ويقسم الدين الذي في لامة وهو الف بينها وبين لامة اخماس الزبارة على ثمانية  
 على قدر قيمتها وقيمة ثلثة اخماس الزبارة استمانية وقيمة لامة الف فيجعل  
 كل مائتين سهمها فيكون الكل ثمانية اسهم خنيس لامة وثلاثة اسهم لثلاثة  
 اخماس الزبارة وهن امة قيمتها الف بالف فاعودت سقط نصف الدين  
 لامة العبد من لامة في نصفه فكونه عيها يساوي خمسمائة صحت لوجه المدين  
 عليه ويقسم نصف الدين عليها نصفين بقدر قيمتها فانه ولدت العودا  
 ولدا يساوي الفاقسم كل الدين على لامة والولد نصفين فكل جعل الولد  
 العودا بعد العود كما في كذا قبل العود في من قسمته الدين لامة الولد كذا  
 باصل العقد ففعل كانه كاه موجودا وقت العقد فسقط بالعود نصف  
 ما فيها وهو ربع كل الدين وفي فيها ربع الدين وفي الولد نصف الدين عني  
 ان الولد نصفه صار اصاله بغوات نصف لامة ونصفه في تبعا لقيام نصف  
 لامة ويجعل ربع الدين الذي في النصف الثاني في حق قسمته الزبارة كانه  
 في لامة لما حلت الزبارة لا تتبع النصف الذي هو ربع فصار في لامة خمسمائة  
 وفي الولد مائة وخمسة فيقسم الزبارة على لامة وعلى نصف الولد الذي هو  
 اصل على قدر ما فيها من الدين والدين في لامة خمسمائة وفي النصف لامة من  
 الولد مائة وخمسة فانقسمت الزبارة عليها ايله ثابته صار رهنا  
 مع لامة وثلاثة صار رهنا على النصف لامة من الولد ثم ربع كل الدين الذي  
 في النصف لامة من الولد ينقسم بينه وبين ثلث الزبارة على قدر قيمتها وقيمة  
 النصف لامة من الولد خمسمائة وقيمة ثلث الزبارة ثلث خمسمائة فيجعل  
 كل ثلث خمسمائة سهمها فصار ثلث الزبارة سهمها ونصف الولد ثلثة اسهم فاقسم  
 ربع الدين على اربعة واقاب حساب لامة ربع ستة عشر ربع لامة  
 فانقسم بين نصف الولد وبين ثلث الزبارة على اربعة وفي لامة نصف الدين  
 ثمانية فانقسم بينها وبين ثلث الزبارة بقدر قيمتها وقيمة ثلث الزبارة ثلثا  
 خمسمائة وقيمة لامة خمسمائة فالتقاوت سهمها ثلث خمسمائة فجعلنا كل ثلث  
 خمسمائة سهمها فصار الكل خمسة اسهم فانقسم نصف الدين وهو ثمانية بينهما اخماسا

فجعلنا الدين ستة عشر



وقسم ثمانية على خمسة لاستقيم فخرجنا اصل المسألة وهو ستة عشر فخرج  
الكسر خمسة فكونه ثمانية فخرج المسألة بسقط بالعدد ربع عشرة وفي النصف  
لا صلح من الولد ربع الدين وهو عشرة وانقسم بين وبين ثلث الزيادة على أربعة ربعه  
في ثلث الزيادة حصة وعشر في نصف الدين الذي له له وهو لرسول  
ينقسم بينها وبين ثلث الزيادة أخماسا خمسة في الزيادة ستة عشر وثلثها في  
له في أربعة وعشرة انقسم بينها وبين نصف الولد الباقي نصيبين لكل واحد اثنا  
عشر فاجتمع في الزيادة حصة وحصة ستة عشر فكونه الكل اصد وعشرين  
وفي الولد سبعة وعشرة وفي له في اثنا عشر فكونه الكل تسعة وثلثه بين  
فهذا يعني قول محمد رحمه الله ان يفتك العوراء ولدها بتسعة وثلثه بين جزوا  
من ثمانية جزوا من الدين والزيادة واحد وعشرين وسقط عشرون وهذا  
المسألة تليق بالعوراء والظاهر انهما امة بالثمنين الف فكونه  
ولدا يساوي القائم زلة الراعي مع الولد عبد يساوي القاضين جاز  
وهو رهن مع الولد خاصة فيقسم ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة ولا يدر  
الزيادة مع له من الرهن انما ثبت فيه بانبات الراعي وهو قد جعله  
زيادة مع الولد دونه لم فيثبت على هذا الوجه فينظر الى قيمة الولد يوم النكاح  
والقيمة له يوم العقد فيا اصاب الولد قسم على قيمته يوم النكاح وعلى  
قيمة الزيادة يوم قبضت فانه فاق الولد بعد الزيادة بطلت الزيادة له  
الولد لاهلك خذ عن العقد وصار كانه لم يكن فيبطل الحكم في الزيادة  
ولو كانت الزيادة مع له لم يثبت الحكم على الوجه المستد وط فيقسم الدين  
على قيمة له يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما اصاب له لم يسمى  
عليها وعلى ولدها لانه الزيادة لاهلك خلت على له فكانها كانت في اصل العقد  
فكونه الولد داخل في حصة له خاصة فانه يثبت له بعد الزيادة ذهب  
ما كان فيها وفي الولد والزيادة بما فيها له بهلك كانه لم يقرر الضمان فله بطل  
الحكم في الزيادة بخلاف الزيادة في الولد ولو مات الولد بعد الزيادة ذهب  
بغض في فكاه العبد زيد في له وله ولد معها فانه رهن عبد يساوي القاضين  
بالف ثم اعطاه عبد الف يساوي القاضين كانه له وله وله رهن حتى  
على الراعي والمرتهن في الاصل من جعله مكان له وله الضمان في له وله  
متعلق بالقبض والدين فيسقط ما في القبض والدين فقام لوجه الرهن في له وله  
رهنه في له ومن ضروري بقاء اهل البيت التي له الراعي لم يرض بجعلها  
رهنه وانما رضى باصد مما فاذ لم يخرج له وله من ضمان الدهن لم يتعلق بالثمن  
فان ضمانه فانه له وله انقص الدهن فيه وقام الشئ مقام له وله قبل

تليق

فها

حتى

ثم قبل ما لم يقبض الثمن قبضا مستأنفا لم يصح مضوننا له القبض لاول  
لم يوجب الضمان لانه يد المهرين عليه برامة ويد الرهن بد استيفاء وضمانه فله  
ان دعه عن له على كنه على الرهن فاستوفى زوا فاطتها جبارا ايم على بالزمان  
وطا له بالحيا واخذها فالحيا امانة في يده ما لم يرد الزدوف ويجعله القبض  
وقبيل له بشرط يجد يد القبض لانه يد له مائة يتوب عن يد الرهن  
له الدين تبي كالبنة وقبض من مائة يتوب عن قبض له مائة عن قبض العين لما استوفى  
ولما ارا المهرين الراهن عن الدين او وجهه له هلك الدهن في يد الرهن خاصة  
المهرين ولم يحدث شئ بعد له براهلك بغض شئ وله ضمان على المهرين لما بين القبض  
استحسانا وقال في رهنه بضمن قيمته للراهن وهو القياس له القبض يرد على الدين  
وقد مضونا فيض الضمان ياتي القبض ولكن ان ضمان الرهن باعتبار القبض فينظر فيمن  
والدين له ضمانه استيفاء وهذا لا يتحقق الا باعتبار الدين وباله برام لم يبق  
اصرها وهو الدين والحكم الثابت بطله ذات وصفتين يزول بزمان  
اصرها ولهذا لو رهن الرهن سقط الضمان لعدم القبض وانه في الدين فكذا  
له ابراعن الدين سقط الضمان لعدم الدين وانه في القبض فاما لاهلك  
المهرين بعد البراءة شئ لم يبق في يده فله قيمته لانه من الممنوع لم يبق فصار  
بالممنوع غاصبا فضمن القيمة وكذا لو لم يثبت امرأة رهنها بصدائها ثم ابراه  
منه او وهبت له او ارتدت قبل الدخول او اختلعت منه على صداها  
ثم هلك الرهن في يدها بهلك بغض شئ في هذا كله ولم تضمن شيئا سقوط الضمان  
فصار كالبراءة عن الدين كما هو ولو استوفى المهرين الدين بانياف الراهن  
او بانياف مطوع ثم هلك الرهن في يده بهلك بالدين وبالحج عليه رهنه  
استوفى المهرين استوفى منه ومن عليه الدين او المنطق فله براء والفرق هو  
ان بالبراءة سقط الدين لوجه المسقط وباله استيفاء له بسقط الدين  
بل ينظر لكن ينظر الى المطالبة لخلوها عن الغايدة لانه يعقب مطالب  
منه فاذا هلك ينظر له استيفاء له وله فبين انه استوفى من بين قبض  
له استيفاء اليه وكذا لاهلك الراهن المهرين بالدين على غير ثم هلك الرهن  
بطلت الحوالة وهلك بالدين لانه بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذم  
الحवाल عليه تقوم مقام ذمة الحيل ولهذا يعود المذمة للحيل لاهل  
الحवाल عليه خلسا وكذا لو تصادف على له دين ثم هلك الرهن بهلك  
بالدين كذا في الدين ووجهه ان الرهن مضون بالدين او لجهته عند قوم  
ان وجهه كانه الدين المعهود وقد ثبت الجمة له كانه يصادف

الهيئة

لا بين القبض

هو

وهو الاستيفاء

وهو الاستيفاء











وَحَلَفَ الْعَدْلُ عَلَى الْعَلَمِ بِأَنَّهُ مَا فَعَلَ لَهَا نَكَاحًا لَأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى فَعْلِهِ الْغَيْبِيِّ وَهُوَ  
تَسْلِيطُ الرَّاهِنِ أَيْ بَيْعُهَا فَإِنَّهُ نَكَحَ بَيْعًا عَلَى بَيْعٍ وَهَذَا بَابُ سَلَامٍ الْفَرْقُ لِلْمَرْهُنِ  
وَأَنَّهُ حَلَفَ بِحَقِّ الرَّاهِنِ عَلَى بَيْعِهَا لِأَنَّهُ وَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى الْعَدْلِ فَجَعَلَ الْمَوْكُلَ كَمَا  
لَوْ بَاعَ الْعَدْلُ وَأَمَّا آيَةُ الْبَيْعِ أَوْ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ احْتَبَرَ عَمَّا هُوَ مَسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ  
وَهُوَ أَمْرٌ جَرَى فِيهِ النِّسَاءُ فَتَبَايَعَ الْقَاضِي مَنَابَهُ لِيَصِلَ الْحَقُّ إِلَى الْمَرْهُنِ فَكُلِمَ الْقَهْرُ  
عَلَى الرَّاهِنِ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الْحَاقُّ الْقَهْرُ عَلَى الْقَاضِي أَوْ احْتَبَرَ فَتَلَقَّى عَلَى مَرْوَةٍ الْقَهْرُ  
لَهُ وَهُوَ الرَّاهِنُ وَقَدْ حَرَّ نَظِيرُهُ فَمَا تَقَدَّمَ وَلِذَا إِذَا جَاءَ الْمَرْهُنُ بِأَمْرٍ قِيَمَتِهَا خِسَاءً وَقَالَ  
كَانَتْ قِيَمَتُهَا حِينَ قِيَمَتِهَا خِسَاءً وَقَالَ الرَّاهِنُ لَا يَلِيكَ هُنَا جَارِيَةٌ  
كَانَتْ قِيَمَتُهَا الْفَا قَالُوا لَقَوْلِ الْمَرْهُنِ لَمَّا بَيَّنَّا وَسَعَمَا الْعَدْلُ لَهَا أَفَرَأَوْنَكَ  
وَيُقَرَّرُ خِسَاءً إِلَى الْمَرْهُنِ وَرَجَعَ الْمَرْهُنُ بِالْفَضْلِ عَلَى الرَّاهِنِ وَأَمَّا حَلْفُ  
الْعَدْلِ سَعَمَا الرَّاهِنِ وَأَمَّا احْتَبَرَ بَيْعَهَا الْقَاضِي أَوْ احْتَبَرَ وَكَانَتْ الْقَهْرُ  
وَفَضْلُ الدِّينِ عَلَى الرَّاهِنِ كَمَا حَرَّ وَأَمَّا قَالِ الْمَرْهُنُ كَانَتْ قِيَمَتُهَا الْفَا  
وَلَكِنْ لَيْسَ مَعَهَا إِلَّا خِسَاءً فَإِنَّهَا تَقِي شَعْرُهَا مَا كَرِهَتْ فَإِنَّ تِلْكَ الْمُدَّةَ قَالُوا  
لِلْمَرْهُنِ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ شَاهِدٌ وَلَهُ قَالُوا لَقَوْلِ الرَّاهِنِ لَهَا تَصَادُ فَا عَلَى  
أَنَّ الْمَرْهُنَ كَانَتْ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصِّفَةِ فَكَانَ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لِلرَّاهِنِ ثُمَّ  
رَجَعَ إِلَى الْعَدْلِ فَإِنَّ صَدَقَ الْعَدْلُ الْمَرْهُنُ فَمَا يَدْعِي أَمْرًا بَيْعَهَا وَهِيَ  
الْفَرْقُ لِلْمَرْهُنِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِالْفَرْقِ وَقَالَ الدِّينُ لَا يَرْجِعُ الْمَرْهُنُ بِقِيَمَةِ دِينِهِ عَلَى الرَّاهِنِ  
لَأَنَّ الْعَدْلَ صَدَّقَ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ هُوَ غَيْرُهُ وَأَمَّا أَنْكَرَ الْعَدْلُ لَهَا بَيْعَ  
عَلَى بَيْعِهَا كَمَا حَرَّ وَلَقَدْ كَانَ الرَّاهِنُ وَاحِدًا وَالْمَرْهُنُ ابْنَيْنِ فَقَالَ أَحَدُ  
الْمَرْهُنَيْنِ أَرَأَيْتَ إِنْ تَمَسَّتْ أُمَامَا صَاحِبِ هَذَا التُّوبِ خَسَاءً مِمَّا دَرَجَ وَأَقَامَ الْبَيْعَ  
عَلَى ذَلِكَ وَجَعَلَ الْمَرْهُنَ لِأَخِي وَالتُّوبِ فِي أَيْدِيهِمَا وَالرَّاهِنُ يَحْجِدُ قَالِ ابْنُ  
رَجُلٍ لَا يَنْفَعُ بِالرَّهْنِ لَوْ أَحَدُهُمَا وَرَجَعَ الرَّهْنُ عَلَى الرَّاهِنِ وَقِيلَ قَوْلُ الْمَرْهُنِ  
حَنِيفٌ مِمَّا كَقَوْلِ ابْنِ يُونُسَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ مِمَّا يَنْفَعُ بِالرَّهْنِ لِلْمَدْعَى  
يُوضَعُ عَلَى يَدِهِ أَوْ يَدِ عَدْلٍ فَتُؤَقَفُ الرَّاهِنُ تَصِيبُ الْمَرْهُنِ الْمَدْعَى  
مِنْ الدِّينِ لِهَذَا الرَّهْنِ وَلَهُ هَلْكَ التُّوبِ عِنْدَ هَلْكَ بِنَصِيصِهِ لِأَنَّ هَذَا  
الْمَرْهُنَ الْمَدْعَى أَثَبَتَ الرَّهْنُ بِالْبَيْعَةِ فِي حَقِّهِ وَفِي حَقِّ شَرِكِهِ وَلَمْ يَثْبُتْ  
فِي حَقِّ شَرِكِ الْكَافِرِ وَأَنْكَارُهُ يَصُحُّ فِي حَقِّهِ لَمْ يَثْبُتْ الْمَدْعَى فَبَيَّنْتَ الرَّهْنُ  
فِي حَقِّ الْمَدْعَى وَلَكِنْ أَمَّا تَوْضُوحُ فِي حَقِّهِ النِّصْفَ لَكَاهُ شَاغَا وَلَهُ مَكْنُ نَصِيصِهِ  
فِي الْكُلِّ لِأَنَّ الْمَدْعَى الْكُلَّ وَلَهُ مَكْنُ نَصِيصِهِ فِي حَقِّ صَاحِبِهِ لِأَنَّ الْوَلَدَ  
لَهُ عَلَيْهِ فَتَعَذَّرَ الْقَضَاءُ رَجُلَهُ لَمْ يَمْنَعْ لِرَضَائِهِمَا عَلَى رَجُلٍ وَنَصِيصَاهُمَا  
فَالْمَدْعَى أَحَدُ الْمَرْهُنَيْنِ لِأَنَّ فِي أَيْدِيهِمَا بَيْعَهُ وَلَهُ مَكْنُ نَصِيصِهِ وَأَمَّا كَرِهَتْ

ويكون

يكفي

صَاحِبُهُ قَالِ ابْنُ يُونُسَ مِمَّا يَنْفَعُ بِالرَّهْنِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ مِمَّا لَا يَنْفَعُ  
وَبَيَّنَّا مِنْ حَصْنَةٍ فِي كَالْمَدْعَى لِأَنَّ مَسْتَحَقَّ رَهْنٍ شَيْئًا يَدْرُ عَلَيْهِ عِنْدَ حَصْنَةٍ  
أَوْ ذِي فِي ذَلِكَ نَامَ لِحَقِّ بَدَلِ الْحَبِّ وَظَهَرَ نَاعِلُهُمْ أَسْرَاءُ فَالرَّهْنُ يَصْبِي مَلِكًا  
لِلْمَرْهُنِ وَيَبْطُلُ الدِّينُ عِنْدَ ابْنِ يُونُسَ مِمَّا يَنْفَعُ بِالرَّهْنِ لِأَنَّ فَاتٍ مَحْلُومٌ وَهُوَ الدِّينُ الْقَوِيُّ  
فَالدِّينُ لَهُ مَحْبُوبٌ فِي دِينِ الْعَبْدِ لِأَنَّ شَاغِلَهُ مَالِيَةً رَقِيَّتَهُ وَهُوَ فِي مَكْنٍ هُنَا لِأَنَّ  
الْبَيْعَ يَنْقُضِي صَفَا مَكْنِ الْمَالِيَةِ فِي الْمَسْبُوقِ لِلْبَيْعِ وَالرَّهْنُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ لِأَنَّ يَدَهُ أَوْفَرُ  
إِلَيْهِ مِنْ يَدِ الْأَمْرِ فَيَصْبِي هُوَ مَكْنُ كَالْمَدْعَى قَالِ مُحَمَّدٌ مِمَّا يَنْفَعُ بِالرَّهْنِ هُوَ مَكْنُ كَالْمَدْعَى  
بَيَّنَّا فِي دِينِهِ وَمَا فِيهِ مِنْ لَحْنٍ أَسْرَاءُ لَهُ سَقُوطُ الدِّينِ لِقَوَاتِ الْحِلِّ وَلَمْ يَنْفَعِ  
لَأَنَّ الدِّينَ يَنْقُضِي بَقَاءَ الْوَأَجِبِ فِيهَا وَالرَّهْنُ خَلَفَ فِي حَقِّهِ لَمْ يَنْفَعِ فِيهِ الْإِثْرُ  
بِاعْتِبَارِهِ كَالْمَدْعَى لَمْ يَأْتِ سَعَمَا الدِّينَ بِاعْتِبَارِ الدِّينِ لِأَنَّهَا خَلَفَتْ فِي الدِّينِ  
فِي حَقِّهِ لَمْ يَنْفَعِ وَلَقَدْ بَيَّنَّا الدِّينَ فِي حَقِّهِ لَمْ يَأْتِ فِي عَيْنِ الدِّينِ لِحَقِّ الْمَرْهُنِ فَيَبَيَّنَّا  
فِي دِينِهِ وَلَقَدْ اسْتَوْفَى دِينَهُ بِكُونِهِ الْبَيِّنَةُ لَمْ يَأْتِ فِي الْمَرْهُنِ لَمْ يَأْتِ فِيهِ  
صَنِيفٌ رَوَانَةُ كِتَابِ الْجَنَائِزَاتِ الْجَنَائِزَاتِ الْجَنَائِزَاتِ  
مِنْ شَرَاءِ تَجَرُّدٍ وَتَكْسِبَةٍ وَهِيَ فِي لَهْ صَدَقَ حَقِّهِ عَلَيْهِ شَرَاءُ جَنَائِزَةٍ وَهُوَ عَامٌ فِي كُلِّ تَجَرُّدٍ  
مَا يَنْفَعُ وَيَسُوْقُ وَقَدْ خَصَّ بِمَا يَحْتَدُّ مِنَ الْفَعْلِ الْقَتْلُ عَلَى خِصَّةٍ أَوْ جِوْدٍ وَشَبَّهَ  
عَمْدَ وَخَطَا وَمَا أَجْرَى مَحْدِي الْخَطَا وَالْقَتْلُ سَبَبٌ وَالْمَرْهُنُ بَيَانُ أَنْوَاعِ الْقَتْلِ  
بِقِيَمَتِهِ فَمَا يَنْفَعُ لَمْ يَأْتِ حَكَمُ أَمَّا الْعَمْدُ فَمَا تَعَدُّهُ سَبَبٌ أَوْ مَا أَجْرَى  
مَحْدِي الْبَيْعَةِ فِي تَقْرِيرِهَا كَحَدِّ الْحَشَبِ وَالْحَجَّ وَلِيَقْطَعُ الْقَضْبَ يَقْطَعُ  
وَالْمَرْهُنُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَرْهُنِ بِالْعَمْدِ الْقَتْلُ وَهُوَ بَاطِلٌ لَمْ يَوْفُ لَمْ يَدْلِلْ أَرَأَيْتَ  
وَدَلِيلُهُ اسْتَعْمَالَ الْفَالِ فِي عَادَةِ فَعَرَفَ عِنْدَهُ لَمْ يَكُنْ مَعْدًا لِلْقَتْلِ  
وَحُجُوبُ الْقَتْلِ عَمَّا الْمَالِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ قَتَلَ حَوْثًا عَمْدًا لَمْ يَكُنْ  
وَالسُّنَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحْجِجَ وَظَهَرَ مِنْ أَنْ يَحْجِجَ وَاجْتَمَعَتْ  
لَهُ عَلَيْهِ وَالْقَوِيُّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقَضَا فِي الْقَتْلِ وَالْمَرْهُنُ  
الْعَمْدُ لِأَنَّ أَوْجِبَ فِي الْخَطَا لَمْ يَأْتِ يَقُولُ وَمَنْ يَفْتُلْ حَوْثًا خَطَا وَلَهُ  
قَالِ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَإِنَّ نَفْسَ الْعَمْدِ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ الْقَضَا عَقُوبَةُ  
مَحْضَةٍ وَالْعَقُوبَةُ الْمَحْضَةُ لَا تَحْبِ لَمْ يَأْتِ مَحْضَةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَيْعَ فِي الْعَمْدِ  
لَمْ يَكُنْ الْخَطَا لَمْ يَأْتِ مَحْضَةٍ لِأَنَّ لَهَا حَقَّ فِي لَهَا بِأَحَدٍ لَمْ يَأْتِ يَقُولُ  
لَمْ يَأْتِ أَوْ بَصَالِحًا لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ الْقَوِيُّ وَاجِبٌ عَيْنًا وَلَيْسَ لِلْقَوِيِّ لَمْ يَأْتِ  
لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ الْقَائِلُ وَلِلشَّيْءِ مِمَّا قَوْلُهُ أَحَدُهُمَا أَنْ يَحْجِجَ الْقَضَا لَمْ يَأْتِ  
أَنَّ الْقَوِيَّةَ أَنْ يَحْجِجَ الْقَضَا لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ الْقَائِلُ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ  
لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَأْتِ

تملكها

تجرتة

يقع

أرسله

القصص







اعلمون  
٤

غالباً لا خزان اسلحة الملوك من الحديد والخشب موضوع للبناء والجرار  
وتحتمل المناقح لا للقتل والحديد ينقض الميتة طاهر او باطن وما سواه  
لا ينقض ظاهر او قوام الميتة بالظاهر والباطن فيثبت شبهة عدم القصد  
نظر الى الاهداء باعتبار الحال القصد مات فكاه شبهة وهذا منه  
استقصا في رة العقوبة لانه الشرح جعل القصاص موجب القدر المطلق فاذا  
يمكن الشبهة فيه لم يكن عمدا على اطلاقه في قوله يجب القصاص الذي سقط بالشبهة  
والحوالة قد تستعمل للتاكيد وحوجه على القولين انه لا قاصد الى القرب  
والا لتركاب ما هو محرم عليه شرعا والكفان لانه خطأ نظر الى الاهداء  
فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ لانه وقال  
صاحب الامم بضره وصرف في كتب اصحابنا انه لا كفارة في شبه القدر عند  
انه حنيفه في لانه لا تم كامل حنائه وتناهيه بمنع شرح الكفارة والصحيح  
هو انه لو لم يقد ذكر الطحاوي والجصاص وفيها لكان الكفارة واجبة  
عند انه حنيفه في وكفارة تحريم رتبة مومنة فانه لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رتبة مومنة لانه ولا طعام  
غير مشدود فيه لانه في خصوص علمه وانبات لهدال بالراي لا يجوز  
وتحريم رتبة اعداؤه مسلم لانه مسلم لتبقيت حتى لا يورثه يبا والسلمة ثابتة  
في اطرافه طاهره وغالبها ولا يخرج ما في البطن لانه عضو من جسمه فلم يدخل  
تحت مطلق اسم الرتبة ولم تعرف حيوته وسلمته ودرجته فخطا  
على العاقلة ولا صلابة كل رتبة يجب بالعدل ابتداء لا لتعني محدث من بعد  
كما لو صالح على الدية فهو على العاقلة لانه لا صلابة في حجب الدية بالقتل  
حالة الخطا ولا محاب في غير الخطا المحض معني فتقول الشرح  
اوجب على العاقلة مع انه القياس ما في ذلك بحقيقة لما تمكن من العذر في  
فعله وقد تمكن العذر في شبه القدر من الوجه الذي علمه لذلك في قصده  
على ما مر فامكن المظن فيجب على العاقلة وتجب في مثل سنين لقضية  
عمر رضي الله عنه كحضرة الصيانة واختلفوا في صفة المخلط قصدا في  
حنيفه وان لو سفت بها مائة من له لرباعا خمس وعشرين من شخص واحد  
وعشرين من بنت ابنة خمس وعشرة من صنفه وخمس وعشرين من صنفه  
وقال محمد والشافعي رحا ثلثة حزم وثلثة حقه واربعة ثبات خلفات  
في بطونها اولها واولها والخلفه الحامل كما قول الله انه قتل خطأ القدر  
قتل السوط والعصا وفيه ما من له لاربعة منها في بطونها اولها  
وله في خطا في الغليظ واجب يشبه بالهدوء مع الغليظ ان

ان ذلك من  
الحنيف  
صانه

وهو ان الخطا في  
القتل

انه لو حجب شيئا فيه لانه الحنف ما اذ التبعه قطع في الدية بمائة من 360  
لا يلب ان باعا ومعلوم انه في الخطا لانه يجب في الخطا اخاسا فعلم  
انه المراد به شبه القدر ولا لانه فانه الواجب متعدد بمائة من له بل فقد  
قال الله في نفس المومن مائة من له بل فلو اوجبنا الخلفات لردنا على  
المائة من وجه لانه الحبل حيوان من وجه ولا عزيمة له تفصال فصار ذلك  
الاجاب الزيادة على ما قدر الشرح وهو باطل وما روي عن ثابت لانه  
الصيانة رضي الله عنهم اختلفوا في صفة المخلط فابن مسعود رضي  
الله عنه يقول بالمخلط لرباعا كما قلنا وعلى رضي الله عنه يقول  
ابله ثمانية وثلثة حقه وثلثة حقه وثلثة حقه وثلثة حقه وثمان  
رضي الله عنه يقول ابله ما من له سائة من كل سن له وثلثة  
وثلث وعمر وزيد بن ثابت والمغيرة وابو حنيفة لا يقررون  
كما قال الامام محمد والشافعي ولم يخرج الحاجة بينهم بما روي فلو كان صهي  
لما اختلفوا مع هذا النص ولا حقه بعضهم على بعض ولا يست المخلط  
لانه لا يلب لانه الشرح وروى فانه قضى بالدية في غير له لم يغلط لما بينا  
وهما ثابت لانه جزء الفعل مباشرة وقد وجد وتاين الشبهة  
في القصاص لانه حرمان المراس وقاب ما لك رحمه الله لا يرى ما  
شبه القدر وانما القدر نوعان عمد وخطا له واسطة بينهما في سائر افعال  
فكرنا في هذا الفعل ولنا انه هذه قسمة ضرورية وقد روي في السنة واجفت  
عليه الصيانة رضي الله عنهم من اخذ له في صفة المخلط كما سنا واما  
الخطا فهو ما اصبحت وقد تعدت غير وهو على نوعين خطا في القصد  
وهو ان يرى شخصا ظنه صيدا او حرييا فاقا هو سلم وخطا في الفعل  
وهو ان يرى غرضا فاصاب له ميا والحاصل ان له ولو هو قاصد  
في وصول المرمى الى المجد الذي اصابه ولكن تحطى باعتباره قصده لانه قصد  
الصيد والحزن وفي السات لم يقصد المرمى ذلك المجد الذي اصاب  
وانما قصد المرمى الى المجد لضر وهو الغرض فكاه الت في كونه خطا اقوى  
لانه اذا وقع وقوع في القصد ايضا واما ما يجرى الخطا فهو في القول  
حبل التام ينقلب على رجل فيقتله فهذا ليس بعمد ولا خطا لانه لا تصور  
للقصد من التام حتى يتصور منه ترك القصد او ترك الحرز ولكن لا يملك  
الموجب للنف بالانقلب عليه يتحقق من التام في حقه فيجرى الخطا  
في جميع الاحكام وموجهة الكفارة كما مر في شبه القدر والدية بحمل العاقلة  
في مثل سنين لقوله تعالى فتحرير رتبة ودية مائة الى اهله ومائة

الم







د  
ر  
ام  
م  
قد  
ج  
ل  
و  
ا  
ب  
ن  
ص  
ت  
ال  
ي  
س  
الذ  
اب  
ف  
اق  
ار

هذا هو الكتاب الذي كتبه  
الحق سبحانه وتعالى في ليلة القدر  
على لوح محفوظ في الجنة  
هو كتاب التوراة والفرقان  
والانجيل والقرآن الكريم  
وهو الكتاب العظيم الذي لا يزول ولا يغير  
ولا يتبدل ولا يفنى  
وهو الكتاب الذي به الهدى والنور  
والذي به الحياة والموت  
والذي به النعيم والعذاب  
والذي به العلم والحكمة  
والذي به السر والعلانية  
والذي به الظاهر والباطن  
والذي به العلوي والسفلي  
والذي به السموات والأرض  
والذي به كل شيء موجود  
والذي به كل شيء ممكن  
والذي به كل شيء واجب  
والذي به كل شيء ممكن  
والذي به كل شيء واجب

بغفد الذم لم ات كفوف شجى ولهذا ولما ان كف المزة لا يلى القتل لانهم يغيروا عيب على الجوارب ص

او الوجهة للفقهاء  
منه الى النفس  
وكنت عليكم العباد  
في القضا بآمان

بکسب الان سبب  
افقاید







هذا هو القصاص في القتل باليد  
 وهو ما لا يحد من القصاص في القتل باليد  
 وهو ما لا يحد من القصاص في القتل باليد  
 وهو ما لا يحد من القصاص في القتل باليد

ولو استوفاه الرافق سقط حق المرن في الدين لا يحد من القصاص في القتل باليد  
 يسقط حق الغني به بدل فاقه اجتماعا كانه للراحم ان حنونه  
 القصاص لانه المرن رضى بسقوط حقه وفكر في العفو والجراح الصف  
 لغيره سلامه وغنى ما ان له نيت  
 ولي المعتوه فله به ان يقتل ولم يصر له وليس له ان يعفو ما العتق فله ان القصاص  
 شره للنسب وذكر التار وذلك لاجل الى النفس ولله ب ولاه على نفسه فليجبه  
 كالانكاح واما الصلح فله ان ينفق للمعتوه من له سيفه فلما ملك له سيفه فله ان يملك  
 الصلح اولى واما العفو فله ان يابط الحنفه وكذلك ان قطع يد المعتوه عمدا  
 لما سنا وكذلك الوصي بمنزله له ب في حقه ذلك ان العتق فانه ليس له ان يقتل  
 لانه من باب الولاء على النفس وليس له ان يملكه فانه ليس له ان يقتل  
 الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف فانه يستثنى له القتل وذكر في كتاب  
 الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في النفس لانه الصلح بمنزله له استيفاء ولما كان  
 له سيفه تصرفا في النفس كانه ان عنيان عنه مخفاه وجه المذكور في الحنفه  
 الصلح به ان استيفاء القصاص ليس باستيفاء للمال بل المقصود به ذكر  
 التار وذلك لا يحصل باستيفاء فبطل لغوات المقصود فاما المقصود  
 بالصلح فمقتضى المالب وفي ذلك حاصل فبطل كما يحصل بفعله برفوض  
 القول بصحة ولا يملك العتق لانه لا يملك لما فيه من لا يملك فله ان يملك  
 الوصي اولى والتباعد من ان يملك الوصي له استيفاء الطرف كما له ملكه في القدر  
 لانه عتق من النفس والمقصود وهو التمسك بحدوده في ان يملكه ملكه  
 له الطرف بلحق بالمالب لانه تبح النفس ووقاية لما كالمالب فكانه ان يملكه  
 بمنزله القدر في المالب والصلح بمنزله المعصوم في هذا والصلح ان العتق  
 من له ب ان يملكه من قبل عمدا وله وقتا فليسطة ان يقتل قابله ولا لم يملك  
 والمفاد من بمنزله فيه وخ من قبل ولا اوليا صغار وكبار فليباراه يقتلوا  
 القاتل قبل بلوغ الصغار عند ان حنيف وقاله ليس له ذلك قبل بلوغ الصغار  
 له ان القصاص من منكره من الصغار والكبار فكا ان الكبار بعض الحنفه و  
 البعض له بصلح له استيفاء لانه العتق يتجوز لانه تصرف في الزوج وذاته يشك  
 الوصف بالتجوز وفي استيفاء الكل ابطال من الصغار لانه لا وله  
 للكبار على الصغار في استيفاء حنفه لانه الكمل في فيه فوجر الى بلوغهم كما لو كان  
 بين الكبيرين واحدها غايب او كانه بين المولىين وكانه ان القصاص من له بوجر لونه  
 بسبب له بوجر وهو القراية واحتمال العفو من الصغرى معدوم  
 ولو وصل ان ناله تجر لانه وجد سبب كانه نيت لكل واحد على كل واحد

هذا هو القصاص في القتل باليد  
 وهو ما لا يحد من القصاص في القتل باليد  
 وهو ما لا يحد من القصاص في القتل باليد  
 وهو ما لا يحد من القصاص في القتل باليد

غيره  
 سبب  
 واحد  
 او صغير

كوله له نكاح وولاه له ما له ولذا كانه لافذ كل واحد باستيفاء  
 تحله في الكبرية ان احتماله العفو من الغايب حال استيفاء القصاص قائم ولو استوفى  
 لكاه استيفاء الشبهة وذاته يجوز وحسب المولى من منوعة ولينسب السبب  
 منجى وهو الملك تحله في القراية ولو استوفى عبدا فقتله رجل قبل قبض المشر  
 ان كانه اجاز البيع فالقصاص لانه الملك وانه نقض البيع فالقصاص للبايع لانه البيع  
 لرتق وظهر ان الباع هو المالك وهذا قول الجنيته وهو وقال  
 ابو يوسف رحمه الله اجاز المشتري فله القصاص لما بينا وانه نقض فله قصاص للبايع  
 لانه الملك لم يكن بائنا للبايع عند الحنفه فلم ينفذ السبب موجب احكامه فله  
 نيت له يجمع من بعد وجبت الغنة على القاتل وقال محمد  
 رحمه الله يجب الغنة في الوجهين وله يجب القصاص لاشتباها من ان القصاص ومن حرم  
 رجلاه عمدا فلم يزل صاحب فراش من مات فعليه القصاص لوجوه السبب  
 وعدم ما بطل حكمه في الطاهر فيض اياه ومن ضرر رجلاه يمتد فله ان يصاب  
 فعليه القصاص وانه اصابه العود فعليه الدية اما ان اصابه الحديد فانه اصابه  
 بحد وهو جرم فله يشك لانه بمنزله السيف وكذا ان اصابه طرس الحديد عندها  
 وهو رواء عن ان حنيف رحمه الله وعن انما يجب له اجره كذا ذكره الطحاوي  
 وجب طاهر الرواية ان الحديد في كونه آلة القتل منصوص عليه قال  
 القتل خطأ كانه الحديد والسيف والحكم في المنصوص عليه يتعلق بعين  
 النص وله يعنى فيه المعنى من لو غرز في مقتله بانه القصاص فاما في قتي  
 المنصوص عليه فيتعلق بالمخف فبعض كونه محتملا كالمروءة وليطهر القصب  
 ونحوها وعلى هذا لا يقتل بجر حديد او سنجات الميزان من الحديد وجه  
 رواية الطحاوي رحمه الله ان الحديد لم يجر لم يكن عاملا بمعناه الموضوع له  
 وهو يفرق له جزاف صار كالحجر العظيم واما ان اضره بالعود فعليه الدية وله  
 قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولكن ان كانه عظما له يلبث فهو كالسيف  
 عندها وعند ان حنيف رحمه الله كالسوط الصغير وقد مرث وكو حنف  
 رجلاه فمات او غرق صبيا او ابلا في ماء فله قصاص عند ان حنيف  
 وقال ابو يوسف رحمه الله والساق في رجم عليه القصاص غني عندها  
 لست في جرمه وعند ان يفرق كما مر وعلى هذا الخل في الاطراف في نيل او  
 القاء من جبل او مسطح ايم ان قتلا دعتا معصوما بغنى من فوجب القصاص  
 كالقتل بالسيف وهذا لانه القصد من عمل القلب وهو باطن فيعرف  
 بالسبب الطاهر وهو استيفاء لانه الغايب غالبا وقد وجد ولاه  
 سبب القصاص كمنص بقتله هو عمد محض وذاته بائنا القتل باليد

بعض اهل الامان اصر  
 المولى من صغيرا  
 فلم يملك الكسوة ولا  
 لم يملكها (الرجل)  
 عند حنيف رحمه الله

بأن يفرق







نحوها وهي باقية فلهذا القصاص لانه يمكن رعايته المائلة به كحي امرأة ثم نرى فيها  
و بربط ففعلت على عينه لا فرق وعلم وجهه فظن رطب وتعايل عينه بالمرأة فذهب  
ضوحها فقد وقعت هذه الحالة في زمان عثمان رضي الله عنه فشا وراى حاله  
في ذلك فلم يجد عندهم شيئا حتى فقه على رضى الله عنها بالقصاص وبشرط ان لا ينفك  
بهذه الصفة فانفقوا على فداء ولو قلها لا قصاص عليه لانه لا يمكن رعايته المائلة في  
القطع وفي السن القصاص لقوله في السن بالسن وانه كانه من غير نقص  
اكثر من سن لانه لا منفعة السن لا تفاوت بالصغر والكبر وفي كل شيء يحقق  
فيه المائلة القصاص لما تلوينا ولا قصاص في عطله في السن وهذا الظاهر  
عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما وقالوا فانما القصاص عليه له قصاص في العظم  
والمرء غير السن لما تلوينا ولا في القصاص من غير المساواة وقد عذر اعتبارها  
في غير السن لاحتمال الزيادة والنقصان وبيننا طيبا كله في السن انه  
عظم او طرف عصب باس من غير ينكر كونه السن عظم فلهذا الاحكام لا الفرق  
بينه وبين سائر العظام لتعذر اعتبار المساواة بخلاف السن لانه يمكن ان يرضى باليه  
بعد ما كسر منه وكذا ان يرضى باليه في قطع قصاصا لتعذر اعتبار المائلة فيه  
قد يفسد به ثمانية ولكن يرضى باليه في موضع اصل السن وليس فيما دونه الفشر  
شبه عمد انما هو عمد او خطأ ونسب العبد فيما دونه النفس عمدا المكن القصاص  
فيه يجب ولا يجب له رخص وقد مر ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس  
ولا بين الحر والعبد ولا بين العبد وحره فبالساق في ردها وجه ذلك لانه في الحر  
يقتل طرف العبد بالمرء او طرفه لا يقتل له نفس وتخرج القصاص فيها حيث لا خلاف  
باله نفس في كل موضع حر كالقصاص في النفس حر في لا طراف ولنا في لا طراف  
نسلكا يملك له ماله لها وقاية له نفس كالماله ولا مماثلة بينها التفاوت  
في القيمة بتقوم الشروع فاستنفذ القصاص بخلاف التفاوت في النفس  
لانه ليس احد معلوم فاعتبر فيه اصل السلامة وسقط اعتبار التفاوت فيه  
وبخلاف القصاص في النفس فانه التفاوت في الدية لا يمتنع القصاص لانه يتعلق  
بازهار الروح ولا تفاوت فيه ومن قطع يدرج من نصف الصاعد او حره  
حائض في غيرها فله قصاص عليه لتعذر اعتبار المساواة فانه لو لم يمسك  
العظم وليس اضايا فانه لا يملك من الموضع الذي يملكه كسده ويدفع اعتبار  
المساواة لا يجب القصاص والذين في السن فينقص القصاص فيه الى الله  
غالبيا ولا قصاص في اللسان ولا في الذراع وعمران يوسف ردها لا يقطع من اصلها  
بجانب رعايته المائلة ولنا انها ينقبضه وينسبطه فتعذر رعايته المائلة  
فهي لا ترقى لخطا الحشفة لانه موضع القطع معلوم فصار كالمفصل ولو قطع

ولن كان عظم  
فانما لا يجب القصاص  
في سائر العظام  
كقائه

فان الزرع  
توهم الدية  
الواحدة  
بجزء عظامه  
فيما

القصاص

ولو قطع بعض الحشفة وبعض الذراع فله قصاص لانه يعلم مقدار البعض بخلاف الزرع  
لا يقطع كله او بعضه لانه لا ينقبض ولا ينسبط ولم يدر في رعايته المائلة  
والشفة ان استغصها بالقطع يجب القصاص لاحكام رعايته المائلة بخلاف  
ما لو قطع بعضها لتعذر اعتبار المائلة ويجب القصاص في لا طراف بين المسلم والكافر  
لتساويهما في لا رخص ولذا كانت يد المخطوع حرة ويد العاطل شاة لواناقتنه  
له صاير فالمخطوع بالخيار ان شاء قطع اليد المجيبة ولا شيء له غيرها وان شاء اقر  
لا رخص كالماله لانه استيفاء الحق بكماله فتعذر فداءه بخلاف يدوه حرة ولم اجد  
لا الدية لمن ابلغ شاة ان شاء فانقطع عن ادرك الناس بعد له فله رخص  
له ناقص الصفة فانه يكتسب من اذنه ناقصا وبشره يعدل الى القيمة كذا هنا  
ثم لولا استوفائها ناقصا فقد رضى في فسقط حقه كما لو رضى بالزهرى مكان  
العبد وقال الساق في ردها يضمنه القصاص لانه قد رضى على استيفاء  
البعض دون البعض فمسو في ما قدر عليه وما تعذر استيفاءه بضمنه ولنا  
انه رضى باستيفاء الحق ناقصا والفاث كالموصف والوصف منفرغ  
له صاير غير مضمون فسقط حقه في الوصف ولو ذهبت المجيبة قبل اختيار  
الحق عليه او قطعت ظمما بطل حق المجني عليه عندنا لانه حقه خفيين  
في القصاص لما مر ان موجب العمد القوم عينا وانه يعدل الى المالك  
لتعذر استيفاء الوصف ولكن الحق في القصاص قبل العدول في الفات  
المحمل بطل الحق بخلاف ما لا يقطع الحق عليه من قومه او سره فانه  
يجب عليه لرض اليد المخطوعة وقال الساق في ردها يجب  
له رخص في الموضعين لانه عند المالك ضمانة اصل كالتور فاما تعذر استيفاء  
القوم فغير له ولنا ان القصاص ضمانة اصل في العمد وانما يجب المالا حال  
الخطا وكل موضع يشبه الخطا بالحق في الجواب الماله ولاه واما  
يجب المالك في الخطا لانه تعذر استيفاء القصاص بحسن في القاتل  
سلامة المحل فاما فطنت يده بحق ففداؤه في هذا الطرف حقا مستحقا  
عليه فصارها لك سائلا من فناء الخطا وانه فطنت ظمما فلم يفرح حقا  
مستحقا عليه فصارها لك سائلا ما وفوات محل القصاص مسقط القصاص  
ومن رخص رجليه فاستوعب النجاة ما بين قريبه وما لا يستوعب ما بين قرني الشاة  
فالمشعوب بالخيار لمرضا اقص بمقدار محبة سدا من اي الجانبين شاء وانه  
شاء اذله رخص له النجاة انما صارت موجبة لكونها مشيئة له باعتبار  
نفويت المنفعة كما في لا طراف فانه لا يعنى الصغرى والكبرى ثم لو رخص  
المساواة في المنفعة ولا مساواة بينهما في حيث الشين لانه الشين له

فان الزرع  
توهم الدية  
الواحدة  
بجزء عظامه  
فيما



التي فخصت كما في الشبهة والصبيحة في عكسه بخي ايضا لتعذر له كسفاً كماله لا ينفك  
 الى غنى عنه وكذا لو كانت الشبهة في طول الراس وهو يافذ من جهته المقتاة  
 ولا يسلو المقتاة الشاح فهو بالخيار لما بينا **فصل** في اطلاق المايل  
 واوليا القتل على مال وجب المالة حالة وسقط القود وله صدق في قوله  
 مع فمن غنى لم يجر اجبه في الالة قال **ابن عباس** رضي الله عنهما في الصلح  
 وقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قاتل فاهله بين خي يبراهن احتوا قتلوا وان  
 احبوا اخذوا الله والماله والله اعلم له فذ برضا القاتل وهو الصلح بعينه  
 وله حق مايت للورثة يقبل له سقاط عفوا في حق فيه التوفيق لما فيه من  
 احالة الوطى واجبا القاتل والقتيل من المايل والكشي سواء الالة ليس فيه  
 نص مقدر فيفوض لا اصطلة هما كالحل والكتابة ولا غنا على مال ولم  
 لم يذكر واحالة ولا حوجه فهو حال لالة الحولة هو له صلح في المايل الواجب  
 بالعتد كالمسد فانه حال في له صدق كالتمن تحله والدية لانها لم يجب بالعتد  
 وانه قتل حر بعد رجلا فامر الحرة ومولى الجدر حمله بانه بصلح عر دهمها  
 على الف ففعل فانه لف على الحر والموطر بصفاة لالة مقابل بالنصاص والقصاص  
 عليها سواء فانه صار احد الشراخ منهم من نصيبه عوضا او عينا سقط حق المايل  
 من القصاص وكانه لم نصيبهم من الالة فلو قتل في العا في جاهله بعض  
 الشريك فعليه الالة عندنا وقال **ابن عباس** رضي الله عنهما القصاص لالة قتله  
 عمدا بغنى عن ولنا انه لم يعلم بالعتو كانه القود واجبا في حقه ظام  
 فيصير مشبهة في **ابن عباس** رضي الله عنهما بالاشبهات ولا صلاية القصاص من كل الالة  
 وكذا الالة وقال **ابن عباس** رضي الله عنهما مالك والسنا في رحاله من الزوجان  
 من الالة من الالة وهو بها بعد الموت بطريق الحلة في فيثبت بالنسب  
 دون الزوجية لانهما سقط بالموت ولنا انه عمو وراث امرأة اشيم من دية  
 زوجها اشيم ولالة الالة من المولى حتى يقضي منها دونه ونقد منها وصاياه  
 فيرث منه جميع وراثته كسائر احواله وكذا ثبت من الزوج والزوج في القصاص  
 عندنا حله فالابن ابى لى الالة المفصوح من القصاص **رك** التاروذا  
 كخص بالة قارب ولنا قوله عمو من تركه ماله وحقا فلو رثته والقصاص  
 من حقه ولالة حق بجري فيه لانه من قتل وله ابنة فمات لهما  
 عن ابن كانه القصاص بين الصلبي وابنه بن فثبت لسائر الورثة والزوجية  
 تتبع حكمها بعد الموت في حق لانه رث او ثبت الموت مستندا اليه  
 واخام وهو الجدر **ابن عباس** رضي الله عنهما ثبت للكر فكل منهم يتمكن من استيفاء واستقاطه صلحا  
 وعفوا ومن ضرره سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق المايل في

في المايل

على

الصبيحة

فيه لالة كماله بجري وهو بان لا يجر سقوطا وهذا حله في المايل رجلين وعنا  
 لهذا الولين لالة الواجب به قصاصا به لانه لا يجر القتل والمقتول  
 وهنا القصاص واحد له تحل القتل والمقتول ولذا سقط القصاص  
 اعلى نصب المايل ماله لالة تعذر استيفاء بل في القاتل وهو موت  
 عصمة القاتل بعفو البعض عن القصاص فحب المالة كانه الخطا فانه العز  
 القصاص من لمعنى من القاتل وهو كونه خاطيا ولا يجب للعامة من المايل  
 له سقاط حقه بفعله ورضاه ولذا كانه القصاص بين رجلين فعفا احدهما  
 فله من نصف الالة في مال القاتل في ثلث اثنين وقال **ابن عباس** رضي الله  
 عنهما يجب في اثنين لالة وجب لله من نصف الالة ونصف الالة يكون حوله  
 في اثنين كما لو قطع يد انسان خطأ ولنا انه حقه بدل النفس وبديل  
 النفس موجد في ثلث اثنين تحله فبديل الطرف فانه في اثنين وانما  
 يجب في ماله لالة عمد ولذا قتل جماعة واحدا بعد ايفاد الجماعة بالواحد  
 له جاز العواية لهم ودوى الالة سبعة قتلوا واحدا بصنعا فقتلهم عمر رضي  
 الله عنه لو تولى عليه اهل صنعا لقتلهم ولالة القتل بطريق التغالب في  
 التغالب والقصاص حكمي الاجر فيحصل كل واحد منهم كما يفرق بهذا الفعل  
 فيجب القصاص لحقنا الحق لاجبا وانه قتل ولذا جماعة في خبر اوليا المقتول  
 قتلهم جميعا على سبيل الكفاية وله في المايل فانه حصص واحدا  
 قتلوا وسقط حق النية وقال **ابن عباس** رضي الله عنهما ان قتلهم على المعاقب  
 يقتل باولهم ويقضى بالديارات لم يعد له ولد في تركه وانه قتلهم معا يقتل  
 بينهم ويقضى بالقود لم يجرحت رقتهم وبالدية للباقيين وفي قوله قتلهم  
 وفسمت الديارات بينهم الالة الموجه من الواحد قتله وت والذير تحقق في حقه  
 قتل واحد ولا حمله بينهما والقصاص في القتل له ولذا وانما يكاف  
 بالجماع ولنا انه الجماعة لافا قتلوا واحدا اعني كل واحد منهم فالبه على  
 الكمال ولالة هذا لما وجب القصاص فكذا لافا وقع القتل جزا  
 جعل كل واحد منهم مستوفيا حقه على الكمال ومن عليه القصاص اذ امان  
 او قتل سقط القصاص لغوات محل له استيفاء قصاص لموت  
 العبد الحية وفيه حله في السنا في ماله الواجب احدهما عنده فاذا  
 مات احدهما تعين لاف من قال له حراية احدهما طالق فماتت  
 احدهما ولذا قطع رجلاه يد رجل واحد فله قصاص على واحد منهما وعلمهما  
 نصف الالة وقال **ابن عباس** رضي الله عنهما السنا في ماله مقتول المايل اذا  
 سكتا واحدا وامراة على يده حقه انقطعت اما لو وضع احدهما السكين

لقتلهم  
 شرع  
 لغير

او صورة للمسلم المختلف  
 كما في الشريعة  
 (السنة)



وامتداده من جانب ولا من جانب حتى ان سببه واجب انصاف من هو  
 بعض الطرفين بالنفس والجماعة اذا قلوا ولما يجب انصاف على  
 كل واحد كان كل واحد منفرد به سدا الباب للعدول ولما افرز الحق  
 بالمعصوم ولما ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد له لا ان تقطع بقوة ادمها  
 لم تقطع بقوة له فزولا بحذاء تقطع كل يده بتقطع بعض اليد لا منى او العالم  
 والقياس في النفس هكذا وانما تركناه بالانه لا يروى له جوار وهذا ليس في مقام  
 حيز الحق بها لانه الفعل في النفس لا يوصف بالقرى لانه قصر في الروى وله  
 يتصور انهما في بعضه وفي البعض فاضيف الى كل واحد منهما حكمه ضرورة عدم  
 القرى اما الفعل في الطرف فيوصف بالقرى لا لانه ان يتحقق ان تقطع  
 بعض اليد ويترك ما في فمحل كل واحد منهما قاطعا للبعض وعليهما  
 نصف اليد لانه دية اليد الواحدة وهما قطعا وله اقطع رجل يمين رجلين  
 فحضر افلها ان يقطعها بمسك وباضاد من نصف اليد يعقبا نصفين سواء  
 قطعها معا او على التعاقب وقال الشافعي رحمه الله ان تقطعها  
 على التعاقب يقطع باله ولو لم يفرق له من ذلك لانه يد واحدة  
 مستقيمة فضاها لله وله فاذا قطع اليك ويد مستقيمة لم يقطعها اليك  
 كمن رهن شيئا من انسان وسلم الله به رهنه من رهنه اليك وانه قطعها  
 معا يفرق بينهما ويكوى القصاص لمن خرجت فرقتهم وله رش للمخرلة اليد الواحدة  
 لا في الحقيقة فمن هنا يخرج القصة ولما لم يمسسا واه في سبب  
 لا يتحقق توجب المساواة في التحاق كالفرض في البركة وهذا له من كل  
 واحد منهما في كل البدن في السبب في كل واحد منهما وهو القطع المحسوس  
 وكونه منقوله بحق له ولو لا يفرق السبب في حق اليك لانه حق  
 في يده يظهره في حق الفعل لانه غير فصار المحل خاليا عنه فله يمتنع  
 ثبوت اليك تحله في الرخ لانه لثبوت بدله سيفا حكما فاما سببه ولو  
 استحال ثبوت اليك كما في سيفا الحقيق وصار كما لو قطع العبد يمينها  
 على التعاقب فانه يتحقق رقبته اما لو قطع احداهما دون صاحبه فقطع  
 يده فله في عليه نصف الدية لانه لهذا الحاضر لثبوت حقه وتزجر في  
 الغاييب فله يوزر استيفا المعلوم لمكان الموهوم كاحد الشيعيين في اضر  
 ولا في غاييب فانه يقطع لكل المبيع وكله فزدة يده له احقر لانه اوز  
 حقا مستحقا عليه ولو قطع بالتصاير بينهما في عفا ادمها قبل استيفا  
 الدية فله في القوم عند اذ حنيفه وانه لو فرفها وعند محمد رحمه الله لا  
 لانه القاض في اقفى بالتصاير ولا رش بينهما فقد انبت الشرا بينهما فعاو حق

شما يتبع

حق كل واحد من البعض من سببه من له فرض استيفا الكل ولما ان  
 له مضامن القصاص في العقوبات ولو عفا ادمها قبل القضا لما فله القصاص  
 لا والى المزاومة كذا هنا ولو قطع ادمها يد القاطع من المرفق فلهما الدية  
 لانه قات المحل بالظلم لانه لم يضر السكين موضع فصار كما لو سقطت  
 بأكلة فاذا سقطت حتما في القصاص في الدية والقاطع له ولو بالخنار  
 ان شاء قطع راع القاطع وانه شاء ضمنه دية اليد وحكوة العدل في الاربع  
 الى المرفق وله اقترع عبد بقتل العذر له القوم وقال زفر  
 رحمه الله لا يضره اقرله لانه يرضى له ابطال حق المولى فله بهمه منه كانه قتل بالمال  
 ولما ان العبد يبيع على اصل الحرة في من الحدود والقصاص ولما لا يبيع  
 اقرله المولى عليه بالحد والقصاص وبطله في المولى ضمنه فله سبالة واما  
 له اقرله بالمال لانه منهم فيه ولا تهمه هنا لانه يقتله وخز رى رجله  
 عمدا ففقد السهم منه الى اخرها ما فعله القصاص لله ولو والدية للثا  
 على عاقلة لانه ولو عمد فوجب فيه القصاص والى خطأ في القطع  
 كانه رى غرضا فاصاب احدا ورسمه واه كان شيئا ولما ان المحلين مختلفان  
 فنزل الفعل الواحد من فعلين مختلفين لتعدد له ثمر ففرد كل واحد  
 بحكمه فصل ومن قطع يده فقتل اذ بها سواء كانا عذرا او خطا او  
 مختلفين تحلل يده اوله لانه الخطا ان لم يتحلل به فوجب دية واحدة اعم  
 انه لا يخلو القطع والقتل من ان يتحلل بينهما بر او لانه فاه يتحلل بينهما بر بعض  
 كل فعل على حدة ويؤخذ بموجب الفعلين لانه موجب له ولو قد يفر  
 بالبر فله يدخل ادمها في له فرض لو كانا عذرا فلولي القطع والقتل وان  
 كانا خطا من يجب دية ونصف دية واه كانا ادمها عمدا ولا في خطا  
 فاه كانا القطع عمدا والقتل خطا يجب في اليد القوم وفي النفس الله  
 واه كانا القطع خطا والقتل عمدا يجب في اليد نصف الدية وفي النفس  
 القوم واه لم يتحلل بينهما بر فاه كانا ادمها عمدا ولا في خطا يعنى فعل  
 كل على حدة فوجب في الخطا الدية وفي اليد القوم واه كانا خطا من يضر  
 الكل جنبا واحدة ايضا فوجب دية واحدة واه كانا عذرا ففقد اي نصف  
 ومحمد رحمه الله بقتل ولا يقطع وعند اي نصف رحمه الله لولي الخنار  
 يقطع وقل ولان ساقيل ولا يعنى التحمل المحل وتعدوه وهو الظاهر  
 اما اذ الجرح بين الجراحات واجب ما امكن لانه القتل يقع بضربات غالبا  
 واعتبار كل ضربة يورى الى اخرج لانه لا يمكن بانه مختلف حكم الفعلين او  
 يتحلل العولا قاطع للسرا وقد امكن الجمع هنا القصاص والفعلين وعدم تحلل

قد لا يفرق بين الجرح والقتل  
 لوانما العبد يبيع  
 الخطا لا يكون سواء  
 كان عذرا او خطا  
 والله

انما يكون  
 العبد يبيع  
 والله



الذي فصار كما لو كانا خطابين وهذا هو معنى بعد القطع بل الى المقتضى الاول  
 فصار كسواء له ولـ ولا اية الحق متعذرا ما لا اية جزا اية تمنع سرائه القطع حتى  
 لو صدر من شخصين يتكلم الجاز فصار كقول الله اوله خذله من بين الغلظين لفظ الطرف  
 ملكه ملكه له من الـ محله والمقتضى والقصاص بعد المساواة في الفعل لانه جزا  
 الفعل وذلك باه يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع لثبوت المماثلة صورة  
 ومعنى لفظ في القتل بدو القطع اعتبار المماثلة حتى لا صورة محله والخطا  
 لانه موجب الدية وما يدرى الجمل والمقتول واحد فوجب بدل وامر بذلك ان عثر  
 لو قتلوا رجلاه خطا بجنب عليه دية واحدة وان تعدد الفعل له محله الجمل  
 ولو قتلوا واحدا عمدا فقتلوا جميعا لانه القصاص جزا الفعل فيتعذر بتعدد  
 الفعل وانه ليجزى الجمل ولا ليرش البدل لو وجب انما يجب عند الجذب  
 لانه وقت استحكام اثر الفعل ولا سبيل اليه لانما يجزى بدين النفس فيجوز  
 ضامة الكل والجذب في حال واحد وهما لا يجمعان اما القتل والقطع  
 قصاصا فيجمعان وتخله زما لفظ اقطع وسمى حيث يكفى بالقتل للحد الفل  
 ومن ضرب رجلاه مائة سوط قبيح من سبعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة  
 وليس عليه نصر التسعين في لانه الضربات بالقتل بالعدم عند انقضاء  
 البر بها فكانت بغيره له عشرة فأتى منها فطام الجواب في كل واحدة  
 ان دخلت ولم يبق لها اثر له في فيها وعثر في وصفه اوجب فيه حكمه عدل  
 وعثر محمد رحمه الله اوجب لجهة الطبيب وفن له دية ويحتمل ان يكون هذا  
 تقييلا ولا قالوا هذا محمول على ما لا ابرار من تعين ولم يفرق ان  
 اصله فانه في لما اثر ينبغي ان يجب حكومة العدل له سوط ودية للقتل و  
 اذ ضرب رجلاه مائة سوط ورحته وبزائها وفيه ان يجب حكومة العدل لغيره  
 له ثلثين قطع بد رجلاه عمدا ففعل المقتوح عن القطع ثم مات من ذلك  
 فعل القاطع الدية في ماله وانه عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية  
 ثم مات من ذلك كان عفو عن النفس وله في على العالم وهذا عند  
 ان حنيف رحمه الله وقاله عفا عن القطع فهو عفو عن النفس ايضا  
 وعلى هذا المحل فله عفا عن التبع ثم يرى الى النفس ومات لما  
 اذ العفو من اضيف الى القطع وكحو فانما يدرى حوجه لانه نفس الفعل  
 لا يحتمل العفو وحوجه اصل الشين ضامة الطرف اذ انقصر وضامة النفس  
 اذ يرى فوجب ان يتناول ايها وجد كما في الجناية فانها تتناول الجناية  
 السار والمقتصرة ولا اسم القطع يتناول السار والمقتصر بدليل  
 اذ امر انسانا بقطعه ففقط فسر الى النفس لا يجب عليه في فكاه العفو

بينهم

بهم

في الجذب  
 في الجذب  
 في الجذب  
 في الجذب

العفو عن القطع عفو عن نوعه ولا اية هذا عفو عن غير حقه فيبطل كما لو قال  
 لا قطع قبل فله فانه لا يجب البراءة عن النفس وهذا لانه موجب القطع ما  
 اذ اشرى في ضامة الطرف فاما الواجب في النفس فليس بموجب القطع بل هو  
 اذ حوجب القتل وبالبراءة تبين اذ حقه في حوجب النفس دون موجب الطرف  
 فظهر اذ عفا عن غير حقه فيبطل عفو عن العفو انقطاع الحق فيبطل  
 لانه اذ اضر بالسر حقه وجب القصاص قيا سالا لانه قتل نفسا معصومة عمدا الا اذ  
 حوجب الدية كحسابا في ماله لوجوه اضافة العفو لاهقه حيث الطاهر  
 فصار شبهة والسارى قتل من له بداء لا قطع والقتل ليس بموجب للقطع  
 في فله يتناول العفو عن القطع محله في العفو عن الجناية لانها اسم جنس فيبطل  
 على الكل ومحله في العفو عن الشبه وما يحدث منها لكونه صرحا في العفو عن المرأة  
 والقتل وانه كان القطع خطا فهو كالعمد في هذه الوجوه وفاقا وحله فانه  
 حجب اذ اذ كان خطا فهو من المثل لانه موجب الماله وقد تعلق حق الورثة  
 فيعتبر من المثل وانه كان عمدا فهو من كل الماله لانه موجب العفو وحق الورثة  
 لم يتعلق به لانه ليس بماله فصارت كما لو اعار لرضه في حوض حوته وانتفع بها  
 المتعنى بمات المشيعين كان ذلك من كل الماله وله اقطع الماله  
 بد رجلاه عمدا او خطا فيكسها على بدن ثم مات منها فله من ماله لانه  
 كان القطع عمدا فالدية في ماله وان كان خطا فالدية على عاقبتها وهذا  
 عند ابن حنيفة رحمه الله لانه العفو عن البدل او القطع لانه لم يكن عند  
 عما يحدث فالزوج على الدية بكونه زوجا على ما يحدث منه ثم القطع  
 لانه كان عمدا بكونه هذا زوجا على القصاص في الطرف وهو ليس بماله  
 حال الثبوت في حال السقوط او لم فله بصله مهر فوجب مهر المثل  
 لما وعليها الدية في ماله لانه الزوج وانه كان تفرغ العفو ولكن عن القصاص  
 في الطرف وله اسرى بين اذ قتل النفس وبما ساول العفو فيجب الدية  
 وانما يجب في ماله لانه عمدا والعواقل لا تعقل الهد والقبائل ان يجب  
 القصاص على ما حرر له لها من المثل وعليها الدية ونعت المقاصة  
 اذ استويا واذ فضلت الدية رحمه الله على الدية وانه فضل المهر رحمه الله الورثة  
 عليها وانه كان القطع خطا بكونه هذا زوجا على ليرش البدل وله امر الى  
 النفس طمرا لانه ليرش البدل وانه المسع معدوم فوجب مهر المثل كما لو تزكها  
 على ما في البدل وله في فيها وله نفع المقاصة لانه المهر لما والد على العاولة  
 وتوكلها على البدل وما يحدث منها او على الجناية ثم مات من ذلك فانه  
 كان القطع عمدا فله مهر مثلها لانه هذا زوج على القصاص وهو ليس بماله

حتى لو كانت الدية  
 راد لمعط المثل  
 في العفو  
 حال لان المقتصر  
 الدية التفرغ  
 عفو والقصاص لير مال  
 حاربه

وجب



فله يصلح هذا الجبل فحسب من اصابه من ربه وسيروله في عليا  
 لانه لا جعل القصاص منى فقد رضى بسقوط القصاص بحكم المهر فيسقط  
 اصله كما لو اسقط القصاص بشرط ان يصيب ماله فانه يسقط اصله وآه القطع  
 خطأ يرفع عن العاقلة مهر مثلها وان لم يترك وصية لاه الزوج على اليد  
 تزوج على موجهها وموجهها الالة وهي تصلح مهر اخر ان يعنى بمهر المثل  
 من كل المال لانه من يرضى المهر والمهر من الزوج من المهر له صلبه  
 لانه على مهر المثل يكون وصية للعاقلة ويكون الواجب للمهر المثل  
 المثل من الالة فانه مهر مثلها والالة سواء فالعاقلة لا يرضون شيئا  
 من ذلك لاهلهم انما يتحملونه عنها بسبب جنابها فله يرضون لاهلها وان كان  
 مهر مثلها اقل من الالة يرفع عن العاقلة مهر المثل وما دعى ذكر الالة كان  
 بخروج من الثلث يرفع عنهم ايضا لانه وصية للعاقلة وهم اجانب فصحة واه  
 كانه لا يخرج من الثلث سقط ملكه ورزق والفضل وقال ابو اسحق  
 ومحمد هما كذلك الجواب فيما اذا تزوجها على اليد لاه العفو عن اليد عفى  
 عما يحدث منه عندهما فكاه جوابا ما سقنا في الفصلين ومن قطع  
 بين فاقص من اليد فانه لا يملك فله لاه لما مات فظهر ان حق  
 كانه في النفس لاه المعنى في الجنابات ما لها وقد استوفى اليد فله سطل  
 بذلك حق ولا يصيب شبهة من التور في الاستوفى طريق من عليه فانه لا  
 سقط حقه في قصاص النفس ولا يجب شي بقطع اليد لانه كان له نفس  
 وطره من نفسه وعن ابن ابي سفيان لاه اسقط حقه في القصاص لانه قد لم  
 على القطع ابراء عما وراءه فله انما استيفاه حقا على اعتبار السراة  
 فلم يصح ابراء ما را استيفاه البعض حقه وانما يكون ابراء عما وراءه لانه لو كان  
 الموجب معلوما وفي وقت القطع زعم انه حقه في الطرف فانما استوفى  
 على انه كل حقه لا على انه ابراء عن غيره اخر ومن قبل ولله عزما فقطعه وقاله  
 هم عفا وقد قضى بالقصاص او لم يقض فعلى فاطمة اليد دية اليد عند  
 ان حشفه لاه وقاله لاه في علمه لاه فظهر ان النفس لو ابلغها لم يضمن  
 فوجب اذ لاه بضم اليد كما لو قطع يد من تد ثم اسلم ثم سرق وهذا لانه  
 اسحق انك في نفسه بكل اجزاء لاه الحق في النفس استنبه الحق في لاه  
 فطلبا بالعفو حقه عما في لاه الاستوفى ولذا لو لم يعف لاه يجب عليه ضمان اليد  
 وكذا لاه عفا ثم سرق لم يضمن شيئا والقطع السارق لغيره المقتصر  
 او قطع وما عفا وما سرق او قطع ثم جازر فبنته قبل التي او بعد و  
 صار كما لو كان له قصاص في اليد فقطعه اصابعه ثم عفا عن اليد فانه

فانه لا يضمن لاه صابع ولا صابع لللف كالطراف للنفس ولتامة استوفى  
 غير حقه فضمن كما لو عفا قبل وهذا لاه حقه في القيل لاه القطع فكاه القيل  
 ان يجب القصاص لاه اسقط للشبهة لاه كانه لاه سلف الطرف تبعاً ولا يظن  
 التور وحسب الالة وانما لم يضمن في الحال لاه ضمانا لاه يصيب قبله بالسراة  
 فظهر ان استوفى حقه وحقه في النفس ثبت ضرره جبر عن القيل و  
 هذه الضرر عند استيفاء الالة قبله فاذا انصلبه لاه استيفاه حقه في لاه  
 تبعاً فاذا لم يستوفى لم يظلم حقه في الطرف لاه اصله ولا تبعاً فبين ان استوفى  
 غير حقه فاما لاه لم يعف فانما لم يضمن لما عفو وهو قيام الحق في النفس  
 لاه استيفاء الالة يملك قبله ويكون اطرافه مضمومة عليه فكاه ان الملتزم بالنفس  
 ظهر حكم السبب ولما سرق فهو استيفاء الحق فبين ان العفو كان بعد  
 لاه استيفاء ولو قطع وما عفا وبرأ فهو على الحلة وفي الصحيح وكو قطع  
 جازر فبنته قبل التي فهو استيفاء الالة القطع انعقد على وجه محتمل السراة فكان  
 حتى الرقة تقبها لما انعقد بالقطع فله بضم حقه لو جازر فبنته بعد التي فهو على  
 الحلة وفي الصحيح على ان اسلم الظهور عند استيفاء في التور ولا صابع بابعة  
 فيما والكف تابعة لها غرض لاه منفعة البطش تقوم بالاصح بحله في الطرف  
 لاه تبع للنفس من كل وجه ومن القصاص في الطرف لاه استوفاه ثم سرق  
 الى النفس ومات ضم دية النفس عند ان حشفه رحمه الله وعند من  
 لاه بضم وهو قول المشافيع رحمه الله لانه استوفى حقه وهو القطع  
 فسقط حكم سرقة لاه حله في السراة حارة عن وجهه فله سلف بشرط البلاء  
 لاه بسبب باب القصاص فصار كما لاه لم يقطع يد السارق فسرقت لا النفس  
 ومات بالسراة تبع وكما لاه في الحما والتصاد والحقان وكما لو قاله لاه  
 اقطع يدك فظهرها وسرقت الى النفس ومات وهذا لاه السراة تبع لاه  
 الجنابة فلم يحواة بكونه انما الجنابة جناحاً ومرايتها مضمومة واه حقه  
 في القطع والموجود فله حقه لو وقع ظالم كان قتله فلم يكن مضموناً  
 حقه بضم لاه اسقط القصاص للشبهة فوجب الالة بحله في الماكر في المسائل  
 لانه يجب القتل على لاه لم يقتله وعافى بالعقد واقام الواجب لاه  
 سلف بشرط السلة كالرعي الى الحدة كيه بكونه تكليف ما ليس في التور  
 وفي مثلنا هو محقق بين استيفاء والعفو بلا العفو عند وب فيتعبد استواء  
 بشرط السلة كالرعي الى الصيد باب السلة في القتل  
 ومن قبل ولا ابانة حاضر وغائب فاقام الحاضر البينة على القتل قبلت البينة  
 ولم يقبل ولكن جيس القابل فاذا قدم لاه الغائب كلفاه تعبد البينة







حكمه باحتله فله ولا هذا غفله من ساهدين وبه تحساه انها شهدا بقصد  
مطلق والمطلق ليس محجل ولهذا وجب العمل بالمطلق في باب المكفر  
اقل موجبه هو الدية وله حمل قولها لا نذكر على الغفلة بل حمل على انها بما  
للدر المنسوب اليه في العقوبات فحمل امرها على هذا احسانا للظن بها وذكر  
سائر واه كانه كذا لانه الشرح اطلق اللذب في اصله وانما المير قال  
ليس بكذاب من اصله بن اثنين فقال حيي او في جني وهذا اخر من ذلك فله  
ثبت له ضلعه في الالة بالسك وجب الدية في ماله لانه مطلق الفعل عند له صل فله  
ثبت الخطا بالسك ولهذا اقر رجلاه كل واحد منهما انه قتل فله نافي الالة  
قلتها جميعا فله ان يسلمها لانه كل واحد منهما اقر بانفاده بكل القتل وبانه عليه  
القصاص والمفرم صدق في وجوب القتل عليه ايضا ولكنه كذا انزله بالقتل في  
وكذب المفرم في بعض ما اخره لا مطلق اقراره في الالة في ذلك نوجب  
نفسية وفسق المفرم لا يمنحه له قتل ولو شهد شاهدان في فله نافي وشهد  
لواحدة على لفران قتل وقال الولى قلنا بطل كماله لانه يكذب المشهور  
في الشهادة في بعض ما شهد به بطل شهادة لانه المكذب نفسى وفسق  
الشاهد ووجب به شهادة لانه اقر رجلاه لوانه اقر لرجل بالثبتم فصدقه المفرم  
في النصف وكذا في النصف فانه لا يقر صحه فمما صدقه واه كانه في الشهادة  
بطل الشهادة كلها ولو شهدا على رجل بقتل خطا وحكم بالدية في المشهور  
بقوله حيا فللعاقلة ان يضمنوا الولى لانه قبض الدية بقى من اول المشهور لانه يلف  
بشهادتهم ثم يرجعون على الولى لانهم ملكوا المضمونة وهو ما في الولى كالفاسد  
مع غاصب الفاسد والعد كالحطاء في الرجوع الى كانه عدا فقتل به  
ثم جاحيا حتى الوردية بيز بضم الولى او المشهور فانه ضمنوا المشهور لم يرجعوا  
على الولى عند اى حنيفه رحمه الله لانهم اوجبوا هذا للولى ما ليس به مال وهو  
القصاص فله يستقيم يرجعوا بما لانه لا مال له بيز المالم وغير المالم  
وعندهما يرجعون على الولى كما في الخطا ولو شهدا على اقل القابل بالخطا  
او بالعد ثم جاحيا لم يضمن لانه لم يظلم كذا فيهما وضم الولى وكذا لو شهدا على  
شهادة شاهدين في الخطا وضم الولى على العاقلة ثم جاء المشهور بقتله  
حيا فله ضما عليها لانه لم يظلم كذا فيهما في شهادة لانه المشهور في شهادته  
لاصول على القتل لانه نفس القتل والحج المشهور عليه حيا لم يظلم  
عدم اشهاد الولى القدرى ولكن من الولى الدية على العاقلة لانه ظهرا ان اخذوا  
منهم بغير حق ومن قبل ولا ابتاه اقام له كبر على له صغرانه قتل له  
واقام له صغر على له حننه انه قتل فقتل له كبر على له صغر بنصف الدية والا صغر

في  
دلائل العا  
قوله

الدية  
ان

بنصف الدية على له حننه لانه القتل كل واحد منهما على له نزل في شخص واحد لا تكرر  
فانتم القابل والقور لا يجب من الشهادة فيقتض بالدية صيانة للدم عز المير لاف  
المال يجب من الشهادة والمحقق دية واحدة فيقتض لكل واحد بالنصف وهذا  
عند ابو حنيفة وعندهما يقتض بینه له كبر لانه بینه اكثر اثباتا له بها ثبت  
القصاص والدية والحكمة ايضا وبنه له صغر له شيت الحماة فيقتض عليه بالدية  
ان كانه خطا وبالقصاص ان كانه عمدا ولو اقام كل على الخصم فقتل على صاحبه لكل واحد  
بنصف الدية ولزنا لهما فيها ولو كانا ثلثة فاقام الاكبر بینه على له وسطا وله صغر  
على له كبر او على اخصه يقتض لكل واحد بثلث الدية وله رش واه اقام له كبر عليها  
وهما عليها عليها نصف ونصف لهما عليه ونصف لانه ونصف لهما ولو اقام لاولهما  
على له صغر وله صغر عليه وصدق له كبر له وسطا ضم له صغر نصفها لكبر وله رش  
لله وسط وله صغر على له وسط الدية ثم يحكم باللك كبر وله وسطا فيقسم بينهما  
وهذا لانه له كبر لما صدق له وسطا صار بینه له وسطا كبقية لانه اذا الورث  
منتصب خصما عن الباقي فصار له كبر بهذه البينة مثبتا لنفسه على له صغر  
نصف الدية ولم يعارض احد فقتض بنصف الدية لكبر على له صغر وفي نصف  
الدية واستوى فيه لانه فراه فيقتض بينهما نصفاه واه كذا فيقتض لكل واحد بربع  
الدية على صاحبه لانه كل واحد منهما اثبت كل الدية نصفها لنفسه ونصفها لكبر  
وله كبر استقامت نفسا بانكار القتل اصله في النصف الذي هو حفرها فيقتض  
لكل واحد منها بنصفه على صاحبه وهو الربع والمير بينهم الله ما  
ولو صدقها لانه من الدية لانه فيه بكذبا لانه كل واحد يدعى القتل على صاحبه  
وكونه مقتولا من جهة احدىهما فتصح كونه مقبولا من جهة اخرى بنصفه  
له وسطا يصير ملكا لله صغر ونصفه له صغر يصير ملكا لله وله رش  
لم يدع القتل عليها وبنصف لله وسطا على له صغر بربع الدية وله رش على له وسطا  
بربع الدية لما سنا ونصف له رش لانه يدعى الكل وكل واحد يقد له  
بالنصف ولو تركه انا واخا وادعى كل على صاحبه لغت بینه له رش ووقع عليه  
لانه من ضمهم طاهرا لا رش ولو ترك اثنين واقام كل واحد على صاحبه  
وصدق له رش احدىهما لم يلفظ اليه لانه اقرانه احدىهما ولزنا وله رش له  
ولما لم يكن ولزنا صار نصفه ثم كنعدين له حننه واه كانه البنون ثلثة  
واقام ابناة على الثالث والثالث على اخصه يقتض لهما على الثالث  
ثلثي الدية ولا على له حننه ثلثها باب اعتبار حال  
القتل لاصل اة العين لو قتل الدية في الضماة والحل لانه الضماة انا  
حجب بالحياء وانما يصير الشخص طاهرا بفعل يدخل تحت اختياره وهو الامر



لما عزو وقت  
الشمس

۱۰

الوان احصوا الى الهوى وطما يزل العاطف عطف  
الاعوجاج فيمنع سوا كان العطف على العاقب اوكا ما يجي من خطا لا

ولا واصبغ  
٤

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

في الاول والثلث  
والاخرى ولا  
يكن له ان يفتي



ایمانداری

卷之四







في القلوب انما يجب بها حال الدية وذلك ما عرفت نا. ولما مضى في القلوب انما

هذا الكتاب من كتب رتبة 2 لادى وهذا المحل من الراسم كما وبعض الج



في بعض البهائم فلو كان مفصودا لم يكن فيه تفويت حنيفة  
 كماله ووجوب كماله لانه يعتمد تفويت حنيفة كماله والدليل عليه انه ما  
 لوجب في الحرك كماله لانه توجب في العبد كماله القيمة ولو خلق لحية  
 عذله بلزم كماله القيمة باله تفاد وانه افسد المنبت وانما يلزم نقصان  
 فكذا في من الحرك ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه قال في الرأس لو اخلق فلم  
 يستلذه كماله والمنقول عنه في هذا الباب كالمفروق الى اليمين صلي الله  
 عليه وسلم لانه ما لا يمتد الى اليمين ولا في يمينه فثبت عليه حاله على الكمال لانه  
 اللحية في اوامها حال وكذا في شعر الطرس حال كماله لانه في اوامها في شغل  
 في منتهى فليزله كماله لانه لو قطع لانه في يمين الشاخصين ولا يصل  
 فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يمسح بيمينه على راسه الا في  
 بالتي والنسب بالقروة والذوايب تحلق في شعر الصدر والساق لانه  
 يتعلق به الجمال واما الحية العبد فبها روي ان يمسح بها في الحسنة في  
 حنيفة لانه يجب كماله القيمة في ظاهر الرواية ان يجب نقصان  
 القيمة لانه المفصود في العبد له استخدام دونه الجمال ويحلق في الحنيفة لانه يفت  
 هذا الجمال فاما الجمال فمفصود في لانه لم يفت في يمين كماله لانه  
 وفي الشارب حكمة عدل في الفصحة لانه باع الحية فصار كطرف من اطرافها  
 وتكلمها في حية الكوكب ولا يفت لانه كان على ذنوبه شعرات معدودة  
 فليس في خلقها في لانه وجهها يشبه ولا يزينه وانه كان اكثر من ذلك  
 فكان على الدفن والحد جميعا لكنه غير متصل فيه حكمة عدل  
 لانه في هذا بعض الجمال ولكنه ليس بكامله فيجب تفويت حكمة عدل  
 وانه كان متصلا فيه كماله لانه ليس بكوكب وفي حية حال كماله  
 هذا اذا افسد المنبت وانه ثبت في استوى كما كان لا يجب في لانه ثبت لم  
 لنقل الحان الرقص بمنزلة الضرورة التي لا يفت لانه في لانه لانه لو لم  
 على ذلك لانه تكاب باله محله وانه ثبت بيضا فقد ذكر في التواريخ انه لا يفت  
 في عند ان حنيفة لانه في الحاله الحال بزول بياض شعر اللحية  
 وعند ما يجب حكمة عدل لانه بياض الشعر حاله في اوله لا في غير  
 او انه فيجب حكمة العدل باعتبار وانه العبد يجب حكمة عدل لانه يفت  
 قيمته وتستوى العبد والخطا في خلق الشعر واللحية لانه الفصاح لا يجب  
 في في من السعور لانه عفوية فله ثبت قياسا وانما ثبت نصا او دلالة  
 والنص انما روي في الحرك جات قال الله تعالى والجروح قصاص وقد  
 ليس في معناه لانه يحاح في خلقها الى ايلهم ولا يتوهم فيها السران كما في الجحان

المفصود

كلام

عليه

الحكم

واما ما يكون زوجا في البهائم في قطعها كماله لانه في امرها نصف  
 الدية واصل ذلك انه قال في العينين الدية وفي امرها نصف الدية  
 وفي البدن الدية وفي امرها نصف الدية وفي الرجلين الدية وفي امرها  
 نصف الدية في العينين والبدن والشفنتين والحاجبين والرجلين  
 وله ذنوب وله ثنوب وتدى المرأة الدية وفي امرها نصف الدية وقال  
 مالك والشافعية رحما يجب حكمة عدل في الحاجبين لانه لو حبا في الدية  
 في الشعور ولا يصل في تفويت لانه ثنوب من هذه لانه شيئا تفويت جنس  
 المنفعة او تفويت الجمال على الكمال فيجب كل الدية في تفويت  
 لانه ثنوب وفي تفويت احداهما تفويت النصف فيجب نصف الدية  
 وهذا لانه تفويت العينين والبدن تفويت حنيفة لانه بشار والبطش  
 وفي الشفتين تفويت حنيفة احساك الطعام عند كل حنيفة الجمال  
 وفي الحاجبين تفويت حنيفة الجمال وفي الرجلين تفويت حنيفة  
 المشي وفي لانه ثنوب تفويت حنيفة الجمال على الكمال وقد قصه رسول الله  
 صلى الله عليه وآله في لانه ثنوب تفويت حنيفة لانه ثنوب في التدين  
 تفويت حنيفة لانه رضاع محله في يمين الرجل لانه ليس فيه تفويت المنفعة  
 والجمال على الكمال فيجب حكمة عدل وفي حنيفة المرأة كمال الدية  
 وفي امرها نصف الدية لغراف جنس حنيفة لانه رضاع واحساك اللبنة لانه  
 لانه لم يكن لانه حاملة متعذر على الصبي المتاعها عند لانه رضاع واما ما يكون لرباها  
 في البدن فاشعار العينين في اشعار البصر الدية لانه يجب وفي امرها  
 ربع الدية ثم حنيفة لانه بها لانه هداب في حجاز لانه شفر العينين ثبت  
 لانه هداب وسبع الهدب شفر تسمية للثابت باسم المنبت كحاوره بينهما  
 كالراوية للقرية وانه كانت حنيفة في البعير لانه يتعلق بها حنيفة  
 الجمال وحنيفة دفع لانه ذي والذى عن العين لانه بالهداب في  
 لانه ذي عن العين ولذا كان الواجب في الكل كل الدية وفي لانه فيجب  
 احداهما ربع الدية وفي ثلثة ثنوب لانه لرباها ومحتمل لانه لولاها  
 منابت الشعر والحكم فيها هكذا ولو قطع الجفوة ما هدابها يجب دية  
 واحدة لانه لاشعار مع الجفوة كنه واما فصار كالمادة مع القصب  
 واما ما يكون لاشعار في البهائم فالاصابع اليدين والرجلين  
 في قطع اصابع اليدين والرجلين كل الدية وفي كل اصبع من اصابع  
 اليدين او الرجلين عند الدية لقوله في كل اصبع عشرين مثقال  
 وله في قطع الكل تفويت حنيفة لانه لبطش او المشي وفيه

الدية

ان

م

ربع الدية

وهذا



دنة كاملة وهي عشر فتقسم اليد وعصاها كلها سواء لاطلها أو كونا  
وله الكلى سواء في أصل المنفعة فله بمعنى الزيادة فيه كاله سنة واليمين  
مع الشمال وكذا أصابع اليدين لانه يغتفر بقطوع كلها عنفة  
المشي فيجب اليد كاملة ثم فيها عشر أصابع فتقسم اليد عليها  
اعشارا وكل أصبع فيها ثلثه مفاصل في أصابعها ثلث دنة لا صبع  
لانه قدر ثلثه وما فيها مفصلة كاله بهام في أصابعها نصف دنة لا صبع  
وهو نظير انقسام دنة اليد على أصابع وأما ما يزيد على ذلك فالهنا  
في كل سن من سن اليد أو خمسين فيهم لقولهم في كل سن من سن اليد  
وله سنة كلها سواء كذا الحديث وله الكلى سواء في أصل المنفعة  
كاليد واليدى وهذا إذا كان خطأ فانه كان عمدا ففيه القصاص  
وقدر في الجنايات من ضرر عضو فاذهب حنفته فيه  
دنة كاملة كاليد إذا شئت واليمين إذا ذهب ضوؤها له الحكم منوط  
تغويت جنس المنفعة لا تغويت الصورة ومن ضرر صلب غير  
فا تقطع ما في حجب اليد له فيه منفعة كاملة وهي منفعة النسل  
وكذا لو أؤدبه له فيه تغويت الجنايات على الكمال له جاله له دمي  
في كونه منتهى القامة قال الله تع لقد خلقنا له نساء في أحسن تقويم  
قالوا المرءة انتصاب القامة فلو زالت لحدثت فله في عليه لزوها  
له عن اثر ولو في اثر الضرر ففيه حكومة عدل لانه في بعض الشين يفي  
اثر الضرر **فصل في الشح** وهي عشرة لأربعة  
وهي التي يخرج من الحلة في تحذمه وله خروج الدم والرائحة وهي التي تظهر  
الدم وله تسليط بل يجمع في موضع الجراح كالدم في العين والراية وهي  
التي تسيل الدم والباضعية وهي التي تبخر الجلد في تقطع والمثله  
وهي التي تأخذ في اللحم وتقطع والسمحاق وهي التي تصد إلى السحاق  
وهي جلدة رقيقة بين اللحم والرأس والموضحة وهي التي توضح العظم  
التي بينة والماثمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم  
بعد الكسر في قوله وله ما في التي تصل إلى الرأس وهو الذي فيه التراف  
في الموضحة نصف عشر اليد انه كانت خطأ وفي الماثمة عشر اليد  
ونصف عشر اليد وفي لامة ثلث اليد وفي الجافية ثلث اليد  
فانه نقد من الجافية فما حايقتا ففيها ثلث لامة عقال وفي  
الموضحة خمس من اليد وفي الماثمة عشر وفي المنقلة خمس  
وفي لامة ثلث اليد وفي الجافية ثلث اليد وفي السحاق خمس

وهي التي يخرج من الحلة في تحذمه وله خروج الدم والرائحة وهي التي تظهر الدم وله تسليط بل يجمع في موضع الجراح كالدم في العين والراية وهي التي تسيل الدم والباضعية وهي التي تبخر الجلد في تقطع والمثله وهي التي تأخذ في اللحم وتقطع والسمحاق وهي التي تصد إلى السحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم والرأس والموضحة وهي التي توضح العظم التي بينة والماثمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر في قوله وله ما في التي تصل إلى الرأس وهو الذي فيه التراف في الموضحة نصف عشر اليد انه كانت خطأ وفي الماثمة عشر اليد ونصف عشر اليد وفي لامة ثلث اليد وفي الجافية ثلث اليد فانه نقد من الجافية فما حايقتا ففيها ثلث لامة عقال وفي الموضحة خمس من اليد وفي الماثمة عشر وفي المنقلة خمس وفي لامة ثلث اليد وفي الجافية ثلث اليد وفي السحاق خمس

وهي التي يخرج من الحلة في تحذمه وله خروج الدم والرائحة وهي التي تظهر الدم وله تسليط بل يجمع في موضع الجراح كالدم في العين والراية وهي التي تسيل الدم والباضعية وهي التي تبخر الجلد في تقطع والمثله وهي التي تأخذ في اللحم وتقطع والسمحاق وهي التي تصد إلى السحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم والرأس والموضحة وهي التي توضح العظم التي بينة والماثمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر في قوله وله ما في التي تصل إلى الرأس وهو الذي فيه التراف في الموضحة نصف عشر اليد انه كانت خطأ وفي الماثمة عشر اليد ونصف عشر اليد وفي لامة ثلث اليد وفي الجافية ثلث اليد فانه نقد من الجافية فما حايقتا ففيها ثلث لامة عقال وفي الموضحة خمس من اليد وفي الماثمة عشر وفي المنقلة خمس وفي لامة ثلث اليد وفي الجافية ثلث اليد وفي السحاق خمس

عظم

اليدية

فانه حكمه في جانيه فدرست بجيب لا فرسلى اليد وله منها لافاندر  
نزلت من لافاندرين احدها من جانب البطن وله من جانب الظهر فجب  
في كل واحد منها ثلث اليد وفيما دوة الموضحة كالجافية والراية والبا  
والمثله من السحاق حكومة عدل لانه كانت خطأ لانه ليس فيها لاش  
مقدور وتعد لامة عدل فخرنا الحكومة العدل وغير ابراهيم المحم وغيره  
عبد العزيز انها قاله مادوة الموضحة من السحاق بمنزلة الخدوش فيها  
حكم عدل وفي الموضحة القوية ان كانت عمدا لانه عليه السلام  
قصص بالتصا في الموضحة وله اعتبار المساواة فيها يمكن بانه ينهى السكين  
الى العظم فيتساوى في الخنايات فيما دوة النفس توجب التصا في  
امكن اعتبار المساواة فيها وله قصاص في غير الموضحة من السحاق لا فيما  
فوق الموضحة وله فيما دوة النفس التصا انما جرى فيما دوة النفس  
بشرط المساواة وله يمكن تحقيق المساواة فيها لانه للحد من ينهى السكين  
اليه وله في الماثمة والمنقلة جناح الكسر العظم وقد قال الله  
له قصاص في العظم وهذا رواية الحسن عزيه حنيفة بهما وقيل الصحيح  
انه يجب فيما دوة الموضحة من السحاق وهو ظاهر الرواية له علمها  
في الجلد والحمى واعتبار المساواة فيها يمكن بانه يسبى غورها بالمسبى له  
تحد حدة بتدر ذلك فيقطع بها عدل ما فطر وغير محمده انه جعل المثله  
قيل الباضعية وقال في التي يظهر اللحم وله تقطع وما ذكرنا اوله  
من روى عن ابن مسعود وهو ظاهر الرواية وهذا الاختلاف  
راجعه الى ما أخذ الكلمة لانه الحكم ولم يدرك محمد رحمه الله في التي  
تصل الى الدما في له النفس له تنق بعد ما علة فكونه قتله له سجن  
ثم هن الشح تختص بالوجه والرأس لانه في غير الوجه والوجه  
لجنة وما كان في غير الوجه والرأس لانه في غير الوجه والوجه  
في الصحيح لو تحققت في غيرهما كالساق والصدر واليد يجب حكومة  
العدل لانه في القدر جاء في الشح في الرأس والوجه وفيهما  
في معناها حتى يلحق بها لامة انما ورد الحكم فيها بمعنى السكين الذي يلحقها  
بما اثر الجراح والشين انما يكون فيما من اليد وهو الوجه والرأس يظهر  
والجنا من الوجه عندنا له تصا لامة فاصل ويحقق معنى الموازنة  
فيها وقيل ليس من الوجه وهو قول مالك لعدم الموازنة فيها حتى  
لو وجد فيها ما فيه لاش فقد لا يجب المقدر والرقم من الوجه اتفاقا وان كان  
يخصه من الوجه والباطن واضحا في حكومة العدل فقال الطحاوي

ضبعة

القصاص

سبيل الجرح بالسيوف والسيوف قاتل من عدو أو غيره بالجريدة أو بغيره من المشاير ما عرفت

الوجه والرأس لانه في غير الوجه والوجه في الصحيح لو تحققت في غيرهما كالساق والصدر واليد يجب حكومة العدل لانه في القدر جاء في الشح في الرأس والوجه وفيهما في معناها حتى يلحق بها لامة انما ورد الحكم فيها بمعنى السكين الذي يلحقها بما اثر الجراح والشين انما يكون فيما من اليد وهو الوجه والرأس يظهر وال

الوجه والرأس لانه في غير الوجه والوجه في الصحيح لو تحققت في غيرهما كالساق والصدر واليد يجب حكومة العدل لانه في القدر جاء في الشح في الرأس والوجه وفيهما في معناها حتى يلحق بها لامة انما ورد الحكم فيها بمعنى السكين الذي يلحقها بما اثر الجراح والشين انما يكون فيما من اليد وهو الوجه والرأس يظهر وال



هذا هو المقدر شرعا ولهذا جعل الكف تبعا لغيره لا صابغ فالترجوح بالدراسه من الترجوح بمقدار الواجب ولو قطع اليد وفيها ثلثة اصابع فعليه ثلثة احاسد في اليد ولا شيء في الكف بالاجاز لانه ان كان له صابغ لما كانت قائمه جود قيام كماله فكذلك الكف تابع لها لانه اقامه له كثر مقام الكل اصل في الشرع وفيه صابغ الزايدة والسيعة الزايدة حكومية لانه لا منفعة فيه ولا زينة فله يجب لغيره من غير ولكنه جزئ من له دى فلم يمكن اهدائه فيجب فيه الحكومة تعظيما للهدى وفي غير الصبغ وذكره ولسانه انه لم يعلم صحة حكومة عدل وقال الشافعي انه يجب دية كاملة لانه اصل هو الصحة فاشبهه قطع المارة وله ذرة وكذا في الملة لم يثبت بالدليل وانما سبب ما على الظاهر وهو انه يصلح له ازام تحله في المارز وله ذرة الشاخصة له في المقصود من الجمال والزينة وذلك يختلف بين الرجال والصبي وكذا لو استعمل لانه يحرم صوف وليس بكلمة ومعرفة الصحة في البصر بما يستدل به على النظر وفي الذكر بالحكمة عند البولي وفي النساء بالكلام فيكون بعد ذلك حكم حكم البالي في العمد والخطا وفي ذكر الخصم والعين حكومية وقال الشافعي هذه دية كاملة لقوله في الذكر الدية من غير فصل ولنا انه المنفعة لا صلبة من هذا العضو لانه لو زال وله حال فاذا عرفت هذا المنفعة فله يجب فيه دية كاملة كالعين القائمة التي ذهب ثلثها واليد الثلثة والرجل الثلثة ومن يحمله موضحة فذهب عمله او شعر راسه دخل لغيره الموضحة في الدية وقال زفره له يدخل له بها جنازة مختلفة فيما دون النفس فله تدخله في كسائر الجنايات وكذا ان قنوت القتل محرم محرم الهلكة للنفس فانه تنفوت به منفعة سائر له عضوا فصارت كما لو نجح موضحة ومن وجب لغيره الموضحة باعتبار ذهاب الشعر ولهذا الوتت الشعر على ذلك الموضع واستنوى له يجب شي ولو اوجب كمال بدله النفس باعتبار ذهاب الشعر له يجب ما دونه باعتبار ايضا وصار كما لو قطع اصبع رجل فشلت يده واه ذهب معها وبصق او كلة فله لغيره الموضحة مع الدية عند ابن حنيفة ومحمد رها وقال ابو يوسف لو قطع رجل يده دخل في ذمة السمع والكلام له يدخل في ذمة البصر لانه ظاهر فله يلحق بالعقل اما السمع والكلام مبطل للحقا بالعقل ولها اذ كل واحد من هذه المنافع اصل بنفسها فتعذر حكم الحما بتعذر اثر الفعل ولم يستتبع واحد من ذلك ما سواه تحله والعقل لانه منفعة تفوق الكل له عضوا اما منفعة السمع والبصر فمحصنة فله يدخل بعضها في بعض كالاغصا المختلفة ومن يحمله موضحة عند اذ ذهب عيناه

ربع عشر

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف عشر الدية واه كاه بقدر ربع العشر بحجة الدية وعليه الفتوى وقال الكوفي رحمه منظره مقدار هذه السبعة الموضحة فيجب تقدير ذلك من نصف عشر الدية لانه وحيث بحجة الدية في الموضحة بالنظر ولا تقرب به من المخصوص عليه باعتبار المعنى فصل في اصابع اليد ونصف الدية لانه في كل اصبع عشر الدية على ما روينا فكا في الحنيفة نصف الدية ضرورة فان قطعها مع الكف فيها ايضا نصف الدية لقوله في الدين الدية وفي احدهما نصف الدية وكذا الكف ربع له صابغ لانه قوام البطش بها فانه قطعها مع نصف الساعد في له صابغ والكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل وهذا قول ابن حنيفة ومحمد رها وهو رواية عن ابن مسعود وعنه لم يزل على اصابع اليد والرجل فهو ربع الدية المنكبة والما اتخذ لانه قضى على فاطم اليد بنصف الدية حجة له في اليد من راس له صابغ الى الاطراف فلم يحرم الزيادة على تقدير الشدق وله الساعد ليس له لغيره من غير فكونه تبعا لما له لغيره من غير كالكف ولها اهل راسه انما يجب باعتبار ان الابطانة وله صل في ابطان له صابغ والكف ربع لها اما الساعد فله ينضمها لانه غير متصل بها فلم يجعل تبعا لما في من النضيم فكا اما ان يجعل تبعا له صابغ او للكف وله يكر جعله تبعا له صابغ لانه الكف حالي منه وبين له صابغ والسمع ما يكون متصلا بالصل وله يكر جعله تبعا للكف لانه الكف في نفسه ربع له صابغ وله ربع للسمع فاذا تعذر جعله تبعا وتعذر اهداؤه وكفى فيه لغيره من غير حكومة عدل وله حجة له في الحديث لانه اليد اذا كرت في موضع الفخذ فالمرء من الزند بدليل انه الشدة واه قطع الكف من المفصل وفيها اصبع وثلث في عشر الدية واه صكات اصبع من خمسة دية اليد وله شيء في الكف وهذا عند ابن حنيفة رحمه وقاله منظره المارز الكف وهو حكومة عدل والما لغيره من غير له صابغ فكونه عليه لا كثر ويدخل له فله في كثر لها لم يحكم بين لغيره لاصابع لغيره الكف بغير اصبع ممنوع اتفاقا لانه ضامة له صابغ هو ضامة الكف وضام الكف هو ضام له صابغ فهو شيء واحد ولم يستقيم ابطال احداهما لانه كل واحد منهما اصل من وجه فوجب الترجيح بالكثرة وله ان له صل واه قد فها حق بالاعتبار من المقدار كالمستقيم في الصغار وله صابغ اصل حقيقة لانه البطش تقدم بالاصابع ومنه المنفعة المطلوبة فيهما فافرض له صابغ مقدار شرعا في كل اصبع عشر من له يكر لغيره لغيره من غير ما لم يقدّر شرعا في له صابغ

هو مقدّر شرعا ولهذا جعل الكف تبعا لغيره لا صابغ فالترجوح بالدراسه من الترجوح بمقدار الواجب ولو قطع اليد وفيها ثلثة اصابع فعليه ثلثة احاسد في اليد ولا شيء في الكف بالاجاز لانه ان كان له صابغ لما كانت قائمه جود قيام كماله فكذلك الكف تابع لها لانه اقامه له كثر مقام الكل اصل في الشرع وفيه صابغ الزايدة والسيعة الزايدة حكومية لانه لا منفعة فيه ولا زينة فله يجب لغيره من غير ولكنه جزئ من له دى فلم يمكن اهدائه فيجب فيه الحكومة تعظيما للهدى وفي غير الصبغ وذكره ولسانه انه لم يعلم صحة حكومة عدل وقال الشافعي انه يجب دية كاملة لانه اصل هو الصحة فاشبهه قطع المارة وله ذرة وكذا في الملة لم يثبت بالدليل وانما سبب ما على الظاهر وهو انه يصلح له ازام تحله في المارز وله ذرة الشاخصة له في المقصود من الجمال والزينة وذلك يختلف بين الرجال والصبي وكذا لو استعمل لانه يحرم صوف وليس بكلمة ومعرفة الصحة في البصر بما يستدل به على النظر وفي الذكر بالحكمة عند البولي وفي النساء بالكلام فيكون بعد ذلك حكم حكم البالي في العمد والخطا وفي ذكر الخصم والعين حكومية وقال الشافعي هذه دية كاملة لقوله في الذكر الدية من غير فصل ولنا انه المنفعة لا صلبة من هذا العضو لانه لو زال وله حال فاذا عرفت هذا المنفعة فله يجب فيه دية كاملة كالعين القائمة التي ذهب ثلثها واليد الثلثة والرجل الثلثة ومن يحمله موضحة فذهب عمله او شعر راسه دخل لغيره الموضحة في الدية وقال زفره له يدخل له بها جنازة مختلفة فيما دون النفس فله تدخله في كسائر الجنايات وكذا ان قنوت القتل محرم محرم الهلكة للنفس فانه تنفوت به منفعة سائر له عضوا فصارت كما لو نجح موضحة ومن وجب لغيره لغيره الموضحة باعتبار ذهاب الشعر ولهذا الوتت الشعر على ذلك الموضع واستنوى له يجب شي ولو اوجب كمال بدله النفس باعتبار ذهاب الشعر له يجب ما دونه باعتبار ايضا وصار كما لو قطع اصبع رجل فشلت يده واه ذهب معها وبصق او كلة فله لغيره الموضحة مع الدية عند ابن حنيفة ومحمد رها وقال ابو يوسف لو قطع رجل يده دخل في ذمة السمع والكلام له يدخل في ذمة البصر لانه ظاهر فله يلحق بالعقل اما السمع والكلام مبطل للحقا بالعقل ولها اذ كل واحد من هذه المنافع اصل بنفسها فتعذر حكم الحما بتعذر اثر الفعل ولم يستتبع واحد من ذلك ما سواه تحله والعقل لانه منفعة تفوق الكل له عضوا اما منفعة السمع والبصر فمحصنة فله يدخل بعضها في بعض كالاغصا المختلفة ومن يحمله موضحة عند اذ ذهب عيناه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه

حكمه









رجل لفرنا القول للمضروب لانه الطاهر شهدا وهذا بخلاف ما لو حرم من حرمه فحاشا  
وقد صار من متعلق فاختلنا حيث يكون القول للضارب لانه الموضحة له تهرس المتعلق  
فله تضاعف اليها الما لفره الحركة للسنة فثورة في السقوط فيضيق السقوط اليها  
وان جاء بعد السنة واختلنا فالقول للضارب لانه الماحيل ما كان له لظهور اثره  
في تلك المدة فكان من ضروره اعتبار الاجل لم يفتي قول المضروب لانه لو لم يفتي لم يكن  
مفيدا فاما بعد ففي الحق قد انقضى وقت ظهور اثره فالمضروب يدعي على الضارب  
انه السقوط من اثر فعله وهو مضمونه عليه وهو شكر فكاة القول قوله ولو لم سقط  
ولكنها اسره يجب لا ربح في الخطا على العاقلة وفي الجدة ما له ولا يجب  
النوم لانه لا يمكن رعاية المالبية لولا ليس في وسعه ان يضرب ضربا يسوق منه فانه  
اصغر من رطل ابن يوسف لانه فيها حكمة عدل وذكر هشام في نوادره عن محمد بن  
ابن حنيفة رحمه قال في الحرة يجب ان يكون المملوك حكومته عدل وعند محمد بن  
فيها حكمه عدل وهو قول ابن يوسف لانه لانه على الكمال في باض السن  
في الصفة ينتقض من الحال فيها ولهذا يجب في المملوك حكمه عدل فلذا في الحق  
ولا في حنيفة لانه الصفة من الولم السن فله بكونه دليل ثبوت السن بخلاف  
السورة فانه دليل قوة والمطلوب بالسن في المملوك المنفعة وهي قايمة بعد ما  
اصغر من رطل المالبية باله صغر لانه اقره في المستوط وخرج رجله فالتحق  
ولم يبق لما اثر في بنت الشراء وضرب رجله فخرج في اود ذهب اثره لا يجب  
عليه ان يرضى عن ابن حنيفة لانه وعند ابن يوسف عليه لانه وهو حكومته  
عدل باعتبار الحنفية وقال محمد بن قدامة في المغني في معالجة المملوك  
لانه انما لزم اضر الطيب ونحو الدوا بفعله فصار كانه اذا ذلك من الم في حرمه عليه  
ولا في حنيفة لانه الموجب من المملوك قد زال فله قيمته لانه ولهذا لو ضرب ضربة يالم  
بها ولم تؤثر فيه لا يجب شي وان ضربه وجره فيها ويخاف الضرب فعليه حكمه العدل  
ومن قطع يده رجل خطا ثم فله خطا قبل اليه فعليه الدية وسقط لشره ليد  
وقد مر ومن جرح رجله جراحة لم ينتقض منه بتر او قال الشافعي  
ينتقض منه في الحال كما ينتقض في النور في النفس وهذا لانه الموجب قد ربح  
فله نوره من موهوم ولكن قولهم بستان في الحرة اجانس سنة ولان  
المعتبر في الكنايات ما لها لفر حكمها في الحال غير معلوم قد يما يدرى الى الشر  
فيبتل ان قتل فاما يستغنى على بالي او الهلك لم يدر انها آية جنانية فله في  
ترتيب موجهها عليها وكل عمدا منطوقه بشبهة يقتل لانه عمدا قد مر  
في مال القاتل وكذا كل لشره وجب صلحا او اقرل او لم يكن نصف عشر الدية  
ولا صل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما في ما عليه من فرعا او مولا او ابن عمه لا يقتل

ولو لم تسقط

عنه اوصيه

وقد سمعت  
المالكية

اثر من القرب  
اكرم

العاقلة عمدا وله عتدا وله صلحا وله اعترافا وله ما دونه لشر الموضحة ثم ما وجب  
تقتل لانه عمدا في مال في ثلث سنين وقال الشافعي يجب  
الدية حاله لانه النور سقط شرعا المملوك فكونه ذلك البذل حاله لا كما لو سقط  
بالصلح على مال وهذا لانه لصله اذ ضاه المتكف يكمن على المتكف في مال حاله  
كما في مباح المتلفات والتاحيل في الدية عند الخطا بخلاف الخطا  
وعلى عاقلة والعامل لا يستحق ذلك التخفيف فكون الواجب عليه حاله  
ان يرضى اذ الوجوب على العاقلة لما كان للتخفيف على القاتل لم يثبت في  
في العمد وله وجوب الضمان في الجناية وجه في نفسه حاله فلا يجزى عنه  
ان يبدل هو حال ولنا في هذا مال وجب بنفس القاتل فكونه موجه كما لو  
وجب نفس الخطا ونسب العمد وهذا لانه المتكف ليس بمال وما ليس بمال له  
بضمح بالمال اصله وانما عرفنا تعقبه لانه دعي بالمال شرعا والشرع انما يقره  
بدنه موجه في ثلث سنين فاجاب حاله زكاه على ما اوجب الشرع مع وكما  
له يجوز باعتبار حصة العدة الزيادة في الدية قدرا فلذا لا يجوز ان يثبت الزيادة  
فيه وضعا بخلاف ما وجب بالصلح لانه مال وجب بالعدا اذ فيكون حاله كما لو كان  
في البيع وما وجب باقرل لانه يفتل خطا فهو في مال له يصدق على عاقلة  
لانه العاقلة لا يضل ما وجب بالاعتراف بما زكاه له وله يصدق على نفسه  
بالا لزام قوله دوة عاقلة ويجب في ثلث سنين لانه بدل الدم شرع  
موجه له يفتل العاقلة اقل من نصف عشر الدية فكونه ذلك في مال الجاني  
خلافه فالشافعي رحمه وسحق بعد ان سأل الله في محمد بن الصبح والمجنون خطا وفي  
الدية على العاقلة لانه بلغت خمسمائة فانه كانه اقل من خمسمائة في اموالها  
لانه ما دفع خمسمائة بمعناه المال والمعتوه كالجذوة وقال الشافعي  
في محمد بن حنيفة يجب الدية في مال له العمد لغة القصد وهو ضد الخطا فمن  
يحقق منه الخطا تحقق منه العمد ولهذا اوجب ويكره والتعذر انما يكون  
على فعله غير عمدا له خطا ان يمتنع على هذا القصد حكماء النور والدية  
ما له حاله والصبح ليس من اهل الحكمين وهو العتوة له بها يبيع على الخطا  
وهو غير مخاطب ومن اهل الحكم ان يفر وهو وجب الضمان في مال  
كما في غراما من ماله فلزم ذلك بمنزلة المرفق فانه يتعلق بها كتمان  
القطع وهو عقوبة وهو ليس باهل والضمان وهو اهل فبان ذلك ولنا  
ان مجنوننا شمس على رجل بسيف فضره فرفع ذلك الى على نفسه فجعل فعله  
على عاقلة وقال محمد بن عيسى بن داود لو قتل كلبين فليس حراما وخطا البالي  
قال محمد بن ابراهيم بن محمد بن داود لو قتل كلبين فليس حراما وخطا البالي

وهو البالي

المال

سعي  
المال



انما كان على عاقل يتبع النظر والتفكير على العاقل والصبر ادعى الى التفكير  
 فكاه اولي بالوصف على العاقل وهذا له الصلة بالتحقق منها لانه يتبع على العلم  
 وهو باليقين ولا عقل للحجة وفي عقل الصبر قد تحقق منها التصديق فصار  
 كالناموس ويتبع على هذا المكنى وحرارة الارض فصدقه في تكفير وحرارة الارض لانه يتبع  
 على العقل وقد تحقق منها ولكن حرارة الارض فرع عقوبة على قلبه والفتنة  
 وادارة بين العباد والعقوبة لانها البرقة وسنن وهما ليسا من اهل العقوبة لانه  
 فعلها له بوصف بالجناية لانها اسم لفعل محظور والخطيئة على الخطاب وهو  
 موضوع عنهما **فصل في الحنين** وله ضرب رجل بطح  
 امرأة بالقتل حينما فيه عشرة نصف عند دية الرجل وهذا الذكر  
 ودية عشرة دية المرأة وكل منها خمسة عشر والقياس في الحنين له لا يجب  
 شيء لانه لم يعرف حيوة ولا تحقق القتل له في حق الضامة بالسك لا يجب نعم الظاهر  
 حيوة لكن الظاهر حجة لانه لا يخفى ان دية له لا يخفى ان اوجب كمال الدية له والظاهر  
 منع حدود منفعة الحيوة فيه فيكون كالمحقق للحيوة فيما يلزم من الدية كمال  
 المخرج فهو بالقيمة لمن حدود الدية فيه ولا في الماء في الرجم عند الحيوة  
 فيجوز كالحج في الجباب الضامة بالثقة كما يجعل بين القيد في حق المخدم  
 كالصبي في الجباب الجرا عليه بكسر ولكن تركنا القياس بما روي انه  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحنين عشرة عبيد او امة خمسة وروى  
 او خمسة وهو حجة على ما لك والشافعي رحمه الله قد راها ستامة وهي على  
 العاقل عندنا لانه اكانت خمسة عشر لانه خطأ وقال **الك**  
 في ماله لانه بدل الجدة ولكن انما هو قضي بالقرعة على العاقل وسماه دية وهي  
 بدل النفس فانه امرأة ضربت بطح صاحبها بمجرى فسطاط والفتنة حينما  
 ميتا فاختصم اوليا ومما الى رسول الله فقال رسول الله لا وليا الضامة  
 ذوق فقال اخوها لانه لا صلاح ولا استئبد ولا شرر ولا اكل وشك دمه  
 يطول فقال **عوا** كسج الكهانة قوموا فدوة غيمل العاقل  
 له بعد ما دمن خمسة عشر وجب في سنة وقال **الشافعي** لانه في ذلك سنين  
 لانه بدل النفس وبدل في ذلك سنين قد اولى في ما يدل العاقل فهو الذكر في كل  
 في سنة ولكن انما هو جعل على العاقل في سنة ولانه اذ كان بذلك النفس  
 من حيث انه نفس مودعة في لاهم حتى تنفصل عنها جنة والجناية عليه في  
 له تفصال عن النفس بالجناية عليه بعد له تفصال فهو بدل **العضو** حيث  
 له تفصال بالاهم فله ثبت من التاجيل له القدر المستحق في سنين في الذكر  
 ولا نفي لانه عفو قضي ولم ينفصل ولان تفصيل ذلك الذكر على بدل لانه في اعتبار تفصيل

الزنب  
 في الحنين  
 في الحنين  
 في الحنين

قسمة

في الحنين

النفس

بالفرق

تفصيل بينهما المالكية فانه الذكر ماله ونكاحا وله نفي ماله مملوكه فكاحا  
 فكاه الفاعل بينهما فيما هو من حصاص له دية مؤثر في الفاعل في البدل وله  
 تفاوت في الحنين وله تفاوت استويا في البدل وبذلك الحنين مؤثر  
 عنه لورثه وقال **الشافعي** لانه لانه في حكم جزها حتى نرض بالمقار  
 فكاه بدل لها كسائر اجزاها ولنا لانه بدل نفسه لما بينا في سنة وورثته  
 كالدية وله بدل الضارب حتى لو ضرب رجل بطن امرأة فالقتل لانه ميتا فعيل  
 عاقله له بغير عزة وله بدل ابى منها شيئا لانه قاتل بغير حق مباشر وله  
 بدل العاقل واه القتل جبايات ففيه دية كاملة لانه اذلف نفسا حية  
 بالضرب السابق وقتل النفس الموحدة بوجوب الدية واه القتل ميتا مات  
 الام فعليه دية بقتل الام وغرة بالحنين وله بدل في حديث المغيرة بن شعبه  
 رضي الله عنه قال كنت بين جارتين في فريضة احدهما له فريضة يتوجه بيطح يعود  
 فالت حنينا ميتا ومات فقيض رسول الله على عاقلة الضاربة بالدية  
 وبقتل في الحنين واه مات لاهم من الفريضة ثم خرج الحنين بعد ذلك حيا مات  
 مات فعليه دية في الام ودية في الحنين لانه قبل شخصين واه مات لاهم في  
 القتل ميتا فعليه دية في لاهم وله نفي في الحنين عندنا وقال **الشافعي**  
 له يجب الفريضة في الحنين لانه الظاهر ان مات من ضربه واه الله في الحنين لانه فريضة  
 ان تنفصل ميتا عنها وهي حية او ميتة فقد ظهر ان اذلف نفسين فليزيم بدل كل  
 واحد منهما ولنا انه يمكن له شيئا في هلكه لانه ان انفصل بعد موتها فربما كان  
 ذلك بالضدية وربما كان باحتباس نفسه فله كذا لانه يتنفس بنفس  
 لاهم فاذا ماتت الام سقطت النفس ومع استبقاء السبب له يجب الضامة  
 لانه في وجوبه شيكا وفي حنين لانه لو كان ذكر انصف عشر قيمته لو كان حيا او  
 قيمته لو كان نفي وقال **الشافعي** له يجب فيه عشر قيمته لاهم ذكر اكا  
 او انفي لانه جز من وجه وضامة لاطراف وضمف لاهم لاهم لاهم الضامة انما  
 وجب من حيث كونه اصله في نفسه لاهم من حيث كونه جزءا فانه ضامة الجن انما يجب  
 عند ظهور النقصان في لاهم وله بدل وبذلك نفسه فكاه تعدن  
 بها اولي لاه الضامة يجب جبا للفايت والمعتول هو الحنين فكاه اعتبار  
 قيمته اولي من اعتبار قيمة غيره غير اننا اوجبنا عشر القيمة اعتبار الحنين  
 احره فانه يجب نصف عشر الدية اذ كان وعشر الدية اذ كان انفي وهو ضامة  
 والقيمة في المالك كالدية في لاهم فليزيم اعتبار القيمة بالدية فيوهي لاهذا  
 ضرور فانه في تفصيل لاهم على المذكور لاهم عشر قيمته اذ كان انفي الكي  
 من نصف عشر قيمته لاهم اكا في الديات تفصيل المذكور على لاهم وله تفصيل

في الحنين  
 في الحنين  
 في الحنين

كاه

اوصاف عشر القيمة



لأنه على الذكر قلنا هذا نسوة في الحقيقة والنسوة جارية هنا بالهتاف  
وهذا لانه هنا كالدرة ودية له في على النصف من دية الذكر فصار العشر من هذا مثل  
نصف العشر من الذكر والعصيدة انما يجب عند تفاوت الحال فتفاوت المالكة  
وهذا مكية في المنفصل لانه لا جنة لانه لا مالكة في الجنين وانما يجب ضما الجنين  
باعتبار قطع النسوة وله في في النسوة تساوي الذكر وربما مكية لان في اسرع  
نشوا كما بعد له اتصال فلماذا جردنا تفصيل لانه على الذكر لو تصورتم وجوب البذل  
في جنين له قول ان جنينه ومحمد بها وهو الطاهر قول ابو يوسف رحمه الله  
انه يجب في جنين له في وانما يجب نفصاة له ان تمكن فيها نفص وانه لم يكن  
له يجب في كما في جنين اليه وهذا بناء على اخذه في ضما الجنانية على المال لاخذ  
ابن يوسف رحمه الله هو بمنزلة ضما الجنين يجب بالغالب وعندها بدل عن النفس هو  
ولهذا لا بد له على حد دلالة فاه ضرب بطرانه فاعتق المولى ما في بطنه اسم هو  
الفت حيا ثم مات فيه فتمت حيا وله يجب الدية وانه مات بعد الفتح له الوجوب  
بالضرب والضرب صادقة وهو رقيق فلماذا يجب القيمة دوة الدية ويجب  
فيتمت حيا له صادقة فاته اياه وهو حي فاعتبنا حاله السبب واللف  
وقيل هذا قولها فاما عند محمد به فيجب قيمة ما بين كونه مضروبا المكونة فيضرب  
لكن لا عنان قاطعا للسراة عنده وله كفارة في الجنين وعند الشافعي به  
جب الكفارة لانه نفس من وجه وانه في النفس لوجب الكفارة فيجب الكفارة  
هنا احتياط لما فيها من معنى العبادة ولكن انما في الشرع انما هو بالجناب الكفارة  
في النفوس المطلقة وهو جرد من وجه فلم يكن مخرج النص وليس في معناه من  
كل وجه ولهذا لم يجب فيه دية كاملة فله الحق به دله له لم يخرج بها احتياط  
لا ريب في محظوظا والجنين الذي استباه بعض خلقه كالنظر والشعر بمنزلة  
الجنين المام في جميع هذه الاحكام له طلة فرار وينا وله ولد في من النفاس و  
مفعلة العدة وامومية الولد وكذا في وجوب الفدية والمراة الفاضلة  
بطر نفسها او شربت دوا لتطرح الولد متعدي او عالجت فرجها في البطن  
الولد من عاقلتها الفدية ان فعلت بنفسه في الدية وان فعلت باذن  
له يجب في كذا في الصغير يا **ما حدث الرجل**  
في الطريق ومن اخذ من الطريق له عظم كنيها او ميذا او جرحه هنا او  
منه دكانا فله ظلمه عرض الناس لم يخرج ذلك كله للم طريق المشرك من ماله  
فاذا شغله ما ليس له كانه لكل واحد من اهل الطريق دفعه كما في الملك  
المشرك فاه لكل واحد من النقص لو احدث غيره في شيئا وكذا في الجن  
المشرك ولصاحب هن له شيئا لم يتغير به لو لم يضر الميراث فاه اضر بالميراث

القيمة  
المال  
في الجنين  
القيمة  
المال  
في الجنين

في الجنين  
القيمة  
المال  
في الجنين

المسلمين كونه له لانه لا يضره الا في الجنين ما ثبت له ايضا له هذا انما هو بالمع  
بوضع الطريق فاه كانه لا يضره الا في الجنين كجنس حقه ومن المرفاه كانه فيه ضرر  
على اصله فكن لانه السبيل في استيفاء المباح لم لا ينضم ضررا ماد فاذ ائتمت  
اكره لقوله عوله ضرر ولا ضرر له سلمه وليس له طرخ اهل الارض الذي ليس نافذ  
انه يشترط كنيها وله جننا ما له ياذنهم لانه ملك حقيقي بينهم ولهذا وجبت النفقة  
لم بكل حال والنقص في الملك المشترك من اوجه الذي لم يوضع له ملك له  
بأذه الكلاضرتهم ولم يضر في الطريق المافد في النقص له لانه اضر لانه ليس فيه  
ملك حقيق فباج له نفاق ما لم يضره غيره وكذا اشرع في الطريق رؤسنا  
او بين ابا او نجوه فسقط على انساء فاعطت فالدلة على عاقلة له حسيب وهو الميراث على الدلو  
له له ما تلف بما احدث وهو متعدي في هذا التسبب فانه احدث في الطريق ما  
تضرره المارة بشغل هو الطريق او كحول بينهم وبين الطريق الذي هو حقه  
كذا لا استقط في تماذ كونا في اول الباب وكذا انفق بتقصه انساء او عطبت  
داه لكن ضما اليه في ما لم يحمي العاقل شرع بخلاف القياس في النفس  
فقتصر عليها ولم يرض بما احدث في الطريق رجل فوقع على اخر فماتت الضامة على  
الذات احدث فيها لانه انما عني احدث فكان دفعه يده على غيره وله فمات على الذي  
عنه لانه مدلول اليه في هذه الحالة فصار كاله واه سقط الميراث ينظر  
فاه اصاب ما كانه من في الحيايط رجله فتسلم فله ضما على ادلالة له وضع  
ذلك الطريق من الميراث في ملكه وادرات في ملكه له يكون تعديا ولم اصاب  
ما كانه خارجا من الحيايط فالضما على الذي وضعه لانه متعدي في ذلك الطريق  
له في يشغل به هو طريق المسلمين وله ضرورة لانه يمكنه ان تركه في الحيايط وله كفارة  
عليه وله تحريم عن الميراث وكذا اصابه الطرفا في وعلم ذلك وجب النصف وحده  
وهذا النصف كما لو جرحه سحر وانساء واه لم يعلم الميراث اصابه في القياس له في  
عليه لانه لم اصابه الطرف الوجل لم يضر واه اصابه الطرف الحيايط من الضمان  
له يجب بالشك له فراق ذمة ثابت كغيره في الشغل شك واه له كفارة فيض  
في النصف له في حال هو ضامن لكل وفي حال له يضر شيئا فتتصف ولم اضر  
جناحا الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجله فتسلم او وضع خشبة  
ثم باع ورى الى المشتري منها فتركا المشتري حتى عطبت بها انساء فالضما  
على المار له لانه كانه جانيا بوضو الخشبة او اضرع الجناح وبالع لم يضر  
حكم فعلم ولا في على المشتري لانه ما احدث في الطريق شيئا واه في الطريق  
جدا فاحرق شيئا فهو ضامن له لانه متعدي في احوال المارة في الطريق فاه حركه  
الروح في موضع اخر ثم لحق شيئا فله ضما عليه لانه حكم فعلم قد انسخ بالحدوك

تضمنه  
الزوج  
على السكة  
وقد اذنه السكة  
هو الميراث على الدلو  
وهو ميراث الزوج  
وهو ميراث الزوج  
وهو ميراث الزوج  
وهو ميراث الزوج

الزوج  
الزوج  
الزوج  
الزوج  
الزوج  
الزوج  
الزوج  
الزوج



من ذلك الموضع الموضع المذكور - حتى اليوم لم يأت به

ايضا لانه كما في ما بين القاء لم يذهب من موضع الموضع فله نصيب حكمه  
بذلك بل جعله كالمباشر ولو استأجر رتب الدار العلة لاخراج الجناح والظلم  
فوقع ففقد انسانيته فله نصيب من الموضع فله نصيب من الموضع فله نصيب  
يفعلهم لانه السقوط لتعصبهم في له مساهة فكانهم القوا في كذا فكانوا قاتلين  
بما شره فليزهم الدية والكفارة وغيره من الموضع فله نصيب من الموضع  
فراغهم من العمل فالضمان على رتب الدار استحقاقا وفي القياس هذا كاله ولا  
بأشروا احداث ذلك في الطريق ومما يجب الدار ممنوع من اضرائه وانما يعنى  
احد فيما له ان يتخذ بنفسه ووجه له الخصاصة انهم عملوا له حتى استوجبوا الاجر  
عليه وقد صار عملهم مسلما اليه بالفراف من فكاك عمل ذلك بنفسه فله نصيب  
الفراف منه فاه علمهم لم ينص مسلما اليه بعد وكذا الفاضل الما في الطريق فله نصيب  
به انساة اوداة اودت الما في الطريق او توفى في الطريق فعطبت بذلك الموضع  
انساة فله نصيب من له منعت بالحاف الضرب بالمادة وهذا كله في طريق العامة  
فاه في سكة غير نافذة والذي فقد ذلك من اهل السكة او قعد او وضع بناء  
لم ينص له في ذلك الموضع من ترك بينهم شرك خاص او اضرارا لغيره فله نصيب  
من ذلك في الملك المستتر لم ينص في الموضع فله نصيب من ذلك في الملك المستتر  
علاه فاه رتب ما قبله كما هو المعتاد والظاهر ان له نصيب في له نصيب ولو تعد  
المروور في موضع صلب الما سقط له نصيب المراتل له نصيب عليه لان السقوط  
من فعله فصار كالحاف من الداف وقبل هذا الارش بعض الطريق لانه يجد  
موضعا للمروور لم يكن انما لما فيه فله نصيب المروور على موضع صلب الما مع علم  
بذلك لم ينص المراتل شيئا واه رتب كل الطريق من له نصيب في المروور  
كذا الحكم في الحسنة الموضوعة في اخذها كاله او بعض واه رتب فله نصيب

المراد

ما احدث في الطريق

هنا

هذا الحكم في الحسنة الموضوعة في اخذها كاله او بعض واه رتب فله نصيب

بأه صاحب فضاه ما عطبت على له من استحقاقا واه انسا اجبي ليل  
في فناء حائوة فتعطل انساة بعد قايه نصيب له من استحقاقا ولو اضر  
بالبناء في وسط الطريق من له نصيب لنفسه لا من غيره فله نصيب في فناء  
بينه وبين رتبة اضرائه من ذلك في فناء لولا كاله له نصيب في غيره وقد مر  
العادة بذلك في بلد المسلمين واعتبارا من ذلك ولكن لما كاله الفناء غير  
مملوكه تنقيد بشرط السكينة ومنه نص في طريق المسلمين او وضع حجرا  
فتلف بذلك انساة قد تده على عاقبته واه بلفظ بهيمة في ما له منعت  
هذا التسيب باحداء في طريق المسلمين بانصره المارة لان العاقل يتحمل  
النقص دوة المال المارة والفتا الزاب في الطريق والحاج الطريق فيه بمنزلة

ادراك الحكم في الحسنة الموضوعة في اخذها كاله او بعض واه رتب فله نصيب

من ذلك الموضع الموضع المذكور - حتى اليوم لم يأت به

نص لانه ما احدث في الطريق شيئا وانما كسر الطريق كيله تنفر المارة وله نصيب في الموضع  
فله نصيب من متعديا في هذا التسيب ولو جرح الكفاية في الطريق وتعد انساة  
من له نصيب صار متعديا ولو وضع حجرا في فناء غيره من موضع فعطبت انساة  
فالضمان على من جرحه وقد مر في له نصيب من الضمان لانه حكم فعله فله نصيب  
الموضع الذي شغل وانما اشغل بفعل المت موضع فله نصيب من كاله لانه هذا  
الموضع واه حفر رجل ما لو حفر في الطريق له عظم من ذلك لانه لا يحلوا الضرب  
فاه احد السلطة بذلك او اضر عليه لم ينص لانه السلطة وله نصيب في الطريق  
لا علم فيسليم من ضاه العطب كاله في ملك الحاكم ولم كاله بغير ضم له نصيب  
منعدا ما مر وكذا الجواب على هذا التفصيل في جميع ما قبل في طريق العامة  
بما ذكرناه اشارة الجناح والكيف والمنايب والوقوع ان كاله باسم السلطان  
لم ينص واه كاله بغير احد ضم وكذا اضر في ملكه لم ينص لانه غير متعدي في التسيب  
وكذا لو حفر في فناء لولا الفناء في فناء ذلك لمصلحة ذلك وقيل هذا لولا  
كاله الفناء مملوكا او كاله من الحفر في فناء غيره متعدي فيه فاما لولا كاله طاعة  
المسلمين او كاله من كاله كاله في سكة غير نافذة نصيب لانه سبب متعدي  
هذا صحيح ولو حفر في الطريق ومات الواقي فيه جرحا او غتا لا بسبب السقوط  
فله نصيب على الخاف عند ان حيف له وقال ابو يوسف لانه  
مات جرحا فكذلك واه مات غما فالحاف ضامن له الجرح من غير محدث فيه جرح  
يقضي في معدة من مولا الطعام ويسر من ارفع الحاف فله نصيب اليه واما النعم  
فان جعل لارض عمينا وهو انما حفره ففناء اليد قال عبد الرحمن  
ضامن في الوجوه كلها لانه كل ذلك انما حدث بسبب الوقوع في البني لولا لولا كان  
الطعام قريبا منه والحكمة نارة بضاف الى السبب بغير واسطة وتارة بواسطة  
وله نصيب في حيفه لانه من انما بضاف الى الحفر لومات بسبب الوقوع فيجعل الحاف  
كالارض لانه حيف اذ الى المسكة فاما لولا اضر اعليه سبب لولا كاله وله نصيب  
للحاف فيه فله نصيب اليه واه استأجر اضر الحفر واه في فناء فله نصيب على المستأجر  
وله نصيب على من جرحه لانه يعلموا انها في فناء لولا كاله لولا كاله لولا كاله  
له نصيب وقد صاروا حفر من من جرحه حين لم يعلمهم لم ذلك لولا كاله واه حفر واه  
اعتماد على احد وعلى المذكرة في فناء فله نصيب حفر الحفر فله نصيب على فناء كاله  
حفر بنفسه وصار كاله او امر لولا كاله هذه النسا فله نصيب من جرحها لولا كاله لولا كاله  
لما حفره ورجع على له من لولا كاله الدار مباشرة وله نصيب في لولا كاله لولا كاله  
هم يرجع للفرور وهذا الضمان يجب على المستأجر ان كاله كل واحد منهما سبب

المراد في وقت وسط البنية كاله في الوقت

او الخناق بالفتنة واه (المراد) يوم في احكام ان ياخذ النفس رتبة الحشر

عليها



ثم انه لا يجزئ من غير فكاك له من حق الصلاة وانه علموا انها في غير فكاك الصلاة  
على ان جرد الالهة من جنات في الحفص وامر بانهم بالحفر غير معين من عا لاه غير مال ك  
الحفر نفسه في هذا الموضع فسقط اعتبارا من فكاك الصلاة على شيئا من الحفر  
وان قال له هذا انما ليس فيه من الحفر فخر وان في  
انسانه والصلاة على ان جرد ان النبا من لعلمهم بفساد الام فلم يوجد الغرور في  
الخصاصة الصلاة على المسماة لاه من في فناء معين وان عند ان يوصف ومحمد  
رحما لم يحفر في فناء لاه اكا لاه فخر بالمائة وليس له صفة من ذلك وعند ان صفة  
محمدا ذلك فيما بينه وبين ربه ما لم يصنع ما في لاه الفكاك من لاه احتضن صاحب  
الملك بالانفاج من حيث كسر الخطب وايضا في الدواب والافا اطين وانه  
الركاة فكاك امر في الحال وانتقل فعل لاه جرد اليه بهذا لاه فكاك فعل ذلك  
بنفسه ومن وضع خشبة في طريق فتعد رجل يمر عليها فسقط فخطب فله  
ضمانه على صاحبها الذي وضعها وكذا لو جعل فنترة على نهر فيض لاه الام  
فخر رجل عليه منعدا فوقع فخطب فله ضمانه على الذي جعل فنترة لاه المارة  
بثقله صاحب عله ولكنه لم يصح نسبة الحكم اليه لكونه ثباتا فلا انعدا المرور به  
كا بصيرا او لحد موضعها لاه لاه مرصا منعدا بنسب التلف اليه دمن المستب  
وصار كاه انكف فنتة ان لاه يتعد باه كاه اع او مر لاه بضم لاه او وضعه في فخر  
لاه ما فاما لاه او وضع باذه لاه ما فله بضم ولله اضر رجل يمر على الطريق فوقع  
فهيما رجل وتعلق بأخر وتعلق لاه مر باظر فوقعوا جميعا ووقع بعضهم على بعض  
واما ان اولم بدر حال موتهم في لاه الخصاصة وهو قول ابي يوسف  
وقيل هو قول ابي حنيفة وابي يوسف لاه الله دية لاه اول الله ثابته على  
الكافر وبلته على الثالث وثله هدر لاه ظهر لاه اسباب ثله ووقع في اليه  
ووقع الثالث والثالث عليه وليس بعضها اولى من البعض بالاضافة فكنه  
بلت الالهة على الكافر وثله على الثالث لاه جرد الثالث عليه وثله هدر لاه  
هو الذي جرد الثالث على نفسه وهذه الثالث نصفه هدر ونصف  
على لاه اول لاه ظهر لاه سبابة وهو ووقع ووقع الثالث عليه  
فنصفها هدر لاه هو الذي جرد الثالث على نفسه ونصف على لاه اول لاه  
الذي جرد وهذه الثالث على الثالث كاه لاه سبب لاه سوى جرد لاه اكا  
الانفس دية القياس وهو قول محمد بن دية لاه اول على الكافر لاه  
ووقع في اليه سبب لاه ظاهرا وهو سبق لاه سبب فضايق اليه ودية  
الثالث على لاه اول لاه جرد ودية الثالث على الثالث لما بينا ووقع على  
عوا فله من حبل متبا وهو في على الطريق فسقط على انسا فخطب

سواء الفكاك  
جانبها

فاما

لانه

خطب ضم الحامل وكذا ان سقط فتعني به انسا وانه كاه لاه اهو لاه  
ضبط طعنه فخطب به انسا لم يضم وهذا اللفظ يشتمل الوجهين الصواب  
والسقوط والفرق بينهما ان حامل الشيء بقصد حفظه فله حاجة في تقيد  
وصف السلة اما الله ليس فله بقصد حفظ ما يليق به بل الحفظ فيه  
ينبع فخر في التقيد بوصف السلة فيجعل مباحا مطلقا وعن محمد بن  
لاه ليس ثوبا زيادة على قدر الحاجة بضم لاه اسقط عنه وعطيه انسا لاه  
لا يعم به البلوى مسجد لعشرين فعلق رجل من غير العشرين فيه فغير يلا او جعل  
فيه بول لاه او خصاصة فخطب به رجل ضم ولو جعل ذلك رجل منهم لاه بضم  
هذا عند ان صنف لاه وقال لاه بضم في الوجهين لاه هذه قد ثاب  
عليها الفاعل فله بضم كاهل المسجد وكما لو كاه باذنه وهذا لاه بسط الحصر  
فيه ونصب القيد بكم باب التكمين من اقامة الصلاة فيه فغير اهل المسجد  
في ذلك كاهل المسجد وكاه فعل ما ليس في لاه بضم كما لو صرنا في المسجد  
لمصالح المسجد فخطب فيها انسا او جرد فانه بضم وهذا لاه الدراك  
والتيدي فيما يتعلق بالمسجد لاه كضرب لاه وام والوقفة واختيار المتكلم  
وفتح باب واعلته دمن فخر ولهذا الوصل غير اهل الحلة جماعة كاه لاه  
الحلة لم تعيدوها ولو صل اهل الحلة لاه بضم لاه لم يصلوا ثانيا جماعة  
فكاك فعلهم مباحا مطلقا وفعل غيرهم مقيد بشرط السلة وقصد الفرة  
لاه في الغرامة اذا الخطا الطريق كما لو تفرق بالشهادة على الزما والطرق  
فما يخرج بقصد لاه استبدل من عشرة وانه جلس منهم فخطب به رجل لاه كاه فيه رجل  
في غير الصلاة ضم وانه كاه في الصلاة لاه بضم وهذا عند ان حنيف  
رعه وقال لاه بضم بكل حال ولو كاه حالسا لقراءة القرآن او للتعليم او للصلاة  
او نام فيه في حله لاه وانام في غير الصلاة او في فناء ما را او قعد فيه حديث  
فوقع على هذا لاه خله في واما المعتكف فقد قيل على هذا الحلة فويل لاه بضم  
بالانفاق اما لم المساجد انما ينبت للصلاة وللذكر ولقراءة القرآن وله فتكاف  
فكاك الجالس لها مباحا والمنسطر للصلاة في الصلاة حكما لقوله عم  
المنسطر للصلاة في الصلاة مادام منتظرها والمصلي لاه بضم فكذا المنسطر  
وله الصلاة بالجماعة لاه تكون لاه بالانتظار فكاك من ضرورتها فالحق بها  
وكاه لم المسجد في الصلاة وهذه لاه شيئا تابعة لها فكاك الجالس للصلاة  
مباحا والجالس للتوابع مباحا مقيدا بشرط السلة كن وقف في الطريق  
ليصل بين قيتين فانه بضم ما عطيه وكذا الذي الى الكافر الى المسجد  
منه وسبب لاه بضم ذلك لاه اصاب شيئا من لاه لاه لاه في الطريق  
بشرط الصلاة وهو

فخر

لانه

لانه

لانه

اساره قوله  
فخطب له

فما يعلق  
الذي  
بالسجدة لاه

فخر الصلاة او

ليظهر التواضع  
للاصل والباب  
والفعل جاحاد  
منذوما وهو



او ٢٠ مسجد فاطمة عين او ٢٠ مسجد فاطمة عين او ٢٠ مسجد فاطمة عين  
 من غير العيشين فيه للصلاة فتعقله انما لا يضمن في الصبح لانه الجاهل  
 اعديت للصلاة العامة من غير خصوص فكاك لكل واحد يصلي فيه وحده وانما  
 المتقوس الى اهل المسجد امرا للصلاة بالجماعة **فصل في الحايطة المملوكة**  
 اذا مال الحايطة الى طريق المسلمين فطالب مسلم او ذمي صاحبه يتقضى  
 فلم يتقضى في مدة قدر على نقضه حتى سقط ضم ما يلف به نفسه او بال  
 والقياس انه لا يضمن وهو قول الشافعي رحمه الله لم يوجب منه ضيق هو  
 تعدي وهذا لانه يبنى الحايطة في ملكه والسقوط والميل في ليس من ضيق فلا  
 يضمن كما قيل له شهاد وجه لا يحسب ان له مال الى الطريق فقد شغل  
 هو الى الطريق بجاريه ووقع في يد هو المسلمين ورفع يده فاذا طار  
 بالانقاص وتفرغ المراء عن هذا الشغل لانه ذلك فاذا لم يفرغ مع التمكن  
 صار جانيا وجعل كانه شغل ابدأ باختياره بمنزله ما لو وقع في يد ثوب  
 انساة فانه لا يكون متعديا في امساك الثوب ولكن لو طوي بالارض فلم  
 به صار متعديا في امساك بعد ذلك كذا هنا تحمله فاما قبل له شهاد لانه  
 لم يطالب بالتفريق فهو نظير الثوب الذي اهلك في حجره قبل ان يطالب  
 صاحبه بالارض ثم ما يلف به من النفوس يجب الدية على العاقل لانه دون الخطاء  
 في الحياء قاولة ان يفتح الخفيف واثلف من له مال كالدراب والورد  
 يجب انضامه ما له لانه العاقل له تعقل الماء والشرط الطلب ولا شهاد  
 ليس بشرط حتى لو طوي بالتفريق من غير اشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى  
 سقط وتلف به شيء وهو يرضى بالطلب ضمن وقايد له شهاد احكام اثبات الطلب  
 عند الجرح كما في الشفيع فالمعتب في حق طلب الشفعة ولكن تؤمر به شهاد  
 له صياطا لهذا وادام المكنة على الانقض وملكه من وقت له شهاد الى وقت  
 السقوط شرط له لانه يد من مكنة النقص ليصبي جانيا بترك وصورة الطلبين تنزل  
 ان حايطة هذا مال فاهدم وصورة له شهاد ان يقول الرجل اشهد وانما  
 تعدت الى هذا الرجل في هدم حايطة هذا له يوه له شهاد قبل ان يبنى الحايطة  
 لعدم التعدي ولو بنى الحايطة ما يله الى الطريق في له بداء فهو ضامن لما يسقط  
 عليه من غير اشهاد لانه متعدي في شغل هو الطريق ببناء وهذا كما شرع النبي  
 والقاضي والحبيب في الطريق فانه هذا جناية بنفسه بدوة الطلب ولا شهاد  
 وتقبل شهاد رجل وامرأتين على المقدم له التائب بهذا المقدم له يسقط  
 بالشبهة وهو الماله لا القتل ويتولى ان يطالبه بنقض مسلم او ذمي رجل او  
 امرأة هذا او يكاتب له التائب في الطريق شركا والنفقة اليه وهو عبد السلطان

السلطان وعند غير السلطان  
 يتقضى بالخطا به بتقريظه وآه مال الادلر رجل فالمطالبة الى مال الدلر خاتمة  
 له الحق له فيه ومن غير وآه كاه فيها سكاة فلم يرض بطالبه لانه لم المطالبة  
 بازالة ما شغل الدلر فكذا بازالة ما شغل هواها ولو اجده رب الدلر او ابراء  
 منها او فعلا ذلك سكاها مع ولا ضارة عليه فيما يلف بالحايطة له الحق لم تحله في  
 مال مال الى الطريق فاجله الفاضل او بنى اشهد عليه حيث له يوه له الحق الحق  
 لكل الناس فله يكون انما ابطال حقهم وكذا ابراء الحايطة بعد ما اشهد عليه ويقضى الحايطة  
 المشتري او له برك من ضمانه لانه انما كان جانيا بترك الدم مع تمكن منه و  
 بالبيع زال تمكنه من هدم الحايطة فيخرج من له يضمن جانيا تحمله في اشراء الحايطة  
 لانه كان جانيا باصل الوضع ولم ينقض بالبيع فله برك كما سبق ولا ضارة على المشتري  
 لانه لم يشهد عليه في الدم فالحال انما يبيع قبل له شهاد فانه اشهد على المشتري  
 بعد شراؤه فهو ضامن لترك تفريق الطريق بعد ما طوي به مع تمكنه من ذلك ولا يلزم  
 ان لا يشهد الحايطة اشهاد على نفسه وآه التقدم يوه لاكل من تمكن من نقض الحايطة  
 وتفريق الهوا ومن له يتمكن منه له يوه التقدم اليه كما لم يكن والمستامر والمورع و  
 ساكن الدلر له يتمكن من نقض فحق التقدم اليه الراعي لغدرته على نقضه حتى تم  
 بواسطة الفكاك ولا يرب والوصي حتى لو مال حايطة الصغير فاشهد على ابيه  
 او وصيه فسقط واثلف شيئا فالضمان في مال الصبي لانه له شهاد على ابيه  
 والوصي كانه شهاد على الصبي لانه ينفوا حقا ومالكا هدم الحايطة فصار  
 التقدم اليها كالقدم اليه بعد بلوغه وها في ترك الهدم يعمد له للصبي فليد  
 كانه الضمان عليه دونها ويوه على اتم ايضا فانه بلغ الصبي او مات قبل او الوصي  
 فله ضمان فيه لانه ذلك له شهاد قد بطل لغوات فدية له ب او الوصي يموت  
 وبلوغ الصبي والمكاتب له الاولاد والعبد المتاجر سواء كان عليه دين او له لانه  
 من هدم الحايطة ثم التالف بالسقوط ان كان ماله ضمانه في حق العبد يراه فيه  
 وان كان نفسا فعلى عاقل المولى لانه له شهاد من وجه على المولى لانه الحايطة ملك  
 المولى لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فالمولى اذن باسحق له نفسه وضمان  
 الماله اليق بالعبد لانه شغل الحجة عنه في اكتساب سبب ذلك وضمان النفس بالمولى  
 لانه فك الحجة بالذمة لم شاول ذلك فكاك الضمان على عاقل المولى واصل الوعد  
 في نصيبه والقياس انه لا يوه هذا له شهاد لانه احد الشركا له يتمكن من نقض الحايطة  
 كما له يتمكن من بناء ولم توجد التقدم الى الباقين فله يوه هذا له شهاد وجه  
 له كحسنة انه يتمكن من ان يطالب شركا ليحتجوا على هدمه فضمن هذا الذي  
 شهد عليه بحقة نصيبه مما اصابها الحايطة ولو سقط الحايطة الما يلد على انسان



بدر لالة ربح  
القتيل

بعد له شهرا فقبل فقتل بالقتيل عن فطبت لا يضمنه صاحب الحايطة لانه ليس  
ولا يرفق القتل لولي القتل له لرب الحايطة وآه عطب بالتفرض ضمنه له البعض  
ملك فكاك الغريق اليه حايطة ما يد اشهد عليه فوضع صاحب الحايطة عليه جر فموت  
الحايطة ورعى بالجرة على انشاء فقتل فالضامة على صاحب الحايطة وكوعني بالجرة  
او يتقضيها اصداء كانت الجرة لغرض صاحب الحايطة فله بضم اصر اما صاحب الحايطة  
فله له شهرا على الحايطة له بكونه اشهدا على الجرة واما صاحب الجرة فله لم يرد  
له شهرا عليه حتى لو كانت الجرة لرب الحايطة بضم فقتل على رفع حايطة بالجرة  
فاشهد على اصرهم فسقط على رجل فقتل بضم الذي اشهد عليه فقتل الدية وبلغ  
ذلك على عاقلة وآه كانت دله من فله فخر اصرهم فيها بغير او بغير حايطة بغير فله  
صاحبه ففطبت به انشاء فقبله ثلثا الدية على عاقلة وهذا عند اذ حيفه لهدو  
قاله عليه نصف الدية في المسلمين له ماتلف بنصيب من اشهد عليه فقتل له  
صا وجانيا وما تلف بنصيب من لم يشهد عليه هدر فاما هدر البعض واعتنى البعض  
جعله قسمن لمن جرح رجله ولرغته عقر ونهيتة حية وعق كلب ومات  
من ذلك كله فانه بضم الجارح النصف كذا هذا وفي سيرة النبي صلى الله عليه وسلم  
في ملكه وفي ملك غيره فانتم نصفين وكله اذ العلة فقبل فقتل في وقت فقتل له  
اصل في لك ليس بقتل في القتل البسبب او العن البسبب له وجب التلف بحال  
يعتني كل جرح علة فحينئذ يحتمل العلة ولا اكاة كذلك اعتبر الكا علة واحدة  
فبضا في الحكم اليها ثم يتم على اربابها بقدر الملك فالحال فالحال فان كل  
جرح يصلي علة بانفراده صغر او كبر له له عند المراهقة اضعافا الكا لعدم حيا  
البعض حيا تب اشهد عليه في حايطة ما يد فسقط بضم لولي القتل له فله فقتل  
ومن الدية كما هو حكم حناة المكاتب فاه سقط الحايطة بعد عتقه فالدية عاقلة  
له انما يصيب حانيا عند السقوط فيعتني حيا وقت السقوط فاه عقر وورق في  
الوق او باع الحايطة ثم سقط فله ضامة على اصد له ودام القدرة على الهدم  
الى وقت السقوط ولم يوجد ولو اشهد كنيقا ونحوه فباعه او عتق فسقط ضمن  
له قل من قيمته ومن له ريش له لا يصيب حانيا وقت له ثم راع وفي ذلك الوقت  
كاة مكانها وحكم حناة المكاتب هذا وآه عجز وبقا الى الوق بحسب المولى من الدفع  
والفدا لانه زال المانع من الدفع وكوعني انشاء بقتل الكنيف بضم الخرج  
وكذا لو عني انشاء بهذا القتل فالضامة على الخرج له في نفسه له شرع جناة  
فما تولد عنه بكونه مضمونا عليه فالحايطة على امر حايطة ما يد اشهد عليه  
فسقط على حايطة جارة فهدم فالحايد بالجنادة انشاء ضمنه الحايطة وترك القدر  
عليه ولم شاء اخذ البعض وضمنه التغطية لقيام الحايطة من وجه وهله كدوم

وجه ومانت بوقوع الاول والماني فيل ما لك له وله ومانت بقتل الماني  
فمن هدر لالة التا لم يشهد عليه وليس للاول ولا لولي رفعه وكوكاه الحايطة  
الماني ملك الاول ضمن لالة فامر على رفعه وقد اشهد عليه حايطة ما يد فاشهد  
عليها فسقط اصرها على له فموت فقتل بوقوع له وولي او التا او بقتل  
الاول فيل ما لك الاول ومانت بقتل التا فهو هدر سقط وعلق قاله  
واشهد عليها فسقط السفل ورعى بالعلو على اصد فقبله ضمن صاحب السفل  
له سقط العلو بواسطة السفل وسقط السفل وحس عن بقتل العلو فهو هدر عتق  
نام او بقتل في طريق ودام عليه حتى عتق فقتل به اصد ومات فالدية على عاقلة  
العبد له الدولم فيما يندام له حكم له بداء والنوم واما فصار كاه  
انشاء النوم والقوة بعد العتق والجناء بعد العتق فوجب الدية على عاقلة  
وعاقلة عاقلة المولى وآه انكسر رجله وتعدر البكر ثم اعنته سبكه ثم  
عنى به اصد حجب على سيد قيمته لالة الدوام هنا بغير اختياره فكاك التلف  
مضانا الى ابتداء فعله وشجاءه الرق فصار للمولى باعناقه مانعا ففقد فصار  
كدر جرحي وكيد حفر بترام حرره سبكه ثم دفع فيها انشاء وكذا لو اوقف العبد  
دابة في الطريق ثم حرره سبكه ثم عني بها انشاء ومات ضمن السيد قيمة العبد له  
ايقاق العبد جنابة ومن وقوف الدابة وله ودام لله يقاق فاضيف التلف الى ابتداء  
له يقاق وهو قبل العتق فصار كما لو اعنت عيدا او قد جنى ولو قسط رجل عيدا  
الغنى والقاه في الطريق فامتن به قبل العتق وبعد فعل القامط كاه وضع  
محرا في الطريق فحمله في ما لو اجلسه من فنى فقاط له مختارا في الكل من حتى لى  
اعتقه سيد بعد اجلسه ففطبت به انشاء بضم عاقلة سيد ذهب بناد  
في ملكه او في ملك غيره فوق شررها على ثوب انشاء فاحتق بضم وآه جرحه الرمح  
والقتل في الثوب له بضم له في تحلك الرمح وآه جرحه على حايطة فسقط على  
رجل واطلعه له بضم له في منقبة وضعه باسبب جنابة  
البيمة والجنابة عليها الزاكت ضامخ لا او طالت دابة يدها  
او رجلا او راسها او كرسى او خطبت او صدمت وله بضم ما فقتل بر حيا  
او ذنبا فاه او قفها في الطريق ضمن النخلة ايضا وله صداه السبي على الدابة في  
طريق المسلمين سباح مقيد بسراط السلة من قبله المسبب له الحق في الطريق فقتل  
من الناس وهو يتصرف في حقه من وجه وفي عني من وجه فاحبناه مقيد بسراط  
سلة له ليعتدل النظر من الجانبين وانما يقيد بسراط السلة فيهما يمكن التحرر  
في دوة ماله يمكن التحرر عنه له فالدين على السلة في حاله يمكن التحرر عنه  
هو من دابة لا من سبي فاحقه له انه يخرج عن المسبب على الدابة فحانه ان

لان سقوط الى  
الذي جعل  
في رطة الاول  
فيضا في الاول  
القتل

في الوضع

حق

شرطه



بقلي بما له يمكن الفرقة والفرع عن الوطى وما يشاكله في وسع الراكب لولا ان  
 النظر في ذلك فبقيدناه بشرط اليقظة عنه وليس في وسع الفرع عن النخبة  
 بالرجل والذنب له وجه الراكب امام الراكب له خلفها فلم يبق له وجه لولا ان  
 في الطريق فممن النخبة ايضا له يمكن الفرع عن انقاص الدابة وانه يمكنه الفرع  
 عن النخبة فصار معتقدا في ان يناف وتدخل الطريق والمنتهى في السبب او  
 ضامن وانه اصاب يدما او رجلا حصاة او نواة او اثار غبار او حبرا او  
 صغرى مفعلا عين انسية او افسد نوبه لم يقم لانه هذا يمكن الفرع عنه له وجه  
 الدابة له بعرض عنه وانه كان محرا كبر اضره له مما يستطاع له متناع عنه له  
 فسي الدواب سفل عنه وانما يكونه لخرق منه في السبي والراكب والردف  
 والقايد والسائق في الضامة سواء له الدابة في ايديهم وفي سببها وفي  
 كيف شاؤا وكذا في المبسوط فانه رأت او باليت في الطريق وفي سببها  
 بجملة انسية لم يقم له له يمكن الفرع عن ذلك فهو ضرر في السبي وكذا اذا  
 اوقعت لذلك له من الدواب له بفعل ذلك حتى ينفذ هذا بما يستطاع له  
 له متناع منه وانه اوقعتا لغير ذلك فغلب انسية برونها او ولما فخر له في معتد  
 في هذا السبب فهو ممنوع من ايقاف الدابة خصوصا في اكاة ذلك بضر  
 بالمان وفي الجاه الصغرى وكل من ضمن الراكب ضمنه السابق والقايد  
 له فيها سبابة بغير الدابة لا امكان الحناء فيسقط بشرط السلة فيما  
 يمكن الفرع عنه كالراكب له ان على الراكب الكفارة فيما او طاة الدابة بدها  
 او رجلا وله كفارة عليها وله كفارة على الراكب فيما ورا له يطل له القتل  
 انما حصل بثقله حين كان هو على الدابة الى اوطان وتعلم اتصال بالقتل  
 فصار مباحا من له الراى فاما السابق والقايد فلم يضر ان فخرها بالقتل  
 بل فعلها بما تشييب الى القتل وكذا الراكب في غنى له بطلان سبب  
 والكفارة جزا مباحة له من الوصية دوة السابق والقايد له في كفى  
 في حق الراكب صراحة له من المختص والسابق ضامن لما اصاب بدها  
 بالمباشرة وذكر القدر في المختص والسابق ضامن لما اصاب بدها  
 او رجلا والقايد ضامن اصاب بدها دوة رجلا والمراد به النخبة  
 من اي عين السابق فممكن الفرع عنه وغابت من نظر القايد فله يمكنه له  
 عنه والاصح انه السابق له بضم النخبة ايضا وانه كانت على عينه  
 له ليس على رجلا ما صنعها فله يمكنه له حر له عنه تحله في الكلام له في كفى  
 كهيما لمخامها وقال الحنفية في كلهم بضم النخبة له في كفى  
 بضاق اليهم ولنا قول عو الرجل حار والمراد في الرجل حار في

لا يمكن الفرع عنه  
 في سببها

فله في مدفوعة الماذك الفاعل بخويبة فاستند فعله اليه كما في المكر قلنا  
 انما الفاعل ثم تخويب القتل او تخويب العض وهذا تخويف بالضرب  
 ومثله له سفل الفاعل ولو كان راكب وسائق فيلجبت الضامة عليها له كل واحد  
 منها سبب الضامة وقيل له بضم السابق ما اوطات الدابة له الراكب سائر  
 عن السابق سبب ولا عين للتسبب من وجه المباشرة كما في الحاف  
 من الملوخ وانه اضطرهم فارساة فاما فاعل عاقله كل واحد منهما دة له ضد  
 استخسانا وقال زفر والسائق رها بجب عاقله كل واحد منهما  
 نصف دة صاحبه وهو القياس اما ان كل واحد منهما مات بفعله وبفعل صاحبه  
 له له صطدام فاعل يقوم بهما فيقدر نصفه كما لو جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه  
 جراحة او كان له صطدام عمدا او جفرا في الطريق بشرافا ثار عليها فانه يجب  
 على كل واحد منهما النصف كذا هنا ولنا ما روى عن علي رضي الله عنه انه  
 جعل على عاقله كل واحد من المصطدمين دة كاملة وله كل واحد منهما  
 مدفوع بصاحبه فكانه او وقع من الدابة بيد وهذا له دفع صاحب  
 اياه على معتبر له له في الحكم فاما فاعل المصطدم فله يصلح على معارضة  
 لدفع الصادم له فاعله مباح له في في الطريق فهو بمنى له من دفعه في بي  
 حفرها رجل في الطريق فانه الضامة يجب على الحاف وانه كان لو شية  
 وثقله لما سقط في البئر نعم فاعله صاحبه مباح ايضا ولكن الفعل المباح  
 في غير سبب الضامة كالنار اذا انقلب على غير والفعل محظور لان  
 ذكر من المسائل فانفجر البرق هذا اذا كانا من في العمد والخطا ولو  
 كانا عبيد من ممد رالدم في العمد له هلك كل واحد منهما بعدا حتى يله خلف  
 وكذا في الخطا له له صيد في جنات العبيد اذا كانت خطا للدفع او  
 القذا والعبد له اهلك سقط عنه موجب الحياة وقد فات هذان من عليه  
 فله يجب على المولى الدفع لعدم الحد والقذا له يعتمد بقا الحد ولم يوص  
 ولو كان احدهما حرا والآخر عبيدا في الخطا يجب على عاقله الحد المقتول  
 قيمة العبد في اخذها ودية المقتول الحرة على اصلا حنيف  
 ومحمد صاحب القيمة على العاقل له ضامة له دة عندها فقد خلف  
 بده هذا القدر في اخذ ودية المقتول وبطلان ما رآه عليه لعدم  
 الخلف وفي العمد يجب على عاقله الحد نصف قيمة العبد له المضمون  
 في العمد النصف وهذا القدر ماخذ في المقتول وما على العبد  
 في رقبته وهو نصف دة الحد سقط حوة له قدر ما خلف في البدل و  
 هو نصف النصف والقياس في قوت السرج على رجل فعنه ضم وكذا

ذكر الراكب من القدر  
 فالحكم في المصطدم  
 اليه سبب الضامة  
 في سببها

لا يمكن الفرع عنه  
 في سببها  
 في كفى



على هذا ما يرد وانه كالتحام وكذا ما تحل عليها له مما يمكن الخروج وانما  
 سقط له لم يستعملها او لم يحكم ذلك فكان القاهدين على الطريق تحل في  
 له له شدة العاك وله فاصد حفظ هذه له شيئا كما في المحل على عاتق  
 دوة اللباس على ما حرم من قبل فستبد بشرط المسئلة ومن قال قطاراً فخرج  
 لما او طافاه وعلى يمينه انسانا فقتله فعلى عاقلة القايد الدية له القطار  
 كانه من اوله لا اخره فيضاف اليه ذلك فيصير الحكم كانه قتل خطاه  
 فكونه ضامة النفس فيه على العاقلة وضامة الماله في ماله كانه مع سابق  
 فالضامة عليها له سواء بها في السبب وهذا كذا في السابق في جانب من  
 فانه توطئها واخذ بزمام واحد يضم ما عطيها بما هو خلت وبضامة ما عطي  
 بما هو بين يده له القايده بقوله ما خلف السابق له نقطان الزمان والمكان  
 سوق ما كانه امانة وانه ربط رجل بعنق بالقطار والقايده يعلم فوطئ المربوط  
 رجلاه فقتله فعلى عاقلة القايد الدية لانه قايده للكل فكيف قايده لذلك العنق والقوة  
 سببت لوجوب الضامة ومن تحقق الضامة منه لا يسقط الضامة بحمله  
 ثم رجوعه بها على عاقلة الرابط له الرابط هو الذي اوقع في هذا الضامة  
 حيث ربطه بالقطار وهو منعد فمما صرح في القدر هو الجاني  
 فلذا وجب الرجوع على عاقلة وانما لم يجب الضامة عليهم ابتداء وانه كانه  
 كل واحد منها مسبباً له الرابط من القايده كالتسبب في المباشرة له العائد  
 السلف افضل بالتقود دوة الرابط فالواحد في رابط في جانب القطار والاربع  
 له انما بالوقوف له واذ لم يتكلم به لم يكن الضامة ذلك كانه قتل الضامة  
 على الرابط اما في رابط في حاله وقوف له بل ثم قال صاحب القطار ضم القايد الربط  
 له فانه يبين غيره يعني اخره فله يرجع عليه بمخلفه من الضامة ومن لم يربط به  
 له كلباً وكاهلها سابقاً له كانه خلفها فاصاب شيئا في فون ضم له مجموع  
 عليه من جهة فاضيف فعله اليه كالمكره تضاف فعله الى المكره فيم يقبله الى الربط  
 له ولو لم يربط طيرا الى بازيه واساقه فاصاب في فون لم يضم والفرق بين الكلب والقطار  
 بحمل السوق فاعتبر سوتة والطير له حمل السوق فصار وجه السوق  
 وعده سواء وكذا ولو لم يربط كلباً ولم يكن له سابقاً لم يضم ولو لم يربط الى الصيد  
 ولم يكن له سابقاً فاخذ الصيد وقتله حل والفرق بين الكلب عامل باختياره  
 له انما نسب الى المرسل في حق اياها الصيد للضرورة له للناس حاجه الى  
 له صطياد وله طريق سواء وله ضرورة في حق الضامة وعن ابي يوسف  
 انه اوجب الضامة في هذا كله احتياطاً له موال الناس وذكر في المبسوط  
 له المرسل دابة في طريق المسلمين فما اصاب في ذلك فله المرسل

هذا هو الوجه في الضامة  
 في كل واحد من هذه  
 في كل واحد من هذه

لا يربط ولا  
 ولا يربط ولا

هذا هو الوجه في الضامة  
 في كل واحد من هذه

فما حوله من غيرها يضاف اليه ما ادب سبب من سبب له فانه جالت مينا  
 او شاله فله ضامة عليه لانها تغترب عن حالها وانما سبب سبب باختيارها  
 فصار سبب كما لم يفتل له انه له يكون لها طريق غير الذي اخذت فيه في  
 يكون ضامها وكذا لو اوقفت بمسار سبب بنفسها فله ضامة عليه له حكم  
 فعلى قدر انقطع بالوقوف ثم متى انشأت السبب باختيارها بعد ذلك فله  
 يضاف اليه بخلاف ما لو اوقفت بعد له رساله في له صطياد ثم صار فاخذ الصيد  
 له تلك الوقفة لتكنه من الصيد فكانت لتحقيق مقصود المرسل وهذا  
 الوقفة ثناء في مقصود المرسل فنسقط حكم له رساله ويحل في ماله المرسل  
 الى صيد فاصاب نفساً او ماله في فون حيث له يضم المرسل وفي له رساله  
 في الطريق مضمنا له له رساله الدابة في الطريق له المبيع الدابة وامكنه تبايع  
 تغد من صاحبه عرفاً فاحله فله رساله في له صطياد فانه مباح له له مكنه  
 له تبايع والمستبب انما يضم له اتعدى ولو لم يربط به فاضدت  
 زحماً على فون ضم المرسل وانه مالت بمينا وشاله وله طريق له يضم له ضم  
 مضاف اليها دوة صاحبها وانه انفلت الدابة فاصابت ماله او لم يربط  
 اليه او نهرا له يضم صاحبها لقوله عا الجاحظيات ومع المتفلة وله في  
 الفعل لم يضاف اليه له لم يوجد ما يوجب النسبة اليه من له رساله والسوق  
 ونحوها ومن فوج باب قفص قطار الطير او باب اصطبل  
 فخرجت الدابة وضلت له يضم الفاجر له اعترض على السبب فعل  
 فاعل محتار فلم يضاف اليه وقال محمد بن ميمون ضم له طير لم  
 الطير هدر شرعاً وكذا فعل كل ميمون فكانه خرج به اختيار فيضم كالموت  
 زقاً فسال ما فيه وقلنا فعل الهمية له يعني له بحباب حكم عليها او على صاحبها  
 فاقطع الضامة فغصب كالدابة تجول بعد له رساله شاة لقصاب فقتل  
 عينها فغصبها ما نقصها له المقصود اللحم فله يعني له النقصا في عين غيره  
 الجحر له وجز من ربع القيمة وكذا في عين الحمار والمعد والغرس وقال  
 انما يقع فيه النقصا ايضا اعتباراً بالشاة وكذا ما روى ان النسي  
 عي فيه بمثل ما ذكرنا وهكذا في غير مريض الله عنه وله الشاة له فعل  
 بل سفع بها كما سفع باله متعة يضم النقصا من غير تقدير فاما ما عذرناه من  
 الهمام في عامة لبعهم ولكن له فعل له بغرها فاشبه له نساء من وجه  
 والنساء من وجه فوجب تنصيف القدر الواجب في له نساء عملها عين  
 وله نساء له فعل له باربعة عين عيناها وعيناها ينعمها فكانها ذات  
 لربعة عين فيجوز الربيع بقوات احد بها وله اسار الرجل على دابة في الطريق

وهذه الوقفة التي هي  
 وقفة الدابة والمراد  
 بها الغرس والبقر  
 واشتالها مائة مقصود  
 المرسل اليه هو السيد

لا يربط ولا  
 ولا يربط ولا



كانه

فخسها رجل او ضربها فنجبت رجله او ضربته بيدها او فزعت فصدت  
 فقتلت ذلك على الناحي دوة الراكب بلفظ ذلك عز و ان مسجودها  
 وله الناحي بمنزلة الدافع للذات الحامل لها على ما فعلت والراكب كالمذوق  
 مع الدابة بالخن فاضيف فعل الدابة اليه وله الناحي متعدي في سبب  
 والراكب غير متعدي فضم المتعدي كالحق لو كان واقفا دابة على الطريق  
 كانه الضمان على الراكب والناحي نصيبا لكونه متعديا له يقاتل ايضا  
 انه فخت الناحي كانه دمه هدر له بمنزلة الجاه على نفسه بخت وانه  
 القتل الراكب من تلك الخفة فقتله قدس على عاقلة الناحي له في الخس  
 الدابة سبب له لقا الراكب وهو متعدي في ذلك التسبب فضم ولو ثبت  
 من خن على رجل فقتله او اوطأت رجله فقتلته كانه ذلك على الناحي  
 دوة الراكب له متعدي في التسبب فيجعل كالمباشر في حكم الضمان و  
 الواقف في ملكه والذمي يبي سوا وروى ابن سماعه عن ابي بصير  
 انه اذا اوطأت رجله فالدابة على الراكب والناحي نصيبا له انما تلف  
 بقتل الراكب ووطي الدابة مضاف الى الناحي فيضمنه وانه يحسبها  
 باذنه الراكب كانه ذلك بمنزلة فعل الراكب لو خسها وله ضمان عليه فختها  
 له الراكب له وله في خن الدابة وضربها فاذا امر غيره بما يملك شيئا من رجل  
 فعل الماحور كفعل الامر ولو خسها بنفسه لم يكن عليه ضمان في نحتها بالرجل  
 او الذنب له ذلك لا يتطاع له متناع عنه فهذا كله ولو وطئت رجله  
 في يديها وقد خسها الناحي باذنه الراكب فالذات عليها لكانت في فورها  
 الذمي خسها له يديها في تلك الحالة مضاف اليها فاصرت من ذلك مكوضة  
 عليها وهذا له الناحي بمنزلة السابق للدابة باذنه الراكب وضمانه ما اوطأت  
 على السابق والراكب نصيبا فانه قبل ان يخن باذنه يبيع اذنه بغير  
 له لم يبق متعديا حيث نقل فعله الى الراكب قلنا لانه انما هو من حيث  
 من حيث ان الله في نفسه عليه فكاة متعديا فانه قبل الراكب صاحب على الراكب  
 على الوطى والناحي صاحب شرط في حق فعل الوطى واذا ملك الى العلة  
 اول من اضافته الى الشرط قلنا انما يترجى العلة على الشرط لكان الشرط  
 تلك العلة فاما لكان الشرط علة لفرى فله يترجى صاحب العلة له وى اذ  
 من جرح انسانا ثم سقط الحوج في من جرحها غيره على الطريق فانتجبت  
 الدابة عليها وانه كانه امدها صاحب عليه وله من صاحب شرط افرى دوة الجرح  
 فكذا ههنا الركوب وانه كانه علة الوطى فالخن ليس بشرط لهذه العلة  
 الى الركوب بل هو شرط السير وعلته والسبب على الوطى فصار متعديا

وطي الدابة

له الكفر شرط

محقق

390

ممن له تحصيل علة العلة والحكم له تمتع اضافته الى علة العلة مكوضة حضا  
 الاحتمال العلة فلما اوجب الدابة على عاقلة ما تم قبل ترجع الناحي  
 على الراكب بما ضمن له له يقاتل له فعل بامن فرجع بما لحق من العلة عليه  
 وقبل له يرجع وهو له له بامن باله يطاق والخن ينفصل عنه و  
 التلغ انما حصل بالوطى فصار كذا امر صبيبا يستعمل على الدابة بتسبيها  
 فوطيت انسانا ومات حتى فم عاقل الصبي فانهم له رجوعه على امر له لمن  
 بالتسبي وله بطا منفصل عنه وكذا الوفا وله سله حاققت له في بضم له  
 على امر تم الناحي انما يضمن له اذ كان الوطى في فور الخس فانه لا يمكن  
 في فور الضمان على الراكب دوة الناحي له اثر فعله قد انقطع بضم  
 ذلك الفور فعادت الا ما كانت قبل الخس ومن قاد دابته فخنسها  
 رجل فانفلتت من يد القايدها صابت في فورها شيئا فضمانه على الناحي  
 له له نقله ت اثر فعل الناحي وهو شرط التلغ وكذا لكان لها  
 سائق فخنسها غيره له مضاف اليه وانه كانه الناحي عبدا فالضمان في وقت  
 العبد يدرج او تفدى له كجنايته بيده وانه كانه الناحي صبيبا فهو  
 كالرجل في اذ ضامه الدابة يجب على عاقلة له يواخذها فعلا كالبالغ  
 كذا في شروح المبسوط وقوله في الهداية وله اذ كان صبيبا فماله بحمل  
 اذ رله لكان الجناية على المالك او فيما دوة لرشد الموصحة وانه  
 مرت الدابة يشر قد نصب في الطريق فخنسها ذلك النسخ فنجبت  
 انسانا فقتلته فالضمان على من نصب ذلك النسخ له متعدي في ذلك  
 النسخ في الطريق فكاة خن خن نصبه باب  
**جناية المملوك والجناية عليه** له صلح جناية المملوك  
 وانه كثر له بوجب له دفعا ولما كان محله للدفع وانه لم يكن محله  
 فله توجب له قيمة واحدة ولما كان الجناية جناية خطا قوله بالحدادان  
 شاد دفعه بها فملكه ولا الحناء وانه شاء فدا له رشن وامسك عبده غدا  
 وقال الشافعي به حنائه تكون دنا في رقبته يباع فيه له اذ  
 نفق المولى لا رشن فايدة له خنله في اتباع الجاه بعد العتق فعندنا  
 لفر العتق المولى بعد العلم بالجناية كانه مختارا للفداء وعندنا له بطا  
 المولى بعد العتق بل بطايب العبد والمسلمة محتلة بين الصبيبة فذهب  
 ابن عباس رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه مثل  
 مذهبه انه لم يصد له ضمان له بملكه بوجب على المتلف له الجاه له لم الها  
 تحل عنه تخفيفا وله عاقلة للعبد له العقل بالقواة وله قراه بين العبد

قلت ويحمل الزيد  
 ان العبد اذا كان  
 من العبد لا يعامل  
 بالبيع بشرط

قله



وسد فحجب في ذمة كانه الدين له صانه الجناة في حق من له عاقلة لم يتحمل  
 ضارة الماله فلكونه واجبا في ذمة في الذمة العبد يكون شاغله لما لا رتبة  
 فبايع فيه له ان يفيض المولى دينه كذا ههنا وانما ان المستحق بالجناة على النفوس  
 نفس الجناة لولا ان كان في القدر له الاستحقاق انفسه قد يكون بطرق له في  
 عقوبة وقد يكون بطرق الملك جبريا واجبر من اهل له سحق نف عقوبة له بطرق  
 الملك والعبد من اهله يستحق نف بالطرقين فيصير نفسه مستحقة للمع على  
 تحقيقا للصيانة عن الهدر له ان يحذر المولى الفداء فلكونه في ذلك له مقصود  
 المحقق عليه يحصل به لو صول بدل المتلف اليه بكمال تحله في الماله فانه  
 له يستحق بنفس المتلف بحال وله له صلا في موجب صيانة الخطا ان يتبادر  
 عن الجناة لكونه معذورا وكونه الخطا موضوعا شرعا ويتعلق باقرب الناس  
 اليه وهو العاقل تخفيفا على الخط ونفاديا عن له مخاف به له عاقلة العبد  
 موله له المملوك يستنصر بمولاه ويترك له قوة وجرا كما ان الحر يستنصر  
 بعاقلة وله صلا في العاقلة عندنا بالنصرة حتى يجب على اهل الدرع تحجب  
 ضامة جنابته على المولى تحله في الذي له نعم له تعاقلوه فيما بينهم فله عاقلة له  
 فحجب في ذمة ضرور صيانة للمهم عن الهدر وتحله في الجناة على الماله له العاقل  
 له تفعل الماله له ان له يلزم حتما فدما له بتدبر على ذلك له واحد كالحا في تحله في  
 العاقل لكنهم في حق بين الدرع والفداء تخفيفا وصيانة عن له يستصالح في امر  
 له صلا هو الدرع في الصلح حتى سقط الواجب بموت العبد لغوات  
 محل الواجب وانه كانه الحق التفل الى الفداء كما في مال الركوة تحله في موت  
 الجناة الحر له الواجب له يتعلق بالحر استيفاء فصار كالعبد في صلا  
 الفطر فانه له سقط صدقة الفطر عن المولى بموته له لم يتعلق له استيفاء  
 فانه دفع ملك ولا الجناة له المعنى بالدفع هو الدرع بحجة التملك ولم فداء  
 فداء بارشها له حق فيه وكل ذلك يلزم حاله اما الدرع فله في المتأجل  
 في له صيانة له بهو له في التخصيل والعين حاصلا واما الفداء فله في الدرع  
 العبد وانه كانه مقدرا بالمتلف حتى مع فدا فكاة حاله له للبدل حكم  
 المبدل واهما اختاره وفعله له شيء المولى الجناة اما الدرع فله في حق  
 متعلق فاذا خيل بين وبين الرتبة سقط واما الفداء فله في حق في امر  
 فاذا اوفاه سلم العبد له فانه لم يحتج شيئا من مات العبد بطل حق المحقق عليه  
 له في حق متعلق برتبة وقد فانت فطل الحق لغوات محل كما مر  
 وانه مات بعد ما احتار المولى الفداء لم يبق بموت العبد له الحق فله في  
 عن رتبة الماذمة المولى فله بطل بموت العبد فانه حتى بعد امر كانه حكم

في ذمة كانه الدين له صانه الجناة في حق من له عاقلة لم يتحمل

في ذمة ضرور صيانة للمهم عن الهدر وتحله في الجناة على الماله له العاقل

حكم الجناة الماله حكم له في الما بعد بعد به ما طرقت بالقدرا في الجناة له وله  
 صار مست كانه لم يكن وهذا ابتداء جنابة وانه حتى جنابته قبل المولى اما ان  
 تدفعه المولى الى الجناة بنين تقسم على قدر لرس جنابتهما واما ان تدفعه بارش  
 كل واحد منهما له في تعلق الجناة له وله له يمنح تعلق الثانية كالدوة المتلفة  
 لا يرى ان ملك المولى له يمنح تعلق الجناة به خوف ولي الجناة وهو هو في اول اهله  
 يمنح واما ينقسم بينهما على قدر لرس جنابتهما لانه المستحق انما يستحق عوضا  
 عما فات عنه فله بداهة ينقسم على قدر المعوض وانه كانوا جماعة يتسمونه العبد  
 المدفوع بقدر حصصهم وانه فدى فدى بحجب لروثهم لما بينا ولو قسده  
 انسانا وفعا عين فزوجه العبد اياه ناله له استحقاق بقدر لرس العين المحقق  
 نصف لرس النفس وعلى هذا حكم الجناات فدفعة اليهم وينقسم بينهم بقدر  
 جناباتهم والمولى ان يدفع بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدرا ما تعلق به حقه  
 من العبد له الحق لكل واحد في قدر جنابته وله تعلق للبعض البعض  
 تحله في العبد اذا قتل رجلا خطأ واولاها فاختار المولى الفداء امرها  
 والدفع الى امره بقدر حقه حيث لم يكن له ذلك له الحق مستحق له كما  
 سببه وفي الجناة المتحدة والحق يجب للمعتول اوله للمولى  
 بطرق التحلة عنه فله حملك المرفق في الجناة المتحدة بين موصيها وهذا  
 الجناة يات من مختلفه تحله في اسبابها وانه اعتقه المولى وهو له يعلم بالجناة  
 ضمن له قد من نعمته ومن لرسها له فوفت عليه الدرع فيضمنه قيمته واما ينقسم له فله  
 له في حقه في اولها ولم يصح مختارا للفداء له له خيار بدوة العلم له لكونه وانه  
 اعتقه بعد العلم بالجناة وجب عليه له رثه له فوفت الدرع باعاقبه  
 فصار مختارا للفداء ضرورة له قد ادم عليه اختياره للمهر وعلى هذا البيع  
 والهبة والتدريس وله استنبه له كل ذلك ممنع الدرع لزوال الملك  
 وكذا لو كانت الجناة في مادة النفس فانه كانه يعلم فقد صار مختارا  
 له رثه وانه كانه له يعلم فعليه له قد من له رثه ومن الهبة ولو قال العبد  
 ان قسدت فله نا او رتبته او تحته فانت ففعل شيئا من ذلك فهو مختار  
 للفداء الى يكونه على المولى دية القيل وقال زفر حقه له يصح مختارا  
 وعليه قيمة العبد له له جنابة وقت التعليق وبعد الجناة لم يوجد من  
 المولى ففعل بدله على له خيار فله يلزم حكم له خيار ولكن ألف  
 بالية العبد بعد تعلق حق المحقق عليه فيلزم القيمة وانما ان المعلق بالشرط  
 كما لم يسل عند وجه الشرط وقد تعلق عنه بالجناة فصار كما لو اعتقه  
 بعد الجناة وله في الوفا له امرأة في صحته ان مرضت فانت طالق

مفاد حذر اسكاه وهو  
 لرسها الحق وان كان  
 مختارا بالنظر الى السبب  
 هو مشعور بالنظر  
 ان المستحقين من  
 ان يمكن المولى من  
 ويرى في الامر كانه  
 احكامها الجناة المتحدة

في ذمة كانه الدين له صانه الجناة في حق من له عاقلة لم يتحمل



له ثا فرض فاني عند طلقت ثلثا وصار قارا كان طلقتا له فابعد  
 بعد المرض وكذا لو قال له مائة اذ دخلت الدار فولد له افرق  
 صار مولى من وقت الدخول بخلاف ما لو علق الطلق او العناق بالشرط  
 ثم حلف اذ لا يطلق اذ لا يعتق ثم وجد الشرط ثم ثبت العتق والطلاق  
 فانه لا يثبت في حينه اذ لا يرضى طلق او عتق بمكنه له متنازع منه في الميز  
 المتنازع او المحل فما لم يكن له متنازع عنه لم يدخل تحت كلامه ولا حتى  
 علق عتقه بالجنابة من علمه اذ العتق محبوب للعبد وتساوي المقتصد  
 الشرط لنيل محبوبه ويجوز عن الدفوع عند ذلك بكونه ذلك اختيارا للفداء  
 عند ضرورة فانه جناة العبد مما يتعلق بالقصاص باذ قال انه ضرر باليد  
 فانت حر فله في اقل المولى له القيمة ولا الدية له الواجب هو القصاص  
 على العبد وواله بخلاف بالرق والحره فلم يصح المولى بالعق حقا حق  
 ولي الجنابة فلماذا لا يلزم في اولا فروع الجناة بعد العلم بالجنابة  
 اذ العبد لعله في اختيار الفداء عند ذفره له العبد كان ملكه  
 في الظاهر وقد استحقه باقراره فصار كما لو باعه منه وعتقنا له بكونه مختارا  
 له لم يفت على صاحب الحق الدفوع اليه اذ ان كره المولى في الملك  
 اقراره وخفى بين الدفوع والفداء بقاء على ملكه واذ خفى المولى  
 له بين الدفوع والفداء له الجنابة من عتق ولو باعه بشرط الخيار للمشتري  
 فهو اختيار له في فوات الدفوع بكونه بوزال ملك البائع وقد وجد بالظاهر  
 وان اختلفوا في ثبوت الملك للمشتري ولو كان الخيار للبائع فنقض  
 البيع لم يكن اختيارا له في الدفوع لم يفت ولو عرض على البيع اوله او رهنه  
 لم يصح اختيارا له في الدفوع ممكن اما في الغرض فظاهر وكذا في غير ذلك  
 له جاز وفك الرهن وقال في فريه هو اختيار للفداء له هذه  
 له شياء وله اختيار له مساهة ولو باعه بجا فاسد لم يصح اختيارا حتى  
 يملكه له ذوال الملك يتعلق به ولو كان كناية فاسد فهو مختار من  
 العقد له موجب الكناية الفاسدة ثبت بنفس العقد فكانت نظير  
 البيع الفاسد بعد القبض ولو باعه موله من المحني عليه فهو مختار كما  
 ما لو وهبه له في المحني عليه لباذنه بغير عوض وهو مختار في الفداء فوقت  
 موثق الدفوع بخلاف في البيع ولو اسلم المولى المحني عليه باذ عتقه فاعتق صار  
 المولى مختارا اذ كان عالما بالجنابة له في فعل المأمور يضاف الى امر  
 وكوفره ضربا ارفقيه ونقصه وهو علم بالجنابة فهو مختار له في جبر عنه  
 جبر ام العبد فصار كما لو جبر الكل وهذا له حق ولم الجنابة ثبت في

كانت

متحقق

كل جرمه وهو يحمل القدر ... جناة فاستباح الدفوع في جرمه  
 كما له متنازع في كله اذ في الكل من جبر البعض له ينقص فانه كان لم يعلم فعله  
 له قلدح قيمته ومن له ربح وآه كانت انه ومع يكي فوطيها فهو مختار طرقة  
 يكن متعلقا لانه فوت جرم اضعف بخلاف في التورج لانه عيب حتى كلف  
 وطى البنت على طاهر الرواية له له بوجب ينقص البنت حقيقة من فني  
 اعلى في وعن اذ يوسف به انه بكونه اختيارا له الكل مختص بالملك فكاه  
 د ليله على اساه العين وله يصح مختارا بالاختيار له له مختص بالملك  
 واما له بطل خيار الشرط وله بالهذه في الجنابة وان ركب من له له فله  
 له نفوت عليه الدفوع وله بوجب نقصا فاما لكن الرقبة قد انتقصت عند  
 لحوق الدين بسبب جرمه المولى وهو له فانه لو لم الجنابة ان يمتنع من  
 قبول ناقصا فبذل المولى قيمته عتق قطعه يدور عند اذ دفع العبد يقض  
 او يرضى قضا فاعتقه المدفوع اليه ثم مات من اليد فالعبد صريح بالجنابة  
 وان يعتقه له العبد على سيد وقال لله وليا اما ان يقتلوا واما ان يرضوا  
 ووجه انه له لم ينقص وسرى طهارة الصلة كان باطله له الصلة وقع  
 عن الماله عن ذمة اليد والقصاص له محرم بين الحر والعبد في الطرق و  
 بالسراة طهارة الدية في واجبة واذ الواجب هو القود فكان الصلة باطله  
 له الصلة له بدله من مصالح عنه والمصالح عنه المال ولم يورث بطل الصلة  
 والباطل له ثبوت شبهة كما لو وطى المطلقة بلسان عتقها من العتق مختار  
 عليه فانه له يصح شبهة في الكد فوجب القصاص واما اذا اعتق فقد  
 قصده صحة له عناق ضرورة له العاقل بقصد بقتله تصحيحه وله صحة  
 له بالصلة عن الجنابة وما يحدث منها فكان مصلحا لاجل من الجنابة  
 وما يحدث منها ابتدا على العبد بمقتضى له قدام على له عناق والمولى ايضا  
 مصالح عنه على العبد عن ذلك له له المصلح على العبد عن الجنابة  
 فله يكون مصلحا لاجل على العبد عن الجنابة وما يحدث منها اولا فانقضى  
 بينهما صلة عن الجنابة وما يحدث منها ابتدا مقتضى له عناق وله لم ينقص  
 لم يوجد الصلة ابتدا له لم يوجد له له والصلة له وله باطله في  
 العبد على المولى وله وليا القتل والعتق وقد في بعض نسخ الجاه الصفي  
 رجل قطعه يد رجل عتق فصار المقتول بده على عتق ودفوع اليه فاعتقه  
 المقتول بده ثم مات من ذلك فالعبد صريح بالجنابة وانه يعتق ربه على موله  
 وقيل لله وليا اما ان يقتلوا واما ان تعفو اذ تعلق الجواب واختلف السوال  
 فانه قيل لم يطل الدفوع في الوضو له وله والصلة في الوضو التي بالسراة

لم

موت



فلم يورث القنوة والظاهر **باب** في القنوة قلنا الفرق بين من يورث  
هو تسليم الواجب ولو ابطال الواجب بطل التسليم اصله فله سعي ما يصير منه  
فوجب القنوة واما اصله الصلة فتشكك على قولنا **باب** في حصة زهر فانه  
لا يغفل عن اليد وسري لا النفس واما حيث له يجب التقاض فهو وهذا  
قال بجب فقيل ما ذكره من جواب القياس وما ذكره من حصة العنق جواب الحاجة  
فلكونه الوضعية على القياس وله استحسان وقيل ان بينهما فرقا وجهه ان الصلة  
عن الجناية على مال يقر الجناية ولا تبطلها له الصلة عن الجناية استيفاء النكاح  
معنى له الاستيفاء بل لا ولا يثبت الجناية تنقير عليها العنوة وهو التقاض  
واما العنوة فهو محرم للجناية والعنوة عن القطع وان بطل بالسراة الى النفس  
ولكن يثبت شبهة لوجود صورة العنوة في الصورة تعمل عمل الحقيق في **باب**  
العنوبات وكذا حصة العبد المأذون المذبذبة جناية خطأ فلفظة سيد  
ولم يعلم بالجناية فعليه قيمته لرب الدين وقيمة لولي الجناية لانه المثل  
حقيق كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على انه نفرا له حق وولي الجناية في  
نفس العبد باه يدفع العبد اليهم وحق رب الدين في بيعه يدره فلذا عند  
الجنابة وممكن الحكم بين الحقين ايمان الرقبة الواحدة يدفع لاولي  
الجناية ثم يتاخر للفرع فيضمنها بالمال له في ولو قيل اجتمع هذا العبد خطا  
له يعدم له قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الفرع له في ملك المولى في رقبته  
باق واليد ايضا فيضمن له حصة المولى بحكم الملك في رقبته فله نظير  
حق الفرع بين بالنسبة الى ملك المالك لانه دونه الملك فصار كانه ليس فيه  
حق ثم العبد احق بتلك القيمة لانه القيمة ما لية العبد والغريم مقدم  
على المولى فيها لانه الواجب ان يدفع اليه ثم سار له فكان مقدمه والقيمة  
على الميعن فتسلم اليه وفي الفصل **باب** في التعارض بين الحقين والحقان  
فستويان في نظرها فيضمنها ما كونه مذبذبة ولدت بيعت من ولدها  
في الدين وآه حنت جناية ثم ولدت دفعها ولم يدفع ولدها والفرق انه الذي  
متعلق برقبته لانه الذي عليها وهو الوصف الحكيم فسرى الى الولد لانه  
الصنائع الشرعية البائنة بالامهات تسري الى له وله وكما للملك  
والرق فاما الدفيع بالجناية فواجب في ذمة المولى له في ذمتها وانما يله فيها  
انرا الفعل الحقيق وهو الدفيع فقيل الدفيع كانت رتبة الجناية خالية عن حق  
ولا الجناية فلذلك لا يجب القنوة بالسراة وكذا كان لرجل عبد ذم رجل  
ان مولاه اعتق ثم انه هذا العبد قتل وليا لهذا الزاعم خطا فله شيء له  
له من ذم ان مولاه اعتق فقلد في دينه على عاقلة والى العبد والمولى

بأه

وللمولى فله ما اقره ولم يصدق غير العاقلة بانه حجة عبد اعتق فقال لرجل  
بعت اخاك خطا وانما عبد وقال ذلك الرجل قبلته وانت قال القول للعبد  
بأه جاز وكذا لو قال السيد بعد عتقه اذنت مالك او قطعت يدك و  
انما عبد وقال السيد له بعت بعد العتق قال القول للعبد بأه جاز  
لانه انكر وجوب الضمان لما اسند الاحالة معروفة ضمانية للضمان وهذا الحق  
الوجوب في ضمانية العبد على المولى دفعا او فدرا وله يتصور وجوب الضمان  
في قبل الخطا على العبد في حال رقبته بحاله ولو قال السيد اسلم او لمصنف  
اذنت مالك او قطعت يدك وانت حر او عبد وقال المولى كنت  
مستلما او معتقا حينئذ قال القول للمفرق ويضم المقر عند ابن حنيفة وابي يوسف  
رضا وقال محمد بن القول للمفرق وله يضم الا شيئا فاما ما بينه فانه يورث  
بره الى المقر وهذا لا ينكر الضمان لاسناد العقل الاحالة معروفة ضمانية  
للضمان فكاه القول كما في الوطى والغلة باه قاله لمصنف وطيبك او اؤثر  
حنك كذا من العلم والفرع وقال له بعتك ذلك بعد العتق فاه القول قول  
المولى وله يضم كذا تحتله في الشيء القاه في يد المقر له من اقرانه اذنه حنة فقد  
اقر به ثم لم يرضى التملك عليه وهو ينكر فكاه القول للمنى فلهذا امر  
بالرهم وكما انه اقر بسبب الضمان وهو له خذ او القطع ولم يسند الى  
حاله ضانه الضمان له بحاله له قطع يد عبد نفسه او اذنه ما لم يسبب الضمان  
على المولى في الجمل باه قطع يده في حال الرهن او اذنه ما لم حال كونه يدونا  
وكذا يضم مال الحنة لفره اذنه وهو يتنا من يد صار مدقيا براه نفسه  
عن الضمان بعد له قرر بسبب الضمان فله يصدق له حجة كما في حصة الفرع حجة  
كما باه بعد تحله في الوطى والغلة له ذلك له يضم في حال الرق محال فاه  
وطى المولى امة المذبذبة او المرونة له توجب العنق لانه حق الفرع  
لم يتعلق بمنافق بضمها لايها ليست باه وكذا لا فدر من غلتها واه كانت  
مدونة له توجب الضمان عليه فحصل له سناد الاحالة معروفة ضمانية للضمان  
فكاه منكرا باه سناد اليها التوكيد المعزول اذا قال بعتك فدا القول  
وسأته وقال الموكول له بعتك وسأته بعد العزل مكنة القول للموكول  
وكذا الموصى لفره قال بعتك بلوغ الصبي انفق عليك من مالك تنقته المثل  
وقال الصبي له بعتك استهلك ما لا قال القول للموصى لما قلنا ولو قال المالا  
المعاقل طلفت امرأته او عتقت عبدي او بعت دلمي وانما صبي او مجنون  
وجنونة معروفة كاه القول قوله لما بينا ولو قال فقات عنيك النعم وهي  
تلك محصة فذهبت وسقط القنوة وقال المقر له بعتك فقات عنيك وعبدك

وانت

صانه











على المثلث فانه اجازت الورق فلم ذلك وانه لم يحزن واجعل ثلث المال على قدر  
الوصايا لا على قدر سهام الوصايا هكذا دون عنها الوصايا بالثلث ودرست له السيف  
تدرس فيجعل كل سهم سهمه في السهم اقل فصار ثلث المال لثلاثة اشخاص  
وكل المال اثنا عشر سهم من الثلث لصاحب السيف وسهم لصاحب  
السهم سدس في السيف وخمسة اسداس في باقية المال وسهم لصاحب  
الثلث سدس في السيف والباقي وهو خمسة اسداس في باقية المال وسهم  
لصاحب الثلث سدس في السيف والباقي وهو خمسة اسداس في باقية المال  
فانكسر السهام بالاسداس فاضرب اصل المثلث في ثمانية عشر في ستة  
فصار اثنين وسبعين ثلثه لثلاثة وعشرون كاه لصاحب السيف  
ضربناه في ستة فصار ستة كاه في السيف وكاه لصاحب الثلث سهمه ضربناه  
في ستة فصار اثني عشر سهم في السيف وثلث سهمه في الباقي وذلك عشرين  
في باقية المال وكاه لصاحب السهم سهمه ضربناه في ستة فصار ستة كاه  
في السيف والباقي وذلك خمسة في باقية المال فليكن سهم الوصايا لثلاثة وعشرين  
وثلث المال لثلاثة وعشرون سهم من هذه الربعة والعشرين في السيف وهو  
اثنا عشر وربع وهو ثلث للورث ونصفه وهو ستة لصاحب السيف وسدس  
وهو سهمه لصاحب الثلث ونصف سهمه وهو سهم لصاحب السهم والباقي  
يقتل بالورث فقد سترنا في الدعوى والوصية لو اوصى بعد بعينه ولا في نصفه و  
هو يخرج من الثلث اذ لا يخرج واجازت الورث فالعبد ينقسم بينهما ارباعا بطريق  
المنازعة عند وعندهما اربعة بطريق العول والوصية بكل المال لربط  
ونصفه لاولئك لآخر واجازت الورث فالمال ينقسم بينهما بطريق المنازعة  
عند وعندهما بطريق العول وله صل عندهما اربعة لثلاثين من ثمانية عشر  
في وقت واحد فالنسبة عوله وانه ثمانية على وجه التمين او في وقتين مختلفين  
فالنسبة تراعى وهذا في القياس ما في النسبة بطريق العول لثلاثة عشر  
انه يضرب كل منهما بحجم خمسة بنصف المال وله من كل المال الواحد يكون له  
كل ونصف وانما ترك القياس في الميراث باجماع الصحابة وهم فيكون كاه  
في حواء وفي الميراث حقوق الكل ميت على وجه الشيوخ في وقت واحد  
وهو حال الموت فليكن كاه في حواء في التركة لولا اجتماع فيها حقوق  
متفاوتة فثبت في وقت واحد وهو حال الموت فكانت في معنى الميراث ولذا  
في الوصايا وكذا في العبد والمدين وكذا في دعوى الورث الحق انما ثبت  
الجناية في عين العبد او قيمة المدين وكذا في دعوى الورث الحق انما ثبت  
بالقضاء وفي وقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث وفي معنى القضاء

احد

المتقرب وقت ثبوت الحق مختلف لانه الملك ثبت عند اجازة مستند الى  
وقت العبد ووقت العقد مختلف في مسئلة ان الحق ثبت بالاداة ووقت الاداة  
مختلف وفي العبد والمدبر اقل رجلاه خطأ ورجله عذرا والمتقرب عذرا وليا  
فحين اضربا واحدا المولى الدفع وقت ثبوت الحقين مختلف لانه حق السالك من ولى  
الدم في القتل لانه مثل والماله بدل عن القتل وجوب البدل مضاعف لاسبب له صل  
وهو القتل فكانت وقت ثبوت حق القتل اذ في فصل قبل الخطا وقتا العين  
فله معنى وقت القتل لانه حقها كاه ماله في لانه هذا الماله لا يملك قبل الدفع  
في معنى وقت الدفع وفي حيا ام المولى وجوب البدل للذات لم يقف مضاعف الى القتل  
لما قلنا والقتلة وجدا وفي وقتين مختلفين فكانت النسبة عندهما وله صل عند  
انه قسمة العين حتى كانت الحق ثابت في الدم او الحق ثبت في العين على وجه الشيوخ  
لكل واحد في البعض فالنسبة عولية وحتى وجبت القسمة في العين الحق ثبت  
على وجه التمين او كاه من اضرها في البعض الشارع وله في الكل فالنسبة تراعى  
وهذا في الحقوق حتى وجبت في الذمة فقد استوفيت في القوت فنصرت كل واحد  
بكل حق في العين وكذا في كاه من كل واحد في العين ولكن في الجزاء الشارع فقد استوفيت  
الحقوق في القوت لانه ما من حق ثبت فيه حق اضرها الا اقر له نزع ارضه وله صل  
في قسمة العول لانه كما قاله وهم من كل واحد منهم ثلث في البعض الشارع  
لانه ثبت الحقا على وجه التمين فلم يكن في معنى الميراث وكذا في كاه من اضرها  
في البعض الشارع وفي لانه في الكل لم يكن في معنى الميراث لانه صاحب الكل نزع ارضه  
صاحب البعض في كل شيء اما صاحب البعض فله ربع صاحبه في الكل فلم يكن في معنى  
الميراث وفي معنى مابيل العول القسمة انما وجبت الحق ثابت في الذمة لانه في كل  
واحد منهما في موجب الجناية وموجب الجناية يكون في الذمة فكانت القسمة مولية  
وعلى هذا يخرج المسائل وكاه لانه المولى ولد له كيدها لا قصاص عليها لانه لا يجرى  
ملك شيئا من النصاص وليس لانه يقتل امة قصاصا فانقلب الكل ماله لانه لا يجرى  
وجب عليها القيمة وتقبل بالخراسان لانه حصة قصاصا ولا يجرى لولا السعاية  
لانه لو وجب الناص لانه تسع ابدافا عفا اصد لانه حصة سقط حفظ وصار حفظ وليس  
لانه ماله وسقط في قيمة واحدة لو لم يجرى واحد وعلى لانه حصة ائله فاعند عوله  
لرباعا عندها منازعة ولو عفا اصد ولم يجرى حصة بعد ما دفعت القيمة الا اصد  
المولى به قضا فلم الجناية لما شارك الورثة في ذكروا اصد رجوع عليها في معنى  
على الورث بذلك وانه دفعت بقضا فلا سبيل لولي حصة عليها لانه لا يجب  
عليها لانه قيمة واحدة لما جرت وقد اصدت بقضا ففرغت فوجبت الجناية وانه دفعت  
بالقيمة الموروثة المولى بعد عفو له حصة بحيث يكل حال عند الكل لانه قضا القضا

ثبوت

تراعى







لنفسه رتبته عز له حله وقدرنا ذلك بعشرة راجع لما دوننا من اثر ان  
وله ان يكون مال الاضطر في الشرع ولهذا الحق في كل الطريق وكل ما قد حزن  
صحة الحق في حقه من قيمة العبد له القيمة في العبد كالدابة في الحمار لا يدرى الا بالدم في  
يد العبد نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصبح من الجواب له في رواية عن محمد بن ابي  
نجد في قطع يد العبد حصة له في حصة كذا في الميسر لم يجر هذا المذهب له في حصة  
فتعني حكمه ويتنقص هذا القدر ويحيط رتبته ووجه الطام ان المعنى فيه الما لم يقطع  
ولهذا لا يضمن بالنقصان والكفارة ومن قطع يد عبد فاقطعه المولى الى اخره فيمنع  
في او ايل الحنايات ومن قال العبد احد كما حر فنجاة بين العتق في امرها في  
للمستد له العتق اضعاف لا اصدها فلم يكن نازله في المعين والتجني تصديق المعين في  
لرسم العبد يزوج وجب لرسمها للمولى ولو قبلها رجل واصل بحد حرة وقيمة عبد والفرق  
له البياة انشا من وجه اظهار من وجه لما من قبل وبعد التمتع في محله البياة فليس  
انشا في حقه ما بعد الموت لم يبق محله فاعني اظهارا واصلها حرة في فساد قاتلها  
قاتله للمرسلين فلم يرد حرة حرة وقيمة عبد وتحتية اذ القتل له في محله العتق فاما  
الطرف فليس بمحل للعتق وانما ثبت فيه حكمه بغيره ثبت قبل ثبوت في العين من  
كل وجه فصار مستحقا على حكم الدق وهذا بخلاف ما لا يقتل كل واحد منهما رجل فانه  
يجب قيمة العبد له في كل واحد منهما في كل واحد منهما فانه من فرائض عتق فانه شاعرا  
اخذ من الفات في قيمة العبد واعطاء العبد وانه شاعرا المسك وله في الحق التمساة  
عند ابي حنيفة وقاله اذ شاعرا اذ قيمته واعطاء مرقته وانه شاعرا المسك وضمته بالنقص  
وقال الشافعي رحمه الله عليه بمسكه وياخذ القيمة له في الواجب ضمانة العينين  
وقدر ضمانها بكل القيمة في البياة على ملكه كما لو فاضل حرة فانه ياخذ كل الدية وحشنة  
له وكما لو قطع احدى يديه او فاضل احدى عينيه فانه يضمن نصف القيمة ويبيع البياة في  
على ملكه ولنا ان الواجب قيمة كل النفس له في العينين الله في النفس يعني  
بتقويت جنس المنفعة ولهذا شاعرا بجمالية العبد فوجب اذ نزوله من ملكه حقيقة  
للمعكولة لانه هو قايلا للتقل كيلة بجملة البدل والبدل في ملك رجل واصل محله في  
ما لو فاضل حرة من له له ماله فيه وهذا الما لية فانه في الذات وله طرائق له اعداد  
المالية في حق الذات فصار عليه ساقط محله في عين المذنب له لا يملك التقل من كبر  
وفي قطع احدى اليدين وقضا احدى العينين لم يورد تقويت جنس المنفعة  
ولها اذ العبد في حكم الجنابة على اطراف بمنزلة الما له حتى لا يتعلق الفوق بالقاء  
على اطراف محله ولا يتحل العاقلة ويجب بالغة ما بلغت في الجنابة على  
المال للمالك الخباد كما لو صرف ثوب غير خرقا في حياة  
غير فانه للمالك الخباد من ان يضمنه كل القيمة ويسمى ان

حيث

البياة

في حقه من قيمة العبد له القيمة في العبد كالدابة في الحمار لا يدرى الا بالدم في يد العبد نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصبح من الجواب له في رواية عن محمد بن ابي نجد في قطع يد العبد حصة له في حصة كذا في الميسر لم يجر هذا المذهب له في حصة فتعني حكمه ويتنقص هذا القدر ويحيط رتبته ووجه الطام ان المعنى فيه الما لم يقطع ولهذا لا يضمن بالنقصان والكفارة ومن قطع يد عبد فاقطعه المولى الى اخره فيمنع في او ايل الحنايات ومن قال العبد احد كما حر فنجاة بين العتق في امرها في للمستد له العتق اضعاف لا اصدها فلم يكن نازله في المعين والتجني تصديق المعين في لرسم العبد يزوج وجب لرسمها للمولى ولو قبلها رجل واصل بحد حرة وقيمة عبد والفرق له البياة انشا من وجه اظهار من وجه لما من قبل وبعد التمتع في محله البياة فليس انشا في حقه ما بعد الموت لم يبق محله فاعني اظهارا واصلها حرة في فساد قاتلها قاتله للمرسلين فلم يرد حرة حرة وقيمة عبد وتحتية اذ القتل له في محله العتق فاما الطرف فليس بمحل للعتق وانما ثبت فيه حكمه بغيره ثبت قبل ثبوت في العين من كل وجه فصار مستحقا على حكم الدق وهذا بخلاف ما لا يقتل كل واحد منهما رجل فانه يجب قيمة العبد له في كل واحد منهما في كل واحد منهما فانه من فرائض عتق فانه شاعرا

اذ تمسك ويضمنه النقصان وله اذ العبد مال من وجه وادى من وجه لما من فالكفاة  
على طر من وجه بمنزلة الجنابة على الما له ومن وجه بمنزلة الجنابة على له وى ولهذا  
يجب جميع بدل النفس ولو قطع عتيد عبد ثوب من المولى بالدفع او الفداء وهذا من  
احكام له وحصة له موجب الجنابة على الما له اذ يباع رقبته فيه ثم من احكام له  
اذا له يتوزع كمال بدله النفس على النفس والطرف الفات وله تملك الجنابة  
بدل مائة بازا الفات فقط كما في فرائض الحرة ومن احكام الما له ان يتوزع ويملك  
الجنابة فوترنا على الشبهين ههنا من الحكم فقلنا بحد انما يوجب الجنابة على له وى  
له يجب موزعا وبتحريم اذ بدل ماله لم يكن اذ ياخذ كل بدله العين من اسس العتق بدل  
قل لا من شرط استيفاء هذا الضمان اذ تزيل الجنابة عن ملكك ليكن قوله بالشبهين  
ولو قال احد كما حر فقتل اصدها رجله خطا ثم عتق الجاني للعتق صار مختارا  
للفداء له في حكمه لا نشاء وقد امكن له حرة لزمه بتعيين له حرة وانه قيمة حرة عين  
وانما مات المولى قبل البياة سارع العتق فيها وغرم قيمة اذ حرة اصدها لا وقيمته  
لوجنبها ولو جنى اصدها ثم قال احد كما حر ولم يمتحن ثم مات لزمه الفداء غنى اذ قدر  
القيمة يعني من كل الما له والفضل الى تمام الدية لزمه باختياره في حرة حيوة  
من قدره على البياة في غنى الجاني فيعتبى من البياة كالتبرعات وهذا له  
صار معتقيا نصف الجاني عند الموت له في بالموت بلبياة عتق نصف كل واحد  
منهما بكلام وجد بعد الجنابة من العلم بالجنابة فصار مختارا للفداء وهو منبج  
في التزام الزيادة على القيمة من اختيار له في قار على صفة العتق لا غنى الجاني  
اما قدر القيمة فله من بكل حال لانه كان يدفع او يقره لا محالة فيعتبى الزيادة على  
القيمة من ثلث ماله كما له اعتقه في هذا الحكم فانه يعني الزيادة على القيمة من ثلث  
ماله كذا هنا ولو جنى اصدها ثم اعتق اصدها في حرة لزمه فداءها لانه لما اعتق اصدها  
في حرة من العلم بالجنابة صار مختارا للفداء في اصدها في حرة لولا بدع وفوق  
العتق على اصدها فيلزم حرة واحدة في حرة ويعني من كل الما له فاذا مات  
قبل البياة صار معتقيا نصف كل واحد منهما في حرة حيوة فصار مختارا للفداء لاصد  
فلزمه قدر القيمة من كل ماله لانه لا يخلص من ذلك ومازله على القيمة المانم الدية  
يعني من ثلث ماله لانه كان يخلص من تلك الزيادة باق يوقع العتق على اصدها  
فانما تباع بالزيادة في حرة حيوة فيعتبى من البياة ولو اعتق من الجنابة ثم مات  
المولى يجب له ولـ حرة وللثا في قيمة وتعيين الله في اختيار الدية لانه صار  
معتقيا بكلام وجد بعد جنابته فصار مختارا للفداء له لانه لما بين العتق  
فيه صار معتقيا بكلام وجد قبل جنابته فله يصير مختارا للفداء ولكنه صار منهلا  
فوجب قيمة فصل في جنابة المذنب وام المولى والمكاتب

وجوب الجنابة

في حقه من قيمة العبد له القيمة في العبد كالدابة في الحمار لا يدرى الا بالدم في يد العبد نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصبح من الجواب له في رواية عن محمد بن ابي نجد في قطع يد العبد حصة له في حصة كذا في الميسر لم يجر هذا المذهب له في حصة فتعني حكمه ويتنقص هذا القدر ويحيط رتبته ووجه الطام ان المعنى فيه الما لم يقطع ولهذا لا يضمن بالنقصان والكفارة ومن قطع يد عبد فاقطعه المولى الى اخره فيمنع في او ايل الحنايات ومن قال العبد احد كما حر فنجاة بين العتق في امرها في للمستد له العتق اضعاف لا اصدها فلم يكن نازله في المعين والتجني تصديق المعين في لرسم العبد يزوج وجب لرسمها للمولى ولو قبلها رجل واصل بحد حرة وقيمة عبد والفرق له البياة انشا من وجه اظهار من وجه لما من قبل وبعد التمتع في محله البياة فليس انشا في حقه ما بعد الموت لم يبق محله فاعني اظهارا واصلها حرة في فساد قاتلها قاتله للمرسلين فلم يرد حرة حرة وقيمة عبد وتحتية اذ القتل له في محله العتق فاما الطرف فليس بمحل للعتق وانما ثبت فيه حكمه بغيره ثبت قبل ثبوت في العين من كل وجه فصار مستحقا على حكم الدق وهذا بخلاف ما لا يقتل كل واحد منهما رجل فانه يجب قيمة العبد له في كل واحد منهما في كل واحد منهما فانه من فرائض عتق فانه شاعرا

وتعيين



وله اية المدبر وام الولد جناية صم السيد له فلم يمتدح قيمته ومن لزم الجناية لماروس  
 اة ابا عبده قضه بجناية المدبر على موله وكاه لبي بالنام وكاه القضاء محض  
 من الضمانه رضم فصار اجراما وكاه بالدين ولا سبيله صار ما عاد فيه الرقة عند  
 الجناية ولم يصير حقا بذلك لانه عند الدين ولا سبيله وكاه يعلم انه يحسن فصار حام  
 كما لو فعل ذلك بعد الجناية وهو له يعلم وانما يجب له فله في القيمة ومن له رهن لانه لا  
 وجوب الدفع بالجناية وقد تعذر الدفع من المولى فيجب القيمة عليه لمنعه منه ولا  
 منع من المولى في اكثر من القيمة وله حق لولي الجناية في اكثر من رهن وله ثبت الجنايا  
 بين له قول وله كثر له في الضمان له يفيد في الجنس المقتدر له كخار له في الكلف  
 الضمن حيث يحل بين الدفع والنداء في الضمان في الجنس المختلف وله يلزم له  
 قيمة واحدة واه كثر الجناية من المدبر لانه ما من له رقة واحدة وله قيمة المدبر  
 نزل حتى لا عين العبد لفر اجته جنایات لا يجب دفعه لانه كذا هنا ولكن القيمة مشتركة  
 بين اوليا الجناية بقدر الحصص وتضمن قيمة المدبر لكل واحد منهم في حال الجناية  
 عليه وله يضمن لوم الدين لانه موجب الجناية له سبق الجناية حتى لو قتل انسانا  
 خطأ وقيمتها القام صار قيمته الفاضل وضمنا ثم قتل لفر فله حق لولي الجناية له وله  
 في هذه الزيادة وهي للث لا يبين قاة دفع المولى القيمة الى ولي الجناية بقضا  
 حتى لفرى شارك المولى له وله واه كاه يعني قضا فالت بالجنايا ثم شائع  
 المولى واه شائع وانج ولا الجناية عند اج حيفه به وقاله له في المولى وبيع له ول  
 سواء كاه بقضا او يعني قضا له حين دفع المولى له ولا يمكن الجناية الثانية  
 موصو وكاه الدفع اليه صحى ولم يكن بهذا الدفع حائيا في المولى له السبب  
 الموجب حلق المولى وهو الجناية لم يجر فله يضمن اشيا وله اة القيمة انما يجب  
 على المولى باعتبار حق الرقة وانما يضمنها بالدين السابق وذلك في حق اوليا الجنايا  
 سواء فصعد في حق اوليا الجنايا كاه دفع القيمة من المولى كاه بعد وجوب الجنايا  
 وهناك اة دفع لا اصرها كل القيمة بقضا لم يضمن الثاني شيئا ولو دفع يعني قضا كاه  
 للث الجنايا فمدا حمله ولهذا كاه للث حق المساركة له وله في ملك القيمة وله يكون  
 ذلك له باء يجعل كاه حقه عليها في حال واحدة ولذا اعتق المولى المدبر وقد جنى  
 جنايا ثم يلزم له قيمة واحدة لانه الضمان وجب على المولى بالمرح فصار وجوبه له  
 وعدم من بعد سواء وام الولد يعني له المدبر في جميع ما ذكرنا لانه سبيله من دفع  
 كالدين ولا اقر المدبر بجناية لم يجر اقر له ولم يلزم شي اعتق لم له اة موجب جناية  
 الخطا منه على السيد فاقبله لا يمتدح على السيد قاة تنازعا في قيمته حتى فالت  
 للسيد مع كونه لانه ملك الزيادة قاه حقه اخرى فاقبلة اقله ث ولز حتى لفرى قاه  
 مدبر حتى يبين في طريق المسلمين حاتم فيها رجل فلولي المولى الى الجناية قيمة

لان الرقيات  
 صارته في العيا  
 فبعد الحسب  
 الرق والغدا  
 هذه

الحاج

بينة المدبر لانا بقضا ثم ماتت ولي الجناية وتول الفاعل عليه الفاقة ثم وقع في اليق  
 لفرقات فاه له لغ الذي تركه ولي القتل له ولي قسم بين ولي المولى وبين على االه وله ولي  
 على حصة اسمهم لولي المولى ولربعة للمولا لانه حق ولي المولى في حصة المولى ومن المولى  
 في الدين فيصبي كل حصة اسمها فيصبي الدين لربعة ومن المولى سهمها فاه قسم  
 في ذلك بقضا ثم وقع فيها لفرقات اخذ ولي المولى الثلث نصف ما في يد ولي المولى له منها  
 ثم رصعا على الف با تمام ربة القيمة له حق ولي المولى الثلث والثلث في ثلثي له لفر ومن  
 الف ربة في الدين فيجعل كل ثلثي الف سهمها فيصير الفاقة ثلثة اسم وضمها سهمها فذلك لفر  
 فذلك ما خذاه منهم تمام ربة القيمة وكود في المولى حصة المولى له وله قضا ثم وجب  
 المولى للمولى ما قبض وما لم يمتدح في حقها لفر حتى ولا المولى بين تضمن المولى النصف  
 وبين تضمنه الرب والمولى الرب واه دفعه بقضا يتبع المولى بالرب والمولى بالرب  
 من غنى اختياره بدو حصة جناية خطأ وقد وقعت قيمته به قضا فلكثير في المولى  
 وقضه بالقيمة ولم تدفع حقه لفرى ثم ماتت المكاتب عن مائة فالما لولي المانية  
 له نصف صار مائة بالقسا والدين له يبطل بالموت لفر اخلف كشيئا وخير الثالث  
 من لشار له وله اوتى المولى مائة ولدت ولدا وقيمة كل مائة انجنت  
 جناية تستحق مائة اسدها ولم يدفع ماله غنىها اسعيا فقدر قيمتها لولي الجناية  
 وللموت في مائة اسعيا لفرى لانه موجب الجناية القيمة على المولى وقد صار  
 دينا بموت والدن حقد على الوصية والدين وصية فكانت حوزة عن الدين  
 عبد لرجلين قتل رجلاه خطأ فدين لفرى وهو له يعلم بالجناية ثم قتل لفر  
 خطأ حقه المالك اة مائة نصف قيمته ودفع المولى الجناية له وله لاه حقه  
 تعلق برقة العبد وقد فاق هذا النصف واخلف به فانسق حقه اليه وقضى  
 المولى نصف قيمته قنا لولا له وله دبره  
 قيمة مدبر المولى المانية لانه ملك نصيب صاحبه بالقيمة من وقت الدين فظهر الجناية  
 المانية على ملكه لو لم يستعاه ودفع اليها وضم المولى نصف قيمته قنا لولا له وله نصف  
 قيمة مدبر المولى الثانية او اعنى دبر او ترك وضم نصف قيمته قنا لولا له وله نصف  
 على ملكه وتعذر دفعه فصار محسب كاه فعليه دبر رجل في عبد غيره موصية فدين  
 سيد ثم نجح الشراة موصية اخرى ثم كاتبه فنجح لفرى لولي المكاتب  
 فعتق فنجح لفرى فقات بالكل ضم نصف عشر الدية ويعزم نقصانها ايضا لانها  
 المانية ثا لثج المانية نصف عشر قيمته مدبر اشجى ونقصانها المانية كوت وضم  
 بالثالثة نصف عشر قيمته مدبر مكاتب اشجى شجيين ونقصانها المانية لفرى  
 وثلث قيمته مائة وبالمربعة ثلث الدية لانه النصف واه تلفت باربع بجاح  
 صوره في ثلث شراج حكما لانه حكم له وليس لاصد له مدبر ابراهم الكناية تقطع مائة

ومن احدى ربة على حصة  
 بشره لانه وصية  
 لوصف الغرامة ووصية  
 المدبر ووصية المدبر  
 باخذوا منها المولى  
 المانية كذا لان الدين  
 او من الوصية على  
 الولد حصة في ثلث  
 وعين مائة لفرى  
 ونقصانها لفرى  
 ومدة كل واحد حصة  
 او من مائة لفرى  
 الصان والوصية  
 المولى برطاني  
 فتمت صحتها بالشر  
 الاصل لانه النصف  
 في حق المولى  
 وفي مائة لفرى



الجناية بمنزلة البيع له لا يتبدل بغيره ولا يتبدل على حق المولى وله تمام على  
 حق العبد فكانها جناية واحدة ولا خلاف في مختلفاته لانه بعد الكتابة حكمها ضامة  
 القيمة للمكاتب والى بعد العتق حكمها ضامة الدية فكاه لنفس تلت بثلاث  
 جنابات ثلث بالجناية قبل الكتابة وقد هدرت في حق الجاني الضامة ولكنها  
 اقتصرت في حق المولى على اربعة السبع وثلاث بالجناية بعدها وقد اقتصرت  
 وثلاث بالجناية بعد العتق وقد اقتصرت ايضا وله نعم بالقيمة الى بعد العتق  
 ارسا وله نقصا بانه الجناية بمنزلة ما صار بنفسه اعتبارا ما دونها وضار  
 ذلك تبعاً للنفس عبيد في حق موصية في ماله موله فنجح العبد موصية اخرى في  
 كاتبه موله ثم نجح اخرى في ماله فعنق في ماله فنجح في ماله والجناية بالجنايات  
 فعل عاقلة له حصة نصف الدية له المعنى عند الجناية له عند الجنايات  
 والجاني هنا اثنان والنصف له فارتفع العبد بامرهم جنابات الحكماء  
 مختلفت والمعتب احكام الجنايات فحكم له ولي الدية او للدوا حكم الثانية  
 وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة  
 الوجوب على العاقلة فصارت هذا النصف لربعة اسمهم فصار لكل ثمانية اسم  
 لربعة اقلها له حصة ولربعة اقلها العبد فالسبع ماله ول صار مختاراً بالديني  
 وهو عالم بها فيلزم من الدية والسبع ماله ودر الدية محتق بفعل سابق  
 على الجناية فلم يثبت له اختيار فوجب من القيمة على المولى له ان يكون من  
 الدية اقل منه والمالسة حصلت من المكاتب فوجب له من الدية  
 ونجس القيمة على المكاتب والرابعة جناية الحكر فوجب من الدية على عاقلة  
 وآه لم يدر قائلها فاعلم عاقلة له حصة نصف الدية واما النصف لفر  
 فقد تلت بثلاث جنابات في الحكم له نجح العبد قبل الكتابة حكمها  
 واحد وهو الوجوب على المولى وجنابته بعد الكتابة تخالف جنابته بعد  
 العتق فصارت هذا النصف ثلثة اسمهم فصار الكل منه ثلثه له الجناية له حصة  
 وله في الجناية العبد فيلزم على المولى سدس الدية باله وبين وعلى المكاتب  
 له من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية وله موط  
 كالشجاج ضم ماله يوش له بانومر فلو امر جله انه يضر عبيد سوطا فضره  
 سوطا في ماله موط سوطا في ماله حصة سوطا فانت فاه وله هدر له  
 بامر المولى ويقدم الرشم السوطا ماله وما انقص به الى ان مات مقتوصا  
 باله ول والمال هدر له من الماله على عبيد وعلى له حصة لرشم الرابع وعلى  
 عاقلة له جنس ثلث قيمته المولى له العبد تلت بثلاث جنابات  
 عبيد في رجله موصية فباعه سيد وهو يعلم فنجح لفرق عند المشتري

اخرى ونجته  
 في الجناية  
 في الجناية  
 في الجناية

الدية واما العبد فقد اختلف نصف بثلاث جنابات مختلفت فيبقى للكل فقول  
 اختلف بالجناية قبل البيع ثلث النصف وقد صار الماله مختاراً بالدية فيلزم سدس  
 الدية والمالسة على المشتري وقد صار مختاراً فيلزم سدس الدية والمالسة متعلق  
 برقبته فنجح الماله بين الدية والدية عبيد لزيد وزجره على في مكاتبه عالم بالجناية  
 نجح عليه اخرى ثم كاتبه زيد نجح عليه جناية اخرى فانت في ذلك كله فقول  
 العبد نصفه وكل نصف اختلف نصف لنفس بثلاث جنابات حقيقته  
 وجنابته حكما اما نصيب الحق عليه فقد اختلف نصف النفس بجنايات قبل  
 كاتبه وهو هدر وجنابته بعد ما وموجبهما واحد وهو له قل من نصف  
 قيمته ومن ربح الدية على المكاتب واما نصيب غير الحق عليه فقد اختلف النصف  
 ايضا بجنابته قبل الكتابة وحكمها الوجوب على المولى فيلزم له قل  
 من نصف قيمته ومن ربح الدية وجنابته بعد الكتابة وهو مثله في رتبة المكاتب  
 وآه في حصة فكاكته اصرها وهو يعلم بالجناية ثم نجح عليه فكاكته الدية وهي  
 يعلم ثم نجح فانت فنصف له ولك اختلف نصف بثلاث جنابات لها حكم  
 جنابته فصارت مختاراً في له ولي ربح الدية وموجب القيمة على المكاتب وهو  
 له قل من ربح الدية ونصف قيمته والنصف لفر نجح جنابته قبل الكتابة وحكمها  
 واحد وهو الوجوب على المولى فلزم له قل من نصف قيمته ومن ربح الدية وعلى المكاتب  
 بالماله له قل من نصف قيمته ومن ربح الدية وآه لم يعلمها ضامة له قل من قيمته  
 ونصف الدية وعلى المكاتب ايضا له قل من القيمة ومن نصف الدية لانه تعذر  
 الدية على المولى والفايت بذلك الجناية النصف ولم يوجد بينهما ماله في الاختيار  
 فلزمها له قل من القيمة ومن نصف الدية وعلى المكاتب كذلك ايضا له الفايث  
 بالجناية بعد الكتابة النصف كما بينا حكايته اقرش على ولها المولى في كاتبه  
 بجناية ودين بطله له صار مكاتباً فالحق باله حله فاه كسب افدية وضرف  
 الدية لا الجناية له الجناية لم تصر ماله والدية ماله فاه لم تاخذ له الكسب  
 حتى مات الولد واقرش بالجناية او له نجح ماله له فقرر بالجناية وآه كاه  
 سابقا ولكن اقله ماله بعد له فقرر بالدين فاستويا له سابق عليه من وجه متاخر  
 من وجه وآه اقرش بالدين اوله يدى به كما لو اقرش بدين ثم يدى وآه كاه له فقرر من  
 الولد في مات نجح ماله الفرق انه اقرش المولى له في قيمته وفيها سعة واقرشها  
 لانهما يبيعها باعتبار الكسب فكلما اشتغل باله ول بطل الدية وله صل الجناية المكاتب  
 انما تصيب ماله بالنصف او بعنق المكاتب باو الدية او بموت عن وفاؤي  
 لم تصر ماله متعلق برقبته اذا ثبت هذا فنقول حكايات مات عن

البقية  
 او الجناية وقت  
 كاتبه  
 المولى في كاتبه  
 المولى في كاتبه  
 المولى في كاتبه  
 المولى في كاتبه  
 المولى في كاتبه  
 المولى في كاتبه  
 المولى في كاتبه  
 المولى في كاتبه  
 المولى في كاتبه  
 المولى في كاتبه



ترك له وفاها وعليه جناية ثم يقتل بها مائة سنة وتكون للمولى فيها له مات  
عاجزا لا اتمه كانه متعلقا بالرقبة لا بالالكسب لانها لم تنصر وبنوا وقره هلك الرقبة له الى  
ذلك فمطل حقه فاه يقتل صرف التركة فيها له بها صار من ربا عليه وآه كانت  
من لرشه جناية يده صرفت في الجناية فحق بها اوله له بها بدل بعض المرقبة  
وحكم البعض حكم الكل وآه احتمل صرف التركة من غير الجناية الى المقصود فاه  
يتم من لرشه الجناية وصرف ما في من لرشها الى الذمة لم تقض بها وان كان من  
لرشه جناية قبل جناية فهو كسائر تركته ما باب عصب  
العبد والمدبر والوصي والجناية في ذلك ومن فوط يد عبيد فقتله  
رجل فمات العبد من القتل ضمن قيمته اقطعه وآه عصب رجل وهو موهوم  
فقط المولى يده عند الغاصب فله شيء على الغاصب الممسك له ولى فله العصب  
من اسباب الضمان والمالك في المضمون فيقطع السراة كالبيع فصار كانه هلك بانه  
سماوية له بالقطوع فحبب قيمته اقطعه ولم يوجد القاطع في الجناية الثانية فاضيف  
السراة الى البداية فصارت المولى متلفا وصار من العبد له ما يقتضي المشي  
فابضا للمبيع يصير المقتضى من من العصب في الغاصب من  
الضمان وآه لعصب العبد المحمور عليه عبد المحمور عليه فمات في يده فهو ضامن له  
المحمور عليه مواظبا فعلم وآه لم يكن مواظبا فاقواله لما تدر في المحرور عصب  
مذبر الجاني عنده جناية ثم رده على المولى فحق عند جناية اخرى فحق المولى قيمته  
بين لرش الجنايتين نصفين له بالتدبير السابق لم تمنح له رتبة واحدة فلم يجب  
عليه له قيمة واحدة وتكون بينهما نصفين له متواترها وبرجوع المولى بعد الرتبة  
العبد اليها بنصف قيمته على الغاصب له نصف القيمة اسحق عليه بسبب كانه  
عند الغاصب فحبب على الغاصب وبأله ويدفع الى ولى الجناية له ولى ثم يرجع  
بذلك على الغاصب من لرشه وهذا عند ابن حنيفة وابي يوسف باب عصب  
محمور عليه يرجع بنصف قيمته اوله فيسلم له المولى انما يرجع على الغاصب  
بالنصف اذ ذل ولى الجناية له ولا فيصير هذا الذي يرجع عوضا عما سلم له  
الجناية له ولا فازا سلم له اصله لم يستحق عوضا كيه تكرر له كخفاق في شيء واحد  
او كله مجتمعا بالبدل والمبدل في ملك واحد ولها من ولى الجناية له ولا  
في كل القيمة له من حين حتى في حق له تراجم اصد فانقذت الجناية موجه الخفاق  
الكل وانما النقصان بعار من من اتمه التنازعا وجد ضياع القيمة فارها في يدك  
المولى اخذ حقه يتكامل حقه له من مقيم على المولى ولها اذ ذل منه يرجع المولى بما اخذ  
على الغاصب له من اسحق من بدل بسبب كانه عند الغاصب ولها اذ ذل حقه  
عند المولى اوله ثم حتى عند الغاصب ثم المولى فتمت بين ولى الجنايتين

او المالك وارث  
العبد  
ان عصب

الراك  
رجل

الجنايتين نصفين ثم رجع بنصف قيمته على الغاصب فيدفع الى ولى الجناية  
له ولا يرجع على الغاصب في قوله له انما اسحق عليه بسبب كانه عنده  
وله يرجع على غيره ثم وضع المسلم في العبد فقال ومن عصب عبد الجاني عنده  
ثم رده على المولى فحق جناية لرشه المولى يدفع الى ولى الجنايتين ثم يرجع  
على الغاصب بنصف القيمة فيدفع الى ولى له ولى ويرجع على الغاصب وهذا عند  
ابن حنيفة وابي يوسف باب عصب محمور عليه بنصف القيمة فيسلم له  
وآه حتى عند المولى ففصب رجل فحق عنده فالمولى يدفع نصفين ويرجع  
بنصف قيمته قد دفع الى ولى له ويرجع فالحق في الفل كالجواب في المدبر  
له اذ المولى يدفع العبد هنا ومن يدفع القيمة ومن عصب مدبر الجاني عنده جناية  
ثم رده على المولى ثم عصب ثم حتى عنده جناية فحق مولى المدبر قيمة بين ولى الجنايتين  
نصفين ثم يرجع بقيمة على الغاصب فيدفع نصفها الى ولى الجناية له ولى ثم يرجع  
بنصف القيمة على الغاصب وله يدفع اول الجناية له ولى له ولى الجناية الثانية  
وهذا له جناية المدبر على مولاه فيعزم المولى قيمته ويرجع بالقيمة كلها  
على الغاصب له كالمالك وجب بسبب ضمانه فلا يرجع بهاد فحق نصفها الى ولى  
الجناية له ولى له حقه في كل القيمة لوله من اتمه التنازعا وقد قدر على ذلك ما اخذ  
ولى الجناية الثانية فيرجع عليه القيمة حقه ثم يرجع المولى بذلك النصف على الغاصب  
له ان اسحق عليه بسبب ضمانه فاذا يرجع عليه سلم له ولا يسلم له الجناية الثانية له  
حقه لم يجب له والمزاج ثم قايم فلم يجب له في النصف وقد سلم له ثم قبل هذه المسألة  
على له ضلته في كاله ولى وقيل على له تغايق والفرق لمحمد رده في له ولى ما يرجع  
به عوض عما سلم لولى له ولى له الثانية وجد من في المالك فلو دفع اليه ثانيا  
سكر له استحقاقا ويمكن هنا ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية لمصلحة  
في هذا الغاصب فله تكرر له كخفاق ومن عصب صبيا حرا له يعين عن نفسه  
فما تدر في يده فحقه يوثق فله ضمانه عليه وآه اصابته صاعقه او نهشت  
حتى فحق عاقلة الغاصب الدية المستحقة او القياس اذ لا يضمن في الوحش و  
هو قولا باب عصب زفر والشافعي رها له عصب الحرة تحقق ولها اذ ذل مكابا  
صغيرا له يضمن مع اذ حرة يذوقا ولى اذ لا يضمن لها اذ حرة رتبة ويدرا ولى اذ  
يضمن باله تله ولى بالغصب له في نقله الى لرشه شفعة او الى مكاة الصواعق تسببت  
للمتلف له تله يكون في كل مكاة ولوله نقله لاذلك المكاة لما اصابه صاعقه ولا تسببت  
حتى وهو قيد متعدي يضمن ما تلفها لو حفر بها في الطريق فحمله في الموت بالموت  
او بالحقا له يكون في كل ما كان حقه لو نقله الى موضع يغلب فيه الحية ولا مرض  
يضمن فحبب الدية على العاقلة لما سركل في المكاتب الصغيرة له في

الرجوع من غير هذا المسألة  
في الجاني الصغير تارة

الرجوع من غير هذا المسألة  
الاولى

بده



بدن فيه صغيرا كانه او كبيراً تخلقه في الحزن الصغير لا يرى له المكاتب الصغرى  
لا تزوج احد والحزن الصغير تزوج ولبي وتخلقه في مالها اكاة يعني نفسه  
له يعارضه بلسانه فله ثبت بذه حكما وهذا فز صارت به فله يعارضه بده ولسانه  
كذا في له سرله ولا اورد في صبي عبد افعله فاعلة القيمة كذا في الحارة الصغرى  
لغيره سلمه والصدور الشهيد وقوله في الهداية على عاقلة الدية تحتل اذ لا يرد  
القيمة وانما اثر لفظ الدية له بها بازا له مية والقيمة بازا المالية والواجب في  
العبد بازا له دية عند ابن حنيفة ومحمد بها وآه اورد في طعنا ما فاكلا يضر وهذا  
عند ابن حنيفة ومحمد بها وقال ابن حنيفة والشافعي بها كمن في  
الوجهين وعلى هذا لا اورد العبد المحرم له فاستهلكه له يواخذ بالقضاء في الحال  
عند ابن حنيفة ومحمد بها وتؤخذ به بعد العتق وعند ابن حنيفة والشافعي  
بها تؤخذ في الحال وعلى هذا الخلاف في له قراض وله عان وله يداع والبيع و  
التسليم في العبد والبيع العاقلة في الصغرى حتى يضر الماقل باله جاز له تسليم  
هدر وفعله معني لها ان تلف مال الغير يعني له في نفسه له في المحرم مواخر بضمان  
القول كما لو وجد قبل العتق وهذا له له يداع امر بل حفظ وله في الحفظ ضد له في  
بالنضيق فانه لو كره عليه حرة له استهلكه له يضرها له يرى انه لو بيع لو كانت عتق  
او امة بكونه مضمونا وكذا لو ائتمن غيبي الصبي في يد الصبي المورع وله ابن حنيفة  
ومحمد بها انه استهلكه حصل من سلبط صحيح وشرط باطل فله يضمن  
كما لو نض عليه وهذا له التسليم اليه وانما يد عليه سلبط عرف له علة  
الصبيانه اتلف في المال فقد نظرح في العواقب فهو في الحول في ذلك مع  
علمه بحاله صار كانه في له في له في وقوله احفظ شرط باطل له في خا طيب  
به نحن من له يحفظ وله يضر عليه وله في له عليه وله للصبي على نفسه فهو كمن  
قدم الشيعي بين يدي الحار وقال احفظ تخلقه في حسنة العبد وله في له في الات  
اليد على دية وحيوة باطل له في حق الدرم حتى على اصل الحرة وتخلقه في ماله  
غني الصبي في بده له له تسليم في حقه وآه استهلك له من غني ايداع ماله في  
مواخر بافعاله لما من في الحرة ومن استعمل محمدا عليه يعني له وله وتلف  
انه لم يخلد فيه فعل اختيار في ضم كما لو رفق اليه سلبط فسقط من بده وعرف  
واه يخلد له يضر كما لو قتله بنفسه عصب عبد مشجور فمات عند الغاصب  
اه شاة اقتصر من الشافعي وآه شاة ضم الغاصب قيمة مشجور حاة وآه كانت  
خطا فاه شاة الضد قيمة العبد صحاح على عاقلة الشارح ورجعت العاقلة  
على غاصبه بغيره مشجورا وآه شاة ضم الشارح الشجة في ماله ونقصانها الا ودر  
الغصب وضم الغاصب قيمة مشجورا ولو باح المولى بشرط الخيانة ذلك وامان

الخلاف في

كتاب

عند المشتري في الملك - من - يصيب له بشرط الخيار للبائع  
مضمونة على المشتري بالقيمة كما لمصوب ولورهنه وورنه مثل قيمته قبل ذلك ذهب  
بالدين وللمشتري على الجاه لشر الشجة وآه كانت قيمته ضعف الدين ربح السيد  
على الجاه بامر الشجة ونقصانها ونصف قيمته يوم رهن ولو حرم عبد الغلس  
واختار الفداء لم يحس على دفعه عند ابن حنيفة له وعندها له لم يورق في الجاه لعله الرق  
له انه يرضى الولي بالفداء وهو فرج تحقق له فله من وعده وسيد الجاه لولا اضرار  
الفداء فسرى وصار قتله حتى بين الدية واستراده ما اعطاء وبين دفع الفداء تمام  
الدية والغياض له له بكونه محمدا وعليه الدية وهو في ابن حنيفة  
لا اله الجرايم اصل واختيار له صل اختيار لما تولد منه وجه له خصاصة انه اختيار لمساك  
العبد باقل الما بين وذا له بدل على اختيار لا حسا كما باكن الما بين حليم قطر بده فارتد  
فاسلم فمات من القتل يجب كل الدية عند ابن حنيفة وابن حنيفة ومحمد  
عنده يجب لشره اليد فقط له في الما لرتد انقط حكم السراة لسقوط عصمته  
وله فعل من الجاه بعد اسلمه ولها اه القتل وجد في محل معصوم والسراة  
في محل معصوم يجب كل الدية مات اقصاه في يضرها عتق على الطرف فلفته  
المولى عما لياه فعليه الدية ونضرب الما في الدية بتقدير قيمة الجاه فيضرب هذا  
بجميع قيمة العبد وله ابن حنيفة الدية فيقسم بينهما على ذلك عند ابن حنيفة  
به وعندها يضمن المولى لولي الثانية نصف القيمة والدية لولي له وله العبد  
صار فاعله كله ما من وقت الحرة والموا اعنته وهو يعلم باحدها ورفقه له خد  
فصار يختار الفداء في حق من علم وعليه نصف قيمته للذمة لم يعلم ولم يرد دفع  
الدية كدفع قيمته ولو اعنته وهو يعلم وغرم قيمته للذمة له لم يرد للمشايايل  
بشارك له ولي كذا هنا حتى المصوب على سبيل يعني عتقه خله فاعله وله  
حتى على غاصبه له يعني عتقه وعندها يعني وله صل اه ضاية الملوكة على مالها  
هدر له انه اعني الما له الغاصب بملكه بالقضاء وما اعني الحال في الجناية والخلاف  
الموجبة للمال اما في اكانت موجبة للتعزير يقتل العبد قصاصا اعني في  
مرض موة عبد في قتل معتقة في مرضه خطا عليه اه يسر في قيمته عند ابن  
حنيفة فمات بها نقص الوصية له له عتاق في مرض الموت وصية وهي للعالم  
باطل له اه العتق له تنقض بعد وقوعه فيجب قيمته ثم عليه قيمة اخرى يقتل  
حوله له المستسيع كالمكاتب عند والمكاتب لولا قتل موله فعليه له قل من  
قيمته ومن الدية والقيمة هنا اقل وقال يسر في قيمة واحدة رواه اللوصية والدية  
على عاقلة له له حرم بده عندها رجلا مات وبركة تدبر له ماله اغيره فقتل  
هذا المدبر وجله خطا فعليه اه يسر في قيمته لولي العتيل عند ابن حنيفة له المستسيع

والخلاف



كما المكاتب وعلى المكاتب في قتل النساء خطا كذلك وعند ما فيه الدية على عاقلة لانه  
حريته كتاب القسيام والعاقلة  
النساء من اهل الجيلة الذين وجه القتل فيهم وكانوا قتل في محلة  
لم تدرك قاتله حلف خمسة رجله منهم بخيتمهم الولد باه ما قتلنا وله علمنا فانه فان  
حلفوا قضي على اهل الجيلة بالدية وله حلف الولد وقال الشافعي في هذه الاكاه  
لو ان استخلف له وليا من بين يميننا فانه حلفوا بقضي بالدية على المدعي عمدا كانت  
الدية او خطا وفي قول بالقيوم لكانت الدية في الهمد وهو قول مالك يقضي  
بهدوان بكل المدعي عن اليمين حلف المدعي عليهم فانه حلفوا برئوا وله شيء عليهم وان كان  
فعلهم القصاص في قول والدية في قول واللوث عندها قربة حال توفيق القلب  
صدق المدعي بانه يكون هناك علة في القتل على وامر بعينه كالدعوى او ظاهر شهيد  
للمدعي من عدوانه ظاهرة او شهادة عدل او جماعة عن عدوانه اهل الجيلة قتلوه  
وان لم يكن الظاهر شاهدا حلف اهل الجيلة على ما قلنا فانه حلفوا في  
موضعين في حلف المدعي اوله وفي براءة اهل الجيلة باليمين للشافعي في البداية  
بين الولد قوله علة وليا فيقسم منكم خمسة اثم قتلوه وله اليمين حجة لمن شهد  
له الظاهر كما في سائر الدعاوى فانه الظاهر شهيد للمدعي عليه له في صدر  
في الدية البراءة والظاهر شهيد للمدعي عليه عند قيام اللوث وقرب العهد  
فيكون اليمين حجة له ولكن في هذه الحجة ضرب شريفة والقصاص عقوبة بسقط  
بالشهاد بخلاف المال فلهذا اوجب الدية في الجرح ولو كان قوله باليمين على  
المدعي واليمين على المدعي عليه وروى ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم  
بدأ باليهود بالنساء وجعل الدية عليهم لوجه القتل بين اهل الجيلة وله اليمين بين  
حجة صلحة له كخلفان فليس فكيف تصح حجة له كخلفان نفس خصوصا في موضع  
يتيقن بانه الخالف تجاز في حلف على ما لم يعان به من حلف وهو اللوث وانما نزلت  
اليمين له بقاء ما كان على ما كان فله يستحق بها ما كان مستحقا وقوله بخيتمهم الولد بغير  
انه خيار تعيين الخيتم الى الولد له اليمين حقه فانه تعيين من يستوفى حقه ولو  
انه اختار الشبهة والفسقة له تهمة القتل عليهم اظهر وله انه يختار المشاحة و  
الصلح انهم له ثم يخرجونه عن اليمين الكادية التي هي حجة القسمة فاذا علموا القاتل  
فهم اظهروا ولم يحلفوا ولو اختاروا في القسيام الى او محدودة انه نذوق جازله  
هذه يمين وليست بشهادة فتعني اهلية اليمين بخلاف القادة له شهادة وما  
ليسا باهل الشهادة فاذا حلفوا قضي على اهل الجيلة بالدية وقال الشافعي  
في قوله عن الدية لما روى سهل بن ابي حمزة انه عبد الله بن سهل وعبد الله بن  
سهل وبن قيسة ومجيشة خرجوا في القجارة الاخيرة وتفقوا الجواهم فوجدوا

واذا

في قول

سأله

بن سهل واخيه وصيه حريته في حريته وبن قيسة ومجيشة فوجدوا  
الدين بن سهل قتله في قلبه من قلب خبيث شيطاني ومنه فاجابوا الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ليضيروا فاردوا عبد الرحمن وهو اخ القتل ان يتكلم فقال  
الكني الكني فتكلم احد حقه يوجبته او يحبسه واخيه بذلك قال ومن قتله قال ومن  
يقتله سوي اليهود قال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس ان الله يحب العاقلة فكذاها  
ليكون موافقا للصلح ولنا ما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم  
هذا قتيل وجد بين اهل الجيلة فما الذي يخرج عنكم فلبثوا اليه اهل الجيلة من الدية  
وقعت في بني اسرائيل فانزل الله تعالى على موسى امرافاة كنت نبيا فاسأل الله  
منا ذلك فكتب اليهم انه الله تعالى راني اختارتم من بين رجله فحلفوه بالله ما قتلنا  
وله علمنا فانه لم يغرموه الدية قالوا لقد قضيت فيها بالتأخير الى بالوجه  
وروي خصيف عن زيد بن مريم انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني  
وجدت اخي قتله في بني قله فقال اخي من شيوخهم يحلفوه ضمن رجله  
فيحلفوه بالله ما قتلنا وله علمنا فانه قال الرجل وليس لي من اخي له هذا  
قال نعم وما بين من له بل وروى انه قتله وبين ولده واربعة واربع وكان  
له ايمان تدفع عن امواله اموالنا تدفع عن ايماننا فاقال انما حقتني دية  
يا ايها الناس وانما اغرمكم الدية لوجه القتل بين اهل الجيلة وقوله علة بينكم اليهود محمول  
على البراءة عن القصاص والحسن وكذا اليمين بيني وبينكما وجب اليمين وما نزلت  
النساء لقب الدية لانه انك لو ابد شرعت لظهر القاتل يتفلاهم عن اليمين  
الكادية المهلكة فيقروا بالقتل فاذا حلفوا برئوا عن القصاص ثم الدية انما يجب  
بالقتل المجرم منهم طاهر لولا الظاهرة العادلة منهم وتمكن القاتل من القتل  
بنصرتهم وقوتهم فاجب الشرع الدية عليهم صيانة لهم للمقتول عن الهدر  
وله انهم لما قصروا في صيانة الجيلة صاروا كالمسيكين في القتل فانهم لولا نصرتهم  
لما وقع هذا امر والتسبب من جثث المذنبين وذكروا في المسوقة طاهر الدواب  
النساء على اهل الجيلة والدية على عواقلهم وما وقع في الكني النسخ فاذا حلفوا  
قضي على اهل الجيلة بالدية فيحتمل انه يكون عاقلة اهل الجيلة ومن الى منسج  
اليمين جيس حجة بخلاف له اليمين في القسيام من مقصود لتعظيم امر الدم ومن  
لزم من مقصود له بحري النية في اتياء حجب لولا امتنع عنه ليوذ كراهه كلمان  
اللغة له روي انه حجة بينه وبين الدية وهذا بخلاف النكول في المال له اليمين ثم  
بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط بذلك المدعي وهذا لا يسقط بذلك الدية وهذا  
له روي في الولي القتل على كل اهل الجيلة اوله في البعض له باعيانهم والدية

قالوا

اليهود

انهم

جده

بانه

وج

المراد به



في العداوة الخطأ له نهي له يني وده غن الباء اما لوله على البعض باعيانهم  
فسيما بعد انشا الله تعالى وآله يكل اهل المحلة كزيت له يما عليهم حتى يكل اخصان  
بمينا لما روى انه الذين جاؤا الى عمر رضي الله عنه من اهل واواعة كانوا تسعة واربعين رجلا  
فلحقهم ثم اخذوا منهم واحدا فلوذ عليه اليمن وحمله عن شريح والفتح وله في عهد اليمن  
في القسامة منصوب عليه وله يجوز له خله بالعدو المنصوص عليه فانه كاه العدو  
كاه فار له الولد انه يكره على احدثه لم يكن له ان يابصار الى المكر للضرورة  
ان كمال ولا ضرر من هنا ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد له نهي اتباع له نهي  
النصرة بهم واليمن على اهل النصر وآه وجرت له اثره فله قسامة وله في القتل  
من ذهبت حيوة بسبب يماثره حتى عاقه والقسامة سزعت في المقتول وهو  
اما يابن ابيس حلف انه باله نفي له اثره فهو ميت فله جاحة بنا الى احيائه  
دم عن العدو ومنه فهو مقتول وسنا جاحة المصائب دم عن العدو وذابة  
بكونه جرحا او ارضاب او خنق وكذا في اخره الدم من حيث اوله له الدم  
له كحزب عنها على له كحزب في المياطين تحله في مال الاخر من انفا او فم او ديس  
او ذكره له الدم كحزب من هذه المخارق عاكة بغض فعل احد وقد بينا في الشهيد  
وله او جديده القتل او الكي من نصف البدن ومع الرأس في حمله فعل اهلها القسامة  
والدنة له هذا قتل وحده في محلة فله كحزب لكل وكل من نصف مشتوقا بال طول  
او جديده من النصف ومع الرأس او جديده او رجل او راس فله نهي عليهم فيه له الموضع  
ليس بقتيل لانه قد ليس كالصبي له هذا يروي الى تكرر القسامة والدنة في قتل  
واحد فانا لو اوجبت اوجده بالنصف له في محلة اخرى القسامة والدنة على اهلها  
لم نجد ثبوت ان اوجب له اوجده بالنصف له في محلة اخرى القسامة والدنة على اهلها  
وتكرر القسامة والدنة في قتل واحد غير مشروط له صلة فيه له الموضع له كاه  
محال لو وجد الباء في محلة فيه القسامة له يجب فيه وانه كاه محال لو وجد الباء في محلة  
فيه القسامة يجب والمفع ما بينا وصلة الجنازة مبنية على هذا له هل لها كاه  
ايضا ولو وجد فيهم حين او موقعا ليس به اثر الضرب فله نهي على اهل المحلة اعتبارا  
بالكبر وانه كاه اثر الضرب وهو يام الخلق وجبت القسامة والدنة عليهم له تمام  
الخلق منفصل حيا ظاهرا وآه كاه ناقص الخلق فله نهي عليهم له ان فصل ميتا  
ظاهرا وآه وجد القتل عا دانه يسوقها رجل او بقرة ما او راكبا فالدنة على عاقلة  
دوة اهل المحلة له في بن فصادكا لو كاه في دله فاه اجتمعوا فعليه له القتل  
في ايديهم فصادكا لو وجد في دله وآه مرت دابة بين قريتين وعليها قتل فعلى  
اقربيهما القسامة والدنة له قتله وجد بين قريتين على عهد رسول الله فامد  
انه مسح بينهما فوجد الى احد فزير اقرى فقتل عليهم بالقسامة والدنة وقد روي عن

أثره

بالكبير

سواء كان  
الساكن مالا  
للزاد او غير  
ماله

عن عمر رضي الله عنه وقيل هذا محمول على ما لا كاه بحيث يبلغ اهلها الصوت اما لاه  
كاه بحيث لو بلغهم الصوت فله نهي عليهم لانه كاه بحيث يبلغ الصوت بلحق  
الغوث فمكتمهم النضرة وقد قصر واذا كاه في موضع له سمعوه صوته له يلزمهم نضرة  
فله ينسوه الى التقصيص فله محمل فالتلن قد رآه وآه وجد القتل في دله اياه  
فا القسامة عليه له الذي في حفظ الملك الخاص الى المالك والآه على عاقلة له نضرة  
وقوتهم والقسامة والدنة على اهل الخطر دوة السكاه والمشتري وهذا فصول  
احدها انه لا يدخل السكاه في القسامة مع الملك عند ابيه حينه ومجدها وقال  
ابن سفيان رضي الله عنه اهل الخطر والمشتري والسكاه سواء في القسامة والدنة له  
عم فقه بالقسامة والدنة على اهل حبي وقد كانوا سكا نا حبي له وجوبها عليهم له نهي  
لحفظ او لوجه القتل بينهم والكل في ذلك سواء ولها اهل الذي في حفظ المحلة الى الله  
دوة السكاه له السكاه له السكاه مستقلة في كل وقت من محلة المحلة دوة  
المالك ولا يما يكون من الغنم وهو الشفعة بخص المالك فله المالك من الغنم واهل  
حبي كانوا له كاه واثباتها انما على اهل الخطر دوة المشتري عند ما وقال  
ابن سفيان رضي الله عنه الكل مشتري كاه له يجب بالملك له مختلف باضله في اسباب  
الملك كالشفعة ولها ان صاحب الخطر هو المخلص بتدبير المحلة والمحلة تنسب  
اليه دوة المشتري وقيل ان اهل المشتري في المديس والبيع كحفظ المحلة فكاه  
هو المخلص بالقسامة والدنة دوة المشتري وقيل انما احاطت ابو حنيفة به هذا  
بناء على ما شاهد من عا اهل الكوفة في زمانه ان اصحاب الخطر في كل محلة يقومون  
بتدبير المحلة وله مشاركتهم المشتري في ذلك وآه في واحد منهم له من اهل المحلة الى  
من اهل الخطر فله ذلك له المشتري اتباع له اصحاب الخطر فانه في من له كاه الحكم  
له دوة التبعية وثابتها ان اهل المحلة من واحد من اصحاب الخطر بانه باهون كلامه فهو  
المشتري لانه زالم من يتقدمهم او تراهم في شغل او خلصت لهم وآه وجد قبل  
في قتل القسامة على رب الدار وعلى قومه ويدخل العاقلة في القسامة له كانوا اخصوا  
واه كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار تكرر عليه له بانه وهذا عند ابو حنيفة ومجدها  
وقال ابن سفيان رضي الله عنه له قسامة على العاقلة له ولي الدار اخص بها من غيره  
فله مشاركتهم في القسامة كاهل المحلة له مشاركتهم عواقلهم فيها ولها الحكم  
لزمهم نضرة الموضع كما يلزم رب الدار فيشاركه في القسامة وآه وجد قبل في ذلك فزير  
نضرها المجلد وعندها رجل وله ضربا في القتل على رويهم الرجال له  
هذا الحكم مضاف الى دنة الحفظ وعند المنصب فيه يثبت احكام القتل  
بدله للملك ودنة الحفظ بانه لم على السواء والدلة له واحد له مختلف انرا  
تفاوت فكاه على عهد رسول الله كالشفعة ومن اشترى دله فلم يبعها حتى وجد

ان على اهل المالك الدنة  
الزاد على اهل المالك  
على الدار المالك  
ممن يثبت الدار  
خط خطه للميت  
ك انصبا ومع ثابته

وله ما قبله الدم انما هو  
ان الزاد على نولي  
له حب الخطر  
من المقتول  
صار خلع المالك الزاد  
مقتله الدم بانه



السراخيل

فيما قيل وليس في السراخيل قاله عاقله الباطل و... في البيع خباياها  
 على عاقله ذي اليد وهذا عند ابن حنيفة به وقاله ابن بكير في قوله على عاقله المشتري  
 وانه كان فيه خيار فالدرة على عاقله الذي يصيب الدرك اليه كما في الخط في الشرع  
 على من يملك الرقاب فلو كان المالك هو المقصر فيصيب هو فاقبله تقديره المالك المشتري  
 قبل القبض في البيع المبادىء وفي الذي فيه الخيار يعني قرار المالك كما في صدره الفطر  
 وانه الحفظ انما يكون باليد لا بالغير على الحفظ باليد بله ملك وله تقدير  
 بالملك بدو في اليد والحاصل ان المعنى اليد وما اعني المالك اية وجوده لا يتوقف  
 على قرار المالك واليد تملك لوجوب اليد على العاقله حتى لو كان في يده دله فوجد  
 فيها قبيل في بعضه العاقله حتى ينفرد بالشهر انما الذي يدعيه انه انكر العاقله  
 انه يكون الدلالة وقالوا في ورقة في يده وهذا لما عرفناه الطاهر حتى لا يكون الخاف  
 وقد اخضنا الى كتماننا فينا فوجب اثباته بالبينه لمن طلب شفعة بلجوابه دله  
 بيعت فانكر المشتري انه يكون الدلالة في يد الشفيع ملكا فانه لا ينفذ الشفعة  
 بيده عليها حتى يتم البينة على المالك ولا يلزم انه با حنيفة به يعني اليد في الخاف  
 الدلة كما ذكرنا انما لا ينفذ يعني يد المالك لا مجرد اليد ولو ثبت هذا يد المالك بالبينه  
 فانه وجد قبيل في ذلك فالقسامة على من فيه من الرقاب والملة حين واليد  
 والدلة عليهم وهذا اللفظ يستعمل لربها حتى يجب على الرقاب الذين فيها وعلى السكاة  
 وكذا من يمتد بها المالك في ذلك وغنى المالك سواء وكذا الجملة وهذا على مذهب  
 لي يوسف صفا هو انه يجعل السكاة والملة في القبيل الموجه في الجملة سائر  
 فكذا في القبيل الموجه في السفينة واما عندها في الجملة السكاة له بشارة الملة  
 له التدين في الجملة الى الملة كدوة السكاة وفي السفينة الظاهر انهم في  
 تدينها سواء في امر وهذا في السفينة فلو كان المعنى في اليد دوة المالك  
 فانها مركبة كالديانة قلنا كما ان المعنى في القبيل الموجه على الدابة هو اليد  
 دوة المالك فكذا في القبيل الموجه في السفينة وهم في اليد عليها سواء في  
 الجملة او الدلالة بها لا منفذ وانه في مسجد حلة فالقسامة على اهلها لانهم اهل  
 الناس بالتدين فيه وانه وجد في المسجد الجاهل او الشارع فلما قسامة فيه والدلة  
 على بيت المال له المقتصر بالقسامة فيهم القبيل وذلك لا يتحقق في حق العامة  
 وكذلك الجور للعامة وماله بيت المال معد لذلك ولو وجد في سوق اية كاه مملوكا فند  
 انه لو سلف به بحسب السكاة وعندها على المالك وانه لم يكن مملوكا كالسكاة  
 العامة يثبت فيها قبيل بيت المال لا يطاع المسلمين ولو وجد في الجحش فالدلة  
 على بيت المال عند ابن حنيفة ومحمد بنهما وعند ابن بكير في الدلة والقسامة على  
 اهل الجحش لانهم سكاة ومع الذين يضمنون تدين في ذلك الموضع ما دلهم في الظاهر

الجحش

التق

موا

اليه

انه القبيل حصل منهم ولها اهل الجحش مضمون في السكاة في هذا الموضع قبل ان ينفذ  
 بحفظ واليد في قبيل في ذلك الموضع معد للشفعة المسلمين فدر القبيل الموجه فيه تكون على  
 بيت مال المسلمين قالوا وهذه بنا على مسلة الملة والسكاة وقد من له قبيل في وانه  
 وجد في يده ليس فيها عارة فهو هذا ونفسه الفرع من استماع الصنف لانه  
 كاه انتهى الصنف بكونه قنا العارة فيهم اهل باليد فيهم لرمي مواشهم في يده ليس  
 له صداة حتى ذلك الموضع بين رضاع فاما ما وانه ذلك فهو من قبيل المالك ولا يجب  
 فيه شيء وهذا ان كان مملوكا له صداة كان في القسامة والدلة على العاقله وانه وجد  
 بين قريتين فهو على اقربهما ويدين وانه وجد في وسط القرأتين الما هو هدر له في  
 ليس في يد اصد وله في ملكه وقال في يده على اقرب القرأتين القسامة والدلة  
 كما لو كان محبوسا بالشاطى قلنا انه منتقل من مكان المحكاة ومم له ينفذ ولو كان  
 محبوسا بالشاطى فهو على اقرب القرأتين من ذلك المحكاة على النفسى الذي له في الجحش  
 بالشاطى كالمالية على الشاطى والذين هم يترس ذلك الموضع اخص باليد فيهم لانه يترس  
 الما ويسوقه وواهم الما ذلك الموضع للشيخ ولو كان نهر اصغى لغوم مروي في القسامة  
 والدلة عليهم لانهم اهل الناس باله تنقاع بهاء سفيا له راضهم واليد في كره واحد  
 الما فيه اهلهم فكاه على المحلة والذين الصغرى يستحق بالشركة في الشفعة ولا ينفذ  
 بالشركة في الشفعة فمن شمس عظيم كالقرأتين وجحش وانه ادعى الاول على واحد من غير  
 اهل المحلة سقط عنهم القسامة والدلة لانه في القبيل عنهم وهم انما يضمنون له اكاة  
 العاقل منهم وانه ادعى على واحد من اهل المحلة يعني في سقط القسامة والدلة عنهم  
 لانه ذكر ما كاه لنا معلوما ظاهرا وهو ان القاتل واحد من اهل المحلة ولكن لا يعلم  
 ذلك حقيقة ويدعى الاول على واحد منهم يعني له يصيب معلوما للحقيقة انه هو  
 العائد فانه لم يستغنى هذه الدعوة في نفي الحكم بقبيل القسامة والدلة عند  
 على اهل المحلة كما كانت واذا لا يتبع قوم بالسيوف فاجلسوا عن قبيل في  
 على اهل المحلة له حفظ المحلة من قبل ذلك واجب عليهم وان لم يعرف من ولا يعرفوا  
 ما شر جعل عليهم القسامة والدلة لانه يدعى اوليا في على اوليك او على  
 رجل منهم يعني فلم يكن على اهل المحلة وله على اهل اوليك شيء حتى نعموا البينة  
 اما على اهل المحلة فله في هذا الدعوى تضمنت براءة اهل المحلة عن القسامة  
 واما على اوليك فله في محضر الدعوى له ثبت شيء قال في علم السكاة لو اعطى  
 حكا الناس وجرعوا هم له دعى قوم دما قوم واموالهم لكن البينة على المدعي واليمين  
 على من انكر ولكن سقط به الحق عن اهل المحلة لانه قوله حجة عليهم ولو وجد  
 قبيل في محضر اقراره بانه من له رض له ملك له صداة فيها فانه وجد في خباياها  
 فسطاط قطع من سكتة الدلة والقسامة وانه كاه خارجا من القسامة

وهم

يستقون

عند

او الكشور

لانه

الجحش

القبول

القبول







الحلق كسر الىء الهديكو شيخ شيوخ  
الجليف صا لفظه هو الله حياه اولاده  
فأقلته إصل عرفته وان كانوا بينا مرون  
بالجلف صا لفظه هو الله حياه اولاده

اجب

فقدوا الزنادة بسنة  
لغة وقعدت الاربعة  
واحد العاقله  
السبعة الواحدة

عام ثم يوم

وقد انما واحد والكسوة الواحدة  
انتم ذاك ما يصيرك الربيع  
التي في ذلك زمان عاقله

عاصم من الذي زاد على الزنادة  
وما بالذي زاد على الزنادة



وهذا عندنا وعند الساجدين...  
دينار له بها صلوات واجبة شرعا فيعتبى بالركعة واحدة واجب في الزكاة نصف دينار او خمسة  
درهم ولنا انه لا يجاب عليهم للتصنيف على القائل وذا في القليل دونه الكثير وهذه  
صلة امر وباد بها على وجه التصديق فله مبلغ مقدارها مقدار الواجب من الزكاة بل انما  
من ذلك لا يفي انها لا يجب في اصول اموالهم وانما يجب فيما هو صلة وهو العطا فحينما  
للتصنيف ولو كان عاقل الرجل اصحاب الرزق ينفق بالارزاق في ثلث سنين في  
كل سنة الثلث له الرزق في حقهم قايما مقام العطا والعطا انما كان علة لقضاء الدين  
منه له صلة يخرج لهم من بيت المال وهذا موجود في الرزق ثم ينظر فان كانت لرزاقهم  
تخرج في كل سنة وكل خروج رزق فوضعت الثلث وانه كانت تخرج في كل سنة اشهر  
وخروج بعد القضاء فوضعت سدس المدة وانه كانت تخرج في كل شهر فوضعت كل رزق  
محصنة من الشهر حتى يكون المستوفى كل سنة مقدار الثلث وانه خرج الرزق بعد قضاء  
القاضي يوم او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر حصته الشهر وانه كانت لهم لرزاق في  
كل شهر واعطيت في كل سنة قرض عليهم الدين في اعطيتهم دونه لرزاقهم له لرزاق  
انما كان علة خلفا عن له عطيات وله يفتى الخلف من وجوه له صل وهذا له لرزاق  
لكن انما الوقت فاخذ شي من ذلك منهم فوجه الى الاضرار بهم وبعيالي فاما له عطيات فليست  
لكن انما الوقت ولكن لتألفهم حتى يكونوا مجتمعين في الدلولن قايما من بالنصرة فيسير  
عليهم له وانها وقله قل القائل من العاقل فكونه فيما يرى كاصدمه وقال الشافعي  
انما ليس على القائل شيء من الدين له الخطا من خروج بالحديث الخوف وانما تحقق  
ذلك له انما يكن شيء من الدين عليه واعتبى الجز بالكل فالجني الذي وجب سائر جزاء  
على العاقل من نصرة او صلة وجب هذا الجز عليهم ايضا وكذا المجني الذي تيسر سائر جزاء  
له جزاء عنه يقتضيه في هذا الجز عنه ولنا انه لا يجاب على العاقل لرفق له حان  
ودا في الكل له في الجز له الوجوب عليهم باعتبار النصرة وله شك انه منصرف  
كما ينصرف غيره وغير الحان ابعد من المواضع من الحان المحذور فاذا وجب على كل  
واحد من العاقل من الدين مع انه يرى وقد قال الله تعالى ولا تزدوا زنا وذرا  
فله في يجب عليه وهو جارة اولى وليس على النساء والذين من كان له عطا في الدواة قبل  
لقول عمر رضي الله عنه له يعقل من العاقل وله امرأه وله العقل انما يجب على  
اهل النصرة لتقصيهم في مراقبتهم وكيفية هذا الفعل وله قاصر بالصان  
والنساء وانما فرض لها من العطا معونة لتمامه للنصرة كما فرض عمر رضي الله عنه  
عها العطا في الدلولن وكافة بوصول اليهن في كل سنة وعلى هذا لو كان القائل صبيرا  
او مجنون او امرأة له شيء عليهم من الدين كذا في المبسوط وقد مرارة القائل مشارة  
العاقل عند المتأخرين ولا يعقل اهل مصر عن اهل مصر لفريريد لولا كاه له اهل

هذا هو الذي عليه في هذا الجزاء

جزاء

لها

القرب في السكنى فاهل مصر اقرب من اهل مصر لفريريد لولا كاه له اهل مصر  
اهل سوادهم وقراهم لانهم اتباع لهم فانه لا يخرجهم امر استنصر واهم فاصل المصر فقلوه  
عنهم باعتبار معنى القرب والنصرة ومن كاه حنبله بالبصرة وديوانه بالكوفة يعقل عنه اهل  
الكوفة لانه انما يستنصر باهل ديوانه لا حنبله الله في القرب بالسكنى له بكونه اقرب من قري  
القراة ولو اياه في فون لاي واهم وله مدها ديوانه بالكوفة وديوانه بالبصرة لم يعقل  
اصدها عن صلحهم وانما يعقل عن كل واحد منهما اهل ديوانه وله صل اهل الناصر بالبصرة  
اظهر فله يظهر مع حكم النصرة بالقراة والنسب على ما هو عليه هذا في المسائل  
ومن جني جنابة من اهل مصر وليس له عطا في الدواة واهل الدواة اقرب اليه من  
المصر يعقل عنه اهل الدواة من ذلك المصر وانه يمكن فيهم عطا في قتل عقول  
هذه سوا كاه قريبا لهم اوله من له لولا كاه بين اظنهم كالقريب والحليف لهم لانهم  
الذين يمتونه بنصرة اهل مصر والقرب عنهم وله حصصه بكونه كاه في مصر عطا  
فكانوا عاقله جميع مصر وقيل له لولا كاه قريبا لهم واهل له شان في قوله واهل الديوبه  
اقرب اليه فكاة الوجوب عليهم باعتبار القراة وانه كاه اهل الديوبه تسببهم اقرب اقرب  
مكانا فكانوا اقدر على النصرة وصار كصغيرة لها ولها اهلها اقرب وهو غايب عنه  
حين قطع كاه له لولا كاه لانه بعزلة اقدر على اقامه مصالحها ولو كاه البدوي الحاضر  
ناله في مصر وليس له سكنى في مصر له يعقل عنه اهل العطا له اهل العطا له ينصرف  
عن له سكنى له فيه كانه اهل الديوبه له يعقل عنه اهل مصر المازل فيهم لانهم لا ينتصرون لولا  
لم يكن ممكن فيهم وانه كاه له هذا النعم عواقل معروفه متعاقلة بها فقتل لصدع فيها  
قد يسهل على عاقله بمنزلة المسلم لانهم اتبعوا احكامهم في سلام في المعاملة وفي الناصر  
الذي يسهل عليه يحمل العقل لوصد فيهم كما يوصد فينا وانه لم يكن له عاقله معروفه يتعاقلم  
بها فالدين في ماله في ملكه ثلث سنين من يوم يفتي بها عليه كما في المسلم وهذا له اصل  
الوجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى العاقل لولا اوصرت فاذا لم يوجد  
يقتى عليه بمنزلة مسلم في ذل الحرب قبل مسلم خطا وهما تاجر من فيها فانه يفتي  
بالدين عليه في ماله من بكونه في ذل الحرب فاهل حله له بكونه له يعقل عنه وملكته  
من هذا الفعل لم يكن من نصرتهم ولا يعقل مسلم عن كافر وله كافر عن مسلم والكفار يتعاقلم  
فيها بينهم وانه اختلفت مللهم له التعاقلم يتبع على الموالاة والتناصر وله بكونه عند  
اختلف في المسلم وانما بكونه عند الحادها والمزكلم حلة واحدة وقالوا هذا لولا كاه  
المعك طاهرة اما لو كانت ظاهرة كاليوم مع النصارى منجاة له يعقل  
بعضهم عن بعض وهكذا دواليك عزاني في صف اهل الديوبه وانه كاه القايام  
اهل الكوفة وله اعطا فلم يفتى بالدين على عاقله حتى يتحول الى الديوبه

بحيره

والولاء والقرب  
في السكنى وقريه  
وبعد الدلولن  
النصرة بالنسب

اقرب

الحاضر

دام

عن عمر التامر























وقل وسهامه لصاحبها بل لا يملكها في الحصة ولا في غيرها من اموالها  
سواء ما يملكها واصحابها بكمالهم وينضبط اصرها على اهلها وتقدر تحصيلها  
في اموالها بكمالهم وهو ساهم ما يملكه عند عدم اجازة الورثة ولم يتعد في الفضل  
كما في المجازاة والسعاية والارواح المرسلة والضرر او في الخفاق فلا يملك  
في الخفاق له في بصلان الحمل له في حمل مفكر الوصية الثلث شرعا فيطرحه ايضا  
لولا الضرب بالوصية الباطلة باطل تحله في مواضع له خارج له في بطلان النصف في بصلان  
حمله له في الورثة في اعيان الورثة دونه الارواح المرسلة والوصية بالسعاية في معنى الارواح  
المرسلة وكذا المجازاة له في وصية بالتمن فصار معنى المال المرسلة وينصير سفيد الكل  
بدونه اجازة الورثة باه يكثر ما له المبيت تحله في مواضع الحلف فانه هذا فاسد  
فالخلف في ما يتفاد او في تصديقه له نساء فيمنع الف وبعد له في نساء  
فمنع الفاه وله ما سواها وهنا ينصير سفيد الوصية لكل واصحابها في صحيح ما ساء  
لم بدونه اجازة الورثة باه يكثر ما له المبيت فتخرج العبداء من الثلث فليس انعم  
ولكن وصية ما بين الركن وبين الثلث في حق الورثة فكذلك الوصية  
واقعة في حق الورثة لا يورث ان لا يصح له بعد قيام ملكه في العين عند الوصية وتطرح ملكها  
واذا استغنى ما له في تحله في الوصية بالارواح المرسلة له في بطلانها وانه لم يكن في  
ملكه ما عند الوصية ولو هلك الركن سفد فيما استغنى من المال فلم يكن  
متعلق بعين ما يتعلق في حق الورثة وانه اوصى بنصيب ابنه فالوصية باطله وانه اوصى  
بمثل نصيب ابنه فالوصية جائزة وقال في قوله بغيره في قوله الكحل  
ماله في الحال وفيه نصيب له من التعداد ولنا في نصيب له من ما نصيب بعد الموت  
فكاه وصية ما له في تحله في مثل نصيب له من مثل الشيء غيره وانه كاه سدر  
به ولو اوصى به من مال او بجزء من مال قبل الورثة اعطى ما شئتم له في ثقل الظل  
والكسب لكن جهاد الموصي له تمنى صحة الورثة فامره ختام الموصي فالهم البياة وهذا  
الذي ذكرنا اختيار المشايخ بناء على عرفنا السهم كالجذر واما اصل الرواية فقول  
فذكر في المبسوط ان اوصى رجل بسهم من مال فلم يمتل اخص سهام الورثة له ان يكن  
اختار السهام اكثر من السهم فله يترك عليه في قوله  
معه وقال في الجامع الصغير في اختم سهام الورثة له ان يكن اقل  
من السهم فيخسده على السهم فيقول رواية له صلحوا بين جنيته النقص  
عن السهم ولم يجر الزيادة على السهم وعلى الجامع الصغير في الزيادة على  
السهم ولم يجر النقص عن السهم وقال في بعض النسخ ان اختم سهام  
الورثة له ان يزيد على الثلث تحسده الثلث كذا ذكره الشيخ له سلام خواهر زوجه  
في مبسوط لعلنا السهم اسم لتقدير مجموعها كالجذر فله يخسده بالسهم

الوصية

رواية

بالسهم وانما جعلناه عبارة عن نصيب احد الشركاء عند القسمة يسمى بها وانما صار  
الى اختم له في حقه له ان لا يورث على الثلث فيموت اياه الوصية بالكثر من الثلث  
لا يصح عند عدم الاجازة ولا يورث اياه ابن جرحه من غير نصيب عن اوصى سهم من مال  
فقال السهم وورث اياه رجله او من سهم من مال فقصر رسول الله عنه في  
ذلك بالسهم فاضد ابو حنيفة رحمه الله هذا ومن مطلق لفظ السهم في الوصية وله في  
المال السهم وقد قال جماعة من اهل اللغة ختم ايا من من معاوية اية السهم  
السهم ويدرك ورثه وسهم من سهام الورثة ايضا فعلى ما اقلها ومن قاله سهم مالي  
لفله وصية ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس اخر له ثلث مالي واجازت الورثة  
فله ثلث المال ويدخل السهم فيه له الثلث تنضم السهم ومن قال سهم  
مالي لفله ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس اخر سهم مالي لفله فلم يرد سهم  
غرف السهم بالاضافة ثم اعلاه فكاه هو له وله المعرفة لفرع العبدية مرة  
كانت البانية عين له وله تقول جاني زيد ثم تقول اكرمت زيدا في ذلك بعينه  
ومن اوصى بثلث درهم او بثلث غنم فقكر ثلثا ذلك وفي ثلث وهو يخرج  
ثلث ما في من مال فلم يترك ما في وقال في قوله ثلث ما في ولو اوصى بثلث  
ثلثه من رقيقه فمات اثنان لم يكن له ثلث الباقي عند ابن حنيفة رحمه الله وهذا  
العبد بناء على مسألة قسمة الرقيق ولو اوصى بثلث ثيابه فمات ثلثها وبقى ثلثها وهو يخرج  
من ثلث ما في من مال لم يمسح له ثلث ما في من الثياب قالوا هذا لفرع الثياب  
من اجناس مختلفة فانه كانت الثياب من جنس واحد فمن يمسك الدرام وكذا المكيل  
والموزون بمن ثمنها له في حقه القسمة حين لفها والدور المختلفة كالثياب المختلفة  
عند ابن حنيفة رحمه الله في الجبي على القسمة فيها لفرع درهم في الحلة فيه اية المال كاخ  
شتر كابين الورثة والموصي له ثلثا له صلح المال المسمى له لفرع اهلك شي منه يملك  
على الشتر وما في من على الشتر فصار كالرقيق والثياب والدور والفرق اعلمنا  
انه ما يجتمع القسمة فنسبة الجذر في الحلة ونسبة التدرج في السهم كالقسمة من  
عشر افقر حنظله والقبض منها سواء ولولا ذلك لم يكن للناس حق الجبي في القسمة  
ولم يكن له ان يبيع من احد الشريكين في درهمين في درهم واحد ولما صار للفاقر  
هذه الولاية من ان الجذر من الجبل بمنزلة قدر منها ولو سمي درهمين من ثلثة  
درهم لوجب تسليم ما في له درهم مما يسمي والماله المسمى له لفرع اهلك منه  
شي يملك على الشتر لفرع الاستوى الخفاق فاما لفرع اقدم اصرها على له في  
فالله كصرف الى المخرج من كاه في التركة ونوه ووضاها وورثة ثم هلك  
بعض التركة بصرق الى المخرج حقه وهو اصحاب الوصايا والورثة له الذي  
منعهم على الكل وهذا الوصية سفدة على له وفيه قصر العلة ك

الورثة من نصيب احد

هو الذي في البصر

لمنه

يعين

في مبسوط لعلنا السهم اسم لتقدير مجموعها كالجذر فله يخسده بالسهم











ان فان الوصية باطله وهذا لان جعل اوصى بالبيت لم يكن له نصيب فاما بالنصف  
له فافانما ملكه بالفسخ عوضا عما ذكره على تركه في الاقسامها له وفي البيت نصيب  
الموصى تنفيذ الوصية في عين الموصى وهو نصف البيت وانه وقع في نصيب صاحبه  
له مثل **در** نصف البيت تنفيذ الوصية في بدل الموصى عند فواته كالعبد الموصى  
به اذا فسد بعد موت الموصى وخيم القابل للقيمة منقذ الوصية في بدل الخلف ما  
له ابيح العبد الموصى به حيث له يتعلق الوصية بمنته له لا فدام على البيع حله الا  
فتبطل الوصية اما الوصية فله تبطل بالفسخ وانما له الجواب شاول ملك على اخيه  
وهذا له القسمة افرلر وتعين الملك فيما يتفاوت بالقضا فلا وفي البيت في  
نصيبه كان غير حق فينقل الجاه في ذلك ولما صار البيت له اوقع في قسمه عين حقه  
صار مثل **در** حقه اذا لم يفرج في قسمه له عوض كما ذكرنا اوله في غرض الموصى من  
ذكر البيت التقدري نصيبا لغيره ما امكن فانه قبل لو كان ذكر البيت للتقديري لما لم  
عليه وفي البيت له اوقع في نصيبه قلنا انما يتعين البيت له اوقع في نصيب  
جميع بين المحضين التقدير والتملك وله اوقع في نصيبه فاعلمنا بالتقدير على انه  
لر له التقدير اوقع في نصيب صاحبه والتملك بعينه اوقع في نصيبه وهذا المعلق  
عنق الولد وطله في الحياة باقول ولد نلده امته فانه المولى في حق الطلح مطلق الولد  
من العتق ولدي ثم لو اقسما وفي البيت في نصيب عين الموصى والدار ما ذكره  
والبيت عشرة **در** نصيبه بين الموصى له والورثة عند محمد رحمه الله عليه  
سهم الموصى له وتسعة للورثة فينصف الموصى له الحصة اخرج نصف البيت والورثة  
بنصف الدار سوى البيت بوحدة ولم يعون فيجعل كل حصة سها فيصير عشرة اسهم  
وعندهما ينقسم على اربعة عشر سها له في الجاه شاول البيت وهو عشرة اخرج وتنتفع  
العشرة من اربعة تسعون فكل سها منها حصة واحدة منها حصة واحدة والعشرة  
حتى ضمت الا حصة ولربعين بصير حصة وحسين فيجعل كل حصة سها فيصير اربعة  
عشر سها فينصف الموصى له بالقر وجميع حصة ولربعين فله سها له ولم تسعة ولو كان  
مكة الوصية اقرلر بيت بعينه قبل هو على هذا الكلام في ذلك هو انه على اتفاق له وضع  
المسألة في كتاب **در** اقرلر بيت بعينه واجاب **بمن** قوله  
اي حصة واي سها من غير خلفه والفرق محمد رحمه الله عليه ان ملك الغني  
حين لو اقرلر ملك ثم ملك هو وامر بالتسليم لا لمفره اما الوصية بملك الغني فله  
حتى لو ملكه ثم مات له هو وصيته وله تنفيذ ولو اوصى لرجل من مال الغني بثلث **در**  
بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى فان وقع فهو جائز ولم انه متضمن  
التسليم بعد خزان له العقد الموقوف له الحق الا جاز صار مضافا الى الجاني  
وصار العاقد وكيله فاذ اضيف اليه صار ذلك حصة منه ومضى وهب شيئا له

في المساواة  
بغير تقاضا

به

ان يمنع من التسليم بخله في مال لا ارسل بالكر  
من التسليم بعدها له ثم الوصية صدرت من المالك مضان المحلها وانما وقف الحق  
لا الورثة فاذا اجازوا فقد استقطوا حقه فسلم المال للموصى له بالوصية من جهة الموصى و  
هنا الوصية لم تصل ولا محلها له محلا ملك الموصى له ملك غيره فكانت حصة موقوفه  
على اجارة المالك وعند جارة يجعل كالمباشر بها اية اقساما ترك له بعد العام اقبل  
رجل له ب اوصى له بثلث ماله فامقر يعطيه ثلث ما في يده اقساما وقال **در**  
م يعطيه نصف ما في يده فاساله يقول **انك** اقرلر له الماله سنا له بثلث ما في يده  
وحقه سوا فيجب ان يكون له نصف ما في يده **انك** اقرلر بثلث ماله سوا في كل التي  
فكانه مقر ا بثلث كل من التي في يده بثلث ذلك وله ياتيه اكن من ذلك له لو اقرلر  
نصف ما في يده لا زول حقه على الثلث له ربما يقرلر له في غيره ايضا فياخذ نصف ما في يده  
نصف التي في يده وهذا الخلف في مال اقرلر صاها بين غيره فانه يعطيه كل ما في يده **انك** اقرلر  
لما في يده وله الدار مقدم على الميراث فقد اقرلر له **در** الدار من حقه بما في يده واما الموصى  
لا فترك للورث فصار مقر ا بانه شريك وشريك احته في الثلث فله يسلم له شي له ان يسلم للورث  
مثله ولو كان البينة ثلاثة والقرية ثلثة الا في فاقسموها خارجا وله على الميراث  
اوصى بثلث ماله وصدر واحد منهم فانه يعطيه عند من يرضى به ثلثة اقسام في يده  
له في تزعم ان ثلث التي في يده والملاية بين البين ائله فاقسموا الحساب لم ثلث  
وللثمة ثلث واقلم تسعة ثلثة وهو ثلث الموصى له بالثلث والباقي هو سهم بين البين  
ائله ثلثا لكل ابن سها فقد اقرلر الموصى له بالثلث ثلثة اسهم وللمر سها فيقسم ما في  
يده بينهما على هذه السها فصار حصة الموصى له بالثلث ثلثة ولم ائله وعندنا يعطيه  
ثلث ما في يده **در** اوصى لرجل بانه يقرلر بعد موت الموصى ولرا قبل الف  
وكله ما يخرج من ثلث ماله فيما للموصى له له له دخل في الوصية اصالة والورثتها  
حين كان متصلا بالهم فاذا ولدت ولدا قبل القسمة والقرية قبل القسمة مبنية على حصة  
ملك الميراث بدليل انه نفذ وصاياه ونقص روية دخل الوصية كان او جب فيها الوصية  
فكانا للموصى له وانه لم يخرج من الثلث منفذ ومبته اوله من الام في من الولد وعندهما منفذها  
على السوا وصرف رجل لجهته **در** وان تساوى ثلثا **در** فاقصم ارجل باله ثم مات  
فولدت له من ولد اسواي ثلثا **در** قبل القسمة فله سها له من ثلث ولها عند محمد  
له ثلث له من ثلثا الولد له الولد تسري الى الزوايد الحرة قبل القسمة بالاجماع لكن التي في  
باقية على ملك الميراث ولا ثبت الميراث صاها كراه الوصية وقسمتها فيجب تنفيذ الوصية  
في ثلثي ماله واصحابها ما لم يكن له اصل والولد ما لم يكن له نصيب من اصل بالمتبع وفي جعل الولد  
ميراثا حصة الوصية باله فله حقه في البيع والعتق له تنفيذ البيع والعتق في الولد  
له تنفيذ سها له اصل بل سوا ثلثا صاها له انه يخط بعض الثمن عن له اصل من ثلث

الوصية في

بعض







سواء في من سواه من غيرها

قوله فالعق له بمقتضى الفسخ والمجابهة تجارة فبذلك لا يملك له العقد له بمقتضى الفسخ  
بما هو المجابهة بمقتضى الفسخ فكانا العقد أقوى فبذلك لا يملك له العقد له بمقتضى الفسخ  
التقديم في الذكر له لوجب تقديمه في الثبوت لانه زيادة التقديم بعد الموت والكل يتقرر  
معاودة المجابهة أقوى من العقد له بها ثبت في ضم المعاوضة فكانت تبيحها عنه له صفة  
وله عقاق تبيح صفة ومعنى فاذ وجدت المجابهة او لا وقعت له ضعف واذا وجد العقد  
اوله ونبت وهو له بمقتضى الفسخ لانه زيادة التقديم بعد الموت والكل يتقرر  
رضاه عنه لانه اعترافه جاني ثم اعترف قسم المثلث بين العقد له وله المجابهة فاما اصاب العقد  
قسم بينه وبين العقد الثاني ولو جاني ثم اعترف قسم بين المجاياتين لئلا يفسد بها في المحبة  
ثم ما اصاب المجابهة لا يخرج قسم بينهما وبين العقد له لانه التقديم عليها فاستوى باعدها  
العقد او بكل حال فانه قسما يبيح له يكون تمام المثلث للمجابهة له ولي عند له المجابهة الثانية  
مسألة للعقد والمجابهة له ولي رتبة على العقد والمساوي للمخرج من حرج وكذا المسألة  
المعقبها يبيح له ان يشارك العقد الثاني ولعنده له العقد يساوي المجابهة والمجابهة  
على العقد الثاني والمساوي للراعي راجح قلنا لا يبيح العقد على العقد والمجابهة على المجابهة  
بانه جازع له ان يملك العقد بمقتضى الفسخ فكذا العقد الخلل الفسخ وانه اوصى باه يعق عنه بهذا لف  
عبد فملك منها درهم لم يفتق منه بما لا عند ان حصة له وقاله يعق عنه بما لا وكذا اوصى  
بانه يشترى كل مال عبد فمعتق عنه ولم يكن الورثة بطلت عنه ايضا وقاله يشترى  
بالمثلث وكذا اوصى بانه يشترى كل عبد بالف درهم وزله له لف على المثلث بطلت  
عنده وقاله يشترى بالمثلث عبد ويعق عنه وانه اوصى بانه يشترى عنه بهذا المائة  
فملك منها درهم في عنه بما لا من حيث ماله وانه لم يملك شي في بها فانه في شي منه له  
على الورثة لهما ان وصية بغير قربة وهو العقد فنفذ ما لم يكن كما لو اوصى بانه يشترى  
بكل ماله ولم يكن الورثة او قاله بما لا يملك ماله بل ماله ولم يكن واولا اوصى  
له او جبت لم يفتق لم يفتق فنفذها الفسخ وهذا اوصى بالعقد لعبد يشترى بما يشترى  
فلم يفتق فنفذها في عبد يشترى ما قل منه له في عنه له قاله فكذا فيه تنفيذ  
الوصية لغير الموصى لانه لا يجوز تحله في الوصية بالحق له في المقتضى الذي لم ينفذ له بها  
قربة محضه من حق الله تعالى فلم ينفذ الوصية كما لو اوصى لرجل مائة فملك بعضها بغير  
المائة اليه واصلا له العقد عند من المولى حتى لم ينفذ الشهادة على العقد  
العبد بغير دعوى فاختلاف الميقتضى ضرورة وعندهما العقد من الله تعالى حتى لم ينفذ  
الشهادة على العقد بغير دعوى فلم يعقني العبد موصى لم ينفذ الشهادة على العقد  
موصى لم ينفذ العقد بغير دعوى في شيء على الورثة له التي في حق الورثة له في  
استغل الحق الوصية ولو اوصى بانه يشترى عنه من ثلثه فنفذ له ثلث ماله في فانه الفسخ

تصنيف

المادة

في الحج يباع به في الحج على الفقرة له الفسخ يدل عليه له انما تلغ للفقير المحتاج  
من اوصى بعق عبده فبات الموصى في العبد جناية وورث بها بطلت الوصية وانه  
فان فدا الورثة كانه الفسخ من الموصى واصطوا الوصية ولا يدل له ان يصابا له عقاق له بطل  
ملك الورثة فانه ما اوصى ففعله وانه ما اوصى ففعله فانه دفعه له من ثلثها الجناية فنفذ  
عاق المالك فكذا تقدم على من سلب المالك وهو الموصى لم يطلت الوصية له في الفسخ  
بطلت من المالك لو كان حيا فكذا بطلت من من سلب المالك من جناية له في الموصى لو باعه  
او بيعه صدقته بسبب الذي بطلت الوصية فكذا هنا ولم يختاروا الفدا ففعلهم الله له لقرانهم  
وحاربت الوصية له العبد قد ظهر من الجناية بالفدا كانه لم يكن فنفذ الوصية ومن اوصى  
سلبت ماله لزيد ثم مات وترك عبدا وماله وولدا فقال الموصى له اعقته في صحته  
وقال الولد اعقته في مرضه فالقول للولد وله في الموصى له ان ينفذ المثلث  
شي او تقوم له بينة او العقد في الصحة له الولد من ثلثه الموصى له ان يقول العقد  
في المرض وهو وصية والعقد في المرض فنفذ في التنفيذ على الوصية بثلث الماله والموصى  
له ان ينفذ ان ينفذ ثلث ما في من ثلثه بعد العقد وانه عقاق لم يكن وصية له في العقد في  
الصحة له يكون وصية في تنفيذ كل الماله والقول للمكسر من الميقتضى وله في العقد  
من الحول استنفذ محذوفه من اقرب له وفات للفقير بها واقرب له وفات هذا وقت  
المرض فكذا الظاهر فافدا للولد فكذا الفسخ فوافى الميقتضى له ان ينفذ المثلث في عاقبة  
العبد له ان ينفذ من اوصى له او تقوم له بينة في العقد في الصحة له المالك باليمين محذوفه بالمائة  
بالمعاينة نعم البينة انما تقبل من خصم والعقد من العبد عنده ولكن خصم في اقامتها  
له ثبات حتم ومن مات وترك ابنا وعبد فقال رجل على اسك الف دين و  
قال العبد اعقته ابوك في صحته فقال له صدقنا في العبد في قوته ويدفع  
القيمة الى الغريم وهذا عند ان حصة له وقال لا يعق وله يسع في شيء له العقد والدين  
طرحا عا بتصدق الولد في كلام واحد فصار كأنها ثباتا لينة ومن اعق عبدا  
في صحته ثم مات وعليه دين لم يسع العبد في شيء فهذا المثلث ولم يكن له ثلثه بالدين اقوى  
ولهذا يعق من كل الماله في صحته له خواله وهو ليس بوصية من المرض وله ثلثه بالدين  
في المرض بمنزلة الوصية حتى اعقب من المثلث وله ثلثه في فقتضت ان يطل  
العقد اصله له ان العقد بعد الوقوع له بمقتضى الفسخ فنفذنا في بطلت بالسعاية  
وله ان استل العقد الى الصحة انما يصح له ان يوجد شغل للدين وقد قارنه شغل الدين هنا  
فنفذ له سنا فوجب رقة بالدين ورقة بالسعاية وعلى هذا الكلام في اقامات الرجل وتركه  
انما والف درهم فقال رجل على المثلث الف درهم وقال رجل هذا الف  
الذي ترك ابوك كانه وصية له عند وقال له صدقنا فنفذ له لف بينهما نصفاه  
لانه لم يظهر له الوصية له والدين ظاهري بها فنفذنا كانه لو اقر بالدين في باله بغير

الفداء

دين

في الحج يباع به في الحج على الفقرة له الفسخ يدل عليه له انما تلغ للفقير المحتاج



وقال المولى بعد الحق لا يثبت عن غيره من غير ان يثبت في الذمة اوله لم ينقل الى الورث فكانت  
اسبق فكاة صاحبها الحق كما لو كان المولى حيا وقال صدقنا بعد ما قاله قليلا  
ثم قلنا بالذمة من المولى يتناول التي في الذمة فقد وقع ما ينقل في المولى وورث  
في الهدية فعنده الوثبة اقوى وعندها سوله وله ما ذكرنا وينتظف شرع الحكم  
الصغير وشرع المنظومة فصل من اوصى بحقوق الله تعالى خذ من الثمن  
منها قد مرها الموصى او لغيرها من الزكوة والفقار لم يثبت له في المولى بل انما هو  
الغير يرضاه من غير ما وانه تساوت في القوة بدارها الموصى لافاض عنها الثلث  
له في الظاهر من حاله لانه انما هو له من عند المولى بالظاهر كالمات  
بالنص ولو نص على تقديم ما يداره لزمنا تقديمه كذا ههنا واختلاف الروايات على  
ان يوسف في الزكوة والفقار في احد الروايتين بدارها وانه اقوى له في المولى  
بالبدن والمال والذمة بالمال فيحسب فكاة في اقوى فسادا وروي عنه انه علم  
علم الزكوة بكل حاله في حق الفقير في النقص ثبات فكاة محتجا بالحق والحق  
حقا له فكانت الزكوة اقوى لم تقدم الزكوة وانه على الكفارات انما هي  
عليها فقد جاز في ما من الوصية بالمال في الكفارة قال الله تعالى ومن كن فاة  
غني عن العالمين والذين يكتنوا الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فنجم  
عذاب اليم وغير ذلك من الاحكام الواردة فيها وكفاة الفحل والظهار واليمين  
مقتضى على صدقة الفطر لثبوتها بالكتاب وفي صدقة الفطر لثبوتها بالكتاب  
وصدقة الفطر مقدمة على الصدقة لانه اتفاق في وجوبها ولا اختلاف في وجوب الصدقة  
وعلى هذا القياس تقدم بعض الواجبات على البعض كالزكاة تقدم على الصدقة لانه  
الذرة مات بالكتاب ووجوبها ليس بواجب تقدم فيه فاة الموصى لما يثبته وانه كانت  
من شي من هذه الوصايا بالثابت حقا له مع وصية له في ثبته بالكتاب والثلث  
مال في الزكوة والكفارات ولزم تقدم على الزكاة اسم بعد الزكاة وله محمول  
الحكم كوصية واحدة بما اصاب الزكاة صرفا اليها على التي تبين الذي ذكرنا له  
كل جهة من هذه في الجنة اخرى والمقصود ولم يثبت فاة مقدرا وهو الفقة لكن كل فاة  
في نفسها مقصود فنفسه كل سفر وصايا له في الدنيا ومن اوصى بحجة له سلمها  
عنه عنه رجله من بدله في رابا له الواجب له في بدله وهذا يعني في المال  
ما يكتف من بدله والوصية له في اكا له واجبا عليه في رابا له له بدله في حقا شيئا فان  
اليه على الوجه الذي وجب عليه فاة لم يثبت الوصية المتفق اجماعا من حيث  
تبلغ في العباس لا في غيره عنه له في اوصى بذكر بعضه وقد علمت وحده  
انا علم انه غرضه تنفيذ الوصية فسد ما لم يمت من غير بدله جازا ثبات في  
الطريق و اوصى لم يمت عنه في بدله عند ابن حنيفة ودفن بها وعندها

2

ان وصية الموصي من حيث نية المستحسنا وعلى هذا الخلف ان امانت الى  
عنه غيره في الطريق انما اية السفر بنية اوصى وقدر في وقته وقدر في وقته على الله لقوله  
في من يمت من ماله من ماله الى الله لم ينقطع بموته بل يكتب له حجه من وصية  
من ذلك المكة كان من اهل ذلك المكة تحلف ما لا يخرج بينة التجارة له في  
قد يمت عنه من بدله وانه عليه انقطع بموته لقوله في كل عمل ابن آدم ينقطع بموته  
ثم ثلثة والحزب الى الله ليس من الله له ولا ينقطع بغيره من سفره كان  
سفر الموت له سفره فكاة هذا في المعنى وخروج للبيان سواء في بدله منها  
كذلك **باب الوصية للأقارب**

**وعنه** وروى اوصى لحييانه فيم في صفة بدله عند ابن حنيفة ودفن بها وهو الملام  
له في الحار عند له طلق انما مطلق على الجار الملة في له في الجاهل ومضى الملام  
حققة قال عليه الجار الحق بشفقة والمولى هو الملة في له في الملة في  
صرفه لا المولى له ان لا يدخل في جوارحه وجار له وجار له في الملة في الملة في  
وهو الملة في له في المستحسنة وهو قولها الوصية لكل من يسكن محلة الموصى ويجوز  
مسجد الملة له في الكل يسكن جوارها قال عليه له صلوات جاز المسجد في المسجد  
وفسدت كل من سمع الذمة له في المقصود اليه في الجار له تحسن بالملة في له في الملة في  
مقصود كل الملة في من ان لا يدخل في نوع اختله فاذ اجتمع مسجد واحد فدفن جوارها  
ولا الاختلاف في المسجد قال عليه فقله له في له في الملة في الملة في  
مسجد واحد قال الشافعي به الجوار الملة في له في الملة في الملة في  
وهكذا قلنا هذا الحق ضعيف فقد طعنوا في روايته ويستوي فيه الملة في الملة في  
والذكر والاشي والمسلم والذمي والنفسي والملة في الملة في الملة في  
وله في الملة في واحكام له وله في له في الملة في الملة في الملة في  
كذا في الزكوات والمجسط من غير ذكره في الملة في الملة في الملة في  
عند له طلق في الجار وله يدخل عندها له الوصية له وصية لموله وهو غني ما كان ومن اوصى  
له صباه في الوصية لكل ذي رحم محرم من امرائه له في له في الملة في الملة في  
في رحم محرم منها الا الملة في الملة في الملة في الملة في الملة في  
عبيد رها وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابيه وزوجة ابنه وزوجة كل ذي  
رحم محرم منه له في الكل اجهارا وانما يدخل تحت الوصية من كاهن الموصى يوم  
موت باه كانت المرأة منكوبة عند الموت او معتدة عنه بطله في رحمة الله في  
الرجعي له ينقطع النكاح ولم كانت في عن من طلق ما من اوله في له في الملة في  
له انقطاع النكاح وجب انقطاع الصهر ومن اوصى له ختانه في الوصية لكل زوج  
ذات رحم محرم منه كازواج البنات والبنات والبنات والبنات والبنات  
فانما يستحق الوصية

لان المعتر حال  
الموت حتى لو ما  
الموصى والمراد في  
نكاحه او في عتده  
منه طلاقا  
فانما يستحق الوصية











والتعليق بعد الموت يعني عوض فله بحسب ذلك في حال الحيوة اولى ولهذا يصح تعليق التعليق  
 حتى لو قال ملكك منفعة هذه الدار كانت عادة صحيحة له ان التعليق سده لانه وفيه بدل عن  
 له ذم له ان غنى الموصي له يتمكن من الرجوع بعد موت الموصي له الرجوع للمنفعة لا لغيره والموصي  
 له يقدر على الرجوع بعد الموت فلذلك استحق الرجوع اما الوصية في نفسها فهي له ذم وله  
 المنفعة ليست بما له في تملكها بالمال اذ احدثت عنه المصلحة فيها لتحقيق المساواة في عقد  
 المعاوضة فانما تثبت هذه الوالة لمن تملكها تبعا لملك الرقبة او لمن تملكها بعقد المعاوضة  
 حتى تكون مملوكا لها بالصفة التي تملكها فاما ان تملكها منفعة بغير عوض فمملوكا  
 بعوض كانه مملوكا اكثر مما تملكه من ذلك لا يجوز كذا قرر في المبسوط وليس الموصي اذ لا  
 العبد من الكوفة له ان يكون الموصي له واحدا في غنى الكوفة فخرج الى اهل الخدمة هناك  
 لانه اذا كان مخرج الملك له الوصية تنفذ على ما توفى من مضمون الموصي فلا اكان  
 الموصي له واحدا في موضع آخر في مضمون الوصية اذ لا يحمل العبد الى اهل خدمهم ولذا كانوا في مضمون  
 فمضمون الوصية اذ يمكن من خدمة العبد من غنى ان ياتي من شقة النسخ فله كونه له ان يخرج من  
 يملك ولو اوصى له بقطعة الدار بجعله له بدل المنفعة فاخذ حاكمها في جولة الوصية ولو لم يكن له  
 ماله غيره كانه ان يملك القطعة لما يملكه الموصي له في الدار سنة وبين الدار للموصي هو  
 الذي يشغل ثلثها لم يكن له ذلك في رواية عن ابن ابي شبة فانه يقول الموصي له  
 بمنزلة الشريك فيما يجب تنفيذ الوصية فيعزى كانه الشريك له يطالب بالقسم لكونه هو الذي  
 يستغل نصيبه فكذا الموصي له بالقطعة ولنا ان القسم ينتج على شئ من حق الموصي  
 له انما يملكه القسم وله حق في عين الدار وانما حق في القطعة وقسم الدار له كونه قسم القطعة  
 كونه له ان يطالب بقسم الدار وانه اوصى لرجل بخدمة عده سنة وله في خدمته سنتين  
 لم يجز للخدمة عدم الخدمة سنة ايام والموصي لها ملته ايام يوم لصاحب السنة ورواه لصاحب  
 السنتين حتى يمضي تسع سنين له عينه له مقسم فيقسم بالثبات فانما توفى الحق في حق  
 ولو فتن وقال الله هذه السنة والقطعة هذه سنة اخرى فيخدم في السنة  
 له وولي للخدمة اربعة ايام ولها يوم في السنة الثانية للخدمة يومين والموصي له يوم ان تقضى الوصية  
 اخرى وانه قال اوصيت هذه له سنة لقطعة ولقطعة الاخر او هذه الدار لقطعة وبنائها له في  
 او بهذا الاتفاق لقطعة وبقيت له من هذه القصة لقطعة وبالقسم الذي فيها له خرافة وله  
 فكل واحد اوصى وانه فصل فكذا ان عني ان ياتي في وقت محدد من مضمون صاحب  
 له صل بالوصلة وشركة في البيع ولو اوصى بهذا العبد لقطعة وكخدمته له اخر او هذه الدار  
 لقطعة وسكنها له اخر او هذه الفضل لقطعة وبقيت له من مضمون الموصي له في كل واحد واحد  
 ما اوصى هنا باله تفان وصد له فصل لانه اوجب لكل واحد منها شيئا مطلقا وما اوصى  
 لكل واحد منها شيئا لما اوصى للخدمة لقطعة فلو لم يوص في الرقبة يثبت لصاحب  
 بالخدمة فلا الرقبة من ايا للخدمة من كنه الخدمة للموصي له فكذا هذا الموصي بالرقبة له سنة لخدمته الوصية

في قوله  
 الموصي له  
 في قوله  
 الموصي له

لا يشترط في الوصية ان يكون الموصي له حيا

لا

انما كان في الكلام انما بين ان مراده من الكلام له وله الجواب له الموصي بها فله الوالة  
 وهذا البياض من صحة وانه كان مفصولة له الوصية له ياتي شيئا في حال حيوة الموصي فلو  
 البياض المفصولة فيه والموصي سوا كما في الوصية بالرقبة والخدمة وله بها دخلت تحت  
 الوصية للثبوت فدخلت تحت الوصية للخدمة والخدمة هي ما يتبع اعتبار النصيب اولى  
 قوله محمد هذه الخاتمة يتناول الحلقه والفضل جميعا واسم له يتناولها وما يظهرها  
 والدار اسم للخدمة والبناء واسم القصور كذا ومن اصلنا له العام في اقول ما يتناول كالحاخاص  
 فيما يتناول فاجتمع في الفضل وصيغته وكل واحد منهما ما يجاب على حدة فيجعل الفضل منها انضاح  
 وله ما يقع الجواب الوصية للخدمة من الخدمة من الرقبة له اسم الرقبة له يتناول الخدمة  
 ولكن الموصي له بالرقبة انما يستعمل له المنفعة بخلاف ما ملك له من الغنى فيه فاذا اوصى  
 الخدمة لغيره له يقع الموصي له بالرقبة من الخدمة وكذا اسم الدار له يتناول السكن واسم الفضل  
 له يتناول الخدمة وانما يستحق هذه الاشياء مملوك له صل له الموصي له وجود الماله وهذا وجد الماله  
 وهو الوصية للخدمة فله يمكن حمله على البياض والخصيص ويحمله ماله اكان الكلام  
 موصولة له ذلك بمنزلة دليل الخصيص او الله استثنى فثبت ان اوجب لصاحب  
 الخاتمة الحلقه خاصة ووجه الفضل لاولي ان لو اوصى بالخدمة واستثنى ولها اوصى بالخدمة  
 واستثنى فمضمونها استثنى ولو اوصى بالخدمة واستثنى فمضمونها له وهو اوصى  
 له من ثمن بستان فابت فيه ثمر فله هذه الثمرة وخدمتها وله قال الله بستان  
 ايداه هذه الثمرة وثمرته فيما يستقبل حاشا وشواه الوصية له بستان فله الثمرة العامة  
 وغلة فيما يستقبل والحاصل ان الثمرة له يتناول الحلقه له ان يزيد ايداه الوصية يتناول  
 وانه لم يذكر له بدله في الثمرة اسم للموجود لانه يقول لصاحب البستان ان كرمك ثمره يقول نعم  
 يعني به الثمرة العامة في الكرم له ما حدث بعد فله يتناول المعلوم له بدله لم يذكره مثل  
 النصيب على له بدله له يتناول المعلوم فاما القطعة فاسم لما يوجد وقتا بعد  
 وقت ومنه غلة الدار والكاؤف فله ان استثنى فيها عن ذكر التبايد بل يتناول الموصي  
 وقتا بعد وقت وما هو بعرض الموصي من غنى ان يتوقف على قدره لغيره في اوصى  
 لرجل بصوف غنمه او بولها او بطنها مات فله ما يظن بها من الولد وما في غيرها  
 من اللبن وما على طهرها من الصوم فمات الموصي سوا ما له ايداه اولى بقل له بها الجاب  
 عند الموت فيعقب بياض هذه الاشياء ومبدأ الفرق بينهما وبين ما تقدم انما هو  
 واللبن والولادة الموصي به استحقاقها بالحق فانهما مملوك تبعا لكل عقد ومملوك  
 فصد بالخدمة فكذا ما اوصى بها الموصي بها فلم يشرع استحقاقها بشئ من القصور  
 فلم يصح استحقاقها بقدر الوصية فاما الثمرة او القطعة المودعة فمضمونها استحقاقها  
 بعقد المراجعة والمعاملة فله يستحق بالوصية وهي اولى من القصور اولى وله

دليل الرجوع عن  
 الموصي له اوصى

يقول كذا  
 ان كذا من يقول

بطنها

الثمرة والقطعة

بحكم الوصية  
 بانفراد فلا  
 تحقق منها حشا  
 مما اوجبه لكل واحد منها



الوصي بما في حيلة من لا يرى انصاره في اقل من موت الوصي ولو وصي بالدين قصار  
 رطباً قبل موته او وصي بغير نصيب فصار من نصيب الوصي بقدر نصيبه  
 او بغيره فصار من نصيبه بغير نصيب الوصي بقدر نصيبه  
 موت الوصي فصار من نصيبه بغير نصيب الوصي بقدر نصيبه  
 رطباً وبقية فيما كان يبرأ اعتباراً للبعث بالكل ولو وصي رطباً فصار من نصيبه  
 موت او بغيره فصار من نصيبه بغير نصيب الوصي بقدر نصيبه  
 الوصي في كل موضع له بطل الوصية لا بطل الوكاية وفي كل موضع بطل الوصية بطل  
 الوكاية ولو غضب غنياً فصار من نصيبه المالك وعلى الغائب غيب مثله  
 ولو غضب رطباً فصار من نصيبه المالك والفرق ما بين من يدرى العيان وغيره  
 ولو وصي باه بحمل ذلعه سجداً اخرج من المثلث او لم يخرج ولم يجرى اليمين بحمل المثلث  
 فله سجداً ولو وصي بغيره من كنه في سبيل الله بطلت الوصية عند ان حيفه  
 من اصله او وقف المتوفى له بحوزة او كان حاضراً الى اهل الموت وعندها يجوز  
 بطريق الوقف له وقف المتوفى جازي فيما هو متعارف وانه وصي بشئ للمسلمين لا لغيرهم  
 بنوا بغيره على المجدد له ليس باهل للملك والوصية تملك ذكر الانتفاة من قبل  
 الوقف على مصلحته في المجدد به هو له على ان لا يصرح بالوصية في الوقف  
 لكلامه ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان فله في ثلثه عند ان حيفه بعد الوصية باطل بطلها  
 الوصي او عند ان وصفه لغيره لم يصطاح على اخذ المثلث لمن قال لفلان او  
 فله على الف وعند محمد رحمه لخير للورثة فايها شأوا اعطوا القمار من مقام  
**باب وصية الولي ومن جعل له**  
 بيعه او كنية او بيت بار في صحته ثم مات من غير ان يات عنده فله من ثلث الوقف  
 ووقف المسلم ثلثه من هذا الوقف وانه وصي باه بثلثه بغيره او كنية لغيره  
 فهو جازي من المثلث لانه في الوصية معنى التملك ومعنى الاستحالة في ولايته كغيره  
 على ان اختياره وانه وصي بثلثه كنية لغيره غير جازي من الوصية عند ان حيفه  
 رحمه الله عليه وعندها من باطله ان لا يكون القوم باعياهم والحاصل انه وصي بالذي على  
 لغيره او جازي احداهما ان وصي بما هو معصية عندنا وعندكم كالوصية للمغنيات  
 والناجيات فله ثلثه اجماعاً له ان لا يكون القوم باعياهم فهو تملكاً من المثلث  
 فانه كانوا له حصصاً له بغيره تملكاً له التملك في الجواز له بغيره  
 يمكن تصحها فله انما معصية عند الكل ونائب الوصي بما هو معصية عند  
 فله عندنا كما لو وصي باه بحمل ذلعه سجداً او بغيره في المساجد او وصي بالحق في باطله  
 بالاجماع اعتباراً له بغيره لانه انما جعل حرم دينهم لانه لا يكون القوم باعياهم فصار تملكاً  
 منهم وذكره في ثلثه وانه وصي بما هو في عندنا وعندكم كما لو وصي بثلث

والبشران  
 مما ذكرنا فحصر التغير  
 المحقق قبل البيع

واما عندها ولا  
 يجوز من اهل  
 الذمة ما ربح في  
 القربة وان كان  
 وصيه فله الوصي

المحقق

ما على الفقير او المساكين او تفتقر به الولاة  
 يبرح في بيت المقدس في صحبة اجماعاً عتق قوماً او يقر له الدابة مستغف من الكل  
 على ذلك ورايهم ان الوصي بما هو في عندكم معصية عندنا كما لو وصي باه بحمل ذلعه  
 بيعه او كنية او بيت بار او يبرح في ذلك او يذبح الخنازير ويطعم المسكين ويصلي  
 عند ان حيفه به قوماً او يبرح في ذلك باطله لانه وصي لغيره باعياهم اما لغيره وصية  
 بالمعصية وفي تنفيذها بغير المعصية والسبيل في المعاصي رذائلها فغيرها فوجب  
 القول ببطلانها وانه المعصية دينهم في حرمه لانه امرنا باه في كل ما يدرى من وصي  
 عندكم فله في ثلثه من ثلثه حيفه معصية عندكم لانه يجوز الوصية لغيره  
 لانيهم فله عكس في قول الوصية بغيره بيننا البيعة والكنيسة وبين الوصية  
 وبينهم البناء نفسه ليس بسبب لزوم ملك الباقي وانما زوجه ملك باه بغيره اجماعاً  
 له نعم لمساكين المسلمين والبيعة او الكنيسة لم تصر محررة له معا حيفه في غير  
 ملكا للبناء فغيره منه وانه في ثلثه فيها الجوازات ويسكنون بها  
 فلم تصر خالصاً له معا لبقاء تعلق من الجوازات في هذه الصورة لو رث المسلم ايضا  
 له ان يصر خالصاً له تعلق بخلقه في الوصية له بها وضعت له زالة الملك له ان ثبت  
 حقيقته وهو زوال الملك في غنى ما هو في عندكم في غير ما هو في عندكم على احتضاها  
 فزاله ملكه ولم يدرث ولقد ادرخل الحنفية دلالة باه فاقصى بما لم يملك المسلم اولاد  
 جاز له القصر على الثلث شرعاً في الورثة حتى تنفذ باجائهم ولبه الورثة من ثلثه  
 له في ذلك الحرب وهم اسوات في حقنا والجوازات في حق معصوم له بغيره عليه على  
 الجوازات في حق معصوم لغيره حقوق اهل الحرب في حق معصوم حتى لو كانت ورثة في ذلك لزم  
 باه او بغيره تنفذ بقدر الثلث لغيره ولو كان وصي باقل من ذلك اخذ من الوصية  
 الوصية ورث الباقي على ورثة لانه في مال المارثة من حق المستامن ايضا ولو اقر  
 عند الموت او بغيره في ذلك لزم له من ثلثه من ثلثه من ثلثه من ثلثه من ثلثه من ثلثه  
 وكذا لو وصي لمسلم او ذمي بوصية جاز له ما دام في ذلك لزم له حكم اهل الذمة في المعاملة  
 حتى يفرق من حقوق التملك في حال حيوة وبموتهم في حقهم فله بعد  
 حاقه من ثلثه وان لم يفرق لهما ان لا يجوز له من اهل الحرب لانه يتصدق الزوجه  
 و يمكن منه بخله في الذي ولو وصي ذمي بالكنيسة من المثلث او بغيره فله من ثلثه  
 له انهم احكامنا فيها رجع الى المعاملة ولو وصي بثلثه من ثلثه من ثلثه من ثلثه من ثلثه  
 ملك الكفر وادى ولو وصي في حق من حيفه لانه رث من حيفه لانيهم لانيهم  
 والوصية اخذ الميراث وصاحب الهوى ان كان له يلقى في حق الوصية بمن المسلم  
 له في ثلثه ظاهره وان كان يلقى في ثلثه من ثلثه من ثلثه من ثلثه من ثلثه من ثلثه  
 ان حيفه وصاحبه في تصرفاته وصايا الميراث نافذة بالاجماع كالوصية له بها بغيره











فيما يحسب ان ذاك الذي وهو بين الملك وله تنفق احدى كما في الركنين  
ولو صدرها الموصى له عتق ما عتق له احدى ملكه بغيره فاذا  
اعتقها فقد عتق ما هو ملك وهو ملك غيره فحقه اعتاق فيما هو ملك ولم  
يصح فيها هو ملك غيره ولو اعتق احدى ما عتق له عتق له ملك  
في غنى العين ولو اوصى بعتق احدى ما عتق والتعيين اليها فانه قال  
اخذها اعتقت هذا عن الميت وقال لا يرضى له من ملكه فانه قال  
عتق عن الميت والميت عن الميت له ان تعذر تنفيذ ذلك عليه  
لعدم تنفيذه بالتعيين فنفذ عليه وتعين له في الوصية ضرورة ولو صدر  
الكل ما ان منها احد اجبر على تعيين احدى عن الميت عتق  
له من ماله فانه عتق احدى للميت ثم يملك انقص النفس حتى  
لورجعا وعتق له له نصح كما لو عتق الميت فانه حذر احدى او وصية  
بعد تعيينه فنفذ عن الميت له ان يطلع انما يعنى بالتعيين وفي المباح  
ولو اعتق الوصي احدى ما عتق له عتق له الميت له تنفيذ اعتاقه  
له وفيه اخوة وملك الوصي تعين العتق له تعليف له ان يضره حكمه  
وقد ادى بالتعيين وملكها ولزمت واهل مملكتها له وله المباح من ما  
صدرت بالنفوس بل حكم الوارث ومضى له تنفيذ الملك لمكان  
الوصية لكن ان تصرف على الوجه الذي تنفذ له الوصية رجل  
زوج بين من عتق من اوصى به لرجل وباتسار له نفسه  
نكاحها اذ صدر من ثلثه له انها تمتع الملك وان لم يخرج  
له بها ملك شي من رتبة زوجها ولو اوصى بعقده له تنفيذ  
حذر من الميت اولا له ان يعترف البعض له يورث فانه  
نفسه قبل له عتاقه وقد ترك الميت بنتا وعمها  
وجببت القيمة لهما وبطلت الوصية لقواب  
محلها وله نفسه النكاح له بعد الموت  
ما بقى الملك فلم يتقبل العبد الى ملك الولد  
فله بعد النكاح وكذا ان طالبت مهرها فبني  
وفي ثمنه وفا او فضل له نفسه نكاحها  
له بها ملك الثمن له العبد وانه كان عتق  
الميت من محض طهر رتبة ما قبل النكاح  
له ثمنه النوبة لكونه للبدن لكونه  
عقده له نكاح الميت ولو اوصى

الاعتاق

فيما يحسب ان ذاك الذي وهو بين الملك وله تنفق احدى كما في الركنين

فيما يحسب ان ذاك الذي وهو بين الملك وله تنفق احدى كما في الركنين

ولو اوصى بثلث ماله لعبد عتق ثلثه بعد موت عند ثلثه حنفية لغيره لانه  
ما الميت فملك ثلث نفسه كما ملك ثلث ما من امواله وشرع ملك نفسه عتق  
وسيع في ماله قيمته للولد وملك ثلث ما من امواله له كما للمكاتب عند الوصية  
للمكاتب صحبة وعندها عتق كل وبدا بالعتق من الثلث فانه فضل  
دفع اليه ماله من ماله عتق له عتاق وانه اوصى بماله او صدقها عليه او غيرها  
وتصدق ثمنها على الفقراء او غيرها المدفوع بالجناية عليها ولزمتها ولو اوصى  
له ضمنية بخلاف ولد الزكوة فانه لولا اكاة النصاب انما خاله الحول ثم ولد له  
في الزكوة الى الولد ولو اوصى بانه مكاتب اثم بعد موت له عتق او بياض فله ان اوصى  
من نفسها هذه الوصية له ترضى الى ولدها والعبد المدفوع بالجناية عليها وله صل  
ان من كل سنة في المحل في عينه وما ينفق من المولد ولزمت طرفه والعبد المدفوع بالجناية  
عليه وانما عتق في عينه له ما ينفق الا ما ذكرنا في الفصل له وله نزل الحن في مالها  
وفي الفصل السابق لم ينزل في مالها الا ما ذكرنا في الفصل له وله نزل الحن في مالها  
بما هو من فله انما فقطعت بدنها فانها يباع من فله نصف الماله ان شاء له العتاق  
نفسه قد صار مقصورا بالقطر وانه اوصى بغيره من زيد بالف وهو قيمته وادوى  
برقته لئلا وله ماله غير ذلك الوصية بالرقبة وله يعنى اجازتهم الوصية بالبيع  
له محاباة فيه فليكن نصف نصف عند وصية عند وصية بياض بياض بياض  
محضه وله بكل وصية ثمنه بياض بياض بياض بياض بياض بياض  
زله على الميت خرابا واستحقاقا عند فقير الوصية بالرقبة وصية بالميت والوصية  
بالبيع وصية بالكل فنضرب الموصى له بالرقبة في الميت بالميت والموصى له بالبيع  
نضرب في الميت بالكل فصار الميت بينهما على اربعة سهم للموصى له بالرقبة وهو  
الميت وهو من اثني عشر جزءا من العبد وبياض الباق وهو اربعة عشر جزءا من  
اثني عشر جزءا من العبد الموصى له بالبيع باحد عشر جزءا من اثني عشر جزءا من العتاق  
وعندها بطلت الوصية بالرقبة فيما زله على الميت استحقاقا له فربما بقيت  
الوصية بكل الرقبة في حق الضرب فضر كل واحد في الميت بالكل فصار الثلث سهمين  
وجميع الرقبة ستة يعطى للموصى له بالرقبة نصف الثلث سهمين وهو سهم  
العبد وبياض ماله وهو خمسة اسداس العبد الموصى له بالبيع ثمنه اسداس له فله  
بكل وصية الموصى له بالرقبة لتمام الثلث من الثمن وذلك سهم ونصف سهم عند وصية  
عندها له الوصية وذلك حظ في العين باستحقاق الموصى له بالبيع ومنى بطلت  
في العين بالحقاق له فله لا المدة وقت البيع بخلاف العبد الموصى له فله اقل حظا  
له ضاه كما لو وجد ما بطل الوصية بقيت الوصية وقت القتل فيقول الى القيمة لئلا  
الحمل الا خلف وهو القيمة كذا العبد الموصى له لولا الحن من بيع حتى العتاق ثم ابر العتاق

رأى

ان الوصية بالميت بافذه لا ينفذ  
لان الميت حق الموصى اذ لا  
حياة فيه والوصية بلا حياة  
حالة حق الموصى بل لا حياة  
اي لو اوصى العبد بثلث  
فله من ماله ثلثه لو  
يبيع ماله من ماله لو  
من الوصية

لان الوصية بغير ماله  
العبد وبطلت الوصية  
لان الوصية بغير ماله  
العبد وبطلت الوصية  
لان الوصية بغير ماله  
العبد وبطلت الوصية

ان الوصية بالميت بافذه لا ينفذ  
لان الميت حق الموصى اذ لا  
حياة فيه والوصية بلا حياة  
حالة حق الموصى بل لا حياة  
اي لو اوصى العبد بثلث  
فله من ماله ثلثه لو  
يبيع ماله من ماله لو  
من الوصية

فيما يحسب ان ذاك الذي وهو بين الملك وله تنفق احدى كما في الركنين



ارسع العبد مني  
 لصفحتي لان صحتي  
 واحدة مني صارت  
 مع الرقة يبيع  
 مني صفحتي راذا

عند ارسع العبد مني على ما امر لان كل واحد  
 مني صحتي واحدة مني صارت مع الرقة يبيع  
 مني صفحتي راذا

اروي من صحتي واحدة مني  
 بالصفحة واحدة مني

وان رضي  
 باجالتهم

بكل المال والمسلمة بحالها فله نصف سدس وبارباقية بما في من وصيته  
وثلث قيمته وبكل من الثمن وصيته والفضل للورثة وعند محمد  
سدس وبارباقية بما في من حصة وثلث الورثة وعند أبي يوسف سدس وبارباقية  
الورثة ولو كان مكان الوصية بكل المال وصيته بالثلث فحكمه ما من عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى وأما في الفقه بما علم من دينه وله في بما في من ثلث بعد الدين أو  
أوصى له في تمام الثلث فقال الورثة بعد موت الموصي دينه على الغرم ألف وعينه  
الفائة ولم يبق من الثلث بعد الوصية بالدين في صدق الغرم أو كذاهم وقال الموصي  
له دين خمسة وكان ثلث المال ثمانية وثلاثة وثلثين وثلثا خمسين منه وصيته  
للغرم والباقي وهو ثلثان وهو ثلثان وثلثون وثلث وصيته لمن المال العين قال  
الورثة له من الموصي له لا يعرف ثبوته لفرام يعلم محل حقه وهو الباقي من الثلث  
بعد الدين فكأنوا منكرين ثبوت الحق للموصي له ولو أوصى للغرم بما عليه من  
الدين وهو مفسد وأوصى له في باقي فقال الموصي له بالدين خمسة وقالت  
الورثة الدين ألف ولم يبق من الثلث شيء قال القائل للموصي له ثمان في  
الديانة له محل وصيته معلوم والورثة يعرفون بطلان حقه في قدر الباقي والموصي له يتكلم  
فكأن ذلك بيننا أنه ثمان للغرم وقد صار مستوفيا له وثلث الثلث لا وقد قوى ذلك  
على الغرم لكونه مفسدا فحكمه التوقي على وعلى الورثة وذلك بأنه يقسم المال العين  
بين وبين الورثة بعد سراجنا وحيث تكتفي بالثلث وذلك سهماء من تسعة  
ومن الورثة في الثلثين وذلك ستة من تسعة فبذلك السهم ثمانية ففهم له ثمان  
على ثمانية فاه أبسى الغرم وصدق الورثة غويل في حق الورثة كاه الدين ألف حصة  
بدفع الغرم إلى الورثة خمسة فتسلم لهم الثمانية غويل في حق الموصي له بالثلث كاه الدين  
خمسة حصة بدفع الغرم إلى الموصي له خمسة وخمسين وخمسة أنساق فمحصل إجماعه  
وصيته وخمسة وأنساق درهم وسلم للغرم لرعاية ولربعة ولربعة ولربعة  
أنساق درهم فكانت نفذ الوصيتين في ألف وسلم للورثة الفائة ولو أوصى له بما  
علمه وله خربل مال والمسلمة خالها قال القائل للموصي له لا يعرف مو حقه  
له محل وصيته معلوم ولو أوصى للغرم بالثلث فأوصى له الدين مائة وقالت  
الورثة له ثلث ألف وله شيء لك من المال العين قال القائل للموصي له شيء من العين  
عبد أو أوصى بما في من ثلث بعد الدين بمائة وثلث والعين بمائة للعبد والعين  
واختلفوا في قيمته فقال الموصي له كانت قيمته خمسة وثلاثين المالك من  
العين وقالت الورثة له بل قيمته ألف وله شيء لك من المال العين قال القائل للموصي له  
لما من وألمه بينهم له ثمانية وثلاثة في القيمة ولم كانت الوصية المائة ثلث المال  
فقالوا لا يمكن أن يكون له شيء من المال العين قال القائل للموصي له شيء من المال العين  
فقالوا لا يمكن أن يكون له شيء من المال العين قال القائل للموصي له شيء من المال العين







له اثنا عشر من الكل ابن ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
البنين ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
له قال ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
فصار ثلثة عشر من ثلثة المال وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
وهو على عدد البنين فاضرب في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
مخرج ثلثة المال فصار ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
عشر فصار ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ما في وهو واحد فصار ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
تسعة وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ثلثة عشر قبل له اثنا عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
يضرب في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ثلثة المال وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ثم اضرب الثلثة في الثلثة وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
زوت في الثلثة فصار ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
فصار ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ستة وعشرين فصار ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
عشرة وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
غلب هذه الوجوه الثلثة وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
سنة السدس ولومات وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
الكل فاضرب في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ستة في مخرج الثلثة وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
اثني عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ما في وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
اه تعرف النصب فاضرب في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
كما ضربت في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
مخرج اثني عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ثم ضربت في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
وثلثة عشر فصار ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ايضا وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر

بنين

هو

430 ثلثة المال وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ما اعطينا بالنصب ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
لم سهم من ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
واحد المكة الوصية فاضرب في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
لم وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
المكة ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
والرؤ الذي هو مخرج له ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
النصب فاضرب في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
وعشرين فهو النصب الكمال اعطينا بالوصية اثني عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
عشر في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
فاذا استقر جفنا ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
فصار ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
وعشرين بنين ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
لم سهم من ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
انه ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ركة اثنا عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
سهما لا جعل الوصية فاضرب في ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ان لم يزل واحد نصيب سهماين صارت نصيب الموصي ثلثة عشر وثلثة عشر  
ابن لم يزل واحد نصيب سهماين صارت نصيب الموصي ثلثة عشر وثلثة عشر  
اسهم للموصي ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
نصيب ابن لم يزل واحد نصيب سهماين صارت نصيب الموصي ثلثة عشر  
نصيب له نصيب ابن بالث لوكاه والمكة تجعل الموصي ثلثة عشر وثلثة عشر  
الوارث وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
الوصية سهماين ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
نصيب الموصي ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
ثم تسعة من نصيب الموصي ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
خمس المال وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
احدهم او ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر  
المال ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر

سهماين

اولا نصيب  
ابن امر

الوصية سهماين ثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر وثلثة عشر



الماله ستة لكل ابن سهم وللوصي الماله ثم اخرج نصيب اصدقه وهو سهم فصار الماله خمسة اسهم  
للموصي الماله ثلث وللورثة سهمان ثم استثنى من نصيب الموصي سهم فصار للورثة ثلثة اسهم  
وللموصي احسانه وآه ثمة ابنتين واوصى لرجل بمثل نصيب اصدقه الماله نصيب ابن بالث  
اوله نصيب بالث ثمة الموصي له سهم من سبعة ولكل ابن ثلثة له ثلث باخذ نصيب  
له بنين سهمين وتزبد عليه سهم للوصية فصار الماله ثلثة اسهم سهم للموصي سهمان  
للبنين ثم اقسى نصيب له بنين على ثلثة ليتبين نصيب ابن بالث وقسم  
البنين على ثلثة له تسعة فاضرب البنين في ثلثة فصار سهمه وارض نصيب  
الموصي له وهو واحد في ثلثة ايضا فصار لكل تسعة ثم اخرج نصيب الماله  
وهو سهمان من ستة ففقه الماله سبعة للموصي الماله ثلثة وللورثة ثلثة في اربعة ثم استثنى  
من الموصي سهمين نصيب ابن بالث فصار للبنين سهمين للموصي له سهم واحد  
ترك ابنا واوصى لرجل بمثل نصيب ابنة ثم مثل نصيب ابنة صحبة الوصية  
وبطل له ستة استثنى من ثلثة في ثلثة استثنى الكل والكل والكل  
صحت الوصية والموصي الماله نصف الماله وهو مثل نصيب له آه اجاز للورثة وان لم  
يجز فهو الثلث وهو من اوصى بماله او قال الماله على الف الف الف الف او قال  
نسأ في طوالي نسأ او قال عبيدي احمل له عبيدي هو له بحاجب وبطل  
له ستة كذا هنا وآه اوصى لرجل عتله سهم احد بنين وثلثه وثلثه الماله  
بحر الورثة فلصاحب الثلث ثلثا الثلث وثلثه للآخر عند ان يوصى  
وعند محرم الثلث بينهما على خمسة لصاحب الثلث ثلثه ولصاحب النصيب  
سهما وآه اجاز وانما لريضة من ستة لصاحب الثلث اناة والموصي لم يخل نصيب  
لصدقه واحد ولكل ابن سهم له سهم لما اجازوا ووجب تنفيذ الكل والثلث سهمان في  
ونصيب اصدقه واحد من ثلثة فاضرب اربعة على ثلثة صار واحد اربعة فصار ثلثة اسهم  
قال ابو يوسف هو الماله كاه عند اجازة لصاحب الثلث سهمان  
وللآخر سهم فنقل عددها في الثلث كذلك وقال عمر بن الخطاب لثلاث  
مع البنين الثلث والباقي بين البنين اناة ثلثة وثلثة من ثلثة ولكل  
واحد من البنين سهمان وصاحب النصيب الم نصيب اصدقه وهو سهمان فلو انا  
لذلك ثلثة وكذا سهمان فاذا اجمع حقهما في الثلث كاه احاسا وآه ثمة ابنا واحدا  
واوصى لرجل بنصف ماله له نصيب ابنة بطلت الوصية وهو له ستة اناة  
له ستة فله ثمة استثنى غير ما تكلم به ولم وجه الصفة له الوصية لحاجب عند الموت  
وربما حدثت له بنة فنصب نصيب هذا له من ثلثة الماله او عشر نصيب  
المستثنى اقل من الوصية فهو له ستة واما بطلت الوصية فله ثمة لما هو له ستة  
وخرج المستثنى وهو نصيب له بن من ثلثة بحاجب فلو اناة وليس له ابنة واحد

مثل  
٤

مثل  
٤

واوصى بن ورثه نصيب له من ثلثة بطلت الوصية وهو من اوصى بماله الف الف او  
ماله او طلق نسأ له ثمة وعنه وثمة وليس له غيرهن او قال عبيدي احمل  
له ساما وبنها وبنها ركا وليس له غيرهم فاه له ستة نصيب وهو بطلت لحاجب كذا هنا  
واة اوصى لرجل بمثل نصيب ابنة له نصف ماله وثمة ابنا واحدا صلا له ثمة  
غير ما تكلم به وهو اقل ما اوصى له اوصى بمثل نصيب ابنة فكل سهم بطلت الماله و  
المستثنى نصف الماله فهو له ستة استثنى الوصية والموصي له ربع الماله له الماله  
سهم لورثته ولقد نزل عليه سهمان لرجل الوصية بالمثل ولجعل كل سهم سهمين لحاجبنا  
للمعرفة نصف الماله فصار كل الماله لربعة فاعطى للموصي له ثلثة الماله ثمة  
من النصيب نصف الماله كاه النصيب اكثر من نصف الماله واستخرج من نصف  
الماله وهو اناة فيصير في يد له ثلثة ويقر سهم وهو ربع الماله وثلثة لربعة  
بنين واوصى لرجل بنصف ماله له نصيب احد البنين للموصي له ثلثة وهو سهمان  
من ستة اسهم له فاجعل الماله لربعة له البنين لربعة ثم نزل عليها لربعة لرجل  
الوصية له الوصية بنصف الماله ثم تطرح من نصيب الورثة مثل نصيب اصدقه  
وهو سهم له ذلك فهو له سهم باله ستة ونطرح من نصيب الموصي له ايضا سهمان  
له الوصية بنصف الماله ثم استخرج باله ستة سهمان في يد سهمان وللورثة لربعة  
واة ترك ابنتين واوصى لرجل بمثل نصيب اصدقه الماله نصيب ابن بالث  
واوصى له اخر ثلث ما بقى من الثلث بعد الوصية له وثلثة سهمان من خمسة عشر  
وثلث سهم من خمسة عشر ولكل واحد من البنين سهم له ثلثة فاضرب خمسة عشر  
به وثلثة سهمين له بنين ثم نزل عليه سهمان للموصي له فصار ثلثة ثم تطرح نصيب  
بنين له ثلثة لحاجبنا لمعرفة نصيب ابن بالث فصار سهمه وصار نصيب  
الموصي له ثلثة فتطرح من نصيب له بنين سهمين وهو نصيب ثلثة فصار  
عقنا لربعة ثم تقسم من النصيب سهمين فصار سهمه لكل ابن ثلثة وصار  
الماله سبعة ثم تضعف لريضة له وهو سبعة فكل سهم لربعة عشر وتزبد  
عليه واحدا للوصية الماله فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كاه ثلثة فصار  
سبعة واة قال له نصيب ابن رابع والمسلمة كاهها فله وثلثة لربعة من احد  
وعشرين وثلث سهم ولكل ابن سهمان له ثلثة فاضرب الوصية له وثلثة سهمان للبنين  
ثم نزل واحد للوصية ثم تطرح نصيب بنين له لربعة لحاجبنا لمعرفة  
نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصي له لربعة ايضا فطرحنا  
من نصيب له بنين نصيب ابن رابع وذلك اناة ليكتنا استخرج من النصيب  
فعلنا الماله عشرة والنصيب لربعة والمستخرج سهمان فاضرب الماله الوصية الماينة  
فضعف لريضة له وثلثة فصار ثمانية عشر ثم نزل واحد فصار احد وعشرين هو الماله

مثل  
٤

هذا هو الماله







نصفه عند أبي حنيفة لغيره حتى لا ينجس كانه في كل الماله وقد استوفى سهمين فلا ينظر  
بذلك ولا ينظر ايضا بما اخذت بحكمه من رث وذلك سهم وانما ينظر بثلاثة والمرأة  
لا تنظر بالثلث الذي اخذته حنيفة اولا له الوصية لانه جنيته بقدر الثلث وصيته  
قوة فينظر وصيته بما بذلك القدر فلا تنظر المرأة بذلك وله بالسهم الذي اخذت  
لرثا وانما ينظر بثلاثة فاستوفى في الضرب في الثلثة الباقية فخرج المسلم من الرث  
وكذا وصي لها بثلاثة ماله لكل واحد بالثلث اخذته حنيفة الثلث اولا وذلك سهمان من ستة  
ثم ياتي باخذ ربع سهمين في ثلثة فباخذ المرأة سهمين بالوصية ياتي سهم له فيكون له  
فيلقى الماله وانه وصي لها الحصة اسداس ماله لكل واحد بشريطين ونصف سدس  
فله حصة ولها سبعة له له حصة اخذ الثلث اولا لربع من ثلثة عشر وفي كل سدس ثلثة في حقه  
في نصف سدس وذلك سهم ثم باخذ المرأة ربع ماله سهمين ياتي ستة اخذته حنيفة  
تمام حقه فصار له حصة ثم باخذ المرأة الحصة الباقية بوصيتها فصار لها سبعة  
حصة بالوصية وانه بالارث وانه مات — وتركه عيدين قيمتهما سواء والمرأة  
له ولدت لم يبق لها وقد وصي لها اولا حنيفة باحد عيدين بعينه في ثلثة ولها عيدين  
بالوصية ونصف العبد له من ماله رث له ربع كل الماله والنصف له من ثلث  
الماله له من ثلثه عن المستحق وفي الثانية للحنيفة ذلك العبد ولها نصف العبد  
له من نصف لبيت الماله وانه وصي له حنيفة باحد عيدين بعينه ووصي له من ثلث  
بالعبد له من ثلثه من ثلثه وانه عشر باخذ حنيفة الثلث اولا في المرأة ربع  
الباقية ثم تقسم الباقية بينهما على ثلثة عشر سهم لهما ولربع اسهم له وهذا  
له فاجعلنا كل عيدين ثلثة عشر لاجلنا المارح بالثلث فصار له الميراث  
لربع وعشرين فاخذ حنيفة الثلث اولا وهو ثلثا عيدين وذلك ثمانية في ثلثة من  
سبعة عشر لربع من عيدين واثنا عشر من عيدها فباخذ المرأة ربع ذلك سهمان اربع  
من عيدين وثلثة اسهم من عيدها وما اخذت من عيدها بالارث بطلت وصيتها  
فبمضراوا متحفا عند الكل بقيت وصيتها في تسعة اسهم ووصيته في اربعة  
له لم يطل وصيته في حق الضرب في سهم اخذته من عيدين فبلغت سهمان وصيتها  
ثلثة عشر والمات من الماله اثنان عشر ثلثة من عيدين وتسعة من عيدها وذلك  
مقدار عيدين كامل فيقسم بينهما على ثلثة عشر سهم وذلك له يستفيج فضرر اصل  
المسألة وذلك لربع وعشرين في ثلثة عشر فليكن ثلثة ثمانية واثني عشر كل عيدين  
مائة وستة وخمسين اخذ حنيفة الثلث اولا وذلك مائة ولربع من عيدين بقيت  
مائة وثمانية فباخذ المرأة ربعها اثنين وخمسين ثلثة عشر من عيدين  
وتسعة وثلثين من عيدها ثم تقسم الباقية على ثلثة عشر سهم لربع اسهم كل  
سهم اثنا عشر وذلك ثمانية ولربع مائة وتسعة اسهم وذلك مائة وثمانية لها وقد

ليثبت

وقد احدثت بالارث اثنين وخمسين لحيته ماله وصيته وصيته لمحصل انا ماله  
وخمسين وانه وصي لقاتله وله حنيفة لكل واحد بكل ماله حنيفة الثلث اولا لقدره  
سهم ياتي لهما له متوابعهما في التقدم على بيت الماله وانه وصي بعبد لرجل ولقاتله بكل  
ماله ولقاتله لغيره بالارث وله ولدت له حنيفة عيدين حنيفة الثلث اولا لكونه مقدما  
وما فضل لقاتله بقدر سهميهما وانه وصي لرجل بمائة مائة مات وبها سهم شيئا  
فاجاز اثنين وصيته من ماله نفسه في سهم منه فله ملك قبل القبض ولم ياتي سهم قبل  
القبض وانه وصي امرأة بنصف ماله لرجل وترك ثلثة زوجا فقط له نصف ولزوجها  
ثلث وسدس لبيت الماله له له حنيفة باخذ الثلث اولا لقدرهما على الميراث في  
الثلثة فللزوجة نصف وهو الثلث في ثلث لغيره عن رث فكل وصيته له حنيفة  
الانعام بالنصف بالسدس في ثلثة سدس لغيره في ثلثة لبيت الماله ولم  
كانه الموصي له قاتله له نصف ولزوجها نصف له من ثلثة ماله رث مطلقا  
فباخذ الزوج والنصف اولا في نصف لغيره فارغ عن الميراث فيكون للقاتل عند  
ابي حنيفة ومحمد رثا لكونه مقدما على بيت الماله وعند ابي يوسف رثا لبيت  
المال وانه كانه الموصي له هو الزوج فله كله فباخذ النصف بالارث في نصف لغيره  
خاليا عن رث فباخذ ايضا حنيفة الوصية له منها متقدمة على بيت الماله ولم اوص  
لزوجها ولزيد بكل ماله لكل واحد بالنصف لزوجها حصة ولزيد لربع له له حنيفة  
باخذ الثلث اولا لتقدم على الولد في ثلثة فباخذ الزوج نصف بالارث وهو  
الثلث في ثلث لغيره فيقسم بينهما على قدر حقهما وحق له حنيفة في النصف وقد  
وصل اليه الثلث في حقه في السدس وحق الزوج كانه في النصف انصافا لوصيته  
ولكن بطل في السدس له اخذ الثلث حكمه لارث شايعة السدس عن مخرج  
محل الوصية فينظر وصيته في ذلك ضربا واستحقاقا عند الكل في حقه في  
الثلث وحق له حنيفة في السدس فيقسم الثلث الباقية بينهما اربعة ففصلح الاحباب  
ينقسم ثلثة ماله اربعة ثلثة فباخذ حنيفة الثلث اولا وذلك ثلثة بقيت ثلثة فالزوج  
اخذ نصفه بالارث وهو ثلثة ياتي ثلثة فيقسم بينهما اربعة ففصلح الزوج وسهم للحنيفة  
فصار للحنيفة اربعة وللزوج حصة ثلثة بالارث وسهم بالوصية ولم اوص  
له حنيفة بثلثة ماله اوصت لقاتله بثلثة ماله وترك ثلثة زوجا فله حنيفة نصف وللزوج  
ثلث وللقاتل سدس له له حنيفة باخذ الثلث اولا لتقدم في الثلثة فباخذ  
الزوج نصف ذلك بالارث في الثلث فيقسم بين له حنيفة وبين القاتل نصفين عند  
ابي حنيفة وهذا اصل حنيفة للحنيفة نصف الماله ثلثة وللزوج سهمان وللقاتل  
سهم وانه اوصت بماله اوصت بالنصف ماله لرجل وهو قاتله رثا زوجا فكل اوصت  
له الوصية صحيحة لعدم الولد له الزوج قاتله ولم اوصت بسبع عيدين من

خمس

بالميراث











[illegible]

اربعين المولى  
بانه

اولا عبد الله بن  
بعد هذا حكم الارباء  
الى عبد نفسه اليه

فانها حلاله



وانه كانت الورثة كبايا او صغارا لم يصر وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وعندهما له نفوذ في الوصية  
 له فيه اثبات الورثة للملوك على المال وهو قليب المشروع وله ان يوصي ابايات  
 الورثة وهو ليس باهل لها في الفرق فيها وله في الورثة للموصي مثل الورثة للميت  
 وله ان يوصي له يتجوز وفي اعتبار هذه حتى يثبت له في كاف ما لا يبيع رقبته والعبد حكمه ايضا اليه  
 له يملك فكاكه في نقص الموصوع وله ان يوصي لاهل ففوض كما لو اوصى الامكان فثبت  
 او مكاتب غيره وهذا له مكلف مستبعد بالتصرف وليس له حذ عليه وله في اداء الصغار  
 وانه كان له كانه ليس له وله في المنع فكاكه اهل له يوصي اليه كالحرة والظاهر في شقته  
 عليهم ان ينفق له حنيفة ولهذا اختاره الله ايضا بخلاف عبد الغني له ان يوصي عليه  
 ويخلفه في مالها كانه فيهم كيمي له يبيع نصيبه او يهبه فجوز عن الوفا بحقه فانما  
 الجوز له يوصي له فاذ يتجوز فقد روي عن ابن حنيفة ومحمد انه اوصى الى ابيه والى اخيه  
 في العين كانه كما قال وله يكون كل واحد منهما وصيا فيها او يوصي الى اخيه والى اخيه  
 له يوصي له لورثته الى ابيطال اصله لفرغ من الوصف بتصرف له صل اخوه ولو كان الرق  
 من له يوصي له يوصي له مكاتب وقيل قول محمد بن مطهر  
 بروي صحيح كل واحد منهما ومن عجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره ولو  
 لم يفعل ذلك لتصرف الوصى لعجز عن التصرف او الورثة بتلك التصرف ولو شك  
 اليه الوصى ذلك له كحبيب حتى يعرف ذلك حقيقة فربما يكون الشاكي كاذبا او يترك  
 الضيف على نفسه ولو ظهر عند القاضى عجزه اصله استبد به رعاة للنظر  
 وانه كان قادرا على التصرف احسانا فيه فليس للقاضى ان يخرجه له ولو اختار غيره لكافة  
 دون له مختار للميت وغيره له فكاكه ابايات له ولى له ان ينفق على ابي الميت  
 مع كمال شقته فله ان يقدم على غيره اخوه وكذا لفرغ اشكا الورثة او بعضهم الوصى الى القاضى  
 فانه لا ينبغي ان يخرجه حق من خبايا له في الموصى اختاره ورضي به والشاكي قد يكون  
 ظالما في سكوته فاما يبين خبايا له محتاج القاضى اليه استبداله فانه علم منه خبايا عن  
 له الموصى اعتمد عليه لا ياتى والظاهر انه لو علم خبايا له عن القاضى بعد موته قام مقامه  
 في النظر له فيقيم غيره بمقامه نظرا للميت ومن اوصى الى اثنين  
 لم يكن له حذها لم يتصرف عند ابن حنيفة ومحمد ومحمد صاحب له في اشياء محدودة  
 وقال ابن سفيان يفرز كل واحد منهما بالتصرف في جميع له اشياء له  
 من باب الورثة لفرغ ابيت له من ثمر عاقبت لكل واحد منهما كماله على ان يفرز كانه من  
 في وله لا يكره فكذا لفرغ ابيت شرطا وهذا له الورثة له محتمل الفرض له بها عيان  
 عن القدر الشرعية والقدر له يتجوز ولها ان سبب هذه الورثة القويض فله  
 من سماعه صفة القويض وانما فوض الورثة اليها حاملة وهذا الشرط مفيد فلم يثبت  
 بدفع ذلك الشرط وهذا له الموصى رضى برأى له من ورأى الوارث له كونه كونه

خ م

له

والورثة

بخلاف اخرون في النكاح له السبب له خوة وهي قائم بكل واحد منهما على المال  
 والسبب هنا لا يضا وهو اليها لا لكل واحد منهما وله ان يكره من يستحق لها على الوارث  
 حتى لو طالت به نكاحها حتى كفو خاطب حب عليه وهذا في التصرف للموصى ولهذا ان ينجى  
 في التصرف في له او في حذها على صاحب فقه وفي ذلك استوفى حذا لصاحب  
 فيطل اصله الذي الذي عليها في حذها بخلاف في اشياء المحدودة له بها في باب الضرورة  
 ومواضع الضرورة مستثناة عن قوله المشرع وفي الخصم ومن الكس له ان يوصي له في الورثة  
 وربما يكون احد هما غائبا في اشتراط اجتماعهما فله الميت ولو فعل جبراه عند الضرورة  
 وشرا ما له بد من المصفاة من الطعام والكسوة فله حاجتهم في التاخير خوف هله  
 جوعا وعقبا ولا يهاب له ان يوصي له من باب الورثة ولهذا تملك له من يوصي له كانه اجنبيا  
 وله ودية معيته ودية المصوب والمشتري شرا فاسدا وحفظ له موال وقضا الدين  
 وتنفيذ وصيته معيته وعقود عبد عين له ان يوصي له الزاوي ويوصي له يتوارث اليه حاشي  
 النفس وجه له ماله الضايعة له في ضرورة والخصوص في حقوق الميت له  
 له يمكن اجتماعها عليه فانما ولم حضى الممتك له اصدها ولهذا يفرز امر الوكيلين بالخصم  
 فاصدا الوصيتين اول فاما البسوة والرهن والبيان والمكاتب والمقاضي اي له مقضا  
 اشبه له لك فعلى له خذله في له يوصي على الراي والورثة اما في المقاضي فظاهر وكذا  
 المقاضي له رضى بامانها في القبض له امانة اصدها وله في معنى الميراث خصوص صاحب  
 عند اخذ له الجنس ولو اوصى الى كل واحد منهما على ان يفرز قال ابن سفيان  
 يفرز كل واحد منهما بالتصرف كالوكيلين لفرز كل واحد منهما على ان يفرز له لفرز افرز  
 فيدرى رضى برأى الوارث وله وجه له الخلف في النصيب له وجوب الوصية يكون عند الموت  
 وعند الموت ميت الوصية لها معا بخلاف الوكيلين له من غرض ثم امانة كل واحد منهما  
 مائة بانفرزه ولم يات ابن سفيان لفرزها وقد اوصى الى اخي فله ان يتصرف وصل  
 فظاهر الورثة كما لفرز الوصى الى شخص اخر وللمتار القاضى لا نصب وصي اخر لفرز رضى  
 الميت منها باق حكمها برأى من خلفه وروى ابن حنيفة بها ان يوصي له اخيه يفرز  
 بالتصرف له الموصى ليرض بقدره وحده فله يوصي لم يرض بما يعلم لم الموصى لم يرض به  
 بخلاف ما لفرز الوصى الى غيره له المشتق في رضى برأى المشتق وقد وردوا له ضم القاضى  
 اليه غيره اما عند ابن حنيفة ومحمد ومحمد صاحب له في اشياء محدودة  
 قائم مقام الميت في النظر لفرز عن النظر لنفس فيقيم اليه وصيا لفرز له واما عند  
 فله الخي منها ولم يفرز على التصرف له لم الموصى قصد له خلفه مستحق فان في حقيقة  
 وقد اسكن تحقيق مقصوده ينصب وصي اخر حكاية الميت ولم اوصى الى رجل بماله  
 العين وشفاض الدين الى اخرها وصياها بالدين والعين عند ابن حنيفة وابن سفيان  
 لها وعند محمد ومحمد كل منهما وصي فيما يرضى خاصة وهو رواية عن ابن حنيفة وابن سفيان

او يفرز في عزمه فله  
 على الخلف من وعزمه  
 ما وده الطلب فله  
 لم ولرصد من سدد

واحد



له هذا التصرف بحكم له من قبل محمد الوالد ولها ان لا يتحمل فيما كان له من الولاية والولاية  
لا يجرى في له نواح كلها فانبتا لكل واحد حله وهذا الوصي الى انفا في نوح ولم يوص الى  
غيره من وصي في له نواح كلها ولها ان الوصي او وصي الى اخره من وصي في تركه الميت الاول  
عند الوصي الشا في بعده له من الوصي وصيا في تركه الميت الاول له الوصي كالوكيل له  
فوصي التصرف بعد المات والوكيل فوصي اليه التصرف حال الحيوة ثم الوكيل له ملك الخ  
توكل غيره فلذا الوصي وانفس فيه لم الوصي رضي به لا يورث غيره والمات من غير وصي  
في الراي ولنا ان الوصي يتصرف بولاية منتقلة اليه فيملك له ايضا لا الغني كالجد له في  
له الولاية التي كانت ثابتة للموصي تنتقل في المات لا الوصي ولا احد في النفس  
الحدة فيما استقل اليه قام مقام له ب فلذا الوصي فيما استقل اليه له خلف عن له و  
باعتبار هذه الحلة في جعل له قول فاما حكمنا والخلف بعمل عمل له صل عند علم  
المصل وقد كانت الولاية في التي كثر عند الموت فقام الميت مقامه في هذا  
استنعا في ذلك مع علم انه قد جرت الميتة قبل ان تمام مقصوده وهو ان يترد  
براه ما في ط فيه نفسه صار راضيا بايصار له الغني في ذلك لما فيه تحصيل مقصوده  
وبه فادى الوكيل له الموكول ثم قام بملكه لم يحصل مقصوده بنفسه فله يتصرف  
بوكيله اياه الرضا بتوكيل غيره وله ايضا لا غيره عند موته وكذا الوصي  
وصي ما اثر له صار وصيا في تركه وتركه موصيه في ظاهر الرواية التي تركه موصيه تركه ايضا  
وعند ابي يوسف ومحمد صا يصير وصيا في ترك الوصي فقط له نص عليه وتصح فيه  
الوصي عن الورثة القريب من الوصي وله نصه قسم الورثة عن الوصي الغائب والرفق  
لم الوصي خليفة الميت والورثة خليفة عن الميت ايضا حتى تركه بالغيب وثقه عليه  
وبصير مفررا بشر المورث حتى يكون الولد من الوصي خضعا عن الوارث بياي عن الخ من  
كان خليفة له حد كان خليفة لمن قام مقامه فصار تصرفه تصرفه لولا كان غايبا فقصت نصية  
عليه حتى لو حضر وقد هلك ما في يد الوصي له بشارة الوصي له الهلاك بعد تمام القسم  
على من وقع الهلاك في قسمته اما الوصي لم يقبل من خليفة عن الميت كل يوم للموصي  
ملكه ملكا جديدا له لم يبق ما كان من الملك للميت وهذا لا يكره بالغيب وله ثقه عليه وله  
يصير مفررا بشر الوصي حتى يكون الولد رفيقا فلم يصلح الوصي خضعا عنه عند حيايته  
ولذا لم يصح القسم هنا لعدم ولايته عليه فله هلك ما اثر له عند الوصي كان له ثلث ثلثي في  
يد الورثة له في القسم لم يقد عليه فها هلك على الشرية وما في يده على الشرية له هلك  
قبل القسم حتى ان الوصي لا يضر له في ايام على القبض له ولو كان ايضا في قتار  
كما لو هلك بعض التي قبل القسم فاه قائم الورثة واخذ حظ الوصي لم فضاو رجح  
الموصي لم ثلث ما في يده التي لما ذكرنا ولم كان الوصي في فضاو الورثة فملك ما في يده  
عن الميت ثلث ما في يده وكذا لم دفعه الى رجل لم فضاو من يده وقال ابو يوسف

تركته

اليه

الركبة

الوصي مع

الوصي

انه كان الثلث يستحقه قال يرجع اليه وله يرجع تمام الثلث وقال محمد بن  
يحيى وقد سبق تقريره في ارجح ومن اوصى بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى القاضي  
فقسم والموصي لم غايب صحت قسمته له الوصية قد صحت للموصي لم كان غايبا  
له للقاضي وله على الغائب فكانت قسمته كقسمه الغائب بنفسه ولهذا لو مات الوصي  
لم فعل القبول صار الوصية من ثلث الورثة للموصي عنه ولو اوصى بالقاضي عليه وله  
النظر فانه لم يبق نصيبه وقبضه فافعل ذلك مع من له هلك المقبوض ثم حضر  
الغائب لم يكن له على الورثة سبيل وصي باع عبد من الرقيق بغني محضر الغني  
مع بيعه له الوصي قائم مقام الوصي ولو باعه الوصي حيا في مرض موته مع بيع  
رضي الغني وبغني محضر منهم مع تعلق حترهم فكذا باع من قام مقامه وهذا المع  
متعلق بمعنى المات وهو المات له بعين المال والبس له بطل المعنى لغو  
الي خلف وانما بطل الصورة وله حق له في الصورة وهذا بخلاف المولى لولا باع عبد  
المات لم يبق بغني محضر الغني حيث له تنفيذ له للغني حقا في سعيه المات وزاد البيع  
بطله فاما هنا فله حق للغني في البيع فصح انما حترهم بغني محضرهم في اوصى  
بيع عبد من فله حق والتصدق بثمنه على المالكين فباع الوصي وقبض الثمن فملك  
في يده ثم استحق العبد من الوصي الذي لم يبق له عاقد فملك للعبد بالعقد  
على نفسه وهذه عهدة له من المشتري مثله لم يرض برفق الثمن له لينسلك المبيع ولم يسلم قد  
اخذ الوصي ما له الغني بغني رضا فوجب عليه ان يرضى به ويرجع في تركه الميت له هلك الميت  
في تنفيذ وصيته فرجح عليه كالوكيل وكان ابو حنيفة به بقول له يرجع  
له في قسمه بغيره وهو القبض فله يرجع على غيره ثم يرجع الى ما ذكرنا ويرجع في جميع الرقيق  
ومع محمد به انه يرجع الثلث له في الرجوع بحكم الوصية له في تنفيذها في تنفيذ حكمها  
ومحل الوصية الثلث وجه الظاهر انه انما يرجع عليه له صار مفررا عن الميت  
فكان الضمان ديناه على الميت ومحل قضاء الدين كل التي في حله في القاضي او امينه  
لذا اتوى البيع فانه له عهدة عليه له في الزام العهدة على القاضي تعطلت القضا  
لتما كان الناب من عن تقلد القضا خوفا من الزوم الفناء وفي تعطلت تعطلت مصالح  
الناب من وامين القاضي سفي عن الرسول وله لذلك الوصي له في الوكيل  
وقد مر في كتاب القضا فانه كانت التي قد هلكت ولم يكن لها  
وقال ابو رجوع يشي له في البيع قد وقع للميت له الورثة وصار كسائر الورثة التي يكون  
على المات المتأخرين ولم قسم الوصي التي في قاصاب ضغني من الورثة عبد  
فباعه الوصي لم قبض الثمن فملك في يده ثم استحق العبد رجوع المشتري بالثمن  
على الوصي ورجع الوصي في مال الطفل له باع له ورجع الطفل على الورثة  
حصة ليطلف القسمه با استحقاق ما اصابه وله الاحتال الوصي باليتيم فان

وهو اثمن







المجلد الثاني

سید احمد  
میتو دیوہ کشتی  
۱۱/۱۲/۱۳۴۷  
اواب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

عقار جہ



قوله في ما كان من زناها في امرها وب... لا يخرجها من النسب  
وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه ما لو كان رجل قد رآه فافضيا بكل المول  
بالله وانه كان من غير مناع على السواء فمن شك باله فتناق لان له وجودا لم يخرج ولا يلغ  
الخنثى ومن جئت الحنية او وصل الى النساء او اختلج كما يختلج الرجل او كان له ثدي  
شبه ثدي فهو رجل لانه هذا لا يخرج عنه ما يشك في ذكره ولم يفسد ما يشك في ذكره كذا في المراه  
لو نزل في لبن في فخذ او جاض او حبلى او اسكن بهيمة الى غير ذلك فهو امرأه لانها من خصائص  
النساء فانه لم يفسد احد من هذه العلل ما او تباينت هذه العلل في العالم فهو خنثى شك  
فصل في احكام الخنثى المشكك انه يخرج منه بالحدود وله وثق في  
امور الدين وان له حكم ثبوت حكم وقوا الشك في ثبوت فانه وقف خلف الامام قوام بين  
صف الرجال والنساء فلا يتخلك الرجال حتى لا يفسد صلاتهم لاحتمال انه امرأه ولا تتكلم  
النساء حتى لا يفسد صلاتهن لاحتمال انه رجل فانه قام في صف النساء بعد صلوة احتياطاً  
لاحتمال انه رجل وان قام في صف الرجال فصلوة تام وتفيد الذي غرضه من بيان  
ومن خلفه كذا في صلوة ثم احتياطاً لاحتمال انه امرأه وصلوة فتتأخر احب لاحتمال انه امرأه  
ويحس في صلوة كحلوس المراه لانه كان رجلاً فقد ترك سنة وهو جاز في الجملة عند  
العدول وانه كان امرأه فقد لم يترك ما رواه لانه السني على النساء والحب ما لم يكن ولكن  
صلى بغض فتأخر بعد ما استحسانا لاحتمال انه امرأه فلم يترك سنة فتأخر احب لاحتمال انه امرأه  
له في خارج ملوكة النظر الى ذكره كان رجلاً ويكره ان يختن رجل فربما لم يكن انثى او اختن  
امرأه فربما لم يكن رجلاً فكانه احتياط فيما ذكرنا وان لم يكن له ما لا يتأخر له ما من بيت المال لانه  
بيت المال بعد ثواب المسلمين وهذا من ثواب المسلمين فانه احتشمتها معها وورثتها  
الى بيت المال لانه وثق له استغناء عنها ويكره في حيوة ابني الخنثى والخنثى  
انه رجل ويكره ان ينكشف قدام الرجال لاحتمال انه امرأه او قدام النساء لاحتمال انه  
رجل وان يتخلفه غنى محرم من رجل او امرأه وانه يسافر من غنى محرم من الرجال احب اذا  
عن احتمال المحرم وانه امرأه وفي رايه قال ابو يوسف رحمه الله  
له علم في لباسه لانه كان ذكر ايكره ان يلبس الخنثى وانه كان انثى يكره ان يترك لباس الخنثى  
وتماثل محمد رحمه الله بلبس لباس المراه اي الخنثى لانه تركه لابس الخنثى  
وهو امرأه الخنثى من لبس الخنثى وهو رجل وله ثني عليه لانه لم يبلغ ومن خلف بطلان  
او عناق وانه كان ذكراً ولد له من غلاما فوالد خنثى لم ينفق وادخلها حتى يستبين ان الخنثى  
له الخنثى له يثبت بالشك ولو قال كل عبد لي حتى لو قال كل امرأة له ولم يملك خنثى  
لم ينفق حتى يستبين امره له في النفق له يثبت بالشك وانه قال في النفق بين جملة النفق  
للتيقن بان ذكره او انثى لانه ليس بمشكك ولم قال الخنثى ان الرجل او قال ان امرأه لم ينفق قوله  
وعني في تحلفه في ما يقتضيه الدليل ولم يملكه شك في نفي قول له انه علم بحاله

الع  
العلامات

جارية

الحال من غيره وانه ما شاع بين الناس... بين الخنثى والرجل  
من له خنثاه انه رجل وهذا لانه جل الغسل ليس ثابت بين الرجال والنساء ويتم بالبعد  
له المصلى الى التيم عند تعدد الغسل جاز من يمس سوا كاه ذكره او انثى وله كس في كاه  
سرها غشك رجل او امرأه لاحتمال انه ذكر او انثى فانه يمس في غير واجب لانه كان  
انثى فقد اقاموا واجبا له نكاحه وسرها واجب وانه كان ذكره فافضيا لانه تضمن  
واة ما ت... فضلى عليه ورجل واحد وضع الرجل مما يلي الام والخنثى  
خلع والمراه خلف الخنثى فتقدم على المراه لانه خنثاه انه رجل ويؤخر عن الرجل لانه  
انه امرأه وانه دفن مع رجل في قبر واحد بعد جعل الخنثى خلف الرجل لانه خنثاه  
انه امرأه ويجعل بينهما حاجز من صعيد ولو كان مع امرأه قدم الخنثى لانه خنثاه انه  
رجل ويجعل على السرير نفس المراه فهو احب لاحتمال انه عورة وعن محمد بن ابي نعيم  
اليعنى عليه عتقوا باحتي تحالف حال حال المراه وحاله الرجل ولكن كما لم يكن  
لغاره وهو احب الى بعضه ولكن في حبة الثواب لانه كان انثى فقد اقاموا سنة  
ولم كان ذكره فقد رادوا على الملاء وله باس بذلك واما حكم ميراثه فللخنثى  
المشكك اقل النصيبين يعني اسوا الحالين عند ابن حنيفة واحواء وهو قول  
عامة الصواب فيهم وعليه الفتوى حتى لو مات رجل وترك ابنا وخنثى مشكك  
فالما بينهما اقله ثلثا سهم للابن وسهم للخنثى وهو نصيب البنات وعند الشعبي  
وهو قول... ابن عباس رضي الله عنهما نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى و  
هو قول... ابو يوسف رحمه الله عليه لا حال له ميراث ولا صل في المسائل اعتبارا له  
عند الترمذي وتوزع المستحق على احواله كانه الطلاق المبرم والعناق المبرم  
ثم اختلف ابو يوسف ومحمد رجا في قياس قول... الشعبي في القسمة بين  
الخنثى والابن المعروف فقال ابو يوسف قياس قوله ان يكن المال بينهما على سبعة  
ثلاثة للخنثى ولاربعة للابن المعروف لانه ثلثان نصيبا للابن وهو سهم  
لانه اقل وهو متيقن في الخنثى لو كان ذكره لكان له سهم ايضا ولو كان بنتا لكان له  
نصف سهم فتعطي نصف النصيبين وذلك لانه لرباع سهم له نصف نصيب  
الذكر نصف سهم ونصف نصيب ثلثي ربع سهم او تعطيه النصف المتيقن  
مع نصف المشكوك فصار له ثلثه لرباع سهم ونصف البسط وهو جعل الصخر  
مع خمس الكس والتقصير وهو تسمية كل كس منها فكلها يقي للابن لربعة  
والخنثى ثلثه لانه لا يتجمل كل ربع منها فصبي المخرج شفع وقال محمد  
في قياس قوله ان يكن المال بينهما على اثني عشر للابن المعروف وسبعة للخنثى  
خمس لانه لو كان ذكره لكان له نصف المال ولو كان انثى لكان له ثلث المال فليكن النصف  
النصف ونصف الثلث والباقي للاخي فتحتاج الى حساب في نصف ونصف نصف

ولا امرأه بانه







اختيارها بغيره يمينه يمينه واليمين هي كل ما كان الدين  
اكثر او كانا سواء او كانت المينة اكثر لانه المينة تحمل عند الضرورة فالحمل على اول  
ولكن مع هذا لا ياكل بغير القرض له في القرض دليل يوصل الى الجمل في الجمل فله  
بعضه بغيره ضرورة وقال الشافعي به له حمل في كل حال في اختيار  
ولم كانت المدينه اكثر له في القرض دليل يوصل الى الجمل في الجمل فله  
له الحال حاله في اختياره ولكن في الغلبة تقوم مقام الضرورة في اثبات له باق لاننا في  
لم اسواق المسلمين في غير الحرام ومع هذا جاز التناول بالشراء وغيره باعتبار الغالبه  
هذا له القليل له من القرض عنه ويتعذر له منافع عنه فصار هذا فعلا للحرج كما  
الغلبه وله نكشاف القليل بخلافه اذا اختلطت له وان له قسطا من  
له يقرى ويتم عند نخله فالشافعي به له التراب يقوم مقام المافله ضرورة الى  
القرض وله يعق عن الغلام وله عن العجزة والمراه ليس بواجب وله سنة ولكنه  
سواء وقال الشافعي به موصيه له به عرق الحب والحسين  
كنشا كنشا وقال يذبح عن الغلام شاة في الحادة شاة والتعلق بالحبية ينفى وتز  
الوجوب والسنة تطول الشرط الفاسد وجهالة الدل البيع وله حان والقسمة والبيع قوله  
عن دعوى المال له بها في المال بالماء والشرط الفاسد في معنى الزوج والمهر  
لا يطل بطله وله بطل الشرط الفاسد وجهالة الدل العتق والنكاح والخلع والفسخ وله  
عن دم العتق له بها معاوضة ماله ما ليس بالمال فله بطل الشرط الفاسد له في المدخل الاول  
فيها فله بطل بجهالة الدل كما لو عده الدل والكثارة بطل بجهالة الدل لو كانت اربع  
فاحسن له بالشرط الفاسد لانه الكثارة لا تنقض بطل الدل والجواب له بطله  
بطله ولم يجمع بين شيئين فقبل العقد في احدى في القسم له وله في العقد في القسم  
منها بطله او ليس به في القسم له في القسم له وله في العقد في القسم له وله في العقد في القسم  
واحد منها بطله وله وله له رجل قال لا يفسخ هذا من العتق بالمال في كل  
واحد منها بطله فقبل في احدى له بطله وكذا لو اجد شيئين فقبل في احدى او قال في  
قامت على هذا وهذا في هذا وهذا فقبل في احدى وكذا لو اجمع بين العتق والبيع  
او القسمة او بين القسمة وبين البيع او جمع بين الكل واجل او فقبل فقبل في احدى  
له هذه العقود بطل بالشرط الفاسد وضع الجيد الى الرهق فقبل فقبل في احدى  
في احدى شرط الصفة القبول في له في فاذ لم يقبل صاير شرطا فاسدا ولو قال  
زوجتك هاتين له متين بالثمن فقبل فقبل في احدى له قال لو وجبت خالفا  
بكذا فقبلت احدى او قال لجدعتك خالفا لثمن فقبل فقبل في احدى او كان لرجلين  
على رجل قصاص فعلا لا صالحا لثمن على الف فقبل عن احدى له هذه العقود  
له بطل بالشرط الفاسد ولو قال لجدعتك خالفا لثمن فقبل فقبل في احدى له

هذا هو الوجه في بطل الشرط الفاسد في العقود  
والجواب له بطله في القسم له وله في العقد في القسم له وله في العقد في القسم

له

فقبل فقبل احدى منها وله اجمع بين النكاح والبيع او لجان فقبل احدى منها  
النكاح وله ولم قبل البيع به حان لا وعل هذا يعني ها وجمع بين الكفاية والطلاق  
والعتاق فقبل الطلاق او العتاق او قبل او فضل ولم قبل الكفاية ففضل ولم قبل  
له اقتدى بن دوطس غير لم يحن ويقتدى باهل له هو الخ لم يحن رجل له لرض  
يزوعها او حرا نيت يستعملها وغلها تلخ لم وليا لم يحن لم الركن وله رجل نوى قضا  
رمضاة ولم يحن يوما ولم يحن رمضا من كضمان الصلوة ولم يحن يوما اول صلوة عليه  
او لم يحن عليه دخل في ثوب في القبايم حن وجد لموحته واستلم فسد صوم ولو  
تملكه كقطر بين له قبل بعض الحار عذرة في تركه ارجح من غيرا زوجها مع الدخول  
بها وهو يسكن معها في بيتها نشوز طلقا بعتين ثم طلقها فله على الف كاه وجه  
له الف بازا الوارد قال لجدعتك خالفا لثمن فقبل فقبل في احدى له هذه العقود  
كذلك ومنه في بخار افلاذ اخر منها ثم رجع وفعل له بحت باق انا لا يدخل تحتها  
في البيع عقار له في ولاية القاضي له يقر قضا في احدى على شهاة نفسه  
بطله عذرة قال المدعي له سنة في غير من او قال الشهود له شهاة لنا ثم شهدوا  
بقبل فقبلت نفي ثم تكرر اوله لم يكن له شهاة في صارت له شهاة وقال  
به له يقبل له في صارت منها قضا وله قول للمناقض وله قول في حنيفة في لما سأل  
لم يصل على غيبتي نبي وملك كيلة بهم بالرقض اقردين له نساء ثم قال كنت كاذبا  
في اقلدي خلف المقر على الخ مائة كاذبا فيما اقر ذلك واست بطل  
فيما تدرج عليه عند ابى يوسف وعندها نوى تسليم المقر الى المقر  
والافتوى عليه انه يحلف المقر الجارية العاكة بين الناس انهم يكتبون صل له قول  
ثم ياخذ من الماله ولو قال له على عشرة اراج له ثلثه له حرها لزم ثمانية  
له تراستني حرها من الماله المستقام في حها في ثمانية وله صل فيه قوله  
له له لو انا لمخوم اجمعين له امرأة استتير له لو طرخ المملكين ثم استتير امراته  
في آله والحرقا بالمملكين ولم قال له سبعة له حبة له حها لزم ثمانية  
فابستني حرها من ثلثه ثم حها من الذي يله ثم وكلت بطله فيها له ملكا  
اخذت من بالضرع حتى وهبت مراهها له هو لم يدر على الضرر وكذا في احوال  
رجله على الزوج ثم وهبت المهر للزوج له هو عمر لم يزوجها بما باذنها  
فالمان لها والنفقة عليها ولم كان بطله لزوجها لثمن فلم ولو عمرها لها بطله له بطل  
فالمان لها وهو متطوع في النفقة وعلى هذا ما بين له ملكه كالكلم وغيره وكذا  
حياء وخصة وعدة وحشة وحيرة ورم وذكر للقاضي اقراض النظم وماله  
القايب يتبع لحافظ القران في حتم في كل لم يحن يوما اختيارا لثمن فقبل فقبل في احدى له هذه العقود  
في وسطا البزير في حتم وكذا كل امر عام يجعل في العاين مسجد

استحلافه عدا حنيفة  
وغيره من المذاهب

له

هذا هو الوجه في بطل الشرط الفاسد في العقود

والجواب له بطله في القسم له وله في العقد في القسم له وله في العقد في القسم







باب في بيان  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين

فانه لما كنت ما بقي ايضا كما في باب والجملة الصحيحة ومنى التي لا تدخل في نسبت  
للميت جد فاسد كما ان اب له ولها السدس لانه كانت لوله واحدة كانت  
او اكثر فيشمل في السدس لانه انما كانت متحاذيات في الارجح لقوا  
عليه اطعموا الجدة السدس وذات جنتين كذا في جنة اي لانه كانت  
جدة ذات ثمانية واحدة كما ان له اب واخوة ذات ثمانية او اكثر كما ان له  
ومن ايضا له اب له اب نصف السدس بينهما عند اب نصف انصافا باعتبار  
له مدة وعند محمد امله نانا باعتبار الجحانات مثلا امرأة ذوات جنتين  
بينهما من ابن ابها فولد بينهما ولد فلهذا المزدوج ام ام ام الولد ومن ايضا  
ام اب اب الولد والجدة له خوي ام ام اب الولد فلهذا المزدوج هذا الولد  
لها لفر فولد بينهما ولد صار هذا الجدة جدة لهذا الولد له من ابعت اد  
ومع علم المائة والبعدرح اجمعة كانت تحت بالفرح من اجمعة كانت  
داره كانت الفرع او محو وسقط طم كل من بالام وله ثمانية ايضا  
بالاب وكذا بالجدة ام له اب فانها ترب مع الجدة لها السدس قبله  
والزوجة ولم النصف عند عدم الولد او ولد له من واه سفل والدرب مع  
الولد او ولد له من واه سفل لقوا مع ولكم نصف مائة ان واجه له ابين  
لهن ولد فاه كاه هن ولد فاه الزوج مما تركن والزوجة فالزوج للواحدة فصاعدا  
لانه لم يزوج عند عدم الولد او ولد له من ولح سفل والهن مع الولد او ولد له من  
ولح سفل لقوا معا والهن الزوج مما تركن لم يكن لكم ولد فاه كان  
لكم ولد فاهن من مما تركن وبنات الصليب فلبيت الواحدة النصف لقوا  
مع ولح كانت واحدة فلهما النصف ولكه كفي الثلاثة لقوا مع فاه كن مساوق  
اثنين فلمن ثلثا ما ترك اي لانه كانت البنات ثنتين او اكثر فلمن ثلثا مال  
الميت وله من بعضهن ولا مثلا حظهم لقوا مع للذكر مثل حظ له نئين اي لكل  
بنات سهم ولكل ابن سهاة وولد له من وهو ولد الصليب عند عدم ذكرهم مقام  
ذكرهم وانا هم مقام انا هم يكونون باثنية وكجمن ما كجمن فالنصف للواحدة  
والثلاثة لله ثنتين فصاعدا عند عدم بنات الصليب ومع الميت الصلبة  
لهن السدس بكله للثنتين كذا الحديث ولا يترن مع الصليبتين له ان يكن كذا  
الهن او اسفل منهن ذكر فيعصب كذا الحديث ومع كانت فوق من لم يكن اي  
سهم ويسقط دونه ويسقطن بالابن ولو تركه ثلث بنات ابن بعضهن و  
اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن لفر بعضهن اسفل من بعض وثلث بنات  
بنات ابن ابن ابن لفر بعضهن اسفل من بعض وصورة الفرق له ول  
الفرق الثاني الفرق الثالث

باب في بيان  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين

باب في بيان  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين

باب في بيان  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين

ابن	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن

السفلى من الفرق الثالث توازيها الوسطى من الفرق الثالث السفلى من الفرق  
الثالث له توازيها احد فللعليا من الفرق له والى النصف له ثمانية  
بنات الصليب والوسطى من الفرق له والى النصف الثاني السدس ثمانية  
للثنتين وسقطت المائات له ان يكن معهن علم فنعصبن من كانت كذا  
من كانت فوق بشرط ان لا تكن القواقية ذات سهم وسقط طم دونه فنقوا  
اه كاه الغلام مع الفرق له ول فاهما بينهما وبين الغلام للذكر مثل حظ له نئين  
ول كاه الغلام مع العليا من الفرق الثالث فللعليا من الفرق له ول النصف  
والمائة بين الوسطى من الفرق له ول والعليا من الفرق الثالث وبين اخيها  
للذكر مثل حظ له نئين ول كاه الغلام مع العليا من الفرق الثالث فللعليا  
من الفرق له ول النصف والوسطى من الفرق له ول والعليا من الفرق الثالث  
السدس والمائة بين العليا من الفرق الثالث والوسطى من الفرق الثالث  
والسفلى من الفرق له وبين الغلام للذكر مثل حظ له نئين ول كاه الغلام  
مع السفلى من الفرق الثالث فللعليا النصف الغلام يعصب مع بدرجته  
ومع فوق بدرجته من لم يكن له فرض فيكف المائة بينهما للذكر مثل حظ له نئين  
وله خواتم له اب وام كالبناات عند عدم من فلولوا من النصف  
لقوا معا اه امي وهل ليس له ولد ولم اخذ فلهما نصف مائة والم له من  
له اب وام اولاد وله كفي الثلاثة لقوا معا فاه كانتا اثنتين فلهما الثلثة مما تركا  
ومع له اب وام للذكر مثل حظ له نئين لقوا مع فاه كان اخوة رجاله ونساء  
فللذكر مثل حظ له نئين وله من المائة من البنات او من بنات له من لقوا  
عليه الله اجعلوا له خواتم من البنات عصبه وله خواتم  
له اب كاه له من مع الصلي بالاه جاه فلولوا من النصف وله كفي الثلثان عند  
عدم له خواتم له اب وام وله من السدس مع له خواتم له اب وام تكلم للثنتين و  
له من مع له خواتم له اب وام له ان يكن معهن اخ له اب فيعصب من فلهما  
له اب وام الثلثة والمائة بين اولاد له ول للذكر مثل حظ له نئين وله من المائة  
من البنات له بنات له من المائة وللولوا من السدس لقوا مع

تكملة

العلي



































فأرسله يدرك اليعنة بالنظر له ولست بحجره المظلمة فأتوا به فأتوا بالخطا واضطراب  
 الفكي من غير مغترة وأخلق به لم يكن من له يعلم انه اب له الماني ولم يبع له يظن  
 وربما يحكم صاحب هذه الحما على الخط الكتاب بالخلق له مني اشت عليه وعلى  
 معناه بالاختلاف لم يبق لهم حواء وكان غاييب قوله صيحا وأفتتخ الطبع للشيء  
 ولتختم الكتاب بالبرهان المأثور اللهم رب السموات السبع وما أظلت  
 ورتب له رتبين وما أفكنت ورتب الشياطين وما أضلت في جوارحه من خلقك  
 كلهم جميعا لم يبق على أمم منهم أوله يبق على جازك وجل شاك وله العنق  
 له الم لا انت وقد وقع الفراغ

من كتابه سواد  
 من النجس له عشرين  
 من شهر رمضان  
 سنة ثمانين  
 وسبعمائة



قال النبي عليه السلام  
 الناس كلهم موتى إلا العالمون في العلم من  
 إلا العالمون والعالمون كلهم موتى إلا المخلصون  
 والمخلصون على خطي عظيم  
 صدق رسول الله

الأصل ان المؤمن من قبل الموت اذا كان موجودا وقت موت الموت وخروج حيا وانما يعرف  
 كونه موجودا وقت موت الموت اذا ولدت لا قبل من سنة انهم في وقت الموت ان كان الكمال  
 في قايما وان كانت في العدم وقت الموت فانها اذا ولدت لا قبل من سنين يعلم ان كان موجودا  
 وقت الموت اعلانه حروص حيا ان يستعمل وسوان يسمع من صوت او عظامه وكذا اذا  
 تحرك من راحضاته وانما كان كذلك لان الارواح خلافة وزا انما يحسن بالموجود لا بالمعدوم  
 في فراغ الفهم

لا اظن ان هذا هو المقصود

Osmaniyeli Kütüphanesi	
Kism	414 ZADE HUSEYİN PAŞA
Yeni	
Ekid No	204

بسم الله الرحمن الرحيم  
 ومنهم من ثبتته وهم على ضربين منهم من يشرك معه غيره فلو لا  
 اذا قالوا لا اله الا الله كان فكر اسلاما وتذكر ان قالوا الشهادتان  
 محمد رسول الله وفكر له لم يفتنوا في ذلك منهم من فكر واحدة من  
 السهارة من قالوا لها ولا على اسما لم يفتنوا على الله وعلى  
 هذا اذا قالوا لا اله الا الله من مسكون والفرق بينه وبين  
 ثبتت النار كسما وتعالى ولا يشرك معه غيره من يقول بالتوحيد  
 ولكنه يحذر ان يسأله فانه لا يكون حيا بقوله لا اله الا الله لا لم  
 يعلم على كان عليه فان قال اسما ان محمدا رسول الله كان مبيحا  
 وفرقه من اسما الكتاب يقولون ان محمدا رسول الله لا العرب دون  
 بني اسرائيل فحذره الغرقة لا يكون احدهم مبيحا باثبات السهارة من  
 حتى هو انما كان عليه فصح من التبرك عما يعتقدون من الاعلوف  
 عما حارب محمدا صلى الله عليه وسلم ولنه حتى وتعالى واحدا منهم  
 انه مبيحا او مؤمن لم يكن يذكر على الا انهم يقولون ان الانسان  
 والاسلام ما هو عليه والذكر روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال  
 انتم ان اقول ان الله ما هو عليه لا اله الا الله فاقولوا نعموا  
 حتى دعا ربه واموالهم في الحق لم يبق له ان كان في العبدية  
 الاوثان في القلب ويكتفي في حقهم بالشهادة في حق الله